



11VI



كتاب في معرفة...

# مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات

الرقم:	٦٦٧١
العنوان:	الحكام في معرفة...
المؤلف:	...
تاريخ النسخ:	١٠١٠ هـ
اسم الناسخ:	...
عدد الأوراق:	٩
ملاحظات:	...



بيع الحظه ٤٩٤-  
 ولم يبيع كثرة الشهود  
 صحيح  
 ٤٩٤

الشهادة بالناسع  
 صحيح  
 ٤٩٤

صوت النساء وصرع  
 صحيح  
 ٤٩٤

بيع الشاه  
 ٤٩٧



١٠	١١	١٢	١٣
١٤	١٥	١٦	١٧
١٨	١٩	٢٠	٢١
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
٣٠	٣١	٣٢	٣٣
٣٤	٣٥	٣٦	٣٧
٣٨	٣٩	٤٠	٤١
٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩
٥٠	٥١	٥٢	٥٣
٥٤	٥٥	٥٦	٥٧
٥٨	٥٩	٦٠	٦١
٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩
٧٠	٧١	٧٢	٧٣
٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
٧٨	٧٩	٨٠	٨١
٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
٩٠	٩١	٩٢	٩٣
٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
٩٨	٩٩	١٠٠	

اللهم اكف عبادك عن حرامك  
 واغنني بفضلك عن من سواك ٧١

هذا الكتاب  
 من  
 مكتبة  
 جامعة القاهرة  
 قسم المخطوطات  
 رقم  
 ١٠٠٠  
 تاريخ  
 ١٩٩٠



كتاب الطهارة	فصل براء	باب المسح على الخفين	باب دماء الخنزير
٦	١٠	٢١	٢٤
كتاب الصلوة	باب الأذان	باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة
٣١	٤٠	٤١	٤٨
فصل خبر الإمام	الجماعة	باب الحوادث في الصلوة	باب ما يفيد الصلوة وما يكره
٤٥	٤٦	٤٩	٥٣
باب الوتر والنوافل	باب أدواء الفريضة	باب قضاء الفوائت	باب صلوة المريض
٥٥	٥٨	٥٤	٦٠
باب الصلوة على الآداب	باب الصلوة في السفينة	باب المسافر	باب الجمعة
٦١	٦١	٦٢	٦٣
باب الصلوات	باب صلوة الكهوف	باب الحشدة	باب صلوة الخوف
٦٥	٦٤	٦٤	٦٤
باب الصلوة في الكعبة	باب سجود التلاوة	باب سجود التلاوة	باب الجنائز
٦٧	٦٧	٦٩	٧١
باب الشهيد	كتاب الزكاة	باب صدقة التواضع	باب زكاة المال
٧٣	٧٤	٧٥	٧٨

باب التيمم  
١٩

باب العاشر	باب الركاز	باب العشر	باب المصارف
٧٨	٧٩	٨٠	٨١
باب الفطرة	كتاب الصوم	باب موجب الأضداد	فصل حامل أو مرضع
٨٢	٨٢	٨٤	٨٥
باب الاعتكاف	كتاب الحج	باب القران والتتميع	باب الجنائز في الحج
٨٧	٨٨	٩٢	٩٢
باب محرم	كتاب الإضحية	كتاب الصيد	كتاب الزباج
٩٧	٩٤	١٠١	١٠٢
باب الجهاد	باب المقيم وقسمته	باب التيمم والكفارة	باب الميثاق
١٠٤	١٠٦	١٠٨	١٠٤
باب الوظائف	فصل في الجزية	باب المرتد	باب البغاة
١١١	١١٣	١١٤	١١٦
كتاب أحياء الموات	فصل الشرب	كتاب الكراهة والمختصان	فصل فرض الأكل
١١٧	١١٨	١١٩	١١٩
فصل لا يلبس الرجل	فصل ينظر الرجل	فصل من ملك أمم بشرة وخم	فصل في تعليم ضقة الأيمان
١٢١	جل ١٢٣	١٢٣	١٢٨



فصل في الاقرار التوحيد بالحد بالرسالة ١٣٨	كتاب النكاح ١٣٤	كتاب الولي والاكفاء ١٣٨	باب المهر ١٣٨
باب نكاح الرقيق والكافر ١٤٣	باب القسم ١٤٦	كتاب الرضاع ١٤٦	كتاب الطلاق ١٤٨
باب ايقاع الطلاق ١٤٩	باب الكاينات ١٥٣	باب لغيره ١٥٣	باب التعلق ١٦٠
بابه الفار ١٦٢	باب الرجعة ١٦٤	باب الايلاء ١٦٦	باب الخلع ١٦٢
باب الطهارة ١٧٠	باب الكمان ١٧٣	باب العين وغيره ١٧٤	باب العدة ١٧٥
فصل في الاحاد ١٧٧	باب ثبوت النسب ١٧٨	باب الحضنة ١٨٠	باب تنقته ١٨٢
كتاب العاق ١٨٧	باب عتق البيعت ١٩٠	باب الحلف بالعتق ١٩٤	باب العتق على جعل ١٩٥
باب التدبير ١٩٦	باب الابتلاء ١٩٧	كتاب الكاينات ١٩٨	فصل في تصرف المكنايت ١٩٨

باب كتابة المشتركة ٢٠٣	باب الموت والعجز ٢٠٤	كتاب لولاء ٢٠٥	كتاب الايمان ٢٠٨
باب حلف الفاعل ٢١١	باب حلف القول ٢١٨	كتاب الحدود ٢٢٠	باب وطئ يوجب الحد ٢٢٢
باب الشهادة الزنا والروع ٢٢٤	باب حد الشرب ٢٢٦	باب حد التدبير ٢٢٧	فصل في الشرب ٢٢٨
كتاب السرقة ٢٢٩	فصل في القطع الطريق ٢٣٨	فصل قطع ٢٤٤	كتاب السرقة ٢٤٤
كتاب الجنائيات ٢٤١	باب موجب القود اولاً ٢٤٤	باب القود دون النفس ٢٤٧	باب الشهادة في القتل ٢٥١
كتاب الريات ٢٥٤	فصل القود في الحاج ٢٥٥	فصل ضرب بطن ٢٥٨	باب ما يحدث في الطريق ٢٥٩
باب جنائيات في البيعة عليها ٢٥٦	باب جنائيات الرقيق ٢٥٦	فصل دية عبد او امته ٢٥٥	باب القسامة ٢٦٨
كتاب المعاقلة ٢٧٤	كتاب اللابق ٢٧٤	كتاب المفقود ٢٧٥	كتاب المظنة ٢٧٦



كتاب القبط ٢٧٨	كتاب الوقف ٢٧٩	فصل فيما يتعلق بوقف ٢٨٥	كتاب المبيع ٢٨١
فصل اعلم اصولا ٢٩٥	باب الشرط التعيين ٢٩٧	باب خيار الرؤية ٣٠٢	باب خيار العيب ٣٠٤
باب بيع القلد ٣٠١	باب لإقالة ٣١٦	باب المراجعة والتولية والتضيق ٣١٧	باب الربو ٣١٩
باب التحقق ٣٢٢	باب التسليم ٣٢٦	مسائل شتى ٣٢٩	باب التصرف ٣٣٤
باب الشفعة ٣٣٤	كتاب الهبة ٣٤٠	باب الرجوع فيها ٣٤٤	فصل هبة ٣٤٤
كتاب المجارة ٣٤٩	باب المجارة الفاسد ٣٥٢	باب من المجارة بأنه خال ٣٥٥	باب المجارة ٣٥٥
مسائل شتى ٣٥٦	كتاب لها ٣٥٧	كتاب لودعة ٣٥٩	كتاب الرهن ٣٦٠
باب ما يصح رهنه ٣٦٣	باب الرهن ٣٦٥	باب الرهن عند عدل ٣٦٧	باب التصرف ٣٦٧

كتاب القصب ٣٧٠	فصل غيباي غاصب ٣٧٢	كتاب الأكره ٣٧٥	كتاب الحج ٣٧٧
فصل بلوغ الصبي ٣٧٩	كتاب المأذون ٣٧٩	كتاب الوكالة بالبائع ٣٨٣	فصل الوكيل بالبائع ٣٨٨
باب الوكالة بالتسوية والقبض ٣٨٩	باب عزل الوكيل ٣٩٠	باب الكفالة فصل بين علي الحمد ٣٩١	كتاب الحوالة ٣٩٩
كتاب المضاربة ٤٠١	باب مضارب بلا إذن ٤٠٦	كتاب الشراكة ٤٠٦	فصل في شراكة ٤٠٦
فصل في شراكة الفاسد ٤١١	كتاب المزاغة ٤١١	كتاب المساقاة ٤١٢	كتاب المدعى ٤١٢
فصل في يكون خصما ٤٢٢	باب دعوى الرجلين ٤٢٤	باب دعوى النسب ٤٢٨	كتاب الاقرار ٤٢٨
باب التثاء ٤٢٨	باب اقرار المرضى ٤٢٩	فصل حرة اقر ٤٢٩	كتاب الشهادة ٤٢٩
باب القول عنده ٤٤٤	باب الاختلاف ٤٤٨	باب الشهادة على الشهادة ٤٥٠	باب الرجوع عنها ٤٥٠



[illegible]





2



2  
كتاب الدرر  
على الغرر

بدان  
شماره  
۱۲۷۶

7

باب القلم	باب الصلح	كتاب	باب كتاب
404	404	404	404
انقاص	انقاص	انقاص	انقاص





بسم الله وبه نستعين  
 الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين  
 بمعظم خطابه . والقدوة والاسلام على سيدنا محمد واله واصحابه  
 المطهرين عن النقائص يتيسر مسح وجوههم بصعيدا به **اتاب**  
 فان من المقدمات المعروفة عند اولي الابصار والمسلمات المحترقة  
 لدى ذوي الاستبصار ان شرف الانسان في الدارين وينسب  
 درجات الكمال في الكونين انما هو بتجليته الظاهر بالاعمال الصالحة  
 الدينية بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية الحقيقية . **والعلم**  
 المتكفل بتعريف الاولى وبيانها والمختص بمنزلة العلم بالانسان  
 شأنها . بمعرفة من اولي العلوم بالاستشغال واحكامها للعلم عليه  
 وعقد البذل . وهو علم الفقه الذي اغتنى بشانه علماء الامة القيمة  
 وبذل الوسع في تشييدها كما نه غنى المنة الحقيقية . فانه الله تعالى  
 لما جعل نبينا خاتم الانبياء والمرسلين . والمرجع لا روم المنهج  
 والسبيل . وكانت حوادث الالام خارجة عن القواعد . ومعرفة  
 احكامها لازمة الى يوم التباد . ولم يف نظام الشخص ببيانها

بل لا بد من طريق لها واداف بشأنها . اقتصت الحكمة الهيمنة جعل مثل  
 الامة مع على نعم . كمثل نبينا سر اهل مع انبيائهم . فجعل في قوام  
 هذه الامة ائمة كالاعلام . ممد بهم قواعد الشريعة وتبديها الاسلام  
 وادخل برأيهم مقتضيات الاحكام . لينال الفلاح من اتباعهم الى يوم القيمة  
 انما فهم حجة قاطنة . واختلافهم رحمة واسعة . يعني القلوب  
 بانوار افكارهم . وتسهل النفوس بالتبانيات . وخص بهم ينهم تنورا باعلاء  
 اقدارهم ومناصبهم . وابقا اذكارهم ومناصبهم . ادع على  
 القوام مدار الاحكام . وبما جههم يعني فقهاء الاسلام . وخص بهم  
 الامام الاعظم . العام الاقدم . سر المنة والدين الثابت  
 الامام ابا جعفر ثمانية بن ثابت . بواه الله تعالى اعلى عرف اجانه .  
 وافاض على رقد الشريف سجال الغفران . بكثرة المحبتين المنكين  
 بنده حبه وغزارة مستبظاته وعدو به مشرب . فانه ما فاده  
 في الاحكام بحكمه طم الامواج . بل ما حلة ظنة الفلك سر ادع  
 ولقد كنت من ابناء الامر . وعنفوا في العزم مع قانه ذلك البحر  
 اصوله . متفحفا عن مسائل البراهين وفصوله . بالاستفادة عن النبي  
 البية . والافادة على لقا بين المبين عليه . وابتدئت في اثباته  
 ببيان القضا بالارغمة فيه ولا رفا . واعده ما يعني فيه من غير غشاد  
 ومخاطبة العوام . ومخاطبة غير حمل سلام . حيث حتى كان محط  
 في قلدي وانما انه غير لائق بحالي . وكنت اسئل الله تعالى ان يبدل  
 بالخير نائي . ومع ذلك لم يكن ذلك لا يتبدل خاليا عن حكمته . ولا  
 عار بين فائدة ومصحة . حيث كان سببا لفتح احكام جزئية  
 الواقع والتوازي . والشور على تقيد اطلاق المتن في تقرير  
 فضا باعشا على كتب متن حاد ولفوا يد . وخاوع عن الزوائد



موصوف بصفات مذكورة في خطبته داعية لكل الرجال الى  
خطبته **مرعى** فيه ترتيب كتب الفن على السمت الاخرى والوجه الاخر  
فاختلست وقتها في بين الاشغال وانتزعت منها مع تفرغ البال  
وحين قربت انما **وان** يقص بالاختتام ختامه **خلصني الله**  
من كل ما علقني **اذ** بعد حصول الامر او يخلص عن البلاء  
فوجب على شكر نعمتي وتامره **واحد** التلخيص عن البلاء والغلبة  
فتركت في شرحه شكر اللطيفين **الموصلين** لصلواتها الى الدارين  
راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتامره ويسهل لي بالتمه طريقتي  
اختتامه **وعاز** ما انما اسميه بعد التام **در** احكام في شرح  
غز لا احكام **الله** قريب جيب عليه توكلت واليه المنيب  
**بسم الله الرحمن الرحيم** الباء للندبة والظرف مستغنى  
حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه بشباب السفر والاشغال  
والظرف لغو كما في كتبت بالقلم من اختار الاول نظر الى انه شغل  
بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه **نق** واضاف اسم الله تعالى  
لا خصاص في فعله لانه في المتصف بالصفات المجتلة اختص  
بنقطة اسم **نق** للوافق على ان ما سواه معان وصفات  
وبالتبرك بالاسم والاستعانة به كمال التعظيم المستمى فلا يدل  
على التحا وهو بل ربما يستدل لاضافة على تعابرها والرحمن  
والرحيم اسمان جنبا لليلة فمن رحم كما لغضا من غضب  
والعديم من علم والاول ابلغ لانه زيادة اللفظ تدل على زيادة  
المعنى **وخلص** به **نق** لانه في الصفات الغالبة لانه يقتضي  
جواز استعماله مع غيره مع كسب الوضع وليس كذلك بل  
لان معناه المنعم المنعم كحقيق البائع في الرقة غايتهما تعقبه

بالرحيم من قبل التسمية فانه لما دل على جلالت النعم واصولها ذكر  
الرحيم ليتنا ولما خرج منها **الحمد** جمع بين التسمية والتجديد  
في الابتداء **جر** با على قصته الامر في كل امر في الالة ابتداء  
في العرف حمدا من حين الاخذ في التصفيف الى السروع في البحث  
**فيقارنه** التسمية والتجديد ونحوها وله اي قدر الفعل المحدث  
في اوائل القصة بنفس ابتداء سواء اعتبر الظرف مستغنى او غير  
لانه فيه امتثال للمحدث لفظا ومعنى وفي تقديره معنى فقط  
فقدم التسمية اختصارا بما نطق اليه الكتاب **وانفق** عليه  
او الى الباب **والحمد** هو الشان **بالس** على الجمل الاختياري  
من انعام او غيره **والمدح** هو الشان **بالس** على الجمل مطلقا  
والشكر مقابلة النعمة **بالقول** والفعل او الاعتقاد **فخوهم**  
منها بحسب المورد **وواضح** بحسب المتعلق فبينه وبينها عموم وخصوص  
من وجه وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة واللام  
للاستحقاق لا المحض ذكره **ابن هشام** في معنى البشير **الخصيص**  
يستفاد من حمل اللام **الحمد** على الاستغراق بقرينة المقام  
**الذي نقه** اي جعل فقيها من فقه الرجل بالضم ففاه **احصا**  
فقيها ويقال فقه بالكسر فقيها وفقته **الرحيم المجيد المصلي**  
**المجيد** من اسم الباق **هو** الباق **بن** والمصلي هو الذي يتوجه  
لا ربه عند صديقه والمراد بها كثرة الممارسة والمراودة  
**في حليته** متعلق بالمجدين والمصلين **وهي** بفتح الحاء **و**  
سكون الهمزة **جمل** جمع للثبات من كل جانب استغنى للضار  
حلية **العالمين النقيين** وهي تهذيب الظاهر  
بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العملية والحكم النظرية



يعني ان من مارس وسعى في تحصيل دينه لا من الاخرين الى ان يحصل له  
ملكه يستنبط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رزقه الله ملكا  
مرتبة الفقاهة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة  
مع العمل كما اختاره الايام في التمسك وحققناه في شرح اصوله بحال  
زيد عليه **وطر من تيمم** اي قصد **مسح** اي صابغة متعلق  
بتيمم **انف لا يتهاون** اي النضرغ واصافة الانف اليه لا في  
الاسبة فان اول يصل الى الارض حال السجدة للضرغ وهو الانف  
**والمجيب** عطف على الانف **على ارض الله** متعلق بمسح  
وهو الاصافة ايضا لما ذكر **عن الجاس** متعلق بظهور **الجاس**  
التحس ضد السعد كالتحس ضد السعادة والمراد بها الافعال البهية  
والصفات الذميمة والعقائد الباطلة وبانجاسها الملكات منها  
بحيث لو لم تزل لما فقت الى الخلود في النار **الماردين** اي عاتين  
مخارجين عن طاعة الله تعالى **والصلوة والسلام** جمع بينهما امتثال  
لقوله صلى الله عليه وسلم اشبهوا عليا **سيدنا محمد** **المركن** المظهر  
**لصايم** اي ممسك قلبه **عن متعلق بصايم** ان الحج  
اي يقصد ما سوى السلام من دين بيان لما **وعلى الله**  
**والصالحين** المجاهدين في رفع رايات اياته **للقاين حقايق**  
**الحق المبين** الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها  
الاحكام المنسوبة اليها من العمليات والاعتقادات  
والوجهات واليات ودوام حقايقها الادلة التنفيذية المغيث  
لها وايات تلك الدقايق طرق الاستدلال بها في العبارة  
والاشارة والدلالة والافتضاء ورفع راياتها اظهرها  
تلك الطرق المستدلين واقتضاها بين المستنبطين حتى قدروا

على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصنفين  
وتيمم وكذا ذلك من رعايته براعة الاستدلال والاشارة  
الى انواع العبادات خمس **ما بعد** فانه من ايام المطالب  
السنية اي العلية وآثارها ارباب جمع ما يربط معنى الحاجة السنية  
اي الرقبة التي يجب ان يوجه تعلقها بامر جليلها على العبادات  
وتتفرق اليها آثار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه  
اسم ان في قوله فان الله هو سبب النظام المكشوف ونحو المعاني  
وظلال العبادات من قبل المراد يوم التثابة اي يوم القيمة تعالى  
من الله اسمى به لانه يوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار  
وبالعكس ولقد كنت صرحت شروع في بيان سبب التثابة  
على التصنيف شطرا اي بعضا من عقوبات الدنيا الى غير  
اي تفكر لطائفه وندرب اي غنيا وتصرف تقول شغف  
الشيء اذ انظر في صميمه ما فيه من الكتب والابواب حتى اتى  
ان الكتب فيه مشكاة في الاصول وهو مرقاة الوصول الى علم الاول  
بيد اي الا ان عواين كدهر طافية في كيب المتن عو بصور  
حتى كفي زما في حين زما في بار ما في استرة الى عرض له  
من فرض الطاعون عام الوباء والكبر وهو سنة اثنتين وسبعين  
وثمالة وهو من قبيل السناد المجازي الى ابن عمر  
متعلق بقوله سفي على انه تعالى ثانه وعظم سلطانه  
ان خلقني من هذه الافه بحيث اقدر على قطع المسافة في  
مهاجرة المعارف والعلوم ومخارده والادراكات والعلوم  
المهاجرة مع مائة من الصغار يقال اصراف جزاء لقوله خلقني  
خللا من بريقه عمى الموهوبية الى ابراهيم في خلقه ارق قلبه



بطريقه مندوبه بينها بقوله بانها تصنف فيه اي الفقه متنا  
 متبينا اي قريبا متبعا اي متجيبا نظاما ترتيبه وانصفت  
 اي ترتيبت وهو في اصل عقد حجارة بعضها ببعض  
 متبينا اي هو ما ركب وتسمى كالحجارة ترتيبا  
 متبينا اي هو ايضا بمعنى متجيبا نظاما فاليا ارباب  
 عن الروايات حالها اربابا ترتيبا بالمتن المذكورة في الشرح  
 والفتاوى والاطلاقات المتن والاشارة الى ما وقع في المتن  
 من المساجات والمساكن الترتيب الطيفه من قبل الفقه  
 محتويا على مسائل فتمت فقلت عنها المتن المشهورة ونظرا  
 على احكام فقهاء المسلمين اي وقايح لم تكن تلك الاحكام فيها  
 اي في المطبوع المشهورة مسطورة متجيبا نظمة الفصح الاكبر  
 الى المساهمة في العربية وموتوا فحواه الفقيه بالارباب اي العاقل  
 ولا يخفى لطف توصيف الفصح بالارباب والفقيه بالارباب  
 فلي احسن الله الى ما ماطة اي ازالة ما يلي من التساقط والتمسك  
 ثم خاتمين رافعة محكمه اسلامية شرعت فيها اروت وكرات  
 بما قصدت وراعت ما ذكرت من اتصاف المتن بالصفات  
 المذكورة بقدر الامكان مستوعبا في ذلك يملك المتن وعرفت  
 ان الحكمة بغز الاحكام بعد ان لم تتركها الى الاحتكام بينك وبين الله  
 ان يجعله فالصالح الوجه الكريم وان يوفقني لاحتماله ان هو البر الرحيم  
 الحمد الذي وفقني لاحتماله وصرف عني العوائق عن انما  
 مع ابتداء بكثرة المشاغل والانشغال بالمواعظ على والشواغل  
 والمشتغل بالطفه ان يوفقني لاحتماله هذا التشرع ايضا فانه ان  
 يتيسر لي لم يكن الا ان اثار تخليصه ياتي في تلك الموانع محض

والله انصرف من يقبل بفضله وعوني وقطعتي بسجالي وللال لطفه  
 لعوني الله على ما يشاء قدر وباجابة رجاء المؤمنين جدير  
**كتاب الطهارة** الكتاب لغة ما مصدر بمعنى الجمع بمعنى المتعدي  
 على لغة او فعال بمعنى المفعول كاللباس وعلى التقديرين  
 يكون المجموع واصطلاحا مسائل معتبر مستقلة شملت  
 انواعا اولها والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء وضمها وال  
 الفصح هي لغة النظافة وخطرها الدرس وبشرى النظافة المحض  
 المستوعبة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والشرب ونحوه  
 وانما واحد بالانتهاء في الاصل مصدر تينا ول القليل والكثير وجمعها  
 قصد التخرج بها فرض الوضوء الوضوء لغة النظافة ونشر غسل  
 الوجه والبدن والرجلين ومسح الرأس واليدين لغة القطع وتغير  
 ونشر عا حكم لزم بدليل قطعي هو حكمه بنحو العقاب تاركه بلا عذر وبغير  
 جاحض وقد يقال ان يكون الجواز بنحوه كالوتر بنحوه بنحوه جواز  
 ملوثة الفجر لمتكرره لصاحب الترتيب والاول يسمى فرضا اعتقادا  
 والثاني فرضا علميا والمراد منها هو المعنى الاول بنحوه بالوتر فان قيل  
 بنحوه بنحوه الوضوء مندنية بالاتفاق والصدقة فرضت  
 بكنة فندم كونه الصدقة بلا وضوء الى حين نزولها فلما لا يزم لم يثبت  
 في صحيح مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله بن سفيان بن عيينة  
 ان فعل هذا قال فما يعني ان اصبح وقد رأت رسول الله ص  
 يسبح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال اسلمت  
 الا بعد نزول المائدة ولما قال في مجمع البيان روى ان النبي  
 عليه السلام كان اذا احدث امتنع عن الاعمال كلها حتى انه لا يرد  
 السؤال حتى ينظر الصدقة الى ان نزلت هذه الآية فجوز ان يثبت



الرضوخ بالروح الغير المتولد والاخذ من الشرايع السابقة كما يدل  
 عليه ما روي انه عليه السلام حين نزلت عليه آية غسل  
 ووضوء الاغنيا من قبل فانه قبل اذ اثبت الرضوخ بهذه الطائفة  
 فما فائدة نزول الآية قلنا لعلمنا بقرار امر الرضوخ ونسبته فانه  
 لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصدقة احتل ان لا يتهم  
 بشانه ويتساهل في مراعاة شرائطه واما ما كان بطور العمل  
 عن زمن الرضا وانشقاق السائقين بر ما فربما بخلاف ما  
 اذا ثبت بالنقص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان  
 وايضا اذا ورد فيه الوجه المتواتر في اختلاف العلماء الذي  
 هو حجة وتحقيق هذا المقام على هذا الصواب مما نفوذت به  
 غسل الوجه مرة لان امره فاعلموا لا يدل على التكرار وهذا  
 اي الوجه ما بين مثبت الشعر غالبا هذا الوجه يخرج الزعمين  
 وهما جابنا بجهنم بحسب الشعر عنهما فانه لا يجب غسلهما في الرضوخ  
 لان المراد بثبت الشعر محمل ثبانه غالبا سواء ثبت دلالة بين أهل  
 الدين والاديين وبه يتم كدرة الوجه بحسب الطول والعرض ولما  
 انقضى هذا التحديد بعد قوله فمن الرضوخ غسل الوجه على معنى المتروكي  
 غسل ما تحت العذار والشارب وما يجب والنجاسة الى افضل الدين  
 مع ان كتب الفن مشحونة بان غسل ما تحتها لا يجب اراد دفعه قوله  
 والعذار الى احزاه عذرا النجاسة جابنا ما استعبر من عذري اليدانية  
 وهما ما على ضد بهيمة التجمام لا يستقط حكم ما دراه وهو باض  
 بين العذار والاذن ليسم العارفين وحكمه وجوب غسله فانه العذار  
 لا يستقط حكمه فالا بد برفق مع من يغسل حكم ما تحتها وهو وجوب  
 اليد الى العذار حتى يغسله كالثابت وما يجب حيث

بنقله حكم ما تحتها اليها حتى يغسلها ولا يجب ابعصال الماء الى  
 ما تحتها والنجاسة تنقله اي حكم ما تحتها الى ملاقي البشرة منها اي  
 النجاسة وهو ظاهر الروايات عما يرجح به واختاره في المحط والبرج  
 قال في معراج الدراية وهو الامح وفي السنن الطبرية وبني او  
 لا تنقله كل شيء لم يمسحه اي مسح ملاقي البشرة قال في مني وفي  
 أشهر الروايتين عما يرجح به مسح ما يشتر البشرة فرض هو الامح  
 او مسح ربعة اي ربع الملاقي وهو رواية حسن عما يرجح قال في حيط  
 بعد كدرة الوجه فانه كان امره غسل جميعه وان كان ملقى لا يجب  
 غسل ما تحتها وقال ابن تيمية يجب ان يغسل النجاسة حقيقة وكذا لا يجب  
 ابعصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجب خلا فانه لا يغسل  
 لان محل الغرض الشربة بالخال وصار بحال لا يواجه الا الى حيط  
 الغرض عنه وتحوّل الى الخائل كبشرة الرأس ثم قال والبيش  
 الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندهما وعند ابن يوسف به  
 لا يجب بخلاف محل العذار لانه اشتر بشعر تنبت عليه فقام مقامه  
 والبدن عطف الوجه فرادى وكيفية على ما في الكافي وغيره  
 انه باقذ الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه  
 ويصب على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبير او صغير والا  
 يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب على كفه  
 ويذكر الاصابع بعضها ببعض حتى يظهر ثم يدخل يمينه في الاناء  
 ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكر في شرح حاج الشريعة ان نقل النجاسة  
 في الرضوخ من احدى اليدين او رجليه الى الاخرى لم يجز وجاز  
 في الغسل لانه اعراض الرضوخ مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة  
 فقط هو اما عرفا فلا تنها الغسل مرة واحدة وعرضوا هذا



حكما نظرا الى الدخول تحت خطب واحد فتعارضوا في اختلاف  
 التحقيق مع النجاء والحكمي فخرج الاختلاف بالعرف والاكاذيب الفصل  
 فان جميع الاعضاء متحد حكمها وعرفا فخرج النجاء والحكم بالعرف  
 يظهر منها ما قبل لا حاجة الى الصب على كل واحد فغلب على حق  
 لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي صب على الكف اليمنى كما لو  
 فان فيه ترجيح لعادة العوام على عرف الشرع فثبت على مرة  
 لما مر بانه فحين وهو ملحق عظم العنق والذراع والرجلين مرة  
 بالكعبين وهو العظم الثاني المتصل بعظم الكتف في طرف القدم  
 لا مازوي حيث تم عن مجازاة المفصل الذرفي وسط القدم عند  
 متفقد الشراك لانه في كل رجل واحد كانه فرق في اليد وقد ثبت الكعب  
 فتبين ان الماء ما ذكرناه الا لم يظهر للعدول الى التثنية فانه  
 فانه قبل مقابلة الجمع بالجمع في الالية يقتضي كونه الواجب على  
 كل واحد غسل يده وحده فثبت كونه يثبت غسل الاخرى بدلا  
 او فعل الرسول يوم الميقات عليه بالمتواتر لا الاجماع لانه ثبت  
 في عهد الرسول دم والاجماع بعده فان قيل فانه يجوز في حكم  
 متواتر ايضا فتقتضي الجمع بين التواتر بين افعال التميز بين الغسل  
 والمسح كما قال بعضهم او حمل النصب على حالة التحقق والجر  
 على حالة التحقق كما قال بعضهم قلنا فانه يجوز ظاهرهما  
 من ذلك لاجماع لان من قال بالمسح لم يجعل مفعلا بالكعبين  
 وقد ثبت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد  
 على الترك وكان هذا وفق كما عليه الاكثر منه واوفى بتخصيص  
 المعصومة بالوضوء واقرّب الى الاجتناب لما في غسل المسح  
 فتبين الرجوع اليه فيكون الجواز كما في غدا يوم محبط و

في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم

جرح فثبت جرح ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في الموضع  
 على المصنوع وفي مدة صوره اجزائيه على انه ينبغي ان يقتصد الماء  
 عليها وتعدلا حقيقا شيئا بالمسح لا يقال ان الجواز لم يجز  
 مع الالبس وحيثما لم يس لانا نقول ضرب الغاية بقوله قل  
 الى الكعبين ومن الالبس كما ذكرنا كذا يجب ان يعلم من المقام والركن  
 اي التيمم في كل اعضاء الوضوء والوضوء وهو يحصل في التيمم  
 والبعث والحناء اي لونه اذ هو كالتيمم لا ينس الطهارة  
 قطعان بين الاسنان وضوء كانت او شك لا تها لا تنس وضوء  
 واختلاف في مثل الحجين والطين بناء على الاختلاف في منع  
 وضوء الماء وعدمه في الخاتم الضيق منزع او جرح ليصل الماء  
 الى موضع الخلقه ومسح عطف على غسل راس مرة في  
 رواية الطحاوي والكرخي عوالي حنفية او قد رويت اصحاب البيهقي  
 رواية حشم على حنفية بما جاء به من اذ بقي بعد غسل عضو  
 لا مسح الا انه ينظر الى ذلك ما خذ عطف على باقي الايام  
 اخذ من عضو سوا كما ذكره بعض معنوا او مسحها ولا يبي  
 المسح بحق الراس كما لا يعاد العنق كحق الحاجب وقص  
 ان راب وقلم الظفر وسنته وهي مع تفاوت المواضع  
 فابرج على مفله ويأم على تركه والمسح بابرج على مفله  
 ولا يعلم على تركه البتة اي قصيد القلوب بالوضوء او  
 او رفع اليد او امثال الامر في ابتداء الوضوء والبدن كونه  
 بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم واحمد الله على الاسلام  
 احسن كونه سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة  
 لان السنة تحق بالقدر والصلوات وصاحب الكافي

التيمم بوق ذرق ذباب  
 مفسا سنة اخرى



قبل الاستنجاء لا يترك من مقدمات الوضوء وبعده لانه حال مباشر  
الوضوء احتياط لا يترك عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعد  
فلا حوط ان يجمع بينهما كنه لا حال الاستنجاء والبدء بغسل اليدين  
الى الرسغين سواء استيقظ من النوم او لا وهو منسوب الى  
فلا يلزم اعادته اذ غسل البدن الى الارض وسنته ايضا  
السواك وهو يوجب معنى الشجرة التي يبتذل بها ومعنى المقدر  
وهو امر اخرنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بينهما  
لانه مشقول المتواتر كيف يشاء اي يبدأ من الاستنجاء العباد  
او السفلى من جانب اليمين او اليسر طرأ او عرقا او بهما  
عند الضرورة يبالغ بالاصبع كما هو علم خلف سنته ايضا  
غسل القدم الى الملاء الى جميعه والالف اي اليسار الى  
الماء من بياضه جديده حلالا فالتفتي والمبالغة فيها وهي  
في اول انه يغسل الماء الى راس حلقه وفي الثاني انه يجاوز ذلك  
كذا في محله الا انها لان فيها احتمال انتفاضة سنته ايضا  
تحليل البجته وهو انه يدخل اصابع يديه في حلال بحيث لا يخل  
الى الا على بعد التثبيت وتحليل الاصابع في اليدين والرجلين  
بعد التثبيت وكيفيته في اليدين انه يشبك بينهما وفي الرجلين  
انه يحلل بخصره اليسرى فيبدأ من خصره اليمنى ويحكم  
بخصره اليسرى من الكفلى وسنته ايضا تثليث الغسل  
لاغسل الوضوء المعنويات ومسح كل الرأس مرة وكيفيته  
ان يمسح كفيه واصابعه على مقدم راسه ويدها الى نفاه  
على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح الخدين بالاصبعين  
ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بما واحد لا يكون الا

بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه تحزرا عن الاستعمال  
لا يفيد اذ لا بد من الوضوء والمدة فانه كان مستعملا بالوضوء الاول  
فكذا انما يشاء في خلا يفيد ما خبره كذا قال الربيعي قول وايضا  
اتفقوا على ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا  
ومسح الاذنين واغسلهما بسبب تبيينه وخارجهما باهما ميه  
بما انه اي بما الراس والترتيب المنصوص عليه في الوضوء  
والاولا بكسر الواو وهن الغسل الاعضاء على التعاقب بحيث  
لم يحذف العضو الاول في اغسل الهواء وسنته التيامن  
اي الشروع من جانب اليمين ومسح الرقبة الا ان تقدم فان مسح  
بدنه كذا في الظاهرية ومن آدابها انما قال كذا لان له آدابا  
ذكرت في المطولات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك  
اعضائه واو حال خضوعه في اذنيه وتقديره على الوقت  
لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زوال  
بدخول الوقت فالاحوط له ان يتجزئه عنه ويحريك خاتمه الراس  
وعند الاستعانة بالغير وعدم التكلم بكلام التمس والمجوس  
في مكان مرتفع احذر من الماء المستعمل والجمع بين يديه  
القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو بماء والرفع  
المأثورة من الا وعية عنده اي عند كل عضو بان يقول الحمد المصنف  
اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك  
وعند الاستنشاق اللهم ارحمني راحمة الجنة وغسل الوجه اللهم  
يبقض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى  
اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسني حسا باليسر وعند غسل رجلي اليسرى  
اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا في راء ظهري وعند مسح راسي











لما ما تنبته فربما لم ينقص وان استقرنا ثم انبته انقص  
 ولو نام على دابة هي دابة ان كان حال السجود والاستواء لم يكن  
 حدثا وفي حال السجود حدث واما قصة ايضا الايمان والتسليم  
 الذي حصل به في الشهادة كما قيل ويجوز انما الاول فلو ان المسئلة  
 بهما واما الثالث فليقدم بغيره كحدث غيرهما واما قصة ايضا  
 فمقدمة بالحق وهي ان يكون مسوعا له وجها واما الفتن المسوع له  
 فقط فلا يخلل الوضوء بل الصدقة والتسليم لا يخلل شيئا منها  
 يعطى في صدقة يعطى بالوضوء اي ما شئت والوضوء فيكون  
 احسن من وضوء في من الغسل صدقة كما قلت في روات  
 ركوع وسجود وذلك لان النقص والوارد فيه وهو قوله دم الان  
 ضحك في شك فمقدمة فليقدم الوضوء والصدقة في صلاة مطلقة  
 فيقتصر عليها فلا ينقص غير الحقيقة وقدمته في التمسك والقيام والغسل  
 والحقيقة خارجة في الصلاة ولا في صلاة الجماعة وسجدة التلاوة واما  
 افتدتها وتوكانت الحقيقة عند السلام اي قبل وبعد الشهادتين لانها  
 يكون في الصلاة الا ان يعمد المصلي في الحقيقة لا يباح بكونه حركتها  
 بضعه وسبب ان الصلاة يتم به كيف كان فاذا اوضح الامام عليه  
 به اي غير الحقيقة فمقدمة المأمور لم ينقص وضوءه لان  
 خروج الامام خروج له الا انه يكون مسبوقا فانه يباح بكونه في الصلاة  
 واما قصة ايضا المبشرة الفاشية وهي ان يباشر امرأة تجردت  
 وامرأة الله واصاب فرجة فرجها للرجلين اي تنقص وضوء الرجل  
 وانما لا يمس الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا لما في  
 قيلت فقط قال ما اذا فرجة كالصدقة والدم ينقص وضوءه  
 على رأس الجرح فانزل لو كان بحيث لو ترك سال ينقص والا فلا

وهو ان يباشر امرأة تجردت

ينقص

ينقص خروج فمما ذكره في خروج بدم ينقص لان يكونه من الجرح  
 والا فلا ينقص في عينية رمية او غمس بفتح الميم ضعف البصر  
 سيلان الدم في الكراوات ان خرج منها الدم ينقص وان استقر  
 صار صاحب عذر وسبب في بيانه كما اذا كان بها اي بالعين  
 غرث بفتح العين المعجمة وسكون التاء عرق في العين يشق ولا يقطع  
 الحديث بل لا يمس مسحها ولو بياضه ايجازي عن الخط الاول  
 ولو متصلا وهو المشرز وقيل منفصلا كما في رطة وكذا الاول  
 هو الاصح صرح به في المحط والكافي واختاره في المحدثات النسخة  
 ولم يذكره في غيره من الكتب وقيل بكونه في المحط كونه بعض مشيخنا  
 بالمشيخ ايضا وقال عاقبتهم لا يكره لان مسحه محرم وهو اسم للباشرة  
 باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختاره في الهداية الشافعية  
 وخصص المستنيد في الكتب الشرعية الا التفسير ذكره في جميع النسخ  
 وعنه ولا يمس ربهما فيه سورة قالوا المراد بها الآية لا بصره وان  
 جاز قرأه قرن في الحديث بين القراءة والمستل ان احدث جل اليد  
 ووجه الغم حتى يغسل اليد لا الغم واستويا في الجنب والخصية لا الجنب  
 ويجوز صلا الغم واليد حتى يغسلها فيها ولا بد والغير لا يجزئ  
 حل نظره الى مصحف بل قراءة كذا في الكافي وكذا في حديثه  
 مسجد اخر المبدأ جد وطولوه باليمين كذا في التمهيد هاتين وانما  
 لم يذكر لان حرمتهما احكام احدث الا كبره كالجنب الجنبه فروع  
 الفيل المراد به حرمنا ما يتناول الفيل الاعتقاد في وجهه وهو  
 ما يفرق الجوار بغيره غسل الفم والانف وسائر البدن حتى داخل  
 القلفة في الاصل وغسل السرة والشراب والحاجب وجميع الحية  
 اي يجب بصل الماء الى اثناء الحية كالجذب الى الصلح اذ لا يخرج فيه



كذا في المحيط والفرج الخارج ذكره في خلاصه وذلك لان قوله  
 فاطره كواصفه مباينة يقضي وجوب غسل ما يكون في ظاهر البدن  
 ولو لم يرد فيه كاشبا المذكورة لا غسل فيه يخرج كالعين فيقتضي  
 لا يخرج بقوله كاشبا وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي المحيط ان  
 لا يصل الماء الى ثقب القوط الا يتكلف لا يتكلف وكذا ان الغضم  
 بعد نزول القوط ويخرج لا يدخل القوط فيه لا يتكلف لا يتكلف  
 ايضا كذا اي كالعين في يخرج نقص صغير بها وبها فيه اشارة  
 وكفى بل صليها دفعا للخروج لا نقص صغيره حيث يجب احتياط كذا  
 في الكافي وسنة اي غسل اليد بما ذكر في الوضوء في الغيبة والتمتية  
 وغسل اليدين وغسل فرجه وحيث بدنه ان كان فيه جنب  
 والتوضي اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الاربعية  
 وفي التقرير حسن مما قبل اي غسل جميع اعضاء الوضوء الاربعية  
 لانه جميع اعضاء ليست بمسحولة بل بعضها مسحوة وفي كفاي  
 اشارة الى انه يمسح برأسه كما في وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية  
 لو كان رجلاه مستنقع اي مجتمع ما حتى لو كان على سطح عظيمهما  
 ثم شئت صب حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستويا وان زال الحرج  
 مستوجب جميع البدن حال كونه باذيات الغسل بغيره لا يمسح  
 ثم راسه في الاصح اجزاء عما قال في مواضع الداراية وقبله بداريس  
 ثم بقية بدنه وبعده اي بعد القصب المستوجب بغسل رجليه كيدا  
 للوضوء وتنظيفها لهما عن الماء المستعمل ليقبل ثم غسل رجليه بغير  
 لا يخرج كونه في سياق قوله باذيات وليس له معنى وسنة ايضا كذا  
 لانه السنة اكمال الغرض في محله وهو كذلك وفيه نقل بغيره  
 الى اخره فيه اي الغسل اذا سقطت البتة ووجه الوضوء لما بيننا

من كاشبا

لا يخرج كونه في سياق قوله باذيات

لا يخرج كونه في سياق قوله باذيات

وفرض الغسل عند خروج منى ولو في نوم مفصل عن مومنه مشهورة  
 فيه بها لانه اذا خرج منى ثقل ونحوه لم يغسل خلافا لانه  
 وان لم يخرج الى ظاهر البدن بها المشهورة ولم يذكر الدقيق  
 لانه ليس بشرط عندا في حنفية ومحمد رحمهما الله ومكرض عند  
 الاجماع اي داخل ادنى اضرار عن الجنى في المحيط لانه اشارة معى  
 يا بني فاجد في نفسه ما جدا اذا جاسه زوجي لا غسل عليه الا لا يقدم  
 سببه بغير الاصلاح او الا خدم حشفة او قد رايه منقطرها متعلق  
 بقدر راي احد متعلق بالصلاح سبيل ادنى اضرار عن سبب الجحيم  
 فانه اذا لم يها في احد سبيل البهايم لا يوجب غسله لثمة الرعية  
 حتى اضرار عن اذنها في احد سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب  
 الفصل على مكلفها متعلق بفرض القدر في الاجماع وان لم ينزل  
 منيا لان الغالب في مثل الانزال فيجب احتياط وعند زوية  
 مستيقظ منيا او منى بكونه انزال المعجزة ماء رقيقا يخرج  
 عند تعبته الرجل به وان لم يذكر كمال ان الظاهر انه متى اذ كونه  
 اصحابه لا يغرض ثم تذكره اي المحل تذكر التذكرة والازال ولم يرد  
 لانه تفكر في النوم كما في اليقظة بلا انزال في الذخيرة اذا استيقظ في النوم  
 فوجهه على محله او فراسه بل ان تذكره اصل ما يتيقن انه منى او منى  
 او شك انه منى او ودي فعليه الغسل وان يتيقن انه ودي فغسل  
 عليه وان يتيقن انه منى فعليه الغسل وان شك انه منى او ودي فغسل  
 عندهما وقال ابو يوسف لا يجب عليه حتى تذكره كالحكم لانه الاصل  
 برأه الله فلا يجب الا يتيقن وهو العباس واما اخذ بالاحتياط  
 لان التام غافل والمشي قد ترق بالهوا فيصير مثل الذي في احتياط  
 كذا المرأة في الاصح اضرار عما قبل لو احتلت المرأة ولم يخرج منها منى



افع وجئت كذا الانزال فغلبها الغسل لان ما ينزل في صدره  
 الى رجليها بخلاف الرجل حيث ينشر ط الظهور في حق الغسل  
 كذا قال الرمي او لجهتها اي حشفة مقلوبة بحرقه وجب الغسل  
 ان وجد لذة اجماعه ورضي عند القطاع حيض ونفاس لا  
 عند خروج منى وودي بكرة الذال المعلقة ما غلبت نعقت  
 البول وحفنة عطف على خروج منى ولا عند اذ قال الله وجوه  
 في الذكر ووطي بهيمة بلا انزال لقلة الرغبة كما في اهل  
 وهي عند رأة بعض رجل له امرأة عذرا فاتاها ولم ينزل عذرا فاعطى  
 عليها ما لم ينزل لانه العذرة تمنع من التفات واختار في المنقح  
 وجب الغسل لئلا يتاى وجب على الحي ان يغسل كيت وجوبه  
 بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والآن في الكل  
 على الكل والآن في الكل وعلى من اسلم جنبا او حائضا وقبل تنبذوا  
 او بلغ لا يسين بل لا انزال في الاصح قبل المخرج وقيل لا يجب  
 في البدرغ لان الزوج بعد البدرغ والبدرغ بعد الانزال فهو وجب  
 لزوم تقديم الحكم على السبب او معارضة به قلنا لا انزال دليل  
 ليكمال القوي فيكون منظره كالدخول لا مثبتا ليدوم ذلك او  
 ذلك هو كما فانها لو رأتها كما فرضنا لا واجب كذا في الطبيعة  
 ومن ثقلوه اجمعه هو الاصح لا ما قبل يوم الجمعة ولعيد  
 واحرام وعرفة اعدا لانه لم ينزل بفهم كونه سنة لصدوة العيد  
 وتربس اسلم طاهر او بلغ حسن سيجي في كتاب الحج والتمتع  
 على ان ين البدرغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة وافاق  
 عن جنية وبكره ومرة واحدة وسوف يستنفا، اختلف في  
 وجوب من ما غسلها على زوجها غنية كانت او فقيرة

من انزل في الرجل  
 من انزل في الرجل

وحرم على الميت دخول المسجد وهو لم يعبده فلما قال في كونه دم  
 فاني لا ادخل المسجد لحيائض ولا جنب الا لضرورة كما يكون بابا  
 بيته الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واجتنب  
 الى ذكره بعد قوله وحرم اجنب دخول المسجد لئلا يتوطئ انما يهاجر  
 له الوقوف مع اية اقوى ار كان في الحج فله ان يحوز الطواف او في  
 كذا في الكافي ولان المسجد الحرام احد غرض الا يرى ان لم يكن  
 في زمن ابراهيم دم ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز له الطواف  
 كذا في المستصفى ويؤيد ما ذكر في غايه الامام السرخسي وهذا  
 وجب عليها احكامه لدخول النقص في الطواف لانه دخلها المسجد  
 وقراءة الفراه اختلفت في قدره فقيل الآية وقيل ما دونها ايضا  
 بقصده اما قراءة بقصد الذكر والنساء بخبر اسم الرحمن الرحيم الحمد لله  
 رب العالمين وقيل في الفراه حرقا حرقا لا بأس به اتفاقا كذا  
 في المحيط ومس كما هو في القرآن فيه كالسج والاوراق وحمله  
 اي حمل ما هو فيه ولا بأس به في قراءة الادعية ومستمها ومكثها و  
 ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه  
 ولا في النوم ومعاودة اكله قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يات اكله  
 قبل الاغتسال كذا في المنقح ويكره له اي للجنب تحابسه اي القرآن  
 في الايضاح لا بأس للجنب ان يكتب الفراه اذا كانت الصلوة او اللوح  
 او الورقة على الارض عند ابيه يوسف به لانه ليس كما مل  
 والكتبه وجدت حرقا حرقا وانه ليس بقرآن وقال محمد اوجب  
 الى انه لا يكتب لان كسبه الحروف بخوي جري القراءة ويكره له  
 قراءة التوراة والزبور والانجيل لقراءة العذرة لانه كسب الادعية  
 ولا يكره مس القرآن بكم على ما سبق ووضع المصحف للصبي لانه في كسبه



بالوضوء خراجهم وفي ثأجره به الى البدن تقبيل حفظ القرآن  
 خرقص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل شرب في بابل  
 ما يحسنه به فقال ويجوز ان اى الوضوء والغسل بما البحر والين  
 والينر والمطر والتنج الذائب وما قصدته شمس في شمس  
 وقيل كره قائل ان في وابو الحسن التيمم في قوله قصدته الى  
 لولم يقصد كره اتفاقا ويجوز ان بما ينعقد به الملح كره في غيره  
 لا بما الملح اى حصل به دية الملح كذا في كلامه نقل الفرق بينهما ان الاول  
 بان على طبيعة الطبيعة والثاني ان تغلب الى طبيعة اخرى وان مات  
 اى يجوز ان بالماء المذكورة على تقدير ان يموت فيه اى في واحد من الماء  
 غير المذكور اى الى الامم لم لا كما لا يجوز والعقرب والبق والذباب  
 ونحوها او ما في المولد كالسكك والسرطان والصفع ونحوها والصفع  
 والبحري سواء وقيل البرى يفسد او جازع عطف على فيه وان مات  
 خارجة فالق فيه بعضي لازق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجة  
 فالق فيه لا ما في الموضع وبرئ المولد عطف على ما في المولد كالبلط والوز  
 فان موته في الماء يفسده كذا اى كالماء بغير المايعات او غير  
 عطف على مات او صاف اى او صاف واحد من تلك المياه والى  
 والطعم والرائحة ملكا وطاهر جامدا احتراز عن المايح وسائر  
 بيانه قد وقعت عبارة كثيرة في المثل كذا او غير هذا وصافيه  
 طاهر فهو بعض الشراح الهداية ان لفظ الاحد عا فوفه حتى قال اذا  
 غير الوصفين لم تجز الوضوء وليس كذلك لما قال في السباع لو وقع  
 الجص والباقا في غير لونه وكره وطهيرة يجوز الوضوء وقال في النهاية  
 النقول في الاستبذ جوازه حتى انه اوراق الاشجار وقت الجرف  
 تقع في اجسام فيغير ماء فمحيث الدنة والطعم والرائحة ثم انهم

مؤلف

بنو من منها غير كبير واث في شجر الطي وى اليه ولكن شوطه  
 يكون باقيا على رفته تا اذا غلب عليه غيره وصار به نجسا كما يات  
 كاشفاً وزعفران وفاكهة وورق في الاصح اشارة الى نقل  
 من النجس وانتهى انه في رفته قبل الاشارة المذكورة وقوله خلا  
 متعلق بقوله او غيره او صافه ما غير احد اى اهدا وصافه نجس في  
 قال الم اذ بالموصول في قوله عليه السلام الماء الطاهر لا نجس شي الا ما غير  
 لونه او طعمه او ريحه هو نجس لان الطاهر لا نجس ظاهره وجماله  
 عطف على ما ينقصد واختلف في تغيير الماء الجارى فاجتهدوا  
 في تحريكه والى الكافي وهو يذهب ببسته وقع فيه نجس لم يركب  
 لم يركب اثره وهو الطهر والكلمة والرجح حتى ان ارجي لم يكن استعماله  
 او ما في حكمه اى الجارى وهو عشر في عشر اى عشرة في عشرة  
 بذراع الكروطن نجس الطول والعرض واختلف في قدر النجس والجميع  
 انه يكون بحيث انه لا يكشف ارضه بانه نجس للنوصى وقيل  
 لا يغسل الا اذا لم يتنجس كله هل يتنجس موضع الوقع انه كانت مائة  
 يتنجس والا فلا وعند من ينجس في الطريق يتنجس فيها وقد يعتبر ما بعده  
 ما بعده له البول وعظم ولا عرض له لكن لو شط صا عشرة اى عشر لم يركب  
 حكمه في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان الجرجاني لا يتوضاؤه له الا بالحي  
 يصل الى العرض وقال ابو نصر بن وضاعة لان اعتبار العرض وان  
 اوجب النجس لكنه اعتبار الطول لا يوجب فلا يتنجس هو اى كونه  
 طاهر المختار لا ما قال ابو سليمان كذا في عبود المذاهب والظاهر ان عرض  
 اذا كان اقل من عشر في عشر كونه نجس فوقف فيه النجاسة حتى يتنجس ثم لا يشرط  
 وصا عشرة اى عشر فهو نجس ولو وقع فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اختلج  
 الماء اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في التا رعاية انحوص كذا

الحمد لله الذي غلظ وقلب

ط  
التي لم تكن تترك دورت بر من  
والفريق العن المعجزة وسكون الآله  
المملكة اخذ الملك باليد التوضيحي

في حكم المذبح



تعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا ارتفع  
 كما في عشرة اذ في عشرة لان الدائرة او شمس الكمال وهو مبرهن على  
 كذا في الطلوع لا اى لا يجوز بما اوردته بالقصر على انها موصولة  
 في شجر واختلف في القاطعة الشجر في الهداية ما يقطع في الكرم يجوز  
 الوضوء فيه وفي المحيط لا يتوضأ بما يسيل من الكرم بحال لا يحتاج  
 او يغتسل من غير لان كل منهما ليس بما مطلق الا ان يدرك اليه  
 الله من عند الطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمد ذال طبعه  
 وهو السيل والذرا والانسات كشراب الرباس مثال لما في  
 في شجر هذه العبارة احسن مما قيل كالاشربة فانه على عموم  
 مشكل واحل مثال لما اعترضه في المرق مثال لما زال طبعه  
 او بقلية غيره عليه ولم يثبت له لان عبارة القوم مختلفة فيه  
 وروايتهم في الظاهر في الحقيقة فلا بد من ضابطه تعرف بهما  
 فاستبح لما يسلي عليك في المثال وهي ان المطر هو الماء المطلق فقول  
 اطلاقه اما بحال لا يحتاج او بقلية المتخرج الاول اما بالطلوع  
 لا يقصد به التطيف او بشرب التبات بحيث لا يخرج بلا علاج  
 واثباتي اما ان يكون المخالط جامدا وما يغا فالاول انه جوي  
 على الاعضاء فالغالب الماء والاثباتي انه لا يخالف الماء في صفة  
 من اللون والطعم والرائحة او يخالف في جميعها او بعضها فالاول  
 كما المستعمل على قول في طهارته والمستخرج من التبات بالتفصيل  
 يعتبر الغلبة فيه بالاجزاء والاثباتي ان غير الثلث او الثلثين  
 لم يجوز الوضوء به والاجاز وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر  
 الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالف في اللون والطعم  
 فانه كالونه وطعمه غالبا فيه لم يجوز الوضوء به والاجاز وكذا الماء

بالطبع  
 بالاطلاع او بقلية غيره  
 عليه حتى يخرج منه  
 طبعه

دخوله

دخوله يعتبر فيه الغلبة بالاطعم فعلى هذا ينبغي ان يحل جميع ما جاءهم  
 على ما يليق به او بما استعملوا في ارفع حديث الماء بغير استعمال  
 عند ابي حنيفة وهو ابي يوسف يحل من القربة والزالة الحديث فاذا  
 توضأ المحدث وضوءه غير منوي بغير استعمال ولو توضأ وغير المحدث  
 وضوءه منوي بغير استعمال ايضا وعند محمد بالثاني فقط وان كان  
 الماء المستعمل طاهرا في الصحيح احتراز عارضي حسن عن ابي حنيفة  
 انه نجس نجاسة غليظة وعما قال ابو يوسف وهو رواية خارج  
 انه نجس نجاسة خفيفة وقد روي محمد عن ابي حنيفة به انه طاهر  
 غير طهور وعليه الفتوى الا ان ابى وهو جلد غير مبروغ يظهر بالبرقع  
 وهو ما يمنع الثقب والنفذ وانما الجاه تسميت او تزيينا الا انما  
 لغيره واذ في قدمه اختبر لكونه المقام لا بانه اما الاول فليخرج عنه  
 واما الثاني فليكرهه وما اى جلد يظهر به اى بالذباغ يظهر بالزكوة  
 لانهما يعمل عمل الذباغ في ازالة الرطوبة النجسية قال في الهداية  
 والوقاية وما يظهر جلده بالذباغ يظهر بالزكوة اقول فيه  
 تسامح لان الظاهر ان ضمير يظهر الثاني راجع الى وهو كانه  
 لا قضاة اسمه راك قوله الثاني وكذلك يظهر لغيرها وان راجع  
 الى جلده لزم التفتك فحق العبارة ما ذكرنا بخلاف حجة الصحيح  
 كذا في الكافي نقل عن الاسرار وان كان في الحديث خلافا ذكره في  
 عزاب يوسف ان يخرجه اذا خرج طهر جلده بالذباغ شعر الميتة  
 وعظما وعصبها وحافها وفرنها وشعر الان وعظمه ودمه  
 طاهر اما السبعة الاولى فلان نجاسة لا تخلها واما الاخير فلانه  
 ليس بدم حقيقة بل اى بريقه اذا جف كذا شعر الميتة وعظمه  
 لسفورة في استعماله فلا يتنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف

صغير



بحسن فتح الماء والكلب بحسن العين صرح به شمس الائمة في مسوطه  
 قال في معراج الدراري الصحيح من المذهب عندنا انه عين الكلب بحسن  
 اش رائحة محمد في الكتاب وقيل لا بعض مشايخنا يقولون عينه ليس  
 بحسن وليست تونه بطهارة جلده بالبراق وقال في التجويد الكلب  
 بحسن العين عندها خلافا لابي حنيفة في وقيل جلده بحسن وشعره  
 ظاهر في فتاوى ابي الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج ونقص  
 فاصاب ثوب انما افسده ولو اصابه ماء مطر وبات في المسئلة  
 بحال لم يفسده لانه الماء في الاول اصاب جلده وجلده بحسن في الثاني  
 اصاب شعره طاهر وثانجه المسكت طاهرة الا ان يكون رطبة وغير  
 المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوحة فهي طاهرة ولو كانت  
 لغيرة المذبوحة لكنها ليست فهي ايضا طاهرة والمسكت طاهر خلال  
 كذا في الحاشية وزاد قوله خلال ولا يلزم من الطهارة استحالة كذا في التراب  
 ويول ما يركل بحسن وقال محمد طاهر ولا يشرب اسلا لا لشد اوى ولا  
 لغيرة وقال ابو يوسف به يجوز للعدوى وقال محمد لا يجوز مطلقا  
**فصل في عشرة في عشرة** قبيبة لانها لو كانت عشرة في عشرة  
 لا يتنجس ما لم يتغير لون الماء او طعمه او رائحته ذكره في فاضلنا  
 وغيره وهو مبتدأ خبره قوله الاتي يخرج وقع فيها بحسن او نجس  
 حو حمام وعصفور وتقاطر البول كرويس الابر حتى لو كان اكر  
 منها لم ينجس وعبار بحسن وعبر ابل او غنم ينسب الي ان الشئ  
 كثير كانقل عن الامام الثوري طائفي ووجه العقول ان الباري في الغلظة  
 ليس ليجاز من حاجته والابل والغنم شعور بها فليقتصر راي  
 فيها فلو فسد الفيل لم يخرج وهو مدني فغنى هذا الفرق بين  
 والابن الصحيح والمنكسر والبعر والجنبي والتردث لشمول الضرورة

لا فرق بين  
 الكلب والكلب  
 في العين

ولا فرق

ولا فرق ايضا بين ابار المصير والغلات في الصحيح لشمول الضرورة  
 في الجملة كما اذا وقعت في حلقه فربما انما انزل على الفدر  
 قال في المسوط لا يتنجس اذا شرب من عذبة ولم يبق له لولون  
 للضرورة لان من عاذتها انها بغير حنك كحلب او انتفخ فيها  
 حيوان ذكوى قبيبة كما سياتي انه مالا دم له اذا انتفخ او تنفخ  
 في الماء او العصير لم يتنجس لم يذكر القسبة لان حكمه يغير من الاتصاف  
 بطريق الاولوية او مات كذا في صحيح الواقعي في البير فيمنع كلها  
 اي كل ما فيها وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها وقال  
 في النهاية اشارة الى انها نظير بجرذ الترنج من غير توقف على  
 غسل الاحجار ونقل الاوصال وانما تعسر نزعها ففقد ما فيها  
 فخرج قوامها من الماء فيفقد في نزع قوامها الى دور بصارة  
 الى رجلين لها شعور ومعرفة في حال الماء فاتي مقدار قال لا  
 انه في البير فيمنع ذلك المقدار وهو الاصح الكسبة بالفسق كونهما ناصبا  
 الشهادة المذمومة ولان اصل الرجوع الى اهل العلم عند الاستئذان  
 قال انه تعالى فليس سئلوا اهل الذكرا انتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها  
 زوى عن ابى يوسف به فيه وجهان اهدى انما تحفر حفرة عظمها  
 ودور يمش موضع الماء منها ويحصب ويصب الماء فيها فاذا  
 امتلأت فقد نزع ما واثق في ان يركل قبيبة في البير وتجعل  
 علامة كسيلة الماء ثم اخرج عشرة دلاء مثلاً ثم تغاد القسبة فينظر كم  
 انقص فانه انقص العشرة فهو مائة وكذا لا يستقيم الا اذا  
 دور البير في اول هذا الماء الى قصر البير مستساويا وهو مدني  
 عن محمد بن ابي جاث في غيرة لان ابارا كثيرة لما بها دابة  
 وجله وانما مات مثل حمامة او دجاجة فاربعون ولو اوسطا

حذب ريك سود قاي  
 ويكده ورغتم الي بحدوش  
 سود قايك الغنة معفو  
 يكون اكثر او قد اول وقت  
 بعد الغنوة قد معفو

قوله نحو آدمي اراد حذو الشاة  
 والكلب كما يظهر الهدية

كان  
 وقيل ينزع ما ثابدا لولي  
 ثمانية



لا يفهم من الانقطاع  
التي لا تكون حكما

لا ينجسها

20

لا ينجيها حتى اذا كان طاهر كاثرة ونحوها او حتى لا ينجيها كالحمار  
والبغل والتمرة وسبيل السباع ولم يكن في بدنه نجاسة فاضح جبان  
لا ينجيها اما الطاهر قطره واما النجس لا يعتبر فلما قال في الخط وان كان  
جونا لا يוכל لحمه كسباع الوحش ويكيد اخسوافيه والصحيح انه لا نجاسة  
وكذلك الحمار والبغل لا يعتبر لما شكوا فيه لان بدنه من الحيوانات  
لا انها مخلوقة لنا استعمالا وانما يصير نجاسة بالملوث الا ان يدخل قوة  
اي فمه فيه اي الماء فيكون حكمه اي الماء حكم لعابه فانه كان لعابه  
طاهرا قال طاهر وان كان نجسا قالما نجس ينزع كله وان كان  
مشكوكا قالما مشكوك ينزع كله وان كان مكرودا فمكروده فيستحب  
نزعها وسور الادنى الطاهر الغم سواء كان نجسا او حائضا او نكسا  
او صغيرا او كافرا او سورا كل كونه لكن ارطاه الغم طاهر  
لان لعابه من ماله من لحم طاهر فيكون المخلوط فيه مشكوكا وسور الخنزير  
والكلب وسباع البهايم والتمرة فورا لكل الفارة فمكروده لانه سورا  
فيل اكلها ومضى ساعة او ساعتين ليس نجس بل مكروده ففضل  
حرمته حرما وفيل لعدم نجاستها النجاسة وهذا اشير الى التمرة والآلة  
الى القرب من الحرمه وشارب الخمر فورا نجس اما سور الله الاول  
فلا خلاطه بالعاب النجس واما سور الازهرين فلا خلاطه نجس في الغم  
وسور الدجاجة المحلات اجمالا في عذرات الناس وسباع الطير  
وسواكن البيوت كالعقب والحية والفارة والوزغة مكرودة اما الآلة  
المحلات فلا انها مخالطة النجاسة حتى لو كانت مجرسة بحيث لا يصل منها  
الى تحت قدمها لا يكره واما سباع الطير فلا انها تاكل الميتة فاشبهت  
حتى لو حبست وعلم صاحبها مخلوقا فاما عن الفم لا يكره واما سواها  
البيوت فلا ان حرمته حرما او جنت نجاسة سورا لكنها سقطت لعلو

2016

الحمد لله

۱۵۰

عن النجاشي



تثبت الكراهة وسور الحار والبغل مشكوك في هذه عبارة الكرمي في بعض  
المكوك شي من أحكام الله مشكوك فيه وقال سور الحار طهر ولو غلب فيه التور  
جاءت الفتوة ولا يتوهم به حال الاختيار واذا لم يجد غيره جمع بينه وبينهم  
والمشايخ قالوا المراد بالشك التوقف لتعارض الأدلة او التردد في الضرورة  
فتبين الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى كراهة الحار  
وفيه في الهداية والبغل مشكوك في الحار فاخذ حكمه وقال الربيعي هذا اذا كانت  
أمة ائمة لان الامم اهل المعية في الحكم وان كانت فربا فبعضها كمالا ذكرنا  
ان العبرة بالامم لا يرى ان النبي اذا نرى على شيء فقلت ذلنا حل الكرم  
وتجوز في النتيجة فكان ينبغي ان يكون ما كرهنا عندنا طهرا عندنا جنة  
اعتبار الامم وفي غاية السهولة اذا نرى الحار على الركة لا يكره حكم البغل  
المشكوك بينهما عند محمد فعلى هذا لا يصير سورة مشكوكا واذا كان مشكوكا  
ينوضا به ويستم عند عدم غيره فاما الطاهر المراد ان لا يخلو الواحد  
عنهما ووجه الجمع في حالة واحدة حتى لو نوضا بسور حار فصل ثم احدث وتم  
واعاد الفتوة خرج عن العدة بيقين كذا في الكفاية وشيخنا ابراهيم بن محمد  
بن عبد العزيز حيث نوضا به عند الجيفة وان قال ابو يوسف بانهم فقط ووجه  
بيننا والاعاد به حكمه بيقين كمالا اما اذا اشتد وساد كراهة التورق  
اتفاقا وقال شيخنا بربعه جعلها بربا وان جعلت او سب كوا من  
مقدار ما يصل اليه النجاسة كما نطهرها وان حفر الحق ولم يصل اليه  
فما لا يوجبها نجس فطهرها طهرا غير نجس فطهرها طهرا ثم عاد الصحيح  
ان طهرا بركونه ذلك بمنزلة التورق وكذا ابراهيم وجب فيها نزع عشرين دلو  
فخرج عشرة ولم يبق قبله لما ثم عاد ولم ينج منه شي ويقتضي ان يكون بين بربا  
بالوعة وبين بربا مقدارا لا يصل اليه النجاسة الى بربا وما وقدرة الكفاية  
بجثة اربع او سبعة وذلك غير لازم انما المعبر عدم وصول النجاسة

لونه

الصلوة  
الصلوة

هذا هو الوجه في  
الصلوة  
الصلوة

ذلك

وذلك يختلف بسلامة الارض وحرها ونها ثم تبين احكام السور كما  
احكام العرق ايضا كما في البياض قال والعرق كالسور في الاحكام  
المذكورة لانها يتولد من اللحم فاخذ احكامها حكم صاحبها لا بد وعليها  
كون سور الحار والبغل مشكوكا مع ان عرق الحار طهر لانه حكم العرق لا يثبت  
المخالف للقياس وهو ان النبي لم يركب الحار معقورا وبما وان عرق الحار  
والثقل ثقل البقرة وانما قلنا انه مخالف للقياس لانه القياس يقتضي  
ان يكون عرقه نجس لتولده من اللحم النجس فيجب حكمه في غيره على السبيل القياس  
على انما نقول ان سورة طه ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في  
غاية البياض فان قد سبق انه بدنه هذه الحيوانات طهرا فكيف يقع قوله  
لتولده من اللحم النجس قلنا معنى سابق كونه طهرا لبدنه طهرا احكاما بمعنى  
انه ما يلقاه في المباحات لا يكون نجسا للضرورة الاستحالة وهو لا ينافي  
كونه باطنها نجسا لا تنفكا للضرورة بالنظر اليه **باب النجس**  
هو لغة التقصير وتشرعا استعمال السعي بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت  
خلاف ذلك في ذلك من فرض واحد وغيره يعني يعني به ما  
في الفرائض والسنن والتوافل وعندنا في جميع حكم فرضه يستعمل  
في التقلات المحذرة متعلق بجاز وجنب وما يقرب من نجس ويجوز  
غير الماء اي ما يكفي لطهارته حتى انه رجلا انبته من التورم محتملا وكان له  
ما يكفي للوضوء لا الغسل يتم ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافا للشيعة  
اما اذا كان مع اجنبية حدث بوجوب الوضوء بانه احدث بغيره  
فينجب عليه الوضوء فالنجس بغيره لا ينافي اذا كان له الحدث ما  
يكفي لغسل بعض اعضائه فهو ايضا على خلاف لبعض اهل الماء متعلق  
بغيره او بغيره وهو ثلث الفرج اربعة الاف خطوة او مرض لا يضر  
منه على استعمال الماء وانما استعماله شدة مرضه ولا يشترط خوف

مبشدة



فلما كانت في اوردية الى الهلاك او المرض في المصرا خلافا  
لها او عذو او سبع بينه وبين الماء والقيا النفس الى التهلكة  
فيحق البحر او عطش يحصل له ولداته او عدمه كالتدبير ويجعل  
او خوف قوة صلوة الجنازة انه استغفر بالوضوء في الاول معنى  
اذا خاف غير الاول بالامانة وهو لا يكون سلطانا وقاضيا او  
اوليا او اماما حتى قوت صلوة الجنازة انه استغفر بالوضوء جاز التيمم  
وعبادته الاولى اولى من الاولى كما لا يخفى او خوف قوت صلوة عيده ولو  
بناء على ولو كان التيمم للبناء اذا شاع في صلوة العبد متوقفا ثم تسبق  
الحديث وخاف انه انقضت فانه الصلوة جاز التيمم للبناء ولا يجوز  
التيمم لغت الرقبة وبجدة لان قوتها الى الخلف وهو الظاهر والقضاء  
بنية الصلوة او سجدة التلاوة متعلق بقوله جاز فالمعبر به بغير  
عبادة مقصودة لا يقع الا بالظاهرة حتى لو لم يتيمم عند فقد الماء لدخل  
المسجد والاداء او الاقامة لا يرد في الصلوة فليحذر اذا شرط فيه  
النسبة لغايتيمم كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء  
غير مشروط بها فلو توشا بغير نية ثم استلم جاز صلواته بغير نية متعلق  
ابناء بجزائه استوعبا الى التيمم وانما اريد باليدان المضروبان  
على الارض وان لم يكن فيها نية وجوبه بغير نية حتى لو نوى شي  
فليس لا يجوز والاداء لم يستوعبا فقال له انما يرد في نية ثالثة يحصل  
الاستيعاب بالقطع او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن وعلى هذا  
لا يرد ما يرد على قول صد الشريعة ثم اذا لم يرض الغبار بين اصابعه  
انه يحتل اصابعه فيجوز الى ضربة ثالثة لتحليلها من ان يفتق  
اشترط بالقطع وقد قال المنصور رحمه الله تعالى على ظاهر متعلق  
بغير نية من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والكل والذريع والكل

والنقطة

والنقطة المتعلقين بالتراب ونقطة وشعر عليها غبارا ويجزى عنه  
الماء المائي لا يابس من جنس الارض وهو لا ينطبق الى يابسين  
احراز عن الذهب والنقطة والحديد ونحوها ولا يتردى لا يصير  
رمزا بل احراق كالشجر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الارض  
باجماع اهل اللغة فلا يقنا ولا يابس من جنسها او ينطبق او يتردى  
ولو كان ذلك الظاهر بل لا يقع اي غبارا وعليه عطف على قوله  
على ظاهره والضمير للنقطة اي وبغير نية على النقع بل يجوز عن الصعيد  
كما اذا اكتسب ذرا او درهم حايطا او كمال خطه فاصاب وجهه  
وذراعيه غبارا ففسح حتى اذا لم يسح لم يجز ويجب طلبه اي الماء ولو  
وهي مقدار ثمانية ذراع الى ربع مائة وعن ابي يوسف له ان اذا  
كان الى البحث لو ذهب اليه ونوضاه ذهبت القافلة وبغير  
عن بصره كان بعيدا جاز التيمم واستحسنه صاحب المحط ان  
نظن قربا الى الماء والا فلا يجب طلبه ونزب لراجية اي  
الماء الصلوة اخر الوقت فلو صلى التيمم في اول الوقت ثم وجد  
الماء والوقت باق لا يعيد ما وضعه اي الماء في رجليه فامر  
غيره به اي بوضعه فيه ونسي فقصي به اي بالتيمم لم يعد الصلوة  
الا عند ابي يوسف له ولو وضعه غيره بلا علمه فعيل جاز التيمم وقفا  
وقيل هو ايضا فحذف فيه طلبه بغير نية فانه منعه واعطاه باكثر  
من ثمن المثل واعطاه به اي بثلث المثل وهو ليس عند تيمم ولا  
اي وانه لم يمنعه او اعطاه من المثل وهو عند فلا يتيمم وقبله  
اي قبل طلبه منه قبل جاز التيمم اختاره في الهداية وقيل لا اختاره  
في البسوط ولم يجز التيمم على ارض نجست وزال اثرها لانها لم يكن  
طبيبة وان ظهرت بخلاف الصلوة اذا نظمارة كافية فيها ونافعة

عند ابي يوسف



ناقض الوضوء لانه خلفه والقدرة على الكاف لطهره لا يحرث  
 التيقظ فيشتمى طهورة التراب لانه في حساب النقص  
 لانه ليس بمخرج نجس لا حقيقة ولا حكما واذا قدر على الماء ولم يتوضأ  
 ثم عمد عاد التيمم واذا غسل لم يمسح ولم يمسح الماء فظهره مثل ما في  
 واحدث حدثا يوجب الوضوء فيتم لها ثم وجده الماء ما يكفيها بطل  
 تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكن لاحد منهما في حقهما وان  
 كفي لاحدهما بعينه عند تيمم في حق الاخر وان كفي لكل منهما  
 مشغرا غسل الملقاة لانه اجابة اغلظ فضل من حاجته فاية لو كان  
 مشغولا بها كنع العطش كان في حكم العدم وما قلناه ايضا في ذلك  
 ان يتيتم على الماء حتى لو لم يمت يتيتم بنقصه تيمم لا يكره في الماء  
 كما يستيقظ كاستفاضه بمرور المستقطب على الماء لا الردة فانه  
 لا ينقض حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد العياذ بالله ثم تيمم ثم صلي  
 جرح اكثره اى لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه جرحا فيحدث الا صغر  
 او اكثر منه فيحدث الا كبر تيمم لان لاكثر حكم الكل والا اوان لم  
 يكن اكثره جرحا غسل الاعضاء في الوضوء والعقل ولا يجمع بينهما  
 اى بين التيمم والعقل لان فيه جمعا بين البدل والمبدل منه ولا يظلم  
 في الشرح ولو كان باكثر مواضع الوضوء جرحا فيقتصر بالماء او باكثر  
 مواضع التيمم جرحا فيقتصر بالتيمم لا يمسح وقال ابو يوسف مع بعض  
 ما قدر عليه ويصلي ويعد كذا قال الزبير المانع من الوضوء ولو كان  
 من قبل العياذ كاسير يمتنع من الوضوء ويجوز في الشك في  
 قيل له اني توفيت قنك جازله التيمم ويعيد اى الصلوة  
 اذا زال المانع **باب المسح على الخفين** جازله التيمم  
 فيجوز بها التيمم وانه على الكتاب فان جرحه غسل الرجلين ويجوز

فلم يره

فلم يره منه ما كثر من رآه ولم يمسح اياه بالغريمه كان مكنا قال  
 في الكافي فانه قلت في رخصة اسقاط الماعرف في اصول الفقه شفعي  
 ان الماشي بانياب الغريمه اذا لم يمسح الغريمه مشروعة اذا كانت  
 بالرخصة للاسقاط كما في قصة الصلوة قلنا الغريمه لم يبق مشروعة  
 ما دام متحققا والثواب باعتبار التيمم والعقل واذا ائزع صارت  
 مشروعة وقال الربيعي هذا سقوط العقل مشروعة وان لم يمسح عليه  
 ولا جمل ذلك يبطل مسحه اذا حاض الماء ودخل في الخف حتى انزل  
 اكثر رجله ولو ان العقل مشروعا لما بطل العقل البعض من غير تيمم  
 ولذا لو شكف وغسل رجله في غير تيمم خفف اجزاه عن العقل  
 حتى لا يبطل بالنقصا والمتم قول القول بان هذا سهو سهلان  
 مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث  
 يترتب عليه الثواب لان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية بل  
 عليه تنظيره بقية الصلوة بان العامل بالغريمه تيمم بان صلي اربعاً  
 وقعد على الركعتين بما تيمم مع ان فرضه تيمم وتحقق جوابه انه انقض  
 ما دام مشروعا لا يجوز له العمل بالغريمه فاذا زال الترخص جازله ذلك  
 فان المبر ما دام مباحا لا يجوز له الا تمام حتى اذا اشتهى ما يتيمم  
 يجب قطعها والافتتاح بالركعتين كما سئل في صلوة المبر فواذا  
 اشتهى ما يتيمم التينين وتوى الاقامة اثنا الصلوة تحلت  
 الى الاربع فالتخفيف لا يجوز له العقل حتى اذا شكف وغسل عليه  
 في غير تيمم اثم وآه اجزاه عن العقل واذا ائزع خفف وزال الترخص  
 صال العقل مشروعا يثبت عليه والتجيب ان هذا مع وضوئه لمن  
 تدرج في كتب الاصول كيف خفي على فحل من علم الفحول مرة اذا  
 لم يسكن في المسح الكبار لانه في العقل للمبالغة في التطيف والمسح

الصلوة  
 والتيمم  
 لا يجوز له العقل



ليس له ولو كان الماسح اذ كان دبر جوارحه لم يفرق بينها وبين  
 مع دخولها في ثمرات الخطاب لا جبا لان المسح ثبت على اللبس  
 في الرضوء فلا يمس عليه الجبا ولا في صيغة المبالغة اعني بالظهور  
 او حيث كمال الظهور كما سبق وفي المسح بقوت ذلك ثم لو الماسح  
 مراعى التفتي فلا يحتاج الى التفتي فان لم يجز بعد لبس الخف  
 على طهارة كالمسح لا يجوز المسح لعدم الدليل لكن قيل صورة ام طهر  
 خفيه على وضوء ثم اجنب في مدة المسح فانه يترفع خفيه ويغسل  
 رجليه وكذا المك فرادى اجنب في المدة وليس عنده ما يفتي ثم اورد  
 ووجد في الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز المسح عليه من على طهارة  
 هذا حسن مما قيل اذا لبسها على طهارة عند حديث لان المقصود  
 حوضا الاشارة الى خلاف التي فتى فاية بقول لا بد من لبسها على  
 وضوء تام ابتداء حتى لو غسل رجليه فلبس خفيه ثم اتى الرضوء  
 لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كونه الرضوء واللبس موجودين وكذا  
 باي طريق كان فظا هو ان ذلك الوقت زمان بقاء اللبس  
 لازمان حدوده والتقيد ببقاء الاستمرار هو الا ان لا الفعل  
 يفيد التجدد وانما قلنا حسن بجواز ترجيع عبارة التقوم بان يجعل  
 على طهارة تام حاكم فتميز لبس عند حديث متعلقا بتام والمعنى اذا  
 لبسها كانا على طهارة وهو تام عند حديث فيكونه كاللبس بين  
 واحد المقيم متعلق بقوله جاز يوما وليدة وليس فرقة الى  
 ثلثة ايام وليدتها قوله عليه السلام بمسح المقيم يوما وليدة والمك فر  
 ثلثة ايام وليدتها حين تحدث لاهين اللبس ولا المسح لانه  
 الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت تحدث على ظاهري خفيه  
 متعلق ايضا بقوله جاز تحف ما يستركه كونه الظاهر منه

اقل

اقل ثلث اصابع الرجل اصغرها انما لو طهر قد رما فله يجوز لانه غير له الحق  
 ولا يمس به كونه واسعا بحيث يبرر جوارحه على الخف فانه لا يمس به اذا كان  
 على باطنه وعقبه وبه لان المسح مع دول يد عن سنن اللبس في رعي  
 فيه جميع ما اورد به الشرع او جزمه بوقية هما خفاء بلبس فوق الخف  
 وقاية لهما الملبسين على الخف قبل تحدث حتى لو لبسها عليه بعد تحدث  
 لم يجز المسح عليها لان البدل لا يكون له بدل بالراي ولما روي عن عمر بن الخطاب  
 عنه انه قال رايت النبي ام مسح على جزمه بوقية ثم آتاه ليس بدل عن الخف  
 وانه كان تحت بل عن الرجل كانه ليس عليها الا جزمه بوقية لانه الرطيفه  
 كانت بالرجل ولم يكن بالخف وطيفه بلبس من اعضا الرضوء فيصير  
 الجرمون بدلا ما نفاه ساربه تحدث اليه بل يمس السراية الى الرجل  
 ولذا قلنا اذا حدث ومسح بالخف او لم يمس فليس الجرمون  
 لا يمس عليه لان حكم المسح مستقر بالخف فصار رعا اعضا الرضوء  
 حكما فلو مسح على الجرمون يكون بدلا عنه وهذا يجوز كما قال مشايخنا  
 اقول نعم منه جواز المسح على خف لبس فوق خف طهارة كبر لبس  
 او خروجه او خروجهما كما لا يجوز المسح عليه لانه الجرمون اذا كان بدلا  
 من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلا يكون تحف  
 بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كما في اللقافة  
 ويؤيده ان الامام القرافي له في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التمهيد  
 بذكر خلاف الامام الى جنيص في المسح مثل اورد هذه المسئلة في  
 صدره الاتفاق وكان من بحثنا انما لم يصر جوابه فيها استهزأ به  
 الكفا كما قالوا في مسئلة الجرمون من كونه خلفا عن الرجل او جزمه بوقية  
 التفتين اني بحثت يستمسك على التفتين بلا شبهة كانه الامام  
 لا يجوز المسح عليها اولا فحوزه صاحباه ثم رجع الى قولهما وبه

وقال في رعي اللبس  
 في رعي اللبس

اي طولا في وضوء

جوب  
 حق جوب ويكفي  
 محمد ابو بوش



يفتي أو المتعبد المنقل والمختل ما وضع على سفل كالتعل  
 فانه يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالحنف أو المجتهد  
 وهو ما وضع على سفل على سفل فبكونه كالحنف لا يجوز  
 المسح على عاتقه وقلنسوة وبرقع بضم القاف وفتحها وقصار  
 ما يتعل به يدينه لرفع البرد أو تحييت النفس أو ما لم يجر عليها لانه يرفع  
 الخرج ولا يخرج في نزعها كمن مسح على فخذه أو ثيابه أو راسه  
 حتى ينزل قدر الربع جاز كما في معراج الدارايه وروى اي فرض المسح  
 على الخفين قدر ثلث اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح  
 على احدى رجليه مقدار الصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع  
 لم يجز ولو مسح باصبع واحد ثلث حذاء بمياه جديده جاز  
 حصول المقصود ولا يجزى الا اذا كانت موضع المسح مغطى بغيره  
 اصابع جاز وكذا لو مشى في حشيش حبل بلطير والطن او صاب  
 احف كل قدر الواجب وكذا اليد احراز عن اصابع الرجل كما  
 روى الكوفي له وسنة محمد ما اى الاصابع حال كونها مفرجة  
 في اصابع القدم الى التات في هذه العبارة منقولة عن الشيخ شهيد  
 الشيخ فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلث اصابع  
 جاء يستعمل فلا اعتبار له وذلك لانه لا يمتد الا الى التات في ذلك  
 سنة لم يحصل الا بالماء المطهر وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر  
 وايضا اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء  
 ما دام في العصور لم يكن مستعملا فكيف يصح ما ذكره خرق قدر ثلثها اي  
 ثلث اصابع القدم الاصغر بمنعه اى المسح وهو خرقه خرقا خيرا  
 اصابع القدم لانه لا يمتد الا الى التات في القدم حتى يجب التية بقطبها بلا كيف  
 ولا كثر حكم الكل لانه انما المكشوفة واعتبر الا ما خولا حياط هذا

يشهد

اذ كان

اذا كان حق الخفت غير مقابل الاصابع وفي غير موضع العقب اما اذا  
 مقابلها فالمعبر ظهور ثلث اصابع مما وقعت في مقابلته خرق  
 لان كل صبع اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب  
 لا يمنع ما لم يظهر اكثره وخرق فوق الكعب لا يمنع اذ لا عبرة للبعس  
 وظهور الا انما لا يمنع في الاصابع بل المانع ظهور قدر ثلث اصابع  
 بكاملها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان منفرجا يرى ما تحته فانه لم يركب  
 ما تحته فانه لم يوصل اليه الخفت كونه اذا دخل فيه الاصابع وضعت  
 ولو بدا حال المشي لا حال وضع القدم منه لانه للمشى ليس يجمع  
 الخرق في خفت لانهما يقع اذا كان في خفت واحد خرق كثير فثبت  
 الت في بحيث لو جعت يده ومنها القدر المذكور يمنع المسح لانه يمنع  
 التسوية ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع لانهما المانع عن التسوية وكذا  
 المعبر ما يدخل فيه سنة وما دونها لعدم بخلاف النجاسة المتفرقة  
 حيث يجمع وان كان في خفيه او ثوبه او بدنه او ملابسه او في المجموع  
 وتجوز في الامسك في اى انكشاف العورة بالانكشاف  
 شي من فرج المرأة وشي من ظهرها وشي من بطنها وشي من فخذها وشي من راسها  
 حيث يجمع لمنع جواز الصدرة المعذورة وسباني تغييره بمسح في الوقت  
 لا يوجب خلافا لفرقة الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبليس  
 حتى اذا وجد حال الوضوء لا التبليس او بالعكس او في حالين لم يسح  
 بعد من ثوبه اى المسح ناقض الوضوء لا يبعثه ويزيح الخفت لانه  
 الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذ لا يجمع الغسل والمسح في  
 وظيفه واحد ولو كان الترخ بخرق اكثر القدم الى التات في لانه موضع مسح  
 فاق مكانه فانه ظهر جله هو الصحيح لا يركب حكم الكل كذا في الحان في القدر  
 عن خروج الغسل منه لانه ربما يحصل بلا قصد فيخرج وقبل اكثر العقب

جواز

بكر القاف مؤخر الوجه كفاية







في كل مرة جازت موضع القصة وان لم يضر حلقها بل نزعتها عن موضع  
 اجزاء بغير حلقها وبصل ما تحتها الى موضع اخر فحقت ما وبعث موضع  
 الجراحة وعامة المسح على جوارح عصابة المقصود واما  
 موضع الظاهر في اليد فحلق على بين العقدين في العصابة فالاصح انه  
 يحق المسح اذ لو غسل بصل العصابة فربما يصل الماء موضع المقصود  
**باب دما ويحصى النساء** وهي ثلثة حيض نفاس  
 واستحاضة الحيض دم ينقضي رحم بالغة اي بنت تسع سنين  
 اتمت زيارته عن الاستحاضة لانه دم عرق لا دم رحم وعن الرضعة  
 والدماء التي رجة عن الجراحات وعلمه انه يحل في الاخر في الرحم  
 لان ما يخرج من الرحم من الدم من غير ان يفسد في الرحم فلا  
 يخرج منه شيء لا دما بها احمر زهرا ينقضي الرحم من معلق الى قوله  
 ينقضي كالولادة ونحوها فانها في حكم للرضعة حتى اعتبرتها  
 في الثلث لم يضر لا يفسد لانه مختلف فيه كاسيا في فلا وجه لاختلافه  
 حد الحيض واقلة يعني اقل مدة ثلثة ايام ولياليها يعني ثلث ليال  
 كما هو ظاهر الرواية وفي رواية حسن ثلثة ايام وما تحتها في لياليتين  
 واكثره عشرة بقوله دم الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام وهو حجة  
 على ان في تقديره الاقل يوم والاكثر خمسة عشر يوما ولون راية  
 في مدة الحيض سوى البياض وظاهره محقق فيها اي تلك المدة حيض  
 يعني اذا احاط الدم طاق في مدة الحيض كان الدم المتوالي في رواية محمد  
 عن ابى حنيفة وهو وجه ان استبعاد الدم مدة الحيض ليس بشرط  
 بالاجماع فغير اوله واخوه كالقصاب في باب الكثرة داخل الطهر الذي  
 يكون بين الحيضين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة عليه ولا في مدة  
 الاثني عشر يوما وكان كثره الاقامة فانه قبل قد تقرر ان اقل حيض ثلثة ايام

فروم العباد

الامة

واكثره عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما لم يكن في الشهر  
 يوما ليس فيها حيض ولا طهر قلنا هذا انما يدرى اذا وجب ان يكون الطهر  
 الواحد ويحصى الواحد في شهر واحد وليس كذلك في الشهر الواحد في البداية  
 ان المرأة لا تحصى في الشهر عشرة الاحالة ولو حاضت مثلا طهر عشرين يوما  
 بل تحصى ثلثة وظهر عشرين وقد يحصى عشرة وظهر خمسة عشر وسبعا  
 زيادة تحقيق لانه استنع ولا كثره لانه قد تمتد السنة وسنتين  
 وقد لا ترى الحيض ابدا فلا يمكن تقديره الا عند نسيب العادة اذا استمر  
 الدم في كونه لا كثره عادة واختلفوا في تقديره والاصح انه مقدرة  
 بستة اشهر الا ان علة لان العادة نقصا طهر غير محال عن طهر محال  
 واقل مدة الحمل ستة اشهر فانقضت عن هذا بشي وهو البتة  
 صورته مبنية ان كانت عشرة دما وستة اشهر طهر ثم تسعة ايام تنقضي  
 عدتها بنسبة عشرة شهر الا ثلث ساعات انا نحتاج الى ثلث حيض  
 كل حيض عشرة ايام والثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الا ساعة  
 اعلم ان احاطة الدم بطرين شرط بالاتفاق لكن عند محمد في الطهر  
 ومحمد بن يوسف في الطهر في المدة المحل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر ايام  
 محلل بين الدين فان كان اقل من ثلثة ايام لا يفسد منها بل هو الدم  
 المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام او اكثر ففسد به يوسف وهو  
 قول ابى حنيفة لا يفسد ولو اكثر من عشرة ايام بل هو ايضا كالدم الذي  
 عنده لانه طهر ففسد لا يصح للفصل بين الحيضين لما قرأه اقل الطهر  
 خمسة عشر يوما فكذا لا يصح للفصل بين الدين لانه العادة  
 لا يتعلق باحكام القحح شرعا فيجوز زيادة الحيض ضمنه الطهر على القول  
 لا الاقوال الخمسة الانية وفي رواية محمد عن ابى حنيفة انه لا يفسد  
 ان احاط الدم بطر فيه في عشرة ايام وفي رواية ابن المبارك



عنه بشرط مع ذلك كونه الدين نفسا وعند محمد لم يشترط مع هذا  
كونه الظاهر وبالله بين اواقيل ثم اذا صار الظاهر كونه كالدين  
وما عني فانه وجد في عشرة ذكاته الظاهر فيها طهر اخر غيب الدين  
المحيطين به يكن بصير مغلوبا عنه وذلك لعدم حكمي دافاة بعدهما  
حتى يجعل الطهر الآخر حيفا ايضا الا في قول ابن سبيل ولا فرق بين كون  
الظهر الاخر مقته ما على ذلك الظاهر او ما هو عند الحسن ابن زياد الظاهر الذي  
يكونه غنة او اكثر يفصل مطلقا هذه ستة اقوال ووصفوا مثالا  
لتجميع هذه الاقوال بسندة رت يوما داما واربعة عشر طهر انتم ثوبا  
دما وثمانية طهر انتم ثوبا دما وسبعة طهر انتم ثوبين دما وثلاثة  
طهر انتم ثوبا دما وثلاثة طهر انتم ثوبا دما ويومين طهر انتم ثوبا دما  
فهذه خمسة واربعون يوما ففي رواية ابى يوسف هذه العشرة الاولى  
التي جازها دم وعاشر طهر والعشرة الرابعة التي طرفا طهر  
حيض وفي رواية محمد بن العشرة بعد طهر هو اربعة عشر حيض في  
رواية ابن المبارك العشرة بعد طهر هو ثمانية حيض وعند محمد بن  
العشرة بعد طهر هو سبعة حيض وعند ابى سبيل السنة الاولى  
من هذه العشرة حيض وعند الحسن الاربعة الاجزاء حيض وامسرى  
ما حكم كل مجتهد بكونه حيفا استحاضة عند ذلك كما حكم من كل صورة  
يكونه الظاهر ناقصا فصلا في هذه الاقوال انه كان احد الدين نفسا  
كان حيفا وان كان كل منهما نفسا باقالا والى حيض ان لم يكن لشيئ منها  
نفسا بكل واحد من الاول والثانية استحيضة ولم تصور صورة  
يعظم منها الاقوال سهولة وفي هذه  
  
و اما فيستمر في هذا المقام بعونه الملك العلم والتفاني وم يقرب

رواية ابن سبارك  
عشرة بعد الثانية  
رواية محمد  
اربعة بعد احدى  
عشرة بعد اربعة عشر  
رواية محمد  
عشرة بعد السبعة  
رواية محمد  
عشرة بعد السبعة  
رواية محمد

[illegible]

والتفاهة يصح اللفظ الموضوع لذلك الاسم



اولا كثر في العشرة بكم عليها الاغتسال وقد ذكر  
 ان من عادتها ان ترزقها دما ويوما طهر هكذا العشرة ايام فاذا  
 رأت الدم تترك الصلوة والقسم وهذا طهر في ان توفقت  
 وصفت ثم في الثالث تتركها وفي الرابع اغتسلت وصفت هكذا  
 العشرة ويكفر مسجلة اي وطى الحايض لان حوته ثبتت  
 بالنيق القاطع وان قص مبتدا جبره قوله لا في استحيضة  
 عن اقل الحيض الثلثة والرابد على كثره العشرة او على اكثر النكاح  
 اي اربعين او على عادة عرفت لها وجاود اكثرها ارعاده عرفت  
 يحض وجاود العشرة او نفاس وجاود الاربعين فاذا كانت  
 لها عادة في حيض كسبعة مثلاً فترات الدم اثني عشر يوما فحاشية ايام  
 بعد التسبع استحيضة واذا كانت لها عادة في النفاس اثني عشر يوما  
 فترات الدم خمسين يوما فالعشرة التي بعد الثلثين استحيضة ثم اظم العشرة  
 ثم اراوا بنين حكم البندارة فقال او على عشرة حيض ثم غفقت مستحيضة  
 او على اربعين نفاسها ومارات حامل الدم استحيضة اما الثلثة والاربعون  
 فلان الشرح ثلثين اقل الحيض واكثره واكثر النفاس علم ان النفاس  
 عن الاقل والزيادة على اكثر لا يكون حضا ولا نفاس فيكون استحيضة  
 بالضرورة واما الرابع فيلزم فيه الاحاديث بان تنزع الصلوة  
 ايام اكثرها وتصل في غير ما يعلم ان الزيادة على ايام اترانها استحيضة  
 واما الحيض والنفاس فلا ان البندارة التي يغت مستحيضة حقيقتها  
 في كل شهر عشرة ايام ومارا عليها استحيضة فيكون طهر اعرشين يوما  
 واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنفاستها اربعين يوما  
 والزيادة عليها استحيضة واما التي بعفت عرفت في اول الباب  
 ثم بين حكم الاستحيضة فقال لا يمنع صلوة وضوءها وطا كقولهم

في اليوم الاول

في يومين

على  
 في كل  
 ع

لستحاضة

لستحاضة كونهن وسكني وانه قطر الدم على الحصى فطهر فثبت به  
 حكم الصلوة عبادة وحكم الوطى والقسم دلالة لانتفاء الاجتماع  
 على ان دم الرحم يمنع الصلوة والصلوة والوطى ودم العرق لا يمنع  
 شيئا منها فلو لم يمنع دم الرحم الصلوة علم انه دم عرق لادم رحم فثبت  
 ان الحيض في الاخر ان دلالة النفاس لادم الحيض بها ولدان من بطن  
 يكون بين ولادتهما اقل من ستة اشهر يكون من الولد الاول خلافا لثاني  
 وجهه وفي رحمها من النفاس العدة في الاخير وفاها لم انها حامل به  
 فلا يكون دمها من الرحم ولهذا النفاس العدة الا بوضع الثلث ولان النفاس  
 هو الدم الخارج عقب الولادة وهو كذلك فصدا كادهم اخراج عقيب الولادة  
 والنفاس العدة متعلق بوضع حمل متعلق بها فيقتضي ان النفاس لا يكون  
 اي بعض خلفه كيداء رجل او اصبع او ظفر او شعر ولا يكون برفق وتنفق  
 وتصير الامه ام ولد وتحت كوكا علق بمسنة بالولادة واما الايام  
 فقبل لا تحيد بحد بل هو من ينزل من السنين لا الحيض مثلها فاذا بلغت من الكبر  
 وانقطع دمها يحكم باياسها كما رآه بعد الانقطاع حيض اي اذ لم تجد فانه  
 رأت بعد ذلك وما كان حيفا فيبطل الاعتداد بالاشهر ونفد الايام  
 وقبل كحد واختلف فيه فقيل كحد مجس سنة وهو مذهب عايشة  
 رضي الله عنها وفي الحق اليوم يغني به تسعة ايام على ما ينبغي بارفعه الحيض  
 بطول العدة وقيل كحد مجس خمس وربعه اثني عشر يوما وهو ارجح  
 وهو وقيل كحد بسنتين سنة وهو مذهب عن محمد بن قيس ومعه عبد الله بن  
 واختلف فيما رآه بعد ما اي بعد مدة الايام علم ان طهر المذهب ان لا يكون  
 والنفاذ انها لو رأت دما فربما كالا سود والامر اليك كما حضا وتبطل  
 به الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعد لا وان رأت اصفر او احمر او زرقا  
 فاستحيضة فاحسب العدة ابتداء من استوعب عذره تمام وقت صلوة

لا اخر  
 في بعض  
 في بعض

القاضي



وركعتي بانه لا يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا ويصلي فيه جالسا ثم  
 وفي البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب  
 الانقطاع حقيقة قال القائل السروجي في الغاية ذكر في الذخيرة وفي  
 المربعين والواقعات والمحاوي وغير مطلق وجامع المحتل والمنازع  
 وهو اشهر لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلوة كاملة  
 ويستوي في الوقت كله ويكبر الشبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيعاب  
 قال الترمذي بعد ما اطلع على كلام الغاية ونقد في الحاشية في خط الدين واما  
 يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت الصلوة زمانا يتوضا ويصلي فيه  
 جالسا عن كونه ثم قال في هذه عامة كتب بحضرة كثره وكان في الامم  
 وارا وادرك على الحاشية بان كلامه مخالف لتلك الكتب اقول لا في لغة  
 بيننا لانه امر او بما ذكر في تلك الكتب من استيعاب ثبوت العذر تمام  
 وقت الصلوة عين ما ذكر في الحاشية بدليل ان شراح جميع المحتل  
 قال في شرح قوله لانه زوال العذر باستيعاب الوقت كما ثبتت  
 عنه الانقطاع الكامل معتبر في ابطال رخصة المعذور والقاصر  
 غير معتبر جاعلا جازما حتى يخرج الى حد قابل ففقد ما بوقت الصلوة كما في  
 ثبوت العذر ابتداء فانه يشترط ثبوت في الابداء واما السيل  
 من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء اذا  
 لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا فيه ويصلي جالسا عن كونه  
 الذي ينبغي به وثلاثة اركان في هذه الاخرى من قبل اول ولو حكما او  
 حقيقة وهو ان صاحب العذر يتوضا في وقت كل فرض ويصلي به  
 اي بذلك الوضوء فيه ارفق في ذلك الوقت ما شاء من فرض وفعل  
 وعند ثلث في يتوضا لكل فرض ويصلي التواضع بتبعية الفرض في  
 ارضاء المعذور وخروج الوقت لا دخوله وعند زفر وغيره وعند

الى يوسف به كلاهما فيحصل المترقي قبل الزوال الى اخر وقت الظهر  
 خلا فاكهما لوجود دخول الوقت لا خروجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس  
 من تروضا وقبل طلوعهما وبعد طلوع الفجر لوجود الخروج لا الدخول  
**باب نظير النجس** بطله المتنجس ثوبا كانا دغينه عن نجاسته  
 حرمية بزوال عيبها وزوال اثرها تكون والراكية انه لم يبق ذلله بانه لا يخرج  
 الى الصلوة وكونه فانه الالة المعدة لقطع النجاسات هي الماء فاذا احتجج  
 الى شيء آخر يثبت عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال وبما يعبر عليه  
 اي بغيره لانه لا يثبت بانه يكون اذا غصص بقصر كاحتل وكونه جارا والورد كحل  
 نحو القين كالدخان فان فيه دمرسة لا ينقص عن التوب فيبقى بنفسه في الزوال  
 ولا يزال غيره وبطله المتنجس عن غير ما اي غير المبرئة بالغسل الى غلبه من  
 الظهارة فانه غلبة الظن في الالة الشرعية وقد روه بالغسل والعصر  
 في المنعصر اي بغيره انه ينقص كالتوب وكونه مبالغا في المرة الثالثة  
 بحيث لو غصص بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبلغ صيانه للتوب  
 لا يطهر وتثبت بجفاف عطف على العصر اي وقد روه بالغسل  
 وتثبت بجفاف في غيره اي غير المنعصر والمراد بالجفاف انقطاع  
 السقاط لا التلبس فقد اقاموا انقطاع السقاط مقام العصر  
 كما اقاموا الاجزاء الى مقام الغسل ثانيا كما سئل في علم انه لا ينقص  
 اذا نتجس لا يطهر عنه محمد به ابد لان النجس اتم بزيول العصر  
 ولم يوجد وعند ابي يوسف به بطهر بعينه وبخفيفه ثلث مرة كحت  
 لا يسلي له ثوب ولا راحة ولا يعني فاذا كانت الحظفة متشققة والكتف  
 بالماء والنجس فطوى عيشه وبخفيفه انه يقع الحظفة في الماء الطاهر  
 حتى تشرب ثم تحفف ويغسل النجس في الماء الطاهر ثم يغسل  
 فذلك فيها ثلث حارة ولو كانا استكن مسيقا بالماء النجس

المبرئة اذا كانت طعنا مستطفا في  
 فخره شيئا كونه طهرا ولو كانت المبرئة  
 فادارة وثبتت من انا في فقد مفسدة  
 شربت بعد ساعة لا تفقد قاضية



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

يُشْفَى بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ ثَلَاثَ حَرَّاتٍ وَتُجَسَّدُ الْعَيْنُ فَتُطْبِخُ فِيهِ أَنْ يَلْبَسَ  
فِيهِ الْمَاءُ بِقَدَرِهِ فَيُغْلَى حَتَّى يَبْعُدَ إِلَى مَكَانِهِ وَتَلْبَسُ عَلَيْهِ الْمَاءُ  
فَيُغْلَى حَتَّى يَبْعُدَ الدَّخَنَ الْمَاءُ فَيُغْلَى حَتَّى يَبْعُدَ ثَلَاثَ حَرَّاتٍ ثُمَّ يَجْعَلُ  
لَهُ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ الثَّلَاجُ بِالطَّاهِرَةِ وَكَأَنَّهُ خُضْرُهَا حَتَّى يَكْبَسَ فِيهَا الْحَمَلُ  
وَيُطَابِقُ بَعْضُهَا أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ بَعْضُ أَخْرَاقِهَا وَعَنِ الْمَتَى أَيْ طَلْعُهَا  
الْمُتَجَسِّدُ عَنِ الْمَتَى ثَوْبًا كَانَ أَوْ بَدَنًا بَعْدَ رُطْبًا كَانَ أَوْ يَابَسًا  
أَوْ فُوكًا بِالسَّهْلِ أَيْ طَلْعُهَا بِسَّهْلٍ حَتَّى آتِيَ أَنْ لَمْ يَكُنْ طَلْعُهَا كَمُكَيْفِ  
الْفُوكِ وَبَلَّ بِحَبِّ الْفُوكِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ فِي ظِلِّهِ الرَّيَاضَةِ  
وَقِي رَوَايَةٌ تَحْسَنُ لِبَطْنِ الْبَدَنِ بِالْفُوكِ وَبَطْنُهَا كَحَفِّ عَنِ الْجَسَدِ  
ذِي جُحْمٍ جَفَّ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى كَحَفِّ بِالْمَكِّ بِالْأَرْضِ كَذَا رُطْبُهُ أَيْ  
يَطْلَعُ كَحَفِّ عَنِ جَسَدِهِ جُحْمٌ رُطْبٌ عَلَى كَحَفِّ بِالْمَكِّ إِذَا بَلَغَ فِيهِ أَيْ وَكَذَا  
وَبَطْنُهَا كَحَفِّ عَنِ جَسَدِهِ أَيْ جَسَدِهِ جُحْمٌ بِالْفُوكِ وَبَطْنُهَا كَحَفِّ  
كَأَنَّهُ أَوْ السَّهْلُ وَالسَّهْلُ وَكَأَنَّهُ بِالْمَسْحِ وَتَأْتِيهِ بِالْمَسْحِ لِيَسْتَقِيلَ فِيهَا  
خَشْيًا أَوْ مَقْدُورًا لِبَطْنِهَا بِالْمَسْحِ وَبَطْنُهَا بِطَلْعِهَا طَلْعُهَا عَلَيْهِ  
قِيلَ بِهَا وَلَيْدَةً كَذَا فِي التَّارِخِيَةِ وَقِيلَ التَّارِخِيَةُ وَلَيْدَةً كَذَا فِي التَّارِخِيَةِ وَقِيلَ  
لَيْدَةً كَذَا فِي التَّارِخِيَةِ تَحْسَنُ إِطْرَافَهُ أَيْ الْبَسَاطَةُ يَصِلُ عَلَى الطَّرَفِ  
الْعَلَّ هَرَمِيَّةً مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً تَحْرُكُ طَرَفُهَا أَوْ تَجَرُّدُهَا أَوْ لَا وَقِيلَ  
رَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّهَا يَصِلُ عَلَى الطَّرَفِ إِذَا تَحَرَّكَ أَحَدُ طَرَفَيْهَا  
وَبَطْنُهَا أَرْضٌ بِالْبَسِ وَذِيَابُهَا لَا تَزَالُ تَقْدُوهُ لَا تَلْبَسُهَا لَا تَلْبَسُهَا  
صَعِيدًا طَلْعًا وَفِي الْقُدُورَةِ كَمَا فِي الطَّهَارَةِ كَذَا الْأَجْرُ الْمَعْرُوفُ وَتَحْسَنُ  
وَهِيَ أَلْسَنُ كَمَا فِي السُّطُوحِ مِنَ الْعُقْبِ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ  
فَأَتَتْهَا نَظَرُهَا بِالْبَسِ وَذِيَابُهَا تَزَالُ تَقْدُوهُ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ  
وَلَا يَكُنْ فِيهَا الْبَسُ وَذِيَابُهَا تَزَالُ تَقْدُوهُ عَنْ نَظَرِهَا تَحْسَنُ وَتَحْسَنُ

المعتدوما

بسم الله الرحمن الرحيم

في ثوبها

فِي ثَوْبِهَا إِلَى الْغَيْظَةِ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ  
قَدَرُ الثَّوْبِ وَهُوَ مُشْفَى فِي التَّجَسُّدِ الْكَشْفِ بِعَيْنِ الْحَرِّ وَبِالْمَاءِ الطَّاهِرِ  
الْكَبِيرِ وَهُوَ مُشْفَى كَمَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ لَا يَكُونُ عَشْرَةً مِنْهُ سَبْعَةٌ مُشَابِهَةً  
كَأَنَّهَا الْمَشْهُورُ وَعَرَضَ مَعَهُ الْكَفِّ وَهُوَ دَاخِلٌ مَفْصَلُ الْأَصَابِعِ  
فِي التَّجَسُّدِ الرَّقِيقِ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ نَارَةٌ أَعْتَبَهُ فِي حَيْثُ الْوَزْنِ وَهُوَ  
قَدَرُ الثَّوْبِ الْكَبِيرِ وَنَارَةٌ أَعْتَبَهُ فِي حَيْثُ الْمَاءِ حَيْثُ وَفِي عَرَضِ مَعَهُ  
فَوَقَّعَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَصْدُوقُ بَيْنَهُمَا حَتَّى غَلَطَ مُتَعَقِّقُ بَعْدَ الثَّوْبِ رَأَاهُم  
كَبُولًا لَا تُوَكَّلُ وَكَبُولٌ صَغِيرٌ وَفِي التَّوَكُّلِ أَنْ يُوَكَّلَ صَغِيرٌ لَمْ يَطْلُعْ  
يَكُونُ طَاهِرًا وَغَائِبًا وَدَمٌ وَخَرَجَ وَخَرَجَ وَخَرَجَ وَخَرَجَ وَخَرَجَ  
عَنِ مَادُونِ رَجَبٍ ثَوْبٌ قِيلَ لِمَا رَجَبٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبٌ كَبُولٌ صَغِيرٌ  
وَقِيلَ رَجَبٍ مَوْضِعُ أَصَابَةِ التَّجَسُّدِ كَالَّذِي يُلْجَأُ إِلَى الْخَبْزِ وَتَقَدَّرَ أَبُو بَكْرٍ  
بَسْمَةً فِي شَيْءٍ فَحَافَتْ كَبُولُ دَسَ وَبُولُ مَا يُوَكَّلُ وَخَرَجَ طَلْعُهَا بِوَكَّلٍ  
كَذَا أَيْ عَنِ الْيَسَارَةِ بُولُ أَيْ بُولُ مَا لَا يُوَكَّلُ فَإِنَّ بُولًا يُوَكَّلُ كَحَفِّ فِيهِ  
كَوَسُ الْبَارِدِ وَكَأَنَّهُ عَلَيْهِمَا أَيْ عَلَى قَدَرِ الثَّوْبِ مِنْ الْغَيْظَةِ وَمَادُونِ  
الرَّجَبِ مِنْ كَحَفِّ لَا يَغْلَى الْبَارِدُ أَيْ الْمَاءُ الَّذِي يَرُدُّ عَلَى التَّجَسُّدِ  
تَحْسَنُ كَالْبَارِدِ أَيْ الْمَاءُ الَّذِي يَرُدُّ عَلَى التَّجَسُّدِ كَالْبَارِدِ أَيْ الْمَاءُ  
وَهِيَ أَصْلُهَا التَّجَسُّدُ الْمَاءُ لَا يَزَالُ قَدَرُ الثَّوْبِ كَانَ حَرًّا فَاتَتْهَا  
لَيْسَ بِتَحْسَنٍ لَيْدَةً كَحَفِّ فِيهَا قَاتِ الْأَعْيَانِ نَظَرُهَا بِالْبَسِ  
كَالْمَيْتَةِ إِذَا صَارَتْ نَحْيًا وَالْعَدْرَةُ إِذَا صَارَتْ ثَرَابًا وَتَحْسَنُ وَتَحْسَنُ  
وَكَلَّ تَحْسَنُ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مَضْرُوبٍ بِطَلْعِهَا حَتَّى تَكُونَ مَضْرُوبًا  
لَمْ يَكُنْ وَتَحْسَنُ بِرُجُفٍ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا كَمَا يَصِلُ فِي ثَوْبٍ أَيْ كَأَنَّ  
أَنْ يَصِلَ فِي ثَوْبٍ نَظَرُهَا فِي ثَوْبٍ تَحْسَنُ لَيْدَةً كَحَفِّ فِي ثَوْبٍ  
التَّجَسُّدِ فِيهِ أَيْ فِي الثَّوْبِ الْأَوَّلِ كَلَّ لَا يَكُونُ طَلْعُهَا بِالْبَسِ فِيهِ كَحَفِّ

في ثوبها الطاهر

على ثوبها وغيره

في ثوبها



الثوب فطرت تلك البتة فيه كذا امرك الثوب للمفوف فيه في حوائض القصة  
 فيه لو وضع الثوب حال كونه رطبا على خدرك يا بس طابن كما فيه من قريب  
 او تحس عطف على وضع طرف منه اي في ذلك الثوب فحسني اي  
 وقع التبايع وعسل طان احمرته بلحاظ كماله بالحر على ما يروى  
 في الحفظ وكذا ما يقتضيه غسل بعضه حيث يطهر الباقى وان لم يوجد الخوا  
 غسل النجاسة المرسية عن الثوب في اقله حتى زالت النجاسة  
 او غير ذلك انما غسل غير المرسية في النجاسة مثل حراة في ثلث اجزاء  
 او واحدة بعد غسلها مرتين وعصرها كما ان ثلثا مبالغ في الشدة  
 طهر الثوب سخيا وانما كفا القياس لا يظهر الا بسبب الماء  
 عليه او الغسل في الماء الجاري للنجس الماء باقول الملاحظات ثم القابة  
 والمياه التي غسل بها الثوب نجسة لان نقل النجاسة الى الماء  
 لكن تلك المياه في النجاسة كما يحل حال النقا اي عند ملات الماء  
 اياه وانقله لا حال الانفصال به لا حال الانفصال بل يحل في ذلك  
 احراز عماد ذهب اليه البعض وهو رواية عن الطحاوي ان النجس  
 كنجس المحل عند انفصال النجاسة فيظهر بناء على الظاهر النجاسة الاولى  
 اي المتنجس بالنجاسة الاولى التي انتقلت الى الماء باول الغسلات فيما  
 اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا بالثوب اي بالغسل ثلث حراة  
 والوسطى مثلين اي المتنجس بالنجاسة التي انتقلت الى الماء بالغسل  
 الثانية يظهر بالغسل مرتين والاخرى مرة اي يظهر المتنجس بالنجاسة التي  
 انتقلت الى الماء بالغسل الاخر مرة واحدة كما هو حكم المحل عند  
 ملات الماء وكذا لا يظهر الاقارنة الاولى الا بالغسل ثلثا وان ثلثه الغسل  
 مرتين والثلث مرة وعلى غير الاظهر يظهر بالنجس الماء الاول الغسل  
 مرتين وبالماء الثالث بالغسل مرة وبالماء الثالث يجرى العصر على

ਗੁਰਮਤਿ ਨਾਮੁ ਹੈ ਸਾਧਨੁ ਸਾਧਨੁ ॥  
ਗੁਰਮਤਿ ਨਾਮੁ ਹੈ ਸਾਧਨੁ ਸਾਧਨੁ ॥

حكم المفعول عند الانفصال وكذا يظهر الاقارنة الاصلية بعرض  
 والثانية بمرّة والثالثة بالارادة **فصل** في الاستنجاء في  
 محل الشك **المخرج** من البطن والاستنجاء للطلب للفرغ عنه وعن  
 أثره بما اوزاب من مخرج في البطن كالبول والغائط والمذي  
 والمشي والدم الخارج من احد السبلين كذا في النكاح هاتين طائفتين  
 فما ترجح لانه ليس بمخرج وآنه خرج من البطن ولا يستحي تطهيره بالخروج وغيره  
 استنجاء **المخرج** كمد وحش وبزب لا اى لم يسأل العدد بل ندب  
 قال في الوقاية بعد قوله بل بعد يدبر **المخرج** الاول الى اخره فيرد عليه  
 انه غير مرتبط بما قبله لان العدد اذا نفى وانما كان المراد في شقته  
 لم يناسب بعد ذلك العدد بقوله **المخرج** الاول الخ وبهذا قال جمهورنا  
 لا العدد ثم اصرّب بقوله بل استحب ثم قال يدبر **بالاول** وقيل  
 بالثاني **الادبار** اذا ذهب الى جانب الدبر والقبول عند دبر  
 بالثالث صيغاً وقيل **بالاول** والثالث ويدبر بالثاني شيئاً  
 فان في المسح قبلاً او ادباراً **مباغحة** في التقيّة وفي الصيغ يدبر **بالاول**  
 لان احتشيت فيه مذلة فلا تقبل احترازاً عن تنزهها ثم يقبل ثم يدبر  
**مباغحة** في التلصيف ولا كذلك في الشنا، فيقبل **بالاول** لانه باغ  
 في التقيّة ثم يدبر ثم يقبل **للمباغحة** والمرأة في الوقتين الى الصيغ  
 والشنا، مثله صيغاً حتى يدبر **بالاول** بدراً **بالمباغحة** في وقتها والقبول  
 بعده امر حرجي الى انه امكن بلا كشف العورة فيقبل يدبر ثم يخرج  
**المخرج** **مباغحة** انه لم يكن حالاً كذا في التطهيرة ويجعل **سبلين** **مباغحة**  
 واحد ان حصل به التقاء او اصبعين انه اخرج الى زيادة او  
 ثلث انه اخرج الى اربعة ويصعد الرجل صبعه الوسطى على باطن السبع  
 صعوداً قليلاً في ابتدا الاستنجاء ويقبل موشعاً ثم يقبل صبعه

۵۷۳  
توضیح

الارض الكا مروج افعال  
القطرات المسبحه برفيف



غل وآت ثم تفقد حشرة ثم تنبأ به وتبعل موضعها على طهر من قبله  
 ولأمة تنسج عير أو أو سلطانا جميعا ثم تفعل كما يفعل الرجل لها لوكره  
 باصبع واحدة كما الرجل على نفع أصبعها فلهذا وتنجب عليه الغل وإلى  
 لا شئ كذا في الظهيرة وتبعل مرة ثانياً ويجب أي غل المحجج في أروقة  
 طروق الذرهم ثم تجس المحجج تفعل المجاوزة إلى أن يتفق مقتضى  
 ولو كما لو كان الغل بمقدار ثوب الثوب فإن المعتبر هو الألف  
 لا العدد حتى لو حصل واحد كفي ولو لم يحصل ثلثة زاد عليها تبعل  
 المنسج الذر أو لا عند التحقيق وعند ثانياً وبكره يعطى لانه  
 زاد حتى كما ورد في الحديث وطعام ثلاثين لما فيه من خيرة المال ثم  
 سرعاً وللمهايم كما خشش لما فيه من تجس الطاهر لضرورة ذروت  
 لا تجس ثانياً في الشقة وأجر وحرف وحج وشي الخيم عند المنسج  
 كالسراج وكذا لا يبان إلا قسم مع ورود الشيء على الكسبة المذكورة  
 وكين للشيء عنه أيضاً لضرورة كما يكون بغيره مقطوعة أو بها جرح  
 ولو استجى بالكسبة المذكورة جاز لأن الشيء المعنى في غيره فلا ينافي  
 المشروعية في الجملة وبكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا  
 استدباراً بالكتف لا مطلقاً بل يكشف العورة بقوله دم إذا استبرأ  
 الغائط فاعتقلوا قبله لا يستقبلوا ولا يستدبروا وما وكن في قوله  
 وجروا وفيه شارة إلى ما ذكر في الاستبراء أنه إذا لم يكن للحديث  
 بل لا زالت لم يكن مكرهاً ولو في البنية لأن الدليل لم يفرق وبكره  
 فعلهما أي البول والغائط في الماء والنظر لئلا يطلع قوم يسترون فيه  
 والظهور وقت سحره بخلاف غير المنسج للشيء عن الجميع في الحديث  
 واستبرأ به والتكلم عليهم للشيء عنه أيضاً والبول فالجاء لا لغيره  
 كذا في الآثار فأنه يجب الاستبراء والاستنجاء والنوم إلى الاصطحاء

١٠٠٠  
 ١٠٠٠  
 ١٠٠٠

علا شفا

[illegible]

الفصل

اصول و قواعده



قد مر لانه اول اليوم فمن قدم الظل نظر الى ان الصدرة فيه اول الوقت  
 من طلوع الشمس الثاني وهو ان يمشي من المنتشر في لائق المسمى في  
 الى طلوع الشمس لما روى ان جبرائيل عم ام رسول الله  
 فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر  
 جدا وكان الشمس تطلع قال بين هذين وقت كذا ولا تحك  
 وقت الظل من زوالها الى الشمس الى موضع الظل مثله اما الاول فقول  
 تعالى اقم الصلوة لذكر الشمس اي زوالها وعليه الاكثر ولا ما يجوز  
 دم في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلما يتقدم في اليوم الثاني  
 في ذلك الوقت وعندهما آخرة اذا صار الظل مثله سوى الذي امر  
 في الزوال الى الغلة الرجوع وعرفا ظل راجع في المغرب الى المشرق حين  
 يقع على خط نصف النهار واما فاته الى الزوال لادنى ملية كسر  
 الى الزوال فلا يتعدت ساعة وقت العصر منه اي موضع الظل مثله  
 الى غروبها اي الشمس ايا اوله فالمراد ههنا قول ابي حنيفة به وعند  
 اذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو منى على خروج وقت الظل  
 على قولين واما آخرة فقولهم من ادرك ركعة من العصر قبل  
 ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم ورواه  
 منه اي غروبها الى غروب الشفق وهو عند ابي حنيفة البياض الذي  
 تغيب آخرة وعندهما آخرة وبغني لا يطابق اهل البيت عليه  
 حتى نقل ان الامام رجع اليه لما ثبت عنده من محل عامة الصحابة  
 الشفق على آخرة وفي المبسوط قولها اوسع وقوله الخط ووقت  
 والوتر منه اي غروب الشفق الى الشفق اما اوله فقد اجمعوا انه يدخل  
 عقيب الشفق على اختلاف في آخرة فلا جماع في السلف  
 ان يفتي في طلوع الفجر الا يرى ان الحائض اذا طهرت بالليل قبل

وكما دلت  
 في

اي خلافه  
 طلوع الفجر

طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلولاهم الوقت  
 باقي لما وجب عليه هذا عند ابي حنيفة به وعندهما وقت الوتر  
 بعد العشاء بخلاف في الآخر وهذا اختلاف بيني على انه الوتر فرض  
 عنده وشرعه عندها كما سيجي وفائدة اختلاف نظر في موضعين  
 احدهما الوصل الى الوتر قبل العشاء فاما سببا او صحتها فظهور العشاء  
 لا الوتر فان الوتر يصح وبعد العشاء وهذا عنده لان الترتيب  
 يسقط بمثل هذا العذر وعندهما يفيد الوتر ايضا لانه ما ينع لها  
 فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره من العبادات  
 حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يقبل الوتر عنده وعندهما يجوز اذ لا  
 ترتيب بين العرايض والسنن ولا يجبان اي العشاء والوتر  
 ايضا في وقتها اي من لم يجد وقت العشاء بان كان في بلد يطلع  
 فيه كما يغرب الشمس او قبل ان يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب  
 وهو الوقت ووقت التراجع بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر  
 لا انها نوافل سنت بعد العشاء هو الصبح وقبل بين العشاء والوتر  
 حتى لو صلها قبل العشاء او بعد الوتر لم يرد في وقتها وقبل القبيل كله  
 قبل العشاء او بعد ما قبل الوتر وبعده لانها قيام الليل لما فرغ من بابه  
 اصل اوقات الصلوة شرع في بابه اوقات المستحبة فقال وسجدة  
 فاضر الفجر الى ما يمكن فيه قبل اربعين اية ثم اعادة اية الزممت  
 بان ظهر في وضوءه قال ام استقر واما الفجر فانه اعظم الاجز وبسبب  
 فاضر ظهر القصف للبراد او لقوله ام تزداد بالظهور فان شدة الحر منج  
 جهم وفاضل العشاء الى اخر الثلث الاول بان يكون ابتداء قبل اخر  
 الثلث وانتهى بان في آخر الثلث وتوالت بين وبين وقت بين قول  
 العذر وروى في ما قبل ثلث القبيل وقول صاحب الكفر الى ثلث القبيل



في وقت الغروب  
من وقت الغروب  
من وقت الغروب  
من وقت الغروب

وتأخير الوقت الى الغروب بالانقباض وان لم ينق برؤوس قبل  
لغول دم من خاف ان لا يقوم آخر الليل فيؤثر كونه وقطع ان يقوم  
آخره فيؤثر اخره ويستحب تعجيل ظهر الشفاعة لما روي عن النبي  
انه دم كان يصل الظهر في ايام الشتاء ما كان رطبا انما ذبت عن الينابيع  
الشراب ما بقي منه دواء لغيره وتعجيل المغرب لما روي انه دم كان يصل في  
اذا غربت الشمس وترايت بالجباب دواء البخار وروى مسلم ولو لم يكن  
تعجيل العصر والعشاء لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت الكرم  
وفي تأخير العشاء تعجيل الجماعة على اعتبار الظهر والظن في تأخيرها  
يعني في تأخير الظهر والمغرب لانه في تأخير الظهر لراحتها في تأخيرها والمغرب  
بالحاف وقوله قبل الغروب لانه لا ينس لالتفات صلوة وسجدة  
ثم اذ كانت تلك السجدة في الوقت الكامل وصدقة جنانة حضرت  
قبل الى الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والامسواء والغروب  
وهو طرف لقوله لا تقص اه الا عصر يومه استثناء في قوله لا تقص سجدة  
فان اذا لم لا يكبره وقت الغروب لانه اذا لم لا يكبره لانه سبب الرجوع  
آخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا اذا لم لا يكبره لم يكبره فعملها فيه  
وانما يكبره تأخيرها اليه كالقضا لا يكبره فعلة بعد خروج الوقت وانما  
يحرم تقوية قالوا انما تكسجدة السجدة ما كانا قبل من الاوقات  
لانها وجبت كاملة فلا يتاخر في التأخير وانما اذا قلنا فيها  
فجاز اذا لم لا يكبره لانه لا يفضل تأخيرها بل يؤد بها في الوقت  
المستحب لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا انما راد  
بصلوة الجماعة ما حضرت قبل من الاوقات فانه حضرت فيها جاز  
بلا كرامه لانها اذا كانت كما وجبت اذ الوجوب بالخصوص وهو افضل  
والتأخير مكره وانما لم يذكر المذكورات في هذه الاوقات للتميز بالورد

عنها

عنها في الحديث بناء على انها اوقات يقيد فيها عبادة الشمس كذا  
كما جاز العصر وقت الغروب جاز تقطيع بداءه فيها اي تلك الاوقات  
او تدرا دأوه فيها وقضا يطلع بداءه فيها فافسده لما تقرر ان  
ما وجب ناقضا يؤدى ناقضا والافضل في الاولين يعني تطوعا  
بداءه فيها او تدرا دأوه فيها القطع والقضا في الوقت الكامل  
ذكر النبي في ذكره بعد طلوع الفجر واداء صلوة العصر الى اداء المغرب  
الفضل سوى سنة الفجر فانها لا تكبره وكبره المنذور وكبره  
الطواف وما بدا به فافسده لا يكبره الفائتة في هذه الاوقات  
التي وقت الايام فانه القضا فيه مكره ولا صلوة الجماعة  
سجدة السجدة فيها وكبره ما سوا الفائتة عند خروج الامام اي  
معهده الى المنبر للخطبة اطلقها ليتناول جميع الخطب كخطبة الجمعة  
والعيد والخطب في الحج وغيره اذكر الترمذي في شرح آية الهداية حتى يخرج  
من الصلوة لا يخرج من الخطبة وسببا في تحفيقه في باب صلوة الجمعة انما  
وانما ذكره لما فيه من الاشغال عن استماع الخطبة قال صدر الترمذي بكبره  
الفوائت بصلوة الجماعة وسجدة السجدة اذا خرج الامام للخطبة  
وقال صاحب النهاية الفائتة يجوز وقت الخطبة من غير كرامته واحتجوا  
قوله كونه الاعمال عليه اكثر لا يجمع فرضه في وقت العذر خلافا للفتوى  
فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد الظهر والصلوة  
والسفر على الحج فان كان يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في غير  
وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء في عزلة ظهرت في وقت  
عصر او عشاء يعقبنها فقط وعند ذلك ففي تعقبي الظهر مع العصر  
والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد وكذا  
وقت العشاء والمغرب ولهذا يجوز الجمع بالعذر كما مر في هذا

في وقت الغروب  
من وقت الغروب  
من وقت الغروب  
من وقت الغروب



في آخر الوقت يعقبيه لانه ما مضى فيه او نكست المعية في السببية  
 اخر الوقت عندنا وعندنا في اوله حتى لو اسلم الطائر او بلغ  
 الصبي او ظهرت الحائض من غير فرض الوقت عندنا ولو خاضت فيه  
 عندنا لا تعقبيه خلافا له وقد تقرر في الاصول **باب الاذان**  
 هو لغة لا علم وشيئا اعلم وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق  
 على الفاظ مخصوصة من سنة تركلة للفرافض وهي التروايت  
 الخمس قضاؤها واجبة بخلاف الاذان وصلاة العبد في الكسوف  
 والكسوف واجبة والاستسقاء والسفن والنوافل وغيرها  
 اي لا قبل ولا بعد الا للفقهاء لا في وقت القضا وانه قات  
 وقت الاداء لقوله دم فليصلي اذا ذكر كما كان ذلك وقتها اي  
 وقت قضاها فيها فيجاء ولو اذن قبله اي وقته بترجيع الكبير متفق  
 بقوله سنن يمان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 بلا حن وهو التفتي ولا ترجيع وهو انه يحفظ بالشهادتين صوته ثم  
 يرجع فيرفع بها صوته فيصنع المودنة الصبيحة وجاز في ربه في  
 اذنيه كروي انه دم قال لعل من اجعل الصبيحة في اذنيه فانه  
 ارتفع بصوته فانه ترك فلا يمس لانه ليس بسنة احتية وتبرئ  
 اي يترك ولا يسرع ويثبت في الحثيئين كمن يارب رآه امكن  
 الاسماع بالقباب لما روي انه بلال بن رباح لما بلغ في حق على الصلوة و  
 على الصلح حول وجهه يمينا ويسارا ولم يستدبره وتبين انه يكون الصلوة  
 في اليمين واليسار والصلح كذلك والصحيح الاول كما قال الربيعي والاول  
 استدار في موضع يعني اذا كان المذنبه بحيث لو حول وجهه مع ثبات  
 قدميه لا يحفل الا لعلم استدار فيها فيخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول  
 في على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج رأسه ويقول

ط  
 الروايت بالياء  
 مختار

كشتن حو تلمع

ط  
 السباين

في الصلاة في وقتها  
 في وقتها في الصلاة

في الصلاة في وقتها

في على الصلح ويقول بعد فلاح اذ ان الصلوة خير من النوم مرتين  
 لما روي ان بلالا جاء الى رسول الله وم فرجدا لما فقال الصلوة خير  
 من النوم مرتين فقال عليه السلام ما حسن هذا اجعله في اذانك وخمس  
 لا يرد في حال النوم والفضل فخص بزيادة الا علم كما خص بزيادة  
 القراءة كذا اي كالاذنة اللاحقة في عدد الكلمات لكن فرق بينهما بان  
 اللاحقة يكون بلا وضع الا صبيحة في اذنيه ويكون بغير وهو الا سراج  
 عند الترتيل وزيادة قد قامت الصلوة بعد فلاحها الى بعد قوله  
 على الصلح مرتين وانما لم يقع وبلا التفات في الحثيئين لانه لو  
 كذلك لغرم عدم جوازه اسلا وقيل قال الامام القرطبي ان في اللاحقة  
 الا لانه ليس بنظرون ويستقبل فيها اي الاذنة واللاحقة القبلة ولا يكمل  
 في اثباتها وتثوب التثويب العود الى الاذنة بعد الاذنة وتثويب  
 كل مدة على مستغرفا ثم يركع فيها اي الاذنة واللاحقة  
 الا في المغرب استثناء من قوله وتثوب ويكسب بينهما اما الاول فلان  
 التثويب لا يعلم الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق وقته واما الثاني  
 فلان التثويب كونه فيكفي ما في الفصل اخره زعنه ويا في المصنف  
 بها اي الاذنة واللاحقة لقائمة واحدة واولى الفوايت وحيرته  
 اي الاذنة للباقي من الفوايت وفيه ردة الى انه لا يجزى في اللاحقة  
 بل في يله في الكل جاز الاذنة للمحدث والصبي والمراهق والعبد  
 وولد الزنا والاعمى والاعرج وكراهه للمجنون وصبي لا يعقل والمرأة  
 والمجنون والسكران والفاسق والقائل اي من يؤذنه فاعدا الا  
 انه يؤذنه لنفسه مراعاة لسنة الاذنة وعدم الحاجة الى الاعلام  
 وبها ولغيره لا خبرين وبها الفاسق والقاعد كذا اي كما كرهه اذنه  
 السبعة المذكورين كرهه اقامتهم واقامة المحدث لكن لا تعاد

على  
 اما الصلوة او قامت قامت  
 جوارحه



اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة واما اي الاقامة والاقامة  
 المسبوق والمسبق في المسجد جماعة وفي بيته في المصروكة للاول  
 اي المصروكة اي الاقامة والثاني اي المصلي تركه اي الاذان  
 ايضا اي الاقامة بخلاف الثالث اي المصلي في بيته بمصر حيث  
 لا يكره له تركها قال في الوقاية واما المصلي في المسجد جماعة  
 او في بيته في مصر ذكره تركها للاولين والثالث وانت خبير بان  
 كراهية ترك كل واحد منها للمصلي في المسجد جماعة واما ترك  
 كل واحد منها لم يفرق بينه وبين تركها غيرت عبارة يفرقها الى ما ترى وكرها  
 اي الاقامة والاقامة للنساء لانها من سنن الجماعة المستحبة اقامتها  
 مما ذكره بغية اي غيبة المؤذن لم يكره وانه اقام بخسورة كراهية فيها  
 اي باقامة وحشة الت مع ملاذاته والاقامة يقول ما قال المؤذن  
 الا يجعل بين فاته معناها اي سرعوا الى الصلوة واسرعوا الى ما فيه  
 سجاكم فغشية اعادته الاستعناء وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا  
 كذلك يقول في الاول الاحول والاقامة الابانة وما سلكه كراهية في الكس  
 صدقت وتركت ويقول عند قوله فقامت الصلوة فقامت الجماعة واودعها  
 الى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه  
 اجابة بالخصور ولو كان في منزله يترك القراءة ويجب كذا في الطهارة  
**باب شروط الصلوة** الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يخلو كالماء  
 فيه لم يخل التي يتوقف عليها لانه في جعله صفة كاشفة لا مميزة او ليس  
 في الشرط ما لا يكون معتبرا فيكون احرازه من غير طهارة طهارة  
 حيث ظهر بدنه منه ومنه حدثت هذه العبارة حسن في عبارة الكس  
 والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية عادم ثوب مع صلوة قائما وكس  
 وسجود لان الصلوة العورة الغليظة وعدم ادراكه في القيام

في كل صلاة

كشاف

كشافها فادارة الاركان فيصلي الى ايها الشاؤ وتحدثت قاعدة  
 موسيما بها لان السرة وجب لحق الصلوة وحق الناس والركوع وسجود  
 لم يجبا الا لحق الصلوة وكيفية التقعود انه يقعد كما وارض عليه  
 الى القبلة ليكون السرة واجدا مائة تحيل او اقل من ربعة طاهرين  
 صلوة فيه لان فرض السرة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة  
 مختص بها وواجب ما ربعة طاهر لا يصلي عيانا لانه رجع الشيء يقوم  
 مقام الكل كما في الاحرام فيجعل كانه طاهر في موضع الضرورة  
 شوبية نجس من غير الصلوة بان يكون ثوب مباح نجس قد  
 في ثوبين وثوب نجس فدر ثوبه وراهم اقلها اي ايها اقل  
 نجاسة احب للصلوة فيه وانه بلغ النجس رجع احداهما تعين  
 للصلوة فيه لانه للربع حكم الكل كما هو على احداهما بخلاف ربع الآخر  
 تعين الآخر لا في ايضا وحدثت بزيادة ثوبا يستر بدنها وربع راسها  
 يجب سترها حتى توترت الرأس لم يجز صلواتها لما عرفت ان للربع  
 حكم الكل فصارت تاركه ستر الرأس مع الامكان ولا يجب السرة  
 في اقل من ربع الرأس حتى توترت ستر الرأس بها وصلواتها اذ ليس  
 لها دونه الربع حكم الكل لكن السرة اولى تعقيدا لانك في عادم  
 قيل النجس سواء كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصل مع نجس ولا يعيد  
 الصلوة لانه التكليف بحسب الوضوء ومنها ارجح الشرط طهر العورة  
 وهي اي العورة للرجل تحت سرة السرة ليس بعورة الى ما تحت  
 ركبتة فالركبة عورة ونحوه الامة اي ما يكون عورة في الرجل يكون  
 عورة في الامة مع طهرها وبطنها فانها في الرجل ليس بعورة و  
 فيها عورة ونحوها اي الامة المكشوفة والحدبة وام الولد  
 في كونه طاهر من وبطنه ايضا عورة اشارة الى جميع اعضانها

مائة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

عورة الاوتار وكيفية قديمها فانها لا تجد بد من قراوة الاشياء  
بغيرها وفي كيفية زيادة ضرورة الحاجة الى كشف وجهها خصوصا  
في الشهادة والمحاكمة والتجسس ونظير المشي في الطرقات وظهور  
قدمها خصوصا الفقير منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا  
الا ما ظنهم منها ارا حجت العادة واجتنب على ظهوره ويرى  
ان القدم حورة بقية الصلوة كشف رجب عن عورة غليظة  
كالصلب والبر او حقيقة كما عداها من البطن والفخذ وغدا في  
يوسف لم يفسد ما كشف بصفه ذكر العوز بين امة الى ربه  
بينهما في حكم ولهذا قال صاحب الهداية والعورة غليظة على  
الاختلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع والنصف وكل  
في ذكره واستنبط احراز عقال بعضهم الذكر والاشياء عورة  
واحد ورأسها وشعره ارشعوا راسها مطلقا اي النازل وغيره  
واذنها ونزولها المتدلى احراز عن البن مض لا ية تابع للصدر  
عن عورة قوله وكل المكشفت العورة اوقام المصنف على تحسين  
ما فيه من جواز الصلوة اوقام في نصف النساء قدر اركان  
اي زمانا يمكن فيه اداء ركن من اركان الصلوة فقدت صلوة  
عبد الله يوسف لان المفسد وجد فيها وعند محمد لا تقدر بالبردة  
اي الركن لان المفسد اداء ركن من الصلوة معه ولم يوجد قبله  
الا اذا اذ لا يركن من اركان الكشف فقدت اتفاقا ومنها  
اي في الشروط استقبال عين الكعبة للمكي اجماعا وصلى في بيته  
يجب ان يصلي بحيث لا يزيل اجذاره وقع الاستقبال على عين  
واستقبال جهته بالغير وهو الاتفاق فان الموانع لو انعت  
لم يجب ان يقع الاستقبال على عينها بل على جهتها في الصحيح اذ ليس

اي الغليظة والخضفة

وهو من جنس ما ذكره في  
الصلوة من جنس ما ذكره في

التكليف

الحمد لله رب العالمين

التكليف لا يجب الوضوء وقيل يجب على الافاقي ايضا استقبالها  
قالوا فاذة الاختلاف فظهر في اشياء طائفة عين الكعبة فعند  
بشرط وعند غيره لا وجهها ان يوصل خطها خارج من جبين المصلي  
الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قابلية او يقول  
هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يقيمان في الدماغ فيجوز ان يوصل  
ك في مثل ذلك قال النجاشي في الكشاف فيعلم منه انه  
لو اخبر عن العين اخرا قال لا يزول به المقابلة بالكلية جاز يوجب  
ما قال في الظهيرة اذ انما من او ياتر يجوز لانه وجهه لان مقبول  
فعند النبا من اذ ان سكونه احد جوانبه الى القبلة وعن بعض  
العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السما البيت المعمور  
وقبله الكرويين الكرسي وقبله حلة العرش العرش ومطلوب الكل  
وجهه كذا في الظهيرة وقبله العاج عن التوجه الى القبلة مع علمه بها  
بانه خاف عن عدوا وسبع ادم من ولم يجد من يحوله عليها او كان على  
حشبه في البحر جهة قدرته الى المصلي الى جهة قدر عليه ويحتر  
المصلي التحري بدل الجهد وليس المقصود الاستبابة اشتباه القبلة  
بما يشابه الاعلام او ذكر كظم الظلام او تقام الغمام وعدم تجر بها فانه  
الاصحاب رضى تحروا وسكوا ولم يكره عليهم والرسول م والتقرير بل  
اجواز ولم يعد الصلوة له اخطا لان التكليف بحسب الوضوء  
ولا وسع في اصابة جهة حقيقة فصارت جهة التحريم منها جهة الكعبة  
للفائبة عنها وقيل قوله تعالى فانما تروا فتم وجهه انه قبله  
زلت في الصلوة حال الاشتباه وقد ثبت ان شرع قبله بلا حجة  
لان قبله جهة تحريم ولم يوجد علم فيها ارفع الصلوة اصابته  
لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم او في حاله

في مثل هذه الاشياء

على المصنف



في الصلاة

قبله ولو علم أصابته بعد ما ارسله الصلوة صحته صلوة لم يحصل المقصود  
لأن ما وجب لغيره لا يعتبر حصوله بل حصول الغير كالسبح إلى المصنوع  
ولو علم خطأ فيه أي في الصلوة أو قول رآه بعد التسليم  
بالتحريم استدار في الأول إلى جهة القبلة وفي الثانية إلى جهة  
تحوّل رآه أي بها تجزئ كل من المصلين جهة يعني أنه رآه أم قوما  
في السجدة فليكن في سجدة واحدة وصلى إلى جهة وصلى كل منهم إلى جهة  
أن لم يعلم المقصد من مخالفة اتجاهه ولم يقصد أن المقصد في المأمور بالوجه  
جاء فصل كل واحد لأن قبلتهم جهات تحريم ولم يقصد مخالفة كجوف الكعبة  
والأشياء وإن علم أنه مخالفة لأما ما تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله  
أما الأول فلا لأنه اعتقاد أنه على الخطأ بخلاف جوف الكعبة لأن الكعبة  
وأما الثانية فلهذا ذكره في المقام كما إذا وقع في جوف الكعبة والظاهر أن  
مراد صاحب الرواية بقوله وأتم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لأنهم  
بعد من أتم خلفه ليحل قوله على التسامح كما حمله صدر الشريعة عليه السلام  
من قوله لا يمين علم حاله سأل لا عليه كماله لا يفيد عدم الجواز بل  
لا بد أن يعلم مخالفة المأمور وكذا عرفت الجواز على ما ذكره ومنها  
أي في الشروط النية لقوله ومما لا عمل بالنيات وهي الإرادة وهي  
صفة فثبت أنها ترجح أحد المتساويين على الآخر لا العلم قال  
في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة إذا علم أنه صلوة بعسب  
قال محمد بن مسلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاحتج أنه لا يكون  
نية لأنها غير العلم إلا تراخى من علم الكفر لا يفر ولو نواه بكفر والمكفر  
إذا علم الإقامة لا يصير مقبلا ولو نواه يصير مقبلا وفي الجهادية النية  
أي الإرادة والشروط أن يعلم قلبه أي قصده بصلية والتكليف بالنية  
فلا يعتبر به ويحسن ذلك لأجتماع غريزة وعرض عليه بأن هذا

نقل

في الصلاة

في الصلاة النية بالعلم وهو غير صحيح وأجيب بأنه مراد به مجرد تحصيل  
الصلوة التي يدخل فيها ويغير ما عن فعل العادة أنه كانت نية وحاشا لها  
في شخص أو صفاتها وهو الغرضية أنه كانت فرضا لأن التحصيل والتغير بدونه علم  
لا ينفرد بقوله هذا الكلام أقوى للاعتراض ولا يدفعه لأنه مجرد علم خاص  
بل الصواب في جوابه مراده ببيان أن المقصد في النية أي الإرادة لا يخلو  
الآن لا إرادة وهو أنه يعلم بكونه كذا مسدود بصلية وأنه لم يقدر على التوكل  
الآن لم يخل لم يخرج صلوة ولا عبرة بالذكر التمسك في جميع الأحوال من الجواز  
المفصلة عن قوله ما ذكره بالتبني فلا يعتبر به واللفظ مستحب لما فيه  
من استحسان القلب لأجتماع الغريزة ولا يفضل بينهما إرباب النية وبين  
التحريم بغير لائق الصلوة كالأكل والشرب وكونها وأما في الوضوء والمشي  
إلى المسجد فلا يعتبر به ووقتها لا يفضل إظهاره الشروع بانه يتصل بتحريمه  
هذا ظاهر الرواية وقبل يصح النية ما دام أي المصلحة في الشئ وقبل  
تسعة قبل الركوع وقبل تسعة قبل رفع رأسه عن الركوع وفائدة هذه الرواية  
أن المصلحة في الغرض عن النية يمكن له التذكر فإية حسن في إبطال  
لا لمصلحة الغرض كالتوكل أو واجب كالوتر وصلوة العبد  
والجواز وكذا ما تضمنه نية في كل منها فثبت ركعة في أحسن أوصاف  
وهو الغرضية والوجوب دون تعيين عدد ركعاته لأنه لما لم يشر  
مشا فقد نوى عدد الركعات واحتج في عدد ما لا يضر حتى لو  
لو فرج أربع أو الظاهر ركعتين أو ثلاثا جاز ويقتضيه تعيين  
كراهة تحريمه بخلاف المتفضل متعلق بقوله لمصلحة الغرض فإية مطلق النية  
كأن فيه لأنه إذا نوى الصلاة فيصرف مطلق النية إليه ولو كان  
ذلك الفصل ثم أوجب أو التمسك كالمكذبة فإية مطلق النية كما في غيرها  
أيضا عند الجمهور لأنهما نوا في الأصل فإية الغرض تفصيل لقوله

مطلبة الصلوة

وإن كان يقبله ولم يقل بلسان جاز  
بالاجماع وإن نوى بلسانه ولم ينو  
بقلبه لم يجز بالاجماع



لا بد من الفرض به يعني ينوي في الفرض ظهر البرم شدا وبنوي ظهر الوقت  
والوقت باق جاز للوجود واليقين لو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يخرج  
لان فرض الوقت من غير الظاهر ولو نوى فرض الوقت جاز لان في الجملة لا يختلف  
في فرض الوقت فيما بينها صلواتها اريد في الجملة صلوة الجمعة والاحوط ان  
يصل بعد الظاهر اي بعد صلوة الجمعة قبل شتمها في الاثني عشر ركعة  
وقته ولم يصح بعد لانه الجملة التي صلها ان لم يخرج فعدله الظاهر وان جازت  
اجزائه الاربع عن ظهر فانتهى عليه ثم يصح اربعاً بنية السنة لانها  
حسن في مطلق النية وينوي في الوتر صلوة الى الوتر لا واجب لا خلاف  
في وجوبه وينوي في اجزاءه الصلوة لله تعالى والدعاء الحمد المبيت  
وانه استبانه ذكره او اني قال نويت ان اركب مع الامام الصلوة على من  
يصل عليه وينوي في فضل النفل الذي يركب فيه فافسده قضاءه ارتضا  
نفل الله وينوي في العبد صلوة اي صلوة العبد المقدر بالامام  
بنو صلوة اي صلوة نفسه وينوي في اداء الامام اذ يركب الفاد  
من جهة امامه فلا يركب من امره ولو نواه حين وقف الامام في صلاة  
جاءت المشايخ ولو نوا لا قد اذبه ولم يعين الظاهر وهو الشروع في  
صلوة الامام الاصح انه يجزبه وينصرف الى صلوة الامام والافضل  
للمقتدي ان يقول قد نيت ان اركب مع الامام في او بعد الامام قال الزبيدي  
ينوي الاقامة بعد تكبيرة الامام ليكون مقتدياً بالمصداق قول فيه بحث  
لان الافضل اذا كان ينوي الاقامة بعد تكبيرة الامام ان لم يكن الافضل  
تكميل مقتدي بركب الامام لان التكبير اما مقارن بالنية او متاخر  
عنه وسيأتي ان الافضل ان يكبر القوم مع الامام وينوي الامام  
صلوة فقط لا امامة للمقتدي اذ الامم الرجال واختلف في النية اذ لم  
يقصد حادثة ولا اقامة اقتدت في ذنبه فلا يقع اقتداها الا بالامام

مطلب نية صلاة الجمعة

مطلب نية آخر الظاهر

مطلب نية الوتر

مطلب نية قضاء النفل

مطلب  
صلوة الجماعة

مطلب نية صلوة العبد

مطلب نية الامام

امامتها

امامتها وسبب في هذا زيادة تحقيق في مسئلة المحاذات ان  
**باب صفة الصلوة** لها فرائض منها التحريم جعل الشيء  
محرمًا والهاء لتحقيق وحصلت التكبير اولى بها لانها تحرم الشئ  
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبير وهي التكبير اي الوصف  
بالتكبير بقوله الله اكبر بالحدث وهو ان لا يأتي بالحمد في اثمرة الله ولا  
في باء الكبر بعد رفع يديه وهو الاصح لان في مقتضى التكبير ما عمن غير الله  
والتي مقدم هذه اذنية اي رفع حتى ينادي باها مية محتمية اذنية  
كذا في الهداية وقال قاضي خاوندكس طرقي بها مية محتمية اذنية ورفع  
المادة يدها الى مكنتها هو الصحيح لانه امرتها وعلى هذا التكبير القبول  
والاعمال والجملة والاصح ان يجالها اي غير مفرجة ولا مضمومة  
بل مشددة وجازت التحريم بما يدل على التعظيم نحو انه اكل اعظم  
او الرحمن اكبر وبالسبح نحو سبحان الله والتسليم نحو لا اله الا الله  
وبالفارسية نحو هذا اي برك است كما لو قرأ بها او دمج وتسمى بها  
لا بما يدل على الدعاء نحو رب اغفر لي فالحاصل انه يجوز ان يبدل بذكر  
بدل على نحو التعظيم ولا يشوبه الدعاء وجهه اي بالتكبير ككبر  
مع المومنين الا افضل عندنا في حقيقته هو انه يكبر المقصد مع الامام  
لانه شركه في الصلوة وحقيقته المشاركة في المقارنة وعندنا افضل  
انه يكبر بعد نية الامام وفي التسليم عنه ردياً كذا في الحاشي ولو قال  
المؤمن امين كبر قبل قول الامام فذلك الاصح انه لا يكون نية رعا في الصلوة  
عندهم واجمعوا على انه لو رفع يده فركب الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون  
ش رعا كذا في الحاشية وهي اي التحريم شرط عندنا وعندنا ان صح  
ركن وفائدة الخلاف فظهر في جواز النفل على تحريم الوتر حتى  
لو صلى الظاهر بغيره ان يقوم الى النفل لا احرام جديد وعنده لا يصح

مطلب نية الوتر

مطلب نية قضاء النفل

الامام

نات

بنو



الاجرام جدي ووجه البناء انما اذا كانت شرقا كان مؤديا لنفل  
بشرط اذ في بعض الفرض وهو جائز كما لو فرضنا الفرض واذ في النفل  
واذا كانت كذلك كان مؤديا لنفل ركن الفرض وهذا يجوز والمذكور  
سنة يعني رخص بين التخيير وبين الشرع والاصح وجه الامام بالتخيير  
ومنها ان الغرض في القيام في الفرض يعني انما في نية القيام خصوصية  
بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل حتى جاز اذا ووجه بدو  
كما سياتي في باب وجه نية بنية على ربه كمن ستره وعنده الشك  
يضع على صدره وصفة الوضع انما يضع بالثبوت يعني على ظاهر  
كفة اليسرى ويجعل بالخصر والابهام على الراس ويرسل يديه في  
قومة الركوع وبين تكبيرات العبد في حال ان كل قيام فيه ذكر من  
فيه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه رسل وتشي اربع ارجاء  
التميم لا قوله وجعل شاك فلا ياتي بها في الغرض لان لم ياتي في  
المث بمرساة انما او انقروا او انقروا من سائر ارجاء من غير ان ياتي  
اكثر من تكبير لا ياتي ولا يوجه ان لا يتم الى الشا وقوله في وجه  
وجنتي اه خلافا لابي يوسف في فان عنده اذ اخرج من التكبير يقول  
انني وجنتي وجنتي اه وعندهما لوقاله قبل التكبير لاحضا القلب نحو  
حسن ويغزو من القراء لا الشا فيستوفى المسبوق في قضا  
ما سبق لا الموقوف لان المسبوق يعاد ولا ياتي في حال قراءه فيستوفى والتميم  
يشي ولا يعاد فلا يستوفى ويؤخره ان يستوفى عن تكبير العبد لانها في الشا  
فيستوفى ان يكون السجدة متصلة بالقراءة لا بالشاء واما في الركوع  
ايضا مستثنى يعني وضع اليدين على السجدة والاكسال في قومة الركوع  
بين تكبير العبد والشا والسجدة ومنها اي الغرض في الغرض في قومة الركوع  
لعله في قومة الركوع ما يستر منه وما دونها خارج بالاجماع وعندهما ثلث

في النفل

لانه انما

آيات

آيات قصار او آية طويلة والمكتفي بها في ما سياتي في آية قراءة الفاتحة  
وصفة سورة سمعوا ربا اليها واجب وفيه تركه ويقرأ الفاتحة  
ويسمي اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم ستر آيتها مطلقا لا يسمي في  
سورة بعد ما يوترن اي يقول آمين بعد ما اي الفاتحة ستر اسما  
كان اما او ما ستر او سترها اي الفاتحة سورة او ستر  
آيات في سورة ثا وما ستر الفاتحة والضم شنة فكلمة التسمية  
سنة يوترن ما قال في معراج الدرية روى الحسن عن ابي حنيفة انما  
يسمي الاول صلوة ثم لا يعيد بالآية شرت لا قتل الصلوة كالسجدة  
والشاء وهما اي الفاتحة والضم واجبا في قراءة الفاتحة ليست بركعة  
عندنا وكذا انتم السورة اليها خلافا لثبوت في الفاتحة ولما كان  
فيها له قوله دم لا صلوة الا بالفاتحة الكتاب وسورة معها وثبوت في  
قوله دم لا صلوة الا بالفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعترض الامام  
البروجي على قوله ولما كان فيها بان احد لم يقل ان يتم السورة ركن  
وخطه صاحب الهداية فيه ولنا قوله تعالى فافروا ما ينشر القرآن  
والزيادة عليه في الواجب كمن تكلم بوجوب العمل فقلنا بوجوبها لكن  
الفاتحة او جوب حتى لو لم يبالا عادة بتركها دون السورة وثبت  
الآيات بقوم مقام السورة في الاصل فقلنا انها وكذا الآية في  
ومنها اي سنة القراءة في السجدة الفاتحة واي سورة ثا  
وامرئ بنو البروج وانسقت وفي الخبر استحس في الفجر والظهر طوال  
المفصل والعصر والعشا ووسطا والمغرب قصاره وفي الخبر  
بغير حال من اجزات طوال الى البروج ومنها اوسط طالع لم  
يكن ومنها قصارا الى الاخرة ومنها اي الغرض في الركوع بغير  
خافضا اي مخطا لانه لم كان بغير عند كل حيض ورنه ويعتبر بغير

في النفل

الفاتحة والسورة

الفاتحة والسورة



على ركبتيه مفرجا أصابعه لا يندب التفرج الثاني من حاله يبط  
ظلمة حتى لو صبت الماء على ظهره لا تشق له رأسه ولا تنكس  
وتطمين فيه أي في الركوع مستبج أي قائما سبحان ربّي العظيم  
مرآيت ثلثا أي أدناه لقوله دم من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم  
ثلثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه ومن قال في سجوده سبحان ربّي العظيم  
ثلثا فقد تم سجوده وذلك أدناه ويجزئه انه ينقص منها ولو نزع الإمام  
رأسه قبل ان يتم المصعد ثلثا انما في رواية والتسبيح انما يتابعه  
زاوفا افضل للتفرد وبعد ان يكون الختم على وزوايا الامام فلا يرب  
على وجه كل التزم به ثم يستحب أن يقول سبحان الله من حمده راقعا رأسه  
والامام يكتفي به بالتسبيح والمصعد يكتفي بالتسبيح يعني ربنا محمد  
لما روى انه قال اذا قال الامام سبحان الله لمن حمده فقولوا ربنا  
لك الحمد رواه البخاري ومسلم وغيرهما في نسخة في الشرح وفي نسخة  
التم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الشان والمفرد قيل المصعد يكتفي  
بالتسبيح قال الربيع عليه السلام في البسوط هو الاصح لان التسبيح  
حيث لم يجمع على التسبيح وليس معه غيره في نسخة عليه وقيل المفرد  
يجوز ما اى التسبيح والتسبيح وهو رواية الحسن بن عبيد الله قال يجب  
المصدا به هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع رأسه وما سوره التين  
وهو يكتفي بجوارح في الركوع حتى تطمين مفاصله وما سوره الكهف  
وتفريع الاصابع والتسبيح والتسبيح والقيام مستويا  
سنة وهو أي التين في الركوع الذي هو قبل الاركان واجب  
لا يشترط التكبير لكن مقتضى خلاف القومة بعد رفع الرأس في الركوع  
وبين التسبيحين فان الاطميناء فيها سنة لا يشترط للفرق  
بين الركعتين فالجواب ان كل الغرض واجب وكل الوجوب سنة

سورة التين

ومنها الى الوانف السجود بغيره لانه دم كان يديه عند كل خفض ورفع  
لا يرفع راسه في الركوع ويضع ركبتيه على الارض لم يقل واصفا  
كما قال في الركوع واصفا لانه الكبير يرفع راسه يخفض عنك ولا يرفع  
الوضع هنا ثم يضع يديه على رجليه لا في رجليه في السجود  
على رجليه ومن كان يدين وركبتيه قال كانا في السجود دم ثم يضع يديه  
بين رجليه ويديه هذا اذ نية كما قال والي كان دم اذا سجد وضع  
يديه هذا اذ نية وما روى انه دم اذا سجد وضع يديه هذا في السجود  
محول على حاله العذر فيكون اذ لم يرفع راسه اذ نية لا يندب القم الا  
هنا من يد اي ظهره عند السجود بغيره على حدة لما ثبت انه  
دم كان يفيض في السجود لا يفيض في السجود هذا في السجود  
واصفا بوجهها اصفا بوجهها اصفا بوجهها اصفا بوجهها اصفا بوجهها  
سجد كل عضو من فليحجب عن اعضائه القبلة ما استطاع والمراة يحجب  
ومؤخر بطنها بغيره لان ذلك استرها فيسجد عطف على كبر  
بالقوة وجهه لمواظبته دم قدم الانف على الجبهة وان كانت اقوى  
في السجود لوقوع الارض اذا سجد على رجليه في السجود بغيره  
هه الاستقرار انما انت جلدنا ياتح لا يترك راسه اسفل من ذلك  
فلا يجوز على فطن المحدث والتين والذرة ونحوها الا ان كان في السجود  
في السجود على كور عامته اي دورها وفاضل ثوبه كونه في السجود  
اذا وجد جسم الارض وجاز على ظهره تصد صدوة بان يصليها  
الظهر مثلا حتى اذا لم يصليها او صلى المسجود عليه غير صدوة السجود  
لم يجز في الزحام للضرورة فلا يجوز في السجود والاذن الا ان كان  
اي السجود على الكور وفاضل الثوب كما لا شك بالانف في السجود  
فانه جاز عند ابى حنيفة مع الكراهة بخلاف الجبهة فانه السجود عليها

وهو فوق الفخذ

الكبير

بذلك



وهذا من غير عذر يجوز عند الجرح به بل كراهية في البدائع والتحفه  
 فقول صاحب الكنز كراهية باحد من طرفيه ويطعن في السجود  
 فانما سجد في الصلاة آية ثلثا في ادائه لما روي في الركوع وسجد  
 انه يزيد على الثلث في الركوع والسجود ويحكم بان كل ركعة في السجود  
 لانه كما يحكم بان كل ركعة في الركوع والسجود على وجهين الركوع والسجود  
 ينبغي ان يكونا ركعة واحدة لا ركعة واحدة لا يخلو على وجهين الركوع والسجود  
 لما مر انه لم يكن غير ذلك فحفظ ركعة وقيل في مقدار الركعة انه اذا  
 الى السجود اقرب من الركعة لا يوجب سجدة اذا ما قرب الى الشئ باخذ حكمه  
 وان كان الى الجلس اقرب جاز لانه بعد جالس فيتحقق السجدة الثانية  
 وقيل اذا املت جهة الارض بحيث يحجر الرجوع بين جهته والوجه  
 جاز في السجدين ويجلس مطلقا بقدر السجدة ويحكم في سجدة مطلقا  
 فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا  
 والامر لا يوجب التكرار ولا ان يكرر الركوع فيما اذا ثبت فرضية  
 تكرار السجود ولما ذكرنا ذلك قد تقرر ان آية الصدرة تحمله على كل  
 قد يكون بفعل الرسول ثم قد يكون بقوله دم وفرضية تكراره ثبتت  
 بفعله المنقول عنه لو انما اذا كان كل من فعل صدرة الرسول لم يفعل تكرار  
 سجوده وآما وجه تكراره ففعل آية تعبد لا يطلب فيه المعنى  
 كما عرفت وتركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فسجد  
 مرتين ثم غيما له وقيل الاولى آية الى ان خلقنا من الارض الثانية  
 انما نغاد اليها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نجمع  
 للقيام ويرفع راسه ثم يديه ثم ركبته على عكس السجود ويقوم  
 مستويا على الارض كما ذهب اليه الشافعي ولا يجوز وقيل  
 القيام ليس بركعة كسراية كما ذهب اليه الشافعي في الركعة الثانية

اي السجدة الاولى

كالاولى

كالاولى لكن لا ثنائية ولا تعودة ولا ركن يرفع يديه في الركعة الثانية  
 كما يفصل في الاولى لكن لا يستفتح ولا ينعوذ لانها لم يشترط الا  
 مرة ولا يرفع يديه كارجح في الاولى وفيما شاره الى انه يأتي بالسجدة  
 ترك السجدة فتذكر قبل السلام او بعده وقبل الشكر فضا في الصدرة  
 يعني اذا ترك السجدة ثم تذكر ما قبله او بعد ما سلم وقبل ان يسجد  
 سواء علم انها الركعة الاولى او غير الاولى فانها كانت خرجت بها الى السجدة  
 ولم يبق الصدرة بعد ما عرفت لوجود المحل في الركعة لقيام التسمية فلا بد من  
 فضاها لانها ركن لو لم يقض حتى خرج عن الصدرة فسدت ونشئت  
 عقبة السجدة لانه العود الى السجدة الاصلية يرفع التشهد لانه  
 بين اية رفع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه لم يكر صدرة لان  
 القعدة الاخيرة فرض فيشهد ويتسلم فيسجد للتسليم فيشهد ثم  
 يتسلم كذا في البدائع وبعد سجدة تبارك وتعالى رجله اليسرى ويجلس  
 عليها تارصبا يمناه واضعا يديه مبسوطين على فخذه موجهما الى  
 يديه ورجليه نحو القبلة لما روت عابسة رضي الله عنها انه دم كان  
 يقعد القعدتين على هذا ويشهد كاي مسجود وهي التحيات لله  
 والصدرة والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله و  
 اشهد ان محمدا عبده ورسوله التحيات جمع تحية والمكس وقيل القفا  
 الدائم وقيل العظة وقيل السجدة اي التسليم ثم الالفات وجمع سجود  
 وقال ابن قتيبة انها جمعت التحيات لان كل واحد منكم كما له تحية  
 يلقى بها فقبل لنا قولوا التحيات لله اي الفاظ الدالة على المكس مستحقة  
 له تعالى والصدرة قال ابن منذر وبعض فقهاء اهل الصدرة تحس  
 وقبل كل الصدرة وقبل الرحمة وقبل الادعية وقال الزهري العبادات

قوله سجدة التسليم خارجا عن  
 عن محله والى



والتيبات قال لاكثر من الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والا  
 وقيل الاعمال الصالحة وتقتصر عليه هنا في فعدة الاولى يعني لا ياتي  
 بالصدقة ويكتفي بالغاثة فيها بعد الاولين عبرة لينا اول صدقة الغرب  
 وان سجد فيه او سكت جاز كونه ان سكت عند آتسك وان سجد او سكت عليه  
 سجد واستوفى رواية الحسن بن عرابي به فلا حرج ان لا يشهد وان كان في  
 ان ليس بواجب وما سوى وضع الرجلين وتعيين اولين لقوات  
 والاطمين في السجود والقعدة الاولى والشهادتين اي الشهادتين  
 والاقتصار عليه في الاولى اي ترك الصدقة على النبي ثم سكت ارا  
 ما سوى المذكورات بغير السجود وتعيين ثلث ووضع يده على كعبه واقر  
 رجله اليسرى ونصب اليمنى والقعدة والجلوس فانهما من الاول  
 اي وضع الرجلين قدام في رواية وهي رواية القدوري حتى اذا سجد  
 وضع اصابع يديه عن الارض لم يترك ذكره الا ذكره في بعضه والمحذوف  
 ولو وضع احد يدها جاز قال فانهما جاز ويكره وذكر الامام الزهري شتى  
 ان اليمين والقدمين سواء في الغرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخنا  
 الاسلام في بسوطة وهو كذا في العناية والبراني واجبة وهي  
 تعيين اليمين الى اخيه حتى لو اخ القيام الى الله لثمة بزيادة الغرضية  
 قدر ما يؤدّي فيه ركن وقيل حرف عهد آثم او سجد وسجد ومنها الزهري  
 القعدة الاخير فذكر ما يغفر فيه الشاهد الى عبده ورسوله لقوله  
 لا ينسبوه رقيب على الشاهد اذا قلت هذا او فعلت هذا انما صحت  
 على التمام بفضل قراء اوله بقراء لان معنى قوله اذا قلت هذا اي قرات  
 الشاهد وانما قاعد لان قرات الشاهد لم تشرع الا في القعدة وقوله  
 او فعلت هذا اي قعدت ولم يقرأ وشين فصار التعبير في القول الفعول  
 لا في ما يشي اليه كالمبين والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط

في كعبته  
 في كعبته  
 في كعبته

ولان الصدقة

فانما هذه الاحكام

ولان الصدقة مستأنسة وانما هي لا يكون الا بالتام وانما لا يكون  
 الا بالتام وهذا انما يعلم ببينة الشارح وقد بين في فعدة اخرى  
 فان قيل لا يثبت الغرضية بغير الواحد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا بين  
 الجمل فثبتت كما ذكرتم قبل القدر المفروض من القعدة ما ياتي في فعدة اخرى  
 والاصح ما اخبرني به في رواية اخرى انما تشهد عند الاطلاق بغير اليد  
 وهي القعدة الاخرة كالاولى في اخره شري رجله اليسرى ونصب اليمنى  
 لكنه يزعمونها الصدقة على النبي ثم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي  
 وكيفية الصدقة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل  
 ابراهيم وارحم محمد وعلى آل محمد كما رحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل  
 ابراهيم ثم ربنا انك حميد مجيد وذكره بعضهم انه يقال اللهم ارحم محمد  
 اه لانه بعد ان تقصير اة الانبياء دم اذا رجمتموه بانيان ما علم  
 والصحيح انه لا يكره كذا قال الزمعي ويدخل نفسه وعينه عن اليمين  
 وهذا ادلى مما قيل ودخل نفسه لانه من السنة ان لا يخص نفسه بالعبادة  
 اي بما يشبهه لفظا ومعنا كما يقول اللهم اغفر لي ولوالدي او يقول  
 اغفر لابي او لابي ثور عطف على شبيه القرآن اي المروي عن دم عليه يقول  
 اللهم اني ظلمت نفسي ظلم كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي  
 مغفرة ثم عندك انت الغفور الرحيم لا كلام الناس اي لا يدعوا شبيه  
 كلام الناس لانه يغفر الصدقة الحسن في ان كل ما لا يستحيل سواه  
 من العباد فهو كلامهم وما يستحيل فليس كلامهم ثم المفسد انما يقعد اذا  
 لم يقعد قد تشهد في آخر الصدقة واما اذا قعد فصدقة تامة لوجود الحجج  
 بصحة كاشاني وكمن المرأة تنزك اي يخرج رجليها فمما يثبت اليقين  
 وتضمن ذلك من الارض لانه استر لها وبني حالها على استرخائها

قول مودد الغفر

الودك بكسر الراء وفتحها وكونها  
 او يلقى او شتى كذا وجهه ووجهه او ذلك  
 كلور اختوي



الى القعدة بين الصلوة والادعاء استثناء الاول فرض عند الشك في  
 وسمي اي من الغالبين ترتيب القيام ارفع يد بعد الترتيب على الركوع  
 والركوع على السجدة حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يكره لان  
 الصلوة لا ترجع الا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان الصلوة  
 من الاعمال الشرعية فكل ما يحلها من ركعة شرعا من اجزاء المادية والقيام  
 والركوع والسجود وجوه صور في الهيئات المحمودة من تقديم القيام على الركوع  
 والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اولها  
 دخل ليجازي حصول الجزء والصور في لان الشك لم يثبت له جواز خصوص في الركوع  
 كما عتق لباقي الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت  
 في الاوليين ووجدت في الاخيرين صححت الصلوة وانما لا يكره لو تركت  
 بالكلية فلهذا السيرة الدخيلة جعلوا اعادة الترتيب بين القراءة والركوع  
 في الواجبات لا الغايبين واقصر في التيميل لوجوب رعاية الترتيب  
 في الاركان على هذا المثال بوجه ما قال في اواخر باب الحديث في الصلوة  
 ان ما احدثت شرعية راي وجوده صورة ومعنى في قوله لانه لو كانت  
 شرعية فاذا عجزه فقد ثبت الفعل وعكس وقتب المشروع باطل ومنه يعلم  
 تحقيق ما قال صاحب الهداية عند الواجبات وحرعها في الركوع  
 فيما شرع مكررا في الافعال فانه اراد بما شرع مكررا ما شرع مكررا في  
 الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهبا وقام ولم  
 صلوة وتكره فعلية في سجدة المتركنة وسجد للسجود كما في الركعة  
 عما شرع غير مكررها كالركوع فانه اذا وقع بعد سجود لا ينعى ترك الركعة  
 معتد بها بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى لو قال في الجلالة الترتيب  
 فرض فيما احدثت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض  
 فيما احدثت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيما احدثت

لا يشترط في الركعة

من الركعة

شرعية في كل ركعة كالسجدة حتى لو ترك في ركعة الركعة الثانية انه ترك سجدة  
 في الركعة الاولى فاحطه ركوعه فسجد لا يلزم عليه اعادة الركوع فانه قيل  
 السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فانه شرع جعل ركعات  
 الترتيب بينهما واجبا لا فرضا قلنا الشريعة ان اصل السجدة ثابت  
 بقوله تعالى اسجدوا وتمكروا بفعل الرسول كما سبق فاذا وجدنا  
 في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب  
 بين السجدين لزم مسوات ما ثبت بالفعل لما ثبت بالقول لا الاول  
 اعلى رتبة من الثاني ويعلم ايضا تحقيق ما قال في الركعة اما تقديم  
 نحو ان ركع قبل القراءة فلا تهرعات الترتيب عند سجدة الثانية فلا  
 لزم فان معنى مراعاة الترتيب في هذه الصلوة خاصة واجبة عندكم  
 وفرض عند فانه يعقبه على الاركان لم يتركه كالقيام والركوع والسجود  
 وهم يقررون بينهما وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ذكرنا  
 في هذا المحل ان كلام سيد الشريعة هو ما محقق اما اول فلان قوله  
 فيما ذكر ليس فيه آية مخالفة لما صرح شرح الهداية انه احراز على  
 شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا ينعى  
 ترك الركعة واما ثانيا فلان ايرادهم ليشطير تقديم الركعة قبل القراءة  
 لا يتعلق له ما نحن فيه لما عرفت انه القراءة ليست من الاركان التي  
 لها مدخل في الترتيب واما ثالثا فلان قوله علم ان رعاية الترتيب  
 واجب مطلقا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب  
 في صورة مخصوصة وجوب رعاية في صورة حالية عن ذلك خصوص  
 واما رابعا فلان المعروف من قوله ويخطربا الى اه قالا يعني انه يخطربا الى  
 لان الكلام هو ما اعترف بنفسه في مراعاة الترتيب في الاركان  
 وبكبره لا يفتح فدراسة ليس بركن بل شرط والعقد الاخيرية بين  
 حال

بين الركعة والقراءة







لا احره اذ معناه اتم واقبل فسحب المسارعة اليه والتمتع  
 عنه قد قامت الصلوة لانه المؤذن امين وقد اخبر بقيام الصلوة  
 فشرع عندهم تكلمه عن الكذب **فصل** الايام يجزى في الفجر  
 والاولى العاشرين ادا وقضاء واجمعة والعيد والارواح  
 وورعها باللائمة المأثور المتوارث من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا هذا  
 لا في غيره لانه ايضا كذا والمنفرد يجزى في الصلوة المجزئة  
 ان ادا اي ادا ادا والمنفرد ادا جنة انثا جبركون امام نفسه  
 وهو افضل لكونه الاداء على هيئة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة  
 كانت صلواته مقبولة من الملائكة وان كانت ذليلا ليس  
 في سبعة خلفه في جماعة لانه لا يجزى في غيره بل يجزى في جماعة  
 هو الصحيح كسئل عن رجل فاته خير بين الجمهر والمخاض والجمهر افضل قبل  
 ويجزى المنفرد ان صلى بجمعة كسئل عنها في الهداية من فاته  
 قضا بعد طلوع الشمس ان اتم فيها جهر وان كان وحده خافت  
 حتما ولا يجزى وهو الصحيح لان الجهر يخص اما بالجماعة حتما او في الوقت  
 في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احد هما فيل يجزى في الكافي  
 في قضا العاشرة ان اتم جهر واذا كان وحده خيره وجمعه افضل  
 بكونه القضا على حسب الاداء قال صاحب التمهيد قول المصنف الصحيح  
 مخالفا لما ذكره في المسئلة الترخي في فخر الاسلام وقام بها والامام  
 الميرزا تقي والامام الخوئي في شروحه للجامع الصغير واجب عليه  
 بان ما ذكره المصنف من جهر ثابت بالاجماع وقد انتفا كل منهما فينتهي  
 بالحكم وانما مراقبة القضا الاداء فليس على سبيلها اجماع ولا انفرد  
 في حكمها سببا لكونه انشأ الراي ابتداء وهو باطل وتعلق بما حصل  
 صاحب الهداية على حصر الصلوة فيه فيكون مراد الصلوة وانه لا راد له في قول

الاصح في الجملة  
 في قسم الاجماع

في بحث لان الحكم لا يتحقق اذا كان الاجماع على حصر البيعة في المذكورين  
 وليس كذلك كيف ولو كان على حصر اجماع لما حصل التمهيد  
 على احوال القول بل الاجماع على كونه كل منهما سببا للجهر وقد عرفت  
 في الاموال انما ثبت بالاجماع يجوز تعديله واحكام غيره به  
 لوجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل انفسانية  
 معتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء  
 مشروعة ايضا في القضا فينبغي ان يكون الجهر في قضا المنفرد مجزئا  
 ايضا افضل من لالت الحديث فظهر انه ليس بصحيح ديانة ايضا ولذا  
 اختاره صاحب الكافي الجهر اسماع غيره والمخاض اسماع نفسه هذا في  
 الهند والى وقال الكافي في الجهر اسماع نفسه والمخاض تفصيل الجهر لان العواطف  
 فعل التمسك لا القضا والاول اصح لان مجرد حركة التمسك لا تسمى قراءة  
 بل صرفة على هذا الخلاف في كل ما يتعلق بالنطق كالسببية في البنية ووجوبه  
 في التلاوة والطلوع والعناق والاستئذان وترك سورة اولي القضا  
 وقراءة الفاتحة قراءا الى السورة بالفاتحة جهر في الاخيرين ولو ترك  
 الفاتحة في الاوليين لا يتعينها في الاخيرين لانه تغيرا فاختاره الاخيرين  
 فلو قضى فيها فاتحة الاوليين بزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير  
 مشروع ويطلق الى اولى الفجر على الثانية فقط والاولى سائر العسرات  
 لانها كانت في الفجر اجماعا عليه ركاس اجماعا ونسبة الجهر لا وقت  
 غفلة بخلاف سائر ايام والاطول معتبر في حيث الاي ان كانت متفاربة  
 في الطول والقصر وان كانت متفاربة اعية الكلمات والمخوف  
 ويتبع ان يكون التفات بقدر الثلث والثلثين الثلثين في الاول  
 والثلث في الثانية وهذا بيان الاستحباب ما بين الحكم بالتفاوت  
 وان كان فاختار لا يفسد لورود الاثر واللائمة الثانية على الاولى

قوله تطاعوا لا يفهم الاطالة  
 وفي بعض النسخ تطاول والصحيح  
 الاول والى



تكره جماعة وانما تكره التفات وتشتت ايات وآياتها اية او اثنين  
لا يكره لانه قد قرأ في المغرب بالمعقودتين واخرهما اطول من الاول  
باية كذا في الحاشي ولتعيين سورة يجوز الصلوة يعني لم يكره فيها  
جواز الصلوة بحيث لو لم يقرأ فسدت الصلوة لا طلاق قوله تلك فاقروا  
ما تيسر من القرآن وقال الشافعي سورة الفاتحة متعينة لجواز لقوله وم  
لا صلوة الا بقراءة الكتاب قلنا النقص مطلق والجزء الواحد لا يقيد  
لاية نسخ ذكره تعيينها الى سورة لها الى الصلوة مثل ان يقرأ الم تنزيل  
السجدة وهل اتي في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمن تعين  
في صلوة الجمعة وانما تكره لما فيه من الجوابي قالوا هذا اذا راه مستمعا  
بحيث لا يجوز غير ما اورد في غير ما كرهنا وما لو قرأ ما كرهنا ليس عليه او  
تكره كما بقراءة وم فلا كراهية فيه لكن يشترط ان يقرأ غير ما جازنا ينال بطلان  
جواز اهل ان يغير بالجوز سور الفاتحة فانها متعينة للقراءة في كل صلوة  
بلا كراهية وان لم يتعين لجواز الموم لا يقرأ خلف الامام من يستمع  
وان قرأ الامام آية التوحيد او التوحيد تلك واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
واصبروا فانه اكثر اهل التفسير على خطاب المقتدين ومنهم من حل على  
حالة الخطبة ولا تنافي بينهما فانما امرهما بهما فيهما كما فيهما قراءة الفاتحة  
كذا الخطبة اي الموم تسمع الخطبة وتبصرت وانما تسلي الخطيب على النبي  
وم الا اذا قرأ صلوة عليه فصلى السمع تبارا وقت العبادة في الكثرة والوقا  
كذا لا يقرأ الموم بل يستمع ويصمت وان قرأ امامه آية توحيد او توحيد  
او خطب او صلى على دم فاعتز من عليه الزيلعي بانها ظاهر قوله وخطب  
على فراء فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة  
والصلوة على النبي وم وهذا لا غير ان كان السمع بان يكون الموم من  
من يشاء ان ياتم ويجعل قوله او خطب عطفا على قراءة المودف بعد قوله

لا يقرأ

لا يقرأ الموم في المعنى لا يقرأ الموم اذا قرأ امامه بل يستمع ويصمت وان  
قرأ آية توحيد او توحيد او لا يقرأ الموم اذا خطب امامه وصلى على النبي  
بل يستمع ويصمت بكنه غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة او ليل يرد ذلك  
والبعيد عن الخطيب كالقريب في وجوب الاستماع والانصات لجماعة مستترة  
متوكة وقيل فرض للرجال وسنن في الجماعة التمسك وكونه ولا يكره  
الجماعة في مسجد محلة باذنه واقامة يعني اذا كان مسجد امام وجماعة  
معلومان فصلت بعضهم باذنه واقامة لا يباح لباقهم تكرار ما يقرأ  
لكن لو كان مسجد الطريق يباح تكرار ما يقرأ ولو كرر اهل بيته ومنها جاز الا  
اذا صلى بها اي باذنه واقامة فيه او لا خير له لان حقهم لا يقطع بغير  
او صلى بها او لا تكرار تلك لا لانه لا يكره تكرار عند آياتهم  
والا حق بالامامة بين الحاضرين الا علم امرهم باحكام الصلوة صحة  
وفد وبعد ما يحسن في القراءة فدر يجوز الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر  
بالنظر الى غيره فلا يقرأ اي انفس وادنى العلم فلاحق بها اكثر فرائدا  
وتجويد القراءة لا يكره في الصلوة فلا يوجب اي انفس وادنى فلاحق  
اشد لهم خوف فائده واجتنبوا من الشبهات قال دم من صلى خلف عالم  
تبعي تلك ما صلى خلفه بنى فلا تسن اي انفس وادنى فلاحق بها  
الكثر استلما روي ان النبي وم لا يبنى اي تلك تكرار اكثر من سنا  
فلا تسن خلفا اي انفس وادنى فلاحق احسن معاش بالسن  
فلا تسن وجرها اي اكثرهم صلوة بالتبيل لما روي انه دم من كره صلوة  
بالتبيل حسن وجهه بالنهار فلا شرف نسب فلا تظف نوب كان  
في هذه الصفات تكثير الجماعة وان استودا بغير او اجنبا الى القوم  
كذا في معراج الدراب وكره امامة عبيد لانه لا يرفع للتقدم فينبغي عليه  
اجل واعرابي وهو الذي بسكن البادية عربيا كان او غيرا لا يقرأ



عليه السلام ولا يفتي لانه لا يفتيكم كرويه واني لانه لا يفتيكم في الجملة  
ولا يفتيكم في القبلة بنفسه ولا يفتيكم على استيعاب الرضوخ غالباً  
ومستند اي صاحب هو لا يفتيكم في مساجد حتى اذا كفر به لم يجر صلوته  
اصلاً وولده زناً اذ ليس له آية يؤدبه فيغلب عليه الجهل وانه يفتيكم  
بما رجع الكراهية لقوله لم يسلوا كل خلف بر وفاجر وكرهه نظراً الى الامام  
الصلوة لقوله لم يسلوا فليصل بهم صلوته اضعفهم فانه يفتيهم  
المريض والكبير وذو الحاجة وكرهه جماعة النساء وحدهن او غيرهن  
احد المخطوبين قيام الامام وسط الصف وهو كرهه او تقدم  
الامام وهو ايضا كرهه في حقن ولو غلب لم يتقدم الامام بل  
تقف وسطهم اذ بعض الشرايين من بعض كالتجارة جمع عارفانهم  
اذا صلوا لم يتقدم الامام وكرهه حضور اثباته كل جماعة في الصلوة  
الحسن للجمعة لما فيه من خوف الفتنة وحضور العجز الظاهر في الظاهر  
والعصر والجمعة فقط لان الفتنة يجتمعون في اوقاتها وتفرق في غيرهم  
فدعواهم على رغبة العجز وفي العجز والعشا ينامون وفي المغرب  
مشغولون بالطعام والجمعة متسعة فيمكنها الاغترال في الصلاة  
فلا يكرهه وفي الكافي الفتوى على الكراهية في كل صلاة لظهور الف  
ويقف الواحد عن يمينه اي يمين الامام لانه لم يأت من عيسى فاقامه  
عن يمينه ولا يفتي عن الامام في ظاهرها الرواية وعن محمد بن  
ابن ابي عمير عن عقب الامام وانه كان المقدر اطلو فوقع سجوده  
امام الامام لم يضره لانه العبرة لموضع الوقوف لا مكان السجود  
وانه صلى في بيته او خلفه جازوا سا، فيها في الاصح للحالقة  
ويقف الاثنان خلفه لانه لم يفعل كذلك ويعتدي متى المنيتم  
لان النبي طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يفتي بغير الحاجة

هذا الحديث يدل على ان الامام لا يفتي في كل صلاة  
بل في كل صلاة يفتي في كل صلاة  
ولا يفتي في كل صلاة يفتي في كل صلاة

ويفتي

ويفتي غايته لما سمح لان الخلف مانع سارية الحديث الى القدم  
وما حل الخطين بربل المسح وقائم بقا لانه لم يصلي اخر صلوته فاعاد  
والقوم خلفه قيام وموم بموم لاستوائهما في الحال لا يوم الموم فاعاد  
والامام مضطجعا ومتنظلاً بمقرض لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة  
وهو موجود في حق الامام فيحقق البناء ومتنظلاً لاستوائهما في حال  
وخالف بخالف يعني خلف رجلان كل منهما ان يصلي ركعتين فافتى  
احدهما بالاخر حتى كافتا، المتنظلاً وخالف بناذر يعني نذر رجل  
ان يصلي ركعتين واخر خلفه بالان لا يصلي ركعتين فافتى  
الخالف بالناذر جاز لانه كافتا، المتنظلاً بالمقرض بلا عكس اي  
لا يفتي ناذر بخالف لانه كافتا، المقرض بالمتنظلاً لاناذره بناذره يعني  
نذر رجل ان يصلي ركعتين واحده كذلك فافتى احدهما بالاخر لا يجوز  
لان كلا منهما كمقرض فرضا اخر الا ان ينوي تلك المندورة بان نذر  
رجل ان يصلي ركعتين وقال اخره على ان يصلي تلك المندورة ثم اقرض  
احدهما بالاخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل امرأة او صبى اما  
المرأة فلقوله لم يسلوا حتى خرجت من البيت فافتى بها واما  
الصبى فلا لانه متنظلاً فلا يجوز افتاء المقرض به ولا طاهر بمعدود وانما  
باني ولا يفتي بغير موافق بموم ومقرض متنظلاً لان في كل  
منها بناء القوي على الضعيف وذا لا يجوز بمقرض فرضا اخر  
لانقاء الاشتراك ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر  
كالظهور والعصر والعشا سواء كانت تحريرة المقيم ايضا بعد الوقت  
او كانت في الوقت فخرج الوقت فافتى المسافر بخلاف ما اذا  
كانت تحريرتها في الوقت فخرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة  
تتغير كالظهور والعشا فافتى فانه يصح ما ذكرناه فيه بناء الفرض



على غير النقص حكم آتاني القعدة انه اقتضاه في الشفع الاول ان القعدة  
 فرض عليه لا على الامام او في حق القراء ولو اقتضاه في الشفع الثاني  
 فان القعدة فيه فضل على الامام فرض على المقتدي بل في الوقت الذي يقتضي  
 بالمقيم فيها يتغير في الوقت لا يتحد حالهما في الافتراض والنقل لا يجب  
 على المسافر تكميل صدقة الرباعية حال الافتراض بالمقيم لانه منزلة بنية الاقامة  
 لانه يصير مقيما في حق هذه الصدقة تبعا لامامه فلم يزم اقتداءه في الشفع  
 في حق القعدة الاولى وفي حق القعدة في الاجازين اذ القعدة فرض في ركعة  
 وساق في زيادة تحقيق في باب صدقة المسافر ان ارسلنا ظهرا ان امامه  
 تحدث اعادة الى احدى امام ثم ظهرا ان امامه تحدث اعادة والمقتدي صدقة  
 لقوله لم يتاخر من يتاخر ثم ذكر جارية اعادة واعادوا اقتضاه في وقتي  
 امتيا او استخلف امتيا في الاجازين فحدث صدقة اما صدقة القاري  
 فلا ترك القعدة مع القدرة عليها واما صدقة الاميين فلا يلزمها غيبا  
 في الجماعة وجب بيقين بانها لا يكون قرائة قراءه لهما فترك القعدة  
 التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القاري امتيا في الاجازين  
 فحدث لكل لان القعدة وجبت في الكل الصدقة تحقيقا وتقديرا  
 ولم يوجد حصص الاجازين بالذكر لضعف روايتهم ان يصح الا في الاجازين  
 لعدم وجوب القعدة فيهما ويصف الرجال خلف الامام لقوله وم  
 يبين منكم اولوا الاحلام والشهي اي ليقر بغير معنى البالعون فالصبيان  
 فالنساء في بفتح الحاء جمع المحتشون كالجمالي جمع حبلى قدم الصبيان  
 المستحقون في الذكورة فالنساء حادثة قدر ركن اعلم ان كونهم حادثة  
 مفردة للصدقة هروط با مورا الاول المكث في مكان الحادثة مفردة  
 اداء ركن حتى لا يفسد ما دونه الثاني كون الحادثة مشتبهة بانه  
 ضحية قابلة للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة

حتى لو كانت مجزئة او صغيرة لا تشبهها لانفسها ولو كانت مجزئة او  
 مجزئة لا يفر عنها الطبع تفد الثالث كون صدقتها ذات ركوع وسجود  
 وان كانا يصليان بالايام حتى ان الحادثة في صدقة اجازة لا تفد  
 والركوع كون الصدقة مشتركة بينهما ثابت بان يكون احدهما اماما لا حزا  
 فيما يورده بانه فيشتمل الشركة بين الامام والمسلم وبين المؤمنين  
 ثم اشتركتا في الصدقة فليكون حقيقة كافي المذكر وقد يكون حكم في الاثني  
 فانه فيما يقضي كانه خلف الامام كما ساق وايضا انه اعم من الاداء او القضاء  
 والقراءة وغير الصدقة العبد والتراجم والوتر في ركعتي فان الحادثة  
 واداءه قد يخرج الرجل لان ادنى الاحوال التعمد وتقدرا دناه به فخطئه  
 كخطئه الاصبح والفرجة تقدم مقام الحامل ولهذا لم يفر بما يذكر وادناه  
 قد ما يقدم فيه الرجل كذا قال الرزقي التمس كون جنتها متحدة حتى  
 لو اختلفت لانفسه ولا يتصور اختلاف الجنته الا في جوف الكعبة او في السيل  
 مظلمة وصلى كل نحو كذا قال السروي في الغاية في باب الصدقة في  
 اتبع ايموني امتهن وامانة النساء وقت الشروع لا يبعد ثم ان الحادثة  
 لا يجب كونها في جميع الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النسفي  
 حادثة الحادثة ان يجازي عنصرتها عنصرا منه حتى لو كانت المرأة على الفلقة  
 والرجل يحدانها اسفل منها ان كان يجازي الرجل شيئا منها تفد صدقة  
 وقال الرزقي المعتبر في الحادثة اتفق والكعب على الصحيح وخصهم  
 اعتبر القدم اذ اعرفت هذا فاعلم ان قوله مشتبهة فاعل حادثة اي حادثة  
 مشتبهة رجلا مقدار ما يوردي فيه ركن فمزاها الصدقة ولو كانت  
 تلك الحادثة لبعض واحد فيكون قوله ركن الى الشرط الاول وقوله  
 مشتبهة ولو محرر ماله بان يكونه اخذ او بينه وتكونه ات رة الى الشرط  
 وقوله في صدقتها الحادثة اشارة الى الشرط الثالث وقوله المشتبهة

فجمع بين القعدة والقعدة في كل حال واحد  
 بدو حاكمي نذر بفتح الحاء في حق  
 والقبول في حق القعدة في كل حال واحد  
 في الصحيح



تأدية اشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اذ لم يتبرهن مقابل العشاء  
وقوله في مكان بلا حال متعلق بجاذبة اشارة الى الشرط الخامس  
وقوله واتخذ حينها اشارة الى الشرط السادس وقوله قدت صدرة  
جزا والقوله لو عاذته وقوله انه نوى امامتها والاصلها اشارة الى الشرط  
فهم صلتوا على ظهر ظلي في المسجد وحسنوا احوالهم فادعوا الى ما يحرم  
لان الطريق وصف التماس في الاقدار كذا في الحاشية ولو جاز لهم حرم  
نساء جازت صدرة من كان على الظلة اذ ليس بينه وبين الامام  
فلما عاذة ههنا مكان الجبل فلما غدت صدرة من كل واحدة صدرة  
واحدة وبينهما حائط المصل على رفوف المسجد وجعل في صحنه مكانا  
كره والاطلاق يمنع الاقدار الطريق الواسع بين الامام والمقعد وهو الذي  
يجري فيه العجلة والافار والشهر الكبير وهو الذي يجري فيه الورد في المسجد  
حال في الطريق والشهر لا ياتي لا يمنع الاقدار الغطاء الواسع فيه الى المسجد  
كذا في الحاشية وقيل يمنع الاقدار ايضا وقد رما يمكن الاصطفا فيه  
حال كونه في الصلوة وقيل يمنع الاقدار اربعة قد رمت اذع في الصلوة  
واجبانه عند صدرة العبد كالمسجد قال القاضي خان لوصلي بالناس  
صلوة العبد في اجبانه جازت صدرة وانه كان بين الصفوف فضاء  
او شارع لان اجبانه عند اداء الصلوة لها حكم المسجد يحال بينهما  
اي الامام والمقعد كانهما تحت ريشة به اي ريشة حال الامام  
بمنعه اي الاقدار والاروان لم يشبهه فلا يمنع الا انه يختلف المكان  
قال قاضي خان انه قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه  
عليه حال الامام يصح الاقدار وان قام على سطح داره وداره منضدة  
بالمسجد يصح اقداره بالمسجد وانه كان يشبهه على حال الامام  
لان بين المسجد وبين سطح داره كثير المتخلل فضاء المكان مختلفا

منه في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

صلى الله عليه وسلم

اتاني البيت مع المسجد لم يتخلل الا حائط ولم يختلف المكان وعند ذلك  
يصح الاقدار الا اذا اشتبه عليه حال الامام فقال ايضا الامام اذا فرغ من  
يستحب ان يتحول الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون هذا ريب المستقبل  
وليس ريبه يكون بجذاه بين المستقبل **مكة** لما حدث الاقدار المذمومة  
في الاصطلاح في معنى الركعات مع الامام والسبوق من سبقة الامام بها  
اي الركعات كلها بانه ادرك الامام بعد رفع راسه من الركوع الاخر او في الركعة  
او سبقتها بانه ادركه بعد الركعة الاولى والثانية او الثالثة في السلاسة  
او السلاسة في الرابعة واللاحق من فاته كلها اي في كل الركعات او بعضها  
بعد الاقدار بانه ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقة تحدث فذهب  
وقضا وجاء بعد فراغ الامام فشرع يقضي الرابع بالتام او سبقه حدث  
بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلث فشرع يقضي ما فات وشأنه بانه حكم  
المسبوق فيما عجز له جهته جهته الا انه حقيقة فان ما يصح ليس  
فما التزمه مع الامام وجهته الاقدار صورة حيث كان يحركه على تحريك  
الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان المنفرد حتى شئ اي ياتي بالشاء  
اذا قام الى قضا ما سبق به اذا ادرك الامام في القراءة التي يحرك بها  
ويتقعد ويقراء ويغني ما ينقض بترك القراءة لا بالماذاه ويتقعد  
الى الرابع ما يقضي بنسبة الائمة ويمر من السجدة بالسجدة التي يقضي  
وكل ذلك من احكام المنفرد وبالنظر الى الجهة الثانية كان ما يقضي  
حتى لا يترك اي لا يجوز الاقدار به لانه بان في حق الخيرية بخلاف المنفرد وان  
صحيح الخلاف اي لا يجوز له اعادة حذيفة له اذا حدث ويقطع كبره الا ان  
تحركه اي كبره او يستيف صدرة وقطعها بصيرتها فاعادها  
بخلاف المنفرد ويمر من السجدة بسجدة مائة يعني لو قام الى قضا ما سبق  
وعلى الامام سجدة تسهوا فغلبه انه يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد في

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة



أحسنه من حيث لا يدرى منه السجدة بسبب غيره والله أعلم بحقيقة الحق  
 في سورة اربع سوا مائة وباني السجود بحسب التفسير بخلاف المفسر والآخر  
 ليس له من حيث لا يدرى منه خلف الامام حتى لا يغيره من حيث لا يدرى منه ولا  
 باني بقراءة ولا سواي سجدة سواها ولا يدرى منه ولا يدرى منه باني باني باني باني  
 بالسجدة وبغير ما يقضي بالمحاذاة وعليه بخط القيد من امامه وكل  
 ذلك من احكام المقتدى بالسجود يقضي اول صلوة في حق القراءة واخرها  
 في حق التشهد لو ادرك ركعة من المغرب مع الامام قضى سجدة ركعتين  
 وفصل بينهما لانه اذا قضى ركعة فله ان يصلي ركعتين بالنظر الى التشهد  
 وقراءتي كل من الركعتين الفاتحة وسورة لانه ما يقضي كانه اول صلوة  
 ولو ترك القراءة في احداهما يفسد صلوة ولو ادركها اي ركعة من ذوات السجدة  
 صلى ركعة اخرى وقراءتها اي الفاتحة وسورة وشهد لانه كانه صلى  
 ركعتين بالنظر الى التشهد ثم صلى ركعة اخرى وقراءتها اي الفاتحة  
 وسورة لانه ما يقضي اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يشهد لان  
 ما يقضي اخر صلوة بالنظر الى التشهد وخبر في الثالثة بين القراءة  
 والترك والافضل القراءة **باب احدث في الصلوة امام سبعة**  
 خبر ما في الباب لا يدرى من هذا القيد لان المطلق كان في اكثر النسخ غير صحيح  
 كما ينظر ولو اي ولو كان سبق احدث بعد التشهد قبل السلام اذ  
 لم يتم صلوة لما عرفت ان يخرج بصلوة فرض عند اذ لم ولم يوجد  
 يستخلف خبر بقوله امام اي استخلافه اذ قلنا مكانه الامام عن الامام  
 يفسد صلوة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا حتى خرج  
 ثم المسمى بفساد صلوة القوم كذا في الكافي صورة الاستخلاف ان ياتي  
 احدث وفيها واضحا يدعي على نفسه بانه انما رغب في قطع غلة الظنون  
 ويقدم من حيث لا يدرى به بالاثارة ولو تكلم بطل صلواتهم وله

سها

سها

الاستخلاف

ان يستخلف امام يجاوز الصفوف في القصر، وامام يخرج من المسجد  
 فلم يستخلف حتى تجاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم وفي صلوة الامام  
 روايتان كما اذا حضر الامام عن القراءة اي قراءة قدر ما يجوز في  
 فانه يستخلف ايضا عنده خلافا لهما ولو قرا ذلك القدر لم يخرج  
 الاستخلاف بلا خلاف لعدم الحاجة فيستوفى الامام ويصلي بقية  
 على ما مضى ويتم صلوة ثم اي مكان التوضي او يعود الى مكانه اخرج اماما  
 اي الذي استخلفه متصل بقوله يتم ثم او يعود كما المنفرد فانه ايضا خبر  
 بين الامام ثم والعود ووجه الخبر ان في الاول فله المكشي وفي الثاني  
 او الصلوة في مكان واحد فحينما رايت الشا، والآي وان لم يرفع اماما  
 عاد الى مكانه قطعاً كذا الى الامام المقتدى اذا سبقه احدث  
 والافضل للمنفرد ومقتدى برفع امامه الاستيناف ليكون عن شبهة  
 اختلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وبني الامام والمقتدى احراز الفضيلة  
 الجماعة ولو استخلف الامام مسجودا جاز لوجود الشبهة في التسمية  
 والاولى لانه يقدم مدركا لانه اقدر على تمام صلوة لهذا المبرور  
 ان لا يتقدم بحجته عن التقديم ولو تقدم انتم صلوة الامام اولاً بانه انما  
 من حيث انتهى الامام بقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مدركا  
 يتم بهم وجين انهما اي المسبوق صلوة الامام بانه فقد قد تشهد  
 بفساد المسبوق والمراد بصلوة الثاني بصلوة كالقائمة والحكام  
 ونحوها ويقصر الامام الاول لانه وجدائنا صلواتهما الا عند فراغه الى  
 الاول بانه ترشوا وادرك خليفته بحيث لم يسبقه شيء وانتم صلوة خلفه  
 خليفته لا يقوم اي لا يقصر الثاني القوم اذ قدمت صلواتهم وان لم يسبقه  
 اي الامام الاول حدث وقعد قد تشهد بفسادهم او احدثت عند اذرت  
 صلوة المسبوق لوجود الثاني خلافاً وان تكلم اخرج من المسجد لا



اي لا يفسد صلوة المبرق لان الغفلة مفسدة للجزء الذي تلا فيه  
 من صلوة الامام فتفسد صلوة القدر والانه الامام لا يحتاج الى البناء  
 والمبرق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف الكلام لا يفسد في  
 معنى الكلام فانه منته لا يفسد ولهذا يغتفر به شرط الصلوة وهو الطهارة  
 فاذا صادف جركا لم يفسد فليكن اثره في حق المبرق وكذا يقطع  
 في اوله لا غير اوله والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل في الصلوة  
 وهو الطهارة بخلاف الغفلة واحداث العهد وكذا الخروج من المسجد  
 فانه قاطع لا مفسد وماله اي مانع البناء واحداث العهد ومخزونه والاعمال  
 والامانة بالا كلام بان نام في صلوة نكالا ينقض وصاله فاجتمع  
 او غيره كمنه كراوس بشهوة كذا في الظاهر والغفلة واصابة ببول  
 كثير جاوز قدر الكراهة وسقطت شجرة وقلعوا العورة في الاستنجاء والآية  
 يضطر كراهة المرأة اي عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا انه يقطع ايضا  
 والقراءة ذاهبا وجائيا قبل الوضوء ذاهبا ونفسه وآتيا وقيل  
 بالعكس الصحيح الف وفيما لا يفسد في الاول اذ هي ركعة مع الحدث و  
 في الثاني مع المشي بخلاف التسبيح والتهليل في الاصح اذ ليس فيها  
 اذ اكرهين وطلب الماء بالاشارة عطف على احداث العهد والقراءة  
 وشراؤه بالتعاطي بنية الظهور في الصلوة بغير الاحتجاب  
 والقبول والمكث قد رادوا ركن بعد سبق احداث الا اذا كانا الى  
 احداث والمكث قائما في حال لزوم المحدث فانه ذلك لا يمنع البناء  
 والخروج من المسجد ونحوه من الصفوف في غيره كالاحتجاب بعد ما قلن  
 انه احداث ثم ظهر طهره ولو عمل عمدا بعد التشهد من في الصلوة  
 تمت الصلوة لوجوده وخروج بصنعه ولو وجدنا في الصلوة بعد كراهة  
 بطلت الصلوة لوجوده في قبلها خلافا لصلتها فبطلت الصلوة

لا يفسد صلوة المبرق لان الغفلة مفسدة للجزء الذي تلا فيه

قوله والاعمال في معناه  
 احداث معنى السلام والحي

غفلة اليه

بقدر الغفلة في الصلوة على استعمال المارور ونية اي قتل ايضا بنية التوضي  
 القدر في ما يقيم الماء قال في الكنية وبطلت ان راي مقيم ماء قال الربيع كراهة براءة  
 القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر على استعماله  
 بطلت قدر الامام على القدرة لا غير وتغييره بالتميم لبطان الصلوة عند رؤية  
 الماء غير بعيد لانه لو كان متوضعا بغيره خلف مقيم فراى القدرى الماء بطلت  
 صلوة يعلم ان الامام قادر على المار بغيره وصلوة الامام تامة لعدم قدرته  
 ولهذا اختلفت تلك العادة الى ما ترى في الحج فقه يعمل سير بان كان واسعا  
 لا يجازي في المعالجة والتسريح وان كان التسخيع بفعل عفيف تمت صلوة لوجوده  
 بصنعه ومضى مدة سمي ان وجب الماء وقبل مطلقا وتعالى الآية اي ذكره او  
 عطف في التسليح من فيه بلا استعمال يعلم ان تمت صلوة لوجوده بطريق بصنعه  
 وفيه في المتن الشهيرة لفظ سورة مكان آية ولا يستقيم الا على قولهما وقيل  
 العار من ثوبك ان ثوبا تجوز فيه الصلوة وقدرة المومنين على الاركان فان اتم  
 صلوة قوى فلا يجوز بناءه على الضعيف وذكرنا في عليه وهو صاحب الترتيب  
 وكذا اذا كانت فائتة على الامام فقد كرها الموت بطلت صلوة المومنين وحده لا قال  
 الربيع وتقدم القادر من الماء وطلوع الشمس والغيور ودخول وقت العصر والجمعة  
 ونحوه احداث هذه وسقوط الطبيعة عن برء ووجوب الصلوة بالجنس ما يزيل وجوبه  
 الوقت الكراهة على مصلح القضاء وعدم ستر الجارية عورتها اذا كانت تغطي بغير فراع  
 فاعتقت فان هذه الاشياء مفردة للصلوة بلا صنعه عند هذا فالله هو مبني على  
 ان الخروج بصنعه فرض عليه لا عند هذا كما ذكره او سجد فاحداث وذكر سيرة سجدة  
 فان لم يمارها احداث فيه خطعا وما ذكر فيه ندبا يعني ان من احداث في ركوعه  
 او سجوده وتوضعيه فلا بد ان يجد الركوع والسجود الذي احداث فيه لان تمام  
 الركن انما هو بالانقضاء وهو مع الحدث لا يتحقق فلا يدرى الاعادة ولو كان  
 اما ما تقدم عليه وامم كقدم على الركوع والسجود لا يمكن الا تمام بالانداء

العفيف رفيع ومما عني اوليان  
 احداث



تذكر في ركوعه وسجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصا لا يجب عليه  
اعادة الركعة او السجدة وان عاد يكون مندوبا لتفقد الصلوة حرمة بعد الركعة  
او السجدة واحدة فاحدث الامام يلو كان مقتدى رجلا فقام اي فذلك المقتدى قام لا يثبت  
اي متعين بخلاف الاول وان لم ينو له لا يثبت صيانة الصلوة كما في قول الباب  
وتعين الامام لقطع المراجعة عند الكثرة ولا في اجماعه بنا وبني الاول صلوة مقتدى  
به كما اذا اختلف حقيقة والاى وان لم يكن ذلك لو اجماعا في صيانة او اجماعا او  
او غشي فسد صلوة في رواية كتحلفه عن لا يصلح الامانة وقيل لا يفسد اذ لم  
يوجد منه اختلاف قصد اذ كان في ذلك لو اجماعا او مقتضى خفف  
المقتضى في مقتضى خلاف في القضاء فافهمه رعا في مقتضى انقطاع ثم توضح  
وبني ولا يجب عليه كتحلف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** يفسد  
الصلوة عند اقفاد بالتحلف لا يستلزم سهوا في غير مفسد لا في غير الزكارة في غير المفسد  
يجوز ذكر او في التحلف ما ذكره لم يفسد بالتحلف لا في غير الزكارة بل هو كالمركب  
ويفسد بالتحلف مطلقا اي سواء كان قد اذنه او سهوا او نسيانا او قليلا او كثيرا  
والدعاء بما يشبه كل ما سألوا الله من الشئ فهو كذا اللهم روجع في الصلاة عند  
التأخير لا يفسد ولا يبين ويوان يقول له وفي الكافي عن ابي يوسف ان  
اه لا يفسد سواء كان في روجع او ذكر حنة او نداء والتأخرة وهو ان يقول  
اوه يفسد فيما ذكر في التاخرانية سئل محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع  
وفي الغيبة قالوا لا يفسد هذا الحسن يفتوى لانه كما يثبت في بعض الروايات  
مريضه والتأخير وهو ان يقول في وكما بصوت لوجه او مضمرة  
لا يذكر الحنة والتأخير لان لا يبين ونحوه اذا كان في ذكرها صار كانه يقول  
اهم انه اشك الحنة والعود بذكره في التأخير ولو فسد به لا يفسد صلوة وان  
كان في روجع او مضمرة صار كانه يقول في التأخير ففسد كذا في روجع  
يفسد كذا في الكافي ويختص بلا عذر بان لم يكن حذوفا اليه اي مفسدا بل كان  
تجديس الصلوة ان ظهر في روجع في التأخير بالفتح والضم يفسد عند ابي محمد  
وان كان مفسدا لا يجمع اليه ان في حذوفا لا يفسد كالعطاس فانه لا يقطع

وإنما جاز في الركعة الثانية  
لأنه لو كان في الركعة الأولى  
فقد سقطت الركعة الثانية  
وإنما جاز في الركعة الثانية  
لأنه لو كان في الركعة الأولى  
فقد سقطت الركعة الثانية

قوله ما صاحب فخر في التفسير  
بأن اثنين المتعين القوي والآتي

والجواب

وان حصل لكم لانه مرفوع اليه طبعاً واثباتاً فان حصل له حذوفا  
ولم يكن مرفوعاً اليه تفتتح عندها وان كان مرفوعاً اليه لا تفتتح كذا في  
الكافي وتثبت عطاس بالسين والسين والثاني افسح وهو ان يقول بركعتي  
الله وجه فاده انه من كلام الناس اذ يقع به الخطاب بينهم وكذا قال العطاس  
او التامع اجماعه لا يفسد لانه ليس جواباً عما لو قال العطاس لنفسه  
بركعتي الله لا يفسد لانه كونه قوله برحمتي الله وبه لا يفسد كذا في الظاهر وهو  
غير سوء بآية جاز بان يقول ناله وانا اليه راجعون وكذا في راجعاً بان  
الحمد لله وعجب بالسجدة بان يقول سبحان الله والله اعلم بان يقول تالله الله  
ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحلف ونحوه الجواب بلا اعلام بانه في الصلوة  
جاز صلوة اتفاقاً وقيداً بالتحلف ونحوه لان الجواب مما ليس بشأن المفسد  
اتفاقاً ولا يفسد باثارة المصنف لا يفتن من مضمرة فائسبة التفتن من غيره  
وفتحه على غيره اجماعه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس قوله خير ما تعلم  
فتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصطفى وعلى غيره المصطفى وفتح الامام والمنفرد  
على اي شخص كان وكل ذلك مفسد الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح نظيره  
ما لو قيل له ما لك فقال خيل والبغال والحمير فانه يفسد صلوة ان اراد به  
جواباً والتأخر وان فتح على امانه لا يفسد سخاناً وقيل ان رآه قد راجع  
به الصلوة يفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان تنقل اليه اخرى ففتح عليه  
تقد صلوة في التأخير وكذا الصلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه  
ينبغي والمقتدى ان لا يجعل بالفتح اذ ربما يتذكر الامام فيكون التفتن بلا علة  
وللا اجماع ان لا يتجسس اليه بل يرفع اذا اقر الفوض والانتقال اليه اخرى  
واكله ونحوه لان التفتن في الصلوة ولا فرق بين العذر والنسيان لانه  
حالة الصلوة مذكرة هذا اذ لم يكن بين انسان ما كقول اما اذا كان قائماً  
لا يفسد صلوة كما سياتي وسجوده على الخشوع وعلى ان يوسف تقدس سجدة  
لا الصلوة حتى لو افاذ ما على موضع ظاهره لان اذا افاذ الغفلة كالعدو  
لهما ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه



وركنيه عليه قال صلوتة بخود لان وضعها عليه كرك الوضوع  
 وركن وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان ركن وضعه يمنع واداء  
 ركن او مكانه يكشف عورة او نجاسة لو انكشف عورة في القبلة  
 فسترها بالمال استجاز صلوتها اجماعا لان لا تكشف في الكثرة في الزمان  
 اليسير كما لا تكشف في اليسير في الزمان الكثير وذلك لا يمنع فكذلك اذا كان  
 ادى ركن مع ان لا تكشف او مكث بقدر ما يتمكن فيه من ادا ركن فستر  
 وكذا الوقوف على موضع نجس او اصاب ثوبه نجاسة انما هو قدر الدوام  
 او وقع في صفات الله عز وجل فادى وكثرت فستر عند اليوسف  
 ومحمد لا يفسد كشف العورة وعلا بستر التجاسة بالكلية ما لم يؤده الى  
 الركن يعني انه لا يعتبر قدر اداء الركن بل حقيقة اداءه وتختلف مقتد  
 من خارج المسجد يعني اذا كان المسجد مثلاً من القوم والصفوف متصلة  
 بهم فخرج المسجد سبق الامام حدث في من المسجد وتختلف رجال من  
 خارج المسجد يفسد صلوة الكل لما مر ان صلوة مكان الامام منه يفسد الصلوة  
 لكنه ما دام في المسجد جعل كانه لم يخرج مكانه وعند جرح لا يفسد لان الوضوء  
 المصروف حكم المسجد كما في الصلوة واستحبابه واشتراطه ولو خلفه شاد الى  
 اي يتخلف الامام امره وقد سبقه حدث وخلفه رجال ونساء يفسد  
 صلوتهم وصلوة القوم لشغاله بالتخلف من لا يصح خلفه له ففسد  
 صلوتهم وبفساد ما تقدمه صلوة القوم وكل عمل كثير اختلف في نفسه  
 وعادة الشايع على انه ما يعلم نافرته ان عامه غير متصل وقبل ما يشك في الظاهر  
 قال الامام السرخسي هذا اقرب الى المذهب الجرح به فان دابة التقويض  
 انه راي المبطل وقيل ما يحتاج الى اليدين لا نظمه عطف على قرأته الى مكتوب  
 وفيه قرأها كان او غيره او اقل الدين سنانة فانه لا يفسد لانه تعالى لم يفرق  
 ولهذا لا يفسد به الصوم وقيل اذا كان ما بين سنانة قليل كما في رد المحتار  
 لا يفسد صلوتهم واذا كان اكثر منه يفسد كذا في النهاية او مودع ما ذكره القوم  
 بموضع سجودهم في الموضع الذي يكره المروء فيه والاحكام موضع

صلوتة

فصل في صلوتة من  
 لا يركن عليه  
 لان حكمه كحكم غيره

صلوتة في الصلوة وهو من تقدمه الى موضع سجود فانه لا يفسد الصلوة  
 وان لم يركن عليه او لم يركن المصلي امانة فيه اي في الصلوة واسترة ان ظل المروء  
 او يدفعه اي المروء بالابتداء والسيح لا بهما فترى على العمل الكثير ان  
 اي السيرة متصل بقوله ويدفعه او من بينهما اي المصلي والستره ان وجدت وفي  
 للجاحية ستره الامام والتم المار في المسجد الصغير بالمروء يدي يغطيها  
 اي لو كان ما بينهما قد اختلفا او اكثر بل حائل بينهما والمسجد الكبير قبل  
 كالصغيرة وقيل كالصغيرة **الحج** مريان ما يفسد با وما لا يفسد بالشرح في بيان  
 ما يكره فيها وما لا يكره فقال وكره تباؤ به لا تيم التكاسل والاعتناء فان  
 غلبه فليكن طمأنينة وان زاد وضع يديه او كثر طمأنينه وكثرت لانه ايضا  
 في الكسل وتغيب عينه لا تهي عنه وكف ثوبه اي رفع ثوبه من يديه  
 اذا اراد السجود فانه تنوع بغيره وسدله وهو ان يجعل ثوبه على راسه او  
 كتفيه ثم ترسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب ويحجب اي  
 لغيره اي ثوبه ويبدنه لانه خارج الصفوة منه عن غطاء تلك فيها وحسن  
 شعره للشيء عنه وهو ان يجمع شعره على يافته ويستره بغطاء او يجمع شعره  
 للشيء عنه ايضا فلو نظره لم يفرق منه كمينه او ريشة من غير ان يكون علق او يكون  
 حاجه لا يكره ولو حوّل صدره عن القبلة فسدت صلوتة ووجه بصره لا سيما  
 للشيء عنه ايضا وانما وجهه للشيء عنه ايضا وهو ان يبعد عن الكثرة ونصب  
 ركنيه ويضع يديه على الارض فانه يشبه افعال الكلب واخر اش رزاقه للشيء  
 عنه ايضا وترتبه لان فيه تشبه القعود للشيء عنه لا عدو فلو كان بعد رلا  
 يكره ويحفظه لانه عنه ايضا وهو وضع اليد على الحاجرة وقلبت المصلي الامم  
 اي وكره قلب المصلي ليمكن من السجود **الحج** الا ان يقلب مرة للشيء عنه ايضا  
 والاحقة في المرة قالهم يا ابا ذر مرة او ذرة وقول لا يجتمع اية والسبح  
 باليد للشيء عنه ايضا وفيه خلاف لما قلنا كونه عذبا وبالقرب لا باليد  
 فخرج الصفوة وقيام الامام في الحرب او على مكان الارض وجده يمسك

اي انما

سجود برزخا في القبلة



قيد للفقهاء المذكورة يعني بكرة قيام الامام في المحراب وحده لا تشبه  
 باهل الكتاب لا بقية في الخارج وسجودهم فيه لا تنافي بسبب الكراهية و  
 كذا في كبره قيامه على مكان وحده والقوم على الارض المنزهة عن التشبيه  
 وكذا في كبره في الحج لا يشبه اختلاف المكانين فكان تشبهه بالان في  
 اذداد بالامام لم يقدرا لا ارتفاع فامة ولا باس كونه زادا في الطحاوي  
 ورواه عن النبي يوسف وقيل مقدار رزاع وعلمه لا غنى وادان كان مع الام  
 بعض القوم لا يكره في الصحيح لروا المعنى موجب للكراهية والقيام خلف  
 صف فيه اي في ذلك الصف فممن الذين عنه وليس ثوب فيه نصا ويرى لما في  
 تشبه حامل القنم وان يكون بين يديه شورا وكا يكون فيه نار يشبه بها  
 الجوسية لا يقيم بعدون بكر او يكون فوقه رأسه وخلفه او بين يديه  
 او خلفه صورة طيرت جبريل عجم ان لا يدخل بيتا فيه كلبا وصورة و  
 اشبه بالكراهية ان يكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم على يمينه ثم على يساره  
 لم يخلط وفي النهاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكون مكره ولا تشبه  
 عبادة وفي الجامع الصغير اطلق الكراهية الا ان يكون صغيرة او مقطوعة  
 او غير ذي روح فانها اذا كانت كذلك لا تعبد فلا يكره وصلوة حاسر  
 رأسه كشكاسل وعدم البسالة لا تشبه حتى لو كان له لا يكره او صلوة  
 وهو يراعي الاحتشاش اي البول والفاظ وهو حمله حاله اي صلوة  
 حاله مرفوعة لهما او اخرج الشئ عنه ايضا وصلوة في ثياب البذرة وهما  
 كما لا يكره في البيت ولا يذهب بهما الا كالبوسج جهنم من التراب  
 الشئ عنه ايضا لا يكره مثل حية وعقرب في الصلوة طرفة عين بركة  
 انهم امر تقبل السوء في الصلوة احيته والعقرب ثم قبل انما تقبل  
 او تمكس ثم قبلها بفعل سب كالعقرب واما اذا اجتنب الى المعالجة  
 واكثر نفسه وذكر في البسوط انه لا تفصيل فيه لانه رخصه كالمنشئ في  
 الطرث والاستقاء من البرد ولا الصلوة الى طرفة عين فذكرت وقيل  
 يكره والصحيح ما ذكرنا لا يكره ان كان اذا اراد ان يصلي في الصلوة

قالوا ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض  
 ان يقرأ في القبلة حتى ينفض

ام لم

سطران طراز

او عكرمة ان يجلس بين يديه ويصلي الى المصحف او ينفذ تعاقبا  
 لانها لا يعبدان والكراهية باعتبار ما او الى سراج لا الى الجوس لا يعبد  
 اللهم بل اخرجوا سباب ط فيه نصا ولا يكره لانها امانة ومحققة للصورة  
 وليس بتعظيم ان لم يسجد عليها اي الصورة بان كانت هي موضوعة جوار  
 وقيامه في ان السجود عليها تشبه بعبدة الاوثان كذا في الغنم كذا في الغنم  
 كالنفس في عبارة الكثر ووجه الفضل بين الكلامين ان الشئ غير متعلق  
 بما قبله بكرة الوطني والبول والتحليل كذا في ط فوق مسجد لانه  
 ينافي احترامه لا ان يطرح المسجد حكمه حتى لو قام عليه مقعدا بالامام  
 صح وكذا في كبره المصلي لم يفسد اعتكافه ولم يخل الى كبره اجنب الوقوف  
 عليه لا فوق بيت في مسجد والمراة لا يقد للصلاة في البيت بان كان له  
 محراب لا تلبس عشي حتى جاز بعبه فلم يكن له حرمة المسجد كذا في الكافي  
 ويكره عليه بكرة لا تفصيل المصلي فلا يصح منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي  
 زماننا لا بأس به في غير اوقات الصلوة اذ لا يؤمن على مصالح المسجد لا يكره  
 لا يكره تركه بالحق والساج هو غيب يقوم محجب من الهمد كذا في  
 بما لا يكره بالالباق والالتوك فيصنع قيمة ما تركه بمراد فعل ذلك  
 من قال الوقف فراجع الفاححة من وسط السورة لا يكره وقيل بكرة قرأه  
 خاتمة السورة في الركعة وكذا خاتمة سورة في ركعة او سورة بين ركعتين  
 ركعتين او قبل لا يكره فيها جمع بين سور في ركعة لا يكره وقيل بكرة ولو قرأ  
 سورة في الركعة بكرة الا في القفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين  
 بسورة او سورتين وانما يفصل سورة كذا في القنية وقرا في الركعة  
 الاول المعقولة قال بعضهم بقرا في الثانية بالفاتحة وثني في البقرة  
 وقال بعضهم يجزئ قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الثانية  
 قرا في الاول قل اعوذ برب الناس قرا في الثانية ايضا قرا بعض السورة  
 في كل ركعة قبل بكرة والآية كالسورة كذا في جمع الفاتحة وقطعت  
 فلسوة او عامة في الصلوة فرفع الفاتحة بيد واحد افضل

ان يطرح بالحق او يسهل احد

وما لا يذهب بين







ولا يجوز فرض الفرض لا بقائه الواجب ويتخذ التمسك والالتفات  
 عن محل الاصل ركع الامام قبل فراغ المقتدى منه الى القنوت تابعة اي قطع القنوت  
 الى القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة يفسد القنوت دون ترك القنوت  
 بخلاف التمسك به حتى واسم الامام قبل فراغ المقتدى ثم التمسك به لا يقطع القنوت  
 ولا ينافي في السلام اذا لم يركع من ركعات الصلوة او ترك المقتدى الامام  
 في الركوع من ثالثة الى الركعة الثالثة ومن ترك ركعتان كان المقتدى محذورا  
 للقنوت لان ادراكه في الركوع او ادراكه في القيام فترك الركعة الاولى او ترك ركعتي  
 لم يقف في الثالثة لان ترك القنوت غير مشروع **لا يخرج** من احوال الترتيب في  
 بيان احوال الترتيب فقال ستم سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر  
 والمغرب والعشاء وست اربع تسعة حتى لو اداها بتسعين لا يكون معتدا  
 بها ولو لم يركع ان يصلي اربعاً تسعة فصلا اربعاً تسعين لا يخرج عن  
 الترتيب والعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد ما الى الجمعة والليل  
 فيه قوله من ثمانية عشر ركعة في اليوم والليل ثمانية ركعات في الجمعة  
 ونسب ذلك على ما ذكره في كتابه من قبل العصر والعشاء وبعد العشاء  
 تسعة وست بعد المغرب بتسليم وكره زيادة ثقل النهار على اربع تسعة  
 والليل على ثمان لان السنة وردت في صلوة الليل على ثمان وفي صلوة النهار  
 على اربع ولم ترد بالزيادة فيكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت والفضل فيها  
 على الليل والنهار على اربع الى اربعة اربعة وعندهما في النهار اربع وفي الليل  
 مثنى ومثنى في ثمانية مثنى لا يصح على النبي في الحقة الاولى في اربع  
 قبل الظهر والجمعة وبعد ما الى الجمعة واذا قام الى الثالثة من ذوات الاربع ركعات  
 لا يستفتح لا بقرآن سبحان الله ولا بغيره لانها كانت كما يشبهه الفرائض ولم يرد  
 اختلاف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التسليم فيها من السجدة  
 من ذوات الاربع ومن سجد ركعتين يصلي ويستفتح لان كل شفع  
 منها يعتبر صلوة مستقلة لا تتفارق شبه الفريضة فيها طول القيام او  
 من كثرة السجود لقوله من افضل الصلوة طول القنوت في طول القيام

سجدة السهو  
 في كل ركعة  
 من ثمانية  
 ركعات  
 في كل صلاة  
 من ثمانية  
 ركعات

ولان الفريضة تكليية بطول القيام وكثرة الركوع والسجود بغير التسليم والقراءة  
 افضل منه وسنة تحية المسجد وهي ركعتان قبل القنوت لقوله من ادخل  
 المسجد فليجلس حتى يصلي ركعتين واذا ركعتين بنحوها كذا قال الزيلعي  
 وذكر ركعتان بعد الوضوء لقوله من قام من صلاته فليجلس فيحسن الوضوء و  
 يصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنبه والركع فصلا عدا في  
 التضيي لما روت عائشة ربه عنها انه كان يصلي الضحى اربع ركعات وركعتي  
 ماثا وفرض القراءة في ركعتي الفرض يعني ان القراءة فرض في الركعتين من  
 الفرض غير معينتين حتى لو لم يقرأ في الكل او في ركعة فقط فسدت واجبة  
 في الاوليين حتى لو تركهما فيها وقراء في الاخيرين جازت صلوة ويجب عليه سجود  
 السهو ان سهر ويا لم ان عمدا وفرضت في كل النفل والوراها النفل فلان  
 كل شفع منه صلوة على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمة متداوة  
 لهذا لما يجب بالتحريم الاولى الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا واما النفل فلهما  
 كما مر لازم النفل بالشرع فصلا احدهما اربع ركعات طحا كما اذا اظن انه لم يصل  
 فرض الظهر فشرع فيه فقد كراته قد صلها صار ما خرج فيه نفل لا يجب انما  
 حتى او يقضه لا يجب القضاء ولو عند الغروب والطلوع والامساك فيجب  
 بالافاد وقد تم تحقيقه في اول كتابنا بالصلوة ناول الاربع ففرض ركعتين  
 لو نقص الشفع الاول او الثاني يعني اذا شفع في اربع ركعات من النفل وانسد  
 الشفع الاول يقضه فقط لانه فسد ولم يشرع في الثاني وكل شفع من النفل  
 صلوة على حدة وان لم يفسده وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافق يقضيه  
 الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وفسد الثاني فترم قضاءه او لم يقرأ  
 فيها الى التسعين لان الفصل عند ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم  
 وفي احدهما لا يل بفسد الاراء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم  
 فترم قضاء الشفع الاول للصححة الشرع فيه لا لثبانه لفساد الشرع بطله  
 التحريم اوله يقرأ في الشفع الاول فانه يفسد ويبطل التحريم فلف ربه  
 يلزم قضاءه ويبطل التحريم لم يشرع في الثاني او في الشفع الثاني



لأن الشفع الأول قد تم والثاني قد فسخ فلهذا قضاه أحد الركعتين  
 من الشفع الأول لأنه قد فسخ قضاءه وبقي التحريم ففتح الثاني وأما  
 الركعة من الشفع الثاني لأن الأول قد تم وفسخ الثاني فلهذا قضاه  
 ولم يقرأ في الشفع الأول وأما الركعتين من الشفع الثاني لأن الأول  
 بطل بغير الترخيص فلم يقرأ في الثاني ولم يفتح الترخيص في الثاني لبطلان التحريم  
 وقضى ركعات أربعاً لم يقرأ في إحدى ركعتي الشفعين لأنه إذا لم يقرأ  
 في إحدى ركعتيها فبطلت كل ركعة صحيحة الترخيص فلم يقرأ في ركعات أو  
 ترك القراءة في الشفع الثاني وأما الركعة التي كانت في ركعة واحدة  
 الأولى في الأداة وبقي التحريم ففتح الترخيص في الثاني وإذا لم يقرأ في الثاني  
 فقد أيضاً فسخ قضاء الركعة ولا قضاء لأن لم يقع بينهما أي إذا صلى  
 أربع ركعات من التفضل لم يقع بين التفعيلين كالذي ينبغي أن يفصح  
 الأول ويكب قضاؤه لأن كل شفع من التفضل صلوه ومع ذلك لا يفصح  
 على الفرض الخامس في حقيقة في باب سجود التمام ونقض بعد التمام  
 أو لا أي نوى أربع ركعات من التفضل وقضى على الركعتين بقدر التمام لم  
 ينقض قضاؤه لأن ما وجب عليه أدائه ولم يشع في الشفع الثاني  
 ليحب قضاؤه وينقل قاعدة مع قدرة القيام ابتداءً وذكره بقائه  
 أي قدر على القيام فإذا كان يشع في التفضل فعدوا أن يشع فيه قائماً كره  
 أن يقع فيه مع القدرة على القيام وإذا لم يكن له القدرة لم يكره وينقل ركعة  
 خارج المص وهو كل موضع يجوز له أن يصلي فيه وسواء في التقيد  
 به يثبت سنة أو لا يثبت في المص موضعاً يكون سجوده أخفض  
 من ركوعه ولو كان صلوة لا غير القبلة لأن التوافق غير مختص بوقت  
 فلو التزموا الترخيص واستقبلوا القبلة انقطع عنه القائل بخلافه لأن  
 فاتها تخلف بوقت فلما جاز على الآية الأصلية وكذا الواجبات من  
 العز والمندور وما شاع فيه فافهمه وصلوة اجازة وسجدة مكنت  
 على الأرض وأما الترخيص الرواتب فتوافق عن أبي حنيفة أنه ينزل سنة الفجر

لأنها

لأنها الكثرة من غير ما ينبغي نزوله بعضاً واقتصر ركعتيها ثم زال من ركوعه يعني  
 إذا افتتح ركعة ركعتيها ثم ركعتيها لا ينبغي لأنه قد ما شاع فيه لأن في الأول ركعة  
 أكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد التحريم موجبة للركوع والسجود فلا يجوز  
 أدائه بالتمام وسبب زيادة كل ركعة في باب الصلوة على الآية أن شاع  
 شاع الترخيص جمع ترويضه وبين الأصل اسم للجلسة وسبب بالتهمة وجبة  
 لركعة التماس بعد ركعات بالجلسة ثم سميت كل ركعة ركعة ترويض  
 مجازاً لما في آخرها من الترويض وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعة أقام بها  
 بعض الليالي وبين العذر في ترك ركعة أو ركعتين عليها وهو خشية أن يكتب عليها  
 وأطلب عليها بخلاف الراشدون وقد قال صلى الله عليه وسلم سنة بخلاف الراشد  
 من بعدهم وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة الرجال فقط  
 وبجاءة فيها أي الترويض سنة على الكفاية حتى لو ترك ركعة لم يفسد ما سواها ولو  
 أقامها البعض فالتخلف ما ذكره الفضيلة ولم يكن مسياً إذ قد خلف بعض  
 الأصحاب وكان يوجب من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فصولاً  
 في بيته فضل والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أكثر  
 فهو جاز أحد الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكافي وإن فاتت  
 لا يقضى أصلاً إلا بالجماعة ولا منفرداً لأن الغضاء من خواص المصطفى ما يتبعه  
 من المؤكلات ويستحب تأخيرها إلى انتهائها ثلاث الليل الأول من خمس ركعات  
 أي بكل ركعة تسليتان فيكون التسليتان عشر أو الأمام والقوم يأتون  
 بالثناء في كل ركعة الافتتاح ويجلس بين الترويض وقد ترويضه ذكره ابن أبي عمير  
 والوتر لأنه المكتوب من زمن الأصحاب إلى يومنا هذا ويزيد على التمام أي الأمام  
 يزيد على التمام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يقل القوم في بيته ركعة والسنة الختم  
 مرة ويختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأضواء والليل القدر والليل  
 الختم للسلام إلى القوم وقيل القائل صاحب الأضياء والفضل في زمانه قد  
 ما لا ينقل عليهم على العشا وهذه فله أن يصلي الترويض بالأمام ولو ركعوا  
 الجماعة في الفرض لم يصلوا الترويض جماعة ولو لم يصلها أي الترويض بالأمام

قوله جاز أحد الفضيلتين  
 أي جاز في كل واحدة من الفضيلتين  
 ضم إلى نفسه أحد الفضيلتين

قوله الليل منه اللالة والي



الوترية ولا يوتر الى لا يصح التوزيع جماعة خارج ومضان بالاجماع ولا يصح  
 تطلوع جماعة الاقوام ومضان وعن ثعلب المأكل الى ان تطلع جماعة المأكل  
 او الكا لا يصح التوزيع لانه لو اقتضى واحد بواحد او اثنا بواحد لما يكره فاذ كان  
 ثلثه بواحد وان اقتضى اربعة بواحد كرهه اتفاقا كذا في الكافي **باب ادراك**  
**الغرض** الشارح فيها العلم ان الاصل ان تقضي العبادات قصد اتمامها لا غير  
 وجها ولا تطلو الا لالم وان التقضى بالاحمال كما في معنى فهو نقص محسب  
 الا صلواته وتقضى الظاهر بجمعة والصلوة بالجمعة ختمت على الصلوة من غير ان تجاز  
 منفردا لاهل او فضل الجماعة اذا لم يفر هذا العلم الى ان يشرع في فرضية منفردا اذا  
 اقتضى في شرع الامام في تلك الفرضية فليعلم ان قوله الشارح فيها واقتضى الامام  
 ان لم يشرع في الركعة الاولى لا يملك القطع الاحمال او يتحد ويؤخر ربا في المأكل  
 ان لم يقطع وحسب ركعة اخرى يتم حصوله للثبات في وجوده الاكثر في الشارح في ذلك  
 حكم الكل فقبضه شبهة الغرض وحقيقة لا يحتمل التقضى فكذا شبهة او فيه اي في  
 الترتيب في لكن ضم اليها اخرى بغير ركعتين نافذة وتجزئ فضل الجماعة بقطعه  
 وان ضاع لثباته الى الركعة التي لم يشرع اليها اخرى لا ترقى اذ لا اكثر ولا حكم حكم  
 الكل فلا يحتمل التقضى لما حرره في الترتيب في منفردا في العصر لان التقضى به  
 مكره وشارح في النقل لا يقطع لا يملك الاحمال واختلاف في سائر الظواهر والاشهر  
 اقبلت والجمعة انما يطلب فضل ركعة على ركعتين لانها لو اقبلت لكانت ركعة  
 ذلك عن ابو يوسف وقبلت غيرها او يحال انها بمنزلة صلوة واحدة والقطع فيها  
 ليس للاحمال بخلاف الظاهر لا يخرج احد من مسجد او من فيه من غير ان يصلي فيه الا  
 مقبلة جماعة اخرى الى ان يتطهر بها بان يكون مؤذنا مسجدا او كائنا من  
 يقوم بامر الجماعة يتفقون او يفتلون بغيره وفي التمام ان يخرج يصلي في  
 مسجد حريم مع الجماعة جماعة فلا بأس به من غير قيد بالامام والمؤذن والامام  
 الظاهر والعشاء مرة يعني ان من كان صلي فرض الوقت لا يكره الخروج بعد التمام  
 لانه قد اجاب وادخل الله مرة فلا بأس في تركه شيئا ولا يخرج من مسجد احد عنده  
 الاقامة فيه لان يخرج في التمام بجمعة الجماعة عيانا او بغيره يطلع انه لا يكره

هذا هو وجهه  
 في سائر الظواهر

هو او الصلوة خلف اهل السنة الا المقيم في مقبلة جماعة اخرى فلا بأس في  
 خروجه ومصحح الفجر والعصر والمغرب مرة فان لم يخرج ايضا لم يملك التمسك  
 بعدهما كما سبق لا مضى الظاهر والعشاء فانه لا يخرج بعد الاقامة في اوقات التمسك  
 بعد ما خالف فوت الجماعة في الفجر ترك سنة ويقدر ان لا تكون الجماعة  
 والوعيد بتركها الزم فكان اهل اوقات فضيلتها اولى ومدرك ركعة منه في الفجر  
 صلايا الى سنة يعني ان من شرع متوقع ادراك ركعة من فرض الفجر صلايا السنة  
 واني فاته عنه الركعة الاولى ولا يقضيها الى سنة الفجر الا بشيء لا يفرض اذا اقام  
 معه وقضايا مع الجماعة او وحدها والقباس في السنة ان لا تقضى الا بفضله  
 القضاء بالواجب لكن ودونها بفضلهما قبل الزوال شيئا لا يفرض في ركعة  
 انه لم يقضيا مع الفرض بركعة ليلة التعر يس بعد ارتفاع الشمس فيجب ماؤ  
 على الاصل وفيما بعد الزوال اختلافا في الشارح واما اذا فاتت ركعة فرض فلا تقضى  
 عند جهاد قال محمد اجب ان يقضيها الى الزوال ولا تقضى قبل طلوع الشمس  
 بالاجماع كما ايمه النقل بعد القبح وفي الظاهر تركها الى السنة مطلقا الى سواء  
 ادركت ركعة منه اولى او ليس اولى سنة الظاهر فضيلة سنة الفجر حتى لو  
 لو كان العالم مرجعا للفتوى لم ترك سائر السنن الا سنة الفجر في الكافي  
 وقضاها قبل شفعه الى الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا هو الذي يوجب  
 وعند محمد قضاها بعدهما ونقل صدر الشهداء اختلاف على العكس لا يقضى  
 غيرهما من السنن فانها لا تقضى بعد الوقت وهذا اجماعا واختلاف في  
 قضاها بشيء لا يفرض والاصح انها لا تقضى وفي كذا صفة لو ضاع سنة الفجر والاقامة  
 قبل الظاهر ثم استعمل بالبيع والشراء والاكل فانها بعيدة السنة اما كل يوم او  
 بشرط ما فلا تبطل السنة وقيل الظاهر انه لا يعيد ما ترك سنن الصلوات  
 الخمس ان لم يربها حق كره والا لم يترك في الكافي حديثه ركعة من ركعات  
 الاربع كالظهر والعصر والعشاء فترك فضل الجماعة لا مضى بها واختلاف  
 في مدركه يثبت والاصح يعني ان من ادرك ركعة فبها ادرك فضل  
 الجماعة لوجود الشرائك معهم كمن لم يصليها جماعة اذ فاتته الاكثر ولم يترك

عظم

او غير

على حكمة في الظاهر  
 اي حكمة في الظاهر



لو خلف لا يصح الظاهر مع الامام ولم يدرك الثلث لا يثبت لانه شرط  
 حاشية ان يصح الظاهر مع الامام وقد انفردت بثلث ركعات وان ادرك  
 معه ثلث ركعات وقامت ركعت فخطا ظهر الجواب لا يثبت لانه لا يثبت  
 ببعض المحلوف عليه بخلاف الملاحق لانه خلف الامام حكما ولم يزل يقرأ  
 فيما سبق به وذكر خمس لانه لا يثبت لانه لا يثبت حكم الكل روي عن اب  
 يوسف انه الملاحق ايضا لا يثبت الا ان يقول ان صليت بصلوة الامام  
 وهو القياس كذا قالوا ولم يتصرفوا المدرك الركعتين اقول جهلهم التعرض  
 له ان حكمه يفهم من حكم الظاهر فان مدرك ركعة اذا ادرك فضل الجماعة  
 فاولى ان يدرك مدرك ركعتين واذا اختلف في كونه مدرك الثلث  
 مضى بالجماعة فاولى ان لا يصح بها مدرك الركعتين فتدبر من ابي حنيفة  
 الوقت يتطوع قبل الفرض يعني ان في فاته الجماعة فادان يصح الفرض  
 منفردا فهل ياتي بالسنة قال بعض من يخالفنا لا ياتي بها لانه لما يقضي بها اذا  
 ادرك الفرض بالجماعة لكن الصحيح ان ياتي بها وان فاته الجماعة الا اذا  
 ضاق الوقت اقتصر بركعة فوقف حتى وضع راسه فانه الركعة يعني  
 اقتصر بامام ركعة فوقف حتى وضع الامام راسه لم يدرك ركعة لقوله  
 الحاشية ان فيه المستلزم لقوات الركعة بخلاف ذلك لحقه امامه فيه يعني  
 اقتصر بامام ركعة قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خلافا لروايات  
 ركنه في حقه **باب قضاء الفوات** الترتيب بين الفروض الخمسة  
 والوتر اذا روي قضاء فرض على معنى ما يقوت بجواز بقوته وقد مر ادعاء  
 ان الكل ان كان فائتا لا يدرج رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا  
 بينهما وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا يدرج  
 رعاية الترتيب فتقتضي الفاتئة قبل الوقتية وعندنا لا ترتب بين  
 الفروض والوتر لانه سنة عندنا ولا ترتب بين الفروض والسنة والاصل  
 في لزوم الترتيب قوله من نام على صلواته او نسيها فلم يذكرها الا انه  
 يصح مع الامام فليصل التي يوترها ثم ليقتضي التي تذكر ثم ليغير التي

صليح الامام وقد مر مع شرح الهداية بانه ظهر مشهور تلقاه العلماء  
 بالقبول فيثبت به الفرض العملي كما في الحديث الوارد في المحاربات  
 فان صلي تفرح على قوله الترتيب بين الفروض فرض من الفروض والركا  
 وضافا يثبت فرض خمسة فاما موثوقا عند اب حنيفة وقدر عندنا  
 بلا توقف لمن عند اب يوسف فند وصف الفرضية وعند محمد اصله  
 ان ادرك فرضا سادسا صحيح الكل الستة عشرة مع وصف الفرضية  
 وان قضاءه اي ذلك الفات قبل السادس بطلت فرضية الخمسة و  
 تهيئتها عند اب حنيفة كانت كذلك عند اب يوسف فلو قضاها لهما ان  
 الخمسة اذيت مع قلنها بالترتيب ففدت فلما يتقلب صحيح والكثرة  
 احاصلة بالسادس اما توتر فيه وفيما بعده حيث يصح ان اتفاقا  
 لا في الخمسة الماضية كما ان الكتب المعول اذا تركه لا يثبت حركات  
 يثبت محل فيها بعد الثلث لا فيها ولا في الصلوات وخمس ملاحظة  
 وجوب الترتيب فيما دون الستة وفي القول بالتوقيف وجوب الترتيب  
 انما هو في القليل دون الكثير فلما احتمل ان يوتر السادس فيبلغ الى الا  
 فلا يراى الترتيب فتصح الخمسة وان يقضى الفات قبل السادس  
 وينفي قليلا فيه عن الترتيب فينف قطعاً لم يصح اجتزاء بالفات مع  
 ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائلة لم يجز الستة مستندة الى  
 اولها كاستندادها فانها صلي الخمسة حال سقوط الترتيب في  
 وانما لم يبطل اصل عند اب حنيفة ولا يوسف لان بطلان الوصف بما يخصه  
 لا يوجب بطلان الاصل كما في ضوم كفارة معصاة اذ ليس حيث لا  
 يقع كفارة بل يصير نقلا ولم يجز فيه من ذكر انه لم يوتر تفرج على قوله بطل  
 الفروض والوتر وفيه خلاف لما بناه على ان الوتر واجب عنده ولم يثبت  
 ويسقط الترتيب بقوته سنة من الفروض فالتا يثبت يبلغ حد الكثرة  
 ويجزى وقت السادس حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيصلي ان يكون  
 سببا لتحقيق سقوط الترتيب لواجب بينهما انفسها وبينها وبين

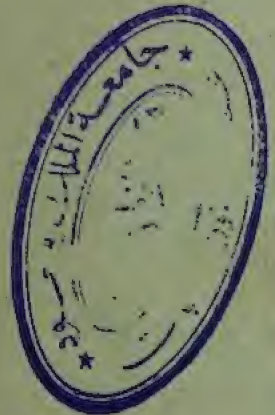
صححة



اغيارها والاصل فيه القضا بالانذار حيث ثبت ان لليلتين اثنتين  
 عليه اقل من يوم وليلة ففرض الصلوات وعمار بن يسار اشبه يومين  
 ففرضوا بين يومين اثنين بمسالك من يوم وليلة فلم يقضوا في ذلك  
 الشك ارجح من التخفيف ويسقط ايضا بضميق الوقت فان لم يقض  
 في الوقت ما يسع بعض الفوائت مع الوقتية يقضى ما يسع من  
 الفوائت معها في الوقتية كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من  
 وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدى الفجر عند ذلك وكذا  
 اذا فاتت الظهر والعصر لم يبق من وقت المغرب الا ما يسع سبع ركعات  
 يصلى الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد العشاء ركعة  
 لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والسنة الوتر بعد العشاء والسنة  
 اذ لم يبق اذ السجدة قبل الفجر مع النماذيت بالوضوء لانها تسع للوتر  
 اما الوتر فصلاة مستقلة عنده فتجوز اذ لا ترتب بينه وبين العشاء  
 فلو كان الوتر نزعاً من صلاة العشاء بالوضوء فكان ناسياً ان العشاء  
 في وقتها سقط الترتيب وعند ما يقضى الوتر ايضا تسع للوتر لا تسعة عشر  
 ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد الظهر والكرامة الفجر فاذا قضى  
 الفجر صلى العصر والركعة للظهر جاز العصر بغيره في قوله والظهر المعينة فاذا قضى  
 الظهر ويؤدى الوتر لم يصح الفجر فيظهره فاذا قضى الفجر صلى العصر وهو اكر  
 من ظهره في العصر اذ لا ياتي عليه في ظهره حال اداء العصر وهو من معتبر لانه  
 جبهة فيه ذكره الزيلعي اجتمعت فيه سنة والفدية جازت الوضوء بتدبيره  
 ولا يعود الترتيب بعود الكثرة الى القلة فيصير وقت من ترك صلوة شهر  
 مثلاً حتى سقط الترتيب فاذا يؤدى الوضوء في تركه وضوءه فيصير في تركه  
 حتى لو اجتمعت فيه سنة والفدية جازت الوضوء بتدبيره  
 الشهر قد يتركه في تركه فاذا تركه وضوءه في تركه ادا وقت  
 او قضى صلوة شهر الى واحدة او ثنتين سقطت عن ترك صلوة شهر وتوقع

عند

على قول ولا يعود الترتيب الى وجهه وقت من قضى صلوة شهر الى واحدة او  
 ثنتين جازاً او قضى بالكثر فقلت الفوائت ولا يعود الترتيب فيصير اذ الوضوء  
 وعن بعض المشايخ ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب وجهه الى وجهه وانما بالصلوة  
 والاول حيناً ونحوه لا يتركه وحده الا سلام وقال ابو حفص الكبير وغيره القسوس  
 اذ اكثر الفوائت فاشغل بالقضا ويحتاج الى تعيين الظاهر والعصر والوتر والظهر  
 ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا او عند اجتماع الظاهر في الزمة لا يتعين بها فاقضى  
 الوقت كما خالف السبب واختلاف الصلوة فان ادا تسهيل الام عليه ترك  
 اول ظهر عليه واخره الى اخر ظهر عليه فاذا انوى الاول صلى فيها بغيره اولاً وكذا  
 لو نوى اخر ظهر عليه صلى فيها بغيره اخر فحصل التعيين كذا الصوم الحرام  
 يحتاج الى التعيين في الصلوة يحتاج الى التعيين في الصوم كذا الصوم الحرام  
 فينوي الصوم عليه من رمضان الاول والثاني او اخر صوم عليه من رمضان  
 الاول والثاني والاى والى لم يكن من رمضان فلا يحتاج الى التعيين في ذلك  
 عليه قضاء يومين من رمضان واحد ففرض يوماً ولم يعين جازاً لا  
 السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب  
 في الصلوة مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد  
 من التعيين كذا في الخاصة قال في النصاب وفي جميع الفتاوى اذ قضى الفوائت  
 ينبغي ان يقضى ما في بيته لاني المسجد حتى لا يقضى الناس على ذلك لان تأخير  
 الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطعن عليه بغيره وفي اكمال عدد ركعات  
 فائتة صلوات كثيرة في حال العتمة ثم عرض مرصداً بغيره الوضوء وكان  
 يعلى بالنسيان ولا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بالأيما فادى الفوائت في  
 المرض بهذه الصفة جاز ولو صح وقد روي القضا بسقط القضا باب  
 صلوة الرجب اذا تعذر القيام كمن حصل قبلها الى الصلوة او فيها او حاد  
 زيادته الى المرض او حاد بطلوه البرزخ الى سبب القيام او خاف ذلك الى  
 او كبر للقيام انما شديداً تعذر جواباً لا تعذر كيف شاء من الترتيب وغيره وصلى  
 قاعدة الركوع وسجود وان قد روي بعض القيام قام بان كان قادراً على



قد يسقط القضا الى الاحتياج  
 الى الاعادة واتي



هذا هو المقام الذي عليه  
يقف المفسر في تفسيره

التكليف فاما اولى التكليف وبعض النفاذ فانه يؤخر بالقيام قال شمس المائدة بوجه  
الضعف ولو ترك هذا الضيفان لما جاز صلواته وان تعذر الركوع والسجود  
لا القيام او في قاعده كونه افضل من الايام فاما ما ذكره من سجوده اخفض من  
ركوعه لان الايام قائم مقامها فافاد حكمه والاربع اليه شيء يسير عليه بقوله  
لم يضره فعله ما يدان قدرته ان سجد على الارض فاسجد والافاوم ولو  
وضع اليه شيء يخفض راسه وسجد على الارض فاسجد ولا تستقر عليه فبهته جاز الوضوء  
الايام والافاوم وان تعذر الركوع او في مستقيما وجعله نحو القبلة لقوله  
بعض المفسرين فاما فان لم يستطع فقاما فان لم يستطع فقاما فقاما فقاما  
لان لم يستطع فقاما الحق يقبل العذر منه وينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة  
منه ليستريح القاعده ويتمكن من الايام او حقيقة الاستلقاء تمنع الايام للضعف  
فكيف يتركه بعض المفسرين الكافي وان تعذر الركوع الايام اخرت الصلوة فيه شيئا  
الا انما لا تسقط ولا يؤمر بعينه وبما جبهه وبجانبه لا رونا فيه خلاف زفر  
وحض في صلواته بما قد راى في صحيح بعض صلواته فاما ثم قرئ في قوله  
ركع وسجد او يؤمر ان لم يقدر على الركوع والسجود او مستقيما ان لم يقدر على  
على القعود لانه ينبغي الايام كافتاد الركوع في الصحيح صحيح في باب الصلوة  
ركع وسجد فاعاد يعني ان مضى على القيام فاضطرب على ركع وسجد اذا  
صح فيه ما ينبغي فاما لا تلبس كالاخذ والقيام بقدره بالبقاء  
فلم لا المنفرد بيني آخر صلواته او كما وموم كركع في صحيح في الصلوة لا يبين  
بل سياتي لان افتاد الركوع والسجد بالموم لم يضر فكذا البناء لم يضر  
القيام يجوز ان يتكبر على منى كعصا او حائط او يفتد الى اخرى كما تضر بهما  
مسئلان الصلوة ومثله الاتكاء وكل على موضعين بعدد ركعة او كما لا تكا  
بعد رغبة مكره اجاز وبغيره عذر كركعة سدا جرح وعندهما يكره واجاز القفو  
بعد رغبة مكره وبغيره عذر جاز ذكره عنده ولم يضر من جرح او اعني عليه بوجوب  
اوليه فخص جرحه وان زاد وقت صلوة لا ما ذكرنا في باب قضاء الصلوة  
ان علينا ان نعلم ان يوم وليلة قضاء بين وعي وبين وعي عليه

هذا هو المقام الذي عليه  
يقف المفسر في تفسيره

يوم وليلة قضاء بين وعي وبين وعي عليه انما من يوم وليلة فسلم  
بفضله فدل ان التكاليف معتبر في التخفيف والجهنم كالانعام فيها واما  
هو الصحيح هو الاصح لما نقل من ان يوسف ان المعينة الزيادة من حيث  
الاعانة انما لازمة لان تعذر اهل النجوم ذال عقد بالبنج او الخمر او  
القضاء او ان طال الى ذوال العقل لان سقوط القضاء عرف بالار  
او احصل بآفة سميوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله قطعت بده ورجله  
من المرقق والكعب لف ونشر لصلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد  
يؤتيه بآفة ليس وجهه موضع القطع ويسجد راسه والارض وجهه و  
وراسه من الماء ويسجد وجهه وموضع القطع على جدار فيصل كذا في التمار  
حاشية **باب الصلوة على الدابة** كل يجوز ذلك وقصر الصلوة فيه الى في ذلك  
الموضع جاز فيه الى في ذلك الموضع سقط الى ان يسافر ولا يغير عليها وهو جاز  
عمران مقامه سواء كان مقامه مصر او قرية كما سبقت في صلوة المسافر  
جاز فيه الى ذلك الموضع السقوط الى ان يسافر ولا يغير عليها كذا في الدابة ما يمس  
حيث توجهت الدابة قبل كانت اولها وجوبه على ان جاز السقوط فيه على تقدير  
عدم العذر وجاز فيه المكتوبة الى بعد ذلك قال فاضحان او اصيل على الدابة  
بعد ان لم يقدر على قافها جاز الايام عليها وان كانت تسير وان قد لم يضر  
لاختلاف المكان بسيرها وفي القنية اذا سكرها وكبرها لا تجزى الفرض ولا  
القطوع وهو ان العذر ان يخاف في التناول على نفسه او دابته من سبع او  
او كان في طريقه لا يجد مكانا جافا او كان عاجزا كبره سنة او فراه او نحو  
ذلك ودابته مجموع لو نزل لركب بلا معيدين كذا في الظاهر او كان في البلاد  
على الرحلة والحقالة مسير فانه يخاف على نفسه ويثابره لو نزل كذا في  
الكافي وينزل لو نزل وعندها لا كانت **باب الصلوة في السفينة** الاصل فيها  
ما رواه انه لما بعث جعفر ابن ابي طالب الى الحبشة امر ان يصلي في السفينة  
فاما لا ان يخاف العرق ومن سؤيته من عقلة قال سألني ابا بكر وعمر  
عن الصلوة فيها فقال لا ان كانت جارية فخصت قافلا وان كانت راسية

موضع  
قوله وهو خارج عن مقام المكان  
بعض المعين مع عام مضى الى ما بعده  
والضيق مقامه راجع الى المسافر وان

في ذلك الموضع

صحة

الصلوة



فصل في ما يتوجه فيها المصلحة القبلية بان يؤد اليها كيف جازت السفينة عند  
الافتتاح وفي الصلوة لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا يمكنه  
الاستقبال الى القبلة مع سير الدابة القادور على القمام في السجدة والقادور على  
عنهما صلح فاعاد فيها الف وشم الى القادور على القيام فيها صلح فاعاد والقادور على  
الخروج منها صلح فيها جازت تلك الصلوة بمعنى ان القضاء لا يلزم لان العالب  
البحر والسود والعين والغاب كالكان لكنه ترك لا افضل والا فضل القيام  
في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة فاعاد في المربوط في السجدة بالاجماع الى  
ان يؤد راسه في سجود لا يقدر على السجدة بامام في سبقة اخرى لا فضل  
الا ان يقدر في سجود لا يخاف المكان حكما بخلاف ما اذا كانا ولبه على الدارين  
المقصد في السجدة والاعمال فيها الى السجدة او بالعكس لو كان بينهما ما لم يجر  
الا فضل كالطريق او طرفة من النهر لم يجز الاقدار والاجاز **باب** وهو من  
جاز وموت مقامه اي موضع اقامته من البلد والقرية فان الخرج من  
قرية للسفر مسافرا ايضا هذه العبادة احسن من قولهم بيوت بلدة جميع البيوت  
اولو في امام بيت لا يكون مسافرا فاصلا قطع مسافة من جاز ولم يقصد او  
قصد ولم يجر ولم يكن مسافرا فقطع الى من شان تلك المسافة ان تقطع بسيرة  
وسير الابل والرجل والبعير اعتدالى الى ويجعل ما يليق في ثلث ايام مع  
الكسرات بحيث يقول كلما شئت ادى مدة السفر مئة ثلثة ايام ولما يلهي اليه  
الذكر يكون في ثلثة ايام ولما يلهي اليه الكسرات التي تكون في خلال ذلك لانه  
المسافر لا يمكنه ان يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها وبكله يستريح  
كذا في المحيط ويكون الليل من اوقات الكسرات تركت في بعض الكتب وكررت  
في بعضها ويرجع الى المسافر ولو كان عاجزا في اي سفره كقطع الطريق و  
عقوق الوالدين وسفر المرأة للبحر بل محرم وسفر العبد الى ايمان من مولاه وعند  
الفتح هذا السفر لا يقدر الا خمسة فممن القرض الرباعي فاحمل رخصته بقدره فممن  
اذ لا قصر في السفر وباترا في البحر والمغرب لما دوى عابثه ثم ان الصلوة  
فرضت في الاصل وكعين فلما قدم البنيان المدينة هم الى كل صلوة عليها غير المكتوبة

فانها

فانها وترها لم يثبت في خفض الوقت في السفر حتى يدخل مقامه فانه لا يقوله  
ويرخصه او ينوي اقامته نصف شهر او اكثر ببلد او قرية يقصد بها اشعار بان  
بنية الاقامة لا تقع في المفاد والمجاورة في الزمان لكن قال في الكافي قالوا هذا اذا ساء  
ثلثة ايام لم تنوي الاقامة في غير موضعها فالا لم يسير ثلثة ايام يقع في قصره انما  
كان مدة الاقامة مقدرة بنصف شهر لم تقع بنية الاقامة فيما دونه فيقصر ان  
نور الاقامة واقل منه الى من نصف شهر او فيه لكن موضعين مستقلين مكانة ومن  
قائمة يقصر اذ لا يصح مقبلا فاما اذا اتبع احدهما الآخر ما كان كانت القرية قريبة من  
المصر بحيث يجتمع على ساكنيهما فانه يصير مقبلا بنية الاقامة فيهما فيجوز دخول  
احدهما لانهما في حكم موضع واحد كذا في التحفة ودخل ببلد ولم ينو الا الاقامة  
لانه بل على ارض ان يخرج هذا او بعد فوفى سائر قائمة ايضا يقصر وعسكر سقط على  
ضميمة يقصر الى يقصر مسرود دخل والحب ونواها الا اقامة بعد الحرب نصف  
شهر واكثر وان حاصرها منها الى والحرب لانهما ليست موضع الاقامة لانهم  
بني القرا والفرار ولكن من دخل فيها باحسان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح  
كذا في الخاتمة او نواها بدرا وحاصرها ببقا في غير موضعها الى موضع الاقامة فانهم ايضا  
يقفون ولا يجوز اقامتهم لا اهل اخبية عطف على ضميمه يقصر الى لا يقصر بصلوة  
اخبية كالاعراب والترك وسوجه ضار وهو بيت من قري او عسوف نواها  
الى الاقامة في موضع خمسة عشر يوما اشتهر او ما قيل لا يجوز اقامتهم بل يقصر الى  
لانها لا تقع الا في الامصار او القرى والصح الفتي بهم ما دون ذلك يوسف ان الزمان ارجح  
اذ كانوا في رجال في المفاد وكانوا مسافرين الى اذ انزلوا اعراسي وغرموا على الاقامة  
في خمسة عشر يوما فان اتحسن ان جعلهم مقبلي وان لم يقصر سقط على قوله  
فيقصر والضميمة مسافر وان لم يقصر المسافر بل ثم الاربعة فان قيل الاولى  
ثم خمسة ثلثان فالقعدة الاولى فرض عليه فاذا وجدت ثم فرضه وكسرة اساء  
ثانية السلام وتركه واجب تكبيرة الافتتاح في النقل وشبهه بكم قواصة  
التي تقا ولان القصة هذه رخصة اسقاط وحكمة الى بانهم العامل بالضرورة وما  
نار على الركعتين فصل الى وان لم يقصر الاولى بطل فرضه وانقلب كل فضلا

في الحج  
في الحج



لما عرفت انه ترك الفرض عن الحسن بن علي ففتحها المسافر بنية الاربع اعاد حتى  
 يفتحها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف  
 فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نوى اربعاً لم يتركها ثم نوى اربعاً بعد ان فتاح في منفاه  
 لكن افترج الظاهر ثم نوى العشرة كذا في شرح الزاهد وافتتح في السفر بقول الله  
 هو ان ترك ركعتين وقيل بفعل بقرائه قال الهندوان بفعل حال السفر والركعة  
 حال السير وقيل بسنة الفجر خاصة وقيل بسنة المغرب ايضا كذا في المحيط اذ  
 مسافر يقيم في الوقت صح اقتداؤه وانما ما شرع فيه لان قصد الاقامة في المسافر  
 بالقيم غير لنية الاقامة في حق وجوب التكميل لا بعد فيما يتغير لا يقدره  
 المسافر بالقيم بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو الرابع واحتمل في وقت  
 الفجر والمغرب فان اقتداؤه به فيه ما يصح في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت  
 فيما يتغير لانه لا يتركه بارادته بل في غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدى به  
 في الشفع الاول او في القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة ان اقتدى  
 في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام فرض على المقتدى وتقام حقيقة  
 في شفعين تخفى اجماع الكسبية وحكمه كقراءة المقيم بالسفر في وقتها في الوقت  
 وبعده لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فاية لو اقتدى بالسفر في وقت  
 الوقت كان في حق القعدة اقتدار المستقل بالفتحة من ذلك الوقت بعد الوقت  
 ثم ان المقيم المقتدى بالسفر اذا قام في الانعام لا يقرأ في الاصح لانه كما لا يخفى  
 حيث ادرك اول صلوة مع الامام وفرض القراءة صاموا ويا بقراءة اعمامه خلف  
 المسبوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه ادرك  
 قوله تعالى فوالله انهم المقيم المقتدى بالسفر لانه لم يسل في سورة بالاتباع وقوله  
 انتم اصلونكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ونزول بقول الامام المسافر انما  
 صلواتكم فانما مسافر كما قال في السفر والحضر لا يتغير ان القافية او انما خضع  
 فانية السفر في الحضر يقيم واذا خضع فانية الحضر في السفر يتم العبرة في  
 تغير الفرض بآخر الوقت قال كان في آخره مسافر اوجب عليه ولعلنا وان  
 كان مقيما وجب عليه الاربع لانه المعتمد في السببية عند عدم الاداء قبله كما

يصلح

نقر

نقر في الاصول يبطل الوطى الاصل بمثل فقط ويبطل وطن الاقامة بغيره والسفر والا  
 صلح الوطى الاصل هو السكن ووطن الاقامة موضع نوى لا يمكن فيه خمسة  
 عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا فاما كان للخص وطن اصلح فان اخذ  
 وطن اصلح اخر سوا بينهما مدة السفر ولا يبطل الوطى الاصل الاول حتى لو  
 دخله لا يصير مقيما لمجرد الدخول لا بالنية ولا يبطل الاصل بالسفر حتى لو قدم  
 المسافر اليه يصير مقيما لمجرد الدخول واما وطن الاقامة فيبطل بمثل حتى لو دخل  
 وطن اقامة اخذته وطن بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير مقيما بالنية  
 وكذا اذا زاد فوطنه وانتقل في وطنه الاصل العبرة بنية الاقامة لا التسرع يعني اذا  
 نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التسرع كذلك ولا يحتاج الى النية استقلال  
 كالمدة مع زوجها فانها تكون تسعالم اذا كانت مستوفية لهما بالولاية والتعريف بينهما  
 كذا في المحيط والعبد مع مولاه واحده مع الاميرة المذكور عليه ودرهمه ومثله  
 الابية مع خليفته والابية مع من استأجره ودرهمه السلطان اذا ساوقه الا  
 اذا طاف في ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانما هو يكون  
 مسافرا او طلب العذر او لم يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون مسافرا  
 فاضحى ان في الرجوع يقصر ان بينه وبين منزله مسافة مسافر كما وصي  
 مع ابية في سفرها فاصدق مسافة ثلثة ايام فصاها فاسلم الكافر وبلغ الصبي  
 وبينهما وبين منزلهما مسافة ثلثة ايام فقصدهما بالسفر اقل المدة قالوا ان اقامة المشايخ  
 المسلم يقصر فيما يقرب من السفر والصبي يتم لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا  
 من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يصير مسافرا وان فرض ان الباقي ليس  
 بمدة السفر وقبل تمام البناء على اقدم العبرة بنية الكافر ايضا وقبل يقصر ان  
 بناء على نية الابن لا بالبناء على مسافر **باب الحج** وهي فرض لقوله تعالى فاسعوا  
 الى ذكر الله والامر بالسير الى الكعبة فالتقيا فان لا يكون الا لا يجابه  
 شرط صحته الا يصير خلافا في الفرق خلافات فتخرج يومها لا يسع الكسرة حجة  
 اليه يعني من يجب عليه الحج لا شكاية مطلقا او ماله ثقت ذكره فاني خان و  
 امير فاضل بنفذه الاحكام وبقية الحديث ورواه المصنفين منقول عن ابي يوسف



والأول فيها والكفر والوثاق في اختيار السليخ أو فتاة أو غطف على المصير والغير  
 في يوم أو يومين أو ثلاثة من المصير بعد المصالح كركن الدواب وجميع العكس والخروج  
 للموتى ودفن الموتى وصلوة الجنازة ونحو ذلك ونشر شرط صحةها أيضا السطوة  
 أو من أجرة السلطان باقاة بجمعة مائة وإلى المصير من أقيم بجمعة مائة  
 خليفة من الميت أو صاحب الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذي  
 يقال له شيخ الجماعة لا يسمونهم جعلوا لا يسمونهم بغير كونها أو لا يفاضل جاز  
 لأن أجرة العاقبة مفوض إليهم ذكره فاضلحان وذكره بفتح الباء نصب العاقبة أو الأول وقد  
 بين ذكره خليفة الميت أو صاحب الشرط أو الفاضل وجازت الجماعة بمن في  
 الموسم لخليفة أو أمير الحج أو السلطان بفتح السين فقط قبل الجمع والركن  
 بعرفائه ولا يفتي في غير الموسم ولا يفتي في الموسم لا أمير الموسم ونشر شرط صحةها أيضا  
 وقت الظلم فتنظير الجماعة بفتح الجيم إلى وقت الظلم فيقض الظلم ولا يقيم الجماعة  
 ونشر شرط صحةها أيضا خطبة بفتح الخاء وعندئذ لا بد من ذكر طول يستمر  
 خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين وتتم كل منهما على التمجيد والصلوة  
 والوصية بالتقوى والاول على القراءة والتثنية على التذكار التوسيل قبلها  
 أو قبل الجماعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة أو بلا بقية الصلوة أو قبل الوقت بطلت  
 الجماعة ففقد وقتها ونشر شرط صحةها أيضا الجماعة أو أهلها ثلثة يسوي  
 الإمام فان نفروا إلى نفرين الجماعة قبل سجوده الإمام بطلت الجماعة اتفاقا  
 شرطها وزم البدأ بالظهور وان بقي ثلثة أو نفروا بعد سجوده أممها لأن الجماعة  
 شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشرط دوامها لأنها ليست شرطاً ولو  
 شرط صحتها أيضا إلا أن العام إلى باذن الأمير للناسل ذنا عما حتى لو  
 خلف باب قصر ووصلت بأصحابه لم تجز لأنها من شعار الإسلام وخصائص  
 الدين فيجب إقامتها على سبيل التثنية وهو أن يفتح باب قصره وأذن للناس  
 في الحصول جاز ذكره لأنه لم يقض حق المسجد الجامع ونشر شرط وجوبها عطف على  
 قوله ثم صحتها الإقامتها بضم القاف وفتح الهمزة والدخول والبيع والعقل وسلمة  
 العين والرجل فافدا إلى فاق هذه الشروط ونحوه كالمحقق من السلطان

الظاهر

رجال

النظام والتجوز أن صلوا بفتح وضم لأن السقوط لا يحصل حقيقة فإذا أجاز  
 عن وقت الوقت كالمسافر إذا صام جازت الجماعة في مواضع من مصلية وهو قول  
 الجمهور ومحمد وهو الأصح لأن في الاحتياط في موضع واحد في مدينة كبيرة من جازيتها  
 وهو مذهب الصالح الإمامة في غير ما صلي فيها جازت للمسافر والعبد والمريض  
 وقال زفر لا يجوز لها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا أنهم أهل الإمامة  
 والماسقط عنهم الوجوب حقيقة للضرورة فإذا حضره واتفق وضا كالمسافر  
 إذا صام بخلاف الصبي والمرأة لا يغير أهل والمرأة لا يغير إماماً لا الرجال وتنفذ  
 الجماعة أنهم أن يفتنوا بهم حتى لو لم يفتنوا بهم جازت لأنهم صلوا لا إمامة فإذ  
 أن يصلوا لا اقتدار وكره بوجها إلى الجماعة بغير إمامة أو من السوار ظلم معذور  
 وسجون ومسافر وأهل من الجماعة بجمعة جماعة متعلق بقوله معذور والمنا  
 كره لما فيه من الاخلال بالجمعة لأنها جماعة للجماعات بخلاف أهل السواد إذا  
 جمعة عليهم ولو صلوا بغير إمام لا يحتاج بشرط ومنه يعلم كراهية ظلم غير المعذور  
 بظلم الظالم وكره ظلم غيرهم إلى غير المعذور والمسجون والمسافر قبلها الجماعة  
 لما من الاخلال فان قدم واداد أن يحضرها وسعي إليها والإمام فيها إلا الصلوة  
 بطل ظلمه بغير وسعي إليها سوار أو ركنها أو لا وقال لا يبطل حتى لا يدخل مع الإمام  
 لأن السجود الظلم قد تنقضه بعد تمامه والجمعة فوقيه تنقضه فصار كالسجود  
 بعد فراغ الإمام وله أن يسعى إلى الجماعة فيقبل من ركنها في حق النفاذ الظلم أيضاً  
 بخلاف ما بعد الفراغ منها لأنه ليس يسعى إليها ولا بمعناه ومذكر كراهية التثنية  
 أو سجود السهو يعمها لأن ما أدرك الإمام يوم الجماعة صل مع ما أدركه وبني عليه  
 الجماعة عند بقائه قوله ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا وقال محمد بن أبي  
 أدرك بعد أكثر الركعة الثانية بني عليه الجماعة وإن أدرك قبلها بني عليه الظلم  
 لا يستخلف الإمام للخطبة أصلاً والصلوة بدعيه إن الاستخلاف للخطبة  
 لا يجوز أصلاً ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما أحدث الإمام وبه معنى ما قال  
 في الهداية في كتاب أدب القاضي بخلاف المأمور باقاة الجماعة حيث يستخلف لأنه  
 على شرط الفوات لتوقية فكان الأمر به أدنا بالاختلاف وقد قال شرعاً بغيره

الظاهر  
 التثنية

فقرن معذوراً بفتح قاف مقام  
 في عكره

من خصائص الجماعة



ان يختلف لان اداء الجمعة على شرف الفوات لتوقته بوقت بقوت الاداء  
 بالانقضاء فكان الامر به من الخليفة اذنا بالاختلاف دلالة على انما يجوز اذا  
 كان ذلك الغير سمع خطبة لانها من شرف الفوات بجمعة ووجه ان الخطبة والاداء  
 بعد ما من افعال السطون كالانقضاء فلم يجز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز  
 وتوقفه ما قال الشيخ ابو المعين في جامع شرح الجامع الكبير لا يجوز استخلاف الخطبة  
 الا اذا فوض السطون ذلك اليه لانه مستفاد الانقضاء بالانقضاء فحق ما لم يرد  
 بقي على ما كان قبل الا ان يجوز استخلافه بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن  
 السطون كما ملكه القضاء بنفسه يعني ان السطون يعينه بما لو قيل بالبيع اذا  
 وكل غيره بخلاف المنع حيث كان له ان يعير لان المنافع تحدث على ملكه فملك  
 ملك ذلك من غيره فيكون منصرفا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه منصرف بحكم  
 الاذن فيملك بقدر ما اذن له ان قال وغيره مشايخنا من هذا وقالوا من قام مقام  
 غيره لغيره لا يكون له ان يعير غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان  
 له ان يعير غيره مقام نفسه والنقطة ما بيننا وقال قبل من يجوز خطبة الخطيب  
 بحضور الامام عند عدم الاذن كما جاز في السائب وتصرف الوكيل عند حضور  
 القاضي والوكيل عند عدم الاذن قلنا لا لان مدارهما حضور الراي فاذا وجد  
 جاز بخلاف الجمعة اذا لم يخل بها في الراي في قائمتها الا اذا اذن له لا يجوز استخلافها  
 الا اذا كان مأذونا من السطون لا يختلف في جواز ذلك وهذا مما يجب حفظه في  
 الناس من غفلون بالاداء الاول وجب البيع وكره البيع لقوله تعالى اذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا لها ذكرا لله وذروا البيع وقيل بالاداء الثاني  
 لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يكن  
 من السنة قبلها ومن استماع الخطبة بل حشم عليه فوات الجمعة لم يقل وكره البيع  
 وان قال في الهداية في وجوب السجود وحرمة البيع لان البيع وقت الاذان جاز  
 ولكنه مكره كما تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشرح لفظ  
 الكراهية بدل الحرمة وخروج الامام الى صوره الى المنع من الصلاة والكل  
 الى تمام الصلاة لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما خرج في المحيط ونحوه بالبيع

في اختلاف الخطبة

انما يذكر بان من جاز خروج الامام الى الارتفاع من الصلاة ومن كان في  
 صلاة وان كانت سنة الجمعة تقطع على راس الركعتين فان صلى ركعتين  
 اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابع فاذا جلس على المنبر اذن  
 بيما يديه وسنن الخطيب خطبتين بينهما جلسة فاما طائفة المانعة  
 المتوارث واقام بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي في الخطيب لان الجمعة مع خطبة  
 كسنة واحدة فلا ينبغي ان يقسمها الشان وان فصل جاز خطيبه مني باذن السطون  
 وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة لا بأس في السجود جاز اذا خرج من المانع البطلان  
 خروج الوقت او وقت الظاهر لان الجمعة المأجبة في اخر الوقت وهو مسافر  
 فيه القوى اذا دخل المصلي يوم الجمعة ان نوى ان يكمل ثم يوم الجمعة بجمعة  
 وان نوى ان يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت او بعده للجمعة عليه لان في الاول  
 صادر كواحد من اهل المصلي في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصح واذا قدم المسافر يوم  
 يوم الجمعة لانه يوم الجمعة مالم ينزل في القامة خمسة عشر يوما قاله قاضي الكوفة  
 فتحت بالسيف عنوة خطيب الخطيب على منبره بالسيف ليرى انما فتحت بالسيف  
 فاذا رجعت عن الاسم فذلك باق في يدك السيف بها فتكونكم حتى يرجعوا الى  
 الاسم وكل مدة اسلم اليها طويلا خطيب خطيب فيه بلا سيف ومدينة الرسول  
 فتحت بالسيف فيخطب الخطيب بالسيف ومكة فتحت بالسيف فيخطبون ما  
 بالسيف كذا في التارخانية **باب العبد** يجب صلواتها على من يجب  
 عليه الجمعة بسنن بطاها وهو بها رواية عن ابي جابر لا وهو الصحيح وما نقل عن محمد  
 انه قال عباد الله اجتمعوا يوم واحد قالوا قل سنة والثلاث فريضة مؤل بان  
 وجوبها ثبت بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من سنن ابط العبد بل سنة بخلاف  
 خطبة الجمعة بان الجمعة لا يصح بدونها بخلاف العبد وبانها في الجمعة منقذة عن  
 الصلاة بخلاف العبد ولو قد جاز في العبد ايضا جاز ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة  
 كذا في العناية وتقدم على صلاة الجماعة اذا اجتمعوا وان كان القياس على كل  
 وتقدم صلاة الجماعة على الخطبة كذا في الفتية وتندب يوم الفطر لكل قبل  
 الصلاة والركعتين والاشغال والخطيب والسبب في السبب لانه يوم

قوله ويقدم على صلاة الجماعة اعني  
 صلاة العبد على صلاة الجماعة واق



சான்றிதழ்

222





بقدر قلة ما على المسافر ولا امام مسافر او امرأه او من اهل بيته والمفاد في هذه  
 مسافر او امرأه او امرأة وفالاجابة الشكيبه فوكا في مطلقا الى سوار اذ في بالجملة  
 او لا وسوار كان الصلي رحلا او امرأة مسافرا او متجافا في المصرا او الفرس الى سوار  
 الخامس من يوم غزوة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو شهر ربيع  
 ودر الى الشكيبه الى هذا الوقت وتكون الاقضية الى عصر العبد يعمل الآلة احتياطا  
 في باب العبادات ولا يشك في المؤتم وان تركه الامام لانه يؤتى بعد الصلوة  
 لا فيها فليكن الامام فيه حتما كسيرة الشاوية بخلاف سجود التسهيلات لا يؤتى  
 في الصلوة ويكبر المسبوق لانه مقتضى تحريمه لكنه لا يكبر مع الامام بل عقبه فقط  
 الى قضاء ما فات منه يعلم حال الساجد لانه كان خلفا لامام بالتمام **باب**  
**صلوة الكسوف** امام الجمعة او ما بعد السجدة الاولى من السجدة الاولى في الصلاة  
 هذه الصلوة يصلي بالناس بعد الكسوف وكيفية كالتفلي الى على هيئة التفل بالناس  
 اذ ان ولا اقامة ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وعنده الشاوية في ركعتين فيه  
 ويطول الامام القراءة فيهما الى الركعتين وبعدهما يدحرج حتى تجل الشمس وان  
 لم يحضر الى الامام وما بعد السجدة صلووا فواذ في كل ركعة والركعة الثانية  
 والظلمة الرهايلم والفرق الى الخوف الغالب من العدو **باب صلاة الكسوف** امام الجماعة  
 فيه ولا خطبة بل هو عار واستغفار لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا  
 يرسل السماء عليهم مدرارا حيث جعل سببا لادخال السماء الى الغيب فليصلوا  
 فواذ جاز ولا يقب فيه ردا وقال محمد يقبب الامام فيه وادارة دون  
 القوم وعلى ابن يوسف روايتان وحقيقة قلبه ان كان مترجعا يجعل الصلاة  
 اسفله واسفله اعلاه وان كان مدورا الى جهة اليمين لا يمين اليسر والاكابر  
 ايمن ولا يقف حتى لا يلهي التنزل الى جهة واليمين لعلهم العذاب والتعنة و  
 يخرجون ثلثه اتمام متابعات لا تامة فرب لا يلبا والافراد يخرجون  
 مشاة في ثياب خفيفة او مرتبة من ثياب متواضعة حاشا شعير للبع  
 ناكير ووسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وقبل الصلوة  
 فيه قال في الحقيقة لا صلوة في الاستغفار في طاهر الرواية **باب صلاة الكسوف**

في صلاة الكسوف  
 في صلاة الكسوف  
 في صلاة الكسوف

لم يجوز ما ابوسف بعدهم لانها انما شرعت بخلاف القياس لا في افضل الصلوة  
 خلف النبي ثم وهذا المعنى العام بعده وجوز ما لان الصحابة هم اقاموا بعدهم  
 وسببه الخوف وهو يخفف بعده ايضا في الخفيف من قنوا وسبح خاص بها اشار  
 الى ما قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا او كان العدة بغير تمام  
 بطريق الحقيقة وبما بلغهم فاما ان كانوا يبعد عنهم او طغوا في ايمانهم او ساءوا  
 او نبذوا فصلوا صلوة الخوف فظهر عليهم غير ذلك لم يفر صلواتهم جعل الامام طائفة  
 باذنا الخوف وصلى باخرى وكيفية كاليان مسافرا او في الفجر او الجمعة او العدين و  
 صلي ركعتين لو كان مقيما في الشاوية هكذا قال شيخنا والصلوة في ركعتين فان ظهر عليه  
 حكم الرباعي ومضى الى الخوف وجاز بالآخر وصلى بهم ما بقي من ركعتين في الرباعي  
 وركعتين في الثاني وسلم الامام وحده وذهبوا الى هذه الطائفة اليه الى الخوف  
 وجاز بطائفة الموال والمواصلونهم بل رواية وسلموا لانهم لا يحفلون مكانهم خلف  
 الامام ثم جاز الاخرى وانما وصلونهم بقراءة لانهم مسوفون وان استند فلو لم  
 صلوا فواذ في البايات الى جهة قد رآهم فان قدر والاع توجه القبلة نحو جهتها اليها  
 والا فالى ما يقدر دون على التوجه اليه ويقف صلواتهم بالقبلة والشمس والركوب  
 لا تعمل كثير **باب الصلوة والكعب** في جميعها الصلوة وفاقا والفرق خلا فالتساوي منقولا  
 او جازية وان اختلفت جهتهم الا لغير تها الى وجه الامام فانها لا يجوز ان تقدم  
 امامهم ومن سواه لم يتقدم ونوجه الى القبلة كذا في الصلوة الى جميع صلواتهم فيها  
 ولو كان بعضهم قد ام الامام من قبلهم اليه اقدموا من الجواب لو بعضهم  
 اليها ان الكعبة من الامام جازا فندوة التام في جانبته تقدم على الامام بخلاف  
 من في جانب اخر لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها اذ في وامن خارج امام  
 فيها والباب مفتوح جازا فندوة الامام فيهما وبها فتقوى كوقوفه  
 في المحراب في سائر المساجد وركعت الصلوة فورا وان جازت لانه يتابع النعيط  
 لها **باب سجود التماسك** في السجود وقبل تسنن والضحج الا ان بعد التسليم  
 اخذته صاحب الهداية وشمس الكعبة والامام ابو اليسر والامام فله الذين انشأه

وكيف







انقل بعد ما قيل بضم لان هذا السن مقصود واما ان قل من التقل بعد  
 العبر بضم وال المقصود فلما ذكره بدونه وهو الوجه كذا قال الربيع بضم  
 في الصلاة بضم العين في الصلوة بضم نطقه ان لم يتوابعه الظاهر والفتا  
 والغرب لان مواظبة النبي كانت بخير منه بشدة وسبح عطف على قوله  
 ويعلم للمسلمون تسمية السجدة ومقصدتها فيهما اي الركعتين لا بد من مواظبة  
 صلاتها بتسوية الامام وقضاها ان السجدة لا تسقط بقصد او في العجز العبد  
 ثلثا لا بضم رابعة كراهية النقل بعد ركعة قبل مطلقا في العجز بعد اذا  
 شاع بالقصد لا قبل مطلقا في بيان حال الفوض بالظن في السجدة الفعوى  
 او بيان حال النقل في تعين الامام فقال ركن الفعوى الاول في النقل هو  
 سجدة لم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول وفود واية من  
 الامام ان لا يفسد ويجب سجدة تسويها سائيا لا في الطلوع كما شاع  
 ركعتين شاع اربعا ايضا فاذا نزل الفعوى وقام الشفع الشان امكن ان يجعل  
 الكل صلوة واحدة في الواحدة من ذوات الاربع لم يفسد الا الفعوى الثانية  
 وهي فعوى الختم والتحليل كما في الظاهر بخلاف صلوة الفولانها شاعت وركعتين لا في  
 وبعث الشفع الثاني لا يفسد الكل صلوة واحدة وهذا الفقيه وهو ان الفعوى  
 الأخيرة ليست من الادكان ولكنها وضعت لتمام وقت فموجب فرض وان  
 لم تكن الفعوى الاولى فرضا فادام الى الثالثة بينها صارت الصلوة من ذوات  
 الاربع فامكن الفعوى الاولى الختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في معراج  
 الدراية نقل ركعتين وسهل مسجد لا ينبغي ان لا يصح بهذه التسمية صلوة بلا فدية  
 تركية لان سجود السهو وقع في خلال الصلوة ولو بين سجدة بسجدة تركية ولكن ما  
 الى سجود السهو لان ما بين من السجدة وقوف خلال الصلوة فلا يعتد بسجدة تركية عليه  
 استهوى بوجه موقوف لا قطعاً حتى يفسد الا فدية ربه ويطلق وقصود بالقرينة وفيه  
 فوضه اربعا بنية الاقامة ان سجدة شرط بصلوة بضم وان لم يسجد فلا يثبت  
 عليه الاصل المذكورة وسلامه الى سلام من عليه السهو لقطع الى بنية خطي الصلوة  
 لا بقطعه لانه بنية لتغيير المشرع فيلغو كما لو نوى الظاهر يستلزم عليه ان يسجد

عليه

سجدة يسجد الله بها  
 سجدة يسجد الله بها  
 سجدة يسجد الله بها

سجد

للمسلمين بغير التسمية بخلاف ما اذا سلم وهو الركعة الصليبية حيث تقدم  
 صلوة والفرق ان سجود السهو يؤتى في ركعة الصلوة وهي باقية والصلية  
 يؤتى بها في حقيقة او قد يظن بان سجود عالم يتحول عن القبلة او يتكلم فانها بطلان  
 التسمية وقيل لا تقطع بالتحويل عالم يتكلم او لم يتكلم من السجدة والاصل ان يسجد  
 قبل ان يتكلم او يخرج وان مشى وانحرف عن القبلة وبطلان بعض المشايخ كذا في النهاية  
 مصحح الظاهر سلم على الركعتين بنوهم الامام ان يؤتى بها انما في الظاهر اربعا  
 وسجد السهو لما رواه ام فضل كذلك بخلاف ما لو سلم فظن انه الظاهر ان وقته  
 ركعتان او كان في العشاء فظن انها التمام حيث ينقطع صلوة في جميع هذه القنن  
 لانه سلم عامدا لا بسجدة السهو في ركعة واحدة في شك في ليس كذلك عادة  
 وقع في صلاة الفجر في شك اول مرة قال في الكفاية معناه ان الشك ليس بغير  
 له لانه في شك في ركعة فظن انه لم يصح اعتدلت شك شائفة وان كثر الشك  
 عمل بغير ظن وان لم يجز ظن افسد بالاقول وقدر في كل ما ظن افسد بان الصلوة  
 شك فيها ان صلوة ففقد في ذلك حتى يستفيض ان ظن بفساد قد ما يمكن او لا  
 من اركان الصلوة وجب السجدة عليه ولو لم يكن طول تفكيره ذلك القدر بل كان  
 دونه لاجل السجدة لانه الفكر الطويل مما يؤخر الركعة من مواضعها والفكر القليل  
 مما لا يمكن الاخر اذ عني ففعل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء باب سجود السهو  
 يجب موشعا عند ابو يوسف وفي رواية عن الامام وفود عند محمد وفي رواية عن  
 في العنابة سجدة فاعل يجب فيها ان في تلك السجدة تسبح السجدة بجمع سبحان  
 الا على سبيل وط الصلوة وقد تقدمت بين تكبيرين متعلقين بسجدة ملازمين بعض  
 ان اداسجودا كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع يديه وسجد بسجدة الصلوة  
 وهو المروى عن ابن مسعود بن ولا تشهد ولا يسلم لان ذلك للتحليل هو يستدعي سبحان  
 التسمية وقد ثبت مما عدا من كراهية متعلق يجب ولو بالقرينة ذكره فانها من  
 الاربع عشرة المعروفة وهي اقرار التمام وفي القدر التحليل وبنو السجدة واداس  
 حجر والوقوف والتمتع والسجدة وقدر جميع السجدة والتسليم والتفت واذا تمسك  
 كذا في قوله من تلايع اذا تلاية السجدة من بلامه الصلوة اداسجودا وجب

سجدة يسجد الله بها  
 سجدة يسجد الله بها  
 سجدة يسجد الله بها

سجدة يسجد الله بها  
 سجدة يسجد الله بها

ركعتين



عليه سجدة فوجب على الامم او على اهل الارض او على اهل البيت والجميع والسكران  
 او اهل البيت اهل القضاة اهل الكاظم والمجنون والصبي والمجانن النصارى  
 لانهم ليسوا اهلها او سمعها سقطت على اهل البيت وان لم يقصدوا السجدة  
 فهم اهلها او اهل البيت فوجب سجدة ذكره فاضحا ان من ذكره متعلق بسجدها  
 ومن ذكره هو الامم في سماع من السجدة قال فاضحا ان من سمعها من اهل البيت  
 فيجب له وجوب الامم في سماع من الطير والمجنون والمطبق والصدى والمؤمن لعدم  
 اهلبيتهم لقوة القارة منهم كقوة السجدة ولا سيما في السجدة الاولى  
 فظاهر وانما الاربعة في المؤمن في القوة لقوة نفاذ نفي الامم عليه وتعرف  
 المجنون والاهل لم يخلف في وجوبها ونحوها لانهم مشايخهم والاهل في غيرهم قال  
 في ما يخص جميع الكبار المسجون من المؤمنين المجنون والاطير والصدى لا  
 يوجب سجدتها وقال فاضحا ان يجب على من سجد على الصلوة او في السجدة او  
 سمعها من غيره على الصلوة او لا يجب يحسن او نفس او جنون او كفا وضوء  
 بينهم ما خالف ظاهره في حق المجنون قول وجه التوفيق ان مراد فاضحا ان المجنون  
 المجنون الغير المطبق ومراد صاحب الشخص المجنون المتعلق بوجوبه ما نقل في  
 على السواد والاهل في سجدة او اقله فظاهر ان يومنا وليلته او اقل يكرهه تعالى او سمعها  
 فالتحقق ان المجنون على ثلثة مراتب فاحتمل ما ذكره في كل من غير فظني وهو الذي يكون  
 اكثر من ذلك لكنه قد يزول والحاصل مطبق وهو الذي لا يزول ولا يخفى ايضا بالنظر  
 الى سجدة التلاوة على ثلث مراتب احدها من تلزم بتلاوة عليه سجدة وبسماها  
 منه على غيره سجدة ومنه المجنون القاصم وهو المذكور في التواتر وثانيها من لا يلزم  
 بتلاوة عليه سجدة لكنها يلزم بسماها منه على غيره ومنه المجنون الكاظم الغير المطبق  
 وهو الذي ذكره فاضحا ان وثالثها من لا يلزم بتلاوة عليه ولا على غيره  
 بالسماح منه وهو الذي ذكره صاحب الشخص هذا ما يسهل في هذا المقام  
 الله الملك العليم محمد الله عليهم الصواب واليه المرجع والمآب ويؤيدكم  
 بسجود التلاوة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة  
 لها في التلاوة ويؤيدكم بسجود التلاوة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة

والصحيح

هذا هو الوجه في سجدة التلاوة  
 في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة

لما

الاية ان نواه ان يكون الركوع سجدة التلاوة ويؤيدكم بسجودها في الصلوة  
 كذلك على الفور وان لم ينو سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة  
 سجدة لم قام فورا لان المقصود من السجدة اظهار خشوع للمعبود وورع جليل  
 بالركوع ايضا يتاوى بالسجدة الصليبية لانها توفيقا من كل وجه كذا في المحيط و  
 قال في خلاصه اجمعه ان سجدة التلاوة يتاوى بسجدة الصلوة وان لم ينو  
 للتلاوة واقتضوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بحواشي زوده لا بد من  
 من التنية حتى يوجب عن التلاوة نص عليه محمد بسجدة المؤمن بتلاوة الامام وان  
 لم يسمع لانه من متابعه ولو تلا المؤمن لم يسجد الى الامام والمؤمن كما عرفنا  
 المؤمن في سجدة ولا حمله فعلة اهله الى لا في الصلوة ولا بعد بالكلية كما جاز من الصلوة  
 او اسمع من المؤمن حيث يجب عليه ان لا يخرج في حق الصليبيين فلا يقع في سماع  
 المصلي الا من غيره لم يسجد فيها الا في السجدة بصلوته لان سماعهم بهذه السجدة ليس  
 من افعال الصلوة بل يسجد بعد ما ان الصلوة تتحقق بسببها ولو سجد بها لم يضر  
 لانه من غير من افعال ما ليس من الصلوة فيها وقد ثبت السجدة كماله في سجدته  
 الصلوة فلو ادعى فيها بغيره فاضحا فخرج من العدة بل عاده الى السجود وانها  
 الى الصلوة لان سجود التلاوة لا ينافي في اتمام الصلوة مع وجوبها من امام لم يسمع  
 في الصلوة ولم يؤتم به اصلا او التزم في ركعة اخرى سجد خارجا عن خارج الصلوة  
 لوجود السبب وعدم الاداء وان التزم فيها في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود  
 امامه يسجد معه لانه لو لم يسجد معه خارجا عن خارجها لانه لم يسمعها فيها بعد  
 الى بعد سجود امامه لا يسجد مطلقا لان الصلوة لا خارجها لانه لم يسمعها فيها بعد  
 بادراك تلك الركعة وسجدة تخطها الصلوة لا تقتضي خارجها لانه لم يسمعها فيها بعد  
 من الصلوة فلا يتاوى بالتقصير لم يقل بسجدة وجبت في الصلوة وجبت او  
 عما وجبت فيها وحمل او اذ خارجا عنها كما اذا سمع المصلي من ليس معه او سمعها  
 امامه واقف كونه في ركعة اخرى تلا خارجا عن الصلوة في سجدة واعاد سجدة  
 اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت في الصلوة وان لم يسجد في ركعة  
 واحدة لانه الصلوة استتفت في ركعة واحدة لم يسجد في ركعة واحدة في ركعة

هذا هو الوجه في سجدة التلاوة  
 في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة



حيث كفت واحدة سواء قرأه من ثم سجدة أو قرأه في ذلك  
 المجلس لا يجلس في تكرار ما يوجب سجدة من ولو بدله في قراءة  
 الأولى في آخر في مجلس كلف واحدة بوجوب سجدة في الأصل لا بسبب  
 السجدة على التخييل في حال الخروج وهو داخل في السبب لا حكم وهو البقي  
 بالعبادات لا احتياط والثاني بالعقوبات لا طمأنينة كما صاحب السجدة  
 التخييل عند اتحاد المجلس كونه جامعا للثبوتات فأذا اختلف عاد الحكم  
 إلى الأصل أو السند أو الثبوت والانتقال عن بعض إلى بعض بتدليل هو  
 حقيقة وعدم مجامع كلما اختلف في رواية السجدة والبيت فمات في حكم مكان  
 واحد بدليل صحة الاقتدار لا الفعل القليل يعني أنه ليس بتدليل كما في مقام  
 كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلافيا مقام ثم ثلث سجدة  
 أو قبله كان ثلث سجدة ثم قام فثني وثلاث خطوات أو فطوى وثلاث ركعات  
 بثلاثة أو تكلم بكلام يسير ونحوها مما لا يتبدل به المجلس كالقعود والركوع  
 والركوب والنزول بخلاف ما إذا تبادلت سجدة أخرى أو ثلث بعد فعل كمن خطب  
 فأنال كلف تكرار الركعة حال كونه في مجلس فلو تكررت السجدة لأن سبب الركعة فيها  
 إلى ديكها حتى يكسب عليه ضمان ما انتفى للركعة فاعينه مكانه لا يصح الظاهر  
 وإنما قال في فصل لأن حرمة القبلة تجعل لا يمكنه الركعة واحدة ولو لاه  
 لما صحت صلوة إذا اختلف المكان يمنع صحته أو في ذلك وركعة وركعتين  
 لا يمنع تكرار في ذلك لا شكركا سجدة وإن لم تكن في القبلة لأن الفلك  
 كالباب إذ جريانها لا يضاف إليه قال في وجوب ركعة ولو ركعتين في ركعة  
 كفت سجدة قياسا واستحسانا لا اتحاد المجلس ولو في ركعتين فكل ركعة  
 في يوسف تبدل مجلس السجدة لا السجدة بوجوب سجدة أخرى عليها  
 السجدة لا يمكنه أن يتبدل مجلس السجدة لا بوجوب سجدة أخرى على السجدة  
 ولا يرفع السجدة رأسه قبل السجدة لا كما لا يقرأ في ركعة أو ركعتين  
 أي كونه لا يقرأ في ركعة بخلافه لا يقرأ في ركعة بخلافه لا يقرأ في ركعة  
 الصوم إلا أن ينوي في ركوعه على الفور وركعة أيضا تركه بين ركعتين

قول والركعة السجدة  
 السجدة والركعة السجدة  
 انتهى الثوب إذا عساه ولا

لا

لا بد يوم الاستطاف عنها والنور عن لزوم السجدة عليه ونذبه من أي أو كثر  
 إليها فالتواتر الفصل وأما ما من السجدة شفقة عليه والقيام لم السجدة  
 وركعتين وكذا من عايشة وهو وإن كان في ركعة كل **باب** جمع جنادة وهو بالفتح  
 الميت وبالكسر السجدة من توجبه المحض أي من حقه الموت في الفصل على شقة  
 إلا بمن اعتبار الحال الوضعية في القبر لأنه أشرف عليه وجاز الاستطاف وقد رآه  
 أيها أي القبلة لأنه ليس للرجوع والاول هو السنة ويرفع رأسه قبل السجدة  
 وجهه إلى القبلة لا السجدة ويصلي بذكر الله أو بين يديه لأن الأولى لا تقبل بدون  
 الثانية وكما يجوز ما خفي أن ينطق بربوبها وبعد موته يشهد حياته ويصلي  
 عيناه بذلك جري التوارث وتخصيصه فيحسن ولا بأس بالعلم الثاني موته  
 ويجعل في قبره في موضع عال من حجر أو كلفه ما فيه من تعظيم الميت وأقربا  
 النور لقوله رم الله وتركب النور ويرتفع من ثيابه ويسمعه عودته الخليفة وقل  
 طلقا ويوقنا بل مفضلة ومتشاق لتعذر إخراج النار ويصت عليه ما رآه  
 سجد ويرتفع وهو الاستشاق مبالغة في التشريف والآي وإن لم يوجد ما  
 لذلك فالحق أي يصيب عليه ماء خالص لمصالح حصول أصل المصنوع ويصلي رأسه  
 وكيفية الجلي لا تبلغ في استخراج الوسع وإن لم يوجد فبالصوابون ونحوه ثم  
 يعين على يديه تكون البداية بجانب يمينه ويجعل بالمراد السجدة  
 يصل الماء إلى جانب النحر منه أي من الميت ثم يعين على يمينه كذلك ويجعل حتى يصل  
 الماء إلى ما يلي النحر منه ثم يجلس إلى الغسل الميت مستند اليه إلى نفسه و  
 يمسح بطنه بيمينه ثم يركب ثوبه الكفوف والخارج يغسل ويغسل ويغسل وكذا  
 وضوءه لأن الغسل عرف بالانصر وقد حصل مرة ثم يشف ثوبه للثبوت  
 الكفوف ولا يقصر ظفرو ولا يشرع شعرة لأنه لا يشرع وقد استغفر عنه ويجعل على  
 وطية كحوله لأن النظيف سنة وعلى مساجده جمع مسجد بفتح الجيم بمعنى موضع  
 السجود وهو وجهه ولفظه ويده وركبته وقد رآه الكافي وقامه يسجد  
 الأعضاء فخصصه بزيادة كرامته وصيانية لها عن سرقة الضاد وواجب  
 الماء على الميت أو صاحب الطهر لم يكن غسلا فالغسل يغسل كذا قال فاصح

خطب رادته  
 بعض من بعده  
 صا بون برب السجدة  
 أي رادته

قول ولا الخور والكل في القوطة القيام ثم وان

قول لأن أولى شهادة أن لا إله إلا الله  
 لا يقبل بدون شهادة أن محمدا رسوله



وسنة الكف من اي الرجل اذا وقصص ولقائه وكل من لا زاد واللقائه من قوله  
الى القدم والقبض من التكبير الى القديس وهو لا يرد في حيز ولا حيز ولا حيز ولا  
فيين ولا يلفظ لفظه واستحسن العاقبة استحسنه المتأخرون ولها اي المرأة  
زوج وهو ما نسب المرأة فوق القبض واذا رويها وهو ما نسب المرأة ولها  
ولقائه وحرقه لربط ثدييها وكفايته الى الكف من اي الرجل ولقائه ولها ايها  
الى الاثار واللقائه وحرقه ولها ما يوجد من الاثار واذا اراد التكبير  
ربط اللقائه وربط الاثار عليها ويقصص اليه ويوضع على الاثار ويضع  
يساره الى الاثار ثم يمينا كما في نحوه ثم تلف اللقائه كذلك وهي اي المرأة  
نفس الدعاء ويجعل شعرها صفيرين على صدرها فوقه الى الدرع ويجعل الخمار  
قوة الى الدرع يجب للقاء وان خفف الشارة الى الكف عن عقد من طرفيه  
الغسل ويجذب ثيابه الى الكف سواء لا رجحان للشاة ولا باس بالبرود  
الكتان وفي الشاة ما يرد والموتغفر والمعتصر من الامال له فكفنه على حيز  
عليه تقفنه بعد اختلاف في الزوج والفتح الوجوب عليه كذا في الظاهر وان  
يوجد من يجب عليه تقفنه ففي بيت المال صلوة فرض كفاية ان اول البعض  
سقط عن الكل والا اتم الكل يصل على كل مسلم مات الا البغات وقطاع الطفا  
اذا قتلوا في حرب بهذا القيد الشارة الى ما ذكره فاجتهدوا ان اهل البغ اذا  
قتلوا بعد ما وضع الحرب او زاد ما يصل عليهم وكذا قطع الطريق ان قتل  
الامام ثم قتلهم يصل عليهم كذا المكار في المصنف بالسلام لا يصل عليه او قل  
في تلك الحالة وان غلبوا قاتل نفسه يصل عليه لا على قاتل احد ابوه  
زجر له وهو صلوة اربع تكبيرات يرفع يديه في الاول فقط وعند الشاة في  
كلها وشارع بعد اي بعد الاول كما في سائر الصلوات وصلوة على النبي بعد  
الشاة كما يصل في سائر الصلوات بعد التشهد وبعده الشاة الدعاء  
للباغيين هذا اللهم اغفر لنا وشفعنا وشفعنا وشفعنا وشفعنا وشفعنا  
وذكرنا وانتا اللهم من اجبت منا فاجبه على الامام ومن توفيت منا فوفه  
على الامام وتسلمين بعد اربعة وعند الشاة في سلم واحدة يبدلها من

يمينه

يمينه ويجتمع في يساره مدورا وجهه لاقراءة فيها وعند الشاة في بقا الشاة  
ولاشهد بكونه الامام تكبير اقامته لم يتبعه لانه منسوخ لا يستعمل الفصل  
في التكبير الشاة للصبي ومجنون او لا ذنب له ما يبل يقول بعد الدعاء بما  
يدعوه للبائسين كما امر الله ام جعله لنا وطا امر اجرا بنفد من الله ام جعله  
وحرر اي حيزه يا قيا الله ام جعله لنا شاة فاعا مشعرا من يقول الشاة و  
يقوم الامام باذنه واليت مطلقا ذكر كان او انشئ لانه موضع القلب  
وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشاة لا بما نه بخبار  
اذا اجتمعت فالاولاد بالصلوة اوله ثم الاولي ان يقدم الافضل منهم وان  
اراد جمعهم بها اي بالصلوة يعني الصلوة على الجميع مرة جعدها اي اجاز  
صفاطو لا كما يلب القبله بحيث يكون صدر كل قدام الامام وراعي الترتيب  
بان يضع الرجال ثيابا الى الامام فالصبيان فالنساء فالنساء والصبي  
يقدم على العبد والعبد على المرأة ثم تكلموا في كيفية الوضع من حيث المكان  
قال ابن يمين يوضع رجل خلف رجل اخر اسفل من راس الاول ويضع  
هكذا ورجاء وروى عن ابي جعفر انه احسن لان النبي م وصاحبه دفنوا كذلك  
وان وضعوا راس كل واحد راس صاحبه فحسن لان المقصود حاصل  
وهو الصلوة عليهم سبق المصلين تكبيرة صدرت من الامام او تكبيرة يمين  
ينتظر تكبيرة الامام فاذا سلم الامام قضى المقدس ما عليه من التكبير قبل وضع  
الاجادة لان صلوة الجماعة بدونها لا تصح ولا ينتظر كما في النجاشية  
لو كان حاضر فلم يكبر مع الامام لا ينتظر الشاة لانه كما لم يذكر وان جاز  
بعد ما كبر الامام الرابعة فانتة الصلوة عند ابي جعفر وحجته عند ابي جعفر  
يكبر واحدة واذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات كما لو كان حاضر اخلف  
الامام او لم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولها اذ لا وجه ان يكبر  
واحدة من كل تكبيرة منها كركعة من سائر الصلوات والامام لا يكبر بعده  
لنبا بعه والاصل في الباب عندنا ان المقدس يدخل في تكبيرة الامام  
فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول ومن ابي يوسف يدخل في



نہی

فمنه ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله اي وضعها كمن يمسك بام  
الله يا عليا علي رسول الله اي سلكه على حلقته رم ويوجه اليها الى القبلة اذ فيه امر النبي  
وتحل العقدة التي على الكفن خوفا لانتشار لانتشار امره وللأمن من انتشاره  
يسوي اللبن والقصب لاختب والاجر وجوده في ارض وهو كذا في الكافي والشيخ  
قبره بالآية لان حاله من على الاستنار بخلافهم وبها التراب عليه للشواركة وسيم  
القبر والاربع ولا يخص للتمن عنهما ولا يخرج الميت منه الى القبر لان يكون الاثر  
مقصودا او خذت بالشفعة وعلينا لما كان في يخرج مات في الشفعة نفس بكفنه  
ويطعم عليه ويرى به في الجوف في الظهيرة مات فاعطى في الجوف في البطن  
جنيها الا ليس يخرج ولد ما كذا في الحاشية وفيها ايضا يستحب في القبر الميت  
وفنه في المكان الذي مات في القبر او تلك السنين وان نقل قبل الاذن الى قد رمل  
او يميل فلما كان به وكذا الوحات في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى غيره اربابا  
به لا يكسر عظام اليهود ونحوهم اذا وجدت في جوفهم ويكره الصعود على القبر ورو  
قطع الشجر والحشيش من المقبرة ولا يابس في اليابس **باب الشهيد** يحيى به لانه  
شهيد له بالجنة بانفعا ولانه الملائكة يشهدون موته اكرامه اولاته في عند الله  
حاضر اعلم ان اصل في هذا الباب شهدوا واحد فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا  
لانهم قال في حقهم مكتوبهم بكلوهم ووعاءهم ولا تغسلوهم الحديث وكل من  
يغسلهم ينجيهم في عدم الغسل يمسك معنهم وكنته قبل ظلمة اومات حرقا او  
او مطوقا فقام ثواب شهيد اجمع اليهم يغسلون وهم شهداء على ان رسول  
الله من الايوس انه عمر وعلينا درمها حملها اليه ما بعد الطعن وعسا وكانا شهادته  
يقول به كذا في الكافي والمقصود بهما تعريف شهيد هو بمنح شهيد احد عرف  
وكذا غسله ولهذا قال هو مسلم ظاهر اعترافهم وجب عليه الغسل كالحج والحج  
والنفس والاعتراف واعتراف الصبي قبل ظلمة او اعتراف قتل قتل او قصاصا كونه  
بغير القتل اعترافه واعترافه وجب به مال وانما قال نفس القتل لان لا باب داخل  
اشهد بكونه ظلمة يكون الابن شهيدا لان المال والحق وجب له في نفس القتل  
بل سقوط القصاص بشبهة الابعة ولم يثبت على البناء للمفعول يقال رث

فی باب الشہید



يخرج من محل من الموكلة ومنه والارثاشاش في الشجر ان يرتفق بشي من حرافق  
 الحفرة او يثبت في حكم من احكام اجوده كما سبانه سوار قتل باع او حرق  
 او قطع القدر بغير التبرع لانه الاصل فيه شهدا واحد كما عرفت ولم يالك  
 كلام قبل بالسيف والسحر ففهم من ذبح رأسه بالجر وفيهم من قتل بالعصا  
 وقد تمهم وسوالهم في الامر بترك الغسل او قتل غيرهم بها الى خارجة فالت  
 مسلم قتل مسلم بغير باع وغير قاطع القطر بين مسلم قتل في حياضة ظلم يكون  
 شهيد او وجد عطف على قتل ظلم بغير كتمان في معصيتهم الى معصية الباطل او في  
 واستر احوالهم ليعلم انه قتل بائنه حنف انهم في غير الصالح للفق  
 كالتقوى والخشوع والفسحة والسبح والحق فاتها تسبح وتزاد ان يقصر  
 ينقص الا ولو لم يكن الكفن ولا يغسل للمسلم غير محرم وتصل عليه كراما وتطعمها  
 ويدفن بدمه لانه في معنى شهدا واحد وقد مر انه من غير غشهم والشافعي  
 يخالف في الصلوة فيحصل من وجد قتيلا في معصية الى ان موضع يجب اذا وجد  
 فيه القتل القتامة اقترار من جماعة والشافعي ولم يعلم قاتله في الهدياية  
 من وجد قتيلا في المعصية لانه الواجب فيه القيامة والدية فحق في الظلم اذا  
 علم ان قتل كيد بظلم لانه الواجب فيه القصاص وقال صدر الشريعة اقول هذه  
 الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لانه رواية الهدياية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه  
 علم بوجوب القصاص ولا قسامة الا اذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم  
 بالقاتل اذا علم ان القتل بالجدية ففي رواية الهدياية لا يغسل لانه نفس هذا  
 القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية والقصاص فلهما من العرف عن اقامة  
 القصاص فلا يخرج هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الذخيرة  
 فيحصل وعناية الذخيرة بهذا وان حصل القتل بجدية فالا لم يعلم قاتله يجب  
 الدية والقصاص على اهل الحل فيحصل الى علم قاتله لم يغسل عندنا في الذخيرة  
 لم يعتبر نفس القتل فوجوب الدية وان كان بالعارض اخرجه عن الشهادة في  
 المتن اخذ بهذه الرواية اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهدياية ولم ينظر في شروحه  
 فانهم هم صوابا في قوله الا اذا علم انه قتل بجدية ظلم فحول على ما اذا علم قاتله

ينعقد بيان

ونظ

ونظ القصاص يشترط اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص يحيا الا على  
 القاتل للعلم وقال تاج الشريعة صدر الشريعة في شروحه قوله ظلم الى وعلم  
 قاتله وفي الكتاب بشارته اليه لانه انما كان ظلم اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم  
 يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظلم واما قاتل صاحب الهدياية او لاني  
 وجد قتيلا في المعصية على ما عرفت به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في الشر ولم يعلم  
 قاتله بدليل قوله ان الواجب فيه القصاص والدية والعجب انه يفتي في الاول ان القاتل  
 من الدليل ولا يفتي في الثاني قيد بفهم من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهدياية والذخيرة  
 في المال واحد ولا اختلاف ورواية بهننا ومنشأ نوبهم في مخالفة والاختلاف عدم  
 بالتقوى بين ما ذكر في الهدياية قبل لا وبين ما ذكر بعده فخير والله الهادي الى سوار  
 السبيل وهو صبي ونعم الوكيل او قتل كيد او قصاص فانه يغسل لانه هذا القتل ليس  
 بظلم او جرم وادرك بان اكل او شرب او عام او تداول او اواحدة او حتى وقت  
 صلوة وهو يغسل بقدر على الارض حتى يحيط عليه القصاص بشركه لا يكون بذلك في احكام  
 الدنيا او قتل من المعركة الا خوف وطعن فيمنح في لا يكون النقل مخالفا للشهادة بهذا  
 الاستثناء ذكره الزيلعي واوصى بامور الدنيا والآخرة وهو قول ابو يوسف خلافا  
 لمحمد وقيل الا خلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الآخرة لا يكون  
 حوتشا بالاجماع او باجماع او اشترى او تكلم بكلام كثير وقيل بكلمة واحدة ينقص معنى  
 الشهادة فيحصل لانه بذلك يغير خلفا في حكم الشهادة وينال شيئا من مزايا اجوده  
 فلا يكون في معنى شهدا واحد لانهم ما تواضعوا للكاس يد اعطاهم ضوفا سن  
 نقصان الشهادة بهذا الى كون ما ذكر في بيان الارثاشاش موجبا للغسل واوجب  
 ما ذكر بعد القصاص حرب ولو فهم بالاي لو وجد ما ذكر في حرب لا يكون من شاش  
 من ذلك كذا قال الزيلعي ويصلي عليه عطف على قوله ويغسل من وجد **كتاب الزكوة**  
 عقب الصلوة بالزكوة اقتدار بقوله تقام الصلوة وايضا الزكوة وقوله تقام  
 يقامون الصلوة وما ذكرناهم ينقصون من عليك بعض مال جرمنا عينه من ذلك  
 البعض الشافعي قال في الكثرة هي تملك لمن فقير مسلم غير بائنه اقول هذا الشعر  
 بئنا من مطلق الصدقة ولا يخص بالزكوة بخلاف ما اختاره بهننا وان قوله



عنه الشايع فيجب التخصيص اذ لا تجب في الصدقة وايضا قال الربيع بر عليه  
الكفاية اذ مكنت لان التملك بالوصف كذا هو موجود في مال التملك لمال  
عليه وجه لا بد منه من فصل عنه لان الزكوة يجب فيها تملك المال فقلت جزا لما ورد  
عليه ذلك فان معناه بالاحتمال في نفسه بغير التملك كالاياه فان الكفاية هي  
نفسه لا تقتضي التملك بخلاف الزكوة لا لا يشترطها بقوله تحت وانما الزكوة والى  
فما قالوا يقتضي التملك ولا يشترط بالاباحة حتى لو كفل بغيرها فالتحقق عليه ما لا يكون  
لا يجوز بخلاف الكفاية ولو كساه بغيره لو هو التملك لفقير متعلق بالملك سلم  
غير ما شئ ولا ماله احرار من الغني والفقير واليهما شئ وماله فان دفع الزكوة  
اليهم مع العلم لا يجوز في سبيل مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه احرار من  
الرجوع الى الزكوة وان سفلوا اصوله وان علوا ومكانه وفتح احد الزوجين الى  
الآخر في سبيل له نعم لان الزكوة عبادة فلا بد فيها من الاقراض ثم تقا بقوله تحت  
وما امر والا ليعبد الله فالتخصيص له التدين بشرط وجوبها العقل والبلوغ اذ لا  
تطيق بدونها والاسلام لانه شرط لصحة العبادة كلها ومحورية لتحقيق التملك  
لان الرقيق لا يملك بملكه وسببه ان سبب وجوبها الملك التام بان لا يكون يدا  
فقط كما في مال المالك فان ملكه لو لم يحققه قد نفوذ في كتاب الوصول ان سبب  
وجوبها الملك كذا هو كذا وان شئ في الكثرة شرط لوجوبها لكتاب غير النصاب لانه  
رم قد سبب به فادع عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يشترط  
دين النذر والكفاية ويمنع دين الزكوة حال بقا النصاب وكذا بعد الاستهلاك  
لان الامام مطالب في الاموال الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم المالك  
فالامام كان يأخذها من زمره عثمان رضي الله عنه وهو فوضها الى اربابها في الاموال  
الباطنة قطعا لطبع الظلمة فيها فكان ذلك توكيدا منه لادبارها وتاخر في بيان ان  
يكون الدين بطريق الاحالة او الكفاية ذكره الربيع وغيره وقد صدرت عنه  
الزكوة الى النذر والكفاية وهو مخالف للهداية وغيره فقامت سهو من الناس في  
الاول وعن الحاجة الاصلية كدور السكنى ونحوها وسبب ان نام ولو تقدير النذر  
ما يحقق يكون بالتوالي والتسلسل والتجادة او تقدير يكون بالنكاح من الاستحباب

بان يكون في يده او يد نائبه فادفعه لم يجب الزكوة فلما يجب تفريع على قوله الملك  
انما على كتابه لانه ليس بملك من كل وجه بل يدا فقط ومليون للعبد تفريع على  
قوله فادع عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلما يجب فان اذ كان له الدين  
وربهم وعليه الدين كذلك لا يجب عليه الزكوة ولو كان دينه ما يجب زكوة ما  
ولا في دور السكنى تفريع على قوله والحاجة الاصلية ونحوها ككتاب الدين والى  
المثل ودور السكنى وعبد اخذته وكتب العلم لا يملك والآلة المحترفين والى  
من حال النذر تفريع على قوله نام ولو تقدير النذر والفقير مال فذكر الوصول اليهم مع قيام  
الملك كابق ومفقود ومخضوب اذ لم يكن عليه دينه ومال ساقط في الجور وموت  
في مفارقة ونحوها ومال اخذته السلطان مصادرة وورثة نسي الموضع  
وبوليس من معاريفه ودين نحو ولم يكن عليه دينه لم صارت له بعد سنين بان  
او اخذ الناس فان اذ وصل اليه بعد سنين لا يجب زكوة له لانه لا يملك الاضحية لا تنفذ  
النذر ولو تقدير بخلاف ما على مقرر ولو كان معية اذ يملكه الوصول اليه ابتداء  
او بواسطة التخصيص ومطلب الحكم ما بافلاسه او على جاهد عليه دينه ولم  
الفاضي فان هذه الاموال اذ وصلت اليه مالها يجب زكوة السنه الاضحية ولا يجب  
ايضا في دور السكنى تفريع ايضا على قوله نام ولو تقدير ونحوها ككتاب الدين  
والى اثبات لا يستعمل ورواب لا تركب وعبد لا يستخدم وكتب العلم لغيرها ونحو  
ذلك ولم ينو التجارة لا تنفذ النذر التقدير في المهداة وعلى هذا كتب العلم  
لا يملكه او قال في النهاية الا يملك به من غير عقيد لما انه ان لم يكن من اهلها وليست  
بهن للتجارة لا يجب فيها الزكوة ايضا وان كثر لعدم النذر وانما يفيد ذكر المال  
في حق مصرف الزكوة فان اذ كانت له كتب تساوي ما في دينهم وهو محتاج اليها  
للتدريس وغيره يجوز مصرف الزكوة اليه واما اذا لم يحتج اليها وهي تساوي ما في دينهم  
لا يجوز مصرف الزكوة اليه وكذلك آتات المحترفين وسبب وجوب اربابها لوجه  
الخطاب يعني قوله ثم انما الزكوة وهو عقيب هو لان محول عنده من يقول  
ان وجوبه قوله في اخر العزم من يقول انه عمرى وسبب بانه وشروطه  
شروط وجوب اربابها محول لان محول بعمية المال كالدراهم والدينار



او السوايم او نية التجارة او عالم توجد هذه الاشياء لم يتوجه خطاب فلا  
يأتي بالترك وشرط انهما ان يكونا مؤداة بنية لانها عادة فلا تصح بلانية مقالة  
لما كان لاوار بالمعنى المصدري او مقارنته لغزل ما وجب فانه اذا ازيل من  
النصاب قدر الواجب بما لا يزكوه وتصدق للفقير بل بنية سقط زكوة او  
تصدق كذا عطف على بنية فانه اذا تصدق بكل دخل يجوز الواجب فيه فلا حاجة  
الى التعيين استحيانا وان تصدق ببعضه سقط زكوة عند جرحه عند لا يوفى  
لا وما وجبوا فاقبل عري الى تحب على التراض لان جميع العمدت لاوار وله هذا  
لا يضمن بالملك بعد التريط وقيل فوري الى واجب على الفور لانه مقتضى الامر  
المطلق وهو قول الكرخ فانه قال يا نبي بن ابي الزكوة بعد التمسك وروي عن محمد بن  
اخر الزكوة من غير هذا لم يقبل شهادته لا يبيع للتجارة ما اشتراه لها فوي خدمته  
ثم لا يبيع للتجارة وان نواه لها ما دام لم يبعه مثلا يشترى منه للتجارة فلو بالائنة  
بطلت الزكوة لا تقبل النية بالاسكك للاستخدام وان نوى التجارة بعد بيعها  
فيكون من ثمنها زكوة ان كان وراهم او زمانه ليعلم اتصال النية بالعمل لانه لم يخرج  
فلم تعتبر بنية ولهذا يبيع السافر مقبلا بخر والنية ولا يكون القيمة ما فيها الامارة  
بالسفر ما ورنه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم يتصل بالعمل لان المورد لا يبيع  
ملكه لوارث جبر ابناء صنعه ولهذا يرتب تجنين وان لم يتصور منه العمل حتى يبيع  
فيه لا فتر ان النية بالعمل لا الالذيب والفضة بهذا في غاية البيان وما ملكه بانه  
او وصية او نفاق او هلع او صلح عن قود كان لها الى للتجارة بالنية لا فتر انما  
يعمل هو قبول العقد بهذا عند يوسف واما عند محمد فلا تعتبر للتجارة لانها لم  
تفاد له عملها وقيل بخلافه على العكس لا زكوة في الاك والجموايم كاللعل والياقوت  
والزبرودا مثاليها كذا في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في التاتارخانية **باب**  
**صدقة ارباع** وهي جميع ساعة هي المكتسبة بالوعى بالكمس الكلال وما بالهضم  
في اكثر السنة حتى لو عملها نصف الحول لا يكون ساعة فذا تحب فيها الزكوة نصا  
الا بل حسن وفي كل خمس الى خمس عشر بن تحب جميع تجن وهو التوليد بين العربي  
والعجم والساميين منسوب الى تحت نعمة او طراب جمع عربي شاة على الفقنة

الاثار واشتهرت كتب رسول الله ومباين النصابين عفو كذا الحكم في سائر النصاب  
الائنة وفيها اي في خمس عشر بن تحب محاضر بن النية طعت في الثالثة سميت بذلك  
انها يكون محاضرة اي حاشا بالزكوة عادة وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي  
طعت في الثالثة سميت بذلك انها تترك بالزكوة وتكون ذات لبن غلبا وفي ست  
واربعين حقة بن النية طعت في الرابعة سميت بذلك انها هي لها الكحل والركوب  
وفي احدى وستين حقة بن النية طعت في الخامسة سميت بذلك انها في اسنان بعرة  
او باب الليل وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقة بن  
الى مائة وعشرين ثم تسعة نصف للزينة ففي كل خمس شاة بالحقين وفي مائة  
وخمس اربعين بنت محاضر وحقة بن وفي مائة وخمسين بنت حقا في ثلث  
الفريضة ففي كل خمس شاة ثلث حقا في وفي خمس عشر بن بنت محاضر وفي ست  
وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقا في الى مائة ثلث  
الفريضة ابدلها في الخمسين التي بعد المائة والكمين حتى تحب في كل خمس حقة فتر  
بذلك اقر الى الاثني عشر الاول وليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع  
حقا في لعم نصابها لانه لما واد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل  
النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت محاضر مع الحقين فلما واد  
عليها خمس فصا ومائة وخمسين وجب ثلث حقا في ونصاب البقر والياقوت  
جميع بينهما لان حكمهما واحد فلو ان البقر يتنا ولم لها ثلثون وليس فيها رونا  
صدقة وفيها يبيع هو مائة على كحول وتبعه بن شاة وفي اربعين حسن وهو  
مائة على كحول او مسنة هي شاة ومباين النصابين عفو وفي الراس على الاثر  
لا يكون عفو بل تحب الى تسعين ففي الواحدة الزائدة ربع عشرة مسنة وفي الثمانين  
نصف عشرة مسنة وهذه رواية الاصل لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس ولا  
نص بهما وفيها ضعف مائة ثمانين اي في تسعين تبعا لم في كل ثمانين تباع وفي  
كل اربعين مسنة ففي سبعين تباع ومسنة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين  
ثلث تبعة ثم في مائة تبعا ومسنة وفي مائة وعشرة تباع ومسنة  
وفي مائة وعشرين اربع تبعة او ثلث مسنة هكذا في غير النية ونصاب



الغنم ضائعا او معرا او رجعون وفيها شاة وفي مائة واحد لا عشر من ضائعا  
 وفي ما بين واحد وثلاث شاة كذا او در الساب في كتاب رسول الله  
 كتاب باب بكر وعليه انعقد الاجماع وفي اربع مائة شاة ويؤخذ  
 فيها النسي وهو ما لم يستل به من سنة لا يجزى وهو ما لا يشر بالان الواجب هو  
 الوسط وهذا من القطار ونصاب الجمل خمسة وقيل ثلثة قال صاحب جمع  
 القطار في فرائد القصار قال ابو جعفر القطار في نصابها خمسة فاذا كان  
 اقل من خمسة لا يجزى وقال ابو احمد العياشي نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها لا  
 يجزى وفي كل فرس من العراب خلط به الزكوة ودينارا او ربع عشرة قيمة نصابها  
 قال صاحب الجمع في شرحه هذا التخييم يخص بالجل العراب حيث كان قيمة كل  
 فرس اربع مائة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم ستة  
 دراهم فاما الاخر اس التي شفاو ستة قيمتها فانها تقوم لا زكوة كحل مشفرة لانها  
 لا تناسل كائنا ما كانت في رواية لانها بالفراد يا ايضا لا تناسل ويجب فيها في رواية  
 اخرى لا تناسل بالغل المستعار بخلاف المذكور لانه في حواجل من  
 اتقى عقدت لحمل الاشغال ويؤجر من يملئ التي عقدت لحمل كاشارة الا ان قالوا  
 في من حواجل وعلوه قيمة العين فبين التي تعطى الحلف فلا يكون سائمة  
 ولا يخل ولا يجازى بالتيارة لقوله لم ينزل على قبيلها شيئا والمقادير  
 سماها كخلاف ما اذا كانت للتجارة لانه الزكوة في شغلها بالمال كسائر  
 اموال التجارة ولا حمل وفصل وحمل لا يتبع في صورة المستند نوع كمال  
 الزكوة لا يجزى بل مضى بحول وبعد حول لم يسبق اسم الحمل والفصل والجل  
 ففصل في صورته بالجل شترى خمسة وعشرين من الفصلان او ثلثين من الجمل  
 او اربعين من كماله او ذهب لم ذلك بل يتعقد عليه حول عليها من جمل  
 ملكها وجبت الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سائمة قضى عليها سنة شترى  
 فتوالدت على عدد ما في ملكه الاصول وبقيت الاول لا يمل بقى حواجل  
 على الاول لا يؤخذ بها لا يبقى وعند السابقين يبقى ولا في مال البهي المتعلقين  
 المرأة ما على الرجل منهم لانه الصلح في حري على ضعف ما يؤخذ من السابا

ولا يخل في قول أبي حنيفة وهو لا ينفقه  
 وغيره ما ينفقه حتى لو حال العول

ويؤخذ

ويؤخذ من سائر المسلمين لا صبا لهم جاز دفع القيمة في الزكوة وفائدة الاشارة  
 والعلم والتدريج ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصورة المذكورة  
 جاز لا على ان القيمة بدل من الواجب لان النسيب لا يوجب عدم المال  
 واد القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكه جاز فقال الواجب عندنا احدهما  
 اما العين او القيمة وتحقق هذا المقام في الاصول لا يؤخذ الا الوسط رسالة  
 المجانبين بما جبر الى الامتناع عن اداء الزكوة لا يؤخذ بما كره لانها عبادرة فلا تؤخذ  
 الا بالاختيار وعند الشافعي باخذها كره لانها حق الفقير فصار كدين واجب  
 بل بعد على العبد لا من زكوة الى لومات من عليه الزكوة لا تؤخذ من زكوة الا ان يؤخذ  
 في تعب من الثلث وعنده تؤخذ من زكوة لم يوجد ستة واجب الستين مع وجود ثلثها  
 بها صاحبها وذلك كما يكون في التدوير دون الانسان لانها تعرف بالسنن  
 المالك لا في مع الفضل والاسل وروى الفضل وروى القيمة قال في الهداية في العول  
 انما هي اورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل وقال في النهاية طائفة ما ذكر في الفتاوى  
 بدل على ان يجازى بمصدق وهو المذكور باخذ التصديقات ولكن القوابل ان يجازى  
 شرع دفعا لمن عليه الواجب والفق الما يتحقق بالقيمة فكانت اداءه او اذ كانت  
 به نفس من عليه الظاهر من حال المسلم المجاز ما هو ارفق بحال الفقير ويؤلف  
 كلام الكافي ولذا قلت وضع مكان اخذ المستفاد انما يحول من حسن النصاب  
 بضم اليه يعني ان من كان له نصاب فاستفاد في اشارة الحول من حسن النصاب  
 وكذا به فمن كان له ما نصابا درهم في اول الحول وقد حصل في وسط مائة درهم بضم  
 المائة الى المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا يعطى عند الجمع وآ  
 يوسف فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة اما يؤخذ اربعين الجمل  
 حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعند محمد وزرير سقط بقدر  
 وبذلك ان النصاب بعد الحول يسقط الواجب وبذلك البعض حقيقة ويصرف  
 المالك الى العفو ولا فان لم يجاوز المالك العفو فالواجب على حاله كما اذا ملكه  
 بعد الحول عشرون من شاة او احدى من ست من الابل حيث يبق وجوب  
 الشاة لم لا نصاب بغيره يعني ان جاوز المالك العفو صرف الى نصاب بغيره



باب في زكاة النصاب

كما اذا ملك خمسة عشر من اربعين بغير فالاربعة يصر في العفو ثم اهد  
عشر في النصاب الذي يليه وهو ما بين خمسة وعشرين الى ستين  
حتى يثبت محض ولا نقول ان الملك يصر في النصاب والعفو حتى  
نقول ان الواجب في اربعين بنت لبون وقد ملك خمسة عشر من اربعين  
وتبقى خمسة وعشرون في نصف ثمن بنت لبون ولا نقول ايضا ان الملك  
الذي جاوز العفو يصر في النصاب حتى نقول يصر في اربعة الى العفو  
لم يصر في احد عشر الى اربعين ستة وثلاثين الى اربعين الواجب في ستة وثلاثين  
بنت لبون وقد ملك احد عشر وبقي خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت  
لبون وربع ثمن بنت لبون ثم ان يملك من اربعين الى ستين  
بغير عفو في اربعة تصرف في العفو واحد عشر في النصاب في العفو  
حتى في النصاب يلي هذا النصاب حتى يفرق اربع شياة وقس عليه او ملك  
خمس وعشرون او ثلثون او خمسة وثلاثون اخذ البغاة ذكوة البغاة  
ذكوة السواجم والعشر في اربع غير يخرج ان لم يصر في حقه فانه ولا  
اخذ الخراج لانهم وكلوا اخذوا ذكوة في الاموال انما هي ذكوة وركوة  
السواجم وذكوة اموال التجار ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذ البغاة  
او سلبوا زما شئ يخرج فلما اعاد على المالك لا لا تصرف في اربع المقابلة و  
هم منهم لانهم يجادون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوها  
الى مصارفها الا في ذكوة اموال اعدائهم والافعليهم الاعادة الى مصارفها  
فيما بينهم وبين الدنيا عصب سبطا مالا وخطا بماله صار ملكا له حتى  
وجب عليه الزكوة وورث عنه كذا في الكافي محل ذكوة نصاب السنين او لثمن  
جاء في معرفة السبب وجوبها ذكوة المالك النامي والمجمل ان سبطا له وجوب  
الاواروق في الاصول ان السبب اذا وجد مع الاداء وان لم يكن فانرا  
وجد النصاب صح الاداء قبل ان يكون فان كان له نصاب واحد كما في ذكوة ثلثا  
فان ذكوة السنين جاز حتى ذكوة في كل منها نصاب اجزاء ما دى من قبل وكذا اذا  
كان له نصاب واحد فان ذكوة نصاب جاز حتى ذكوة نصاب ثلثا ونحوه

في ذكوة النصاب  
في ذكوة النصاب

قوله في اربع المقابلة

ما

ما لم يحول اجزاده ما ادى لا يضمن مفرط غير متلف اي ان قصر من عليه الزكوة  
فلا ادر حتى ملك النصاب سقط عنه الزكوة ولا يضمن قدر ما قال  
الشافعي لا يسقط ويضمن ولو استهلك يضمن لان النصاب صار في حق الواجب  
حقا لصاحب الحق فصار المستهلك متعديا فيضمن **باب ذكوة المال المراد بالمال**  
غير السواجم والذات في اشارة الى المذكور في قوله ما لا يضمن عشرة اموال  
المراد به غير السائمة اذ ذكوة السائمة غير مقدرة بربع العشر نصاب الذهب  
عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم وزن سبعة اى يكون كل عشرة منها  
وزن سبعة مثاقيل والفضة عشرون مثقالا عشرون مثقالا والذات اربعة عشر مثقالا  
والنقر اربعة عشر مثقالا علم ان الذرات قد كانت على عهد عمر بن الخطاب ثمانية  
عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة مثاقيل على عشرة مثاقيل وعشرة على  
خمس مثاقيل فاخذ عمر من كل نوع ثلثا كذا تظلم كطهومة في هذا والاطار  
ثلث عشرة ثلث وثلث وثلث خمسة اثنان وثلث خمسة دراهم وثلث اثنان  
فالجميع سبعة وان شئت فاجمع الجميع فيكون احدى وعشرين مثقالا  
الجميع سبعة وثلث اثنان الدرهم وزن سبعة وثلث مثاقيل في خبر من ذكوة  
قوله الا في ذكوة ومعمولة ولو حلتا وهو ما يفتي به من الذهب والفضة مطلقا  
اي سواء كان مباح الاستعمال ولا وعند الشافعي لا يجب في حل الشيار وفيما يسم  
الفضة للرجال لا في مباح الاستعمال فان شئت ثلثا بالذات وثلثا ما دى اتم قال  
لامر اثنين في ابيهم يسوا ادين من ذكوة ثلثا ذكوة ثلثا فقال  
اذا ذكوة ثلثا وثلثا وثلثا ثلثا مجموع ما بعدد صفة عرض وهو يكون  
الراء متاع لا يدر خلد كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحيح  
واما البهائم فبفتحها فتباع الدنيا ودينار جميع الاموال فلا وجه لم يملكها لغيره  
مضاهة للذهب والفضة نصاب من احدى اى الذهب والفضة قال الربيعي  
قوله في عرض النجاة يسقط بغيره على اطلاق فانه ان اشترى عرضا جازيا ولو كان  
للنجاة لم تكن للنجاة لان النجاة واجب فيها وكذا اذا اشترى عرضا غير  
وركنها او اشترى برز الخشابة وذر ثمنه فانه يجب فيها العشر ولا يجب فيه

قوله ولو حلتا لم يضمن  
وثلثا اربعة عشر مثقالا

في ذكوة النصاب



الركوة لا تهما لا يجتمعان أقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد وأما إذا  
فلما عرفت أن لا يجرى غير العروض لا تهما من العقار والعرض يقابل العقار وأما  
ثانياً فلأن عدم وجوب الركوة في البذر إنما حدث بعد الزرع وكذا  
لا يجرى لأن جركه بنية التزمية إذا سقط وجوب الركوة في البذر المنشئ للتحا  
كما عرفت لأن بنية التزمية أقوى من البنية الأولى خصوصاً بالانقضاء للفقير  
وبع عشر أي أن كان التقويم بالدرهم النقي للفقير قوم عرض التجارة بهما  
وإن كان بالدينار النقي قوم بهما في كل حين وأما التصاب وبيع عشرة  
بحسب فان الركوة في الكسور لا يجب عندنا إلا إذا بلغ خمس التصاب فان  
زاد على ما في درهم أربعين ودرهماً زادت الركوة ودرهم في ثمانين ودرهماً  
ولا شيء في الأقل ما عكس فالحصه فالصالح في حكم الحاصل زكاة أو فسخة وما  
غلب غشبه فيقوم لأنه في حكم العروض واختلف في المساوي بغير أن كان الغشقة والفضة  
سواء ذكر أو أنكر التصابة يجب فيه الركوة أصلاً وقيل لا يجب وقيل يجب بدعي  
ونصف نقصان التصاب أثناء الحول بعد ذلك الحول لا ينعقد إلا على  
التصاب ولا يجب الركوة إلا في التصاب فلما بد منه في البداية والتهاية ولا يجرى  
لما بينهما أو قلما يبقى لما في الحول من الركوة لكن لا بد من بقا شيء من التصاب  
ليتم استيفاء إليه لأنه بملك الكل بطل العقد الحول ولا يمكن إعباره  
بما مال يقيم قيمة العروض في الغشقة بغير إذا ملكه مائة درهم أو عشرة ودرهماً  
وجوب عليه الركوة لأن الكل للتجارة وإن اختلف جهة البذر إذا اشتمل  
للتجارة وضعا والعروض جعلت وقيم الذهب إلى الفضة قيمة لا تجزأ أو فسخة  
أجزاء حتى لو ملكه مائة درهم وخمسة وثمانين فتمت به مائة وهو يجب عنده لا  
عندهما ولو ملك مائة درهم وعشرة وثمانين أو مائة وخمسة وثمانين  
وثمانين أو خمسة عشر وثمانين أو خمسين ودرهماً يقيم أجمعاً ولا يظهر الاختلاف  
عند تكامل الأجزاء لأن قيمة أحداهما متى انتقصت بزيادة قيمة الآخر فبمك  
تكميل ما انتقص فيمنه بما أزداد فوجب الركوة بلا خلاف وإنما يظهر الخلاف  
حال نقصان الأجزاء **باب العاشر** هو من تصب أي نضبه الإمام على الظاهر

لاخذ

قوله يقيم المستفاد على المال  
المكتسب في أثناء الحول وأما  
قوله لأن هلاك الكل اشتراط الحول  
وأن

لا خذ صدقة التجار ليأمنوا من اللصوص وكما يأخذ ياب من الأموال الظاهرة  
يأخذها من الأموال الباطنة التي مع التجار كما سبقت صدقة باليمين من  
قال لم يجر الحول أي صدق العاشر من المكنة الحول وحلف وقال عات  
دين أو أدب إلى عاشر آخر إن كان أي عاشر آخر في تلك السنة لأنه  
أدعى وضع الأمانة موضعها وإن لم يكن عالم يصدق كذب يميناً كما  
أي يصدق باليمين قوله أدب إلى فقير إلا في السؤال لأن حق الأخذ منها  
للصالح لا يمكن عليه تجزئة أو خروج إذا حصل فيها المقتضى نفسه وكمن أوصى  
بثلث ماله للفقراء وأوصى له رجل بأن يصر فيه إليهم فصرف لوارث بنفسه  
حيث لا يجوز ذلك في شرح المهدية نتائج الشريعة الأموال الباطنة بعد المكنة  
كالظاهره حتى لو قال أنا أدبت زكوتها بعد ما أخرجهما من المدينية لم يصدق  
لأنها بالخراج التحقت بالأموال الظاهرة فكان أن منها إلى الإمام فيما صد  
المسلم صدق الذي لأن ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منها وأما في  
تضعيفه لا يتبدل شيء منه فيما واد التضعيف كما في التضعيف على يمين  
الأخ قوله أدب إلى فقير لأن ما يؤخذ من الذي يؤخذ منه لا يصدق إذا قال  
أدبت ما أنا لائق فقراً وأهل التزمية يسواً بهيئة لهند الحول وليس له ولا  
العرف إلى المستحق وهو مصالح المسكين كذا قال الربيعي ولا بد من هذا الاستثنا  
والمعقول خالية عنه لا تجوز أي لا يصدق الحق في شيء من ذلك إلا في تم وقوله  
جارية يقول هي أم ولد يصدق لأن كونها حرة لا ينافي الاستيفاء ولو  
نسب من في يده صحيح كذا بامية ثم الولد يؤخذ منها ربع العشر ومن الذي  
نصفه وكوفي العشر هكذا أمر رز مسعود أنه أن يبلغ ماله نصيباً ولم يعلم قد  
ما أخذوا إلى أهل كوجب منها وإن علم أخذ مثله لو كان ما أخذوا منها بعضاً و  
أن لم يبلغه من ماله نصيباً بالاً يؤخذ منه شيء وإن أقر بيا في التصاب في يمين  
لأن الواجب فيها في يده ولا يؤخذ شيء منه أي تجزئ أن لم يأخذوا شيئاً  
منها يصر وأعليه ولأننا حقق منهم بالملك أو عشرين أي أخذ من تجزئ العشر  
في تمام المصادرة العشر عشر سدن ثم عر قبل الحول أن لم يدخل وأده

بشأنه في بيان



لم يمتد لالاخذ في كل مرة استيصال للمال وحق الاخذ لفظه وعنه  
 ثانيا ان جاز من دارة لانه ارجح باحسان جديد ايضا لاخذ لفظه  
 الى استيصال بعشر كثر في يؤخذ العشر من قيمتها لا بحسب رادقها  
 ومن لان القيمة في ذوات القيمة لها حكم العاين ولا يجوز فيها بخلاف ذوات  
 الامثال والحق منها ولا ايضا عنه وهي حال مع تاجر يكون في بيعه وغيره وانما  
 لم يمتد لانه ليس بنائب عن المالك في اداء الزكوة ومعهما دية اذا لم يمتد  
 بماله لم يمتد لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب ما دون مد يكون  
 وليس معه ماله ان مريد ما دون فلو مد لولا لا يؤخذ منه شيء و  
 الا فكمب ماله فلو مد به يؤخذ منه والافلا وثمن ان عشره كواجب يعني  
 اذا مريد على عشر النجاة فعشره ثم مريد على عشر العدل يؤخذ منه ثانيا  
 لان التقدير منه حيث مريد بخلاف ما اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكوة  
 وغيره بحيث لا يؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الاما لان القيمة من الاما  
**باب اركان** هو مال تحت الارض مطلقا ان سوار كان فليتم او بدفع  
 العباد والمعدن خلق والكنز مدفون خسر معدن نقد وهو الذهب  
 والفضة وحديد ووجهه كالصيف والنجاس في ارض خراج او غنم وسبائك  
 بيانها وباقيها لما لها الى الارض ان ملكك والاس وان لم يملك فلهما وجد  
 ولا شيء قيمه ان معدن ان وجد في دارة وفي ارضه واثباته ولا في  
 ياقوت وزمرد وقيمة في جبل لقوله لا خسر في حجر ولا لا  
 لا تجب في جميع الجواهر والقصص من الحجارة الا ان يكون دفين بجا بية قيمة  
 خسر اذا لا يشترط في الكنز الا المانية لكونه غنمة كذا قال اربل في لو لو  
 وكذا جميع حلية مستخرج من الجوهر الذهب والفضة بان كانا كثر في  
 البحر كقيمة قيمة الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة كاللغة وسبائك  
 حكمها في موضعها وحقها سيرة الكفرة كالشقوق عليه قيمته خسر وباقه  
 لها في قول الفقه فان كان حيا اخذه والافوار له كوحيا والا فثبت  
 المال ان ملكك ارضه والاس وان لم يملك كالمفاز وكحال فلهما وجد  
 كان

كان او بعد اسما او قتيلا صغيرا او كية اغنيا او فقيرا لانهم من اهل الغنمة  
 غير اهل المستامن فان الواحد اذا كان حربيا مستاميا بشرة وعنه ما اخذه  
 الا اذا غلب في المفاوز بالاذن من الامام على شرط فله المشروطة وان خلا عنها  
 العلانية قبل بيعه جاهليا لان الكنز غالبا من الكفرة وقبل في ذواتنا صو  
 كاللقطة او قد طالب على عهد الاسلام وجعل دخل الحرب وادركا في  
 في صحراء والحرب فيه ولا خسر سوار دخل باحسان او لا وانما كان له كسب  
 يده على مال سباح وانما لم يجب الخسر لانه اخذ من ممتلكا خسر مما لم يملكه  
 جماعة مستعمروا ان لهم شفعة وعلبة وظهر واحل كنوزهم بخسر وان وجد  
 اسرا وكذا مستامن في ارض مملوكة لاهل الحرب ووجهه لا مالها خسر ارض الغنم  
 والخيابة ولو لم يردوه اخرجهم منها الى دار الاسلام مملكة مملوكا خسر طيب كالمملوك  
 بشرة اسد او وجد الركا في ارض مملوكة من دار الحرب خسر ان خسر من  
 لم يرد ولا خسر فيه لانه اخذ من ممتلكا كذا في غاية البيان وجد متاعهم في  
 ارضنا خسر مملوكة خسر وباقيها للواجد قال في الوقاية وان وجد دكا رقتهم  
 في ارض من المملوك خسر وباقيها للواجد الظاهر ان مملوكة نقل مستند وكوت  
 في الهداية في آخر الباب بقوله مباح وجد دكا رقتهم ووجهه وفيه الخسر الى  
 لكن عبادته لا تسعد ذلك لان الظاهر ان لفظ وجد على صيغة المبني للفعل  
 وضميره راجع الى المستامن في دليل السباق والسياق وضميرتها راجع الى  
 دار الحرب فالبعض ان وجد المستامن ركا ومتاعهم في ارض من دار الحرب خسر  
 مملوكة خسر وباقيها للواجد وهذا مذهب كونه خسر مطابق لبيعة الهداية خسر صحيح  
 ونفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما طرح شراح الهداية وخبرهم ان الخسر  
 انما يجب فيها يكون في معنى الغنمة وهو جازي كان في بداهل الحرب ووجه في ايدي  
 المسلمين باجاف الجبل والركاب والذكور والوقاية لس كونه لان المستامن  
 كالمستصين والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع وجد  
 عما قبله ويبرأ على النار للمضول ويترك لفظه منها وليكون المراد بها ارضاني  
 كانت من دار الحرب فوقع ايدي المسلمين وايضا والارض الى المسلمين ولها خسر

ان اخذ صلي



العبارة الى ما ترى **باب العشر** العشر وعسل ارض عشرية وسبائة  
 بيانها في كتاب الجهاد او عسل جبل وان قل العسل وعشره وفي العشر تاشي  
 ما يوجد في الجبال وكثير اربي والموات من العسل والفاكهة ان لم يحكم الامام  
 فهو كالصيد وان حرمة فقيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف لا عشرية  
 لانه باق على الاباحة وفي سقي مطر او سقي امي ماء او دية بلا شرط نصيب  
 وهو خمسة او تسق والوسق ستون صاعا والقاع ثمانية اوطال  
 والزلل اثنا عشرة اوقية والاوقية ربعون درهما ولا شرط بقا ربع سنة  
 حتى يجب في الحضرات وقال لا يجب الا فيما له ثمة باقية ببلغ خمسة اوسق  
 الا في نحو الخطب كالخشب والقصب ونصف عطف على ضمير يجب وجاز للفضل  
 اي ويجب نصف العشر في سقي غريب او دالية بلا دفع المكون اي يجب العشر  
 في الاول ونصف في الثاني بلا دفع اجرة العمال ونفقة البقم وكرن الائمة  
 واجرة الما فظ ونحو ذلك وبما اخرج البذر فان شراجه الهداية وغيره فهو  
 وجوب العشر في كل الخارج ويجب ضعفه في عشرية تعلية ولو غطى او غنى  
 او اسلم او اشترى اها منه مسلم او ذمي فانه العشرية فخذ من ارضه اطفالنا  
 فهو خذ ضعفه من ارضه اطفالهم ولا يسقط عنهم العشرية المضاعف بالكلية  
 ويجب الخارج في عشرية مسلم شراها ذمي وقبض لم يترك في الوقاية والكثير  
 القبض بشرط في الهداية لان الخارج لا يجب الا بالتملك من الزراعة وذلك  
 بالقبض ويجب العشر على مسلم اخذها منه نفقة او ردت عليه لفساد البيع  
 او خیار الشرط او الرؤية او العيب بقضاء متعلق بقوله او ردت يعني  
 اذا اشترى ذمي من مسلم عشرية ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت  
 عليه لفساد البيع او بخارنا عادت عشرية كما كانت وعلاذ من جعل داره  
 سبيانا اخرج كذا المسلم ان سقاها بماء ولو سقاها بماء العشر عشر  
 وسبائة سبائة المياه ايضا في كتاب الجهاد ولا تنفي في عين قيمه ونقطه  
 مطلقا سواء كانت العين في ارض عشرية او خارجية وفي حرمة العالم الصبي  
 للزراعة خارج لو كان حر بها اخر اجبا ووقته اي وقت اخذ العشر عند ظهور

الشهر

الشهر هو عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فوقته وقت ادراكه وعنده  
 عند حصوله في الحصة وعشره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانفاق كذا  
 قال الزبيدي **باب المصروف** هم الفقير يومن له مال دون النصف واليكن  
 يومن لا شيء له والعامل اي عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو كالمكاتب  
 واعوانه غير محذور بالثمن وان استغفرت كفاية الزكوة لا زاد على الكسب  
 قال الزبيدي والمكاتب لعلمه والعامر من ائمة دين ولا يملك نصيبا فاضلا صدقة نصيبا  
 عن دينه وان كان له مال على الناس لا يملكه اخذته وفي سبيل الله منقطع  
 الغزاة عند ابي يوسف اي الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند محمد بن القفا  
 منهم وانما افراد بالذم مع دخوله في الفقير او السكين لزيادة حاجته بسبب  
 الاقطاع وابن السبيل هو السافر سمي به لزوم الطريق فجاز له الاخذ من الزكاة  
 قدر حاجته وان كان له مال في بلده ولم يقدر عليه في الحال ولا يحل له ان ياخذ  
 اكثر من حاجته فالحق به كل من غاب عن ماله وان كان في بلده ويصرف في كلهم  
 وبعضهم يملك اي لا يظن ان الاباحة وقال تشافق لا يجوز الا ان يصرف في  
 ثلثه من كل صنف لانه بنا مسجد اي لا يجوز ان يبدل بالزكوة مسجدا  
 التملك بشرط فيها ولم يوجد كذا بنا القنطرة واصلاح الطرقات وكرى  
 الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكفن ميت وقضار دينه ولو قضه دين  
 حتى والمديون فقير فان قضى بغير امره كان متبرعا ولا يجزي من زكوة ماله  
 ولو قضى بامرهم جاز كانه تصدق على الغريم فيكون القابض كالمكاتب في بعض  
 الصدقة وتسمى ما يعطى اي لا يشترى بها رغبة تعق لانعدام التملك فيها  
 ولا اله من بينهما ولا داني اصل وان علا وفرعه وان سفل او زوجية اي لا يعطى  
 زوج زوجة ولا زوجة زوجها للاشتركة في النافعة عادة ومملوك المكي اي  
 موبرة ومكاتبته وام ولد له وعبد اعقب المكي بعضه لانه بمنزلة مكاتبته وعبد  
 اعقب المكي المعسر حصته يعني اذا كانت العبد بين اثنين فاعقب احدهما  
 وهو معسر نصيبه لم يجز للشركي الاخر دفع زكوة المية لانه ليس له نصيبا ملكا  
 وقال لا يجوز لانه حر مديون عند ما قال في الهداية ولا اله عبيد قد اعقب بعضهم

قال الزبيدي  
 نصيب المالك

صبر بعض الفقهاء لا مال له  
 يجوز دفع الزكوة اليه فان كان  
 لا يعقل لا يجوز سقطه

انما الواجب قطع  
 شجرة من شجرة

كان تصدق  
 قوله على الغريم اي المديون وكان المقام مقام  
 الا انه اظهر اهتماما لشأنه وبيان الاحتياج

انما ان يبيها سائر ما يملك  
 من عبيد مملوك او مملوك  
 انما قالوا لا تولد



عند ان حنفية لا تميز بين المكاتب عنده وقالوا يدفع اليه لانه حرمد يكون  
 واتفق شراعه على ان قوله قد اعتق بعضه لا يجزى ان يكون مينا للفاعل ويصح  
 ضميره الى الموكب لانه لا يثبت له وقال يدفع اليه لانه حرمد يكون عند حنا قال العبد  
 اذا كان كذا له فاعتق بعضه كان كذا حرابا بل يجب ان يكون على البنا المفعول  
 ويصور المستند في حق عبيد بين اثنين استحق احداهما نصيبه وهو موصوفه بتاقي  
 هذا التعليل ولما كان كون اعتق مينا للفاعل صحيحا في نفسه وان لم يقع التعليل  
 وكان دلالا قوله قد اعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية الحفا كما لا يخفى  
 ذكرت المسئلة الاولى في المتن ودليل لها في الشرح غير ما ذكر في الهداية واشتاتبعوا  
 تدل ظاهرا على المذكورة ودليل لها مثل المذكور في الهداية وغيره فملوكه لانه  
 الملك واقع لمولاه وطفله لانه يعتق غنيا بما لا يبيده بخلاف الكبير وان كان  
 نفقته عليه كذا ام انه لا تها ان كانت فقيرة لا تعتق غنية بيسار الزوج  
 ويقدر النفقة لا نصيبه موسرة وبنى هاشم وهم العلى وعباس وجعفر وعقيل  
 والحارث بن عبد المطلب لقوله وم يابى هاشم ان الله حرمت عليكم عسالة اموال  
 الناس وادسائهم ومواليهم اي معتق بنى هاشم لما تقرر ان مولى القوم منهم  
 وان جاز النطوقات من الصدقة والادواق لهم اي بنى هاشم ومواليهم بعتك  
 لان نصار العتق المذكورة في الزكوة فيها ولا في اقله بل لمعاد من عتق هذه  
 اغنيائهم وردتها الى فقراهم يعني السبيح وان جاز عتقها اي صدقة في الزكوة  
 له اي للذبح وكذا العتق والخراج لا يجوز له دفعه بجزاى يظن انه تصرف فظهر  
 عبده او مكاتبه يعيدها لانه بالدفع الى عبده لم يخرج من ملكه والتمليك  
 ركن وله في كسب مكاتبه حق فلم يتم التمليك ولو ظهر غناه او كونه او انه ابوه  
 او ابنه او هاشمي لا يعيدها لانه لو توقف على هذه الاشياء مالا جتمه والى  
 القطع فيمن الامر على ما يقع عنده كما اذا اشتمت عليه القبلة ولو احر بالاعا  
 لكان جتمه فيه ايضا فلا فائدة فيه وفي قوله دفعه بجزاى اشارة الى انه اذا دفع  
 بجزاى واخطا لا يجزيه وكره الاغناء اي جاز اعطائه ما في درهم فصاعدا  
 الكراهة لان المادى يلقى الفقير لان الزكوة انما تتم بملكه والمذموم اليه في

قوله ان على بعض ابن الخطاب  
 ابن عبد المطلب بن هاشم وعباس بن  
 عبد المطلب بن هاشم وجعفر بن  
 عبد المطلب بن هاشم وعقيل بن  
 عبد المطلب بن هاشم والحارث بن عبد  
 المطلب بن هاشم ولا يجوز دفعها الى غيره  
 لقوله في هذه الصدقة ما لا يجوز  
 الناس وادسائهم ومواليهم

حالة التمليك فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التمليك فيناخر الغنى عن التمليك  
 ضرورة لكنه يكره لقب الغنى منه كمن صلى وبقيته نجاسة ونقلها الى بلد اخر  
 لان فيه تقويت حق الجوار لغيره قريب واجوج يعني لا يكره اذا نقلها الى  
 قريبه او الى قوم لهم اصحح من اهل بلده لما فيه من القليلة او زيادة دفع الحاشية  
 ولو نقل الى غيرهم جاز والى كره لانه المصروف مطلق الفقراء وتنبه  
 مغنية عن سوال يوم ولا يسأل من له قوت يومه **باب الفطر** اي  
 صدقة الفطر يجب على كل مسلم ولو صغيرا كى بضايا الزكوة فاضلا عن  
 حاجته الاصلية وان لم ينم وقد مرتبانه وبه اي بهذا التصايب يحرم الصدقة  
 وقد سبق لنفسه متعلق بقوله يجب وطفله الفقير فلا يجب عليه ولده  
 الكبير وطفله الغنى بل من ماله ومملوكه الخادم احقر از عن عبيد وامارتها  
 فانها لا يجب عليه لهم ولو كان مديرا او ام ولد او كافرا او زوجة عطف  
 على نفسه وجده الا ببق الا بعد عوده اي اذا كان العبد ابقا وقت الفطر  
 لا يجب الا اذا دام ابقا فاذا عاد يؤدى لما مضى ولا مكاتبه لعدم الولاية  
 ولا يجب عليه اي المكاتب لنفسه لفقره لانه ما في يده لمولاه ولا لمملوك  
 مشترك بين اثنين على احدهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل منهما وكذا  
 العبد بين اثنين عند ابي ٥٥ وان بيع المملوك المشترك بين اثنين بخيار  
 احدهما معناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق فعليه ان يصير له لان الملك  
 موقوف فانه رد يعود الى قديم ملك البائع ولو ايجز يثبت الملك للمشتري  
 من وقت العقد فيتوقف ما يمتنى عليه من بر متعلق بقوله يجب وصدقته  
 او سويقه اشارة الى ان المراد بالصدق والتسويق ما يتخذ من البس ما يصدق  
 الشعير ذكا الشعير او ذبيب نصف صاع فاعلى يجب ومن ثم ادس شعير صاع  
 مما اي من صاع سبع الفا واربعم دهما فانه الصاع المعبر من رجب وهو المالك  
 او عدس وانما قد ربهما القلة التقاوت بين هباتها عطفا وصفا وتخلل  
 واكتناز بخلاف غيرهما من الحبوب فان التقاوت فيها في غاية الكثرة وطلو  
 بحر الفطر متعلق ايضا يجب فمن مات قبله اي قبل طلوع فجر الفطر او ولد



بعده او السلم لا يجب عليه الانتفاء السبب بالنظر الى كل منهما واداء الفطر  
لو قدم الاداء على وقت الوجوب لانه ادى بعد تقور السبب وهو ليس بموت  
ويجب عليه فانه شبه التعجيل في الزكوة ولا فرق بين مدة ومدة او اخر من وقته  
ولم يسقط فعله اخرجها لان وجه القربة فيها معقول وهو دخله كالحاج  
فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القربة فيها اراق الدم وهي  
لم تقبل قربة فقصص على مورد النص ونذب تعجيلها والمراد اداؤها قبل  
الى المصلحة لقوله انهم عن السئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارة  
على ان الاداء اداها قبل الخروج الى المصلحة يستغني الفقهاء عن السؤال ويجوز  
المصلحة فانع البال من نفقة الاهل والعيال وجوب دفع كل شخص فطرته الى  
الفقر واحد حتى لو فرقه الى فقيرين لم يجز لان المنصوص عليه لا غناء كما  
ولا يستغني بما دون ذلك وقيل القائل الكرخ جاز دفعها الى فقيرين كما في الاول  
هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي **كتاب**  
**الصوم** عقب الزكوة بالصوم اقتداء بالحدث حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم  
على نفس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتا  
الزكوة وصوم رمضان هو لغة الامسالك وشرعا ترك الاكل والشرب و  
الجماع من الصبح الى المغرب لم يقبل منها كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على  
ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال في صلاوة النهار بحجاء بنية فان اقام  
بالنيات من اهلها احتراز عن الحائض والنفساء والكافر وهو اما فرض وهو  
نوعان معين كصوم رمضان اداؤه قضاء وقضيه ثابتة بالكتاب والسنة  
والاجماع وغير معين نحو الكفارات اي كفارة البهيمن والظهار والقنل وخر القيد  
وقدية الاذا في الاحرام كما سياتي واما واجب كالنذر المعين والمطلق ونقل  
كغيره وذكر في الهداية ان الصوم رمضان فرضه لقوله تعالى كتب عليكم الصيام  
وعلى فرضية العقد والاجماع ولهذا يفرض جاحده والنذور واجب لقوله تعالى  
وليوفوا نذورهم وقوله تعالى او فوا بعهدهم اذا عاهدتم فان قيل فوجب ان  
يكون النذور ايضا فرضا كشوته بالكتاب اوجب بان الكتاب عام حتى

منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديد الوضوء عند كل  
ضلوة ونحو ذلك واعتبر عليه ضد الشريعة بان النذور اذا كان من العبادات  
المقصودة كالصلوة والصوم والحج ونحو ذلك فلزمه ثابت بالاجماع فيكون  
قطع الثبوت وان كان سيد الاجماع طينا وهو العام المخصوص فينبغي  
ان يكون اقوال الجواب عنه ان المراد ما يفرض هذه الفرض للاعتقاد  
الذي يفرض جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت  
بمطلق الاجماع بل بالاجماع على فرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان  
ولما لم يثبت في النذور نقل الاجماع على فرضية بالتواتر في مرتبة النذر  
فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة او الاحاد يفيد الوجوب دون القربة  
بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقدم من كتب لاصول صحيح صوم رمضان والنذر  
المعين والنقل بنيت من النقل الى الضحية الكبيرى لا عند جاحدها فان لها اثر  
من الصبح الى الغروب والمضحية الكبيرى فتصفه فوجب ان توجد النية  
قبلها لتكون موجودة في اكثر النذر فتوجد في كل حكم او هذا هو الاصح لا ما قيل  
في الاول لانه مشتبه بها واعتبر من طلوع الشمس الى غروبها وصوم الصوم  
بمطلقها اي النية وبنية النقل بخط الوصف في اداء رمضان لما تقدم في  
الاصول ان الوقت معين لصوم رمضان والاطلاق في المعنى تعيين والمطلق  
في الوصف لما بطل بقى اصل النية وكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الذن  
فانه اذا نوى بيارجل او اسم غير اسم براديه ذلك بخلاف قضاء رمضان  
حيث لا تعيين في وقت الا اذا وقع النية من براديه او ميسا وحيث يحتاج  
الى التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع عما نوى لعدم التعيين في الوقت  
بالنظر اليهما والنذر المعين يقع عن واجب نواه مطلقا اي اذا نذر صوم  
يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان  
مسافرا او مقبلا او صحيحا او مريضا او سريطا لباقي وهو قضاء رمضان  
والنذر المطلق والكفارة التبييت من البيتوت والمراد النية من الليل  
والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين من الابداء ولا يصح



يوم الشك لا تطوعا وهو اخر يوم من شعبان احتمل ان يكون اقل يوم من رمضان وانما ذكره غير الطلوع لما ذكر صاحب الشرح من وجوبه وقال لا تتقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون بشئ يصومه احدكم الحديث قال الربيع وما رواه صاحب الهداية من صام يوم فقد عصى بالقاسم ومن قوله لا يصام يوم الذي يشك فيه الا تطوعا لان غيره منه عنه فلا يتاذى بنية الواجب فان صام تطوعا او واجبا ففطره مضى فيها يقفان اي التطوع والواجب يقفان عنه اي عن رمضان والا اي فان لم يطره فمما نوى اي يقع مما نوى في التطوع والواجب وتذهب النفل والفقهاء بان يقاد صيام يوم الجمعة والخميس والاشياخ فوافقه يوم الشك وكذا اذا صام شعبا كله او نصفه الاخير او عشرة من اخره او ثلثه منه ويصوم فيه المومنين كالمستقي والقاضي اخذ بالاحتياط ويفطر غيرهم بعد الزوال ايضا لثبوتها في كتاب الشهر لاصوم الله نوى انما صائم ان كان الغد من رمضان والا فلا لعدم الجزم في العزم فلم توجد النية كما ان نوى ان لم يجد غدا فانما صائم والا ففطره وكرو ان قال انما صائم ان كان الغد من رمضان والافق واجب اخر محتمل انه بين احكامه وهما نية النفل ونية واجب اخر او قال انما صائم ان كان الغد من رمضان والافق نفل وانما ذكره لانه ناء ولفرض من وجه فان طهر رمضان فنعزم لوجوه مطلق النية والا فنفل فيهما اي الواجب والنفل اما في الاول فلا ثمرة وفي الواجب الاخر فلا يقع عنه فبقى مطلق النية فيقع عن النفل وانما في الثاني فلو جرد مطلق النية ايضا فغير مضمون عليه بالقضاء لعدم الشروع في النفل قصدا بل مسقط للواجب عن وثقه لا تبطل النية هم ان يشاء به يعني اذا قال نويت الا اصوم غدا ان شاء الله عن شمس الائمة المحلولة التي يجوز في الظاهر ان يسهل رمضان او يسهل فطره ودد قوله اي رد الحاكم لانفراد صام في الاول والاخر اما الاول فلقوله صوموا الرب يومه وفطره الرب يومه وقد رآه ظاهرا وانما الثاني فلا احتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع التاكيد







انه صائم لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة  
 الافطار وهو الابتلاع ولا معناه اذ لا يتعدى به عادة او اعادة افطار بالاجماع  
 لوجود الادخال بعد الخروج فيتحقق صورة الافطار وان لم يكمل اه لم يفطر  
 لما روينا وان اعادة في الصحيح فانه ان اعادة القليل قد صومه عند محمد  
 لوجود الصنيع ولا تقيد عند ابى يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح وذكره  
 ابو يعلى استقواء علماء افطار بالاجماع لما روينا فلا يتأتى فيه تفريع العدد  
 والاعادة لانه افطر بالحق او اقل من ملاء فيه افطر عند محمد لا طلاق ما  
 روينا فلا يتأتى على قوله التفريع المذكور ولا يفطر في الصحيح وهو قول  
 ابى يوسف لعدم الخروج ويتأتى التفريع على قوله ولذا قال فان عاد الفطر  
 بنفسه لم يفطر لما ذكرنا او اعادة فقيه روايتان في رواية لا يفطر لعدم  
 الخروج وفي الاخر يفطر لكثرة الصنيع واما الباع فلا يفطر عند محمد وم  
 وعند من يفطر اذا حلاء الفم بناء على الاختلاف في انقضاء الطهارة اكل  
 لما بين استنائه مثل طهارة فطر ولا كفارة وفي الاقل لا الا اذا اخرج  
 فاكل اكل مثل شحمه ففطر الا اذا مضغ بحيث تلامست كره ذوق شئ و  
 مضغه بلا عذر اما كراهية الذوق فلا تترتب لا فساد صومه وذكر  
 بعضهم ان ذوق المرأة اذا كان سبي الخلق لا بأس لذوقها بلسانها  
 قالوا هذا في الفرض وانما في التطوع فلا يكره واما كراهية المضغ فلما فيه ايضا  
 من التعريض للفساد وان كان بعد زواج لم يكره المرأة من مضغ بصبيها  
 لصبيها الطعام ممن لا يصوم ولم يجد طبيعيا ولا بسا حليا فلما بأس  
 به للفزورة ولو كان المصنوع على ما قاله فيه ايضا تعريضا له ولا يثبت  
 بالافطار فان من رآه من بعيد يظنه أهلا قيل بهذا اذا كان مصنوعا  
 اذ لا ينفصل منه شئ وانما كان غير مصنوع يفسد لانه يفتت ويصل  
 منه شئ الى صوف ذكره القبلة ان لم يامن لاديين الشارب والتواك  
 ولو كان التواك عشيا وعند الشافعي يكره عشيا لانه يزيل جلود الفم  
 فصار حاملا او مرضعا حافت على نفسها او ولد لا ومرضع خاف الزيادة

استسحب يعني توسم ويدكر  
 وانه يا عن جفا وور  
 احترقا

عكاه ساقف

مفرد فدية صوم رمضان

والتماز

والسافر افطر وهذا خبر لقوله حامل الى وانما جاز الافطار لوجود العذر  
 وقصوا ما قدروا ان لم عليهم قضاء صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا  
 من ايام زوال العذر وقائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام  
 عند فقد القضاء بالكفارة لانه افطر بعذر ولا فدية لانه اوردت في الشئ  
 الفان بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والهدية نصف صاع من بر  
 او صاع من تمر او شعير وندب صوم مسافر لا يضره لقوله تعالى وان تصوموا  
 خير لكم واما قوله لم يس من البر الصيام في السفر فيجوز على حال المشقة  
 فان ما لو اية الى في ذلك العذر فلا فدية الى لا يجب الوصية بالهدية  
 ولو ما تو بعد زواله الى العذر فدى عنه الى عن الميت وليه بقدر ما قدر  
 عليه الميت وفات عنه فان الفات اذا كان عشرة ايام فاقام بعد  
 رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان صحيحا في ايام الاقامة فعليه  
 فدية تلك الايام وذلك ما سواها ان اوصى الميت متعلق بقوله فدى عنه  
 فيكون حافواه الولي من الثلث وان يتبع وليه به الى بما فداه جاز وان  
 صام او صلى عنه لا لقوله لم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن  
 احد ولكن يطعم عنه واما النساء كالكفارة اليان والقيل بغير الاعا  
 يعني اذا ابتغى بالطعام والكسوة في كفارة اليان والقيل جاز ولم  
 بحر التبوع على عناق لما فيه من الزام الولاية لميت بغير وصاء يعطى  
 رمضان ولو بفصل يعني يجوز فيه الوصل والفصل المستحب الوصل  
 مسارعة الى اسقاط الواجب وان جاز رمضان اخر صامه لانه وقته  
 لم يقضى الا اول لانه وقت القضاء بلا فدية لانه وجوب القضاء على الترخي  
 حتى كان له ان يتطوع وعند الشافعي يجب الفدية وفدية كل صلاة حتى  
 التواك صوم يوم هو الصحيح وقيل فدية صلاة يوم واحد كفدية صوم يوم  
 والشئ الفان الذي لا يقدر على الصوم افطر وقيل ان اطعم لكل يوم  
 مسكنا كما يطعم في الكفارات وقضى ان قدر على الصوم اذ يطلعه على  
 الفداء لان شرط الخافية استموا والحق العجز يلزم نقل شرع فيه قصد

هذا قوله من فطر شئ في العجز  
 المنة هذا السار والمانه لا يجب جرد



قد سبق تحقيقه في صلوة النفل اذ لو قضاها لم يجب اتمامه عليه  
 فان افسد فعله القضاء الا في الايام المنهية فان الشروع فيها غير  
 ملزم وبهي خمسة ايام عيد الفطر والاضحى مع ثلثة بعد الاضحية لا يقدر  
 الشارع في النفل على عذر في دواية لانه ابطال العمل وقد قال له تعالى ولا  
 تبطلوا اعمالكم وفي دواية اخرى يجوز لانه القضاء خلفه فلا يبطال و  
 القضاة عذر بعينه على الظاهر وروى الحسن عن ابي حنيفة في ان ليس بعذر  
 وهذا الحكم يشمل المضيف والمضيف لو لم يمسوا ولا فطاروا اقام فطور الصوم  
 في وقتها اي وقت النية وهو الى الصلوة الكبرى لا قبل التروال المراد بالتصوم  
 الا في الفرض والنفل ولذا قال صح لانهما لا يختلفان في الصلوة وانما يختلفان  
 في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لانه السفر  
 لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على من بقي اتمام صوم يوم منه اي رمضان  
 سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيها اي في اقامة السفر وسقط التمتع  
 بالافطار لوجود الشبهة وهو السفر في اوله واخره كما يسقط الحد بالثبوت  
 الفاسد بالشبهة يقضي ايام الاكاد ولو كانت كل الشهر لانه نوع مرضي  
 بضعف القوى ولا يزيل العقل فلا يمتنع في الوجوب ولا الاداء ولا يوجب احد  
 الاعفاء فيه او في ليلة قاتلة لا يقضيه لوجود الصوم فيه اذا اظاها بانه ينوي  
 من الليل حلالا طال المسير على الصلوة حتى لو كان متشابها بعد الاكل في  
 شعبان قضى رمضان كله لعدم النية ووجود السبب ويقضي ايام جنونا  
 افاق بعد ما في الوقت لانه السبب وهو التمر قد وجد واهلية نفس  
 الوجوب بالزمنة وبهي محققه بل ما نفع واذا تحقق الوجوب بلا مانع  
 يعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوجب به الى بالجنون لانه يقضي  
 المخرج بخلاف الاعمار لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعبه  
 كثير مطلقا الى سواء بلغ جنونا او ناقلا ثم جهر نذر صوم ايام المنهية  
 او السنة صح لانه نذر يصوم مشروع والتميز لغيره وهو ترك اجابة  
 دعوة الله تعالى فيصوم نذره ولكنه افطرا احقر زاعن المعصية المجاورة

وقضاها

الملك خرق السرما  
 وراثة صكك

في المنية  
 قوا اهلية نفس الوجوب بشدة  
 خبر بالذمة واتي

في المنية  
 في الزمان

وقضاها اسقاطا للواجب وان صامها اجزاة وخرج من العهدة لانه اذاه  
 كما التزمه فان لم ينو شيئا بقوله الله على ان صوم هذه الايام او السنة  
 وهذه المسئلة على وجوه ستة اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط  
 دون العيما او النذر ونوى ان يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغة  
 وقد بعينه وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان العيما يتحمل  
 كلامه وقد بعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليمين وان  
 نواه اياها او اليمين بغير النذر كان نذرا او يمينا حتى لو افطر يجب القضاء  
 هذرو الكفارة لليمين لانه نذر بصيغته ويمين بوجبه وبهنا اشكال  
 مشهور مذکور في كتاب الاصول لا حاجة الى ابراهه بهنا غيب تفريق  
 صوم السنة في شوال يعني ان اصوم الايام الستة بعد الافطار  
 متتابعة منهم من لم يركعه وهو ما كنت به ومنهم من لم يركعه وان فرقها  
 في شوال فهو البعد في الكراهة والشبهة بالنسبة الى كذا في الحاشية نذر صوم  
 شهر متتابعين غير معيّن فافطر يوما يستقبل لانه اهل في الوصف لا في  
 معيّن ان لو نذر صوم شهر بعينه وافطر يوما لا يستقبل ويقضي حتى لا يقع  
 كله في غير الوقت كذا في الكافي لا يخص نذر غير محقق بزمان ومكان ودرهم  
 وفقره الزمان فان يقول قلله على ان اصوم رجيا او اعتكف رجيا  
 فصام واعتكف شهر قبله او ذكر الصلوة على هذا الوجه جاز عن النذر و  
 قال محمد وزر لا يجوز لو قال قلته على ان تصدق بكذا عند تصديق بكذا  
 جاز عندنا خلافا لزرزروا اما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف ويصوم  
 او يتصدق بمكة ففعل في غير ما جاز عندنا خلافا لزرزروا اما الدرهم والفقر  
 فان يقول قلته على ان تصدق بهذه الدراهم او على هذا الفقير او على هذا  
 فتصدق بغيرها او على غيره جاز عندنا خلافا لزرزروا خلافا لندر المعلق  
 يعني لو قال ان جاز فلان قلته على ان تصدق او اصوم او اعتكف او اعتكف  
 ففعل قبله لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما  
 هو قربة وهو اصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين ولزمه القربة

نذر

قدم



بجلاف المعتكف لان التعليق يمنع كونه سبياً فلم يجز التجمل قبله نذر صوم  
رجب فدخل رجب وهو رجب لا يستطيعه الصوم الا بغير رافط وقضى  
رمضان الى بوهيل وبفصيل **باب الاعتكاف** لغة اللبث والديموم  
الشيء وترعا لث رجل في مسجد جماعة او امره في بيته بنية او لا  
وهو واجب في المنذور سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان وسنة  
فيما سواه في العشر الاخير والقهوم شرط لصحة الاول يعني الواجب لا القابل  
يعني المستحب فاقله اي اقل الاعتكاف المستحب نهار على عدم اشتراط القبول  
وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارها ساعته وليس لها حد معين  
حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف ان يخرج منه حتى لا يحد الفحل  
على المساهلة وقيل الصوم شرط فيه ايضاً وهو رواية الحسن بن عرفة  
وعنه فاقله يوم فمن قطعه فيه اي في اليوم يقضى لانه شرع فيه قصد  
وا بطل لا يخرج من المسجد لاجل حاجة الانسان كالبول والغاية لانه  
الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها او جملتها لانهما حاجة نبيها لم  
الخروج لاجلها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفاً فربما من الجاهل بحيث  
لو انظر ذوال الشمس لا تقوته الخطبة ومن بعد فتركه فوفاً بركها  
المعنى يعني لا ينظر ذوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل للمصلي  
ويصل ركعتين تحية المسجد واربعة ركعات سنة وبعد الجمعة يمكنه  
بقدر ما يصل في السن على الخلاف في اربع ركعات عند ابن حنيفة واربعة  
عند مالك ولا يمكن اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهن باقية في كل سنة  
لانها تابعة للعرض ولا حاجة بعد الفراغ منها ولا يقدر بكنة اكثر منه  
وكونه يوماً وليدة لان المفيد له الخروج من المسجد لا المكنة فيه لكنه لا يجب  
لان التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتمها في مسجدين كما  
في الخلاف وان خرج من المسجد ساعة بأكمله فبطل اعتكافه لان الخروج  
ينافي للثبوت وما ينافي التثنية يسوي فيه قليل وكثيره كما لا خلاف في الصوم  
والحد في الظاهر وقالا لا يقدر على ما خرج اكثر من نصف يوم وحصل

هذا هو الاعتكاف  
بأن يبيت في المسجد  
أو في بيته بنية  
أو لا بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية

هذا هو الاعتكاف  
بأن يبيت في المسجد  
أو في بيته بنية  
أو لا بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية

هذا هو الاعتكاف  
بأن يبيت في المسجد  
أو في بيته بنية  
أو لا بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية  
فإن كان بنية

بكل

بكل وشرب ونوم وسج وشرار فيه يعني يفعل المعتكف بهذه الاعمال  
في المسجد دون غيره وكلما كرهه اخصار المبيع فيه اذ لا ضرورة فيه للصحة  
لانه انما من صوم القهت وسئل ابو حنيفة عن صوم القهت فقال  
ان تصوم ولا تكلم احدا قال الامام حميد الدين هذا اذا اعتكف في الصلوة  
قربة والا فلا يكره لقوله من صمت نجارواه عبد القادر بن عمر بن  
الاجير قال قوله تعالى قل لعادي يقولوا الذي هو احسن يقتضيه بعمومه  
ان لا يكلم غير المعتكف جازع المسجد لا يجزئ فاطنك بالمعتكف  
في المسجد ويبطل اي الاعتكاف الوطئ في رجب في المسجد او خارجه ولو  
ليلا لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم او ناسياً لان حاله العار  
مذكورة فلا يعذر بالنسيان ويبطله الوطئ في غيره اي غير الفجر ان انزل  
لانه في معنى الجماع حتى يفد به الصوم وان لم ينزل لا يفد كما لا يفد  
الصوم كذا في القبلة والشمس يعني انه انزل بها بطل اعتكافه لانها  
ايضاً في معنى الجماع والا فلا وان حرم الكل للمعتكف يعني الوطئ والقبلة  
على الزوال لا تها من دواعي الوطئ نذر اعتكاف ايام لزمه بلياليها لان ذلك  
الايام على سبيل الجمع يتناول الليالي يقال ماد ايستك منذ ايام والحداد  
بلياليها ولا تراه مستابعة وان لم يشترط التتابع وفي نذر اعتكاف  
يومين لزمه بلياليها لانه في المشي معنى الجمع فيلحق به احتياطي في  
العبادة وخرج في الصوم عن نية انها وجاهة لانه نوى الحقيقة نذر  
اعتكاف رمضان فصامه اي رمضان بكونه امر الاعتكاف وجب  
قضاؤه بصوم قصدي حتى لو تركها معاً في رجب عن العهدة بانه اعتكاف  
في قضاء هذا الصوم لقضاء الاتصال بصوم الشهر حكماً وخرج به في الجماع  
الكبير واصول شمس النكته وانما وجب قضاؤه بصوم مقصود لغو  
شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله لا اعتكاف الا بالصوم الى  
ايها الاصل وهو ان يجب مستقلاً مقصوداً بالتشدد الموجب بلياليها  
**كتاب الحج** اخره لانه رابع العبادات الجاهل بين العبادات المالية والبنية

والصوم

اعلم ان العبادات ثلثة اشياء



هو لغة القصد وشرعا زيادة مكان مخصوص في زمان مخصوص  
 بفعل مخصوص وسبب تفصيلها ان شرائعها في مرة لان قول  
 الله تعالى البيت من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال لم آت بها التثنية  
 نحو فقالوا الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لم لابل مرة ولان سبب  
 وجوب البيت كما نزل في الاصول ولا تعد له بالفور عند يوسف  
 وفي العمر عند محمد وح وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يستعملان  
 فيه جهة المعيارية والظرية فمن قال بالفور لا يقول بان من اخره يكون  
 قضاؤه ومن قال بالتراخي لا يقول بان من اخره من العالم الاول  
 لا ياتي اصطلاحا اذا اتم الصلوة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية والجهة  
 عند القليل بالفور حتى ان من اخره يفسق ويرد شهادته لكن اذا  
 حج بالآخره كان اداء لا قضاء وجهة الظرفية والجهة عند القائل بخلافه  
 حتى اذا اداء بعد العالم الاول لا ياتي بالتأخير لكن لومات ولم يحج ثم عذ  
 ايضا على من منعته بقوله فرض مسلم مكلف صحيح بصير له وادخله  
 فضلا اي اذا اكل لا بد منه كالسكن والحارم والثالث البيت والنياب  
 ونحو ذلك وعن نفقة عماله الى عودته مع امن الطريق لان الاستطاع لا  
 يثبت دونه وحجم او زرع لاحد في مسيرة سفر الحرم لا يحل له ان يراجع  
 على التابيد بقرابة او رضاع او مصاهرة فلو اهرم صبيته فبلغ او عذ  
 فاعتق فمضى لم يسقط فرضها لان احرامها انعقد لاداء النقل فلا  
 ينقلب لاداء الفرض ويجوز الصبي البالغ احرامه للفرض قبل وقوفه  
 للواجب عليه لا العتق فان تجديده غير مسقط له لان احرام الصبي  
 لم يكن لازما لعدم الابلية واحرام العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه  
 بالشرع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيادة فاقا  
 فاقا واحده منها بطل الحج وجب القضاء في العام القابل والاول شرط  
 كالتمكية في الصلوة والباقيان كذلك وفيه الشافعي الاول ايضا  
 وعمره الخلاف نظر فيها اذا اهرم قبل شهر الحج جاز عندنا لا عند

واجبه

واجبه الوقوف بعرفة وتسمى جميعا ايضا سمي بهما لان آدم وحو  
 فيها مع الطواف واذلها اليها اي دنا والسعي وفي الجوار وطواف الصدر  
 للافاق والخلق واذلها منها جازحه وعلية الدم وغير ما سنها واذ  
 وسعي تقرير في موضعها وشهده شوال ووزن القعدة بفتح القاف  
 وكسر باو عشر ذك الحج فحكمة يعني اذا كان هذه الشهرة كره الاحرام له ان  
 الحج قبلها والبيعة سنة وهي طواف وسعي وجازت في كل سنة وكسرت  
 يوم عرفة واربعه بعده لكونها اوقات الحج وتوابعه مواقيت الاحرام اي  
 المواضع التي لا يتجاوزها الانسان الا تحراما والحيقة للمدني وذات  
 عرق للرافعي وحجته للشافعي وقرن في المغرب يسكون الزاء وفي الصحاح  
 بفتحها للتجدي ويكلم للبيهني لا يهملها من لا يهل بهذه المواضع ولمن  
 من يها من اهل خارجها وجاز تقديره اي الاحرام عليها اي المواقيت لا تجز  
 عنها القاصد متعلق بقوله جازا في دخول مكة ولو طاعة اي الحج او العمرة  
 او طاعة اخرى قيد بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه  
 ان يحرم قال في النهاية الا ان البيت لما كان معظما مشقوا جعل  
 له حصن وهو مكة وحج وهو الحرم والحرم محرم وهو المواقيت حتى لا يجر  
 لمن وصل اليها ان يتجاوزها لا بالاحرام الا ان يكون القاصد من داخل  
 المواقيت فله ان يركب من داخل المواقيت وخارج مكة فالمواقيت  
 لم اخل اربعين المواقيت وبين الحرم وبين مكة الحج الحرم والعمرة الحلال  
 لان الحج في العرفات وبين في الحلال فاحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فاحرامه  
 من الحلال يحصل له نوع سفر من اداء احرامه اي كونه محرما بوضار  
 وعسكه احب والشم اذا رددت طاهرا من وتطيب وصلى نكح  
 وقال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فسر له وتقبله مني ثم لبس ثوبا  
 بالحج وهي التلبية التي يقول ليسك وردد بلفظ التلبية والمرا  
 تكية لاجابة مرة بعد اخرى ومعناها انا اقيم فطاعتك اقامة بعد  
 اقامة من الت بامكانه ولب به اذا اقام ولزمه ولم يفارقه اللهم ليكن

قوله في الحقيقة بضم الحاء المهملة وذات ع  
 بكسر العين وسكون الكاف الزاء المهملة وان  
 قوله حجة بضم الجيم وسكون الحاء المهملة والفاء  
 قوله يلزم على سفره وان

مقدور الحرم من قبل المشرق ستة اميال ومن  
 الجانب الثاني اثني عشر ميلا ومن الجانب  
 الثالث قانية خميلا ومن الجانب الرابع  
 اربعة وعشرون ميلا هكذا قال الفقيه  
 ابو جعفر رحمه الله ويذا الشيخ لا يعرف  
 قياسا وانما يكون نقلا



ليك لا تتركك لك ليك ان اهدى النعمة لك والمك لا تتركك لك  
 ولا ينقص منها وان زاد جاز وعين عمره ان كان يقول ليك ذلت النجا  
 والفضل الحسن ليك من غوبيا وحرهوبيا اليك واذا لم يأتها بالحق او  
 العوة او قلاد بدنة نقل التقليد الى ربط قلادة على عنق البدنة يظهر  
 حرما كما في التلبية او بدنة نذرا او حر او صيد او حية كالدمار الواجبة  
 بسبب الجناية في السنة المماثلة وتوجه معها الى البدنة يريد الخ حال  
 عن ضمير توجه او بعثها المتعة وتوجه بنية الاحرام وان لم يتوجهها  
 فقد احرم حر او لقوله واذا لم يأتها بالحق اصل ذلك ان الشروع في  
 لا يحصل بحر والنية لانها انما تصح اذا صادفت فعلا فاذا صادفت  
 التلبية حتى فصلا محرما واذا صادفت التقليد مع التوجه صار  
 شارا ولا اتصال النية بفعل هو من خصايص الاحرام لان التقليد  
 مع السوق من افعال الحج قد اورد صاحب الوقاية قوله او قلاد بدنة  
 نقل الى اخر الباب وليس ذلك موضعه المناسب كما لا يخفى ولو  
 اشترى ما ارشق سائر ما يعلم انها يهدى او جعلها ان التي الحل على  
 ظهرها او بعثها الغير متعة ولم يتوجهها او قلاد شاة لا يكون محرما ولو  
 الى بعد الاحرام يتبع الرفق وهو الجراح قال الله تعالى احل لكم ليلة القيام  
 الرفق الى سائركم وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فحوم كالجراح  
 والقبول يعني المناهي وهن حرام مطلقا كنه الحرمة في الاحرام اشتد  
 كقبول الجرح في الصلوة والنظر بقراءة القرآن والجدال وهو اله  
 بخادول المرء الرقعا والخدم والمكاري وقيل صيد البئر لا يلزم لقوله  
 تقا وحرتم بملك صيد البئر ما دمت حرما والاشارة اليه والدلالة عليه  
 الاشارة تقضي المحصور والدلالة العينة والتطير وقلم النظر  
 واستر الوجه والرأس وغسل راسه وطيبته بالجحيم قيد بدنة  
 له واجبة طيبة عند الحج فصار طيبا وعند ما يقبل الهوا فحينئذ  
 وكثرة الخلاف تظهر في وجه ما قدم فغندم يجب عدم لانه طيب وعندها

الصدقة

الصدقة وبتق قصها الى العينة وحلق راسه وشعر بدنه وبسوقه  
 وسراويله وقبائه ونعامة وخفيان الا انه لا يجد نعلين فيقطع السفلى  
 الكعب وثوبا صغيرا بماله طيبا لا بعد ذلك لا ياتي في الاستحمام ولا  
 بيت وحده وفتح الميم الاول وكسر الشا ثنية والعكس الهودج الكبير و  
 شدة هي ان في وسطه يعني مع كونه خطا لا يابس بشدة على مقصود  
 والكثرة التلبية برفق الصوت متى صلى وعلا من فاه او هبط واذا لم يأتها  
 وكبائنا او شعر واذا دخل مكة بدنا بالمسجد وحين راي البيت كبر وبطل ثم  
 استقبال الحجر مكبرا من ملأ رافعا يديه كالصلوة ويستلمه اي تباين يديه  
 وبالقبلة او مسحه بالكف ان قد بدلا ايديا اي بلا ايديا وسلم راحته  
 والامس ما في يده فيقبله وان تجزعهما الى الاستحمام والاستلام  
 مكبرا من ملأ رافعا يديه كالصلوة ويستلمه اي تباين يديه  
 اي حائلا وراه تحت ابطه اليمنى ملقيا طم فيه كنفه اليسرى وراه  
 العظيم وهو قطعة جدار في طرف الميزاب من الحطم بمعنى الكسر سمي به لانه  
 حطم من البيت فانه كان في الاول من البيت فاذا كان كذلك يطاف وراه حتى  
 لو دخل القرية لم يجز احتياطا لكن ان استقبال المصلح العظيم وحده لم يجز  
 وضعية التوجه ثبت بنقل الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بحج الواحد احتياطا  
 اخذ عن يمينه مما يلي الباب الى يمين الطائف والطائف المستقبل  
 حجر يكون يمينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر واهبها الى هذا الجانب  
 فاما بين الحجر الى الباب هو الملتزم بسبعة اشواط اي سبع مرات  
 متعلق بقوله طاف رمل في الثلثة الاول فقط من الحجر الى الحجر الرمل  
 ان يهز في مشيته الكسفين كالمبارز يتخبر بين الصفيان وذلك مع الا  
 وكاسبه اظها للبلد للمشركين حين قالوا اخصتمهم حتى يثرب ثم نفي  
 الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول وبعد وبعث في الباقى  
 على هيبته وكلامه به اي الحجر فعل ما ذكر من الاستحمام ونزول الاستلام  
 الركن الثاني وعن محمد انه سنة ولا يستلم حجره وحجم الطواف بالاستلام

استطلاع

ضبطها



الحج ثم صلى شفعاً تجب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد  
وهو اي طواف القدوم ويسمى طواف النخبة ايضا سنة للنافع ثم عاد  
فاستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى  
ودفع يديه ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعياً بين الميلىين الا ان  
وصعد فيها المروة وفعل ما فعل على الصفا يفعل هكذا سبعاً  
بالصفا ويحتمل المروة يعني ان التي من الصفا الى المروة شوط ثم من  
المروة الى الصفا شوط فيكون بداية السعي من الصفا ختمه وهو  
السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة  
ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون الختم على الصفا ثم سكن بكلمة فخرها  
وطاف بالبيت ثلثاً ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال  
وصلى الظهر اعلم ان في الحجة خطب احمد بها قبل يوم التروية بيوم  
في هذه يعلم فيها الناس ان الخروج الى منى والصلوة بعرفات والا فافته  
فادخل مكة الفجر من الشهر وهو غداة التروية يسمى بذلك لانهم يرون  
الابل في هذا اليوم خرج الى منى ومكث بها الى جعرقة ثم راح الى عرفات  
وكلمها موقفاً لا يظن عرفته لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب  
الامام خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالجمعة يعني يجلس بينهما يعلم  
فيها الوقوف بعرفات والمزدلفة ورجى الحجار والفجر والحلق وطواف  
الزيادة فضيل باذان واقام بين الظهر والعصر وقت الظهر بشرط الامام  
والاحرام للحج ان الامام المخصوص بالحج ذكره الزليعي فلو صلى الظهر  
منفرداً او جماعة بهذا التفرع احسن من تفرع الوقاية كما لا يخفى على  
اهل الدراية ثم احرم لايجزى ان لايجوز الجمع الظهر والعصر في وقت  
بل لايجوز العصر الا في وقته ثم ذهب الى الموقف فيجلس سراً ووقف  
الامام على ناقته يقرب جبل الرحمة مستقبلاً ودعا يجهر وعلم الناس  
ووقف الناس خلفه بقرية مستقبلين ساعياً معاً في قول فبعد الغزوة  
اتي الى مزدلفة وكلها موقوفه الا وادى حجة ونزل عند جبل فخرج وحمل

آخر

والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم

العشائين باذان واقامة يهتاج جمع المغرب والعشاء في وقت  
العشاء واعاد معزبان اذاه في الطريق او عرفات عالم بطلع الفجر  
فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لايجوز عند ابن حنيفة ومحمد  
ومع فجب الاعادة عالم بطلع الفجر فان الحكم بعد الجواز لا دور في فضيلة  
الجمع وزال طلوع الفجر فاذا كانت امكان الجمع سقط القضاء لان  
وجب قاما الى يجب قضاء فضيلة الجمع فذا حال اذا مثل له وانما  
ان يجب قضاء نفس الصلوة فقد ادى ما في الوقت فلا وجه للقضاء  
وصلى الفجر بفلس هو الظلمة في آخر الليل ثم وقف وكبر وهلل وكنت  
وصلى ودعا بهذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجب تحركه بلا عذر  
وم اذا سافر الى منى ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي سابعاً  
سبع حصيات حداً بالحاء والمجعة وفي المصباح بالاصابع وفي المغرب  
هو ان يضع طرف الابهام على طرف السبابة في الركن وكبر بكل فيقول  
بسم الله والحمد لله رب العالمين وحزبه اللهم اجعل حجى مبروراً وسجداً  
مشكوراً وذنبى مغفوراً وقطع بكبيته باولها ثم فزع ان تانما قال  
لان الدم الذي ياتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه  
افضل وحل لغير النساء وخطب الامام كما في السابغ هذه هي الخطبة الثالثة  
يعلم فيها الفرق وهو خروج الحاج من منى وطواف القدوم ثم طواف الزيادة  
قد مر انه الفرض يوم ما من ايام الفجر سبعة الى سبعة اشواط بلا رمل  
وسعى ان فعلا الى الرملة السعي قبل الاقبها قال اخره اي طواف الزيادة  
عنها اي ايام الفجر وجب دم وسنتين في باب الجنابة ان شاء الله  
تعالى واول وقته في وقت طواف الزيادة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو  
اي الطواف فيه اي يوم النحر افضل وبه اي بالطواف حل النساء ثم ان  
منى ورمى الجماد الثلث بعد زوال ثلثي النحر يجرى بما يلي مسجد الحنيفة  
ثم يما يلي ثم بالعقبة سبعاً وكبر بكل اي بكل حصاة وما ياء وقف  
اي وقف فحمد الله وانتفى عليه وهلل وكبر وصلى على النبي ثم بعد



بعده رمي فقط في الاول والاثنى والثالث ولا بعد رمي  
 النحر ودعا لما جئت واقفا يدبه ثم خذ كذلك وبعد ذلك ان مكنت  
 وهو ان مكنت احب وانما رمي قبل الزوال فيه ان الغد جاز ولا النحر ان  
 لم يفرج الى منى قبل جرة الى اليوم الرابع لا بعده فانه ان وقف حتى طلوع  
 وجب عليه وفي الجمار وجاز الرمي ركباً وفي الاوليين اي ما بين مسجد الحيف  
 ثم ما يليه مثباً افضل لا العقبة باطراف عطف على الاوليين وكره ان لا  
 يبيت بمنى ليالي الرمي الا في النحر ببيت بها ومن ركنه كان يؤذبه على ان  
 ترك المقام بها وكره ان يصعد ثقله اي متاعه وحواله الى مكة واقامة  
 بمنى للرمي لانه لو جوب شغل قلبه وادار وجهه الى مكة نزل بالحصب  
 اسم موضع يقال له الايط فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان طاف للمصعد وهو  
 واجبا لا لغيره اهل مكة سبعة ايام سبعة اشواط بل ومن سعى ثم شرب  
 من زمزم وقبل العقبة اي عتبة الكعبة ووضع صدره ووجهه على  
 الملتزم وهو ما بين الحجر والباب وثبت اي تمسك بالاستار او السار  
 الكعبة ساعة ودعا تحتها وركب على فراق الكعبة ووجهه قفري حتى  
 يخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل دخول  
 مكة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة من وقف بها اي بعرفات ساعة في  
 ذوالحجة الى صبيح يوم النحر او اجتناب بالنوم او العشاء او جعل انها اي  
 تلك الارض عرفات صح وقوفه لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف  
 كما ان صح ايضا لو اهل دقيقه عنه بالبحر لانه لما عاقد لهم عهد الوقف فقد  
 استعان بكل منهم فيما يعرض من مباحثته بنفسه والامام مقصود بذلك  
 السفر فكان التاكيد ثباته لانه فانه اذا اراد ان ياتى مكة لم يحرم منه  
 اذا اعطى عليه وانما قاهره عنه صح بالوقوف فكذا انما احق اذا افاق او  
 استيقظ والى بافعال الحج جاز في جميع الوضوء من غير ما عني نفسه بالجملة  
 وعنه بالنية ومن لم يقف فيها اي عرفات فانه حجه قطاف وسعى  
 وحلل وقضى من قبل اي عام بعده والمرأة في جميع ما ذكره كالرجال لكنها

ارجاء وعرفات  
 حرم

مكنت

مكنت وجهها ولا راسها ولا يلبس جمل ولا نرمل ولا تسعي بين الميلين ولا تخطى  
 ولا تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وحديثها لا تمنع  
 نكاحها غير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز دخوله للحائض وهو ان  
 الحيف بعد ركنه الى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة يسقط الصلوة  
 وهو طواف الوداع البدن جمع بدنة من الابل والبقر والهدى منها ومن الغنم  
 كما سياتي ان شاء الله تعالى والله اعلم **باب القرآن والتمتع** القرآن النزال  
 الالهلال دفع الصوت بالكبير حج وعمره معا قال في الكفر وهو ان ياتى بالجمعة  
 والحج الميقات وقال الزيلعي اشتراط الالهلال من الميقات وفيه اتفاقان  
 لو احرم بها من ديرة اهلها وبعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الميقات  
 جاز فصار قادرا ولهذا اختلفت بينهما من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها  
 لذي الحجة والكافي ويقول بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلي به بعد الصلاة  
 اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسره لى وتقبلها مني وطواف للعمرة سبعة برمل  
 للثنية الاول ويسعى بالحق بخلاف التمتع فيخرج الى بيداء بالفعال في قطع  
 طواف القدوم ويسعى كما في المفرد وكره طوافان وسعيان لهما بان طاف  
 اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لظواف القدوم ثم سعى  
 لهما وانما كره لانه اخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم وذبح للقرآن بعد  
 رمي يوم النحر والنحر عن الذبح جام ثلثة اخر باعترافه وسبعة بعد اياها  
 الشربق ان شاور سوار صام في مكة او غيره ما قاله فانه الثلثة يعني  
 الدم وبالوقوف قبل العرفة بطلت وحقيقتا العمرة ووجب دم الرمي  
 وسقط دم القرآن قوله والتمتع عطف على قوله القرآن الحج بين الحج والعمرة  
 في شهره في سنة واحدة بلا العام باهله الما ما صححها بينهما وقال في  
 الهداية التمتع الترفق باداء النسك في سفر واحد من غير ان يلبس باهلهما  
 بينهما الما ما صححها وقال في غايه البيان الذي قال صاحب الهداية لا  
 يتم به معنى التمتع لانه الترفق باداء النسكين اذا حصل من غير العام بطل  
 الحما ما صححها لا يسمى تمتعا اذا كان احدهما في غير شهر الحج من هذه السنة



والاخر فيها وكذا لا يسمى تمتعا اذا كان السكان في شهر الحج لكن احدهما حصل  
 في شهر الحج في هذه السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجد المأمور بالملك  
 صحيحا وايده بكتاب الامام اليه بكر الرازي ثم قال فاذا كان لا بد من التقيد  
 بان يقال التمتع هو الجمع بين الحج والعمرة في شهر الحج من كل سنة واحدة في  
 غير الحرام بالملك بينهما المأما صحيحا واجاب عنه صاحب العناية بان  
 ما ذكره المصنف هو تفسيره واما كون التمتع في شهر الحج من عام واحد  
 فهو شرط وسنذكره اقول فيه بحث لان تفسير اللفظ بحسب معناه  
 الاصطلاحي لا يكون الا تعريفا سيما يجب كونه جامعاً مانعاً كما  
 تقدم فاذا دخل فيه ما ليس من افراد المحدث لم يكن مانعاً فلا يكون صحيحاً  
 فهذا احترت به هذه تلك العبارة فيخرج من الميقات في الشهر بعمرة فقط  
 لها قاطعاً التلبية اول طواف للعمرة ويسعى بحلق ويقصر بعد ما حل  
 منها احرم من الحرم وكونه من المسجد ليس بشرط بل هو يوم التروية وحله  
 افضل وجع كالمفرد لكنه برجل وطواف الزيارة ويسعى بعده لانه اول  
 طواف الحج بخلاف المفرد لانه قد يسعى مرة ورجع وهو يوم التمتع ولم يثبت  
 الاضحية عنه والرجوع عن الذبح صمام كالقرا ان اى ثلثة ايام في الحج و  
 سبعة اذا رجع وجاز صوم الثلثة بعد احرامها اى العمرة لا قبل اى  
 الاحرام ونوب تأخيرها الى عرفة فان اشهر الحج وقت الصوم الثلثة  
 لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا المال في القرآن لكن التأخير  
 افضل وهو ان يصوم ثلثة متتابعة اخرها عرفة لان الصوم يدل على  
 الهدى فيسحب تأخيرها الى اخر وقت وجاز ان يقدر على الاصل وان  
 شاء التمتع سوق هديه احرم وساقه وهو افضل من قوده ان لا  
 كانت لا يبادر في يقو بها وقد بدت وهو اول من التحليل والقار بالحل  
 على ظهره لان له ذكر في القرآن قال ارتقا والهدى والقصد وكوه  
 اشها وما هو شوق سنامها من اليسر هو الاشبه بالصواب فان  
 النبي لم يقطع في جانب اليسار قصد وفي جانب اليمين اتفاقاً

في الشهر الحرام  
 في الشهر الحرام  
 في الشهر الحرام

وابو جرح في هذا الصنيع لانه مثله وانما جعله النبي لان المشركين لا  
 لا يتبعون من تعريضه الا بهذا وقيل انما كره اشعار اهل زمانه  
 لما الغنم فيه حتى يخاف منه السراية وقيل انما كره اشارة على التقليد  
 واعلم ان فعل افعال العمرة ولا يتخلل منها اى العمرة اذا ساقه اما اذا  
 لم يسقه فيخلل منها كما خرج ثم احرم التمتع باليوم التروية وحله  
 احب كما خرج في حقه يوم النحر حل من احرامه لانه المانع لخلل في كل حال  
 في الصلوة المكنى بغيره فقط اى لا تمتنع له ولا قران لانه شرعية بالثبوت  
 باستقاط احدى التفرعين وبهذا في حوا لا فاني من اعتمر لا سوق ثم  
 عاد الى بلد فقط اى اى بطل تمتعه من قبيل ذكر المأزوم وادارة الامم  
 اذ قد عرفت معنى التمتع فالتدلى اعتمر لا سوق الهدى لا عاد الى  
 بلده حتى المامة فيبطل تمتعه ومع سوق تمتع فانه اذا ساق الهدى  
 فلا يكون المامة صحيحاً اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجباً فان  
 عاد واعتمر بالحج كان تمتعاً فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهره و  
 تمها فيه وجع فقد تمتع لانه الاحرام عند ما شرط فيصير تمتعاً على ما  
 في الآية وانما تعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وله حكم الكل ولو  
 طاف اربعة قبلها اى لا شهر لا يكون متمتعاً لانه ادى الاكثر قبل اشهر  
 بالحج كوفي مبتدأ خبره قوله لانه متمتع حل من عمرته فيها اى لا شهر ولو  
 بكنة او بصره وجع في عامته ذلك متمتع لان السفر الاول لم يفته  
 برجوعه الى بصره لانه لم يخرج من الميقات ولو كان بصره فسد ما وجع  
 من بصره وقضاه وجع لا يكون متمتعاً لان حكم السفر الاول لما بقى  
 بالرجوع الى بصره لانه لم يخرج منه ولا تمتع للتساكن فيها الا اذا اراد  
 ثم اتي بها فانه اذا لم يابله ثم وجع واتي بالعمرة والحج كان هذا اثناء  
 السفر لانه انتهاء السفر الاول بالمأما فاجتمع سكان في سفر واحد  
 فيكون متمتعاً واتي فسد اتمه لانه اى من اعتمر في شهر الحج خرج من  
 عامته فايها افسد مضي فيه اذ لا يمكنه الخروج عن عمدة الاحرام الا

قولنا كره اشارة اى كره ابو حنيفة  
 احتيا لا تخار على التقليد واتى

للتفرق بين



بالأفعال وسقط دم القميص لانه لم يرتفع باراد السكين الصبيحة  
 في سفر واحد القرآن افضل منه اي القميص وهو اي القميص افضل  
 من الاخر او يكون القرآن افضل منهما اما الاول فلان فيه جمعاً بين  
 العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف وظهر استه في سبيل الله  
 وصلوة الليل واما في الثاني فلان في القميص جمعاً بين العبادتين  
 في الجملة فاشبه القرآن **باب الجنائيات** لما فرغ من بيان احكام  
 المحرمات شرع فيما يحرم من العوارض من الجنائيات والاحكام والقوة  
 وهي جمع جنائية والمراد بها فعل ما ليس للمحرّم ان يفعله ثم ان  
 الواجب بها قد يكون دماً وقد يكون ذكياً وقد يكون نكاحاً  
 قد يكون غير ذلك فادارت قصدها فقال وجب دم على من حرم باللعن  
 ان طيبت عضوها بطلا فما زاد كالزنا والساق والتخدر وكذا  
 او غضب راسه بخمار لانه طيب او ادهن اي استعمل الدهن  
 في عضو زينة او حل ولو كانا خالصين فان الدهن المطيب كدهن  
 النفس وكحه يوجب الدم اتفاقاً واما الخالص فيوجبه عند  
 ابن حزم وعندهما يوجب الصدقة او ليس تحيطا او يستمر راسه  
 يوماً كاملاً وان كان اقل منه فعليه الصدقة وعن ابى ابي ابي البسر  
 اكثر من نصف يوم فعليه دم او حلق دبه راسه او حلق حاجبيه  
 او احدى البطين او عاتقه او ذقنه او قص أطراف يديه ورجليه  
 في مجلس او يدور جلا فيه فان الكل اذا كان في مجلس واحد لا يزداد  
 على دم واحد لان الجنائية من نوع واحد وان كان في مجلسين  
 اربعة دماء ان قل في كل مجلس يدور جلا فيه فعليه دم اقامة  
 بزوج مقام الكل كما في آية السجدة وان قص يد او رجلا فيه  
 فعليه دم اقامة للزوج مقام الكل كما في الملق وان قص اقل من  
 خمسة اطراف فعليه صدقة كما سبنا او طاف للقدم او للصدر  
 جنباً او للفوف عداً ولو ارجنباً فبدنة اي لو طاف للفوف جنباً

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان احكام الجنائيات

في بيان احكام الجنائيات  
 في بيان احكام الجنائيات

لان الغالب فيه  
 العادة فينبغي ان  
 باتخاذ المجلس

فالجواب

فالجواب بدنه لان الجنائية اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصانها بالبدنة  
 اظهارا للتفاوت بينهما وكذا اذا طاف اكثره جنباً لان ذلك كثر حكم الكل  
 او اقل من جنس فوات قبل الامام او تركه اقل سبع الفوط اي ترك ثلثه او ثلثه  
 او اقل من طواف الزيارة او تركه اكثره اي اربعة اشواط او اكثر بقى نحو ما حكمه  
 بطوافه وترك طواف الصدرة او اربعة منه او السبع او الوقوف بجمع يعني  
 من دلفة او الرمي كل او في يوم او الرمي الاول او اكثره اي ومن حرمه العقبة  
 يوم الفخر او من شبهه عطف على تركه او قبل او اخر الخلق او طواف الفري  
 عن ايام النحر او قدم سكا على اخر كما طاف قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي  
 والملقى قبل الذبح او حلق في صلح حاجا او معتمرا اي حلق في ايام النحر واما اذا  
 خرج ايام النحر فحلق في غير الحرم فعليه دمان عند ابن حزم ذكره الزبيدي او  
 خرج حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد فحلق معتمرا خرج لم عاد فقصصه جنباً  
 لا يلزمه دم قال في الوقاية او حلق في حلق او مرة ثلثي معتمرا خرج من طواف  
 قصر او قبل او لمس قول فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله ايام او مرة ما حل  
 لمخرج من ايام او مرة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولذا قال  
 بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان طيب حرم في قول الباب وان لم يطابقوا  
 الثاني ان المعطوف عليه لقوله لا في معتمرا غير طاهر وان كان المراد طاهراً  
 او معتمراً ان المعتمرا ان خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل حق العباد  
 ان يقال وخرج خارج من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لا معتمرا بل انما  
 ان ظاهر قوله او قبل يومهم عطفه على قصره ان المعطوف على حلق ولد اخته  
 العبادات ههنا الى ما ترك ودمان عطف على قوله دم في قوله وجب دم في  
 اول الباب على فادان حلق قبل دمه دم للملح قبل اوائه ودم لتأخير الذبح  
 عن الخلق وعلا طواف للركن جنباً وللصدرة في ايام التشريق طاهراً  
 ولو حذث في الاول قدم على مرتبة لو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدرة  
 في ايام التشريق طاهراً يجب دمان عند ابن حزم وقال لا دم ولو طاف  
 للزيارة حذث وطاف للصدرة في ايام التشريق طاهراً يجب دم



واحد اتفاقا والفرق اي طواف الصدر في الوجه الثاني لم ينتقل الى طواف الزيادة لان طواف الصدر واجب واعادة طواف الزيادة بالحدس مستحبة فلم ينتقل اليه في الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيادة لان الاعادة واجبة وفي اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيادة فائدة اسقاط البدنة عنه وقد وجدت الحرمة في ابتداء الاحرام بالافعال على الترتيب المشروعي فطلبت نيته على خلافه وجب منه في ما عليه في عليه السجدة الصليبية او اسجد للسهو يظهر الى الصليبية دون السهو فظهر كانه طواف طواف الزيادة في آخرها الترتيب ولم يطف للصدر فيجب دم لترك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيادة في ايام الحج عند ايامه وقال لا يجب دم لترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيادة ونصدق عطف على فاعل وجب في اول الباب او على قوله دما ان ينصف صراع من بزاد طيبا اقل من عضو او استمر راسه او ليس فاقترن يوم او حلق اقل من ربع راسه او قصر اقل من خمسة اظفار او خمسة منفرقة او طواف للقدم او للصدر محدثا او تركه ثلثة من سبع الصدر او احدى مما ذكرنا او حلق راس غيره او حرم آخر ونحو او نصدق عطف على قوله نصدق بثلثة اصبع طعام على ستة مساكين او هاهنا ثلثة ايام يعني انه تجزئ بين هذه الثلثة الى طيبا وحلق بعد قوله ووطئه ولو ناسيا قبل وقوف وقضيتا اخره قوله حج ويمضيه ويندح ويقض من قابل ولم يقفوا الى ليس عليه ان يفارقها فضا ما افسده ووطئه بعد وقوفه اي وقوف الفرض لم يقصد وجب بدنة وان وطئه بعد الحلق لم يفسد ايضا وجب شاة ووطئه في عمرته قبل طواف اربعة بقية الى العرة يعميه ويندح ويقض وازا وطئه في عمرته بعد اربعة اي بعد طواف اربعة نزع ولم يفسد الوطئ في عمرته ان قل حرم صيدا او دل عليه مطلقا ان سوار كان اول مرة او لا او كان سلهوا او عدا عليه جزاؤه ولو كان الصيد سبعيا غير حائل ولا شئ في الصا كل او كان الصيد مستانسا او حاما مستورا وهو الذي في رجلية ريش كالسر وال وقال فالك انه لو قف مستانسا فصار كالبط قلنا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يطير ثقله او هو مضطر الى الحكة

بالجمع

بالجمع او غيره وهو جزاؤه ما قومه عدلان في فصله او في قرب مكانه والحرمان في البيع لا يزيد على شاة وان كان اكثر منها لم له اي للحرم ان يشترى به هديا ويذبح بكمه او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع او صاعا ثم او شعيرة الاقل منه او يقصم عن طعام كل مسكين يوما والفضل عن طعام مسكين طعام المسكين يكون نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصدق به اي بما فضل او صاع يوما بدله ويجب ما نقص بحره وتنف شعره وقطع عضوه اي لو جرح هذا او تنف شعره او قطع عضوا منه ضمن ما نقص اعتبارا لبعضه بالكل كما في حقوق العباد ويجب القيمة التي قيمة القصيد كاملة بقية ريشه وقطع فوايده حتى خرج عن حيزه الانتفاع لانه قوت عليه الامن بقوته آلة الانتفاع فيضمن جزاؤه وكسر بيضه اي يجب عليه قيمة البيض بكسره لانه اصل القصيد وله عرضية ان يصير صيدا فنزل منزلة احتياطا ما لم يفسد قاله سد بان صار فذرة لم يجب عليه شيء وكسره وجرح في موضع ميت يعني اذا فرغ بعد كسر البيض فرغ ميت يجب قيمة الفرج حيثما المسئلة لا تكملوا ان علم انه كان حيا ومات مأكلا او علم انه كان ميتا ولم يعلم انه موات بسبب الكسر او لا قال كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني في ملكه شيء وان كان الثالث فالقياس انه لا يغرم سوى البيض لان حيوة الفرج غير معلومة وهي المستحالة ان يجب عليه قيمة الفرج حيا لان البيض بعد فرجه منه الفرج الحلي والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحال به عليه احتياطا لانه في العناية ونحو الحلال صيد الحرم اي يجب عليه قيمته ما تصدق بها او سيجي فائدة التقييد بالحلال وحله اي يجب عليه من جلب صيد الحرم قيمة لبنة لانه من اجزاء الصيد فاما شبهة كلف وقطع حشيشه وشجرة النابت بنفسه وليس مما يثبت اي ليس من جنس ما يثبت التباس ولو كان ذلك الشجر مملوكا اشارة الى ان ما وقع في الهدياة وغيره من قولهم غير مملوك غير مفيد لان شجر الهدياة وغيره قالوا ان حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر ائنة الانسان وشجر ثبت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما يثبت التباسا



او لا يكون والاول بنوعه بوجوب الجواز والاول من الثاني كذلك وانما الجواز في  
 الثاني منه وهو ما يثبت بنفسه وليس من جنس ما يثبت بالناس ويتنوع فيه  
 ان يكون ملكا لانسان مان يثبت في ملكه او لم يكن حراً قالوا في رجل يثبت  
 في ملكه ام غيلة فقطعها انسان فعليه قيمتها لما لها وعليه قيمة اخرى  
 لحق الشئ الا ما جف حيث يجوز قطعه بلا غرم ولا صوم في الاربعه  
 الى لا بصوم في ذبح الخلال لصيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه ونحوه بدل  
 القيمة لا لما وجب بهما من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه بهما ان  
 الاموال فلا ينادى بالصوم وانما قال ذبح الخلال لان الذابح لو كان حراً من  
 يتأدى كفارة بالصوم ذكره في النهاية ولا يسمى الحشيش حرم الحرم ولا  
 يقطع الا اذا ضر لقوم لا يخلل خللها ولا يعرض شوكها وانما الاذخر فقد  
 استشه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حرمه وركبه والكاهن فانها ليست من جملة  
 النبات وجب صدقة وان قلت بقتل حمة او جراده ولا شيء بقول غيره  
 وحده وعقرب وجبة وفارة وكلب عقور فقد ذكر الذئب في بعض الروايات  
 وقيل المراد بالكلب العقور الذئب ويعوم من ذرعه وثق وقراده وسحقا  
 وله في البقر والشاة والبغية والذئب والبط والابل وكل ما صاده حلالا  
 وذبحه بلا دالة حرم واحرم به حلال رجل الحرم قال في الهداية ومن ذبح  
 الحرم بصيده الى وقال في النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف الشافعي فان في  
 الحرم لا يتوقف وجوبه لارسال على وصول الحرم فانه يجب عليه لارسال  
 بمجرد الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت حلال دخل الحرم بصيد في يده اي يده  
 الحقيقة التي هي المارحة هو اذا كان في رحله او قفصه لا يجب عليه لارسال  
 ذكره مانع الشريعة ارسله الى عليه ان يرسل ورد ببعده اي البيع الذي ان  
 يد بعد دخوله في الحرم ان بقي في يد المشتري والاجر ان اعطى قيمة بيع الحرم  
 صيده اي يرد الحرم البيع ان كان قائما وجب القيمة ان كان فائتاً سو  
 باعه من الحرم او حلال بصيد اعطى على ضمير ارسله في بيته او قفصه ان  
 احرم ان كان احرم وفي بيته او قفصه صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام

في البيع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

لا ينافي

لا ينافي في ما ملكه الصيد وحفاظته بخلاف المسئلة الاولى فان الصيد  
 فيها صيد الحرم يجب ترك التعرض له ارسيل صيداً في يد حرم ان هذا  
 حلال صين والافلا قتل حرم صيد مثله يجرى كل لانه لا يخذ متعرض للصيد  
 بتقويت الامن والقاتل متقور بذلك والتقير كالا ابتداء في حق الضمان  
 كشهود المطلق قبل الوصول الى جرحه او يرجع اخذه على قائله لانه القتل  
 جعل فعل الاخذ عليه فيكون في معنى مباشرة غلة العلة فيحال بالضم  
 اليه ما يرد على المفرد فعلى القادر به وما كان دم حرم ودم لغيره الا يجرى  
 المكفات غير محرم فان الواجب عليه عند الميقات احرام واحد نقل الزيلعي  
 عن شيخ الاسلام ان وجوبه للميت على القادر ان يما اذا كان قبل الوقوف بعرفة  
 وانما بعده ففي الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من المخطورات دم واحد  
 يقتضي جزاء صيد قتل حرم ان فانه جزاء الفعل وهو متعدد ويقتضي لوقول صيد  
 الحرم حلالا لان قاتل جزاء صيد الحرم جزاء الحلال وهو واحد بطلان مع الحرم هو  
 صيد او شرأه وحرم ذبحه وغرم قيمة ما اكل لا حرم لم يذبحه او لو اكل حرم  
 آخر لم يغرم فقوله لا حرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت طبيعة الحرم  
 في الحرم وما غرمها اي الطبيعة والولد لانه القيد بعد الاخراج من الحرم  
 بقي مستحق الامن شرعاً ولهذا وجب دمه الى مأمته وهذه حقيقة شرعية  
 فتشترى الى الاول دمان في الحرية والوقفة والكتابة ونحوها وان اذبح حراماً  
 ولدت له جزاء اي ليس عليه جزاء الولد او بعد اذبحوا الام لم يتبق ائمة  
 لانه وصول الخلف كوصول الاصل اتفاقاً في اذبح او العدة قد بارادتها اذ  
 لو لم يرد شيئاً منها لا يجب عليه شيء بمجاورة الميقات وجاز وميقاته ان  
 دم فان عاد فاحرم او حرم ما ادى ان عاد الى الميقات حال كونه حراماً في الميقات  
 لم يشرع في نسك وانما قال ولحق احرم ان قولها فان العود الى الميقات  
 محمول على سقوط الدم عند عودها واما عده فلا يرد العود حرم ما يكتسب  
 سقط الدم الا اذا عاد وان لم يعد الى الميقات او عاد ولكن  
 بعد ما شرب في نسك بالابتداء بالخطوة اذا استلم الحجر فليست الدم

قوله كوصول الى صول فيكون  
 كوصول الام الى الحرم وان



فكل ريد الحج ومقتض في من عمره وخرج من الحرم فاحرم ما يستتبه كسنة  
المقدمة في لزوم الدم فان احرام المكن من الحرم والمقتض بالعمرة لما قبل  
بكملة والى بالعمرة صاير فكلها واحرام من الحرم يجب عليه ما دام بجوارفة  
الحقيقة على احرام ودخل كوفي في البستان الحاجة فله دخول مكة على احرام  
ومقتض البستان كالبستان بستان بني عامر موصوفه داخل الميقات  
خارج الحرم فاذا دخل الحاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم  
فاذا دخل التحق بالهله ويجوز لاهله دخول مكة غير حرم لهما الا اذا  
الحقيقة البستان الذي جميع الحلال الذي بين البستان والحرم كالبستان  
ولا شئ عليها اى البستان وما دخل الى احرام من الحلال ووقف بعرفات  
لانها احرام من ميقاتها ودخل مكة على احرام لزوم حج او عمرة وجميع منه  
اى احرام بسبب دخول مكة بغير احرام لو خرج في عامه ذلك الى الميقات  
واحرم حج عتق عليه في ذلك العام لا بعده وقال في لا يصح وهو القياس  
اعتبار بما لزمه بسبب التذرع وصار كما اذا تحللت السنة ولما ان تذكر  
المتروك في وقته فان الواجب عليه ان يكون حرمًا عند دخول مكة  
تعتيها لهذه البقعة لا ان يكون احرامه لدخول مكة على التعيين خلا  
ما اذا تحللت السنة لانه صار دينًا في ذمته فلا يأتى الى الاحرام فيقفوا  
كحاق لا عتق المندور فانه ينادى بصوم رمضان من هذه السنة  
دون العام الثاني كما هو وجا ومقتض على احرام فاحرم بعمرة وادخل  
مضى وقضى ولادم لترك ميقاته لانه يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام  
منه في القضاة مكن طواف العمرة مشوطا فاحرم بالحج وقضه اى عليه ان  
يرفض الحج عند البعج بناء على ان المكن منى عن الحج بان الاحرامين وعندهما  
يرفض العمرة وعليه دم لاجل الوفاء وحج وعمرة لانه كفاية للحج حيث  
انه يخرج من المضي في الحج بعد شروعه وعاد فاقبته حج وعمرة ولو انما حج لانه  
اذا انما كان القوم ما كفته منى عنه والتمس من الاحوال الشرعية بحقق كفته  
وكفته وحج لتقصان وهذا دم جبر وفي الافاق دم شكر احرام بالحج وحج

ثم احرام فان خلق الاول لزمه الاخر حتى يقضى في العام القابل لادم والاك  
وان لم يخلق الاول فيه اى لزمه الاخر بالدم قصر بعد الاحرام الثاني اولا اصل  
هذا الاصل الحج بين احرام الحج والعمرة بعمرة فخلق في الاحرام انتهى الاحرام  
الاول فلم يصير جامعاً بين الحج والعمرة فلا يجب عليه دم بالحج فاذا لم يخلق في الاول  
صاير جامعاً بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان خلق كحلل عن الاول وحج  
على الثاني لانه في غير اوانه فله دم اجماعا وان لم يخلق حتى في العام الثاني  
فعلية دم عند الحج بغير الحلق عن الاحرام الاول هذا معنى قوله والاقية قصر  
اولا بعمرة اى بافعالها الا الحلق فاحرم بالحرك في لانه جمع بين احرام العمرة  
وهو مكروه فله دم افاق احرام به اى الحج ثم بما اى بالعمرة لزمه لان الحج بينهما  
مشروع للافاق كالقار وبطلت العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى  
عرفات وان طاف له اى الحج يعنى طواف القدوم ثم احرام بها اى بالعمرة منى  
عليها في لانه بان افعال العمرة على افعال الحج وتندب وقضه لان احرام الحج  
تاكيد شئ اخر اعلم بخلاف ما اذا لم يطف بالحج فان رفض قضى بعمرة الشروع فيها  
ويجوز رفضها حج فاحل لعمرة او في ثلثة لزمه لان الجمع بين احرام الحج والعمرة  
صحيح ورفضه اى يلزمه الرضا لانه قد ادرك ركنا الحج وهو الوقوف فيصير بانها  
افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام وقضت  
مع دم للرفض وان مضى حج وجب دم لارتكاب فعل مكروه فاقبض الحج اهل  
او بها رفض وقضى وحج اى فاقبض الحج اذا احرم من الحج او عمرة يجب ان يرفض الحج  
ويحل بافعال العمرة لان فاقبض الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما احرام به بغير الرضا  
ويجوز وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جامعاً بين احرام الحج والعمرة  
اذا يجب عليه عمرة لقضائه فيصير بالاحرام جامعاً بين العمرة والحج فيرفض الشئ  
وانما يجب عليه دم لتحلل قبل اوانه بانه رفض **باب حرم احرام الاحرام**  
لغة المنع مطلقا يقال حرمه العذر واهم المرض وفي الشرح منع الحرف  
او المرض من وصول الحرم الى تمام حجة او عمرته فاذا احرم بعد وادخل حاز  
للتحلل في بعث المقر وما والقارن وحل لا حياجه الى التحلل من احرامين







ما بقي من حيث مات كما هو قولها وهو عطف على قوله من منزل امره وجهه  
 وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله  
 ورسوله لا يجره ذنوبه من مات في طريق الحج كتب له اجر حجة بغيره في كل سنة  
 وان لم يبطل اعتبر الوصية من ذلك المكان ووجه قوله القياس ان القدر  
 الموجود من السفر قد يبطل في حق احكام الدنيا قالوا اذا مات ابن آدم انقطع  
 عنه علمه الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من طاعة  
 كالاخراج لم يوجد الهدى وهو ما يهدي الى الحرم ليس قرب به فيه بل ونحو  
 غم ولا يجب تعينه الى الذهاب بل الى عرفاته وقيل المراد العلم كالقيد و  
 لم يخرج الا جازر المصححة ونحوها على قريب وجاز الغنى في كل شيء الا في  
 طواف فرض جنبه وطلعه بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها الا البنية اكل  
 اى جازر الاكل بل يجب من يهدي فطوى ومنه وفلان فقط لانه دم منك  
 فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها مأكولات  
 شرعت جازا لجنسية فيتعلم بها الحرام من الانتفاع بها الزيادة الزجر  
 وقد صرح من النبي صلى الله عليه وسلم ان يذبح الاخير يوم النحر اى يتعين يوم  
 النحر لذكرها ويذبح غيره اى منى شاة ويتعين لحم كل من الهدايا لا فقيره  
 لصدقة اى لا يتعين فقير لحم لصدقة قال في الوقاية ويتعين يوم النحر  
 الذبح الاخير بها وغيرهما من شاة الى ما قبله محتاج الى تكلف واعتناء كما لا  
 يخفى على اهل معرفة النصارى والعبادة الحقة وذهبوا الى انهم ادل على النقض  
 منها ونقص في كماله وخطاه ولم يعط احراز ادمه ولا يركب الا ضرره  
 ولا يجب لبسه ويعالج لقطعه بغيره على ما ورد وما عطف او عيب  
 بها حسن ففى واجبه ابد له والمعيب له وفي نقله لا يثنى عليه ونحوه من النقل  
 ان عطيت اى قرب الى المكان في الطريق وبيعها اى قلادتها بها  
 وضرب به صفه بنامها لياكل الفقير فقط شهرا او قوفهم بعد وفاته  
 ولو شهدوا بوقوفهم قبله اقبل وقته قبلت ان المكن الشراك بعينهم وقفا  
 في يوم وشهد قوم بانهم وقفا بعد يوم الوقوف اى وقفا اليوم النحر

ان قطع

ان لا يخرج من مكان

كما يتعين يوم  
لا فقيره  
انقول ربطه غيرهما

تقبل

لا تقبل ويكرههم جنتهم استحسنوا القياس ان لا يخرجهم لانه عرف عبادة تحضيرا  
 ومكان فلا يكون عبادة دونها حصادا لو وقفوا يوم التروية او في غيره  
 وجه الاستحسان ان هذه شهادة على النقص لان غرضهم نفي عجتهم فلا يقبل  
 الا حذرا من الخطا غير محكم والتدراك متعذر وفي الامر بالعادة خرج ظاهر  
 فوجب ان يكون به عند الاستنباط كمالا او وقفوا يوم التروية فان التذرك  
 ممكن في اليوم الثاني من ايام النحر جرة الوصل والثالثة وترك الاولى  
 فان قصد التكامل ورمى الاولى فقط جاز لحصول الكل ولو عاين ترتيب لانه ليس  
 بشرط او رمى الكل بالترتيب حسن رعاية الترتيب المسنون في وجباتها  
 حتى يطوف القرى بعينه اوجب على نفسه ان يحج ما شيا فانه لا يركب حتى يطوف  
 طواف الزيادة اشترى جارية احرمت بالان الى ان مو لا ياحته لو احرمت  
 عدونه لا يكون محرمة له اى لم يشرى الا بملكها بقض شعر او قلم طمرا فاحتمل  
 وهو اول من التحليل بالاجماع تعظيما لمرح **كتاب الاحجية** وجه مناسبتها  
 الكتاب بكتاب الحج وقوع الاحجية في آياته وهو لغة اسم لما يضيئ بها ويجمع  
 على اضاعي على وزن افاعيل من اضيى يضيى اذا دخل في الضي وسمى ما يضيئ آيات  
 النحر بذلك لانه يضيئ وقت الضي تسمية له باسم وقته وفي الشرح اسم لحيوان  
 مخصوص بسن مخصوص يضيئ بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود  
 شرائطها وسببها وشرائطها الاسلام والاقامة والى الذي يتعلق  
 به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام النحر وكنها في ما يجوز  
 ذبحها اى شاة من ذرو وبنه اى بغيره او بقرة كما حرمته اى من واحد الى سبعة  
 والقياس ان لا يجوز البنية كلها الا من واحد لان الا واقعة قرينة واحدة وهي  
 لا تجزى الا انما تركناه بالاثرو وهو مروي عن جابر رضي الله عنه قال سئل عن رجل  
 ادى البقرة عن سبعة والبدينة عن سبعة ولا نصرة الشاة فثبت على الكل  
 القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل انما يجوز عن سبعة  
 ان لم يكن لاحد منهم اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وبقرة وحيا  
 بهما لم يكر في نصيب الابن ايضا الفوات وصف القرية في البعض وعدم تجزئ



هذا الفعل فكونه قربة كذا في الكافي وضح لواحد اشترى ستة اى جعلهم  
 شرا كانه في بدنة مشيرة اشتراه ذلك لواحد لاضحية اشترانا وفي القصة  
 لا يجوز وهو قول زرارة ابي القزعة فلا يجوز بيعها وجه الشرح ان  
 يحد بقره سمينة ولا يحد الشربة وقت الشراء فثبت الحاجة الى هذا ان يكون  
 اى الاشتراك قبل الشراء ليكون البعد عن المحارف وعن صدقة الرصع في القرية  
 ويضم اللحم وزنا لاجزائها اذا ضم قعر من الكاوية او جلد اى يكون في كل  
 جانب شئ من اللحم ومن الكاوية او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد  
 او يكون في جانب اللحم والكاوية وفي اخر اللحم وجلده في جوفه فالجسد الخلف  
 الجسد ويحب في جامع الى يوسف انها ستة وهو قول الشافعي وذكر  
 الظواهر انما ستة مؤلفة على قول ابو يوسف وحجته وجه الوجوب قوله  
 من وجد سعة فلم يفتقر فليتقرب بمقتلانا واداه احمد وابن ماجه ومثل هذا  
 لا يلحق الا بترك الواجب على قربتها قربة مالية فلا تشاء ان لا يملك ولا  
 هو حر مسلم فان القرابة لا تصور الا في المسلم مقيم فان اذما يخص  
 باسباب شتى على المسافر وتفاوت بعض الوقت فلا يجب عليه دفعها لغيره  
 عنه كالجعة مؤتمرا ليسا الفطر فان العبادة لا يجب الا على القادر وهو  
 الغني ومقداره حاجب صدقة الفطر لنفسه متعلق بحب لا لطفه الى ما يجب عليه  
 لا ولادة الصغار لانها قربة تحضنة والكل في العبادات ان لا يجب على سبب  
 غيره بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى المؤنة والسبب فيها ان يكون له  
 على عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن بن ابي جراح ان الاضحية  
 يجب عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه بل يضيى ابو عنه من ماله الى مال  
 الطفل ان كان له مال او يضيى وجهه لولده اى بعد الاب والكل الطفال باية  
 بعد الكل بيدل بما يفتق بعينه من آلات البيت وكذا في الهداية الاصح  
 انه يضيى من ماله ويأكل منه ما يمكن ويبتاع مما يفتق بعينه وفي  
 الكافي الاصح انه لا يجب ذلك وليس للاب ان يفعل من مال الصغير لا يفتق الاضحية  
 في المهر قبل الصلوة او بعد الصلوة وتخرج في غلوه بعد طلوع الفجر يوم النحر

الغدير يوم الثالث فان اول وقت التضحية بعد الصلوة في حق المهر  
 وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث من ايام النحر  
 واعتبر الامر بالغنى والفقر والولادة والموت فانه اذا كان غنيا في اول النحر  
 فقير في اخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب وان ولد في اليوم الرابع عليه  
 وان مات فيه لا يجب ذكره الدج كليا وان جاز لا احتمال الغلط في ظن القيل  
 ترك التضحية ومقت ايامها علم الايام النحر ثلثة وايام الشرب ايضا  
 ثلثة والكل كخمس باربعة او لهاخر واخرها شربون لا غير والمتوسط ان يخرج  
 وتشرى والتضحية فيها افضل من التصديق بتمن الاضحية لانها تقع وجبة  
 او ستة والتصدق تطوع محض واذا تركت حتى مضت ايام التضحية تصدق  
 بها الا الاضحية نفسها نادرجية لمعينة اى من كان في ملكه شاة وقال الله  
 على ان اضحي بهذه الشاة وتصدق بها ايضا فقير بها اى الاضحية لها اى  
 التضحية فانها يجب على الفقير والشربة التضحية عندنا وتصدق ببقيةها  
 عن شراها ولا يبيع ان كان غنيا تصدق ببقية الاضحية اشترى او لم يشتر لانها  
 لانها واجبة على الغنى فاذا فات الوقت وجب عليه التصديق اخر اجاله عن العدة  
 كالجعة تقضى بعد ثوبها ظهر او الصوم بعد الفجر فدية من التضحية يخرج من  
 الضان الضان ما يكون له اليه ويخرج شاة لها ستة اشهر ووجه الشئ فصلا  
 من الابل والغنم والبقر وهو اى الشئ اى خمس الاول من الاول من الاول من الثالث  
 ان البقر وحول من الثاني الى الغنم فالخمس ان الشئ فصلا على كذا كذا  
 الضان فان الخبز من ثوبه قوله من ضوايا الشايات الا لا يبيع على احدكم فليخرج  
 الخبز من الضان ووجه الشراى التي لا قرن لها ومخصى والتولاد اى الجحوش والقطا  
 والعوراء اى ذات عين واحدة والعجفاء بحيث لا حج في عظامها وعرجاء وكنت  
 الى المسك ومقطوع يدى او رجلها وما ذهب الاكثر من ثلث ذنبا او ثلثيها  
 او ثلثها او ايتها وقيل الثلث وقيل الربع وعندنا ان بقى اكثر من النصف اجزا  
 مات احد سبعة اشترى او بقره الاضحية وقال ورثة الستة الباقية ان يكون  
 عنه وعلمهم والقياس ان لا يبيع لانه يبيع بالانلاف فلا يجوز عن الغنم كذا

اى قوله الجذع بالفتح التى يليق  
 وطقوز ايلق قيوه اضحية اذن جاز ودر  
 احذر



عن الميت وجه الاحتسان ان القربة قد تقع على الميت كالتصدق بخلاف  
الاتفاق لان فيه الزام الولاء على الميت وايضا القربة نحو وعن سبعة لكن بشرط  
ان يكون قصد الكل القربة وان اختلف جهاتها كبقرة عن اربعة ومنه قوله  
فانما يجوز عندنا الاحتسان والمقصود وهو القربة ولو كان احدهم كافرا او كافرا  
لم يلحق بالاكفار وليس بهل القربة وكذا قصد الامم بناتها واولادها في ارضية  
ويؤكل خيره من الغنم والبقرة ويهب كذا شاء ولا يعطى امر الجور او منها للمسلمين  
عنه وقد تصدق بشتمها لالا نجها وثقت الكليل والادخار والاطعام ونحو  
تركه او ترك التصديق لدى عيال توسعة عليهم والديع بيده احسن ان كان  
والا امر غيره وكذا في كسبه لانه قربة وهو ليس من اهله ولو امره فذبح حازه  
لان من اهل الزكوة والقربة جعلت بانابته وغنة خلاف المحرم لانه ليس  
من اهله ويتصدق بجلده او بجعله الكجارية وخفف وفرو او ببدله بما يقع  
برأيه كما مستهلكا لا طعمه وهو بنافي القربة قال في بيع اللحم او الجلبدة او  
بما ينتفع به من تلكا تصدق بثمنه لانه القربة انتقلت اليه بدل غلظا  
وزرع كل شاة صاحبه مع بلاعوم احتسانا والقياس ان لا يطبخ ويغرم لانه نجس  
شاة غيره بغير امره وجه الاحتسان انها بعيت للذبح لتعطيها لاهية حتى  
وجب عليه ان يصفي بها بعضتها في اياك التمر فصار ملكا مستغنيا بكل من هو  
اهل الذبح اذا لم يذبح لانه لا يقوت بمغنة هذه الاياك ويحتمل ان يعجز عن ذبحها  
لما لم يذبح او غلظا ياخذ كل واحد منها مسلوخة من صاحبه ولا يغنم لانه نجس  
فيما فعل لانه والله كما انك انما علمنا فجلل كل صاحبه وان تشا فانك كل منهم  
ان يضمن صاحبه قيمته لم يتم تصديق بتلك القربة لانه لا يذبح عن اللحم وصحت  
النفقة بشاة الغنم لا بالوديعه وصحتها وجه الصحة في الاول والثاني  
ان الملك في الغنم ثبت من وقت الغنم وفي الوديعه يصير غاصبا  
بالذبح فيقع الذبح في غير الملك هكذا في الهداية والكافي وسائر الكتب  
المعتبرة قال صدر الشريعة يصير غاصبا بمقدومات الذبح كالاخصاخ  
وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة الغنم كما تقدم في

موضع

موضع ازالة اليد المحقة وانبات اليد المبطله وغاية ما يوجد في الاحتجاج  
وشد الرجل انبات اليد المبطله ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما يحل ذلك  
بالذبح كما ذهب اليه الجمهور **كتاب الصيد** اورده بهنالك ذكره في كتاب الذبح  
وهو لغة الاصطلاح ويسمى الصيد صيد السمكة بمفعول بالصيد وكفر ك  
الاصيد بكل ذي ناب من السباع وحبس الطيور والكلب طفر الطائر في  
المسوط المراد من ذي ناب الذي يصيد بنابه ومن ذي حنبل الذي يصيد بحنبله  
لكل ذي ناب وحنبل فان شحامة لها حنبل والبيعر ناب الاول كلب وحنبل  
والثاني كوزا وحنبل من السباع والطيور ويشترط لما يؤكل ان يكون اكل  
ما يؤكل من الصيد امور بخلاف ما لا يؤكل قاله شيئا منها ليس بشرط في جواز  
صيده في سباع منها علمه بها العلم ذي ناب وذي حنبل كبقية الصيد لقوله  
نقلا وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون من مما علمكم الله ولقوله لم تصليتم  
ما صدت بكنيت العلم فذكر الله علمه عليه فكل ما صدت بكنيتك غير المعلم فادرك  
زكوة فكل دواة البخاري ومسلم ومنها جرحها في موضع منه وهو ظاهر الرواية  
حتى لو خفق الكلب الصيد ولم يجرحه لم يؤكل وعن ابن ج وابن يوسف لا يشترط  
ومنها ارسال مسلم او كتابي يا ايها الذي ارسال من له ملكة التوحيد وعوى ونبها  
او دعوى لا اعتقاد كالكتبي وسبائك في الذبايح فان ابغى الكلب والبازي  
على اثر الصيد بغير ارسال فاخذه وقتله لم يكل ومنها التسمية اشارة اليه  
بقوله سميا اي غير تارك التسمية كذا الاصل فيه قوله لم يكل من سميت اشارة  
ارسلت كلك للمعلم وذكر كذا التسمية فكل ان الكلي منه فلا تأكل ومنها الذي يكون  
الصيد محتجا متوحشا اشارة اليه بقوله على عتق متوحش ما كوله من شاة  
ان ياكل ومنها عدم تركه كلب لا يحل صيده كلب غير معلم او كلب الجوح او  
كلب لم يرسل للصيد او يرسل ترك التسمية على كونه من عدم طول وقته بعد  
الارسال فانه ان طال وقته بعد الارسال لم يكن الا صطيادا مضيا قال في  
الارسال بخلاف ما اذا كمن الفهد فانه حيلة في الاصطيد فيكون مضيا قال في  
الارسال قال الامام شمس الترمذي شمسنا فكل من شاة الامام شمس الترمذي



هذا هو الأصل

وحده لا يتعد خصمال ينبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك منه منها انه يكون كيت من الصيد  
حتى يتكهن منه وهذه جملة منه للصيد فيصيد فينبغي للعاقل ان لا يجاهروا  
بالخلاف في عدوه ولكن يطيب الرخصة حتى يحصل مقصوده من غير تعاب نفسه  
ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن بغير الكلب بين يديه اذا اكل الصيد فيتعلم بذلك  
وكذلك ينبغي للعاقل ان يتخذ من يعطيه غيره كما قيل البعير من وعطه بغيره و  
منها انه لا يتناول الخبث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعالم  
ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يجب ثلثا او خمس فان يتكهن من الصيد والا  
تركه ويقول لا اقل نفس فيما اكل غيري وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعلم من يتكهن  
اكل الكلب ثلث مرات ورجوع الباذي بدعائه وهو من عني ابن عباس في ذلك  
يدرك الكلب بجملة الضرب فيمكنه من به حتى يتروك الاكل ويدرك الباذي لا يحمله فاكفي  
بغيره مما يدل على التعليم فان في طبعه نفورا ويعلم ذواله برجوعه بالذعار  
والنفور ونحوهما ليجتنب ان يفترق ويترك الكلب والضرب وعادة الا فراس والنقود  
فيستوطن فيه ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في الاحتياط ولا يكون كمال الكلب والهند  
لذلك قد عرفت ان تعلم ترك الاكل وسياق انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فيحرم  
صيده بخلاف الباذي لما عرفت ان تعلم ليس به ليكون صيده دليل الجهر ولا يكون  
ايضا ما اكل الكلب والقهيد منه بعد تركه ثلث مرات لانه علامة الجهر ولا يكون  
ايضا ما صاده بعد اى بعد ما اكل بعد تركه ثلث مرات حتى يتعلم او قبل اى لا يكون  
ما صاده قبل اكل بعد الترك لو بقي في ملكه فان ما تلف لا يضر فيه حرمة القوم  
المحلية وما ليس بحرف بان بان كان في المغارة بعد ثبت فيه حرمة اتفاقا  
والحرز في بيته يحرم عنده هذا والمهر او شرط للحل بالروح التسمية وعدم كمال  
عند الرجوع لقوله لم يعد من خاتم اذا رمت سمك فاذكر اسم الله عليه  
فان وجدته قد قتل فكل الا اذا تجره قد وقع في ماله فانك لا تدرك الما قتل  
ام سمك وعدم العقود عن طلبه لو غاب متحاشا لاسمه اى دى فغاب عن  
بهره متحاشا لاسمه فان ادركه ميتا فانه لم يقعد عن طلبه حل اكله ليدركه وسعه  
والك تعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان يطلبه وقد قال لم يحل بؤام الارض

قلته

قلته فان ادركه المرسل والروح جبا بحياة اقوى مما للذئب وح حل بالذكوة ولو  
قتلها حل بذئبها لو كان حيوتها مثل حيوة الذئب لا يجب تذكيته بل يحل بذئبها و  
لا يجب تلك الحيوة وانما المتودية والموقودة والمخففة والتطليحة وما تقر به  
وبه حيوة والشاة الحريضة فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو  
ذكايها وفيها حيوة قليلة تحل لقولها الاما ذكيتم وحرم عطفت على حل بالذكوة  
اى حرم الصيد ان تركها اى الزكوة بجميع القدرة عليها فان لا حيوتها لما  
كانت اقوى مما للذئب لو كان ذكوتها واجبة فاذا تركها حرم كذا اى يحرم ايضا اذا  
عجز عن التذكية في ظاهرها والرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل هو  
رواية عن ابن ج وابي يوسف وقول الشافعي وهو اوارسل عطفت على تركها  
مجوز كلبه فخره مسلم فان ترك اى اغواه بالصيد فاشتد وقيل معارض بغيره  
وهو سهم لا ريش له يسمى به لانه يصيب الشيء بعرضه فاذا كان في رأسه حدة  
فاصاب بحدة بكل او بنقطة ثقيلة ذات حدة انما حرم لا احتمال قتلها بشقلا  
حتى لو كانت خفيفة بها حدة بكل لتقتل الموت بالجرح او رمى صيدا فوقه في ماء  
لا احتمال ان الماء قتله كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل فتدوس منه الى  
الارض لانه المتودية والكل ان وقع ابتداء على الارض لا متناع الا حذر عنه و  
كذا الوقوع على السطح وجبل والصفحة ان لم يترد او ارسل مسلم كلبه فانواه مجوز  
فاذا لم يرسل الكلب فانواه مسلم فاخذ كما حصل انه اذا اجتمع الارسال والترك  
فالعبارة للارسال من مجوس والاعراض من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل  
وان لم يوجد الارسال ووجد الترك فان كان من المسلم حل ولو من المجوس حرم  
او اخذ اى كل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا متناع التعليم حيث يأخذ  
ما عينه وان ارسله فقتل صيدا ثم اخرا كلاهما ولو رمى سهمه الى صيد فاصابه  
واصابا ثم ردا لوارسل على صيد كثير وسمي قرة واحدة بخلاف ذبح ثلث ثيول  
بسمية واحدة كذا لو اكل صيد رمى فقطع عضو منه لا العضو لقوله رمى ما  
اين من الحي فهو ميت وكذا لو اكل ما قطع اثنان واكثره مع غيره اى قطع اثنان  
حيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلث في طرف العجز او قطع نصف رأسه



او اكثره او قد ينصفان فان كل يؤكل اذا لم يكن في هذه الصور حيوة فوق  
حيوة المذبح فلم يتناول له قوله ما بين من الحي فحيوت بخلاف ما اذا كان  
الثلاث في طرف الرأس والثلاث في طرف العنق لا مكان الحيوة في الثلاثين  
فوق حيوة المذبح فجاء اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور  
وفي صيد ارجاء اخر فقلنا ان كان الخنثى الاول اى خرج من جنس الانثى  
فهو اى ملك الاول وهو رعى الشاة وضمن الشاة له قيمة حال كونه جروها  
برعى الاول والاى وان لم يتخذه الاول فللثانية لانه صادرة وحل لان  
ذكوته اضطرارية كما سيأتى ويصاد اى يجوز صيد ما يؤكل بصداخيرة  
لان صيده سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاستدخال غيره  
وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد يظهر لم غير تجس العين لانه ذكوة حكمها  
تجوز صاوة حامله ولا تجس طاهر اذ لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى  
يجوز الصلوة به وعليه **كتاب الذبايح** جمع ذبيحة وحيوان من شاة  
ان يذبح فيخرج السمك والجراد اذ ليس من شاة الذبايح فيجوز ذكوة  
ويقبل المتردية والنطيحة ونحوهما فلا تحل لفقد الذكوة الذكوة يحل المأكول  
اى من شاة الذبايح يؤكل لقوله تعالى اما ذكيتم ولانها مميزة للدم الحسن من اللحم  
الطاهر وتظهر غير تجس العين فانها كما تفقد طهارة محل تفقد طهارة المأكول  
وغيره لا فادتها القبح ثم انها نوعان صغرى واختيارية وصغرى وبيها  
جمع عضو وسماوى والاختيارية ذبح في الحلق وهو ما بين اللبة والطارق  
والجيبين واللبة موضع القلادة من الصدر ولو كان الذبح فوق العقدة التي  
في اعلى الحلقوم وقيل لا اى لو كان فوقها لم يكن ذكوة في جامع الصغرى لا يمس  
بالذبح في الحلق كدوسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله ذكوة ما بين  
اللبة والجيبين وهو يقتضى جواز الذبح فوق الحلق قبل العقدة لانه وان  
كان قبلها فهو بين اللبة والجيبين وهو دليل ظاهر لم يقول بالحلق فيما اذا  
بقى عقدة الحلقوم مما يلى الصدر ودواية المسبوط ايضا تساهى ولكن  
صرح في ذبايح الزخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل وكذلك في

فتاوى

فتاوى سمى قد لانه في غير المذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى وذلك  
ما بين اللبة والجيبين جمع العروق والجوى فيحصل بالفعل فيها اذ الدم على الخ  
الوجود وكان حكم الكل سوار ولا عبرة بالعقدة لانه الغاية ومعرفة الحلقوم  
والمرى والورد جاك في المغرب الحلقوم مجرى النفس والمرى مجرى العلف  
وفي الهداية بالعكس وحل يقطع ثلث منها اى من العروق الاربع اى ثلث  
كاملة اقامة لانه مقام الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الاوداج واسأل  
الدم ولو قشر القصب وحجافه حدة الاسن او ظفر افا يمكن لقوله  
ما خلا الظفر والسنين فانها من مدى كبشة وبالمز وبيها يكونه وعند الشاة  
يكرم لما دونها ونحن نحمله على غير المذبح فانه الصادر من كبشة ونذبت  
شفرته قبل الاضجاع وكوه بعده لود والاشرف فيها وادها فاما المذبح وكوه  
يجوز جعلها في المذبح وذبحها من قفاها فان بقيت حية يقطع عروقها لوجود  
بما هو ذكوة فيحل ويكره لان فيه زيادة الدم على حاجه فصارت حيا اذا جرحها  
ثم قطع الاوداج والاى وان لم يبق حية قبل قطع العروق حرمت لوجود  
الموت بما ليس بذكوة فيها وكوه الفخج اى الذبح الشديد حتى يبلغ النخاع  
وهو بالفارسية حرام مغزو والسل قبل ان يبرد اى يسكن من الاضطراب  
وكوه ترك التوجه الى القبلة وحلت كذا في الذخيرة وسرط في حل المذبح  
كون الذبايح مسماحلا لا خارج الحرم ان كان صيدا او كتابيا لانه يدعى التوحيد  
والاصل فيه قوله تعالى اما ذكيتم وقوله ذبح وطعام الذين اتوا الكتاب وحل  
لهم والكرامة طعام لمحقه الذكوة من جهتهم لانه حصل اهل الكتاب بالذكور وفيما  
لا يملكه الذكوة يستوى الكتابى والمجوس كالسمك وغيره ذميا او حرييا  
المؤبد من كتابى وغير كتابى يحل صيده وذبيحته لانه الولد يتبع خير الابوين  
وبناء كذا في الكافي يعقل السمحية اى يعلم ان حل الذبيحة يتبع ذكواته  
نظا عليها والذبح اى يعلم شرط الذبح من فري الاوداج ونحوه ويقدر على فري  
الاوداج ويحسن القيام به ولو كان الذبايح جنونا او صبيها فانها اذا انفصلت  
السمية والذبح قدرا كانا كالعقل البالغ او امرأة او قلف او اخرى

اى النخاع منار لليلك



فيحرم ذبيحة وثني وجوسي وهو تداءل لانه لا يترك ما عليه وما انتقل اليه  
 لا يقرب عليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غيره دينه لانه يقرب عليه عندنا ويعتبر ما هو  
 عليه عند الذبح حتى يجس يهودي او نصراني لم يكل صيده ولا ذبيحته بمنزلة  
 باكاله جوسيا في الاصل وان عكس يوكل كمالو كان عليه في الاصل كذا في الكافي  
 ويحرم ذبيحة تارك التسمية عند ذبحها تاسيا حلت ذبيحته وقال الشافعي  
 حلت في الوجهين وحرمت ان ذكر الذاب مع اسمه ثم اغبره عطفًا نحو سيم الله  
 واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله تعالى فلم يوجد التبريد وهو شرط وكره  
 وصلح ما عطف ولم يحرم تحميم الذبيحة رسول الله لان الشكر لم توجد لعدم  
 العطف فلم يكره الذبح واجعله كمن يكره لوجود القول في صورة ميتة يصور  
 المحرم هذا اقرار محمد بالرفع واما اذا فر بالجل او النصب فيحرم كذا في غاية البيان  
 ولا بأس اذا فعل صورة ومعنى كالمعاد قبل التسمية والاضحاج لما روي ان النبي  
 صلى بكسيتين احدى احدى من نفسه والاخر من امته فوجهها نحو القبلة عند  
 الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين  
 ان صلواتي وسكرواتي ومناتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت  
 وانا اول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح بسم الله والله اكبر وبعد الذبح تحمى الله  
 تقبل من فلان وهذه ايضا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال بعد الذبح اللهم  
 هذه من امته محمد ممن شهدك بالوحدانية ولي بالسلطان والشهادة بالتسمية  
 هو الذكر الخاص عن شوب الاعداد وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا اكل لانه محض عدا  
 بخلاف الحمد لله او سبحان الله بقصد التسمية فان ذكر خاص فلو عطف فقال  
 الحمد لله لا يكل لعدم قصد التسمية والتسمي هو التسمية والنية والنية هو التسمية  
 والله اكبر فيقول عز ابن عباس رضي الله عنهما في الذبح لكره ذبحها عكس البقر والغنم  
 اما النديبية في الصورتين فلموافقة السنة المتواترة ولا اجتماع العروق في  
 الذبح وفيها في الذبح واما الكراهية فلانها لفقة السنة وهي لمعنى في غيره فلا يمنع  
 الجواز والكل يذبح صيدا استأنس ويكفي جرح ثم يوحش او سقط في بحر ولم  
 يخن ذبحه لانه لا ذكوة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار

لو

كما

كما هو العجز وهو في الشاة لا الاول شاة اذا ذبحت خارج المصير لانه لا يقرب  
 واذا ذبحت في المصير لا تحل لانه لا يذبح عن نفسه فيمكن اخذها في المصير عادة  
 فلم يتحقق العجز عن ذكوة الاختيار بخلاف خارج المصير والمصير كذا روي في البقر  
 والبعير لانها يدفعان عن النفس فلا يقدر على اخذها وان ذكبي في المصير  
 فيتحقق العجز والصيد كالنذر لم يقدر على اخذه حتى لو قتل المصير عليه ريد  
 للذكوة حل اكله لا يندك جنيان بذكوة امه حتى لو حرقت امه او ذكوة او شاة  
 فخرج من بطنها جنيان ميت لم يوكل لا يكل وانا ب من السباع او تحلب من الطيور  
 قد مر ان المدا بها حيوان يصيد بنابه ويصوت بغيره فيحلبه ويحشر ابي  
 صغار وابلاداض والحكم الاصلية بخلاف الوحشية فانها يكل والبغل والخيول  
 وعندنا ياكل الخيل قبل كراهية الخيل عنده كراهية تترتب لان كراهية لمعنى الكرامة  
 ليلا يحصل ما حقه تقليل الة الجهاد ولهذا كالا سورة طاهره ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح كذا ذكر في الاسماء وابو المعين في جامعها وقيل كراهية تحريم  
 وحكي عن عبد الرحيم الكرمي انه قال كنت مترودا في هذه المسئلة فرايت ابا حنيفة  
 روي عن النعمان يقول كراهية تحريم يا عبد الرحيم والله مال صاحب الهداية وروي  
 الحسن بن علي كراهية في سورة طه في لينة وقيل لا بأس بلبنة او ليس في شربة  
 تقليل الة الجهاد وكذا في الكافي والهداية ولا الضيع والتعليب والنصب وفيها  
 خلاف الشافعي والزيور والسنخات والاتباع الاكل للحيض والغراف كل في  
 سياه وركن والفيل والبر بوع وابي عروس والحيوان المانع الاسمك لم يطف السمك  
 الطافي وهو الذي يموت في الماء حيا فانه لا سبب ثم يعلو فيظهر واصحابنا  
 كرهوا الحيوان المانع مطلقا الاسمك لم يطف واما حمار ابن ابي ليلى وما لك و  
 الشافعي واستثنى بعض المالكية كلب الماء وخنزيره والسانه وخلاف في الاكل  
 والبيع واحد الاصل في السمك عندنا ان ما مات منه بسبب فهو حلال كما هو في  
 منه وما مات بغير سبب لا يكل كالطافي وان غر بسمكة فقطع بعضها ياكل اكل  
 ما بين وما بقى لا يموت بسبب وما بين من كحي وان كان ميتا فميتة حلال الجدة  
 وكذا ان وجدت في بطنها سمكة اخرى لا كحقيق المالك بسبب لموته وكذا ان







واما ما يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا لا يوجب انفسهم يتقوى به القوة  
 فانه مكره مع في اي مع وجود شئ في بيت المال بدونه اي دالم يوجد في  
 لا يكون جعل فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فابوا كما منعوا عن الا  
 سلكا قال اي قد دعواهم الى الجزية فان قبلوا الجزية فلام مالنا وعليهم ما  
 ما علينا هذا الحكم ليس على عمومهم لانه لا يوجب في حق العبادات بل هو امر  
 اننا كنا نتعرض لدمائهم واموالهم قبل قبول الجزية فبعد ما قبلوا انما كنا  
 لهم او تعرضوا لنا يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض  
 عند التعرض يؤيده استند لاهم عليه بقول علي رضي الله عنه لو اخرجتني  
 واما هم كدما سنا واموالهم كما مالنا ولا نقابل من لم تبلغ الدعوة الى  
 سلكا ومن قاتلهم قبلها انتم تقتلونهم ولهم غريم لا تهم غير معصومين وقد  
 تجد يد باليمن بلغت فان ابوا حاربناهم بمنجنيق وتحرقت وتفرقت ودمى  
 ولو معهم مسلم او غير مسلم اي بالمسلم بنيتهم متعلق بالرحم لا بغية ليلزم  
 الاثم وان احبا بوا منه فلا دية ولا كفارة وقطع شجرة وفساد ذرع على  
 غدر وغلول لانه نهي عنهما وكلما هما خيانة لكن الغلول في المغنم حاشية  
 والغدر راعى لشميل نقض العهد وغيره ومثله اسم من مثل به يميل مثل القتل  
 يقتل قتلا اي نكاح به يعني جعله نكاحا وعبرة لعيره كقطع الاعضاء  
 تسويد الوجه وفي شرح البخاري المثلثة المشبهة بعد الظفر بهم ولا باسي  
 بها قبل لانه المبلغ في اذلالهم قال الزليقي ونهذ احسن ونظرة الحرقا تانا  
 ولا قتل غير مكلف كالقصبان والجمانيين وشيخ فان داعي ومقتدر وامرأة  
 لا تسمى عن كلها الحديث الا ان يكون احدهم قاتلا او ذليلا بحيث به او ذرا  
 داي في الحرب او ذليلا لا يقتل ولا قتل اب كاذبا اي لا يجوز لابن ان  
 يقتل اباه الا في ابتداء لقوله تع وصاحبها في الدنيا معروفا وليست  
 البداية بالقتل من المعروف ولا في سبب في حيوته فلا يكون هو سببا  
 لا فاته واما قال بداء لانه الابن ان قصد قتل الابن ولم يمكنه دفعه الا بقتله  
 جاز قتله لانه هذا دفع عن نفسه قال اباه المسلم اذا قصد قتله جاز قتله

لا يجوز قتل الابن الا في ابتداء

فاكلا

فاكلا اول به فيقتله غيورا بانه وابنه لا يمنع عنه ولا اخراج مصحف ولقمة  
 في سيرة يخاف عليه لما فيه من تعرض المصنف على الاستخفاف ولقمة على  
 القسياع والفضايح ويصالحهم اي يصالح الامم اهل الحرب ان كان القصل  
 خيرا للمسلمين والالم يجر لانه ترك مجاهد صبرة ومعنى ولو مال ياخذ  
 المسلمون منهم لانه اذا جاز بمال فينا ولي وان ايجتنا اليه وان لم نجع لم  
 تجر لانه ترك مجاهد صبرة ومعنى والمأخوذ من المال يصرف مصارف  
 الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كالجزية الا اذا نزلوا بداهم للحرب في  
 يكون غنيمة لكونه مأخوذ بالقهر وحكمه معروف ولو حاصره القطار المسلمين  
 وطلبوا القصل بمال ياخذونه من المسلمين لا يفعل الامم لانه فيه احق للملأ  
 للمسلمين وفي حديث ليس للمسلم ان يذل نفسه الا اذا خاف الهلاك لانه  
 دفعه بالحق طريق امكن واجبة وبهذا ان خير اي لو صالحهم الامم ثم رأى  
 نقض القصل اصل هذا اليهم اي ارسلا اليهم خبر النقض فيقاتل وقبل يذلو  
 فانوا بد اي قوتلوا قبل ارسال خبر النقض ان بدوا بالجزية ويصالح  
 امرئيين والبايعين حتى ينظروا في امرهم لانه ترك القتال لمصلحة فجاز كما  
 في حق اهل الحرب بلا مال لانه اخذ المال منهم تقرير لهم على ذلك وذا يجوز  
 ولا بد ان اخذنا لانه في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا يبيع مسلحا  
 وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح لما فيه من معونة على الحرب صح امان حره  
 حره من المسلمين كافر او كفارا واهل حصن او مدينة حتى لم يجر له حد  
 من المسلمين قتلهم قال الصليبي بشر اشد الامان واوثب معطي الامان لا  
 يصح امان ذمي لانه منهم بهم وكذا الولاية له على المسلمين الا ان يجره امير  
 العسكر بالان يامنهم في جاز ذكره الزليقي والامان اسير مسلم معهم ولا تاجر  
 مسلم معهم لانهم مقربون اليه ايديهم فلا يجازونهم والامان لا يقتل بحمل  
 مخوف ولا امان من مسلم ثم ولم بها جرائنا لما ذكرنا وصبي وجدهم جودين  
 وجنود اما الصبي فاذا لم يعقل بطل امانه كما يجوز وانما يعقل وهو جود  
 عن القتال فكذا عند اي ح فلا فائده وان كان ما ذكرا له في القتال فلا يصح

قوله للحرب هو كسر الماء المجلدة  
 بجمع الحاربة واثق



انه يصح بالاتفاق واما العبد فاذا جرح من القتال لم يصح امانته عنده خلافا لما  
وان اذن له فيه صح امانته باب المغنم وقسمته اذا فتح الامام بلدة مسلما يحرك  
اي الامام على موجب لا يقتله هو ولا من بعده من الامراء واراضيها تبقى على  
ملكهم ولو فتحها عنوة اي قهر فهو في حقها خير من ان سار تحتها ثم قسمها  
بيننا يعني ان الغنائم فيكون ملكا لنا كما فعل رسول الله بهم بخير ووضع عليها  
العشر اذ لا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلمين كما سبأ في ادوارها عليهم  
اي ان سار من على اهلها وتركهم احرار الاصل ذمة المسلمين والارض ترضى  
لهم بخير اي بوضع جزية عليهم ووضع خراج على اراضيهم كما فعل عمر رضي  
عنه فتح سواد العراق حيث من على اهلها وتركهم دورهم وعقارهم في ايديهم  
وضرب الجزية على رؤسهم وخراج على ارضهم ولم يقسمها بين الغنائم قالوا  
الاول اولى عند حاجة الغنائم والثاني عند عدمها ليكون ذخيرة لهم في  
الثاني من الزمان او نقايص منها وانزل بها قوما اخرين ووضع عليهم الخراج  
لو كانوا كافرا كما في التحفة يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية  
وقوله لو كانوا كافرا اشارة الى ان القوم الاخرين لو كانوا مسلمين بوضع  
عليهم الا العشر لانه ابتداء وضع على المسلمين والامام مخير في حق اهل  
ما فتح خيرا ايضا ان شاء قتل لاسيما لانه في ذمة الله في حمة مادة الشرك  
او استقرهم توفير المنفعة على المسلمين او تركهم احرار ذمة لنا الا مشرك  
العرب والمجوس الذين لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وحرمتهم فلو  
ان يترك الكافر لاسيما لانه في ذمة الله وقداؤهم وهو الذي يتركه ويأخذ منهم  
مالا او اسير مسلما في مقابلته وفي المنفعة لانه في ذمة الله فاما القدر فقبل  
ان يفرغ من الحرب جاز بالمال لا بالاسير لمسلم وبعده لا يجوز بالمال عند  
علمائنا وبالنفس عند ابي جوحه وعند محمد ومن ابي يوسف ورويانا و  
عند الشافعي نحو مطلقا وذكروا ان دارهم لا فيه تقوية لهم على المسلمين  
وهم عفو دابة شق تقبلها يعني اذا والامام العود الى دار الاسلام ومعه  
مواسي ولم يقد على نقلها الى دار الاسلام لا يعجزها خلافا لما لا يتركها

فقد في التحفة اي التحفة الفاضلة ما عدا  
والمعنى ان العبد اذا جرح من القتال لم يصح امانته عنده خلافا لما  
والمعنى ان العبد اذا جرح من القتال لم يصح امانته عنده خلافا لما

خلافا

فقد في التحفة اي التحفة الفاضلة ما عدا  
والمعنى ان العبد اذا جرح من القتال لم يصح امانته عنده خلافا لما

خلافا لما لا يتركها خلافا لما لا يتركها خلافا لما لا يتركها خلافا لما لا يتركها  
بهم من اقول المصالح واما حرق فلما لا تنفع بها الكفا وفساد تحريم الدنيا  
وتقطع التجار ولا حرق قبل الذبح اذ لا يوجب بالثأر الا بالقرابة وحرق  
الاسلمة ايضا واما لا يحرق كالحديد يوقن وحرم قسمة مغنم ثم اي قسمة  
غنيمة في دار الحرب قبل اخرجها الى دار الاسلام وعند الشافعي يجوز بعد  
استقرار الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل احرار ابدال الامان  
عندنا وعند غيره ويثبت على هذا الاصل مسائل كثيرة الا بالايدي في  
بيننا ويقسم وذلك اذا لم يكن للامام في بيت المال حيلة يحل عليها الغنائم فقبلها  
بين الغنائم قسمة ايدع ليجلوا الى دار الاسلام ثم يسرقوا بامنهم فان  
ابوا ان يجلوا اجبرهم على ذلك باجر المثل في رواية السبي الكبير لانه في  
ضد رعاي تجميل جنود خاض كما لو استاجر دابة شهر فمضت المدة في  
المفارقة او استاجر سفينة فمضت المدة في وسط البحر فانه يتعقد  
عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على دابة السبي الصغير اذ لا  
يجبر على عقد الا اذ ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفارقة ومع رقيقه  
دابة لا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء  
وهو اسهل منه وحرمت بيعه اي المغنم قبلها اي القسمة للشئ عنه في الحديث  
ولانه قبل احرار بالدار لم يملك كالمتر وبعده نصيبه مجهول جهالة فاحشة  
فلا يملكه ان يبيعه والرد الى العون ومدد يلحقهم كمن قاتل في الحق  
الغنيمة لا تسوق لم يقابل ولا من مائة مئة لعدم التملك ويورث من  
من مات منها لم يحصل له ملك وان كان مشاعا وحل فيها اي ثوار الحرب  
طعاما وعلفا وخطب ودين وسلاح عند الحاجة بلا تسعة كما روي عن  
ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نصيب في مغازينا العسل الغيب فناكله ولا نذره  
رواد البغداد وهو دليل على ان عادتهم لا تتفاح بما يجادل اليه لا بعد  
خروج منه الزوال المبيع وهو القصور ولا تملكهم قد تملك حتى يورث نصيبه  
فلا يجوز الانتفاع به ارضائهم ولا يبيعهها ومولها اي القلعاء ونحوه لانها لم يملك

والرد بكثر اراء ويكون ابدال المصلحة والى

الغنائم



بالاختصاص والماضي التناول للضرورة فان باع احدكم رد الثمن الى المغنم  
 ورد الفضل الى ما بقى مما اخذه في دار الحرب لينتفع به الى المغنم بعد خروج  
 الى دار الاسلام لزوال حاجته هذا قبل القسمة وبعد ما ان كان غنيا يصدق  
 بعينه لو قاتل او بغيره لو كان بالكا والفقير ينتفع بالعين ولا شيء عليه  
 ان يهلك ومن اسلم من اهل الحرب ثمة في دار الحرب عصم نفسه وطفله  
 لانه صار مسلما تبعاً فلا يجوز قتله او استرقاقه وعصم ماله او دونه  
 معصوماً اي وضعه امانه عند معصوم مسلم كان او ذمياً لانه في يده حكماً  
 لا ولده الكبير وعمره وحملها لانه حر والام وعقاره لانه من جملة دار الحرب  
 وهو في يد اهل التوار وعبده مقانل وماله مع حر يبعث او ودية  
 ويعتبر في الاحتقاق لسهم الفارس والراجل وقت المجاورة اي مجاوزة  
 مدخل دار الحرب فمن دخل دارهم فارساً فنفق فرسه اي مات فشهد الوقعة  
 راغلاً فله سهمان سهم فارس وسهم راجل ومن دخل راغلاً فشرى فرساً  
 فشهد الوقعة فارساً فله سهم راجل ولا يسهم لغير فرس واحد اي لا يسهم  
 لفرسين ولا لراجل ولا لبغل ولا لعبد وصبي وامرأة وذئب وضح لهم الضح  
 اعطاهم شيء قليل وهم ادهنها قد رماها الامام تحريضاً لهم على القتال وانما  
 يرضع لهم اذا باشر القتال وكانت امرأته او ابنته او جرحى تقوم بمصالحهم فيكون  
 جهاداً بما يليق بها لها او دل الذم على الطريق لانه في دلالة منفعة المسلمين  
 ولا يبلغ الرجحان سهم لائمه لا يساويون الجيوش في عمل الجهاد الا في دلالة ذم  
 فانه يراعى السهم اذا كانت في دلالة منفعة عظيمة لانه الدلالة ليست من  
 عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذه في الدلالة بمنزلة الاجرة  
 فيعطى بالافاضة بالغنم للميتين والمكاتبين وابن السبيل وقدم فقراء ذوي القربى  
 ولا شيء لغيرهم وذكره في قوله تعالى فان لله ثمة للثمة اي لا فساد الكفا  
 بتوكلها باسمه تعالى لان الكل له وهو غير محتاج الى شيء وسهم الثمن كما سقط بغير  
 لائمه كما لا يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده كالصفي وهو ما كان رسول  
 الله لم يصطف فيه لنفسه من الغنيمة ويستحق به على اهل دار المسلمين من

في دار الحرب

دخل دارهم فاعادهم فحسب لائمه لا منفعة له ولا اذن له فان لم يحسن انما يؤخذ  
 من الغنيمة وهي ما يؤخذ من الكفار فهو اموال بالمنفعة او باذنه الامام فانية  
 في حكم المنفعة لانه بالاذن الترخيم فهو له وللإمام ان ينقل التفضيل اعطاهم شيء  
 زاد على بينهم الغنيمة وقت القتال حشاً اي غزاً فيقول من قتل قتيلاً فله سهم  
 وسياح مع السب وهو مندوب اليه في قوله تعالى يا ايها النبي حرر من المؤمنين  
 على القتال او يقول من اخذ شيئاً فهو له ويستحق الامام النفل احشاً اي في قوله  
 من قتل قتيلاً فله سهم اذا قتل الامام قتيلاً لانه ليس من باب القضاء وانما هو  
 من باب استحقات الغنيمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهمها او ضحاها  
 فلا يشترط به لائمه اي لا يستحق الامام النفل اذا قال من قتلنا فله سهم لانه  
 خص نفسه فصار مشهماً ولا يستحق الامام النفل ايضا اذا قال من قتل منكم  
 لانه يترنفسه منهم وراى استحقات السلب انما يكون اذا كان القتل مباح  
 القتل حتى لا يستحقه يقتل الثيباء والتصيان والمجانين لانه السبق المحرم  
 على القتال وانما تحقق ذلك في المقاتل حتى لو قاتل الصبي فله سهم مسلم استحق  
 سلبه لكونه بالقتال مباح الدم ويستحق السلب يقتل الميراث والامير منهم  
 والتاجر في عسكرهم والذمى لقوى نقض العهد وخرج لانه يثبتهم صالحة للقتال  
 او هم مقاتلون بآيهم او يقول عطف على قوله فيقول الامام يسريته ودين من  
 اربعة الى اربعة من المقاتلة لا وكر جعلت لكم الكفل او قد واثقه نفل  
 في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قال لا يهل العكر جميعاً ما اصبح  
 فلكم نفلًا بالتسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذلك اذا قال ما اصابكم فلكم  
 ولم يقل بعد الخمس ان فعله مع التسوية جاز وذلك لانه المقصود من  
 التفضيل التخريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض شيء وفي  
 النعيم ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخمس ايضا اذا لم يشترط  
 لا بعد الاحراز هنا الا من الخمس اي لا يجوز ان ينفل بعد احراز الغنيمة بدار  
 الاسلام اذا دخلها الكفار للقتال الا من الخمس لانه حق الفاتحين قد تاكل فيه  
 بالاحراز بالدار ولهذا يورث منه لومات فلا يجوز ابطال سهمهم وسلبه

ما ينفذ اولا مال



ما معه من ثيابه وسلاحه وماله على وسطه حتى تركه وما عليه من السلاح  
 والآلة وحقيبته مع ما فيها من ماله وهو الذي يملك كل شيء الجند ان  
 ينقل الاموال والقاتل غيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار** اهل الحرب  
 اذا سبوا اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا في واقعات  
 القدر القسمة اذا سبى بعضهم بعضا واخذوا اموالهم او بعروا  
 اليهم او غلبوا على مالنا وحرزوه بدارهم مملوكه ولو كان مالنا بعد موتنا  
 او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح المسئلة الثانية وهي ما اذا  
 ابتاع متسا من عبد مسلم او دخل الى دارهم الى دارنا قال احرزوه بل  
 لانهم قبل الاحرار بها لا يملكون شيئا منها حتى ان اشتري منهم تاجر  
 شيئا مما اخذ قبل احرارهم بها او وجدوا ملكه في يده اخذوا بل شيئا مما  
 انقصوا من دارنا واموالنا ومكاتبنا حتى لو كان اهل الحرب اخذوا من  
 دارنا وحرزوه بدارهم ثم ظهرنا عليهم فمما ملكهم قبل القسمة وبعد هابا  
 شي وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا له  
 للملك وهو المال المباح والحر كسب محال للملك وكذا من سواه لم يملكه من  
 وجه وعبدنا اي عبد احرارنا سواء كان مسلما او ذميا كره شرح الرضا  
 اتقا وجعل اليهم احترازا عن ابق موقوف دارنا لا سلام فانهم يملكونه اذا  
 استولوا عليه وانما قال ان اخذوه اشارة الى خلاف الاماين فانهم  
 اذا اخذوه وقتلوه مملوكه عندنا خلا قال لهما ان العصمة هي المالكه  
 لغيره بدمه وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام مملوكه كما ذكره  
 ان يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لا تسقوط اعتباره تحقق  
 يد المولى عليه فملكنا له من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه  
 وجها معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف الموقوف لان يد المولى  
 باقية عليه حكما لغير ملكه ولو وجد بعد دخوله دار الحرب لا يملكه وملكه  
 بالعبية عليهم حرهم ومذبوهم واتم ولدتهم ومكاتبهم وملكهم فان الشرح

نقط

في  
 الكفار

اسقط عصمتهم فوار على جنائبتهم فانهم لما انكروا وعدانية الله تعالى  
 واستكفروا عن عبادته جازى بهم الله تعالى عليهم بان جعلهم عبيده وشيخ  
 مالهم رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالنا واغلبنا  
 عليهم واخذوا الغنائم منهم ما اخذوا منها نحن وجدنا مالنا في الغنائم  
 اخذها مما قبل قسمنا الغنيمة بين الغنائمين واخذوا بالقيمة بعد هابا  
 بعد القسمة لما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما ان المشركين اخذوا ثلثه من الملبين  
 فاحرزوا بدارهم ثم وقعت في الغنيمة فخاصم فيها المالك القديم فقال ان  
 وجدتها قبل القسمة اخذتها بغير شيء وان وجدتها بعد القسمة اخذتها  
 بالقيمة ان شئت وانما فرق بين المالكين لان المالك القديم يتصور بداره  
 ملكه عنه بلا رضاه ومن وقع العين في نصيبه يتصور بالادخلة منه مجازا لانه  
 لا يتحقق عوضا عن سهمه في الغنيمة فقلنا بحق الاخذ بالقيمة خير للضررين  
 بالقدركم من قبل القسمة المالك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبالي  
 بضوته فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قيمتها لولا ما وقع في الجمع وشيخه  
 نصف حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القسمة حلت لاربابها او  
 بعدها اخذوا بالقيمة ان شاءوا في الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار  
 فوجدوا اموالهم بايديهم قبل ان يقسموها في لاربابها بغير شيء وان وجدوا  
 بعد ان قسموها اخذوا بالقيمة ان اختاروا فان حمل القسمة على قسمة  
 الكفار بخلاف قطعها لجمع الكتب كما لا يخفى على اولى الابصار واخذوا بالغنيمة  
 ان اشتراهم منهم في دار الحرب تاجرهم واخرجهم الى دارنا فان المالك القديم  
 ان وجد ماله في ملك خاض فان كان ذوا اليد ملكه بعبا وضه صحيح اخذ  
 بمثل العوض ان كان مثليا وبقيته ان كان قيميا لانه لا اخذ منه مجازا  
 لمحق الضرر بل لانه دفع العوض بمقابلته وان كان بملكه بعبه فاسد  
 او بغير عوض بانه وهبوه لمسلم اخذوا بقيته ماله ان كان قيميا وان كان  
 مثليا لا يخذله لانه لو اخذ اخذ بمثله فلا يفسد وان اخذ من عينه ففقد  
 يعني اذا اسروا عبدا فاشتراه مسلم واخرجوه الى دارنا ففقد عينه واخذ

قوله فمن وجدنا ماله جوب اذا انشط  
 مع جواب خبره في قوله ثم ان الكفار واق

او من يبيع دية



المسلم ارشها فالقول القديم اخذ العبد بثمن اخذه به من العبد والامر من  
 الغرق ولا يخذ الارش لانه حق في العين المستولى عليها ولم يرد الاثبات  
 على الارش ولم يتولد من العين بغيره والامر بالشرع والامر بالشرع  
 بعد فاشترى رجل بالفسد درهم فاشترى به ثوبا فادخلوه في دار  
 وادخله فاشترى به اخر بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك  
 القديم اخذه من المشتري لانه لا يملكه بل اخذ المشتري  
 الاول من الثمن لانه لو ردد الاسر على ملكه لم اخذ المالك القديم من  
 المشتري الاول بالثمن ان شاء لان العبد قام للمشتري الاول بالثمن  
 فلم يخط منه شيء هيئته حقيقة وقبل اخذ الاول من الثمن لا يخذ المالك  
 القديم من الثمن وكذا اذا كان الماسور منه الثاني غاييا ليس الاول  
 اخذه اعتيادا بل اخذ حصة به وان ابي المشتري الاول لا يخذ المالك القديم  
 لان حق الاول اخذ بالثمن انما يثبت للمالك القديم في ضمن دعوى ملك  
 المشتري الاول فاذا لم يثبت المتضمن لا يثبت ما في الضمن ابقى عبيد  
 بمحتاج فاخذها الكفار حصة بها منهم رجل اخذ العبد منه حيا فاعادهم  
 لا يملكوه لما هو عليه بالثمن لانهم ملكوه ابتاع مستان من عبد اسلم  
 وادخله دارهم ههنا خمس مائة يعق العبد في كل بابا اعتاق احدها  
 هذه فاقبته بحجر ورجل اخذ العبد يعق فاقبته لثمنين الذين مقام  
 الاعتاق وذكر الثانية بقوله او استولى عليه وادخلوه فيها ان  
 في دار الحرب فاقب منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله او  
 اسلم عبيدته وجاؤنا وذكر الرابعة بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة  
 بقوله وخرج الى العبد الى عسكر المسلمين مسلم يعق العبد في جميع اوصافه  
 ولا يثبت الولاء من احد لانه لم يعق حاكم في كونه في غاية البيان نقل  
 عن شرح الطحاوي **باب المستان** هو من يدخل غير داره بامان  
 مسلما كان او حريجا لا يتعرض تاجرنا ثمة كدبرهم وهاهم لان المسلمين  
 عند شراهم وقد شرط بالاستيمان ان لا يتعرض لهم فالتعرض بعده عذر

قوله او استولى عليه  
 قوله او ظهرنا عليهم  
 قوله او خرج الى عسكر المسلمين  
 قوله او خرج الى عسكر المسلمين  
 قوله او خرج الى عسكر المسلمين

قوله او استولى عليه  
 قوله او ظهرنا عليهم  
 قوله او خرج الى عسكر المسلمين

فما اخرجهم ملكه هرا اما الملك فلو ردد الاستيلاء على حال مباح واما الحرة  
 فليحصوله بسبب عذره احوام فيصدق برتبها لانه عند الاستيلاء على ملكه  
 لم يستنار من قولهم لا يتعرض وجب به او فعل ذلك غيره بعذر ولم  
 يمنعهم لانهم بدوا بنقص العبد والامر بالشرع والامر بالشرع  
 الاسير المسلم حيث يباح له التعرض ولا يكون عذرا وان اطلقوه طوعا  
 لانه غير مستان ولم يوجد منه الالتزام ولا يستقيم وجوبه لان الفرج لا يحل  
 الا بالملك ولا يملك قبل الحراز حرا الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولد  
 او عذرتهم لانهم مملوكون ولم يطل بها من حربي اذ لو كانوا وطونين ووطون  
 المالك لزم اشتباه التبع لانه لا سورة مطلقة اي لا يطل بها او الم  
 يطل بها الحربي لانهم ملكوا بآراءه حربي جعل الحربي المستان من مملوكين  
 ما او عكس اي اذا كان المستان حربي او عصب احد هما من الاحرار والاحرار  
 هذا واستان حربي لم يقض لاحد منهما بشيء اما الادانة فلان القضاء  
 بعد الولاء ولا ولاية وقت الادانة اصل الادانة وقت القضاء على المستان لانه  
 ما الغنم حكم الاسلام فيما مضى من افعالها انما الغنم في المستقبل واما الغنم  
 فلانه صار ملكا للغاصب المستولى عليه بمصادقته حاله غير معصوم كما  
 حر كذا حريان فعلا ذلك وجاؤنا مستان مملوكا فاذ جانا المسلمين  
 قضى بينهما بالدين لانا الغنم ما الدين فلانه وقع صحيحا لوقوعه بالدين  
 والولاية ثابتة حال القضاء لانه لهما الحكم بالاسلام واما الغنم  
 فلما ذكرته ملكه ولا حربي في ملك الحربي ليؤخر بالدين قتل مسلم مستان من  
 اي في دار الحرب قتله اي مستان مملوكا او خطا ودي اي يعطى الدية من ماله  
 فيها اي العبد والخطا وكفر الخطا اما الكفارة فليقول مع ومن قبل مؤثما خطا  
 فتكون رقبته مؤمنة بلا عقيد بدار الاسلام او حربي واما خطبها  
 بالخطا فلانه لا كفارة في العبد عندنا اما الدية فلان العصمة ثابتة  
 بالاحراز بدارنا لم ينطلي بدارنا لاسيما ان واما عدم القود في العبد  
 وهو ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن استيفاءه الا بجنحة لان الواجب

قوله او استولى عليه  
 قوله او ظهرنا عليهم  
 قوله او خرج الى عسكر المسلمين



يقاوم الواحد غالباً ولا منعة الا بالامان واهل الاسلام ولم يوجد في دار  
 الحرب فلما فائدة في الوجوب فلا يجب كالحط واما وجوب تدبيره في ماله  
 في العمد فلان العواقل لا تعقل العمد كما تقر في موضعه وفي الخطا اذ لا  
 قدرة لهم على التصديق به تبديل الدارين والوجوب عليهم على اعتبار  
 تركها وفي الاسباب اذا قتل احدهما الآخر كفر فقط في الخطا اي لا يدرى  
 في الخطا ولا شيء في العمد اصلاً عند الجرح وكذا اذا قتل مسلم ناجراً مسيئراً  
 ثم فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا عنده وقال في الاسباب الدية  
 في الخطا والعمد لان العصمة لا تبطل بعار من الاسباب كما لا تبطل بعار من  
 الاستيذان واما متاع القصاص لعدم المنعة وتبطل الدية في حال المأخر  
 ولم يأت بالانصر صا وتبعاً لهم لصيرورته مقهوراً في ايديهم ولهذا يصير  
 مقبلاً باقامتهم ومساوئهم فيبطل به الاخراج اصلاً وصار كالمسلم  
 الذي لم يهاجر اليها وخص خطاً بالكفارة لما كفر بقتل مسلم من مسلم ثم حيث  
 لا يجب بقتل الكفار في الخطا فقط لا يمكن حرمانه في خطا اليها مستانها  
 ويقال له ان ائمتنا سنة او شهره نضع عليك الجزية قال ارجع الى  
 داره قبل ذلك لقد رزمت السنة او الشهره فيها وتحت في ارضه حتى يرضى  
 والا اى وان لم يرجع فهو حتى تعلم ان الجزية لا يمكن من اقامته والجمعة في دارنا  
 الا باسترقاق او جزية لشلا يصير عبداً لهم وعونا علينا ويمكن من  
 الاقامة اليسيرة لان في منعها قطع جلب كالحولج وستة باب التجارة  
 ففضل فيها سنة لانها مودة يجب فيها الجزية فيكون الاقامة لمصلحة  
 الجزية قال وجمع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه  
 وان ملك سنة فهو حتى تامة لما قام سنة بعد قول الامام صا وملتزمنا  
 الجزية والامام ان يوقت ما دون السنة كالشهر والشهرين وان اقام  
 تلك المدة بعد وفاة الامام يصير ذمياً كما ذكر لا يكون ان يرجع الى دار  
 الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض  
 فلذا اخلفه كذا اي يصير ايضا ذمياً لا يترك ان يرجع اذا اقام بها سنة

عينا بغير تجسبا

قبل

قبل التقدير اي تقدير الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالمعتبر هو الجرح لا  
 لا يلا والعقد وكما حسن لذلك كما في تأجيل العتق كذا في النهاية ناقلاً  
 عن المصنف لكثيرها اي الجزية توضع بعد السنة في القصور والى بعد التقدير  
 وفيه الا ان يشترط اخذها اي الجزية بعد ما اي بعد السنة في القصور الاولى  
 اي بعد التقدير وناخذ بعد السنة والشهر في ما اخذها منه كما تمت السنة الاولى  
 وكذا يصير ذمياً اذا اشترى او ضاها فوضع عليه جزاءها فيه اشارة الى انه لا يصير  
 ذمياً بشرا ارضه فخره حتى يوضع عليه الجزية فعليه ان اذا كان المشتري  
 ذمياً وضع عليه الجزية لزم عليه جزية سنة من وقت الوضع فيكون السنة  
 مستقبلة او تحت عطف على سنة او هذا ان يكون الجزية ذمياً او تحت  
 ذمياً ان يكونها تابعة لزوجها بلا عكس او يمكن ان يبطل في جميعه الى وطنه  
 مستان من اهل الحرب وجمع اليهم حل دمه بالرجوع لانه يبطل احاله ومافي  
 والاسلام من ماله على خطر فان ايسر المستان او ظهر عليهم اي اهل الحرب فصل  
 سقط ومن كان له على معصوم مسلم او ذمى لانه اثبات اليد عليه بواسطة  
 المطالبة وقد سقطت ويمن عليه اسبق من يد العاقبة فيتحقق به فيسقط  
 والى اي صادر فيا ودعية له عنده اي معصوم لا ياتي في يده تقدير لانه  
 يد المؤمن كيدته فيصير اذ ثابته لنفسه وعند يوسف انه الودعية  
 نصير للمودع لان يده بها اسبق فهو بها احق واخذ المهر من وجهه بيده عند  
 ابن يوسف وبيع وبو في ستمه الدين والفاضل لبيت المال عند محمد وذكره  
 الربيع والامان او قل ما عليه عليهم فالدين والودعية لوديته لان حكم  
 الامان بان لعدم بطلانه فيرد على ورثته لقيامهم مقامه حتى يهنا له عتق  
 عيسى واولاده ودية مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في اخا  
 عرسه واولاده الكهبا ووافي بطنها وعقاره فلما ذكرت في باب الغنائم و  
 اتا اولاده الصغار فلان الصغار اثم يتبع ابيه ويصير مسلماً بالاسلام اذا  
 كان في يده وكنت والايته ومع تبديل الدارين لا يحصل ذلك في احواله لم يصح  
 ما حرز نفسه لا خلافاً لدارين في كل فيا وغنيمة ولو سبب لصبي في يده

خط يلا في ذم الجزية

رد الجزية



المسئلة وجار لها والاسلام كان مسلما تبعا لابيها لاجتماعهما في دار واحدة  
 بخلاف ما قبل اخراج دار الاسلام لاختلاف الدارين ثم توفي في دار الاسلام  
 ذكره كونه مسلما لا ينافي الترتيب لما عرفت في موضعه ذكره الترتيب وان كان مسلما  
 وجار لها وظاهر عليهم فطفله حر مسلما لانه لما اسلم في دار الحرب تبعه طفله لانه  
 الدارين وورثته مع معصوم مسلما او في كونه لانه في يد صحيحة محتسنة  
 فكانت في يده وبغيره في دار الاسلام والدار عروسه وسقاره وورثته مع  
 حر في دار الحرب ولم يورثه مسلمون فيها فقتله مسلما فلا شيء  
 عليه الا كفارة في الخطا ولا شيء في العمد وقوله وجهه ياخذ الامام دية مسلم  
 لانه لم يورثه مسلم من اسلم بها في دار الاسلام من عاقلة فاقطعه خطا لانه  
 قتل نفسا معصومة فتناول النصوص الواردة في قتل الخطا وحقق قوله اخذ  
 الامام ان لا يظلم لبيضه في بيت المال لانه نصيب ناظر المسلمين وبهذا  
 انظر ونقل الامام او ياخذ الدية في عمدته يعني ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار  
 بين القود واخذ الدية بطريق الصلح لانه موجب العمد القود وولاية الامام  
 نظرية ينظر فيه فانه ما دام في صلح فعل الظاهر ان الدية في هذه التصور  
 النفع من القود ولهذا لا يعفو لانه الحق للعامة وليس من النظر اسقاط حق  
 بلا عوض فتمت لهذا البحث بين فيها كون دار الحرب دار الاسلام وعكسه  
 دار الحرب نصير دار الاسلام باجرام احكام الاسلام فيها كاقامة الجمعة والعبادة  
 والابق فيها كالأصل لم يتصل بدار الاسلام ما كان بينهما وبين دار الاسلام  
 مصر اخر لاهل الحرب ويعكس اي يصير دار الاسلام دار الحرب باجرام ثلثة  
 ذكره الاول بقوله باجرام احكام الشرك فيها والثاني بقوله واتصل بها بالدار  
 الحرب بحيث لا يكون بينهما مهر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبق فيها مسلم  
 او في أمنا بالامان الاول على نفسه كذا في السير الكسبية هذا عندنا في دار الاسلام  
 اذا اجروا فيها احكام الشرك صارت دار الحرب سواء انصلت بدار الحرب  
 او لا وبقية فيها مسلم او في أمنا بالامان الاول ولا والله اعلم **باب الوطأ**  
 جمع وظيفة وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعام او رزق والمعاد

العاقلة  
 بمن عوان

ههنا العشرة يخرج فيكون مجازا من قبل تسمية الشيء باعتبار ما يؤهل اليه  
 الاراض العشرية ارض العرب وهو ما بين العذيب الى القصير جبر باليمن ثم يجره  
 طولا واتما العرض فمابين يمينه ودمر على الى حد الشام وما اسلم اهل طوعا  
 فان المسلم لا يبداء بالخروج صيانة له عن الدار لما فيه من محنة وحرية وفي العشر  
 معنى القرية او فتح عنوة وقسم بين العزاة ولو قسم ما بينهم ووضع الخراج  
 يجوز ان كانت تسقى بماء يخرج كذا في الجاهل الصغير للعتابي والبصرة لاجتماع  
 الصحابة على انها عشريته والقياس ان يكون خراجية لانها فتحت عنوة واقر  
 اهلها وهي من جملة اراض العراق ولكن ترك باجماعهم وبستان مسلم او كرم  
 له كان داره لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم في العشر البقية لان  
 فيه معنى العادة ولا تارة اخف اذ يتعلق بنفس الخارج والارض الخراجية سواء  
 العراق او عراق العرب ومن مابين العذيب الى عقبة حلوان عرضا ومن  
 النعلبية ويقال ان العلبه لاجتماع طولا وما فتح عنوة واقر اهلها عليه او  
 صالحهم الامام لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخروج اليه او  
 اجلاهم لامان من ارضهم ونقل اليها قوما آخرين يعني كقار لما عرفت ان الخراج  
 انما يوضع على القوم المستقلين اذا كانوا كافرا او اما اذا كانوا مسلمين فيوضع  
 عليهم العشر وموات عطف على ما فتح عنوة احياء الذي بالان الى ان الامام  
 فانه ايضا خارج لان ابتداء الوضع على الكافر اوضح من الغنيمة اذا قاتل  
 مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خارج لما مر وما اذا احياء مسلم يعتبر بغيره  
 فالاقرب من ارض الخراج خارج او ارض العشر فعتدى كل منهما من ارض الارض  
 العشرية والخارجية ان سقى بماء العشر يؤخذ منه العشر الا ارض كالجو سقى  
 بماء العشر حيث يؤخذ منه الخراج وان سقى بماء الخراج يؤخذ منه الخراج قال  
 في الجاهل الصغير العشر والخراج متعلقان بالارض الثانية ولما بينهما  
 فيعتبر التسقي بماء العشر او بماء الخراج وقال الترمذي مراده في هذا التفصيل في  
 حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من ارضه يسقى لان الكافر لا يبداء به  
 بالعشر فلا يثنى في التفصيل في حالة الابتداء باجماعا وانما الخلاف فيه في

الخارج بمعنى الحاصل

موات ارض غرابه



حالة البقاء فيها اذا ملك عشرية بعل بك عليه الخراج او العشر ثم لما ذكر  
 الماء او اذ ان يتيه فقال ماء التمار وما البذر والعين في ارض عشرية  
 عشرى وما انما حفر بالبحر وما ربيز وعين في ارض خراجية هو الخراج  
 كذا في المحط ولو اتى المسلم او الذي تسفاه مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج  
 فالمسلم اثنى بالعشر والكافر بالخراج كذا في معراج الدراية وكذا في خزانة  
 سيجون نهر خنجد وجميع نهر ترميد وديانة نهر بغداد والفرات نهر كوفة  
 عند ابي يوسف وعشرى عند محمد وهو الخراج نوعان احدهما خراج  
 ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه والثاني خراج وظيفة ان  
 كاله الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتملك من الانتفاع بالارض كما وضع  
 عمر في كل عروب وهو سئول ذراعاً في سئين ذراعاً كسيرة وهو  
 قبضات وخراج المساحة سبع قبضات واصبع قامة وعند الحسابة  
 اربع وعشرون اصبعاً والاصابع ست شعيرات مضمومة بطول بعضها  
 الى البعض وقيل ما ذكره جريب سوار العراق وفي غيرهم يعتبر بالمقدار عند سبعة  
 الماصفة جريب صاعاً مفعولاً وضع من براوشعير ودرهم عطف على صاعاً  
 وجريب الرطلية عشرة دراهم وجريب الكرم او النخل متصلة ضعفيها ولا سواه  
 كزعفران وبنجان وهو ارض يحولها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار و  
 اغراب ويمكن ذراعتا مابين الاشجار فالكانت الاشجار ملتفة لا يمكن ذراعتا  
 ارضها فهي كرم ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمررض وقد اعتبر الطائفة في  
 ذلك فعتبر فيها لا يوظف فيه قالوا ونصف الخراج غايه الطائفة لا يراى عليه  
 لانه التصفيف غايه الا نقصان لنقصان لم يطبق وظيفتها بالاجماع ولا  
 يراى ان طائفة عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة ويزاد عند محمد بن  
 بالنقصان لا يابى يوسف ان الخراج التوظيف مقدار شرعاً واتباع الصحابة  
 فيه رضوا بالانه واجب لان المقدار لا تعرف الا توقفاً والتقدير يمنع الزيادة  
 لان النقصان يجوز اجماعاً فاعتين منه الزيادة لئلا يخلو التقدير عن الفاقة  
 ولا خراج لو القطة المار من ارضه وغلب الانتفاع والتقدير المتعبر في

الخراج وهو التمكن من الزراعة او اصاب الزرع آفة لان الاصل ان يملك بطل  
 ما يتعلق به وقالوا انما يسقط اذا لم يسق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع  
 الارض ثمانية اماراً اربع فلا يسقط ويجب الخراج ان عطلها الى الارض ملكها  
 لان التمكن كان ثمانية وقدرته ويسق الخراج ان اسلم المالك لان فيه معنى  
 المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فامكن البقاء على المسلم او مشركاً من اهل  
 الخراج مسلم لما ذكرنا وقد صح ان الصحابة رضوا بشركوا ارض الخراج وكانوا يؤدونها  
 خراجها ولا عشر في خراج ارضه اى ارض الخراج لقوله لم لا يجع عشر وخراج في  
 ارض مسلم ولان احد من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم  
 ويكثر العشر بتكرار الخراج لان العشر لا يتحقق عند الوجود في  
 كل الخراج لا الخراج الموقوف فانه لا يكثر بتكرار الخراج في سنة لانه عمررض  
 لم يوقفه مكرراً وانما قيد الخراج بالموقوف لان خراجه المقاسمة يكثر بتكرار  
 الخراج يجب العشر في الارض الموقوفة او ارض الصبيان والمجانين والمكاتب  
 والمأذون والمديون لو كانت عشرية وخراج لو خراجية لانه سبب العشر الارض  
 النائية محصية بخارج وسبب الخراج الارض النائية بالتملك ولا عبارة بالانتماء  
**فصل في الجزية** وهي نوعان جزية وضعت بالضم والفتح والجزية فيجب ما  
 يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية يصليح  
 لا يقدر ان لا يكون له تقدير من الشراج بل كل ما يقع الضلع عليه يتعين و  
 لا يتغير بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا او الزوا على املاكهم فيه اشارة الى  
 ان ما في ايديهم من العقار وغيره يكون املاكهم لمعد ما اقره عليهم بقدره  
 كسبي وجوسى وشي من غير غناه بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً والفقراء  
 في كل سنة متعلق بقوله يقدر وقوله ثمانية واربعون درهماً فاعل يقدر يقدر  
 منه في كل شهر اربعة دراهم ووزن سبعة ويقدر على متوسط ملك ما في درهم الى  
 عشرة آلاف نصفها اربعة وعشرون يقدر في كل شهر درهمان وعلى فقير لا  
 يملك المائتين ولكن يكسب اى هو من اهل الكسب ربعاً اى اثنى عشر يقدر في كل  
 شهر درهم لا على درهمين كسب قال ظهر عليه فقيرته وطفله في ولا على مرتد ولا على



فيها الا الاسلام او السيف لان كونهما قد تغلظ اما الوثني فلان التمسك به  
 شيا بين اظهرهم والقرآن نزل بلغهم فالمعجزة وحققهم اظهرهم اما المرتد  
 فلان كونه بريرة بعد ما يهدى من اسلامه ووقف على حاسنه ولا على رايه  
 لا يحاط به في محدد من اهل البيت يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل ويؤ  
 قول به يوسف وصديق وامرأة ومملوك واعى وزمن وقصير لا يكسب ولا يقط  
 بحرية بالموت والاسلام لان شرع العقوبة في الدنيا يكون له دفع الشر وقد  
 اندفع بهما وتدخل بحرية بالتكرار يعني اذ لم يؤخذ منه بحرية حتى حال عليه  
 كحولان سقط عنه وعندهما لا وهو قول الشافعي لا يكره بيعه  
 وكنيسة وبيت نار يقال كنيسة اليهود والتصادى متعبد بهم وكذلك  
 البيعة مطلقة في الاصل والله غلب سبعا لكنيسة لم تعبد اليهود والبيعة  
 متعبد بالتصادى كذا في التمهيد والصومعة التي فيها بمنزلة البيعة كذا  
 موضع الصلوة في البيت لا تتبع السكينة منها في دار الاسلام ولهم اعادة  
 المشرك اى لهم الله ينيوي في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ولا يمنع  
 منه بل من نقلها الى موضع آخر لانه اهداه الله الذي اذا اشترى دارا اى اراد  
 شراها في مصر لا ينبغي ان يباع منه فخلوا شرا يبيع على بيعها من المسلم وقيل  
 يكون الشرا ولا يبيع على البيع الا اذا كثر ذلك ذكره قاضيان في غير الذي في  
 دية وحركته وسرجه وسلاحه فلا يركب خطا ولا يعلل سلاح ويظهر كونه  
 هو خيط غليظ بقدر الاصبع من القشوف او الشعر يشده الذن  
 على وسطه وهو غير الزنار فانه من الارسيم ويركب على سرج كالكافيه  
 مبرق نساؤهم في الطرق ومحمات ويعلم على رءوسهم لئلا يستغفروا لهم و  
 نقض عهدهم حتى استحق القتل ان غلب على موضع الحرب او الحق برأيه لا اقام  
 صاروا حرييا علينا فيعبر عقد الذمة عن الفائدة وهو دفعه بشرط ارباب  
 وصار كمرتد في حكمه بحرية بلحاظ كونه لو ائتمه يتوق والممرتد يقتل كما في  
 وسباني الا ان يرجع فيلزم الا ان لا ينقض عهده ان اشع عن الجزية  
 او ذى ذم بمسلة او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وآله قال الشافعي سب

قوله كالكاف بكس الهزة وتخفيف الكاف ما يقال  
 له ما الفائدة بلان واقي  
 قوله على درج اى ما كنتم لا لا يستغفروا لاهلهم  
 واقي  
 قوله ونقض عهده على البناء للجهل واقي

النبي صلى الله عليه وآله لا ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في اعادة الامان فما ينقض  
 الاصل الا ان ينقض بخلافه لا ذى بطريق الاول ولنا ان ما يشترط في العقد انما  
 بحرية وقبوله لا اذ ذم ولا التزام باق فسقط العقد كذا في الهداية والكافي  
 اقول فيه اشكال لان معنى الاحتناع عن الجزية التصريح بعدم اذ انها كانت يقول  
 لا اعطى الجزية بعد هذا وظايرته ينافى بقاها لا التزام العقد الا ان يراد بالا  
 تاخيرها والتعلل في اذنها ولا يخفى بعده وسب النبي صلى الله عليه وآله كفر والكفر المتعارف  
 لا يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يدفعه مع ان الدفع اسهل من الترفع وايضا  
 قال يهودى لرسول الله صلى الله عليه وآله اسام عليك فقال اصحابه تقتله فقال لا  
 رواه البخارى واحمد هذا في سب كافرا واما اذا سبته او اهدى من الانبياء عليهم  
 السلام مسلم فانه يقتل جازا ولا يؤت له اصلا سواء بعد القدرة عليه والتمناه  
 او جازا ثانيا من قبل نفسه كالترديد لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة  
 كسائر حقوق المذممين وكذا القذف لا يزول لا يزول بالتوبة بخلاف ما  
 اذا سب الله صلى الله عليه وآله ثم تاب لانه حق الله تعالى لا لا التبريم بسب النبي صلى الله عليه وآله  
 يلحقه المعقرة اذ من اكرم الله تعالى والبارى منه عن جميع المعايير وبخلاف  
 الا بدلالة معنى يفر دبه الممرتد وكونه حق الغير قلنا اذا شتمه سكران  
 لا يغنى ويقتل ايضا حد وهذا من سب اهل بيته القديين ومن والاهم الا عظم  
 والبربرى واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال مخطا  
 لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن خنوس  
 المالكى اجمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شكك في عذابه وكفوه  
 كفر كذا في الفتاوى الفزارية وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتاب  
 المسمى بالسيف المسلول عن سب الرسول صلى الله عليه وآله يؤخذ من بالغ تعالجه وتعليقه  
 ضعيف ولو تناه عن عرض صاحبه على ذلك لم يحضر من الصحابة ومن ولا يؤخذ  
 من اطلاقهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة لا تجب على الا  
 طفال قلنا المضاعفة بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من مولاة الجزية  
 نفسه ونحوه لا رهنه بغيره مولى القديس حيث يؤخذ عنه الجزية ونحوه

ولا يتصور خلاف لاحد من هذه  
 تتعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة  
 قوله يلحقه المعقرة الا في اكرم الله تعالى اى يلحقه العيب  
 من حيث انه سب وان لم يخص بعض افراده بالعصمة  
 والكرامة واقي  
 قوله والبارى منه عن جميع المعايير فظاهر الحال  
 يكذبه فلا يلتفت الى قوله واقي  
 قوله ويكونه حق الغير اى يكون التسبب حق الغير واقي



وتوكلهم مول القوم منهم انما يعمل به في الصدقة فجعل مولها شرا من غيرها  
 في هذا الحكم لان الحركات غلبت بالشمهات وهما الجزية والخراج وحال  
 التعلين وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب يهرق لمصلحتها  
 كسائر غور وبنار قنطرة وهي ما يكون حربا وجيشا وهو ما يكون غورا  
 مثل ان يشتر السقف وكفاية العلماء والقضاة والعمال ووزن المقام  
 ووزارهم من مائة في نصف السنة هدم من العطار فانه صلة للملك  
 قبل القبض ذكر في العدة امام المسجد اذا وقع العلة وذبح قبل مضى  
 السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان  
 الامام وقت الحصاد ويوم في المسجد يستحق فصار كالجزية وموت القاضي  
 في خلال السنة وفي فواته صدر الاسلام خلا يهرق محو ذرية فيها اراض  
 الوقف على امام المسجد يهرق اليها غلتهما وقت الادراك فاخذ الامام الغلة  
 وقت الادراك وزهيب عن تلك القديرة لا يسترد منه حقبة ما بقي من  
 السنة ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبته العلم في المدارس وفي فواته  
 صاحب المحيط المؤذن والامام ان كالا لها وقف ولم يستوفيا حتى ماتا  
 فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذا في القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأب  
**باب الميراث** من ارث العياذ بالله تع عرض عليه الاسلام وكشف شبهته  
 وجب ثلثة ايات ان استعمل وقيل مطلقا اي وان لم يستعمل فان تاب  
 بالتبرع عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه فيها وتبعته والآية  
 وان لم يتب قيل لقوله من بدل دينه فاقتلوه وواه احمد والبخاري  
 وغيرهما ويكره قبل العرض معنى الكراهية بها ترك الذنب بلا ضمان  
 لانه كفر فيجب والعرض بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسترى وان  
 لحق بدار الحرب اذ لم يشتر فيه الاسلام او التبرع بقوله تع فقاتلوا  
 او يسمون وكذا الصحابة روي اجمعوا عليه في زمن ابي بكر رضي الله عنه  
 للتوسل الى الاسلام واسترقاق الميراث لا يقع وسيلة لما من خلاف الميراث  
 اذ لم يمت بدار الحرب فانهما استرقا اذ لم يشتر قتلها ولا يجوز ابقاء الكافر

وهو نظير مول القاضي  
 واهل الرق ويحل الامام  
 اكل ما بقي من السنة

على الكفر

على الكفر الامع الجزية او الرق ولا جزية على النسيان فكل من ابقاها على  
 الرق تبع الكفر النفع للمسلمين من ابقاء باطن غير شئ الكفر مله واحدة  
 خلافا للثا فحق قلوبهم يهودى وعكس ترك على حاله ولم يجبر على العود  
 وردة احد الزوجين فسخ النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف لا طلاق وعند  
 محمد ردة الزوجين طلاق قياسا على ابقاء الزوج ويزول ملكه من حاله موثوقا  
 فان اسلم عاده وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به عتق مدبره وام ولد له  
 وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين المؤجل يصير حالا بموت المدلول  
 وكب اسلامه لو ارثه المسلم فان قيل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرثه مسلم  
 قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لا عرفت انه موثوق فحينئذ كسبه  
 في الاسلام الى وراثته لا يمكن استناده لوجوده قبل الردة ولا يمكن  
 الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب  
 قبل الردة فيكون تورث المسلم من المسلم وكسبه وادته في وقته في كل  
 حال من كسبها اى دين حال الاسلام ويقضى من كسب حاله ودين حال  
 الردة من كسب حالها ودين طلاقه فان النكاح لما انفسخ بالردة كانت  
 المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد معها فطقتهما فاسلما معا  
 فان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق واستيلاده فانه امته اذا ولد  
 فادعى بنت نسب ويرث مع ورثته وتكون الامة ام ولد له لا ذبحه اذ  
 لا دين له وتوقف مفاضة لانهما تقتضي المساواة في الدين ولا دين  
 له لكنه يحتمل الرجوع وبيعه وشراؤه وهبته واجارته وتبنيته وتبنيته  
 ووصيته لانهما تقتضي الملك المقدر ان اسلم نقد وان يملك اى قتل او  
 مات او لحق بدار الحرب وحكم به اى لمحوه بطل كل واحد من تلك الاحكام  
 وان جاء مسلما قبل اى قبل الحكم فكان له ان يرتد حتى لا يعتق مدبره وام ولد له  
 ويضمن الوارث ما تلفه فان قضاه القاضي بشرط لبطان هذه الاحكام  
 لانه يكون الميراث ميتا لا يحق بدار الحرب مجتهد فيه اذ الشافعي يحلف  
 فلا يلزم القضاء لئلا يدعى وان جاء اى مسلما بعده وماله مع ورثته

قوله في اى على ابقاء الزوج فانه اذا اسلمت  
 وعرض على الزوج الاسلام فانه يكون العتق  
 بهذا الابقاء طلاقا وان

قوله بعد قبلها اى لعنه الكسب قبل الردة وان

قوله لبطان هذه الاحكام  
 اى لخواصه من اهل البيت والشراء وان



أخذها لأن الوارث إنما خلفه فيه لاستغناءه لكونه كالميت وإذا عاد مسلما  
احتاج إليه وإن أزاله عن ملكه لا يأخذ أي قيمته إذا ضمها إلى باقي المال  
مال عبا وجب يقضى عبا وابتكرها في الإسلام قال شمس الأئمة أحلوا عليه  
قضاء ما ترك في الإسلام لأن تركه القيام والصلوة معصية والمعصية  
تبقى بعد الرد ذكره قاضيانك وما أدى منها أي العبادات فيه أي لا تسلك  
يبطل ولا يقضى إلا بفتح فائدة بالردة صاد كان لم يزل كان كافرا فاسلم و  
هو غني فعليه الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كقوله في حكمه  
مسلم أصاب مالا أو شيئا يجب به القضاء أو أخذ أو الدية ثم ارتد  
أو أصابه وهو مرتد في دار الإسلام ثم لحق وهاهنا المسلمين زعموا  
ثم جاء مسلما أخذ بطل ولو أصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا أي لا  
يؤخذ بشيء من ذلك بل كله موضوع عنه لأنه أصاب ذلك وهو حربي  
في دار الحرب ومحرم لا يؤخذ بعد الإسلام بما كان أصابه حال كونه  
محررا كما رأينا للمسلمين ذكره قاضيانك أخبرت امرأة بارتداد زوجها  
فطلبها للزواج بأخر بعد عدة كحاق الأخبار بموته وتطبيقه لا تغفل  
مرتدة خلافا للشافعي وإن قلها أحد لا يضمن شيئا حرة كانت  
أو أمته قال في النهاية كذا في المبسوط وتجسد حتى تسلم لا تملكها  
عن أبيه حتى لا يقر بعد الإقرار فيجب على أبيه أن يمسكها حتى يقر  
العبادة حرة كانت أو أمته والامة يجبر على مولاه ويروي يضرب في كل  
يوم مائة في تحمل على الإسلام وحج فمهرها وكسبها لو دشتها أي  
كسب الإسلام وكسب الردة ولدت أمته مسلمة كانت أو نصرانية فإذا  
فهرأبته حرأبته في المسلمة مطلقا أي سواء كان بين الارتداد والولادة  
أقل من سنة أشهر أو أكثر لأن الولد يقع غير الأبوين دينا فيجب على  
فكان مسلما المسلم يرتد المرتد أن مات أو لحق بدار الحرب كذا انتهى  
يعني إذا ولدت فادعاه فهو أبنة حرأبته لا إذا جاءت به سنة أشهر  
أو أكثر من ذلك فانتها إذا جاءت به لا أقل من سنة أشهر كان العلق

في حاله

في حاله الإسلام فيكون مسلما يرتد المرتد وإن جاءت لأكثرت كان  
العلق من دار الحرب فبيع المرتد لأنه أقرب إلى الإسلام من الامة لأنه  
يرجع إلى حاله إن يسلم فإذا كان مرتدا لا يرتد لأن المرتد لا يرتد  
لحق بدار الحرب بما له أي مع حاله وظاهر عليه فماله في أي لا نفسه لأنه  
المرتد لا يرتد وليس عليه إلا الإسلام أو السيف ويجوز أن يكون  
المال في يد دون النفس فمشرى العرب والحج بدونه أي بدونه  
ماله وظاهر القاضيه بلحاظه فوجه إلى دار الإسلام فالحج بدار الحرب  
ثانيه أي مع حاله فظاهر عليه فهو لو ردت قبل قسمته بين الغائبين  
لأن الأول لم يرد فيه الارتداد وأما في ينقل إلى ورثته بكم القاضيه  
بلحاظه فكان الوارث مالا كما قدما قضى بعبد كمرتد صفة بعد طلق  
صفته مرتدا لأنه متعلق بقضيه يعني إذا لحق المرتد بدار الحرب ولم يجد  
فقضى بالابنة فكانت ابنة فجار لم يرتد مسلما فبذلها أو بدل الكفارة  
والولاء للاب أو لا وجه لبطالان الكفارة لنفوذها بدليل متفق ففعل  
الوارث الذي هو خلفه كالموكل من جهته وحقوق العقد في رضى  
إلى الموكلة والولاء لمن يقع العقد عنه قبل مرتد رجلا حطأ وحوا  
قبل على ردة فذبيته في كسب الإسلام لأن العواقل لا تعقل المرتد  
لأنعدام الشهرة فيكون في ماله المكتسب في الإسلام لنفوذ تقديمه  
دون الكسب في الردة لتوقف تصرفه قطعه به أي يمسك عبد فأن  
العبارة بالابنة ومات على ردة منه أي القطع أو لحق فقضى به فجار  
مسلم فمات منه ضمن القاطع نصف الدية من ماله لو أدته لأنه  
القطع حل محل معصوما والسيارة حلت محل غير معصوم فاعتبر  
القطع لا السيارة فيجب نصف الدية وجب في حاله لأنه العاقلة لا  
يتحمل العدم كما مر ولم تجب القضاء لشهرته الارتداد وإن لم يقطع  
به المرتد بل سأل بها فمات منه أي من القطع ضمن القاطع كلها أي كل الدية  
لكونه معصوما وقت القطع ووقت السيارة مكاتب ارتد فالحق والكسب

قوله حلت محل غير معصوم فيه أنه إن كان الاعتبار  
في السيارة زمان الموت يكره أن لا يكون معصوما  
في المسئلة الآتية أيضا فتدبر ذلك



ما لا فائدة له واما ان يسلّم فقتل قبلها اي بدل الكتابه لسيده  
 والسابق لو دونه لان الكتابه انما يملك الكتابه بالكتابة والتردد  
 لا توثق في الكتابة فكذا الكتابه اذا توثقت فثبت المنة في دار الحرب  
 فولات هي ولدته ولد الولد فظهر عليهم اي التروحين والولد وولد  
 الولد جميعا فالولدان اي ولديهما وولد ولديهما في اي يكونان دقيقتين  
 لانه المنة يسترق والولد يبيع الامم وكذا ولد الولد والولد الاول  
 يجبر على الاسلام لادله لانه لا يذبحون الا بالادب والذين يبيعون الامم  
 كما يجبر ابوه عليه وقيل يجبر ان اي ولديهما وولد ولديهما وهو رواية  
 الحسن عن ابي جعفر انه يجبر شيعة الخرج اذا داهبوا يعقل على اسلامه  
 خلايرت ابو بكر الكافري ويجبر عليه اي الاسلام بما قل ان ابي عبد الله  
 ج ومحمد وقال ابو يوسف اذا داهبوا غير معتبر واسلامه معتبر وقال  
 زفر والشافعي كليهما غير معتبر ولنا ان عليا داهبوا في صبيانه  
 والنبي لم يسلّم على اسلامه وكان كرم الله وجهه مفتخر به حتى قال سبقتكم  
 على الاسلام طرعا فاما ما بلغنا ان عليا داهبوا فليس بهم قوم مسلمة  
 فخرجوا عن طاعة الامم فيدعونهم الى العود ويكشف شبهتهم قال يكون  
 اي اخذوا حيزا اي مكانا مجتمعين فيه حل لنا قتالهم بداهة فالتفت  
 فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم يدور على دليل وهو انهم  
 واجتماعهم فان هربوا الى بلادهم وما لا يمكن دفع شرهم ويقتل جرحهم  
 وفيه خلا في الشافعي ايضا وتبعه موليهم اي موطنهم لو كان لهم قسمة  
 اي جمعة وفيه ايضا خلا في الشافعي وان لم يكن لم يفعل ما ذكرنا لان  
 جواز القتل كان لاجل الخوف فاذا لا خوف لعدم الفتنة فلا قتل لكونه  
 مسلما ولا يشبه ذريتهم وجب عليهم ما لهم من الحق يتوبوا الى الاسلام  
 بعصم النفس والمال والجسم كان لدفع شرهم واستعمل اي الامم اسلام  
 وخيلهم عند الحاجة لان الامم ان يفعل ذلك في حال العادل عند الحاجة  
 ففي حال الباغ اي لا لا شيء يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم لانقطاع ولاية

رواه ج

قوله طرعا كيد  
 الجمع واني  
 بمعنى جميعا

الامم

الامم عنهم فليسوا على مذهب فقتل مذهب مثل فظهر على المذهب قتل القاتل  
 اي يقتله مثل ان لم يجزوا اي البغاة فيه اي المذهب حكاهم اذ لم يكن  
 ولاية الامم منقطعة عن المذهب فقتل حكاهم بخلاف ما اذا جرحوا فيه  
 احكامهم قتل عادل باغيا او قتل اي العادل باغ مدعيه اي الباغ حقيقة  
 ودنه القاتل عادل كان باغيا يدعي حقيقة اما الاول فلا ان العادل اذا تلف  
 الباغ او ماله لا باغ به ولا يضمن لانه محاربة تبطل العصمة وقد امرنا  
 بقتلهم لقوله تعالى فقاتلوا الذين تبغضون فقاتلوا فقتل اهل الحرب  
 فلا يوجب حرمان الارث كما لو قتل مورثه بقوله عليه فان حرمان الارث  
 جراه قتل خطور فلا يشرط بقتل باغ واما الثاني فلا ان الباغ اذا قتل  
 العادل باغ ولا يضمن عندنا والتا عمل الفاسد يقتل مثل قوله الصحيح  
 في حق ذبح الضمان اذا ضمنت اليه المشقة كذا يدل على الحرب واذ لم يجب  
 به الضمان لم يجب به حرمان الارث مستحقة بالقرابة واذ قتل الباغ مورثا  
 بطلان لا يلايرت لانه اذا اقر بالطلاق الى الضمان فيلزم حرمان الارث  
 بيع السلام من اهل الفتنة لانه عاونه على العصية وان لم يدركه  
 لاي لا يكره لانه لا حصل عدم الكراهية ولا صار عنه قال في جمع الفتاوى  
 قال ابو جعفر اذا اجتمع الناس على ايام من المسلمين وبهم آمنوا وبهم  
 خرج من المسلمين على ايام مجاعة فينبغي للمسلمين ان يعينوه ان قدروا  
 عليه ولا فالواجب على كل مسلم ان يعتزل الفتنة ويعقد في بيته **كتاب**  
**احكام الموات** لما فرغ من كتاب مجاهد المذكور في بعض ابوابه احكام  
 الموات عقبة به والموات لغة يموت او ماته وهم من استعاروا كسفا  
 له ارض لم تملك في الاسلام او ملك فيه ولم يعرف ملكها او تعدد زوا  
 بانقطاع المار عنها او غلبته عليها او خربها كما اذا تروث او صارت  
 بيعة وتعدت من العامركية لا يسمع صوت من اقصاه ملكها الا  
 ملك الا ان خربها باذن الامام عند ايجاع وعندهما باذنه ولو كان  
 مجيدها دينا ولا يملكه غيرها التجيز من تجزيع بفتح الجيم او تجزيعها سمي

قوله اذا جبروا بفتح الجيم والياء والراء واني

قوله فلا يشرط اي لا يعلق واني

قوله ولا يرث مستحق للماء واني

قوله بيان

سازن اول



بدلائهم كانوا يعلمون بوضع الامجاد حولها او بغيرها لمجرد غيرهم عن  
 اجسادها فيبقى غير مملوك كما كان هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير الحجر  
 بان غور حولها انعطافا ثابته او نقي الارض او احرق ما فيها  
 من التلوث او حصده ما فيها من الخشب او التلوث وجعل حولها وجعل  
 التراب عليها من غير ان يمسها فلو حرقها بقرع على ان لا ينجس  
 يقيد الملك يعني اذا لم يملكه الحجر كالحجر وترك نيت سنيين دفعها الى  
 الامام الى غيره لقول عمر بن الخطاب بعد نيت سنيين حق قالوا هذا  
 ويا نية فاما اذا احياها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها لتحقيق الامة  
 منه دون الاول وما عدل عنه المار الى موضع ما زال عنه المار وانكشف  
 الموضع وامتنع عوده اليه فوات ان لم يكن حرميا لمعور فاذا عازر  
 عوده لم يجر احياؤه لان حق المسكين قائم فيه احيى مواته ثم احاط  
 الاحياء بجوانبه الاربعه بالتعاقب فطريق الاول في الارض الرابع على  
 ما روي عن محمد لانه اذا سكت عن الاول والثاني والثالث صار الباشا  
 طريقا له فاذا احياه الرابع فقط احيى طريقه بحسب العن فيكون له فيه  
 طريق جفر في مواته بالاذن فله حرم بها للعطف وهو بوشاخ الابل  
 حولها وبقى والتابع وهو بوشاخ في ما ويا سيد الابل وكثره الزعمون  
 ذراعان من كل جانب والما قال في الاصح احقر اذا عظم قبل اربعون من جميع  
 اجواب والمعين حسامة كذلك في كل جانب لقوله في حرم العين  
 خمسائة ذراع ولان العين يستخرج للزراعة فلا بد من موضع يجرى  
 فيه الماء ومن حوض يجمع فيه الماء ومن موضع يجرى منه الى المزرعة فلهذا  
 يقدر بالزيادة والتقدير خمسائة بالتوقيف والاصح ان خمسائة  
 من كل جانب ومنه غيره من الحفر فيه ان في حريم لانه صار ملكا لصاحب  
 البئر ضرورية تمكنه من الانتفاع بها فكان متعونا بتصرفه في ملكه  
 غيره فانه حفر فلا قال ان يستد ولا يضمنه التقصان ثم كسبه  
 وانه ياخذ بكتسبه باحتفاره لان ازاله جناية حفره بركا في كسبه

في حرم الآثار

في حرم الآثار  
 في حرم الآثار  
 في حرم الآثار

يقيها  
 في حرم الآثار

يقيها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه التقصان ثم كسبه  
 بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الشاة بركا  
 الامام في غير حريم الاول فربما منه قد ذهب ما في البئر الاول وعرف ان ذهابه  
 من حفر الشاة فلا شيء عليه لانه غير مستعد فيما صنع والمار تحت الارض غير  
 مملوك لا حد فليس له ان يحاصره في تحويل ما يورثه بركا الشاة كالتاجر اذا  
 كان له حانوت فاختار بركا بجنبه حانوته كمثل ملك التجارة فكسبت تجارة  
 الاول بذلك لم يكن له ان يحاصره الشاة كذا في الكافي ولما في لذي حفر في دار  
 محرم متصلا بحريم البئر الاول المحرم من ثلث جوانب سوى جانب الاول السابق  
 ملكه كافي الاول فيه وان اراد الشاة التسعة عليه حفر بعيد من حريم البئر  
 الاول وللصفاة حرم قد رما يصلحها الصفاة جري المار تحت الارض ولم يحد  
 حريمه بشئ يمكن ضبطه وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الحريم وقيل  
 بهذا عند يها وعند ابي حنيفة لا حرم له عالم يظهر على وجه الارض ولا حرم للغير  
 الا بجهة يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة  
 يقيم بنية على ذلك وقال في مسنة التمهيد يمشي عليها ويلقي عليها طينه و  
 اذا لم يكن له حريم الا بجهة فمسنة من دار غيره قوله لانه لصاحب الارض  
 وقوله بين نهر رجل صفة مسنة وارض لا حرم وليست تلك المسنة في يد  
 احد اي ليست لاحد يها عليها غرس او طين ملقى يكون تلك المسنة له  
 لصاحب الارض اما اذا كان لاحد يها عليه ذلك فصاحب الشغل اولي لانه  
 صاحب يد **فصل** اعلم ان المار نوعان احدهما الشرب والثاني  
 الشفة نوعا حكمه حيث قيل الشرب نصيب المار يشترك الكل في ما روي به  
 مملوك كدجلة ونحوها في عموم المناظر كجري النهر ونصب وحمل اذا كان في ارضه  
 ولو في ارض غيره لم يجر بلا حرم لعامة فانه مباحة في الاصل كمن كان في ارضه  
 بالعامة فليس له ذلك لانه دفعه البئر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء  
 الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فتغرق القرى والاراضى حتى يروا

كان

قوله وان اراد الثاني التسعة عليه اي نهر الحريم  
 من الجوانب الاربعه والى

قوله مسنة متصلا موصوف حرمه لصاحب  
 الارض والمجمله جوابا لاداني واذا لم يكن لاني

وقد خطب بينهما في الكتب ومثله  
 معناه فيمن اودى الشرب وحققه  
 ثم الشفة

الشرب كسبه الشفة ملكه المار  
 حرمه ولا يوجب له انتفاع

في حرم الآثار  
 في حرم الآثار  
 في حرم الآثار



ان الشرب المحرر لما ارض استحقاقا لا بد منها انما وقيد ببيع  
 الارض ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه وقسم الشرب بقدر ارض  
 قوم اخصوا فيه بغيره اذا كان لهم بين قوم واخصوا في الشرب والى  
 كيف اصل الشرب بينهم كانه بينهم على قدر ارضهم لان المقصود الا  
 شتقاق ببقاياهم بقدره بخلاف الطريق لان المقصود التطرف  
 وهو في التدارك الواسعة والضيقة على خط واحد ومنع الاعلى منهم في  
 سكر التهر اى سكر بلادهم والى لم يشرب منه اى التهر يدونه  
 اى السكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر التهر لم يكن  
 له ذلك لانه فيه ابطال الحق السابق فان تراضوا على ان يسكر التهر  
 حتى يشرب بخصته او اصطحا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته  
 لان الحق لهم وكل منهم عطف على الاعلى اى منع كل منهم من شق التهر منه  
 اى من اصل التهر ونصب رضى او دابة او حيدر عليه بلا ان يشركه  
 لان فيه كسر طرف التهر وسفعل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون  
 رضى نصب في ملكه غير مضر بالتهر والماء لانه تصرف في ملك نفسه  
 ولا ضرر في حق غيره ومنع من توسيع في التهر اى التهر في ارضه لا  
 يكسر طرف اصل التهر ويريد على مقدار حقه في اخذ الماء ومنع ايضا  
 من القسمة بالايام وقد كانت بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها  
 وقد تفرغ الكاف في المفرد فالجمع كوى كعروة وعوى وبى وزن البيت  
 استعمرت للشعب التى تنقب في الخشب لجرى الماء فيه الى الخراج  
 او الجداول وجه المنع ان القديم يترك على قدمه ومنع ايضا من شق  
 شربه الى ارضه اخرى ليسر لها منه شرب لانه تقادم العهد دليل  
 على اتخذه وبورث ويوصى بنفقة لانه نفسه ولا يبيع ولا يورث ولا  
 يوجب ولا يتصدق به ولا يجعل ميرا وبذل خلع او صلح والفرق ان  
 الورثة خلفا لآلئ فيقومون مقامه في حقوق الميت واملاكه و  
 جاز ان يقوموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات والتبرعات كالدين

٢١٦  
 حقه اى جاز ان يقوموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات والتبرعات كالدين

والقصاص

والقصاص ونحوها فانها تملك بالارث وكذا الشرب والوصية اخذ  
 الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والهدية والوصية بنفس  
 الشرب ونحوها حيث لا يجوز للمعز او للمعز اليه او لعدم الملك فيه كالحال  
 او لانه ليس بمال متقوم ولو تزوج على شرب بغير ارض فالنكاح جائز  
 ولا شرب له لانه لا يدون الارض لا يملك بحمل التملك بعقد المعاوضة  
 ويحب مهر المثل لانه مجهول جهالة فاحشة فلم يقع تسمية ولا يضمن في مال  
 ارضه فخرت ارض جاره او عرفت لانه مسبت غير متعدي كما في البرد و  
 حجر فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا  
 معتادا تحتل ارضه عادة وانما اذا سقى سقيا لا تحتل فيضمن لانه اجرى  
 الماء الى ارض جاره تقديره كذا في الكافي ولا يضمن ايضا من سقى من شرب  
 غيره في رواية وهي رواية الاصل وفي رواية اخرى يضمن وهو خيار  
 في الاسلام ذكره في الكافي كذا في التهر لم يملك من بيت المال لانه من حاجة العامة  
 والى لم يوجد في بيت المال شئ فعلى العامة ولا مال له لا يحير الناس على  
 كبره لانه نصب ناطق او في تركه ضرر عام وكذا التهر المملوك على اهل التهر  
 المملوك الذى دخل ماؤه تحت القسمة اى اعلم او خاض والفرق بينهما  
 ان ما سقى تصاحبه به الشفعة كما ياتي في بابها فهو خاص ولا يستحقها  
 به فهو عام وكذا ما على اهلها لا على بيت المال لانه المنفعة تعود اليهم  
 على الخصوص فيكون مؤنة الكرى عليهم كذلك لانه الغرم بالغنم **لا يبيع**  
 عن بيان الشرب واحكامه شرع في بيان الشفة واحكامها فقال الشفة  
 شرب بنى ارم والبهائم وكل من بنى ارم والبهائم حرمها اى حق الشفة  
 في كل ما لم يجوز بطرف فيشتركون فيها اى الشفة فقط اى لا اشتركون  
 لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله من الناس شركاء في ثلث في الماء  
 والكلأ والتار وهو يتناول الشرب والشفقة ثم خص منه الشرب بعد  
 دخول الماء في المقاسم بالاجماع فيبقى الشفة ولان الشرب ونحوه لم يوضع  
 لاحراز والمباح لا يملك بدونه كالطبي اذا لم ينس في ارضه في امار

لا يبيع



مملوكة وبئر ووضو وقنات ولما كانت الشقة متناهية لتسرب الدواب  
 وكان القول بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقي الدواب من هذه  
 المياه استدركه بقوله لا يسقي دوابه من نهر غيره ان خيف تحريمه  
 لغيرها ان الدواب لا يسقي روضه وشجره من قناته وبئر الدابة  
 ويسقي شجره وحضره اذا جازده في الحج وقال بعض ائمة بل يسقي  
 له ذلك لا يمان صاحب التهر وطالب الشقة الذي يجر ماءه الا في ملك شخص  
 خلاه اي ذن ذلك الشخص الطالب لياخذها واخرجه لغيره اذا كان  
 البئر والعين او كحوض التهر في ملك رجل لان يمنع من ريد الشقة من  
 الدخول في ملكه اذا كان يجر ماءه من نهر من هذا الماء وان لم يجر قبل  
 لصاحب التهر اما ان تعطيه الشقة او تتركه ياخذ بنفسه وانما قال  
 في ملك شخص لا اذا اشترى في رضى موان ليس له ان يمنع لان الموان  
 كان مشتركا وكذا حق صاحبها في قطع الشقة في الشقة  
 فان امتنع صاحب الماء عنها اي التحلية والاخران وطالب الماء يخاف  
 على نفسه او قناته فانه لا يملكه لانه قصد اتلافه بمنعه حقه وهو الشقة  
 والماء في البئر مباح غير مملوك وفي ما جرد في النار وكوه فانه لا  
 سلاج بل يعصا وكوه لانه اتركب معصية فقام ذلك حقه التعزير له  
 كقطع عند الحاجة قاله لطالبه لانه خاص بلا سلاج **كتاب كراهية**  
**سبحان** لما فرغ من العبادات الخمس وما يتعلق بها عقبها هذه المسئلة  
 لانه مسائلة تناسبها بعضها تناسب التضاد وتناسب التجانس كما  
 كراهية التحريم حرام عند تحريمه لم يلفظ به لعدم القاطع فاذا استعمل  
 الكراهية في كسبه او ادب حرام وعند هذا الحرام اقرب فسياسة الى حرام  
 كسبه الواجب الى الفرض واما الكراهية التحريمية فاقرب الى حرام  
**فصل** في كل بقدر دفع الهلاك واستحب بقدر ما يقدر  
 على صلوة قائما وضوؤه وايضا الى التبع لغريده وقوته وحرام ما قوته  
 الا بقصد قوة الصوم الغدا او دفع استحياء وصيفة وكره لم الا انان

وقوله في شجره او حوضه اي شجره  
 البئر وقناته وبئر الدابة وان

قول جلاله جازاه الموارث الجرم حجة  
 بفتحها وهو ما يقال لها بالفتح كسبك  
 وان

وذكره المفيد في الامانة القامرة الصغرى  
 كرهه وفي الاختصار ان الخذف افضل قال  
 صلى الله عليه وسلم من اخذ او اقبض حذفا  
 زادت الملازمة

وليسها

وليسها واما شجره كراهية الدابة من اللحم فصار مثله خلاف الحرام  
 الوحشي فانه وليسها حلال لم يقل حرم لان فيه خلاف الشاخص ما كره الحرام  
 الحلال وليسها مكروه عندنا في قيل كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيه خلافها لهما  
 وحرم بول الدابة اكل وشرب واما ان وتطيت من النار ذهب وقضية للرجال  
 والسا قبل صورة الادب ان ياخذ آنية الذهب والفضة ونصب الكفن  
 على الرأس اما اذا دخل يده فيها واخذ الدين لم يمسح به على الرأس من اليد  
 فلا يكره كذا في النهاية نقل عن الرخيرة واعترض عليه بانه يقتضي ان  
 ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بل يحق في كراهية منها  
 وكذا لو اخذ يده واكل منها فينبغي ان لا يكره ثم قيل كراهية ينبغي ان لا يكره  
 بهذه الرواية لما يفتح باب استعمالها اقول منشاء الغفلة عن معنى عبادة  
 المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما الاقول فلا تنافي في قولهم من نادر  
 ابتدائية واما الثانية فلا تنافي لان مرادهم ان الادوات المصنوعة من كرمات  
 انما يحرم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت لربك متعارف  
 الناس فانه الادوات الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل  
 الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او الملعقة لا انها  
 وضعت لاجل ابتداء الاكل منها باليد او الملعقة في العرف واما اذا اخذ  
 منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لانه انتفاء ابتداء استعمال  
 منها وكذا الادوات الصغيرة لاجل الادب كونه اكلها استعمالها  
 اذا اخذت وصبت منها الدين على الرأس لانها انما صنعت لاجل  
 الادب لا لغيره بل كالموجبة واما اذا دخل يده فيها واخذ الدين و  
 صبه على الرأس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء استعمالها فظهر ان  
 مرادهم انه يكون ابتداء الاستعمال المتعارف من ذلك كتحريم ويؤيده ما  
 سيأتي من مسئلة الاناء المفضض والسير المفضض مع ملاحظة  
 قولهم متقيا موضع الفضة فتدبر كذا الاكل بما حقهها والاكتمال عليها  
 وكذا من الاستعمالات وحل الاكل من النار وصاح وزجاج وبلور وقيق

ففي



محمود النور كوش  
اليه يلدوز  
شماره

وكونه

دعوت

نیلہ زک



الصلابة منهم على كرم وجهه ان التمسى في حرم وباحدي يديه حرم  
 وبالاخرى ذهب قال هذا ان حراما ان على كرم وجهه حلال لانهم و  
 يردى حل لانهم ولا يتختم بالحديد والفضة اما الحديد فلا  
 راي على رجل خانم حديد فقال مالي اوكى عليك حلية اهل النار فاحره  
 فرمى به واما القصر فلا ترمى راي على رجل خانم صفر فقال مالي اجد  
 منك ربح الاضنام فاحره فرمى به واختلف في الحجر واليشب قال  
 في الجامع الصغير لا يتختم الا بالفضة وقال في الهداية وهذا نص  
 على ان التخت بالحجر والحديد والفضة حرام ووافق صاحب الكافي  
 وزاد عليه قوله ومن التمس من اطلق اليشب واليه مال شمس لامة  
 الترخيصة فانه قال والاشع انه لا بأس به كالعقيق فانه كان  
 يتختم بالعقيق وقال تميم بالعقيق فانه مبارك قول بر على  
 صاحب الهداية والكافي انا لا نكس كونه تلك العبارة نصا على ما ذكرنا  
 كيف وقد قال الامام قاضيان في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ  
 الكتاب يقتضي كراهية التخت بالحجر الذي يقال له اليشب والاشع  
 انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا فضة وقد روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه تختم بالعقيق وقال في ثناء واه ظاهر اللفظ يقتضي  
 كراهية التخت بالحجر الذي يقال له اليشب والاشع انه لا بأس به  
 لانه ليس بذهب ولا حديد ولا فضة بل هو حجر وعن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انه تختم بالعقيق ولو سلم انه نص في الاحتمال المتأويل  
 والتخصيص كما تقرر في الاصول فيجوز ان يراد بالقصر في قوله التخت  
 الا بالفضة بالاضافة الى الذهب فانه كساد وعند ذكره حتى قالوا  
 الحجر ان لا يراد الا الذهب والفضة ولو سلم انه صحيح في نفسه لكان  
 ثبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم تختم بالعقيق الذي هو حجر وقال تميم بالعقيق  
 فانه مبارك كان التخت بالحجر جائزا بقوله وفعله فكيف يعارضه  
 الجامع الصغير فاحاصل ان التخت بالفضة حلال لا بالحديث وبالذهب

والحديد

والحديد والقصر حرام عليهم بالحديث وبالحجر حلال على اختيار شمس لامة  
 والامام قاضيان اخذا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لانه حل العقيق لما ثبت به  
 ثبت حل سائر الاحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب  
 الهداية والكافي هذا من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتلة لا لا يكون  
 القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يحسن ما بين ما قدم من التفاوت وذكره  
 لغير احكام اوله لانه لا يتختم بالحجارة الى التخت وغيره لا يتسارع اليه ولا يشك  
 سنة الا بفضة من حرمان سنة سنة بالفضة وعند محمد بن الحسن بالذهب  
 ايضا ذكره التمس القبري ذهب او حرم لان حرمة التمس لما ثبت في حرم  
 التمس حرم الالباس ايضا كما تحرم الحرام شرها حرم سقيها وجان فخره كونه  
 ومخاط وكونه لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان مناديل للوضوء  
 ونحو الخياط ومسح العرق وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
 ولو حملها بما حاجة بكرة كالشرب والالتكاف لا يكره بالاجابة ويكره بالبدونها  
 والرم وهو ضبط التذكر لعقد في الاصبع قال التمس ان لم يكن حاجتنا في  
 نفوسهم فليس يمنع عنك عقد الزنم **فصل** ينظر الرجل الى  
 الرجل الا العورة وهم من تحت سترته الى تحت ركبته فالركبة لا السرة ثم حرم  
 العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى  
 ينكر عليه في كشف الركبة وفي الفخذ يعقف وفي السرة يضرب ان امر  
 وامر المرأة والرجل كالرجل للرجل ينظر المرأة الى المرأة والرجل كمنظر الرجل  
 الى الرجل حتى يكون للمرأة ان ينظر منهما الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه  
 من الرجل اذا انت الشبهة لانه ما ليس بعورة ولا يختلف فيه التمس  
 والرجال ينظر الرجل الى فرج زوجته وامته لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر  
 امرأتك كحلال فبذلك لا تنظر اليها اذا حرمت عليه كالامة المجوسية او الشوكية  
 او كانت امته او اخته من الرضاع او ام ٣ مرات او بنتها فلا يحل النظر اليها  
 فرجها مطلقا او شبهة او بدونها وينظر الرجل الى الوجه والراس واليدين

عورة



والساق والعضد من محرماته لأن البعض يدخل على البعض فلا يستند  
 والراة في يمينها في ثياب بذلتها عادة فلو خرجت لتظفر هذه المواضع  
 أدنى إلى محرماته وأما غيره فأن حكمها حكم المحرم لظهوره رؤيتها في ثياب  
 البذلة وهو تناول المدة واما الولد والمكاتبه الذين مشهورتهم  
 إلا فلا ينظر لاسي لا ينظر إلى نظره والبطن والخصية كامة غيره إذا لم يزد  
 في كشفها بخلاف ما سبق وما حل نظره من غيرها أي محرماته وأما غيره حل  
 منتهى الحاجة اليه في المسافرة والمخالطة وله مسر ذلك أي عضو جاز  
 النظر اليه من الأمتة إن أراد شرايا وإن خاف شهوته للضرورة وأما  
 تشبهه ويحرم مثلها لا تعرض على البيع في أزار وأما المراهبة ما يستوي  
 ما بين البسرة والركبة لأن ظهرا وبطنها عورة ومنه حال البالغة ونظر  
 الرجل إلى وجه الأجنبية وكفها فقط لأن في إبداء الوجه والكف ضرورة  
 حاجتها إلى المعاملة مع الرجال أخذوا إعطاء ونحوهما كذا السيد  
 كملوها أن ينظر إلى وجه سيده وكفها لا قدميها وإن خاف أن الرجل  
 والمملوك الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا الحاجة لقوله من نظر إلى محاسن  
 امرأة أجنبية عن شهوة صلب في غيبته لانتك يوم القيمة فإذا خاف  
 الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرزا من الحرام كقاضي حكيم عليها  
 يشهد عليها فأن نظرهما إلى وجهها جائز وإن خافا الشهوة فأن  
 إلى أحياء حقوق الناس بالقضاء وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن  
 يقصد به الحكم عليهما وأداء الشهادة لا قضاء الشهوة تحرزا من عقوب  
 القبيح ومن يريد نكاح امرأة حيث جاز أن ينظر إليها وإن خاف شهوة  
 لما دون ذلك قال للفقهاء إذا أردت أن تزوج امرأة أبصرها فأنه  
 أن يودع بينكما ودخل بها فينظر إلى موضع مرضها بقدر الضرورة  
 وينبغي أن يعلم امرأة مداومتها لأن نظر الجسد إلى الجسد أخف لأن  
 أن المرأة تغسل المرأة بعد موتها دون الرجل لخصته والجسد في الخشوع  
 في النظر إلى الأجنبية كالحمل أما الخصى فلقول عائشة رضي الله عنها  
 ما

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

فلا يبيع ما كان حرما قبله وقبل هو أشد الناس جماعا لأن الله لا يفتقر بالأنزال  
 وأما الجيوب فلا تبيح فيقول أن كان لا يجوبها قد عفت ماؤه فقد عفت  
 بعض مشايخنا اختلافه بالنسبة في حقها والاحتياط لا يكمل ويعزل من أمتة المحرم  
 العزل أن يطأ فإذا قرب إلى الأنزال أخرجه ولم ينزل في الفرج بلا إذنها لقوله  
 لمولى أمة العزل عنها أن شئت ويعزل من زوجته برأي يادها المهرية من  
 العزل عن المرأة إذا كانها **فصل** من ملك ما يشرع أو نحوه كمن يملك  
 وميراث وخلع وصنع ونحو ذلك ولو كانت الجارية بكرا أو مشربة من امرأة  
 أو عبدا إذا كان عبد غيره فظاهر وأما إذا كان عبده فكذا إذا كان مازونا  
 لم يستقر بالدين عند البيع وعندهما لا يجب فأنه من أصل البيع أن العبد  
 إذا كان عليه دين مستقر فالقول لا يملك ملكا سيده وعندهما يملك وإن  
 اشتق من مكانه فكذا لا يملك ملكا سيده أو مشربة من محرمها أو من  
 مال الصبي بأن يباعه أبوه أو وصيته وكذا الحكم إذا اشتراه من حال ولده  
 أو الصغير ذكرا في غايته البسالة حرم عليه أي على المالك وطهرا ودوا  
 من التمس والقبلة والنظر في غيرها فالأخص لا يحرم الدوا لأن الوطن  
 إنما حرم للالتصاط الماء ويشبه الشرب وهذا معدوم في الدوا وروى أن لو  
 حرم لا فمال أمة فملك الغير أيضا بأن كانت حاملا عند البيع ويذكر البائع  
 الولد فيسود بها فيظهر أن وطئه صار فعلا الغير وهذا المعنى موجود في  
 الدوا أي من يشترى المالك لا يعرف برأيه وحرما بحضنة فمن تخيض  
 شهر في جندها أي الصغيرة والأيسة والمنقطعة عن الحيض فإن شهر  
 قائم مقام الحيض في فلتا في الاستبراء وإذا حاضت في أثناءه بطل الاستبراء  
 بالأيام لأن العدة على الأصل قبل حصول المقصود بالندك بطل حكم  
 البذل كالمعدة بلا شهر إذا حاضت وإن ارتفع حيضها بالانحصار  
 مئة الطهر وهي من تخيض وكما عرفت يتبين أنها ليست بمأمل ثمرة  
 عليها وليس فيه تغدير في ظاهر الرواية وقال محمد بن يحيى بن عمار  
 وخمس أيام والفتوى عليه لأن هذه المدة متى صلت للتعرف في شغل

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة

قوله من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة  
 واما من غيبته المالك وهو يفتح المخرمة



يتوهم بالنكاح في الاما فلا تان يجعل للتعرف عن شغل نكاحه بملكه الميراث  
وهو دور اول كذا في الكافي وتوضع محل في محال من الاصل في هذا الباب  
توهم في سببا او طاس لا لا توطأ كمال حتى تضمن حرمته ولا ياتي  
حتى يستبرأ بحقيقة ومحدث وكره في المسببة كسب الاستبراء جوده  
المكينة اليد لانه الموجود في المنصوص عليه والاستبراء للتعرف برأه التي  
لشغل خط ماؤه بما الغيرة اذ لو وطئها قبل ان يتوهم برأه وجهها في  
بوله فلا يدركه منه او من غيره فوجب التعرف صيانة للمياه عن الاغتلاط  
والاستبراء عن الاستنباه والا ولا راعى الهلاك لانه عند الاستنباه لا يدرك  
الولد فيه ملك لعدم من يقوم بغيره وذلك عند حقيقة الشغل او  
توهمه كونه امر خفي فادركه على امر ظاهر وهو بحد الملك وان كان  
عدم وطن المولى معلوما كما في الامور المحدثه فان حكمه حكمه تراعى  
في جنس لكل فرد فان قيل انما علم عدم وطن المولى كيف يتوهم شغل  
المولى ليلزم اختلاط الماء واستنباه السبب قلنا الشغل لا يلزم الا يكون  
من المولى لانه ان يكون من غيره وكذا التوهم في البر ثابت لانه الشغل  
يقتضيه بدونه ذوال العذرة كذا في الكافي اقول رد عليه ان الشغل اذا  
كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقررت ان نكاح المزنية ووطئها جائز  
بلا استبراء عندنا في ذلك سبب فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء  
ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لانه  
يكون المولى زوجهما باخر من سبب وان عارض على قولهم حكمه حكمه تراعى في  
الجنس لاني كل فرد بذاته حكمه لاني في كل فرد ولكن تراعى في الامور  
المختصة فاذ كان لامة بكرة او مشربة تمت لا يثبت نسب ولذا  
منه بان يكون الولد ثابت السبب من غيره بان زوج المولى لامة من رجل  
فثبت ثم طلقها وبعد نفقتها عدها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا  
يجب الاستبراء على المشتري لان كمال ثابت السبب فلا يلزم اختلاط المياه  
واستنباه الاستبراء واجيب بانه انما يثبت بالحدوث في سببا او وطن

قوله في الامور المحدثه اي فيما يجوز  
وطؤه حراما على غيرها او يجوز بايعها  
امراء او محبوبا او غير ذلك

في نكاح المولى  
في نكاح المولى  
في نكاح المولى

كما عرفت

كما عرفت ولا يخفى انها تتحل من ان يكون فيها كبر او مسبية من احرأه ونحو ذلك  
ومع هذا حكم التبرؤم حكما عاما فلا يختص بالجمعة كما انه تعالى يتي الحكمة في حرمته  
بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع فيك الهلكة فلا يمكن ان يقول احد انما  
يكتسب لا تقع العادة ولا يثبت من عن الصلوة فاذا كانت المصلحة خالصة  
تحريرا فالشرع حررها على العموم لما لا في التخصيص مما لا يخفى من كماله وحكمه  
الخاص بحيث ترتفع حكمته فاذا ثبت الحكم في السبب على العموم ثبت في سائر  
اسباب الملك وكذلك قياسا فان العلة معلومة لم تأيد ذلك بالاجماع  
ولم يكف حقيقة ملكها فيها لان الواجب عليها الحيضة وهي الملاحظة  
ولا التبرؤم الملك وقبل القبض لا تأيد وجده قبل علقته على الملك والميراث  
فلا تعتبر احدهما او بعد البيع وقبل الاجارة في بيع الفضولي ان كانت  
في يد المشتري وبعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها صحيحا ولا  
اي ولم يكف ايضا ولادة كذا في حصة بعد سبب الملك وقبل القبض  
لان نفق العلة كما سبق وكفت حقيقة بعد القبض وهي تجوسية او ملكية  
لم اسلمت او عرفت يعني اشتراكا في تجوسية او ملكية فكانت قبل ان  
يستبرأها كانت ملكا بته حال كذا بته او حاضمت الجوسية حال  
جوسيتها حقيقة لم عرفت الملكية او اسلمت الجوسية اجراء تلك حقيقة  
من الاستبراء لا تأيد وجده بعد سبب وحرمة الوطن لان في حالة  
الجنس اشتراك من عبده المأذون من حاضمت عنده اي عند العبد ان لم يستبرأ  
وبنه كفت تلك حقيقة من الاستبراء لا تأيد دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت  
الشراء والا اي والله المستغرق وبنه فلا اي لا يكف تلك حقيقة عندنا في حال  
لها ويجب الاستبراء بشرط حصة تركه من الجارية المشتركة لانه السبب  
قول في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند عود الابقه وروى المصنف  
والمتأجرة وفل الميراث لا انتفاء استحقاق الملكة ورفض حيلة اسقاط  
عندها يوسف خلافا لمحمد وهو يقتضي بالاول ان علم عدم وطن بايعها في  
في ذلك الظاهر وبالثاني ان وطنه وانما في كماله ان يتردها المشتري قبل

في نكاح المولى  
في نكاح المولى  
في نكاح المولى

في كماله في اسقاط الاستبراء

قوله وانما في كماله في اسقاط الاستبراء  
في كماله في اسقاط الاستبراء  
في كماله في اسقاط الاستبراء



انشاء ان لم يكن كتمه حرة لو كانت لم يكن نكاح الامة كما سياتي  
 في كتاب النكاح ثم يشترطها اذا كانت نكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى  
 زوجته بطل النكاح ويحل الوطئ ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى  
 الصغرى قال ظهر الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض الشافعية انه  
 انما يحل للمشتري وطئها في هذه الصلوة لو تزوجها ووطئها ثم اشتراها  
 لا شرع يملكها وهي في عدة مما اذا اشترى بها قبل ان يطأها فكما اشترى  
 بطل النكاح ولا نكاح حال بثوت الملك فوجب الاستبراء لتحقيق سببه  
 وهو استحسان حل الوطئ يملكه الميمون قال وهذا لم يذكر في الكتاب  
 وهذا يفتى حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت كتمه حرة  
 فهي كحيلة ان تزوجها بالبائع قبل البيع او تزوجها المشتري قبل القبض  
 من يوثق به مفعول تزوجها اي يعتمد على انه يطلقها ثم يشترىها الشراء  
 ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لانه اشترى متكوفة الغير  
 ولا يحل طئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري  
 وح لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او تزوجها المشتري قبل القبض  
 من يوثق به ويقبض فيطلق الزوج فانه لا استبراء يجب بعد القبض  
 وح لا يحل الوطئ واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فعلا  
 فيطلق الزوج متعلق بما قبله ايضا من فعل بشهوة احدى دواهي الوطئ  
 بامنه لا يجتمعان نكاحا حقة امينة سواء كانتا اختين او امرأتين  
 لا يجوز الجمع بينهما نكاحا حرم عليه وطئ واحدة منهما وادعيه حتى يكره  
 احدىها عليه يعني ان من له متان كما ذكر فقهاءها فلا بشهوة فانه  
 لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يمسها بشهوة حتى يملك في ذلك  
 غيره بملكها ونكاح او يعنفها والافقية قوله وان يجمعا بين اختين  
 عطفها على اتهما ثم قوله حرمت عليهما اتهما ثم قوله ثم اكره من يكره  
 تحريمهن في حق قضاء الشهوة واسمايه بالاجماع وكره تقبيل الرجل  
 وعناقه وازاد واحد ولو عليه فيصير حبة لا يكره وعن عطاء رسل

في المعانقة والمصافحة

ابن عباس

ابن عباس رضي عن المعانقة فقال قل من شاف ابراهيم خليل الرحمن ام كان  
 بكتمه فاقبل اليها ذو القرنين فلما وصل الى بطن قبل له في هذه البقرة ابراهيم  
 خليل الرحمن فقال ذو القرنين ما ينبغي ان ادرك في بلدة فيها ابراهيم خليل  
 فنزل ذو القرنين ومثله ابراهيم فسلم عليه ابراهيم وانكفأ وكان هو اول  
 من مات وقد ورد احدث عن النبي في المعانقة ويجوز بها الشيخ ابو منصور  
 المازني وفي بعضها فقال المكره منها ما كان على وجه الشهوة واما على  
 وجه البر والكرامة فحاضرة فخص الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي بعض  
 المتأخرين تقبيل يد العالم والمتزوج على سبيل التبركة كما حقه فانها  
 لا تكره لما روى السرخسي قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اتبع بعضا لبعض  
 قال لا قلنا اني اتبع بعضنا لبعض قال لا قلنا اني اتبع بعضنا لبعض  
 قال نعم وكره بيع العذرة حرة وهي دجيج الا وقرى في الصحيح فلو طئ  
 بتوب او دما غلب عليه كبيع السرقين حيث جاز في الصحيح وصح  
 الانقاع بمخوطها في الصحيح كذا في الهداية وقال التليق الصحيح عن ابي  
 القاسم النخعي ما بعدة مخالصة جائز وجاز اخذ دين على كافر من كسر  
 بخلاف مسلم يعني اذا كان دين مسلم على كافر ضائع المديون مسلمين  
 ثمها جاز للمسلم اخذه لدينه وان كان البائع المديون مسلما لم يكره  
 اخذه لانه يبيعه باطلا فالتمن حرام وجاز تحليلة المصحف لما فيه من  
 تعظيمه وتعبيره ونقطة لاقراءة الآي توقيفية لا مدخل لها  
 فيها في التعشير حفظ الآي وبالنقطة حفظ الاعراب والآل العجي  
 الذي لا يحفظ لا يفد على القراءة الا بالنقطة وما روى عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه قال جردوا القراءة في زمانهم لانهم كانوا ينقلونه عن النبي  
 كما انزل كانت القراءة سهلا عليهم ويرون النقطة فجاء حفظ الاعراب  
 والتعشير فجاء حفظ الآي ولا كذلك العجي في زماننا فيستحسن وعلى  
 هذا لا بأس بكتاتيب اسامي السور وعدد الآي فهو والكال لا يحد فيستحسن  
 وكل من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام الترمذي

ايصاف

السور كذا  
 ويكون او حيدون  
 بقرآن



قول وعدم مالك وانما فيه بكرة قبله  
تفصيل فان مالك يحرم دخول مسجد  
والشافعي هو دخول المسجد الحرام لودود  
التي فيه وقال مالك على ما يجهل فيهم حكم  
واقي

وجاز دخول الذي لم يسجد ولا بكرة وعند مالك والشافعي بكرة وجاز  
عبادة اذا مرض وخصار اليها لم وانما التحريم على الجمل والحقنة وسواها  
وام الولد والمكاتبه بلا حرم فان لم يسجد لهما في الماركان لم يحرم  
في الكافي قالوا بهذا في زمانهم لعل اهل الصلاح فيه وانما في زماننا فلا غلبة  
اهل الفسار فيه ومثله في النهاية معربا الى الشيخ الاسلام وشراحه وعم  
وملتقط ما لا بد منه لطفه في جميع اهل ان التبر فان على الصغير ثلثة  
انواع نوع هو نفع محض فيملكه من يوفى يده وتيا كان ولا يقبل الهبة  
او القصدية ويملكه الصغير بنفسه اذا كان مختارا ونوع هو نفع محض كالطلاق  
والعتاق فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع وهو متروك بين النفع والشهر  
كالبيع والاجارة لا يستويان فلا يملكه الا الاب والجد وصيتهما وان لم  
يكن الصغير في ايديهم لاتهم مستقر فقول حكم الولاية عليه فلا يشترط كونه في  
ايديهم كذا في الكافي واستبحار الصغير من النوع الاول فيه نوع رابع وهو الاطلاق  
فيجوز من كل عصبية ومن ذوى الارحام عند عدمهم كما سيأتي وكذا في النكاح الا  
شأله ثم وجاز اجارة امه فقط دون المذكورين لانهما يملكها خلاف منافع  
بغير عوض بان يستخذه ولا يملكه هو ولا يهدى ذواته كجامع الصغير  
وفي شرح الطحاوي والولاية في حال الصغير الى الاب وصية ثم الى وصية  
فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى اب الاب ثم الى وصية ثم الى  
وصية فانه لم يكن فالقاضي ومن فضله وله ولا يملكه ولاية التجارة  
بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال  
جميعا وفي المفقولة والعقارات جميعا فان كان بيعهم واجارتهم بمثل القيمة  
او باقل بمقدار ما يتغابن الناس فيه جاز والتاقل ولا يتوقف على الاجارة  
بعد الادراك لان هذا العقد لا يخير له حال العقد وكذلك استجارهم للصغير  
وشراؤهم له ان كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان  
اكثر فقد ما يتغابن الناس نفذه عليهم ولا يجوز عليها واذا ادرك الصغير  
والصغيرة في مدة الاجارة قبل انقضاء المدة فان كانت الاجارة على النفس

فقد خيّر

فقد خيّر وان شارب بطل وان شاء امضا وان كانت على املاك فلا خيار  
له ولا يملك صاحب المخط اذا اجر الاب والجد والقاضي الصغير في كل من  
الاملاك قبل ان يجر اذا كانت الاجارة باجر مثل حقن ذواتهم اهدىهم باقل ثمن  
لم يجر والصحيح ان يجر اذا اجارة ولو بالاقول ذكر شمس المنة في كتاب الوكالة  
لاب ان يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله قال ثاويلا والكال  
ذلك في تعلم الحرفة بان دفعه الى استاذ يعلمه بحرف ويجزم استاذة اما  
اذا كان بخلاف ذلك لم يجر كذا في فصول العارية وجاز بيع العبيد من ثمنه  
عمر لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد معتبره بخلاف بيع السلاح من اهل  
الفن كالحارب وجاز حمل حر ذمي باجر خلافا لهما لا لايكون اجارة بيعت  
بالامصار وبقرناء يستخذ بيت نار للمجوس او كنيسته او بيعة لليهود والنصارى  
او بيع فيه الحر وانما قال بقرناء او قد نقل عن ابي جح انه يجوز ما ذكر في السوا  
لكن قالوا حراده سواد المكوفة لان غالب يملها اهل الذمة وانما في سوادها  
فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يملكها فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي  
وجاز بيع بني ربوت مملوك بالايجاع لا يملكها من بنائها الا ترى ان من بني  
على الارض الوقف جاز بيعه فهذا كذلك واختلف في بيع ارضها بقوله هو  
ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي جح وجاز تقييد العبد اعترافا عن الاب  
والتمرد بخلاف الغل اي جعل الغل في عنق العبد حيث لم يجر لانه عادة الظلة  
وفي القنية لا بأس بوضع الرابية يعنى الغل في عنق العبد في زماننا فغلبة  
الابان خصوصاً في الهند وجاز قبول يد يتيما جارا واجابة دعوته واستخاره  
دأبه والقباس ان يجوز الكفاية تبرع والعبد ليس من اهل الكفاية جواز في التبرع  
اليسير استحبابا لانه لا يجر بدأته كالصبي في بيعه اليه كجاءه ذلك ويجب  
قلوب العاملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما يربو من  
ضروراته وكذا كسوته ثوبا وهدائه النقدين لان نقاء الضرورة وكذا استخاره  
لحقه لان فيه تحصيل الناس على الحفا ولانه كما يعرف عن مخالطة التبر وكذا  
اخرى يقال دراهم فيها خذفها ما سار لانه فرض جزئها وهو مملوك

جمع كرية

تقييد ارضها

الهند حيد كار

قول لانه فرض قد جرت قضا وجوب الضمان  
على البقال ان يملك  
وان



فشار

ما فضل عن قوته وقوت الهل  
فان لم يسع عزه والحق  
القاض يسع

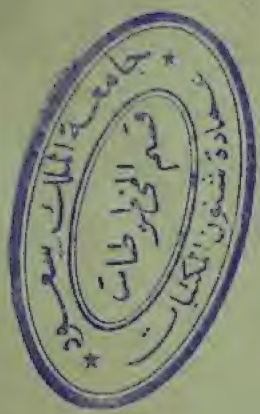


فانه مسته و هو حق الغاري في دار الحرب ان توفى بشا ربه من دون اليه  
 ليكون است في عين العدة رجل تعلم علم القلوة او نحوه ليعلم الناس و  
 آخر ليعلم به فالاول افضل لان منفعة تعليم مخلوق الشرع في الاثر ان  
 مذاكره العلم ساعة خير من اجار ليلته كذا في فتاوى قاض خان وفيها رجل  
 خرج وطلب العلم بغير اذن والدية فلا بأس به ولم يغرقوا قبل هذا  
 كان ملجأ وان كان امره فلا بد ان يمنع من الخروج مراده بالعلم العلم  
 الشرعي وما يستفيع به فيه دون علم الكفار وامثاله كما روي عن الامام الشافعي  
 روي ان يلقى الله بعد ما كبر اليه خير من ان يلقاه بعد الكفر فاذا كان  
 حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا فقلت بالكلية المحلوط بهدينا  
 الفلاسفة المتفكرين اما طيلهم المخرقة وفيها ايضا رجل علم ان فلانا  
 يتعاطى من المنكر بل ان يكتب اليه بذلك قالوا ان كان يعلم انه يكتب  
 اليه يمنع الاب من ذلك ويقهر عليه بجله ان يكتب والافلا يتب  
 كيدا تقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرحيلين وبين السطانات و  
 الرعية ونحوه انما يجب ان مر بالعرف في ادعائهم يسمعون الرجل اذا كان  
 يهيم ويهمل ويهمل الناس باليد والشيء في ذكره بما فيه لا يكون غيبة  
 وان اخبر السلطان بذلك لم يجره فلا اثم عليه رجل يذكر مساوي اخيه  
 المسلم على وجه الاستقام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب  
 يريد استحقاقه من اية التبت كما حفظت فتى شفيعة اشيا رجعت عنها  
 كنت اقول ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اقول ان لا ينبغي  
 للعالم ان يدخل على السلطان وكنت اقول ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى  
 القري فيذكرهم اجمعوا له شيئا رجعت عن ذلك كراهية الرجم واجبة والوسيلة  
 وخفية ويهدى ويهيى فحاوره الاقارب والاحسان اليهم والتشطف بهم والحجاسة  
 اليهم والكلمة معهم ويورد روى لارجم غبا فانه ذلك يزيد الفقه وحبنا بوزن  
 اقرباء كل جمعة او شهر ويكون كل قبيل وعشيرة يد واحدة في التناحر وتظا  
 على من سواهم في اهل دار الحق ولا يرد بعضهم حاجة بعض لان من القطيعة

صلوة الرحم

في حديث

في حديث صلة الرحم فزيد العرو في حديث آخر لا تترك الملائكة على قوم فيهم  
 قاطع الرحم وفي بعض الاحاديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من  
 قطعهها **فصل في الاخيرة** ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان  
 خصايصها من اجل السنة وجماعة من اهتم بالامور والتشريف وجمعهم الله في  
 ذلك بتصانيف والتجهر ان يقول ما امر في الله به برقلته وما نهاه عنه  
 انتهت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا  
 وكان مؤمنا بالكلية وفيه اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايمان ام لا فهذا خطأ  
 الا اذا ريد في التشكك فيقول شئ نفسي لا ادرى اريد فيه احد  
 ام لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا ان  
 يشوئها فقال لا ادرى واخرج من الدنيا مؤمنا لا يكون كفرا وفي المحيط  
 من ان يلفظ الكفر مع علمه انها كفر ان كان من اعتقاد لا شك انه يكفر  
 ان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر كمن اتى بها عن اخيه وفقد كفر  
 عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان  
 اراد ان يلفظ اخر فخر على لسانه لفظة الكفر نحو ان اراد ان يقول  
 بحق انك توفدني وما سجد كان توفري على لسانه حكمه فلا يكفر في  
 الاجناس من جد نصا ان من اراد ان يقول كذب فقال كفرت الله لا  
 يكفر قالوا بهذا محمول على بينة وبين الله تع فاما الاقفا بصدقه ومن انكر  
 الكفر او بهم به فهو كافر ومن كفر بلسانه طاعة وقبلة مطمئن بالايمان  
 فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر  
 كان كافرا عندنا وعند الله تع كذا في المحيط وفي سائر الاجناس من عزم على ان  
 يامر غيره بالكفر كان بعزمه كافرا ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك غيره يكفر  
 الصبا حكي الا ان يكون الضحك خروجا بان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم  
 كما همز او قبل القوم ذلك منه فقد كفر او الرضا بكفر نفسه كفر بالانها  
 واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام قوا به زاده  
 في شرح السيرة ان الرضا بكفر الغير انما يكون كفرا اذا كان يستجيز الكفر



في بيان صفة الايمان



او يستحسنه اما اذا لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر لمن كان شريرا  
موزنا بطبعه حتى يتقن الله به من هذا لا يكون كفرا ومن تأمل قوله تعالى  
اطيعوا الله واطيعوا رسوله فقلوبهم فلا يؤمنوا فظهر له صحة ما ادعاه  
وعلى هذا اذا ادعى ظالم وقال انا كافر الله على الكفار وقال سبب الحق عليك  
الايمان ونحوه فلا يضره ان كان مراده ان يتقن الله به من هذا لا يكون كفرا  
اخلاق قال صاحب الزخيرة وقد عثرنا على الرواية عن ابي جريح ان الرضا  
بكفر الغير كفى من غير تفصيل ومن خطر سبالة شيئا وتوجب الكفر ان تكلم  
بها وهو كاره لذلك لا يضره وهو محض الايمان ومن عثرنا على احكام حراما  
او بالمعكس يكفر اذا كان حراما لعينه واذا كان حراما لغيره لا يكفر الا  
اعتقده وانما يكفر اذا كانت حرمته ثابتة بدليل قطعي اما لو كان بالاجابة  
الاحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فاعلم الطالب ان  
براجعها وينبغي للمسلم ان يتقن هذا الدعا صبا حيا ومسا فانه سب  
العصمة في الكفر بعد رسيد الشريعة اللهم اني اعوذ بك من ان اترك شيئا  
وانا اعلم واستغفر من ان لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في المسئلة  
وهو وجوب الكفر ودوجه واحد يمنعكم يميل العالم الى ما يمنعه ولا  
يرجح الوجه على الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا احتمال انه  
اراد الوجه الذي لا يوجب الكفر ثم انما يطرد في الفتاوى ان توبة  
الياس مقبولة دون ايمان الياس لان الكافر اجنب غير عارف بالله تعالى  
واستدأ ايمانا وعرفانا فالفاستق عارفا وعلمه حال البقاء والبقاء  
يسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي  
يقبل التوبة عن عباده **فصل** في الفتاوى من يقرب بالتوحيد ويحب  
بالرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال مع محمد رسول  
الله يصير مسلما قال ابو جريح محمد رسول الله اوافق خلت في دين  
الاسلام اما اليهودي والنصراني اذا قال ما اليوم فلا يحكم باسلامه  
لانهم يقولون ذلك فاذا استفسرته يقول هو رسول الله اليكم فلا

بدل

بدل هذا على ايمان ما لم ينضم اليه التبري مما هو عليه واذا قال نصراني اشهد  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه يجوز ان يدخل في اليهودية  
او اليهودي يقول ذلك ايضا وان زاد وقال دخل في دين الاسلام ازال  
الاجتهال وكذا اذا قال انما مسلم لم يكن مسيلا لا معناه المستسلم للحق وكل ذي  
دين يزعم انه كذلك ومن الاحكام دحر اذا قال نصراني اوي هو ديننا مسلم او مسلمت  
يسأل امرئ يري ان قال ادوت به ترك دين النصرانية او اليهودية والادوت  
في دين الاسلام صبار مسلما والله قال انما مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان  
لم يسأل حتى صلي جماعة كان مسلما والله ما ت قبل ان يسأل ويصلي لم يكن  
مسلما وان قال التوشن شهد ان لا اله الا الله او قال شهد ان محمدا عبده  
ورسوله صبار مسلما من غير اللامجرى جميعا فيا يها شهد دخل في دين  
الاسلام مسلم ونصراني تشارعا في شر او شئ فقبل ان يسأل من المسلم  
لان النصراني فقال النصراني انما مسلم لا يصير مسلما الا اذا قال انما مسلم  
مشكك قالوا ينبغي ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جو ابا بالكلام غيره  
وعن الامام انه يصير مسلما بانما مسلم شهد نصرانيا على نصراني انه اسلم  
وهو يكره لم تقبل شهادتها وانما لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وتكره  
على دينه وجميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصراني على نصرانية بانها  
اسلمت جاز واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر يقبل  
شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم  
**كتاب النكاح** لا يخرج من الكراهية والاحتياط شرع في النكاح لانه تارة  
يستحسن واخرى يكره اختلف في معناه لغة واختلاف صاحب المحيط وتبعه  
صاحب الكافي وسائر المحققين انه الضم وجميع قال الشافعي ان القصور  
تلك الايام بالنسبة لارامل اليتامى ان ينضم ويجمع الى نفسها اسم النكاح  
نكاحا لا فيه من فهم احد الزوجين الى الاخر شرعا اما وطنا وعقدا حتى صارا  
فيه كبر الى باب وذو جرح وخف ومعناه شرعا عقد موضوع للملك المتعدي  
الرجل النكاح الرجل من المرأة وهو اهتراف عن البيع فانه عقد موضوع



ملكه اليدين وان تبعه في بعض الصور ملكه المتعة فلا حاجة الى زيادته في  
في محلهما كما يريد في النهاية اهتزاز الان بيع الغلمان والبهائم فان تملكها  
ليس سببا لملك المتعة التي هي الوطى المراد بالعقد كما حصل بالمصدر وهو  
ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بل الاجزاء المتصلة بخود زوجة وزوجته  
وكذا بيعت واشتريت فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاجبارية  
الشارع بحث اذا وجد معه معنى شرعي فهو النكاح يترتب عليه حكم شرعي  
وهو ملك المتعة وكذا اذا قبل بيع واشترت وجد معنى شرعي فهو البيع  
يتوجب عليه حكم شرعي وهو ملك اليدين وكما بين اللفظ الانشائي ومعناه  
من العلاقة القوية حيث لا يختلف عنه المعنى لان الانشاء ايجاز معنى بلفظ  
يقارنه في الوجود سميت الالفاظ الانشائية بانها في معانيها حيث ذكر  
البيع والنكاح واديد بها الايجاب والقبول انما اطلق النكاح ههنا على  
العقد مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللفظ في ملك  
المتعة ليست هي الموضوع بل للغاية فكانه قيل عقد موضوع للمعنى يترتب  
عليه ملك المتعة وان ههنا عللا اربعة الفاعلية المتعاقدة والمادية  
الايجاب والقبول الصورية الارتباط والغائية الاستمتاع هذا تحقيق  
ما ذكره صدر الشريعة وان كالا عبارة فاجرة عن افادته ويندفع به ما  
يرد عليه انه فيسوا لا النكاح بعقد موضوع لملك المتعة ووجه بان النكاح  
هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلو لم منه ان يكون الايجاب والقبول  
مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول  
الموجودين حيا يرتبطان ارتباطا حكيميا يحصل معنى شرعي يكون ملك  
المشتري اثره فذلك المعنى هو البيع ان يكون النكاح معنى الايجاب  
والقبول مع الهيئة وينتهما تناف ثم مفهوم من قوله فذلك المعنى هو  
البيع فالمراد بذلك المعنى المجمع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك  
الارتباط الشرعي ان يكونا متحدين لان يكون احدهما معنى لاخر وهو  
منا في مقتضى بيان وجهه لانه فاع ظاهر ما قرنا فليتنا حل ليس اى

النكاح

النكاح حال الاعتدال الخارج بين الشوق القوي الى الجماع وبين الضمور  
عنه ويجب التوفيق وهو الشوق القوي ويكره خوف الجور والى عدم  
رعاية حقوق الزوجية وينعقد النكاح اى يحصل بتحقيق بايجاب وقبول  
البار للملازمة كما في نيت النكاح والمدر لا الاستعانة كما في نيت بالعلم  
لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب والمراد  
بالايجاب ما تقدم من كلام العقائدين سمي به لانه يوجب وجود العقد  
اذا اتصلت القبول او ثبتت للاخر خيرا والقبول وضعها في اصل المتعة  
لفظي اى لاخبار عما حدث في الزمان الماضى وانما اشترط في ملك  
لان البيع انما تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي  
لا يعرف الا بالاشع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار  
عن الماضى لغة في الانشاء ليدل على التحقيق والثبت فيكون ادل  
على قضاء الحاجة فنية اشارة الى انه لا ينعقد بالكتابة في الخارج فانه  
لو ثبت على شئ لامرأة زوجيني نفسك فكتبت المرأة بما فيك الشئ  
عقبية زوجت نفسك لا ينعقد النكاح كذا في معراج الدراية كونه  
ان نفس ان صدر عن المرأة او بنتى او نحوها ان صدر عن الرجل او زوجة  
وينعقد ايضا بما وضعها اى لفظي ووجه احدى جهات الى المحضى الاخر  
لاستقبال بعن الاخر فانه موضوع للاستقبال كزوجته زوجة وانما  
عطف قوله لما وضعها على الايجاب والقبول اشارة الى انه ما وضع  
لاستقبال ليس من الايجاب والقبول فان صاحب المهرية قال النكاح  
ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضى ثم قال وينعقد  
بلفظين يعبر بهما عن الماضى وبالاخرين المستقبل واعاد لفظ ينعقد  
بلفظين تبينها على ان اللفظين اللذين احدهما ماضى والاخر مستقبل  
ليس بالايجاب وقول بل قوله زوجتي توكليل قوله زوجتي ايجاب وقول  
حكما فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع كما تبين في موضوعه ان  
شارع وهاهنا الوفاية واكثر كانهما دائما ان قوله ثانيا وينعقد



بلقطين غير محتاج اليه بناء على ذلك ان ما وضع للمأضي والمستقبل بيجاب  
 وقبول فقصده لا يقتصر فقال لا اذن يعقد بيجاب وقبول لفظها ما  
 كزوجت وتزوجت او ما مضى ومستقبل وزوجت فقال زوجت وقال الشافعي  
 ويعقد بيجاب وقبول ضعا للمأضي او احدهما وقال شافعي الزليعي ان  
 يعقد النكاح باليجاب والقبول بلقطين وضعا للمأضي او وضع احدهما  
 للمأضي والآخر للمستقبل فجعلوا ما وضع للمستقبل من اليجاب والقبول هو  
 مخالف للكتب والكتب من الزليعي قال بعد ذلك وهذا المعنى موجود ايضا  
 فما اذا كان احدهما مأضي والآخر مستقبل مثل ان يقول زوجت فيقول  
 زوجتك لان قوله زوجت توكيد وانابة وقوله زوجتك امتثال لامره  
 فينقذ به النكاح فان المص يجعل زوجته شرط العقد ويتوافق الشافعي  
 فيه لم يجعل توكيدا وانابة واجبة من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما نبه  
 هذه الدققة كيف لم يثبت لها لهؤلاء الا فاضل محمد لم يلمهم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب وجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول المضا  
 كما نقل في معارج الدراية عن الشيخ محمد الدين انه قال نظر الانعقاد  
 بالمأضي والمستقبل ان يقول الرجل في تزوجه فتقول المرأة زوجت نفسي  
 منك بيمين النكاح وان لم يعلم معناها قال في الفتاوى نظرية رجل تزوج  
 امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت نفسها به ان قلنا  
 ان هذا لفظ يعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معناه  
 قال لم يعلم ان هذا لفظ يعقد به النكاح فلهذه جملة مسائل في الطلاق  
 والعنق والتدبير والنكاح والخلع والبراءة من الحقوق والبيع والتملك  
 فالطلاق والعنق والتدبير واقعة في حكم ذكره في عنق الاصل واذ  
 عرف اجواب في الطلاق والعنق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم  
 بمضمونه اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه  
 احد والمهرول بخلاف البيع وخوجه ويعقد ايضا بقولها ادا تزوجت  
 بلام بعد ادنى وزوجت يعني ازا قبل المرأة خوشتن بزي بفتانت

ادلى قولنا في ادلى

ادلى قولنا في ادلى

وادى فقلت اذ لم قيل للرجل بزي فقلت بلام بيمين بيمين النكاح  
 لبيان العرف به وفي المصنوعات الاحتمال انه يقول بيمين ومن ثم ان  
 النسخ انه كان ينبغي ان يقول انما طيب خوشتن بزي وادى لقول  
 المرأة خوشتن بزي وادم لان في انعقاد النكاح ذكر بزي اختلافا  
 المتشافى فلا بد من ذكره لتكون المسئلة منقضا عليها كذا في الزخيرة  
 لبيع وشراء انما اذ قيل للبايع فروضتي فقال فروضت ثم قبل المشتري  
 خريدي فقال خريدي بيمين البيع وان لم يقول فروضت وخريدي لم يذكر  
 يعقد بقولها عند الشهود ما فيون وشويع وكذا لو قال لامرأة هذه  
 امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا قال الامام  
 فاجنبان ينبغي ان يكون جواب على التفصيل ان اقرب عقد ما مضى  
 لم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقربت المرأة امرؤا جها واقر  
 الرجل انها امرأتى يكون ذلك نكاحا ويتضمن قرارهما به كما ان شاء  
 النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض ولا يعقد  
 ايضا بالتعاطي وهو ان لا يذكر العاقدان شيئا من اليجاب والقبول  
 بل تراضيا عما قد مر من المهر ويتسقط الزوج او وكيله وتأخذ المرأة  
 او وكيلها وسب المرأة نفسها او املا لا يعقد به مبالغة في صيانة  
 عن الهتك واحقر اما الشائرها ويعقد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى  
 ولذا قال بعضهم يعقد به في تحسيس النفس وانما البيع بلفظ  
 النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين كهيئة وتمليك وصدة وبيع  
 وشراء فلا يصح بلفظ الاجادة في الامارة لانها وضعت لتمليك العين  
 بعد الموت وفي غاية البسالة هذا القيد الوصية بما بعد الموت او اطلقت  
 واما اذ قيل اوصيت بامتنى فلانة كذا لان المحضر من الشهود وقال الرجل  
 قبلت يكون نكاحا في التامر خاتمة ان كل لفظ موضوع لتمليك العين  
 يعقد به النكاح ان ذكر المهر والا في النية وشرط سماع كل من العاقدين  
 لفظ الآخر او لولاه لم يتحقق الرضا من الطرفين فلا يعقد النكاح

بدون في فروضتي ما ذكر

ان الكتاب في بيع

جميع نفي مودة غليظ

لانها وضعت لتمليك النكاح في احوال فلا يصح بلفظ الوصية



وهو صحيح العارضا لا الحسن  
بعد ثبوت الزوجية  
توليها له

وقد عرفت انه لا ينعقد بالكتبة في محاضر فلا بد من سماع الجماعة وشروط  
ايضا حضور حزين او حرة حزين مكلفين سامعين معا قولها او قبل  
الشروط حضور الشاهدين لا سماعها والصحيح هو الاول فلا ينعقد بحضور  
الاصحابين ويصدق بهما كذا فيهما ولا ينعقد بحضور السكاران او الموهومين  
وان لم يذكروا بعد الصحو وان سمع احد الشاهدين فاجد على الآخر  
فسمعه دون الآخر لم يصح الا في دواية عند ابي سعيد استخرا انا اذا اكد  
المجلس ولو احدى بهما اصح فاعاد عليه صاحبه حتى سمع لم يجز ولو سمع  
احدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم اعادوا لعكس السماع لم يجز  
عند العامة واما ابو سهيل ان اتخذ المجلس قوله قوله لهما اري قول العا  
اولي من قول الوقاية لفظ الزوجين فانه لا يتناول قول الوكيلين  
مطلقا ان سوا كان شاهدا لهما لنكاح مسلم او كافر ومسلمين لنكاح  
مسلم او لا شهادة للكافر على المسلم ولو كانا قاسقين او محمدا ودينا  
في قذف او ايمان او ابني الزوجين او ابني احد بهما لان كلامهم اهل  
الولاية فيكون اهل الشهادة مجلدا وانما الغاية ثمرة الاداء فلا يبا  
بفواتها وان لم يثبت النكاح بهما اري ابني الزوجين او ابني احد بهما ان  
ادعى القوي لا لا الشهادة للقوي لما يجوز مجلدا في الشهادة عليه فاذ كان  
بحضور ابني الزوج فان ادعى لم تقبل شهادة ابنيه له وان ادعت تقبل  
لها وان ادعى عند ابني الزوج فان ادعت لم تقبل شهادة لهما وان ادعى  
تقبل كحاج نكاح مسلم ومسلمين وان لم يثبت بهما ان النكاح  
تقبل شهادة الكافر على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له احر الالبان  
اخر ان ينكح صغيرته فالحكم عند رجل او امرأتين ان حضر الالبان  
والا فلا حصة للبائنة فان الالبان احرته انتقل عبادة الوكيل اليه  
فصار عاقد حكم الوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدا ان كذب زوج  
بالغة عند رجل ان حضر صحيح النكاح والا فلا حصة للبائنة كانهما  
عاقد والالبان وذلك الرجل شاهدا ان حرم على الرجل تزوج اهلها وان

لا يجوز انكاح

على

عنت وحرمة وان سقطت واخته وبنتها وان سقطت وبنت اخته  
وان سقطت وعنته وحالتها باي جهة كانت واما بنات العم والعمة  
ومحال ومخاله فالحال لقوله تعالى واهل لكم ما دار ذكركم ومن غير ذكركم  
في الحرمة وبنت زوجة ان وطئت وام زوجة وان لم توطأ المرأة  
لما تقرر ان وطئ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات  
وزوجة اصله وان علوا وقرعة وان سقط الكل رضاعا اي حرم تزوج  
كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة الرضاع وهذا يشمل قساما  
لبنات لانه مثل شتم البنات الرضاعية لانه لا ينفك النسب والبنات النسبية  
لان الرضاعية والبنات الرضاعية لا ينفك الرضاعية وحرم ايضا تزوج  
اهل قرينته وان عنت واصل مسوسه بشهوة وما يشبهه ونافذة الى  
ذكره والمنظور بشهوة في فرجها الداخل ولو كان نظره من زجاج او ما  
يملأ المرأة فيه اى المار وحرم ايضا تزوج فرجهن اذ بالانثى حرم  
المصاهرة عندنا خلافا للشافعي لانه لا يحرم تزوج المنظور الى فرجها  
الداخل من قرأت او ما بالانكحاس يعني ان نظره في فرجها الداخل من زجاج  
او ما يملأ فيه حرم به لانه وانما اذا نظره في فرجها او ما فرجها الداخل  
بالانكحاس لا يحرم كذا في فتاوى قاضينا ومحل حصة قبل ام او امة حرم  
اثرته مالم يظهر عدم الشهوة وفي المسألة ان امه لم احرمة لا حرم مالم  
يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة وانما تقبيل يملأ  
التقبيل كذا في فتاوى قاضينا وما دون تسع سنين ليست بمشاهدة  
فان بنت تسع سنين قد تكون مشهورة وقد لا تكون فانه يختلف بعظم  
بجته وصغرها واما قبل بلوغها تسع سنين فلا تكون مشهورة وبه  
يعني كذا في حرم تزوج اصل من ينشئ ونحوه كذا حرم جميع نكاحا  
وعدة اربعة نكاح وعدة ولو كان العدة من طلاق بايها وفيه خلاف  
الشافعي وجميع وطأ بمكك يمين قوله بين امرأتين متعلق بالجميع ايها  
فرقت ذكر الم كل له الا حرم يعني يحرم الجمع بين ما يملك المولى في النكاح



بان يتزوجها بعقد او عقد بين او يتزوج احديهما في عدة الاخرى  
 سواء كانت العدة من باري او جميع وان بطلت اياها لم تكن لان الجمع  
 بينهما يفضي الى قطيعة الرحم والمعاداة معتادة بين العزلة والجار  
 بجمع بين امرأة وبنت زوجها الذي كان لهما من قبل اذ لا قرابة بينهما  
 ولا رضاع فان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو حرام  
 وام المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا فلا تحرم عليه تلك المرأة وان تزوج  
 اخت امته وظنهما صحيح النكاح لصدره من اهل مضاف الى حمل كل واحد من بطن  
 واحدة من المنكحة والموطوءة حتى يحرم احدهما عليه لانه لو طلق  
 المنكحة صارت حراما معا بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوك صارت حراما  
 بينهما وطأ حكما لان المنكحة موطوءة حكما واذ حرم المملوك على نفسه  
 بسبب من الاسباب كالبيع والقرابة والرهبة مع التسليم والاعتقاد  
 والكتابة حل وطأ المنكحة واذ اطلق المنكحة حل وطأ المملوك  
 وطأ المنكحة ان لم يكن وطأ المملوك لعدم الجمع وطأ لاحقيقة و  
 لا حكما وان تزوجها من الاثنين بعقدين قيد به لانه لو تزوجها  
 بعقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاثنين فلا يستحقان شيئا  
 من المهر ونسب الاول قيد به لانه لو علم ذلك بطل الثانية فرق بينه  
 وبينهما لان نكاح احدهما باطل يقيى ولا وجه الى التعيين لعدم  
 الاولوية والفرج بلا مرجع باطل ولا الى التقييد مع اجماله لعدم القدر  
 اذ لا يمكن الاحتجاج بواحدة منهما او للفرع عليه وعليها بالانتماء للنفقة  
 والكسوة من غير قضاء حاجة وصيرورة المرأة كالمعلقة وهي التي  
 لها زوج قد عرض عنها ولا يجوز التحرك في الخروج فتعين التفريق  
 فان طلبت المهر وفات لا بد من الاولوية لم يقض لهما بشئ من المهر  
 الا ان يصطلح ان الحق للمجهول فلا بد من دعوى الاولوية او الاصل  
 ليقض لهما وصودره ان يقول لا عند القاضي لنا عليه مهر وهو لا بد  
 فتصطلح على اخذ نصف المهر بيقض وان ادعتها اى الاولوية كل منهما

القاضي  
 جنية

بلاينة فلها مهر المهرين ان فرق بعد الدخول لانه استقر بالدخول  
 فلا يقطع منه شئ ونصف مهر لو قبله وتساوى مسيما لانه نكاح  
 الاخيرة باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول  
 قبل الوطء فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو فنصفهما وان اختلفا  
 اى مسيما لهما فان علما اى مسيما بان ايهما انفلانة وايهما لاخرى فكل  
 منهما ادعى مهر بالمسمى والاى وان لم يعلم المسماة فنصف اى فكل منهما  
 اقل المسماة لانه متيقن وان لم يسلم مهر لهما فلها متعة واحدة بطل نصف  
 المهر كذا الحكم في سائر المحرمات النكاح من المحرمات في نكاح الكتابية المقررة  
 بنسب فلا حاجة الى ذكر الصابئة لانها ان كانت كتابية مقررة بنسب صار ذكرها  
 عبثا وسيأتي في ذكرا ونكاح المحرمة لى او كفرة ولو كان نكاحها  
 لحرم فان الاحرام لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت كتابية او  
 مع طول الحرية خلافا للشافعي فيها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج امته  
 كتابية ويجوز به بالمسماة بشرط عدم طول الحرية والامر بطلول الحرية القدر  
 على نكاحها بان يكون له مهر لحرية ونفقها ونكاح الحرية عليها اى الامة  
 ان لا يجوز نكاح الامة على الحرية ولو كان نكاحها عدة الحرية ببقاء اثر النكاح  
 المانع من العقد ونكاح اربع من حرار واما فقط الخوا لا يجوز له ان يد  
 من الاربعة لقوله تع فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع  
 والتنصيص على العدد يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي لا يتزوج الامة  
 واحدة وللعبد نصفها ونكاح حبلى من الزنا لدخولها تحت قوله تع واحل  
 لكم ما وادرك ولكن لا توطأ قبل وضعها مثلا يسقط ما وده زرع غيره لا لا  
 الزان هذا اذا كان النكاح غير الزاني اما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل  
 ونسبهم النفقة عند الكل وحل له وطئها عند الكل كذا في النهاية ونكاح  
 الموطوءة بمك يمين بان وطئها مولانا ويدخل فيه ام الولد ما لم يكن حبلى  
 لانها اشهاضيف ولهذا ينفي له ما يحرم ونفيه ويستحب للمولا ان  
 يستبرأها صابئة لانه اذا نكح نكاح الموطوءة بزمانه حتى لو راي

هذا الاحرام لا يمنع صحة النكاح



امرأة تزني فزوجها جازول ان يطأها فلا فالحمد ونكاح المضمومة الى  
 حرمه فان اذ تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احداهما بان كانت حرة او  
 زات زوج او وثنية ويجل له نكاح الاخرى من نكاح من اجل ويطل نكاح  
 الاخرى لانه المظلل في احداهما فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع  
 اذ اضم الى البيع يكون له قبول غير البيع شرط القبول في البيع وهو فاسد  
 والبيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كمالها  
 وقال لا يقسم على مهر مثلها فانما اصاب المضمومة لزمه وما اصاب الاخرى لا  
 يلزمه لان نكاح امرته وسيدته اى لا يصح نكاح المولى امته سوا كانت  
 مدبرة وام ولد او مكاتبه او مشركته ولا نكاح العبد لسيدته لا جماع  
 على بطلانها ولا نكاح المجوسية واليونانية لانها من المشركات وقد  
 قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا وصاحبته عابدة كوكب لائسا  
 لها اختلاف في تفسيرها بانه فعند بعضهم عدة الاوثان وانهم يعبدون  
 النجوم وقد ايج ليسوا بعبدة الاوثان وانما يعظمون النجوم كتعظيم  
 المسلمين الكعبة قالوا كان كما في سورة الاحقاف بالجماع لانهم اهل الكتاب  
 قد دخل في ما سبق وان كان كما في قوله لم يصح بالجماع لانهم مشركون ولما  
 قيدت ههنا بما ذكر وكذا لا يجوز وطئ المذكورات بمكة الجبل لان النكاح  
 في الآية الكريمة محمول على الوطئ او نقول هو في موضع النفي فيقتضي والوطئ  
 ذكره الزيلعي ولا نكاح خامسة في عدة رابعة للحرم والاش في عدة ثمانية للعبد  
 فان طلق المرأه في نسيئة الارب طلقا بانها لم تحل له الا يتزوج رابعة  
 حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عدة  
 الاخت ولا نكاح حبل ثب نسيانها كمال سبب فان النسيان ثبت  
 في دارهم كما ثبت في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كمال من سبب لان  
 المتبادر منه حصول الحمل بعد السبب هو بطلان اذ لا يثبت النسيان او حامل  
 من مولاي بان ادعى ان حملها منه او حامل ممن تزوجها مولاي اياه فانه ايضا  
 ثابت النسيان ولا نكاح المتعة وهو الا يقول لامرأة اتمتع بك كذا مرة

بكذا

بكذا ان المال ولا النكاح الموقت مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين  
 عشرة ايام لم يقل والموقت كذلك يفهم منه مطلقه على المتعة فانهم عدم  
 معناه بخلاف المدة حيث قال النكاح الموقت برصت امرأة عليه  
 اى على اجل ان تزوجها وقضى به ولم يكن تزوجها حل له وطئها ولها كونه  
 في عكسه هذا عندنا وهو قول ابى يوسف الاول وفي قوله الاخر وهو  
 قول محمد لا يصح الوطئ وهو قول الشافعي لان القاضى اخطأ في  
 الشهود كذبة قصدا كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار ولا يصح ما دون ان  
 رجلا اقام بينة لامرأة انها زوجته بين يدي رجل فقصى على ذلك  
 فقالت المرأة ان لم يكن لي منه بذر فزجني اياه فقال على شاهدك  
 زواجك ولو لم ينعقد النكاح لا جابها بما طلبت لا يصح تعليق النكاح  
 بالشرط مثل ان يقول لبنتي ان دخلت الدار زوجتك فلانا وقال فلان  
 تزوجتها فان التعليق لا يصح والاصح النكاح لما تقر ان التعليق  
 بالشرط يخص بالاسقاطات المختصة التي يخلف بها كالطلاق والعاق  
 ولا يتعداها والنكاح ليس منهما ولا اضافته الى امره المنقبيل مثل ان  
 يقول في الخمر مثلا زوجتها فلانا في الصغير وقال فلانا قبلتها لا يصح  
 النكاح ويبطل الشرط وانه اى دول النكاح الا ان يكون اى الشرط كائنا  
 نقل في العارية من مجموع النوازل ان تعليق النكاح بشرط معلوم للمال  
 يجوز وان يكون حقيقة بان قال لآخر زوجتي بنتك فقال ان زوجتها  
 قبل هذا من فلان فلم يصدقها الخاطبة فقال ابو البنت ان لم اكن زوجتها  
 من فلان لا فقد زوجتها منك وقبل الاخر وطئها لم يكن زوجها ينعقد هذا  
 النكاح لان التعليق بشرط كائن تحقيق فيكون تخيرا ويات تحقيقه في  
 اخر البيوع ان شاء الله **باب الولي والكفو** الولي شرط صحة النكاح  
 النكاح في الصغير والمجنون والرقيق لان علته الاحتياج اليه العجز  
 وهو موجود فيهم وكما علم من كون الولي شرط صحة النكاح في الصغير  
 ونحوه عدم اشتراطه في صحة انعقاد نكاح اشدادهم فوج عليه قوله

مطلوب صحة النكاح بالشهود الزور



فينقذ نكاح حرة مكطفة اي عاقلة بالغة بكر كانت او ثيبا بلا ولي فان  
المرأة المكطفة اذا زوجت نفسها فنقض باي ح وان يوسف ينفذ وفي رواية  
عن ابن يوسف لا ينفذ الا بولي وعند محمد ينفذ موقوف على اجازة الولي  
وعند مالك والشافعي لا ينفذ وله اي للولي الاعتراض في غير الكفو ان  
شارفني وان شاء اجازها لم تلد منه واما اذا ولدت منه فليس للاب  
حق الفسخ كسائر نكاح الولد بعد حرتيه كذا في الحامية وتخلص منه ولكن  
ذكر في بسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف  
فعل الولي بذلك فكت حتى ولدت او لاد ثم بدل الله ان يجاهر في ذلك  
فله ان يفرض بينهما لان السكوت انما جعل رضا حق النكاح في حق  
البكر فيها بخلاف القياس كذا في النهاية وروى عن حماد بن عمار  
الحسين عن ابي ح لان كثير من الاشياء لا يمكن رد فبعد الوقوع و  
وبه يفتي قسما الزناك ورضا البعض كالكل اي رضا بعض الاولياء  
ورضا كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه لو استود  
في الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله فسخه وقبضه اي  
الولي المهر وكه اي نحو قبضة المهر كتميزها منه ومباشرة اسباب الوكعة  
رضا لانه تقرير حكم العقد وان خالف الزوج في المهر والنفقة ففي  
القياس لا يكون رضا وفي الاحتياط يكون رضا ذكره قاضيان لا يكون  
لان السكوت عن المطالبة عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضا والاني مؤلف  
مخصوصة وليس هذا منها لا يجبر بكرا بالغة على النكاح اي لا تنكح بغير رضا  
بل تجبر الصغيرة عندنا ولو ثيبا وتجبر البكر عند الشافعي ولو بالغة  
فالكر الصغيرة تجبر اتفاقا والثيب بالغة لا تجبر اتفاقا ثم عندنا  
كل في فلم الاجباد وعند الشافعي ليس للاب والجد اب لاب فان  
استأذنها اي بالغة هو اي الولي نفسه او وكيله او رسوله او  
زوجها اي الولي فعلت اي بوصول خبر الزوج اليها فكت وتكفل  
غير مستأذنة به فان ضحكها مستهزئة لا يكون رضا واذا استهزئت

دخار

رضا هو الصحيح كذا في النهاية وكنت بلا صوت كان اذا بشرط  
الا تعلم الزوج يعني ان سكوتها وما عطف عليه انما يكون اذا علمها  
اذا علمت الزوج انه من هو ليظهر رغبته فيها من رغبته باسنة حتى لو قال  
اريد ان ازوجك من رجل فكت لا يكون رضا لعدم العلم ولو قال  
ازوجك من فلان وفلان وذكر جماعة فكت فهو رضا بزوجها ايتا  
شارفني ذكره الزيلعي لا المهر اي علمها المهر ليس بشرط لان النكاح صحته  
بدونه وان كان المبلغ فصولا بشرط فيه العدر او العدة عند  
الزوج خلافا لهما كذا في حاشية السكوتها المذكور اذن كذا في زوجها ولو  
عندنا فكت يكون سكوتها اذا في الصحيح ذكره الزيلعي وان استأذنها  
غير الاقرب الى الاجنبى او ولي بعيد فاذا علمها لا يكون بالسكوت بل بالقول  
لان هذا السكوت لغة لا تفقات الى كلامه فلم يدل على الرضا بخلاف  
الرسول فانه قائم مقام الولي كالتيب لقوله ثم التيب تشاوروا  
النطق لا يعد عيبا منها اذ قل يجازيها بما رسته فلان من النطق وفي  
الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها و  
مطابقتها مهورها ونفقةها لان الدلالة تجعل عمل الصريح وفي الحاشية كقوله  
الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا ويشترط  
في استئذان غير الاقرب اعلامهما اي المهر والزوج قيل لا بد من تسمية  
المهر في استئذان الاب والجد وغيرهما لانه رغبتهما تختلف باختلاف  
قوله الصداق وكثرة والصحيح ان المهر اذا كان ابلا او جادا ذكر الزوج  
يكفي لانه لا ينقص من المهر الا غرض فوقه وان كان غيرهما فلا بد من  
تسمية الزوج والمهر كذا في الكافي الزايل بكادتها بوشية او حيص  
او جراحة او تعيس هو طول مكثها في اهلها بعد اذ اكرمها حتى خرجت  
من عدا الا بكاد او زنا بك حكما اي لمها حكم البكر في ان سكوتها رضا  
والقول لهما ان يختلف في السكوت اي اذا قال الزوج للبكر بالغة  
بلغتك النكاح فكت وقالت بل ردت قال قول قولها لانه يدعي

ما نفع



لزوم العقد وتملك البضع والمرة تدفعه وتقبل بينة على سكوتها ولا  
 تخلف من عند من يملكها أي بينة هذا عند أبي بن عوف على عدم التحليف عند  
 في النكاح خلافا لهما للمولى النكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الفتاة  
 الصغيرة غيبا خلافا للشافعي وقدر يعين فاحش وهو ما لا يتفقان  
 الناس فيه بأن زوج بنته الصغيرة بعد أو زوج ابنة الصغيرة أمه  
 إذا كان المولى با أو جدا بآب خلافا لهما قالوا الخلاف فيها إذا كان  
 الآب صاهيا ولو كان سكرانا لا يصح اتفاقا وقد اختلف من سوء اختيار  
 طهره أو سفهه لا يصح اتفاقا لهما أن ولايتهما نظرية فإذا تضمن ضررا  
 ولم أن شققتهما وقررة فالظاهر أن هذا الضرر يضمن في مقابلته فوايد  
 آخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة وواسع النفقة والعفة و  
 الظاهر أنهما قصدوا بالعقد فلا ضرر والآية وإن لم يكن المولى با أو  
 جدا فلا أي لا يصح نكاحه بغين فاحش أو غير كفوا اتفاقا فقد  
 علم الصحة في الغير ففي عقد بهما أي عقد الآب والجد إذا كان ذلك العقد  
 بغير التمثيل أو كفوا لزم أي العقد ولا خيار ولو أحدهما بعد البلوغ وفي  
 عقد غير بهما من الأولياء خيار مسخ بالبلوغ والعلم بالنكاح بعده  
 بعد البلوغ يعني إذا كانا عاقلين قبل البلوغ بالعقد فكل منهما الفسخ  
 عند البلوغ إن شاء أقام على النكاح وإن شاء مسخ عند أبي حنيفة ومحمد والشافعي  
 فكل منهما الفسخ إذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما يتناول القاض والناكح  
 حتى إذا زوج أحدهما ثبت خيار ثبت هو الصحيح وعليه الفتوى كما  
 في الكافي بشرط القضاء يعني إذا اختار الصغير أو الصغيرة الفرق  
 بعد البلوغ لا تثبت الفرق ما لم يفسخ القاض النكاح بينهما بخلاف  
 خيار العتق حيث لا يحتاج فيه إلى القضاء بخلاف خيار المحيرة فإنها  
 إذا اختارت لنفسها وقعت الفرق بلا قضاء فيستور أن لا قبل إذا  
 اشترط الفرق بالقضاء ومات أحدهما قبل القضاء ببلوغ أو لا ودته  
 الآخر بقاء النكاح قبل القضاء وسكوت البكر هنا أي عند البلوغ أو

ونقص من مهرها نقصا  
 فاحشا أو غير كفو بان  
 زوج بنته الصغيرة

العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيار بالاختار إلى آخر المجلس وإن  
 جهلت به أي بالخيار قال البكر إذا سكنت منها بناء على أنها لم تعلم  
 أن لها خيار يبطل خيارها ولا تعذر بالجهر وينبغي أن تختار نفسها  
 مع رؤية الدم وإن دأته بالليل تختار بلسانها فتقول فيختار  
 نكاحي وتشهد إذا أصبحت وتقول رأيت الدم الآن فإلا قالت  
 الحمد لله اختارت فهي على خيارها وإن بعثت خادما معها حين حاضت  
 فدعا شهودا فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع لزمها النكاح  
 ولم تعذر ولو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر لم يسأل أو سألت على  
 الشهود يبطل خيارها ولو اختارت وتشهدت ولم تقدم إلى القاض  
 بشهرين فهي على خيارها بالخيار والعيب ذكره الزليعي بخلاف الحقيقة أي  
 إذا اعتقت أمه ولها زوج ثبت لها خيار وإن لم تعلم إلا لها الخيار  
 فجهلها عذر لا لأن خدمة المولى تمنع التعلم بخلاف الجور فإن طلب  
 العلم فرفضه لكل مسلم ومسلمة وأما الصبي الصغيرة فإذا رافقا  
 يجب عليها تعلم الأيمان وأحكامه أو وجب على وليها التعليم ولا  
 ينبغي أن يتركه سدى قال عمر مروا صبياناكم بالصلاة إذا بلغوا  
 سبعا واهربوا بهم إذا بلغوا عشرة وخيار الصغير أي خيار المجلس  
 للصغير والتيب إذا بلغا لا يبطل بلاهرج رضا بال يقول رخصت  
 أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والميسر سطا  
 الغلام المهر وقبول الثيب المهر ولا يقامهما عن المجلس لأن خيار  
 البلوغ يثبت بعدم الرضا لتوهم الخل وما ثبت بعدم الرضا يبطل  
 بالرضاء إلا أن سكوت البكر ورضا فلما يمتد إلى آخر المجلس ففضل عماد  
 لا سكوت الغلام لا سكوت فلا يبطل خياره بالقيم المستأجر لا سكوت  
 وأما عدم بطلان خيار الثيب بقيامها عنه فلا خيار ببلوغها يثبت  
 بأثبات الزوج فهو ظاهر وما لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فإن  
 القول بفسخ هو المقصود عليه كما يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى



النكاح لا تصرف في مال الصغير فانه لا يملك له لايه ثم لو صيرها ثم وثق  
العصبة بنفسه وهو يتصل بالبيت بدلتوسطة اثنى عشر ربه عن  
العصبة بالغير كالبيت اذا صارت عصبة بالابن فلا ولاية لها على اهلها  
المجنونة وعن العصبة مع الغير كالخاتمة مع البنت حيث لا ولاية لها على  
اخذها المجنونة على ترتيب الارث اى يقدم حرود وان سفل ثم الاصل وهو  
الاب واما بعد ابوه وان علم ان الاب والام ثم الاب ثم الابن الاب  
وام ثم الابن الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
العم لاب ثم المعتق فولى المجنونة الابن مع وجود الاب وبجانبه كما لا بعد  
محبوب بالارث بشرط حرية وتكليف فلا ولاية له على صغيره ومجنون على  
غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس والولاية لهم على  
انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم واسلام في حق مسلمة ارادت التزوج  
وولدت مسلمة لقوله تعالى ولينكحوا الذين على المؤمنين سبيلا وكذلك  
ولاية مسلم على كافرة وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيدا م كافرة  
او سلطانا ذكره الزيلعي ثم الولي بعد العصبة المذكورة الام ثم الاب  
لاب وام ثم الاب ثم الام ثم ذوى الرحم الاقرب فالاقرب ثم ذوى الموالات  
وهو من الموالات له والى غيره على انه ان جنى فارتبه عليه والامان  
غير انه له ثم السلطان لقوله مع السلطان ولى من لا ولى له ثم القاض  
كتب في مشورته اى مكتوبة المعطى من قبل السلطان ذكرا اى تزويج  
من لا ولى لها لا بعد اى يجوز للولى لا بعد التزوج بغية الاقرب غيبة  
منقطعة فبعضهم بان يكون في بلد لا تصل اليه القواصل في  
السنه الامرة وهو اختيار القدوري وقيل ادنى مدة السيرة مع سادة  
الفهر اذ ليس لا قص مدة السيرة نهائية فاعتبر الادنى وهو اختيار القاض  
ابن على النسخي وسعد بن معاذ المزوري وصدر الاسلام البزوري و  
صدر الشهد وعبد الفتوى كذا في الكافي قبل ما لم ينظر الكفو مخاطب  
المجنون منهم واختاره الامام شمس المنة السيد خسر حيث قال لا يصح انه

اذا كان في موضع لو انتقل حضوره او استطاع رايه يقوت الكفو الذي  
حضر فالغية منقطعة والا فلا لانه ولاية نظرية ولا نظر في تقارر ولاية  
ج ولا يبطل بعبوده يعني بعد ما ثبت الولاية له لا بعد اذ اذوجها ثم حضر  
الا قرب ليس له ان يفسخ لان العقد عقد بولاية تامة وفيه هت  
القدرة على الاصل بعد حصول المقصود بالتكليف او في صغيره او صغيرة  
او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحد منهم عند  
ابح كونه اقرا على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك العبد  
الصغير او الصغيرة فيصدق او يصدق الموكل او العبد وعندهما يصدق  
بلا شهود وتصدق صورته ان يدعى عند القاضي رجل على اب الصغيرة  
انه زوجه مائة واقر الاب به بين يدي القاضي فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يأت  
الزوج بيته يشهدون على ما ادعاه وينصب انما على الصغيرة حتى  
ينكر النكاح فيقيم عليه البينة او يدرك الصغيرة فتصدق الرجل الاب  
في يقضى بالنكاح بخلاف الامة فانهم اجمعوا ان المولى اذا قر بنكاح امته  
بعد ما ادعى رجل بنكاحها يقضى بنكاحها بلا تصديق وبينة لانه مقرب على  
نفسه لانه يملك نفسه تجارية ويضعها بخلاف العبد فانه يملك نفسه فقط  
**الخامس** عن الولي شرع في الكفو فقال الكفاة هو لغة كون الشيء نظرا اخر  
ولم يعتبر في النكاح بين الرجال والنساء للزوج النكاح خلافا لما كان شيئا  
في الوصية فلا العج منهم عوا النساء بهم فقر يشك كفاة اى بعضهم كفوا لبعض  
والعرب يسمون القريش كفاة قبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لقريش  
والمولى يعني العج سمو اذ كانت لانهم كفوا العرب على قتال اهل الحب و  
الناس من مولى قال السري وانه الكافين لا مولى لهم الكفار رجل لرجل  
اى لا يعتبر بينهم وليسوا بكفو للعرب ويعتبر ايضا اسلامهما مسلم  
بنفسه ليس كفوا الذي اب واحد فيه الاسلام والابوان فيه كفاة يعني  
من كان له ابوان في الاسلام فهو كفوا لمن لا يبا فيه لان التبع يقع بالا  
فلا يعتبر الزائد ويعتبر ايضا حرية فبعد او معتق ليس كفوا لاهلية



ولا معتق ابوه كفهو الذات ابوين حريين ويعتبر ايضا ديانة فليس  
فاسق كفهو الصالحة او بنت صالح ويعبر ايضا مالا وهو ان يكون  
مالا للمهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر  
المعجل والنفقة ليس كفهو الصغيرة اما المهر فلا عود بضمها فلا يرد  
من تسليم لان المراد بالمهر قدر ما تعاد فوالعجيلة لان ما وراه مؤجل  
عرفا واما النفقة فلا توافى الا بدواعي ودوامه بها لا غنى في الحج  
قال شمس الائمة السرخسي وصاحب الزخيرة الاصح انه لا يعتبر ان  
كثرت المال مذمومة في الاصل قال لم يكن المكثرون الا من قال بماله  
يكفي او هكذا اي تصديق به فالقادر عليها اي المال والنفقة كقولنا  
اموال عظام لعدم العبرة بالغنى ويعبر ايضا بخرقة لان التفاهر يقع  
بها مثل ما يكسب كمدار وخفافه كونهما ليس كفهو المثل عظاما كبر اذا عظم  
والبرار كفهو ان العبي العالم كفهو للعرب كجاءل لان شرف العار يقاوم  
شرف النسب والعالم الفقير والعالي غير الغنى لما عرفت انه يجب  
ان يقدر على المهر المعجل والنفقة كفهو للجاءل الغنى لما عرفت ان الغنى  
غير معتبر وللعلوى لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النسب و  
القوى للمودني نقصت اي تزوجت امرأة ونقصت عن مهر مثلها للولى  
الذي هم المهر ويفرق بينهما لانها الحق العا دبالا وليا لانهم يتفاوتون  
بمهر الكفل ويعبرون بالنقصان فكان لهم حق لا عود امر رجل شخصيا  
بزوج امرأة فزوجته جاز لان هذا الكلام حديد مطلقا فيرى عليه  
اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوجته امته ولم يكن مانع كما اذا كانت  
تحت حرة وامر دين لا يعنى اذا زوجها ما مود امر دين بعقد واحد لا  
يكو واذا زوجها الى الزام كليهما لانه خلاف امره ولا الى الزام احدهما  
بعينه بالعدم الاولوية ولا الى الزام احدهما لا بعينه بالانكاح  
لا يخلل الاضافة الى المجهول تعطله عما هو المقصود منه وهو الوطئ  
لاستحالة وطئ غير المعينة زوجت نصيبها من غائب بان قالت اشهدوا

ان

الى زوجت نصيب من فلان فاجازة اي اجاز الغائب التزوج ببلوغ خده  
اليه فان كان قبل عنه اي عن طرف الغائب في المجلس واحد سورا كان  
فضوليا او كسلا جازا لنكاح والا فلا لان حاصد ركن المرأة شرط العقد  
وشرطه لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف على القبول في المجلس  
ولو من فضولي لا يتحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة  
الغائب يتولى طرف النكاح بغض الايجاب والقبول احديس  
بفضولي من جانب ولا يشترط ان يشكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلا  
منهما فقال زوجتها اياه كان كافيا وكذا في سائر اما اصيلان ولى كاي  
العم زوج بنت عمه الصغيرة او اصيل وكيل كما اذا وكلت رجلا ان  
يزوجهما بنفسه او وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا من جانب  
او وكلا من آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كان اصطلا وفضوليا  
او وليا من جانب وفضوليا من آخر او وكلا من جانب وفضوليا من آخر  
او فضوليا من الجانبين اذنت امرأة لرجل ان يزوجها فعقد اي تزوج ذلك  
الرجل تلك المرأة تلك لنفسه عند شهادته جاز النكاح لانه اذا تولى  
طرفه كونه غير فضولي من جانب فقول زوجت يتضمن الشطر خلا لاحتياج  
الى القبول كذا ابن عزم زوج بنت عمه من نفسه اي يصح هذا التزوج ايضا  
لكونه وليا ليس بفضولي من جانب ولو وكلت رجلا بزوجها فتزوجها  
لم يجز لانها نصيبته من زوجها لا متزوجا **باب المهر** صحيح النكاح بلا رسمية  
وبنفيه لقوله تع واحل لكم ما ولا ردكم ان تبغوا باموالكم فان الباء  
لفظ خاص معناه الاصل في قيد قطع على امتناع انقطاع الابتغاء  
وهو العقد الصحيح عن المال فان قيل لا ابتغاء ورد مطلقا عن الاصل  
بالمال في قوله تع فاحلوا ما طلب لكم من النساء مشنى والمطلق لا يخل  
على المقيد عندنا وايضا محصل الاستدلال ان التبع احل لا ابتغاء الصحيح  
مصلحة بالمال فمقتضى هذا ان لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحا  
لا ان يكون صحيحا ومستوجبا لثبوت ما نفى او سكوت عنه من المهر فلان



4/19

منه الذبح

ولو كان الزوج عبدًا فالخدمة أي فالواجب الخدمة فإن خدمة العبد ابتغاء  
للمال لتضمنه تسليم رقبته ولا كذلك محرر ومتعة عطف على مهر المثل أي وجبت  
متعة لمفوضة بكسر الواو وهي التي ذوقت بلا ذكر مهر أو على أن لا مهر لها  
طلقت قبل الموطأ وهي أي المتعة أربع وخمسون ليلة لا تزيد على النصف  
أي نصف مهر المثل ولو كان الزوج غنيًا ولا ينقص عن خمسة أي خمسة  
دراهم ولو كان فقيرًا وتعتبر أي المتعة بحاله لا حالها قال صاحب الهداية  
هو الصحيح علمًا بالنص وهو قوله تعالى وعلى الموسر قدره وعلى المقدر قدره  
وقيل يعتبر حالها حكماء صاحب البدائع وفي الآية إشارة إليه وهو قوله  
تعالى بالمعروف وبهذا القول شبه بالفقه كما قلنا في النكحة لأنها لو  
اعتبرت بحاله وحده لكونها الوضعية والشرقة في المتعة وذلك  
غير معروف بين الناس بل هو منكر ذكره الزيلعي وسحب أي المتعة لمن  
سواها أي سوى مفوضة طلقت قبل وطئ لا من سمي لها المهر وطلقت  
قبل وطئ لا من سمي لها المهر وطلقت قبل وطئ قال الباقي بعد الاستئذان  
مطلقة وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فظهر أن  
المطلقات أربع مطلقه لم توطأ ولم يسم لها مهر فحب لها المتعة ومطلقة  
لم توطأ ولم يسم لها مهر وهي التي لم تحب لها المتعة ومطلقة وطئت  
ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فتابا أن يستحب لهما الله  
المتعة فالماضيل أنه إذا طئها يستحب لها المتعة سواء سمي لها مهر أو لا  
لأنها أوحشها بالطلاق بعد ما سلمت إليه المعقود عليه وهو البضع  
فيستحب أن يعطيها شيئًا زاد على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية  
ومهر المثل في صورة عدمها وإن لم يطلأ ففي صورة التسمية تأخذ نصف  
المسمى من غير تسليم البضع فلا تحب لها شيء وفي صورة عدم التسمية  
تحب المتعة لأنها لا تأخذ شيئًا ابتغاء البضع لا ينفك عن المال ما فرض  
بعد العقد وأريد لا يتصرف يعني إذا تزوجها ولم يسم لها مهر وأتقاه ثم  
تراضيا على تسمية وسمي لها بعد العقد وأزوجها على مهر مسمى ثم زادها

وہیں مازکر من الدراج  
والخمار والمخففة

اسی علیہ فی بقدر حالہ  
و علیہ التخییر بقدر حالہ

ما تفضل به لمرادك في  
خارج المحل المحجوز

جاءت في جميع المصنفات كقول

و اما در خصوص این کتاب

159



بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المسمى بعد العقد ولا الزايد  
على المسمى بعده بل تجب النكحة في الاول ونصف المسمى في العقد في الثاني  
ويستحق الزايد بالطلاق قبل وطء متعلق بقوله لا ينصف وانما لا ينصف  
لانه تعيين الواجب بالعقد وبوجهه كمثل ذلك لا ينصف فكذا ما نزل  
من قوله وانما سقط الزايد كون الطلاق قبل الدخول وانما لم يسقط المهر  
بالعقد بطلان الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب الزيادة في المسمى  
وخطها من خط المرأة من مهر مثلها عنه اي من مهرها لان المهر بقاؤها  
وخطها عليه حاله البقاء المحلوة حيث اخبره قوله انه كالوطء والمراد بها  
اجتماعها بحيث لا يكون معها احقر من مكان لا يطلع عليها احد بعد اذ  
او لا يطلع عليها احد كظلمة ويكون الزوج عالما بانها امرأة بلا مانع وطئ  
حس او طبع او شرعا الاول نحو مرض واحد بها يمنع الوطء والثاني  
نحو عيب او نقاس ولا ينافيه كونه مانعا شرعا ايضا والثالث نحو احرام  
لفرض او نفل وصوم فرض يورضان كالوطء في كونها موكدة للمهر ولو كان  
الزوج مجبوا او خصما او غنيا او صالحا فرض قضاء في الحج او صلاته تدرج  
رواية والصلوة كالصوم فرضا ونفلا ان لا يكون المحلوة صحيحة  
الصلوة الفرض كالحج والصوم الفرض تكون صحيحة مع الصلوة النفل كالحج في الصوم  
النفل وجب العدة في الكل اي كل ما ذكر من اقسام المحلوة صحيحة كانت او فاسدة  
احتياطاً لتوهم الشغل قبضت الف المهر فوهبت له وطلقة قبل وطء رجع  
بنصفه يعني تزوج امرأة على الف قبضتها ووهبت لها ثم طلقها قبل الدخول  
رجع عليها بمائة اذ لم يصل الى الزوج عين ما استوجب بالطلاق قبل  
الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس به من عود عنه لان المهر  
دين في الذمة والمقبوض عين فصار له بهتة المقبوض كرهية حال احوال الزوج  
في سلامة نصفه ولم يسلم قبل ان يرجع وكذا اذا كان المهر مكيلا او مؤذنا او  
في الذمة لانه ايضا دين غير عين وان لم يقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل له او  
ما بقى او عرض المهر قبل القبض او بعده فلا ينعى ان وهبت قبل ان يقبض شيئا منها

المانع

ثم طلقها

ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها بشئ اذ يسلم له عين ما يستحقه  
بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها بشئ آخر غايته ان هذه السلامة  
حصلت بسبب اقراره بالطلاق ولا يملك ما يملكه الا بسبب عدل سلامة المسمى  
المقبوض وكذا لو قبضت خمسمائة ثم وهبت لالف كالمقبوض وغيره او  
وهبت لالف في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا  
اذ وصل اليه عين ما يستحقه كما لو قبضت اكثر من النصف كستمائة و  
وهبت لالف ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بمائة وعند ما قبضت  
مائة ولو قبضت اقل من النصف مائتين مثلا لم يرجع بشئ عليها عده وعند ما  
رجع بمائة وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فوهبت له نصف  
او كاقبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان ختمه سلامة  
نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه ما  
يتعين فكان الموهوب عين المهر فليس له مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ  
نكحها بالف على ان يخرجها من مقامها او لا يزوج عليها او نكحها على الف الا  
قام بها وعلى الفين ان اخرجهما فان وفي اي فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يزوج  
عليها واقام اي فيما نكحها بالف ان اقام وبالفين ان اخرج فلها الالف  
والا مهر المثل اما الاول في صورة الوفا ومهر المثل في صورة عدمه فلا ينصف  
صلح المهر وقدم رضاها به واتا مهر المثل في عدمه فلا نصح سمي ما لها فيه نصح  
فعدمه فواته بعدم رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها هذا عند ابي حنيفة  
الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر  
لكن لا يزداد المهر في المسئلة الاخيرة وهن قوله وبالف ان اقام فانه ان  
اخرجهما وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين لم تجب الزيادة وان كان  
اقل من الالف يجب الالف ولا ينقص منه شئ لا اتفاقا فيما على ان المهر لا  
يزيد على الفين ولا ينقص عن الف نكح بهذا العبد او بهذا العبد واهديها  
او كسرها اقل قيمة من الاخر حكم مهر المثل اي جعل مهر المثل حكما فان كان  
اقل من او كسرها فلها الاوكسد وان كان اكثر من ارفعها فلها الارتفاع



وان كان بينهما فلهما مهر المثل وهذا عندنا في كل حال وعندنا المهر المثل في  
ذلك كل حال فقلت قبل ذلك في نصف المهر المثل في كل حال فقلت قبل ذلك في نصف المهر المثل في كل حال  
في ذلك كل حال فقلت قبل ذلك في نصف المهر المثل في كل حال فقلت قبل ذلك في نصف المهر المثل في كل حال  
عشرة والا فله المهر العشرة ذكره الزيلعي شرط البكارة ووجودها فيها  
لزمه الكل اي كل المهر ولا عبارة بالشرط صح امها وخرس وثوب صرود  
وان لم يبالغ في وصفه ومكيل وموزون بين جنسه لاصفته وان لم  
الوسط او قيمته وان بينهما اي صفته ايضا اي كما بين جنسه فالمهر  
اي لازم هو وجب في النكاح الفاسد بالوطى لا الحلو مهر المثل  
يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطى لان المهر المثل  
فيه باستيفاء منافع البضع لا بجمد العقد ولا بالحلو لوجود المهر  
من صحتها وهو اكرمته فان الحلو انما اقيمت مقام الوطى لتمكن منه  
ولا تمكن مع اكرمه ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة ولا العدة وكل  
منها في حجة لا غير محض من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول  
اللاحضرة من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يرد على  
المسي ان زاد مهر مثلها على المسي لم تعتبر الزيادة عليه لرضاها  
بما دونها وان كان اقل من المسي وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية  
بمهر المثل في البيع لانه مال متقوم في نفسه فيستقدر بدله بقيمة وان لم يكن  
المهر مسي او كان مجهولا وجب بالفاصل بلغ اتفاقا ذكره الزيلعي والعدة  
تجب الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ويجوز ان اشتباه  
النسب وتغيرت النسبة من وقت التزويج لان من احوال الوطى هو  
الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ودفعها بالتزويج والنسب  
يثبت لانه مما يحتاج في اثباته واحياء الولد فيثبت على الثابت من  
وجهه وتعتبر مدة النسب من الوطى فان كان من وقت الوطى الى  
وقت الوضع ستة اشهر يثبت والا كان اقل لا يثبت عند محمد  
يفتح وعندنا في كل يوم سوف يعبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح

ومهر مثلها

ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها اي مهر امرأه تماثلها من قوم ابيها المهر  
الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة الشجر انما تعرف بالنظر في قيمته  
ولا يعتبر بامها الا ان يكون من قوم ابيها كان تكون بنت عمها وبنت خالها  
الماثلة بقوله سنا وجمال ومالا ومطلا وديانة وبلدا بان يكونا من بلد  
واحد وعمر او بكاره وثبوت وعفة ذكرها في الهداية وعلما وادبا وكمال  
خلق ذكره في النكاح الزيلعي في المنتقى بشرط ان يكون المهر من مثل مثل  
او رجل او امرأتين ولفظ الشهادة وان لم يوجد شهود فالقول الزوج يمينه  
فان لم يوجد فمن الجانب اي وان لم يوجد من قبيلة ابيها من يهود مثلها  
يعبر بمهر مثلها من الجانب من قبيلة هي مثل ابيها صح فاما ان الولي مهرها لانه  
من اهل البيت واما من قبيلة هي مثل ابيها فصحيح ولو كانت صغيرة لانه جعل  
نفسه زعيما والزعم خارج وانما قاله دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة  
فطلب المهر ليس الاوليها فيلزم كون الواحد مطلقا ومطلبا لكن  
لا عبارة بهذا الوهم لان حقوق العقد تضار اجمعة الى الاصيل والولي اسفير  
ومعبر بكتاب البيع فان الابناء باع حال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن  
لان الحقوق راجعة الى العاقد وتطالب المرأة اياها من ذمها و  
وليها اعتبارا بسائر الكفالات وان ادركها الولي وجب على الزوج ان  
امر الزوج الولي به كما هو الرسم في الكفالة لها منعه اي يكون للمرأة ان  
تمنع زوجها من الوطى والسفر بها بعد وطئ او خلع ورضيت بها او ان  
وطئها او طلقها برضاها وهذا دفع الزرع انما اذا رخصت بالوطى او الحلو لم  
يبق لها حق المنع لانها سلمت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق التردد  
ووجه الدفع ان كل وطئ معقود عليها فيسليم البعض لا يوجب تسليم البقية  
لاخذ متعلق بالمنع ما بين تعجيله من المهر كلا او بعضها اذا اخذ قدر ما يجزى  
لمثلها من مهر مثلها او ما غير معقود بالربع او الخمس ان لم يجز كل واحد  
اقبل كل واحد على ما شرط حتى كان لها ان تجسم نفسها اليه استيفاء  
كلها اذا عجل المهر وليس لها ان تجسمها فيها اذا اقبل كل واحد لان النكاح صحيح



من الدلالة والنفقة عطف على قوله منع أي لها النفقة بعد المنع والسر  
وتخرج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة أهلها بلا إذن متعلق بقوله  
والسر ما لم يقضه إلى المهر لأن حق حبس لا يستيف بالسرقة وليس  
له حق الاستيفاء قبل الإيفاء وبسببها بلا رجوع بعد أدائه أي إذا  
بين تعجيله أو قدره على العمل بمثلها لقوله تع يسكنون من حيث سكنتم و  
قل لا إله إلا الله لا يسافر بها إلى بلد غير بلد بل لا إلى الغريب يؤذي ويرفع  
أقضى به الفقيه أبو الليث واختاره أبو القاسم الصغار ومن بعده  
ينقلها فيما دون مدته أي مدة السفر اتفاقا إذ في قرى المهر القريبة لا  
تحقق الغربة أعلم أن المهر المذكور هنا ما تقودف تعجل حتى لا يكون لها  
أن تحبس نفسها فيما تقودف تأخيرها إلى الميسرة أو الموت والطلاق  
لأن المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والأزمان  
والأشخاص هذا إذا لم ينص على التعجيل أو التأجيل أما إذا نص على تعجيل  
جميع المهر أو تأجيله فهو على ما شرطه كما ذكره الزليعي اختلف في المهر  
ففي أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسع مهر وقال الآخر  
فإن أقام البينة قبلت ولا يستخلف المثل فإن نكل ثبت دعوى التخيير  
والعطف يجب مهر المثل قال جند الشريعة وأما عند الحنفية فيبغى أن لا  
يخلف لأنه لا يخلف في النكاح فيجب مهر المثل أقول فيه بحث لأن هذه  
ليست مسألة النكاح بل هي مسألة المهر وفيها يخلف بالاجماع والعجب  
أن المحقق قال في أوائل كتابه الدعوى وكذا في النكاح إذا ادعت مهرها  
وقال الشارح ثم أي إذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المال كالمهر والنفقة  
فإن الزوج يخلف فإن نكل يلزم المال فإذا حج ذلك لم يصح ما ذكره هنا  
وفي قدره أي أن كان اختلافا في قدره فادعى أنه تزوجها بألف وأدعت  
أنه بالفين حكم مهر المثل في أن أقام النكاح والقول بمن شهد له مهر المثل  
بحقيقة أي أن كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج أو أقل منه فالقول  
له مع يمينه وإن كان مساويا لما تدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول لها

مع يمينها

مع يمينها وأي برهن قبل سواء شهد مهر المثل له أو لها لأن المرأة تدعى على  
الزيادة فإن أقامت بينة قبلت وإن أقامها الزوج قبلت أيضا لأن البينة  
تقبل لرأب العين كما إذا أقام المودع بينة على رد الوديعة إلى المالك يقبل  
وإن رهنها جينة من لا يشهد له أي يقبل بينتها أن شهد مهر المثل له وبينة  
أن شهد لها لأن البينات شرعت لأشياء خلافا لظاهر واليمين لأبنا  
الأصل والأصل في النكاح كونه بمهر المثل فمن ادعى خلافا فينة أو أنه  
كان مهر المثل بينهما كما ألفا فإن خلفا أو رهنها قضى به أي بمهر المثل وإن  
برهن أحدهما قبل برهنه وإن طلق قبل الوطء عطف على قوله أن  
قام النكاح حكم متعة المثل أي أن كان متعة المثل مساوية لنصف ما يدعي  
الرجل أو أقل منه فالقول له وإن كانت مساوية لنصف ما تدعى المرأة أو  
أكثر منه فالقول لها وأي أقام بينة قبلت فإن أقام فينتها أن شهد  
لرويته أن شهدت لها وإن كانت أي متعة المثل بينهما كما ألفا وبعد  
أن بعد الخالف وجبت أي متعة المثل وموت أحدهما حيوتها حكمها أي  
الجواب فيه كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح في الأصل والقدر  
لأن مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت أحدهما إلا يرى أن للمنفقة  
مهر المثل إذا مات أحدهما بعد موتها ففي الاختلاف في القدر القول بكونه  
معدوم أو لا يحكم مهر المثل لأن اعتباره يسقط عنده بعد موتها وفي  
الاختلاف في أصل القول بكون التسمية عنده ولا يقضي بشئ إلا أن  
يقوم بينة على مهر مسمى إذا حكم لمهر المثل عنده بعد موتها كما هو عندنا  
ففي مهر المثل كما في حال الحيوة وبه يفتي قال مشايخنا هذا إذا لم  
تسلم نفسها فإن سلمت ثم وقع الاختلاف في الحيوة وبعد ما فإنه  
لا يحكم مهر المثل بل يقال لها إما أن تقر بما أخذت وألا حكمنا عليك  
بالتعريف في العمل ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لأنها تسلم نفسها إلى بعد  
ففي شئ من المهر عادة ذكره الزليعي بعث إليه شيئا ثم اختلفا فقال  
يدينه وقال مهر فالقول له مع يمينه أن لم يكن لها بينة لأنه المثل فكانت



اخرى بجهة التملك كما لو التملك اصبلا وكما اذا قال ودعك بهذا  
الشيء فقالت بل وهبته لي ولان الظاهر شاهد له لان ادراك المهر واجب  
والا هذا يتبع والظاهر انه يسعي في اسقاط الواجب من ذمته الا فيما  
يس لاكل فان الطعاع المهرية لاكل كالمهر والاشي المشوي لا يكون مهر  
بحال لان الظاهر يكذب بالقول فيه قولها فاما سائر الاحوال فقد  
تكون مهر وقد يكون مدية فاليه البيان خطب بنت رجل وبعث اليها  
شيئا ولم يزوجهها ابوها فباعته للمهر يسترد اى عنه فاما وان تغير  
بالاستعمال لانه مسيطر عليه من قبل المالك فلا يلزم وفيما بلنا انفق  
باستعمال شيء او قيمته بالمال لانه معاوضة ولم تنج في الاسترداد كذا  
كل ما بعث مدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لانه فيه معنى الهبة  
رجل زوج ابنته ومهرها فماتت فرجع ابوها ان حادف اليها من مهرها اذ  
وان لم يرهبه لها وانما اعاد منها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة  
لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذ زوج ابنته يرجع  
اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى  
البنت انما اعطيت هذه الاشياء لابنتى عارية او يكتب نسخة  
معلومة وتشهد الابنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك  
والدي عارية منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز انه  
اشقوى هذه الاشياء في حالة الصغر فبهذا الورد لا يصير للاب فيما  
بينه وبين القدر والاحتياط ان يشترى ما في هذه النسخة بثمن معلوم  
ثم ان البنت تبوي من الثمن كذا في العارية نكح ذم ذمته او حرى حرية  
كذا في ذم ذمته بكمية ادم او نحوها او بلام مهر يحتمل نفى المهر ويحتمل ايكوا  
عنه وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم وهو اى والحال ان النكاح في هذه  
جائز عندهم فوطئت او طلقته قبل اى قبل الوطى او مات الزوج عنها فلا  
مهر لها اى النكاح صحيح ولا يجب المهر بعد انعكاسه وهو قولها في الرضا  
واما في الذميين فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها او المتعة ان

طلقها

طلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال ذم لها مهر المثل  
في الذميين ايضا لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع بغير مال لهما ان  
اهل الرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الزام منقطعة لبيان  
الدارين بخلاف اهل الذمة فان احكام الاسلام حارية عليهم وتاريخ ان  
المهر حق للزوج والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر الاحكام نص النكاح لا  
امرنا ان نذكرهم وحاديثيون ولم يجب المهر كما ذكرنا وان نكحها بغير مهر  
معين فاسلم او اسلم احد بها فلها هو اى المعين وفي غير المعين فمهر  
فيها اى في غير المعين اذ كان المسمى خيرا ومهر المثل فيه اى المختار لان المختار  
مثل كالمثل عندنا فلا يحل اخذها في كسب القيمة يكون او اضاف من الحر واما  
المختار فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا في كسب القيمة لا يكون  
اى اضافته في مهر المثل او اضافته المختار والفرع اعلم **باب نكاح**  
**الرقيق والكافر** وقف نكاح الرقيق هو المملوك كذا او بعضا  
والرقن هو المملوك كذا المكاتب والمدير والامة وام الولد بالذمة  
المولى متعلق بقوله وقف وهذه العارية احسن من عبارة الكفر  
بهم بخر نكاح العبد لانه جائز لكنه حوقوف ان اجاز اى المولى فقد اى  
النكاح وان لا يطل فالنكاح اى بالاذن فالمهر والنفقة عليهم  
اى على الرقن وغيره وبموتهم يسقطان اى المهر والنفقة لقواته محل  
الاستيفاء والمهر على الرقن بعد العتق ان كان المهر بغير لاذن  
والا كالا به اى بالاذن متعلق بالمهر برقبته اى الرقن دفعا للمهر  
عنها فان ذمته ضعيفة فلو لم يتعلق برقبته لشهد ربه بخلاف خلاف  
ما اذا تزوجت بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب  
بعد العتق كما اذا الزمة الذي باق اذ فيه اى في المهر حرة فانه  
لم ينف بدينه لم يبيع ثانيا بل طوب بيا فيه بعد العتق لانه يبيع بجميع  
المهر ويباع فيها اى النفقة حرارا لانها تبي ساعة فساعة فلم يقع  
البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنبية واما اذا تزوج المولى امته



اختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه هو الشرح  
ومنهم من قال لا يجب لاحتمال وجوبه بمول على عبده لا قضاءه ايجابا عليه  
اقول بوجوب القول الثاني ان النكاح يفسد لوجوب المهر لا يتناول العبد  
وهو قوله تعالى واحل لكم ما ورثكم ان يتفقوا بالحوالكم فان هذا خطأ  
لارباب الاموال والعبد ليس بمالك للمال الاخر ان كان له كتاب والمدر  
سعيان في المهر والنفقة لانها لا يمكن ان تنقل من ملك الى ملك مع  
بقاء الكتابة والتدبير وبكسب عطف على قوله وبرقة بعد ما فصل بين دين  
التجارة قال دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى وان  
ثبت بالبيينة تساوى المرأة العوانة في مهرها كذا في التحفة قوله اي قول  
المولى لعهده الذي تزوج بلا اذن طلقها رجعة اجازة فيكون اجازة لان  
الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح لا قوله طلقها او فارقتها اي لا يكون  
اجازة لاحتمالها الرد لان هذه العقد ومثله يسمى طلاقا وحفاة  
وهو اليقين بحال العبد المتمرده او هو اذ في مكان الحمل عليه ولي والاذن  
للعد بالنكاح يتناول الفاسد ايضا اي كما يتناول الصحيح هذا عندنا  
مع وقال لا يتناول الفاسد ونحوه اختلاف نظر في امرين ذكر الاول  
بقوله في بيع المهر بان وطئها ينع اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل  
بها الزم العقر فخره في حال فساد فيه وعندنا لا يطالب بالبعث العتق  
وذكر الثاني بقوله ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما ولو صحيحا وقف على الاذن  
بعنه اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها نكاحا لاذن عنده لا عندنا  
حتى لو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صحيحا صح عندنا لم يصح عنده بل  
وقف على الاذن تزوج بعد ما نكحها وبنابح وسأوت المرأة نكاحا او غيرها  
العبد في مهرها ما حاضره النكاح فلا يثبت على ملكه الرجعية فيجوز تحيينا  
له وانما المهر فلا يثبت له حكمه بسبب لامر له وهو صحيح النكاح لانه غير  
مشروع بل امر في مثل هذه الصورة ولو تزوج المولى على الشتر من النكاح فلا  
يطالب به بعد استيفاء الغرامة وكذا في الصحة مع دين المرض ومن ادعى امته

كيب

عبد يونا

لا يجب عليه التوبة وهي ان يخلي بينها وبين زوجها ولا يستخبرها بمصدر  
بوانته مغر لا وبوات لراهايات مغر لا والمولى وان لم يهر اي لم يغتر لا يستخبر  
اليه التوبة تمكينة منها واذ لم يجب فخره الى اجارية مولاه وانما لم يجب  
لاحق المولى قوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها بخلاف الزوج و  
لوجوب التوبة لبطل حقه في الاختراع وحق الزوج في الوطى لا يبطل بالاختراع  
اذ يبطأ الزوج ان يظفر بها لكن يجب بها الى التوبة والنفقة والسكنى على  
الزوج لان ذلك جزاء الاحتباس وهو الرجوع بعد ما اي ان اود استخبرها  
بعد التوبة فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح يسقط  
النفقة به اي بالرجوع لما ترانها جزاء الاحتباس فاذا زال سقطت و  
لو فخرته على استخراجه لا اي ولو فخرته المولى بملكه استخراجه بعد التوبة  
لا تسقط النفقة عن الزوج واجبا وعنده وامته على النكاح معني الاجبار  
ههنا نفاد نكاحه عليه بما جازها بما وعده الشافعي لا اجبارا في العبد  
وهو رواية عن ابي ج و ابن يوسف وانما جاز لان مملوكه رقية ويدفع ملكته  
عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه ويسقط المهر يقبله المولى امته قبل الوطى  
منعق بالقتل عند ابي ج وقال لا يسقط احتباسا بموتها حنفى فقها فان  
المقتول ميت باجده ولا يبيع ان المولى تلف المعقود عليه قبل تفرقه بوصول  
الزوج اليها فلا يجب عليه شيء لياخذ المولى كما لو باعها وذهب بها المتوفى  
من المهر او اعقها قبل الدخول فاخسارت العرقه او غيبها بموضع لا يصل  
اليها الزوج والقتل جعل اتفاقا في حق احكام الدنيا حتى وجب القصاص  
والدية واكرمان من الارث كذا في الهداية والكافي وغيرهما وقال صدر  
الشرعية لانه يخل بالقتل اخذ المهر خوزى ما حرمان اقول فيه بحث لان علم  
سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا يأخذ  
المهر اذا قتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لان  
بعد الوطى المهر واجب في الصورة بل لا اي لا يسقط المهر يقبل امرأة  
نفسها بجله اي قبل الوطى خلافا لفرقوه فيقول انها فوتت لئلا قبل

مطرفة ان المرأة اذا قتل غير نفسها بغير علم



التسليم فيقول البذل كقتل المولى منه وتسا ان جنسية المولى على نفسه  
غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه بغيره يصلي  
عليه ولا للمولى الاذن في العول لا لامة لانه منع من حدود المولى وهو  
حق مولاه وخيرت امة ومكاتبه وكذا مدبرة وام ولد عتقت ولو كانت  
تحت حرة سوا كان النكاح رضاء با او لا فان كان تحت العبد فلم يات  
اتفاقا دفعا للعار وهو كون الحرة في اشارة للعبد وان كانت تحت الحرة  
خلاف الشافعي كمن عتق بلاء اذن عتق نكاح وكذا لو باعه فاجاز النكاح  
كذا في النهاية كذا لامة اذا زوجت نفسها بلاء اذن مولاه لم عتقت نقد فاعلم  
لانها من اهل العارية وانتفاع النفوس كمن المولى وقد زال ملاها لالهالات  
النكاح نقد بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك فلم يوجد سبب كساد  
فلما ثبت كماله تزوجت بعد العتق فلو وطئ في الزرع لامة قبل ان يعل العتق  
فالمسلم من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له المولى او وطئ بعده اي  
بعد العتق فلها المسمى لامة يعني ان تزوجت بلاء اذنه على الف ومهر  
مثلها مائة مثلا فدخل زوجها ثم اعتقد باسيدا فاللها الف للمولى لانه استوفى  
منفعة مملوكة له فوجب البذل له وان لم يدخل بها حتى اعتقه فالف لمهرها  
لانه استوفى منفعة مملوكة لها فوجب البذل لها اعلم ان من لا يملك اعتناق  
العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامة فالاب واجد والمولى والقاضي الوصي  
والمكاتب والشرك الكفار ومن يملكون تزويج الامة والعبد والعبد المأذون  
والصبي المأذون والشريك شركته عنان لا يملكون تزويجها ايضا من وطئ  
امه ابنته فولدت منه فالامه ثابت نسبه وهرام ولده وعليه قيمتها لانه  
اي عقرها ولا قيمة الولد سوا ادعى الاب بشبهة او لاصدق الاب فيه او لاه  
انما ثبت النسب اذا كانت في ملك الاب من وقت العلوق الى وقت الدعوة لانه  
الملك ما ثبت بطريق الاستفاد الى وقت العلوق فيستحق قيم ولانية  
الملك من وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك لان الاب ولانية ملكه  
مال الاب عند الحاجة الى صيانة نفسه لقوله و انت وماك لا يسكن وماذا

جزوه

جزوه فوجب صوته عن الضياع بمال الابن وذا بملك جاريته تصحيح فعل  
الاستيلاء لانه اذا خلع من الملك لغاوا اذا تملكها غرم قيمتها لانه لانه  
ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقار ولهذا لا يجوز على ان يعطى  
اباه امة يستولد با فليقيم الحاجة او جباله التملك ولعدم الضرورة  
او جباله القيمة صيانة لمال الولد ولم يجب العقر لان الوطئ في ملكه ولم  
يضمن قيمة الولد لانه تعلق حوالا يستتبع التملك الى ما قبل الاستيلاء كذا  
اي كالباب اجد في الاحكام المذكورة بعد موت امه بموت الاب ولو زوجها  
الى الاب جاريته اباه فولدت منه لم يهرام ولده لان انتقالها الى الملك  
الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه ويجب المهر  
لانتم امة بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقبة وولد با حرم ان اخاه ملكه فعتق  
عليه حرة قالت لمولى زوجها اعتقه عنى بالف فاعتق ففسد النكاح وكذا  
لو قال رجل حرة امة لمولاه اعتقها عنى بالف ففعل عتقت الامة وفسد  
النكاح وبسقط المصلحة الاولى للمهر لا استحالة وهو يد على عتقها ولا يسقط  
في الثانية وعند زوال يفسد النكاح لعدم التملك وتحقيق خلافات  
البدل اذا ذكرت ثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصارت كما لو قالت بعه  
منى بكذا ثم اعتقه عنى وقول المولى اعتقت بمنى لم قول بعه منك واعتقت  
منك فاذا ثبت الملك اقتضاء ففسد النكاح وزوال يقول بالاقتضاء فلا  
يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده وبما حقيقة في الاصول والاولا لها في  
عن كفارتها ان نوت تكونها معتقة ولو تركت حرة البذل اي لا تقول  
بالف لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاء لانه المعق بهذا عندك  
ع ومحمد بن مازن عن النكاح الرقيق شرع في نكاح الكافر فقال اسلم للمترد  
بلا شهود او في عدة كافر معتقد في ذلك او اسلمه ولو كانا اي المترد وجانه  
اللان اسلم للمتردين او اسلم احد المتردين او افحاه اي عندها امرها الى  
وبما على الكفر في بيتهما لعدم المحلية للمحرمة وما يرجع الى المحل يستور فيه  
الابن اذ البقار بخلاف ما في حرمه وجرافعة اهد بها لاي لا يفرق في اربعة



احدهما لا يبطل حق الآخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه  
 ولاية الزامه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يجعله ولا يعلى الولد يتبع خير  
 الابوين دينا فالكان احدهما مسلما فالولد مسلم او كتابيا والاخر مجوسيا  
 فهو كتابي لانه انظر له وهذا اذا لم يختلف الدارين كان في دار الاسلام  
 او في دار الحرب وكان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب  
 لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد  
 في دار الاسلام فاصحح لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما اذا لا يمكن ان  
 يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره الزليعي والكوفي مثل  
 كالوثوق سائر اهل الشرك مشرك من الكتابي فله دين سماوي وهو  
 ولهذا ان كل ذبيحة ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسي  
 شر احسن اذ ولد بينهما ولد يكون كتابيا يتبع ابا في اسلام احد الزوجين  
 المجوسيين وامرأة الكتابي يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له  
 والاخرى بينهما بعد الا بارتداد احسن من قول الكوفي اذا اسلم احد الزوجين  
 يعرض الاسلام على الآخر لانه يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما  
 مطلقا يفرق بينهما بعد الاتباع واما اذا كان كتابيين فان اسلمت  
 يعرض عليه الاسلام وان اسلم لم يعرض لهما الجوز تزوجها المسلم ابتداء  
 وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسي فاسلم لما ذكرنا واما طلاق  
 لا باءا يعنى اذ فرق القاضي بينهما فان كان الاب من طرف الرجل كان  
 التفريق طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسخا لا طلاقا لان الطلاق  
 من الرجال لا النساء ولا مبرق بهذا اى باجماعهم الى الموطوعة لان غير  
 الموطوعة قوت البديل قبل تاكد البديل فاشبه الردة والمطوعة و  
 اما في صورة امار الزوج فانه كانت موطوعة فلها كل المهر والا فقصه  
 لان التفريق ينسأ طلاقا قبل الدخول ولو كان ذلك اى اسلام احد الزوجين  
 او امرأة الكتابي عمدا في دار الحرب لم يبين حتى يحض ثلثا قبل اسلام  
 الاخر لان الاسلام ليس سببا للفرقة وعرض الاسلام متعذر لقصور

هذا الولد يتبع خير الابوين

ارتداد المرأة او موطوعة الردة  
 او تفريق الزوجين  
 وان

الولاية

الولاية ولا بد من الفرقة دفعا للفساد فاقنا شرطها وهو مضي الحيض فقام  
 السبب كما في حق البتة وانما قلنا او امرأة الكتابي لان المسلم اذا كان الزوج  
 وامرأتين بية فها على نكاحهما اسلام زوج الكتابية لم يبين اذ يجوز له التزوج بها  
 ابتداء فالقار او لى تبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج احد  
 النسا مسلما او ذميا او اسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او سبي او دخل  
 فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سبيا معا لم يقع وعند الشافعي سببها  
 السبي لا التباعد حاكم على هذا كما حمل ما جرت من دار الحرب الى مسلمة  
 او ذمية او اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية تنكح بالمعدة بخلاف  
 كما حمل حيث لا تنكح قبل الوضع وجه جواز النكاح قوله في فلا جناح عليكم  
 ان تنكحوهن حيث اباح نكاح المهاجرة مطلقا فتعبد به بما بعد العدة  
 زيادة على النص وهو نسخ كما تقر في الاصول ارتداد احد الزوجين اى هذا الزوج  
 فسخ عاجل للنكاح وهو موقوف على الحكم وفائدة كونه فسخا ان عدد الظاهر  
 لا ينقض به هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان كانت الردة من  
 المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق فلا موطوعة كل المهر سواء كان  
 الردة منها او منه لانه لو لم يولد بال دخول فلا يتصور سقوطه ولغيرها  
 اى غير الموطوعة النصف من نصف المهر ولا شيء من المهر لغير الموطوعة  
 لو ارتدت لان الفرقة من جهتها قبل الدخول بمعصية توجب سقوطه  
 والاباء نظيره اى نظيره لا يرتد حتى اذا كان بعد الدخول من ايهما كان  
 يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب النصف وان كان  
 منها لا يجب شيء او رتدوا مسلما معا لم يبين في اسلامتهما قبان بانه فانه  
 اسلام احدهما اذا تقدم بقى الآخر على رده فمحقق الاطلاق **باب**  
**القسم** وهو بفتح القاف مصدر قسم القاسم المال بين الشركاء فرقة  
 بينهم وعين انصابتهم ومنه القسم بين النساء وهو اعطاء حصصهن  
 في البيوت عند الصحة والموانسة لاني الجامعة لانها تنبئ على شي  
 ولا يقدر على التسوية فيها كما في الحجة بحسب العدل فيه وفي الملبوس و

لو ارتد اى لو ارتد الزوج لان الفرقة  
 من جهته قبل الدخول توجب سقوط المهر



المأكول لا يجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها ولو بغير يد و  
 المسحة كالأضداد يعني الشب والقدعة والكتانية فيها ان القسم و  
 الملبوس والمأكول واللحمة ضعف الامة والمكاتب والمديرة وام الولد  
 المكسوة حاته اظهار الشرفية وسيا ومن شاء ان لا يعتبر القسم في  
 السفوح جاز له ان يرضع واحدة منهم فيه والقصة اولي تطبيقا  
 لقلوبهم ولها ان ترجع ان تركت قسمها الاخرى لانها اسقطت عنها  
 لم يجب بعد فلا يسقط فان الا سقاط انما يكون في القائم فيكون  
 الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المعير فيها متى شاء فلما قلنا  
 ولا يسقط بغيرها **كتاب الرضاع** هو في اللغة مصن الثدي مطلقا و  
 في الشئ مص الصبي الرضيع من ثدي دمية احتراز عن ثدي الشاة  
 وكذا فان الرضيعين اذا مضاه لا يترتب عليه حكم الرضاع كما سئل  
 في وقت مخصوص هو عنده اي عند الجوع هو لانه نصف وعند الحاجة  
 فقط واتفقوا على ان اجرة الرضاع اذا طلقت المدة لا تجب على الاب  
 بعد كولين ثم مدت الرضاع اذا مضيت لم يتعلق به حكم لقوله ام لا  
 رضاع بعد الفصال ولا تعتبر القطع قبل المدة الا في رواية من اني اذا  
 استغنى عنه وذكر انهما فانه اذا قطع قبل مضي المدة واستغنى بالطلاق  
 لم يكن رضاعا وان لم يستغن تثبت به كونه ويؤيد رواية من اني وعليه  
 الفتوى وكذا الرضيع ولا يباح الا رضاع بعده اي بعد خصوص على كل حال  
 لان ابا حنيفة ضرورية لانه جزء الادنى فيستقدر بقدر الضرورة ويثبت به  
 اي بالرضاع وان قل وعند الشافعي لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات يكتفي  
 الصبي بكل واحدة منها اموهه المرضعة فاعل يثبت للرضيع وابوه ان  
 مرضعة لبنها منه اي في ذلك الزوج له اي للرضيع يعني يثبت بالرضاع كونه  
 المرضعة اما للرضيع وكون زوجها ابا له اذا كان لبنها منه حتى اذا لم يكن  
 منه بالان تزوجت ذات لبن وجها فارضعت به صبيها فانه لا يكون ولدا  
 له من الرضاع بل يكون ديبية من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج باولاد

الزوج

الزوج الثاني من غير ابا وخالته كخاني النسب ويكون ولدا للزوج الاول  
 حاله من الثاني فاذا ولدت منه فارضعت صبيها فهو له الثاني بالانفاق  
 لان الدين منه وان لم تجل من الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لانه  
 الدين منه ثم ان انفار هذا القيد يقتضي انفار الابوة لكن لا يلزم  
 منه جواز نكاح الزوج للرضيعة بعد المفارقة بينه وبين المرضعة كونه  
 له لان وطن الامهات يحرم البنات ولو كره الرضاع كما هو يخرج به اي  
 بالرضاع ما يحرم بالنسب الام اخته واخيه فان ام الاخ والام من النسب  
 بها الام او موطورة الاب وكل منها حرام ولا كذلك من الرضاع وهو شاملة  
 لثلاث صور الاول الام رضاعا للاخت والاخ نسبيا كان يكون لرجل  
 اخت من النسب وآلها من الرضاعة حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من  
 الرضاعة ثلثها ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب  
 والثالثة الام رضاعا للاخت والاخ رضاعا كان يحكم الصبي والصبي  
 الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية وللصبيته ام اخرى من الرضاعة فانه  
 يجوز لذلك ان يتزوج ام اخته من الرضاعة واخيه بنته فان اخت الابن  
 من النسب اما البنت او الربيبة وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاعة  
 وجدة ابنة فان جده ابنة نسبيا ام موطورة او امه ولا كذلك من الرضاعة  
 وام عمه وعمته وام خاله وخالته فان ام الاوليين موطورة كغيرها  
 وام الآخرين موطورة كغيرها فسد ولا كذلك من الرضاع للرجل متعلق  
 بالمستثنى في قوله الام اخته اي يعني ان شيئا من النسوة المذكورات لا  
 يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وكل اخت اخيه مطلقا اي يجوز له ان يتزوج  
 الرجل باخنة اخيه من الرضاعة كما يجوز له ان يتزوج باخنة اخته من النسب  
 كالاخ من الاب اذا كانت له اخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان يتزوجها  
 ولا يلزم رضيعي امرأة لانها اخوان من الرضاع سواء ارضعتها في  
 زمان واحد او في ازمان مختلفة متسعة وسواء ارضعتها في ثدي  
 واحد او ارضاها في ثديين والاخر من آخر بخلاف الشاة وكذا حيث لا يتزوج

والثالثة الام نسبيا للاخت والاخ  
 رضاعا كان يجوز له اخته من الرضاعة



على لبنها حكم الرضاع فان الحومة انما ثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة  
 الجزئية والاصل فيه الرضعة ثم يتعدى الى غير ذلك لجزئية بين الام والام  
 ولبنها ولد فكذا رضعا فلا يتعدى الى غير ذلك لاصل لبن الرضعة  
 وولد حرضعتها لانها ايضا اخوان وولد ولد بالان ولد اخوتها ويحكم اليه  
 بوجوب التحريم لبن البكر لانه سبب النسب والنسب فيثبت به شبهة لبعضه  
 كل من غير ما من النساء والامه لان لبن الرضعة حقيقة كذا في  
 ايضا لبن المرأة المخلوط بما راد او ولد او لبن امرأة اخرى ولبن شاة اذا  
 غلب على لبن المرأة لان فيه لبنات اللحم والشاء والعظم وهو المعبر في البناء  
 لا الى لا يحكم المخلوط بالطعام هذا اطلاقه قوله في الحرج لانه لا يشترط الغلبة  
 فيه وعندنا ان كان اللبن غالباً ولم يمس الشاء تعلق به التحريم وتزول القدوة  
 على قول الحرج كون الطعام مستتباً كالشربة في هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند  
 حمل القيمة فان تقاطر ثبت به الحومة وقيل لا يثبت بكل حال اليه ما لا يمشي  
 الامانة الرضعي هو الصحيح ذكره الزيلعي ولابن دجل ولا يشهد اذا احتقن  
 به اي لبن المرأة الضمير ما لبن الرجل فلانه ليس لبن حقيقة فان اللبن  
 لا يتصور والامن يتصور منه الولادة وانما الاحتقان بلبنها فلان النسب  
 لا يوجد فيه والتحريم باهتبارده وانما يوجد بالفقد وهو من الاعمال لا الاصل  
 ارضعت من لبنها حرضعتا يعني اذا كان تحت رجل صغيرة وكبيرة فارضعت  
 الكبيرة الصغيرة حرضعتا عليه لانه يصير حاضماً بين الام والبنت رضعا  
 ولا مهر لكبيرة ان لم يوطأ لان الفرقه جات من قبلها قبل الدخول بها في  
 لو لم ينج من قبلها بان كانت مكرهة او نائمة فارضعتها الصغيرة او ولد  
 رجل لبنها فاقرب به الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر  
 لعدم اضافته الفرقه اليها وللصغيرة نصفه اي نصف المهر لان الفرقه  
 قبل الدخول لان قبلها اذا لا حيرة با رضعتاها ورجع الى الزوج به انصف  
 المهر على الرضعة ان لم يدر الفساد والافلا طلقفت لبنون فامتنعت  
 وتزوجت اخرى ثبتت وارضعت حكمه من الاول حتى تلد يعني امرأة لبن

من الزوج

من الزوج وطلقها وتزوجت باخر وحملت منه ونزل اللبن فارضعت فهو  
 من الاول حتى تلد عند الحرج فاذا ولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان  
 من الاول بيقين وشكنا في كونه من الثاني فلا يزول بالاشك ررضعتها  
 اجنبية على التعاقب حرضعتا يعني رجل له امرأتان ررضعتان فارضعتها  
 امرأة اجنبية على التعاقب حرضعتا عليه لانها صارتا اخنتين وجمع بينهما  
 نكاحا حرام قال رجل مشير الى امرأته هذه ررضعتي ثم رجع عن قوله صديق  
 في رجوعه لانه انما يكون في الغلط فكان معذورا فقد يقع عند الرجل  
 ان يبين وبين فلانة ررضعتا فخير بذلك ثم يتفحص عن حقيقة الحال فيبين  
 ررضعتي في ذلك فاذا اخبرانه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقر ان هذه اخته  
 او امه او ابنته رضعا ثم اراد ان يتزوجها وقال اخطأت او وهمت او  
 نسيت وصدقته فهما مصدقان عليه وله ان يتزوجها ولو ثبت عليه اي  
 ثبت على قوله وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به ثم  
 انكبت نفسها وقالت اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان تكذب  
 نفسها جاز ولو اقر جميعا بذلك ثم انكبا انفسهما وقالوا اخطأنا ثم تزوجها  
 جاز وكذا في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه حتى لو قال هذه اختي  
 او امي وليس لها نسب معروف ثم قال وهمت صدق وان ثبت فارق  
 بينهما كذا في الكافي ويثبت اي الرضاع بمشيت الملكة كالبينة اي شهادة الرجلين  
 او رجل وامرأتين والتصادق وشو به هذا لا يثبت في ارتفاع حكمه بالكاذب  
 كما عرفت **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع القيد مطلقا يقال اطلق الفرس  
 او الاسير ولكن استعماله في النكاح بالتفصيل كالسلام والرسول يجمع السليم  
 والتسريح ومنه قوله في الطلاق امرتان وفي غيره بالافعال كنهذا اذا قال  
 لامرأة انت مطلقة بتشديد اللام لا يحتاج الى النية ويخففها يحتاج ذكر  
 الرمي وشرا رجع قيد ثابت شرعا حرج به قيد ثابت حرجا كحل الوثاق  
 بالنكاح حرج به العتق لانه رفع قيد ثابت شرعا كذا في القيد لم يثبت  
 بالنكاح بهذا رفع في الكثر اقول هذا ليس يمنع لدخول النفس في الطلاق

عليه

فيه وهذا اذا ثبت في  
 ان ذلك الرضع من واحد الى عشرة  
 فخرج الفرج



فيه ان الطلاق ثلثة انواع احسن وحسن وبدعي ذكره الله تعالى  
طلاق طهر لاوطي فيه احسن طلاقه مبتدأ واحسن خبره يعني ان  
احسن الطلاق تطبيقها طلاق واحدة في طهر لاوطي وفيه تركها حتى  
تتقضى عدتها كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما منكم من  
ولائه بعد من الذبح لئلا تكون من التذلل وذكر الله تعالى بقوله وطلاق  
غير موطوءة مبتدأ خبره قوله الآية حسن ولو كان ذلك الطلاق في حيض  
وطلاق موطوءة بتفريق الثلث متعلق بالطلاق في طهر لاوطي وفيها  
متعلق بالتفريق فمنه كيف في حيض من يخص متعلق بالطلاق بعد التقيد  
بتفريق الثلث واشهر عطف على اطلاقها في حق الآية والصغيرة  
والكامل حسن وسنن يعني ان تطبيق غير موطوءة واحدة وتطبيق موطوءة  
ثلثة متفرقة في ثلثة اطلاقا وثلثة اشهر حسن وسنن وقال مالك الثلث  
بدعة لان الطلاق مخطو ولا يباح الا الحاجة المخلص ومن تنفذ بالواحدة  
ولنا قوله لم يرد من انك فليراجعها في يد ما حتى يحض وتظهر فيه  
يطهرها ثم يحض وتظهر في طهرها ان احب وقال لم يرد من انك فليراجعها  
السنة ما يملك امر ان الله تعالى في السنة ان تستقبل الطهر واستقبالا  
تطلق لكل مرة واحدة فذلك العدة التي امر الله تعالى ان تطلق لها النساء  
بريد قوله ثم فطلقوهن لعدتهن وبه يظهر وجه تسمية سنيا وطلاقها  
ان الآية والصغيرة والكامل عقيب الوطى لان الكراهية في ذواته كيف  
تزوج اجل وهو مفقود هنا وذكر الثلث بقوله وثلث مبتدأ خبره  
قوله الآية بدعي او اثنتان بكرة او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة  
في طهر وثلث فيه او واحدة في حيض موطوءة بدعي لانه مخالف للحسن  
والاحسن فلا بد من ان يكون بدعي قبيحا والاصح وجوب الرجعة في الآية  
اي المطلقة في حالة الحيض عملا بحقيقة الامر ودفعاً للمعصية بالقدر  
المتكبر برفع اثرها وهو العدة وعند بعض مشايخنا يستحب فاذا طهر  
طلقتها الا شاء والا امسكتها قال موطوءة حال كونها من حيضات طاعة

ثلثا

ثلثا السنة بلا نية او نوى ان يقع عند كل طهر طلاقه يقع عند كل طهر  
طلاقه لانه مطلق فتشاور الكامل وانما قال من حيض لانها ان كانت من  
ذوات الاثنتان يقع الحال طلاقه وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وكذا الحال  
ان لم يكن له نية او نوى كذلك وان كانت غير موطوءة وقعت للحال  
طلاقه لا يقع عليه قبل التزوج منه لانه تقدير هذا الكلام ان طلاق  
ثلثا لوقت السنة ولم يبق في حقها وقت السنة لعدم العدة الا ان  
ينوي الكل اي وقوع الكل الان او ينوي واحدة عند كل شهر فيقع ما نوى  
لانه محتمل كلامه لانه سنن وتوقع الثلث جملته تعرف بالسنة لا بالثلاثة  
فلم يشأ ولم يطلق كلامه لانه ينصرف الى الكامل كما في قوله تعالى ولو طهر  
ايضا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبد لقوله نعم لا يملك العبد  
والملكات لا الطلاق ولو ملكها فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق  
او بازاله وهو الذي لا يقصد كلام حقيقة او سفيها اي حقيقة العقل  
او سكران ذلك العقل فان طلاقه واقع وكذا اقلعه واعتاقه او امره  
في الشايع هذا اذا ولد اخرسن او طوى عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه  
باشارة المعهودة فانه اذا كان له اشارة تعرف في مكانه وطلاقه  
وبيعه وشراؤه فهو كالعجالة من الناطق استحسانا كذا في الكافي او  
سأهيا بان ادان يقول سبحان الله مثلا فيرى على الساتات  
طالقي تطلق لانه مخرج لا يحتاج الى النية فلا يقع طلاق المولود اي  
نظيفة امرأه عبده لانه ليس بزوجه والمجنون والصبي لقوله كل  
طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمبرم من البرم بكسر  
الباء ملة معروفة كالمجنون والمغني عليه والمعنوه من العتة وهو طلاق  
في العقل حيث يخط كلامه في شبه مرة كلام العقل مرة واحدة كالمجنون  
والنائم وانما لم يقع طلاقهم لعدم التمييز والعقل فيهم اذا ملك  
احدهما اي احد الزوجين الآخر كل او بعضه بطل النكاح لان الكيفية  
تنافي ابتداء النكاح فيمتنع بقاؤه ولو حررت اي المرأة زوجها المملوك



حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت كحرة من دار الحرب مستتمعة في  
زوجها مسلما فطلقها في عدتها انما هي الطلاق فيكون ساقا قال لا يصح  
الطلاق في المسلمين وواقعة الطلاق محبة فيها واعتباره ان الطلاق  
والمراد عدده بالنساء فطلاق الحرة اي جميع طلاقها ثلثة هو كان زوجها  
او عبدا وطلاق الامة اثنتان هو كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق  
بلفظ العتق بلا عكس يعني اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذا نوى  
او دل عليه كمال اذا قال لامة طلقك لا تعق لان اذا التزم كماله اقوى  
من القيد وليست الاولى لازمة لثانية فلا يصح استعادة لثانية  
للاولى ويصح العكس **باب يقع الطلاق** الطلاق نوعان مخرج  
وكناية المخرج عند الاصوليين ما ظهر المراد منه فهو دال بغير صراحة  
مكتوف والمراد ببحث يسبق الي فهم السامع بحجج السماع حقيقة كانت  
او تجازا حجة ما اى لفظ لم يستعمل الا في كطقتك وانت طالق وطلاق  
وطلاق قال الشافعي فانت طالق والطلاق غزمية فان هذه الالفاظ  
لا تستعمل الا في الطلاق ويقع به اي بالمرح واحد ما قوله انت طالق  
فما قال في الهداية انه نعت فزده قبل المثنى طالقالة وثلث طوالق  
فلا يحتمل العدد لان هذه وذكر الطالق ذكر لطلاق هو وصفة المرأة لا الطلاق  
هو تطبيق والعدد الذي يكون به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقا  
ثلث وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق  
الذي هو وصفة المرأة لفته ويدل على التطبيق الذي هو وصفة الرجل اقضا  
فالذي هو وصفة المرأة لا تصح فيه ثلث لانه غير متعد في ذاته وانما  
التعدد في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده يتعد لانها لا الذي  
هو وصفة المرأة فلا يصح فيه ثلث واما الذي هو وصفة الرجل فاصح  
فيه ثلث ايضا لانه ثابت اقضا وبقية صاحب التلويح بما لا يخفى  
عليه وبه يظهر ان قول الزيلعي قول صاحب الهداية انه نعت فزده لا يصح  
لان الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم فليست امر اما البوق فلا يناسبها

للأخبار

للأخبار لغة والشايع نقلها الى الانشاء لكنه لم يسقط معنى الخبر  
بالكلية لانه في جميع اوضاعه اعتبر المعاني في اللغوية تحت اعتبار الالفاظ  
الفاظا تدل على ثبوت معانيها في الحال كالفاظ الماضى فاذا قال  
طلقك وهو في اللغة للوجوب وجب كون المرأة موصوفة به في الحال فثبت  
الشرع الايقاع من جهة المتكلم اقضا ليصح هذا الكلام فيكون الطلاق  
ثابتا اقضا فلا يصح فيه ثلث او لا عموم للمقتضى ولان نية  
الثلث انما تصح بطريق الجواز يكون الثلث واحدا اعتبارا بيا او كونه  
الجواز الا في اللفظ كنية التخصيص وهي لقوله في الطلاق حرمان فان  
معدودا وتصح باحسان وقد قالوا الامس كنه بمعدود هو الرجعة  
مطلقا ان سوار نوى واحدا بانيا او كونه اولم ينوى شيئا لانه ظاهر  
المراد فعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية ونية  
الابانة قصد تمييز ما علق الشايع بانقضاء العدة فيلغوا قصده كذا  
اذا سلم يريد قطع الصلوة وعليه سهو وكذا نية الثلث تغيير بمقتضى اللفظ  
كما سبق فيلغوا ولا يمنع انما الطلاق ارجع الارسة اصلها اي لا في اللغة  
ولا في الموضع وصدق في نية الوثاق ديانة يعني اذا قال انت طالق ونوى  
به الطلاق من وثاق لم يصدق قضا لانه خلاف الظاهر والمرأة كالتقاضي  
لا يحل لها ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك ويشهد به شاهد عدل عند الحكم تعتبر  
نية بينه وبين الله ولو خرج به اي قال انت طالق من وثاق صدق وطلاق  
اي يقع في القضا ايضا لانه خرج بما يحتمل اللفظ فيصدق ديانة  
وقضا وفي نية العمل يصدق اصلا لاديانة ولا قضا لانه رفع القيد  
والمرأة غير مقيدة بالعمل كذا اي كما ذكر من الصور في وقوع الطلاق  
انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاق او طالق تطبيقه كنه  
يقع بها اي بهذه الصور واحد رجعي ان لم ينو او نوى واحدة لما مر انه  
ظاهر المراد او ثنتين لما مر انه عدد محض فلا يتناوله المفرد وان نوى ثلثا  
العدد وهو الثلث في الحرة والثلثان في الامة صح لما تقدم في الاصول لفظ



المصدر مفرد لا يدل على العدد والثلث واحد اعتباري كونه ثلثا  
وكذا الثنتان في حق الامة وامان في حق امة فعدد محض فلا يصح فيها ان  
اضاف الطلاق اليها اي المرأة وقالت انت طالق مثلا او الى ما بعد غيرها  
كالرقبة لقوله تع في رقبته والعنق لقوله تع فطقت عنقكم لمهاجرتي  
والروح يقال هكذا روحه والبدن والجسد والعرج لقوله تع لعن الله  
الفروج على السرج والوجه يقال يا وجه العرب والرأس يقال فلان  
راس القوم او الى جزو شايح كقصها وثلمتها وقطع اي الطلاق جزا لقوله  
ان اضاف فان الجزو الشايح محل لساير التصرفات كالبيع وغيره  
فيكون محلا للطلاق لكنه لا يتجوز في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة  
ان اضافة الى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب لا يلا تطلق اذ  
لا يعبر بها عن الكل فان قيل اليد والقلب عجزهما عن الجمع بقوله تعالى  
تبت يدك الى راسه وقوله رم على اليد ما اخذت وقوله تع فانه لم قلبه  
وقوله تع ما آلف بين قلوبهم الى بينهم ولم هذا قال الله تع وكلم الله القوم بينهم  
فلما بان لم يعرف استمر واستعمال لغة ولا خوف وانما جاء على وجه التذكير  
حتى اذا كان عند قوع يعبرون به عن تجلته وقوع به الطلاق اي عضو كان ذكرا  
انما يعبر به بغير نصف طلاق او ثلثها وفاضل يقع المقدر وقوله الاتي  
واحدة يعني اذا طلقها نصف التطليقة او ثلثها وقعت واحدة وكذا  
كل جزو شايح لا لا جزو ذكر بعض ما لا يتجوز كذكر كل وقوع ايضا بقوله  
انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة  
الاعتى اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة  
الى ثلث ثلث ان هذا عند ابي ج فان الغاية الاولى عند تدخل في الغيا  
لا الثانية وعند ابي ج فان الغاية الاولى عند تدخل في الغيا  
الثانية ثلثه وعند ابي ج لا يدخل الغايتان حتى لا يقع في الاولى شيء  
وفي الثانية يقع واحدة ويقع بثلاثة انضافا لثنتين ثلث لان  
نصف الطالقتين طلاقه واذ جمع بين الثلثة انضافا يكون ثلث

تطليقات

تطليقات ضرورة ويقع بثلاثة انضافا لثنتين ثلث لان ثلث  
انضافا لثنتين ثلث لان ثلثا في حق الامة وامان في حق امة فعدد محض فلا يصح فيها ان  
اضاف الطلاق اليها اي المرأة وقالت انت طالق مثلا او الى ما بعد غيرها  
كالرقبة لقوله تع في رقبته والعنق لقوله تع فطقت عنقكم لمهاجرتي  
والروح يقال هكذا روحه والبدن والجسد والعرج لقوله تع لعن الله  
الفروج على السرج والوجه يقال يا وجه العرب والرأس يقال فلان  
راس القوم او الى جزو شايح كقصها وثلمتها وقطع اي الطلاق جزا لقوله  
ان اضاف فان الجزو الشايح محل لساير التصرفات كالبيع وغيره  
فيكون محلا للطلاق لكنه لا يتجوز في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة  
ان اضافة الى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب لا يلا تطلق اذ  
لا يعبر بها عن الكل فان قيل اليد والقلب عجزهما عن الجمع بقوله تعالى  
تبت يدك الى راسه وقوله رم على اليد ما اخذت وقوله تع فانه لم قلبه  
وقوله تع ما آلف بين قلوبهم الى بينهم ولم هذا قال الله تع وكلم الله القوم بينهم  
فلما بان لم يعرف استمر واستعمال لغة ولا خوف وانما جاء على وجه التذكير  
حتى اذا كان عند قوع يعبرون به عن تجلته وقوع به الطلاق اي عضو كان ذكرا  
انما يعبر به بغير نصف طلاق او ثلثها وفاضل يقع المقدر وقوله الاتي  
واحدة يعني اذا طلقها نصف التطليقة او ثلثها وقعت واحدة وكذا  
كل جزو شايح لا لا جزو ذكر بعض ما لا يتجوز كذكر كل وقوع ايضا بقوله  
انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة  
الاعتى اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة  
الى ثلث ثلث ان هذا عند ابي ج فان الغاية الاولى عند تدخل في الغيا  
لا الثانية وعند ابي ج فان الغاية الاولى عند تدخل في الغيا  
الثانية ثلثه وعند ابي ج لا يدخل الغايتان حتى لا يقع في الاولى شيء  
وفي الثانية يقع واحدة ويقع بثلاثة انضافا لثنتين ثلث لان  
نصف الطالقتين طلاقه واذ جمع بين الثلثة انضافا يكون ثلث

تطليقات







ثنتين بل ثلثا فيكرك الرجعة بعد ثنتين ولو طلق على النساء فيقول  
 عتقها وطلقنا بالبحر الغد يعني قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة فاما  
 الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين فاما الغد لا يسمى رجعة  
 لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهيئة خلاف  
 المسئلة الاولى فان العتق هناك مقدم رتبة مما عرفت وعند جميع ملك  
 الرجعة لان العتق السبع وقوله كونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهو  
 امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض لمباحات بل تعذر كالحالة بالانفا  
 ولا حيتا لا تطلق المرأة بانها اي بقول الزوج منك يابن او عليك حرام الى  
 نوى لا بانها منك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة القيد وهو فيها  
 دون الزوج ولو كان لازالة الملك فهو عليها لانها مملوكة له والزوج ما كان  
 بخلاف الابانة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما بخلاف الترخيم لانه  
 لازالة الكل وهو ايضا مشترك فصحت اضافتهما اليهما ولا يصح اضافته  
 الطلاق الا اليهما وانما لم يذكر ما قال في الوقاية ولا طلاق بعد ما ملك  
 احدهما صاحبه او شقصه كقوله بما ذكر قبيل باب ايقاع الطلاق الى  
 احدهما ذاك الملك الاخر بطل النكاح فانه اذا بطل لم يحتمل الوقوع ويقع بما  
 طالق هكذا يشترط بطلن الا يصح بعد متعلق بيقع المقدر المنشور  
 الى المنسوب الى الاجنب ويقع بما ذكر مشيرا بظهوره بعد المضموم فانه  
 اذا اشير بالا صبح المنشور فالعادة ان يكون باطن الكف في جانب  
 النخاط فيعتبر عدد المنشور واذا عقد الاجنب يكون بطن الكف في  
 جانب العاقد فيعتبر عدد المضموم اعتدادا بطريق الحساب فمهم يقع  
 بانته طالق يابن او اشد الطلاق او الحشة او احب او طلاق النكاح  
 او طلاق البدعة او طلاقا كالجل او كالف او مؤا البيت او تطبيقه بتدبير  
 او طوطا او لغيره بلائيه تحت يشمل ما اذا علم بنوعه او نوى واحدة  
 او ثنتين وهذا في كونه واما في الامة فثبت ان بمقتضى الثلث ولم يذكر  
 التفريق بما حو حرا او واحدة بائنه فاعل يقع المقدر في اول المستلغية اذا

وصف

وصف الطلاق بضرب من الزيادة او الشدة كان بائنا لانه وصفه بما  
 يحتمل فيكون هذا الوصف لتحسين احد المتعلمين ويقع بها اي بنية الثلث  
 تحت الامر انها تمام الجنس فيحملها اللفظ فيحمل عليها بالنية قال الغدير  
 الموطوءة انت طالق ثلثا وقعن الى الثلث وقال الحسن البصري اذا  
 قال انت طالق ثلثا وقعت واحدة واذا قال او وقعت عليك ثلث  
 تطليقات وقعن لانها تبين بقوله انت طالق الى عدة وقوله ثلثا  
 يصادفها وهي اجنبية فصدا وكما لو عطف بخلاف قوله او وقعت عليك  
 ثلث تطليقات ولما انه حتى ذكر العدد كان الوقوع بالعدد كما سيأتي  
 بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكف لان فيها  
 اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها كما لا يخفى على الناظر فيها فليتأمل وان  
 فرق الى الطلاق بغير الموطوءة بان قال انت طالق واحدة وواحدة او  
 انت طالق طالق طالق انت طالق انت طالق بانه بالاولى لا عدة كقولها  
 غير مدلول بها ولم تقع الثانية لان تفار الخلل يقع اي الطلاق بعد  
 قول به اي بالطلاق لانه يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة  
 لانه بان طالق لان صدور الكلام موثوق به ذكر العدد فلا يفيد تكريرا  
 كما قرر في الاصول فلو ماتت قبل ذكر العدد تقع واحدة لانه وصل  
 لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد حصل لموتها وفي موت  
 الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد فبقوله انت طالق  
 وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق الا يراى انه لو قال لامرأته انت طالق  
 يريد ان يقول ثلثا فاحذر رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق تقع واحدة  
 لان الوقوع بلفظه لا يقصده كذا في معراج الدراية ويقع في غير الموطوءة  
 بواحدة كانت طالق واحدة وواحدة او قبل واحدة او بعد واحدة تطليقة  
 واحدة اما الاول فظاهر واما البواقي فلان الموطوءة الواحدة الاولى  
 فيها وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية محل ويقع بواحدة الى  
 انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها

لعمري قوله انت طالق فليقع الطلاق  
 قيد بموتها او بموت الزوج قبل الذكر بعد في



كناية الطلاق

واحدة طلقا ثلثان اما الاول فلان القلبية صفة الثانية لانها لم  
يجز كناية فاقضى ايضا في الماضي ويقاع الاولى في حال كونه الايقاع  
في الماضي ايضاً في حال فيقتربان فيقعان واما الثاني فلان البعدية  
صفة لا ولي فاقضى ايضاً الواحدة في الحال ايضاً الاخرى قبل هذه فيقتربان  
واما الثالث والرابع فلان مع لقوان ويقع بان دخلت الدار فانت  
طالق واحدة وواحدة طلق واحدة ان دخلت الدار لان المعلق بالشرط  
كالمنع عند وقوعه وفي المنع يقع واحدة اذ لا يبقى للثاني والثالث  
فحل فخذها وان احو الشرط وقال غير الموطوءة انت طالق وطالق  
ان دخلت الدار فثنتان لان الحزبين يتعلقان بالشرط دفعة  
فيقعان كذلك وفي الموطوءة ثلثان في كل ما يقع رافع النكاح بوجود  
العادة هذا هو المحل لهذه العبارة وقد وقعت في الوقاية في غير هذا  
قال امرأتك طالق ولم امرأتان او ثلث تطلق واحدة وله ان يزوجها  
التعيين وهو الصحيح اختارنا قبل يقع من كل واحدة منهن طلاق  
الصحيح هو الاول وذكره الزيلعي في ابي باب الايلاد من طلاق امرأتك قبل  
الدخول ثلثا وقعي لان قوله انت طالق ثلثا ايضاً كصديق  
تقديره طلاق ثلثا فيقعن جملة ليس قوله انت طالق ايضاً على  
حدة كذا في الاختيار لا يقال النص قد ورد في المذنبين بحيث قال في  
حتى تكذبوا غيره لانا نقول قد تقرر في الاصول ان العبارة لعزم  
اللفظ لا لخصوص السبب ولادلالة في النص على دخول الزوج الاول  
لو قال لثلاثه اربع بينكن تطلقه طلق كل واحدة تطلقه وكذا  
لو قال بينكن تطلقه ان او قال ثلث او اربع الا ان ينوي تسمية  
كل واحد منهن فطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن تطلقه  
يقع على كل واحدة طلاقا لا يملك الى ثمان تطلقه فان زاد عليها  
طلق كل واحدة ثلثا كذا في كناية وكناية به عند الاصوليين ما  
استقر به المراد حقيقة كان او مجازا وبهذا ما لم يوضع له اي لطلاق

واحتل

واحدة طلقا ثلثا او دالة الحال لانها لم توضع  
واحتل غيره وجب التعيين بالنية او دالة التعيين في حال كونه  
الطلاق وحال الغضب وهو اي عالم توضع له ثلثة اقسام ذكر الاول  
بقوله اما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فقط اي لا يكون ردا  
لكلامها ولا سببا لها وشما كما عتدى فانه يحتمل ان يراد به اعتدى بجم  
نح او نعي عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداء من النكاح زال  
الابها ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضا كانه قال طلقك وانت  
طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل مستعاضا عن الطلاق لانه سببه في  
الجملة وان لم يكن سببا صاعدا وجوز استعاضا بحكم سببه اذا اختص السبب  
به كما تقرر في الاصول استبرأ رملك فان الاستبراء يستعمل في اللفظ  
لانه نص بما هو المقصود بالعبارة فكان بمنزلة ويجوز الاستبراء بطلاقها  
في حال فراغ رحمها اي تعز في براءة ذلك لا طلقك انت واحدة امرأت  
واحدة عند قومك او منفردة عندك ليس لي معك غيره ويحتمل ان يكون  
نفا المصدا وتجوز في ولا عبدة باعواب واحدة عند عامة جميع المشايخ  
لان عوام الاعراب لا يفوتون بين وجود الاعراب ففيه احتمال الجواب  
عن سؤال الطلاق لا الرد ولا السبب امرأتك اي عليك بيدك  
كما في قوله تعالى وما امر فرعون برشيد ويحتمل زيادة الامر باليد في حق الطلاق  
كما سياتي اختارنا اي اختارني نفسك بالفراق في النكاح او اختارني  
نفسك في امر آخر فانهما لا يصلحان للرد والشم فيكونان جوابا لسؤال  
الطلاق وورد فيها من اي لغة كان وفي الاخير ان يعنى قوله امرأتك بيدك  
اختيارا لا تطلق المرأة عالم تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي  
يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح للجواب عن سؤال الطلاق والرد  
سؤالها كما خرج اي من عندك لانه طلقك او اخرجي ولا تطلقين الطلاق  
وكذا اذهب قومي ما تفضي اما من القتل وهو انما راي استبرأ  
لانه طلقك ومن القناعة بما رزقك لانه مني من امر المعيشة ولا يلزم



الطلاق وكذا تحريم استتري واما انزل من العربية اي اختار العربية لاني  
طلقتك او لتزوري بك وقبل انزل من العربية وهي التجوز في الزنا  
او بمعنى البعد اي اختار العربية او البعد لاني طلقتك ولا ياردة اي  
ولا تطلبني الطلاق تزوجي ابني الا ذواتي لاني طلقتك او اطلبني نسبا او  
مسترك بين الرجل والمرأة ولا تطلب الطلاق الحق باني بك اي لاني اطلقك  
اولا لاني اذنت لك ولا تطلب الطلاق حبك على عار بك لغارب ما بين النساء  
والعنف اي ذهبي حيث شئت لاني طلقتك او لاني تطلب الطلاق وفي معنى  
سركتك ولا لم يفرد بالذكر لا سبيل لي عليك لا نكاح بيني وبينك لا محلة  
لي عليك احتمالها لطلاق ظاهرا واما احتمال الرد فلان كل امرأة يجوز للنكاح  
فلا يكون طلاقا قبل كذا كما سياتي فوجب حمل على الرد بابلع وجه ومرداها  
من اي لغة كان وذكرنا ثلث بقوله واما صريح الجواب والشمس خلية برة  
بنت بركة بارس فارقتك حرام احتمالها لطلاق ظاهرا واما احتمال  
الشمس فلان ان يرد ان انت خلية عن تخمين لا حيا ذلك بريرة عن الطامعات  
والمحاذرة بنت بركة بارس كلها بمعنى المنقطة اي منقطة عن كل رشد او  
عن الاخلاق محسنة فارقتك مفارقة صورته حرام الصبيحة والعشة  
لم ان الاحوال ايضا ثلث حال الرضا وحال منكرة الطلاق بالان تسأل  
يس طلاقها او يسالة اجنبر وحال الغضب ففي حال الرضا لا يقع الطلاق  
بشي من انما الا بالنية للو حقا والقول لم مع يمينه في عدم النية وفي حال  
منكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح الجواب والرد بالنية لاني  
احتمل الجواب والرد ثبت لاني بدون النية وهو الرد لاني ابقاها كما  
على ما كان واذا وجدت النية تعين الجواب ويقع الطلاق بالباقيين  
وهما القسم الاول الصالح الجواب فقط والثلث الصالح الجواب  
والشمس بينهما اي بلا نية اما الاول فلان حال الجواب فحمل عليه  
بدلالة الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصلح للشمس فتعاني  
الجواب وفي حال الغضب يقع اي لطلاق بالصالح الى الجواب

فقط

فقط بالنية لانه يصلح لطلاق الذي يدل عليه الغضب والاصح للرد والشمس  
ويقع بالباقيين وهما القسم الثاني الصالح الجواب والرد والثلث الصالح  
الجواب والشمس بها اي بالنية لانه لما احتمل الجواب وغيره اجنب الى ما يوجب  
الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثلث الاول يعني عند استتري ركنك  
انت واحدة واحدة رجعية اما عند فلان حقيقة الامر بالحساب ويحتمل  
ان يرد عند نعم الدتج او نعم عليك او عند من النكاح فاذا نزل الاخير  
زال الابهام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاه كما قال انت طالق  
فاعدت وقبل الدخول جعل مستعدا عن الطلاق لانه سببه ويجوز ان يقال  
الحكم للسبب اذا كان الحكم مختصا به كما تفرد في الاصول والطلاق معقب  
لرجعة واما استتري فلانه يستعمل بمعنى الاعتقاد لانه تصريح بما هو  
المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل لا يستتري ليطلقها في حال  
فراغ رجعتها اي تعزتي براءة رحمتك لا طلقك واما انت واحدة فلانه  
يحتمل ان يرد به انت واحدة عند قولك او مفردة عندك ليس لي معك  
غيبوك ونحو ذلك وان يكون نعتا لمصدر محذوف اي طالق طليقة واحدة  
وقد مر ان عوام الاعراب لا يفترقون بين وجود الاعراب فاذا زال الابهام  
بالنية كان دالة على الصريح لا على ما هو جيبه والصريح يعقب الرجعة  
ولا يصح في هذه الثلث نية الثلث لان قوله انت ثبت اقتضاه في عند  
واستتري رحمتك ومضري في قوله انت واحدة ولو كان مضمرا لم يقع  
به الا واحدة فاذا كان مقتضيا ومضرا اولى ان لا يقع به الا واحدة  
فان قيل المصدر لما كان مضمرا في قوله انت واحدة وجب ان يصح نية الله  
الثلث قلنا التخصيص على الواحدة ينافي في نية الثلث كذا في الكافي و  
يطلق بغير ما من الفاظ الكنايات طليقة واحدة بالنية وان نوى  
ثنتين اما البيسوت فلانها لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق  
على وجه البيسوت واما امتناع اداة الثنتين فلما تفرد ان الطلاق  
مصدر لا يحتمل خفض العدد ونصب نية الثلث في غير ما من الكنايات



الا في احكامها كحاشية في باب الذي يليه ان لا يختار ولا يتزوج وهذا  
 الاستثناء لا بد منه ولم يقع في المتن قال المتزوج تلقا اي قال المتزوج  
 المتزوج ونوى اي قال نويت بالاول طلاقا والباقي حيفها صدق في القضاء  
 لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو اي قال لم ينو به اي بالباقي شيئا فثبت  
 لانه لما نوى بالاول الطلاق صار حال حال ذكره الطلاق فغيره الباقي ان  
 لا طلاق فلا يصدق في نفى النية ليست لي بامرأة يعني ان قول الزوج لزوجته  
 ليست لي بامرأة وكذا قوله لها انما ليست لك زوج طلاقا بآية ان لو اياه  
 وقال لا يكون طلاقا لانه نفى النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون  
 الزوجية معلومة فصاها كما لو قال لم اترد عليك وسئل هل لك من امرأة  
 فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذا هنا اوله ان هذه الالفاظ تصلح  
 لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول  
 ليست لي بامرأة لاني طلقته كما يجوز ان يقول ليست لي بامرأة لاني  
 ما تزوجتها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى تخمير نفسه فصح كالموقوف  
 لانكاح بيني وبينك طلقها واحدة فجعلها ثلثا صارت ثلثا وقال  
 لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا تصح وان يكون ثلثا وله ان الواحدة  
 تكون ثلثا بانضمام الثلثين فيجعل على هذا تصحيحا الكلام طلقها  
 وجعلها فجعلها اي فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صا  
 بائنا وعند محمد لا يبر بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال لآية  
 بعد ثبوتها فيلغوا ولها انه ما كنت للطلاق بوصف البيئونة ابتداء  
 لوجود الحاجة اليه فيصح الحاق بهذا الوصف به تصحيحا لتعريفه وقصدا  
 لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة  
 لانه لو اوجعها ثم قال جعلتها بائنة لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال  
 عمل الطلاق فتعذر جعلها بائنة الصريح يلحق الصريح اي اذا قال انت طالق  
 انت طالق او قال انت طالق وطالق تطلق ثنتين وهو ظاهر في  
 يلحق البائين اي اذا بائنها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال فلا

جنا

جناح عليه ما فيها اقدت به يعني كلع ثم قال يزوجك فان طلقها فلا تحل له  
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره والفساد للتعقيب مع الوصل فيكون بهذا  
 نصا على وقوع الثلثة بعد الخلع الذي هو طلاق بائن وقد تحقق بهذا  
 في المتن واوضحناه في حواشيه فمن اراده فليبر اجمع ثمة والبائين يلحق  
 الصريح يعني اذا قال بموطورة انت طالق ثم قال انت بائن يقع الطلاق  
 البائين اي لا يلحق البائين البائين الا اذا كان محققا بان قال ان خدي  
 الدار فانت بائن ثم قال انت بائن لم دخلت الدار في العدة فانها تطلق  
 احكامه في البائين الصريح فقط لان القيد الحكمي ياتي ببقاء العدة وانما  
 عدم لزوم البائين البائين فلا مكان جعله خبر عن الاول وهو صادق فيه  
 فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال عشت البيئونة  
 الغليظة او الحيوة الغليظة ينبغي ان يعتبر وثبت به كرامة الغليظة  
 لانها ليست بثابتة في المحل لا يمكن جعله اخبارا عن ثابت فيجعل انشاء  
 ضرورية وهذا يقع المعلق كما ذكرنا لا يمكن جعله خبر الصيغة التعليق قبله  
 وعند وجود الشرط هو في الطلاق يقع كذا في الكافي وغيره اقول قولهم  
 حتى لو عني به البيئونة الغليظة اي يدل قطعها على انه اذا بائنها ثم قال  
 في العدة انت طالق ثلثا يقع الثلث لان الحزمة الغليظة اذا ثبتت  
 بجزء النية بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلا يثبت اذا جرح بالثبوت  
 الاول يدل عليه ايضا لان الصريح يلحق البائين لان قوله انت طالق ثلثا جرح بلا ريب  
 ومع قولهم انت طالق ثلثا يفيد البيئونة الغليظة انه يفيد كرامة الغليظة والثبوت  
 الكاملة لا البيئونة المستفادة من الكليات طلق امرأته قبل الدخول ثلثا وتقع  
 لان قوله انت طالق ثلثا يقع لمصد وجوزف تقديره طلاقا ثلثا فيقع  
 محله ليس قوله انت طالق ايضا على حدة كذا في الاخبار اقول يظهر ان ما  
 نقل عن الشكليات انه ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع لانه لا يثبت  
 في حق الموطورة باطل يخص منشاء الغليظة عن القاعدة المقررة في الاصول ان  
 خصوص سبب التزويج غير معتبر عندنا خلافا لثانيه باب التفويض

لا بائنا



اذا قال لامرأة طلق نفسك او امرتك بيدك او اختارني بيوتها الى  
 بالقولين لاخيرين الطلاق قيد به لانها من كتابات الطلاق فلا يعمل  
 بلانية لم يصح وهو من اي لا يمكن الزوج عزلها لانه تمليك لا توكيل لان  
 في حق نفسه او تقيد بمجلس علمها فان كانت تسمع تعتبر بمجلسها  
 ذلك والامام ليس بلوغ الخبر اليها فان طلقت في المجلس صح ولا  
 فلا ان المخيرة خيار المجلس باجماع الصحابة رضوان الله وان جعلته  
 طال اي المجلس وسبب ان بيانها اذا زاد على قوله طلق نفسك واخو  
 استثنى من قوله تقيد بمجلس علمها متى شئت او متى شئت او اذا  
 شئت او اذا ما شئت اعمتي وحيثما فلانها العموم الاوقات كانت  
 قال في اي وقت شئت ولا يقتصر على المجلس واما اذا اذاما فلانها  
 ومن سوا عند هذا واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للفظ  
 لكن الامر صداد في يد ما فلا يخرج بالشك وفي طلق فرتك وطلق امرأتك  
 عليك ما يعني اذا قال لامرأة طلق فرتك وقال لا جنس طلق امرأتك  
 صح الرجوع لانه توكيل محض لا يشوبه تمليك ولم يقيد بالمجلس كما  
 هو حكم التوكيل الا اذا علقه بالمشية لم يصح الرجوع ويقتصر على المجلس  
 وقال ذو هو الاول سوا لانه توكيل كالاول وعامل بغيره وبذكر  
 المشية لا يكون عاملا لنفسه وما كان لان التوكيل يتصرف عن مشية  
 سوا ذكرها الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قال له بعد ان شئت  
 ولنا ان المأمور يصح وكيله وما كان لان التوكيل من يتصرف برأيه  
 والمالك من يتصرف برأيه سوا يتصرف فيه نفسه او لغيره فاذا قال له  
 طلقها ان شئت كان تمليكا لانه فوض الامر الى رايه والمالك هو الذي  
 يتصرف عن مشية واما الوكيل فمطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ  
 قوله لان الوكيل يتصرف عن مشية قلنا المراد بالمشية مشية ثبتت  
 بالصيغة وما ذكره من المشية ليست كذلك وانما شئت من عدم الفقد  
 على الارحام وكل ما في موجب الصيغة فان لم ينو في الاول متعلق باقول

نفسه

الكل

الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك قال لم ينو شيئا او نوى طلاقه  
 واحدة فطلعت نفسها فيه الى المجلس وقعت طلاقه واحدة لانه فوض  
 اليها المهر ولو نوى ثلثا فطلعت ثلثا وعن ان الثلث لانه من بالطلاق  
 لغة فيقتضي صدرا وهو المهر من جنس فيقع على الاواني مع افعال الكل كسائر  
 اسماء الجنس وفي قوله اختار ان اختارت نفسها بان قال اختارت  
 نفسي باني واحدة والقياس ان لا يقع به شيء وان نوى الزوج الطلاق  
 لانه لا يمكن الا بقاء بهذه اللفظة حتى لو قال اختارتك من نفسي او اختارت  
 نفسي منك لا يقع شيء لكنهم استحسنوا اجماع الصحابة رضوان الله تعالى  
 عليهم الجعف ووجه وقوع البائن ان اختيارها لنفسها انما يكون بشي  
 اختصاصها بها وهو في البائن اذ في الرجوع يمكن الزوج من رجوعها لانه  
 او قال اختار نفسي والقياس ان لا يقع به شيء لانه في ذمها ويحكم  
 لانه مشدود حال الاستقبال فلا تطلق بالشك كما اذا قال طلق نفسك  
 فقالت انا اطلق نفسي ووجه الاحتياط ان هذه الصيغة غلبت استعمالها  
 في الحال كما في كلمة الشهادة وادار الشاهد الشهادة فيكون حكمها من اختيارها  
 في القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي اذ لا يمكن ان يجعل حكمها عن  
 تطبيقها في تلك الحالة لانه فعل البيان ولم يوجد فيها ولم تصح فيه التثنية  
 اي لا تطلق ثلثا وان نوى الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه ينبغي عن  
 المخلص وهو غير متنوع الى الغلظة والخفة كالطلاق بخلاف البينونة  
 ومن قوله انت طالق متى شئت او نحوه اي متى شئت واذا شئت واذا  
 شئت لا يقيد بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد الامر بربطه بل تطلق  
 المرأة بنفسها متى شئت اما الاول لانه فوض الامر واما الثاني فلهذا  
 في الوقت الذي شئت فلما تمليك قبل المشية ليرتد بالرد ولا تطلق  
 نفسها الا واحدة فقط لانها تعجز الا زمان لا افعال فيمكن التطبيق  
 في كل زمان لا تطبيقا بعد تطبيق وفي قوله طلق نفسك او انت  
 طالق كما شئت تطلق المرأة نفسها الى الثلث لان كلها تقيد بمجموع

فلانه



الافعال بالتفريق لانها تصيد عموم الافراد دون الاجتماع ولا تطلق  
المرة نفسها بعد زوج آخر لان التعلق ينصرف الى الملك القائم فلا  
يتناول الملك حادث بعد زوج آخر وفي قوله انت طالق حيث شئت وكذا  
شئت لا تطلق حتى تشاء ويتقيد بالجلس لان حيث واين من اماكن  
المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى اذا قال انت طالق في الشا تطلق  
الا ان فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان  
فان له تعلقا به حتى يقع في زمان وكون زمان فيجب اعادة قوله قال  
انت طالق عند اعموما كما لو قال في اي وقت شئت وفي قوله انت طالق  
كيف شئت يقع قبل المشية طلقة وجعية لانه يقتضي اللفظ فان  
شئت اي قال شئت بايضا او ثلثا ونواه الزوج اي قال بوثبت  
ذلك وقع ذلك لثبوت المطابقة بين مشيتها واودته وان اختلف  
نيتها بايضا او ادته ثلثا والزوج واحدة او بالعكس وجعية لان  
تصرفها لا يعدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج وان لم ينو الزوج فما  
شئت اي يعتبر مشيتها بما على موجب التحريم وفي قوله انت طالق  
كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت في المجلس لانها لا تطلق  
للعهد فقد فرض اليها الى عدد شئت وان اقامت من المجلس بطل  
لان هذا امر واحد وخطاب في الحال فيقتضيه الجواب في الحال وذلك رد  
او تدل انك فيقبل الرد وفي قوله انت طالق من ثلث ما شئت  
تطلق ما دوتها الى واحدة او ثنتين دون الثلث وعند الاطلاق  
ثلثا ايضا ان شئت لان ما حك في العموم ومن قد يستعمل للغير فيحل  
على تعيين المجلس كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من ثلث  
من شئت وكذا ان من حقيقة في التبعض وما في التعيين فيعمل بها وفيها  
استشهاد به ترك التبعض لدلالة اظهار السباحة والعموم الصفة  
وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على خلاف لم يلازم ذكر المجلس او  
ان يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال المجلس كما يختلف فيها

ان كانت

ان كانت قاعدة او زيارها ان كانت قابضة او شروها في قول او مثل لا  
يتعلق بما مضى من تقويض الطلاق فلو من القابضة والكاه القابضة  
وتعود الملكة ودعوى الالب للمشورة وشهود وشهودهم ودق دية  
بين ركنتها لا تقطع المجلس لان كلامها لجمع الراي فيتعلق بما مضى  
ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الهرف والسلم لان المبطل هنا  
الا فراق لانه قبض دون الاعراض وملكها كبيتها وسيرها كبيتها كبيتها  
حتى لا يتبدل المجلس بحركى الفلك ويتبدل بسير الداية فان سيرا  
ودقها مضاف الى ركنها وسير الفلك ودقها غير مضاف الى  
ركنها فاقتضاها شرط في وقوع الطلاق ذكر النفس من احدى اركان  
كامل الزوج والمرأة لانه عرف بالاجماع وهو في المفسرة بذكر النفس  
من احدى اركانها فلو قال فتاوى فقالت اخترت بطل ولم يقع به الطلاق  
لاتقاء الشرط لان يتصادق على اختيارها واختيار النفس قال  
تاج الشريعة في شرح الهمدانية اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم  
يحدد فيها الزوج انها اختارت نفسها اما اذا حددتها وقع الطلاق  
بتصاوتها وان خرج الكلام منها تجل او يقول الزوج اختارت نفسي  
فقول المرأة اخترت فان ذكر الاختيار كذكر النفس لان تارة تختار  
تتبع من الاتحاد واختيارها بنفسها هو الذي يتجدد تارة وتتعدد اخرى  
بان قال لها اختاري نفسك بما شئت او بثلث تطليقات ولو  
تلقها اي ذكر لفظه اختارت ثلث مرات فقالت اخترت اختيارة  
او قالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة قلت اما وقوع الثلث  
في الاولى فقول الجوه وقال لا تطلق واحدة لان ذكر الاولى ونحوها ان كان  
لا يفيد من حيث الترتيب يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد والله  
بما وصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان و  
الكلام للترتيب والافراد من ضروراته فان الغا في حق الاصل لغا  
في حق البناء فلو اخترت فيقع الثلث على ما ذكرنا تأييد بدلالة



احال لانه صار جوا بالكل ما فوض اليها بلانية من الزوج لدلالة التكرار  
عليه اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جواب  
اختيارى ثلثا طلقت نفسي او اخذت نفسي بتطليقة فبأنه  
اى بانث بواحدة لانه العامل فيه تحييد الزوج لا ايضا كما في الميسوط  
والجامع الكبير والزيادات وشرح الجامع الصغير تقاضيه ان وجوب  
النفقة وكذا اعترض على قول الهيداية في واحدة يملك الرجعة لان المرافعة  
بانه غلط وقع من الكاتب والصواب لا يملك الرجعة لان المرأة انما تفرق  
حكما للتفويض والتفويض بطبيعة بانية لكونه من الكنايات فتملكه  
الابانة لا غير فقبل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لانه  
لفظها خرج وذكرها صدد الاسلام في الجامع الصغير والآخرى وقوع الثانية  
وهذا الصواب وبما تركه يدرك لبا متعلق بقوله الاتي يقع في تطليقة او اختار  
تطليقة فاخترت نفسها يقع رجعية لانه جعل الاختيار اليها لكنه  
بتطليقة وهي معقبة للرجعة فان قيل قوله امرك بيدك او اختار بعد  
البيونة فلا يجوز فرفها عنها الى غيرها اجيب بانه لما قرنه بالهرج علم  
انه اراد الرجوع كما لو قرنه بالهرج بالباين في قوله انت طالق باين حيث  
يقع الباين وبما تركه يدرك لبا متعلق بقوله الاتي يقع ولو كان  
الثلث فقالت اخذت نفسي بواحدة او بكرة واحدة يقع في الثلث  
لانه الاختيار يصلح لجواب الامر باليد لكونه تملكها كالتميز والواحدة  
صفة الاختيار فصار كانهما قالت اخذت نفسي بكرة واحدة وبه  
يقع الثلث او قالت في جواب قوله امرك بيدك طلقت نفسي واحدة  
او اخذت نفسي بتطليقة يقع بانية لما امر ان المعبر تقويص الزوج  
لا يقعها فيكون فيكون الصفة المذكورة في التفويض المذكورة في الجواب  
مزدورة الموافقة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد يعني اذا قال  
لا امرأته امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون لها خيار  
بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم المنفرد لا يتناول الليل

وبرد امر اليوم باختيارها الزوج ودا امر اليوم لا الا بعد غد يعني  
ان رد الامر في يومها بطل الامر فيه وكان امرها يبدأ بعد غد لانه لما  
ثبت امرها ان لا تفصل وقتها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على  
حدة خبر واهدائها لا يرتد الا بعد غد لانه لا يخل في الليل في قول امرك بيدك اليوم  
وندا اذ لم يخل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتنا ولا الامر فكان امرها  
ويخل الليل لا يفصلها لان القوم قد يجلسون مشورة فيهم الليل ولا  
ينقطع مشورتهم وجلسهم وبرد امر اليوم باختيارها الزوج رد امر  
غد حتى لم يبق لها خيار في الغد لانه امر واحد ولا يبق لها خيار بعد  
الرد كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم فردته في اول النهار لا يبق لها خيار  
في فردة قال طلقت نفسك فطلقتها ثلثا ان نوايا الى الزوج اثبت  
وقعت والاى وان لم ينو ثلثا سوار لم ينو اصلا او نوى واحدة في  
ولغاينة الثنتين لان قوله طلقتي معناه افعلى طلاقا والطلاق لفظ  
فرد يكمل الواحد لا يجزى وهو الثلث لانه تملك الجنس كما هو العبد  
المحض هو ثلثان كذا في كماليعوانية الثنتين يلغوا ايضا قولها امر  
نفس في جواب طلقتي نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس  
من الفاظه ويقع بانية نفسي رجعية لانها قالت في جواب طلقتي  
نفسك وليس لها ايفاع الباين بل مطلق الطلاق فطلعت الابانة  
في قولها ابنت نفسي وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي امرت بالثلث  
اذا قال لها الزوج طلقتي نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة لانها  
ملك ايفاع الطلاق الثلث فتملك ايفاع الواحدة مزدورة لان من  
ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه ولغا عكسه اذا قال لها طلقتي  
نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع شيء عند بيعه وعند بيعها تطلق  
واحدة امرت بالباين او الرجعي فعكست اى قال لها الزوج طلقتي  
نفسك واحدا بانية فقالت طلقت نفسي واحدا رجعيا او قال لها  
الزوج طلقتي نفسك واحدا رجعيا فقالت طلقت نفسي واحدا بانية



وقد حاربه الزوج ويلغو ما وصفت لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق  
مع الوصف وانها انت بذات ما فوض اليها وقالفت في الوصف فيها  
فما لفت في الوصف موافقة في الاصل ولا يجوز ابطال الاصل بالوصف  
فيقع الاصل ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج ولا يقع الطلاق بطلان  
نفسك ثلثا اذا شئت لو طلقت واحدة ولا يقع بعكس ايضا ولو  
ان يقال طلقتي نفسك واحدة فطلعت ثلثا اما الاول فلا ان مقام  
ان شئت الثلث فضا مشية الثلث شرط الوقوع الثلث لان مثل  
هذا الكلام يفهم منه البناء على ما سبق واذا بين عليه تبين ان الشرط  
مشية الثلث ولم يوجد الا مشية الواحدة وجزاء الشرط لا تقسم  
على اجزاء المشروط فلا يقع شيء بخلاف الرسالة وهي المسئلة الاولى لانه  
ملكها الثلث هناك ولم يعلو وقوعها بمشية الثلث فلهذا لا يقع بها  
ثلاث ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة فانا  
كان بعضها متصلا ببعض طلعت ثلثا دخل بها او لا لان مشية الثلث  
قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشية الثلث ومشيتها لا توجد الا بعد  
الفرق من الكل فوجدت مشية الثلث وهي في نفسه فبانت ثلث حكمة  
وان كان بعضها متفصلا عن بعض بان سكت عند الاولى والثانية  
ثم شادت الباقي لا يقع شيء اذ لم يوجد مشية الثلث لكون السكوت  
فاصلا واما الثاني فالمذكور هنا قول الزوج وعندهما تقع واحدة وهذا  
بناء على ما تقدم ان يقع الثلث يقع للواحدة عندها وعنده لا  
لا يقع ايضا بان طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال  
شئت ينوي الطلاق حيث يبطل الامر لانه علق طلاقها بمشية الرسالة  
وهي انت بالعلقة فلم يوجد الشرط وايضا ولا بالعلقة اشتغال بما  
لا يعينها فيوجب خروج الامر من يديها ولا يقع الطلاق بقوله شئت  
وان نواه اذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليكون الزوج شائيا طلاقها  
والنية لا تعمل في غير المذكور حتى انه اذا قال شئت طلاقك يقع اذ نوى

لان

لان يقع عند ادراك المشية تنبئ عن الوجود بخلاف قوله ادرت طلاقك  
حيث لا ينبئ عن الوجود كذا كل تعليق بمعدوم كما اذا قالت شئت  
ان شادي او شئت ان كان كذا الامر لم يكن بعد كلامه ان لما بقى به  
مشية معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف الوجود فانها  
لو قالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت لان التعليق  
بشرط كائن متخير او العدم او العلم **باب التعليق** بشرط صحة الملك  
لقول الزوج لزوجته ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه الى  
التعليق بالملك كان تزوجتك فانت طالق فان الزوج ليس بملك  
لكنه سببا للملك في مقامه وانما اشترط احداهما لان الجزاء لا يبدل  
من كونه قيفا ليحقق معنى اليقين وهو التقوى به على دفع النفس  
ولو لا الملك في الحال والاضافة اليه لما حصل الفائدة المطلوبة في  
اليقين اذ الجزاء في ملكه في الحال حتى يخرج عن الشرط والاضافة الى  
الملك حتى يخرج عن تحصيل الملك فاذا لم يجد اليقين فادتها لم ينعقد  
اصلا وفي الثاني خلافا لثاني فلو طلقت اجنبية قال لها ان ملكك  
فانت طالق فتكلمها فكلها بالعدم الملك والاضافة اليه وتطلق بعد  
الشرط ان قاله لزوجته ثم كلمها بالوجود الملك وقت التعليق او قال  
لاجنبية ان ملكك فانت طالق فتكلمها بالوجود والاضافة الى الملك و  
يبطل التعليق زوال المحل لا زوال الملك فتجيز الثلث يبطل تعليقها  
لا تجيز مادونها يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا  
فطلقها ثلثا ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم رجعت الى الاول  
فدخلت الدار لم يقع شيء لان الجزاء طلاقات هذا الملك لانها لم تكن  
اذا طلقها بغير ما يردش واليمين يعقد بمنع او كمال واذ كان الجزاء  
ما ذكرناه وقد فاته تجيز الثلث يبطل للمحلية فلا يبقى اليقين بخلاف  
ما اذا بانها لان الجزاء باق ببقائه محله وبهذا يعلم ان قول الوفاية  
والتجيز يبطل التعليق الى على اطلاقه لا يخلو عن مسامحة والقول

لكنها



الشرط ان واذا واما وكل هذا ليس بشرط حقيقة لان ما يليها  
 اسم والشرط ما يتعلق به اجزا والجزء يتعلق بالافعال لكنه  
 الحق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها كقولك كل امرأة  
 تزوجها فلان او كلما وميتما ومتى وفي كلما يحل اليمين اي يبطل اليمين  
 ببطلان التعليق بعد وقوع الطلاق فالتثنية يعني اذا قال المولى  
 كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلث مرات  
 طلقت ثلثا فلا يقع الطلاق ان تكررها بعد زوج آخر فدخلت  
 الدار لبطلان اليمين الا اذا دخلت اي كلما في التزوج بان قال  
 كلما تزوجتك فانت طالق فانها اذا اطلقت فانها اذا اطلقت  
 ثلثا وتزوجها الزوج الاول تطلق فانه كلما يفيد عموم الافعال  
 كما ان كل يفيد عموم الاسماء وفيما سواها اي سوى كلما من حروف  
 الشرط اذا وجد الشرط في الملك يحل اليمين الى جزاء اي يبطل  
 اليمين ويترتب عليه الجزاء واذا وجد الشرط في غيره اي غير الملك  
 يحل اليمين لا اليه اي لا الى جزائه اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه  
 الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فادرك ان  
 يدخل الدار ولا يقع الثلث فيلزم ان يبطلها واحدة وتنقض  
 عدتها فتدخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع الثلث ثم تزوجها  
 فان دخلت الدار لا يقع شيء ببطلان اليمين وانما قلنا وتنقض  
 العدة لانها ان دخلت في العدة يقع الثلث اختلفا في وجود  
 الشرط فالقول له الا ان تبرهن المرأة لانه يتمك بالاصل  
 وهو عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق ورواى الملك والمرأة  
 توحيه وفي شرط لا يعلم الا منها كان حصة فانت طالق وقلة  
 صدقت في حقها اذا قالت حصتي فقط لا في حق غيرها والقبيل  
 ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه  
 كما في الدخول وجه الاحتسان انما امينة في حق نفسها اذا لم يعلم

هذا كقول المولى في وقوع الطلاق في غير الملك بالثلاث

اختلفا في وجود الشرط فالقول له  
 اي هو اليمين في الكفاية وتزاد  
 اختلفا في صدقها في الجميع  
 شرود بل  
 اختلفا في الشرط ان في اصله وفي  
 محققه فان القول له لانه ينكر  
 والبيته لانه لا منها مدعية  
 جمع الجوز

ذلك لان

ذلك لان جهتها فيقبل قولها كما في حق العدة والوطى لكنها شاهدة  
 في حق غيرها هي منهية فلا يقبل قوله نقل في النهاية عن شرح الطحاوي  
 ان هذا ليس بجري على عموم بل هذا فيما اذا كذب الزوج في قولها  
 حلفت واما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق  
 بعد الدم ثلثة ايام من اولها يعني اذا رأت الدم لم يقع الطلاق حتى  
 يمتثل ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حصة فاذا تمت ثلثة  
 ايام حكمتا بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتداد عرف انه من الحيض  
 فكانا حصة من الاستدراك وان حلفت اي اذا قال ان حلفت حصة  
 فانت طالق تطلق اذا ظهرت لان الحصة بالحيض وهي الكاملة منها و  
 كما انها بانقضاءها وذلك بالظهور وبان حلفت يعني اذا قال ان حلفت  
 يوم فانت طالق تطلق اذا غربت الشمس في اليوم الذي تصوم فيه  
 لما مر ان اليوم قرن بفعل متديرا برب يارض النهار بكلاما اذا قيل  
 ان حلفت ولم يقبل يوم قال انه لم يقدر بمعيار وقد وجد الصبر برب  
 وهو الامسك وشرطه وهو النهار والنية على طلقه بولادة ذكر  
 وطلقين بانتي يعني اذا قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق  
 واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين قوله ثم ما لم يعلم  
 الاول طلقت واحدة قضاء وثنتين تنقضها اي احياها طالا وانقضت  
 العدة بالاخيرة من الولدين فانها لو ولدت الغلام الاول وقعت  
 واحدة وتنقض عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال  
 انقضاء العدة ولو ولدت الجارية اول وقعت طلقا وتنقض عدتها  
 بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما مر انه حال انقضاء العدة  
 فاذا يقع في حال واحدة وفي حال ثنتين فلا يقع الثانية بالشك  
 والاولى ان ياخذ بالثنتين احياها حتى لو كان الزوج طلقها واولا  
 قبل اليمين واذا ان تزوجها قبل زوج آخر فالاحوط ان لا يتزوجها  
 لجواز ان يكون ولادة جارية اول على الثلث بشيئين يقع الثلث

ما



ان وجد الشان في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الشان في غير ذلك  
مثل ان يقول ان كلمت زيد او بكرا فان طالق ثلثا فبانت وانقضت  
عدتها فكلت زيدا ثم تزوجها فكلت بكرا فهي طالق ثلثا والاول  
يشمل ما اذا لم يوجد منها في الملك ووجد الاول فيه لا الشان وذلك  
لان صحة الكلام باهلية المتكلم للملك بشرط حال التعليق به  
اخره غالب الوجود لا يستصحب احوال فيصح اليقين وتشرط عند  
تمام الشرط ايضا لنزول الخبر لانه لا ينزل الا في الملكة والحال في  
بين ذلك حال بقا اليقين في معنى من قيام الملكة ببقاؤه بحمل  
وهو الذمة علقها هو الى الزوج الثلث او مولد الامنة العتق بالوطئ  
فقال الزوج ان وطئت فانت طالق ثلثا وقال المولى لامنة ان  
وطئت فانت حرة فاولج اى دخل الحشفة حتى التقى الختانان طلق  
المرأة وعتقت الامنة لوجود الشرط ولبت بعد الايلاج ولم يجر  
بعد وقوع الثلث فلا عتق وهو من المثل وقيل هو مقدار اجرة المثل  
لو كان لزمانا حلالا لاي باللبث عليه اى على كل من الزوج والمولى المهر  
يبرأ باللبث مراجع في الطلاق الرجعي لان اجماع ادخال الفرج ولم  
يوجد ذلك بعد الطلاق والعتق لان الادخال اوام لم حتى يكون  
لدوامه حكم الابتناء ولهذا الوصف ان لا يدخل وابنة لا يصطبر وفي  
فيه لا يثبت بامساكها فيه بل يجب العتق في الاول ويصير مراجع في  
الشانين بايلاجه ثانيا لوجود اجماع فيه حقيقة بعد ثبوت حرمته  
لكن احد لا يجب نظر الى اتحاد المجلس والمقصود هو قضاء الشهوة  
فاذا امتنع احد للشبهة وجب للمهر لانه يجب مع الشبهة قال انت  
طالق ان شأ الله متصلا او ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق  
اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم وجوده فغير لصدر الكلام  
ولهذا الشرط اتصاله واما الشان في خذلان الكلام فخرج بالاستثناء  
عن ان يكون ايجابا والموت نينا في الموجب لا المبطل وان مات الزوج

قبل

قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط قال انت طالق  
ثلثا وثلثا ان شأ الله تع اوانت حرة وان شأ الله تع طلق  
المرأة ثلثا وعتق العبد وقال لا تطلق ولا يعنى لان التكرار شايع  
في كلامهم فيعمل عليه تصحيح الكلام فلا يبطل اتصال الشرط وان  
اللفظ الشان لغو اذ لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه لكونه  
تاكيدا للفصل بالواو فيمنع المحطوف عن اتصال الشرط فيقع  
كذا ان شأ الله تع انت طالق فانه تطلق عند اى ح وحده وتعليق  
عند اى يوسف له ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كما لو  
اقرولها ان الموضوع لا ارتباطا بجملي هو الفاء فاذا انتفى  
انتفى لا ارتباطا فيقول انت طالق فنجز الخلف تاخير الشرط  
فانه يكون ح مغيرا يتوقف عليه صدر الكلام وبانت طالق  
بمشية الله او بآرائه او بحجته او برضائه لا اى لا تطلق لانه  
تعليق بما لا يتوقف عليه كقوله ان شأ الله اذ السار بعد لصاق  
وفي التعليق الصاق الخبر بالشرط واصله اى اضافته المذكور  
من المشية وغيره الى العبد عليك منه اى من العبد كان شأ الله  
او اراد او احب او رضى فيقتصر على المجلس فانه علم العبد في المجلس  
وشأ وقع الطلاق وقوله انت طالق بآراءه او حكمه او قضائه او  
ادنه او قدرته تجزى يقع به الطلاق في احوال سوار كان اضيف اليه  
تع او الى العبد اذ يراد بمثله التجيز عرفا كقوله انت طالق بكلمة الفاء  
وان قال باليوم الى انت طالق لمثية او لاحرمه او حكمه الى يقع الطلاق  
في الكلام في الوجوه العشرة كلها سواء اضاف الى الله تع او الى العبد  
لانه للتعليق كانه اوقع وعلى كقوله انت طالق ليهو كذا الدار و  
ان قال بغير الى انت طالق في مشيته الى فان اضاف اليه تع لا يقع  
الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط فيكون تعليقا بما لا  
يوقف عليه فلا يقع الا في العلم لانه يذكر ويراد به المعلوم وهو في



ولانه لا يصح نفيه عنه بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا  
 بما هو موجود ولا يلزم القدرة لان المراد ههنا التقدير وقد يقدر  
 شيئا ولا يقدر شيئا حتى لو اراد به صفة تؤثر على وقفه لا راد  
 يقع في الحال وان اضنا في العبد صحت تعليقها في الراح الاول فيقتصر  
 على المجلس كما مر تعليقا في غيره وفي الستة السابقة فالجاصل  
 ان الالفاظ عشرة اربعة منها للتعليل وهي كشينة واخواتها وستة  
 منها ليست للتعليل وهي لامر واخواته والكل على الوجهين اما ان يشأ  
 الى الله تعالى اولى العبد وعلى كل وجه ثلثة اما ان يذكر بالبار او بالزوجة  
 او بغيره بان طالق ثلثا الا ثلثين يقع واحدة وبالا واحدة يقع  
 ثلثان وبالا ثلثا يقع ثلث لان الاستثناء وكل ما بالباقي بعد الثايبا  
 فشرط صحة ان يبقى ودا المستثنى شئ ليس هو متكاملا به حتى لو قال  
 انت طالق ثلثا الا ثلثا تطلق ثلثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم  
 يبقى بعد الاستثناء شئ يستكمل به الا بان تكلمها عليك فهي طالق فتكلم  
 عليها في عدة البايين اى لا تطلق امرأته الجديدة فيما اذا قال بثلثي ثمة  
 ان تزوجت عليك امرأته فالتى تزوجها طالق فطلق التي معه ثم تزوج  
 اخرى وفي العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها  
 من ينامها في الفراش ويزاوجها في القسم ولم يوجد سالت المرأة الطالق  
 فقال الزوج انت طالق فحين تطلقه فقالت المرأة ثلث بكفيني فقام  
 الزوج ثلث لك والباقي لصواحبك وله ثلث نسوة غيرها تطلق  
 الخاطبة ثلثا لا غير ما اهلكه في واقعات الصدق الشريد باب  
**طلاق الفاتحة** من غلب حاله الهلاك ميتة او غيره قوله ان طالق فارق الطلاق  
 محرم حتى من اقامته مصالحة خارج البيت فمن يقضيها في البيت  
 وهو يشك لا يكون فارقا لان الانسان لا يخ عنه هو الصحيح ومن  
 يارز جلا في المحاربة او قدم ليقبل يقصا من اودع من المشايخ من  
 قال اذا قدم للقصاص لا يكون فارقا لان العفو من ذنبه بخلاف

وهو الصحيح  
 في خارج البيت  
 وهو العفو عنه

الرجم

الرجم وعلى الاول ان عمدا ذكره الزيلعي او دكب سفينة فانكسرت وتبقى  
 على الوجه او افسر السبع وبقي في فيه والمقعد والمفلوج ما دام يزاد  
 ما به كالمريض فان صار قد يما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره و  
 البرأوة في جميع ما ذكر كالرجل حتى لو باشرت بسبب القوة في دار البلوغ  
 وخيار العتق والتحكيم من ابن الزوج والارثاء بعد ما حصل له بها  
 ذكر من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فادرة ذكره الزيلعي والحامل  
 كالصحيحة فان خذا الطلق فهي كالمريض لان هلاكها لا يغيب ما  
 لم يؤخذ بها الطلق كذا في الكافي فارق بالطلاق ولا يصح تبرئه الامن  
 الثلث فلو ابانها لادضا ما حتى لو رضيت لم يكن الزوج فارقا ومات  
 الزوج ولو غير ما ذكر من المرض والباردة ونحوها بان يقتل المريض  
 او يموت بمرض آخر وهي في العدة ترث هذا في البايين واما في الرجعي فتترث  
 مطلقا اذا ماتت وهي في العدة ببقاء الزوجية بينهما فانها السبب  
 لارثتها في مرض موته فان الزوج قصد بطلان فرد عليه قصده بغير  
 عمدا في زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولم يدر ثمرها هو اذا مات  
 بخلاف البايين لان السبب وهو النكاح قد زال كذا ترث طالبة رجعي  
 طلقت ثلثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطئها  
 ولا يحرم بالميراث فلينكح بسوء الرها اياه واضحية بطلان حقها والذوالو  
 طلقها واحدة باينة وكذا ترث مبانة قبلت ابن زوجها يعني ابان المريض  
 امرأته فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبيلها الا اذا اذ بينوته وقعة  
 باينة لا بتقبيلها بخلاف ما اذا بانته بالتقبيل فانها لا ترث وكذا  
 ترث من لا عنها اولى منها فيه اى في المريض اما الاول فلانه اذا قدف  
 امرأته وهو صحيح ثم لاقى في المرض فانها ترث وكذا اذا قدف في المرض  
 فان هذا ملحق بتعليل الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه كما سياتي  
 اذ لا بد لها من انفسه لدفع العادة عن نفسها واما الثايب فهو الخلف  
 في مرض موته ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها حتى مضت المدة

الطلاق بغير الظاهر يسكون  
 البواكر له ووجه جواز  
 كذا في الزجر



ووقعت بينونة ثم ماتت ترث المرأة ولو اولى في صحة وماتت به اي  
 بالابلاء في مرضه لا اى لا ترث امرأته وان كان الابلاء ايضا في المرض ترث  
 لان الابلاء في معنى تعليق الطلاق بمضى ربعة اشهر خالية عن الوقاع  
 فيكون ملحقا بالتعليق بجي الوقت وسياتى بيانه مجلدا في اخره متعلق  
 بقوله كمرضى عن الامن في صف القتال او حم او جسد يقصها من اوجع او حم  
 فان المطلقة لا ترث لان الهلاك ليس بغالب فيها كذا لا ترث المطلقة  
 في مرضه وخيرة اختارت نفسها فيه ومن طلقت ثلثا بامرها لم  
 مات وهي في العدة لانها وصيت بطلاق حقها والتاخير كان لحقها  
 اولاه وكذا لا ترث من طلقت ثلثا بالامرها ثم صرح الزوج من مرضه  
 ثم ماتت في العدة لا ترث فانه لا يكون قارا لانه لما صرح تبين انه ليس  
 بمرض الموت وبهذا تعتبر عاتته من جميع المال وكذا اذا ترث بالدين  
 لا يقدم عليه غمار الصحة تضاد فاعلى ثلث في الصحة ومضى العدة  
 او ابانها بامرها فاقولها او اوصى فلهما الا قل منه ومن الادب ان قال  
 لها في مرضه كنت طلقتك وانا صحيح فانتقضت عدتك فصدقته  
 ثم اقولها بما لا اوصى لها به او ابانها بامرها فاقولها او اوصى ثم ماتت  
 قلها الا قل منه ومن ميراثها اذا علق المرض طلاقا بفعل اجنبى او بجي  
 الوقت والتعليق والشرط اى واحال انهما في مرضه او علق طلاقا  
 بفعل نفسه وهما الا التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط فيه او  
 علق طلاقا بفعلها ولا بد لها منه كالكل والشرب وكلما الابوين وقضا  
 الدين واستيفائه وهما في المرض او الشرط فقط فيه وجوابنا قوله  
 وورثت المرأة فكون الزوج قارا او في غيرها اى غير هذه الصور المذكورة  
 لا اى لا ترث المرأة وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوضوء  
 كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بجي الوقت  
 او كيف ما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه  
 الصور اعلم على ربعة اوجه اما ان علق الطلاق بجي الزمان او بفعل

ان هذه المسئلة

اجنبى

اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان يكون  
 التعليق في الصحة والشرط في المرض او كانا في المرض اما الوجهان الاولان  
 اعنى ما اذا علقه بجي الزمان او بفعل الاجنبى فان كان التعليق  
 والشرط في المرض وورثت لغار وان كان التعليق في الصحة والشرط  
 في المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فذكر  
 كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او  
 في المرض وكان الفعل مما لم منه بدا ولا لانه صار قاصدا ابطال حقها  
 بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط يشبهها بالعلية لان  
 الوجود عنده فصلا ومتعد بامن وجه نصيابة لحقها واضطراره لا  
 يبطل حتى غيره كاتلاف ماله الغير حال الاضطرار والنوم واما  
 الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان فعلها لها منه بد لم ترث  
 مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة  
 والشرط في المرض لانها وصيت بالشرط والرضا به يكون وضعا بالي  
 بالشرط ابانها في مرضه وقد دخل بها فصح فوات او ابانها قارنت  
 فاسلمت فمات الزوج لم ترث اما الاول فلان الصحة لما تخلل بين الطلاق  
 والموت تبين انه ليس بفار واما الثاني فلان المرأة باو تداركها  
 ابطلت ايلية الادب لان المرتبة لا يرث احد فاذا اسلمت بعده لا يكون  
 عود السبب قال لها ان مرضته فالت طلاق ثلثا كان قارا حتى اذا  
 مرض وماتت فيه ترث قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا وورثت  
 لان مدلول طلقني طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثالث  
 فاذا انى بها الزوج كان قارا وورثت المرأة قال آخر امرأته اترجمها  
 طالق ثلثا فترجم امرأته ثم اخرج ثم مات الزوج طلقت المرأة الا اخرى  
 عند التزوج فلا يصير الزوج قارا فلا ترث المرأة عنده وعندهما المطلقة  
 عند الموت فيصير قارا ترث المرأة لان الاخرية لا يتحقق الا بعد تزوج  
 المرأة عنده غير ما بعد ما ذكره يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند

الا بعد التزوج  
 غير ما بعد التزوج



الموت فيقتصر عليه وله ان الموت معروف وانصافه بالحرية من وقت  
 النشر فثبت مستند **باب الرجعة** هي استدامة القاييم في العدة  
 ان بقا النكاح على ما كان ما دامت في العدة فان النكاح قائم فيها  
 لقوله تعالى فانكحوا من بعد ما دام العدة فان الامساك عبادة عن استدامة  
 القاييم لان اعادة الزنا قبل فسخ العدة الرجعة وشروطها بقا العدة  
 لان الاستدامة انما يتحقق ما دام العدة باقية اذ الملك باق في العدة  
 زابل بعد انقضاءها بخود رجعت وبما يوجب حرمة المصاهرة في الوطء  
 وغيره على ما مر وفيه خلاف الشافعي فان الرجعة عنده لا يكون الا بالقول  
 فلا يجوز عنده الوطء قبل الرجعة بالقول نص في الرجعة فيمادون الثلث  
 من طلقه وطلقين وهذا في الحر والشان في الامة كالثلث في الحرمة و  
 قدر حراد وان استلمت المرأة من الرجعة فان الامر بالامساك مطلق  
 في مثل التقادير ونسب علامها اي اعلام الزوج اياها بالرجعة لانه لو  
 لم يعلمها لم يمتنع المودة في المعصية لانها قد تزوج بنا على زعمها  
 ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها وبطل الزوج انما فطانت  
 عاصية وزوجها الذي وقعها فيه مسيئا بتركه لا علمه ولكن مع ذلك لو  
 لم يعلمها صحت الرجعة لانها استدامة للقاييم وليست بانشاء فكلما  
 الزوج رجعة منفر في خالص حقه وتفرق الانسان في خالص  
 حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف تكون عاصية بغير علم  
 بانها اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت التثبت فوقع في المعصية لان  
 التقدير جاء في جهتها ونسبها لا شرها ايضا احتراز عن التجا حذو من الوقا  
 في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتم بالفعول معها وان لم  
 يشهد صحت ونسب ايضا عدم حصول عليها بلا ادلتها ان لم يقصد الرجعة  
 اي ينعها بدخول عليها بالنداء والتخيخ او صوت النعل يساق عليها  
 لتلايق نظره على ما لا يحل نظره فيه لانها مطلقة في الجملة اذ بعد العدة  
 الرجعة فيها ان صدقته رجعة لان النكاح ثبت بتبصا وقا الزوجين

فالرجعة

فالرجعة اولي وان كذبته فلا اى لا يكون رجعة لانه مدعى ولا بينة له ولا  
 يمكن انشاء في الحال من منكرة فالقول قول المنكرة لا يمكن عليها لما يات  
 في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يمكن فيها كافي واجعت  
 اى كما لا يكون رجعة اذ قال رجعتك يريد به الاشياء فطانت حجة  
 لمضت مدعى لان هذه الرجعة صادرة حال انقضاء العدة فلا يصح  
 هذا لانها امنية في الاخبار فوجب قول قولها فاذا اخبرت ولت ذلك  
 على سبق الانقضاء واقر احواله حال قول الزوج واجعتك فيكون  
 مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح بخلاف ما اذا سكنت ثم اخبرت بانقضاء  
 لان اقرب الاحوال فيها حال السكينة فيصا واليه وكما في زوج امة اخبر  
 بعد ما اى بعد العدة بالرجعة وصدقه سيد يا وكذبته الامة قال القول  
 لها فان حصة الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة قولها  
 بقا وانقضاء فكذا انما بنى عليه او قالت الامة مضت مدعى وانكر اى  
 انكر الزوج والسيد مضت العدة فان القول لها لانها اعرف بشانها  
 تقطع الالفة اذا ظهرت من الحيض الا قبل عشرة وهو الحيض الثالث  
 من العدة وان لم تعسل حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع ما يمكن  
 فيه من الاغتسال وتوج للصلاة فذهب ذلك لقدر حكم بطلها وبها  
 لان الحيض لا يزيد على عشرة فيتيقن بجره من الحيض في الانقطاع  
 فانقضت العدة وانقطعت الرجعة واذا ظهرت منه لا قبل من العدة  
 الا اى لا ينقطع حتى تغسل او يحض وقت صلوة او يتيم وصلا مكتوبة  
 او تلو عافاته اذا انقطع فيمادونها بعمل عود الدم فلم يتيقن بجره  
 من الحيض فيكون ذلك حبيضا لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت اياها  
 اقل من عشرة فالاغتسال موكدا لانقطاع وكذا مضى وقت الصلوة  
 او يحض وقتها صادرة الصلوة وينافي ذمتها وهو من احكام الطاهر  
 لانها لا تنهد رينا الا على الطاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد  
 ما ظهرت واياها من العشرة فتيتمت وصحت فقد انقطعت



الرجعة لاننا حكمنا بطهرها وادتها حيث جودنا صلواتها بالتيقن سبب  
غسل عضو راجع الزوج ونسب مادونه الى مادون عضو لا الى  
لا راجع وهذا بخلاف القياس في العضو الكامل لا يفي الرجعة  
لانها غلبت اكثر البدن والقياس في مادونه ان يفي لان حكم الجنابة و  
يحيض مما لا يفي وجه الاستحسان وهو يتحقق الفوق ان مادون  
العضو يتساق الى الجفاف لقلته فلا يفي بعدم وصول الماء اليه  
فقلنا بان ينقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج اخذ بالا حياطة في الرجعة  
والتزوج بخلاف العضو الكامل اذ لا يتساق الى الجفاف ولا يفي عنه  
عادة فافترقا طلاقا تاما منكر وطهرها فراجعها فولدت لا قبل المدة فصحتها  
صحت الرجعة يعني له امرأة حامل طهرها وانكر وطهرها ثم راجعها ثم ولدت  
لا قبل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعتها ولا عبرة بانكاره الوطئ  
لان الشرح كذب يجعل الولد للفراش وهذه العبارة اخسن من عبارة  
الوقاية والكفر لانها خالية عن مساحية ذكرها صدر الشريعة وطلعت من ذلك  
لا قبل المدة فصحتها قبل اي قبل الطلاق منكر وطهرها فلا الرجعة يعني له  
امرأة ولدت لا قبل المدة وانكر وطهرها جاز له ان يراجعها ولا عبرة لانكاره  
لما حران الشرح كذب وان خلاها خلوة صحيحة وانكر الوطئ فلا الى الشرح  
رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يكذب الشرح فيكون انكاره حجة عليه فان  
طلعت اي بعد ما خلاها وانكر وطهرها ان طهرها فراجعها فولدت لا قبل  
من سنتين صحت الرجعة فانها اذا ولدت لا قبل منها من وقت الطلاق ثبت  
نسب هذا الولد لانها لم تقربا بقضاء العدة والولد يفي في البطن هذه  
المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطئا قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ  
قبل نزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق مما لا يفي  
حياته فعمل المسلم عنه فاذا جعل وطئا قبل الطلاق يصح الرجعة حال ان  
ولدت فانت طالق فولدت ولدت وانكر وطهرها فراجعها فولدت فهو رجعة  
المراة بيطنين ان يكون بين الولادة ستة اشهر او اكثر اما اذا كانت اقل

تبقى

يكون

يكون بيطن واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم  
ولادة الثانية ولدت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطئ  
حلالا اما اذا كانت الولدان بيطن واحد فلا ثبت الرجعة لان علوق  
الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى وقال وكما ولدت فانت طالق ولو  
ثلاثة بيطون يقع طلاقات ثلث والولد الثاني والثالث رجعت لانها  
طلقت بالولد الاول وصارت معدة وبالولد الثاني صارت راجعا في  
الطلاق الاول فيجعل العلوق بوطئ حادثة في العدة حلالا لا مطلقا  
على الصلاح وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان اليقين عقدت بكلاما وبالولد الثالث  
صادرا راجعا في الطلاق الثاني لما حر وطهرت ثانيا بالولد الثالث فتعبد  
بالحيض لانها حامل من ذوات الاقارب حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق  
لا يوم الوطئ بقا اصل النكاح كما مر من لو وطئ لا يفرغ العفو  
قال الشافعي رحمه الله عفو ومطلقة اي مطلقة الرجعي تنزل  
ليخرج الزوج في رجعتها ولا يسا في رباها بل اشهاد على رجعتها بقوله  
تبع لا يخرجون من بيوتهن الاية نزلت في المعذرات من الرجعي ليس في  
قوله تبع فاذا طلقت النساء وخرج الطلاق وجعي بالاجماع ينكح الزوج  
مباشرة بلا ثلث في العدة وبعد لان حل الحلية باق لان ذواله معلون  
بالطهارة الثالثة فيعدم قبلها ومنع العفو لا شتبه بالنسب والاشباه  
في حقه لا مطلقته بها ان بالثلث لوجرة وبالشتين لواقعة حتى يطأها  
غيره لقوله تبع فان طهرها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والحال  
من الطهارة الثالثة والشتين في الامة كالثلث في الحره لان الرق منصف  
لحل الحلية على حاله والنكاح في الامة محل على العقد ولزوج الوطئ ثبت  
بكذلك مشهور ويجوز به الزيادة على الكتاب وهو حديث العبيد وقد  
حقق هذا البحث في كتب الاصول او ضمنه بعون الشيخ وتوفيقه في شرح  
المرقات وهو ان السماع بما لا يزيد عليه ولو كان ذلك لغيره اختلف  
غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الايلج دون الاتزال وهو

الثالث



موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله يطأها ويمض عطف على  
 يطأها بعدته أي عدة الزوج الثاني لا سيد يعطف على غيره يعني  
 أن وطأ السيد منه لا يكون محلا لتعيين ملكة النكاح لتخليص النص  
 وكرة نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل وإن حلت للأول بان قال  
 تزوجتك عليا أن أحلكم وقال المرأة ذلك أو كبدلها أمالوا ضمير ذلك في  
 قلبها فلا يكره عند عامة العلماء وبهجم الزوج الثاني ما دون الثلث  
 أي حكمه أيضا أي كما يهدم حكم الثلث يعني إذا طلق الحرة تطليقة أو  
 تطليقتين ومضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الزوج الأول  
 عادت بثلاث تطليقات وبهجم الزوج الثاني حكم ما دون الثلث من  
 الحرة الخفيفة كما يهدم حكم الثلث من الحرة الغليظة عندك وبهجم  
 وعند محمد وذو القعدة لا يهدم ما دون الثلث وهذا الوجه أيضا ذكر  
 مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلث أخبرت بعض العديتين  
 عدة من الزوج الأول عدة من الثاني في المدة بحكمه أي مضيتها وأسبغ  
 في آخر عدة التي تخيض فاقبل ما يصدق فيه عند شهراته وعند ما ترجع  
 وتعتون يومها له أي جاز للزوج الأول تصديقها أن ظن صدقها أنما  
 المعاملات تكون البضع مقوما عند الدخول إلى الديارات يتعلق بحكم  
 وقول الواحد مقبول فيها وإن علم **باب** لا يلزم وهو لغة الحلف  
 مطلقا بشرط حلف على ترك قربانها عدة وحكمه طلاقه بآيته أن  
 برء الكفارة وجوز أن حنت وأقلها الحرة أربعة أشهر ولواحدة شهر  
 ولا حد لأكثرها فلا يلزم الحلف على أقل من الاثنين بان قال للمرأة  
 والله لا أقر بك شهرين فلو قال والله لا أقر بك والله لا أقر بك أربعة  
 أشهر الأول مؤبد والثاني موقت أو أن قررتك فعلى زوج أو كونه أو  
 طالق أو عبده حر فإن قربانها في المدة حنت وإذا حنت ففي الحلف بآيته  
 وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجراء وسقط لا يلزم إلا إذا لم  
 يقربها بآيته واحدة وسقط الحلف لموقت فإنه إذا كان موقتا بآيته

كان

أشهر

أشهر ولم يقربها بآيته واحدة وسقط الحلف حتى لو قربها فلم يقربها بعد  
 ذلك لا يبين لا أي لا يسقط الحلف المؤبد وقرع عليه فلو نكحها ثانيا  
 ثانيا ومضت المدة بان بلقي أي قربان بآيته بأربعين يعني أن نكحها  
 ولم يقربها بأربعين ثانياً أي أن نكحها ولم يقربها بأربعين أشهر تبين  
 ثانياً فإن نكحها بعد زوج آخر لم تطلق إذ لم يقع الايلار وإن وطئها  
 كقرينها لا يبين أن كان الحلف بخير طلاقها وإن كان به لا يبقى لما عرفت  
 أن تخير ثلاث الطلاق في بطل تعليقها قوله والله لا أقر بك شهرين و  
 شهرين بعد شهرين الشهرين لا يلزم لأنه جمع بينهما بحرف الجمع فصار  
 الجمع بلفظ الجمع فيتحقق المدة لا قوله بعد يوم والله لا أقر بك شهرين  
 بعد الشهرين الأولين لأنه لما فصل بين الشهرين الأولين والشهرين  
 الآخرين بيوم لم يتكامل مدة الايلار وهن أربعة أشهر وكذا قوله والله  
 لا أقر بك سنة الايلار لا يكون الايلار لأن المستثنى يوم منكر فلهذا  
 يجعله أي يوم شاء فلا يرد عليه يوم من أيام السنة الأولى يمكنه أن يجعله  
 المستثنى وكذا إذا قال الايلار أقر بك فيه لا يكون موليا لأنه استثنى  
 كل قربان فيه ولا يتصور أن يكون مثنو خايدا ولو قرب بها يوما والبعث  
 أربعة أشهر أو أكثر صار موليا بسقوط الاستثنى لأن اليوم  
 المستثنى لما مضى لا يمكنه قربانها الا بكفارة وكذا قوله بالبحرة و  
 الله لا أقر بك كقوله وأمرته بها لا يكون الايلار لأن مكان قربانها بالزوم  
 مستثنى بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجه في أي في حق  
 الايلار بقاء الزوجية بينهما كما هو المبدأ ولا اجنبية كقربانها بعد  
 بعد الايلار فإنه لا يتصور في حقها لأنه محله من يكون من شأنها  
 بالنص وهي ليست منها فلم يتعقد موجبا لطلاق حتى لو تزوجها  
 بعد ذلك لا يكون موليا وتحقق أن الايلار بمنزلة تعليق الطلاق  
 لمضي الزمان فلا يصح الا في المكث أو مضيا إلى المكث كما سبق بان قال  
 أن تزوجتك فوالله لا أقر بك ولم يوجد ولو وطئها كقربانها فإنه



منعقة في حق وجوب الكفارة عند كنهه يخرج من الوطئ لمريض احد  
او لصغيرهما او دنفهما او مكساة اربعة اشهر بينهما فقيته فيت اليها  
فلا تطلق بعده ان مضت مدته وهو عاجز وان قد رجع على الجماع في الكثرة  
فقيته الوطئ لان الفرج بالسيان خلف من الفرج بالجماع فاذا رجع على  
الاحمل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالمتمتع اذا ولى قوله لاحاته  
انت حرام اليك ان تولى النكاح او لم يوشى فانك هذا اللفظ يحمل مكانه  
بسا نكاح الجمل فان قال ردت به الترخيم او اذ بد به شيئا كان يمتنا ويهيى  
موليا لان نكاح الجمل يمتن وظهار ان نواه لان في الظاهر حرمة فانه  
اذا نواه صحت لانه يحتمل وعند محمد لا يكون ظهرا لعدم كونه يوشى بكلمة  
بالحرمة وهذا ان تولى الكذب لانه وصف المحللة بالحرمة فلما كذب حقيقة  
فاذا نواه صدق وتطبيقه بآيته ان تولى الطلاق وثبت ان نواه وقد  
فرق الكنايات والقول على انه طلاق وان لم ينوه وجعل نواه يعرفا  
ولهذا لا يخلف بالرجال عن هذا قالوا لو نوه غيره لا يصدق قضاه  
ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحالها على كل واحدة منهن طلاق بآيته  
وقيل تطلق واحدة منهن والبيان اليه وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي  
كذا كل من حرم على غيره بدست واست كبريم بروى حرام اي الفتوى  
على انه طلاق وان لم ينوه ولو قال بدست جب كبريم لا يكون طلاقا  
لعدم العرف ولو قال بوجه بدست كبريم كان طلاقا كذا في النهاية  
**الخلع** والخلع بضم الخاء وفتحها لغة الازالة مطلقا وبضمها شرعا الازالة  
المخصوصة هو فصل من نكاح بمال بلفظ الخلع غايبا عما قاله لانه قد  
يكون بلفظ البيع والشراء وهو كما سياتي ولا بأس به كما جاهد نقول  
تخ فلا جناح عليه بما فيها اقتدت به بما يصح للمهر لان ما يكون عوضا  
للمستقوم اولى ان يكون عوضا لغير المستقوم لكن لا يجب ان يكون ما  
يصح البدل الخلع مذهب في النكاح كما دون العشرة ويقتصر الى ايجاب  
وقبول كسائر العقود وهو في جانب الزوج يمتن لانه تعليق الطلاق

بشرط

بشرط قبولها المال حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في اليمين  
والى بطلان يقيها عنه المجلس قبل قبولها كما لا يبطل اليمين به بل يصح  
ان قبلت بعد المجلس ولم يتوقف على حضورها فيه اي في المجلس كما  
لا يتوقف اليمين عليه بل يتوقف على علمها فاذا بلغها قبلها القبول  
في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز في اليمين لا اي لم يجر  
شرط اختياره اي الذم في كمال الجواز في اليمين وهو في جانبها ان المرأة  
عطف على قوله في جانبها كبيع يعني مفاضة لانها تبذل مالا لم يجر  
نفسها حق انعكاس الاحكام اي جاز رجوعها قبل قبوله وبطلان يقيها  
عن مجلس علمها ولم يجر تعليق بشرط ووقت وجاز شرطها اختيارها  
كما بين احكام المفاضة وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق فيكون  
من طرف العبد معاوضة ومن جانبها كمولي يمتن وتعلق بشرط قبول العبد  
فيترتب احكام المفاضة في جانب العبد لا المولى وتخلع قد يكون  
بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة بان يقول الزوج خالعتك  
على الف درهم وبوت نفسك او طلاقك على الف او تقول المرأة اشترت  
نفسه او طلاقك منك بالف او يقول الزوج طلقتك على الف او بارأيتك  
اي فارقتك فقيمت المرأة وقد يكون بالفارسية كما قال رجل لامرأته  
خويشتن از من خريد فقلت خريدم فقال الزوج فزوجتي بآيته اي يقع  
واحدة بآيته ذكره قاضيان والواقع به اي بالخلع وبالطلاق على حال  
وهو ان يقول الزوج طلقتك او انت طالق على كذا من المال او تقول المرأة  
طلقك على كذا او يقول الزوج طلقتك عليه والفرق بينهما ان الطلاق  
على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقى الطلاق  
بارئنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجوعا كذا في المحيط وسياتي فيه  
في الكين طلاق بآيته لانها تسلم المال الا تسلم لمها نفسها وذلك بالنيابة  
وهو اي الخلع من الكنايات لاحتالة الطلاق وغيره فيعتبر فيه مالا  
يعتبر فيه من قرائن نكاح جانب الطلاق وان قال لم تنويه الطلاق فانه



ذكر بدلا لم يصدق في نفيه من الصور الا ببيع بل كحل على الطلاق و  
 يكون ذكر البدل خيا من النية والا اى وان لم يذكر بدلا صدق في  
 الخلع والمباراة اى قباض الخلع بلفظ الخلع والمباراة لانها كناية  
 فلا بد من النية او ما يقوم مقامها وهو ذكر البدل قد انقضت ولا يبعد  
 في لفظ البيع والطلاق كونهما مبركين كذا في الكافي واعتبر عليه  
 بان لفظ البيع مبرك في الطلاق وهو قول المالك بكونه مبركا  
 فيه دلالة عليه قطعا بحيث لا تختلف عنه اصلا وذلك لان البيع واجب  
 زوال ملكة المبركين فيلزم قطعا ذوال ملكة المتعة ولذا وقع الطلاق  
 بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما في قولنا اهل خانه رقيق  
 وبالقبول حقيق وكذا اخذوا في اخذ البدل ان نشر اى الزوج لقوله  
 تبع وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم اعدتم فنتطارد  
 فلا تأخذوا منه شيئا وانما او حشرها بالاستبدال فلا يرد في حشرها  
 باخذ المال وكذا اخذ الفضل ان الزائد على ما دفع اليه من المهر ان نشر  
 وفي رواية اجماع الصغار لا يكره لاطلاق قوله تبع فلا جناح عليها  
 فيما اقتدت به اكرهها اى كره الزوج المرأة عليه اى على الخلع تطلق  
 المرأة لان طلاق المكره واقع بلا مال اى بلا الزوج حال ان لم يكن لها  
 عليه مال بل المهر فانه يعطى مالا يستحقه او بدلا سقوط مال ان  
 كان لها عليه حال كالمهر ونحوه كما سيأتى ان الرضا شرط في الزوج  
 المال سقوطه والا كراه عدم الرضا بملك بدله في يد بائع خالف  
 مع زوجها فقيل ان تدفع اليه ملك المال واستحق فعليها قيمته ان  
 قبيح او مثله ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ بل  
 يجب الضمان عليه بتحقيقها للمعاوضة خلع او طلاق بغير او غير  
 حيثة ونحوها مما ليس بمال وقع طلاق باين في الخلع وجب في غيره فانما  
 اى بغير شيء لان الايقاع معلق بالقبول قد وجد فيقع في الخلع  
 البيان وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه في الخط

والايج

ولا يجب عليها شيء لانها لم تسلم مالا متقوما لتحرير عاقلة له وايضا لا وجه  
 لاجاب التسليم بسلام ولا ايجاب غيره لعدم الالتزام كما لعنى على ان  
 يدى ولا شيء في يد اى كما يقع الطلاق تجانا اذا قالت خالعت على ما  
 وليس في يد اى قارنها لم تسلم مالا متقوما فلم يصح عاقلة له والرجوع  
 بالغزو والمكراد باليد ههنا اليد المحسوسة وان ردت على قولها خالعت  
 على ما يدى قولها من مال او درهم ولم يكن في يد اى ردت عليه في الاولى  
 مهرها الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثة دراهم وان كان في  
 يد اى دراهم ثلثة دراهم وان كان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك  
 كذا في النهاية اما و ما اخذته في الاولى فلا نزلها لما سميت مالا لم يكن الزوج  
 واضيا زوال ملكة العوضى ولا وجه لاجاب التسليم وقيمتها كونه  
 مجهولا ولا لاجاب قيمة البضع وهو المثل لانه غير متقوم حال الزوج  
 فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للمهر وعنه واما دفع  
 ثلثة دراهم في الثانية فلا نزلها بلفظ اجمع واقله ثلثة فيجب عليها ان تقبل  
 بها فصار كمالا او اقرا او حشرها بغيرها خالعت على عبد ابي لهب اى اى  
 من ضمانها لم يبرأ بل عليها تسليم عينه ان قد ردت او تسليم قيمته ان  
 عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوضى واشتراط المبراة  
 عنه شرط فاسد فيبطل به الخلع لانه لا يبطل بالشرط الفاسد  
 طلبت طلاقات ثلثا اى قال طلقت ثلثا بالالف وعلى الف فطلقتها  
 واحدة يقع في الاولى باينة بثلث الالف وفي الثانية رجعية مجانا فانها  
 اذا قالت طلقت ثلثا بالالف جعل الالف عوضا لثلثه فاذا طلقتها  
 واحدة وجب ثلث الالف لان اجزاء العوضى ينقسم على اجزاء المعوض  
 اما اذا قالت طلقت ثلثا على الف فجعل على الشرط عند ايج والطلاق  
 يقع تعليقه بالشرط واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فيقع  
 رجعية بلا شيء وعندنا يقع باين بثلث الالف لانها حملت على العوضى  
 بمعنى البار كما في بيعت عبد الف او على الف وله ان البيع لا يقع تعليقه

تسليم



بالشرط فيحمل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه  
 بالشرط وان قال طلق نفسيك ثلثا بالفاء او على الف فطلعت وهذا  
 لم يقع لانه لم يرض بالبينونة الا لسلامة الالف كلها له بخلاف قولها  
 طلق ثلثا بالفاء لانها لما وصفت بالبينونة بالفاء كانت بعضها اول  
 ان ترضى وبانت ان اذا قال انت طالق بالفاء او على الف فقبلت المرأة و  
 لزم الالف لانه مما دلالة او تعليق فيقتضي سلامة البدلين او وجوب الشرط  
 وذلك بما ذكرنا وبانت طالق ان اذا قال لا امرأته انت طالق وعليك الف  
 او قال العبد انت حر وعليك الف طلعت المرأة وحق العبد بما سواه قبل  
 او لا عنده وقال عليك كل واحد منهما الالف اذا قبل ولا يقع الطلاق والعاق  
 بما قول لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال لكل هذا الماع وكذا على  
 درهم ويكون بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة تامة فلا ترتبط بما قبل الا  
 بدلالة الحال اذ الاصل فيها الاستقلال لا دلالة بها لان الطلاق والعاق  
 يتفكان عن المال بخلاف البيع والاحارة فانها لا يوجدان بدون قال  
 طلقك امس على الف فلم يقبل وقالت قبلت قال قول له وفي البيع القول  
 لم يقرى يعني من قال بخير بيعت منك هذا العبد بالفاء درهم امس  
 فلم يقبل فقال المشتري قبلت قال قول للمشتري الفرق ان الطلاق مال  
 يمين من جانب الزوج والقبول شرط تحت فيتم اليمين بقبولها فلا يكون  
 الاقرار باليمين اقرار بشرط تحت لصحتها بدون فضاء القول قوله لان  
 الزوج حين اذ اخلف في وجود الشرط قال قول للزوج لانه منكر فاما البيع  
 فاجاب وقول ولا هي لاحد منهما بدون الاخر فضاء الاقرار بالبيع او اذ  
 بما لا يتم الالبه فاذا انكره فقد رجع عما اقر به فلا يصدق وبسقط الخلع  
 والمباراة بغير الرهنه جعل من غيرها بريا لا فرق من الدعوى كل حق لكل  
 منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضها وغير مقبوض قبل  
 الدخول بها او بعد ياد النفقة الماضية واما نفقة العدة فلا تقطع  
 الا بالذكر قيد بالنكاح لانه لا يقطع مما لا يتعلق بنكاح كالقول في

ما اشترت

ما اشترت ونحوها خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلعت ولم  
 يلزم المال عليها ولم يسقط المهر ما وقع الطلاق على ما هو الصحيح  
 فلانه تعليق بقبول الاب فيكون كتعليقه بساير افعالها واما ما  
 وجوب المال عليها فلان بدل الخلع تبين وعمل التصغير لا يقبل التبني  
 فان خلعها الاب صغيرته ضمانا له لم يبدل الخلع لم يرد بالضمان الكفاة  
 من الصغيرة لان المال لا يذمها بل المراد به التزام المال بتدريج الخلع  
 والمال عليه الاب لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبى صحيح فعلى الاب  
 اولى باسقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب والشرط الزوج النكاح  
 عليها في الصغيرة فان قبلت وهي من اهله كما يهل القبول بان كانت  
 تقبل ان الخلع سالب والنكاح جالب طلعت كوجود الشرط لانها  
 لانها ليست من اهله النكاح قال الزوج حال العتق ولم يذكر حال قبضت  
 المرأة طلعت كوجود الاجاب والقبول في بر المهر الموهل لو كان عليه  
 والا ان لم يكن عليه من الموهل شيء ددت على الزوج حاسق اليها  
 من المهر الموهل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبتت له معاوضة في حقها فقد  
 انقضت العوض فوجب اعتبارها بقدر الامكان خلع المرفضة يعتبر  
 من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير مقبوض حال الخلع والله اعلم  
**باب الظهار** هو لغة مقابلة النظر بالظهر فان الشخصين اذا  
 كان بينهما عداوة فجعل كل منهما ظهرا للآخر وشرا عداوة بينهما  
 اليه الطلاق وهو كطهار او ما يعبر عنه من الكل او جز شايع منها من المشكوك  
 فلا يصح الظهار من امة ولا من نكحها بغير اعراسها فلا يصح منها ثم اجازت  
 بما يحرم النظر اليها متعلق بالتشبيه من عضو محرمة بانه كما نسأ او  
 رضا ما يميز عن حرمة وعلم حرمة وطهار ودواعية كالمس والقبول حتى  
 يكفر لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا  
 فتحرر بركة من قبل ان ينمسا الآية للظهار والعود بنفسه لا يعود على  
 الوطن فان سبب وجوب التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة دائرة

تعتبر



بين العقوبة والعبادة وسببها ايضا ان بين الخطر والاحاطة حتى  
يتعلق العقوبة بالخطور والعبادة بالمباح وانما جاز تقديم الكفارة  
على العود لانها وجبت لرفع الحجة الثابتة في الذات فيجوز بعد ثبوت  
تلك الحجة لتوضيحها كما قلنا في الطهارة انما يجوز قبل ابدان الصلوة  
مع الزنا سببها لانها شرعت لرفع الحدث فيجوز بعد وجوده وانما جازت  
الكفارة بعد ما ابدانها او بعد ما انفسه العقد بالاداء او غيره لان  
هذه الحجة لا تزول بغير التكفير من كل تلك التيميم واحكام الزوج  
الشأن والمروة ان قطبا للنبه بالوطى وعليها ان تمنع من الاستمتاع بها  
حتى يكون على القاضى ان يحرم على التكفير دفعا للضرر عن ذكره  
الزليس ولو وطئ قبل اى قبل التكفير استغفرت له وكفى بظننا  
ان لا يجب عليه غير الكفارة الاول قال سعد بن جبير يجب عليه كفا  
وذا ان نظرا كانت على كظها حتى ودا سبك وكفه يعنى وقتك  
ومضك مما يعتبر به عن الكل ونصفك كظها حتى وكفه من الجوارح  
او كظها او كفى بها او كظها حتى وتقى وبين الصود المذكورة ونظرا  
ظها وان لم ينو لان المشبه فيها اما كظها او يعبر به عنه او جوارحها  
منها وهو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المرأة المحرم ان يكون المني  
عضوا لا يجوز النظر اليه كما ذكر وقد وجد الاطلاق وان نواه ولا بد  
لان اللفظ لا يحكمها وفي قوله انت على كاحي او مثل حتى ما نواه من الكراهة  
او الظاهر او الاطلاق لان اللفظ يحتمل ما تخرج بالنية تعين كرات  
على كظها حتى ظها وان نواه اطلاقا او اطلاقا لان ذكر الظاهر يقع جانب  
الظها وبنات على كظها حتى ان يكون مظهرا منهن جميعا لانه  
اضاف الظها الى اليهن فصارت كما اذا اضاف اطلاقا فيجب لكل منهن  
عليه كفارة وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكنا النص الوارد فيه ونص ذلك  
ولاى كثر رتبة مؤمنة كانت او كافرة ذكر كان او انثى صغيرة كانت

اسباب

كلامها

والاينى لو تعارض  
المعاني وعدم  
وقوعه

او كبيرة

او كبيرة لم يكن قايمة جنس المنفعة وهو المانع اما اذا احتلت المنفعة فلا يمنع  
حتى جاز العود او نحوها وجاز الاصم والقياس ان لا يجوز لان القايمة جنس  
المنفعة كمن سخطوا الجواز لان اصل المنفعة باق فانه اذا اتمم عليه  
يسمع حتى لو كان بحال لا يسمع بان ولد اصم مثلا وهو الاخرى لا يجوز  
ولو كان ذلك الخبر بشار قريبه بغيرها اى بنيت الكفارة وبين قول المنفعة  
يقول كالمعنى بخلاف العود ومجنون لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح ليس  
ولا بالاعتق فكانت قايمة كمنافه والذي يكون ويفيق بجزئية لان الاعتقالات  
غير مانع والمقطع يدا فانه قايمة منفعة البطش واربها ما لان قوة  
البطش بهما فيفوتها يفتوت منفعة البطش او رجلا فانه قايمة منفعة  
المشرا ويدر وجله من جانب فانه ايضا قايمة منفعة المشرا لانه متقدر  
عليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم يفت جنس المنفعة ولا بد  
عطف على لم يكن قايمة جنس المنفعة او ام ولد لا يحق قايمة كراهية فكل  
الرق فيها ناقضا او مكاتبا اذى بعض بدله لانه تحرير بعض وبه لا يات  
الكفارة لانها عبادة فلا بد ان تكون خالصة لله تعالى واذا كان يعرض لم يكن  
خالصا لانه يكون تجارة فان اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا جازا وعبد استمر كما  
اعتق المكفرون ظهارة نصفه وهو موصوفه اعتق منه باقية بعد ضمانه لانه  
الاعتاق يتجزى عنه كسبيته والنقصان يمكن في النصف الآخر لغدر  
استدامة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملكه شركه ثم انقل اليه  
بالضمان فلا يجزى عن الكفارة او عبد اعتق نصفه عن تكفيره باقية بعد  
وطئ ظهارة منها لان الاعتاق يتجزى عنه والمأمور به العتق قبل الميسر  
فلم يوجد لان النصف وقع بعده وان عجز عن العتق صام شهرين وللمكسر  
بهما رمضان ولا الايام المنهية الولاد التسابع وهو ثابت بالنص وصوم  
رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة  
منه من فتيون ناقضا فلا يأتى به الواجب كما حرم والى اظهر كظها  
يوما ولو بعد كراهى والسفر او وطئها اى التي ظاهرها شهرين متتابعين

القول  
الاولى  
ادعاء



متعلق بافطر وما عطف عليه ليلا عدا او يوما سهوا استأنف الى الصبح  
اما في الافطار فقل نقطاع التتابع بالفطر وهو عذر يمكن الاحتراز لانه قد  
يحدث شهرين لا عذر فيهما واما في الوطى فلان الواجب عليه صوم شهرين  
متتابعين قبل التماسه من حرمه كونهما قبله اخلا واما عنه اكله ووطى غيره  
التي ظاهرها ناسيا فلا يفرقه كذا في النهرية لان الطعام ان وطى حلال  
ان وطى التي ظاهرها في خلال الطعام لم يستأنف لان النص في الطعام  
مطلق غير مقيد بما قبل التماسه وهو مخصوص في الاعتناق والصيام ولو  
قد مكف بالصوم على الاعتناق في اخر اليوم الاخير اي قبل غروب الشمس  
من اليوم الاخير من الشهر الثاني لانه الاعتناق ولم يصح تكفيره بالصوم  
وكان صومه تطوعا والافضل ان يصوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه  
ذكره الرازي وان بحث في المكف عنه اي الاعتناق اطعم عنه اي عنه الظاهر وهو ان  
المطعم انما يبيد يستين مسكينا يعني غيره ان يطعم غيره عن ظهارة ففعل  
اجزائه اعلم ان ما شرع بلفظ الطعام او الطعام يجوز فيه التملك والامانة  
وما شرع بلفظ التماسه او الاواني لا يشترط فيه التملك قد كره صورة التملك  
بقوله اطعم عنه هو او تايده مستين مسكينا كذا قد افطر وقيمة وقد  
الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوص به الاشياء المنصوصه كالبر  
ودقيقه وسويقه والذبيب والتمر والشعير وغيره بالاداء والودع  
والذرة مثلا فان ربع صاع منه اذا ساء ونصف صاع بر او صاع من شعير  
قيمة لم يزد دفعه بخلاف الاداء مثلا فان ربع صاع منه اذا ساء ونصف صاع  
شعير قيمة جاز دفعه وهو جنى على اصله مقدور في شرح اجماع الكبار ان  
المنصوص لا ينوب اخاه او اطعم واحدا شهرين اي اعطى الطعام كله  
مسكينا واحدا مستين يوما جاز عندنا لان المقصود سد حاجة المسكين  
ورده جوعه وذا تجدد الايام فكان هو في اليوم الثاني لم يكن آخر الجوع  
سبب الاحتراق لاني يوم قد والشهرين الا من يوم سوا كان برفعة او  
او دفعاته لانه الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام مستين مسكينا

اكله ووطى غيره او طما فيه  
معطى لم يفرقه او نكحها كالنكاح  
في كفارة او نكحها فيهما  
الشهرين مطلقا لعدا او نكحها  
عاما او نكحها فيهما

او صاع من

فلم يوجد

فلم يوجد العدد المفروض حقيقة وحكما لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة  
الامانة واذا اشبعهم اي سقين مسكينا وان قل ما اكلوا بالفطر وهو الطعام  
قل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف النهار او عدا اثنين  
اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين او عدا اثنين اي اشبعهم بطعام  
بعد نصف النهار مرتين قال في الاسلام طعام الامانة اكلتان لكل مسكين  
فدا وعشاء والغداء ان يكره والعشاء ان كذلك والعشاء والسجود  
لكذلك واذا فطر او اعدلها الغداء والعشاء والمعتبر فيه الشبع لا المقدار  
والمعتبر في التملك المقدار لا الشبع والسجود قد تصلح للاستيفاء فاقام  
مقام الغداء وانما اعتبر الاكلتان لقوله تع فاطعم مستين مسكينا  
والواجب منه الوسط وهو اكلتان لانه الاكثر في العادة ثلث حران  
والاقل مرة كذا في غاية البيان بخبر بزاز وخبير شعير بالاداء فانه لا يستوفي  
منه حاجة الاداء بخلاف خبر التبر او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع  
بر ونصف صاع شعير او تمر او من بر وتمر وتمر او شعير جاز في قوله  
اذا اشبعهم وما عطف عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او  
تمر يبلغ بالكيل نصف صاع بر او صاع شعير او تمر وكذا من بر وتمر  
شعير او تمر يبلغ بالوزن نصف صاع شعير او تمر واما كان هذه الاشياء  
متحدة اجنس لان الكل من جنس الطعام حشيش واحد جاز تكميله  
بالافزاد كذلك القيمة كما سبقه بخلاف اعتناق نصف رقبه وصيام شهر  
لتعذر تكميل احد بهما بالافزاد فلهذا معنى قاله العتق شرع لتخليص  
الرقبة والصوم لتجويج النفس وبخلاف اطعم نصف صاع تمر قيمة  
نصف صاع بر كما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصه  
قيمة اذا كان اقل قد رما قدره الشرع وان كان اكثر من الاخر او مثل قيمة  
اطعمهم اي سقين مسكينا كذا منهم صاع بر عن ظهاري لم يصح الا من اهدى  
ومن افطر او فطر صاع تمر ما لانه النية تعمل عند اختلاف الجنس كما في فطر  
والفطر لا يحد اتحادهما فاذا بلغت النية والصيام يصح كفارة واحدة لان

فقط

من رطله لا يتعدى كميل طعامه  
بطلان ذلك في الجواز  
وربما ذكر

ببر او صاع شعير



لان نصف الصاع من ادنى المقادير فالمدى وهو الصاع كفاية واحدة فلا  
يصح جعلها نظما بين بل نظما واحد بخلافه في الدخ لانه في الدفعة الثانية  
في حكم مسكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعم مائة ومشرين مسكينا او عتاق  
عبد من عن ظهارين فانه صحيح وان لم يعين واحد الواحد لانه اجنس في الظهار  
متخذ فلا يبي التعين وله ان لا يظاير في عتاق عبد عنهما او صوم شهرين ان يعين  
لا ي منها شاة وان اتفق على قتل وظهار لم يخرج عن واحد لانه نية التعين في  
اجنس المتخذ لغو وفي المختلف مفيد فاذا عتقت بقى مطلق النية فلم ان يعين  
ايها شاة كما لو اطلق في الابد او بوضوح انه لو نوى قضاء ريو مدين من رمضان  
يخرج من يوم واحد ولو نوى من القضاء والنذر او من القضاء والكفارة لا يخرج  
عن واحد منهما عند ظاهرها كقوله بالصوم فقط اي صوم شهرين او لا ملك لم فلم  
يكن من اهل التكفير بالمال وقال النخعي في صوم شهر اعتبارا بالعقوبة لانه  
شرح زاجرا كاطود ولا سيد عنه بالمال بان اتفق عنه او اطعم لم يخرج لانه ليس  
من اهل الملك فلا يصير ما كانا بملكه **باب اللعان** هو لغة من العن وعنه  
هو الطرد والابعاد سمي به لما في خامسة من لعن الرجل نفسه ومن يقول المرأة  
غضب الله عليها المستلزم لعن وشتر عا شهادته موكلات باليمان قوة  
باللعن فاية مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقه بمعنى انهما  
سقط عنه حد القذف ومقام حد الزنا في حقه بمعنى انهما اذا اتاها سقط  
عنه حد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقه ان بهما ان  
اقية جاء الى رسول الله وقال عنت عن امرائي سنتين فلما رجعت  
وجدت عليا مطلقا امرائي الشريك بزل بها فقال رسول الله ام انت باذينة  
شهوة والابجد على ظهره فقال لعل رايت بعيني يا رسول الله اذينة  
المقالة لم قال اني لا رجوا من الدخ ان يجعل في حرجا فانزل الله في هذه  
الاية فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج حيث  
لم يكلف لعل القذف لم الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة لان بهما  
لما داما بالشريك ابن السحابة حيث قال وجدت عليا بطن امرائي الشريك

بزل

بزل بها قال رسول الله ان جارات به امر على نعت كذا فهو لعل وان جارت  
به اسود جعدا لعلها فهو لشريك جارت به على النعت المذكورة فقال لم لولا الايمان  
سبقت لكان له ولها شاة وهذا الشاة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا  
في جانب المرأة كذا في المبسوط وحكمه حرمه الوطء والاحتجاج بعد الشان  
لمصالح البيوت السائمة وشروط قيام الزوجية حتى اذا طلقها باينا او طلقها  
سقط ولم يجب له وسبائ يسانه في احوالها ولو كان النكاح صحيحا فمن  
قدف بالزنا وجبته العفيفة اي البرية عن الزنا غير متهمه به كمن يكون معها  
وللا يكون له اب معروف وصليما اي الزوجان لاداء الشهادة على المسلم  
من لا يجرى اللعان بين الكافر ولا بين كافر ومسلم ولا بين مسلمين ولا بين  
مثل كاسيات او نقي عطف على قدف ولها احقران عن نقي تحمل كاسيات  
وطالب به اي بموجب القدف وهو احدى فانه حقه فلا بد من طلبها لاسيما  
حقها لانه من شرط اللعان واذ لم يكن عفيفة ليس لها المطالبة بقوته  
شرطه وهو العفة لان حد قوله من قدف قال انه اي الزوج عن اللعان  
حيث متى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لان اللعان خلفه عن احدى خادالم  
بان بالخلف وجب عليه لاصل فان لا لعن الزوج لا عنت المرأة كذا في  
لان الكد على فطبت ثم الحجة او لا والاوان لم تمل من حيث حتى طلق او تصدق  
قال الزيلعي وفي بعض نسخ القدرى او تصدق فخير وهو غلط لان الحد لا  
يجب بالاقرار حرة فليجب بالتصديق حرة وهو لا يجب بالتصديق ان  
مرات لانه التصديق ليس باقرار تصدق فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر  
في دونه فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد  
واللعان وهو ولد بهما لان النسب انما ينقطع حكمه باللعان فلم يوجد ولو  
حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله وبه يظهر عدم صحة قول صمد الشريفة في نفي  
نسب ولد بامته فان لم يصحح الزوج للشهادة بان كان كافرا او عبدا او قو  
قد وافي قدف حد لويس من اهلها لان اللعان تعذر لمعنه من جهة قضا  
الالموجب لاصل وهو الشاة بقوله تع والذين يرمون المحصنات الماتية



ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا ان يكون كافرا فاسلمت  
ثم قد فرها قبل عرض الاسلام وان صلح لها الزوج لا يشهد به من لا يصلح لها بان  
كانت امته او محدودة في قذف او حبيته او جنة او لا يحد قاذرها بان كانت  
زانية فلا حد عليه كما اذا قذفها اجنبى ولا لعان لانه خلف عنه وصورة  
اي صورة اللعان ما نطق به النص يعني لو ان له حاصلا ان يقول الزوج  
او اربع مرات اشهد بالله ان صادقي فيما دمت به من الزنا او في اثباته  
ان لعنت الله عليه ان كان كاذبا فيما دحاها بما يبر من الزنا شيئا اليها في كل ربع  
تقول حتى اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما دحا به من الزنا وفي النسخة  
غضبها عليه ان كان صادقا فيما دحا به من الزنا فانها من بيتهم ان اللعان  
في كلامهم كشيء كما ورد في الحديث ان كثر تكثير اللعان وتكون العترة  
سقطت حرمة اللعان في عشرين فعس من يكثر اللعان بخلاف الغضب  
فانه التعان فرق القاضيه بينهما ولا تبين قبله حتى لو حان احدهما قبله و  
الاخر ولو زال اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف  
انسانا فحذله او لم يفرق بينهما ونفى نسب ولدان قذفاه به و  
الحق بامه ويات بطلقة وشرط ان يكون العلوق حال جريان اللعان  
بينهما حتى لو عاقت او امته كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا ينفي ولا يلحق  
لانه نسب كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعده فان كذب نفسه  
حد لا قراره بوجوب الحد عليه فله ان يحد ما حقه جازله ان يتزوجها ويغني  
قوله المتكلم ان لا يجتمعان اصلهما لا يجتمعان مادام متدعين كما  
يقال المصلحة لا يملكها الا مادام مصليا كذا ان قذف غيرهما بعد ان بعد  
الطلاق من حد او زنت فانه كذا القذف لم يبق اهلا للعان وكذا المرافعة  
الزنا لم يبق اهلا له في اذان يتزوجها وانما لم يقل او زنت فحدث كما وقع  
في الهداية وغيره لان جرد زنا لا يسقط احصائها فلا حاجة الى ذكر الحد  
بخلاف القذف اذ لا يسقط به الا حصان حتى يحد ويمنى من الفقيه لكن ان  
كان يقول زنت بشهادة النون النسب غير ما الى الزنا وهو القذف

او كافرة

اللعن بالثبوت بعينه الزوج

فعل

في بعض النسخ  
وهو الصحيح

فعل هذا يكون ذكر القذف فيه شرطا كما ذكر ولا يفي الاشكال للعان  
بقذف الاخرس لانه قائم مقام حد القذف وقذفه لا يعزى عن شبهة وكذا  
تندري بها ولا ينبغي كمال لان قيامه عند كمال غير معلوم لا يقتضي كونه انتقفا  
وان دلالة لاقول المدة وقال لا يجب بنفيه اذ اجازت به لاقولها وتلا عنها  
زنت وهذا كمال منه لوجود القذف لم يحيا بقوله زنت ولا يفي القذف  
كامل اي نسب كمال من القاذف لان تلا عنها كما كان بسبب قوله زنت بل  
ينفي كمال في الولد عند التسمية ومدتها سبعة ايام من حيث العادة  
لان في عند مضي ذلك الوقت او اذ امته ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه  
لم يكن له السكوت عن نفيه بعد الولادة فلا يصح نفيه كما لو وجد الا قراره  
ولا ان فيها اي فيها اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد  
نفي اول التوأمين وبما اللذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر واوقاتا  
حد لانه كذب نفسه بدعوى كاشانه وان عكس بان اقر بالاداء ونفى الثاني  
لان لانه قاذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعفة سابق على القذف  
فصار كانه اقر بعفته ثم قذفها بالزنا وصح نسبها اي نسب الولد في غيرها  
اي في المستثنين لانها خلقا من ماء واحد فثبتت احدهما بلم تنبوت  
نسب الاخر اجمع شرط اللعان فيهما اي الزوجين ثم طلقها بايانا او ثلثا  
سقط اللعان ولم يجب الحد كما عرفت ان شرطه قيام الزوجية فاذ انتفى  
انتفى الحد ولو تزوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها ابعثها لا  
يسقط كما عرفت من بقا اصل الزوجية والله اعلم **باب العنين وفيه**  
**المحبوب والمحبى** هو العنين من لا يقدر على الجماع مطلقا او يصحل  
الى الشيب لا الابكار او لا يصلح له امرأة واحدة بعينها من عن اذ حبس  
في العنة وهي عترة الابل وجبت ذمها جوبا وهو مقطوع الذكر وخصيان  
فرق بينهما في حال في حال ان طلبت التفريق لانه حقها ولا فائدة في التاميل  
بخلق العنين كما سياتي وفيه اشعار بان له لوجب بعد ما وصل اليها  
لا خيار لها كما اذا صادرت عينا بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج

في النسخة او شرارة الولادة مع وجوده  
لان قبول التسمية او شرارة الولادة او سكوته

بعده



مرضيا او صغيرا لما ذكر في العنين حيث ينتظر بلوغه او برودة لاحتمال الزوال  
 كما اذا كانت المرأة صغيرة ويوجبها وحين ينتظر بلوغها لاحتمال ان ترض  
 به او وجدت زوجها عينا او غيبا هو مقطوع الخصبين فقط فان اقران  
 بعد ما وجدت عينا او غيبا ان اقران لم يحصل اليها اجل الزرع يعني اهل  
 القاضى بكرالكات او ثبنا سنة قمرية في الصحيح وهو اثني عشر شهرا ومدها  
 ثلثمائة واربعه وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية  
 عن ابي حنيفة انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول الحيض الى النقطة التي  
 فادتها من فلك البروج وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم  
 لان المرض يزول عن لبا فيها لانه يكون لعلية البرودة او الحرارة او اليقظة  
 او الرطوبة وقصوال السنة مشتملة عليها فالربع حار واربعة واربعة  
 حار واربعة واربعة بارديا بس والشتاء بارد واربعة بارديا بس والشتاء بارد  
 ولم يزل المرض ظهر انه خلقى سوى مدة مرضه ومرضها بخلاف دمضان والما  
 حينها فانها اخلت في السنة ان لم تكن رتقا قيد بقوله اجل فانها اذا كانت  
 رتقا لم بعد التاجيل كما اذا كان الزوج حيا وباوان وطى فيها ونعت والا  
 اى وان لم يطا بابت بالتفريق اى التفريق القاضى بينهما وكان توقيف طفا  
 بابتا لان المقصود وهو رفع الظلم عنها لا يحصل بالرجوع الى طلبة لما  
 انه حقا ولا كل المهر ان خلا بها لان خلوة العنين هي حجة ويجب العودة الى  
 وان اختلفا عطف على قوله فان اقران اختلف الزوجان فادعت المرأة  
 بالوصول وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر اختلفت النساء فقلن ثيب حلف  
 اى الزوج لان الشبهة يثبت لقولهن وليس من ضرورة ثبوت الشبهة  
 الوصول اليها لاحتمال ذوالها بشئ آخر فيختلف بخلاف البكارة فان ثبوتها  
 بنفى الوصول اليها ضرورة فتخير بقولهن فان حلف الزوج بطل حلفها  
 احرارة كما لو اختلفا عند العقد او بعده فانها اذا اختارت زوجها بطل حلفها  
 في طلب التفريق لان التحيز بين الشين لا يكون له الا احدهما وان نكل الزوج  
 او قلن انها بكر اجل الزوج سنة وان اختلفا اى بعد التاجيل سنة ان اختلفا

المرأة

المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم كالأول ان كان حدها خيرت وان  
 انكرت اليها السارقان قلن بكر خيرت وان قلن ثيب فالحقوله بجميعه  
 فان حلف في حرارة لكنها خيرت ههنا حيث اجل الزوج ثم لانه المقصود  
 بالتاجيل عدم حصول العلم بالعتة نتيجة المرأة وقد حصل العلم بها ههنا خيرت  
 ثم ان قامت عن جسدتها او اقامها انما القاضى قبل التختار شيئا  
 بطل خيارها لان هذا بمنزلة تحريم الزوج فلا يتوقف على ما وادار المجلس  
 بل بطل بالقيام واذا اختارت الفوقه امر القاضى الزوج ان يطلقها بالقة  
 بابتة فان الى فرق القاضى بينهما وقيل يقع الفوقه بينهما باختيار وانفسها  
 ولا يحتاج الى القضاء كغيره العتق ولو فرق بينهما فترجها تانبا لم يكن  
 لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة اخرى وهي عاتمة بحاله فكونها لى  
 انها لا خيار لها عليها بالعيب وذكر الخصاص ان لها انجبا وان العجز  
 وطى المرأة لا يدل على العجز عن غيرها والفتوى على الاول فلا تتخير احدهما  
 بعيب الآخر خلافا للشافعي في العيوب الخمسة وهي الجنون والجنون و  
 البرص والقون وهو ما يمنع سلوكه الزكوى في الفرج وهو ما فخره غليظة  
 او لمة مرتقية او عظم الرتق وهو التسامح وعند حجة ان كل من بالزوج جنونا  
 او جذا او ارض فامرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا يمكن للزوج  
 دفع الضرر عن نفسه بالطلاق فظهر زوج الامة عينا فالحكم بالوصول  
 لان الحق له كما في العزل **باب العدة** هي لغة الاحصاء يقال عدت  
 اشئ اى احصيته وشرعا ترصد ان تنظروا وتوقف يلزم المرأة عدة  
 معلومة سيأتي بيانها بزوال المتعلق بيلزم ملك نكاح يينا كد صفة  
 الملك بالموت او الدخول ولو حكما اذ ادبه الخلوة الصحيحة او ذوالها  
 معتبرا اخر من فرائض امة موطوعة غير مستولدة اذ لا عدة لها بخلاف  
 ام والامات مولايا او اعقبا كما سيأتي ولا بد من هذه القيد والفتوى  
 لم يذكره وبطل عطف على زوال الشبهة النكاح سيأتي بيان عدة  
 بالطلاق قبل الوصول لعدم نكاح ملك النكاح ومن حكمها منع جواز تزوج

عدة مرتقية رتق  
 بنت مرتقية يدين



غيره الى غير ذواتها ومنع جواز النكاح اختارها وادخل سواها لما مر من بقا اصل  
النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على منع جواز وجهه ما مر ايضا  
وهي في العدة في حق حرة تحيض للطلاق والفسخ كالفسخ بخيار البلوغ  
وعدم الكفاءة ومكك احدى الزوجين بغيره وتقيدها بالزوج بشهوة و  
ارتداد احدى اثلاث حيض كواحد من اطلاق في الحيض وجب تكميل  
تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تتجزأ اعتبر تمامها كما تقرر في كتب  
الاصول وانما وجبت لقوله تع والمطلقات يتربحن بانفسهن ثلثة قرو  
والفسخ في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرجوع في النوبة  
الطاهرة على النكاح وهذا يتحقق فيها كذا الم والمات مولاها او اعقبتها  
فان عدتها ايضا اذا كانتا من حيض ثلث حيض كواحد وكذا موطوءة  
بشبهة كما اذا ذقت اليه فحرارة وهو لا يعرف قوطها او نكاح فاسد  
كالنكاح الموقت في الموت والحرقة متعلق بموطوءة بشبهة والنكاح  
الفاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما  
قوة وفيمن عطف على حرة الى العدة في حق حرة لم تحض لصغر او كبر او  
بلغت بسن ولم تحض ثلثة اشهر لقوله تع والتدني يتيسر من الحيض  
اللاية ان وطئت لما حرانها لعدة في الطلاق قبل الدخول للموت عطف  
على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشر الى عشر ايام مطلقا سواء  
كانت وطئت او لا لقوله تع والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن الايات  
وفي حق امه تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امه تحيض  
للطلاق والفسخ حيضتان لقوله في طلاق امه تطلق قبلاته وذللتها  
حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ فكلمات فصارت  
حيضتين وفي حق امه لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما لو حرة الى عدتها  
للطلاق والفسخ شهر ونصف شهر وللموت شهران وعشرة ايام لما عرفت  
ان الرق منصف وفي حق امه لم تحض او امه وان مات عنها صبي امي  
وان كان زوجها الميت صبي وضع حملها لالطلاق قوله تع واولات الاعمال

اجلهن

اجلهن ان يضعن حملهن وفيمن حبلت بعد موت الصبي عدة الميت لانها  
لما لم تكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا ترهب جهها الى فيها  
حبلت قبل موت الصبي وبعده لان الصبي لا حامله فلا يتصور منه العدة  
والنكاح يقوم مقامه في موضع التصور وفي حق امه الفار للباين العدة  
الاجلين من عدة الطلاق وعدة الوفاة فاذا انقضت عدة الطلاق وهي  
ثلث حيض مثلا ولم ينقض عدة الموت فلا بد ان تربحن انقضائها لعدة الموت  
وان انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق تتربحن عدة الطلاق والفرق  
ما للموت لانها لما ورثت جعل النكاح قائما الى الوفاة اذ لا ارث لها الا به  
فكذا في حق العدة بل اولى ان تجب مع الشك دون المادته فصارت كالملطقة  
رجعا وفيمن الى العدة في حق امه اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح  
باق في الرجعي فوجب انتقال عدتها الى عدة الحر والعدة في حق امه اعتقت  
في عدة بارئ او مومة كامة الى كعدة امه لان الطلاق في المكته الناقص  
لا يوجب عدة الحر فلا ينقل عدتها ايسر ذات الدم بعد عدة الاشهر  
تستأنف بالحيض يعني ان تكررة اذا كانت ايسر فاعتدت بالشهود  
ثم ذات الدم على عادتها المعروفة انتقض ما مضى من عدتها وعليها  
ان تستأنف لعدة بالحيض لان عودها يبطل الاياس هو الصحيح فظهر  
انه لم يكن خلقا لان شرط الخفية تحقق الاياس وذلك باستدانة  
الحج الى المات كالفدية في حق الشيخ الفاني فعلم من هذا التقدير ان  
ما وقع في عبادة صدد الشريعة من قوله قبل انقضائها بها كانه سهو من  
الناسخ والصواب بعد انقضاء ما بها كما تستأنف بالشهود من وقت  
حيضته ثم ايسر يعني ان من حاضت حيضته او حيضتين ثم ايسر  
ان النكاح دوما وفيمن بسن الاياس تعتد بالشهود احرار او احرار اجمع  
بين البدل والبدل منه كذا في الهداية فان العدة بالشهود بدل من العدة  
بالحيض فلو جعل الحيض الى ذات قبل الاياس شتملة على الوقت ليكون سبوا  
من العدة من حيث انه وقت لزوم اجمع المنوع والعجب من صدد الشريعة ان عبادة



الهداية بعد ما وقعت كما نقلنا كيف قال قول لا يستنفذ شكل لا يلو طهر  
 ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق ويجزئته التي دانت قبل الايام من شهر على  
 الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت معتدة الطلاق  
 وطئت بشهره وقد رينا انها وهو مبتدأ خبره قوله عليها عدة اخرى لتحديد  
 السبب وتوحيدها الى العدة فان قاراه ان اذا دخلها يكون ما تراه من الحيض  
 بعد الوطئ بشهره منها ان العدة من وادام العدة الاولى ولم تكمل الثانية  
 انتقضت بعض الثانية فعليها تمامها اذا وجبت على المرأة بعد ان قاراه ان  
 يكونا من رجلين او رجل واحد فان كان الثانية كما اذا طلقها ثلثا وقال  
 طنت انما تحل لي او طلقها بالفاظ الكناية فوطئها في العدة فبطلت ان العدة  
 تداخلت وان كان الاول فكلتا من جنسين كالموت في غيرها زوجها اذا طئت  
 بشهره كما سيأتي او من جنس واحد كما يطلقه اذا تزوجت في عدتها فوطئها  
 الثانية ووطئ بينهما تداخلت عندنا ويكون ما تراه المرأة من الحيض في تمام  
 جميعا وان انتقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها تمام الثانية  
 وصورة ان الوطئ الثاني ان كان بعد ما دانت حيضه يجب عليها بعد الاول  
 الثاني ثلثه حيض ايضا فالحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان بعد  
 من العدين فيتم العدة الاولى ويجب حيضه رابعة لتمام العدة الثانية و  
 ان كان قبل ما دانت حيضه فلا تنس عليها الاثنته حيض وهي تنوب عن  
 ست حيض ومعد وفاة وطئت بها ان بشهره تعد بالشهر وهو يجب  
 بما تراه من الحيض فيها ان في الشهر وقال في المبسوط لو تزوجت في عدة  
 الوفاة فدخل بها الثاني ففارق بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام  
 اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض تخرج وتجب بما حاضت بعد  
 التفريق من عدة الوفاة ايضا تحقيقا للتداخل بقدر الامكان وهو الثاني  
 من العدة غير المذكور في الوفاة والكسر وعدة الطلاق والموت تنقض  
 والنجاسة للمرأة بهما ان بالطلاق والموت حتم ان الزوج اذا كان غائبا  
 عنها وانما خبرها بطلانها اياها بعد ما دانت ثلث حيض وموتها بعد ما دانت

اربعة اشهر

اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وانما ابتداء عدتها عقيبها  
 ان عقيب الطلاق والموت لا عقيب علمها بهما لان النكاح او خبرها على المطلقة  
 والمتوفى عنها زوجها وهما تنقضان بهما عقيبهما وابتداء في النكاح فاسد  
 عقيب توقيفه ان توقيف القاض او غيره على ترك الوطئ بان قال تركت او  
 خلت بسببك ونحو ذلك لا يخرج ذكره الزيلعي قال مضيت عدتي وكذا بها الزوا  
 حلفت فان القول لها مع اليمين لانها ايمنت فيما تجزئ وقد روي في طر باب  
 الرجعة نكح معتدة من باين انما بان امرأته بما دون الثلث ثم تزوجها  
 في العدة وطلق قبل الوطئ وجب عليه مهر تمام وعليها عدة مبتدأة لانها  
 مقبوضة في يده بالوطئ الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح  
 وهي مقبوضة ثاب ذلك القبض عن القبض الواجب في هذا النكاح كالنكاح  
 اشرك مقبوضا في يده فيصير قابضا بمجرد العقد فيكون طلاقا بعد  
 الدخول لا عدة بلا مبينة اخوتت بتباين الدارين لان العدة حيث  
 وجبت لما وجبت حقا للبعد والحرى ملحق بالجماد واليهما ملحق حتى صار  
 خلا لثقلك فلا حرمة لقواشة الا كما حمل لان في بطنها ولد ثابت النسب  
 والاعلان طلقها في ذلك العقد واعتدتها لان وجوب العدة يجوز ان  
 يكون لحق الشرع لانها غير مخاطبة لمقوق الشرع ولا لحق الزوج لانها  
 معتقة وقد اوتينا ان نكحهم وما يدعون ولا على امرأته حرمت النساء  
 مسلمة او متافئة ثم اسلمت او صارت ذمية لقوله تعالى ولا جناح عليكم  
 ان تنكحوهن مطلقا بل اريد ولا عوق ان الحرى ملحق بالجماد واليهما ملحق  
 واما لقواشة الا كما حمل كما عرفت ان في بطنها ولد ثابت النسب والاعلان  
**في الاحكام** وهو ترك الزينة والطيب واحمد المنع في معتدة البائنة  
 والموت اظهرها انما سفسط عاقبة نكاح الذي هو سبب لصورتها وكذا  
 مؤنتها وانما لا تحم المطلقة الرجعية لان نكاح لم تقتر بها بقا النكاح  
 ولهذا حمل وطئها ويحس عليها احكام الزوجات حال كونها بكيرة مسلمة  
 فان الصغيرة والكافرة غير ملحقين بالفروج ولو كانت الكبيرة المسلمة

لا يجوز الزوم







فلا يصير راجعا بالشك وكان راجعا في اكثر من موضع او اجازت به الاكثر من اثنين  
 كان راجعا لان العلوق بعد الطلاق والظواهر منه لا تنقضي الرضا منها فيكون  
 راجعا كذا منسوبة ولدت لا قبل منها يعني ثبت نسب ولد منسوبة اذا جازت به  
 لا قبل من منسوبة بما دعوة لاحتمال كون الولد قائما وقت الطلاق فلا ينقض  
 لزوم الالف وان ثبت النسب احتياطا ولو لم يمتد لها الا في اجازت لتمام سنتين  
 من وقت الفوق لم يثبت نسب لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه طهر  
 الوطى لا بدعوة لانه التزيم وايضا يحتمل ان يطاربا في العدة وكذا في العدة  
 اي حبيته منها تسع فصاعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ يثبت نسب ولد  
 اذا ولدت لا قبل من تسعة اشهر منذ طهرها بانها كانت او رجعت الى العلوق  
 فيكون في العدة وتسعة لا اي ولو ولدت تسعة اشهر لا يثبت نسب  
 ولذا لان العلوق فيكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة بيقين واليقين  
 لا يزول بالاحتمال الصغير مناف يحتمل فان بقي فيها صفة الصغر لم ينفى  
 عدتها بل تسعة اشهر وحمل الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب لانه لا يثبت  
 بمضي العدة ثم ولدت تسعة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل لا نقض  
 وهو اقرارها فكذا احصينا بل اولى لان اقرارها يحتمل الكذب وحكم الشرع بانها  
 لا ترد فيه وكذا معتدة اي معتدة طلاق اجرت بالحض اي حضر عدتها ولو  
 لا قبل من نصف سنة من وقت الاقرار بهذا هو المسطور في الهداية والكفر  
 وغيرهما وهو الصواب كموافق التعطيل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة  
 الطلاق مكان الاقرار وكان سهو من السج ان اول ثبت نسب ولذا لما قر  
 ان العلوق فيكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث اقرت مالا نقضا  
 وحرما مشغول بالمار ونقصها لا لما حران العلوق في خارجها او طهر  
 عطف على اقرت اي كذا معتدة طلاق ظهر جديها او اقر الزوج به اي ثبت ولد  
 معتدة ادعت ولادته وانكر بالزوج وقد كان قبل الولادة حمل طاربا في  
 الزوج بالتحليل والاي والاي لم يظهر جديها او اقر الزوج به فيثبت النسب  
 اذا ثبت ولادتها بحجة تامة اي بشهادة رجلين او رجل واحد او اثنين بانها حلت

المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولو  
 ولدت فعلمت الولادة بوقته الولد او سمع صوته قيد الحجة بالنسبة اذا  
 ثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة فعلمت فالمرأة فانما حملت  
 المعتدة اذا ولدت ولدت لم يثبت نسب عند اي حال الا ان يشهد بولادتها  
 رجلان او رجل واحد اثبات الا ان يكون هناك رجل ظاهر او غير ذلك من  
 قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة وعندنا ثبت في جميع شهادته امرأة  
 واحدة مسلمة حرة عدلة كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت لا قبل  
 منها بهذا مسئله ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب الولد الموقوف عليها  
 زوجها الى ان يثبت نسب ولدة معتدة وفات يكون بين الموت وولادته  
 اقل من سنتين وقال في الاجازات بعد انقضائها عدت الوفاة تسعة اشهر  
 لا يثبت النسب لان الشرح حكم بانقضائها عدتها بالشهور لتعين بحجة خصها  
 كما اذا قرأت بالا نقضها ركنها بين الصغيرة ولنا ان لا نقضها عدتها بغيره  
 وهو موضع الحمل فيجاء في الصغيرة لان الاصل فيه عدم الحمل لانها قبل البلوغ  
 ليست بحمل في البلوغ شك والصغر ثابت بيقين فلا يزول بالشك او ولدت  
 عطف على قوله ولدت لا قبل منها بهذا مسئله ذكرت في الهداية ثانيا بقوله  
 وان كانت معتدة من وفات وصدقتها اي ثبت نسب ولد معتدة وفات  
 ولد في العدة او الورثة بالولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه  
 اتفاقا وهذا في حقا لا واث لا في حاله خالص حقه فيقبل فيه تصديقهم اما في  
 في النسب قبل ثبت في حق غيرهم ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة  
 بالانحداد رجلا او رجلا واحدا من الورثة يثبت لقيام الحجة ولذا قيل  
 بشرط لفظ الشهادة وقيل لا بشرط لان الشبوت في حق غيرهم بغيره  
 في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعا لا يراعى فيه شرط الاصل كالعبد من المولى  
 ويجوز في السطوان في حق الاقامة وهذا هو الصحيح كذا في الكافي وكذا العلوق  
 ولدت تسعة اشهر يعني اذا تزوج الزوج امرأة فجازت بولد تسعة اشهر



فصاعداً ثبت نسب من سوا الزوج أو سكنت لأن الفواش قائم والمدة  
تامة وان انكر الزوج ولادتها ثبت بشهادة امرأة واحدة فان نظارة ثلثنا  
لأن النسب يثبت بالفواش القابلين واللعان انما يجب بالقذف وهو موجود  
ههنا لأن قوله ليس مني قذف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود  
الولد فلم يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة ليترجم كونه لللعان ثابت  
بشهادة القابلة بل انقضت اللعان الى القذف جوازاً لقول ربيعة لا يلزم  
انما لان القذف المطلق لا يقتضي وجود الولد كذا في القذف  
بالولد لا يقتضي وجوده واللعان فيه ودفعه الى حراد القوم بالوجود  
الحاد في القذف بالولد انما يقتضي الوجود في العادة دون الحاجة  
اذا سمع الزوج ان امرأته ولدت ولد فقال له كذا لو لم يكن مني كان  
قذفاً لها بالزنا فكانه قال ذنبت فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجوداً  
في الخارج وان ولدت لاقبل منها الى ستة اشهر لا يثبت نسب كسب  
الصلوة على النكاح فان ولدت ثم انقضت او ادعت نكاحاً من ستة اشهر  
وادعى الزوج فصدق بلا يمين عنده خلافه كما حكي سياتي قال ان نكحتا فزنا  
طالق ثم نكحتا فولدت لنصف ستة من كسبها الزمة انما الزوج نسب الى نسب  
الولد ومهرها الوجود العلوق في العدة علق طلقاً بولادتها اي قال  
لا امرأته اذا ولدت ولداً فان طالق فشهدت امرأة واحدة بهاي بالولادة  
لم يقع اي الطلاق عند ابي حنيفة وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة المرأة  
ثم ثبت الطلاق بالتبعية وله ان الولادة تثبت خبره فيقذف بقدرها  
فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس بتابع لها لان كلامهما يوجد دون الف  
المرضى عليه بعض شراح الهداية بان كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة  
المعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها والشئ ثابت  
ثبت بجميع لوازمه اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه ليس على  
الطلاق بل هو في موضع لا يتصور الا نفيها كمن يدين الذم والمزوج كما في الزوج  
العقل وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينفي عنها وقد نقل

الاقول  
قال ان نكحتا فزنا طالق  
فولدت لنصف ستة من كسبها  
لأن النسب يثبت بالفواش القابلين  
واللعان انما يجب بالقذف وهو موجود  
ههنا لأن قوله ليس مني قذف لها بالزنا  
والقذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر  
الولد الثابت بشهادة القابلة ليترجم كونه  
لللعان ثابت بشهادة القابلة بل انقضت  
اللعان الى القذف جوازاً لقول ربيعة لا يلزم  
انما لان القذف المطلق لا يقتضي وجود  
الولد كذا في القذف بالولد لا يقتضي  
وجوده واللعان فيه ودفعه الى حراد القوم  
بالوجود الحاد في القذف بالولد انما  
يقتضي الوجود في العادة دون الحاجة  
اذا سمع الزوج ان امرأته ولدت ولد فقال  
له كذا لو لم يكن مني كان قذفاً لها  
بالزنا فكانه قال ذنبت فحصل الولد منه  
وان لم يكن الولد موجوداً في الخارج  
وان ولدت لاقبل منها الى ستة اشهر  
لا يثبت نسب كسب الصلوة على النكاح  
فان ولدت ثم انقضت او ادعت نكاحاً  
من ستة اشهر وادعى الزوج فصدق  
بلا يمين عنده خلافه كما حكي سياتي  
قال ان نكحتا فزنا طالق ثم نكحتا  
فولدت لنصف ستة من كسبها الزمة  
انما الزوج نسب الى نسب الولد  
ومهرها الوجود العلوق في العدة  
علق طلقاً بولادتها اي قال لا  
امرأته اذا ولدت ولداً فان طالق  
فشهدت امرأة واحدة بهاي بالولادة  
لم يقع اي الطلاق عند ابي حنيفة  
وعندهما يقع لان الولادة تثبت  
بشهادة المرأة ثم ثبت الطلاق  
بالتبعية وله ان الولادة تثبت  
خبره فيقذف بقدرها فلا يتعدى  
الى الطلاق وهو ليس بتابع لها  
لان كلامهما يوجد دون الف المرضى  
عليه بعض شراح الهداية بان  
كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة  
المعلق بالشئ لازم من لوازمه  
والولادة تثبت بشهادتها والشئ  
ثابت بجميع لوازمه اقول قوله  
والشئ اذا ثبت ثبت بجميع  
لوازمه ليس على الطلاق بل هو  
في موضع لا يتصور الا نفيها  
كمن يدين الذم والمزوج كما في  
الزوج العقل وقد اشار اليه  
صاحب الهداية بقوله والطلاق  
ينفي عنها وقد نقل

ذات

في كتاب الاصول في بحث الاقتضاء ان قوله اعتق بعدك عنى بالاعتق  
البيع خروجه صحى العتق فصدركا انه قال مع بعدك عنى بالالف وكن  
وكيل بالاعتاق فيثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الادكان والترك  
الاعمال لا يحتمل السقوط أصلاً وان كان الزوج اقر بالجليل لم يعلق طلقاً  
بالولادة فقالت المرأة ولدت وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا زيادة  
عند ابي حنيفة وعندهما يشترط شهادة ثلاث نساء في حقه فلا بد من الحجة ولان  
اقراره بالجليل اقرار بما يقضى اليه وهو الولادة نكحاً فطلقها فشرها  
فان ولدت لاقبل من ستة اشهر من اقرارها الزمة الولد والطلاق يترجم  
الولد في الوجه الاول ولد المعتدة اذ العلوق سابق على الشرع وفي الثاني  
ولد المملوكه اذ محادث يضاف الى اقرب وقته فلا بد من الدعوة قال  
لا منه ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لاقبل  
من ستة اشهر من اقرارهم ولده لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة  
قد وجد من الولد بقوله فهو مني وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو ثبت  
بشهادة القابلة اتفاقاً وانما قال لاقبل من ستة اشهر من اقرارها لولده  
سنة اشهر فصاعداً لا يثبت النسب لاحتمال انها جعلت بعد مقالة المولى  
مدعيها هذا الولد بخلاف الاول لليقين بقيام الولد في البطن وقت القول  
فهو الدعوة او لطفل عطف على قوله لا منه او لوقال لطفل هو ابني وما  
المرفقات انه ام الم طفل هو ابني وانما زوجته برثان ام برث الطفل  
ام من القول ان المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها ام الطفل  
والاسيل الى بنوة الطفل له ان النكاح امه نكاحاً صحيحاً لانه الموضوع للحمل  
وان قال وارثه انت ام ولده وجعلت حرية لها لثرت لان ظهور الحرية  
باعتبار الذمجة في دفع الرقاً لتحقيق الارث زوج امه من بعده جازت  
بولد فادعاء المولى لم يثبت نسب لان ثبوت نسب يفتقر الى نكاح  
وقد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل النسخ بخلاف البيع فان المولى  
الاباح امه ولدت عند المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسباً ونسخاً

القابلة



البيع وعتق أو الولد لانه مكمل كولي وقد اقر بنوته فلم حرية وان لم يثبت  
المزوم كما اذا اقر بنوته بعد الموعود في النسب ونهبر الى الامة ام ولد  
لا قراره بذلك ولدت امة لموطورة ولد لم يثبت نسبه حتى يدعيه فان التمس  
على ثلث مراتب قوى وهي فرائض المنكوحه وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوى  
ولا ينفي مجرد النفي بل ينفي باللعان في النكاح هو الصحيح اذا لعان للقاتل  
كما هو وضعيف وهو فرائض الامة وحكمه ان لا يثبت به النسب بلا دعوى  
لضعفه ومتوسط وهو فرائض ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب  
بلا دعوى وينفي مجرد النفي كمن ثبوت بلا دعوى انما يكون اذا حل للمولي  
وطئه واما اذا لم يحل فلا يثبت بلا دعوى كالم ولد كاتبها مولاها وانه شريك  
بين اثنين استوليا ثم جازت بولد لا يثبت نسبه بدونها كذا في  
خزانة المفتي والله اعلم بالصواب **باب احضانه** هي من حضن الطاهر  
بيضة محضه اذا اتمت الى نفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدا  
هي لولم ولو بعد الطلاق ما لم تنزع ويعني بزوج آخر غير حرم للطفل كما يثبت  
وانما كانت لها لاجماع الامة عليه ولا انها اشفق من غيرها الا ان تكون رزقا  
فانها تجبس وتضرب فلا تنزع للحضانه او فاجرة كذا في الكافي بلا حرجها  
على اخذ الولد اذا ثبت او لم تطلب لاحتمال ان تنزع عن الحضانه **باب**  
بان لا يخذ الولد ثدي غيرها ولا يكون له ذومح يرضع سوى الام فيجوز  
على الحضانه اذا اجنبية لا شفقة لها عليه ثم امرها اي ام التمر وان علت  
لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات ثم ام ابية ام ابية المولد  
كذلك وان علت لانها من الامهات وكرها تحوز ميراث الامهات ولا نهيا  
او شفقة لاجل الولادة ثم اخته لآب وام لانها اشفق ثم اخته لآب لانها  
قريبة لما قبلها في هذا الامر ثم اخته لآب لانه بنات الابوين اولى من بنات  
الاجداد ثم خالته لان قربة الام ارحم في هذا الامر كذا في من كانت لآب  
وام اولى ثم لام ثم لآب وامحالة اولى من بنات الاخ لانها تدعى بالامهات  
بالاخ ثم عمته كذلك في الترتيب ولا حق بنات العمه وامحالة في حضانه

لانها  
فانها اشفق

لانها غير حرم بشرط حرمتين لعجز الرقيق عن الحضانه لا شغلها بحزم المولد  
وان حق الحضانه نوع ولأية ولاية للرقيق على نفسه فضاها عن الولد على  
غيره فلا حق لامة وام ولد قبل عتقها بل حق للمولي ان كان الصغير رقيقا  
ولا يفرق بينه وبين امة ان كانا في ملكه كما ياتي في البيوع وان كان في اقلها  
لا قربانه الا حرار واذا عتقا كان لهما حق الحضانه في اولادهما الا حرار لانها  
واولادهما احرار احوال ثبوت الحق الدائمة كالمسلمة يعني انها احرار بولدها  
المسلم حتى يعقل ام المولد ولان الحضانه تبين على الشفقة وهي تنفق  
عليه فيكون الدفع اليها انظر له ما لم يعقل منيا فاذا عطل يترج منها  
لا عمل الفرار ويجاز ان يالف الكفو فان تالف الكفو قد يكون قبل  
تعقل الدين فاذا خيف هذا يترج منها ايضا يسقط حقها اي حق الحضانه  
اما كانت او غيرها كالجدة بنكاح غير حرم اي حرم المولد لا تنفق في الشفقة  
حتى اذا نكحت حرمه لا يسقط كام نكحت عمه وجدة جده ويعود اي حقها  
بالشفقة لان المانع اذا زال عاد المنع طلبت لام اجرا ولو طلبت في  
النكاح او في مدة الرجعي لم تنحق الا بولان الارضاع مستحق عليها ربا  
وان لم يكن مستحقا قال الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن كمنه باعد  
لا عمل اجرها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرها فكان الفعل واجبا  
عليها فلا يجوز اهداها لغيره ولو طلبت بعد عدة او فيها كمن ربيته  
من غير ما تنحق اما الاول فلان النكاح قد زال بالكلية فصارت  
كالاجنبية واما الثاني فلان لا غير مستحق عليها اعلم ان الام اولى بارضاع  
الولد بعد انقضاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانها اشفق  
وانظر للضبي وفي لا خدمتها اخر اوبه فان التمت اكثر من ذلك  
لم يجز لآب عليها دفعا للمضرر عنه قال الله تعالى لا تضاروا الامة بولدها  
ولا مولود له بولده اي لا تضاروا بامها بولدها ولا يضار  
هو بالزامة باكثر من اجرة الاجنبية وان وضعت الاجنبية ان ترضع  
بغير اجور وبدون اجور كمثل الام باجر كمثل فالاجنبية هذا اولى لما قلنا



فكره الزيلعي في البستنة روايات في رواية جاز يستجار بالان النكاح  
 قد زال فالتحقق بالاجاب وفي اخرى لا لال العدة من احكام النكاح ولهذا  
 يجب فيها النفقة والسكنى ولا يجوز دفع الزكوة اليها والشهادة لها قال  
 الاب احمد رضى عنه بلا امر حين قالت الام بعد العدة لا ارضعه الا بالاجرة او  
 بالاكل حين قالت لا ارضعه الا بكذا ليس لها منعها ولكن ترضع الظفر  
 في بيتها ما لم تزوج رعاية للظفرين لا تدفع صبية الى عصبية غير حرم كوال العتق  
 وابن العم لا يحال الفساد مع وجود حرم غير عصبية كالحال لعدم احتمال  
 ولا تدفع ايضا الى فاسق فاجر وهو من لا يبالى بما يصنع فانه لا يتجاشى  
 عن الفساد ولا يغير طفل بين بيته وامه وان كثر ما قال الشافعي خير الزمان  
 بين التحسين ويسلم الى من يتخاره الام واجرة احق به اي بالصبي من ابيه  
 حتى يستغنى عن الغير بان ياكل ويشرب ويلبس ويستنجح حده لانه  
 اذا استغنى يحتاج الى التأديب والتخلق باداب الرجال افعالهم والاب  
 اقدر على ذلك وقد الاستغناء بسبع سنين قدرة انحصاف وبه يقع  
 كذا في الكافي والام واجرة احق بها اي بالصبي من الاب حتى يحضر لها  
 بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد  
 البلوغ تحتاج الى التحسين والحفظ والاب عليه اقدر وروى عن حماد  
 تشبه يغي عنها تدفع اليه الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى  
 الصيانة وهو الا حوط لفساد الزمان وغيها اي حضانتها غير الام و  
 اجرة احق بها اي بالنت منها حتى تشبه لال الترك عند من تحضنها  
 نوع استخدام وغيرهما لا يقدر على استخدامها ولان المقصود هو التعليم ويحصل  
 باستخدام وغيرهما لا يمكنه ولهذا لا يجوز بالخدمة فلا يحصل المقصود فلا  
 الام واجرة القدرتها عليها شرعا لا تشرط مطلقة بولد ما لا بد من اذن  
 ابيه لما فيه من الضرر بالولد الا الى وطنها الذي تحبها فيه حتى لو وقع  
 الزوج في بلد وليس بوطن لها ليس لها ان تنقل اليه ولا الى وطنها بعد  
 الا حرم في كل منها وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل هو الصحيح هذا اذا كان

بين الموضعين تفاوت وان تقارب بحيث يتمكن من مطالبة ذلك  
 في يوم ورجع اهله قبل الليل جاز لها الانتقال اليه مطلقا في دار الاسلام  
 ولا يشترط فيه وقوع التزوج ولا الوطن الا الى قرية من المصر لان الانتقال  
 الى قرية بمنزلة الانتقال من حلة الى حلة في بلد واحدة لكن الانتقال من  
 مصر الى قرية يضر بالولد لانه يتخلف باخلاق القرى فلا تمكن في ذلك الا ان  
 يكون له وطنها ووقع العقد فيها في الاصح لما بيننا وخبر هذا السوفياتي  
 وليس لغيرها ان ينقله بلا اذن الاب حتى اجرة للصغيرة وجمعة مؤسرة  
 واب محسنة ارادت العمة مسك الولد جانا ولا تمنعه كما لعمة الولد  
 عن الام وهي الام قاتلي اي تمنع من احضانه وتطالبه بالاجرة ونفقة  
 الولد فالصحيح ان يقال لها اما ان تمسك الولد جانا او تدفعه الى العمة  
 كذا في الخلاصة **باب النفقة** هي اسم بمعنى الانفاق قال هشام سالت  
 محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة هي  
 تجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملكة قدم الزوجية  
 لانها اصل النسب والنسب أقوى من الملكة فجب على الزوج ولو صغيرا  
 لا يقدر على الوطن او فقير ليس عنده قدر النفقة لزوجته سواء  
 كانت مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة توطئ اي من شأنها ان توطئ  
 حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من جهته فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب  
 النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطن فان المانع  
 من جهته فلو كانا صغيرين لا يطيقان اجماع لا نفقة لهما لان المانع من  
 جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجعل المانع من قبله كالمعدوم فالمنع  
 من قبلها قائم ومع قيام المانع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية بغير  
 او غنية فان كان غنيا لا يبطل حقها في النفقة على زوجها موطوءة او لا  
 كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطن وهي كبيرة يقدر علىها  
 بقوله فجب وهو احتياط وانحصاف وعليه الفتوى وبينه بقوله في  
 الموسر بن نفقة السيد والمفسر بن نفقة العيسر والمختلفين



بان يكون احدهما موصرا او الاخر موصرا وهو يتناول صورتيهما  
 ان تكون معيرة الزوج موصرا او الثانية عكسها بين كمالين نفقة  
 دون نفقة الموصرات وفوق نفقة المعصيات وقال الكرخي يعتبر حال  
 الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال صاحب  
 المبسوط المعية حاله في البسار والعسار في ظاهر الرواية ولو كان في  
 بيت ابها قال في الهداية اذا سلمت نفسها الى منزله فعليه نفقة او قال  
 في النهاية بهذا الشرط ليس بلان في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي  
 ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج  
 ثم قال قال بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا يتحقق النفقة الا لم تنقل الى  
 بيت زوجها والقول على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم  
 تنقل او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس عدمها اذا كان  
 مرضا يمنع اجماع لفظة وجه الاحتسان ان الاحتباس قائم فانه يشترط  
 بها وبمسرها وتحفظ البيت والمانع لعادى فاشبهه كحوض ولا ينفذ  
 انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت يجب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت  
 ثم سلمت لا يجب لان التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية لا اى لا يجب النفقة  
 لما شتره وبنيها بقوله خرجت من بيت اى بيت الزوج بلا حق حتى يعود الى  
 منزله لان فوات الاحتباس منها واذا عادت جاز الاحتباس حتى النفقة  
 بخلاف ما اذا امتنعت من التمكين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو  
 قاد على الوطن جبره او قوله بلا حق اهتراز عن خروجها بحق كما اذا لم يعطها  
 المهر المجل في بيت من بيته ومجوسه بدري لان الاحتباس جار من قبلها  
 بالمطالبة وان لم يكن منها بان كانت عابرة فليس منه وريضة لم ترف  
 اى لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاحتياج بها ومقصود  
 يعني اخذها وجعل كرها قد يجب بها فان النفقة جزء الاحتباس في بيته و  
 قد فاته وهاجته بدونه اى لا خروج ولو خرج لم ينفذ لان فوات الاحتباس منها  
 ولو سارت بى بالزوج فنفقة كحضرة الواجب لى لان الاحتباس قائم

الاحتباس لا يحتاج

نقابة عليها لا غير اى لا نفقة السفر ولا الكراء والحاد منها الواجب  
 عطف على قوله في اول الباب لزوجته لو كان الزوج موصرا لا نفقة  
 واجبة عليه وهذا من تمامها لا معصية في الصحيح لا يفرق بينهما اى بين  
 الزوجين بغيره اى الزوج عنها اى النفقة ولا بعدم ايقانه ان الزوجة  
 حال كونه غائبا حقها مقعول بقاءه ولو كان الزوج موصرا اعلم  
 ان جواز الفسخ عند الشافعي امران احدهما اعسار الزوج وطريقه  
 ان ثبت اعساره عند الحاكم فيتم له ثلثة ايام ويمكنها من صبيحة الـ  
 الرابع كذا في غايه المقصود ولو غاب الزوج وثانها عدم ايقانه  
 الزوج الغائب حقها من النفقة ولو موصرا قال في شرح غايه المقصود  
 ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكنه لا يوفى حقها  
 فانظر الوجهين انه لا يفسخ فيها ولكن يبعث الى الحاكم اى الحاكم يبعث بطا  
 ان موضوعه معلوما والثاني بثوت الفسخ واليه مال جمع من اصحابنا  
 وانتوا بذلك للمصلحة وقال في شرح المحاوى وهو اختيار القاضى الظهيرى  
 وابن الصبان وابن الروبان وابن اخيه صاحب العمدة ان المصلحة والقول  
 به وقادشاد الى الخلاف بقوله بغيره عنها والى الثاني بقوله ولا بعد  
 ايقانه الى قول قد علم مما نقل عن كتب الشافعية الموثوق بها ان الحكم  
 بالبعث عند الشافعي انما هو بالنظر الى المحاضر واما الحكم بالنظر الى الغائب  
 فبعدم الاتفاق وكل من العجز وعدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة  
 فلا حاجة لما ذكر في الرد على الشافعي وشروع الهداية وغيره بالبحر  
 عن النفقة انما يظهر عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا غيبته  
 منقطعة فلا يعرف البحر لجا اذا ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق  
 لا العجز عن الاتفاق فان دفع هذا القضاء الى قاض آخر فاجاز قضاءه  
 فالصحيح لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في حقه فليس له ان ينفذ  
 العجز لم يثبت نعم يرد هذا على من لا يعرف مذهبه من الشافعية ويحكم  
 على الغائب بالبحر عن الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعمل بذهب



بأنفق

الشافعي فليست له ونور المرأة بالاستدانة ان يقول لها القاضى استدنى  
على زوجك ان تستري طعام سنة على ان تصفي الثمن من ماله فرض نفقة العساكر كالمالك  
معسر في خايسه الزوج نعم لها نفقة بساوه ان طلبت لان النفقة تختلف بحسب  
اليسار والعسر وعافضه بتقدير النفقة لم يجب شيئا فشاذا البذل  
عانه فلها المطالبة بتمام حقها وهو ما دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسر  
وتسقط ما مضى من النفقة اذا اضرحتا ورضيا بشئ اى حصلتا على شئ لا رزقا  
صلته ليست بعوض فلا تنال بالانقضاء كالمهر فانه لا توجب للملك الا بتوب  
وهو القبض والصلح كالقضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضى  
بخلاف المهر فانه عوض عن الملك وموت احدهما او طلاقها تسقط المفروضة بعينه  
ان مات احدهما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت  
شهور ولم تأخذها سقطت المفروضة لما حرزها صله والصلح تسقط بالموت  
كالهبة تسقط بالموت قبل القبض الا اذا استدانت باجر القاضى لانها لا تنكح  
كما حرز الاستدانة المجتلة يعنى ان يجزىها نفقة سنة مثلا ثم مات احدهما قبل  
مضت المدة لا يسترد منها شئ لانها صله وقد انفصل بها القبض ولا رجوع  
في الصلوات بعد الموت لانها حكمها كالحا في الهبة يبيع الحق كما دون بالمالك  
في نفقة زوجته لانه دين وجب في ذمته لوجوب ربيبه وقد ظهر وجوبه في  
حق المولى لان السبب كان باذنه فيتحقق برقبته كدين التجارة في العبد الشار  
وللمولى ان يقضى لان حقها في النفقة لا عين الرقبه مرة بعد اخرى متلاعبة  
تزوج اواة باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم  
فبيع بثلثمائة وبن قيمته والمستقر عالم الا عليه دين النفقة ببيع ارة في  
بخلاف ما اذا كان الف عليه بسبب فبيع بثلثمائة فانه لا يباع مرة  
اخرى وتسقط النفقة بموته العبد وقبضه ولا يواخذ المولى بشئ لقوله  
كل لا يستيفاء ويباع في دين عيله اى غير النفقة مرة فان اوفى الغرماء بها  
والا طوبى له بعد احرية والفرق انه دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون  
دينا آخر حادشا بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو كان كمدرا او مكاتبنا لا يبيع

بالنفقة

بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا اخرج بيع لانه يقبل الفل بعد بيع النفقة  
الامة المكسوة المتكاتب بالقبول اى اذ ازوج امة لغيره فلا يوجب عليه النفقة  
اذا اؤاها بسيد ما اى يخل بيننا وبين زوجها ولا يسخرها لان الاجتناب لا يتحقق  
الا باو عدم اخذها قال المعتمد في استحقاق النفقة تفريقا لمصلحة الزوج و  
ذلك يجعل عاذا ولو اخذها المولى بعد ما اى بعد التوبة تسقط النفقة  
انزال الموجب وان خدمته اجبنا بلا اخذها لانه تسقط لانه لم يمسكها لانه لم  
مسكها ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مديرا او مكاتبنا لان  
المعتمد الموجب هو التوبة فلا يختلف باختلاف الزوج كذا اى كالنقطة  
المدرجة وام الولد حق لا يجب نفقة بها الا بالتوبة بخلاف المكاتبه اذ تزوجته  
باذن المولى حيث يجب نفقة قبل التوبة كالمرة اذ ليس للمولى ان يستجدها  
لعيره ورثها حق بنفسها ومنافعا ويجب على الزوج السكنى لزوجته لقوله تعالى  
اسكنوهن من حيث سكنتم في بيت خال من اهل الزوجين لانها ما تنفرد بالبيت  
مع الناس اذ لا يمانان عاقتا عاها ويمنعان من الاجتماع والمعاشرة الا انه  
يكتاد الا لا ائحى لهما فلهما ان يسكن معا ويتفقا عليه ولا يلهما بعينه حرهما  
انظر اليها والكلام معها حتى شأوا ولا يمنعهم الزوج من ذلك لما فيه من  
قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك حرز الا الدخول عليها باذنه فانه لا يجوز  
الا البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه والصحيح الا لا يمنع من حرزها ان  
المولى والى ولان دخولها عليها كل جمعة ودخول حرم غيرهما كل سنة قوله  
والصحيح احرار عن قول محمد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع الحرام من الزيادة في  
كل شهر نفرض لزوجته الغائب وطفله وابويه في حال له الا لغيره من جليل  
حقهم اى من دواهم او دنيا او طعاما او كسوة من جليل حقهم بخلاف ما  
اذا كان من خلاف جنسه لانها تحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بل هو لغايق  
بالوفاق الا ان من عنده المال يعنى المضاربة او الموضع او المديونية به اى المال  
وبالزوجية والولاد او علم القاضى ذلك المال والزوجية والولاد لم يعترف به  
من عنده المال ويكفيها ان القاضى الزوجية على انه لا الغائب لم يعطها النفقة ويكفيها

تفرض اى تقدر



لان من الناس من يعطى الكفيل لا يحلف ومنهم من يعطى الغائب من يحلف  
فيجمع بينهما احدا نظر الغائب لا باقامة بينة سقطت على قوله في روضة  
الغائب لا تقضى النفقة باقامة الزوجية بينة على النكاح ولا تقضى ايضا ان لم يولد  
ان الغائب حال اقامتها اقامته الزوجية البينة بقوله ما اقامته النفقة  
عليه ان الغائب ويأمر بالانكاح لان فيه قضاء على الغائب ولا يقضى به  
بالنكاح لانه ارضاء عنها على الغائب وقال في قبضه بها لانه ان بالنفقة لا  
بالنكاح لان فيه نظر لها ولا حرج على الغائب فانه لو حلف وصدقه فقد اخذت  
حقها وتجدد حلف فان نكل فقد صدقها وان اقامت بينة فقد ثبت حقها  
وان عجزت يضمن الكفيل او المرأة وبنها ان يقول في جعل الحجة اليها دون  
اعلم انه لا يقضى بنفقة في حال الغائب الا لو كان المذكورين لان القضاء على  
الغائب لا يجوز فتنفقة هو لا واجب قبل القضاء فلهذا كان له ان يأخذوا  
قبل القضاء بدون رضاها فيكون القضاء في حقهم اسما وفي حق من القاضين  
غيره غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم  
ان يأخذوا من مال شئ قبل القضاء اذ اظفر ابيه فكان القاض في حقهم استدار  
ايجاب فلا يجوز ذلك الغائب ويجب لمعتدة الطلاق رجعا كما ان اباها وقد  
التفريق لا بحصة كخيار العتق والبلوغ او التفريق لعدم الكفاءة النفقة  
والسكنى اما الرجعي فلا ان النكاح بعد قابلية كسما عندنا اذ يحل له الوطء والما  
الباين فانه يبرأ من الاحتباس كما ذكره الاحتباس قابلية في حكم مقصود بها  
بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لهيئة الولد فجب النفقة ولهذا كان لها  
السكنى بالاجتماع للموت والمعتصة ان لا تجب النفقة لمعتدة الموت والتفريق لمعتدة  
كالرودة ونقصيل من الزوج اما الاول فلان النفقة تجب في حال شئ شيئا والما  
ماله بعد الموت ولا يمكن ايجابها في حال الورثة واما الثاني فلا انها صارت  
حاجبة لنفسها بغير حق قصاصات كانتا شئ في سقطت النفقة باذنه  
معتدة الثلث لا يمكنها ان ينفق لانه الفرق ثبتت بالطلاق الثلث والكل  
فيها للرودة والتمكين ان ان المدة تجب حتى تتوب ولا نفقة للمعتدة

النفقة

والمكنته

والمكنته لا تجب عليها النفقة ومنها ان من سبب وجوب النفقة السبب في  
على الاب خاصة لا لغيره احد فيها كنفقة ابويه ووجبه ان كمالا لغيره احد في  
نفقتهم ولو كان الاب فقيرا لقوله تعالى على المولود وذرته وكسوته والمولود  
له هو الاب لولده متعلق بقوله تجب النفقة حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير  
غائبا في حاله او كبيرا عاجزا عن الكسب حتى لو لم يجز منه لم تجب نفقته على ابيه  
وفي النكاح اذ كان من ابنت الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة  
العلم اذ لم ينفذوا الى الكسب فلا يسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى المولى عطف  
على قوله على الاب ان تجب على المولى فانه اذ كان محسرا كان عاجزا ولا نفقة على  
العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد والصغار لانه الترتيب بالعقد في سقط  
بالفقير واختلاف في اليسار والفتوى على انه مفقود بملكه نصا بجرم الضيق  
اخذت بالفقرة وقد روي انه لا حصر ان ابويه واجدادهم اما ان يكون فلقه  
نوع وصاحبها في الدنيا معروفا وقسم بالنيابة بحسب العشرة بان يعطى  
اذا جازا ويسويها انما ياترث في حق الابوين الكافرين بدليل ما قبله اذ افاضت  
وجوب النفقة في حق الكافرين بعبارتها وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاولاد  
والجواز فانهم من الاباء والامهات ولهذا يقوم كجهت قاض الاب عند عدم الفقر  
قيد لا لانهم كانوا اغنيا وحققتهم في حالهم والقدرة على الكسب لانهم يتقرب  
به والولد مأمور بدفع عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية  
وهو الصحيح لان استحقاق الابوين وهو جحق المكنته في حال الولد بقوله انت و  
مالك لا بملك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث ولهذا ثبت لها هذا الحق  
مع اختلاف المكنته وان النكاح التوارث ويعتبر فيه القرب والحزنية لا الادارة  
فمن لم يثبت واثم ان النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي  
الابنته وان النفقة على ولدها مع ان الارث كله للوف ولا شئ لولد البنت  
لان من ذوالارث لا يملك وكل من يملك عطف على لاصول الفرق بين ذرهم والحر  
نوم وخصوم من وجه تصادقها على البنت والاخت وصديق الاول على بنت العم  
دول الشئ لصحة النكاحها وصديق الشئ على اخت الزوجة لعدم صحة نكاحها دون

كما ذكر



الاول صغر الدائم بالغة او ذكر عاجز بان اذما او ائمن وجنونا فقول حال من  
 الجوع حتى لو كانوا اغنياء لم يجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لان الصلة  
 القربة القريبة واجبة دون البعيدة والفاصل ان يكون وارحم مخرج قال تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك وفي رواية ابن مسعود وفي رواية الوارث في الارحم المخرج مثل  
 ذلك وفي رواية مشهورة فيها ان بمذلة الجور المشهور كما لو كانت في الارحم المخرج  
 نفقة المطلق الكتاب به ثم لا بد من الحاجة والصغر والاثمنة والزمانة والعجز  
 اعادة الحاجة لتحقيق العجز فان الفاد على الكسب بالنسبة بخلاف الابوين كما  
 سبق بقدر الارث متعلق بحسب المقدور وانما اعتبر قدره اخذ من قوله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعقبة ولا في العزم  
 بالغنى ويجوز عليه على الاتفاق لا يضر حتى يستحق فيجب نفقة البنت  
 البالغة والابن الزمن البالغ على ابوينهما اثباتا على الابن اثباتا على الابن  
 الثالث لان الميراث لها على هذا المقدار وفي ظاهر الرواية كل النفقة على  
 الاب بقوله تعالى وعلى المودود ذواتهن وكسوتهن وفي غير ذلك من الدين يعتبر  
 قدر الميراث ورواية واحدة وفي عليه بقوله نفقة من اى نفقة له اخوات  
 متفرقات مودرات عليه بن احسانا كارتة ثلثة اخواتها على الاخوة اب وام  
 وخمس على الاخوة اب وخمس على الاخوة ام على قدر ميراثهن ويعتبر فيه  
 اى ذى الارحم المخرج اى عليه الارث بان لا يكون حرم ومالا حقيقته بان يكون حرم  
 عليه ان لا يعلم الا بعد الموت وفي عليه بقوله نفقة من اى نفقة له اخوات  
 وابن على مودرات على الخال ويمكن ان يكون ابن العم ويكون الارث لخال فان  
 ابن العم ليس مخرج فلان نفقة عليه وانما لم يرد فيكون النفقة عليه لان نفقة  
 مع الاختلاف الدنيا لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واقتضى الدين  
 يمنع التوارث فلا يجب على النهر اية نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة  
 اخيه النهر ان الارزومة لانها يجب باعتبار الجسوس المستحق بعقد النكاح  
 ولكن جهة العقد تارة اتحاد الملة حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى  
 بشبهة والاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وفي غير ما سبق

يعتقد

حسين

حسن العيشة قد حرم بيانه والاجداد والجدات كالا بون كما في قوله تعالى  
 انتم على انفاق ابويع محمد حسين ولا يحرم على انفاق ابية المسلم او الذم لان  
 الاستحقاق بطريق العدل والمعروف لا يستحقها للثمن على برهم لقوله تعالى انما ينسلكم  
 الله في الدين بقائلونكم في الدين ولله الايجز كما لا ريب في من يوفى وادنا  
 بينهم والاختصاص مملكتهم والقوى لان الفروع جزء ونفقة الجور لا ينفقها  
 بالكلية لنفقة نفقة الذميين قيد به اقتدار العجز والتمسك من الاول  
 خلا لا ينسأ عن البر في حق من يقاتلنا كما جرح وانما الشارح في نفقة نسبية ان يلحق  
 بداركوب يبيع الاب عرض ابنه لا عقارة لنفقة اى يجوز له بيعه لنفقة  
 لان له ولاية بحفظه في حال له الغائب والموصى ذلك فله ولاية ولو فود  
 شفقة وبيع المنقول من باب حفظه ويخشى عليه التلف وكذلك العقار  
 لانها تحفظه بنفسه وبخلاف غير الاب من لا يملك له ولاية لزم اجمالا  
 في النكاح حال الصغر ليقاثر ما بعد البلوغ ولا في حفظه بعد الكبر بخلاف  
 الاب واذا جاز بيعه فالتمس من حارس حقه وهو النفقة فلا الاستيفاء منه  
 لاي لا يجوز بيع الاب عرض ابنه لاني لا بية عليه كالا بون غير انما لا يغير  
 النفقة هذا عند الجرح وانما عند جرحها فلا يجوز ذلك كله وهو القياس الاول والولاية  
 له لا فقط لهما بالبلوغ وانما لا يملك حال حفرته ولا يملك البيع في دين سوى  
 النفقة وهو الاحتساب ما ذكرنا قال الزبيدي في المسئلة نوع اشكال هو ان  
 يقال ان كان للاب له حال غيبة ابنه ولاية بحفظ اجمالا فالمانع من البيع  
 بالنفقة عند ما او بالدين عند الكل احوال الاشكال اصل لان هذا محقق متين  
 احد هما ان للاب حال غيبة ابنه ولاية بحفظ والثانية ان بيع المنقول  
 من باب حفظ ولا يلزم من كونه الاول اجمالية كونه الثانية كذلك فالمانع  
 من البيع بالنفقة عند ما كونه منافيا للحفظ وانما المانع من البيع بالدين فهو  
 ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الوالد كما سبق والجب ان  
 يوافق كما في الظهور كيف وقع على من هو بالفضل مشهور وقال صاحب الشريعة  
 قالوا ان للاب ولاية بحفظ مال الابن وبيع المنقولات من باب حفظ لا بيع







والله اعلم



في مولده ومقط رأسه بدليل الوفاق على ان يحمل النسبة ولد لها  
 ثابت النسب فما ثبت نسبها خارج من رادحوب باعتبار كونها من  
 النكاح لا انكشاف فلان ثبت نسب الشخص الخارج منها له في الحليب  
 انما يكون مجهول النسب الى الم يعرف نسب في مولده ووطنه الاصل فيثبت  
 وثبت نسب جليبا الى جليبا من رادحوب او مولدا في دار السلام قال في  
 الكافي ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولدا لان صحة دعوى المولى باعتبار  
 الملك وحاجة المملوك الى النسب وقال في الكافي قوله جليبا انما يصح اذا كان  
 جليبا غير ثابت النسب في مسقط رأسه اما اذا كان ثابتا لنسب فلا يشترط  
 نسب من مولده ولهذا قلنا هو غير ثابت في مولده ولو قال العبد هذا  
 اولاد من مولدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعنى بالاجماع لان المتأخر  
 ليس من جنس المولى كذا في كافي يعنى بقوله هذا ابني على الخلاف يعنى  
 بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز كما ذكرناه في كافي حيث لا يعنى به في ظاهر  
 الرواية يعنى اذا وجد الابوة او الامومة في الملك كاننا موصيين للعقود  
 واسطة فيكون بحرية لازمة لهما فيصح المجاز في ذكر واسطة بخلاف القوة  
 لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة عن جواردة في صلب  
 او دم فبذلك واسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك بدو  
 هذه الواسطة فاذا لم تذكر في الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال من نسب  
 اولاد والام قال في المبسوط ان اقل الف الروايتين في الاخ انما يكون اذا  
 ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا قال هذا اخي او ولد اخي  
 فيعنى بما تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقد راد بها الاخوة في الدين  
 قال الترمذي انما المؤمنون اخوة والمشترك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر  
 فتعني المراد فان قيل البسوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف  
 ثبتت العقق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة  
 فاذا اشترط بهما والى جواردين بينه وبينها علاقة وهو هذا هو فان حجة  
 لازمة بالبسوة فيكون الانتقال الى المذموم الى المذموم كذا في كافي

هذا

هذا احد حيث لا يعنى الا اذا قال بولي فان هذا الكلام لا يفيد الحق الا لو  
 بواسطة اذ لا يجب له في الملك الا به كما سبق من ملك مسددة قوله ان  
 علق عليه زاعم الرجم في ان جليبا عاردا لولد في بطن امه وسيت القوا به من  
 جهة الولادة وجماديه ذوالرجم حرم كحرمان شخصها لا يجوز النكاح بينهما  
 لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذواته بغيره والاصل فيه قوله  
 من ملك ذراع حرم منه فهو حر والمفط بعمومه ينشأ من كل قرابة موكدة  
 بالحرية ولا دلالات او غيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في  
 دار الاسلام لعموم العدة والمكاتب اذا اشترى اخاه لا يملكه عليه وليس  
 له ملك تام يقدره على الاعتاق والمذموم عند القدرة ولو وصيته كان له  
 حيبا او جونا حتى يعق القريب عليهما عند الملكة اذا تعلق به حق العبد  
 فشا به النفقة او اعتق عطف على ملكه لوجه الله تعالى اولادهم  
 فانه ايضا يعنى لوجوده من الاعتراف من اهل في محله ووصف القرابة في اللفظ  
 الاول زيادة ملائمة لعل في الاخير من بعده بل يكون المعنى ما حيبا  
 لا ذلك من فعل الكفرة وبعده الاضمار او اعتق مكرها او سكران فان اعتقها  
 صحى لحدوده على اهل مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقراطية الرضا  
 وبذلك لا ينعقد الرضا له لان تأثيره في النكاح يحكم الا بغيره في حاروى عنه  
 ثبت جد من جد وبن من بن جد النكاح والطلاق والعتاق والهازل لا يرضى  
 بالحكم او اضاف عطف على اعتق عتقة الى شرطه ووجود الشرط بان قال  
 ان دخلت الدار فانت طالق فدخل عتق عليه ان ملك من ملك والمذموم بعده  
 لعبد كرجل خرج اليها مسلما فانه يعنى بقوله في عبد الطائفة حين خروجه  
 اليه مسلمانا بمقتضى رادحوبه ولانه حر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق  
 على المسلم ابتداء وكل يعنى يعنى انه تبعا لها لا تبعا له بها ولا يرضى  
 وبه لان التسليم نفسه شرط في الرتبة والقدرة عليه في البيع ولم يرض  
 بالانفائه لا المحل او من ماله ليس بشرط في الاعتاق ثم قبضه كحل وقت  
 الاعتاق انما يعرف الاولاد بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر لانه قبل مدة

وفي بعض النسخ  
 فانت حر



الحمل في الرحم ان المستور في كلب القوم ان الحمل يعنى باسما في الام تبعا لها  
مطلقا فان استقلت وهر حامل بان ولدت بعد غفرها لا قبل من سنة الشهر  
يعنى الحمل ولا يجوز ولا يؤده وان استقلت وهر غير معلوم الحمل بان ولدت بعد  
يعنى تبعا لكونه بغير ولا يؤده الى مولد الاب كذا في هذا يظهر ان عبارة صمد  
الشيعة حيث قال ان الحمل يعنى بغيره لا بغيره الشيعية بل بغيره  
الاصالة حتى لا يجوز ولا يؤده الى مولد الاب وهذا اذا ولدت بعد غفرها لا قبل من  
سنة الشهر تساهل لان ظاهرها مخالف لعبادة القوم حيث قالوا ان  
الشيعة حاملها عن حملها تبعا وايضا قولها ولدت بعد غفرها لا قبل من سنة الشهر  
فقد لقوه يعنى بغيره ومعهم له وقد فصله عنه بل حق العبادة ان يكون  
بذلك العلم ان الحمل يعنى بغيره وهر حامل بان ولدت لا قبل من سنة الشهر  
لا يجوز ولا يؤده الى مولد الاب وانما اصل الحمل يعنى بغيره مطلقا فان وقع  
الغنى عليه قصد بان ولدت لا قبل من سنة الشهر يعنى ولا يتعلق ولا يؤده  
الى مولد ابية والابية بغيره تبعية امه بان ولدت لا قبل من سنة الشهر  
الاب بعد بغيره والابية الى مولد ابية وتسمي تمام تحقيقه في باب كذا ان شاء  
الله تعالى لا يسر في الام لا تعنى بغيره ففقط ولا وجه لاحتمالها محض والوجه  
الاحتمال في اليها ولا تبعا له لان فيه قلب الموضوع الولد يبيع الاب في الرب  
لانه لا تعرفه والام لا تعرفه ويباع الام في الملك حتى اذا كان الام ملكا لم يرد  
قولها ولدت لان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره  
كان الولد كذلك والرق والفرق بينهما ان الملك والرق الى الرق هو الحمل  
الذي ذكره الدين على بعض عبارة جرد استلزام من طاعة وهو حق الدين او  
حق المعاملة على اختلاف فيه والملك هو تمكن الشخص من التفرقة فيه وهو حق  
و اول ما يؤخذ انما سود يوصف بالرق لا الملكة الا بعد اخراجه الى دار الاساق  
والملك بوجه في الجا و احيوا ان غير الامى الى الرق وبالسبع يرد ملكا  
الملك الى الرق وبالعتق يرد ملكا قصد لانه حق ويزول الرق عنها فلو  
فراغه من حقوق العباد و يبين كذا الفرق بينهما في القن وام الولد

بل يعنى

الولد يبيع القن

والملكات

والملكات فان الرق والملك كالمكان في دقيق القن وفي رفاق الولد والمسلم  
ناقص من لا يجوز انما هو من الكفاية والملك فيها كامل والملكات ناقصة كامل  
حتى جائز انما في الكفاية وملكه ناقص لوجه من يد المولى ولا يدخل  
تحت قوله كل من كذا ذكره الزبيدي والعتق وفروعه كالتدبير والاستعداد والكتبة  
بالاجماع عليه ولان ما روي يكون مستمكنا بما فيها فخرج جانبها ولان يمتنع  
بمن جانبها ضيب ولد الزنا وولد الملكة عنه منها حتى ترثه ويرثها و  
لان قبل الانقضاء كعضو منها احاد حكمها حتى يتخذ من بعد انما وينقل  
بالشفقة لها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تبعا لها فكان  
جانبها ادرج ولهذا يعتبر جانب الام في البيهيم ايضا حتى اذا تولد بين الوثن  
والابن وبين المالكول وغير المالكول يكون كذا كانت امه ما كونه ذكره الزبيدي  
ويصح الولد بغيره في الدين وعلى انية جانب الولد لانه من ذوجه ملك  
سيدا فخرج على كون الولد تبعا لام في الملك ولو كان الولد من سيد  
في لانه خلق من ماله فيحق عليه ولا يعارضه ماله لانه ماله ملكا  
سيدا بخلاف امه الغير لان ماله ملكه سيدا فحقها فخرج جانبها  
بما ذكرناه الزوج قد رخص به معلوم وولد المغرور حر بالقيمة المخرو ورجل  
اشترى امه على انهما ملكا البايح او على امرأة على انهما حره فولدت كل منهما ولا  
تظهر ان الاول ملكه لغير البايح والثانية امه في يكون كل من الولدين حرا  
بالقيمة اما حريته فلا يخل من ماله لم يرض الولد برقبته كما رخص في  
الاول فلا يبيعها واما القيمة فخر عاية جانب الشيعية الاصلية **باب يعنى**  
**بعض** اعنى بعض عبده لم يعنى كونه حرا ولدت فخرجت يقولون  
يعنى كونه حرا لانه ان اعاقب البعض هل يوجب زوال الرق عن الحمل  
للام لا فسخه لا يوجب بل يعنى الحمل فقط ولكن زال الملك بقدره وعنده  
يوجب لهم الا الاعاقب انما العتق الذي هو قوة حكمية وانما ثباتها ماله  
فقد الذي هو الرق وهما لا يجوز بان بالاتفق فكذا الاعاقب والالزام تخلف  
المعلول عن العلة او يجوز العتق لانه اذا جازى فاما ان ثبت باعقاص



البعض انما كماله لا يثبت شيء، ووثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم كماله  
 المعلوم على الحلة وعلى الاخير يلزم تجزئ العتق وجها لا عتاق كالطلاق والعتق  
 عن القضاة والاستعداد في عدم التجزئ، وله ان العتاق اما اثبات العتق  
 بازالة الملك او ازالة الملك ابتداء لا اثبات العتق بازالة العتق الذي هو الرقة  
 ولا ازالة الرق بل يلزم عدم التجزئ وذلك لانه لا عتاق تهرق وكل ما هو  
 تهرق لا يتعدى ولاية المتصرف وولاية المتصرف انما يكون ما هو متصرف  
 وحده الملك فولايته انما يكون على الملك والمملك متجزئ بالاجمال لكن يتعلق به امر  
 غير متجزئ وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم تجزئه كجواز الصلوة فانه امر  
 غير متجزئ يتعلق بمتجزئ وهو الاصل ان هذا المتصرف ما ذكره القوم في هذا القول انما  
 غير بانه لا يفيد اجواب عن دليلهم الا بتحقق جزم الاجمال ودفع الاشكال الى  
 على ان ما في هذا القول من العتق مطاوع للعتاق فكيف يصور تجزئ الفعل  
 وعدم تجزئ مطاوعا لادته العتق على تحقيق المرام فاستمع لما اتفق  
 عليك من الكلام فاقول بانه التوفيق وببره مقابل التحقيق ان المعنى  
 التحقيق للعتاق اثبات العتق الذي هو قوة شرعية كما قالوا ومن البين  
 ان اثباته من حيث هو كونه خارج عن قدرة البشر وانما هو مقدور وخارج  
 القوي والقدور فاما احتج المعنى التحقيق وجب ان يعاد الى الجواز كما هو  
 القاعدة المقررة واقرّب المعاني المجازية الى الحقيقة بعد هذا ان احد  
 اثبات القوة الشرعية بازالة الملك بان يكون العباد من العبد ازالة الملك و  
 يرتب عليه ثبوت القدرة وتظهير الكسب وتخليص في افعال العباد فان  
 الاول مقدور ويرتب عليه مقدور الله تعالى والمعنى الثاني ازالة الملك وهو  
 ظاهر وبهذا يخرج اجواب عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المشهور  
 والاول فبان يقال لا يلزم ان العتاق اثبات القوة الشرعية فان صدور  
 عن العبد محال فكيف يصح استناده اليه حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة  
 بطل ما ترتب عليها واما الثاني فبان يقال ان ادته يكون العتق مطاوعا  
 للعتاق كونه كذا كونه بحسب معناه التحقيق سناه كذا المراد بهما ليس

ذلك

ذلك المعنى كما توفرت بل معناه المجازي ويجوز تخلف مطاوع الفعل عن معناه  
 المجازي كما في كسره فلم ينكس لان معناه ادته كسره فلم ينكس وادته به  
 كونه مطاوعا للمعنى المراد بهما فلا يلزم ذلك فانه اما ازالة الملك او ما هو سبب  
 منها وظاهر ان تجزئ ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل تجزئ ازالة الملك ولا يلزم  
 تجزئه بل لا يرد كذا فانه اذا عتق البعض زال بعض ملكه لكونه وبه ملكه  
 اليد وبقي ملكه الرقبة فصاحبها كالمكاتب وهذا عقبرها بالملك الى تملكها  
 وهذا التحقيق القاضى على من انوار التوفيق اضمحل ما قال صاحب البدائع  
 ان اكثر القوم على ان المتجزئ عنده الاعتاق لا العتق وهو غير سديد لانه  
 الاعتاق لما كان لا يتجزئ بغير ضرورة ان العتق حكم الاعتاق واحكامه يثبت وتوفيق  
 العتق ولان القول بهذا قول تخصيص العتق اذ يوجد الاعتاق في التخصيص  
 وبما في العتق فيه الى وقت الضمان او السحابة وان قول بوجود العتق ولا  
 حكم له وهو تفسير تخصيص العتق وما قال بعض نحس الهداية انه يلزم من  
 تقدير صاحب البدائع ان العتق لا يختلف عن الاعتاق في عدم التجزئ فانه لا  
 يقبل التجزئ فيظهر قوة قول الصاحبين ووجه الاضمحلال يظهر من التأمل  
 فيما ذكرنا فليتأمل ثم اذا تجزئ الاعتاق بزيادة بعض الملك متبعا حاله لكونه  
 بعض العبد عنده فوجبت له سحابة وسعى لكونه في قيمته الباقي من ذلك البعض  
 فصاحب المكاتب لان المستسعي بمنزلة المكاتب عنده حتى لا يجوز له كمال  
 الاربع ولا يملك الثمرات لان الاضافة الى البعض توجب ثبوت الملكية في  
 كل واحد من المكاتب بعضهم يمنع فعليا بالادليلين بانزاله مكاتب لانه ما ملك  
 يد الادب والسحابة كسند الكتاب فله ان يستعيبه وله ان يعقبه  
 لان المكاتب قابلا للعتاق بلا رد الى الرق لوجوه يعني ان الفرق بينهما ان  
 عتق البعض اذا تجزئ الادار لا يرد الى الرق لانه اسقاط محض فلا يقبل الغنى  
 بخلاف التمسك المقصودة لانها تعد يقبل الغنى وليس في الطلاق والقضاء  
 حال متوسطة فانتفاءه في الكل ترجيح المحكم والاستعداد متجزئ عنده حتى  
 لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه وفي القيمة لما ضمن نصيب صاحب

اذ لا حرج من عتق  
 البعض كالمكاتب  
 بقدر نصيبه كالمكاتب  
 فان العتق متجزئ  
 قوله ان الاضافة الى البعض  
 اي اضافة العتق الى البعض  
 توجب ثبوت ملكية العبد  
 بنفسه كل حال



بالفساد ملكه بالضمان فكل لا يستلزم ولا عتق رجل حصته من المملوك  
المشرك بينه وبين غيره فليس كماله الا ان يستعيا او الولد له المالك  
المعتق ان او تقيمه ان لشركه ان يضمنه كان المعتق موثرا بان ملكه  
قوة قيمة نصيب الاخر ولو كان معسر فليس كماله الا ان يستعيا فقط  
والولد له المالك في الاول ويرجع المعتق اليها من يد اي بما ضمن على العبد لانه  
قام مقام الساكن وقد كان للساكن الا يستعيا فكل المعتق والولد  
له لان الشئ كل من جرمه حيث ملكه بالضمان ثم يدخل من الشريكين يعتق  
نصيب الاخر سعي العبد لهما موثرين كانا او معسرين او احدهما موثرا والاخر  
معسرا عند اذبح وعند يها ان كانا موثرين فيلزم سعاية عليه وان كانا موثرا  
معسرين سعي لهما وان كان احدهما معسرا والاخر موثرا سعي للموثر للمعسر  
والولد له لان كلا منهما يقول يعتق نصيب صاحبه عليه باعنا قد وادناه  
له وعتق نصيبنا بالسعاية وولاؤه والولد موثوق في جميع ذلك عندنا  
لان كلا منهما يملك على صاحبه وهو يتولى عنه فيبقى موثوقا الى ان يتفقا  
على اعتاق احدهما عتق كلاهما من الشريكين عتقه بفعل يد اقول ان  
دخل فلان هذه الدار فموتوا والاخر بعدد وقال ان لم يدخل فهو حر  
وجعل شرطه ان لم يعلم انه دخل او لا يعتق نصفه وسعي في نصيب لهما عند  
محمد سعي في كل لان المقضين عليه بسقوط السعاية مجهول فلا يمكن المقضا  
على المجهول ولما ان نصف السعاية ساقط يتقين فكل واحد من  
الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبنا والساقط  
نصيبك فنصف بينهما ولا عتق في عتق ان قال رجل ان دخل فلان  
الدار فموتوا فموتوا والاخر ان لم يدخل فعبد كذا فموتوا ولم يعلم  
انه دخل او لا لا يعتق واحد من العبد لان المقضين عليه بالعتق ونقص  
له مجهولان ففحش الجرم المملوك ان يجلان ولد احدهما بشرا او هبة  
او وقيمة او اشتراك في احداهما نصف منه من مولاة او مولد ابنة او عتقه  
او عتق عبد بشرا نصفه بان قال ويد العبد بكونه اشتريت نصفك

فنصفك

فنصفك حر ثم اشتراه اي ذلك العبد هو اي زيد وجعل آخر بالاشارة عتق  
حصته الى حصته الاب في الصورتين الاوليين لانه ملكه شقين قريب وشراؤه  
اعتاق كما حره حصته كماله في الثالثة لوجود الشرط ولم يضمن عند اذبح  
لان عدم العتق على الشريك حاله او لا اي سوا العلم انه ابن شريكه او لا كما لو  
ورثه اي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كماله يضمن الاب  
اذا رث هو وشريكه ابنة صورته احره عاتق ولها عتق هو ابن ذو جوارف كذا  
الزوج والاخر فورث الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخيرا  
اعتقا لان لارث هو وولي لا اختيار له وبه في ثبوتة قال لا عتق او اشترى  
اي ان لم يكن لشريك ولاية التضمين بقوله احد الاخرين اما الاعتاق او استعيا  
وقال لا غير لارث ضمن نصف قيمة غنما وسعى له فقيل لان شرا القريب  
اعتاق فان كان موثرا يجب الضمان وان معسر السعي العبد وابي جهمول  
انه رضي بافساد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعنا نصيبه حيث  
شاذ في عتق العتق وهو الشراء وان جهل فاجعل لا يكون عتقا وان اشترى  
الاجنبى نصفه ثم اشترى الاب موثرا باقية ضمنه اي لا يضمن الاب لانه ما  
رضى بافساد نصيبه او استعيا الابن في نصف قيمته لا اعتبارا بحالته فله  
وهذا عند اذبح لان ليس للمعتق لا يمنع السعاية عنده وقال لا خيار له  
ويضمن الاب نصف قيمته لان ليس للمعتق يمنع السعاية عند يها وان  
اشتراه الا نصف الاب موثرا من مال كذا لم يضمن الاب له اي لما كذا  
كل لانه رضي بافساد نصيبه يسعي من الاب ورتبه احد الشراة واعتقه الاخر  
وهما موثران ضمن الساكن مدبره فقط لا المعتق وضمن المدبر معتقه ثلثه  
مدبر الا لما ضمنه ان كان العبد بين ثلثة نفرد به احدهم ثم اعتقه الاخر  
وهما موثران والثالث ساكن فاداد الساكن والمدبر الضمان فلا ساكن  
ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة مدبره  
ولا يضمن الثلث الذي ضمنه ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين  
دينارا مثلا فان الساكن يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن المعتق ستة



وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القن ثمانية عشر وثلثا ستة  
فبعض المدبر المصدق تلك الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب المست  
مع تلك الستة التي يضمنها يا هذا عند أبي ج وقال العبد محمد بن يعقوب بن الحسن  
فبعض المدبر المصدق كان او غير كان ضمانا فكلما كان يضمن باليسار او العسر  
تجلف في ضمان الاتفاق فانه ضمان جنسية قال بهام ولد شرعي وانكر شرعية  
ان يخدم بحدارية للمكبر يومنا ويتوقف يومنا عند أبي ج لان المواقف  
ان لا حق له عليها في اخذ باقراده والمكبر يعلم انها لما كانت في حق له الا في  
نصفها وعند هذا المنكر ان يستحق بحدارية في نصف قيمته باق لمكون حرة لان  
لما لم يخدمه صاحبها انقلب اقراره عليه كانه استولد بافتقار بالسعاية  
في حق الولد وقالوا القيمة لانها مملوكة حرة مستفعدة بها وطنا وحقا  
ويستحق ان يكون مستقومة كالمحرة ولهذا لو قال كل مملوك له ان يدخل  
ام الولد واستباحه الوطى دليل الملك لانه لا يحل الا بالانكاح وبذلك البيان  
والاولى منق فتعين الشان وبما للملك دليل بقا والمالية والتقوم للملك  
في الادنى ليست غير المالية والتقوم وحق الحرية لا ينافي التقوم كالمحرو  
لهذا اذا سلمت ولد النهران تسعة وبن اية التقوم ولا يفي قوله ان يتقوا  
ولد يادواه ابن حابه والدار قطن ومقتضى الحرية ذوال التقوم كمن يتقوا  
عن افادة الحرة لمعارض وهو قوله ان ايا امرأة ولدت من سيد يافق معتقة  
من ذرية في رواية من بعده رده احمدا ولا معارض له في ذوال التقوم ثبت  
فلا يضمن عن معتقها اى ام ولد حال كونها مشتركة بينه وبين غيره بان ولد  
ولد افادته فانه لا يضمن حصته شرعية عند أبي ج بناء على عدم تقومها وعند هذا  
يضمن بناء على تقومها رجل له عبد ثلثة قال في صحة لانتين عنده احد طاهر  
فخرج واحد منهما ودخل الآخر فاعاد هذا الكلام فان كان جارا احر بالبيان وان  
مات محلا لعق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخيرين عند أبي ج وانه يوفى  
وعند محمد ربع من دخل وبنوه كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول اربعين الخارج  
والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني اربعين الثابت والداخل فينصف

بينهما

منه

تبا

بينهما



يعني ان كان له ثلث اوجاج من على السوار ففقط قبل الوطى على العجم  
 المذكور فبالايجاب الاول سقطت نصف مهر الواحدة منصفها بين الخارجين والباقي  
 سقط ربع مهر كل واحد واحد ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفها بين الشابتة  
 والداخلين فاصاب كل واحد اثنان من ثلث ثمان مهر الشابتة بالايجابين  
 وسقط مهر من الداخلين وانما خرجت المسئلة في الطلاق قبل الوطى يكون الايجاب  
 الاول وجبا للبيونة فاصاب بالايجاب الاول ربع مهر الشابتة في مهر  
 في هذا المعنى كالعقود الوطى والموت بيان في طلاق مهرهم يعني اذا قال في طلاقه  
 احدكما طالق فوطى احداهما او ماتت فكل منهما بيان ان المراءى لا يخرج  
 الوطى فدان النكاح عقد ووطى حل الوطى والطلاق وضع لا زالة ملك النكاح  
 ان زالة حل الوطى اما في الحال وبعد انقضاء العدة فالوطى دليل على ان الموت  
 لم يكن حادثة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا بد  
 له من كل كسب وموت وتبدير والاستيلاء ووجه وصدة مسلمين في حق  
 ميراثهم كما اذا قال لعبد احدكما حر كما حر فباع احداهما او ماتت احداهما او تبرء  
 او اسود احداهما ميتة بعد ذلك القول او يباع احداهما او تصدق به وسلم فكل  
 ذلك بيان ان المراءى هو الآخر فان من حصل له الاشياء لم يبق حلا للعقود اجلا  
 بالموت والعقود من جهة البيع والعقود من كل وجه بان تبدير والاستيلاء فتعين  
 الآخر والرهبة بالتبليغ والصدقة به بمنزلة البيع لانه تمليك لا وطي فيه اي لا يكون  
 الوطى بيا لانه يعلق بهم يعني لو قال لامتية احدكما حر ثم جامع احداهما لم يكن  
 بيا فاعنده وعند بيان ان الوطى لا يجل لان الملك فضاء لا يقدم عليه دليل  
 الاستيلاء ولان الملك ثابت فيها ولهذا كان له ان يستخدها وكان له ان يدرسه  
 او اجني عليها والمراءى اذا وطئ ابنته لانه العتق بمهرهم معلق بالبيان و  
 المعلق بالشرط لا ينزل قبله ولا يورث له ولا يورث له لانه لا يورث له لانه لا يورث له  
 كما ان ابنا اشدة زيادة لوفى العادة الى ان عبادة الوفاية لا تستقيم بدونها  
 فانت حرة ان ولدت ابنا ولدت له ولم يدركه الاول عتق نصف الام ونصف البنت والام  
 عبد لان كلام الام والبنت يعق في حال وجودها اولاد اولاد لغلام اول حرة بالشرط

والمراد يكون  
 الراجح

والبنت

مكوثها

والبنت بنحسها حرة حين ولدتها وترق في حال وجودها اذا ولدت البنت  
 او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف واما الابن  
 فيرق في حاله شهدا او شهد رجلان على زيد يعق احد مملوكيه بعد ان كانا او  
 امين لعق الشهادة في الصورتين عنداني في اما في الاول فلان الشهادة على  
 حق العبد لا تقبل بل دعوى العبد عنده ولا دعوى من يملكه لكونه جرم ولا  
 عندها تقبل بل دعوى فلا تخفى او اما في الثانية فلان الدعوى وان لم يكن  
 شرط في حق الامانة لكن الشهادة على العتق المبهم مردودة كما في احد العبدين لا  
 ان يكون له شهداء او شهداء في وصية قال في الهداية اذا شهد انه اعق احد عبده  
 في مرض موته او شهد على تدبيره في وصية او في مرضه وادار الشهادة في مرض موته  
 او بعد الوفاة تقبل كما ان لان التدبير حيثما وقع وصية وكذا العتق  
 في مرض الموت وصية وتخص في الوصية انما هو الموصى به وهو معلوم وعنه خلف  
 وهو الموصى والوارث اقول مراده ان مقتضى القياس ان ينفذ بهذه الشهادة  
 ايضا كما ان المدعي كذا تقبل كما اننا لو جرد المدعي تقديرا او مدعى عليه  
 فحقا لان هذا وصية وتخص في الوصية هو الموصى به لان نفعه يعود اليه  
 فيكون مدعى تقديرا وعنه خلفه يقوم مقامه في المخاضات ونحوها وهو الحق  
 او الوارث فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيقا فكان الموصى به مدعى عليه من آخر فالحل  
 حقه واقا الشاهد فيكون الموصى مدعى من وجه ومدعى عليه من آخر فالحل  
 بهذا كما قال صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر  
 المولى تدبير احد عبده او الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى والبعدان  
 يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعي هو الموصى او نائبه لاننا لا نعلم ان المتنازع  
 فيه ما ذكر بل انكار المولى تدبير احد عبده وادارة العبد بن ثباته ليس  
 الاثباتا اذا شهد في صحة المولى على انه اعق احد عبده كيف لا وقد قال في الهداية  
 وهذا اذا شهد في صحة المدعي اعق احد عبده وقال بعده اما اذا شهد  
 انه اعق احد عبده في مرض موته او ايضا لم يقبل صاحب الهداية ان المدعي  
 هو الموصى او نائبه بل جعل الموصى مدعى ونائبه مدعى عليه كما بيناه يؤيده



ما ذكرنا قال في غاية البيان لما كان الحق في مرض الموت والتدبير وصية  
 المقصود له معلوما لان تخصيص في تنفيذ الوصية هو الموصى به وهو معلوم وعينه  
 خلفه وهو الوصية او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الجوهرة فان الشهادة  
 للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى العبد الذي وقعت الشهادة له فيقول  
 وانجب من قول جدد الشريعة بما قال في الكافي وتبعه الزليعي وفيه التحسين  
 ان الحق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء  
 كان في الصحة او في مرض الموت وانخص في تنفيذ الوصية هو الموصى به لان وجوب  
 تنفيذ الوصية لحقه ونقصه يعود اليه وادكاره مردود لان نقصه وهو  
 معلوم وعينه خلفه وهو الوصية والوارث فيحقق له دعوى من كل واحد من  
 وصية او وارث فانه غير صحيح اما اوله فلا لان انكار المولى ليس في هذه الصورة  
 بل في ما اذا شهد في صحة المولى كما هو واما ثانيا فلا لان تحقيق الدعوى من الوارث  
 في هذه الصورة غير معقول اصله لانه اذا قال الحق مودعي احد عبدي كان  
 اقراره لدعوى فلا يحتاج الى الشاهد فليست في هذا المقام فانه من زوال الاقرار  
 والتدبير الى سوا السبل حسنا الله ونعم الوكيل ووطاقتهم بان قال  
 لا حرة بعدكم طالما فان الشهادة فيه يقبل بلا دعوى تضمنه كحكم القونا  
 فيكون حقا لانه فلا يشترط فيه الدعوى كما عاينا **باب حلف بالعق**  
 ان دخلت هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ حرا يوم اذ دخلت اعني من له  
 وقت الدخول مطلقا او سوار لم يكن له مملوك فاشتره ثم دخل او كان في  
 ملكه مملوك يوم حلف فقبى على ملكه حتى دخل لان المعتد في ملكه وقت الدخول  
 وهو حاصل فيها وبلا يومئذ من يوم حلفه فقط اي لم يقبل في يمينه يومئذ  
 بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حرا لا يعنى من ملكه بعد اليمين لان قوله  
 كل مملوك لي في الحال او حرة المملوك في الحال لانه بدخول الشرط عليه تخرجه  
 وجود الشرط فيحقق اذ ابقى على ملكه في وجود الشرط وهو الدخول لا يتناول  
 من اشتره بعد ذلك لان الاضافة الى الملك لا يسيء كذا اذا قال كل مملوك لي او قال  
 كل مملوك لي بعد غد وله في الصورة يمين مملوك فاشترى آخر ثم جاء بعد غد وقال

كل مملوك

كل مملوك لي او ما ملكه من بعد موتي ولم يملك فاشتره آخر حيث يتناول الحق  
 والتدبير من ملكه من خلف فقط ولا يتناول من يشتريه بعد اليمين لان قوله  
 كل مملوك لي في الحال او كل مملوك لي ملكه ولهذا يستعمل فيه بما قرينة وفي الاستقبال بقرينة  
 اليمين او سوف فيعرف مطلقا في الحال فكان ان حرة المملوك او تدبيره  
 في الحال فلا يتناول ما يشتريه بعد اليمين كمن يموت في موت المولى عتقا اي  
 من ملكه بعد اليمين وقبله من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعنى من ملكه بعد اليمين  
 لان اللفظ حقيقة الحال كما هو فينا وانما سيجعله وانما صار من كان في  
 ملكه وقت اليمين مودعا دون الآخر ولها ان هذا الحجاب حتى يطرق الوصية  
 حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال  
 الموت لا البرى ان من اوصى بثلث حاله وليس له مال او كان له مال واتحدت  
 غيره وتنازلها ان ابقيا في ملكه الى الموت المملوك اي لفظ المملوك لا يتناول  
 المملوك لان متنازله المملوك المطلق والمملوك تبعه لانه ولم يصرح بعنايته  
 من كفارة اليمين ولانه لا يضمن من وجده اسم المملوك يتناول الانفس لا العتقا  
 فلا يعنى حرة من قال كل مملوك لي في قوله حرة مودعة بالذكر لانه لو اطلق  
 عتقه لانه فيعتق كمال تبعه والمملوك لا يتناول المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك  
 مطلقا لانه ما ملكه يد **باب الحق في جعل** هو بالضم ما يجعل لولد انسان من  
 شراطين يفعله وكذا جعله بالكسرة اعني على حال او به بان قال انت حرة  
 على الف درهم او بالف درهم فقبيل العبد عتق لانه معا وصية المالك ولو  
 بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة تبوءه حكمه بقبول  
 العوض كما في البيع فاذا قبل صار حرا والمال الذي شرطه في صحة عليه كونه  
 دينا حرا حتى يقبل به ولو لم يكن صحيحا لما صح الكفالة بخلاف بدل الكتابة حيث  
 لم يصرح الكفالة لانه ثبت مع المنافع وهو قيام الرق كما سيأتي والمال يتناول  
 النقد والعروض والحيوان وان لم يعين لانه لما كان معا وصية المالك بغيره  
 شابه النكاح والطلاق والصحيح عن دم العبد وكذا الطلاق والمكيل والموزون  
 اذا لم يجره ولا يفره جهالة الوصف لانها بسيرة المعلق اعني بالاداء

عبده



بان قال مولاه ان ادب الف ودينه فانه حر مادون ان يبعد ما دون  
 لا يعتق الا بالاداء للمالك ملكا لا نه في تعليق العتق بالاداء وانما جاز  
 ما دون لان المولى رغبة في الاستكساب بطلبه الاداء منه وقراده النجاسة لا الملك  
 المستند في فلكان اذا ناله دلالة جاز بعبه اذا كان عبدا واما معلقا بعبه  
 بالاداء لا ملكا جاز للمولى ان يبيع بملكه ولا يكون العبد احرى بملكه  
 حتى جاز للمولى اخذها منه بل رضاء بملكه ملكا لا ملكا لا يملكه الا بالاداء  
 قبل الاداء كما ليس في ملكا بعتق العبد بالاداء لوجود المعلق به ولو كان  
 ما اداه بالملك بعبه وبين المولى بعبه ان العبد اذا احرز المال بعبه بملكه  
 من قبضه وفعل بعبه وبين المال بعبه كما في قوله فابها وحكم بعتق العبد  
 قبضه ولا وبعبه لا اي بدار بعض المال لا يعتق لا تنقضا للمعلق به ولو احرز  
 المولى على القبول اعتقاد الجواز بالكل فان كان المال الذي اداه مما كسبه قبل التعليق  
 رجع بالمول عليه لا نه ملك المولى ولو كان مما كسبه بعبه الى بعد التعليق لا  
 يرجع لانه ما دون من جهة بالاداء منه وعتق في حاله اي حال الاداء من كسبه  
 قبل التعليق او بعبه لوجود الشرط فان علق المولى بان فقال ان ادب  
 الى نقد اداه او اداء العبد او اداء المال بالمكسب فان ادب فيه عتق والا  
 فلا لانه تجبر كما في الطلاق وبادا لا يتقيد به لانه يستعمل للوقت كمن  
 كما قال المولى انه حر بعبه مودع بالالف ان قبل بعبه بعبه ان بعبه مودع  
 واعتق الوارث عتق به اي بالالف والا اي وان لم يقبل العبد العتق بالالف  
 بعبه او قبل لم يعتق الوارث فلا اي لا يعتق بالالف وان جاز ان يعتق  
 الوارث جازنا بغير القبول بعد الموت لان ايجاب العتق ايجابا لمعاودة  
 الموت ولا بغير وجود القبول قبل وجود الايجاب فصدا كقولك انت طالق  
 عند ان شئت حيث لا يعتق شيئا قبل فدا واعتق الوارث عتق  
 ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعتق ما لم يعتق الوارث لان الميت ليس  
 باهل للاعتاق لان العتق ليس بمعلق بالموت وفيه شبه لا يعتق الا باقتناء  
 الوارث كما قال انه حر بعبه مودع بملكه بعبه لان عتقه تعلق بنفسه

بعبه

ان يملك المولى  
 بالاداء منه  
 وانه

الموت

الموت فلا يشترط اعتاق احد حره على خدمته سنة فقبل عتق لان الاعتاق  
 على الخدمة يقتضي وجود القبول لا وجود القبول كسائر العقود وجوبه  
 ان يقول اعتقك على ان تخدمني كذا سنة واما اذا قال ان خدمتك كذا  
 سنة فانه حر لا يعتق حتى تخدمه لانه معلق بشرط وان لم يعبه وانه  
 ان لم يعبه العبد فان مات هو المولى العبد او مولاه قبلها ان قبل بعبه بعبه  
 قيمته عليه ويؤخذ من تركه ان كان الميت هو العبد عند ادائه وانه يوسف وعند  
 محمد عليه قيمة الخدمة في المدة كسب بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه  
 العبد يعني هذه خلافية مبنية على خلافية اخرى وهي ما لو قال العبد بعبه  
 بنفسه ملكه بهذا العبد في ملكه العبد بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه بعبه  
 عند قوله ان معاودة ماله بغير مال لان نفس العبد ليس بمال في حقه اذا  
 ملكه نفسه فصدا كما لو تزوج امرأة على عبده فاعتق فانه رجع عليه بعبه  
 العبد لا بعبه البضع وهو حر المثل لهما انه معاودة ماله بماله لان العبد  
 حاله المولى فكذا المانع جهات ماله بايراد العقد عليها فصدا كما لو اشترى  
 اياه بامته فملك قبل القبض او تحققت فان البايع رجع عليه بعبه بعبه بعبه  
 لا بعبه لانه قال رجل مولى امة اعتقها بالالف على ان تزوجه فانه  
 فعل ان اعتقها المولى وابتدأ استعتق لامة عن النكاح عتقت لامة ولا شئ  
 عليه ان يملك القائل لان اشتراط البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لان العتق  
 كما هو ولو ضم القائل عتق وقال اعتقها عني بالالف على ان تزوجه فانه  
 بالالف على قيمتها او مهر مثلها فخصه القيمة عليه وخصه المهر سقط مما اصاب  
 القيمة اذ احرزها اصاب المهر سقط لانه لما قال عتق تضمن الشرط انقضا  
 كما في اقرار باب النكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالقيمة شرعا  
 وبالبضع كما في النكاح فالتسليم عليها واجب عليه حصته ما سلم له وهو الرقية  
 وبطلان حصته ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل البيع باشتراط النكاح  
 لانه مقتضى صحة العتق فيكون مودعا فيه فلا ريب فيه شرابط بل شرط  
 المقتضى وهو العتق كما تفرد في الاصول فلهذا وجب عليه حصته من الالف

ان سلم له المهر  
 فخرج عليه تسليم المهر



وایں جمع الی بعد و التضعیف

19v

سنة مثلا فان في الصورة مفيدة في المعنى مطلق لان الغالب ان يكون قبل  
هذه المدة ثم بين حكم المطلق بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك ببيع او هبة  
او نحوها الا بالاعتاق او الكسابة وعند الشافعي يجوز انتقاله من ملك الى  
ملك ويستخدم ويستأجر والامة توطى وتنتكح والمولى رهن بكسبه وارثه  
وهو المدبرة لبقا للملك في بحلة وبموته الى موت المولى يعق المدين من  
الثقة ويسعى في ثلثه ان لم يترك المولى غيره من المال وله وارث ابي  
وخال للمولى وارثا ولم يحزه ابي المدبر حتى لو لم يكن له وارثا وكان  
له كفنة اجازة يعق كله انما في حكم الوصية فيقدم على بيت المال ويجوز  
باجازة الوارث ويسعى في كل اى كفايته لو كان المولى مديونا او يكن  
نقض العتق فيجب رد قيمته وولد المدبرة مدبر للاجماع الصحابة ولله  
يتبعها واما مفيد عطف على اما مطلق كان مت في سفر فهذا هو  
هذا او مات فلان او مت الى سنة او نحوها اى عشرين سنة مثلا مما يقع  
غالبها هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالبها فيجاء وجوب  
ورهن فان الموت على تلك الصفة ليس كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا  
في الحال واذا اتفق معنى السببية لردده بين الثبوت والعدم في تعليقا  
كأثر التعليلات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط ويعق من  
الثبات وجد الشرط لان الصفة كما صارت متعينة في آخر عمر من  
اخره ونحوه اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال  
الرد صحيح قال الجده انه حر قبل موته بشهر مات بعد شهر اتفق من كل  
ماله يعني حر صحيح قال الجده بهذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم  
يعق من ثلث ماله وقال بعضهم يعق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق  
ما قول الى ج يستند الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك  
الوقت كذا في الحاشية ولو مات قبل ان قبل شهر لم يعق لان المدبر مفيد والعقد  
لم يوجد ولو قال انه حر بعد موته بشهر مات بعده لم يعق بالموت لعدم  
البلية المولى للاعتاق عند وجود المعلق به بل بحقه القاضي والوارث



او الوصية لا تنقل الولاية بعده اليهم كذا في التحفة قيمة المهر المطلق لنفسه  
لو كان قنا والمقيد يقوم قنا اختلفوا في قيمة المهر قبل قيمة نصف قيمته  
لو كان قنا وقبل ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل ينظر بكم يستخدم مدة عمره من  
حيث الحوز في الظن فيجعل قيمة ذكته وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة الولاية  
قنا ويكفي ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لان للفقهاء منفتحين  
منفعة البيع وما شاكلها من التملك بالدين والامهارة وغير ذلك والثناء  
منفعة الاجارة والاختدام وبالتدبير بقوت الاول ويبقى الثاني فيكون  
قيمة نصف قيمة لو كان قنا ولو كان التدبير مقيدا يقوم قنا كذا في  
الاجارة مما لا يملكه وهو لغة طلب الولد وشرط طلب الولد الولد من  
امته بالوطى امة متداخلة قوله لا لانه لم يملك ولدته مما مولاها باقراره  
اي باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراره حال كونه حاضرا بان يقول  
عمل بهذه الامة مني وولدت من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت  
منه فاشتراها الزوج لم يملكه اي لم تكن مخلوكة ملكا تاما وان بقى فيها الملكة في  
الجملة وحكمها اى حكم المستولدة كالمدة وقد ذكرتها اى كذا الفرق بينهما  
ان المستولدة تحقق بموتة من الكل والمدة من الثلث ولم يسمع لغيره ولان  
تسعين فان ولدته ولد اخر فبقيت نسبة مائة دعوة او بدعوة الاول تعيين  
الولد مقصودا منها فصارت قراشا كالمكسوة ولهذا الزمة العدة بطلت  
حين بعد العتق ولكن انتفى بنفيه لان قراشها ضعيف حتى يملك نقله بالطلاق  
بخلاف المكسوة حيث لا تنفى الولد بنفيه الا باللعان لانه الفواش حتى  
لا يملك بطلانها بالزوج وبهذا الذكر ذكر حكم القضاء واحكام الديانة فان  
كان وطئها وحضرها ولم يزل عنها يلزم ان يعترف به ويدين بان الظاهر  
ان الولد منه وان عزل عنها او لم يحضرها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر  
يقابل ظاهرا آخر والا فزوجها جازت بولد فهو في حكم امة لان حق حرية  
يسر ملك الولد كالتدبير والنسب يثبت من الزوج لان الفواش ولو  
ادعاء المولى لا يثبت نسبة منه ويحقق الولد وتصيب ايم ولده لا قراره ولا

اشي به

مطلوب الاستعداد

امته

مات المولى عتقت من جميع المالك كذا في الهداية ايم ولد المولى اذا سلمت  
من عليه ان لا يسلم فان اسلم قبل ان لا يسلم في قيمتها وعقبت بعد ما  
اي بعد السعاية ادى ولدا امة مشتركة بينه وبين اخر ثبت نسبة منه لانه  
لان النسب ثابت منه في نصفه فصارت ملكه ثبت في الباقى فزودة  
انه لا يتوان في الولد الواحد لا ينقل من مائتين وثمانين ولده لان الاستعداد  
لا يتجزئ منه بل هو عند ايم يصير نصيبه ايم ولده ثم يملك نصيب صاحبه حين  
استكمال الاستعداد ولانه قابل للتملك اذ لم يحصل لها من السبا بحرية ثبت  
كالتدبير وغيره وضمن نصف قيمتها لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمال  
الاستعداد ويعتبر قيمتها يوم العلوق لان امومية المولى ثبتت من ذلك الوقت  
سواء كان موصرا او مجسرا لانه ضمان تملك بخله في ضمان العتق كما تقول  
في موضعه ونصف عقوب لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطى  
ملكه لا يستلاد فيستعقبه في نصيب صاحبه بخلاف بما اذا استولد جارية  
ابنه حيث لا يجب عليه العتق لاقية ولها لانه علق حوالا اصله والنسب يثبت  
مستند الى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه  
ولم يعلو شي منه على ملكه شريكه واذا ادعى معاشرتهما ان الولد ثابت النسب  
منها ومعناه اذا جعلت في ملكها وكذا اذا اشترايا با جليل لا يختلف في حق  
ثبوت النسب منهما وانما يختلف في حق وجوب العتق والولاء وضمنان قيمة  
ايم الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العتق لصاحبه لعدم الوطى في ملكه  
ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدة من واحد او يثبت لكل منهما  
فيه الولد لانه في كل حال وانما كان منهما لا استواءهما في سبب التحقيق  
فيستويان فيه واما ايم ولد لها الصمة دعوة كل منهما في نصيبه في الولد فيصير  
نصيبه منها ايم ولد له نصيبا لولها وعلى كل منهما نصف عتقها فصارت ملكا على  
الآخر وورث الابن من كل الشريكين اذ ابن كامل له او ارميد ان لم يكن وهو  
حجة في حق وورثا منه اذ ابن واحد لا استواءهما في السبب كما اذا اقاما  
البينة على البتوة او ايم ولد امة ملكا بته يعي اذا وطئ المولى جارية ملكا بته جارية

لما ان نسبة وهو  
مطلوب الاستعداد



بولد فادعاه وهدده ان المكاتب المولود من عقر بالانه وطل بغير نكاح ولا كفا  
يحين وقد سقط عنه احد الشبهة وزعم نسب المولود لنفسها وقرها على ذلك فصار  
كما لو ادعى نسب ولد جارية الاجنب فهدده وقيمة المقيمة المولود لانه في  
معنى المعزوجة استند دليله هو انه كسبه فلم يرض بكونه رقبة فليكن  
حر ابا بقبلة ثابت النسب منه كما ان المعزوجة استند دليله وهو الكفا ظاهر  
وان لم يكن حقيقة الا لامة اذ لا حكم له فيها حقيقة وماله من كفا كالفصح  
الاستناد فلا حاجة الى النقل وتقدم الكفا على ما لا يثبت في الاستناد  
فيها حقيقة الكفا ولا حقه وانما الحق التملك وهو غير كاف لصحة الاستناد  
فاحتجنا الى نقلها الى ملك الاب ليصح الاستناد وان لم يصدق المكاتب  
المولود في دعواه فلا يثبت نسب المولود منه وقال ابو يوسف يثبت  
لان الجارية كسبه فصار كجارية الابن بل اول لان للمولود في المكاتب  
حكمه الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان ولد بان يملكه حال ابنه اذا احتج  
اليه ولهذا لا يجب عليه عقر بالاولاد وتهدده ولد له وليس للمولود  
ان يملك حال مكاتبه لانه بالعتق حر على نفسه والمحرم بالاجنب ولهذا يجب  
عقرها وقيمة ولد لها ولا تهدده ولد له وتهدده ولد له وتهدده ولد له  
المكاتبه في ايت بولد فادعاه حيث ثبت نسب ولا يشترط تصديقها لان  
رقبتها محمولة له الا اذا ملكه المولود يوم مات يثبت نسب منه وتهدده ام  
ولد له ايضا اذا ملكها لان الاقرار باق وهو الموجب وادعاه حق المكاتب وهو  
المانع وطل جارية امراته اولاده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب  
ويندر عنه احد الشبهة فان قال اصلها المولود لا يثبت النسب لان يهدده  
المولود فيه وفي ان الولد منه ولو هددته في احد ما فقط لا يثبت وان كان  
المولود تم ملكها يوم مات يثبت النسب لبقا الا قرار كما ذكر في الثانية **كتاب**  
**الكتابة** اورد به هنا لان الكتابة من توابع العتق كالهدية والاستناد وفي  
لغة الضم والجمع ومنه الكتابة العظم والكتب لجمع الحروف في خط وشرها  
جمع حرية الرقبة حالها مع حرية العبد حالها فان المكاتب ماله بد وملك رقبة

وسيلة بيانه وكسها الايجاب والقبول كان يقول العبد ان ادريت الى الفا  
فان فواكاتبك على انفس فقبيل لانها معا وقيمة فلا بد من الايجاب والقبول و  
نظرها كون البذل معلوما مال كان او كفا واما كونها متوجها فليس بشرط  
حتى يجوز الكتابة على المال كمال والمكاتب عندنا في كفا لا يجوز الا متوجها لا يثبت  
وعلمها في جانب العبد انتصارا لحر وثبوت الحرية في حق اليد البذل لا الرقبة حتى  
يكون الحق بخاصة ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولود الى بدلها و  
العبد الى الحرية باذنها واذ لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولود بقاء رقبته العبد  
على ملكه وثبوت حق المطالبة ببدلها متى شاء واسترداده الى كفا او كفا اذا  
كاتب منه ولو صغير يعقل البيع والشر فانه اذا عتق كان من اهل القبول  
والصرف نافع في حقه فيجوز بماله حال او متوجها سنة او سنتين مثلا او في  
الوقت باذنه معينة اخذ من التوقيت بطول النعم في شاع في مطلق الوقت  
او قال جعلت عليك الفاتود يربحها ما اولها كذا او اخرها كذا فان ادته فانه  
هو الذي عتق فحق وجعل ان القن عطف على قوله كاتب شرط قبوله اذ يربح المالك  
فلا بد من الزامه مع جوابه اذا كاتب الى صم عقد الكتابة سواء عتق بلفظ كفا  
او بما يودي مؤذاه لوجود كونه وهو الايجاب وعتق القن ادى كفا وان  
وهلية لم يقل اذا ادته فانه حر لان موجب الكتابة هو العتق عند الاداء  
لانها تنبئ عن جميع حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف الشافعي  
فخرج عطف على صم وخرج له ان اذا صم عقد الكتابة خرج المكاتب من يده الى  
المولى لان مقتضى الكتابة ما ملكية اليد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى  
منعه من الخروج والسفر لان ملكه لانه عقد معا وقيمة فيقتضى كسراوات  
بين المتعاقدين واصل البذل يجب للمولى في ذمته بنفس العقد كونه  
ضعيف لا ينجى ملكه فيه الا بالقبض لانه ثبت في ذمته مع المان في اذ المولى  
لا يستوجب عتقه وانه لا يصح الكفا له به فيثبت للعبد بمقابله  
ما ملكية ضعيفة ايضا فادعاه للمولى الملك بالقبض في الماكنية ايضا وكما  
الماكنية لا يكون الا بالحرية فيعتق لحر والماكنية فيحقق المساواة بذكر



ابتدأ وانتهى وعلق جانبا من بطلان ان اعتق مولاه لا سقط حقه  
 وعزم المولى العقران وطل مكاتبته وادرس كفايته ان جنس عليها او على  
 ولدها او مثل المال او قيمة ان جنس على مالها لانها بعقد الكتابة خرجت  
 من يد المولى فصارت كالا جنس وصارت احق بنفسها وولدها وماله  
 اذا كانت على قيمة بان قال ان ادبتك قيمتك فانت حرة وكاتبك على  
 قيمتك او على عين غيره بان قال كاتبك على يد العبد وهو غيره  
 هذا في ظاهر الرواية عندنا لانها تقيم حق اذ ملكها وسلمها على والى  
 بخروج الرق يتعين بالتعيين احتراز عن دراهم الغير ودانته  
 فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعيينها او على مائة من الدراهم او الدنانير  
 ليرد مولاه اليه وصيفا اى خادما عبدا كان او امة حتى لو شرط ان يرده  
 عبدا معينا او امة معينة صح او المسلم عطف على ضمير كاتب وجاز للقطر  
 على حرة او على رقوله فسد جوابه اذا كانت اى فسد العقد في هذه الصور  
 اما الاولى فلا لا القيمة مجهولة قدر او جنسا ووصفا فتقاسم الحالة  
 اما الثانية فلغيره عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلا ان هذا العقد محل  
 على بيع وكتابة لان ما كان من المائة باذا الوصف الذي يرد المولى بيع  
 وما كان منها باذا رتبة المكاتبه كتابة فيكون صيغة تقييد للمعنى  
 كذا قال الزيلعي ويرد عليه انه يقتضى عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد  
 عليه عبدا معينا او امة معينة والقوم خرجوا بخلافه فالصواب ما في  
 الكافي ان بدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح كالمكاتبه  
 على قيمة الوصف وهذا لان العبد لا يمكن استثنائه من الدنانير وانما  
 يستثنى قيمته والقيمة لا يصح ان تكون بدل الكتابة لجهالة قدره فلا  
 لا يصح ان يكون مستثنى من البطلان واما الرابعة فلا ان يخرج او يختار ليس  
 بمال في حق المسلم فلا يصح للعوض في عقد المعاوضة وعلق فيها ان يخرج  
 ويختار يعنى في دارها لانها حال في محله فاما ما كان موعدا ومعنى العقد فيه  
 وموجبه العتق عند اداء العوض المشروط ثم اى بعد ما عتق باءا والمسيح

يسو

يسو قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا باءا وقيمة نفسه لان البطلان  
 هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الرهنية لا يعتق الا باءا وقيمة نفسه وانما  
 مشكل هذا في ألف لعامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا باءا وقيمة  
 نفسه لا ينقص منه ولا عليه هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير  
 دقيقة رايه ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس نفسه  
 فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص منه وان كانت زائدة زيدت عليه  
 لان الواجب عليه وروية لنفسه والعقد وقد عذر بالعتق فوجب  
 وقيمة بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض بالانقضاء والعبد رضى  
 بالزيادة كذا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو على مائة وكذا يبطل  
 ان نقد الكتابة لانها ليست بمال فلا يلزم على المكاتب شي وصحة الكتابة  
 على حيون ذكر جنسه كالعبد فقط اى لا نوعه ووصفه ويؤدى الوصف  
 او قيمة فان كل واحد اصل من وجه اما الوصف فظاهر واما القيمة  
 فلا يعرف بالقيمة فصارت احيانا قد دفع القيمة فصارت في معنى الاداء كما  
 نورد في الاصول ومن كافر عطف على قوله حيوان اى صحت الكتابة من كافر كما  
 عبد المسلم يعنى كافر مختار مقدرة اعتبار التقدير بعلم البطلان انما صحت  
 لانه مال عند بيع مختار لا يخل بان العتق معلق بقبضها لكن مع ذلك يجب عليه  
 قيمة نفسه كما مر على خدمة شهر عطف على قوله حيون لانه للمولى او غيره  
 او غيرهما وبناءا اذا بين قدر الممول والبر بما يرجع النزاع للحصول  
 الركن والشرط والصف على ان يؤدى بها الى غريمه والف ووصف والف  
 وخدمة سنة وخدمة ابد لا اى اى لا يجوز هذا لانه منافع لمقتضى العقد  
 فان المقصود من الكتابة كون المملوك مائكا يدا ولو في بعض الزمان يكون  
 مائكا مطلقا بعده كما في الكتابة على الخدمة سنة وهذا ايضا فيه لا تقييد الكتابة  
 بشرط الا ان يكون اى الشرط في صلب العقد قال في الرهنية الكتابة تبيح  
 بيع انتهائها لانها جارية له المالك لانها جارية له وتبيح النكاح بيع انتهائها لانها  
 جارية له المالك بغير المال وهو البضع ابتداء فاحققنا بالبيع في شرط يمكن في

قوله انما من المولى والعبد  
 وسلم المولى نفسه لان المسمى  
 ممنوع عن ملكه ومملكته  
 وعلق العبد على نفسه

قوله وخدمة ابد  
 جملة وخدمة ابد



اي المكاتبة

صلى العقد كما اذا شرط خدمة جهورية في البدل بالتكليف في شرط  
لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل **فصل في تصرفات** صح بيعه وشراؤه  
ولو بالمجابات فانها من صبيح التجارة فان الشاخر قد كافي في صفقة  
ليبيع في اخرى وسفوف وان شرط تركه لانه شرط مخالف بمقتضى العقد  
وهو ملكية اليد ولا تقصد الكتابة بمثل هذا الشرط لانه ليس في صلب  
العقد وتزوج امته لانه يفيد المال وهو المهر لا تزوج عبده لانه تقص  
العبد وتعييبه وشغل امته بالمهر والنفقة وصح كتابة رقيقه لانه  
عقد الكتاب للمال فيملكه كزوج امته والولاة من ولاه الثاني له ان  
لاول ان ادرك الثاني بعد نفقه الرقيق الاول ان العاقد من اهل ثبوت  
الولاة وهو الاصل فثبت له والاول وان لم يولد بعد عقد بل قبله فملو له  
ان يحول الكتاب الاول لان له فيه نوع ملكه ويصح اضافة الاضافة اليه  
في الجملة فاذا تعذر اضافة الى المباشرة عدم اصيله اضيف اليه كافي  
العبد المأذون اذا اشترى شيئا وان ادب الى المكاتبان ببدلها جميعا  
معاقولا وهما المولى ترجحا للاصل وان عجز الاول عن ادائه بدل ودل  
الرق ولم يولد الثاني ببدل بقي الثاني مكاتباً فان ادب الى المولى  
عنى وان عجز ذلك الى الرق كالأول لا التزوج عطف على قوله ببعده ان  
لا يصح تزوجه بلا اذنه المولى ولا التبري وهو اتخاذ التبرية بغير اشترا  
جارية ليستحق بها وطناً ولو به اي باذن المولى كذا المأذون والمأذون  
لان جنس التبري على ملك الرقبة دون المنفعة والرقيق وان كان مكاتباً  
او مأذوناً او مديراً لا يملك شيئا من احوال مكاتبه كالمال كونه رقيقه مملوكه ولا  
ينفع اذنه المولى ولا الهبة ولو بعوض والتصدق الا بغيره التعلق  
والا قراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه الى العبد منه ان من العبد  
لان هذه تبرعات فلا يملكها المكاتب الاب والوصي في رقيق الصغير  
كالمكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير و  
مالا فلا فائزها يملكه ان فيه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك

كس

كس المال حكمها حكمه فيمكن ان كتابة عبده لا اعتاقه على حال وبيع عبده  
من نفسه ويملك ان تزوج امته لا اعتاقها على حال ولا يملك شيئا منها  
مضارب وشريك شركة مفادضة او عنان لانها لا يملك الا التجارة  
والتزوج والكتابة ليسا منها ويكتب عليه بالشرار من بينهما ولا  
لان المكاتب من اهل ان يكتب وان لم يكن اهلا للعق فبجعل كل منهم  
مكاتباً معه تحقيقا للصلة بعدد الامكان واقوالهم دخول المولى المولى  
في كتابته ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يتقوا وتون في الحكم  
فالامولود في كتابته يكون حكمه حكم امه حتى اذا ماتت بوه ولم يترك  
وفارس على نجوم اميه والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة حالاً ولا  
اداء الرق والوالدان يردان الى الرق كالمات ولا يؤديان حالاً ولا  
مؤجلاً وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعه ثابته بالملك  
وبالعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعه ثابته  
بالملك وبالعضية بينهما حكماً في حق العقد لا حقيقة في حق اذ بالعضية  
بينهما حقيقة بعد انفصال والوالدان يتبعينها باعتبار الملك لا بالعضية  
فانما اليسار بعض فاختلاف الحكم لذلك لا غير ولو حرم ما كالاخ والعم  
هذا عندنا في وقال يكتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القواية المحمية  
ولهذا يعنى كالحكم كذا في دم حرم منه ويحب نفقتهم عليه ولا يرجع فيما وجب  
لهم ولا يقطع يده اذا سبق منهم الى غير ذلك من الاحكام وله ان يكتب  
لغيره ملكاً حقيقة او جواراً ما فيه وهو الرق ولهذا اذا اشترى زوجه  
لا يفسد نكاحه ويكوز دفع الزكوة اليه ولو وجد كذا ان الكسب  
يلقى للصلة في الولاد الا ان كان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الولد  
والوالد ولا يكفي في غير ما حق لا يخاطب الاخ بنفقة اخيه الا اذا  
كان موصراً او له خول في الكتابة بطريق الصلة فيخص الوجوب بحمله  
حتى جازله اي للمكاتب بيعهم لا يملكهم يستع بيعهم كسب المكاتب  
اذا ادرك قبل ان يفتوا لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيفتور



له وبين ان يجر فيقول للمول وهما نفرد له فعتقوا عليه ولا سعاية  
عليهم لانه صار كشر القوي ابتداء اشترى المكاتب ام ولده لو كانت مع  
مع ولده لم يكن بيعها لان الولد كما دخل في كتابتها امتنع ببيعها لما ذكره فبعت  
امه فامتنع ببيعها لانها تبع له قال ام اعتقها ولد با و ال اي وان لم يكن  
ولد با معها جاز اي بيعها عند اي وعند اي لا يجوز لانها ام ولده فلا  
يجوز بيعه ولان القياس جواز بيعها وان كان معها ولد بال ان كب  
المكاتب موقوف فلا يتعلق به مال لا يحمل الفسخ اما اذا كان معها ولد با  
فيمتنع ببيعها ببيعة الولد للحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء  
والقياس بغيره زوج المكاتب امه من عبده فكاتبها فولدت منه ولدا  
دخل الولد في كتابتها وكسبه لهما لانه تبعية الام ادخل ولدها ببيعها  
في الحرية والرق كما حر مكاتبها وما دون كسبه بالادان حرية لاني الواقع في الرق  
حيث قالت الام حرة فولدت المكسوة ولدا فاستحققت فولد با بعد عند  
ابن ج و ابى يوسف وقال محمد حر بالقيمة لانه شاك في سبب ثبوت  
هذا الحكم وهو الغرور فانه لم يرغب في نكاحها الا لينال حرية الاولاد ولها  
انه ولد بين رقيقين فيكون رقيقا وقد حر حرارا ان الولد يتبع الام  
في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المغرور باجماع الصحابة وهذا ليس  
في معناه بلحج به لان حق المول هناك جوار بقيمة با حرة وصهرها  
بقية متاخرة الى ما بعد العتق فبقى على الاصل ولم يلحق به وطى المكاتب  
امه اشتراها فاسدا فودت على مولها او اشتراها شرار صحيحا فاستحققت  
ضمن عتقها حال اي يوفد حال الكتابة كالمأذون بالتجارة فانه اذا فعل  
يكفي ايضمن عتقها حال النكاح بلا ادان فاستحققت ضمن العتق بعد عتقه و  
الفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المول لان التجارة وتوايعها اخلت  
بكت الكتابة وهذا العتق من توايعها اذ لولا الشر لم يسقط احد وما  
لم يسقط لا يجب العتق وفي الثاني لم يظهر في حقيقة ان النكاح ليس من الاشياء  
فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولما عمل ان يقول ان العتق ثبت

بالوطى

بالوطى لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من  
التجارة في شئ فلا يكون ثابا في حق المول اقول جوابه اننا سلمنا ان العتق  
ثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء لكن الوطى مستند الى التوثيق اذ لولا ان كان  
الوطى او اجمالا شبهة فلا يثبت به العتق ويجب كذا فيكون لانه ان كان  
بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشر منها فيكون ثابا  
في حق المول المول يدبره الى يكون المول المكاتب اليه يدبره قال محمد بن  
دور لا تسع في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموتة معينة اي ان المكاتب بعد  
التدبير يخرى اما ان يخرى نفسه ويكون مدبرا او يمضي على الكتابة فانه مضى  
عليها فان المول ولا مال له سواء فهو باختيار اما ان يسرع في ثلثي قيمته  
او ثلثي بدل الكتابة وانما قال معسر لانه اذا مات مؤسرا يخرى في المدبر  
من ثلثه فانه يعتق بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولدها  
عطف على يدبره ان المول يجوز ان يستولدها مكاتبته بان وطى فولدت  
فادخل الولد قصير ام ولده ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولده اي  
خبرت بين ان يمضي على الكتابة وتؤدي البدل فعتق قبل موت المول وتأخذ  
العقوبة وبين ان يخرى نفسه فعتق بعد موت المول والمكاتب عطف  
يدبره او يستولدها المول ان يكاتب ام ولده وعقبت بموتة تتعلق  
عقوبتها بموتة جازنا ان يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجابه العتق  
عند الاداء فاذ عتقت قبله لا يمكن توفير الغرض عليه ومدبره عطفه على  
ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره وسع في ثلثي قيمته او كل البدل بموتة  
او مولاه معسر هذا عند ابن ج وعند ابى يوسف يسع في الاقل منها وعند  
محمد يسع في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البدل واختاروه في بيع الجزى  
كأمر ويصالح المول مع مكاتبته من الفدين موجه على الف حال والقياس ان لا  
يجوز لانه اعتياض عن الاجل بالمال وجه الحسن ان الاجل في حق المكاتب  
مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حقيقة  
البيع الكفالة به فاعتد لامات حريص كاتب عبده في مرضه وليس له مال



سواء بعد على القيمة بان كان قيمة الف فكانت على الفين باجل ورث  
ورثته بهذا التصرف ادى الكتابة ثلثي البديل حال اوابية مؤجلا واسترق  
يعني ان البعد جدي بين ان يودي ثلثي البديل حال اوابية مؤجلا وبين ان  
يأجل فيستوفى هذا عند اى ح والى يوسف وعند جدي يودي ثلثي الف  
حالا والباقي الى اجل لان المريض ليس له التاجيل في ثلثي القيمة اذ لا حق  
له فيه وفيما وراه يصح له الترك فيصح التاجيل ولها ان جميع المسمى بدل الرثة  
وحق الورثة متعلق بالبديل فلا يجوز التاجيل في ثلثيه ولو كانت الرثة  
على نصفها اى نصف قيمة بان كانت على الف وقيمة الفان ادى ثلثيها  
حالا وسقط الباقي من القيمة او استرق يعني انه جدي بين ان يكون البديل  
وقعت في المقدار وفي التاجيل فينفذ بالثلث لان الثلثين هو كاتب عن عبد  
بالف وادى الحق البعد ولا يرجع الحق عليه وان قبل البعد فكانت حصة  
ان يقول هو لمولى البعد كاتب عبدك على الف وادى على ان ادى اليك  
الف فهو حر وكاتبه المولى على ذلك يعنى باذنه حكم الشرط واذ قبل البعد  
صار مكاتبان لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة ولو لم  
يقبل على ان ادى اليك الف فهو حر فادى لا يعنى قياسا لان الشرط موقوف  
والعقد موقوف والموقوف لا حكم له ويعنى استحسانا اذ لا يجرى للبعد الغائب  
في تعليق عقده باذنه القائل فيصح في هذا الحكم ويتوقف في لزوم الالف  
البعد ولو ادى هو البديل لا يرجع على البعد لانه متبرع كوتب عاجز وغائب  
قبل اجازة العقد فان ثلثها ادى البديل قبل المولى ذلك البديل هو او عتقا  
وصورته وجعل له بعد ان قال له احد بها كاتبتى بالالف عن نفسي وعن فلان  
ففعول وقبل اجازة القياس ان يصح في حصته عاجز ويتوقف في حصته  
الغائب على قبوله وجه الاستحسان ان اجازة باضائة العقد الى نفسه بعد  
جعل نفسه فيه اجازة والغائب تبعا كاتمة كوتبت دخل اولادها تبعا حتى  
عتقوا باذنها وليس عليه من البديل شيء فاذا همت عن اجازة فللمولى ان  
ياخذ به بطل البديل لانه ما له فإيهما ادى يحير المولى على القبول ما اجاز فللمولى

البديل

البديل عليه واما الغائب فلما نهى نال به شرف محبة وان لم يكن البديل عليه و  
صار كغيره من المولى اذ ادى له دين يحير المولى على القبول لاجازة المولى عليه  
وان لم يكن الدين عليه وآثرها ادى لم يرجع على المولى لانه متبرع في حق الآخر فلول  
الغائب لغو فلا يوفى بشئ لنفاذ العقد على اجازة فلان حرة المولى  
الغائب سقطت عن اجازة حصته من البديل لان الغائب دخل في العقد مقصودا  
فكان البديل منفصلا عليه وان لم يكن مطا لباية بخلاف الولد لم يولد في  
الكتابة حيث لا يسقط عن الامة شئ من البديل بعينه لانه لم يدخل مقصودا  
ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة تبعا وكذا ولد بالمشترى  
وان حر المولى المكاتب كاجاز او عتاه كاجاز سقط حصته كاجاز وادى الغائب  
حصته حالا والاولاد فاما الماراة داخل في العقد مقصودا بخلاف الولد لم يولد  
في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ ماتت كوتبت امة وطفلان لها وقبت  
فان ادى لم يرجع وعقود الماراة في المسئلة الاولى والى الف **باب كتابة البعد**  
**المشتركة** احد شر بكي بعد اذ ان لا حر كتابة حصته ارحمة الاخر بالف و  
قبضه ان قبض الف ففعل وقبض بعضه فهو له اى لا يقبض ان غير المكاتب  
وقال هو مكاتب بغيرها وما ادى فهو بغيرها فان الكتابة عند غير تجزئة  
فالان بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقبض حصل في بعضه وكنيل  
في البعض فالقبض مشترك بينهما حتى كذا بعد العجز وعنده مخيرة فيكون  
الاذن مقصور على نصيبه وفائدة اذن انه ان لم ياذن فله حق الفسخ  
فباذن لا يفي ذلك واذنه لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون  
متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض كل عتق نصيبه على القابض  
مكاتبه ارحلين جازت له فادعاه احد هاتم وطل الاخر فادعاه جازت  
فهم ولد للاول لان احد هاتم ادى له حصة ودعوته لقيام ملكه فضا  
نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر حصة  
الولد على نصيبه كافي المدة المشتركة واذا ادعى ان خروجه لانه حصة  
ودعوتها ايضا لقيام ملكه ثم اذ تجزئت جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان

قوله كاتبة ان تحلص منه  
بذلك في السنة كجودة  
تحلص منه كانه تصريف  
الكتاب



الامة كلها ام ولد لاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطنة سابق و  
 ضمن لاخر نصف قيمتها لانه ملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف  
 عقوب الوطنة جارية مشتركة وضمن شريكه عقوبها تمام لانه وطي ام  
 ولد الغير حقيقة فلزم كمال العقوبة وقيمة الولد بعينه ولد الشان وهو انه  
 لانه بمنزلة المخزور لانه حين ووطنة كان ملكه قائما ظاهرا او ولد الغزو  
 ثابته النسب منه وحر بالقيمة كما عرف وادفع اليها العوض لان الكفا  
 مادامت باقية فحق القبض لها لا خصها بهما بمنافعتها وادفع اليها وادفع  
 رد الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر الشان لم يطأها فجرت بطل  
 التدبير لانه لم تصادف الملكة ما عند هذا فظاير لان المستولد ملكها  
 قبل العزو واما عنده فلا تبيين انه ملك نصيبه من وقت الوطن فبين  
 انه مضاد في ملك غيره والتدبير يعقد الملك بخلاف النسب فانه يعقد  
 الغزو كما مر وهو ام ولد لاول لما مر انه ملك نصيب شريكه وكمل الاستيلاء  
 والولد له كما مر ان دعوتة صحيحة بقبول المصحح وضمن شريكه نصف  
 عقوب الوطنة جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه ملك نصيبها بالاستيلاء  
 وهو ملك بالقيمة فان حرر ما بعينه او كانا كائنا ما لم حررها احد هما فبنا  
 فجرت ضمن المحرر نصف قيمتها شريكه ورجع الضمان به عليه عنده و  
 عندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مر ان الساكنة اذا ضمن للمعتق رجع  
 عنده لا عند هذا عبد لرجلين دبره احد هما حرره ان قرعنا او عكسا  
 الى حرره احد هما عنيا في دبره الاخر اعتق المديرا واستيعي فيهما الى  
 في الصور بين او ضمن شريكه في الاول فقط وهي ما اذا دبره احد هما او  
 فانه اذا دبره اولا فله شريكه تضمينه او اعتاق حصته او الاستيلاء  
 من الجسد عند ابي ج فاذا اعتق لم يبق له ولاية التضييق والاستيلاء  
 واقد به نصيبا كدبر فله ان يعتق او استعير او يضمن قيمته مدبرا  
 وفي نصف قيمته قنا او ثلثا ما كما حرر وبالضمان لا ملكه لانه لا ينقل  
 من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وفي صورة الحكيم في حرر الاول

فلاخر

عجز

ولا في التضييق

فلا في الحيات التثنية عنده فاذا دبر لم يبق له ولاية الاعتاق او الى  
 الاستيلاء قولا لاية الاعتاق او الاستيلاء ثابته في الصور بين والتضييق  
 يخص بالاولى وعند هذا دبره احد هما فاعتاق الاخر بطل لانه التدبير  
 لا يجوز عند هذا فملك نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته  
 قنا او سر كان او معسر لانه جهان ملك فلا تختلف بالعسا واليسا  
 وان اعتقه احد هما قد بين الاخر باطل لانه الاعتاق لا يجوز عند هذا فضمن  
 نصف قيمته ان كان موسرا ويسع العبد ان كان معسرا لان هذا ضمن  
 اعتاق فيختلف بالعسا واليسا **باب الموت والتضييق**  
 مكاتب عجز عن الحج النجم الطالع ثم سمي به الوقت لانه يعرف به ثم سمي  
 ما يودى فيه ملكا بسميته بينهما لو كان له مال سيصل لم يعجزه الحكم اي  
 لم يحل عجزه الى ثلثة ايام نظر الجانيين فانها مدة ضربت لا بد ولا عذر  
 كما مال الخصم بمال الخصم للدفع والمديون للقبض والاداء وان لم يكن  
 له وجه سيصل عجزه هذا عند هذا وعند ابي يوسف لا يعجزه حتى يضمن  
 عليه بخلافه وفي نسخة من نسخ الحكم المكتوبة بعد عجز المكاتب بطلب مولاه  
 او في مولاه بوضائه اي رضا المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من  
 القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضاء او رضاه كما في الرق  
 عن الربهة وفي بعض الروايات يغزو المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه  
 كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينور بالفسخ كذا في الكافي  
 العلم ان حكم الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق الفسخ والعادة ان  
 الرق من غير رضاه العبد وللعبد ان يفسخ في الجائزة والفاسدة بغير  
 رضاه المولى كذا في العارية وعادة لا تفسخ الكتابة وعند الشافعي  
 ومالك يده من الاكساب لمولاه اذا ظهر انه كسب عبده وان مات عن  
 وفاد لم يفسخ الكتابة وعند الشافعي يفسخ لغوت الكل ونحوه يقول يستند  
 الحرة الى ما قبل الموت وقضى بدله منه وحكم بموته حر او لا وله منه وفي  
 بنيه سواء ولدوا في كتابته او شرابهم حال كتابته او كوتبه هو وابنه صغيرا

انظر

فورا عاودة معطوف  
 على قول في نسخة الرق عاودة  
 اطلاق الرق من كونه ميسرا  
 وغيره لا تفسخ الكتابة  
 ان ملك

فورا عاودة معطوف  
 على قول في نسخة الرق عاودة  
 اطلاق الرق من كونه ميسرا  
 وغيره لا تفسخ الكتابة  
 ان ملك



او كبيرة بكرة ان يكتبه واحدة فان كان من قبعة في الكتابة ويعتق عتقا  
 وان لم يذكر وفاء من ولد في كتابته سعى على نجومه وبادائه حكم بعق ابيه قبل  
 موته ويعتق اى عتق الولد لانه داخل في كتابته وكسبه ككسبه فيخلفه في  
 الادر وصار كما اذا ترك وفاء ترك ولدا شره فيها اى في كتابته اذ لو لم يولد  
 حالا او ورثها عنه وعندها يورثه الى اجل اعتبارا بالمولود في الكتابة  
 وله ان الاجل ثبت شرطا في العقد فدخل في حق من دخل في العقد والمثل  
 لم يدخل اذ لم يصف الى العقد ولا يسهى حكمه اليه ان يصفه بخل في المولود  
 في الكتابة لانه متصل وقتها فبشرى حكم اليه واذا دخل في حكمه سعى على نجومه ترك  
 ولدا من مودة ودين يغير البذل فحق الولد وقضى به اى بموجب كتابته على  
 عاقلة منه لم يكن تعجز الابيه لان هذا القضا يفرض الكتابة لانها تقتضي  
 الحاق الولد بموالي الام واليجاب العقل عليهم لكن على وجه يقتل ان يعق  
 فيحق المولود الى موالى الاب والقضا بما يقرر حكمها لا يكون تعجز او تماشا  
 ودين يبق لانه ان كان غنيا لا يتأتى القضا بالحاق بالاب لان كان الوفاء  
 في حال وان اخصهم قوم امه وابيه في ولاته فقتضى به لقوم امه فهو بحاج  
 لان معنى القضا يكون ولا المولود لمولى الام ان الاب مات رقيقا ونسخ  
 الكتابة فيكون القضا في حقه يد فيه فينفذ ونسخ الكتابة بكتاب مولاه  
 صدقة اداها اليه فحج يرض ان مولاه اذ لم يكن مهر فالصدقة ذكوة كانت  
 او غير با فاحد المكاتب الزكوة مثلا كونه من المصارف واداه الى المولى عن  
 بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة غنيا ومع ذلك يطيب لانه  
 اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة ومن اهل  
 المودة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله لم يرد  
 به كذا صدقة ولنا هدية جنس المكاتب جنسية او جنسية ايات خطا كان عليه  
 حالا كسبه اى على المكاتب في كسبه لا على مولاه لان المكاتب مملوك للمولى  
 وقبة وذاتا جريدا وتفرقا فباعا عبا وانه مملوك وقبة يكون موجب جنسية  
 على المولى وباعا عبا وانه جريدا وكسبه يجب ان يكون موجب جنسية عليه

في عتق

لا على المولى

لا على المولى في كل موجب جنسية في كسبه حتى يكون موجب جنسية عليه لانه  
 اياها حقا في كسبه وقد تعذر دفعه بسبب الكتابة وهي عتقا فوجب القيمة  
 في مالها ان قل من قيمته ومن الارش لان المكاتب عتق بغير دفعه بسبب  
 الكتابة ولو كان فكل الدفع يتخلص لمولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة  
 العبد فان تعذر دفعه يتخلص بدفعه قيمته كما في المذبح وان نكر دفع القضا  
 لزمه قيمة واحدة ولو لم يصفه عليه ثم جنس اخرى يقتضيه عليه بقيمة اخرى لانه  
 جنسية المكاتب لا يصير دينه الا بالقضا او الصلح او الباس عن الدفع بان  
 يعق او يكون فستوقف وجوب القيمة على ما يوجب تعقيد ما باهده لا شيئا  
 الثلثة او جنسية خطا لزمه في كسبه يعني لو اقر المكاتب بجنسية خطا لزمه  
 وحكم بها عليه لان جنسية مستحقة في كسبه وهو احق بكسبه فستفاد اواره  
 كما هو اذ لم يكلم عليه حتى عجز بطلت كذا في القضا بجنسية مولاه  
 بجنسية فحج او جنس مكاتب فلم يقتض به اى بموجب جنسية فحج وفي المولى العبد  
 الاول جنسية او فدية لانه بموجب جنسية العبد في الاصل ولم يكن عتقا  
 بالجنسية حتى يصير حقا والافدا لكن الكتابة مانعة للدفع فاذا زال المنع عاد الحكم  
 الاصل وان قضي به عليه حال كونه مكاتبا فحج بيع فيه لا انتقال الحق من وقته الى  
 قيمته بالقضا ولا تنسخ الكتابة بكون مولاه لانها سبب كسبه وسبب حق  
 الموهبة ويؤدى الى بدل الوردته على نجومه لانه مستحق الحرية على هذا الوجه وكسبه  
 العقد كذلك فحج بهذه الصفة ولا يتغير الحق الواردته بخلفونه في الاستيفار  
 فان اعتقه بعضهم لا يعق لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك بسبب جنسية  
 الملك والوراثته منها وان اعتقه متق جانا والقياس ان لا يعق وجه الاتي  
 انه يجعل ابراء ان بدل الكتابة فانه حقه وقد جرى فيه الارش فيكون الاعاق  
 منهم اراة اقتضار او اراة الاستيفار منه فبشر ذمة فيحق كما اذا ابراه  
 عن بدل الكتابة كل شرط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرق  
 لم يعق وقيل يعق اراة اعتق الباقون حال لم يرضع الاول كسبه اى المكاتب بطلت  
 شتان فصلت حرمة غليظة فملكها لا يحل له ان يملكها حتى يملكها مرة فربما

ال لا يكون له  
 والصدقة ان يطهرها



غيره من غير المكاتب لقوله تعالى فلا تجعل لأهلك ذم جافيه فان النكاح هو  
 شمول على العقد الصحيح واشترط الدخول تحت يد العسيلة كما تقرر في  
 موضع **كتاب الولاء** هو لغة من الولد يجمع القرب وشرا قرابة حامية  
 حاصل من العتق او المولاة الاولى والاولى انما حصل من العتق يكون لعق بغير  
 حربي يجمع الواعق حربي في دار الحرب بشدة لاولاد له عليه حتى ان فرج النكاحين  
 لا ربه خلافا لابي يوسف كذا في الكافي وقال الزبير بن العوام يولدون بالولاء  
 كما لم يولدوا لانه احد اسباب الارث وقد بينا وكذا في اول الجار جعل  
 الامة ام ولده او مملوك قريب بالان يملك قريبه فان كان منها عتاق ثبت  
 به الولاء لقوله في الولاء لمن اتق وان شرط عدمه يجمع الواعق المولود بغيره  
 وشرط ان لا يوثقه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا لكتاب الشرع فبشرط ان النسب  
 انما شرط ان لا يرثه وادود بان الولاء بالتدبير او الاستعداد وكيف يكون  
 للمولود وام الولد والمكبر انما يعتق لا بعد موت المولود واجيب بان صدور  
 التدبير للمولود او يكتفى به ان يكتفى به في حق مملوك وام ولده ثم جاء مسلما  
 فمات مملوك وام ولده والاحسن ان يقال ان ثبوت الولاء لعصبة المولود انما  
 يكون بسبب ثبوت المولود فانه المستحق له اولا لصدور سبب العتق منه ثم  
 سرى منه الى عصبة العتق امتدادا من الغير بهذه العبادات احسن من عبارة الولاء  
 زوجها في تولد لا قبل من نصف جوارحه ولا الولد بل يتصل عنه بعينه اذا تزوج  
 بعد رجل امة لا غير فاعتق مولد امة فهو حامل من العبد عتق حملها واولاد  
 الحمل مولد الام لا يتصل عنه ابا لانه عتق على عتق الام فصد لانه جزء منها فيقبل  
 العتاق فصد لانه الجاهل في حكم العتق كشخص على حدة حيث يجوز ان يفرده  
 بالعق فلا يتصل ولا وده عنه كما روينا وهذا اذا ولد له قبل من ستة اشهر من  
 وقت الاعتاق للثبوت بغير الحمل وقت الاعتاق كذا لو ولد له ولد من احد  
 لا قبل منه اي نصف حوال من وقت الاعتاق والآخر لاكثر منه وبينهما ارباب  
 المولود من اقل من الاقل من اقل من مدة الحمل يعني اقل من نصف الحمل لا يتصل  
 الاله الاول كما ان موجودا وقت العتق ويتصل بها انما لا حملت بها حلة

فقالوا له

الامة

لعدم

لعدم تحلل قبل مدة الحمل بينهما فانما نشأ اول الامانة الاول نشأ اول الاخر  
 ايضا فمروا فصار معتقها لهما واولادها له لا يتصل عنه ابا لانه ولد له ولدت  
 ولدا بعد عتقها فلا كثر اي لاكثر من ستة اشهر فولا وده اي ولا الولد  
 لمولاه لانه عتق تبع الام لا تصالح بها عند عتقها وقد تعدد جعله تبع الام  
 لرقبة فان عتق الاب جر ولا يرثه الى قومه لانه الولاء كسيرة النسب قال  
 ام لولا لجملة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى  
 الاله فكله الولاء والنسب الى المولى كانت لعدم اهلية الاب فمروا فانما  
 صار اهلا عاد الولاء اليه محلي له مولد مولاة كمن معتق سوا كان معتقا من  
 العرب او غيره ما تولدت ولدا فولا وده لمولاه عند اهله وعند ابي يوسف حكمه  
 يسهل لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاب عتقا  
 لانه ملك معينه ولها ان ولا العتاقه قولى معتق في حق الحكم حتى اعتبر الكفاية  
 فيه والنسب في حق العتق ضعيف لتضييعهم نسب ابرهم ولهذا لا يعتبر الكفاية  
 بالنسب بينهم والضعيف لا يفاضل القولى بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان  
 نسب الاب العرب قوية معتبة في حكم الكفاية والعقل كونه نسبا محرم بها فثبت  
 من الولاء الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا في اولادها  
 والاب اذا كان كذلك فهو عربيا ولا رعية مطلقا ولو جمعا لاولاد عليه لقوله  
 اب ويرث معتق الام وعصبة خلافا لابي يوسف اعلم لفظ حوال اصل يستعمل  
 عند الفقهاء في معنىين احدهما من لم يجر على نفسه رق بل تولد من معتقة بعد  
 مضى ستة اشهر من وقت النكاح او العتق او من في اصلها وريق والثاني من  
 لا يكون في اصله وريق اصل وان الولاء كما خرج كما خرج به صاحب الهداية و  
 غيره بمنع على ازال الملكة ولهذا قالوا لا يقبل الشهادة بالنسب مع في الولاء كما  
 في العتق وزواله في ثبوت وثبوت على الولد يكون من قبل الام لا تقرر ان الولد  
 يتبع الام في الرق والحرية ولا يسهل ملك الاب له الولد فلا يكون ذوا الرق الولد  
 الام قبل معتق الام وعصبة في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور وعلى  
 الولد ولا وان لفظ اذ كان لا قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه نظاير الحمل



له وغيره وان المطلق يحمل على المقيد في الروايات اذا عرفت هذه المقدمات  
 فاعلم ان صاحب البديع ذكر فيه ان من شرط ثبوت الولاء ان يكون  
 الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا احد على ولدها وان كان الاب معقدا  
 لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا احد على امه وولدها  
 فلا ولا احد على ولدها فانه اذا باكرية الاصلية بحرية الاصلية بالمعنى الثاني  
 بقريته قوله لا ولا احد على امه وقد عرفت ان الولد لا يمتنع على ذوال الملكة  
 وذوال الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا  
 المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا رده واقضه كلام الشيخ السيد  
 الدين محمد النسابودي في شرح التكملة وهو صاحب المخطوط في تحفة المخطوط  
 وكل في الشيخ ابن محمد مسعود بن الحسين في مختصر المشتهر بالمعروف  
 وكلامه فيما حنف في الفوائض وسماء بالكافي واما ما قال في المنة الولد  
 ان علق حر الاصل بان كان امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه  
 ولا اما الولد لقوم الاب ولقوم الام ثم قال ان كان الاب حر الاصل لا  
 لقوم الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولا لقوم الام لان حر الاصل  
 لم يجر عليه علق فالمتبادر من ظاهره ان الام اذا كانت حر الاصل مطلقا جاز  
 ان يثبت على ولدها الولد وليس كذلك بل مراده باكرية الاصلية بهننا  
 اكرية الاصلية بالمعنى الاول بقريته انه جعل الولد المتولد من حرة عارضية  
 وبين المعتق حر الاصل ثم جعل اكرية الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة  
 بينه وبين ما سبق من ان حق قصور كون الولد لقوم الاب ما اذا كان في  
 نسب الاب دقيق والولد ولد من معتقة او من ولد من معتق وضوء  
 كون الولد لقوم الام ما اذا كان الاب نبطيا حر الاصل تزوج بمعتقة ان  
 او من ولد من معتق فان ولا الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا والثاني  
 لقوم الام عند ابن ج و محمد فاحصا من الابوين اذا كانا حريين اصليين  
 بالمعنى الثاني فلا ولا على الولد فاذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالاول  
 لقوم الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة الاصل بذات

ينظر في غير هذه

المعنى

المعنى سواء كانت عربية او فلا ولا على الولد لقوم الام واذا كانت الام معتقة  
 والاب حر الاصل بذات المعنى فان كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم الام وان  
 كان غير عربيا فعند ابن ج ومحمد يكون لقوم الام عليه ولا خلاف لابن يوسف  
 وهننا فوايد كثيرة ذكرنا في رسالتنا المعمولة في الولاء فمن اراد باكرية  
 ثمة المعتق عصبة الى شخص ياخذ ما بقي من صاحب الفرائض وكل المال عند  
 عدمه احرقت من العصبة النسبية وهي ما تقر في علم الفرائض اما عصبة نفسه  
 ان ذلك لا فرض له ولا يدخل في نسبة الى الميت انش واما بغيره وهي انش بعصبها  
 ذكرها مع غيره كالافت لا في الاب فيصير عصبته مع البنت وكلهم يقدم على  
 المعتق وقد تمت العصبة على ذلك الرجم وهو من لا فرض له ولا يدخل في نسبة الى الميت  
 انش فان مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصبته سيده ايمان مات  
 السيد ثم المعتق ولا وارث له من النسب فارثه لا قرب عصبته سيده على  
 الترتيب المعروف وثبت به ان بالولاء العقل وهو من العاقله وبنات  
 بناتها في كتاب المعاقل وولاية النكاح وقد مر في كتابه ادعاء الشخصان ولا  
 ميت وبرهن كل منهما انه اعتقه يقض بالولاء والميراث لهما الجواز انش لهما  
 فيه كما في الملك ذكره في المنة لا ولا لهما اما المعتق كما في الحديث وهو قوله  
 ليس لثمن من الولد الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كانتين او دون او  
 دون من دون او جرد ولا معتق او معتق معتق من ليس لثمن من الولد  
 الا ولا من اعتقه او ولا من اعتقه من اعتق واما ولا لم يدر فقد عرفت  
 بيانها بالوجهين وقد عرفت ايضا مستقر حر لولا والثاني ان لولا لا يحصل من  
 المولاة اذا والى حر مكلفا عاقل بالغ قدير لان عقد المولاة تصرف والى بين  
 النفع والحر لان فيه ايجاب المارث والتزام العقل فلا يصح بدون ذلك لا بالاذن  
 كما سبناه في قول النسب قدير لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالي غيره غير  
 عربي قدير لان تنع العرب بالقبائل فاغنى عن الولاء او الى صبي عاقل  
 قدير لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصفه صلبا باذن امه او وصيه لان الصبي  
 من اهل الانثى ثبت له ولا العتاقة اذا ثبت سببه بان ملك قريبه وكاتب



ابو اوه ووصيه بده وعتق كان ولا واه للصبى فجاز ان يثبت له ولا الموالاة  
 اذا صد عنه عقد بآل ذل ووالى العبد باذن سيده فانه يكون وكيل من  
 سيده لعقد الموالاة او مفعول والى العبد ان يثبت متعلق بقوله والى بيان  
 لعقد الموالاة ان كان مات الاسفل ورثه الاعلى ويعقل عنه ان كان جنبا اسفل  
 فدرته على الاعلى سواء اسلم الاسفل في يده او في يد الاعلى ولا فان ما وقع في يده  
 بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يده فخرج من حيز الغالب وهو ليس بشرط صحيح  
 هذا العقد خلافا للثقة وعقله عليه وادته له في الاولين ان يكون المكلف والصبى  
 العاقل لان كل منهما اهل ليدركه الشراى المالى لسيده في الاخير ان العبد لانه  
 ليس باهل ليهما بل هو وكيل من اهل كماله ولو شرط اس ولا الموالاة من كماله  
 يتو اذ لا مانع من صحة بخلاف ولا العتاقة حيث لا يرث الا الاعلى  
 واخر مولى الموالاة عن ذى الرحم لان الموالاة عقد بآل ذل يترجم غيرهما وذو الرحم  
 وادته شرعا فلا يمكن ان يطله ولا اسفل النفل عنه الا غيره او يجوز للاسفل  
 ان ينقل ولا واه عن الاعلى الى غيره مالم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس  
 له ان يحول ولاه لتعلق حق الغير به او عن ولده فانها في حكم الوالاة كشخص وقد  
 ولا على التبر عنه ان لا ولا الاسفل بمحض منتهى اس لا اسفل قال في الهداية  
 لا على ان تبر عنه ولا لانه لعدم لزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون بحضور  
 من الاخر كما في قول الوكيل قصد بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير حضور  
 منه الاول انه فسخ حكمه من العزل الحكم في الوكالة المتعلق لا يوالى احدا  
 لان ولا العتاقة لازم لا يحتمل النقص والتحررة او عقدت عقد ولا  
 الموالاة مع شخص فولدت مجهول النسب ولد لا يعرف له اب صحيح هذا العقد  
 وتبرها ولدا وبهية ان مولى ذلك الشخص كذا الوافرت به اي بعقد الموالاة  
 او انشاءه وهو اى وحال الال ولد بالمجهول النسب معها فانه صحيح ايضا  
 يتبعها ولدا عنه اى وقال لا يتبعها لان الام لا ولاية لها في حاله فاولى  
 الال لا يكون لها في نفسه وله ان الولد كالنسب وهو نفع محض في حق  
 صغر لا يدرك له اب فتملكه الام كقبول الرهبة قال في المحيط والى ذى سببا

او ذميا جاز وهو موله لانه يجوز ان يكون للذمى على المسلم ولا العتاقة  
 فذلك ولا الموالاة وان اسلم على يد عربى وولاه به لم يذكره في الكتاب  
 وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للمجرب ولا العتاقة على المسلم فكذا  
 ولا الموالاة كما في الذمى قيل لا يصح لان في عقد الموالاة مع كونه تسامح كونه  
 وقد نهى عنه بخلاف الذمى اقول ظاهره مشكل لان الدارث لازم للولاء  
 وقد تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه سبب  
 الدارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع  
 يعود للمنفق كما ان كفو العصبية وصاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال  
 قبل الموت يعود للمنفق **كتاب اليمان** ذكر عقيب العتاقة لما سببها في  
 عدم تأثير الازوالا كما فيهما اليمان لغة القوة ونشرها تقوية بخبر بذكر اسم  
 الله نحو والله لا فعلن كذا او والله لا افعل كذا او التعليل يعنى تعليق بخبر  
 بالشرط نحو ان فعلت كذا او ان لم افعل كذا او المقصود منه تقوية عندهم  
 الخالف على الفعل او التوك وهذا ليس بيمان وضعها وانما سمي بها عند  
 الفقهاء لمحصل معنى اليمان وهو تحمل او المنع والمعتبر من القسم الاول  
 نشأه الى اليمان التي اعتبر بها الشراى ورب عليها الاحكام ثلثة انواع والاول  
 فطلق اليمان اكثر منها كاليمين على الفعل المانع صادقا او راديا بترتيب الاحكام  
 عليها ترتب الموالاة الاخرية على الغموس وعدمها على اللغو كالمعقودة  
 الكفارة احدا باليمين الغموس سميت به لانهما تعمص صاحبها في الائم والذميا  
 وفي النذر في العقبة ومن حلف على فعل كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلمه وظن  
 صدق يكون لغوا كما سبب الله ما فعلت كذا عالما بصدقه ووالله حاله على  
 دين عالما بخلافه ووالله انه لا يدينه الما انه غيره المشهور في عبادة القوم التي  
 الغموس حلف على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا وقد صرح شراى الهداية وغيره  
 ان ذكر الفعل والمضى ليس بشرط بل يوجبنا على الغالبه وايراد المثاليين  
 الاخيرين اشارة الى هذا فلا حاجة الى التكليف اذ تكلمه صمد الشريعة حيث قال  
 فان قلت لا قبل الله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت

الاله واما اليمان بالله لعقد تصور الغموس وانعقد  
 في غيره تعالى فيقع به الطلابة ونحوه عينين فليحفظ  
 ولا يرب نحو هو بكون ان لا يدينه من اليمين بالية وان لم يعص  
 وصم احتياطة ما يصح من تعصم في ان يدينه من اليمين بالية وان لم يعص  
 كسيرة مطلقا كذا في الكتاب بترتبات نور ان حلف على كذب  
 ككفر او كونه فعمل او ترك كواله منه حج ان في ماضى كواله  
 تعصم كذا عالما بصدقه او حال كواله ماضى على كذا عالما بصدقه  
 او كشرى وشراى بها فخر من التوبة ورحمة

والكفارة



يقدر كماله كان او يكون ان اريد في الزمان الماضي والمستقبل على ان اعتبار  
الحال والاستقبال في هذا الحلف باطل لتعيين اداة الحال فتدبر وبين علم الغموس  
بقوله وبما لم يرها في الحلف لقوله من خلف كاذبا او خلفا لئلا يفسد بها اليقين  
اليقين للغموس سميت به لانه لا يعتبر بها فان الخواص لما لا يفيد يقال الغموس  
ان بشئ لا فائدة فيه وفي حلفه كاذبا يظن صدقها كاذبا وحلفه ان صدقها كاذبا  
حار بنا على انه راد منه كذا في اربع ولم يعرفه وبين حكمه بقوله ويرجى  
عقوده قال لا قيل ما معنى تخليق المواءمة بالجار وقد قال الله لا يؤخذ  
كم الذي اعلم قلنا نعم لا شك في نفي المواءمة في اللغو المذكور في النص انما  
الشك في كون الصورة التي ذكرنا بالقول ان اللغو عند الشك ان يكون  
على لسانه بل قصد سوا كان في الماضي او الاني بان قصد الشئ في جرد على  
لسانه اليقين مثلا والثالث اليقين المنعقدة وهي حلفه على شئ ات في  
في المستقبل فعلا كان او تركا قال صدق الشريعة فان قلت حلف كما يكون  
على الماضي والاني يكون محال ايضا فلم يذكره وهو من اي قسم حلف قلت انما  
لم يذكره لمعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل او لا في النفس فيعبر عنه باليد  
قال خدا والمعلق بزمان محال اذا حصل في النفس وعبر عنه باللسان فاذا  
تم التعبير باللسان انعقد اليقين فزمان محال صدق ما مضى بالنسبة الى زمان  
انعقاد اليقين فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ان تدرك الكلام اذا قال سوف  
اكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم بقى الزمان الذي من ابتدء التكلم الى  
اخره فهو زمان محال بحسب العرف وهو بالنسبة الى ان الفراغ وهو ان انعقاد  
اليقين فيكون حلف عليه على الماضي اقول حاصل الجواب ان ما يظن من كون حلف  
على محال فهو في حقيقة حلف على الماضي ولا يوجد على محال حقيقة ولا لم يذكره  
فيه بحث لان محال المقابل لما مضى والمستقبل على ما ذكره في باقي الدين وتبعه  
بعده من المحققين اجزاء من اواخر الماضي واول المستقبل بعبارة متداخلة  
بحسب العرف حتى قالوا ان زيد اذا حصل فهو في حال الصلوة مادام مصليا  
وانا كتبت فهو في حال الكتابة مادام كاتبنا فاذا قال زيد حين كتابة والله اعلم

باللغو

التبيين

ما مضى

كاتب

كاتب يكون يمينه على محال بل حرية ولا يمكن اعتبارها ما مضى فاسأل  
بارة بل الصواب في جوابه ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال اول الان  
مطلقا اليقين اكثر من التثنية فتدبر وبين حكم المنعقدة وكيفية في هذا  
القسم فقط اي دون الاولين لقوله نعم ولكن يؤخذ في جملة ما مضى  
فكفارة الانية والمراد به اليقين على المستقبل بدليل قوله نعم واحفظوا انما لكم  
ولا ينفرد كحفظ عن الحث والهيكل في المستقبل ان حث الحالف وقوله  
فقط اشارة الى خلاف الشافعي في الغموس قال الكفارة تجب فيها ايضا  
عنده ولو كان الحالف مكرها او تاسيا اي حطما كما اذا ادان يقول  
ارقيع الماء فقال الله لا اشر به لما روي في بيان التلطف به بان قيل  
له انما يتينا فقال بل والله غير قاصد بيمين وانما وجب فيها الكفارة لقوله  
ان قلت جدي من جد وهن من جد النكاح والطلاق واليمين في اليقين والحث  
التي الكفارة في المنعقدة سواء كان الاكراه او النسيان في اليقين والحث  
لان الفعل الحقيقي لا يعتمد الاكراه والنسيان وكذا الاغمار والجنون فيجب  
الكفارة بالحث كيف كان والقسم بالله او باسم آخر من اسمائه كالرحمن  
والرحيم والحق وجميع اسمائه تسوارة تعارفاته من حلف به او لا هو الظاهر  
من ادبها صحتها هو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالتة  
والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالجسم والعالم والقادر فاذا ادان به  
يمينا فهو يمين والا فلا كذا في الكافي والحق من اسمائه تعالى قال الله تعالى  
ان الله هو الحق اليقين او بصفة حلف بها عرفا من صفاته كعزة الله تعالى وجلاله  
وعظمته وقدرته فان الايمان بمبينة على العرف فاعترف الناس بحلف به  
من صفاته فهو يكون يميناً والا فلا لان اليقين انما يتعقد للحمل والمنع وانما  
يكون بما يتعقد الحالف تعظيم وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وهو صحيح  
بجميع صفاته معظم فصارت حرمة ذاته وصفاته حلالا للحلف او مانعا وهذا  
انما يكون اذا كان الحلف بها متعادا فاذا ما اذ لم يكن فلا لا اي لا يقع بغير  
الله تعالى كالتين والقولان والكعبة لقوله نعم من كان منكم حالفا فليحلف بالله

في ذلك



اوله هذا اذا قال والنبى والقوان واما لو قال انبرى من القوان والنبى  
 فانه يكون يمينا فان البراءة منها كفر وتعلق الكفر بالشرط يمين ولو قال  
 انبرى من المصحف لا يكون يمينا ولو قال انبرى من المصحف يكون يمينا  
 لان ما في المصحف قرآن فكانه قال انبرى من القوان كذا في الكاف ولا يصفه  
 لا يخلف بها عرفا كحمته وعلمه ورضائه وسخطه وغضبه وعذابه لما سبق  
 ان يمينه يمين على العرف واما قوله لعز الله جواب ما قوله الاتي فقم وجه  
 كونه عز الله بقاءه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام تؤكد الابد  
 والنجدة والوفى والتقدير لعز الله قسمي معناه احلف ببقاء الله وودائه كذا  
 في الصحاح وايضا معناه عند الكوفيين ايمان الله وهو جمع يمين حذف نون  
 كثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه والله وهو الله  
 ويشترط قال العهد يمين لانه تعا قال او تو العهد الله انا عاهدكم في  
 ولا تقضوا اليمان بعد توكيدها والمشاقة بمعنى العهد واقسم واحلف و  
 الشهيد واليمين وان لم يقل بالله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف فعمل  
 خلفا في الحال سواء قال بالله او لا وعلى نذر او يمين او عهد فان كل منها يكون  
 قسما والله لم يصف الى الله عز وجل ان فعلت كذا فعلى نذر فان نذر قربة  
 من القرب الى الله بيمين النذر بها الزمة والله لم ينو فعله كفارة يمين لقوله  
 من نذر نذرا ولم يسم فعله كفارة يمين وكذا قوله على يمين لانه معناه على  
 موجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما مر وان فعل كذا هو كذا فانه قسم ينو  
 الكفارة اذا حثه اذا كان في مستقبل واما ان كان في الماضي لشر قد فعله  
 فهو الغوس ولا يكفر فيما دوى عن ابى يوسف اعتبارا بالماضي بالمستقبل لانه  
 قصده اليمين ولم يقصد به تحقيقه بل ان يصدق في مقابلة وقاله  
 مقابلة كفو لانه علق كفو بما هو موجود والتعلق بما كان يتجزأ فكانه  
 قال لو كان الاصح ان الخالف لم يلف في الماضي والمستقبل ان علم انه يمين  
 وكذا ان كان جاهلا اعتقد انه كفو في الماضي والمستقبل لانه اذا اتم على  
 ذلك الفعل وعنده انه يلف فقد دفعه بالكفو وسو كذا في خواص بخلاف

فقم

فقم لانه الحال فقال لانه المنكر براد به تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا  
 فلا يكون يمينا ولو قال الحق يكون يمينا ولا حق الله تعالى لانه لا يكون يمينا عند  
 ابي ج وعنده وهوراية عن ابى يوسف لان الحق اذا اضمحل الى الله تعالى براد به طاعة  
 الله اذا اطاعا حقه فمما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله ولا حرمته او  
 لا يخلف بهما عرفا وسو كذا هو ايج خذ اي قبل لا يكون يمينا لانه وعدا يقول  
 سو كذا فهو بطلاق ذلك فانه ايضا لا يكون لا يمينا لعدم التعارف وقوله او  
 اشار الى ان لفظة يا بالالف رسيمة الواقعة في عبارة الوقاية مكان او غير  
 صحيحة قد برزوا لا فعله فعليه غضبه وسخطه او لعنته او نازان او سارا  
 او شارب حر او اكل ربوا فان كل منها لا يكون يمينا لانه دعا على نفسه  
 ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه نية متعارف وعرفه اي حروف القسم الواو  
 كواو الله والياء نحو بالله والياء كواو الله لان كل منها معروف في اليمان وهو كواو  
 في القوان وقد تقرر خوف فيكون حالها كاله لا فعله فان من عادة العرب  
 حذف حرف الجر لا يجازي قبل ينصب بنزع الخافض وقيل كفض ليدل على الحذف  
 من بيان موجب اليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة كغيرها وجوبها  
 عند التقابل لان اليمين لم تشرع للكفارة بل تنقلب اليها عند التقاض  
 بانكث فقال فكفارة اعتقاد دية او اطعام عشرة مساكين كما يما في الظاهر  
 وقد بينا جهاتهما وكسوتهن بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستمر  
 عامه بدنه فلم يجر السير اويل لانه لا يسم يسمى عربيا في العرف هو الصحيح  
 المروي عن ابي ج وابي يوسف لا ما دوى عن محمد ان ادناها ما يجوز فيه الصلوة  
 فان ثمرتها اي عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت رادة الاداء واصلها  
 ثلثة ايام ولا دواصل فيه قوله تعا فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية و  
 لم يكون قبل الحث اي لا يجوز تقديم الكفارة على الحث وقال الشافعي يجوز اذا  
 كان بالمال لانه اذا ما بعد السب وهو اليمين لانها تضاهي اليمين يقال كفارة  
 اليمين والاضافة دليل السببية والاداء بعد السب جازم اتفاقا فاشبه  
 التكفير بعد الحث قبل الموت ولنا ان الكفارة تسمى اجنابا ولا اجنابا بهما

وسو كذا هو خورم بخلاف قد  
 يا بطلاق ذلك وقامه



لانها تحصل بهتك حرمة اسم الله تعالى فليكون هو السبب دون اليمين لان  
 اقل مرتبة السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليمين غير مفضية الى الكفارة لانها  
 تجب بعد نقضها باليمين وانما اضيف اليها لانها تجب بيمين بعد نقضها  
 الكفارة الى الصوم بخلاف الجحيم لانه مفضي الى الموت حلف على معصية كعدو  
 الكلام مع ابيه وترك الصلوة ونحوه حث وكذا ان ينجس ان ينجس وكذا لو قعد  
 من حلف على يمين وراى غير ما خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر  
 عن يمينه الكفارة في حلف كافر وان حثت مسما لانه ليس اهل باليمين لانها  
 تعقد تعظم الله تعالى والكفر ينافي التعظيم ولا اهل للكفارة لانها عبادة والله  
 تبعها معنى العقوبة من حرمان ملكه لا يحرم من حرمان نفسه شيئا مما  
 يملكه لم يهرح اربابا عليه وان استباحه اى عامله معاملته المباح كقول  
 الشافعي الكفارة عليه لانه ليس يمين في النساء ونحوه اى لان حرمان  
 اكله قلب الشروع واليمين بعد شروع فلا يعقد بلفظ هو قلب الشروع  
 كملك وهو تحليل الحرام والشافعية يوجبونها بالنسبة الى حرام الى قوله قد فرض  
 الله لكم تحلة اي حلالكم في حرام النبي صلى الله عليه وسلم العسل على نفسه وقيل حرام ما ربه  
 على نفسه والتمسك على الاول ظاهر وكذا الثاني لان العبرة بعموم اللفظ  
 لا بخصوصه السبب كل حل اى اذا قال الرجل كل حل على حرام يحل على الطعام  
 والشراب لان ينول غير ذلك والقياس ان يثبت عقوبه فرائض مباشرة  
 فعلا بما حايه النفس ونحوه كما ذهب اليه ذروجه كالتحسين ان المقصود  
 وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتباره يهرق الى الطعام  
 والشراب للعرف والفتوى على بينونة امراته بلانية لعلية الاستعمال  
 فيه كذا قوله حلال في حرام لعلية ايها المندرج اذا كان له اصل في الفروض  
 لزوم التناذر كالصوم والصلوة والصدقة والاعتكاف وما لا اصل له في الفروض  
 فلا يلزم التناذر لعبادة الكعبة وتشييع جنازة ودخول المسجد وبناء  
 القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكل نذر مطلقا نحو  
 نذر على صوم هذا الشهر او مطلقا بشرط يريد كونه على كذا ان قدم عاين

كروية على معكاته

الرباط بالسكك كروان  
سراى ونجيبه

فوجد

فوجدنا الشرط ولى على الوفاء في الصورتين لقوله من نذر وسمى فعله الوفاء  
 بما سمي ونذر مطلقا بما اى بشرط لا يريد به كان زنت فعل كذا وفي وكفوبه بفتح  
 يعنى ان يلف نذره بشرط لا يريد بشوته كالزنا ونحوه حثت تحريم بين الكفارة وبين  
 وبين الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجحد ودوى ان يباح دفع اليه قبل موته  
 بسبعة ايام وبه كان يفتى امام شمس الامنة السرخسي وغيره من كبار الفقهاء وذلك  
 لان كلامه نذر بظاهر يمين بمعناه لانه قصد به المنع عن الجحد والشرط فيميل الى الجحد  
 شا بخلاف ما اذا علق بشرط لا يريد بشوته لان معنى اليمين هو قصد المنع غير محقق  
 فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال صدر الشريعة اقول اذا كان الشرط  
 او ما كان زنت مثلا ينفى ان لا يتخير تخفيف والحرام لا يوجب التحفيف قول الس  
 الموجب للتحفيف هو الحرام بل وجود دليل التحفيف لانه اللفظ لما كان نذرا من وجوب  
 وبما كان وجب لزم ان يعمل بمقتضى الوجوه بين ولم يكن اهدا احد بها فليزم التحفيف  
 الموجب للتحفيف بالضرورة قد بر واستقيم نذر بعقوبة عليه وفيها والام  
 ولا يحرمه القاضي يعني لو قال بعد على ان اعق هذه الرقبة وهو يحكمها فعليه ان  
 يفي به ولو لم يفي بيا ثم ولكن لا يجبره القاضي نذر بقوله حكة جاز العرف الفقهاء  
 غير لان المقصود التقرب الى الله تعالى بدفع حاجه الفقير ولا مدخل فيه بخصوص  
 المكان قال الفقيه وهو قول علماءنا الثلاثة وقال ذرو لا يجوز الا التصديق بمكة  
 نذر تصديق مشروعا بامام جعفر تصديق بغيره الجحد حراما او مشروعا بامام او  
 تصديق بمكة جاز اما الاول فلا بخصوص الجحد لا مدخل له في دفع الحاجة وما  
 الثاني فلان الثمن النفع للفقير قال ابن رشت من عرض بهذا بحت شاة لم يزل  
 الا ان يقول فله على ان يذبحها لان الفروض لا يكون الا بالنذر والادال عليه  
 الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه متباعا كذا اذا اخطى يوما فاقضاه  
 ولا يكره الا استقبال يعني لو قال بعد على ان اصوم شعبان مثلا فافطريه يوما  
 قضاه وحده ولا يستقبل ان قال في نذره متباعا لانه شرط التتابع في شهرين  
 بعينه لقوله من متابع التتابع الالام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه متباعا  
 نذر تصديق الف درهم من حاله وهو لا يمكن الا لانه لزمه فقط وهو الصوم او فيما

ابو العيشة



لا يمكنه لم يوجد النذر في الملك ولا مضاه في سبب الملك فلا يصح كما لو قال حال في  
مسالك صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يصدق بهذه المائة يوم كذا على  
خلده فصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم بخلافه فخرج ما لا يوافق ان يخصصه  
لا تعتبر بعد حصول دفع حاجته الفقير قال لا نذر فكت ولا يثبت له يلزم كفارة  
اليمين كذا في النوار اصل الحلف ان شاء الله بطل اي حلفه يعني اذا حلف على  
فعل او تركه وقال بعده متصلا به ان شاء الله لا يثبت له اي حلفه من العباد كذا في النور  
موقوفه وخرقها من حلفه على يمين وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى  
فلا حث عليه ولا كفارة كذا لا بد من الاتصال انه بعد الاتصال رجوع ولا يصح  
الرجوع في الامكان ومن عساه ان كان لا يجوز الاستثناء المتفصل الى سنة  
لقد ورد في ذلك ان الاستثناء لا يستثنى المتفصل في استثنى  
قال شيخنا في تبيينه الاستثناء المتفصل اخرج العقود كلها من الرجوع  
الا كونه وغيره بان يكون حلفه ولا يباح في المحل لان المطلق يستثنى اذا  
نذر واما قوله تعالى واذكر ذكرا انما استثنى فمعناه اذ لم تذكر ان شاء الله في اول الكلام  
فاذكره في اخره موصولا به واذكر ان لا يجد من استحق حاجته في ذلك كان عند المتصور  
وكان يقول عند المتصور واذكر ان لا يجد من استحق حاجته في ذلك كان عند المتصور  
ان هذا الشيخ يخالف جدي في الاستثناء المتفصل فقال له يمنع من قدره ان  
يخالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد كنه عليك ملك لا نه اذا اذكار استثناء  
المتفصل فالناس يبينونك ويخلصون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخلصون  
ولا يخلصون فقال نعم ما قلت ونصبت على محمد بن اسحق واخره من غده  
**حلف الفحل** الاصل ان اللفاظ المستعملة في اليمان مبنية على عرف غونا  
وعند الشافعي الحقيقة لانها حقيقة بالبراد دون المجاز وعند مالك على معناه  
كل ما يحلف لا يدخل بيتا يثبت بدخول صفة لان البيت اسم لمن مسف  
مدخله من جانب واحد بنى للبيتوتة سوار كان حيطانها اربعة اوليته  
وهذا المعنى موجود في الصفة الى ان يدخلها او يوسع فيمنها ولها اسم البيت فيثبت  
بمسكنها الا ان ينوي ما سواها هو الصحيح احتراز عما قيل انما يثبت اذا كانت الصفة

ذات حلال

ذات حلال اربعة وهكذا كان صفقا اهل كوفة لا بدخول الكعبة او مسجد  
او بيعة او كنيسة وقد مر بيان معناها لان البيت كما عرفت ما بنى للبيتوتة  
وهذه بيت كذا او بنى لانه ايضا لم يبين للبيتوتة فيه وقيل يثبت اذ يثبت  
في عماره اقول هذا القدر لا يثبت في كونه بيتا بل لا بد من كون بناء للبيتوتة كما  
سبق لا يقال انما يثبت فيه عادة كان بناء للبيتوتة عادة لان الملازمة تكون  
او طلة باب دار ومن التمسكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء واذ كان على  
باب الدار يكون على السكة فلا يكون بيتا فلا يثبت وفي الحلف بان لا يدخل  
دارا لم يثبت بدخولها خربة وفي هذه الدار يثبت وصارت صورا وبيت بعد ان  
دارا اخرى لان الدار اسم للعرضة عند العرب والبيع يقال عاقرة وقد شهدنا ثعنا  
العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في المحل لغو وفي الغائب غير  
هذه عبارة الهداية وكيفية ان مراده بالوصف ليس بصفة لوضعية فائنة  
بجوهر كالشباب والشيخوخة ونحوهما بل ما يتناولها وما يتناولها من جوهر قائما  
بجوهر اخر ببقائه به حسنا وكما لا يورث انتفاضا عنه فيما انتفاضا  
من قوا بين الوصف والقدر كما سياتي في اوائل السور بان الاول ما لو  
تخصيصه من الاصله وانما لا يورثه ذلك وجعلوا ما يرب او في الذبح في  
المزروعات وصفها وما يرب او في كيل في المكليات قد افاذا كانت الدار اسما  
للعرضة وكان البناء وصفا فكانت الدار مذكورة كانت غائبة فيعتبر فيها البناء  
واذا لم يوجد لم يثبت واذ كانت معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذ  
لم يوجد لم يثبت اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من حديث الشريفة بهنما ايضا من  
الغريب لانه خالف جمهور الائمة برأي غير صواب حيث قالوا علم انهم قالوا  
في لا يدخل هذه الدار قد دخلها من مدحة انه يثبت لان اسم الدار يطلق على الخربة  
فهذه الغلة يوجب يثبت في لا يدخل واذ خربته في قومه بان الوصف  
في كماله لغو فرق وانه لان معناه اذ وصف كذا واليه بصفة مثل لا يكلم  
الشباب فكله شيا يثبت لان الوصف بالثاب صمد لغو وفي قولنا  
لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا ان الوصف حتى يكون لغو في احد النام

استثنى

دار عاقرة  
صمد عاقرة



لغوف لا يخرج هذا المعنى يوجب بحث في لا يدخل هذا البيت وعدة في لا يدخل بيتا ان  
 دخل منه هذا صحوا لان البيت وصف فبلغ في البيت واليه في البيت اسم البيت  
 ينبغي ان لا يعتبر في المبدأ اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما بينت  
 ههنا ان لا يثبت لانه لم يبق دار فان ما قاله فاسدا اما اول قلنا قوله في هذه  
 العلة توجب ان نأش عن الغفلة من قول الهداية ثم ان الوصف في كذا هو  
 لغوف في الخائب معتبرا اما ثانيا فلان قوله لان معناه اذا وصف كذا  
 في ناس من الغفلة عن معنى الوصف وقد حران البناء وصف في الدار كما  
 صح في الهداية واما ثانيا فلان قوله يوجب ان نخلط محض نأش عن  
 عدم التفرقة بين البيت والدار وايضا البيت ليس بوصف البيت  
 لانه كما عرفت عبارة عن امر لا يدل على الذات قالوا بها والبيتوتة ليست كذلك  
 بل هي غلة غائبة لئلا يتخلل في الدار فان البناء لا يدل على الدار التي هي العروبة  
 واما اذا بقا فلان حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار في الدار اذا  
 كانت عبارة عن العروبة كان ينبغي ان يثبت فيما اذا بينت ههنا ما لو وجد العروبة  
 وهو فاسد لان الدار يطلق على العروبة المحرمة وعلى عروبة مع ما بينت عليها  
 من بناء الدار واما اذا بينت عليها غير الدار او تعرف فيها تصرفا في اسم  
 الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاظ في نظر في الفاظ الهداية و  
 عبارة في فضلها عن التامل والتفكر في اعتبار انهم قد علموا الصواب واليه  
 المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب بحث لان السطح  
 من الدار لا يرى ان المختلف لا يفسد التكافؤ بالخروج الى سطح مسجد وقيل  
 في قوله لا يثبت كما لو جعلت الدار مسجدا او حماما او بيتا او بيتا حيث  
 لا يثبت لانها لم تبق دارا لا في اسمها او في علمها او دخلها بعد هدمها  
 او بنائها لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا  
 البيت ودخل منه هذا صحوا لم يثبت لانه اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو  
 بقيت كسطح الدار سقط السقف بحث اذ يثبت فيه والسقف وصف فيه او  
 دخله بعد ما بنى بيتا آخر لم يثبت ايضا لان الحكم لم يبق بعد الهدام او حلف لا

يدخل هذه

يدخل هذه الدار توقف في طاق باب دار لو اطلق الباب كان خارجا لم يثبت  
 لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها  
 ان هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يسكنها اي هذا الشوب وهو لا يسكنها  
 او حلف لا يسكنها اي هذه الدابة وهو ساكنها فاحذف في النقلة من الدار في الاول  
 وترى الشوب في الثاني ونزل من الدابة في الثالث بلا مكنة قيد لثلاثة فاق  
 لا يثبت في شيء من الصور وقال في بحث لوجود الشرط وان قلنا ان لا يثبت  
 يعقد للبر في شئ من دمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حثت لان  
 هذه الانفعال لها دوام تجد دمانا لها حتى يهرب لها مدة يقال ركب يوما و  
 لبث يوما بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت  
 دانه هاهنا بمعنى الظرف ولو نزلت الدابة ليس مثلا يصدق لانه محتمل كانه  
 فلا يثبت بالبيت او حلف لا يدخلها وهو فيها ففقد فيها فانه لا يثبت  
 بالخروج والى خروج به دخول و القياس ان يثبت بالقعود لان الدوام له  
 حكم الابداء وجه الاحتسان ان الدخول لا دوام له لانه انتقال من الخارج الى  
 الداخل وفي لا يسكن هذه الدار او البيت والمحلة لا بد من فوجها باهلها وجميع  
 مناهل حتى لو بقي واحد حثت في قوله وقال في يوسف يعبر نقل اكثر لنقل  
 الكل لان نقل الكل قد يتعذر وقال يعبر نقل ما يقوم به كتحدايشه لان ما واد  
 ذلك ليس من السكنى قالوا ابتدا حسن ووافق بالقياس ووافق بالقياس  
 بخلاف المحرمة القوية فان البر لا يتوقف فيها على نقل المتاع والاهل لانه لا يعد  
 ساكن في الدار تنقل عنه بخلاف الاول وحث في لا يخرج ان حمل واخرج باجرة  
 لان فعل المأمور مضاعف الى الاخر فصار كذا ركب دابة فخرجت به وبدوته الى  
 بدون الامر بان يكره عليه لا اي لا يثبت لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر  
 ولو كان اذنيا بالخروج لانه الانتقال يكون بالاحراز لا بمجرد الخروج ومثلا لا  
 يدخل اقساما وعلما فلا قسم في الخروج باجرة وبل امره اما مكرها او اذنيا  
 والحكم في خروج من الدار في الاخيرين ولا يثبت في قوله لا يخرج من داره  
 الا ان جازاة في خروج اليها ثم ان الى امر اخر لان خروجهم لم يكن الا الى جازاة قال

قوله



في الوقاية وان خرج الى اخر فخلاته سهو من الناس الاول لانه يقتضيه فوجه  
 الى غير حنازة فيبطل كحمر ويخت ولذا قلت في انه الى اخر كما قال في الهداية  
 خرج اليها في اتي الى حنازة اخرى وحلت في لا يخرج الى مكة في وجهها ووجه لوجه  
 الخروج على قصد مكة وهو الشرط لا يخرج في لا ياتيها حتى دخلها لان لا ياتيها  
 انما يكون بالدخول وذاها به في وجهه من الشرط لا يخرج لو حلف لا يذهب الى مكة قبل  
 هو كالتيان وقيل كما في خروج وهو الوجه لانه عبادة عن الزوال وحلت في لا ياتيها  
 مكة الى لو حلف لا ياتيها مكة فلي ياتيها حتى ماتت حلت في امر من اجزاء  
 حيوة لان البر قبل ذلك مرجو والياس في كسب وحلت في لا ياتيها حلال  
 استطاع ان لم ياتيها غدا على ما في يعتبر ما في الشرط وسقطان ودين فيه  
 الحقيقة ان قال ادت الاستطاعة حقيقة المقادير لتفعل كما تقرر في  
 الكتب الخارجية صدق ديانته لا تضار لانها بطول في العرف على سائر الكتب  
 والادلة والمجته الا في خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراى بغير السكنى  
 بولادة العادة وهي الدلالة تعاوي ولا يبرأ لانها بل بعض ساكنها  
 الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان يكون  
 الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها فيخت بالدخول في دار تكون ملكا لفلان  
 ولا يكون هو ساكنها فيها سواء كان خيره ساكنها فيها او لا فيقال دليل  
 السكنى التقديري وهو الملك خرج به في الخائنة والظهيرية كمن ذكر شمس الله  
 ان خيره لو كان ساكنها فيها لا يخرج لانقطاع النسبة بفعل غيره او حلف  
 لا يفتح قدمه في دار فلان حلت بدخولها مطلقا ان سوار كان دكبا او  
 حاشا حاشا او متعل فان المعنى الحقيقي معناه هو اذ لو اصبحت في  
 قدمه في الدار بحيث يكون باقي جسده خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع  
 القدم في الدار فانما هو حقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول مطلقا  
 بقونية العرف وشرط البر في لا يخرج الا باذنه فكل خروج اذن لانه استثناء  
 ومعناه لا يخرج فخرجها الاخر واما ما في الفكرة في سياق النفي فاذ في  
 منها بعض بقى ما عداه على العموم لان قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا يوجب

لكل خروج

لكل خروج اذنا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان اذن ليس من  
 جنس الخروج فحل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصر لا ممداد لمغيا  
 وبان لا تشرها كما ان الاستثناء قصر يستثنى منه وبيان لا تشرها حكمه و  
 في هذا المقام جباحت شريفة او دنايا في الشرح المرقاة فمن اذ في قليل طلب  
 ثم وشرط لمحت في ان خرجت مثلا لمريدة الخروج فخلت فوا يعني لو اذ في المدة  
 الخروج فخلت فقال الخروج ان خرجت فانت طالق فحلت ساعة ثم خرجت  
 لمحت وهذه بسمي عين الفود يقره ابو جبار فلان راي ووجهه ان مراد المتكلم  
 الخروج ذلك عرفا وجبني الايمان على العرف وشرط لمحت في ان تغيب بعد قول  
 الطالب تعال تغد مع قوله تغدي مع قائم مقام مفعول شرط المقدري يعني  
 اذا قال زيد ليكر اجلس فتغد معي فقال ليكر ان تغد معي فبعدى كذا فخرج الى  
 منزله فتغدى لمحت لان كلامه خرج فخرج اجواب فينطبق على السؤال فيخرج  
 الى العدا المدعو اليه وان ضم اليوم وقال ان تغد معي اليوم كمن في كنه مطلق  
 التقدي لان زار على قد اجواب فيجعل من ادرك الماذون ليس لمولاه في  
 من العيين الا ان لم يستغرق دينه ونواه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان في  
 دابة بعد ما دون له لم يكت عند في ان كان عليه دين مستغرق لرقبة وكسبه  
 لانها ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق وان نوى بدابة زيدا  
 دابة خاصة لا يكت وان نوى دابة من ملك زيد سواء كانت خاصة له او  
 كانت لغيره الماذون في كنه وقال ابو يوسف بحث مطلقا اذ نواه وقال  
 محمد يكت وان لم ينو يراى بالكل من الشجرة يكت يعني اذا قال لا اكل من هذه الشجرة  
 يراى بغيره لان معنى الحقيقي هو رعت او يراى بهذا البر فهمه عند في حتى  
 لو اكل من غيره لم يكت عنده وعند بها يكت به ايضا وهذا خلاف مبنى على خلاف  
 آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي يستعمل  
 فابو جبر المعنى الحقيقي هو المعنى المجازي فالمراد عند هذا القول مجازي فيجوز  
 بالكل مطلقا على العموم المجازي يراى بهذا الذي هو حقيقة ما يتخذ منه لانه عينه غير ما كره  
 عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبرا كان او غيره قال في الوقاية بياض خبره قوله

بالحكمة جازا



هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله يقيد و اذا قيد به وجب ان لا يتناول غيره  
 و بطلان ظاهر ولا يصح قول صدور الشريعة ان ياكل ما يتخذ منه كالحجر و نحوه بل  
 يظهر فسادها لانه اذا قيد بمعنى يجب ان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التفسير بقوله  
 واستقم و يراى ان قوله لا ياكل الا بالشرع و يجوز ان ياكل ما يطبخ بالشرع وبالرأس  
 يكس في التنازل و يصح في معناه لانها المتخادفة و بالشرع سمح البطن عند ابي  
 وعند يمانينا و لشمس الظاهر ايضا و بالخير ما اعتاده في بدنه و المعتاد في كثر  
 البهائم فغير كلفه و الشعر وان كان في بعضها خبز الارز و الذرة معتادا  
 ايضا و بالفاكهة التفاح و البطيخ و المشمش و العنب و الرمان و الرطب و القفا  
 و الخبز عند ابي ج و عند يمانينا العنب و الرمان و الرطب فاكهة و يراى ان ياكل ما يشرب  
 الكحل منه و هو ان يتناول الكحل من موضعه بانفخ حتى لو حلف لا يشرب من دجلة  
 و شرب منها بانه لم يشرب حتى يكره فيها كرا خلافا لما قاله ابن جهمان ان لا يراى  
 بالشراب من حماره الكحل بل يحلف بالشراب منه بانه لا يراى و غيره لانه بعد الاغتوا  
 بقى منسوب اليه و هو الشرط لا يشرب في حلفه لا ياكل من هذا البسر ياكل رطبا و  
 من هذا الرطب و الصالح ياكل من اوتيرة اذا كان هذه صفات داعية الى العي  
 فتعقد بها بخلاف ما لو حلف لا ياكل من هذا الحمل او لا ياكل من هذا الصبي او هذا  
 الشاة فاكل بعد ما صار كبشا و كرم بعد ما شاع فانه يشرب لان تلك الاوصاف  
 غير دائمة الى العي لان الشاة امرنا بالتجمل باطلاق الفتيان و سدا ردة الصبيات  
 و قد خرج في الكافي و غيره ان الصفة في المعين لغيره اذا كانت داعية الى  
 العي كما في مسئلة الرطب اذا بدا يهره الرطب لا التمر ولا يثبت في لا ياكل  
 بسر ياكل رطب لانه ليس بسر و الفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها  
 ان صفة البسورة و صفة الرطوبة و جدت في المعين و كان مقتضى  
 قولهم الصفة في المعين لغوا ان يكون لغوا لكنه لم تلغ لكون الصفة دائمة  
 الى العي و ههنا و جدت في المنكر و الصفة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول  
 صدور الشريعة و اعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكل رطبا  
 و بين قولنا لا ياكل بسر فاكل رطبا بناء على ان الرطب و البسر من اسماء ال

فازادها

فاذ اصاب رطبا صادت ما به افرى كما يتبين في لا يدخل بيتا مع كونه مبنيا على كلامه  
 لا يريف فاذ اصاب بخالف الكلام الهداية و الكافي و غيره بها ان صفة البسورة و الرطوبة  
 داعية الى العي فان اعتبار صفة البسورة و نحوها يتبين في اعتبار كونه التمر و نحوه من  
 اسماء الاجناس ان كان البسر و نحوه اسم جنس في الواقع قد يروى استقم و لا يثبت في  
 لا ياكل الخ ياكل سمكة القياس ان يثبت لانه سمى في القرآن بجا و هو الحسن ان التسمية  
 مجازية لان السمكة مشتقة من الدم و لادم لم يسكنه في الماء و لا يثبت في لا ياكل الخ  
 او ثما ياكل ان لانه لا ياكل الخ ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحوم و السموم و لا يثبت  
 في لا يشرب رطبا بانه يشرب ما يشرب في رطبا لانه يشرب ما يشرب في رطبا و لانه  
 المغلوب تابع ولو كان العي على الاكل بحيث لا ياكل صا داف شيئا فثبتا فكان  
 كل واحد منهما مقصودا و صا داف اذا حلف لا يشرب شاة او لا ياكل فاشترى  
 حلفه فيها جبات شعيرة و اكلها يثبت في الاكل لا الشاة و اوجب في لا ياكل رطبا او بسرا  
 او لا بسر ياكل من ذنب بكرة النون الذي كثره بسر و فيه شئ من الرطب و الرطب  
 المذنب عليه و انما حلف لانه اكل الحلو ف عليه و زيادة تحت و حلف في لا ياكل  
 لجانا كيد و كرش لان نشوب هذه الاشياء من الدم و ان احتسبها من باسم اقول  
 نقصان كرا من الكراع قال صاحب محيط بهذا في عرف اهل الكوفة و في عرفنا لا يثبت  
 لانها لا تعد طعاما ولا يستعمل استعمال اللحوم او لم يفرق بين الانسان لان كلاهما لحم  
 حقيقة و ذكر العتبان لانه لا يثبت و عليه الفتوى كذا في الكافي و لادم ما يصطليح به  
 كالحل و الملح و الزيت و اللحم و البيض و الجبن يعني لو حلف لا يأكل و لا يشرب فاكل  
 شاة يصطليح به بخبر فهو ادم و حلالا فلا يثبت عند ابي ج و ابي يوسف و قال في حرم  
 ياكل مع الخنزير الباقى فهو ادم و يورواية عن ابي يوسف الغداء لا ياكل من طلع  
 الفواكه الظاهر كذا في العرف و العشاء منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال ليس من  
 و السجود و ذلك لغيره لانه ما خذ من السجود فاطلق على ما يقرب منه فمن حلف  
 لا تغد ولا تعش و لا تسري راد بها هذا المعاني قال ان اكلت و شربت  
 او لبست و لم يذكر دفعه لا و لوى حاكولا او مشرو با او ملبوسا جينا لم يصب  
 لان المنفى ما به هذه الافعال و لا دلالة لها على المفعول ان اكلت و شربت و قد تقرر

بسر

لا ياكل



ان المقتضى لا عموم له عندنا ليصح نية التحصيل من جهة لا قضاء ولا ديانة ولو  
ضم طعنا او شرابا او ثوبا او دين اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام يقبل  
التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء امكان البشرط صحة الحلف بعينه  
ان اليمين انما تعقد عند اى وجه اذا كان المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان  
الحلف بالله او الطلاق او العاقبة خلافا لابي يوسف وهاهنا ان اليمين تعقد  
كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محل ومحل محله عند خبره في المستقبل سواء قدر  
عليه محالفا ولا الايمان ان اليمين علام حسن السماع او تحويل الحجر ذهابا معتقدا لانه  
عقد با على خبره في المستقبل وان لم يقدر عليه وعندهما محل خبره وجاء العهد  
لان محل الشئ ما يكون قابلا للحكم وحكم اليمين ليس وهو لا يتحقق فيما ليس فيه  
وجاء العهد فلا ينعقد اطلاقا كيمين الغموس ففي قوله والله لا شرين ما بهذا  
الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذلك لا ديانة  
او كان فيه ماء فصب ما قبل السيل او اطلق محالفا ولم يقبل اليوم ولا ما فيه لم  
يحت عندنا لعدم صحة الحلف لا تنقضا بشرطها وهو امكان البشرط عند ابي يوسف  
يحت لصدقه محلف عنده وان كان فيه ماء وصحت حنث لان البشرط واجب عليه  
اذا فرغ من التكلم لكن موصفا بشرط ان لا يقوته في عمره والبشرط ممكن عند الفرائض  
حنثا فانه تعقد اليمين حتى لو استع بان صب الماء عقيب اليمين بلا تقييد لا تعقد  
فان قيل لم لم ينعقد اليمين على ما يوجد الله تعالى فانه ممكن قلنا ذلك لما ثبت  
الماء الذي لا تعقد عليه فلا قيل ممكن القول بان تعقدا اليمين موجهة للبشرط  
وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا بشرط انعقاد السبب في حق الحلف  
احتمال الاعتقاد في حق الاصل والاحتمال يهتزل لعدم امكان البشرط في بعضه  
السما او ليقبلين هذا الحجر ذهابا حنثا في محال وعندنا لا يحنث لا بحال البشرط  
ولنا ان الصعود الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء والجن حيث قال  
وانا لمسنا السماء واتاة وكذا قلب الحجر ذهابا ممكن في نفسه وواقع لبعض  
الاقيان اذا امكن البشرط ينعقد اليمين في حنث في محال العجز عن تحقيق البشرط  
وكذا كاف الحنث كذا ليقبلين فلا ناعلم بموته اذ يرد في حنثه بعد احيائه والله

والكوز

في سائر النسخة

هو ممكن

هو ممكن فيتعقد اليمين ويحنث في محال اما اذا لم يكن عالما بموته فالحكم والقدر  
المتعارف ولما كان متاكفا ذلك متمسعا حقيقة شرع على ان سببا  
وحلف ليقبلينه فهو على حقيقة فان قيل يردوا الحنث لان السبب لم يولد  
شرعيا وحلف ليقبلينه فعلى محال فليقع على ايمان الله على حقيقة القتل  
فان لم يردوا الحنث لان الحنث ليس له للقتل بل لا يلام بالحلف كذا في  
جامع الكبد للصدقة الشهيد سليمان حليف لواله ليعلمه كل امرئ ان مقتضاها  
ولا يحنث بها حلفا لواله وجعله شعور على اهل الفاء ليعلمه كل حلف  
يحنث في البلدة كان ذلك مقيدا بحال ولا يحنث لواله وان لم يذكر فان علمه  
حال ولا يحنث يردوا الحنث وبعد ما نزل الحنث من العلم والقرب والكسوة  
والكلام والدخول عليه مقيدا بحجوة يعني لو حلف على ضرب فلا ان او  
كسوة او الكلام مع والدخول عليه كان ذلك مقيدا بحجوة حتى لو نظر  
هذه الافعال بعد موته لا يكون بازا لان الضرب اسم لفعل مولى يتصل  
بالبدن والايام لا يتحقق في الميت ومن يعذب في قبره يوضع فيه قدر من  
الحجارة وكذا الكسوة اذ يرد به التملك عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق  
الا ان يورثه المستر وكذا الكلام لانه المقصود منه الاقرب والموت ينافيه  
وكذا الدخول فان المقصود زيارته وبعد الموت يزار قبره لا هو لا الغسل  
يعني لو حلف على غسل فلان لا يتقيد بحجوة لانه الغسل هو الاسالة وحنثا  
الظهور وهو يتحقق في الميت والقرب مقيدا بما دون الشرط في اليمينين  
دينه في قرب فالشهر وما زاد عليه بعيد وهذا يقال عند العبد العبد القريب  
منه شهر من شعرا وخمسة اشهر وعندها كسرها يعني لو حلف لا يضر بامرأته  
فدشعرا او خمسة اشهر وعندها حنث لانه اسم لفعل مولى وقد تحقق الايلاء و  
قيل لا يحنث في حال الملكة لانه يسمى تمازجة لا جزيا قال الامراء ان يحنث  
من ذلك فهدى الى فالداس صدقة يتصدق بها حنثا فاستثنى من الزوج  
قطنا في قوله المرأة ونسج وحنث وبسر الزوج فهو اى الداس يحنث في  
ان وقال ليس عليه ان يهدى حتى تغفر له من حنثه يوم حلف لانه النذر

نظر



انما يقع في المكلف او مضاعف الى سببه ولم يوجد لان اللبس ونحوه في الراجح  
 من اسبابه ولان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزرع والمعاد هو المراد  
 ذلك بسبب حكمه ولهذا حيث اذا غزلت من قطن مملوكة له وقت التذلل لا يقطع  
 لم يذكر حتى تذكر بان اضافة الى نفسه وقال ان لبست من غزلك من قطن  
 فهدك بالاجماع وان اضافة اليها وقال ان لبست من غزلك من قطنك لم يكن  
 هديا بالاجماع فيقول لو لم يرضع وخاتم ذهب حلي لا خاتم فضة يعني لو  
 حلف لا يلبس حليا فليقتل لو اغير وضع لم يكن نفاقا حيث لا يثبت لانه حلي  
 حقيقة حتى يسمى به في القرآن وله انه لا يتخلل به عرفا الارصعا ومنه لا ياما على  
 العرف وقيل هذا اختلاف عصر و زمان ويقتى بقوله لانه لا يتخلل به عرفا  
 معناه وان تختم تخاتم ذهب حيث لانه حلي لهذا لا يحل استعماله للرجال وان  
 تختم تخاتم فضة لا يثبت لانه ليس حلي عرفا ولا شرعا حتى يباح استعماله للرجال  
 حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير ولا يزم على هذا  
 الفرائض فقام على فراش قوته ولا يجلس على السرير فجلس على سريره فوجه  
 لم يثبت اما الاول فلانه لا يسمى جالسا واما الثاني والثالث فلان مثل  
 الشئ لا يكون تبعا له فقطح النسبة على الاول ولو حال بينه وبينها  
 لباسه في الصورة الاولى وجعل على الفرائض قراح او على السرير بساط  
 او حصير في الصورة الثانية والغير بين حيث اما في الاول فلان لباسه تبع له  
 فلا يجد جانبا واما الثانية فلان القوام تبع للفرائض فيعد دائما عليه واما  
 في الثالثة فلان الجلوس على بساط او حصير فوق السرير جلوس على  
 سرير لان الجلوس عليه في العادة كذلك قوله هذا السرير اشارة الى ان  
 ما وقع في الهداية والوقاية والكنس من تكبير سرير كانه موهوم من الناس  
 اذ على هذا لا يستقيم قول الهداية بخلاف ما اذ جعل قوته سرير اخر لانه مثل  
 الاول فان هذا لا يستقيم الا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف  
 السرير فليتأمل لا يفعله يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل كذا وجب  
 الا لا يفعله بدلالة في المعنى نكرة في سياقه النفي ويفعله يقع على نكرة

في سياق الاثبات بعلي المشي يعني بقول علي المشي الى بيت الله والكعبة سوار  
 كان فيها او في غير ما يجب عليه حج او عمرة ما شيا ودم ان ركب وفي القياس لا يجب  
 عليه شئ الا تراه ما ليس بقوته واجبة ولا مقصودة في اصل كنية مستحسن  
 بان ثبانه عن علي رضي الله عنه يعني بخروج او الذهاب الى بيت الله والمشى الى  
 الحرم او المسجد الحرام او الصفا او الحرة لان التزام هذه الافعال بهذه  
 العبادات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقوة  
 مقصودة قال بعده ان لم اجد العام فانت حر فشهد بخبره بكونه لم يعق الجهد  
 عندهما وقال محمد يعق لانها شهادة على امر معلوم وهو التضيعة ومن ضرورية  
 التقاضي فيتحقق الشرط ولهما انها قامت على النفي لان المقصود منها نفي  
 حج لا اثبات التضيعة اذ لا محالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يحج العام فانه  
 ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسير ذلك  
 في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر في كتاب الاصول  
 ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كما كان مثل الاثبات وفي لا يصوم  
 حيث يصوم ساعة بنية يعني حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم فصام ساعة  
 ثم افطر من يومه حيث لو جرد الشرط اذ الصوم هو الامساك من المفطر  
 في النهار على قصد التقرب ولو ضم يوما او صوما لا يثبت حتى يتم يوما لان  
 المراد به الصوم التام المعبر شرعا بذلك باتمامه الى اخر اليوم وفي لا يصلي  
 ركعة الا بما دونهما يعني لا يثبت بالقيام او القعدة او الركوع والاسجد مع ذلك  
 ثم قطع حيث والقيام ان يثبت بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه  
 الاحتياط ان الصلوة عبادة عن الادراك المتخلفة فالمراتب بطلانها لا يسمى  
 صلوة بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو الامساك ويترك في باقي الاجزاء  
 لو ضم صلوة فتشفع لا اقل اذ راد بها الصلوة المعبرة شرعا واقلها ركعة  
 للنسب عن التيقن واثباته ولدت فانت كذا يثبت بولادته يعني لو قال لا ولد  
 ان ولدت ولدت فانت طالق فولدت ولدتا طلق وكذا لو قال لا ولد  
 ان ولدت ولدت فانت طالق فولدت ميتا لان المولود ولد حقيقة ويسمى به

فكنها عليه ما  
 يحكم وخدم



ط  
مال مشرق

لا كنت في نقص  
من قاعه حتى دونك  
از اقصا لا نقص  
در همدان و در هم گونا

ورد

وادخاله في شري ودفعها حيث ولو اشتري دهنها لا يثبت لانها بائعان على اللزوم  
 لا الدهن في وقتها لان الكافي **باب حلف القول** حث في ملكه الا كلفه  
 لا يملكه فاقطعه لانه كلفه واسمعه في حث ولو لم يوقظه ذكر القدر وكنه اذا كان  
 حيث يسمع لو لم يكن نائما واهض على اليد اذنه حيث والحنث والاول حث في لا  
 يملكه الا باذنه ان اذن ولم يعلم فملكه لان الاذن مشتق من الاذان بمعنى العلم  
 او من الوضوح في الاذنه وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وحث في لا يملك صاحب هذا القول  
 فباعه فملكه لان هذه الاضافة لا تتحمل الاعتراف لان الانسان لا يعادى  
 بمعنى في الثوب والايحى اذ اكله المشتري في اذنه الذات وحث في لا يملك هذا الشاب  
 فملكه شيئا لان الحكم بحلف بالذات لان الصفة في الحكم لا لغو وهذه الصفة ليست  
 بذاتية الى الدين تعتبر كالحرف وحث في هذا حر ان بعته او شترته ان عقد باختيار  
 يعني اذ قال لعبد هذا حر ان بعته فباعه على انه باختيار يعقق لانه لم يخرج من ملكه وقد  
 وجد الشرط فيه ولو قال لعبد الغير ان اشترته فهو حر فشراه باختيار يعقق اما عندنا  
 فكانه دخل في المشتري واما عند فلكانه علق العقق بالشرار لا بالملك والمعلق بالشرار  
 كما ينبغي عند وقوعه فكانه قال بعد الشرار باختيار وهو حر ومن اشترى عبدا باختيار  
 وانفق بعد الشرار سقط خياره وثبت الملك مقتضى للاتفاق سابقا عليه  
 لانهما مختلفان قوله ان ملكك فانت حر فاشتراه باختيار يعقق لان شرطه  
 وهو الملك لم يوجد لان المشتري باختيار لا يملكه عند البيع فلم ينزل الجواز والاباء  
 بيعا بالمال يعقق لان البيع كما تم زال الملك والجواز لا ينزل في غير الملك وحث  
 بالفساد والموقوف يعني اذا حلف لا يبيع حيث بالبيع الفاسد لوجوده وحده  
 وهو المتكلم من الجائز لان الباطل لا يتعارضه وحث في ان لم البع فكذا فاعق  
 واد لوجود المعلق عليه وحث بفعله وفعله وكيد في حلف النكاح والطلاق و  
 الخلع والعق والكتابة والصلى من دم كمد والرهبة والصدقة والقرض والاقراض  
 اقول لا يملك الاستفواض ههنا مشكل لانهم هو ابا ان التوكيل بالاستفواض باطل فيجب  
 ان لا يثبت عليه الحث لان الباطل لا يثبت عليه حكم ولا يدع والاستيفاء والاداء  
 والاستفاد والذبح وحرز لعبد وقضاه بالدون وقضه والبنار واخيلاطه



المكسوة والجلية اذا قال ان تزوجت فلان فان تزوج بنفسه او زوجته وكذا  
 وكذا حال سائر الصور ووجهه ان الوكيل فيها سلفه حتى ان يحق في تزوج  
 الى اخره فكان الامر فعل بنفسه وحسب بفعله فقط ان دون فعل وكذا في حلف  
 البيع والشراء والامانة والاستجارة والصلح من مال وخصومة والشفعة  
 وخراب لولد وانت خبير بان جازا في الاستقراض وادبها في مزاولة العمل  
 لا ينقل من محل الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة في الاموال فصيح بالنظر الى العبد  
 ويطلق بالنظر الى الولد ولا يثبت في لا ينقل فوار القرآن او يهل او كسر في صلاته  
 او حادها عندنا فانه لا يثبت تكليفه في غيرها وعندنا في غير ذلك وهو القياس  
 يوم اكلمه يقع على المملوك يعني اذا قال لعهده من يوم اكلمه فلان يقع على المملوك  
 التزاما لما قاله اليوم اذا قال ان بفعل غيري بزيادة مطلق الوقت وصحة التزامه  
 لانه مستعمل فيه القضا وخدائه يوسف لا يصدق قضا لكونه خلاقا متعارفا  
 ليله اكلمه يقع على المملوك لانه لا يثبت في مطلق الوقت الا ان يقع  
 حتى في لا اكلمه الا ان يقدم زيدا حتى يقدم حنث ان كلمه قبل قوله والا لكان  
 منبر لمدة لا يكلم عده ان قال لا يكلم عده فلان او لا يلبس ثوبه او لا يخدمه او لا  
 او لا يكلم طعاه او لا يركب دابة ان اشاء الى الخلف بان قال عده هذا فلان  
 وذلك اضافة بان اخرجه عن الملك لان العبد قد عقدت على عيني مضاف الى قوله  
 اضافة ملك فلان يفي اليقين بعد زوال الملك كما اذا لم يشتر ان هذه الامانة لا  
 يقصد بجزائها لذلها بل الذي من حكمها واليمين تنعقد بمقصودها كالحلف  
 فضا وكانه قال حاد ام لفلان كالمعنى لا يثبت ان تجرد الملك في هذه الاشياء  
 اجماعا بان اشترى فلان عبدا او ثوبا او دارا او دابة اخرى ان لم يشتر ان  
 اضافة الى فلان ولم يشتر الى المضاف لا يثبت بعد الزوال ان ذوال الاضافة لانه قد  
 بيمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان ولم يوجد فلا يثبت ويثبت باليمين  
 يثبت بالفعل في المجهول لان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه وفي الصديق  
 والزوجة يثبت في المنشأ واليه بعد الزوال لو حلف لا يكلم صديق فلان بهذا  
 او زوجة فلان بهذا وكلمه بعد زوال الصداقة والزوجة يثبت اجماعا لان

مقهور

لا يثبت

مقهور باليمين فكانت الاضافة لتعريف المقهور واليمين في المقهور اليه غير ظاهر  
 لانه لم يبين ان لم يقل الاكلم صديق فلان لان فلان ما عد له فلا يشترط واما بخلاف  
 ان قال ان تكلم فلانا لا تجوز بها اتمها فغير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية  
 لانه في حقه وسقوط من شرطه الحق باجماع وان كانت الاضافة معبرة فلا يثبت بعد  
 زوالها في غير ما اتمها المنشأ واليه بان قال الاكلم صديق فلان او زوجة فلان فقلت  
 اليه بان عادي صديقه او بان امراته فقلت لا لا يثبت لانه مجرد بجزائها  
 بغيره فثبت فاذ ترك الاشادة اليه دل ذلك على انه لم يثبت له لو كان لعينه لا شأ  
 فلا يثبت بعد زوال الاضافة مع وجود هذا الاحتمال حين ذم ان بلانية نصف سنة  
 نكاحه لان كمين يراى به الزمان القليل قال تعالى سبحان الله حين تمسون  
 وحين تصبحون الامة وقد يراى به اربعون سنة قال الله تعالى على الانسان  
 حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وقد يراى به ستة اشهر قال الله تعالى نولت اكلها  
 كل حين فيسهو ابن عباس ستة اشهر وهذا وسط فيصرف اليه والزمان يستعمل استعمال  
 حين وبها اي بالنية ما نوى لانه حقيقة كلامه ووجهه لم يدرك قال ابو حنيفة لا يبر  
 منك الا ادى ما هو اوى باي شيء يقدروا عند ما نصف سنة كمين وثمان والى  
 معناه يراى به الا بدعوا واما حاكمها منكره ثلثة لانه جمع ذكر منكره اقله  
 وهو الفلانة واما كثيرة واما ياك وشهور عشرة يعني اذا قال العبد ان خدمتني  
 اياما كثيرة فانت غرضي بجمع عشرة ايام لانه اكثر ما يتبادر له اسم الايام وقال سبعة  
 ايام وان حلف لا يكلم الايام فخلية عشرة ايام عنده وعند ما على ايام الاسبوع فان حلف  
 لا يكلم اشهر فخلية عشرة اشهر عنده وعلى اثني عشر شهرا فخلية اثني عشر شهرا  
 وهو ما ذكره لانه بدو وعليها وانه الجمع معروف فيصرف الى قطع ما ذكره بلفظ الجمع  
 وهو عشرة قال اول عبد اشترته حر فاشترى عبدا عتق اذ لا يحتاج الى ثبوت اليه في شراء  
 عبدا آخر ولو اشترى عبدا يمين ثم اشترى فلان لا يثبت احد منهم اطلاقا لان الاول قد  
 لا يكون بغيره سائفا عليه ولا محادنا له ولم يوجد حال ضم وحده عتق الشاكت  
 له حود الا ورتبة فيه وفي آخر عبدا اشترى اذ قال اشترى عبدا فاشترته حر ان حاد مخالف  
 بعد شراء عبدا ليعتق لان الاخر لا بد له من الاول لم يوجد وان اشترى اخر ثم مات

بمعام

وان كان سعة استعمال  
 اربعة اشهر او ايام  
 او ايام او ايام او ايام  
 لانه حقيقة كلامه

في لفظ اشهر



متعلقا بالطلاق يعني اذا قال نسيوة له هذه طالق او هذه طالقت وهذه طالقت  
 الاخرى وغير ذلك والى ان لا يبين ولا يقر يعني اذا قال لفلان طالق او لفلانة  
 وفلان كان له زوجة واحدة وخمس مائة وخمس مائة بين الاولين ولا يعلق متعلقا بغيره قوله  
 الا انه اختلف في فعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة وضيعة وصيانة و  
 بناء اقتضى اي اليوم امره الى تركه الغير للمكمل بخصمه ان ينفذ اليوم اختصام  
 ذلك الفعل به الى ذلك الغير لان وضع الملام للاختصاص وهو لا يحقق معناه  
 الا بالامانة والمفدى للتوكيل فلم يثبت في ان يثبت كذا ثوبا ان يباعه بلامره انما  
 التوكيل سوا ملكه مملوكا للمخاطب ذلك الثوب ولا يخلو اذا قال ثوبك فلا  
 يكون ملكا له فاسيائة وان تعلق السلام الى قارن بعين او فعل لا يقبلها الى  
 النيابة ككل وشرب ودخول حزب الولد احقر من خذ بالخلع فانه يقبل  
 نيابة الغير اقتضى ملكه الى ملكه المخاطب لانه حال الاختصاص فثبت في ان يثبت  
 ثوبا كان يباعه الى ثوبه بلامره على به البايع او لا بان اخفى المحلوف عليه ثوبا  
 في ثيابه بخالف فباعه ولم يعلم هذا نظير التعلق بالعين واما نظير التعلق بفعل  
 لا يقبل النيابة فلو ان اكلت كذا طعاما او شربت كذا شرابا اقتضى ان يكون الطلاق  
 والشراب ملكا للمخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما كذا او شربت شرابا كذا فانه  
 وان تعلق بالكل صورة متعلق بالطعام معناه واما حزب الولد فلا يتصور  
 فيه حقيقة الملك بل راد الاختصاص قالت امرأة لزوجها يمتح علي امره فقال الزوج  
 كل امره لي فلما طلقت القاتلة لدخولها تحت كل امره وصح نيته غير بالامانة انما قال  
 بهذا الكلام لارضائها وراوده غير بالكنه خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا قضاء به  
**كتاب الحدود** والحد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعزير والحد  
 فيه ان ليس له حد معين حال الكثرة تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلثة كدمات  
 يجب على الامانة اقامتها حقا لله تعالى فانه القصد الاصل من شرع الازواج وما يعجز  
 به العباد وخرج به القصاص لانه حق العبد والزنا موجب للحد وطلعت مطلقا خرج  
 به وطلعت المجنون والصبي والوطي يتناول الاصلاح المجرى عن الزنا فانه ليس  
 بشرط بهما كما في جنابة في قبل شهوة وخرج به وطلعت غير مشتهرة كصغيرة لا تستهين

بشرط او له الحق جارية

متعلقا بالطلاق يعني اذا قال نسيوة له هذه طالق او هذه طالقت وهذه طالقت  
 الاخرى وغير ذلك والى ان لا يبين ولا يقر يعني اذا قال لفلان طالق او لفلانة  
 وفلان كان له زوجة واحدة وخمس مائة وخمس مائة بين الاولين ولا يعلق متعلقا بغيره قوله  
 الا انه اختلف في فعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة وضيعة وصيانة و  
 بناء اقتضى اي اليوم امره الى تركه الغير للمكمل بخصمه ان ينفذ اليوم اختصام  
 ذلك الفعل به الى ذلك الغير لان وضع الملام للاختصاص وهو لا يحقق معناه  
 الا بالامانة والمفدى للتوكيل فلم يثبت في ان يثبت كذا ثوبا ان يباعه بلامره انما  
 التوكيل سوا ملكه مملوكا للمخاطب ذلك الثوب ولا يخلو اذا قال ثوبك فلا  
 يكون ملكا له فاسيائة وان تعلق السلام الى قارن بعين او فعل لا يقبلها الى  
 النيابة ككل وشرب ودخول حزب الولد احقر من خذ بالخلع فانه يقبل  
 نيابة الغير اقتضى ملكه الى ملكه المخاطب لانه حال الاختصاص فثبت في ان يثبت  
 ثوبا كان يباعه الى ثوبه بلامره على به البايع او لا بان اخفى المحلوف عليه ثوبا  
 في ثيابه بخالف فباعه ولم يعلم هذا نظير التعلق بالعين واما نظير التعلق بفعل  
 لا يقبل النيابة فلو ان اكلت كذا طعاما او شربت كذا شرابا اقتضى ان يكون الطلاق  
 والشراب ملكا للمخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما كذا او شربت شرابا كذا فانه  
 وان تعلق بالكل صورة متعلق بالطعام معناه واما حزب الولد فلا يتصور  
 فيه حقيقة الملك بل راد الاختصاص قالت امرأة لزوجها يمتح علي امره فقال الزوج  
 كل امره لي فلما طلقت القاتلة لدخولها تحت كل امره وصح نيته غير بالامانة انما قال  
 بهذا الكلام لارضائها وراوده غير بالكنه خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا قضاء به  
**كتاب الحدود** والحد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعزير والحد  
 فيه ان ليس له حد معين حال الكثرة تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلثة كدمات  
 يجب على الامانة اقامتها حقا لله تعالى فانه القصد الاصل من شرع الازواج وما يعجز  
 به العباد وخرج به القصاص لانه حق العبد والزنا موجب للحد وطلعت مطلقا خرج  
 به وطلعت المجنون والصبي والوطي يتناول الاصلاح المجرى عن الزنا فانه ليس  
 بشرط بهما كما في جنابة في قبل شهوة وخرج به وطلعت غير مشتهرة كصغيرة لا تستهين



مکتبہ اسلامیہ

551

وثانيها الخمر المحصن والاحصان ايضا فلو كان احدهما احصان الزنا وثانيها  
احصان القذف وسياق في حد القذف وقوله هو المحصن فمرجدة قوله  
الاي وجهه وبين المحصن على وجه يعلم منه احصان الزنا بقوله ان كان احدهما  
يطلق عليه فان لم يستطع منك طولا ان ينكح المحصنات ان احوالها جميعا  
الامة المكفأ الى العاقل البالغ فان غير المكفأ ليس باهل للتعقبات المسلم  
لقوله من اشرك بالله فليس بمحصن الواطي بنكاح صحيح هذا متضمن بشرط  
النكاح والوطي به اشتراط الاول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى  
والمحصنات من النساء المكشوفات وقال الله فان احصنت اي تزوجن  
فاشتراط الثاني لقوله من الشيب بالشيب والشيابة لا يكون بلا دخول وذلك  
يكون على ما عليه اصل حال الزوجي من كونه ابا بالنكاح وكذا ان يعلم ان حصول  
الوطي بنكاح صحيح حال الرق شرط لحصول صفة الاحصان ولا يجب بقاءه  
لبقاء الاحصان حتى لو تزوج في مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح واني  
جروا واني يجب عليه الرجوع بها في حال ان الزوجين بصفة الاحصان فاجلها  
حال ثما فيهما فاجلها من الواطي والموطورة ونظير لمقبت زيدا وكيسين وحال  
اشتراط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كانا بينهما واطي  
بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحرة اذا تزوجت  
او صغيرة او جنة ودخلها وكذا الكسبي اذا تزوج كسابية ودخلها او ذاك لو كان  
الزوج موضوعا بحدك بهذه الصفات وفي حرة عاتقة بالغة مسلمة بان الحرة  
قبل ان يطلقها الزوج في وطئها الزوج الكافر قبل ان يفوت بينها فانها لا يكون محصنة  
بهذه الدخول لان الدخول انما شرط لكونه مشعرا عن احوام وانما يكون مشعرا  
اذا خلا عما يحمل بالوجبة كالصبي المجنون والوق والكفر وجهه في قضاء حوائجها  
يموت ببداء شهوده فان ابوا او عابوا او ماتوا سقط الحد ثم الامتناع يمتنع  
الثاني في المقر ببداء الامتناع يمتنع في النكاح وغسل وكفن وصلى عليه وذكر النوح  
الثاني من حد الزنا بقوله وغيره المحصن حال كونه حرا جلدة مائة لقوله تعالى  
والزاني فاجلها والواحد منها مائة جلدة لكنه نسبه في حق المحصن فتوفي حقا

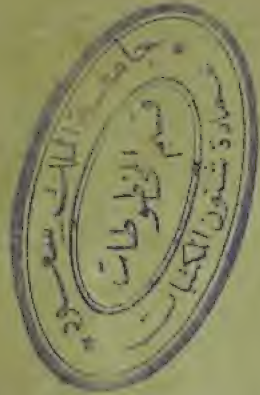


غيره معولاه وسطا الى وسطا بين المربع وغيره المعول لا فاضلا ولا اقل الى المثلث  
 وخلقوا الشئ من المقصود وهو ان تجار بسوط لا عقدة له لان سلبا ارا  
 ان يقع احد كسر عقدة ينسج ثيابا لانه يبلغ في اتصال المثلث اليه ومنه ينسج  
 احد على الشدة في القرب لا الا ان لا في كنف الحورة وتقرق القرب على  
 بدنه لان الجمع في عضو واحد قد يقضي في التلف وهذا احد اوجه اختلاف  
 الاراسه ووجهه ووجهه لقوله للمذبح ان يهرب احد اتقوا الوجه  
 المذبح كانه في كل احد لان جنس اقامته على التشبيه والقياس ابلغ فيه  
 بلامه قيل يوان يلقى على الارض ويكده كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد  
 السوط فيرقعه الضارب فوق راسه وقيل ان يمد يده بعد ضربه وكل ذلك  
 زيادة على المستحق فلا يفعل وبعد اعطف على قوله حرقا لنفسه وهو محسوس  
 سوطا لقوله تع فاعلم ان نصف ما على المحضات من العذاب نزلت  
 في حق الامراء ولا يحد في الجسد سيدة بلامه لان الاحكام لان احدى عقلة  
 تع لان المقصود منه اخلاء العالم عن الفساد ولهذا يعذر الصبي لا  
 يسقط باسقاط العبد فيستوفيه النسيب عن الشئ وهو الاحكام او  
 ثابته بخلاف التعذر لانه حق العبد ولهذا يعذر الصبي وحق الشئ  
 ساقط عنه ولا ينسج ثيابا الا الفود والحشوان في تجريد كنف الحورة  
 والفود والحشوان ووصول الاثر الى المضروب وتجد جالسه لا اسوة  
 لها وجاز ان يكون لها للرجل لانه من حقها جديته وتعلق من شئ امره وان ترك  
 لا باس لانه لم ياتر به ومن مستورة بغيرها لانه لم ياتر به لم يكونا حرا  
 لا يجمع في المحض بين جلد ورجل لانه لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونسج  
 والشا فجمع بينهما فيجلد مائة ويغرب سنة لقوله من البكر بالبكر  
 جلدة مائة ويغرب عام ولنا قوله تع فاجلدوا حيث لم يذكر التعريب  
 والسكرت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيان كما تقرر في الاصول  
 وما رواه مسوخ الا سياسته قال الامام اذا دأب فيه مصلحة تعريب  
 بقدر ما يرى لانه يفيد في بعض الاحوال ويوجب من بعض محضه في

عفا مائة ايام امرأة  
 وكذا الشئ

لانه نسيج

لانه شئ لا يمتنع فلا يمتنع بسبب المرض ولا يجلد من مرضه اجلد حتى يتبرأ  
 لانه شئ زاهر لا يمتنع اجلد في المرض وما يكون متلفا وحامل ذلت لم يمتنع  
 حتى يصح لان فيه اهرا والولد الذي لم يكن ولا مخلوق من ما الزنا محتمل  
 لغره فان كان له به الرجم يوجب حيا وضعت لانه التاخير لاجل الولد  
 وقد خرج المرض لا ينافي اقامة الرجم وان كان عدما اجلد يجلد بعد  
 النفاس لانه نوع مرض فيستظر البهارة منه **باب في بوجوب كنف**  
**اولا** الشبهة واداة لقوله روح ادوة الحية بالشبهات ما استطاع  
 هذا حديث يلقينه الامة بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وهذا  
 يحتاج الى تحديد ما يتويعها فتقول الشبهة ما يشبه الثابت وليس  
 بثابت ومن ثلثه النوع احد ما يشبه في الفعل وتسمى شبهة شئ  
 وهذا شبهة تثبت في الفعل بظن غير الدليل اي غير دليل كحل وسلب  
 ومن يتحقق في حق من اشبه عليه لامن لا يشبه عليه فلا يد من الظن  
 يتحقق الاشياء كقوم سقوا اخر كيد من علم منهم انه خير لامن لا يعلم  
 فلم يدم من ظن كيد في ثمانية مواضع فكذا ما بقوله في وطن امه ابويع  
 فان اتصال الاملاك بين الاحول والفروع يفيد ظن ان لا بد من ولادة  
 وطن جارية الاب كما هو في العكس وامة احرارية فان ظن الزوج  
 بمال زوجته المستفاد من قوله تع ووجدك عائلا فاغنى اي بمال خديجة  
 قد يورث شبهة ان مال الزوجة ملك للزوج وامة سيدة فان  
 امتناع اموال المولى ان ليس لهم مال فينفقون به مع كمال  
 الانبساط بين ماليك مولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل  
 فظنة لا اعتقاد بهم جمل وطن اما المولى ووطن المكره من الامة الموهوبة  
 فان ملكية المكره من الموهوبة ملك يد يفيد ظن جمل وطن الموهوبة  
 وبقرار اثر النكاح وهو العدة لا يبعد ان يظهر سببا لان يشبه  
 عليه جمل وطن المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال  
 والمعتدة باسقاط وهي ام ولده اي والحال ان المعتدة ام ولده





لاحد في هذه المواضع الثمانية اذا قال اجماعى طننت  
 انها محل وان قال علمت انها حرام على وجب احد  
 ثمانية انواع الشبهة شبهة في المحل وهي تسمى شبهة  
 حكمية وهي تثبت في المحل لقيام دليل نافي للحرمه فان  
 اى اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع  
 يكون منافيا للحرمه ولا يتوقف على ظن اجماعى او فقه  
 فلم يجد اجماعى بهذه الشبهة مطلقا اى ولو قال علمت  
 انها حرام على وجه في ستة مواضع ذكرها بقوله بوطي  
 امة ابنه فان الدليل النافي للحرمه قوله وماتت وعاقه  
 لابيكم ووطن معتدة الكنايات فان الدليل فيه قول  
 بعض الصحابة انه الكنايات وراجع ووطن البايح  
 الامة المبيحة ووطن الزوج الامة الممورة اى التى  
 جعلها صداق المرأة تزوجها قبل تسليمها اى تسليم الاولاد  
 الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبيحة  
 في يد البايح بحيث لو ملكا لتفرض البيع دليل في الاول وكون  
 المهر صلة غير مقابل عمال دليل عدم زوال المكة في الثانية ووطن  
 الشريك اى احد الشريكين بجماعة المشتركة فان المكة في جماعة المشتركة  
 دليل هو الوطن واذا ادعى النسب ثبت بالنسب بهن اى في  
 شبهة المحل الاول اى في شبهة الفعل لان الفعل في الاول في محض  
 وان سقط احد المراجع اليه وهو اشتباه الامم عليه بخلاف الثانية  
 وثالث انواع الشبهة شبهة العقد وهي تثبت بالعقد وهذا الكلام  
 عند اى عند اى في ووطن في محض وان كان حرمه متفق عليها ووطن  
 به حيث لا عهد عليه عند ولكن يوجب عقوبة ان علم بذلك  
 عند غيره ان علم بحده والا فلا وسبب ان يساخره

بوطي امة

بوطي امة اخيه وعمه وعمته وقال طننت انها محل  
 وكذا سبب الحرام سوى الولادة لا بسوطه فيقال  
 هؤلاء اهلهم يستند طننت الى دليل ولم يعتبر وحده بوطي  
 اجنبية وحدها على فراشها وقال حبستها امراني اى  
 بعد طول الصلة لا يستبرأ عليه امر امة ولو سوا على  
 لانه بقدره على التمييز بالحركات والسميات الا اذا  
 دعاها فاجابت اجنبية وقالت انا زوجك فوطيها  
 لان الاخبار دليل كذا في الكافي حتى اذا اجابت  
 بالفعل ولم تقل ذلك فوافقها وجب عليه الحدة  
 كذا في الايضاح وزمينة عطف على ضمير حدة وجازت  
 للفصل زمني بها حريري وزمني بغيره لكون اهل الذمة  
 مخاطبين بالعقوبات لا الحرير لانهم ليسوا بمخاطبين  
 بها ولا من ووطن اجنبية زفت اليه وقلن هي مسكت  
 وعليها مهر با قضى به عمر رضا بالعدة ولا من ووطن  
 محرما كما عند ابي حنيفة جعل العقد شبهة في ذم  
 المدة كسبق ولا من ووطن بهيمة لانه ليس في معنى  
 الزنا فيكون جنسية ثم ان كانت مما لا يוכל تدبج ثم  
 نحن بالتقار ولا محرق فهذا الذم وحسن الفاعل  
 قيمة الدابة ان كانت لغير ح لانها قتلت لاجل  
 والاصراق بالتقار ليس بواجب وانما فعل اهلها يعتبر  
 الرجل بهما ان كانت باقية فينقطع التحدث به  
 وان كانت مما لا يוכל تدبج فتوكل عند ابي حنيفة وعند  
 ابي يوسف محرق او ابق في دبر عطف على ووطن

وطي البايح



فائدة لا يتحد عند ابي حنيفة وعندها وعدا الشافعي لا يتحد لانه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال لا يتحد حراما ولا اثم ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في موجب من الاحراق وهدم الجدار عليه والتكيس من محل مرفوع باتباع الامم ارفعت ابي حنيفة بعد ما شال هذه الامور او زني في دار الحرب او دار البغى ثم خرج اليها لانه لا يتحد لانه لا يتقام هناك بالبيت ولا بعد ما خرج لانه لا يتقدم موجبه فلا يشق بوجبه ولا بزني غير مكلف بطلان اي على الفاعل ولا على الفعول بوقوعه بان زني مكلف بوجبه هو فقط ولا بالزني بمشاجرة لاني للزني بان المتأخر امرأة يلزم في مجتهبه بها لم يتحد عند ابي حنيفة ولا عند ابي حنيفة قول الشافعي اذ ليس بينهما ملك ولا شبهة فكاهزنا محضنا وله ما روي ان امرأة ساءت رجلا ما لا فائدة ان يعطيهما حتى تمانيهما من نفسها فادراء عمره الزنا وقال هذا امرها ولا بالزنا باكره سواء كان الكرم زانيا او امرئيه ولا باقر الزنا اربع مرات ان انكره الآخر هذه السئلة على وجهين احدهما ان يقربا الزنا بفلاان وقالت انه تزوجني او اقترت اربع بالزنا مع فلان وقال فلان تزوجها بمثل ما كان وقفا وتاميهما ان يقربا الزنا بفلاان فقالت ما زني ولا عرف او اقترت اربع بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنيك بها ولا عرفها لا يتحد المقر عند ابي حنيفة وفي قتل امته بزني يجب الحد والقيمة لانه جنين جنينتين فيترتب على كل منهما

بكلية

يعتد بالشال هذه الامور بالانطوائية والاشارة الى وطئ الاجنية ووطئ البهيمة والاشارة في الدبر دون الاحراق والهدم والتكيس لما تهم البعض ستم

والهدم

موجبه

موجبه الحد بالزنا والقيمة بالقتل والحليقة اي الامام الذي ليس فوق امام لا يتحد لانه الحد حق الله وقامته اليدون غير ولا يمكن ان يقيم على نفسه ويقتصر ويؤخذ بالمال لا تقام من حقوق العباد ويستوفيه ولي الحق اما بتكليفه او بالاستعانة بمنعه المسلمين **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** يشهد بحد متقادم بلاعذار بان يكون قريبا من امام بحيث يقدر على قامة الشهادة بلا تأخير ثم تقبل لانه الشاهد في الحد وده بخبرين حشيتين اداء الشهادة والسر فان تأخير ان كان لا اختيار السر فالاقدم على الاداء بعد ذلك في اطلعه من حقيقه وعداوة حركه فيه ثم فيها وجبت والاهار فاسقا اثما بخلاف الاقرار كحيث في الاقرب حد فذ لانه الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفيقه ثم ويضمن السرقة اذا شهد شاهد السرقة بعد التقادم لا يتحد بالسرقة ويضمن ما سرق لانه التقادم لا يضره لانه حق العبد ولو اقر به اي بالحد بعد التقادم بحد الانتفاء تهمة للحد والعداوة الا في الشرب كحيث في ونفاذه الى الشرب بزوال السرير والتقدم لغرض بمضى شهر هو الاصح وقيل سنة الشهر شهرا او ايزنا ولم يغايه حد وبسرقة من غارب لانه الدعوى تستخدم بالقيمة وهي شرط في السرقة لا الزنا كما سميان ولو اختلف اربعة في زنا بيتي البيت او اقر

الحد

لونه



بزنا وجعلها حجة اتا الاول فعناه ان يشهد كل من يشهد  
 على الزنا كما في نزوية والقياس ان لا يجب المداومة  
 المكان حقيقة ووجه الاستحسان ان التوفيق ممكن  
 بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والاشهاد في الاخرى  
 بالاضطراب وفي الكفا في هذا اذا كان البيت صغيرا  
 بحيث يحتمل ذلك اتا اذا كان كبيرا فلا واما الثاني  
 فلان جبريل المقد لا يدفع الحجة اذ لو كانت امرأة او امرأته  
 لم تخف عليه وان شهدوا كذلك اي شهدوا انهم لم  
 لا يعرفونها او اختلفوا في طوعها اي شهدا انشان  
 ان زن بفلانة فاكرهها واخران واخرات لها طاعة  
 واختلفوا في بلد زنا اي شهدا انشان انهم لم يكرهوا  
 واخران ان زن بالبلدة او اتفق حجتاه في وقت  
 واختلفا في بلد او شهدوا بزنا وهي بكر او هم  
 قسمة او شهدوا على مشهود لم يجد على احد اي لا  
 المشهود عليهم ولا الشهود بسبب القذف وان  
 شهد الاصول بعدهم اي بعد الفروع اتا عدم الحجة  
 في الاول على مشهود عليه فلان الظاهر انها زوجة  
 او امه واما عدمه على الشهود فلان اتفقهم على النسبة  
 الى الزنا بلفظ الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون  
 قذفا واما عدمه في الثاني فلان الفعل الشهود به  
 ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون  
 بطلوعها وكرهها والا فلا تصاب للشهادة على كل  
 منها واما عدمه على الشهود فلما يتبينهم باللفظ

زن  
 زنى  
 كما

الشهادة واما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون  
 في موضعين ولا يتخذ الشهود لما ذكره واما في الرابع  
 فلان الثالث واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق  
 مع البكارة فظهر كذبهم فلا يجب الحجة عليهم لانه  
 قولهم حجة في استقاط الحجة لا في ايجابه ولا على  
 الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا  
 اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه  
 لا يجب لظهور كذبهم ولا الشهود لتكامل عددهم  
 ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا  
 فوجدت مرتقا العظم في الفرج حيث لا حجة عليهم  
 ولا عليهم واما السادس فلان الفاسق من اهل  
 النكاح والاداء وان كان في اداية نوع قصور لثمة  
 الفسق ولهذا الوقف القاضي بشهادة يشهد عندنا  
 فثبت بشهادتهم الزني من وجوب اعتبار الالهية  
 دون وجوب اعتبار القصور فيسقط الحجة عن  
 المشهود عليهم باعتبار عدم الثبوت ويسقط  
 واما السابع فلان في الشهادة زيادة شبهة لان  
 احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الا  
 الاصول وشهادة الفروع ولا يتخذ الفروع لانهم  
 ما نسبوا المشهود عليهم بالزنا بل حكموا بشهادة  
 الاصول واما ثمة شهادتهم لنوع شبهة وهي  
 كافيته لوراء الحجة لا ثباته وان جاء الاصول  
 وشهدوا بما بينته ذلك الزنا بعينه لم يقبل ولم

يتبين

عن الشهود باخبار الثبوت



بالتزني

ولم يجدوا ايضا على شهادتهم قدس دلت في ذلك الحادثة  
من وجوب وشهادة القروع لاشهادهم قائلون مقامهم  
وشهادتهم شهادتهم وشهادة في حادثة اذ اوردت  
لم تقبل فيها ابدان شهداء واحال كونهم عينا كما اوحي  
في قذف او ثلثة وقد وجب الاربعه او اربعة احمدهم  
محدود في قذف او عيب او وجد كذا اي محدود في قذف  
بعد الحد حدواي الشهود ولا المشهود عليه وهو  
جواب لقول فان شهدوا وانما اختص للذبحهم  
لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصاب فلما ثبت  
الزنا وجب الحد لكونهم قذفي وارسلهم جلد  
هدرا اي الشهود بزنا والزاني غير محصن فيجلد  
فجرم الجلد ثم ظهر احد هم عيب او محدود في قذف  
فارسل الجلد هدر عيب خلافا لهما ودية مبركة في بيت  
المال اي شهدوا الزنا والزاني محصن فجرم ثم ظهر  
احد هم عيب او نحو قذبة البرجم في بيت المال واي  
مجمع من الاربعه بعد برجم حد اي حد الزاجع فقط  
حد القذف خلافا لفرقة وعزم ربع الدية خلافا  
لثا فني وقيل اي رجع منهم قبل البرجم حدواي  
اي حد جميع الشهود حد القذف لان كلهم قذفي  
في الاصل وانما يصير شهادة بانصال القضاء به  
فاذا لم ينصل بقي قذفا فيحدون لاشي على حاصره  
مراجع اذ بقي من يبق بشهادتهم كل الحق وهو الابرة  
فان رجع آخر حد او عزمما التربع اي ربع الدية

والصواب لان كلهم  
٢٤٦

اذ بقي

اذ بقي ثلثة ارباع الحق ببقاء الثلثة على الشهادة لان  
كمال العدد ليس بشهادة لبقاء بل بقي بكل رجل فقط  
عليها الربيع وعلى كل واحد من الزاجعين حد كمال الدية  
لانه لا يحد من ضمن المذكي دية المرجوم ان ظهر واعية  
او كفارا يعني شهدا ربيعة على رجل بالزنا فزكوا  
فرجم فاذا الشهود كفارا وعبيد فالدية على المذكيين  
عند وعندهما على بيت المال قالوا معناه اذ رجعا  
عن التزكية وقالوا هم عبيد او كفار وقيل هذا اذا  
قالوا انهم ثا بالقرنية مع علمنا بخالفهم كي لو قتل من  
ابرجم فقط هو واكد ذلك يعني شهدا ربيعة على رجل  
بالزنا فامر القاضي ببرجمه فخص بمرجل عنقه ولم يبرجم  
ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فعلى القاتل الدية  
والقياس ان يجب القصاص لان قتل نفس معصومة  
بغير حق ووجه الاستحسان ان القضاة صحيح ظاهرا  
وفت قتل غايرت شبيهة بخلاف ما اذا قتل في القضاة  
لان الشهادة لم تصر حجة بعد ويجب الدية في ماله  
لانه عمد وسببان ان العواقل لا تعقل دم العمد وتضمن  
بيت المال ان لم تحرك المحم فبرجم لانه امتثل امر الامام  
فنقل فعليه اليد ولو باشر نفسه يجب الدية في  
بيت المال كذا هذا اقر شهود الزنا بنظرهم  
عمدا اقبلت لاجحة النظم لم ضرور تحم الشهادة  
لان انكر الاحصان بعد وجود سائر التقرابط فشهد  
عليه مرجل واهراتان او ولدت زوجة منه برجم اما



الاول فقيه خلاف عرفه والتا فقيه فان زفر يقول انه  
 مشروط في معنى العلة فلا يقبل بشهادة التناهي احتمال  
 التلازم والتا فقيه يجيز على اصله ان يشهدا وتبين  
 غير مقبول في غير الاموال والتا في الاحصان عبارة  
 عن الخصال للميدج وانها مانعة من الزنا فلا يكون  
 في معنى العلة لانه ادنى درجات العلة ان يكون  
 مقيضة الى العلوة فمقتضى وهو في المانع غير معقول **باب ح**  
**الشرب** اذا شرب خمر جواب اذا قول الان  
 حذ يعني ان مجزؤ شرب الخمر ولو كانت قطرة  
 واخذ برمجها وان زالت اي ربحها بعد  
 الطريق او سكر عطف على شرب وزال عقله  
 بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف  
 تفسير لقوله سكر فان المراد بالسكر عند ان  
 في حق وجوب الحد هذه المعنى فحق حرمة الاشبه  
 ان يهذي وعندهما ان يهذي مطلقا بنسب ونحو  
 من المسكرات غير الخمر واقر به الشرب الخمر  
 والسكر بغير ما مرق او يشهد به رجلان لا رجل  
 وامرأتان فانها لا تقبل في الحد وعلم شربه طوعا  
 فان الشرب بالاكراه لا يوجب الحد حد صاحبنا  
 ليتا وبه وبه ونيز جبره لان الظاهر انه لا يتالم  
 حال السكر ثمانين سوطا للمر ونصفها للعبد  
 الاجماع الصحابه عليه رضوان الله بع عنهم ينزع  
 ثوبه يعني الا اذا زاد ويقرب الى الحد وجعله في

مقتضى الى العلوة فمقتضى وهو في المانع غير معقول

هذا المعنى  
اي تكلم غير معقول

الفرد والحوار

في الزنا

في الزنا لانه ثم وان اقر به اي شرب الخمر او شهد  
 عليه بعد زوال الريح قيد لجمع الاقرار والشهادة  
 او نقبها علم شربها بان نقبها او وجد ربحها منه  
 بلاقرار او شهادة او مرجع عن اقرار شرب الخمر  
 بفحصين عشرين لطلب ان استند وقيد هو كل  
 شراب سكر او اقر سكران لا اي لا يحد واما عدم  
 عدم الحد زوال الريح فلان حد الشرب ثبت باجماع  
 الصحابة والاجماع الا برأي ابن مسعود وهو مشروط  
 قيام الترابحة واما عدم بتقيدها ووجدان ربحها  
 فلان الترابحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه  
 او اضطرار ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من  
 البهذ وشربه طوعا لان السكر من المباح لا يوجب  
 الحد كالنبيذ ولبن الرمان وكذا اشرب الكره لا يوجب  
 واما عدم الرجوع من اقرار فلان خالص حق الله فيعمل  
 فيه الرجوع واما عدم في اقرار السكران فله زيادة  
 احتمال الكذب في اقراره فيحتمل كدريه لان خالص حق  
 في خلاف حد القذف لان فيه العبد والسكران فيه  
 كالصاحب عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو اراد  
 السكران زوال العقل لا يحرم عزمه لان الكفر من باب  
 الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه  
 بعض الحد فمريب وشرب ليس في الحد كذا في  
 الزنا لما سبق في ان الحد واد اكانت من جنس  
 واحد منه اخلا **باب ح** هو كذا الشرب

الخمر وشرب ح

بيك

الحد

في الزنا



كذا في عدة او هو كما نزل جلد في الحرة ونصف الغيرة ويثبت  
 حيث يثبت كذا من حيث يثبت باو رجلين ولا يقبل فيه  
 شهادته الدماء كما في سائر الحدود واذا قد في محضنا  
 او حصنة لما كان مفعول الاحصان ههنا مغاير للمعنى  
 الاحصان في الزنا فليس بقول ابي مكلفا يعني عاقفا  
 بالغيا او انما اشترط ذلك لان العاقل لا يلحق المصبي  
 والمجنون لا يشترط الزنا منهم كما سلك القول لهم من  
 اشرك بانه نعم فليس بمحض عقوبة عن الزنا فان  
 غير العفيفة لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق  
 فيه وعقوبة اعم من ان وطئ بنكاح صحيح او لا وبهنا  
 التعميم مما راعى احصان الزنا بصريحه متعلق بأي  
 بصريح بقذف الزنا بان يقول زنيته او يراى زنيته  
 او يزنا في الجبل معناه زنيته فانه يحصى مهورا  
 ابيض وعند محمد لا يحسد لان المهور هو الصهور او  
 مشترك والشبهة دائرية قلنا حال الغضب يزوج  
 ذلك اولست لا يبيك اولست بآبى فلان ابي ابي  
 قال لست بآبى زيا الذي هو اب القذف فقول  
 ابيد لفظ المضى في غضب متعلق بزناات والموظف  
 بعده وبقي النوع في غير الغضب يحتمل المعاقبة  
 القاذف بطلب المقذوف المحصن واشترط طيبه  
 لان فيه حقد من حيث وقع العار عند ولو كان القاذف  
 غائبا عن مجلس القاذف حال القذف ذكره النعمان  
 في الثاثر خاينة نقلنا عن المصنف ولا بد من حفظ

فان كثير

فانه كثير الوقوع بغير العزو والنش فقط متعلق  
 بجدة يعني لا يجزى وكما يحسد وفي حدة الزنا غير مقطوع  
 بالاحتمال كون القاذف صادقا لكن يزوج في العزو  
 والنش لانه يمنع اتصال الاله اليه لا يلبس اى لا يحسد  
 بقوله لست بآبى فلان جده بالجه صفة فلان او بدل  
 من واذا لم يحسد لانه صادق في نفيه ونسبته اى و  
 لا يحسد ايضا بنسبته اليه اى جده او الى خاله او عمته  
 او ابيه لان كلا منهم يسمى ابا وليس باب حقيقة  
 فلما حدة في نفيه ولا يقول بآبى ماء السماء فان  
 في ظاهره نفي كونه ابنا لا بيه وليس المراد ذلك بل  
 التشبيه في البر والسمحة والصفاء لا بقوله  
 بالبطي لانه فانهم جميع من الناس في سواد  
 العراق وقال ابن ابي ليلى هو قذف فيتحسد فيه لان  
 نسبة ابي غير ابيه والجمعة عليه ما روى عن ابن  
 عباس مرجه انه سئل عن رجل قال لرجل يا بطني  
 فقال لا حدة عليه وبطلب عطف على بطلب المقذوف  
 من يقع القذف في سبب بقذف الميت يعني لا يطلب  
 بجدة القذف للميت الا من يقع القذف بقذفه  
 كالولد وان علا والوالدان سفل لان العار يلحق  
 بهم بسبب الجزئية فبتا ولهم القذف معنى  
 وعند الشافعي حدة القذف يورث فيثبت بكل  
 وارث حق الطالبة ولو كان الطالب محروما  
 عن الميراث بالعتل والكفر والرق فان المقذوف

لان سببه

في نفسه



اذا كان محصنا جاز لا يشك الكافر او العبد ان يطالب  
 بالحق خذوا ما لى ببيت لولد الولد حال قيام الولد  
 خلفا لولد زوجه او ولد بنة فان لا الطالبة لتحقق  
 للجزئية وعند مح لا يطالب الا من يربك بالعصوية  
 قال بابن الزائين وقد مات فعليه جد واحد لان  
 المقتب في الحد وعندنا هو حق انه تعف عنه اهل حتى  
 لو قذف رجل مرارا او جماعة كل واحد منهم لا يوجب  
 الا حد واحد كما سياتي حكمي عن ابي بصير كان قاضيا  
 بالكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد بابن  
 الزائين فامر ما خذ فادخل المسجد ففرض جدي  
 ثمانية القذف والوالدين قبله ذلك ابا جعفر قال  
 يا للجب من قاض بلدنا قد اخطا في مسئلة واحدا  
 من خمسة او جحد من غير خصوصية كوضر حدتين  
 ولا يجيب عليه الا حد واحد ولو قذف القاذو وال  
 بين الحدتين والواجبان يفصل بينهما بيوم او اكثر  
 وحق في المسجد وقال عمر بن الخطاب ما سمعنا  
 ومجاهدينكم وسئل سيقفكم واقامهم حدوكم والخامس  
 على من ينبغي ان يكشف ان المقتدوفين حيوان  
 او ميتا لا يكون الخصومة اليه او الى ولدهما  
 وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان  
 قذف وزني وبشر وسرق ويقام عليه الكل  
 ولا يوالي بينهما خفيفا الرهاك بل ينظر حتى يبرأ  
 من الاول فيبطل بحد القذف او لا لان فيه حق العبد

ابو ج

ثمانية

المقذوف

ثم الامام

ثم الامام بالخيار ان شاء الله تعالى وان شاء بالقسط  
 لا يستويان في القذف لثبوتهما الكتاب ويؤخر حد  
 الشرب لانه اضعف منهما وذكره الزيلعي ولا يطالب  
 احد من العبد ستيح ولا احد من الاولاد بانه يقدف  
 اثم المحرم المسك لان المولى لا يعاقب بسبب عبده  
 ولا الاب بسبب ابنه فلو كان له ابن من غير ان يطالب  
 بوجود النسب واستلحاق المانع وليس فيه ارتكابي  
 اذ اقامت المقدوف بطل الحد عندنا خذوا ما لى فحق  
 لان الارث يجوز في حقوق العباد وههنا حق الشرع  
 غالب عندنا ولا فيه رجوع يعني من اقر بقذف ثم  
 رجع لا يقبل لان المقدوف فيه حقا فيكذبه في الرجوع  
 بخلاف حدوه في حق الله تعالى لا مكذب له فيها ولا  
 اعتبار اي اخذ عوض عنه لانه ايضا يحرم في حق  
 العباد قال رجل لا خير باراني فردد الاخر كلامه عليه  
 بلاني بقوله لا يل انك حد الان معناه لا يل انك  
 ان فلو قال لعمر بن قيس فرددت به حدت اللعان لان  
 كلامهما قد في الاخر وقد في يوجب اللعان وقد فيها  
 يوجب الحد فيبطل بالحد لانه في بدايته فانه  
 البطل اللعان لان المحدوف في القذف ليس بهل  
 اللعان ولا يبطل في عكسه لان الملاعة تحت حد  
 القذف لان احصان لا يبطل اللعان والمحدوفة  
 في القذف لانها من لسقوط الشراوة فيحتمل  
 لدفع اللعان لانه في معنى الحد وبزني بانه هدر

خالص



يعني اذا قال لها يا زانية فقال انت زانية بكت فلاحقة  
واللعان لموقع الشك في كل منه لاحتمال انها ارادت  
الزنا قبل الشكاح فيجب الحدة لا اللعان واحتمال انها  
ارادت زنا هو الذي كان معك بعد الشكاح لان ما كنت  
احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحال وعلى هذا  
يجب اللعان لا الحدة لوجود القذف منه لامتناعها في  
الشك اقر بولد فنفى لعن وان عكس حدة لان الشك  
يثبت باقراره ثم بالتبني صار قاذفا فوجب اللعان  
فاذا انقاه ثم اقر فقد كذب بنفسه فوجب اللعان والولد  
يعني ولدا اقر به ثم نفاه ثم اقر به لا يثبت نسبها  
لاقراره قال للمرأة يا زانية ولدي ولد لا كذا في  
تحفة الفقهاء لا شيء ليس يا بني ولا يا بنتك لانه  
نفى الولادة ولا بصري قاذفا ولا حدة بقذف من لها  
ولدا لا اب لا قيام اعادة الزني وهي ولادة وليد لا  
اب له ففانت العفة نطفة البهائم او بقذف من لا عنت  
بولد والولد حي او قذفها بعد موت الولد لقيام  
امانة الزني منها كما مر بخلاف الملاعة بلان نفى الولد  
حيث يحد قاذفا لاستنفاء الامانة او بقذف رجل  
وطئ في غير ملكه بكل وجوب بوجوه كلامه الشتركة فان  
الوطئ في الصور ليس حرام لعينه والاصل ان من وطئ  
وطئا حراما لعينه لا يجب الحدة بقذف او وطئ في ملك  
المحرم ابدا كما هي اخته رضاعا او من رشت عطف  
على رجل وطئ اي لا حدة بقذف من زنت في كفرها

وولد انقاه

لتحقيق الزنا

لتحقق الزنا منه ما شرع لانه عدم الملك والزنا حرام  
في جميع الاديان او بقذف مكاتب مات عن وفاق العكرين  
الشبهة في حرمة الاختلاف الصحابة فيه وحده مستان  
صحة قذف مسلم هتانا اي في دار الاسلام لان فيه  
حق العبد وقدم العزم ابقاء حقوق العباد وحده  
قاذف واطى غريبه خايف الكون المحرمة موقته او اوطى  
جارية مملوكة حرمت موقته كامة المجوسية او كاتبة  
وقاذف مجوسي كسح امة فاسم قاذف بجحد عند ابي حنيفة  
لها وهذا مبني على ما سبق ان تنزق المجوس بالحرام  
لحكم الصحة فيما بينهما عند خلافهما اذا اقر القاذف  
بالقذف يثبت القاذف بالنية على كون المقدوف  
زانيا فان اقام اربعة على زنا او اقراره برأي الزنا  
كما مر اربع في اربعة بحال حدة المقدوف وان عجز  
القاذف عن اقامة البينة الحال واستأجل لاحضار شهود  
في المهر يحد الى قيام المجوس فان عجز حدة ولا يكفل  
ليذهب في طلبهم بل يجسر ويقال بعث اليهم  
من يحضهم كذا في تحفة الفقهاء كفي حد واحد  
بجناية امة امة جنسها بخلاف ما اختلف اي جنسها  
وقد مر تفصيله الله اعلم **مسألة في التعزير**  
التعزير ناديب في الكشاف والعذر المنع ومنه  
التعزير لانه منع من معاودة القبيح دون الحدان  
او في قولنا من الحد وهو قد يكون بالجس أو الصفع  
او تعزير الاذن او الكلام العنيف او نطفة القاضي

شمار



اليه بوجوب عيوس او الضرب في اكثر من تسعة وثلاثون رسالا  
 واقل ثلثة لانه التعزيز ينبغي ان لا يبلغ حد الحد والحد  
 اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابد  
 يوسف اعتبر حد الاحرار لا يتم الاصول وهو  
 ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وثمان  
 في اخرى وانما كان اقل ثلثة لانه لو ضربا لا يقع بالزجر  
 ولا يفرق القذف على الاعضاء بهما في التعزيز  
 على اربعة كما يفرق في المسببات والتعزير على اربعة  
 مرات تعزير اشرف الاشراف كالفقراء والعلماء  
 وتعزير الاشراف كالدهاقنة وكبار التجار وتعزير  
 اوساط الناس وتعزير الخائش فالاول والاعلام  
 لا غير وهو ان يقول القاضي يكفي اثبات تفعل كذا  
 وكذا او الثاني الاعلام والجهل والجبر الى باب القاضي  
 والجنس في الضرب وصحح جبره مع ضربه اذا اجتمع  
 الى زيادة ثواب وضربه اشده من ضرب الحد  
 لانه التخفيف جبر فيه من حيث العدد فلا يخفف  
 من حيث الوصف كمالا يؤدى الى قوت المقصود  
 ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء  
 ويضرب قائما في ازار واحد ثم الضرب للثبات  
 اشده من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب  
 ثابت باجماع الصحابة حيث قال علي رضي الله عنه  
 سكر واذا سكر هذي واذا هذي افترى وعلى  
 المفتري ثمانون جلدة وعليه اجمع الصحابة

في الحد

وتعزير الاوساط وهم السوقة  
 الاعلام والجهل الى باب القاضي  
 وكعبس وتعزير الخائش  
 الاعلام والجهل الى باب القاضي

في حد

ثم الشرب

ثم الشرب ثم القذف لانه جنابة الشرب مقطوع بها  
 وجنابة القذف لما لا احتمال كون القاذف صادقا  
 في قذفه ومجنون عن اقامة البيينة لا يدرك على كذبه  
 لاحتمال غيبته شهوة او ابا لهم عن ادائها ولان  
 شارب الخمر قلما يخلو عن القذف كافي صير كل شارب  
 جامع بين الشرب والقذف فيتحقق منه جنابتان  
 ومن القاذف جنابة واحدة فلهذا كان ضربه اخف  
 من ضرب الشارب وان كان منصوصا عليه في  
 الكافي فاصح ما قال صدر الشريعة اقول حد القذف  
 ثابت بالنقص هو قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة  
 وحد الشرب فيس على حد القذف لانه حد الشرب  
 لم يثبت بالقياس بل باجماع الصحابة غاية ان  
 سند الاجماع هو القياس وقد تقرر في الاصول  
 ان الحكم يستند الى الاجماع لا يستند وعزز بقذف  
 انهم ملوك عبد الوالم ولد او كافر بركا لانه جنابة قذف  
 وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحصان فوجب  
 التعزير ولهذا يبلغ في التعزير غاية وفي الصور  
 الالنية الراي الى الامام وصورتان اخرتان يجب  
 فيهما البلوغ في التعزير غاية احدهما ما اذا اصاب  
 من الاجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا  
 اخذ السارق بعد ما جمع المبتاع قبل الاخراج  
 كذا في الكافي وعزز بقذف مسلم بفسق الا ان  
 يكون معلوم الفسق في لا يعزير ذكره قاضي خان



قال

او ليس

والفقيه

قال فاذا اذ اثبتت لادفع التعزير لا يسمع لانه سفيهاة  
على المخرج المجد ويجوز ان ياذن قاروا اثبات حيث  
لانه يسمع لانه يثبت عليه الحد وهو حق انه يسمع فلا يكون  
جرحا مجزاة الكافي في كتاب الشهادة وعز ترسيا كافر  
باجنبت ياسارق يا فاجر يا خائن يا لوطي  
يا زنديق يا نصر الا ان يكون له في الثانية يا ديوث  
هو من لا يبار على زنا ايهل ياقر طيبان وهو معرف قتلان  
مراوق ديوث يا شارب الخمر وباكل الزنا يا ابن فحمة  
في الفناوى الظنيرية القجينة الزانية ماخوفة من  
الفتابة وهو السعال وكانت الزانية في العرب  
اذا امر بها رجل سعلت ليقضي منها حاجته سميت  
الزانية لهذا القجة وقيل هي من تكون همة الزنا قبل  
انفس من الزانية لانه الزانية قد تفعل سيرا  
وتألف منه فمن يجاهر به بالاجرة اقول يرد على  
ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في القجينة  
معنى الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يجب  
في الحد كوجوب يابن الزانية كي مر اللهم الا ان  
يقال الحد اثما يجب اذا قذف بصريح الزنا وبما هو  
في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كي اذا قال لست  
لابيك اولست بابن فلان ابيه في الغضب كما مر  
ولفظ القجينة لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه  
بعد وضعه لمعنى اخر كي مر ولا يدل عليه اقتضاء  
ايضا وهو ظاهر مؤثر ما قال الزبلي لا يقال يجب

الحد

او ثانيا

الحد

الحد بقوله لا يسمع لانه يسمع لانه سفيهاة  
لا احتمال ان يكون من غير بالوطي بالشبهة لانه يقول  
في شبهة انه الى الزنا اقتضاء والمقتضى اذا ثبت  
ثبت بجميع لوازمه فيجب الحد اذا اثبت اقتضاء  
كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام  
كأن بعد موضع تامل بابين الفاجر قائلها من تباشر  
كل معصية فلا تكون في معنى الزانية ولا في حكم فلاحه  
به انك ماوى اللصوص انت ماوى الزواني يا من يا عب  
بالضمان باحرام ذاده معناه المستولد من الوطن  
ما الحرام وهو اعلم من الزنا كالوطي في حالة الخيض  
وفي العرف لا يراد الا ولد الزنا وكثيرا ما يراد به النسب  
اللبني فلاحه به واتما عز تر فيه لانه اذنى مسلم والحق  
الشين به ولا مدخل للغياس في الحد وهو يجب التعزير  
لان لا يعز تر بيا حمار يا خنيزير يا كلب يا تنسافر  
يا حمام يا ابنه كي ابن الحمام وابوع ليسر كذا بما جرح  
فانه يستعمل فحين يوجر هذه الزنا لانه ليس معناه  
الحقيق المتعارف بل بمعنى المؤجر فلا تعز تر فيه يا بغا  
فانه من لحم العوام ولا يقصدون به معناه معينا  
بالحد كوزن النقط من يضحك عليه الناس  
وبوزن الزمق من يضحك على الناس يا مسخوق  
وهو ايضا كذلك وقيل في عرفنا معز تر في كلب  
يا حمار يا خنيزير يا بقرا ذرية الشتم ويتأذى به  
وقيل ان كان السبب من الاشراف كالفقهاء



والعلوية يعترفان الوضوء بتحقيقه بذلك وان كان  
 من العامة لا يعترفان بالبنفك بكذب وهذا احسن  
 كذا في الكافي اذ عني عند القاضي على رجل سرقة وعجز  
 اثباتها لا يعترفان مقصود المدة في تحصيل مال  
 لا السب والشتم بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم  
 يثبت تحت المأمر وهو حق العبد اي حق العبيد  
 فيه غالب فيجوز فيه الابراء والغفوة واليمين والشهادة  
 على الشهادة وشهادة رجل واحد وامرأتين بخلاف  
 الحد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يجز فيه  
 شئ من ذلك يعترف المولى بعبد والزوجة  
 على تركها الزينة وتركها غسل الجنابة وعلى الزوج  
 من المتبرل وترك الاجابة الى الفرائض لا اي لا يعترف  
 الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب يعترف  
 الابن عليه قال في النهاية انه انما يضربها للنفقة تقود  
 اليها الاب يرى انه ليس له ان يضربها على ترك الصلوة  
 وله ان يضربها على ترك الزينة ونحوه من حد او  
 اعزرت فماتت حد ومدة لانه فعل ما فعل بامر الشرع  
 فيكون منسوب الى امر فكان ماتت حتف انفس الامراة  
 عزرها زوجها مثل ما ذكرنا فان دمها لا يكون  
 هدرا لانه تاؤيب مباح فيقتد بشرط السلامة  
 اذعت على زوجها ضربا فاحتا وثبت ذلك عليه  
 يعترف وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا فاحتا  
 يعترف كذا في جميع الفتاوى راي رجلا مع امرأته

الاب لا ينفق  
 تعدد صح

او مع محمد وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في النية  
**كتاب** الهرة منسقة اخذ الشئ في الغير خفية اي شئ كان  
 ونشرها اخذ مكلف اي عاقل بالغ خفية قد عشرين دراهم مضررة  
 جيدة محررا صفة قد راو حال عنه بمكان او حافظ فقد زيد على  
 المعنى اللغوي واصناف شرعها منها في السارق وهو كونه مكلفا  
 منها في السرقة وهو كونه مالا متقوما مقدرا ومنها في السرقة  
 منه وهو كونه حررا وسببا في بيانها انشاء الله تعالى والمعنى اللغوي  
 مرعى فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا بان سرقة بلبس خفية  
 واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا نكب الجدار خفية واخذ  
 من المالك مكابرة على اجها ونم انها تخفى وهي السرقة المشهورة  
 وفيها مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه اما كبرى  
 وهي قطع الطريق وفيها مسارقة عين الامام لانه المستصدي  
 لحفظ الطريق باعوانه ونشره كونه السارق مكلفا لان الجنابة  
 لا يتحقق بدون العقل والبلوغ والقطع جزاء الجنابة بشرط  
 كونه المأخوذ عشرين دراهم مضررة جيدة فصاعدا او قدرها  
 قيمة لان النص الوارد في حق السرقة يحمل في حق قيمة المسروق  
 وقد ورد الحديث في بيانها في الجملة حيث قال يوم لا يقع  
 السارق الا في ثمن المجنون وقال اصحابنا المجنون الذي قطع  
 اليد فيه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرين دراهم  
 رواه ابن عباس بن عمر رضى الله عنه ونشره كونهما وزن سبعة مثاقيل  
 قبل لانه المعبر فيه وزن الدرهم في غالب البلدان وكونهما  
 مضررة لانهما المشاولة عرفي لاسم الدرهم وهو خط الرواية  
 وهو الاصح حتى لو سرق عشرين مثاقيل لا يساوي عشرين

او التعاقب

قلناه



مضروبة لا يجب القطع لان مشروطا العقوبات تراعى في وجودها  
بصفة الكمال والتبر النقص من المضروب قيمة ولهذه الشرطوا  
لجودة حتى لو سرق عشرة روية لم يقطع عنه ان خيفة وزفر  
رج ونشر طوبى الاخذ من حرز لا يشبهه فيه لان ما يدرا بالشهادة  
لا يستوي شيبته واحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالخط  
وسا في بيان ان شاذ اذ تع في قطع السارق اي بمئة ان اقر مرة  
كما في القصاص وحد القذف ويروي عن ابي يوسف عدم القطع  
الا باقراره مرتين او شهيد رجلان كما في سائر الحقوق ويسا لها  
اي الشاهدين الامام كيف يبرح ما هي ومتى هي واين هي ولكم هي  
ومن ثوابها بالزيادة الاجابة كما مر في الحد ووجوبه  
ان سأل عن الشهود للتمتع ثم يحكم بالقطع وان شارك  
جمع في السرقة واصاب كل واحد نصيب وهو عشرة دراهم  
قطعوا وان اخذ المال كله من احرز بعضهم لان المعتاد بين السارق  
ان يتورا بعضهم الاخذ ويستعد الباقي للدفع فلو امتنع الحد  
بمئة لا تمتنع القطع في السر السارق فيؤدى الى فتح باب الفساد  
يقطع بالسراج خشب متقوم يجلب من الهند والقنا الرمح  
والابنوس خشب صلب وفي الصحيح شجر طيب الرائحة  
والعود والمسك والادوية والورس بنات كالسمن ليس  
الا باليمن يذرع فيبقى عشرين سنة كذا في القاموس الزعفران  
والعنبر والقصور احضر لانه الزمرد والياقوت والزبرجد  
واللؤلؤ واللؤلؤ الغير وزج وبالجملة كل ما هو من اعز الاموال  
والنفيسا ولا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل غير غلبة  
فيها وانا وباب من خشب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل

سرق

فالتحق

فالتحق بالاموال النفيسة وانما يقطع في الباب اذا كان محزوا  
بغير منسوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا يشغل على  
الواحد حملا لا اي لا يقطع يتا في اي حقير يوجد مباحا في دار  
كخشب وخشب شمس وقصب سمك وسيد وزر نج ومغرة  
وهي الطين الاحمر ونورة ولا بما يفسد سريعا كلبين ولحم وفالكة  
رطبة ونحوه على شجر لعدم الاحراز وبطين وزرع لم يقطع  
لعدم فيها ايضا ولا في اشيرة مطربة والالت لهو وصليب  
من ذهب او فضة وسنطرج ونرد لان من اخذها يتا ول  
الكسر بخلاف دراهم عليها التمثال لانها ما اعدت للعبادة بل للتمول  
فلا يشب فيها ثاويل الكسر وباب مسجد لعدم الاحراز ويصحف  
لا يمسح بمحز للتمول واخذه يتا والقرارة فيه وصبي  
حران اخر ليس عال ولو كان المصحف والصبي محبتين لان ما فيها  
تابع لهما فلا يعتبر وعيد كسر لان اخذه غصب او خذاع لا سرقة  
ودفاتر غير حساب لان المقصود ما فيها ليس لانها ان كانت  
شريعة ككتب التفسير والحديث والفقه فهي كالصحف وان كانت  
اشياء مكرهة فهي كالطينور واما دفاتر حساب فالتكوير  
في الكافي ان المراد دفاتر امضى حسابها فيها لا يقصد بالاخذ  
وانما المقصود الكواغذ فيقطع ان باغت نصبا وفي المحيط  
سرق دفاتر حساب النساء واستهلكها يضمن المالك قيمتها  
وهو ان ينظر بكم يشتري ذلك وهو يظن حتى حرق صك انشا  
ضمن قيمة الصك مكتوبا على قول كسر مشايخ ولا ينظر الى  
المال وبكلمة فهد لانها يوجد ان مباح الاصل وجب ان كان  
يخون المودع ما في يده من الشئ المأمون وخلس وهو ان ياخذ

صورت

لا



من اليد شرعة جهر ونهب وهو ان يأخذ على وجه العداية قهرا  
 من ظاهر بلدة او قرية كذا في الاستصفا ونبتس اقول عم  
 لا قطع على المختص وهو البناء لم يبلغ اهل المدينة ومال كمال  
 بغيره عامة كمال بيت المال ومال كمال في شرعة ومثل حقه حالا  
 او مؤجلا بان كان له على اخذ دراهم حالة او مؤجلة فسرق  
 منه مثله لم يقطع لان استيفاء الحق والحال هو المؤجل فيه  
 سواء لان التأجيل لتأخير المطالبة ولو اخذ بزيادة على حقه لان  
 بمقدار حقه يكون شرعا فيه وهو شيئا وان سرق من غرضه  
 يقطع اذ ليس له ولاية الاستيفاء الا ببيع بالتراضى وما قطع  
 فيه لم ينفع بعتي من سرق عينا فقطع فرة بما تم عاد فسرقها  
 وهي الجاهل لم يقع لها شيئا حتى اذا تغير فسرق قطع ثانيا  
 لفرق قطع فيه ففسخ فسرق ولا يقطع سرقة من ذي رحم  
 محرم ولو كان المسروق مال غيره يعني ان السرقة من ذي الرحم  
 المحرم سواء كان المسروق مال ذي الرحم او مال غيره لا يوجب المشبهة  
 في الحر بخلاف مال اى مال المحرم اذا سرق من بيت غير حيث  
 يقطع لتحقيق الحرز بخلاف مال مبيعة مطلقا اى سواء  
 سرق من بيتها او بيت غير حيث يقطع لتحقيق الحرز  
 ولا يسرق من روج وعرض ولو كان سرقة العرس من حرز  
 خاص له اى للزوج فان بسوطة اليد لكل منهما في مال الاخر مانع  
 من القطع ولا يسرق عبيد من سيده او عرسه اى عرس سيده  
 او روج سيده كوجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور  
 ولا يسرق المولى من مكاتبه لان له في كسار حقه ولا يسرق  
 الضيف من مضيفه لان البيت لم يسبق حرزا في حقه لكونه

العرس كل  
 دونه

ربيعا اذ ان في ربيع

ما ذونافي دخوله ولا يسرقه من مغمم كان له فيه نصيبا وحمام  
 منها او جود الاذن عادة في المولى وحقيقة في الثاني فاختل  
 الحرز وكذا احوال بيت النجار والسحاة الا اذا سرق منها  
 ليلا لانها ببيت الاحراز الما موال والاذن مختص بالنهار  
 او سرق نهارا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لان الدار  
 كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها او دخل بيتا وناول من  
 هو خارج حيث لا يقطع عليها لان الاول لم يخرج لا اعتراض  
 به معسرة على المال قبل خروجه والثاني لم يترك الحرز فلم  
 يتم السرقة من كل واحد ونقبت بيتا فادخل به واحد  
 نصبا بحيث لا يقطع لما روى عن علي رضي الله عنه انظر  
 وفسره بهذه الاطرفة خارجة من لم يخرج قال في النهاية  
 الصرة وعاء الدراهم والمراد بها نفس الكم وانما كان  
 الكم هكذا لان الرباط من خارج فيا ليطر يتحقق الاخذ  
 من الظاهر فلم يوجد بشك الحرز وان كانت الصرة داخلية  
 فطر بها واخذ بها قطع لان الرباط من داخل فيا ليطر يبقى  
 الصرة داخل الكم فيوجد الاخذ في الداخل ولو كان مكان  
 الطرح الرباط ينعكس الحكم لان الكم من علته او سرق  
 جملا من نظار او حملا حيث لم يقطع سواء كان معه سائق  
 يسوقه او قائم بقوده او لا لان مقصود السائق  
 والقائد السوق والقود وقطع المسافة لا يحفظ  
 وقطع سارق السهم والحمل ان حفظ صاحبه او نام  
 عليه فان النوم على الحمل او يقرب منه حفظ له او شق  
 الحمل واخذ منه شيئا يباح النصب فان الجوارق حرزا داخل

لا يقطع كان



يدوم في صندوق غيره او كره او جند لاخذ واخذ قد انصب او اخرج  
 من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها او سرق صاحب مقصورة  
 في مقصورة اخرى يعني دار فيها حجر است يسكن في كل منهما من  
 لا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها غيره لادار الواحد يسكنها  
 مشغولة بمشاكله وحدها وببينهم انبساط او القى شيئا  
 في حوزة الطريق ثم اخذ لان الرمي حيلة تقاد بها السارق  
 لا غرض فاسدة فيه ولم يعترض عليه بدعتيرة فاعتبر الكل فعلا  
 واحدا فقطع واذا اخرج ولم يأخذ وهو مضيق لما يسارق  
 فلما يقطع او حمل على حماره سارق واخرجه لان سيرة مضايقة  
 السوق في المينة للمام ان يقتل السارق لسياسة لسيعة  
 في الارض بالفساد **فصل** يقطع بمين السارق اما القطع  
 فبالشخص اما اليمين فلقرة ابن مسعود رضي فافطعوا  
 ايمانهم والقراءة المشهورة بعمل بها عندنا من زينة لان النبي  
 امر بقطع السارق من الزند **بجنتهم** لقوله فافطعوا او اسما  
 الا في حر وبرد شهيدين لان رجما يفضي الى الشلف والحد زاجر  
 لا متلف ثم رجل اليسرى ان عاد فان عاد فلا يقطع وجس  
 حتى ينوب وعز ايضا وقال الشافعي في الثالثة يده اليسرى  
 وفي الراية رجل اليمنى لقوله من سرق فافطعوه فان عاد  
 فافطعوه فان عاد فافطعوه ولنا اجماع الصحابة رضي حين تجزئهم  
 على رضيه يقولون ان لا يستحي من الله ان لا ادع له يدا بطنين  
 ورجلا بمشبه بهما ولم يجزئ احد منهم بالجديش فدل على عدم وقال  
 الامام الطحاوي سمعنا هذه الاثار فلم نجد كسرا منها اسلوا  
 صحح حكم على السياسة او النسج فان كان جواب هذا الشرط

بك  
 روي  
 فاشاء  
 يقطع  
 فانه عاد فافطعوه

قوله لا يقطع اما عدم القطع فيما اذا كان يده اليسرى او ابهامها  
 او اصابعها او رجل اليمنى مقطوعة او شتاء فلما في غير تقويت  
 جنس النصفة وهو البطش المشي بخلاف اذا كانت اصبع واحدة  
 سوى الابهام مقطوعة او شتاء لان قوتها لا يمنع القطع ظاهر  
 الرواية واما عدمه فيما ذكر بقوله او ردة الى مال قبل الخصومة  
 فلان الدعوى لا يمكن فلا يظلم السرقة واما فيما ذكر بقوله  
 او ملكه بهيمة مع القبض او بيع او نقضت قيمته النصف  
 قبل القبض فهذا قيد للملك في النقصان مع فلان قيا لم يخصص  
 عند الاستيفاء بشرط وقد انتفى في الاول وقيام كمال النصف  
 عند الامضاء بشرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني واما  
 فيما ذكر بقوله او سرق وشهد عليه شاهدان فادعى قرون  
 المسروق ملكه وان لم يبرهن فلان الشهادة دارية للحد  
 ونثبت بحجج الدعوى لاحتمال واما فيما ذكر بقوله او اقرا  
 اي التاركان بالسرقة وادعاء اي الملك احدهما وان لم  
 يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع عام في حق وصور  
 للشبهة في حق الاخر لان السرقة نثبت باقرارهما على الشركة  
 قال في الوقاية او سرقا فادعى ملكا واحدا السارقين اقول فيه  
 بحث لان المفهوم من العبارة غير مطلوب والمطلوب غير  
 مفهوم منها اما الاول فلان قوله احد السارقين عطف على  
 ضمير فادعى فالمعنى او سرق سارقان فادعى احدهما وهو  
 ليس بمطلوب واما الثاني بالمطلوب ان يقر السارقين  
 وادعى المالك احدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغير  
 وهو ليس بلازم اذ لا اشعار في العبارة بالقرار واما فيما

القطع

الراجع

فلا لا



ذكره بقوله ولم يطالب المالك وان اقر السارق فلان الدعوى  
 شرط فلا بد من المطالبة لسرق وغاب احد المجرمين على  
 سرقتهما قطع الحائز لان السرقة اذ لم تثبت على الغائب كان  
 اجنبيا ودعوى الاجنبى لا تثبت الشبهة الشبهة فلا تعتبر  
 وقطع السارق بخصوصه ذي يد حافظة كما في وضوءه ودع  
 وغاصب وصاحب ربوا وسنغير وسناجر ومضارب وقابض  
 على سوم النشوي ومترهن ونشيطين وحضوة المالك ايضا  
 في سرق منهم مفعول خصوصية اما خصوصية ذي يد حافظة  
 فلان السرقة موجهة للقطع في نفسها وقد ظهرت عند القاضي  
 بحجة شرعية بناء على خصوصية معتبرة فيستوفى القطع لهم  
 بدعيته وهي مقصورة كالمالك فاذا ازيلت كان لهم ان  
 يخاضوا عن أنفسهم لستردادها اصله لا يتاثر لانه ان كان  
 ايضا لا يتمكن من ادائه الا بالماله وان كان ضميما لا يتمكن  
 من استقاط الضمان عن نفسه الا بان يقول لسرق مني  
 فاذا كان اصيلا في خصوصية وجب الاستيفاء عند الشك  
 بلا حضرة المالك لان القطع حق الله تعالى بخلاف القصاص  
 واما حضرة المالك من سرق منهم فلان حقيقة المالك  
 وهي اقوى من اليد الحافظة فاذا جازت بالثانية فلان يجوز  
 بالاولى الى لا يقطع من سرق من سارق قطع يعني اذا سرق  
 رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرق من السارق  
 آخر لا يقطع لثاني لان السرقة انما توجب القطع اذا كالات  
 من يد المالك او لا امين او الضمين لما مر آنفا ولم يوجد  
 منها سارقا اذا السارق الاول ليس بمالك ولا امين ولا ضمين

ولان دعوى  
الشبهة من الغائب

بعض سره ما به مال

أو

حتى لو ائلفه لا يضمن كما سياتي بخلاف ما اذا سرق قبل القطع  
 حيث يكون له ولرب المال القطع لانه في معنى الغاصب  
 وقطع عبدا فسرقة لان اقراره صحيح من حيث ان ادعى  
 في لان اجراء انما يجب عليه بسبب اجنبية واجنبية انما  
 يتحقق بواسطة التكليف والتكليف انما يتحقق من  
 حيث ان ادعى لامن حيث ان مال ثم يتعدى الى المالك  
 فيصح في حيث ان مال اذ لا تهمته فيه الما يرى ان قوله مقبول  
 في هلال رمضان لعدمها وما قطع به مطلقا اي سواء  
 كان المقطوع حرام او حلال ان بقي رد الى صاحبه كبقائه  
 على ملكه والا لا يضمن وان ائلف لقوله لم لا عزم على  
 السارق بعد ما قطعت يمينه قوله وان اتاضا اشارة  
 الى رد ما روى الحسن عن ابي حنيفة ان الضمان يجب  
 بالاسم لا بالمال ولا من سرق عطف على ضمير لا يضمن  
 وجاز للفصل مرات فقطع ولو كان القطع ببعضها  
 اي بعض السرقات شيئا مفعول لا يضمن منها اي من تلك  
 السرقات يعني ان في سرق سرقات فحضر واحد من  
 اربابها وادعى حقه فثبت فقطع فيها فهو بجميعها  
 ولا يضمن شيئا عند ابي حنيفة وان حضر الجميع ففعلت يده بحضورهم  
 لا يضمن شيئا بالوفاق ولا اي لا يضمن ايضا فاطع سيار  
 في امر يقطع يمينه بسرقة لانه ائلف واخلف من جنبه  
 ما هو خير منه فان قيل اليمين لم يحصل بقطع اليسرى بل  
 كانت حاصلة قبل قلنا اليمين كانت مستحقة الاكلاف  
 فبقطع اليسرى سلمت فصارت كما احصاه قال



انا سارق هذا الثوب بالاضافة قطع كونه اقرا بالسرقة  
ولو قال انا سارق هذا الثوب بدون الاضافة بل  
تنسبون السارق لا اى لا يقطع كونه عدة لا اقرا او قطع  
شئ ما سرق في الدار فخرج وبوعد الشق ليسا والعشرة  
اى عشرة دراهم مضروبة قيد بقيدى ان يكون الشق في الدار  
وان يساوى السرقة عشرة دراهم بعد الشق في الدار لانه  
اذا اخرج غير مشقوق وهو يساوى دراهم ثم شق وانقص  
قيمة الشق من العشرة فان يقطع قولا واحدا او اذا شق في  
الدار وانقص قيمة ثم اخرج لم يقطع لان السرقة تمت  
على النصاب الكامل في الاول والثاني فظهر ان القيد الثاني لا يثبت  
ولهذا ذكر في النهاية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية  
والكنز لا اى لا يقطع في سرقة شاة قد جح في الخبز فخرج  
لان السرقة تمت على المحر وقد سبق ان سرقة لان النصاب يقطع  
ومن جعل ما سرق من الفضة والذهب قدر النصاب ولا يهتم وديارهم  
سرق قطع السارق وردت الدراهم والدينار الى السرقة  
منه عند ابن حنيفة وقال لا يبرأ بناء على انها صنعة متقومة  
عندهما خلافا وان حرمة اى الثوب الذى سرقة فقطع فلا رة ولا ضمان  
عندهما وقال محمد يؤخذ من الثوب ويعطى ما زاد الصبغ وحق  
صاحب الثوب فيه لان عيّن ماله قائم من كل وجه وهو اصل الصبغ  
تبعه فكان اعتبار الاصل اولي منهما ان الصبغ قائم صورة ومعه  
وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى لزوال الصبغ بالقطع  
كما كان حق السارق احق بالتزجيج وان سود السارق الثوب  
رد على السرقة منه عند ابن حنيفة لان السواد نقصا فلا يرجع

عشرة

مزمع

انقطاع حق المالك سرقا في ولاية سلطنة ليس سلطان آخر قطعه  
اذ لا ولاية له على من ليس تحت يده **باب** قطع الطريق  
لما فرغ عن بيان السرقة الصغرى شرع في بيان السرقة الكبرى  
فقال من قصده اى قطع الطريق سواء كان جماعة متمنعين عن  
طاعة الامام فقصده او واحدا يقدر على الامتناع فقصده  
وهو مبتدئ اخره قوله الا ان جسد معصوما اى حال كون القاصد  
معصوم الدم بان كان مسلما او ذميا فان كان مستأمن ففى  
اقتدار الحد عليه خلاف على معصوم متعلق بالضمير البارز في قصد  
اى قصد القطع على مسلم او ذمى حتى لو قطع على مستأمن لا يجب  
عليه الحد فاخذ اى امسك قبل اخذ شرع من المادة وقيل قتل الواحد  
منهم او اكثر حسب بعد التعزيز لبيان سرقة منكرا حتى يتوب  
لا يجرى القول بل بان يظهر فيه سيما المصالحين وان اخذ  
اى القاصد مالا او ثوبا نصيب كل من نصيب قطع يده ورجله  
من خلاف ان كان صحيح الماطة كذا في تحفة الفقهاء وان  
قتل بلا اخذ شئ قتل حدا لا قصاصا فلا يعقوبه ولا يضرع على  
كونه حدا لو كان قصاصا لعفى الى القصاص وان قتل واخذ قطع  
ثم قتل او صلب عطف على قتل او قتل عطف على قطع اى قتل  
ابتداء بلا قطع ثم قتل او صلب حبسا ويبيع اى يشق بطه بخرج  
حتى يموت والا صل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله الا ان يقتلوا او يلقوا الله على حذف المضاف لان  
احد الما يحارب الله تعالى لان المسافر في البراءى والغياض في امان  
الله تعالى وحفظه لا يعنى ضربه كان يحارب الله تعالى والمراد التورع  
على الاحوال كما قال ان يقتلوا ان قتلوا الح لا التحريم كما قال مالك

او صلب



متشديا بظاهرا و ثبت ذلك بقول عدم من اخذ المال قطع  
ومن قتل قتل في اخذ المال وقتل صلب وقد روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
نزل بهذه التقسيم في اصحاب الى برودة ويترك مصلوبا ثلثة  
ايام ليعتبر به غيره ولا اكثر منها لانه يتغير بعد ما قتل في الناس  
وما اخذ قتل او اكل لا يضمن يعني اذا قتل القاطع فلا ضمان  
عليه في مال اخذه اعتبره بالسرقه الصغرى وقد مر ويقتل احكام  
حد والاث جزاء المحاربة وهي تحقق بان يكون البعض ذو البعض  
حتى اذا زال اقداهم في ذوا اليهم والشرط هو القتل من  
واحد منهم وقد وجد حرج وعصا لهم كالسيف لان قطع الطريق  
يحصل بالقتل بالي اذ كانت بل عجز اخذ المال والارضاة  
وان جرح واخذ المال قطع اي يده ورجله من خلاف ومدرج حرج  
لان الحد لما وجب حقا تعالى سقطت عصمة النفس حقا  
للعبد كما سقطت عصمة المال لان القطع مع الضمان لا يجتمع  
وان جرح فقط اي لا يقتل ولم ياخذ ما لا جواب بهذا الشرط  
قوله الآن فلا حد وقتل عمدا بجديده واخذ المال قتل به فقتل ان  
ممسك او كان منهم غير مكاف ان صبي او مجنون او ذر حرج محرم  
من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق  
ليلا او نهارا بالمصراو مصرين متقاربين فلا حد اما سقوطه اذا  
جرح فقط فلان هذه الجنابة ليس فيها حد فلا يسقط حق  
العبد او سقوطه في ضمن استيفاء الحد ولم يوجد فسبق  
حقه فلم يولى القصاص ان كان الجراحة مما فيه القصاص او  
الارث ان كانت مما فيه الارث في الاول من الصور المذكورة  
وهي ما اذا جرح فقط واما سقوطه اذا اخذ بعد ما تاب وقد

او اجتمعوا  
او في تركهم

قتل

قتل عمدا واخذ المال فلقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا  
واعلمهم فاذا اسقط ظلم حرق العبد فيموت ويكون له اي للول القود  
اي قتل القاطع والعفو من غيرهما من الصور المذكورة واما  
اذا كان منهم غير مكاف او ذر حرج محرم فلان جنابة واحدة  
قامت بالكل فاذ لم يقع فعل بعضهم موجب كان فعل الباقيين  
بعض العلة وبه لا يثبت الحكم واذا اسقط الحد صار القتل  
الى الاولياء ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا واما اذا قطع  
بعض المارة على البعض فلان الحزب واحد فصار القاتل كذا  
واحدة واما اذا قطع ليلا او نهارا بمصراو مصرين متقاربين  
فلان الظاهر لحق في الغوث الا انهم يؤخذون بحد المال ايضا  
لا للمال الى المستحق ويؤدون ويحبسون لارتكابهم  
الجنابة ولو قتلوا فالامر الى الاولياء وعن ابن يوسف انهم  
لو كانوا في مصر ليلا او في بينهم وبين المصراو مصرين  
سفرة بحرس عليهم احكام قطاع الطريق قال في الاختيار  
وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع نشر المستعجلين  
الملتصقة وفي الخلق يكسر النون مصدر خنق يعني اذا  
خنق رجلا حتى قتل فعليه دية وسبأ في وجهه في الجنابات  
ان شاء الله تعالى من اعتاده في المصراو مصرين كان صارا  
في الارض بالنساء فيدفع شره بالقتل مع القطاع امرأة فقتلت  
واخذت المال دون الرجال لقتل المرأة وقتل الرجال  
عشر نسوة قطع الطريق واخذت المال فقتلت فقتلت  
وضمن المال كذا في النية **كتاب الاشربة** لا يخفى وجوب  
مناسبة لكتاب الحدود والقوم اخره الى آخر الكتاب



وهي جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكراً كان اولاً  
 وشرعاً ما بيع مسكراً اعلم ان جميع ما يستخرج منه الاشرية  
 اربعة العنب والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير  
 والذرة ثم الماء المستخرج منها خالص في مطبوخ والمطبوخ  
 قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ  
 حتى يبقى نصفه والحرام من الاشرية ايضا اربعة والحلال  
 ايضا اربعة اما الحرام فبين الماويل منه بقوله حرم الخمر وان  
 قلت وهي التي من ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد  
 حفظت هذا الاسم بهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل  
 كل مسكر خمر لانها انما سميت خمر لانها تضر العقل و  
 سائر المسكرات كذلك فلتنا لانم ذلك بل انما سميت لا خمر  
 قال ابن الاعراب سميت الخمر لانها تركت في خمرته  
 واختارها تغير ريحها كذا في الصحاح ولو سلم فلانم  
 ان رعاية المعنى سبب الماطلاق بل سبب الومض وجميع  
 الاسم على غير ان الفارورة سميت بها لقرار الماء فيها  
 ولا تطلق على الدن والكوز وقد تقرر في موضع ان القياس  
 لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد بشرطه عنده وعندهما  
 اذا اشتد صار مسكراً اقذف بالزبد اولاً وبين الثاني  
 بقوله كذا البطلم وهو ماء عذب يطبخ قد هب اقل من ثلثه  
 كذا في الهداية والكافي وقيل في المحيط الطلما اسم للمشاش  
 وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه  
 وصار مسكراً قال الزبيدي هو الصواب لما روي ان كبار  
 الصحابة كانوا يشربون من الطلما ما ذهب ثلثاه وبقى

ثلثه وغلظا اي الخمر وما ذهب اقل من ثلثه نجاسة اما الخمر فليس  
 بالذليل القطعية حيث سماها الله تعالى رجساً وهو اسم للحرام  
 النجس العين كذا في الكافي وورد الاحاديث المتواترة المعنى فيه  
 واما ما ذهب اقل من ثلثه فلان في حكم الخمر وبين الثالث  
 بقوله وحرم السكر وهي التي من السكر ماء الرطب كذا في الهداية  
 والكافي وبين الرابع بقوله ونقيع الزبيب ينافا اذا غلت اي  
 الطلما والسكر والنقيع واشتدت وقذفت بالزبد فان هذه  
 الاشرية انما تحرم عند ابي حنيفة رحمه الله احصاها لهذا  
 الصفات الثلاث وعندهما يكفي الاشتداد كما في الخمر وحرمته  
 الخمر اقوى من حرمة الثالثة الباقية لثبوتها بدلائل لا شبهة  
 فيها اصلاً كما ترى في كفة سخطها ولم يجزيسها ولم يضمن مثلاً لها  
 الا ان يكون لذي ويحد شاربها ولو قطرة وشارب غير ان  
 سكر واما الحلال فبين الاول بقوله وحل الثالث العنب وهو  
 وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وان  
 غلي واشتد وسكن من الغليان هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وعند محمد وما كذا الشافعي قايلاً وكثيره حرام سئل ابو حفص  
 الكبير عنه فقال لا يحل شرابه فقيده خالف ابا حنيفة وابي يوسف  
 فقالا لانها يجلان لاستمرار الطعام والنبات في زمانها  
 يشربون للفجور والتكبر فيعلم ان الخلاف فيما اذا قصد التقوى  
 وان اذا قصد به التلذذ فلا يحل اتفاقا والذي يصيب عليه الماء  
 بعد ما ذهب ثلثاه بالطلخ حتى يرق ثم يطبخ فليحكم حكم  
 المشاش لان صلب الماء لا يزيده الاضعاف بخلاف ما اذا صب  
 الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكل لان



الماء يذهب أولا للطافة او يذهب منها فلا يكون الذائب قلسا  
 ماء العنب بين الثمان بقوله وحل بليذ التمر والذبيب مطبوخا  
 اذ ان طنجته وان على واشتد وسكن من الفليمان عندهما وعند  
 فمجد والث فمجد حرام والكلام فيه كالقلام في الثلث المذكور  
 بين الثالث بقوله وحل الخليطان وهو ان يجمع بين ماء  
 التمر والذبيب مطبوخا اذ ان طنجته ويترك الى ان يغلي ويشد  
 فان ايضا يحل اذا شرب مالم يسكر بل هو وطرب وبين الرابع  
 بقوله وبليذ العسل والتمر والشعير والذرة وان لم يطبخ  
 وهل يحل في هذه الاشربة اذا سكر منها قليل لا يجده قالوا لا  
 الاصح ان يجده بل تفصيل بين المطبوخ والقلان الفساق  
 بجمعون عليها في زماننا كما جتمعهم على سائر الاشربة الحرام  
 بل فوق ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد اذا شربت  
 قيد لقوله حل ان حل هذه الاشربة الاربعة اذا شربت مالم  
 تسكر اذا سكر واحد منها كان القدح الاخير حراما لان الفساق  
 بل هو وطرب متعلق بقوله شربت وبذا القيد غير مختص  
 بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من الباهات بهو  
 وطرب على هيئة الفسقة حرمت اعلم ان المسكر حاله ففرض الانسان  
 من امتلاء دماغه من الابخرة المتصاعدة اليه فتعطل معه  
 عقلة التمييز بين الامور الحسنة والقبیحة وهو حرام بالاجماع  
 لكن الطريق المفضي اليه قد يكون ايضا حراما كما في الاربعة  
 السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة السابقة وقد  
 يكون مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر المضطر الى شرب  
 الخمر والشكر احاصل من الادوية والاعذية المتخذة من غير

العنب فان قيل يحل واحرمه من صفات الافعال الاختيارية حتى  
 ان احرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل  
 عن كون اختياريا قلنا معنى كونه حراما حرمة البياشرة الى حصوله  
 والكتساب اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان و  
 حرمة الكفر فانهما من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية  
 فتدبر وقل الخمر عطف على الثلث اي حل خل الخمر اي خل الذي  
 يتحول الخمر اليه ولو كان تحول به علاج كالقار الملح والخمر مثلا  
 مثلا البهائم لا يكره تخليلها وقال الشافعي يكره ولا يحل الخمر  
 احاصل به ان كان بالقاء شئ في قول واحد او ان كان بدون  
 فلهذا الخمر قولان والاشربة ذاي حل اتخاذه النبت في الدباء وهو  
 الفرع واحتمل وهو ابخرة الحظيرة والمزقة وهو الظرف المطلى  
 بالزفت والتفير وهو ظرف يكون من خشب المنفور فان هذه  
 الظروف كانت مختصة بالخمر فاذا حرمت حرمت النبي عرم  
 استعمالها وايضا يبالغ في ابتداء تحريم شئ ويشد  
 لتركه الناس مرة فاذا تركوه واستقر الامر بنزول التشديد  
 وكبره شرب ذروا الخمر والامتناع طرية اراد بالكرامة حرمة  
 لان فيه اجزاء الخمر وغيره لعدم القاطع فيه كما مر في اول كتاب  
 الكراهية والاستحسان ولا يجده شاربه بل المسكر لان  
 وجوب احده في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكفر والبدن ليس  
 كذلك فاعتبر حقيقة السكر **باب** اجناباته لا يخفى وجه  
 مناسبتة هذا الكتاب لكتاب احده وود الاشربة الاجنبية  
 اسم لفعل بجرم شرعا سواء غلق بمال ونفس في اصطلاح  
 الفقهاء خصت بما يتعلق بالنفوس والاصناف وخص

استعمال هذه الظروف مالا  
 فيه شبهة بغير الخمر مالا  
 فيه شبهة فلا محذور في  
 استعمالها



وخص الغصية الشرقية بما تعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في  
 ازيان الروح وهو على ما ذكر في المبسوط ثلاثة اقسام عمد وخطا  
 وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول خمسة اقسام عمد وشبه عمد  
 وخطا وجرح جرح الخطا وقتل بالباب واختاره المتأخرون  
 والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الآتية والافا القتل  
 انواع كثيرة كالرجم والقصاص وقتل المحرم والقتل صلبا في حق  
 قطاع الطريق بين الاول بقوله اما عمد وهو قتل اذ في قصدا  
 احتراز به عن الخطا ولا يخفى ما في قول الوقاية من ضرب قصدا  
 من الشاخص بنحو سلاح اى سلاح ونحوه في تفريق الاجزاء  
 القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم استعمال الآلة القاتلة غالبا  
 مقام تبيين كما اقيم السفر مقام الشقة كهيئة وناور زجاج  
 ولحد وخبث لحد وجر فان الآلة القاتلة غالبا هي المجددة  
 لانها هي المعدة للقتل حتى لو ضرب بحجر كبير او بضغمة حديد او بحاس  
 لا يوجب القصاص عند ابن حنيفة وسياق في شبه العمد وفي  
 الخاتمة ان الجرح لا يشترط في احديهما وما يشبهه كالخناجر  
 وغيره في ظاهر الرواية وشرطه اى شرط القتل العمد كون القاتل  
 مكلفا اى عاقلا بالغالما في اول كتاب احمد ودون غير  
 المكلف ليس له العقوبات وقال في الخلاصة ليس للبصير  
 والمحنون عمد وهو خطا منهما وكون المقتول معصوم الدم  
 بان يكون مسلما او ذميا ابدا احتراز عن المستأثر فان  
 عصية دمه موقت الى رجوعه بالنظر الى القاتل احتراز عن اذا  
 قتل عمر وبكر اعمدا حتى وجب عليه القصاص ثم قتل بشرا عمدا  
 فان عمر والم يكن معصوم الدم بالنظر الى اولياء بكر لكنه كان

هو

قتل

يقتل

معصوم

معصوم فالنظر الى بشر اى اوله اوجب على بشر القصاص ان  
 قتل عمر واعد او الدية ان كان خطا كجاسيا وان لا يكون  
 بينهما اى بين القاتل والمقتول شبهة ولا دوس شبهة فلهذا  
 لما سياتى ان القتل ج لا يكون عمدا يترتب عليه القصاص  
 وحكمه الاثم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه  
 جهنم خال فيها ابدا وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانعقد عليه  
 الاجماع والقود عينا وقال الشافعي هو غير متعين بل  
 الولي مخير بينه وبين اخذ الدية ولنا قولنا لم يثبت عليكم  
 القصاص في القتل والمراد به العمد لان اوجب في الخطا  
 الدية لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا الآلة ولانه  
 قال النبي عم العمد قوداى موجبه القود فان تفسر العمد لا يكون  
 قودا القول في كل من الدليلين اشكال اطلاقا في الاول  
 فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ان التخصيص  
 بالذكر لا يدل على احصر فتخصيص الخطا بالذكر لا يدل  
 على قصر الدية على الخطا بل يجوز ان يكون الدية مشتركة  
 بين العمد والخطا كما ذهب اليه الشافعي واما في الثاني  
 فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد  
 المطلق بنسبة وهو لا يجوز بخبر الواحد والنظامان  
 هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهادة فعليه البيان وان  
 تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد قيل ان تخصيص  
 بكلام مستقل موصول لا يجوز ولفظ القتل في الآلة  
 اما مطلق او عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بخبر الواحد  
 بل الوجه ان يقال ان الآيات تفسر بعضها ببعض فقوله تعالى



لم يقتل

سبحه وحمده  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ولكم في القصاص حيوة يدل على ان موجب العمد هو القصاص  
فقط لان معنى الآية على ما ذكر في النفا سير وكتب المعاني  
ان القاتل اذا خطا ان قتل قتل ارتدع بالضرورة عن القتل  
فاذا لم يقتل فيسبق ان على الحيوة وظاهر ان هذا مختص بالعمد  
فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يتخلص بالدية ويرى بغير  
الرد على الشافعي فيما ذهب اليه فيلتزم قاتله مما تفردت به  
الحمد لله عليهم الصواب اليه المرجع والمآب الا ان يعفو اليه  
بلا بدل او يصالح ببدل لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارث  
لقوله عم لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه اي في العمد عندنا  
سواء كان عمدا او رجلا قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر  
الشاهد الكذا في النهاية وقال الشافعي يجب الكفارة لانها  
شرعت كما سبها ما يوجب للملزم والائتم في العمد الكفر وكان ادعى  
الى ايجاب الكفارة ولنا ان الكفارة دايرة بين العباد  
والعقوبة لما مر في البيهقي الفوس فلا يجب الا بسبب  
دايم بين الخطا ولا باحة كالخطا فانه بالنظر الى اصيل  
الفعل مباح وبالنظر الى المحل الذي اصابه حرام بسبب  
التثبت وذكر الشافعي بقوله واما شبه العمد وهو قتل  
قصد بغير ما ذكر في العمد كالعصاة والسوط والبحر الصغير  
واما الضرب بالجرم واخشب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند  
ابي حنيفة خلا في غيره سمي به لان في هذا الفعل معنى العمد  
باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار  
عدم قصده الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست بالآلة

القتل

القتل والعاقلة انما يقصد الى كل فعل بالآلة فاستعمال غير آلة القتل  
دليل على عدم قصده اليه فكان خطأ شبه العمد وحكمه الا ان يقصده  
ما هو محرم شرعا والكفارة لانه خطأ والنظر الى الآلة قد دخل تحت  
قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ وبين الكفارة يقول بخبر ربيعة  
مؤمنة ان قدر عليه والآي وان لم يقدر فقيصام شهرين متتابعين  
لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فخير من ربيعة مؤمنة الآية  
والاطعام غير مشروع فيه لانه غير متصوص عليه واشبات الابدال  
بالرأى لا يجوز وبجزة دضيع احد البعير سلم لانه سلم لتبقيته  
خير للابوين دينا والسداد في الخطا ثابتة ظاهر او غالبا ولا  
يجزى ما في البطن لانه عضو من وجوه فلم يدخل تحت السلم ربيعة  
ودية مغلظة على العاقلة وسيمان بيانهما ان شاء الله تعالى  
بما قد دأب به في قوله شبهه بالخطا كما عرفت وهو اي شبه  
العمد فيما دون النفس من الاطراف عمد يعني اذا جرح عضو بالآلة  
جارحة وجب فيه القصاص ان كان مما يراعى فيه المماثلة كما انما  
فليس في اي فيما دون النفس شبهه اي شبه العمد كما  
كان في النفس لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة  
وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله واما خطأ  
هو انما في القصد كرمية سلم ولو عبدا بظنه صيدا او بهيمة فانه  
لم يخطأ في الفعل حيث اصاب ما قصد رميه وانما الخطا في  
القصد في الظن حيث ظن ان صيدا او مسلح حريمي وانما  
قال ولو عبدا لدفع لغيرهم ان العبد مال وضمن المال لا يكون على  
العاقلة فان المعتبر آدمية لا مالية او خطأ في الفعل كرمية  
عرضا فاصاب آدمية فانه خطأ في الفعل لا القصد فيكون معذورا

لأن



لا يشترط في المحل بخلاف ما اذا انهدم الضرب موضعاً من جسد فاصاب  
 موضعاً آخر من فمات حيث يجب القصاص في جميع البدن محلي  
 واحد فيما يرجع الى مقصوده فلا يحد وانما صار الخطأ نوعين لان  
 الانسان يشترط بفعل القلب والجوارح فيحتمل في كل منهما الخطأ  
 على الانفراد كما ذكره الرابع بقوله اما جارح فيخطئ كضرب  
 غيره من الناس وذكر الرابع بقوله اما جارح فيخطئ كضرب  
 القلب على رجل او سقط من السطح عليه فقتله فان هذا  
 ليس بخطأ حقيقة لعدم قصد النائم الى شيء حتى يكون  
 مخطئاً لمقصوده لكن لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمان  
 ما انا فيه كفعل الطفل فجعل كالخطأ لانه معذور كما لم يخطئ  
 وحكمها اي حكم الخطأ والجارح مجراه الاثم دون اثم القتل ان  
 الاثم فلتترك التحريك فان الافعال الباطنة لا يجوز مباشرتها الا  
 بشرط ان لا يوفى احدافاً في فقد ترك التحريك فان لم يوفى  
 كونه دون فاعدم القصد والكفارة والدية اما كونها حكم الخطأ  
 فيما لم يوفى ما كونها حكم الجارح فظاهراً وحرمان الارث  
 لاحتمال ان يقصد استعمال الميراث واظهر من نفسه القصد  
 الى محل آخر وان يكون مثلاً وما ولم يكن نايماً قصد الاستعمال  
 الارث وذكر الخامس بقوله واما قتل بالسب اي يكون سبباً  
 للقتل كالتلف بجرح البئر او وضع الحجر في غير ملكه فيد للحفر  
 والوضع او وضع خشبة على قارعة الطريق ونحوه مما هو  
 سبب للتللف الا يشترط ان يكون عليه اي على البئر ونحوه بعد  
 عكس الجرح ونحوه في لا يلزم شيء على الحافر ونحوه وحكمه الدية  
 على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعدي فلهذا

ان

موقع في البئر وادفع على الحجر فوجب الدية وهي على العاقلة بلا  
 كفارة ولا اثم القتل لان القتل من عدم حقيقة وانما الخطأ  
 في حق الضمان فبقي في حق غيره على الاصل وانما قال ولا اثم  
 القتل لانه باثم بالجرح في غير ملكه والارث لان الميراث  
 بسبب القتل ولا قتل هنا **باب** ما يوجب القوة والقوة لا يوجب  
 يجب لقتل معصوم الدم عدا قتل القتل بشرط ذكرته في  
 كون القتيل مملوكاً للحر فيقتل كحر بالحر لتمام المثلثة وبالعبد  
 وعند الشافعي لا يقتل كحر بالعبد لقوله تعالى بالحر والحر والعبد  
 بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس بالخص بالخص بالخص  
 بالذکر لا ينفي ما عداه لا يقال لودل وجب ان لا يقتل العبد  
 بالحر لان الشافعي يحجب عنه بانه تفاوت الى النقضان فلا  
 يمنع وبه يندفع ما قاله من الشريعة على انه ان دل يجب ان  
 لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذکر وعند  
 الشافعي لا يقتل لقوله عزم لا يقتل مؤمن بكافراً ولنا ما روينا  
 ان عزم قتل مسلم بذن وقول علي رضي الله عنه اعطوا الجارية  
 ليكون اموالهم كما موالنا ودمائهم كدمائنا والراد بما روي  
 الحرابي لبيان ولا ذوقه في عهده والعطف للمقايير  
 فكانه حال لا يقتل مؤمن ولا ذن بكافر فيكون مستأمن  
 ضرورة لانهما اي لا يقتل مسلم وذن بمبتدأ من غير معصوم  
 الدم على التآبيد كما مر بل هو بمشكك اي يقتل المستأمن  
 بالمستأمن قياساً للمساوات بينهما ولا يقتل المستأمن  
 لقيام مبيع القتل ويقتل العاقل بالجنون والبالغ بالصبي  
 والصبي بالاعمى والاعمى بالاعمى ونافق الاطراف والرجل بالمرأة

اي القصد



للعوامات والفرج باصدي وان علا عدم المسقط لا على  
 لا يقتل الاصل بغيره يثنى ولاب والمام واجد واجد لقول  
 عم لا يقاد الوالد بولده لا سيده بعبد وهدية ومكاتبه  
 وغيره لانه لا يوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا ولده  
 عليه وعبد بقتله لان القصاص لا يتجرى ولا ان لا يقتل قاتل  
 عبد الرهن حتى يجتمع عاقده اي الراهن والمهرتهن لان  
 المهرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو قتل له بطل حق  
 المهرتهن في الراهن فشرط اجتماعهما ليسقط حق المهرتهن رضا  
 وذكره العيون واجماع الصنفين بفتح السلام وغيره ان  
 القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الكافي ولا قاتل  
 مكاتب قتل عمدا عن وفاء اي وقد ترك ما بقي ببدله وعن  
 وارث وسيد وان اجتمعا اي الوارث والسيد لان الصبي  
 اختلفوا في موته حر او رقيا فعلى الاول الولي هو الوارث وعلى  
 الثاني المولى قال ثبت من له الحق وارفع القصاص فان لم  
 يترك وارفا غير سيده او تركه ولا وفاء اقايد سيده تنقيد  
 لا قود يقتل مسلم مسلما لئلا يمتد مشركا والله اعلم بين الصنفين  
 بل يكفر ويدري اي يعطى الدية لانه ليس بعبد بل حطامات  
 شخص بفعله نفس بان شج ونف وفعل زيد بان شج  
 واسد بان عقره وحيته بان لدغة ضمن زيد ثلث الدية  
 لان فعل الاسد والحية جنب واحد في كونه يهدر في الدارين  
 وفعل نفس يهدر في الدنيا معتبر في العقب حتى ياتم بالا  
 جماع وفعل الاجنب معتبر في الدارين فصارت الافعال  
 ثلاثة اجناس فتنوزع دية النفس الثلاثة فيكون المثلث

بفعل الاجنب ثلثها فيلزم ثلث الدية لكن في مال الدار عمد والعاقبة  
 لا تقتل العمد كذا في شيئا في شهر يسف على المسلمين وجب قتل  
 لقوله عم من ظهر على المسلمين سيفا فقد احل دمه اي يهدر  
 وانما وجب لان دفع الضرر واجب ولا يشترط اي يقتل وانما  
 قال بعد القول بالوجوب لجوار ان يجب قتله دفع الشر وجب  
 بقتله شئ كما في اجماع الصنفين والمجنون كذا في شيئا كذا اي  
 يجب ايضا قتل من سار سلاح على رجل مطلقا اي ليدلها  
 في مصر وغيره او سار عرسا ليدلها في مصر او غيرها فقتل المشرور  
 عليه عمد حيث لا يجب عليه شئ لما مر تباع سارق الخرج بغيره  
 ليدلها وقتله جاز ولا يجب بقتله شئ لقوله عم قاتل دون  
 مالك اذا تعين اي القتل بخداص ماله واذا لم يتعين لم يجز  
 وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يتمكن من دفعه  
 الا بالقتل وكذا دخل رجل بالسيلاح لدار غيره فقتل على ظن  
 صاحب الدار انه قاصد لقتله قتلته بغير عرصا نهرا في مصر قتل  
 من قتلته عمد لان العصاص ليس كما سلاح والظاهر حقوق  
 القود نهرا في مصر فلا يفيض الى القتل بغير سلاح فقتل  
 فانصرف فقتل المصروب بقاد القاتل لانه اذا انصرف عاد عصية  
 الزايلة بالضرب فاذا قتل اخر قتلته معصوما فعليه القود وضمن  
 قاتل مجنون وصبي سائر السلاح ولو كان قتلها عمد الدية  
 معصوما ضمن في ماله لامرارة العواقب لا يضمن العمد وضمن قاتل  
 جمل صاحب الدية القيمة وذلك لان فعل المجنون والصبي والدابة  
 غير متصف بالنظر فلم يقع بغيره ولا يسقط العصمة ومقتضى  
 قتل النفس المعصومة في الادق وجوب القصاص لكنه امنع



لوجود المبيع وهو دفع الشرف في الدية فيه والقيمة في الدية  
 يقتضيه بخرج ثبت عينا أو بشهادة جرح واحد أو قرائن  
 حتى مات يعني ان طريق ثبوت القصاص سوى الاقرار ايمان  
 احد بهما ان يخرج رجلا بمحض جماع فمات منها والشان ان يشهد  
 رجلا ان جعله جرحا واحد او قرائن حتى مات ولو كان جرحا اياه  
 نجح مسئلة وهي بكسر الميم وتشديد اللام ابرة عظيمة يقال  
 لها بالفارسية جوال دوز لا نجوا برة وان تعدد لانه ليست  
 في معنى السراح الا ان يفرز الابرة في مقتل اي في موضع  
 يقتل بفرز الابرة من مجرى القصاص كذا في الكافي ومجتمعا  
 عطف على مسئلة اي تقتضيه ايضا بخرج حدة مبر وهو بالفارسية  
 كلنك لان في معنى السراح لا ظهره لانه ليس كذلك وروي  
 عنه نحو اذا جرح وجب القصاص ولا عود او مشقة او خنق  
 وهو كسر السنون مصدر قولك خنق خنقا كذا في الصحيح  
 وتفريق او سقوط والى ضربته فمات لان وجوب القصاص  
 يختص بالعد المحض وذا بان بياض القتل بالية وهي الالة  
 الجارية لان الجرح يعمل في نقص البنية ظاهرا وباطنا وغير  
 ينقصها باطن لا ظاهرا او قوامها بالظاهر والباطن كل ما به  
 من جنس الحديد كالصخر والنحاس والرصاص والذهب  
 والفضة والآنك كالحديد لو كان له حدة تفرق لانه لا يكون  
 في معنى السراح رماه بمقدار حديد يقتل به اي من شأنه ان  
 يقتل به فخرج اول الفات منه قتل كذا الوجه به بعضا راسية  
 مضنية بالجدد وقد اصابه احد يد حدة او لا او ضرب بعد  
 حديد او قنبر او عمود فمات منه كذا في المبسوط وروي الص

قوله

الطلي

الطحاوي عن ابن حنيفة انه لا يجب القصاص اذا لم يخرج كالموضوعة  
 بالعصاة الكبيرة والحدود ولم يخرج لا يجب القصاص من قول  
 ابن حنيفة قال قاض خان وفي ظاهر الرواية في احديه وباشبهه  
 كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتل  
 من له ولي واحد فله اي لذلك الولي قتل القاتل قصاصا قبل  
 قضاء القاضي بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل اي  
 لان يقتل بنفس القاتل او امر القريب ولا ضمان عليه ان على ذلك  
 الغير اذا كان الاخر ظاهرا قيدا بجميع ما سبق يعني اذا قتل رجل  
 رجلا بمحض جماع فكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه  
 حتى لو كان متعدد فان اتفقوا كانوا اكالوا واحد والالم بجرح القتل  
 وجاز ايضا ان يات بغيره بقتله ما كونه قيد اجواز القصاص  
 له قبل القضاء فلم يقر في جواز القصاص بخرج ثبت عينا او انا  
 كونه قيد اجواز الامر به فلان لما جاز الالة الغير منابه وانما كونه  
 قيد عدم الضمان عليه فلان جواز القتل لظهور الامر بينا في  
 الضمان واما اذا قتل اي الاجنبى وقال الولي امرته لم يصدق  
 ويقتل الاجنبى لا شفاة بشرط جواز القتل وهو ظاهر الامر  
 ويلى القصاص من يرث اي كل من يرث المقتول فله ولاية  
 القصاص لو كان زوجا او زوجة كذا الدية اي يستحق الدية كل  
 من يستحق الارث وليس لبعض الورثة استفاضة لو كانوا  
 كما راحتي بجمعوا الاحتمال عفو الغائب او صلح وليه ويستوفى  
 الكثير الصغير لانه حق لا يتجزى لثبوت بسبب لا يتجزى هو  
 القرابة واحتمال العفو والصدق في الصغير منقطع فثبت  
 لكل واحد بماله في ولاية النكاح والايحوز التوكيل باستيفاء

ان

قبل



اي استيفاء القصاص بغية الموكل عن الجاسل لانها تدرى بال  
 بالسيئات وشبهة العفو ثابته حال غيبته بل هو الظاهر  
 للندب الشرعي قتل رجل عدا رجلا لا ولا للامام قتل الصلح  
 لان السلطان ولا من لا ولا العفو لان فيه ضرر للعامة و  
 يعطى ابو العتوه قاطع يده وقائل قريبه يعني اذا قطع رجل يده  
 المعتوه عمد او قتل قريبه كولد قاتل المعتوه بقتل من جانبه  
 لان لا يبيد ولاية على نفس قبلها كالا فكاح ويصلح لان انفع  
 للمعتوه من الاستيفاء فليملك الاستيفاء فلان عليه  
 الصلح اولى بهذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه والاصلح  
 وجب الدية كاملة ذكر الزليعي ولا يعفو لانه ابطال الحق  
 والابن الصلح فقط لان لولاية النفس وهي مختصة بالاب  
 والبصير كالمعتوه والقاضي كالأب في الاحكام المذكورة ويسقط  
 قود نفس وما دونها ورثة على ابين بان قتل ابوه امه عمد او قطع  
 يده باعدا لا يستوفيه ابنه بل يسقط بحكمة الاقوة وموت القاتل  
 لغوات المحل ويعفو الاولياء وصلحهم على مال وان قتل لانه تحريم  
 فيجوز تصرفهم كيف يشاء او يجب حاله وان لم يذكر والحلول  
 والتأجيل لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثال الحلول  
 كالمهر والتمن ويسقط ايضا بصلح احد بهم وعفوه لان القود  
 اذا ثبت للجميع فكل منهم يمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة  
 سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه  
 لانه لا يتجزئ والباقي حصته من الدية لان استيفاء القصاص  
 تغزر بمعنى في القاتل وهو بثبوت عصية بعفو البعض  
 فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص ثم يعفى

ويقتل  
 بقتل

لان ولاية القصاص  
 تابعة

في القاتل

في القاتل وهو كونه خطأ ولا حصه للمعاق في الاستيفاء حق صالح  
 بالالف وكيل مولى بجده وحر قتلان العبد والحر بالصلح متعلق  
 بوكيل عن دمه ان الدم الواجب عليهم ان بالالف نصف  
 بينهم الف يعني ان قتل حر وعبد رجلا احدي وجب عليهم  
 الدم فكل الحر ومولى العبد رجلا ان يصلح من دمه على الف  
 ففعل فالالف على الحر والعبد ففان ويقتل جميعا بفرد يعني  
 اذا قتل جماعة واحد عمد او يقتل جماعة به لاجماع الصحية  
 وبالعكس يعني يقتل واحد بجماعة قتلهم عمدا ويكتفى به  
 اي يقتله للجميع ولا شيء من المال ان حضر ليهيهم قال الشافعي  
 يقتل للملأول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالدية لمن  
 بعده في تركية لان العاقلة لا تعقد العمد وان قتلهم جميعا معا  
 اولم يعرف الاول يفرع بينهم ويقضى بالقود لمن خرج له  
 الفرعة وبالدية للباقيين وقيل قتل لهم جميعا ويقضى لهميات  
 بينهم لان الموجود منهم قتلات والموجود من قتل واحد فائلك  
 وهو القياس في الفصل الاول كنت تركناه للاجماع ولان ان  
 كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل التماثل لا يبرر ان الواجب  
 في قتل واحد جماعة هو القصاص لولا التماثل لما وجب ولو حضر  
 ولي لواحد من القتولين قتل القاتل له وسقط حق البقية  
 ان حق اولياء البقية يموت القاتل ان كما يسقط بموت القاتل  
 حنفية لغوات محل الاستيفاء كما مر قود بين اثنين  
 فعفا احد هما ثم قتل الاخران علم ان عفو البعض مسقط له  
 يعاد والا فلا يعني ان القصاص اذا كان بين اثنين فعفا  
 احدهما وظن صاحبه ان عفو اجد لا يبرئ في حقه فقتل القاتل

مولد

المقتول



فانه لا يفاد منه ومعلوم ان هذا قتل بغير حق ولكن لما كان متناولا  
 وجتهدا فيه اذ عند البعض لا يسقط القصاص ببعض واحد  
 فصار ذلك التناويل مانعا وجوب القصاص وكذا في المحيط  
 رجل جرح رجلا فاشهد المجرع على نفسه ان فلانا لم يجرحه ثم  
 مات المجرع فلا نشئ على فلانة ولا يقبل البيعة عليه وان غشي  
 المجرع والاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسننا  
 كذا في الفتاوى المسعودي لا يجب القود يقتل عبد الوقت عمدا  
 في الخلعة ولا يقاد الا بالسيف لقوله عم لا قود الا بالسيف والمراد  
 بالسيف السداح هكذا فهمت التصحيفه رضى وقال اصحابنا  
 مسعود رضى لا قود الا بالسلاح وانما كفى بالسيف عن السداح  
 كذا في الكافي **باب القود** فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه  
 حفظ المماثلة فيفاد قاطع اليد عمدا من المفصل حتى اذا  
 كان من نصف الساعد لم يقدر لا متناع حفظ المماثلة ولو  
 كان يده اكبر منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من المفصل  
 يقاد ولو من نصف الساق لا والمارن فان مارن الالف اذا  
 قطع عمدا يقاد ولو من قصبة فلان الاذن فانه اذا قطع عمدا يقاد  
 ايضا وكذا عين ضربت فزال صنوتها وبقيت العين وبين  
 طريق القود يقول فيجعل على وجهه اي الضارب فظن رطب  
 ويقابل عينه بمراة حماء فان صنوء عينه ايضا يزول فلو قلع  
 اي عين لا اي لا يبق ولا متناع حفظ المماثلة قوله وكل شجرة  
 عطف على الرجل كذا كل شجرة يراعى فيها المماثلة حيث  
 يثبت في القود كما لموضحة وهي ان يظهر العظم كما سياتي  
 لا قود في عظم الا السرة لقوله عم لا قصاص في العظم وقال عمر بن

كذا

اي لا قود يستوفى  
 بالسيف

مسعود رضى لا قصاص في عظم الا السرة وهو المراد بالحيث ان  
 تفاوتنا الصغير والكبير لا يقتضي التفاوت في النصفة فتقلم سن  
 الضارب ان قاصت سن المصوب وتبرداى تكسر بالمبرد وان كسرت  
 الى ان يتساوى ولا قود ايضا في طرف رجل وامرأة وحر وعبد  
 وعبد بين لان الاطراف في حكم الاموال فيستفي المماثلة للتفاوت  
 في القيمة ولا قود ايضا في قطع يد من نصف الساعد كما مر  
 وجائفة برئت لان البسائر في الجايضة نادر فلما يمكن ان يجرح  
 الثاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما قال يجوزوا اذا لم يبرأ  
 فان سرت وجب القود والا فلا يقاد الى ان يظهر حال من البسر  
 او السرانية ولا قود ايضا في لسان وذكر لا متناع حفظ المماثلة  
 فيهما لان الانقباض والانبساط يجرى فيهما وعن ابي يوسف  
 ان كان القطع من الاصل تقبض الا اذا قطع من الذراع خشفة  
 لا مكان حفظ المماثلة في طرف الذي والسلم سواء بالتساوى  
 بينهما في الارش وخير المخرج عليه ان كان يد القاطع شلاء  
 او ناقصة ان ناقصة الاصابع او رأس الشايج اكبر من رأس  
 المشجوج بين القود والارش الكامل متعلق خير اما الاول  
 وهو ما كان يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف يد القاطع  
 القاطع فلان استيفاء حقه بكم لا متغذر فيجوز بين ان  
 يتجوز به دون حقه في القطع وبين ان يأخذ الارش كاملا  
 كمن انلف شيلا لا يسان فان قطع عن يده الناس لم يبق  
 منه الا الردى بخير بين ان يأخذ الموجود ناقصا وبين ان  
 يأخذ القيمة واما الثاني وهو ما اذا كان رأس الشايج اكبر  
 بان كانت الشجرة استوعب ما بين قرني المشجوج وهو



لا يستوعب ما بين قرن الشاح فلان الشح لا كما كانت موجبة  
لكونها مشبهة فيزاد الشح بزيادة الشح واستيعاب ما بين قرن  
الشاح زيادة على ما فعل وباستيفاء قدره لا يلحق الشاح  
من الشين مثل ما يلحق المشحون فيخرج كما في الشك والصححة  
لا يقطع يدان بغير ان امر السكين واحد عليهما فقطعت يمين  
اذا قطع رجلان يد رجل بان اخذ سكين واحد في جانب واحد  
على يده حتى انفصلت لا يقطع يداهما وقال الشافعي يقطعون  
اعتبارا بالنفس لانه الاطراف تابعه لها بخلاف ما اذا امر احد  
السكين من جانب الاخر من جانب آخر حتى التقا السكينان  
في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما فلم  
يوجد من كل منهما امر الراس للاح على بعض العضو ولنا ان كل  
واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احداهما لم ينقطع  
بقوة الاخر فلما يجوز ان يقطع الكل بالبعض في الشك  
بالواحدة لا تقدم المساواة فصارت كما اذا امر كل واحد من  
جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصة  
فقط وفي الطرف بعين المساواة في المنفعة والقيمة وضمتا  
ديتهما اي ضمن القاطعان دية المقتولة لان الشك حصل  
بفعلهما فيجب عليهما نصف الدية على كل منهما الربع من  
مالهما لما امر اراوان قطع رجل يمين رجلين سواء قطعهما  
معا او بالتعاقب فلهما اذا احضر يمينه اي قطع بيمينه دية  
يد اي نصف دية النفس فيقسم لانه بينهما نصفين اما لو  
القطع لهما فلان تساويهما في سبب الاستحقاق بوجوب  
التساوي في الاستحقاق ولا عبرة بالنقدم والتاخر كما لا يميز

اربع عشرة

في الزكوة

في الزكوة وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في كل البدن في سبب  
في حق القاتل فلهذا لو كان القاطع لهما عبد استويا في استحقاق  
زكوة واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف بينهما في حكم  
الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل  
منهما لم يستوف حقه كما هو حق فلزم بالضرورة اعتبار مالية الا  
الاطراف ايضا كيلا يفتي حق المظلوم على الظالم ولهذا وجب  
الدية بخلاف ما اذا كان في النفس حيث يكتفى فيها بالقتل لهما  
بدون الدية قيد بيمين رجلين لانه لو قطع يمين رجل ويسار  
آخر قطع يدايهما وكذا اذا قطعها لهما فان حضر احد يداي  
احد المقتولين وقطع يدا القاطع فلما خردية يد واحدة لان  
للمي ضربان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير لجبر الآخر لثبوت  
حقه بيمينين وحق الآخر ممتد ولا حتم لان لا يطلب يعفو  
مجانا او صلي فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني  
في تمام دية واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما امرت  
عدها فنقدى سهمه الى آخرهما تايقض للاول لانه عدو على قلته  
الدية للثاني لانه خطا قطع رجل يد رجل آخر ثم قتل اخذ اي  
القاطعين بهما اي بموجب قطعه وقتله في عدين وتختلفان  
بان قطع عدا وقتل خطا او عكس يمين بيمينهما او لا متعلق  
بالعدين والمختلفين واما في العدين فان يمين بيمينهما يقتض  
بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لانه المثل صورة ومعنى  
وعندهما يقتل ولا يقطع فيه دخل جزاء القطع في جزاء القتل  
واما في المختلفين فان اذا قطع عدا ثم قتل خطا يقتض بالقطع  
ولو خذ دية النفس في عكس لو خذ الدية للقاطع واقتضى

القصاص



للقتل لا اختلاف اجنابيين لكون احدهما عدوا والاخر خطاء واخذ بها  
ايضا في خطايتين بغير عداية يجب دية القطع ودية القتل واخذ  
بديه واحدة في خطايتين اي خطاء القطع وخطاء القتل لا يبرأ  
بينهما لانه دية القطع انما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان  
يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين عمدين لا يبرأ  
بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل ان القتل اما عدو او خطاء  
والقطع كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برأى او لا ثمائية  
وقد بين حكم كل واحد منهما كما في ضرب مائة بسوط يبرأ من سبعين  
ولم يبق اثروا من عشرة حيث يكفى بديه واحدة فانه لما  
برأى من سبعين لم يبق معتبرة الا في حق التعذيب وكذا كل  
جراحة اشد من ذلك ولم يبق لها اثر عند ان جيفة وعن ابى  
يوسف في مثل حكومة عدل وعن محمد اجرة الطبيب وعن  
الادوية وان بقي اي الاثر وجب حكومة عدل وسبب ان بيانها  
في الديات ودية القتل عن المقطوع عن القاطع فمات منه  
تضمن دية يعني رجل قطع برجل ففعل المقطوع عن القاطع  
ثم مات من فعل القطع دية في مال ولو عفى عما يحدث  
منه ايضا او عن الجنابة فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه  
اي على القاتل فالخطا من الثلث والعمد من الكل يعني اذا كان  
اجنابيا خطاء وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيبوعير عن  
الثلث لان الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية  
فيصح من الثلث واما العمد فوجبه قود وهو ليس بمال ولم  
يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال هذا عنده  
وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا كذا الشنخي

بينهما

فالصل عدم وجوبها  
تختلف القصاص فانه  
مثل معقول

او كوكب

عند

يعني

يعني ان العفو عن الشنخي كالعفو عن القطع عنده وعندهما  
عفو عن النفس قطعت امرأة يد رجل عمد افكها على يده  
ثم مات فلها مهر مثلها وعليها دية فيلها وعلى عاقلتها لو خطاء  
هذا عند ابن حنيفة يعني لان العفو عن اليد اذا قطع لا يكون  
عفو انما يحدث منه فكذا التزويج على اليد او القطع لا يكون  
تزوجا على يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزويجا  
على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء  
وعلى تقدير السقوط او لم يصلح للمهر فيجب لها عليه مهر المثل  
فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجزى بين الرجل والمرأة  
في الطرف فكيف يصح تزويجها عليه قلنا الموجب الاصل  
للعمد القصاص لا طلاق قوله تع واحجوج قصاص وانما سقط  
للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزويج وان تضمن العفو  
لكن عن القصاص في الطرف فاداسري تبين ان قتل ولم يتناول  
العفو فتجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو في مالها  
لان عمدا والعاقلة لا يتحمل فاذا وجبت له الدية ولها المهر لقاص  
ان استويا وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر  
وان كان القطع خطاء كان تزويجها على ارش اليد واذا  
سير الى النفس تبين ان لا ارش لليد وان المسمى عدم  
فينجب مهر المثل كما اذا تزويجها على ما في يده ولا شيء فيها  
الدية واجبة بنفس القتل لان خطاء ولا تقع المقاصة لان  
الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار  
في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة في القاتل كما سياتي تحقيقه  
ولو نكحها على يده وما يحدث منها يعفى السرية او على اجنابية فمات

بل مال



منه قلها مهر مثلها لو عدل لان نكاح على القصاص وهو ليس بمال  
 فلا يصح للمهر فوجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير ولا شيء  
 عليها اي لادية ولا قصاص لان حق القصاص وقد رضى بسقوط  
 على ان يصير مهر او هو لا يصلح له فسقط اصله ورفع عن العاقلة  
 قد تزمتها لو خطا لان هذا التزوج على الدية وهي لا تصلح للمهر  
 فان ساوى اي مهر المثل الدية ولا مال له سواء اي سوي مهر  
 المثل فلا شيء عليهم اي العاقلة لان التزوج من انحواج الاصلية  
 فيعتبر من جميع المال وهم لا يقرمون شيئا منه لها لانهم انما  
 يتجهلون عنها بسبب جنائنها فكيف يقرمون لها وفي الاكثر  
 اي كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانها رثيت  
 باقل من مهر المثل والزيادة في المال اي ان كان مهر المثل اقل من  
 الدية يدفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصيته لهم اي  
 للعاقلة وتصح لانهم من الجانب فان كان يخرج من الثلث يدفع  
 عنهم ايضا والانسقط عنهم قد رثيت وادوا الفضل الى الولي  
 اذا نفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده يعني قطع زيدا مثلا  
 يدكر فاشبه بكر عند القاضي فامر بالقصاص فاقتضى زيد بان  
 قطع زيدا فمات المقتول الاول وهو بكر فقتل المقتض منه وهو زيد  
 به اي بقطعه سابقا او تبين بالسبابة ان اجنابة كانت فقتل  
 عمدا وان حق المقتض في القصاص في النفس انا استيفاء  
 القطع من المقتض منه فلا يوجب سقوط حق المقتض  
 في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفس يد غيره فودا فسر  
 يعني ان من له القصاص اذا استوفاه بنفسه بلا حكم اي حكم سري  
 الى النفس ومان ضمن دية النفس عند اي حيفة وعندهما لا يضمن

مهر

يد

وهو قول

وهو قول السامعي لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم  
 سراية اذا احتراز عن التسرية خارج عن وسعة فلا ينفذ  
 بشرط السلام لئلا ينسب باب القصاص قصاصا كالامام اذا قطع  
 المتارق ويسري الى النفس ومات وكالبرأغ والقصاص في الحجام  
 والختان ولانه قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل  
 الا ان القصاص تشبه لانه في معنى الخطي لانه قصد استيفاء  
 حقه لا القتل وقتل الخطا يوجب الدية بخلاف ما ذكره من  
 المسائل اذ يجب احكامها فيها بالقصاص على القاضي بتقديره  
 العمل على البرأغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط  
 السلامة كالرثي الى الجسد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان  
 استيفاء القصاص بنفسه هذه الصورة الا لا ورث شبهة  
 يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي في  
 الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضي  
 ليس في من المباشرة بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاضي لا يورث  
 شبهة يدفع بها القصاص بل ما يوجب القصاص على مدعي  
 القطع لانه اذا ادعاه واثبت عند القاضي كان موجبا على حكم به  
 فيكون المدعي في حكم المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه  
 في حكم المخطي بل يكون مكرها حقيقة بمقتضى تعريف الاكراه  
 وهو حمل الغير على فعل مما يعدم رضاه به لا اختياره فاذا كان  
 في حكم المكره او مكرها وجب القصاص عليه لان القاضي يكون  
 انه لا يكون ذلك كما لمباشرة له لقتل العمد كما تقر في موضع  
 وارث اليد عطف على قوله دية النفس اي ضمن ارش اليد  
 من قطع يد من له عليه فودا نفس فعفا عنه اي قطع ولي القتل

باريحي

سقط

الكلبي وفي مسئلتنا هو مخير  
 بين الاستيفاء والعفو عن القتل  
 مندوب فيقتضيه استيفاءه بشرط  
 السيرة كالرثي



يد القاتل ثم عفى عن القتل ضمن مية اليد عند أبي حنيفة وعندهما  
لا يضمن لانه استحق التلاف النفس بجميع اجزائه فان لم يلق البعض  
فاذا عفى فهو عفا سوي هذا البعض وله ان يستوفى غير حقه  
لكن لا يجب القصاص للشبهة **باب** الشهادة في القتل و  
اعتبار حاله اي حال القتل القود يثبت للورثة لانه انما كان  
بهنا طريقين احدهما طريق اختلاف وهو ان يثبت للملك للورثة  
ابتداء بسبب الفقد في حق المورث كما اذا اترهب العبد  
فان الملك يثبت ابتداء للمولى بطريق اختلاف عن العبد لان  
العبد ليس اهلا للملك في طريق الورثة وهو ان يثبت  
الملك للمورث ثم للورث بالنقل من اليد فذهب الامامان الى  
الثاني قولان القصاص موروث عن الميت حتى يخرج  
في سهرام الورثة ويصح عفو قبل الموت وتقصي ديونه  
منه اذا انقلب ملكا وينفذ وساية كما في الدية وذهب  
الامام الى الاول قولان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد  
الموت للتشغي ودر كالثا والمسته ليس من اهله وانما يثبت  
للورثة بطريق اختلاف بسبب الفقد للميت اي يقومون  
مقامه فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت للميت لان  
القصاص ملك الفعل في المحل بعد موت المجرع ولا يتصور  
الفعل من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المجرع  
وانما صح عفو المجرع لان السبب الفقد وقوله نعو  
من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نص على ان  
القصاص يثبت للورث ابتداء بخلاف الدين والدية لان  
الميت اهل الملك المال ولهذا لو نصب شيعة فتعلق به

بداهة

صيد

صيد بعد موته بملكه وحصل الاختلاف راجع الى ان استيفاء القصاص  
حق الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص مثبت  
حقا للورثة عنده ابتداء فلا يصح احد بهم خصما عن الباقيين  
في اثبات حقتهم بغير وكالة منهم وباقامة الحاضر البينة لانه  
يثبت القصاص في حق الغائب فلو لم يرض احد بهم بغيرته  
ايضا على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب يعيدها ليمكن من الاستيفاء  
ويجوز القاتل اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار مستهما  
بالقتل والمقتلهم بجسد بخلاف الخطاء والدين متعلق بقوله  
يعيدهما اي لو كان القتل خطاء لا يحتاج الى اعادة البينة لان  
موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام احد  
الورثة بينة على فلان كذا فحضر اخوه يعيدها لبر من القاتل  
ان لا يبيد <sup>٢</sup> على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود اي اذا كان بعض  
الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل بينة على الحاضر ان  
الغائب قد عفى فالحاضر خصم لانه يدعي على اهل الميراث سقوط  
حقه في القود وان نقل الى المال فاذا قضى عليه صار الغائب  
مقضيما عليه تبعا لكذا لو قتل عبيد الرجلين احدهما غائب  
يعني اذا قتل عبد اعبد الرجلين احدهما غائب فاذا عفى  
القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى عنه فالحاضر خصم ويسقط  
القود ان اثبت لما ذكرنا خبر ولينا قد وثق بكمها فهو عفو  
للقصاص منهما يعني ان رجلا قتل عبدا وله ثمن او ليا فيشهد  
اشاء منهم على صاحبهما انه قد عفى فاذا اخبر بهما عفو للقصاص  
منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول يقولون ان  
صدقهما اي الخيرين القاتل والشريك فلا شئ لاي الشريك

بعفو



لا تصدق بطل حقة ولهما ثلثا الدية لان نصيبهما صار  
مالا والشان بقول وان كذا بهما ان كذب القاتل والشريك  
المخبرين فلا شيء للمخبرين لانهما باخبارهما اسقط حقهما  
في القصاص فان قلب مالا ولا مال لهما فكذب القاتل او  
الشريك وشريكهما ثلثهما لان حق المخبرين لا يسقط في  
القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تخبريه واستقلال  
المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق حصة شريكهما  
وهي ثلث الدية والثالث يقول وان صدقهما القاتل و  
حده اي كذبهما الشريك فلكل منهما ثلثها لانه لا صدقهما  
اقر لهما بثلثي الدية فلمزم وادعى بطلان حق الشريك فلم  
يصدق فتخول مالا فعزم القاتل الدية اثلاثا والرابع يقول  
وان صدقهما اي المخبرين الشريك فقط اي كذبهما القاتل  
فلكل الشريك ثلثها اي يعزم القاتل ثلث الدية وهو يجب  
الشريك ويصرف الى المخبرين لان زعم الشريك ان عفي  
لتصديق المخبرين فلا شيء له على القاتل ولهما على القاتل ثلثا  
الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس  
حقهما فيصرف اليهما والقياس ان لا يلزم شيء لانهما  
ادعيا المال على القاتل والقاتل منكرف فلم يثبت وما اقر القاتل  
للشريك قد بطل بتكذيبه وجب الاستحسان ان القاتل  
بتكذيبه المخبرين قد اقر للشهود عليه بثلث الدية  
لزعمة ان القصاص يسقط باختيارهما بالقفو كابتداء  
العفو والمقر له ما كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب  
الي غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كمن قال اغلمان على مائة

منها

فقال

فقال المقر ليس ولكنهما اغلمان فان المال المقر لثان كذا بهما  
اختلف بشاهد القتل في زمان او مكان او الله بان قال احدهما  
قتله بعضا والاخر بالسيف او قال شاهد قتله بعضا وقال الاخر  
جهلت الكت قتل لغت اي شهادتهما لان القتل يختلف الزمان  
والمكان والمالة ويختلف احكامها والمطلق يغير المقيده فكان  
على كل قتل شهادة فردت شهادته بقتله وقال لا جملنا الله  
وجبت الدية والقياس ان لا يجب شيء لان القتل يختلف  
باختلاف الالة فجهل المشهود به وجب الاستحسان ان الشهادة  
بقتل مطلق والمطلق ليس بمجمل ليجتمع العمل به قبل البيان  
فوجب اقل موجب وهو الدية ونجب في ماله لان القتل  
في القتل العمد فلا يلزم العاقلة لما مر مرارا اقر كل من  
رجلين بقتل زيد وقال الولي قتلتهما فله قتلتهما لان كلا  
منهما اقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر بتكذيب  
وجوب القتل عليه ايضا ككذبه في انفراده بالقتل وتكذيب  
المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك  
يوجب تفسيقا وفسقا لا يمنع صحته اقراره ولو كان مكانا  
الاقرار بشهادة لغت اي شهادته بقتل زيد عملا واخران  
بقتل كبرايه لغت الشهادة لان كذبه المشهود  
الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان المكذب  
تفسيقا وفسقا الشاهد بوجوب رد شهادته بشهادته  
على رجل بقتل خطاء وحكم بالدية فجاء المشهود بقتل حيا  
ضمن العاقلة لولا لانه قبض الدية بغير حق او الشهود  
لان المال ثلث شهادتهم ورجعوا اي الشهود عليه اي

قتله

وتفسيقا



اي على الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في الولي كالتقاصب مع  
 غاصب الغاصب والعدو كالحظاء الذي الرجوع اي ان كان الشبهة  
 على العدو فقتل به ثم جاء حيا مخبر الورثة بين تضمين الولي  
 الدية او الشهود فان ضمنوا المي الشهود ولم يرجعوا على الولي  
 عند اي حيف لانهم اوجبوا هذا الولي ما ليس بمال وهو  
 القصاص فلا وجوب ان يرجعوا بمال اذا لم ياتوا بينهما وعندهما  
 يرجعون على الولي كما في الخطاء ولو شهدا على اقراره اي اقرار  
 القاتل بالخطاء او العهد ثم جاء حيا لم يضمنوا اذ لم يظهر كذبهما  
 في شهادتهما او شهدا على شهادتهما في الخطاء وقضى  
 بالدية على العاقل ثم جاء حيا لم يضمنوا ايضا اذ لم يظهر  
 كذبهما في شهادتهما لان الشهود به شهادتهما الاصول على  
 القتل لا نفس القتل ضمن الولي الدية في الصدور عين للعاقلة  
 او يظهر ان اخذها منهم بغير حق ثم تفرغ عن سائل  
 الشهادة على القتل شرعا في مسائل اعتبار حالة القتل  
 فقال العبرة بحالة الرمي لا الوصول اعلم ان الاصل ان  
 العبرة لوقت الرمي في حق الزمان والحال لان الضمان انما  
 يجب بالجنابة وانما يصبر الشخص جانيا بفعل يدخل تحت  
 اختياره وهو الرمي لا الوصول فتجب الدية على من رمى  
 مسلما فارقت المرمى عليه فوصل اليهم اليه فمات فعلى الرامي  
 الدية لورثته المقتول عند ابي حنيفة وقال الاشعري على الراي لان  
 التلف حصل في محل غير معصوم وتلاف غير المعصوم يدر  
 ولان الرمي اليد وقت الرمي معصوم والقبرة به وتجب القيمة  
 لسيده عبيد ربي اليد بصيف الجمل اي صار مرميا اليه عشق

فوصل اليهم اليه لان وقت الرمي مملوك وقال محمد بن حبيب عليه افضل  
 بين قيمته مرميا الى غير مرمي ويجب ان يحرم ربي حيا  
 اي خرج من الاحرام فوصل اليهم لان وقت الرمي محرم لا على  
 حال رماه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي محرم ولا يضمن من رمى  
 مقدضا عليه برجم فرجم شاهده فوصل لان وقت الرمي مباح  
 الدم والله اعلم **كتاب الذيات** جمع دية مصدر روي القاتل  
 المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل  
 لذلك المال دية تسمية للمصدر وفاؤها محذوفة كما في عدة لدا  
 في المغرب والآرشي اسم للواجب على ما دون النفس الدية الف  
 دينار من ذهب عسشرة آلاف درهم من الفضة ومائة  
 من الابل فقط يعني ان الدية عند ابي حنيفة لا تكون الا من  
 هذه الاسوار الثلاثة وقالوا منها ومن البقرة مايتا بقره و  
 من الغنم اي الغنم الباقية ومن احلل مايتا حلة ثوبان وهذه  
 اي الا بل في شبه العهد اربع بين الارباع بقول من ينبت  
 نخاض خمس عشرون ومن ينبت لبون خمس عشرون  
 ومن حقة خمس عشرون ومن جذعة خمس وعشرون وماي  
 الدية المفظة نعل في غاية البيان عن شرح القدرين ان  
 تغليظ الدية روي عن محمد بن علي وابن مسعود وزيد بن  
 موسى الاسدي والمغيرة بن شعير رضي الله عنهم اجمعين  
 وان اخطوا في كيفية التغليظ فعند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ما ذكرهما عند محمد بن الشافعي ثلثون حقة وثلثون  
 جذعة واربعون بنت لبون كلها خلافات في بطون  
 اولادها وفي اخطاء عطف على شبه العهد اي الا بل في الخطاء

فل

ينمو

كل حقة خمس

كبره

درة مائة كبره  
عمر

روي في نسخة برية  
ولان حيا



قول

والجانبين

احساس منها اي من المذكورات الاربع ومن ابن مخاصم عشرون  
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون  
 جذعة وعشرون ابن مخاض وهذه اربع مائة وعشرون  
 وكفارتهما ما ذكره النضر وهو عتق رقبة مؤمنة وان عجز عنه  
 صام شهرين ولاء ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نصح المفادير  
 تعرف بالتوقيف والجسوسين اذ لم يعرف حيوة ولا سلمته  
 ويصح رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تبعا والظهار  
 سلامة اطراف ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس  
 ومادونها وقد ورد بهذا اللفظ موقفا عن علي رضي الله عنه  
 ومرفوعا الى النبي عم والذي فيها اي في الدية كالمقول  
 عزم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار ودية قضي ابوك  
 وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقول  
 الا ان دية والمارن واللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف  
 والذكر والحشف والعقل والسمع والبصر والشم والذوق  
 واللمحة ان حلفت ولم ينبت وسفر الراس ايضا ان حلفت  
 ولم ينبت دية اعلم ان الجانبين ان فوت في الاطراف جنس  
 منعقة على الكمال او ازال ما قصد في الاوتى من كمال الجبال  
 عليه كل الدية لالتلاف النفس من وجه وهو ملحق بالالتلاف  
 من كل وجه تعظيما للمادة في اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالدية كلمها في اللسان والالف وقد قضى عمر رضي الله  
 عنه لرجل على رجل باربعة ديات بضرية واحدة وقعت على  
 راسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه كذا كل ما في  
 البدن اثنان كالجانبين والعينين واليدين والرجلين

والشفقين

والشفقين والاذنين والاشقين وقد هي المرأة فان الواجب  
 في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى نصفها كذا روي  
 في حديث سعيد بن المشيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 واحد من هذه الاشياء بنصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يجر  
 حرم وفي العينين الدية وفي احدى نصف الدية ولان في  
 لقوية الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمال  
 اجمال فيجب كمال الدية وفي تقويت احدى نصفها تقويت النصف  
 فيجب نصف الدية وكذا الشفا والعينين حيث يجب كمالها  
 دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احدى النصفها  
 شفا ربعها اي ربع الدية لما ذكره في كل اصبع يدا ورجل عن  
 لقوله في كل اصبع عشرة من الابل وما فيها مفاصل ثلثة فف  
 احدى ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف دية  
 اصبع لو فيها مفصلان كالابهام لانه نصفها وهو نظير النقص  
 دية اليد على الاصابع كما في كل مسنق يعني حجب في كل مسنق  
 نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله في حديث  
 ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل مسنق خمس من الابل  
 ومن الدار اسم خمسمية درهم فان قيل بنه كذا بنه على دية  
 واحدة اذا اتلف كل الاسنان الاثني عشر لانها في الغالب  
 اثنان وثلاثون مستوا في اتلاف كلها اتلاف النفس من  
 وجه لا يجوز ان يزيد على الاتلاف من كل وجه فلما ثبت بخلاف  
 القياس بالنقص فلا يرد السؤال كذا في غاية البيان واذا  
 ثبت هذا بخلاف القياس كان غير معقول المعنى فلا  
 يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق المخرج

جمع الشفر الثم  
وهذا اطراف العينين

لوقفتا

تقويت جنس المنفعة  
لانها يصير كمالها  
وحكم ان تدف من وجه



فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين  
وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحكم قد لا تثبت لبعض  
الناس وقد تثبت لبعضهم ناقصا والبعض كاملا والعدد المستقر  
ثلاثون ثم للاسنان منفعتان الذبينة والمضغ فاذا سقط السن  
بطلت منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو  
منفعة المضغ وان كان النصف الآخر وهو الذبينة باقيا و  
اذا كان العدد المتوسط ثلاثين فنصفه السن الواحدة ثلث  
العشر ونصف المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر  
وفي عضورال نغذ يضرب دية كيد شلت وعين عميت  
وصلب القطع سلة لان وجوب الدية يتعلق بتفويت  
جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بل بالمنفعة الا اذا انحوت  
عن المنفعة عند اللطاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم  
يكن حال كيد الشلاء وارشفه كاملا ان كان ذلك كالاذن  
الشاحص ذكره الزيلعي **فصل لا قود في الشجاج** الا في  
الموضحة عمدا وهي التي توضح العظم اي تبينه لا مكان اعتبار  
المساواة فيها بان يسبر غورها بالسبار ثم يتخذ حديدة  
يقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب  
القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصل لا مكان  
اعتبار المساواة فيه ايضا مما ذكره الموضحة ذكره الزيلعي وفيها  
خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشرها وهي التي يكسر  
العظم المنقلبة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل  
العظم بعد الكسر والامة وهي التي تصل الى ام الدماغ وهي  
جلدة رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة شحمة تسمى الدابة الغبن

الحكم بالضم العقل

المعجزة وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لم  
تسبق بعد ما علة فتكون قتلا من الشجاج والكلام فيها  
واجابة وهي التي تصل الى الجوف فاشهرها كل ذلك ثبت بالحد  
وفي جايقة نغذت الى الجانب الآخر ثلثا لان الباكر رضي الله تعالى  
عنه هكذا حكم ولانهما جايقتان وفي الحارصة هو وما عطف عليه  
خير بقوله الاتي حكومة عدل وهي احاء المرحمة التي تحوط الجسد  
اي تحذنه ولا يخرج الدم والدامة بالعين المرحمة وهي بظهر  
الدم ولا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة كاله تجمع في العين و  
الدامة وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تصل موضع  
الجرحان لقطعها والتلاحمة وهي التي ياخذ في اللحم وتقطعه و  
الشمجاق وهي التي تصل الى جلدة دقيقة بين اللحم وعظم  
الرأس تسمى سمها في حكومة عدل ذليسا فيها ارشفه مقدرا  
شرجا ولا يمكن اهدارها فنجب فيها حكومة عدل وهو ما نثر  
عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز رحمهما الله فيمن الحكومة بقو  
فيقوم عبدا بل هذا الاثر ثم مع فقده التفاوت بين القيمتين  
من الدية هو الحكومة فيفرض ان يهد الحرة عبدا وقيمة بل هذا  
الاثر الف درهم ومع شحمة الدية فالتفاوت بينهما مائة درهم  
وهو عشرة الاف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة  
الاف درهم فعشرة الف درهم فهو حكومة العدل وبه يغني  
احترار عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشحمة من  
الموضحة فنحجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ  
الاسلام اوضح لان عليا رضي الله عنه اعتبره بهذا الطريق  
فيمن قطع طرف اسنانه ذكره الزيلعي وفي اصابع يده بلاكف

بره

التي

قول الكرخي



وبها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه  
 تابع بل الواجب في كل اصبع عشرة من الابل فيكون في الخمسة  
 ضرورة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية الاصابع  
 والحكومة نصف الساعد وفي كف فيها اصبع عشرة وان كان اصبعان  
 فخمسة للاصبعين ولا شيء لكف لما مر في اصبع زائدة قاله  
 وما عطف عليه خبر لقولنا في الحكومة وعين جيتي وذكره  
 ولما ان لم يعلم صحة اي صحة كحل من الثلث بما دل على نظره  
 في العين وبجركه ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكومة وان  
 علمنا اي قيمة فالدية فان حكم بعد ذلك حكم البالغ في العمد  
 الخطاء ودخل ارش موضحة اذ هبت عقلم او شعر رأس  
 في الدية يعني اذا شبت رجلا موضحة فذهب عقلم او شعر  
 رأس لم ينبت دخل ارش موضحة في الدية لان فوات العقل  
 بطل منقوعة جميع الاعضاء اذ لا ينتفع بدون فصار كما  
 اذا اوضح فوات وارش موضحة يجب بفوات جزء من الشعر  
 حتى لو نبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت لفوات  
 الشعر وقد تعلقها جميعا بسببها هو فوات الشعر فيدخل  
 الجزء في الكل كن قطع اصبع رجل فشلت بيده بخلاف  
 ذهاب السمع او البصر والنطق اي لو شجع موضحة فذهب  
 احد هذه الاشياء لا يدخل ارشها موضحة في ارش واحد منها  
 لان كلامها اجنبية فيما دون النفس والمنقوعة مختصة به  
 فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفوس عايد الى  
 جميع الاعضاء كما مر طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك  
 المحي على حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم

لو جيب ؟

صحة ؟

انه لم يذهب

انه لم يذهب كذا في الفتاوى الصغرى وطريق معرفة ذهاب  
 البصر ان يرى اهل البصيرة فان قالوا بذهابها وجب الدية وان  
 قالوا لا تدرى اعتبر الدعوى والاكهار بان يقول الجاني عليه الجاني  
 الا ثبت بصري فاذا انكر يطلب المدعي بالبينه فاذا عجز فيكون  
 القول للضارب مع عينة على الثبات دون العلم ان يحلف بان  
 هذه اجنبية لم يصدر عنه فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا  
 لا قود في اذ باب عيب بل دية الموضحة والعينين يعني شجع رجلا  
 موضحة فذهب عيناه فلا قصاص فيه بل تجب الدية فيهما  
 لان سرية الفعل مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السرية  
 لا تنفصل عن اجنبية وقد اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال  
 احد بهما بالآخر فاذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقود لا يكون اوله  
 موجبا له بالنظر الى الابتداء ان كان عمدا فبالنظر الى الاثبات  
 خطأ فصار خطأ من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقود  
 للشبهة ولا يقطع اصبع شك جاره لانه ايضا من قبيل السرية  
 بل الدية فيهما لان القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما  
 لكونهما عضوين مستقلين او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع  
 قطع مفصلة الاعلى فمثل ما بقى لانه ايضا من قبيل السرية  
 بل دية مفصلة لانه مقد ر شرعا ففقط ان لم يذفع بما بقى  
 والحكومة فيما بقى لا تنفاه تقدير الشرع فيه ان اشفع به وانما  
 كان كذا كذا لكونهما عضوا او احدا ذكره الزيلعي لا قود ايضا كغيره  
 سن السوء باقية او احمر او احضر او دخلها عيب بوجه  
 ما بل يجب كل دية النسوة كذا في الكافي وقوله في الكافي وقال  
 في الخلاصة ثم فيما اذا اخضرت او اسودت او احموت

نصف ؟



اغتاجب الدية اذا وفات منفق المضع والافلو كان السن  
 مما يرى حال التكلم بحج الدية ايضا كما في الوجه الاول  
 والافلو انش وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختلف  
 في الاصل والاختار والدية كما في سائر الالوان كذا في الخلاصة  
 اقاد يعني نزع رجل سن فان نزع المنزوعة سنة سن  
 النازع فثبت سن الاول او قلها ان قلع رجل سن رجل  
 فرددت الي مكانها ونبت عليها اللحم وجب الارش في  
 الصورتين انما الاول في فله نبت ان الاستيفاء كان بغير حق  
 لكنه لا يجب القصاص للشبهة فتجب المال لان النوب في ساد  
 الثاني ولم يفد حيث نبت مكانها اخر فان قدمت  
 الجناية واتفق الثانية فلان انبات اللحم لا اعتبار له لان  
 العروق لا تعود وكذا الاذن يعني اذا قطع اذنه فالصقها  
 فالتمت بحج الارش لانها لا تعود الى مكانها عليه  
 لا ان لا يجب الارش ان قطعت سن فثبت اخر لان  
 الجناية قد زالت ولهذا الوقاع سنن صبت فثبت في مكانها  
 اخر لا يلزمه بشي بالاجماع لعدم فساد المذنب حيث  
 نبت مكانها اخر فلم تغت المنقوعة حيث نبت مكانها  
 اخر ولا الزينة او النخيم شجيرة يعني شجرجل جملها فالتمت  
 ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش لزوال الشين  
 ولم يبق له الا جرح يضرب يعني ان يضرب رجلا مائة سوط مثلا  
 فحرقه فبراه ولم يبق النقص سقط الارش لزوال الشين ولم يبق  
 اثر فيه للصورتين سببت ضرب سنن صبت فان نزعها ينظر  
 الى بلوغ المضروب ان بلغ ولم يذنب تجب على عاقلة الدية

رجل

ان الجناية

ولو من العجم فحق ما كذا في الخلاصة وسببان في كتاب العاقل  
 ان المختار لظيم رجل رجلا فكمس بعض اسنانه يستحق المضروب  
 من سنن الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة وطريقه ان  
 يبرده بالبرد حتى يكون سننه مثل سنن المضروب فان نبت  
 ليس هذا بعد بل شبهة وقد مر ان لا قود فيها دون العدة قلت  
 قد مر ايضا ان شبهة العهد فيما دون النفس عمد فلا تغفل  
 لا يقال جرح الا بعد براء لقولك كذا في الجراحة سنن يبي ينظر  
 ولان الجراحات تعتبر فيها ما لها الاحتمال السرية الى النفس  
 فيظهر ان قتل وانما يستقر الامر بالبر عمد المجنون والصبين  
 خطأ وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه ان جعل  
 عقل المجنون على عاقلة وقال عمده وخطاؤه سواء ولان  
 الصبي مطلقا والعاقلة انما صلي لما استحق التحفيف حتى وجبت  
 الدية على العاقلة فالصبي وهو اعذر او ليس بها التحفيف  
 ان لم يكن من العجم وان كان منهم ففي ما لم ياترأه المختار  
 بلا كفارة لانها كما يبينها سبارة ولا ريب لها ليس تارة  
 مرفوعا القلم وحرمان ارث لانه عقوبة وبها ليس مناهلها  
**فصل** ضرب بطن امرأة حرة احترار عن الامة وسباني حكمها فالقت  
 جنينا ميتا وجبت عزة هي نصف عشرة دية الرجل وهو  
 خمس مائة درهم لو كان الجنين ذكرا وعشرة دية المرأة لو كان  
 اجنينا انش وهو خمسمائة درهم لما روي ان عزم قال  
 في اجنسين عزة عبدة وامة قيمته خمسمائة وروي او خمسمائة  
 فيكون العزة نصف عشرة الدية انما سمي الرقيق عزة  
 لانه عزة ما يملكه اى خيره ووافضله واخلاق العزة وهو على

لا حالها



الجدة كما قيل رقبته كذا في الفايق في سنة كمارون عن محمد بن  
 الحسن رحمه الله قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل  
 علي العاقلة في سنة ويقسم بين ورثة سوي ضارب ان كان وارفا  
 لما قران القاتل لا يرث ولا كفارة عليه اي الضارب لان قيمها  
 معني المقبرة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعداها ودية  
 عطف على غرة اس وفيه دية واحدة ان كان حيا فمات لا تلطف  
 حيا بالضرب السابق وديتان ان كان المصروب جنينين  
 فاما لان اجزا يتعدد بتعدد الجنانية وغرة ودية ان كان  
 الجنين ميتا فماتت الام الغرة للجنين والدية للام و  
 دية الام فقط ان ماتت الام فالقت جنينا ميتا لان  
 فوت الام سبب لموته ظاهرا لان جواره يحيط بها وتنفسه  
 يتنفسها وديتان ان القتل حيا فماتت دية للام ودية  
 للجنين لان قتلها فصار كما اذا القته حيا وماتوا في جنين  
 الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان  
 القيمة في الامة كالدية في الحرة ولا يلزم من كون الواجب في  
 الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة اجارية  
 اكثر من قيمه العلام لان نادرو الغالب ان قيمته تزيد على قيمتها  
 بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم تقوم غلاما مثلها  
 في الصفات المرغوبة بالف درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان  
 الجنين من غير مولاهما ومن غير المفرد واما اذا كان من احداهما  
 ففيه الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكر اكان او انثى لانه حر  
 ذكره الزيلعي فان ضربت ما عتق سميته ها وقع في عبارة  
 الوقاية مستيده كانه سهو من الناسخ لان الضحية للجنين

مؤخر مطلقا حملها فاقتت فماتت وجبت قيمته حيا لاديه  
 لان قتله بالضرب السابق وهو كان في حالة الرق وقد مر  
 ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول ويلزم من كون القيمة  
 للمولى لا للموتة وما استبان بعضه كالتمام اي الجنين الذي  
 استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام  
 لا طلاق ما روي امرأه اسقطت ميتا بدوا او قتل  
 كضربها بطرفها مثلا ففيه الغرة يجب على عاقلةتها في سنة واحدة  
 الا ان يكون باذن الزوج لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففعلت  
 لا تضمن المأهور كذا في الخلاصة **باب ما يحدث في الطريق وغيره**  
**غيره** احدث في طريق العامة كليفاد هو السراخ او ميذا  
 وهو مجرى الماء **الخروج** وهو مجرى ماء تركب في الحائط وقيل  
 جذع يخرج من الحائط ليس عليه او كانا جاز احده ان لم  
 يضر بهم ولكل من المارة لنفسه لان كلامهم صاحب الحق بالمرور  
 بنفسه وبغيره فكل له حق النقص كما في الملك المشترك  
 وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ لا اي لا يجوز احداث شيء  
 فيها بلا اذن الشريك وان لم يضر لانه كالملك الخاص علمه وضمنه  
 من مات بسقوطها عليه لانه صار سببا لموته كما لو وضع  
 حجر او حفر بين في الطريق او في غير ملكه فتلف به نفس وضمن  
 قيمة بهيمة تلفت بواحد من المذكورات ان لم ياذن به الامام  
 فان الضمان في جميع ما ذكر باحداث شيء في طريق العامة اذا  
 يكون اذا لم ياذن به الامام لان اذن او مات في غير طريق جوعا  
 او غما بضم الغين الكربة والمراد به هنا اختناق من هواد  
 البئر عند اي يوسف ان مات عما يجب الضمان لان العلم

جر ضمانية

وبدواته بية



الاول نقص بفعله

سبب الوقوع تحت حجر او ضو آخر فخطب به رجل ضمن المني  
لان فخذ يوسف ان مات غما فالضمان عليه كمن حمل على نفسه  
او ظهره شيئا في الطريق فسقط شئ منهما على آخر فخطب  
به فانه يضمن او ادخل حيزا او قيدا او حصاة في مسجد غيره  
فسقط شئ منها فخطب به انسان ضمن قيد مسجد غيره  
لان ان كان مسجد حيز لم يضمن لان الشد يبر فيها يتعلق بها  
بالسجد لا يملك لا غيرهم كنصب الامام واختيار الممثل  
ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة  
وفعل غيرهم تعديا ومباحا مقيدا بشرط السلامة او جالس  
في مسجد سوا او كان مسجد حيزا او مسجد غيره حال كونه  
غير متصل فخطب به واحد بان سقط عليه اعمى فتلاف يضمن  
قيد يكونه غير متصل لانه لو كان مصليا سوا او صلى الفرض  
او النفل لم يضمن لان المسجد انما ينسب للصلوة وان لم يكن  
مصليا سوا او جالس لقراءة القرآنة او للتعليم والصلوة  
او تامة فيه البناء الصلوة ضمن لاي لا يضمن من سقط  
منه رداء يلمس على انسان فخطب به قيد بالبر لانه ان  
كان حاملا سقط على انسان فخطب به او سقط  
فضمن به انسان ضمن والفرق ان حاملا المني بقصد حفظ  
فلما خرج في التقيد بوصف السلامة بخلاف اللابس  
فلوقيد بما ذكره لم يخرج فخطب به مطلقا وضمن ذو  
حايطة مال الى طريق العامة فطلب نقضه مسلم او ذمي  
رجل او امرأة حر او مكاتب لان الناس في المرور في الطريق مشترك  
وطريق الطالب ان يقول انما تقدمت الى هذا الرجل لخدم

العشر بالشار  
روا شمس

حايطة

حايطة هذه القدر كحاف ولا حاجة الى الاستدعاء وذكره في الكتب ليعلم  
من الاثبات عند الانكار محتمن يتعلّق بطلب يملكه اي النقض  
كالراهن للحايطة فان يملكه بفكرة اي فكره لراهن وارجاع المهر  
اليده وادب الطفل والوصية فان لها ولاية التصرف في مال الصبي  
والمكاتب لانه مالك يدا فولاية النقض له والعبد الشاخر ولو يد يرا  
لان ولاية النقض له ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رتبة  
وان كائن فعلى عاقلة المولي لولة عاقلة لان الاستدعاء من  
وجر على المولي وضمان المال اليق بالعبد وضمان النفس بالمولي  
فلم ينقض من يملكه في مدة يمكن اي نقضه فيها اي في تلك  
المدة مالا مفعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز  
الفصل في مفعول ضمن المقدر تلقا اي المال والنفس  
اي اي يذ كن لاي لا يضمن من الشهد عليه فباع داره وقبضه  
المشترى او لا كذا في الكافي وليس في الهداية لفظ او سقط  
الحايطة بعد البيع فتلف به مال او نفس واغالم يضمن لا  
الجنابة بترك الهدم مع تمكنه وقدر ال بالبيع بخلاف اشراع  
الجاح لانه كان جانبا بالوضع ولم ينفذ بالبيع ولا ضمان على  
المشترى اذ لم يشهد عليه بقيد شراية في يضمن لترك  
التفريق مع تمكنه بعد الطاب او طلب ممن لا يملك نقضه  
اي لا يضمن من لا يملك نقضه وان طلب منه كالمهر من و  
المستاجر والمودع والسالكين لعدم قدرتهم على التصرف  
مال الحايطة الى دار رجل فله الطلب لان الحق له فيصير تاجيله  
وابراؤه منها اي من اجنابة لان مال الى الطريق فاجله  
الفاضي الطالب لانه حق العاقلة فلما يجوز لها ابطاله  
وان بني ما يملك ضمن بلا طلب كما في اشراع اجناب وهوا

الا انه يشهد عليه ؟

لانه



اخرج الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء ونحوه كالكتف  
 مثلا **تحت** طلب نقص من احداهم وسقط على رجل فقطب  
 به ضمن عاقلة اي عاقلة المطلوب من محمل اليد لان الطلب  
 صحيح في النفس متعديا فان قيل الواحد من الشركاء لا يقدر ان  
 يهدم شيئا من الحايطة فكيف يصح الطلب منه قلنا ان لم  
 يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى  
 الحكم وبذلك يحصل الفرض فاذا تركه ضمن العاقلة كما تضمنوا  
 اي العاقلة ثلثها ان حفر احد ثلثه في دارهم ثمرا او بني حايطة  
 فقطب به انسان لان الحافر والباني في الثلثين متقديان  
**حجباية البرية والنجاة عليها** الاصل ان المروءة طريق  
 المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حقه من وجوب  
 وفي خلقه لكونه مشغرا كما بين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط  
 السلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحترار عنه  
 لا فيما يمكن لان تقييده بها مطلقة لا يؤدي الى النفع من التلف  
 وسد باب وهو مفتوح اذا تقر هذا فنقول ضمن الركاب  
 في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او  
 رجلها او راسها او كدمت اي عضت بمقدمة اسنانها او  
 خدعت ببيدها او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا يقال  
 اسطدم الفارسان اذا ضرب احدهما الآخر بنفسه فان  
 الاحترار عن هذا الاشياء ممكن لانها ليست من ضرورات  
 السير فقيده بشرط السلامة عنها فلو حدثت هناك  
 الاشياء في تلك لم يضمن لانه غير متعدي الا في الوطن وهو  
 راكبها لان الايطاء مباشرة لانه قتل بشقاة حتى يحرم  
 الميراث في السير ويلزمه الكفارة وغيره تسبب وفيه

عاقلة

فيكون

غيره من وجه

او ضربت

في السير

بشرط

يشترط التعدي فصار كحفر البئر في ملكه وفي المباشرة لا يشترط  
 ولو حدثت في السير في ملك غيره فلو كان سيره باذن اي باذن الغير  
 كان ذلك الكسوف السير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه والا اي  
 وان لم يكن باذن يضمن باذن ضمن ما تلف مطلقا لانه متعدي لا ما تلفت  
 عطف على قوله وليست دابته تفصح الدابة بالحوادث المهمة فربها  
 بجدة حافرها اي لا يضمن ما تلفت برجلها او ذنبها سايرة  
 اذا لم يكن الاحترار عنها مع سيرها حتى لو وقفها في الطريق  
 ضمن لا مكان الاحترار عن الايقاف عن النسخة فصار متعديا  
 بالايقاف او عطب بما رايت او بالسير في الطريق سايرة  
 فانه لا يضمن ايضا لما من امتناع الاحترار او وقفها لانه فان  
 بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو وقفها لغير  
 ضمن لانه متعدي بالايقاف الا ان يكون الايقاف في موضع  
 اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن لعدم التعدي لان  
 اصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبار  
 او حجارة صغيرة فقطاء عينا او افسد ثوبا لا يضمن انقذر  
 الاحترار وبالكبير يضمن لا مكان الاحترار ضمن السابق  
 للدابة والقايد لها ما اصابته بيدها لا برجلها ان كل صورة  
 يضمن فيها الركاب يضمن فيها السابق والقايد لانهما سيمان  
 كالراكب في غير الايطاء فوجب فيهما الضمان بالتعدركا لراكب  
 وبهذه الحكم مطرد ومنعكس في الصحيح وذكر القدوري  
 ان السابق يضمن النسخة بالرجل لانه يمتد اي عينه فيمكن الاحترار  
 عنها في السير وغايته عن الركاب والقايد فلا يمكن الاحترار  
 عنها وعليه بعض المشايخ واكثرهم على الاول وعليه اي

يضمن

وان لم يكن

بهر



الراكب الكفارة لانه مباشر وهي حكم المباشرة كما يترتب ان كان  
المقتول مورثا كذلك ايضا بخلافهما اي السابق والعاقل حيث  
لكفارة عليهما ويريان لانهم مريان والكفارة وحرمان الارث  
ليس من احكام السبب ضمن عاقلة حر فارس او ارجل ذكرها  
الراجل في المبسوط وغيره دية الاخران اصطداما وقد مر معنى  
الاصطدام وماتوا ولم يكونا من العجم حتى لو كان منهم وجبت  
الدية من مالهم كما مر مرارا وكان الاصطدام خطأ لان موت  
كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو  
الشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه  
لان مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف الدية  
فيما اذا وقع في بيوت قارة الطريق اذ لو لامس في نفسه  
لما وقع البيوت ففعل صاحبه وان كان مباحا لكنه مقيد بشرط  
السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف  
به وفي خلاص زفر والشافعي ولو كان الاصطدام عمدا فنصفها  
اي الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلا منهما مات بفعله  
وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا  
خرج كل منهما لنفسه وصاحبه ولم يكر في الهداية والكافي  
صورة العهد صريحان في ضمن دليل الخصم ولقد اقال في الكفاية  
اي يجب نصف الدية في العهد على عاقلة كل واحد في الخطأ  
في موضع المسئلة والعهد في بيان قول الخصم ولو كان المصطلح  
عبد من يهدر دية لان اجنبية نعتت بربقتيهما وقد اذنا  
وقد فانت لا الى خلف ولو كان احدهما حر والآخر عبدا  
فعل عاقلة احقر المقتول قيمة العبد في الخطأ في اخذها

كله

حكم الدية الكفاية على ذلك  
في نكتة هذا انه ذكر الخطأ

ورث احقر المقتول اذ على اصله بجنيته ومحمد رحمه الله عليه القيمة  
على العاقلة لان ضمان الادنى عندهما فقد اختلفت ابحاثا بدلا  
بهذا القدر فياخذ ورث احقر المقتول ويبيط على ما زاد عليه  
لعدم الخلف وتصفها في العهد اي يجب على عاقلة احقر نصف  
قيمة العبد لان المضمون في العهد النصف وهذا القدر ياخذ  
ورث المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية احقر يسقط  
الا قدر ما خلف من البذل وهو نصف القيمة وضمنها اي الدية  
عاقلة سابق داية وقع بعضها اذ انهما كما السرح واللجام  
وتخدهما على رجل فماتت لانه مما يمكن التحرر عنه اذ يسقط  
اما لعدم شدة عليها او لعدم احكامه وضمن ايضا عاقلة قايده  
قطار وطى بغير سنة رجلا فمات لان القايد عليه حفظ الله  
القطار كما لسابق وقد امكنه التحرر عنه فصار متعديا  
بالنقص فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في ماله  
كذا في الكافي ولو مو اي مع القايد سابق في جانب الابل المالك  
ان لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لهما لان قايده الواحد  
قايده للكل وكذا سابق لا تقبل الملازمة واما اذا لم يكن في جانب  
الابل بل نوسطهما ان دخل بين الابل واخذ زمام واحد منهما  
ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه ويضمنان ما عطب بما بين  
يديهما لان القايد لا يقود ما خلفه السابق لا تقطاع الزمام  
والسابق يسوق ما كان امامه قتل بغير ربط على قطار يسير  
بلا علم قايده متعلق بربط رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القايد  
الدية لان قايده للكل فيكون قايده الذك البعير والقود سبب  
لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط

عبد

وز بعض النسخ آتتها

ضمنها



الضمان بجعله ورجوعه ان العاقلة بها ان بالدية على عاقلة الربط  
 لان الربط هو الذي وقع في هذا الضمان حيث ربط بالقطار  
 وهو متعديها فيما صنع فصار في التقدير هو ان فلو ربط  
 والقطار واقف ضمنها اي الدية عاقلة القايد بلما رجوع لانه  
 قاد بعجز غيره بلا اذن لا امرحاً ولا دلالة فلا يرجعون بما لحقهم على  
 احد غاية الامران متعدي بالربط والايقاف على الطريق لكنه زال  
 بالقود فصار كما لو وضع حجر او حوّل غيره كذا اذا علم القايد  
 بالربط لا يرجعون على عاقلة الربط بما لحقهم من الضمان لان القايد  
 رضى بتقيد انصل بفعله فلا يرجع به ارسا كلها او طيرها وساقه  
 ان مشى خلفه منه وان لم يمشى خلفه في ادم في فوره فهو سائق  
 له في الحكم فيلحق بالسوق ولان ترابطه انقطع السوق ذكره  
 الزيلعي فاصاب في فوره ضمن في الكلب ما ائلفه لانه محمول عليه  
 من جهة فاضيف فعليه كالمكره يضاف فعليه فيما يصلح  
 الة له لا اي لا يضمن في الطير اي الباز والفرق ان الكلب  
 يحتمل السوق فاعتبر سوقه والطير لا يحتمل فصار وجود  
 السوق وعدمه سواء ولا كلب لم يمسك لعدم سبب الضمان  
 ولاداية متفكره اصابت نفس او مال ليللا ونهها القول عم  
 جرح العجا، جباراى بهدروهي المنفاته ولان الفعل لم يضيف  
 اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسل والسوق  
 ونحوه فرب دابة عليها راكب ونحوها اي انما يعود و  
 نحوه فتفحمت او ضربت بيده بشخص اخر غير الطاعن  
 او نفرت من ضربه او خشي قصده منه وقتلته ضمن هو اي  
 الطارب او الناحس لا راكب لانه المروي عن عمر وابن

والكله  
 مع  
 المكره  
 بوش

كله ما كل من الكرم  
 فاشهر عليه فله حفظ  
 برحق كل العنب ليعلموا  
 اذا شهد عليه فله كلف  
 ادم كلفه لا يمل ولا يفر  
 عرف الطيب الحقور فيضها اذا لم  
 يحفظ

مسعود بن

مسعود بن رضي الله عنهما ولان الناحس متعدي في السبب والراكب  
 في فعله غير متعدي فيمنح جج جانبه في التعديم للتعدي حتى لو كان  
 موقفا دابة على الطريق يكون الضمان على راكب والناحس  
 نصفين لان متعدي في الايقاف ايضا وان تفحمت الناحس لانه  
 متعدي في سببه ثم الناحس انما يضمن اذا كان المولى في  
 فور الناحس قبل السوق مضافا الى التراكب ضمن في فوره  
 عين شاة القضاة ما نقصها لان المقصود منها التحريم  
 فلا يضمن فيها النقصان الا بحقيقة وضمن في عين بقر جبار  
 وجروزة اي ابنة والحمار والبغل والفرس ربع القيمة لما روي  
 انه عم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى رضي الله  
 عنه لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع اعين عيناها وعينا  
 المستعمل لها فصارت كأنها ذات اعين اربع فيجب الربع  
 بفوات احد هما **باب جناية الرقيق** والجناية عليه جني  
 عبد عمه افعى النفس بحج القود لما مر الا ان يصلح اي  
 يقع الصلح بين المولى والمولى او يعفو اي يقع العفو من المولى  
 لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا تهم فيه كونه عايدا  
 عليه بالضرورة فيقبل وهو يجري على اصل الحرية باعتبار الال  
 دمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه  
 بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار صادف حق المولى  
 لكنه ضمن فلم تجب مراعاته وفيما عطف على في النفس دونها اي  
 دون النفس كما خطاء اي يكون كالقتل الخطا في الحكم بقوله  
 دفع سيده بها اي بمقابلة الجناية وبملكه وليها اي ولي  
 الجناية او فداه بارشها يعني ان سيده مخير بين دفع

فان ملكه كان دمه يدر  
 لانه كالماله على نفسه والله  
 اذقت الركب فقتله كانت  
 دية على ساقه الناحس  
 ٢٢ مقدار

حتى يكون السوق مضافا اليه  
 وان لم يكن في فوره فالضمان على  
 الركب لا يقطع اثر الناحس ٢٢

ولم يجر الاسترقاق كونه  
 مباح الدم ويثبت الرقود  
 باقراره ايا العبد ٢٢

وبين حكمه



العبد والعداء بالارث لتخليص عبده لكن الواجب الاصيل هو  
 الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات  
 محل الواجب بخلاف موت المحتال الجاني حيث يجب الارث  
 على عاقلة حاله ان كانا كل من الدفع والعداء على المحلول اما  
 الدفع فلانه عين ولا تاجيل في الاعيان واما العداء فلانه بدل  
 العين فيكون في حكمه وان لم يختص شيئا حتى مات العبد بطل  
 حق المجني عليه لغوات محل حقه كما مروا مات بعد اختيار  
 العداء لم يبرأ لتحويل الحق من رقبته العبد الى ذمة المولى فان  
 فداءه فحجني قهرى كالأول فانه اذا فدى خلس الجاني عن الاول  
 فصارت مكان لم يكن فتجب بالثانية الدفع والعداء وان  
 جنى جنايةتين دفع بهما الى وليهما يقتسمانه بنسبة حقهما  
 اي على قدر ارش الجنائيتين او فداء بارشهما لان تعلق الاول  
 برقبته لا يمنع تعلق الثانية بهما كالدون المتطابقة لا يبرأ  
 ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجني عليه الاول اولى  
 ان لا يمنع وان كانا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر  
 حصصهم وان فداءه بجميع ارشهم لما ذكر ان تعلق الاول  
 برقبته لا يمنع تعلق الثاني بهما وان وهب اي المولى العبد  
 اجماني او باعه او اعنته او دبره او استولدها اي التجارية  
 الجانية ولم يعلم بها اي بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش  
 وان علم غرم الارش فان المولى قبلي هذه التفرقات كان مختارا  
 بين الدفع والعداء ولما لم يسبق محله للدفع بل اعلم المولى الجناية  
 لم يصير مختارا للارث فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في  
 التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم

فان يصير

فان يصير مختارا للارث كما لو علق عنته بقتل زيه او ميرا او شجبة  
 ففعل اي قال ان قتلت زيه افانت حر فقتل او قال ان مريت  
 زيه افانت حر فميت او قال ان شجبت راسه فانت حر فشجبت  
 غرم الارش لان يصير مختارا للعداء حيث اعتقه على تقدير  
 وجود الجناية قطع عبدي حر عدا او دفع بقبضه او افانت عنته  
 ففسر في مات من فاعل عبده صلح بها فانه اذا اعتق دل على ان  
 قصده تصحيح الصلح اذ لا يصح له الا بان يكون صلح عن الجناية  
 وما يحدث منها وان لم يعتقه يرد على سيده لان اذا لم  
 يعتقه وسري ظهر ان الواجب ليس المال بل القود  
 فكان الدفع باطلا فيرد العبد على سيده فيقتله المولى  
 او يعفو اي يختار المولى بين القتل والعفو لان مباح  
 الدم كما مر جنى ما ذون مديون خطاء فاعتقه سيده بلا  
 علم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه لوليها  
 اي عزم لولي الجناية الاقل منها اي من القيمة ومن الارش  
 فان السيد اذا اعتق المادون المديون عزم لرب الدين  
 الاقل من قيمته ومن الدين واذا اعتق العبد اجماني  
 جناية خطاء عزم لاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند  
 الاجتماع لعدم المذاحم من الدين واذا اعتق العبد  
 بينهما اذلول الا اعتاق يدفع الى الجناية ثم يباع للدين  
 ولدت ما ذونة مديونة ولد لا يدفع معها بجنايتها وسبع  
 لدينها لان دينها في ذمتها متعلق برقبته فيسري الى  
 الولد والدفع للجناية في ذمة المولى وانما يلقاها اثر  
 العقل كحقيق وهو الدفع والسرية يكون من الامور

اليه

وله



الشريعة لا الحقيقية عبد لرجل زعم رجل آخر ان مولاه اعتق  
 فقتل ان العبد المعتق وليا له اي للزاعم خطا فلما سئل ان  
 الزاعم لان لا زعم ان مولاه اعتق فقد اقرانه لا يستحق  
 على المولى دفع العبد ولا الفداء بالارث وانما يستحق الدية  
 على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم في حق نفسه فيسقط  
 الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بحجة قال  
 قتلت اخا زيدا قبل عتقي خطا وقال زيد بل بعد كسدت الاقل  
 لان زيدا يدعي عليه شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لا على  
 العاقلة لانه يدعي عليه القتل الخطا بعد العتق فلو اقر به لزم  
 عليه الضمان لان الثابت بالقرار لا يتحمل العاقلة فيه اذ  
 بقوله قتلته قبل عتقي ما قتلته بعده حرزا عن لزوم الضمان  
 عليه لا معناه الظاهر ليضربهم لزوم الضمان على المولى  
 بالاقل من قيمة ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية ان علم  
 بهامع ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال قطعت يدي  
 قبل اعتاقها كان بعده صدقت وكذا في اخذ منها اي  
 اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك او اخذت منك هذا  
 المال قبل ما اعتقتك وقالت بل بعد فالقول لها لا اقر  
 بسبب الضمان ثم ادعى البراءة فهي منك فالقول للمكر  
 لا بجماع والعلة بعين اذا قال جامعها قبل الاعتاق او اخذت  
 الخلة قبل القول له لان الظاهر كونها حال الرق امر عبد  
 نجور او سبي سبي بقتل رجل فقتله لدية على عاقلة  
 القاتل لان المباشرة بالصبي المأثور فيضمن عاقلة  
 ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي في هذه المدة

العبد

وقالت

لكن

لكن قول غير معتبر بحق المولى فيضمن بعد العتق لا على الصبي الا  
 لقصور اهليته ولو كان مأثور العبد المجور عبد المجور  
 مثله دفع السيد العبد القاتل او قد اقر في الخطا فلا رجوع  
 حاله لان المارق قول وقول المجور غير معتبر فلا يؤخذ به في المال  
 بل بعد عتقه لزوال المانع وهو حق المولى بالاقل من قيمة ومن  
 الفداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم في  
 العمد اي دفع سيد القاتل او فداءه ثم رجوع على العبد الكافر  
 بالاقل من قيمة ومن الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا لان  
 عمد الصغير كالخطا ولو كان كبيرا اقتضى لانه يجري بين  
 الحر والعبد قتل قتل عمد اخرين لكل وليان فعلى احد وليي  
 كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية هي عشرة  
 الالف درهم لان الرقبة بحكم القود صارت بينهم لكل واحد  
 ربع فاذا عفى اثنان بطل حقهما وبقي حق الآخرين في النصف  
 فلهذا قيل له ادفع نصفه فاما الفداء فقد كان بعشرين الفا  
 فاذا عفى اثنان بطل حقهما فبقي حق كل من الباقين خمسة  
 الالف فلما فداءه بعشرة الالف ان شاء وان قتل الفجر  
 احدهما اي احد آخرين خطا والآخر عمدا وعفى احد وليي  
 العمد فبقي بدية لولي الخطا وينصف للاحد ولي العمد  
 الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعفو فبقي النصف  
 وصار ملكا ويكون خمسة الالف ويبطل شئ في حق ولي  
 الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة الالف او دفع  
 اي القتل اليهم يعني ان سيده كان مختارا بين الفداء  
 والدفع فان دفعه فبقي اليهم اثنا ثلثه لولي الخطا

بقتله



وعلو للذلي يعف من ولي العبد عولا عند ابي حنيفة يعف ضرب  
 ولى الخطاء بالكل وغير العا في النصف لان حق في النصف  
 وحقها في الكل فصار لكل نصف بينهما فصار حق ولى الخطاء  
 في سهمين وحق غير العا في سهم فيقسم سهمها الثلثا  
 واربعا منازعة عند هما ثلثا لولي الخطاء واربعا لحد  
 ولى العبد لان النصف سلم لولي الخطاء بلا منازعة واستوت  
 منازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فلم يبق القسم  
 اربعا فقلع عبد هما قريسهما وعفي احد هما بطل كل لان ما  
 يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دم وهذه النقص  
 ديون وتنفذ وصاياهم ثم الورثة يخلفون فيه عند الفراغ  
 من حاجته والمولى لا يستوجب على عبد دينه فلا يخلف  
 الورثة **فصل** دية عبد او امه قيمته فان بلغت اى  
 قيمتها دية احر وهي عشرة آلاف دراهم نقص من كل منها  
 عشرة اى عشرة دراهم اشعارا بابطال خطا ط درجة الرقني  
 عن احر وتعين العشرة بان عبد الله بن عباس رضي الله  
 عنها ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم  
 في العبد ومن ثمة آلاف في الامه وعند ابي يوسف و  
 الشافعي رهنها الدية بالحب بالقة ما بلغت وفي الفصبة تعتبر  
 قيمة اى قيمة كل منها بالقة ما بلغت فلو غصب عبد امة  
 مائة دينار وبكسر في يده يلزمه تلك القيمة وما قد رهن  
 قيمة الفتن لان القيمة في الفتن كالدية في احر لان بدل الدم  
 ففي يده اى اطلاق بد الفتن يلزم نصف قيمته كما في دية  
 احر بالقة ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد بن حبيب

اشتهام

ادوية وهي ثمة آلاف درهم  
٢٢

قيمتها

من دية الحرم

في قطع

في قطع به العبد ثمة آلاف درهم عبيد قطع بده عند افعاش  
 فسر ان ورثة سيده فقط اى ان كان وارث العتق  
 سيده فقط عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا  
 لان القود يجب بالموت مستند الى وقت الجرح فان  
 اعتبر وقت الجرح فبسبب العولانية المكة وان اعتبر وقت  
 الموت فبسبب العولانية بالولاء فجهالة سبب الاستحقاق  
 بمنع القود كجهالة المستحق ولهي ان جهالة المستحق لا تعتبر  
 عند تبين من له الحق والافلا اى وان لم يكن الوارث السيد  
 فقط بل له وارث غيره لم يقدر بالاتفاق لان المعتد ان كان  
 وقت الجرح فالستحق السيد وان كان وقت الموت  
 فذلك الوارث غير هو مع السيد فجهالة المقتول لا يمنع  
 الحكم قال المولى لعبد احد كما حتر فستحق اى صار مستحقا  
 جميعا فعين المولى واحد الحرية فان قال اردت هذا فقد  
 فارسته اى للمولى وان قتلها رجل وجب دية حتر وقيمة  
 عبد والفرق ان البيان انشاء في حق المحل اظهرها في حق  
 المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان يشيع العتق بينهما  
 وبعيد الشبهة بقي محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقهما  
 بعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهرها را حضا  
 واحد بما حتره يفتين فتجب قيمة عبد ودية حتر ولو قتل  
 كلا منهما رجل فقيمة العبد من لاناه لم ينتقن يقتل كل  
 واحد حرا وكل من القاتلين ينكر ذلك فعليه قيمتهما وفي  
 بقي عتق عبد دفعه سيده واخذ قيمته او امسك بلا اخذ  
 النقصان يعني اذا فقتل رجل عتق عبد فان شكا مولاه

انام



مولاه فوالده واخذ قيمته وان شاء اسكره ولم ياخذ النقصان  
 وقال لا يخبر بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان لان معنى  
 المالية لما كان معتبرا وفاقا وجب ان يتخير المولى على الوجه  
 المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غيره خرقا جازيا  
 يتخير المالك بين دفعه اليه وتضمينه قيمته وبين امساك الثوب  
 في تضمين النقصان ولا ان المالية ان كانت معتبرة في الذات  
 فالادمية غير ممددة فيها في الماطرات ايضا ولهذا لو قطع  
 عبده عبدا يوم المولى بالدفع ولو كان مالا لم يجز لوجوب  
 ان يساع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقص من قيمته  
 فلو فزع على الشبهين حفظهما من الحكم والى اعلم **فصل**  
 في مديرواوم ولد لم يذكر الكاتب اذ علم حكمه فيما سبق  
 من كتابه بجناية خطا لم يجز ولا شيء عليه اي على اخذ  
 منهما ولو بعد العتق لان موجب جنابة الخطا منه على سيده  
 اقراره لا ينفذ عليه وبعد انبائها بالبيتة ضمن مولاه للاق  
 من الارش والقيمة لما روي ان نجيدة بن ابراهيم رضوانه  
 عنه قضى بجناية المديرة على مولاه وكان اميرا بالشام  
 محضر من الصحابة رضي الله عنهم فصار اجرا عا ولا بد بالشرع  
 واللاستيلاد صار ما نفاد دفع الرقبة عند الحاجة ولم يبره  
 تحت اللديه لانه غير عالم بانه يجزي فصار كما فعل بعد اجنابة  
 غير عالم بها وانما وجب الاقل من قيمته والارش لان الاصل  
 وجوب الدفع بالجناية وقد تعذر الدفع بسبب من المولى  
 فتجب القيمة عليه ولو منع من المولى في اكثر من القيمة  
 ولا حق للمولى اجنابة في اكثر من الارش ولا يثبت اجنابة بين

او الفداء  
 انما هو  
 الضمان على الاجزاء  
 ولا يملك الجثة ومن  
 احكام المالية ان  
 ينقسم

الاقل والاكفر متحد في الجنس بخلاف القتل حيث خبر بين  
 الدفع والخذل وجنسيهما مختلفان وان جنى المديرة جنابات  
 لم يلزمه الاقيمة واحدة فليشارك في الاجنابة الثانية  
 وفي الاولى في قيمة وفعت اليه اي وفي الاولى بقضاء ولا  
 يطلب من المولى شيئا لانه نجس من الدفع ويبيع مولاه  
 او في الاولى لو وفعت اليه بدونه اي بدونه النقصان لان  
 ح لم يكن مجبرا في الدفع جنى مديرة خطا فمات لم تسقط  
 القيمة عن مولاه لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره  
 وبالمرت لا تسقط ذلك قتل المديرة مولاه خطا  
 ويسعى في قيمته لان التدبير وصيته برقيقته وقد سلمت  
 له لانه عتق بموت سيده ولا وصيته للقاتل فوجب  
 عليه رد رقيقته وقد يجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة  
 ولو قتلته عتق الوارث او استواه ثم قتل اما الاول  
 فظاهر واتا لك فلما ذكر من ان التدبير وصيته له عتق  
 عبدا قطع سيده يده ففسر ضمن قيمته اقطع وان قطع  
 سيده في يد غاصبه فسرى عنه لم يضمن لان الغصب  
 بوجبه ضمان ما غصب وبيراء الغاصب باسترداد المقتضى  
 والاستيلاد عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى  
 في يده نقصت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب  
 قيمته اقطع وفي الثانية لما قطع المولى يده عبده في يد الغاصب  
 صار مستردا والاستيلاد يده عليه وبيراء الغاصب من  
 ضمانه لوصول ملكه اليه وضمن عبده نحو غصبه فمات  
 بيده قال المحرر لو اخذ بافعاله حتى لو كذب الغاصب

بمقابلتين واحدة

او استعاه قيمة

بالبيتة



فيه دون اقول لو اقر به لا يساع بل يؤخذ به بعد عتقه جنى مدبر  
عند مولاه ضمن قيمته لهما يعني اذا غضب رجل مدبرا فجنى  
عنده ثم ردة الى مولاه فجنى عنده اخرى ضمن المولى لولاي  
اجنبايتين فيكون بينهما نصفين لان موجب جنائيه المدبر  
وان كثرت قيمة واحدة فيجب على المولى لانه اعجز نفسه  
عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للعداء  
كما في القن اذا اعتقه بعد اجنبايات من غير ان يعلمها وانما  
كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائهما في التسبب ورجع  
بنصفها اي رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدبر على  
الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنبايتين نصفها بسبب كان  
عند الغاصب والنصف الآخر بسبب كان عنده فرجع  
عليه بسبب الحق من جهة الغاصب فصار كأن لم يرد  
نصف العبد لان ردة المستحق بسبب كان عند الغاصب  
كلما ردة ودفع الى الاول اي دفع المولى بنصف القيمة الذي  
اخذ من الغاصب الى ولي الجنباية الاولى لانه المخرج على الغاصب  
بسبب ذلك فلا بد فوالله لئلا يجمع اليد لان في ملكه واحد  
ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يترحم  
احد قبل استحقاق كلها وانما ينقص باعتبار مفرجة التمسك  
فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا ياخذ  
منه ليستحق حقه ويملك يعني جنى عند المولى خطا ثم غضب  
رجل فجنى عنده لا يرجع المولى لان الجنباية الاولى كانت  
في يده والقن في الغاصب يعني اذا جنى عند غاصبه ثم عند  
مولاه او بالعكس كالمدبر لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع

عند غاصبه

عند الغاصب  
وقال محمد لا يدفع العبد لانه  
الذي رجع به المولى على الغاصب  
عوض ما سلم لولي الجنباية الاولى  
٢٢

القن نف وفيه المدبر فاذا دفع القن يرجع بنصف قيمته  
على الغاصب ويسلم للمالك عند محمد وعند بهمالا يسلم له لا يدفع  
الى الاول فاذا دفع اليه يرجع في الفصل الاول على الغاصب و  
في الثاني لا تدبر غضب من يمين فجنى في كل مرة يعني رجل  
غضب مدبرا فجنى عنده ثم ردة على مولاه ثم غضب فجنى  
عنده جنباية اخرى ضمن مولاه قيمته لهما اي لولي الجنبايتين  
لانه منع عليين العبد عن الدفع بالتدبير فوجبه قيمة كل امر  
ورجع بهما اي بتلك القيمة على الغاصب لان الجنبايتين كانتا  
في يده فاستحق المولى كل بسبب كان في يد الغاصب  
فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فانه هناك  
استحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب  
كان في يد الغاصب ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة  
الماخوذة من الغاصب ثانيا الى الاول اي الى ولي الجنباية  
الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم المزاخمة عند وجود  
عوضاينة وانما استحق حقه بحكم المزاخمة بعد ورجع اي المولى  
به اي بالنصف الذي دفع ثانيا الى ولي الجنباية الاولى على  
الغاصب لان استحقاق هذا النصف ثانيا بسبب كان  
في يد الغاصب فيرجع به عليه يسلم ذلك ولا يدفع الى  
ولي الجنباية الاولى لانه استوفى حقه ولا الى ولي الثانية  
اذ لاحق له الا في النصف سبق حق الاول عليه وقد  
وصل ذلك اليه وام الولد في كلهما اي كل الاحكام المذكورة  
كالمدبر لا شقة لهما في كون المبالغ من الدفع للجنباية من  
قبل المولى غضب صبيتا حرهما ثم عتقه فجنباية او يجرى

علمه

والمراد بالغصب الزهالي به  
الا ان اولي  
والمراد



لم يضمن ولو مات بساعة أو كثر من حينه فقلت له يا هذا  
استحسان والقياس ان لا يضمن في الوجعين كما قال زفر  
والشافعي لعدم تحقق الغصب في الحرابة الا بغير الله لا  
لا يتحقق في المكاتب وان كان صغيرا الكون حرا بدمع النور فيق  
رقبة فالحرية او رقبة او ان لا يضمن به ووجه الاستحسان  
ان ليس بضمن الغصب بل ضمان الاتلاف بالنسب  
ينقل الى مكان في الصواعق واجبا حتى لو نقل الى موضع  
فغلب فيه الحرس كذا في الكافي كما في صبي اودع في عباءة فقتله  
اي اذا اودع مولا العبد عبده صبيته فقتله ضمن عاقلة  
الصبي فحمته وان اتلف لا يدايع لا يضمن عند ابن حنبل  
ويضمن عند ابن يوسف والشافعي لا يضمن لان اتلف مالا معصوما  
ولهما ان غير العبد معصوم لحق السيد وقد فوته  
لده في يد الصبي وانا العبد فقصمته لحق بقاءه على  
اصل الحرية في حق الدم وبه وانه يضمن لما قرأه مؤاخذه  
بافعال **باب القصاص** من ايمان فقتل على اهل المحلة  
الذين وجد القتل فيهم قوتهم ميتة به جرح ميتة خبره  
قول الثاني خلف له او اضطرب او خيف بكسر النون او  
خروج دم من اذنه او عينه وجهه في محلة او اكثر عطف  
على من غير وجهه وجاز لا يقتل في اكثر البيوت سواء كان معه  
رأسه او لا او ينفذ مع رأسه لا يعلم قاتله اذ لو علم كل من  
مخلفه وسقط القصاص وادعى ولية القتل على اهلها  
اي كثرهم او على بعضهم عند الاحتياط ولا يثبت له حلف  
اي لا اجل ذلك الميت فمسون رجلا منهم اهل المحلة لما

روى ابن

روى ابن عباس ان النبي عزم كتب الى اهل خيبر ان هذا قتل  
وجد بين اظهركم في الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه  
الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى عزم  
امر اهل ان كنت نبيا فاسل اهل ذلك فكتب عزم ان الله  
يعلم اني ان اختار منكم خمسين رجلا فيمكفون بالدم فقتلوا  
ولا علمنا قاتلنا ثم يعززون الله قالوا لقد قضيت  
فيما بالكم بالوحي مختارهم الولي استشارة الى الله  
الى الولي لان اليمين حقة والظاهر ان من يمينه بالقتل  
وهم الفقه والاشارة او صا لي اهل المحلة لما قرأه خبرهم  
عن اليمين الكاذبة ابغى فيظهر القاتل في كل منتهى بانه  
ما قتل ولا علمت له قاتل لما الولي اي لا يحلف ولي  
المقتول بانهم قتلوه وقال الشافعي رحمه الله مع اذا  
كان هناك لو استحلف الاولياء خمسين يمينيا فان حلفوا  
بفرض بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى او خطا  
في قول وفي قول يقضي بالقود ان كانت الدعوى في  
العقد وان كل المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم فان حلفوا  
تركوا ولا شئ عليهم وان نكلوا فعليه القصاص في قول  
والدية في قول واللوث الذي ذكره قرينة حاله يوقع القلب  
صدق المدعي بان يكون هناك علامة القتل على احد بعينه  
كالدم او ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة  
عداوة جماعة غير عدو لان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهد له  
الظاهر حلف اهل المحلة لاشافعي في البديهة بيمين الولي  
قوله للاولياء فيقتسم حكمهم فمسون انهم قتلوه ولا ان

ايهم

فيما بالكم بالوحي مختارهم الولي



اليامين حجة لمن يشهد له الظاهر كما في سائر الدعاوي فان الظاهر  
 يشهد المدعى عليه لان الاصل في الذم البراءة والظاهر يشهد للمدعى  
 عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليامين حجة له لكن في هذه  
 الحجة نوع بشرة والقصاص عقوبة تسقط بها فلها اوجب  
 الدية في الجدي والمأقولة عم البينة على المدعى واليمين على المدعى  
 عليه وروي ابن المسيب انه بدأ باليهود بالقسم وجعل  
 الدية عليهم لوجود القتل بين اظهريهم ولان اليامين ليست  
 بحجة للاستحقاق فكيف يكون حجة للاستحقاق نفس اليامين  
 عندنا لظهور القتل بغيرهم عن اليامين الكاذبة فيستقر عليها  
 القصاص اذ اختلفوا اصل البينة عن القصاص ثم يقضى  
 على اهلها اي اهل المحل بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت  
 انه عم جمع بين الدية والقسم وكذا عمر رضي الله عنه وان  
 ادعى ولية القتل على احد من غيرهم تسقط القسامة عنهم  
 بعض اذا ادعى الى القتل القتل على رجل من غير اهل المحل كان ذلك  
 ابراء من اهل المحل كذا في احائية وان لم يوجد اي اخنوخون  
 فيها اي المحل كبر احلاف عليهم الى ان يتم اي اخنوخون  
 من كل رجل حتى يخلف لان احلاف فيه واجب فظنوا  
 لامر الدم ولهذا اجمع بين الدية بخلاف النكول في  
 الاموال لان احلاف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط  
 ببذل المدعى وبسببها لا يسقط ببذل الدية ويستخلف  
 قال قتادة بن زبابة ما قتلت ولا عرفت فالتا غير زيد لان يريد استقلال  
 الخصومة عن نفسه بقوله ولا يقتل فيحلف على ما ذكر لا يظن  
 اقربا القتل صار مستثناة عن اليامين فبقى حكم من سواه فيحلف

هذه الحجة  
 في الجدي

فليس

حتى لا يسمع وهو بعد  
 ذكركم عليهم وانهم قد  
 ابرأوا من اهل المحل  
 بعينه لا يظن القسامة  
 والدية من اهلها وانما  
 في رواية يكون ذكركم ابرأوا  
 منه لا يهل المحل

حلف

عليه

عليه ولا قسمه على صبي ومجنون فانها ليسا من اهل القول  
 الصحيح لما عرفت واليمين قول وامرأة وعبد لا يهل لهما من  
 اهل النقرة واليمين على اهلها ولا قسم ولا دية على احد  
 في حق ميت لا اثر به او خرج دم من فم او انف او دبره او ذكره  
 لانه ليس بقتل اذ لا بد من اثر يستدل به على كونه قتيلا و  
 هو ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من  
 هذه المواضع عادة بلا فعل احد وما تم خلقه كالكبيرة اوجد  
 سقط تام الخلق به اثر من الاثار المذكورة ضمن عاقلة فهو  
 كالكبيرة في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تمام الخلق ينفصل  
 حيا رجل يسوق دابة عليه ما قتل ضمن عاقلة ان عاقلة  
 الرجل دية اي دية القتل لا اهل المحل لانه في يده فصار كانه  
 في داره كذا الوفاة باوركيها فان اجتمعوا الى القايه والسابق  
 والركب ضمنوا لانه في ايديهم ذكره الزيلعي ولو بين قريتين  
 او قريتين فعلى اقربيهما لان قتيلا وجد بين قريتين تأقرق قضى  
 عليهم بالقسامة والدية وروي عن عمر رضي الله عنه وان  
 استوتا الى القرينان او القبيلتين فعليهما ان كان اي القتل  
 في موضع يسمع منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى  
 واهل قريتين في الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ  
 الصوت يلحقه الغوث فيمكنهم التقصير وقد قصر او اذا كان  
 في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نقرة فلما ينسحبون الى  
 التقصير فلا يجعلون قائلين تقديرا وجد اي القتل في دار رجل  
 فعلى القسامة ويدين عاقلة اذ ثبت ان حاله بالحق لانه  
 التقصير في حفظ المالك الخاضع الى المالك والدية على عاقلة

على عهد النبي فاذا كان يحسب  
 فوجد الى اهل القريتين

النقرة



لان نصرة وقوة يهود هذا اذا كان له عاقلة والافعلية كما  
 مر في الجرد السيد حتى لو كان له عاقلة ولا نفق  
 ولو وجد قتل في دار نفق تسمى عاقلة ورشته عند الجحش  
 بعد لان الدار حال ظهور القتل لورشته فالدية على عاقلة  
 وعند يدها وعند زفر لا شين فيه ويد يفتي لما قالوا ان الدار  
 في يده حال ظهور القتل فجعل مكانه قتل نفسه فكان يهدرا  
 وكان انت الدار للورثة قالوا عاقلة انما يتخذون ما يجب عليهم  
 تحقيقا لهم ولا يمكن الا بجايب على الورثة للورثة القسامة  
 على اهل الخط ان على اصحاب المالك القسامة الذين كانوا  
 تملكها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الغانمين  
 بخط خط لا يميز انصافهم لا مع السكان الى لا يدخل  
 السكان يعني المستأجرين والمستعيرين مع المالك في  
 القسامة عند الجحش محمد احمد الله مع وقال ابو يوسف  
 هو عليهم جميعا لان ولاية القدر يكون بالسكنى كما يكون  
 بالملك الا يرى ان البني عدم جعل القسامة والدية على اليهود  
 وان كانوا اسكنا بخير ولهم ان المالك هو المختص  
 بنصرة البقرة لاء المسكان واهل جندس مفرزون على المالك  
 ولا المشتري من عند يدها ايضا وقال ابو يوسف كلهم  
 مشتركون لان وجوب المصالح بترك حفظ من ولاية  
 احفظوا وهي بالملك وقد استوفوا فيه وكما ان صاحب  
 الخط هو المختص بنصرة المصلحة وهي تنسب اليه لا المشتري  
 وتمايز احمه المشتري في التدبير والقيام بحفظ المصلحة  
 فكان هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري وقيل

انما اجاب ابو حنيفة بهذه البناء على ما يشاهد من عادة الكوفة  
 في زمانه ان صاحب الخط في كل محلة يقدر مولى بندير المحلة  
 ولا يشترط ان يكون المشتري في ذلك فان باع كلهم يعني ان يبقوا  
 واحد من اهل الخط فكذا حكم لان المشتري ان يباع  
 لاهل الخط في بقاء شئ من الماصل يكون الحكم له دون المتبع  
 وان لم يبق بل باع كلهم فعلى المشتري ان يتفق لاول من  
 يتقدم منهم عند يده او يترحمهم عنده فانه يفتي عند يدها اليه  
 وخلصت عنده حكم وجه قتيلا في دار مشتركة بين قوم  
 بعضهم اكثر بان كان نصفها لرجل مثلا وعشرها لرجل  
 وباقها لآخر فهي على الروس ولا يعتبر قدر الانصاف ولا  
 سواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير وان  
 بيعت دار ولم تقبض حتى وجد فيها قتيلا فعلى اي الدية  
 على عاقلة البائع وفي البيع بخيار فعلى عاقلة ذى اليد عند  
 الجحش وعند يدها ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري  
 فان كان فعلى عاقلة من تصير الدار سواء كان اخيرا  
 للبائع او للمشتري فانه يعتبر اليد وهما المالك وان وجد القتل  
 في الفلك فان القسامة والدية على من فيه من الركاب والملايين  
 حين والماكر وغيره فيم سواد وكذا العجالة وفي مسجد  
 محلة وسائر محلات ابي شارع المحلة اخترا عن الشارع  
 الاعظم كما سناح على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير  
 فيه وفي السوق يملك على المالك وغيره اي غير المالك  
 والشارع الاعظم والسجين والجامع القسامة لان  
 المقصود بها نفي تسمية القتل وذال لا يتحقق في حق العاقلة

سفينه قد تجبى

أوتية



والدية على بيت المال لان العزم بالغنم اعلم ان الطريق ينقسم  
 ابتدا الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد  
 او كثير ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المتطرفة  
 والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل  
 يخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما  
 شارع المحلة وهو ما يكون المروية اكثر بالاهل المحلة وقد يكون  
 لغيرهم ايضا وهذا ما قال في النبايع وفي مسجد محلة على  
 اهلها فكل واحد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم  
 وهو ما يكون مورجميع الطوائف فيه على السوية كما اطراف  
 الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية  
 ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلاف فيه هكذا  
 يجب ان يعلم بهذا المقام حتى تتدفع الشهرة ويضيق  
 الابتهام وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا عن قتل اي اقرقوا  
 فظهر في موضع اجتماعهم قتل على اهل المحلة لان حفظ  
 المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشر  
 جعل عليهم القامة والدية الا ان يدعى لوالي على القوم  
 او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذا  
 الدعوى تضمنت بترانهم عن القامة ولا على القوم  
 حتى يقيموا البينة اذ مجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن  
 سقط الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه وجد  
 فينبغي في بنية العمارة بقربها معنى القرب على ما سبق سمع  
 الصوت او في نهر كبير وهو ما ليس في يد احد ولا ملكه  
 كالقنات مثلا بخلاف النهر الذي يباححق به الشفعة

لاختصاص

لاختصاص اهلها به لقيام يد بهم عليه فيكون القامة والدية  
 عليهم ففقد الوفاية او ما يمتد به ليس على اطلاقه فهدر  
 لان اذا كان بهذه الحالة لا يحميه الفوت من غيره فلما يوسف  
 بالتقصير ولو كان القتل محتملا بالشا على فعله اقرب القرى  
 فن ذلك الموضع على التفسير المذكور للقرب ولو في ارض اودار  
 موقوفين على ارباب معلومة فعليهم لانهم احق الناس بالتبشير  
 فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكما المسجد كان  
 كما لو وجد في المسجد وقد مر ولو وجد في عسكر في بلدة غير  
 مملوكة ففي الحينة والفساط على ساكنيها وفي خارجها  
 ان كانوا اي ساكنوا خارجها قبيل فعل قبيلة وجد القتل  
 فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القرينين وقد مر سابقا  
 وان نزلوا بجملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم  
 لما نزلوا بجملة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة  
 منسوبة اليهم فوجب عزامة ما وجد في خارج انجام عليهم  
 ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى  
 المالك ان القامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يرحلون  
 على المالك في القامة والدية جرح في حق فنقل الى اهله فبقى ذاك  
 اقران شتمات فالقامة والدية على الحق خلافا لابي يوسف  
 لان ايجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولم هذا وجب القصاص  
 بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل يجره جرح به رمية فكل  
 آخر الى اهله فمات زما فمات لم يضمن الخامل في قول  
 ابي يوسف ومحمد وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن لان يده  
 بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها رجلا

ان رجلا



في بيت بلال الثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر دية عند ابي  
يوسف خذ في الحذر فانه لا يضمن عنده لاحتمال ان يقتل نفس  
ولا ييوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفس وجد  
قتل في قرية امرأة كثر اكلها عليها وتدى عاقبتها عند الجحفة  
ومحمد رحمهم الله تعالى وعند ابي يوسف في القامة ايضا على  
العاقلة لانها اهل النقرة وفي المرأة ليست منها فاشبهت  
الصبر كتمان القامة لثقي النقرة والنقرة من المرأة  
منحقة بطل شهادته اهل المحنة يقتل غيرهم يعني اذا  
ادعى الولي على غير اهل المحنة وشهد شاهدان من اهلها لم  
تقبل عنده المحنة وقل لا تقبل لانهم كانوا يصعدون  
بصير واخصوا وقد بطل بدعي الولي القليل على غيرهم  
فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غل قبل الخصومة  
وله انهم خصوا لانهم قاتلوا الخصوم لا يصدرون  
فلا تقبل شهادتهم وان اخرجوا من الخصومة كالوصي اذا  
خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او على واحد منهم  
اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى عليه يعني لان  
الخصومة فائت مع الكل على ما ذكر والشاهد يدفعها عن  
نفسه فيكون منها ما رواه اعلم **كتاب العاقل جمع**  
معقولة بفتح الميم وصحة القاف بمعنى العقل اي الدية  
سميت به لانها كعقل الدماء من ان تفك وممة  
العقل لانه يمنع القبائح العاقلة بهم الذين يقدر على  
القتيل خطأ اهل الديوان لمن هو منهم يؤخذ من عطاء  
في ثلث سنين من وقت القضاء وبهم الجبيل الذين

الولي يقتل

كسبت

كتب اسماهم في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي  
روى على المشيرة لما روي ان البستي عم حكيم عيسى بن  
بعده ولانها مائة قال القارب اولى بها كالأرث والنفقات  
ولما قضيت عمه رضي الله عنه فانه لما دون الدون جعل الدية  
على اهل الديوان بمحض من الصيانة من غير تكليف منهم فكان  
اجماعا وليس ذلك بنسخ بل تقرير بمعنى لان العقل كان  
اهل النقرة وقد كانت بانواع كالولاء والحلف والعقد  
وهوان بعد رجل من قبيلته وفي عهد عمر رضي الله عنه صار  
بالديوان فجعلها على اهلها انباي للمعنى ولهذه اقالوا لو كان  
اليوم قدم بتناصرون بالحرف فعاقلتهم اهل الحرف وان كانوا  
بتناصرون بالحرف فاهلهم والدية صله كما قالوا لكن ايجابها في  
هو صلة وهو العطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم  
لانها اخف وما تحت العاقلة الا للتخفيف والتقدير  
بثلاث سنين مروي عن النبي عم ومحمدي عن عمر رضي الله  
عنه كذا ما يجب من مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلث  
سنين هذا عندنا ويجب حلالا عند الشافعي وسياقي  
امثلة الشافعي لانه لو ان جرح اهل العطاء الاكثر منها  
اي من ثلث سنين او اقل منها يؤخذ منه اي الاكثر او الاقل  
واحيى عطف على اهل الديوان اي العاقلة القبيلة لمن  
ليس منهم اي من الديوان وقع عبارة الوقاية هكذا وحده  
لن ليس منهم وكان يسهو من الناسخ لان ضميرهم لمن  
ولا وجه لارجاء اليه والصواب واحيى لمن ليس منهم يؤخذ  
من كل اي كل واحد من اتحاد العاقلة في مجموع ثلث سنين

عقوبة بر قبيلة تابع اولي  
وجبيل اهل عقدة اهل برطاعة  
عقوبة بر قبيلة تابع اولي  
عقد اهل برطاعة

الولي



ثلاثة... وراهم او اربعة فقط بحيث يواخذ من كل واحد منهم في كل سنة وراهم ليكون الماخوذ في ثلث سنين ثلثه وراهم او مع ثلث ان ثلث وراهم يكون الماخوذ في ثلث سنين اربعة وراهم وان لم يتسع احدى ضمن اليه اقرب الاحكام سبب الاقرب فالاقرب كما في العصبية واما الاباء والابناء فاختلاف في دخولهم والقائل كاحد منهم لان الجاني فلما معنى لا خارج وفيه خلاف الشافعي والعاقلة للمعتق حتى مولاه لان نعمة بهم يومية قوله م سولي الفوم منهم ولمولي المولاه مولاه الذي عاقده يومية يومية مولاه لان العرب ينسبون بناتهم فاسم مولاي العتاقة ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل الماصلي في ايجاب الدية على العاقلة بالخطأ وشبهه العمد قوله لاولياء الضاربة قوموا فذوه قال حين ضربت امرأة قال قت حاشيت فوافوا الامر اليه قوله عم ولان الخاطيء معذور وكذا البيان شرة بسبب العمد لان الآلة لثابتة لا للقتل وتلك النفس احترام لا يجوز اهدارها ولا وجوب الايجاد والقود عليه وفي ايجاب مال عظيم استصحابه فطعم اليه العاقلة لانه انما فطر بقوة مينة وهي بالنسابة وهم العاقلة فكانوا مقصودين في تركه اقبية فخصوا به وقد رار ش موضحة فصاعدا لما تفرق فصل الشبهة ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدية وهي على العاقلة لا اي لا يتحمل العاقلة ما يجب بصلح او اقرار لم يصدق العاقلة او عمد سقط قوده بشبهة او قتل ابنه عمد او الاجنبية عبيد او عمد وما دون ارش موضحة لاروي انه عم قال لاقتل العواقل عمد لا لاجب ولا لاصح ولا اعترافا ولا مادون ارش

وانما يتبع القبيلة لذلك فيهم اقرب اتصال اليهم معناه سبب كل ذلك لجهة التخصيص ويظهر الاقرب كما قاله اقرب على ترتيب العصبية الاخوة ثم بنوهم ثم بنوهم واما الاباء والابناء فقبل دخولهم فقبلهم وقبل لا بد فلولان ههنا

بطن اوراقه

الموضحة ولان التحمل للتميز عن الاستصحاب في القليل والتبديل الفاصل عرف بالسجع وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية تثبت بتصادم فهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم فوجب عليه ومن ليس له ديوان ولا جاني فعاقلة ببيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عمام روي محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجتماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للغير في الخلاصة ولو كان الرجل من العجمي شمس الائمة الحكماني الا الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقهاء في جعفر فانه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني **كتاب الاقرب** لا يخفى مناسبتة لكتاب اجنابيات وتواليها وهو محمول فتر من باب كنهه انه ب اخذه لقادر عليه لان احياء بالية والمال حرمة كالنفس واعانة لمولاه واختلف في الضمان قيل اخذه افضل احياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الواجد بيت مولاه فالاول ان يوصل اليه في اي الاخذ به اي بالاكين الى القاضي فيجب عليه نظرا له ولانه لا يؤمن عن الباقي ثانيا وهذا لا يوجبه ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعله على ما كان فياخذ منه اذا جاء او اعانه اذا باع ولا يجبر الضال لانه لا يستحق التعويض والباقي وان كان له منفعة اجره والنفق عليه من اهره الى الجاني مولاه فاذا جاء اقام

لناهم

قال

بهم



البينة انه قيل على القاض وقيل على من ينصبه القاض لحفظ  
 الاوابق ونحوها خلفه اي القاض او من ينصبه المولى بالبدل  
 ما اخرج عن ملكه بوجه من الوجوه فيدفع اليه قيل بدفعه بالكفيل  
 لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الالتماس وان لم  
 يقرها عطف على اقامة البينة واقر اي العبد انه عبده  
 او وصف المولى علامة وحليته دفعه القاض اليه بالكفيل  
 وان اكره المولى اباقة اخذ اجعل من خلفه بالبدل ما ابق  
 ويدفع اليه فان طال حبيته اي حجب المولى بآية القاض في اقل علم  
 مكانه لئلا ينظر المولى بكثرة النفقة وامسك بمنه والفق  
 عليه اي السابق منه اي الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان  
 التبت اليه بالبينة او بين الحليته والعلامة وليس له اي المولى  
 فسخه اي فسخ بيع القاض لان بيعة بامر الشرع كالحكم لا يقض  
 وان زعم المولى انه كان كائنه ودبره لم يصدق على نقض البيع  
 كذا في فتاوى المسعودي ولو صدق خبر لقوله الا في اربعون  
 درهما اي لرد الباقي اليه مولاه سواء كان الباقي نجورا  
 او مآذونا او مديونا او ام ولد لانهم مملوكون فيحصل به احياء  
 المالك من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاسبه لانه  
 غير مملوك بغير سبائي من مدة سنة متعلق بالموصل اربعون  
 درهما وان لم يقبلها اي وان كانت قيمته اقل من ان يشهد  
 انه اخذ للرد وان لم يشهد فلا شيء له كحاشائي ولو صدق  
 من اقل منها اي مدة السفر فيطلى بحسبه لان العوض  
 يوزع على العوض من ضرورة المقابلة في الاخير من اي المديون وام  
 الولد اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان ام الولد

او اكثر

يعتق بحد فتمكن حرة فلا جعل في احرة وكذا المديون ان خرج  
 من الفلث وان لم يخرج فكذا عدهما لان حريته يول اذا اعتاق  
 لا يتجزأ عندهما وعنده مكاتب ولا جعل في المكاتب  
 كما سباني فان الشاهد ان اخذ الباقي بانه اخذ له ليرده الي  
 مولاه والباقي منه لم يضمن لانه امانة عنده ولم يصدق ولا  
 ان وان لم يشهد ضمن لان غاصب ولا يضمن في الوجهين اما  
 في الاول فلان لم يرد له مولاه واما في الثاني فلا يتركه الا يشهد  
 عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة لا جعل ليرد المكاتب  
 لان ليس بمملوك بحد او على المرتهن جعل الرهن لان وجوب  
 اجعل للراد باصاية مالته العبد ومالته حق المرتهن او موجب  
 الرهن بشئ يدا الاستيفاء للمرتهن من المالك فكل  
 الراد عما ملل فحجب اجعل عليه وان رد بعد موت الرهن  
 او الرهن لا يبطل بالمولوت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين  
 او اقل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه والباقي على الرهن  
 لان حقه بالقدر المضمون وصار كمن الدوا والتمليك  
 عن اجنابة بالغداة فانه على المرتهن بالقدر المضمون وان  
 كالتدبونا فعلى اي اجعل على المولى ان اخذ الرضا اي  
 قضاء ما على العبد من الدين وان ابي من القضاء ببيع  
 العبد فبيده بالاجعل اي اخذ صاحب اجعل جعل لولا والباقي  
 للفرما لان مؤنة الملك فحجب على من يستقر الملك له وان  
 كان العبد جانيا فعلى المولى في الغداة اي اجعل على المولى  
 ان اخذ الرضا لانه طهره عن اجنابة باختياره الغداة  
 وتبين ان الراد اجبي مالته والاولياء في الدفع اي اجعل

صاحبها هذا عند  
 واما عند يوسف فلا يضمن  
 ويستحق الجعل ان رده لانه  
 الا شهاد



على الاولياء ان يختار المولى دفع العبد اليهم لانه احيى حقهم  
وان كان العبد موهوباً فعلى الموهوب له وان رجع الواهب  
في بيته بعد الرد لان الملك للموهوب له عند الرد فزاله بالرجوع  
بنقص من وهو ترك التصرف من فلا يسقط عنه الواجب  
باردة وان كان لصبي ففي ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصيته  
فلا جعل له لان تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجرة الباقية  
البيع وقيل القبط خير المشتري اي قال المشتري بخير انما  
مهر حتى يرجع الابن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد  
بحكم عمر البائع عن التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف  
في الرهن والله اعلم **كتاب النفقة** هو نفقة من فقدت  
المن غائب عني وانما نفقة وهو مفقود واصطلاح غائب  
لم يدركه في اي موضع هو ولم يسمع خبره احياناً هو ام ميت  
حي في حق نفقه بالاستصحاب فلما نكح امرسه لم يكن مخالفاً  
لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ولا يفهم ماله قبل  
ان يعرف حاله لان الظاهر حاله اجماعاً والقسم بعد الممات  
ولا نفقة اجارته لانه لا نفقة اجارته قبل الموت وينصب  
القاضي من يقبض حقه الكائن في ذمم الناس ويحفظ ماله  
ويبيع ما يحتاج فيه لانه القاضي نصب ناظر الكل عاجز عن  
النظر لنفسه كما لصبي المجنون والمفقود كذلك ونصب  
الحافظ له والقائم عليه نظراً لانه يقبض غلاته والدين  
الذي اقرب عزم من عزامة لانه من باب الحفظ ويخاصم في  
كل دين وجب بعقده لانه اصيل في حقوقه ولا يخاصم في الدين  
الذي نزل له المفقود ولا في نصب له عقار او عوض في يد آخر

لانه ليس

بالقضاء

لانه ليس بالملك ولانا يب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي  
وان لا يملكه خصوصاً بلا خلاف وانما اختلاف في الوكيل بالقبض  
من جهة المالك في الدين فاق ادعى احد من المفقود وحقايم  
الحقوق لم يثبتت الي دعواه ولم يقبل منه ولم يكن وكيل  
القاضي لاحد من الورثة خصاً وان راى القاضي سماع البيعة  
وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره  
الزيلي وينفق اقرباؤه المفقود كونه وابويه وعنده ما فيه  
باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في المفقود  
حال حضوره بلا قضاء القاضي ينفق عليه من ماله لان  
النفقة في حق القضاء على الغائب لا يجوز لا يفرق  
بينه وبينها اي باين المفقود وعنده لقوله نعم انها امراته  
حتى يأتي البيان ولولا ربع سنين وعنده ما كان اذا مضى  
اربع سنين يفرق بينهما وتعد عدة الوفاة ثم تزوجت  
ان شادت وميت عطف على حتي في حق غيره فلا يرث  
من غيره ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف  
قسط من مال مورثه وموهبه الى موت اقرانه في بلدته اختلفوا  
في تقدير مدة حيوته فظاهر الرواية ما ذكره ههنا فان  
ما يقع احاجة الى معرفة فطرته في الشرع الرجوع الى امثاله  
ليقمة المتوفات ومهر مثل النساء ويقاوم بعد كل اقرانه نادر  
وبناء أحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقرانه في  
بلده لان النفقة عن حال الاقران في كل البلد ان خارج  
عن الامكان وقال الزيلي المختار ان يفوض الى راى الامام  
لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبه الظن يختلف

بيته

على حج بالولد

عند غيبته لان القضاء  
يكون امراته وكل من لا يستحقها  
في حضوره الا بالقضاء  
ينفق عليه من ماله



باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب  
 على الظن في ادنى مدة ان مات لاتباعه اذا دخل مملكته ولم يكن  
 سبب اختلاف الناس في موته الاختلاف ارايهم فيهم  
 فلما سئل تقدير المدة فان ظهر قبل اي قبل مدة افران حين  
 فلهذا انقطع الموقوف وبعده ان يموت افران يحكم بموته  
 في حق ماله يوم مات المدة الظرف متعلق بماله اي يحكم بموته  
 في حق ماله الذي في يده ومحت نصه حقيقة او حكمي يوم تمام  
 المدة فتتولد عنه لان كان الان مات للموت يعني اربعة  
 اشهر وعشر او يقسم ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث  
 مات قبل المدة وفي مال غيره عطف على ماله اي يحكم  
 بموته في حق مال غيره من حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك  
 احين مال المال الغير لان كان مبيت والميت لا يملك مالا  
 غيره ما وقف له الى من يرثه مورثه عند موته لان المستحق  
 لهذا المال الموقوف الى الان وذلك لما تقرره الاصول  
 ان الاستصحاب وهو ظاهر الخان دافعة لا مثبتة فالمفقود  
 قبل المدة من فلا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقده ومات  
 قبل حكمه بموته لان الظاهر ان كان حيا فيصلح حجة لرفع  
 ان يرثه الغير وفي مال غيره مبيت لان الظاهر لا يصلح  
 للميت لا يحايب اريد من الغير في ما وقف للمفقود الى من  
 يرثه مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج امة الغائب  
 والمجنون وتجهيل اوله ان يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول  
 التي دلت والاعلم **كتاب اللقيط** وهو لفظ ما يلقط  
 اي يرفع من الارض فيقال بمعنى مفعول ثم غلب على الصفتين

حجة

وبعد ما ياب

الميت

الميت

الميت بما عتبار كماله لانه يلقط ويشرع مولود ماله خوف  
 من الميت او قرار من التهمة تدب رفق ان لم يحفظ هلكه  
 بان يوجد في الامصار لان فيه اظهر الشفقة على الاطفال  
 وهو من افضل الاعمال ووجب ان يحفظ هلكه بان وجد في  
 في مغارة ونحوها من المهاد كمن راي اعمى يقع في البئر ونحوه  
 يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية يحصل الفصول  
 وهو حر الا بجهة رفق لان الاصل في بني آدم الحرية كونه لهم  
 اولاد آدم وحواء عليهم السلام لان الاصل في دار الاسلام  
 ايضا الحرية ثم ان حر في جميع الاحكام حتى ان قاذم بحد  
 لا قاذف امة لوجود ولد منها لا يعرف له منفقة وجناية  
 في بيت المال وارثه لان العزم بالغنم اتفاق الملتقط  
 عليه تبرع لا يكون دين عليه اي اللقيط وان اهره ان  
 الملتقط القاضى به اي بالانفاق في الاصح الا ان يقول  
 على ان يكون دين عليه فيكون ديننا على اللقيط يرجع  
 الملتقط عليه لان للقاضي ولاية عليه وانما قال في الاصح  
 لان مجرد انفاقه لا يفي في الرجوع على اللقيط فيما  
 ذكره الطحاوي كي اذا قضى دين على شخص بامر فانه  
 يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع الا اذا طرح بما ذكره ان مطلق  
 قد يكون للحيث والتمتع بغيره فلا يرجع بالاحتمال فان ادعى  
 الملتقط الا ذكرا في كما ذكره اي يقول القاضي على ان يكون  
 دين عليه فكذا في اي اللقيط الملتقط لا يرجع الابينة  
 بخلاف الوصي اذا انفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق  
 الشعار ولا يحتاج الى بينة اي الملتقط ان ينفق عليه

ببعض

الغنم بالضم الغنمية

القاضي



وسأل القاضي ان يأخذ من قارة ان القاضي لا يقبل ان القبط  
 الابنية على كونه لقيطاً لانه منهم لاحتمال ان يكون ولده  
 او بعض من يزره نفقة واحتمال بهذه الحيلة ليدفع النفقة  
 عن نفق واذا اقامها قبلها القاضي بلا خصم حاضر وبعد  
 اي بعد البينة الاولى قبول ان علم عجزه اي عجز المنتقط فان  
 اي بعد ما قبله القاضي عند القاضي عند آخر قطعية الاول فهو  
 اي القاضي محقق بين الذي وعده لا يؤخذ من اجتهاد بسبق  
 في الاخذ وان دفعوا الى اخذ الى اخره ليس له الاخذ منه  
 لاستحقاق حقه ونسبه ثبت فمن ادعاه ولو كان المدعى  
 رجلين فيكون ولدهما كما في الجارية المشتركة او ثبت  
 محقق بصف منهما اي الرجلين المدعين علامة به فانه  
 يكون ولد اللواصف دون الاخره او ذات زوج عطف  
 على رجلين اي ولو كان المدعى امرأة ذات زوج لانه يكون  
 ولدها ان صدقها اي زوجها او برهنت على ولدها او كان  
 المدعى امرأتين فبرهنت كل على انه ولد فانه يكون ولدهما  
 او عباد اي لو كان المدعى عبد اثبت نسبه من فيكون حر الثاني  
 لان الاصل في دار الاسلام الحرية او ذمتا ثبت نسبه  
 منه فيكون مسلماً ان لم يكن في مفرقه اي مفرق الذميين بل في  
 مصر من امصار المسلمين او قرية من قرابهم او موضع فيه  
 كفار و مسلمون و ذميين ان كان فيه اي مفرق الذميين بان  
 وجد في قرية من قرى اهل القرية او بيعة او كنيسة ما يشهد  
 عليه من المال او على ذمته هو عليها له اي اللقيط اعتباراً  
 للظاهر صرفه اي المانتقط في ذلك المال اليه اي اللقيط بامر

القاضي لانه مال شايع وللقاضي ولاية صرف مثل اليه وقيل بدونه  
 لانه للقيط ظاهر اوله ولاية الاتفاق عليه للمانتقط قبضه  
 اي ما وهب للقيط لانه نفع محض ونقد حيث شاء ذكره  
 قاضي وسليمة في حرقته لانه من تأويله وحفظ مال لا يحاكم  
 لا ينتقل سبب الولاية من القرابة والملك والحكومة ولا تفرق  
 مال كماله فان ولاية التصرف لشئ المال وهو يحصل بالبراي  
 الكامل في الشفقة الوافرة والموجود في كل منهما احدهما  
 ولا اجارة لانه لا يملك اطلاقاً من فاقه فاشبه العتم بجلد  
 الامة فانهما يملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصل احتراز  
 على قيل يجوز اجارته لانه يرجع الى تأويله والاول رواية  
 الجاهل الصغير ولا ان يحتج فان فعله هناك به ضمن كذا  
 في الخاتمة **كتاب اللقطة** اللقطة هي اسم اللقيط في  
 المعنى لكن غلب استعمال اللقيط في الآونة واللقطة في  
 غيره تدب رفعها لصاحبها لانه ان تركها ربي فصل اليها  
 يد خائفة فيكتمها عن صاحبها فيضيع ماله فكان تسميته  
 الى اتصال الحق السحق ولقد اقولوا يجب اذا خاف  
 الضياع كما قرأ ان الشهد عليه بانه اخذه ليرده على صاحب  
 وعرف في مكان وجهه قيد وفي الجامع بان يساوي اني  
 وجدت لقطه لا ادري مالها فكتبت مالها وليصدقها  
 لارقتها ان علم ان صاحبها لا يطعمها او انها نفقة ان  
 بقيت بعد هذا كالا لاطعمه النفقة للاكل وبعض الشرا كانت  
 امانة عنده حتى اذا هلكت بلا عتق لم يضمن قات او كثر  
 واخذت من الحلال والحرم وعند الشافعي يجب تغيره لقطه

رفعها

الشمارية



المحرم الى ان يحجب صاحبها فيستفيع الرفع بها باللفظ لو فقير  
 والالتصاف بها الى فقير ولو على أصل من الآباء والأمهات الفقراء  
 وقرع من الاولاد واولادهم الفقراء وعرض الفقيرة فان جاء  
 صاحبها اجازة اي التصديق وله اجره اي الثواب او اخذها  
 من الفقير لو كانت فائضة والاصل من صاحبها الاخذ او الفقير  
 بل رجوع بينهما يعني اذا ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان  
 ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على قوله  
 فان اشهد فان اقر الملتقط باخذ باللفظ ضمن وفا فان  
 ملكته فريده لان متعده وان تصادقا اي الملتقط والصاحب  
 على اخذها لصاحبها لم يضمن وفا فان تصادقا فمما حجة في حقها  
 وكان كالبيته وان اختلفا بان قال الملتقط اخذتها ملك وقال  
 صاحب اخذتها ملك ضمن عند ابي محمد رحمه الله الا عند  
 ابي يوسف بل القول له في انه اخذه للرد وان لم يجد من يشهده  
 او وجه الكنة تركه خوفه من اخذ الظالم اياها قالوا لم يضمن ذكره  
 الزباني كذا البهيمية في الاحكام المذكورة وما انفق الملتقط  
 عليها اي البهيمية بلا اذن القاضى تبرع وبه اي باؤنه ومن على  
 صاحبها فان حضر ياخذ منه الملتقط بحكم القاضى واخبرنا القاضى  
 اي يستفيع به بالاجارة كالفارس والبغل والحمير والهور والفقير  
 عليها من يومين او ثلثة بقدر ما يستفيع به عنده ان المالك  
 لو كان جنتا فحضر لان فيه ابقاء العين على ملكه بلا الزام الدين  
 عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك في نقل  
 بالابق ولم اجده في غيرهما بل وجه في المحيط والبدائع والحكام  
 خلافا حيث قالوا لا يجوز اجارة الابق لاحتمال ان يابق

الفاصل

ولهذا تركه

ولهذا تركه وما لا يقع له من البهائم كالشاة ونحوها اذن القاضى  
 بالانفاق عليها بشرط الرجوع على صاحبها لما مر ان الاصل  
 ان كان الانفاق هو الاصل والامر انما ابتدأ به بغيرها وحفظ  
 ثمنها لان النفقة الدارة مستصلحة والنفقة حبة اي منع  
 البهيمية عن صاحبها لاخذ نفقتها لان بقاها الى الآن كان  
 بنفقة فصار كان استفاد الملك منه فان ملكته بعد  
 حبة سقطت لانه في معنى الرهن فيه ملك بما حجب به  
 وقيله لا اذ لا تعلق له به وانما ياخذ حكم الرهن عند اختيار  
 الحجب بين مدعيها علامتها اصل الدفع لقوله عم فان  
 جاء صاحبها وعرف بغيرها فادفعها وهذا الامر  
 للاباحة لان وجوب الدفع انما هو بالبيته عمدا بالمشهور  
 وهو قوله عم البيته للمدعي واليمين على من اكبر ولا يجب بالاجرة  
 لما ذكرنا وعند الشافعي يجب ببيان العلامة بجدات  
 بالبادية جاز له في بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله  
 كذا في الفصول العبادية حطوب وجدته الماء ان كان له فحقة  
 فلفظ براء في غيرها حكمها والافضل لمن اخذ كسائر المباحات  
 الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الحبس فان  
 وقف الذي مصدر الوقف متعده معناه ما ذكره الوقف  
 الذي مصدره الوقف لازم وشرعا حبس العين على  
 ملك الوقف والتصدق بالمنافع بمنزلة العارية خلافا  
 لها فان عند جماهير العيين على ملك الله تعالى فيقول  
 ملك الوقف عند الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العبد  
 فيلزم ولا يباع ولا يورث ووقع على قوله والتصدق بالمنافع

الشفقة منها

علم



يقوله فلم يصح في رواية يعني اذا انقضى الوقف التصديق بالمنفعة  
 لم يجر لان المنفعة معدومة والتصدق بالعدوم لا يجوز وصح  
 في الاصح اجماعا لان التصديق بالمنافع جائز عند جميع اهل  
 الفقه كما جاز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وغلته بالكتابة  
 غير لازم عنده ولذا قال ولم يلزم لبقاء الملك كما في العارية  
 والمراد باللزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو اراد  
 ان يخرجه فليوقف على الفقراء او بني سقاية او خا نالين السيل  
 او ارباطا او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملك الواقف وخرج  
 على عدم اللزوم بقوله فصح تملكه في حياته وارضه اي كونه  
 موروثا بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء  
 استثناء من قوله لم يلزم اي لا يكون الوقف لازما الا  
 باحد امور اربعة ذكر الاول بقوله بالقضاء من قاض يرضى  
 ذلك من قبل من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضيا يحكم  
 احض من اياه فانه ان حكم له لم ينفذ حتى جاز للموثر ان ينقض  
 كما تقرر في موضع وطريق القضاء ان يسلم الواقف ما و  
 وقف الى المستور ثم يرجع بحكم ان غير لازم فاذا انراضا الى  
 احكام وحكم بالنقطاع عن الوقف لزوم بالاجماع لان فصل  
 مجتهد فيه فاذا حقه حكم الموثر لزوم كسائر الاحكام الصادرة  
 من احكام وما يذكر في صك الوقف ان قاضيا من القضاة  
 قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ  
 في الصحيح كذا في الكافي واخا ينية وذكر الثاني بقوله او بالموت  
 اذا علق به فان قال اذا ميت فقد وقفت دار على كذا  
 ثم مات صح ولزم ان خرج من الثالث لان الوصية بالعدوم

يعني ان الاصح انه  
 صحيح

موت

جائزه

جائزه كالوصية بالمنافع كما مر ويكون ملك المبت فيه باقيا حكم  
 فيتصدق عنه وانما وان لم يخرج منه جاز يقدر الثلث وبق  
 الباقي الى ان يظهر مال آخر او يجز الورثة وان يظهر ولم يجزوا  
 واقسم العلة بينهما لما نالها للوقف وثلثان للورثة وفي قول او بالموت  
 اذا علق به اشارة الى ان حجة التعليق بالموت لا يفيد زوال الملك  
 بل لابقائه من الموت بعد التعليق ليفيده وذكره الثالث او بقوله  
 وقفتها في حيوتي وبعد مماتي مؤبدا فانه جائز عندهم كمن عنده  
 اي حنيف ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالعتة فكان عليه  
 الوفاء بالنذر ولو ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من  
 الثلث ويكون سبيل سبيل من اوصى بخدمة عبده لانه ان كان  
 احذت يكون الموصل له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات  
 الموصل له بالخدمة يكون العبد ميراثا للورثة المالك الا ان في الوقف  
 لا يتصور انقطاع الموصل لهم فيتأثر بهذه الوصية وذكر البيع  
 بقوله او بنى مسجدا وافراره بطريقه بشرط الافراد لان  
 المسجد لابد ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان المساجد  
 لله فلا تدعو مع الله شيئا مع الله احد اي فحتمه به تعالى فلا يخلص  
 له تعالى الاية والاذن للناس بالصلوة فيه وصلوة جماعة وفيل  
 لا حاجة الى صلوة جماعة بل كفي واحد اذا صلى فيه بشرط الاذن  
 طهر به لان التسليم بشرط لصيرة رية مسجد اعندهم خلافا  
 لما يوسف ويشترط في كل نوع تسليم يليق بيزه المسجد  
 بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع افادتهما للزوم  
 بالنظر الى الواقف ووارثه يفيد ان خروج الوقف عن ملك  
 الواقف والوجه الثاني يفيد بموت الواقف لزوم بالنظر

يقوله

١٩١

الوقف



اليد خروجه عن ملك ايضا ولو لم ينظر الى الوارث ان خرج من الثلث  
 والوجه الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه ما دام حيوانا لا لزوم بالنظر  
 الى الجواز لرجوعه الى النظر الى الوارث ان خرج من الثلث ثم انها  
 بعد ما خالف الامام في عدم زوال ملك الوقف وقالا بزواله  
 اختلغا في يمينه به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطف على  
 قوله لم يلزم يعني بعد ما يلزم باحد الامور المذكورة لم يتم  
 الا بذكره في مؤبد عند محمد لانه تصدق بالمنفعة او الفدية  
 وذا قد يكون موقتا وقد يكون مؤبدا فطلق لا يدل على التام  
 فلما يد من التخصيص فلو وقف على اولاده مثلا بان قال وقف  
 على اولادي ولم يزد عليه انقرضوا اي الاولاد عدا الوقف  
 الى الملك عنه كونه منقطع الاخر ولو وقت بان قال وقف  
 الى عشر سنين مثلا بطل اتفاقا لانه كالتوقيت في البيع  
 وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر التام لان  
 المقصود التقرب الى التام وهو نارة يكون بالعرف الى  
 جهة يتوهم القطاعها واخرى بالعرف الى جهة يتوهم  
 ذلك فيصير في الفصيلين تحصيل المقصود والواقف اذا  
 انقطع الوقف عليه كالاولاد مثلا صرف الوقف عنه الى الفقراء  
 فالصحيح ان التام بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند  
 ابي يوسف لان قوله وقف وتصدقته يقتضي الازالة  
 الى التام وهو مقتضى التام بيد فلما جاز الى ذكره كالاتفاق  
 كما سيأتي وعند محمد بشرط ذكره لما مر وهو ان الوقف  
 عنه اي عند ابي يوسف اسقاط اي شرع لا اسقاط ملك  
 الواقف من العين كالاتفاق فانه اسقاط الحق المولي لا ملك

من غير ذلك لانه المالك للواقف والوقف ولا للعبد والابن ابي  
 وسائر تصرفاته فيخرجها يوسف الوقف عن الملك بنفس القول  
 بلا حاجة الى القضاء وغيره وبغير الشيوع لان القسمة من  
 نية القبض لانه المجازاة ونماها فيما يقسم بالقسمة واصل  
 القبض عنده ليس بشرط فكذا انتم وقد عرفت ان الوقف  
 عنده اسقاط الملك كالاتفاق والشيوع لا يمنع الاعتراف  
 فلا يمنع الوقف ايضا وبه يقتضي شيخ العراق وعند محمد  
 صدقة لقوله عم لعمر رضي الله عنه تصدق باصلها لا ببيع  
 ولا توهب لا تورث في شرط اي محمد التسليم اي تسليم  
 الوقف الواقف الى المتولي والقبض اي قبض المتولي الوقف  
 كي في الصدقة المنفقة دون الموصي بها فانها لا تزول عن  
 ملك المصدق بمجرد القول بل تسليم وقبض الفقير وذلك  
 لان التملك من الله لا يتحقق فصد المامر الا ان ما ثبت  
 له ثقل من الحق في الصدقة ثبتت في ضمن التسليم الى العبد  
 فينزله منزلة الصدقات والذكورة ولو تم قبل التسليم  
 لصار يده مستحق عليه التبرع لا يكون سببا للاستحقاق  
 على المتبرع ويمنع الشيوع فيما يقبل القسمة لان اصل  
 القبض عنده بشرط فكذا ما يتم به القبض وتما في محتمل  
 القسمة بالقسمة وفيما لا يحتملها يصح مع الشيوع حتى  
 لو وقف نصف الحمام جاز كالصدقة المنفقة فانه اعتبر  
 الوقف بها فانها لا يتم في شاع يقسم كما اذا قال تصدقت  
 نصف هذه الدراهم العشرة بهذه الفقير فانها لا يتم  
 ما لم يقسمه ذلك الفقير وتتم في شاع لا يقسم كنصف وبه

محمد



يفتي مشايخ نجارا قال في جمع الفنا وبن على قول محمد لو كانت  
 الارض بين رجلين فتصدقا بها صدقة موقوفه على المساكين  
 او على وجه من وجه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعا لها الى  
 قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع من اجواز على قوله هو  
 الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهرنا لم يوجد الشيوع  
 عند العقد لانهما تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض لانها  
 سلمى الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض  
 مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقف متوليا  
 على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد  
 منهما باشر عقدا على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض  
 ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصف شيئا فان  
 قال كل واحد منهما المتولى قبض نصيبه مع نصيب صاحبه  
 جاز ولو تصدق احدتهما بنصفها كذلك وجعل لكل فريضة  
 واحد جاز لان ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد  
 وقت القبض لان المتولى قبض الارض جملة وهرنا سلمى اليه  
 جملة وكذا لو جعل المتولية الى رجلين معا لانها صار المتولى  
 واحد كذلك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف  
 واحد فجعل نصف الارض وقفا للفقير اثنى مشاعا والتصدق  
 الآخر على امر آخر جاز كما على قول محمد اما على قول ابي يوسف  
 يجوز الوقف في كلهما لان الوقف عنده يجوز غير مقسوم  
 وبعض مشايخ زماننا افترأ بقول ابي يوسف وبغيره  
 واذ لم الوقف ونم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه  
 ولا يملك اي لا يقبل التملك لغيره ببيع ونحوه للاستحالة

بنصف الارض صدقة  
 موقوفة على المساكين  
 ثم تصدق الآخر

تمليك

تملك استخراج عن ملكه ولا يمار ولا يرهق لا اقتضاها الملك  
 ولا يقسم الا عندهما اذا كانت القسمة بين المالك والواقف  
 اي اذا قضى فاض بجواز وقف المشاع ونفذ قضاءه وصار  
 منفقا عليه كسائر المنفقات فان طلب بعضهم القسمة فعنده  
 لا يقسم ويتهايشون وعندهما يقسم واجمعوا ان الكل لو كان  
 موقوفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط  
 وهو معنى للوقوف عليهم كما ان القسمة تتميز وافراز لا  
 بيع ولا تملك فيجوز ولا انها ببيع معنى للاستحالة لها على الافراز  
 والبادلة وجهه البادلة راجحة في غير المثليات ازال ابو  
 يوسف المسجد عن ملكه الواقف بقوله جعلت مسجدا  
 لان التسليم ليس شرطه لانه اسقاط كالاتق  
 وشرط الصلوة كما مر اعادة ذكر المسجد لان ذكره اولي تعدا  
 موجبات لزوم وذكره ههنا لاختلاف احكام سائر الاوقاف  
 فاعدم اشتراط التسليم الي المتول عند محمد ومنع الشيوع  
 عند ابي يوسف وخروج عن ملكه الواقف عند ابي حنيفة وان لم  
 يحكم به احكام وان جعل تحت سردابا وهو موب سردابا هو  
 بيت يتخذ تحت الارض للتبريد لمصالح جاز كما في بيت  
 المقدس بشرطها الذي هو وجعل فوقه اي فوق المسجد بيتا  
 وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن ملكه فلا اي لا يكون  
 مسجدا وله ببيع ويورث عنه اذا مات لان المسجد يحجب  
 خلوصه له كما ولم تخلص هنا لبقاء حق العبد متعلقا بفسقه  
 او باعلامه فلا يثبت احكامه وعن ابي يوسف انه جواز التبريد  
 حين قدم بغداد ضرورة ضيق المنازل وعن محمد انه دخل

لغيرها او جعل

حين



الرجح اجاز ذلك كماله للضرورة كما لو جعل وسط داره مسجدا  
واذن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا ولا بيعة ولا ورث  
عند لان ملكه محيط بجواربه فكان له حق المنع قال الله تعالى ومن  
اظلم ممن منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو ضرب ما حول  
واستغنى عنه بغير مسجد اعند ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله تعالى ولا يعو د الى ملكه بان كان حيا و الى ملكه اذ ارث  
ان كان ميتا وعاد الى الملك عند محمد لانه عينة لقرينة معينة  
فاذا انقطعت عاد الى ملكه كالمخطو اذا بعث بالهدى ثم  
زال الاصل او ادرك الحج كان له ان يصنع به بده ما شاء و  
لهما ان القرينة التي قصد بالتميز بخراب ما حول اذ الناس  
في الساجد فيصير في المسافرون والمارة و يسهل الاحصار  
لم يزل عن ملكه قبل الذبح ومثل حصر المسجد وعيشته  
اذا استغنى عنها حيث لا يدخلان في الملك عندهما  
خدا في المجرى والرباط والبئر اذا لم ينفع بهما ايضا على هذا  
الاختلاف فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر الى اقرب مسجد  
او رباط او بئر الى تغريب على قولهم اذا اتحد الوقف والحرمة  
بان بنى رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهي وقفه وقيل  
مرسوم بعض الموقوف عليه بان انقص مرسوم امامه  
المسجدين او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا جاز  
للمحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر الى الاخرى كمشي  
واحد وان اختلف احدهما بان يرفع مسجد من اورجل  
مسجد او مدرسته وقفوا لهما اوقافا فلما لا يجوز للمحاكم  
ان يصرف من فاضل وقف احدهما الى الاخر كذا في البزازية

والمسجد لا يكون  
لا حد فيه حق المنع

او المجرى

سوار

وقف منبقة على الفقة او سبيلها الى المستولى ثم قال لو سبقت  
اعطى من غلتها فلما كان كذا انما رأيت من الصواب فجعل لهم ما يعل  
لان الوقف بعد التأسيس جاز عن ملكه فلا يقدر وصية على  
التصرف الا اذا كان شرط في الوقف قبل التأسيس ان يعرف  
اي الوقف غلتها الى من شاء كذا في الاختلاف جاز جعل كل شيء  
من الطريق مسجدا او عكس كذا في كتاب الكراهية من الحاشية  
وفي الفصل الثاني عشر من العادة وجاز ايضا جعل الطريق  
مسجدا لا عكس كذا يجوز الصلوة في الطريق لا اله و في المسجد  
كذا في العادة وجاز ايضا اخذ ارض بجنب المسجد اذا اضاف على  
الناس بالقيمة كرها كذا في مجمع الفتاوى وجاز ايضا جعل الوقف  
الولاية لنفس لان التولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية  
ضرورة لكنه بعد ذكر اذا كان غير ماثون على الوقف فملكه قاضي  
ان ينزع من يده نظر الفقهاء وكذا لو شرط ان لا يخرج سلطان  
او قاضي من يده ولو كي غيره لانه شرط مخالف الحكم الشرع  
واجاز ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفس يعني اذا وقف  
وسلط الكل او البعض لنفس مادام حيا وبعد الفقهاء  
يسطل عند محمد ويملك لغوات معنى القرينة بازالة الملك  
الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار اللابنة اي بالانتماء  
فانه يجوز على جهة ينقطع فيعود الى ملكه المالكه مشايخ  
يلج اخذوا بقول ابي يوسف وعليه الفتوى ترغيب الناس  
في الوقف كذا في الاختلاف وغيره واجاز ايضا شرط الوقف  
ان يستبدل به او يبيعه ويشترى بخمسة ارجح اخرى اذا  
شاه فانما فعل سارت الفانية كما لا ولي في شرطها لا ذكرها

وقد نكذوا فعل



والمشروط

ثم لا يستبدلها بشأنة لانه حكم ثبت بالمشروط ووجد في الاول  
لا الثانية وانا بدون المشروط فلما يملك ان الاستبدال  
القاضي كذا في الثانية صح وقف العقار ببقائه واكثرية  
عبيده وسائر آلات الحراثة تبعاً للعقار لا المنقول لان  
لا يشاء وعن محمد بن محمد بن المنعارف وقفته كالفاسق المرد  
والقدوم والمنشور واجازة وثباتها والقدوم والمراجلة  
اذ اوقف على اهل مسجد لقرأة القرآن ان كانوا يحضون  
جائز وان وقف على المسجد جائز وبقائه فيه ولا يكون مقصود  
عليه وانا وقف الكتب وكان محمد بن مسلم لا يجيزه ونهين  
يحيى يجيزه ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر يجيزه وبه  
ناخذ كذا في الخلاصة وعن الانصاري وكان من اصحاب  
زفر صميم وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او ما  
يوزن يجوز ذلك قال نعم وكيف قال يدفع الدراهم مضافة  
ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال او  
يوزن يباع فيه مئة مضافة او بضاعة كالدراهم  
فعل هذا اكثر من الحنيفة كذا في الخلاصة بني على ارض فوقه  
اي البناء بدولها اي الارض لم يجوز لان الاصل فيه العقار لانه  
في بناءه واحتقق به ما يتبعه وما ورد فيه الآثار وما في الروايات  
فبقى الباقي على اصل القياس وقيل جائز في الكافة ولو وقف  
البناء فصد المخرج الضحية وفي القاعدة عن ابي حنيفة رضي الله  
انه اجاز وقف القبرة والنظري في اجاز المسجد وكذا  
الفتنة يتخذها رجل للمسن ويتطرقون فيها ولا يكون  
بناء ما ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز

البناء بدولها اي الارض لم يجوز لان الاصل فيه العقار لانه في بناءه واحتقق به ما يتبعه وما ورد فيه الآثار وما في الروايات فبقى الباقي على اصل القياس وقيل جائز في الكافة ولو وقف البناء فصد المخرج الضحية وفي القاعدة عن ابي حنيفة رضي الله انه اجاز وقف القبرة والنظري في اجاز المسجد وكذا الفتنة يتخذها رجل للمسن ويتطرقون فيها ولا يكون بناء ما ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز

وقف البناء

ولو وقفه

وقف البناء بدون اصل البناء لا يجوز وبنى على ارض موقوفه بجهة  
فوقف البناء لها اي لشئك بجهة جائز بالاجماع لا يحتاج الى جهة اخرى  
اختلف فيه قبل جائز فيسئل لم يجوز ثم الوقف اذا احتاج الى  
العمارة يجب عمارة سواء بشرط الواقف العمارة او لا فانها  
ان لم تكن مشروطة نصفا فهي مشروطة اقتضاء لان مقصود الواقف  
الثقة او رار الفكة مؤبداً على المصارف وهذا انما يحصل ما  
باصلاحها وعمارتها ويثبت بشرط العمارة اقتضاء والغايات به  
نصفا على الموقوف عليه متعلق يجب عليه عمارة بما لف  
ولا يؤخذ من الفكة بشئ لو كان مبيناً بان كان الوقف داراً  
على سكنى اولاده مثلاً لان الشفع به والغرم بالغنم ولهذا  
يكون نفقة العبد الموصى بخدمته على الموصى له ولا اي وان  
لم يكن مبيناً ببدءها اي بالعمارة من غلته اي غلة الوقف  
لان الوقف اذا كان بخير معين لم يمكن مطالبتهم بها اكثر من  
وغلته الوقف اقرب اموالهم فيجب منها ولم يزد في الاصح  
يعني انما يجب العمارة عليه بقدر ما يسبق على الصفة التي  
وقف المالك عليها وانما يجب يسبق على تلك الصفة لان  
بصفته صار غلته مستحقه الصرف الى الوقف عليه فاما  
الزيادة فلها الفكة مستحقه لانه يجوز صرف غلته مستحقه  
الى جهة غير مستحقه الا برضاه ولو ابي اي المعين عن  
عمارة الوقف او عجز عنها عمته الحكم بان ائجره وعمته  
باجرة فردة اليه اي الموقوف عليه ولا يجبر اي الابي  
عليها اي العمارة لان فيها اتلاف ماله ولا يجبر الانسان  
عليه كما لا يجبر صاحب البذر في المذاعة ولا يكون اباه





رضا بطلان حق لانه في حيز التردد لاحتمال ان يمنع لرضاه  
 به ويمتنع حذر من اختلاف مال فلا يبطل بالشك ولا يجوز  
 اجارة من لا سكن لا ولاية له على ما لا يملك ولا نائب عنه  
 بل بوجبه المتولى او القاضى وحده يقتضيه او عنه اليها اي  
 العمارة ان احتاج الوقف اليها يعني ان نفى الوقف ان  
 صلبه لان يصرف الى عمارة صرف اليها والا يبيعها كما لم يعرف  
 ثم ان اليها صرفا للبدل الى ما لا جزء من العين وحقهم في  
 الاشتقاق بمنافعة دون العين لان حق الله تعالى اوجب الوقف  
 فلا يصير اليهم ما ليس حقا لهم الوقف اذا ائتمروا واحتاج  
 الى الموقوف برفع القاضى ليضحي ان لم يكن مستحكما  
 كذا في الخلاصة وتفسير لو كان لوارث الوقف كالحكمي بطلان  
 الوقف والا فلا قال في مجمع الفتاوى القاضى اذا اطلق بيع  
 وقف غير مسجل ان اطلق لوارث الوقف كان خلك منه  
 حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغير وارثه لان  
 الوقف اذا بطل عاد الى ملكه وارث الوقف وبيع مال  
 الغير لا يجوز اقر بوقف صحيح وبانه اخرجه عن يده ووارثه  
 يعلم خلافه ان لم يقفه ولم يخرج من يده جاز الوقف  
 وليس له اي لوارثه ان يأخذه ولا يسمع دعواه في القضاء  
 كذا في الخيانة الوقف في مرض الموت كالهبة في بيعته من  
 الثلث ويشترط فيه ما بشرط فيها من القبض والافراز  
 فان اخرج من الثلث او جاز له الوارث نفذ في الكل والا  
 بطل في الزايد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض  
 جاز يقدر ما اجاز وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت

مصرف المبدل وان لم يمتح حق حفظ للجار ولم  
 يتقسم بين نصارقه لانه صحيح

له

مال غيره

مال غيره فينفذ في الكل كذا في الخيانة الوقف اما للفقير او هو  
 على امره او لا غنى له ثم الفقير كمال الوقف على الاولاد الا غنى به  
 بعد انما انهم على الفقر اذا وبتوب فيه الفريقان اي الفقير  
 والا غنى به كالمرباطات والحناءات والمقابر والمساجد و  
 السقايات والفناطير ونحو ذلك **فصل** يتبع بشرط  
 الوقف في اجارته حتى اذا اشترط ان لا يوجر اكثر من سنة  
 والناس لا يبرغنون استجارا سنة وكان اجارته  
 اكثر من سنة او رعى الوقف والنفع للفقير فليس  
 للقيم ان يخالف بشرط ويوجر اكثر من سنة بل يدفع الامر  
 الى القاضى حتى يوجره القاضى اكثر من سنة لان للقاضي  
 ولاية النظر للفقير الغائب والميت وان لم يشترط ذلك الوقف  
 فلا يقيم ان يوجر اكثر من سنة بغير اذن القاضى كذا في الخيانة  
 فلو اعمل الوقف مدتها اي لم يدينها قيل بطلان اي يبقى  
 على اطلاقها ولا يقيد بمدة فللقيم ان يوجر كيف شاء على  
 سنين الوقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الوقف  
 دارا او ارضا لزيادة احتياط في امر الوقف وبها اي بالسنة  
 يعني في الدار لان المدة اذا طالت يؤدى الى ابطال الوقف  
 فان من رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يترجمه  
 مالا وبنات سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت  
 مما يذرع في كل سنة لا يوجر بها اكثر من سنة وان كانت  
 مما يذرع في كل سنين مرة او في كل ثلث سنين مرة  
 كان لان يوجر بمدة يتكمن فيها المستاجر من الزراعة و  
 بالمسك يوجر لا باقل من اجر المثل دفعا للمضر عن الوقف



فقد رخص أجره بسبب من الأسباب بعد العقد على مقدار  
لا يفسخ العقد للزوم الضرر ولو زاد أي أجره على أجر مثله  
فقد يعقد به أي بأجر مثله ثانياً للثاني من الزمان وإنما المانع  
فقد حصته من الأجر الأول وقيل لا أي لا يعقد به ثانياً كزيادة  
واحد نعتاً في الزخيرة إذا استأجر أرضاً وقف ثلث  
سنتين بأجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الأجرة  
فرخصت أجرها لا تنفسخ الأجرة وإذا زاد أجر مثلهما  
بعد مضي مدة فعل رواية فنأول فسرناه بين لا يفسخ  
العقد وعلى رواية بشرح الطحاوي يفسخ ونجده والعقد  
والوقت القبيح بحج التسمية وزيادة الأجر تعتبر  
إذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد نعتاً لا تعتبر  
وعلى رواية الشرح لو زادت الأجرة فرفض المستأجر  
الأول بالزيادة كان هو الولي من غيره ولا يجوز له الوقوف  
عليه كالإمام والمدرس والأولاد ونحوهم لعدم تصرفهم  
عنه إلا بتولية أي بأن يجعله الواقف متولياً فيكون له حق  
التصرف فيه متى أتى أجره بدون أجر المثل لزمه تمام كذا  
أجر منزل صغيره بدون أي بدون أجر المثل يعني لزمه أيضاً  
تماماً إذا لم يكن منزهاً ولاية الخط والاستقلا كذا في  
العامة لا يفسخ أي أجرة الوقف بموت المورث لأن  
العقد كغيره كالوكيل والاب والوقف لا يبرأ من  
رعاية الحق الموقوف عليه لأن فيهما إبطال فلو سكن الميراث  
فيه يجب عليه الأجر ويقتى بالضمأن باتفاق من قوله يعني إذا  
سكن رجل دار الوقف أو إذا سكنه المتوكل بلا أجر

روى

لزمه أن يستأجر  
لا لا يتولى ولا يفسخ

نقصه

قيل

قيل لا شئ على المتوكل وعامة المتأخرين على أن عليه جر المثل  
وعليه الفتوى وكذا ما في مال التيمم كذا في العمادية وعقب  
عقارة يعني أن الفتوى في غصب العقار والدور والوقوف  
بالضمأن نظر إلى الوقف ومع فضاء عليه بالقيمة يؤخذ منه  
القيمة فيشتري بها ضيقه أخرى فيكون على سبيل الوقف  
لأن هذه بدل المأوى كذا في الاستمارة شئنا وتقبل فيه أي  
في الوقف الشهادة على الشهادة الرجال والنساء والشهادة  
بالشهادة لأنبات أصله وإن صرحوا به أي شهدها بالثبوت  
وقالوا عند القاضي الشهيد بالتامع تقبل بخلاف سائر  
ما يجوز به الشهادة بالتامع كالنسب فانهم إذا صرحوا  
بأنهم شهدوا بالثبوت مع لا تقبل لأن الوقف حق الله  
في تجوز القبول بتبصرح التامع حفظه للأوقاف القديمة  
عن الاستهلاك لأنبات شرطه في المصالح فان الشهادة  
على أصل الوقف بالشهادة تجوز على الجواز المختار وإن كان  
الوقف على قوم بأعيانهم وإنما على الشرائط فلا هو المختار  
كذا في العمادية وبيان المصروف من الأصل يعني إذا شهدوا  
أن هذه الضيقة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالتامع  
متوكل بني في عاصمة الوقف فهو أي البناء يكون للوقف  
فتصرف علة إلى مصارف الوقف أن بناء من مال الوقف  
أو مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينوشئاً وإن بني لنفسه  
واشهد عليه أي المتوكل نفسه والجنبني إذا بني ولم ينوشئ  
شئاً فله ذلك وإن نوى كونه للوقف كان وقفاً كذا في الغرض  
يعني أنه كالبنا في جميع ما ذكرنا والغرض في المسيطرات

وشهادة

وغيره ليس كذلك

المرمى بالفتح والصاد المهملة  
أعاجي وبنيان أو لبيان حال بئر

الغرض من البناء  
وكما في الأغاج



ان سوي نوي اولم بنوباع دارا ثم ادعى كنت وفقتها او قال  
 وقف علي لا يصح للتناقص فاسر له ان يحلف الشتر  
 ولو قامت البينة قبلت كي لو شهد را على عتق امة تقبل  
 بلا دعوى الولاية في امر الوقف للواقف وان لم يشترطها  
 لانه احق من الاجنبين وبغزل لو خان كالوصي رعاية  
 لمصلحة الوقف وان شرط الواقف ان لا يغزل لانه شرط  
 مخالف لمقتضى الشرع ولله في الواقف المستوي واخرجه  
 صح وان لم تكن له جريئة وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى  
 التوكيد ولا عبرة بالشرط طالب التولية لا يولي كما لا يولي طالب  
 القضاء مرض التولي مرض الموت وتوصي التولية الى غيره جاز  
 لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره كذا في اخاينة  
 ولو مات ابي المتولي بلا تفويضها الى غيره او به فالراي في نصب  
 المتولي الى الواقف لا القاض ثم ان مات الواقف فالراي  
 فيه الى وصيته ثم ان مات وصيته فالراي فيه الى القاض ويجعل  
 المتولي من اهل الواقف ما يمكن لا الاجانب الباني للمسجد  
 اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اهل  
 ممن عينه ابي الباني اشترى المتولي بمال الوقف دارا او وقف  
 لا يكون وقفا في الاصل لان في صحة الوقف والشرائط التي يصير  
 بها الوقف لازما كالاخا لم يوجد ههنا كذا في الهادية جاز للمالك  
 تزويج امة الوقف لا عبده ولو من امة وجناية عبده في ماله  
 اي مال الوقف كذا في اخلاصة **فصل** في يتعلق بوقف الاولاد  
 قال ارض هذه موقوفة علي ولدي كانت الغلة لولد صليبي  
 فيه الذكر والانشى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي وجود

الظاهر في العادة  
 جعل الواقف متوليا  
 له

كثير

فيها

موجودة

فيها الا ان يقيد بالذكور بان يقال علي الذكور من ولدي فلما  
 يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فيما يوجد واحد  
 من الولد الصليبي كانت الغلة له لا لغيره واذا انشئ اي  
 الصليبي صرفت اي الغلة الى الفقراء لا اولاد الولد لا لغيره  
 الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صليبي وان لم  
 يكن حين الوقف صليبي بل ولد لابن ذكر كان او انشئ كانت  
 الغلة له خاصة لابن اركها فيها من ذرية من البطون ويكون  
 ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولد  
 البنت في الصليبي وهو ظاهر الرواية وبه اخذ بهلالي لان  
 لان اولاد البنات ينسبون الي بنتهم امهاتهم بخلاف ولد  
 الابن ولو زاد على العبارة الاولى وقال وولد ولدي فقط اي  
 لم يزد علي هذا يدخل فيه الصليبي واولاد بناته يشتركون  
 في الغلة ولا يقدم الصليبي على ولد الابن لانه سوي بينهما  
 في الذكر وهن يدخل فيه ولد البنت قال بهلالي يدخل في توقيف  
 بالذكور اي قال ارض هذه موقوفة علي ولدي وولد ولدي  
 الذكور قال بهلالي يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات  
 والصليبي لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول  
 اولاد البنات لما قال الامام الشرخسي ان ولد الولد اسم  
 لمن ولدته ولد وابنته ولده ومن ولدته ابنته يكون ولده  
 حقيقة بخلاف ما اذا قال علي ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل  
 في ظاهر الرواية كما امر لان اسم الولد يتناول ولده الصليبي  
 وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب عن فاعلم اذا انقضت الاولاد  
 واولادهم في صورتين المذكورتين صرفت الغلة الى الفقراء

آياتهم لا آياتهم

وتنوع



لأنقطاع الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث قال علي ولدي ولد  
 وولد ولدي ولدي صرف إلى أولاده ما تناسلوا الفقة أو ما بقى  
 واحد من أولاده وإن سفل بسن في الأقرب والمبعد الآن يذكر  
 ما يدل على الترتيب بأن يقول الأقرب فالأقرب أو يقول علي ولدي  
 ثم ولد ولدي أو يقول بطن بعد بطن في بيضاء بما بدأ به الواقف  
 لأنه لما ذكر البطن الثالث فحسن التفاوت فتعلق الحكم بنفس  
 الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب ومن بعد  
 بخلاف البطن الثاني الواسطة له واحد كذا في خلاصة كذا  
 أي صرف إلى أولاده ما تناسلوا الفقة إذا قال علي ولدي  
 أولاد أولاد أو قال ابتداء علي أولاد أو يستوي في الأقرب  
 والمبعد الآن يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقة  
 على أولاده ثم الفقة فمات بعضهم صرفت الفقة إلى  
 الباقي لأنه وقف على أولاده ثم الفقة فمات بقى منهم واحد  
 وإن سفل ما تصرف الفقة ولو وقفها على أولاده وسماهم  
 فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقة فمات أحدهم  
 صرف نصيبه إلى الفقة لأنه وقف على كل واحد منهم وجعل  
 آخره للفقة فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقة بخلاف  
 المسئلة الأولى فإن الوقف هنا على الكل لا كل واحد ولو وقف  
 على امرأة وأولاده أي أولاد الوقف ثم ماتت امرأة لا يكون  
 نصيبها المتوكل من الوقف خاصة إذا لم يشترط الواقف  
 رد نصيب الميت أي من مات منهم إلى ولده حتى إذا شرط  
 كان نصيبها لا ينسبها إلى جميع أي جميع الأولاد ولو قال علي  
 ولدي وولد ولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطن بعد بطن

لأنها

لكن شرط المذكور وهو رد نصيب الميت إلى ولده فالفقة بجميع  
 ولده وسفل بينهم على التسوية ولو مات بعض الواقف وترك ولدا  
 ثم جاءت الفقة بقسم على الولد وولد الولد وإن سفلوا بقض  
 عبارة الواقف وعلى الميت لأنه استحق النصيب قبل  
 موته فما أصابه أي الميت من الفقة كان لولده بالارت في ميراثه  
 أي لولد الميت سهم الذي عليه الواقف بحكم تعيينه وسهم  
 المرأة بالارت ولو وقف على ولده فاذا انقضا فعلى أولادها  
 أبدا ما تناسلوا فإذا مات أحدهما وخلف ولدا صرف نصف  
 الفقة إلى الباقي ونصفها إلى الفقة كما مر في صدره تسمية كل  
 من الأولاد فإذا مات الآخر صرف الكل إلى أولاد الأولاد بقسم  
 بين ولد واحد بينهما وكل واحد من أولاد الآخر على التسوية وقف  
 على ذي قرابة لم يدخل والده وجده وولده رجل قال ارضي هذه  
 موقوفة على فاري وعلى قرابتي أو ذوي قرابتي قال سائل  
 يصح الوقف ولا يفضل الذكر والأنثى ولا يدخل فيه والده  
 الواقف ولا جده ولا ولده كذا في الجانية دار في يده برهن  
 آخرها وقفت عليه وبرهن قيت ثم الوقف أنها للمجد  
 فإن أرخا فلما سبق والافينهما نصفان كما هو الحكم في دعوى  
 الملك وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد أخي وأولاد  
 الميت ثم أخت برهن على واحد من أولاد الأخ أن الوقف  
 بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل نصيب  
 خصما من الباقيين ولو برهن أولاد الأخ أن الوقف مطلق  
 عليك وعينك فثبت مدعي الوقف بطن بعد بطن أو كذا  
 في التقنية والله أعلم **كتاب البيوع** هو أي البيع الذي

قمت به

والوقف واحد



اراد ان يستعمل في البيع والاشراء  
 في بيع من التملك في البيع  
 في بيع من التملك في البيع  
 رايته في بعض المواضع

دل عليه البيوع لغة مبادلة مال بمال مطلقا وهو من الاضداد  
 ويقال باع الشيء اذا بشره ونعدي الى المفعول التملك بحرف  
 وبها يقال باع الشيء وباع منه وانما جمع كونه انواعا رتبة باعتبار  
 المبيع لان ما يبيع سبعة بمثلها ويسمى مقايضة ويسمى  
 بالثمن ويسمى بيعة كونه اشهر الانواع او بيع ثمن بثلث ببيع  
 التقديس ويسمى صرفا او بيع دين بدين ويسمى سلفا و  
 باعنا بالثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعثر يسمى مساومة  
 او اعتبر مع زيادة يسمى مراجة او بدونها يسمى تولية او مع  
 النقص يسمى وضية وسرعا مبادلة مال بمال بطريق  
 الاكتاب اي التجارة فيه مبادلة رجلين بمالهما بطريق التبرع  
 او الهبة بطريق العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان  
 في حكمه بقاء ان لم يقبل على سبيل التراضى ليشاؤا ببيع المكروه  
 فانه منعقد وان لم يلزم ينقصد الانقضاء تعلق كلام احد  
 العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل باليجاب  
 وهو الاشبات يسمى بـ اول كلام العاقدين سواء كان بيع  
 او اشترى لانه يثبت للآخر خيرا القبول والقبول  
 وهو ثاني كلام احد هما سواء كان بيع او اشترى  
 الماضيين قال في الهداية البيع ينقصد باليجاب والقبول  
 اذا كانا بلفظي الماضي ثم قال لان البيع انشاء تصرف والاشاء  
 يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينقصد  
 واراد بالموضوع للاخبار لفظ الماضي اذ اللام فيه العهد  
 فلما وجه الاعتراض عليه بان لا بد من ضم شئ الى ذلك وهو  
 ان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا لا يتم الدليل ثم

قال ولا ينقصد

ولا ينقصد

في اللفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف التكاليف وقد مر الفرق  
 هناك واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر نحو بيعه مني بكذا فقال  
 بعث لانه قال هناك مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجتيك  
 فلا وجه لعل على المضارع كما ذهب اليه بعض شارحيه فينقصد  
 به البيع اذ النية كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوي في تحفة  
 الفقهاء وينقصد ايضا بما في معناها اي الماضيين نحو رخصت  
 واعطيتك بكذا اخذه يعني ان كل ما ذكر على معنى بعث  
 واشترى ينقصد البيع به ايضا فاذا قال بعث منك  
 هذا اي كذا فقال رخصت او قال اشترى هذا منك فقال  
 خذه يعني بعث بك كذا فخذ فانه امر بالخذ بالبدل ولا  
 يكون الا بالبيع فكانه قال بعث منك به فخذ فخذ البيع اقتضا  
 فثبت العقد باعتباره باللفظين احدهما الامر لانه ما مر  
 فان المعنى هو الاعتبار بهذه العقود وانما اعتبر اللفظ  
 في بعضا كشرية المفاوضة حيث لا يصح الا اذ لم يتبايع  
 ما يقتضيه حتى التعاطي اي اعطاء البيع والثلث من الجانبين  
 فان البيع ينقصد بلا وجود لفظ فضلا عن الماضيين  
 بوجود المقصود وهو التراضي مطلقا اي في النفس  
 الخفية هو الصحيح لا ما قاله الكرخي ينقصد به في الخفية  
 فقط كالقبول نحوه وينقصد ايضا بلفظ واحد كما في  
 الاب من طفله بان يقول بعث هذا منه بكذا او شرائه  
 منه بان يقول اشترى هذا من ابني فان عبارة الاب  
 لكان شقيقة اقيمت مقام العاقلين فلم يحتاج الى القبول  
 ولكن اصيلا في حق نفسه ونائبه عن طفله حتى اذا بلغ كان

لانه قال في كتاب الشريعة  
 ولا بد من تعاطي في العقد  
 من ذكر لفظ المفاوضة

تبيته



العهدة عليه دون ابيته بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجنبتين كانت  
 العهدة على ابيته فاذ الزم عليه الثمن في صورة الشرائ لا يبرأ  
 عن الدين حتى ينصب القاضي وكذا بقضه للصيغة في علة على  
 ابيته فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعث منك هذا بدينهم  
 فقبض المشتري ولم يقل شيئا ينقض البيع ويحجز القابل  
 في المحل لان لو لم يحجز لم يحكم العقد جبرا وهو مستف  
 بين قبول الكل بالكل والترك يعني ان البايع اذا اوجب شيئا  
 فقبيل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء  
 فقبيل البايع في بعض لم يحجز لان فيه تفرق الصفقة واحد  
 المتعاقدين لا يمكن ذلك لان فيه ضرر للمشتري او البايع لان  
 البيع ان كان واحد الزم ضرر الشركة للمشتري وان كان متعدد  
 فالعادة ضمة الجيد الى الردي ونقص ثمن الجيد للردي  
 الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل المشتري  
 العقد في الجيد وتركه في الردي فزال عين يد البايع باقل من  
 ثمن وفيه ضرر له واذا لم يحجز اخذ البعض فلا يجوز اخذ  
 الكل بالبعض وان تعد الصفقة فلهذا لا تنفك الضرر  
 على البايع واليه اشار بقوله الا اذا كرر اي البايع لفظ  
 بعث وقصد الثمن اشارة الى ما ذكر في الكافي ان قول  
 في الهداية الان تبين ثمن كل واحد لانه صفقة واحدة لا يتم  
 الا ان يدرج تكرار لفظ العقد اذ به يتعد الصفقة لا يجوز  
 بيان ثمن كل واحد وقال الزبيدي ولو لم يكرر ان يقبل بعض البيع  
 دون البعض وان فصل الثمن الا اذا كرر البايع لفظ بعث  
 مع ذكر الثمن لكل واحد عند ابي حنيفة وعندهما ذلك ان فصل

في العقد  
 في المحل  
 في الجيد  
 في الردي  
 في الضرر

الثمن بان قال بعث بهذين كل واحد بكذا او بعث بهذه العشرة  
 كل واحد منها بكذا او رضي اي البايع بقوله اي قول المشتري  
 اشترت بهذا بكذا قال القدوري ان رضي البايع في المجلس  
 بتفريق الصفقة يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة ايتان  
 ايجاب لا يقول ورضي البايع بقوله ولا تعرض عليه بان انما يصح  
 اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصته من الثمن كالصورة  
 المذكورة وفيه فغير بين باعها بعشرة لان الثمن منقسم عليها  
 باعتبار الاجزاء فتكون كل حصته معلومة فاما اذا اضاف  
 العقد الى عبيدين او ثوبين فلم يصح العقد بقبول احدهما وان  
 رضي البايع لانه يلزم البيع بالحصته ابتداء وان لا يجوز اقوله متشاهة  
 الفقرة عن مراد القدوري فان تسمية عبارة المشتري  
 ايجابا ورضي البايع قبولا لانه على انه اعتبر في عبارة المشتري  
 والبائع ذكر الثمن في بعض المبيع فان فجزء قول المشتري  
 اشترت به بلا ذكر الثمن لا يكون ايجابا ولا قول البايع رضي  
 قبولا لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو مباداة المال  
 بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصته ابتداء ولهذا قلت  
 او رضي بقوله اشترت بهذا بكذا ويمتد اي خيار القبول  
 الى اخر المجلس ولا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس  
 جامع للصفقات كما مر في كتاب الطهارة فاذا عذت  
 لأمور المتعددة بسبب واحدة فلان بعشر ساعة  
 واحدة او بل دفعا للعشرة وتحققا للبسر وانما لم يكن  
 الخلع والعقد على مال كذا كبر لوقوفه لا يجاب فيهما على  
 ما وراء المجلس لما مر انها اشتملا على العيين من جانب

مقابلته



الإذع والبول فكان ذلك ما نكح عن الرجوع في الجواب والكتاب  
 والرسالة كالمطلب يعني اذ كتب اتابعه او لو فقد بعثك  
 عبيد فلما نكح اذ قال لرسول بعثت هذا من فلان الغائب  
 كذا فاذبح فاخبره فوضعت اليه الكتاب واخبر الرسول  
 المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة  
 الشريفة او قبله ثم البيع بهما لان الكتاب كالمطلب  
 من احضر الرسول معتبره في تفسيره فكلامه المرسل فان الرسول  
 صلى الله عليه وسلم كان يدين تارة بالخطاب وتارة ما  
 بالكتاب وبسطل الايجاب قبل القبول بالرجوع اي رجوع  
 الموجب لان النافع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو  
 منتف من هنا لان الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول  
 اعترض بان الحق غير منحصر في الملك بل حق التملك ايضا  
 حق وفيه ابطال ورد بان الايجاب اذ لم يفد ملكا للغير  
 لم يكن مزيلة لملك البائع فحق التملك للغير لا يعارض  
 حقيقة الملك للبائع كونه اقوى منه ولا ينتقض بما اذا دفع  
 الزكوة قبل احوال الى الساعي فان المذكي لا يفد على الاثر  
 لتعلق حق الفقير بالدفع لان حقيقة المذكي زالت من  
 المذكي فعلى حق الفقير لا انتفاء ما هو اقوى منه وبسطل  
 ايضا الايجاب قبل القبول بقيام احدهما من الموجب  
 والقابل عن جملته لان القيام دليل الرجوع والدلالة  
 تفعل عمل الصريح اعترض بانها انما تفعل على اذ لم يوجد صريح  
 يعارضها وههنا لو قال بعد المقيام قبلت وجد الصريح ولم  
 يعتبر ورد بان الصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها

الكتاب

وغيره

والصواب  
بقيام

ولزم ان

ولزم ان البيع بهما اي بالايجاب والقبول بلا خيار لاحدهما  
 في الجواب وقال في لكان منهما خيار الجواب لقوله عم  
 المتابعان بالخيار ما لم يتفقا وان في الفسخ ابطال  
 حق الآخر فلا يجوز اقول يريد على ظاهره انه اذ اريد بحق  
 الآخر حق التملك فسلم لكنه لا يفيد لما قرره ان اريد حقيقة  
 الملك فمنوع بل هو اول المستد ويمكن دفعه بان حق التملك  
 ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده لم يكن  
 للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه  
 ركن فلهذا حسن ان يقال ولنا ان الايجاب والقبول يشبهان  
 ان حقيقة الملك لما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم الآية فاباح  
 الاكل ولو في المجلس بوجود التجارة الناشئة عن التراضي  
 والبيع تجارة فدل بطلانها على نفى الخيار وصحة وقوع الملك  
 للغير والقبول بالخيار تقييد وهو منتف فلا يجوز واجوب  
 عن الحديث انه محمول على خيار القبول اي قبول كل من  
 الثقاتين العقد في المجلس وفائدة دفع توهم ان الموجب  
 بعد ما اوجب لا يكون له ان يرجع لا خيار الفسخ بعد  
 الايجاب والقبول وفي الحديث اشارة اليه لان الاحوال  
 ثلث حال لم يوجد فيها الايجاب والقبول وحال وجد فيها  
 والقبول وحال فيها احدهما والاخر موقوف واطلاق  
 اسم المتابعين عليهما في الاول محاربا باعتبار ما يقول اليه  
 وفي الثانية محاربا باعتبار ما كان في الثالثة حقيقة لما تقر  
 في موضعه الاسم القاعل حقيقة في حال معون اجزاء من



او يتركها سلف على غير ما كانت  
 من قبل سلفها بالحق على ما  
 سلفه والضمير واضح في الحال  
 دات

من او من الماضي واو ايل المستقبل وهي حال البشارة بان  
 يقبل احداهما في الجس والآخر متوقف فيه لا ما قبلها ولا ما  
 بعدها او يتخلل بينهما لئلا يلزم ابطال حق الآخر والتفريق  
 المذكور في أحد بحث محمول على تفريق الاقوال بان يقول احدهما  
 بعث ويقول الآخر لا يشتري او بالعكس حيث لا يبقى خيار  
 بعده فان قبل التفريق قد يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور  
 هنا قلنا المراد بالتفريق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني  
 على قاعدة مقرر في المفتاح والكشاف انهم يقولون  
 ضيق فم تركية او وسع كم الثوب والمراد في الاول جعل  
 فم تركية ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل كم الثوب واسما  
 ابتداء فلما تغفل وكفى في صحة البيع الاشارة في الاعوان  
 اعمه من البيع والشراء غير ربوية احتراز عن بيع درهم  
 ودينار وحضه ونحوها بخبرها فان البشارة لا فيه  
 لا يكفي بل لابد من مناسا وانهما قد لا حتم الربو كما سياتي  
 وانما كفت الاشارة لكونها المرفوعة طريق التعريف فلما يحتاج  
 الى بيان القدر والوصف بخلاف التسليم فان معرفة قدر  
 المسلم فيه ووصفه واجبة فيه لكونه غير مفسر اليه كما سياتي  
 وشرط معرفة مبيع يسلم ان يحتاج الى التسليم احتراز  
 عما اذا اقر اللفلان عنده منى فاشتراه منه ولم  
 يعرفه فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد  
 بما متعلق بمعرفة يرفع اجها الى المفوضية الى النزاع اللفظي  
 الى فساد البيع بان باع غابا واثار الى مكانه وليس  
 فيه مسمى بذلك الاسم غيره فانه جائز كما سياتي في

خيار

في خيار الرؤية وشرط المعرفة قد رتب كعشرة مثلا كما  
 في الدقة احتراز عن الشراء اليه كما سبق وما يحصل فيها  
 هو الكيد والعدوان المتقاربة والموزونات كالكلام  
 والدناير وسائر ما يروى اذا قوبلت بالاعيان القيمة  
 وتعرفه وصفه كونه بخاربا او سمس قند بالان جهتها تقضي  
 الى النزاع فيعرف العقد عن المقصود وصح البيع بحال ان  
 نحن حال وموجب لا يطلق قولنا وانما احكام البيع وعنه عدم  
 ان اشتري من يهودي ثوبا الى اجل ورهنته درهم ولا يبد  
 ان يكون الاجل معلوما لان اجها له فيه مانعة من التسليم  
 الواجب بالعقد فهذا ايطالية قريبة المدة وذلك يستلزم  
 في بيعه ما كذا في الهداية والكا في وغيرهما اقول فيه اشكال  
 لان البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل  
 العقل نقيد المطلق بالرأي وهو غير صحيح كما تقرر في الاصول  
 ان نقيد المطلق نسخ ونسخ الكتاب بالرأي لا يجوز  
 ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل  
 وهو لا يقيد بالمعلومية لما سياتي في خيار الشرط انه اذا  
 قال بعتك هذا الى اجل او بوجلا صح فصرف الى نصف  
 يوم او ثلثة ايام او شهر والمقيد بالمعلومية انما هو وقت  
 الاجل والنص ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا اقلت  
 معلوم الوقت حتى اذا جهل وقت فـ البيع كالباع  
 الى الحصاد ونحوه وتحقيق ان البيع مطلق والمطلق  
 هو التعرض للذات دون الصفات لا بالنفي والاثبات  
 وذات البيع وحقيقته كما عرفت مبادلة الحال بالمال



والثمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن فيكون  
 من صفات البيع ولهذا يقال ببيع مؤجل فبالنظر إلى التأجيل  
 يكون البيع مطلقا لا يجوز تقبيله بطلني واما تعيين وقت  
 الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع يتعلق بصفة  
 فبالنظر إليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز بالمرأى فيه دفع  
 الاشكال وبعد ما علم الاجل ان مات البايع لا يبطل الاجل  
 وان مات المشتري حتى حال المال لان فائدة التأجيل ان يتخير  
 فيؤدى الثمن من غاء المال فاذا مات من له الاجل فعين الم  
 المتروك بقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اذا منع البايع  
 السنة لئلا يجل فلو اشتري اجل ثمانية يعني اذا  
 اشتري بثمن مؤجلا الى سنة غير معينة ولم يقبض البيع  
 حتى مضت السنة فلو مضت سنة اخرى بعد قبض  
 وقال ليس له ذلك وبمطلق اي صح البيع بثمن مطلق  
 عن ذلك الصفة لا القدر لوجوب ذكره لما عرفت فالقيد  
 اي فالقيد يقع على غالب النقد اي غالب نقد البلد  
 في الرواج لانه التعارف فان استوي اي لم يوجد الغالب  
 بل استوي الرواج في النقود لا المالية بل تفاوتت فيها  
 فسد اي البيع ان لم يبين اي الثمن ان من اي نوع لان  
 اجمالا ان تفضل الى النزاع او استوي المالية ايضا  
 اي في استوي الرواج واختلاف الاسم كالا حادوي والثاني  
 والثالث في صح ان يطلق اسم الدرهم على كل منهما حيث  
 يطلق على الواحد من الاول والثاني من الثاني والثالث  
 من الثالث اسم الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف

بمفهوم

منع

كأنه

في المالية وهو المانع من الجواز وصرح الى ما قدر به من كل نوع  
 مثلا اذا باع عبدا بالدرهم فله ان يعطى الغام من الاحادي او  
 الفين من الثنائي او ثلثة آلاف من الثلاثي هذا ما ذكر في الكافي  
 واراد صاحب الهداية وان كان في عبارة نوع غلو لا يتعين  
 النقود ان النقود ما ليس مضمونا من الذهب والفضة  
 مسكوكا او الفلوس النافقة كذا في الهداية في  
 صحيح اي صحيح البيع وان عتينا يعني اذا عتينا العاقدان درهما  
 مثلا ثم اراد المشتري تبديله اخرج جازعنا ولا يسمع نزاع البايع  
 وعند الشافعي يتعين ان بالتعيين حتى لا يجوز تبديله باخر  
 ولو قبل قبل التسليم او استحق بعده او قبله يتنقض  
 البيع عنده لا عندنا بل يطالب بتسليمه وانما قال في  
 صحيح ما ذكر في الهداية ان الدرهم والدنانير يتعينان في  
 البيع الفاسد من الاصل ولا يتعينان فيما يتنقض بعد الصحة  
 صورة الاول ما اذا باع عبدا وقبض الثمن فظهر له الثمن احر  
 او باع جارية وظهر انها ام ولده يتعين درهم الثمن للرد  
 لان لهذا القبض حكم القبض وصورة الثاني ما اذا باع عبدا  
 وهكذا قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتعين في رواية  
 وهو الصحيح وصح البيع في الطعام وهو الحنطة ودينقها  
 لانه يقع عليها عرفا وسيا في الوكالات واجبوب وهو  
 غيرهما كالعدس والحنطة نحوهما ولو كان البيع جازعا ان  
 بطريق المجازفة معرب كذا في ولو بيع بغير جنس لقوله  
 عم اذا اختلف النوعان فيعوا كيف سئيت بخلاف ما اذا  
 باع بجنس مجازفة فانه لا يصح لاحتمال الربوا وصح ايضا

بمفهوم

منع غش غائب



بيع المكيلات والموزونات بآباء او جرمعين كل منهما جمل قدره  
 لان المانع من الصحة جمل ان يفيض الى النزاع و هو هنا ليس كذلك  
 لان التسليم في البيع معجل فيترك لهلاك الآباء و الحرج بخلاف  
 التسليم فان التسليم فيه متأخر فالهالك ليس بنا ذر فلهذا فيحق  
 المنازعة وعن ابي يوسف ان اجواز فيما اذا كان المكيل  
 لا ينكبس بالكيس كالقصة ونحوها وان اذا كان كالذئبيل ونحوه  
 فلا يجوز وكذا اذا كان الحرج يفتت او باع يوزن شئ اذا جفت  
 يفتت وصح في القدر المسمى واحد او كثير اذا بيع بصره  
 كل قفيز او قفيزين مثلا بكذا يعني اذا قال بعثك هذه البصرة  
 كل قفيز او قفيزين او ثلث بكذا انا لبيع جائز في القدر المسمى  
 من عدد القفيزين عند اي حيفه لا بالباقي الا اذا زالت  
 الجرمالة بعلم جميع القفز ان يسميها او بالكيس في المجلس  
 قبل الافتراق وقال لا يجوز مطلقا لاصرتان اي لا يصح البيع  
 عند اي حيفه في القدر المسمى اذا بيع بصرتان من جنس  
 كصبرته برؤ صغير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لا يصح البيع  
 عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيها وذكر  
 في المحيط والابيض ان العقد يصح في قفيز واحد منها ولا اي لا يصح  
 البيع ايضا في القدر المسمى اذا بيع متفاوت كالثلثة وهي قطع  
 غنم كل شاة او شاتين بكذا والعذر المشغل على الاثواب  
 المتفاوتة في ابصارها يقتضي اجماله الموزونة الى النزاع بخلاف  
 البصرة وان سمي اجمالتين ان حملت المبيع والغنم بان قال  
 بعثت هذه الثلثة وهي مائة بالقر درهم او بعثت هذا العدل  
 وهو عشرة الثواب بمائة بل تفصيل اي لا يقول كل شاة

كيس بوزن المكيل  
 يفتت بغير وزن  
 قارب  
 يفتت  
 وافتت

بكذا لان التفاوت اجم

بكذا

بكذا او كل ثوب بكذا اصح البيع في الكل اجمالا متفاوتا ولا يجمع ومثله  
 في البيع الثمن فان باعها بهذا تفصيل لقوله وان سمي اجمالتين  
 بل تفصيل يعني بعد ما سمي اجمالتين ولم يفصلها فان باع البصرة على  
 ان مائة اي مائة قفيز بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم بينهما لان  
 سمي لكل قفيز ثمانان يقول كل قفيز يدبرهم وبين ان لا سمي  
 لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سيأتي وهي اي  
 البصرة اقل من المائة اخذ اي المشتري الاقل بحصة من الثمن  
 او في العقد يعني انه محجة بين الامرين لتفرق الصفقة  
 عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من المائة فالزائد على  
 المائة للبايع والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين  
 وقد وجد في العقد والعقد ليس بوضوح حتى يدخل  
 في البيع كما في الثوب فيكون للبايع وان باع المذروع بكذا  
 اي سمي اجمالتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين بكذا اصح البيع  
 لان وجده المشتري تانا اخذه بكل الثمن بلا خيب وان وجد  
 اقل خسران شاء اخذ الاقل بالكل اي كل الثمن او تركه لان  
 الذراع وصف في الثوب لا بمعنى نصفه عرضة له بل في اصطلاح  
 الفقهاء ما يكون تابعا لشي غير منفصل عنه اذا حصل يذبه  
 حسنا وان كان في نفسه جوهر كذراع من ثوب وبناء من دار كما  
 سبق في الايمان كان ثوبا هو عشرة اذرع وبناء عشرة دراهم  
 اذا انفصل من ذراع لا يساوي تسعة بخلاف المكيلات والعدديات  
 بات فان بعضها منها يسمى قدرا واصل ولا يفيد انضمامه الى  
 بعض اخرى للمجموع فان حنطة هي عشرة اقفزة اذا تساوت  
 عشرة دراهم كانت التسعة منها تساو وتسعة واذ خالفوا

كونه؟



في تعريف الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى  
لا يقابل شي من الثمن كاطراف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتفصيل  
كما سيجيء واخذ اي الشترين الاكثر بلا خيار للبائع لانه  
صفه مكانا اذا باعه معيبا فاذا هو سليم وان باع المتفاوت  
بكذا اي يستحق المجتنبين ولم يفضل صح البيع في الكل حتى  
اذا تساوى البيع والثمن لزم البيع لعلو مية كل منهما لا لا فكل  
الاكثر قال في غاية البيان نقلا عن الايضاح اذا قال بعتك هذا  
القطيع على انه شمسون رأيت او هذا العدل على انه شمسون  
ثوبا بكذا اذ الباع جاز لان جملة المبيع والثمن صار مطورا  
بالتمسك به فاذا وجد المبيع زائدا او ناقصا فالبيع فاسد  
لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كأنه باع ثوبا من احد  
وتمسك به هذا الفاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا  
فيحتاج الى ان يحل حصة الشرب الناقص وهي مجهولة فيفسد  
ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمة وان زاد في بيع الدروع  
بعد ذكر المجتنبين كل ذراع بدرهم لم يتعرض بذكر البصرة لما  
ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه  
لعدم التفاوت صح في الكل لما ذكرنا وجده اقل او اكثر اخذ  
الاقبل بالاقبل او تركه في الصورة الاولى لان الوصف وان كان  
تابعا لا يقابل شي من الثمن صار بهما اصلا بافراده بذكر  
الثمن فانهم قالوا الوصف يقابل شي اذا كان مقصودا  
بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل القبض  
سقط نصف الثمن او حكم بحق البائع كما اذا حدث عيب  
عند الشتر او بحق الشارع كما اذا خاط الشتر بالشرب المبيع ثم

كما

نقصان

اطلع

الطلع على عيب يكون للوصف قسطه من الثمن فاذا صار اصلا ووجده ناقصا ثبت  
الخيار ان شاء اخذه بخصه وان شاء تركه لتفرق الصفقة عن اول فوت  
الوصف المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثروا فسخ لان ان  
حصص الزيادة في البيع لزمه زيادة الثمن لما ذكرنا فكان لغيره ثوب  
مرفيع فخر قلو اخذه بالاقبل لم يكن عادلا بمقتضى اللفظ وانما قال  
في الاولى او تركه فقال ههنا او فسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى  
لم يوجد المبيع فلم ينعقد المبيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقبل كالبيع  
بالشعير في الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة لتحقيقه فثبت  
وان وجده اي الذروع عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه في  
الاولى عشرة بلا خيار وفي الثانية بقية به اي بالخيار وقال ابو يوسف  
في الاول باخذه بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية بعشرة به وقال  
محمد في الاول باخذه بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية بتسعة ونصف  
به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه  
فيجوز عليه حكمه والابن يوسف انما افر ذلك ذراع بديل نزل  
كل ذراع منزلة لرب وقد انتقص وله ان الذراع وصف في الاصل  
وانما اخذ حكم المقدار بالشروط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد  
الحكم الى الاصل وقيد في الكرابس الذي لا يتفاوتت جوانبه لا يطيب  
للشتر ما زاد على المشروط لان كل ما لموزون حيث لا يطره الفصل  
فيجوز بيع ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في بيع المتفاوت  
صح في الاقل بقدره لان ما بين الكل منها قضيه في الموجود لكنه خبر  
لخبر الصفقة عليه فسد الاكثر لان اذا كان زائدا بقي الجمال في  
الرد المتفاوت فيؤدي الى النزاع صح بيع عشرة اسهم من مائة  
سهم من دراهم اعمالا عشرة اذرع منها عند ابي حنيفة وهم وعندهما

شعير  
في شجرة

مبيعا

من مائة ذراع



جائز ذكره غاية البيان فاعلم ان المصدر الشريفي والارباب القليان ان  
قولها بجواز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وبغيرهم من تعليمها ايضا  
حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة  
اسهم من مائة سهم وان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على ما يقع  
لان الدار في الاصل اسم لشية يزرع بها واستعمل لما يحكم وهو  
معين لان الشارع لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما يحكم وهو معين  
لكن جمهور الموضوع بطل العقد ولا يثبت على انهما مرويان فاذا  
احدهما مروى بسكون الراي وان بين ثمن كل لانه جعل القبول  
في المروى شرط جواز العقد في المروى واشترط قبول المردوم  
في العقد يفسده **فصل** اعلم ان ههنا اصول الاصول ان كل بائع  
اسم البيع عا قد يدخل في البيع وان لم يذكر صريحا والاشارة ان كل ما كان  
متصلا بالبيع اتصال قرار كان تابع له داخل في البيع وما لا  
لما قالوا ان ما وضع لان يفصله البشري بالآخره ليس بالاتصال  
قرار وما وضع لان يفصل فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون  
من القسامين ان كان من حقوق البيع ومرافقه يدخل في البيع  
بذكره والا فلا اذا تقرر هذا فتقول لا يدخل العلو بشرائه بغير حق  
له ونحوه اي بمرافقه وبكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البت  
اسم لما يبيته فيه والعلو مثله والشيء لا يستتبع مثله فلا يدخل  
فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو ايضا بشرائه منزل الابه  
اي بالقيده المذكور لان المنزل بين الدار والبيت او بيت في  
مرافقه السكن بنوعه فصور بانقضاء منزل الدواب فيه فاشبهه  
بالدار يدخل العلو فيه بتعا عند ذكره حقوقه وشبهه بالبيت لا يدخل  
فيه ويدخل هو اي العلو والبناء مفتاح خلق متصل بباب الدار

لا مشاع

بالفقيهين جميعا آخر

والاصل ان العوضه اهل  
في الدار لان قرار البناء  
عليها وانما لم يشر بها اتصال  
قرار فيكون تبعها لانه

بجلاف

بجلاف الفصل وهو القفل فان ومفتاح لا يدخلان بهذا القيد  
والكيفية بشرائه دار سجود ما بدون اي بدون ذكر ذلك القيد اما العلو  
الكيه فلان الدار اسم لما يدار عليه احد ودو العلو منها وكذا البناء  
واتا المفتاح فلان القلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع القلق  
بما سميته لان كل جزء منه اذا لا ينتفع به الا به والقفل ومفتاح لا يدخلان  
والتم اتصال البناء يدخل ولو من خشب لا غير المتصل بالشرركه  
كالتيم كذا في الكافي لا يبين لا يدخل في بيع الدار الظاهر والطريق والشرية  
والسبل الاية اما الظلة فلانها مبنية على هوار الطريق فاخذت  
حكمه واما الطريق والشرية والسبل فلانها خارجة عن الحد ولكنها  
من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل بالاجارة بل ذكرها لانها لا يفقد  
للاشفاق ولا يحصل الا به بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة  
ويدخل الشجر وان لم يسم لا الزرع الا بالتسمية بشرائه الارض  
لان الشجر متصل بها للقرار فاشبه البناء والزرع متصل به للفصل  
فاشبهه متاعا فيها ولا الثمر بشرائه شجرة لان الاتصال وان كان  
خالقا لكنه للقطع لا لبقاء فصار كالزرع لا لا بكل ما فيها او منها  
لانه ليس بمقتفع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد  
العقد عليه بالفراوه وان باع على ان يتركه حتى لا يتركه يجر وكذا  
الركبة والبقول وبعدها يصح ان شرط تخليته الشري اي  
تخليته ارض البقل بان يقطع او يرسل عليه دابة فياكل في  
يضنح لان الشرط مقتضى العقد فلا يفده ويجوز بيع حصته  
منه بشرطه لوجود المقضى وعدم المانع لان بالنظر اليه كالاصل  
لاضطلاع ما كرها بطلقا اي سواء يبيع او ان احصا داولا ومن غيره  
بغير اذن ان لم يفسخ الى احصا فانه ينقلب الى الجواز كما

اشترى بغيره ففتح اليوم المشددة  
تروى بانه جمع سلك كدر  
لقد

ظلمه صوته فاقول  
او لشدة الالان  
فقد لقي

لا يخرج يكون من البيع  
ان يحقوه لانها ليس منها  
لا يبيع بيع الزرع قبل حيد  
بقدر حجم

بشركه

وقت



اذا باع الجذع في السقف لم يفسخ البيع حتى يخرج وسه والوكان  
 الارض والذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الذرع من  
 شريك او اجنبتى بغير رضا شريكه جاز وتمام المشتري مقام البائع  
 ثم بيع نصف الذرع بدون الارض انما يجوز في موضع كان المشتري  
 الذرع حتى الفار فيه بان ذرع في ملك نفسه انما اذا كان متقدرا في  
 الذراع كالفاسد فجاز بيع النصف كذا في الخلاصة كذا متفرد  
 باع كذا اي جاز بيع الباقي بغير بيع النصف الى احصاء اذا خرج من الفاسد  
 باع سميكة فيها ذرة لم يدخل في البيع بعين اصطلاح سميكة في بطونها  
 ذرة فمكت السميكة والذرة لشبوت اليد عليها فلو باع السميكة  
 لم يدخل الذرة في البيع لانها ليست كذا في الهداية والكافي في باب  
 الركاز حتى بيع البصرة سميكة والباقي بغيره لا يفسد والفقير  
 واذا قلت ان الباقي لا يفسد بالذرة فخطا لا في الصحيح والارز  
 والسمسم فشرها الاول وكذا يجوز للوزو والفتق وقال  
 الشافعي لا يجوز ذلك كله في النسيئة قولان وعندنا بيع ذلك  
 كله لان المعقود عليه مستور عملا منصفه له فاشبهه شراب  
 الصاعقة اذا بيع بحب وكذا ما وي عن النبي عمة انه نهى عن بيع  
 الخيل حتى يدرك من بيع السبل حتى يبييض واما من العائمة  
 وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في العناية وفي نظر لانه  
 استدلال بمفهوم والغاية والاولى ان يستدل بقوله نهى فانه  
 يقتضي المشروعية اقول فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيها  
 النهي عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية  
 الوصف وهو عين الفساد فالدليل يفيده خلاف الدعي لان الذي يحق  
 البيع والدليل يفيده فسادا بل الصواب ان يقال ان الاستدلال

كذا في  
 النهي عن بيع  
 الخيل حتى  
 يدرك من  
 بيع السبل  
 حتى يبييض  
 واما من  
 العائمة  
 فحكم ما  
 بعد الغاية  
 خلاف حكم  
 ما قبلها  
 قال في  
 العناية  
 وفي نظر  
 لانه

فسق  
 او مودع  
 او فاسد  
 كغيره

بمبني على ما قال صاحب المجمع في البديع ان الغاية عندنا من قبيل المشارة  
 للمفهوم او على ما قال صاحب الطوبى في بحث المعارض والمفهوم  
 المفهوم الغاية متفق عليه وصح بيع ثمرة وان لم يسهلها  
 لانها مال متقوم حاله والاولى ان يفسد على المشتري قطعها اذا انشأها  
 مطلقا او بشرط القطع بشرط ابقائها على الشجر حال البيع  
 يفسد لانه شرط لا يقتضي الفقد وفيه نفع للمشتري وجده  
 اي الثمن زيوا ليس له استرداد السلعة وجدها باي الثمن  
 يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق حبسها حتى يتوفى ثمنها قال في  
 المشتري بطل حقه في المبيع ليس له استرجاع السلعة وانما  
 له المطالبة لحقه وقال زفر له ذلك قبض زيوف ابدل بجنازة يعني كان له  
 على آخره درهم جيبا فاستوفى زيوف اعلى ثمنها جيبا فالتفها  
 ثم علم انها زيوف ان كانت قابضة بيرة باو يسترد الجيبا والا  
 اي وان لم يكن قابضة سواء كانت بالكملة او ستملكه فلا اي  
 المبردة ولا يسترد وقال ابو يوسف يهر برة مثل الزنوف ويرجع  
 بالجيبا لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلام الربوا والوجه  
 لا بطل حقه اجموده لعدم رضاه فكان النظر فيما عيشناه وكهما ان  
 قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في فسخ  
 القضاء وهو ممتنع له لما كان ماله حصل القضاء ايما قال زيوف لانها  
 لو كانت رصاصة او ستوفة مربعة اتقاها وانما قال ثم علم لانه  
 لو علم عند القبض انها ستوفة سقط حقه المشتري شيئا  
 وقبضه وما عدا ذلك قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة للغير فاعني  
 اذا اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حتى مات فملك البايع  
 اسوة للغير فاعني يفسد ثمنه ولا يكون البايع احق به وعند الشافعي

وانما له المطالبة بالثمن  
 فهو قبض الثمن وتسلم البيع  
 ثم وجه الثمن زيوف فام كذا  
 استرجاع السلعة

وانما له المطالبة بالثمن  
 فهو قبض الثمن وتسلم البيع  
 ثم وجه الثمن زيوف فام كذا  
 استرجاع السلعة



هو احق به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبضه فالبيع احق به اتفاقا و  
 انه اعلم **باب خيار الشرط والتعدي** اعلم ان البيع تارة  
 يكون لازما واخرى غير لازمة والملازم مالاخبار فيه بعد وجود شرط  
 وغير الملازم ما فيه خيار ويكون الملازم اقوى قدم ثم خيار الشرط  
 والتعديين وارا بالاول ان يكون العاقد مخيرا بين قبول اصل  
 العقد ورتبه وارا بالثاني ان يشترى احد الشيئين او الثلث  
 على ان يعين ايا شاء وقد فهمها على باقي اخبارات لانها بمنع  
 ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الردية لان يمنع تمام الحكم واخر خيار البيع  
 لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاكا اذا قال  
 اشتريت على ان باختيار ايا ما اوعلى ان باختيار ابد او جائز وفاكا  
 ويمنع ان يقول على ان باختيار ثلث ايام في دونها ومختلف فيه  
 وهو ان يقول على ان باختيار شهر او شهرين فانه فاسد عند  
 ابي حنيفة وزفر والشافعي رحمه الله يجازي عن ابي يوسف ومحمد  
 ايه خيار الشرط للتبايعين اي لكل منهما سعة فلا يوجبه فاما يرضيا  
 ولا حدهما او غيرهما كما سيأتي الى ثلثة ايام اي الى اخرها لقوله  
 لجان بن سفيان اذ ابا بدت فقل لا خلافه ولي خيار ثلثة ايام وجه  
 الاستدلال ان شرط اختيار مخالف بمقتضى العقد وهو الملازم فيكون  
 مفسدا لكونه جوازا بهذا النص الذي على اخباره البيع والشراء  
 بلطفه باعته على خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة فيه لا اكثر  
 وقالا يجوز اذا سمي مدة معلومة وان لجاز اي من له الخيار بعد  
 العقد الى اكثر من ثلثة ايام فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوم  
 المفسد قبل تفرقه ان تنسك لم يذكر بالفاء كما ذكر في الوفاية  
 اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة بالتفرع عليه

رد المحتار

بل اورد عقيب لانه حكمه معنى على انه ان لم يقبض الثمن الى ثلثة ايام  
 صح والى المثل لان ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام  
 الجواز اذا سمي ثمن الى الانفساخ عند عدم التقيد بخيار  
 الماطلة في الفسخ فيكون له خياره اقوى على ظاهره كما قد عرفت  
 ان النص الوارد في شرط اخبار مخالف للقياس وقد تقرر في كتب  
 الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس في غير عليه لا يقاس به وقوله  
 ان المقرر في كتب الاصول عدم جواز القياس على ما ثبت  
 بطريق بخلاف القياس في ثلثة ايام قد تقرر في اخبار جواز الحاق حكم  
 ثبت على خلاف القياس في غير بطريق دلالة النص بطريق الاستحسان  
 الذي هو القياس المحقق وكل منها محتمل ومنها كالايجبي على  
 الناطق المتأخر ولا يخرج المبيع بجوار البيع عن ملكه لان تمام هذا  
 السبب بالمراضاة ولا يتم مع اخباره ولهذا الواعية البيع نفذ  
 ولا يملك التصرف فيه وان قبضه باذن البائع فان قبضه المشتري  
 فملكه في يده في مدة الخيار ضمن قيمته لا تقساح البيع بالملك  
 لانه كان معقوبا ولا نفاذ بدون المحقق فبقى مقبوضا في يده على  
 سوم الشراء وفيه القيمة ولو ملك في يد البائع ملك عليه  
 والنفسخ البيع ولا سمي على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج  
 البيع بجوار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج  
 المبيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانه فان ملك المبيع عنده  
 ان المشتري الثمن فان الهلاك لا يخلو عن مقدمة عيب وشيئ  
 ان اذا دخل عيب يمنع الرد واذا امتنع لزوم العقد ثم قيل  
 الثمن المستحق بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان الخيار اذا كان له  
 يملك البيع موقوف كما امر فيلزم الثمن المستحق بخلاف ما اذا كان

المشتري

فهم



الخيار لان الخيار اذا كان له ملكه والبيع موقوف كما في الميزان القيمة والملك  
 اي لا يملك المشتري بالبيع وقال لا يملك لان خرج عن ملكه البايع فلو لم يدخل  
 في ملكه المشتري كان ملكا بلامالك ولا نظير له في الشرع ولان المشتري  
 لم يخرج عن ملكه فلو دخل البيع في ملكه لاجتمع البدلان في ملكه شخص  
 واحد حكى للمعاوضة ولا نظير له في الشرع ورجح هذا بان الخيار  
 انما شرع نظر المشتري يستوفي فيقف على المصلحة فلو دخل  
 في ملكه بان كان عليه لان كان المبيع قريب فيعنى عليه ولا اي لعدم  
 ملكه المشتري المبيع فروع الاول لو اشترى روضة بقى النكاح لعدم  
 ملكه المبيعين المنزل الثاني ان وطئها اي وطئ المشتري بالخيار زوجة  
 جاز له ردها لان وطئها بالنكاح لا يملك المبيعين ليمتنع الرد الا في البكر  
 لانه يوجب ويستثنى ان يبطل الرد والثالث قريب لا يعتق عليه  
 في المدة لعدم الملك فيها والعنف مرتب عليه الرابع كذا لا يعتق  
 ايضا من شراء تايلان ملك عبد افهوض لعدم وقوع الشرط  
 الخامس جبرها في المدة لا يعتد من الاستبراء لانه انما يجب بعد  
 ثبوت الملك ولم يثبت التساوي لان ردة الامة المشتراة  
 بداي الخيار على البايع فلا استبراء عليه ولا يملكها المشتري  
 ليشترط في الاستبراء التساوي من ولدت في المدة بالنكاح  
 ولم تنزل ولم ينفى ان اشترى زوجة بالخيار فولدت في ايام  
 الخيار فبدا البايع لا يصير له ولد المشتري فيملك الرد وانما قلنا في  
 يد البايع لانها لو ولدت في يد المشتري لزم البيع وبسطل  
 الخيار لان الولادة عيب الثامن من ان اي المبيع بالخيار  
 بهلكه على البايع ان قبضه المشتري باذنه او دعه عنده اي  
 عند البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك التاسع

ردى وشوئكم

ملكه

بقي خيار

بقي خيار ما دون شري بالخيار وبراءه بايعة عن ثمنه في المدة اي  
 اشترى عبد ما دون شيئا بالخيار وبراءه بايعة عن ثمنه في مدة الخيار  
 بقي خياره لانه لما لم يملكه كان ردة في المدة استثنائا عن التملك  
 ولما دون ولاية ذلك فانه اذا اوبست له رثن فله ولاية ان لا يقبله  
 العاشر بطل شراء ذي من ذين خيرا بالخيار ان اسلم لملكها  
 مسلما اسقاط خياره ومن له الخيار رسوا او كان بايها او مشريا  
 او اجذبتا فله ان يفسخه وان يخر فاذا ارادته المجازة يخر  
 بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه اي بدون علمه لو كان غايبا او قال  
 ابو يوسف والشافعي لم ينقض ايضا بدونه كالا مجازة ولا لا مسقط  
 عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضا كالموكيل بالبيع فان كان  
 ينصرف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مسقط من قبله كما ان تعرف  
 في حق الغير بالدفع ولا يعرض عن الضرر لان الخيار ان كان للبائع  
 جاز ان يعتمد المشتري تمام العقد فيتصرف فيه فيلزم غرامة  
 القيمة بهلاك المبيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب البايع  
 السلعة مشريا وهذا النوع ضرر فينوقف على علمه كقول  
 الوكيل بخلاف المجازة اذا لا التزام فيها مع انه موافق له فيها  
 ولا نسلم ان مسقط عليه فهو بنفسه لا يملك النقص وانما ينقص  
 لكون العقد غير لازم وعوض بان ما ذكرتم من التزام الضرر  
 وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفي وهو ان لم ينفرد  
 بالقبض لم يما اختفى من ليس له الخيار الى مضى المدة فيلزم البيع  
 اجب بان ضرر مضى به منه حيث ترك الاستيثاق باخذ الكفيل  
 في فة الغيبة وان نقض العقد من الخيار فلو علمه اي علم الآخر  
 النقص في المدة انتقض العقد لمحصل العلم واللام وان لم

من قبله كيف



وان لم يعلم برف المدة بل بعد ما تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ ولا يرث  
 هذا ان خيار الشرط بمعنى ان العقد لا ينفسخ بفسخ الوارث  
 كما كان ينفسخ بفسخ المورث حال حيوته فاذا كان اختيار للبائع  
 ومات ملك المشتري المبيع ولا ينارعه وارث البائع واذا كان للمشتري  
 ومات ملك وارث المشتري بلا خيار فان قيل كيف يملكه الوارث  
 والمورث لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا  
 في حقه ولكن الخيار كان مائلا فاذا بطل الخيار في حق الوارث  
 ظهر ان شر الموجب فنفسخه وقال الشافعي لو ارث عنه لانه حق من حقوق  
 البيع كخيار العيب والتعيين واجمع لانه لو مات من عليه الخيار  
 وهو من لا خيار له بقي اختيارا لثنا ان المارث في الما يقبل  
 الاثقال والخيار ليس الاثمية وارادة ولا ارث في خيار  
 العيب والتعيين لما سئل ولا يرث ايضا خيار الردية لانه  
 ايضا ليس الاثمية وارادة حتى ان المشتري لو مات قبل  
 الردية فليس لورثته الرد بعد كما كان له ولا خيار التعيين  
 لما ذكره يثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملكه ملكه الغير واذا  
 بطل الخيار لزوم البيع وتم ولا خيار للمورث استحقاق البيع سالما  
 فكذا الوارث لقيامه ولهذا يثبت له خيار فيما تعجب في يد  
 البائع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث شرط اي الخيار  
 احدهما اي احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيرهما جاز فاني  
 من العاقدين والغير اجاز او نقض صحيح استحسانا ان لا يصح  
 وهو نفي لان خيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير  
 كالتمن وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد يثبت بالنسبة  
 عنه فيقدم الخيار للعاقدة افتضا فيجعلها بعبا عن نصيحي

في خيار العيب والتعيين

العيب

مقامه

قول

لنفرد فيكون لكل منهما خيار وفي اجازة احدهما من الاصيل و  
 النابذ ونقص الآخر الاول في اولى لوجوده في زمان لا يترجم  
 غرضه وفي المعينة اي ان خرج الكلمات معا يعتبر تصرف العاقد  
 في ردائه لان النابذ يستفيد التصرف منه وتصرف الناقص  
 في اخري لان الخيار يلحقه النقص والمنقوض لا يلحقه الاجازة فاذا  
 اجتمعا كان النقص اوليا لنكاح الحرة مع نكاح الامة اذا اجتمعا  
 كان نكاح الحرة اولي لانه يرد على نكاح الامة بل اعكس لان الامة  
 اذا انفخ يوجب الحرة على المشتري والمجازة توجب  
 الامة والحرم راجح على المبيع باع عبد بين بالخيار في احدهما ان  
 فصل اي الثمن وعين اي محله الخيار والاعلم ان هذا على اربعة  
 اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد  
 بجهالة البيع والثمن لان ما فيه الخيار كاخيار عن العقد لانه مع الخيار  
 لا ينسقد في حق الحكم فبقي الداء فيه احدهما وهو محمول في ثمنها  
 ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكونه البيع والثمن  
 معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا انعقاد  
 العقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه محلا للبيع كما جمع بين قن  
 ومدة والثالث ان يفصل ولا يعين والرابع عكس وهو فاسد  
 لجهالة البيع والثمن وان اشترى كسيت او درين او عبدا واحدا  
 على انه بالخيار في نصفه صح فصل الثمن او لا لان النصف من  
 الشئ الواحد لا يتفاوت في حقيقة ايضا لا تتفاوت فاذا كان  
 ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم  
 اذا الشئ واحد لا يمتنع اجواز كذا في الكافي وصح التعيين فيما دون الداروة  
 وهذا خيار التعيين يعني اذا اشترى ثوبين على ان ياخذ اليهم شاة

فخرج الى العقد

مطل خيار التعيين



بمشرية جاز وكذا الشك في استحقاق وان كانت اربعة فسد وهو القياس  
في الكل لجهالة المبيع وهو قوت الشك فموجب الاستحسان في معنى  
شرط الخيار اذا جواز منه للمخارج الى التام في الخيار لا فرق بين ان يقع  
لغرض العقد فكذا يحتاج هنا الى اختيار من يثق به ومن يشترط له  
فجوز البيع على هذا الوجه دفع المخارج واجتماعه انما توجب الفساد  
اذا كانت مفضية الى النزاع واذا شرط الخيار للمشتري فلهما في القبض الى  
النزاع لان الامر صار مفضيا اليه فيجوز ان يشترط ويرد الاخر والخارج  
تدفع بالثبوت لا شتمها على الجيد والرد في الوسط في الاربعة لم يوجد  
النزاع لكن لو وجد الخيار وهذه الرخصة فاجبة بهما فلا يحصل باحدهما تخم  
قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل لا بشرط واذا  
لم يذكر خيار الشرط لانه من توقيرت خيار التقيدين بالثبوت عنده  
ومدة معلومة عندهما استبرأ بالخيار فرضي احدهما لا يرد والاخر  
يعني المشتري جلدان عبد اعطى في الخيار ثلثة ايام ففرضي احدهما دون  
الاخر فليس للخيار ان يرد عند ابعده وقال لا يرد وكذا خيار العيب  
يعني اذا اشترى عبدا فظهر عليه فرضي احدهما لا الآخر والروية يعني اذا  
اشترى شيئا لم يراه فراه احدهما فرضي الاخر فانهم ايضا على هذا  
الحد في ان اشبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لان شرع  
لدفع الغبن وكل منهما محتاج الى دفع عن نفسه فلو بطل هذا بطل  
الاخر فلم يحصل مقصوده وبالحق به ضرورة ان الشرط وخياره  
لا خيار لكل منهما بالانفراد ولا ينفرد احدهما بالروي اقول بتحقيقه  
ان الخيار تصرف يحتاج فيه الى الرأى كالباع والخلع ونحوهما وكل ما هو  
كذلك اذا فوض الى رجلين لا يستبد واحد منهما فيه كالوكالة فان اذا  
وكل رجلين بالبائع ونحوه لا يقدر احدهما على التصرف بدون الآخر لان

في الخيار  
الذي لا يشترط  
في الخيار

انها

خياره

اي لا يتقيد

الموكل

الموكل رضى برأيه لا يبرأ كلاهما بخلاف التوكيل بطلاق بوجهة بل انقضى  
اوردة الودعة او نحوها فانه لا يحتاج الى الرأى بل يستقر حكمه في عبارة  
الواحد والآخرين فيه سواء وبسطه اي خيار الشرط لاخذها  
بالشفعة دارا بفعل الاخذ بيعت صنفه دارا بجنب حال  
من دارا صنف لهما بالشرط اختياره وهن الدار الشراة يعني من  
المشتري دارا على ان لا يخيار في بيعت دارا بجنبها فاخذها بالشفعة  
فهو رضى لان طلب الشفعة دليل اختياره التمسك فيها لان ثبوته  
لدفع ضرر الدخيل وهو بالاشتداد فيضيق بسقوط الخيار ساقيا  
عليه فيثبت الملك من وقت الشراء بالاستئذان فبين ان الجواز  
كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يرها  
فبيعت دارا بجنبها فاخذها بالشفعة لانه يرد الدار الاولى  
بجبار الرؤية ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية  
ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط  
الخيار ولو قال ابطلت خيار الرؤية لانه ثبوته موقوف على الرؤية  
كاشيا انك اذا في غاية البيان وتعيينه اي تعيب ما شرط فيه  
بما لا يعيب لا يرتفع كقطع يده فان الردح يتنع حتى لو مرض  
ولان جازرة وبسطه ايضا مضمين المدة لان الخيار لم يثبت  
للاخير كالمخيرة في وقت لم يبق لهما خيار بعد مضية وبسطه  
اي تصرف لا يقضي كالاتفاق والتدبير او تصرف لا يحل  
الا في الملك كالوطن والقبيل واللبس مشهورة او تصرف لا ينفذ  
الا في كاي في الملك كالباع والرهين والاجارة والرهينة فان كلا  
منهما دليل اختيار التمسك واستبقا لا اللبس والتركيب  
مرة ونحو ذلك يفهم للمحتاج والتجربة فلما يدل على الاستبقا

معتبر

الابتداء

لا يبطل قبل الرؤية

يبطله ايضا

مقدوم



اشترى بائعا راي الغد دخل الغد فيكون مخيرا في الغد ايضا وكذا اذا  
قال الظاهر والليل دخل الظاهر والليل عند الجحيف وعندهما لا تدخلان لان  
الغد ونحوه جعل غايته والغاية لا تدخل في الغاية كالليل في الصوم ولان  
الغاية اذا كانت لمدة الحكم اليها لا تدخل كالليل في الصوم فان تناول  
صوم ساعه فاذا قيل الى الليل لم يدخل في موضوع الغاية واذا كانت  
لا خارج ما وراء ما يقع موضع الغاية داخلنا وهنا لو اقتصر على ان بائعا  
ثبت اختيار مؤبدا فثبت فاسقط الغاية ما وراءها بخلاف  
التأجيل فانه لو باع مؤجدا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق  
التأجيل بان قال بعتك مؤجدا ولم توفقه لاي تأجيل يصر في الضم  
يوم او ثلثة ايام او شهر او بشهرين وكانت الغاية لمدة الحكم اليها  
فلم تدخل في القول للمكره اختيار يعني اذا اختلف العاقدان في  
اشترط اختيارا فالقول لمن ينكره باليمين في ظاهر الرواية لان  
الختيار لا يثبت بالشروط وكان من العوارض فيكون القول لمن  
ينقضي بخلاف دعوى الاجل والمضي اذا اختلفا في مضي المدة فالقول  
لمنكره لانها تصادقا على شيوت اختيار ثم ادعى احد الحكمين  
بمضي المدة فكان القول للمنكر والزيادة يعني اذا اختلفا في قدره  
فالقول لمن يدعي اقصر الوقتين لان الاخير يدعي زيادة بشرط  
عليه هو نيكرا شترى عبدا بشرط خيره او كتيبه ووجد  
جلا فله اخذه بتمنؤه او تركه لانه وصف مرغوب فيه فثبت بشرط  
في العقد ثم فواته بوجوب التخيير لان لم يرض به دون ذلك بان لا يقدر  
على التخيير والكتابة قد رعا ينطلق عليه اختيار والكتاب فتح اختيار بين  
القبول بجميع الثمن وبين الرد اذا لم يمنع الرد بسبب السبب  
كشراء شاة على انها بيون ولم توجد كذلك فانه مخير لما ذكره جلال

قوله المكيك كملك  
كثرت باختيار

مطلوبه باووم  
مطلوبه باووم

شراؤها

يوم الزمان

شراؤها على انها حاملة او تحبب كذا رطل حيث يفيد العقد لان ذلك  
ليس من قبيل الوصف بل من قبيل البشروط القاسدا لا يعرف ذلك حقيقة  
اشترى جارية بائعا رطله فثبتها فثبتها بالاشتراف فثبتها  
البائع والمشتري فقال البائع غيرت والبيعة ليست بهذه والاشتراف  
التغيير وليست للبائع بيعة فالقول له اني اشترى مع البائع وجاز  
للبيع وطبقه لان الشترى لما ردها رضى بتملكها من البائع بذلك  
الثمن وكان للبائع ان يملكها كذا في الواقعات **باب خيار الرطوبة**  
جاز البيع والشراء ما لم يرد به اي البائع والمشتري يعني يجوز ان  
يبيع رجل شيئا ملكه ولم يرد به كذا او رده وكذا يجوز ان يشتري رجل  
شيئا لم يرد به لما روى ان عثمان رضى عنه باع الرضالة بالبيعة  
من طلحة بن عبد الله رضى الله عنه فقبل لطلحة وكان ذلك بحضرته  
الصحابه رضى الله عنه قد غلبت فقال لي اختيارا لاني اشتريت عالم  
اره وفضل لعثمان انك قد غلبت فقال لي اختيارا لاني قد بعته عالم  
فكلم جابر بن مطعم رضى الله عنه ففرض بائعا رطله وذلك بحضرته  
من الصحابة رضى الله عنهم حضراي سواد حضر البيع الغير المرئي في  
الجلسه با يكون زيتا في زقي او زقا في جوالق او درة في حقة او زينا  
فكم او جارية متقنية والتفقا ان موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا  
منه او خاب البيع عن الجلب والشراي مكانه اختيارا عن سميته اي  
ليس في ذلك المكان مسمي بذلك الاسم غيره لجهالة البيع ولما  
العوامات المجوزة بلا قيد الرطوبة فلا يرد في الرطوبة عليها لانها  
كانت في قدره ولا شترى الجارية عندها اي عند الرطوبة ان شاء  
انذوان شاء رده وقال الشافعي رحمه الله ان لم يرد لم يصح العقد  
ان لم يرد من الشترى شيئا لم يرد فله اختيارا رده ولان الجاهل

غيرها

كان

زق طلح

بشرا

لجهالة البيع ولما ان العوامات  
المجوزة بلا قيد الرطوبة فلا يرد  
قيد الرطوبة عليها لانها كانت  
وقدر رده



انما تفيد اذا افضت الى النزاع كما في شاة من القطع وانا اذا لم  
 تقصص اليه فلا مثل فقير من الصيرة ولا كماله بعد الرؤية لا تقضي  
 اليه اذ لو لم يوافق يرد فصار كماله الرصف في العاين المشار اليه بان  
 اشترى ثوبا ولم يعلم عدده وعانة وان رضى قبلها يعني اذا قال رضى  
 ثم رآه لان يرد لان اشترى رصف بالبرقية لما ردت فلا يثبت قبلها كما قالوا  
 اقول فيه بحث انا اولها فلما تقرر الاصول ان كل ما دخل حرف الشرط لا يجب  
 ان يكون مشروطا بمعنى ان يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من اشتقائه  
 اشتقائه المشروط واما ثانيا فلان هذا الاستدلال بمفهوم المشروط ونحن  
 لا نقول به فالوجان يقال لو لم العقد بالرضا قبل الرؤية لم يلزم امتناع  
 اختياره عند ما هو ثابت بالنص لما يؤدى الى ابطاله كان باطلا دون  
 البائع اي ليس له خيار الرؤية لم يرد من قضاة جليلين من مطلق  
 الرضا ولا يتوقف اي ليس له وقت معين لان الحديث ورد بخيار  
 مطلق للمشتري فالنوقت فيه زيادة على النص فيبقى الى ان يوجد  
 مبطله ولا يثبت الا في الشرأ ولا جارة والفسخ والصالح عن طريق المال  
 على معنى معين لان كلامها معاوضة وكفى رؤية ما يعلم به المقصود  
 فان رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذره فيكون برؤية ما يدل على  
 العلم بالمقصود فان كان المبيع انشياء فان لم يتفاوت احاده كالكيل  
 والمأذون وعلامته ان يعرف بالخطوخ الكثير برؤية واحد منها الا  
 اذا كان موصفا بالقياس به لغيرها اروي ما راي في يكون مختبرا وان تفاوتت  
 كالاشياء والدواب لنزاع كل واحد ويجوز التور من هذا القبيل فيما  
 ذكره الاخرى وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الخطوخ  
 والشعر لكونها متفاربة اذا تقرر هذا فنقول ما يعلم به المقصود  
 وكوج الصيرة لانه يعرف حال البقية وان وجدت ارضا منه خيرا

رؤية

وجه الرقيق

ووجه الرقيق لان الوجه هو المقصود في الآدمي ووجه الآية وكفى بالانها  
 المقصود ان الدابة مشروط بعضهم رؤية القوائم والاول هو الكروي  
 عن اي يوسف رضى وكفى شاة القنينة عطف على وجهه ايضا  
 ما يعلم به المقصود فيكون رؤية وظاهره في سطوي غير معلوم لان  
 ايضا يعرف البقية انا اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع  
 العلم فلا بد من رؤية موضع علمه معلما قوله وجب عطف على رؤية اي  
 كفى شاة الله لان المقصود وهو العلم يعرف به وذوق ما يطعم  
 لانه المعروف للمقصود لا اي لا يكتفي بخارج الدار او صحتها بل يجب  
 رؤية بيوتها وماروي عن عدم اختيار لمن راي صحن الدار او  
 خارجها فانها هو على عادة القدماء في الابنية فان دورهم يومئذ  
 لم تكن متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل  
 فانما اليوم فليس كذلك كذا رؤية الدهن في الدجاج فانها لا يكون  
 رؤية للدهن حقيقة لوجود احاطة وكفى لنظر وكفى بالقبض وكفى  
 بالشرأ لا نظر رسول الله ان بهما وكيفا بالشرأ وكيفا بالقبض  
 ورسول الله التوكيد بالشرأ ان يقول الموكل كن وكيفا عن بشرأ  
 كذا وصورة التوكيد بالقبض ان يقول كن وكيفا عن قبض بالشرية  
 وصورة الرسالة ان يقول كن رسول الله عن قبض فرؤية الوكيل  
 الاول تسقط اختيارا بالاجماع ورؤية الوكيل الشاة تسقط عند  
 ايجافه رضى اذ قبضه بالنظر اليه في ليس له ولا للموكل ان يردده الا  
 من عيب وانا اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط اختيارا  
 لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا ينشئ التوكيد بالقبض الناقص  
 فلا يملك اسقاط قصد الصيرة رتبة اجنبيا وان ارسل رسول الله قبضه  
 قبضه بعد ما رآه فلا ينشئ ان يردده لولا الوكيل بالقبض والرسول

دور حيوان  
 سم نقله  
 رضى  
 اذ  
 برؤية

وماد آتية



سواء قلنا بشرى في ان قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار الشراء  
 متى عقد لا يعمى اي بعد وسنارة وسقط خياره اذا اشترى بغير  
 فيما يدرك بالجنس وبشتمه فيما يدرك بالشتم وذوقه فيما يدرك بالذوق  
 ووصف العقار ولا عبرة لو فوف في مكان لو كان بصير المرأة كما روي عن ابي  
 يوسف وسقط وكيفية لان كنظره راي احد الثوبين فاشترى بهما ثم لم يراي  
 الاخر فوجده معيبا فله رد بهما لا غير اي لارادة المبيع وحده ليلزم لفريق  
 الصفقة قبل تمامها فانها لا تيم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد  
 بشرى ما راي ابي ماراه قبل الشراء ان تغير خيره لان الشراء  
 ما لم يراه اذ بالتغير صار شرا آخر والا اي وان لم يتغير فلما اي فلا  
 خيار له لان الشراء بشرا رآه الا اذا لم يعرفه لان الذي رآه قبل لان  
 لم يرض وان اختلف في التفسير فقال الشراء قد تغير وقال الباي  
 لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة لان سبب  
 لزوم العقد وهو الرؤية السابقة ظاهر والتغير حادث والقول  
 لمن يتيسر بالظاهر بهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير  
 في مثل تلك فان بعثت بان راي امره نشأ بتم الشراء بعد عشرين  
 سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شرا يده  
 او اختلف في الرؤية قلنا بشرى اي القول له مع يمينه لا ينكر امره  
 حادثا وهو الرؤية بشرى تحت ثوب ليقبض فباع ثوبا منه او كتاب  
 وسلم لم يرد اي العدل بخيار الرؤية او بشرى بل يعيب لان الرؤية  
 تقع فيما خرج من ملكه وخرجه ما بقي بفريق الصفقة قبل تمامها لان  
 الخيارين بمنعان تمامها او اما خيار العيب فلما يمنع تمامها بعد القبض  
 وفيه وضع المسئلة لان لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان  
 عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب هو فخرج بان رآه بشرى

الرؤية

المدة

ذلك

كما مر

اي وضع المسئلة بعد القبض  
 فخرج العيب

المالية

اشارة اليه بالعيب بالقضاء او جميع الاول في الهبة فهو خياره فاذ ان  
 يرد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع منها الا حصل وهو لزوم تفريق الصفقة  
 وان ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه  
 العقد القدرى وبطلان خيار الرؤية بمطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا  
 اي سواء كان قبل الرؤية او بعد ما وبطلان ما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار  
 والمساومة والحيطة بل تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا  
 تزيد على صريح الرضا وبطلان خيار الرؤية بعد الرؤية واما التصرفات الاول  
 فمن قول لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير فلا يمكن  
 ابطاله كذا طلب الصفقة بمالم يرد اي يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب**  
**خيار العيب** مشرو وجده بمشتراؤه ما ينقص ثمنه عند التجا وهو العيب  
 المعبر شرا والمرايب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا  
 عند القبض اخذه بكل الثمن او رده لان مطلقا البيع يقضي سلامة المبيع  
 فاذا فاست غير لما يتضرر بلزوم مالم يرض به لا غير اي لا مسامحة واخذ  
 نقضه لان الاوصاف لا يتقابلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا كما في  
 بالتداول كما هو سببه كالاباق والوا الى مادون السفر والبوان الفوا  
 والسرقة وكلها بخلاف بالصغر والكبر فان شرا من هذه الاشياء اذا وجد  
 من صغير غير ميمر لا يكون عيبا وان كان ميمر فيكون عيبا ويؤثر بالبلوغ فان  
 عاوده بعد البلوغ كان عيبا حادثا فيكونان مختلفين لا فسخ بينهما  
 فاذا حصل عند البائع في الصغير وعند المشتري في الكبير لا يرد المشتري  
 على البائع بشرا عليه عيب قديم ولا يجوز وهو لا يختلف بهما اي  
 بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد البائع في الصغير وعاد في يد المشتري  
 في الكبير يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لانه لم يفسد في البطلان العقل  
 معدته القلب وشيئا من الدماغ ومجنون انقطاع ذكها الشعاع وهو  
 لا يختلف باختلاف السبب وكما يجوز ثمن وايحة العم والدور بالذات المحجة  
 وتوكل الفار ثمن وايحة الابطال والزنا والسرقة لانه من الزنا فيها اي

بيع خيار الرؤية بشرى  
 بطلان خيار الرؤية  
 او بعد ما



ان البئر والنفق

السكر

ويقدم ولا عيب به

في الامة متعلق بالعبودية لا بدعة بعينها عيب فيها لان المقصود قد يكون  
 الاستفاد من وهي تحلة به دون الغلام فانها ليست بعيب فيها المقصود منه  
 الاستخدام وهي لا تخل به الا ان يغشى الا ولان فيه بحيث لا يكون في الناس مثله الا  
 نادرا فانه يكون في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عادة له لان اتساع  
 تحلل بالخدمة والكفول وكما هو فيها لا لا طبع المسلم بفقر من صحبته ولا من غيره  
 صرف في بعض الكفالات فيختل الرغبة ولو اشتراه على انه كافر فوجده مسلما  
 لا يرد له لانه زال العيب والشغال القديم لا يرد من ينقص الثمن والذي لا  
 مال فيه يكون مشغولا بغير الغناء والشغل المادي العين لانها يصفها  
 البصر وارتفاع جفون بنت سبع عشرة والخاصة لان كلا منهن في البطن  
 فلو حدث متعلق بقوله مشتر وجده يشتره الى اخره بعد ما ظهر العيب  
 القديم لو وجد عيب اخر عند المشتري وجع الى المشتري بنقصانه ان نقصان  
 العيب بان يقوم وبه ثبت فالكان تفاوت ما بين القيمة بين العشر  
 وجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر وجع بنصف عشر الثمن او رده على  
 البائع برضى البائع الا المانع من رد المشتري واخذ البائع كغوب شره مقطوع  
 فظهر عيبه وجاز لباعه اخذه كذا في مقطوعا فلا يرجع مشتريه ان  
 باعه والبائع لا يقول اننا اخذه معيبا فالمشتري يبيعه يكون حابسا  
 المبيع فلا يرجع بالنقصان وانه وطهرها عطف على كغوب شره اى كامة  
 شرها ولم يدان من عيوبها فوطئها بكر كانت ونيسا او قبلها بشهوة او غيرها  
 بشهوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد بها الا برضى البائع اذ  
 ان يقول اننا اخذنا مع ذلك العيب وليس معنا من الاخذ كما كان  
 فيما سياتي ثم بين المانع من رد برضى البائع بقوله فان خاطب الى  
 اى المشتري المقطوع او صنفه بغيره او قيد به ليكون الزيادة في المبيع  
 اتفاقا فانه لو صنفه اسود فلذا الجواب عند هذا لان السواد زيادة  
 كما في الصفة وعنده السواد نقصان اولت السيوف بسمن وبالحلة  
 خلط المشتري ملكه ملكه البائع فظهر عيبه القديم لا يرد له اى البائع

ورجع

ورجع به ان يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع اننا اخذنا  
 لا فظاظ ملكه المشتري بالمبيع وهو الخط والصنع والسمن وفي العادة ان  
 الرد يقع من جهة الشرع لان المشتري يرد به والبائع يقبله لان الشرع  
 تمنعه من الرد والصنع لحصول الربوا كما لو باعه المشتري الثوب الخط  
 ونحوه بعد روية عيبه او مات العبد او اعتقه قبلها ان قبل روية عيبه فانا  
 اودنا واستولد بما كانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع  
 الروية فلان الرد كان محتسبا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حابسا  
 حتى لو كان البيع قبل الحياطة كان حابسا واما في الموت فلان الملك  
 ينتهي به وامتنع الرد ثبت حكم الموت لا بفعله فلا يمنع الرجوع واما  
 في الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لانه  
 امتناع الرد بفعله فصار كالتفريط في الاحتساب يرجع لان الاعتاق انما  
 للملك كالتما لم يخلو من البيع قبل الحياطة فانه قاطع الملك من البائع الى  
 غيره لا منه في الملك في العبد ولهذا ملكه المشتري فصار بالبائع كالمستبقى  
 للملك فلم يرجع بالنقصان واما قلنا ان الاعتاق انها للملك لانه الملك  
 في الادب ثبت على منافع الاوليل الى غاية العتق والتمسك ببعضه  
 والتمسك متقرر في نفسه ولهذا ثبت لولا بالعتق وهو من اثار الملك  
 فبقاؤه ببقاء اصل الملك فلا اعتاق لا يكون كالتفريط كالموت واما في الكسب  
 ولا سيما فانها لا يرد لان الملك وكل المحل بهما يرجع من ان يكون قابلا  
 لتفريط من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملكة المستفاد بالشرع حقيقة  
 او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كماله  
 عيب عنده وان اعتق على مال او قتل او اكل كل الطعام او بعضه او بسن  
 الثوب فحق لم يرجع اما في الاعتاق على مال فانه جسد بدم وجسد البدن  
 جسد الجسد منه ومن ارجح انه يرجع لانه انما للملك وان كان بعضه  
 اما الكسبة فلا نراك لا اعتاق على مال لحصول العوض فيها وان عجز الملكا تبني  
 ان يرد به بالعيب لزال المانع وهذا لما قاله اذا بقى العبد لم يبيع ثم ظهر عيبه

او كاتب



لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف من الرد فلا يصح ما دام  
 حيا لان رجوعه محقق فيكون رده فاذا رجع رده لرد اليمين واما في القفل  
 وما بعده فالاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري  
 لا يرجع بشئ لانه اذا كان مضمونا كان محكما للمبيع معنى ومن شرط  
 الرجوع بالنقصان ان لا يكون محكما له واذا امتنع الرد لا بفعل منه  
 بل بغيره فلهذا لا بفعل غيره مضمون فيه فيرجع لان امتناعه انما هو  
 القفل ففعل مضمون اذا لو باشره في ملك الغير يضمن وانما امتناعه في  
 ملكه فلهذا فيه فيجعل سقوط الزمان عنه بسبب ملكه فلهذا لا يستفيد  
 بالملك واما الكفر والفساد في الرجوع فتدبر في رده عند رجوعه  
 لانه منعه في المبيع ما بعد رد فعله فيه ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع  
 كالاصل وانما ان تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالاصل  
 والقفل شره كخوفه وبطلان ووجهه فاسد يستفح به في كماله ولو  
 بالنظر الى الدواب فلا نقصان في لا يرد لان الكسر عيب حادث  
 ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر بقدر الامكان والاصل ان لم  
 يتفحح به اصلا وكل الثمن اى فلهذا لا يرجع كل الثمن لانه ليس بمال فالباع  
 باطل ولا يعتبر في يجوز صلاح قشره كما قيل لان ماليتها باعبار القلب  
 باع مشربه ودد عليه عيب بقضا متعلق بقوله ودد عليه ما تعلق  
 به قوله يبيع رده على بايعه يعني باع عدا جاعله المشتري ثم رده عليه عيب  
 فاما ان يقبل بعضها والقاضي اولا فان كان الاول فاما ان يكون  
 باقرا بمعنى ان المشتري الثاني ادعى على البائع الثاني اقراره بالعيب  
 والبائع انكر فثبتت المشتري باليمين وانما احتج الى هذا الثاني لانه  
 اذا اقرنا اقراره لا يكون الرد محتاجا الى القضا بل رده عليه باقرا به  
 بالعيب فلا يكون له ان يرد على بايعه لانه اقراره واما ان يكون بينه  
 او ينكول في كل منهما له ان يرد على بايعه لانه في من الاصل في جعل بيع  
 الثاني كالمعدوم والبيع الاول قائم فلهذا خصوصية الرد ببيع غايته

عوضا

الاجرة

الاجرة انما هي العيب فلزم التناقص لانه صار ملكه باشره بقضائه  
 القاضي فارتفع التناقص فصار كمن اشترى شيئا واقر ان البائع باع ملكه  
 نفسه ثم ظهر المشتري لا يبطل حقه في الرجوع على البائع باليمين وان كان  
 الثاني وهو ان يكون الرد بغيره من المشتري لا اى ليس له الرد على بايعه لانه  
 اقراره ومن بيع جديد في حق ثالث والبائع الاول ثانيا لها هذا اذا رد المشتري  
 الثاني على الاول بعد القبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد  
 بقضا او غيره لان الرد بالعيب قبل القبض فيخرج من الاصل في حق الكل  
 فصار كالرد بخيار الردية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضا رجع  
 لاجل ذلك كالاصل في الزائد ليس له ان يجاهم البائع به هو الصحيح في حق  
 مشربه وادعى عيبا لم يجز المشتري بعد دعوى العيب على دفع الثمن اذ لو  
 دفعه فلهذا العيب يظهر فينتقض القضا فلا يقضى به فهو ناقض  
 عن الاتقضاء بل يبرهن على ثبوت العيب فيرد المعيب ان امكن والا رجوع  
 بالنقصان كما هو وكلف المشتري البائع على عدم العيب ان لم يكن له  
 شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد غاب شهوده دفعه ايضا الثمن  
 ان حلف بايعه لانه في الانتظار اجزا بالبائع وليس في الدفع كثير ضرر  
 بالمشتري لانه متى اقام البينة ودفعه المبيع واخذ ثمنه ولزم عليه ان يكلل  
 لانه في الزام العيب قد وقعت العبارة في الردية بهذا ان اشترى  
 بعد القبضه وادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يكلف البائع او يبيع  
 المشتري بينة وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا وكفى انها ما قيل  
 اللف والنشر التقدير بقدره لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون  
 المشتري حوالا على البائع حتى يكلف البائع او يبيع المشتري بينة وهذا  
 قائدة افادها صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله لم ينع بواكبه بعض  
 ايامه ذلك لا ينفذ نقضا ايمانها لم تكن امت من ان كسبت في ايمانها غير  
 من قبل اللف والنشر التقدير والمعنى لا ينفذ نقضا ايمانها ولا عملها  
 لم تكن امت من قبل او كسبت في ايمانها غير اذ على باقايه اشترى بعد فاقه

قبل



انه ابقى وادخله البايع على انه لم يبق عنده الا ذلك لم يخلف البايع حتى  
يثبت له على انه ابقى عنده من نفسه لان القول وان كان قول البايع لكن  
انما تعذر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة يكون باسئله  
اذا ثبت حلف ان البايع على البتات مع انه فعل الغير قال شمس لا تملك  
التخلف على فعل الغير يكون على العلم مطرد في جميع المسائل في ولو كان الباقي  
حيث يخلف على البتات لا لا البايع يدعي تسليم البايع تسليمه فالتخلف يرجع  
الى ما يتحقق بنفسه ويقال في التخلف بالله ما ابقى قط او ما لم يترك عليك  
من دعواه هذه او لقد سلمه وما به هذا العيب لا بالله ما ابقى عندك قط فان  
هذه العبارة وان وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري  
لان كتمان الله بالله وقد كان ابقى عنده غيره وبه يروى عليه وغيره من علم ولا  
بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب  
قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا بالله لقد باعه وسلمه وما  
به هذا العيب لان يوم تحليفه بالشهر طعن فينتا وله في المدين عند قيامه في احد  
الجانين وفي حالة التسليم والالم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذا لم يثبت  
انه ابقى عند نفسه يخلف بايعة عند ههنا انه ان البايع لا يعلم انه ان العيب  
ابقى عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها البينة فكذا البينة وانما  
على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنجح الا من خصم ولا يصح فيها  
الا بعد قيام علم العيب وانما كل من البين فعند ههنا يخلف ثانيا لطلب  
المشتري الرد عليه فان لم يرد له ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع  
بهذا العيب يخلف البايع على البتات كما تقدم من قول بالله ما لم يترك عليك  
فان حلف لا يرد وان نكل يرد عليه ثم الدعوى ان كان في باقى الكبير يخلف  
بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ الرجال لان الباقي في الصغير لا يوجب دعه بعد البيع  
لذلك في الهداية اقوال يفتي ان يكون الحكم في البوالة في السرقة ايضا كذلك  
لا شك فيها في الهداية واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان كماله  
شرط في العيوب الثلاثة اخذها البايع والمشتري بعد التبايع قد رجع

در قطع

بيع

بيع اشترى وثقا بضا فوجد به عيبا فقال البايع بعك هذا واخره وقال  
المشتري بعكيبه وحده فائدة وهو البايع جرت نفع قبض الثمن على نقد  
الرد وله قال وثقا بضا او المقصود هو ان اشترى عيبين فقال البايع  
قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما قال قول الصور بين المشتري  
لان قابض والقول لثقا بضا كذا في الغصب اشترى عيبين بصفقة واحدة  
وقبض احدهما ووجد به عيبا او بالآخر عيبا اخذها او ردتها ولو قبضتهما او لم يجز  
قط لان تمام الصفقة بالقبض وقيل القبض لا يجوز ثقبها بصفقة لانه  
يكون بيعا باحصة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا  
باحصة بقا وهو جائز كما تقدم في كتاب الاصول قبض كلبا او وزينا ووجد  
بعضه عيبا رد كل واحد او اخذ لان المكمل والموزون اذا كان من جنس واحد  
كان كشئ واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين  
كان بمنزلة عيبين حتى رد الوعاء الذي فيه العيب لا الاخر ولو تحقق بعض  
الجنس المكمل والموزون لم يجز بعض القبض في رد ما بقي ولا يضره البعض  
والاخر فان لا يمنع تمام الصفقة لانه تمامه برضى العاقد لا بالملك وانما  
اذا كان قبل القبض فلما ان رد الباقي لتفرق الصفقة قبل تمام وفي التوبة  
غير لان التبعض فيه عيب وقد كاد وقت البيع وظهر بالتحقق اشترى  
جارية ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها  
عيبا لم يرد ما مطلقا ان سوا كان بكر او ثيبا نقصها الوطئ او لان كل  
منها عيب حادث ويرجع بالنقص لا لا امتناع الرد الا اذا ظهر البايع باخذها  
لان الامتناع كالخلف فلما رد من ذال الامتناع والامتناع هو الحادث من العيب  
عند مانع من الرد واذا زال فالقديم يوجب الرد يعني اشترى شيئا في  
بريب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب عند مانع من  
الرد واذا زال جاز الرد لعود الامتناع بوزال المانع فظهر عيب جميع العيب  
عند التبايع فوجبه عند عدل فذلك كان انما الرهان على المشتري انما  
الافضل بالرد على البايع يعني اشترى جارية من رجل فباعها لبايع فاطلع

البايع اشترى



المشتري على سبب كجارية فرفع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء والعيب  
 فاخذ بالقاضي ووضعها على يد عدل فمات في يده وحضر البايح ليس  
 للمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على البايح لا يثبت لكالا الغيبة فكان  
 الهلاك على المشتري قال في خلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض  
 القاضي بالرد على البايح بل اخذ بامنه ووضعها عند عدل اذا اقصى على  
 البايح بالرد فينبغي ان يهلك من مال البايح ويسترد المشتري الثمن لان اقصى  
 ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم وكفنه بنقد في نظر الروايات  
 من اصحابنا اداة المعيب وعرضه على البيع ولبسه واتخذاه وركوبه  
 في حاجته رضاه ان كل هذا دليل الاستيقار ولو كان ركوبه للرد لان  
 لا يكون رضاه لانه وسيلة الى الرد كالسوق وشراء العلف عن ضرورة فانها  
 اذا كانت عن ضرورة يان لا يساق ولا يتقار او يكون العلف في هذا واحد  
 لا يكونان رضاه اذا عدم الضرورة كانا رضاه قطع المقبوض اى قطع  
 يد البيع المقبوض او قبل سبب كالا عند البايح ودالمقطع ببقائه  
 واخذ بمنه اى عني المقطوع والمقبول بعني المشتري عند قدره  
 ولم يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردده ولياخذ منه وقال لا يردده بل  
 يرجع بما بين قيمته سادقا وغير سادق وبطل هذا الخلاف فاقتل في يد  
 المشتري بسبب وجد في يد البايح وهو بمنزلة الاحتفاظ عنده وبمنزلة  
 العيب عند مالكها ان الموجود في يد البايح سبب القطع والقفل وهو  
 لا ينافي المالكية فينفذ العقد فيه لكنه تعيب فيرجع بالنقصان لا تعذر  
 الرد وله ان سبب الوجوب حصل في يد البايح والوجوب يفضي الى  
 الوجود فيضا فالوجود الى السبب سابقا قوله ولم يعلم به المشتري  
 يفيد على هذا ان العلم بالعيب رضاه ولا يفيد على قول في الصحيح لان  
 العلم بالاحتفاظ لا يمنع الرجوع كما سياتي في جابحات الاحتفاظ باي بشرط  
 البراءة من كل عيب ولم يسع العيوب بعد ما صح وقال الشافعي لا يضمن  
 على منعه ان لا يبرأ عن الحق للمجهول لا يصح لان فيه معنى التمليك

يندم

منه يرد

حتى يرد بالرد عليك المجهول لا يصح ولنا ان الجاهل في الاستقاط لا يفضي الى  
 التبرأ وان تضمن التمليك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويذكر  
 فيه ان في هذا البراءة العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل  
 القبض عند ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول  
 في المشتري بعد القبض واومه اشتره فلا عيب به صورة اشترى زيد من  
 غلاما فادار ان يبيعه من بشر فقال للبشر حين المساومة اشتره فلا عيب  
 به ولم يبع الغلام من بشر فوجد زيد به عيبا كان ينبغي ان لا يكون رده على  
 البايح لا قراره بعدم العيب لكنه يردده على بايعه ولا يبطل الرد الا قرار  
 السابق بعدم العيب لانه جاز عن الترويج لظهور انه لا يخلو عن عيب  
 ما فينبغي القاضي بان ظاهره غير حرا ذله ولو عينه ان العيب بان قال  
 لا عيب به او لا شلل لاني لا يردده لاحاطة العلم به الا ان يحدث شك بان  
 قال ليس به اصبح زائدة ثم وجد اصبحا زائدا له ان يردده ليقينا بكذبه  
 في الاول وكقول غيره قطعت يدك ويده صحيح قال بايحه عند آخر عهدي  
 هذا الباق فاشترته مني فاشتره وبيع مما اخرج فوجد المشتري الشاة ايضا  
 لا يرددها سابق من اقرار البايح الاول ما لم يبرهن انه الباق عنده اى عند البايح  
 الاول لان الموجود من البايح الشاة السكوت عند اقرار البايح الاول  
 واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو البايح الشاة مشتري بعد اولاه  
 قال اعقب البايح العبد او ذرا او ولد لامة او هو هو الامل والكر البايح و  
 حلف لغير المدعي عن الاثبات قضت عليه اى على المشتري بالحق والتبرأ  
 والاستبعاد لا قراره بما ذكر ووجه بالعيب ان علم به لان المبطل لا يرجع  
 ازالته عن ملكه الى غيره بالاشارة او اقراره ولم يوجد حتى لو قال يا محمد  
 ملك فلان وصدق فلان واغذه لا يرجع بالنقصان لانه اخرج عن حكمه في  
 الظاهر باقراره كانه وبه كذا في مجامع الكبر ببيع الامام او امينه غيبة خرو  
 حتى لو لم يكن خرو لم يضمن ببيعها لانها لم يملك كذا في كتاب السير ووجه المشتري  
 في البيع عيبا لا يرد عليه اى الامام وامينه لان الامين لا ينصب خصما بل الامام

ان كان طائفة

يكره



نصيب خصما ولا يخلفه لان فائدة الخلفا تكون في البيع كونه واقرا  
 فاذ ان ثبت عليه العيب وروى بياح ويدفع الثمن اليه والنقص او القليل  
 يرجع الى الخلفا لان النقص الثمن الاخر من الاول ان كان البيع من اربعة  
 اخماس يعطى منها والا كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة لو وقع فيما  
 كالا البيع منه لان الغرم بالغنم **باب البيع الفا** **س** لقب هذا الباب  
 به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا لكثرة وقوعه بعد  
 استيائه والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى  
 لو اشترى عبدا بجمته وقبضه فاعتقه لا يعتق والفاسد ما لا يصح  
 اصلا ووصفا ولا يفيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبدا  
 بجمته وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف ما يصح باصلا ووصفا ولا يفيد  
 الملك لا سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلقه بغيره والمكروه ما يصح  
 باصلا ووصفا لكن جاوره شيء عنه منزه عنه كالباع عند ان يحصيه  
 اذا تقرر هذا فاعلم انه يبطل بيع ما ليس بمال او البيع به اى جعل ثمننا  
 بادخال الباع عليه كالدخول والبيع والحق والمينة يسكون الباع والمينة بغير  
 بشد يد الباع الى المينة التي مائة حقة انقرا فان المينة التي لم تحت  
 حقة انقرا مثل الموقوفة مال عند اهل الذمة كالحجر والخمر كالمساكين  
 والمعدوم ومنه حق التملك فانه معدوم محض ومنه ايضا المضامين  
 جمع مضمونة وهن ما في اصلا ب الخيال من الماد والملاقيح جمع مملوكة  
 وهن ما في البطن من الجنين ويجب ان تحمل بعرضا على ما يسكون والا كان  
 جملا وسياتى ان البيع كمال فاسد لا باطل والتساج بكرة النول من  
 نبت الدابة على البناء للمفعول وهو جمل جيلة وبيع امة تبين انه ذكر  
 الضمير لتذكر الخبر بعبء وعكسه وهو بيع عبدة تبين انه امة قال الا انه  
 ليست يعبه وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء  
 مالا لان المال موجود على اليد الطبع ويجوز فيه البذل والمنع وهذه الاشياء  
 الاشياء ليست كذلك لان صفته المالية لشيء ثبت بتناول كل الناس

الكل جوار

او بعضهم

او بعضهم يراه والتقوم انما ثبت باباحة الانتفاع به شرعا وقد ثبت صفته  
 التقوم بلاصفة المالية فالاحتمال من الخطه ليست بمال حتى لا يصح بيعها وان  
 ايج الانتفاع بها لعدم تناول الناس بها كذا في الكاف ومثروك التسمية مما لا  
 قال قيل ينبغي ان يكون العقد فيما ضمن اليه لانه جسد فيه بطلان لاشاف فيه  
 كالمدر فينفذ فيه البيع بقضائه فانه حرمة منصوص عليها ولا  
 مساع لا وجه لها في مورد النقص فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في  
 الكاف وما في حكمه من حكم ما ليس بمال عطف على ما ليس بمال كالم ولد وكذا  
 والمدرك قال بيع هو لا رايضا باطل كمال ليس كبطلا ان بيع كوفانه باطل  
 ابتداء وبقرار لعدم تحلية للبيع اصلا بثبوت حقيقة كونه وبيع هو لا  
 باطل بقرار الحق كونه لا ابتداء لعدم حقيقةها ولهذا جاز بيعهم من الغنم  
 فبطل ما قيل لو بطل بيع هو لا رايضا كمال كبيع الحر ولزم بطلان بيع القرن  
 المضمون اليه في البيع كالمضمون الى الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء  
 لكونهم محلا في جملة ثم خرجوا لتعلق حقهم بغير القرن بحصة من الثمن والبيع  
 باحصة بقرار جاز كما في جملة كوفانه لم يدخل في البيع لعدم التحلية لزم  
 البيع باحصة ابتداء وان باطل كما سياتى وبيع مال عطف على بيع ما ليس  
 بمال غير مقوم كالحجر والخمر ومثله لم تحت حقة انقرا قيد به ليلكون مالا  
 كالحجر والخمر حتى لو مائة حقة انقرا لا يكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالحق  
 ان لا يراهم والدائير والفاوس الشافقة متعلق بقوله وبيع مال وانما  
 بطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف البيع فاذ البيع هو الاصل  
 في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والا اصل ليس محلا للملك  
 فلهذا البيع لما ثبت ثبوت في الذمة انما يكون حكما لملكه بجملة حال اخر فاذ  
 لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك كالحالة بثبوت الملك في  
 المعدوم وان توفرت تبين فسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك  
 عين الحجر والخمر كالمساكين وبطل ايضا بيع من ضم الى حره وكيفية ضمت  
 الذمة حقة انقرا قيد به ليلكون كالحجر وانما بطل بيع الحق والذكية

تمت



وان سمي ثمن كل لان الحق في البيع اصله كونه غير مال وبقية الى  
العين جعل شرط القبول العين وجعل غير المال شرط القبول المبيع مبطل  
وصح بيع ثمن الى مدبر او غيره ومكك ضم اليه وقف لانها محل البيع عند  
البعض فبطلانها لا يسري الى غير ما يبيع لا يجوز له حال العقد بيع الصغير  
او وصيه حاله بغير فاحش قال في العمادة فان كان له بيعهم واجازتهم  
بيعه الاب ووجد وصيههما والقاضي بمثل القيمة او باقل البعد ما شاع  
الناس في ملكه جاز والى كان قد ودا لا يرغب في التماس فيه لا يجوز ولا  
يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجوز له حاله العقد  
ويصح نفق فيه الثمن فانه اذا نفق فقد نفق الركن فلم يكن بيعا وقيل بنعقد  
لان نفقه لم يبيع لانه نفق العقد وان لم يبيع نفقه صارا كانه سكت عن  
الثمن ولو باع وسكت عنه بنعقد البيع وثبت الملك بالقبض كالمبيع  
وحكمه ان حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يمكن ان لا يكون ملكا للمشتري  
الباطل لا يثبت عليه حكم بطلان الفاسد كما قال في البيع من الكسوة  
لم يضمن لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا نفق جرد القبض باذن  
المالك واولا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضموما لانه  
يبيع كالمقبوض على سوام الشراء وهو ان لا يضمن الثمن فيقول اذ يبيع هذا  
فان رضيت به اشتريته بما ذكر اما اذا لم يستم فذهب به فذلك لا يضمن  
نفق عليه الفقيه ابو الليث قبل وعليه الفتوى كذا في العناية ثم لما في  
بيان البيع الباطل شرح في بيان البيع الفاسد فقال وفيه ما يبيع  
سكت وقع السكون فيه من الثمن فان البيع لا يبطل به بل بنعقد وثبت  
الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضيه المعاوضة فان سكت كان فسخه  
القيمة وكانه باع بغيره ففسخ ولا يبطل وفيه ايضا بيع كرض باكر  
ملكه لان مشتري العرض انما يقصد ملكه العرض باخر وفيه ان العرض  
لا يجوز فبق ذلك كونه عرضا في ملكه العرض لا في حق نفق غير حقه في التسمية  
ووجب قيمة العرض لا يجوز وكذا اذا باع الخبز بالعرض بالادخل البارد

العرض

بيع

العرض ان اعتبر شرط العرض لا يجوز كونه مقايضة وقد ايضا ببيع  
اذ العرض باع الولد والمكاتب والمدبر حتى لو باع بضا ملكه مشكوك  
العرض بالعرض لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل العقد فبانهم  
الى واحد منهم وبيع معه ولو كانا كذا كانا كذا بطل وفيه بيع سمك  
لم يصد لانه بيع مال ملكه او صيد والعن ما راي حفيظه لا يؤخذ منه  
الا بملكه لانه غير مقدر التسليم وانما اخذ بدونهما صح لانه مقدر التسليم  
الا اذا دخل في حفيظه بنفسه ولم يصد حله لعدم الملك وفيه بيع  
حفيظه الهوار لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفسخ يجمع البطلان و  
بجده غير مقدر التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الزليخ اذا كان الطير  
يطير في الهوار ولا يرجع لم يجر بعيده واما اذا كان له ولد فله يطير منه  
في الهوار ثم يرجع اليه جاز بعيده وحكمه اذا علم عدد ما وملكه تسليما جاز  
بيعها لانها مال مقدر التسليم وفيه ايضا بيع الخمر جعل بيع السباع  
باطلا وبيع الخمر فاسد لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني  
مشكوك فيه وفيه ايضا بيع امة الا حمله لما تقر ان مالها يبيع افراده  
بالعقد لا يبيع استثناءه من العقد وحكمه كذا لانه بمنزلة الطرف يجوز  
لا نقاله بها خلفة وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على خلاف  
الموجب فلم يصح في بيع شرط فاسد والمبيع يفسد به وفيه ايضا  
بيع لبن في جوف الفرس لا فساد كونه انتفاخا ولو لم يفسد للفرو ولو  
عاطف العنق لان النهر من نهره عنه وجف في سقف وذراع من ثوب يعض  
اذا باع جذعا في سقف او ذراعا من ثوب يعض ثوبا يفسد التبعيض في البيع  
كالقبض لا الكرباس فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا لا يمكنه التسليم الا  
بغيره لم يوجب العقد ومثله لا يكون له زما فيمكن من الرجوع ويحقق  
المنفعة بخلاف مال يفسد التبعيض كبيع عشرة دراهم من ثوبه ففسد ذراعا  
من كرباس فان بيعه جائز لا انتفاع المانع وبهذا التفسير يندفع ما يقال  
الا بهذا القول ورضى به فينبغي ان لا يكون مفسدا ولو لم يكن الجذع معينا

كول

كول



لا يجوز للمزوم الضرر ويجوز له ايضا قطع البايع الزرع او قطع الجذع قبل  
 بيعه المشتري فانه صحيحا لزوال المفيد قبل التقيد وحزبه الفانص وهو  
 ما يخرج من الماء بهرب الشبكة حرة لانه مجهول او المزاينة وهو بيع الثمر باشارة  
 المنقوطة بالثلاث على الفجل بمر بالثلاث المنقوطة حرة بثلثين جذاذ من قبل  
 خرصا للمزوم عنه وشبهه العربوا والملازمة والمناذرة والفار الحجر  
 فانها يبيع كانت في الجاهلية بان يستأجر الرجلان على ساقية فادارها  
 المشتري ونفذها اليه البايع او وضع المشتري على حصاة لزم البيع كما  
 قال اول الملازمة والثالث المناذرة والثالث الفار الحجر وقد نهى النبي  
 عن الاولين واخرى بها الثالث بدلالة النص وقد ايضا بيع الكفا  
 بالقصر وهو ما يحويه الارض من النبات كذا في بيعها اجارة ما فيها  
 بيعه فلا يرد على ماليس بمملوك ببايع او يحوي نبات الكفا في ارضه  
 لا ينقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا له فبقوله اصل الاجارة ما لم  
 يوجد الاخر او قال في الناس شركا في الثلث في المار والكفا والثمار  
 واما فساد اجارته فلو دود ما على استهلاك العين وحمل الاجارة للمالك  
 دون الايمان ولا يلزم الصبيغ واللبن في استيجار الصباغ والظلم  
 لالا العين تملك لاقامة العمل المستحق بالاجارة وكيفية ان يستاجر  
 موضعها من الارض ليهرب فيه فسطا ما ويجعلها حظيرة لغنمه  
 الاجارة ويبيع صاحب الموضع الانتفاع له بالرعي فيحصل مقصودهما  
 كذا في الكفا في التحمل فان بيعه فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وصحيح  
 عند محمد اذا كان لا يحوي الارض لانه حيوان ينتفع به حقيقة وشرا وان كان  
 لا يحوي الارض ولا يحوي الارض لانه حيوان ينتفع به حقيقة وشرا وان كان  
 ليس به بل بما يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل خروج الامع كوارات  
 فيها العمل في جود بيعه تبعا لاداره القدور في شجرة وقال الكفا  
 لا يجوز بيعها ايضا لان الشئ انما يدخل في البيع تبعا لغيره اذا كان في  
 حقوقه كالشرب والطين كذا في الكفا ودود القز وبيضة قال ببيعها

البيع

اشبه

جذب

مكان

البايع لا يجوز

لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف معه في الدود ومع محمد في بيضه وقبله ايضا  
 معه لان في الدود من الهوام وبيضة لا ينتفع به فاشبهه الخنازير والوزغ  
 وبيضا ولا يحوي الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال كالحشيش والتمر والمان  
 النسي قد تعاطوه فحسب الضرورة اليه فصار كالا يستفاد به ويبيعه  
 كذا في الكفا في والبايع نهى النبي عن بيعه ولانه غير معدود في البيع الا من يبيع  
 انه عنده لان المهر عنه بيع الا في مطلقا وهو ان يكون ابقا في حق الثمن  
 وهذا غير يفي في حق المشتري فلو قال يوعده فلان فبعضه مني لم يحوي  
 ابق في المتعاقدين ولو باعه ثم عاود من الباقي لانه العقد وقيل نعم و  
 لغيره حرة كانت او امة لانه جزاء الدمي وهو يبيع اجارته ملك مضمون في  
 الاصل انما يبيع ويمن البايع يوسف ان يجوز بيع لبن الامة ويجوز ايراد العقد  
 على نفسه فكذا اجزوا فلما انفسا يحمل الرق ان ختمها عليه يحمل القوة التي  
 في حقه وهو صحيح لا حيوة في اللبن في وعاء قد عاكالا او غيره قيد به وفها  
 لما يبيع يبيع في البيع لا يجوز كسائر البان الحيوانات وفي الوفا  
 يجوز وشرا فخر لانه خيس العين فلا يجوز بيعه وجاهد الانتفاع به لا يجوز  
 وكحه للضرورة قال لا ساكفة يحتاجون في حرز النخيل الا خفاف  
 اليه لانه لا يثبت له الابه ولا حرورة في شرائه لوجوده جبايع الاجل ولو وقع  
 في الماء التحليل فبيده عند ابي يوسف وعند محمد لان اطلاق الانتفاع  
 به وبيل طهارته وكذا في يوسف ان الاطلاق للضرورة فلا يظن الا في النخيل  
 وحالة الوقوع في الماء او شعر الانسان لان الاذن من ملك لا يستند في  
 يجوز ان يكون لشئ من اجزائه مباحا مستندا كذا في كمالا يجوز بيعه لا يجوز  
 الانتفاع به لما ذكره جلد الميعة قبل الدفع لانه غير منتفع به لقوله عليه  
 لا تنتفعوا من الميعة باي باب وهو غير المدبوع منه وبياعه وينفع به  
 بعده لانه طهر بالذبايع كعظم الميعة وعصها وصوفها وبرها وورثها  
 فان كان منها بياض وينفع به لكونها طاهرا باجمل تخلقه لعدم حلول  
 الحيوة فيها كما حرمه كتاب الطهارة والتحليل كالبسج حتى يجوز بيع عظمه و

نهر طاسي  
 حشيش  
 كوكبة نامر كوكبة

والمزومة العتق

حالة



الانتفاع بعظمه وعند محمد بن الحسن العبد وفد ايضا ثبت على ان يكون  
 بطرفه ويخرج عنه كل طرف كذا رطل كذا رطل شرط طر وذن الطرف لان  
 الشرط الاول يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد  
 ان يخرج عنه وزن الطرف فاذا طرح كذا رطل كذا رطل ان يكون اكثر من الطرف  
 او اقل الا اذا سوفي ان وزنه كذا رطل كذا رطل يجوز ان لا يقتضيه العقد فقلنا  
 في الاق يعني اشترى سمنا في ذوق ووزن الطرف فوزن ثمانية عشر رطلا فقلنا  
 البايع الرق غير هذا وهو خمسة اطلال في القول المشترك لان هذا انما  
 اما ان يعتبر في تعيين الرق المقبوض او مقدار السمن فان كان الاول  
 فالشترى قابض والقول قول القابض ضمنا كان كالعاصب وانما  
 كالمودع وان كان الثاني فهو في حقيقة اختلاف في السمن فيكون  
 القول المشترك لانه يكثر الزيادة والقول للمتكبر مع يمينه وشرا ما باع  
 عطف على قوله وبيع عرضي في شرا ما باع بالاخل اي باقل ما باع  
 قبل التقدير نقد الثمن الاول صورة اشترى جارية بالف حاله او  
 نسبة فقبضت باع من البايع بخمسة قبل نقد الثمن الاول فسد  
 البيع الثاني وقال الشرا فحوز لان الملك قد تم فيها القبض فصار  
 البيع من البايع وبغيره سواء وصار كالمالك باع بمثل الثمن الاول  
 او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل في ضمان البايع فاذا وكل  
 اليه البيع وقعت المقاضاة بقوله خمسة وهو عرض بخلاف ما اذا  
 باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند المفاضلة بخلاف ما مضى اليه وبيع  
 المجموع بالثمن الاول قبل نقد صورة اشترى جارية بخمسة ثم باعها  
 واخرى معها من البايع بخمسة قبل نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في  
 التي اشترى بها من البايع وصحيح في التي لم يشتر بها منه اذ لا بد ان يجعل بعض  
 الثمن بقابله التي لم يشتر بها منه فيكون مشترى الاخرى باقل ما باع واول  
 فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صاحبه با ولا يشيع الفساد لانه باعها  
 شربة الربوا فلو اعتبر ما مضى اليها كان اعتبارا لثبته الشبهة وهي

غير معتبرة

غير معتبرة صح بيع الطريق حداي بين له طول عرض ولاي لم يحد اما الاول  
 فظاهر واما الثاني فلهذا انما لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى كذا في  
 النهاية وعلى التقدير ان يكون يمشا معلوما فيصح بيعه وبيته وخرق الثا  
 الطرق ثلثة طريق الى الطريق لا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق  
 خاص في ملك الانسان فالطريق الخاص في ملك الانسان لا يدخل في البيع  
 من غير ذكره اما انها او بذكر حقوق والمرافق والطريقان الاخران يدخلان  
 في البيع من غير ذكره لا بيع مسيل الماء وبيته لانه مجهول انه لا يدري قدر ما يدخل  
 من الماء صح بيع حق المرور وتبعه لاو رض بالا جماع ووحده في رواية وهي  
 رواية ابن سماعة في رواية الزيات لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث بانه  
 حق من حقوق وبيع الحقوق بالا نفاد لا يجوز والشرب كذا كما لا يبيع بوجه  
 بتعالا رض بالا جماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب  
 من الماء لم يجر في اخرى وهي اختيار مشايخ بخاري بلخ لانه لا يبيع حق  
 السيل وبيته لانه ان كان على السطح كان حق التعليل وقد مر ان بيعه  
 باطل وان كان على الارض كان مجهولا بجهالة محله ووجه بين حق المرور  
 على احد الروايتين وحق التعليل ان حق التعليل يتعلق بعين لا يتيق وهي  
 البناء فاشبهه المنافع وحق المرور يتعلق بعين متبقي وهي الارض فاشبهه  
 الامتياز ولا البيع ان النير ورمع نود ووزن هو اول يوم من الربيع  
 والمهر جال وهو خريف وانما لم يجر لان النير ورمع مختلف بين نير ورمع  
 السطال ونير ورمع الدماقان ونير ورمع الجوس كذا في الكفاية والاصح  
 النصارى وقطر النير واذ لم يعرفه اى المتباعدان خصوصها اليوم بجه  
 الاجل فاذا عرفاه جاز بخلاف قطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لانه  
 مدة بالايام معلومة وهي خمسون يوما ذكره الترمذ في وقدم الحجاج  
 واخصا ويقع مجار وكسرها قطع النورع والداس وهو ان يوطا  
 الطعاق بقوايم الدواب ونحوها والقطاف قطع العشب ونحوه قطع  
 ثمر النخل والصوف وانما لم يجر لانها متأخرة وتقدم ويقتل اليها في الحدة

خاتمة

الفرق



الاوليات لان الجاهل البعير متخلف في الكفاية وهذه الجاهلية ليس بها لا قبلها  
 البعيرانية وخرجه انه يمنع جواز البيع او لا وضح ان السقط الاجل  
 قبل حلوله لزوال المكس قبل تفرده ولو باع مطلقا ثم جعل الثمن في العدة  
 الاوليات صح لان هذا جليل الدين واجماله في الديون متمسكة بشرط عطف  
 على النية وذا لا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما  
 احد العاقلين او ليس يستحقه النفع بان كان ادبيا وانما في البيع  
 بهذا الشرط لانهما اذا قصد العقاب بين البيع والشحن فقد خلا الشرط  
 العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان زيادة مستحقة بعقد المعاوضة  
 خالية عن العوض فيكون لا ربوا وكل عقد شرط فيه الربوا يكون فاسدا  
 كشرط ان يقطع ان البيع وهو توب البائع ويحيطه ببار فانه شرط  
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او كشرط ان يجزوه ان البيع وهو  
 جرم نخل بفال هذا في نخل اي عملها او كشرط ان يشترها ان النخل من  
 الشتر كما ان يمنع عليها الشتر وهو سيرة بالذي على ظهر القدم كذا في  
 المغوب وضح البيع في النخل كحسابا للتعامل فيه فصا وكصيف الثوب  
 او كشرط ان يستخدمه ان البيع وهو جرم هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع للبائع وانما قال شهر كما مر ان الجاهل اذا كان مائة ايام جاز ان  
 يشترط فيه الاتخدام او يدبره او يكاتبه او يستولدها او لا يخرج القن  
 جدا كالا او امانة على ملكه هذا مثال الشرط الذي لا يقتضيه العقد وفيه  
 نفع للمبيع وهو يستحقه فان القن يجبه الا لا يتداوله فهو جرم زيادة  
 خالية عن العوض فيفسد البيع وخرج على الاصل المذكور بقوله في البيع  
 البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط المشتري ولا يقتضيه ولا تقع فيه لاحد  
 كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست باهل لنفع جاز ان يبيعها  
 ببيع حر او خنزير وشراهما وامر المحرم غيره اي غير المحرم ببيع عبده و  
 قال لا يجوز لان الموكل لا يبيع بنفسه فلا يوليه غيره كتوكيل المكاتب  
 ببيع جوهريته ولا لا ما ثبت للتوكيل بتفصيل الموكل فكانه باشره

بنفسه

في اهلية

بنفسه وله ان المعتمد في هذا الباب اهلية التوكيل واما اهلية  
 التفرق في المأمور به والنهية في ذلك واهلية الموكل بثبوت حكمه ولو لم يكن  
 ذلك حكما للعقد لتلك الميزان انفا كانت الميزان من اللزوم الا ان اهلية ثبوت  
 ملك التفرق بغيره او ثباتا اذا سلم موثقة النهران ومات عن غير خنزير واما بعد  
 التمازون له النهران اذا اشترى عمل ثبت الملك فيها لمولاه المسلم اتفاقا واذا  
 ثبت الاهلية لم يمنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب لاساليب الموكل  
 به ان كان غير اهل له وان كان خنزير براسيبيه وقد قالوا هذه الوكالة مكرهة  
 بشد الكراهية وحكمة المشتري اذا قبض المبيع برضه بايعه موكلا او دلاله  
 بان قبضه في مجلس العقد بغيره ولم ينهه بملكه وقال الشافعي لا يملكه و  
 ان قبضه لانه غرام فلا يقال به نعمة الملك اولا ان الشتر المبيع بغيره وثبات  
 بينهما ولهذا لا يفيد قبل القبض وصار كما ان باع الميثة او خنزير بالدرهم وثبات  
 ان ركن البيع صمد من اهل وقوعه في حله فوجب القول بان عقدا وثباتك  
 في الاهلية والمحلية ولكنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهر من الافعال  
 الشرعية يقتضيه تفرد الشرعية لانه يقتضيه تصور كمنه عن النهرين مما لا  
 يتصور لغو وتحقيقه ما ذكرت في حرة الاصول ان هذا الامر والنهر المقدور  
 فالنهر عن الافعال المحسية يقتضيه كونها مقدرة حسييا وعن الامور العقلية  
 يقتضيه كونها مقدرة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضيه كونها مقدرة شرعا  
 والا كان مبثا تحضا فان الطيرة ان من الامور المحسوسة فاذا قلت لشخصي  
 لا تظن لي كل من يبيعه لانتقار القدرة وكذا اذا قلت لا تظن لا تبهر البيع  
 من الافعال الشرعية فانها من جنس وجب ان يكون مقدورا شرعا وهو المعنى  
 بقول علمائنا النهرين عن الفعل الشرعي يقتضيه كشر وجبة باجمله وغيره كشر وجبة  
 بوصفه فان الاول لا يظن المقدور شرعا والثاني ان النهرين فنفذ البيع  
 مشروع وبه يقال نعمة الملك انما يحتمل لانه عارض وعدم ثبوت الملك قبل  
 القبض هذا تقرير الفساد الجاود لانه واجب الدفع بالاسترداد فبما انما  
 من المطالبة اولا لان الدفع السهل من الرخ والميثة ليست بمال فالعدم الا



القبض

وان كان تحرر مضمنا فقد مر وجهه ولزمه ان يكون القبض في يد المشتري  
 لزمه شك حقيقة وهو الذي يكمل صوره ومعنى ان كان الرهاك مثليا او  
 مشك مع قطع وهو القيمة ان كان الرهاك قيميا لانه مقصود بالقبض  
 كالغصب وتعتبر قيمته يوم الغصب وان زادت قيمته في يده فالتلف  
 لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كما مخصص كذا في الكافي ويجب  
 على كل منهما ان يكتبا بعين لم يقل كل منهما اشارة الى وجوب الفسخ والى  
 بقيد يجوز فسخه قبل القبض وفعاله كذا بعد اي بعد القبض  
 مادام المبيع في المشتري لم يقل ان كان الفسخ في يد صاحب العقد كبيع درج  
 بدرجته ولكن لا الشرط ان كان بشرط زائد لما نقل صدر الشريعة عن الرضا  
 وصاحب الخلاصة عن الجريدي انه قول محمد واما عندنا فتكفل من يوافق الفسخ  
 لان الفسخ الحق الشرع لا يلحق احد المتعاقدين وانما اذا ضل بالهبة  
 قال بائعه الى بائع المشتري شره فاسد ما قبضه او وهبه وسلمه او  
 اعتقه فقد بيعه وصحته وعقده لانه كملكه ملكه التصرف فيه فلا ينصو  
 الفسخ فيه يتعلق حق العبد بالتصرف الثاني وفسخ البيع الا اذا كان  
 الحق الشرع وحق العبد مقدم لما جسته فعليه قيمته لما مر انه مقصود بالهبة  
 بالقبض كالغصب والكتابة والرهين كالمبيع لانها لازما لا فيثبت  
 بغيره عن والعهين قبل زمة القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بغيره  
 المكاتب وفك الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا في الكافي  
 ولا يشترط القضاء بفسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء  
 ولا يبطل حق الفسخ بموت احد هما اي احد من البائع والمشتري به يقضى  
 كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليست بتم ولا يأخذ بالبائع  
 اي لا يأخذ المبيع بائعه بعد الفسخ هو يرد منه لان المبيع مقابل فيه  
 فهو سابه كالرهين قال اما ان البائع فالمشتري هو اي بما اشتد  
 حتى يأخذ منه لانه تقدم عليه في حيوته فكذا على ورثته وقرمائه بعد وفاته  
 كما مر من ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لانها تتعين

في البيع

في البيع الفاسد في الاصح وان كان مستهلكا اخذ مثله لانها مثلية طاربا لبيع  
 ما راجع في الثمن لا المشتري في المبيع صورته اشترى جارية ببيع فاسد او  
 نقابا فبا عراها ورجع فيها تصديق بالرجع ويطلب للبائع ما راجع في الثمن  
 قال في الهداية والفرق ان الجارية مما يتعين فنتعلق العقد بها فبئان  
 نجث في الرجوع والدرهم والدنانير لا يتعينان في العقود فلم يتعلق  
 العقد الثاني بعينها فلم يتمكن نجث فلا يجب التصديق وقال صدر الشريعة  
 فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة فيما او كانت دراهم الثمن  
 قائمة ياخذها بعينها لانها تتعين بالتعيين في البيع الفاسد وهو  
 الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا ايضا قض ما قلناه من عدم تعيين الدرهم  
 والدنانير فلا يمكن التوفيق بينهما بل ان هذا العقد يشبه بين شبه الغصب  
 وشبه البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبه الغصب سعيها في دفع العقد  
 الفاسد واولا لم يكن قائمة فاشترى بها شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يبرأ  
 الفاسد الى بدله لما ذكره في شبه الشبه اقول لا يجوز على المتكامل المتصرف انما  
 ذكر لا يقيد التوفيق بين كلا في الهداية وانما يقيد دليل المسئلة لا يرد  
 عليه ما ردد على الهداية فالوجه ما قال في العناية انه انما يستقيم على الرواية  
 الصحيحة وان انما لا تتعين على الاصح ومن ما حار انما تتعين في البيع الفاسد  
 انما ان نجث في المال نوعان حيث لعدم الملك طاربا وحيث لفساد الملك  
 والمال ايضا نوعان مما يتعين كالعروض وما لا يتعين كالنقود فنجث لعدم  
 الملك يعرف في النوعين كما هو مودع والغاصب اذا تصرف في العروض والنقود  
 ورجع بتصديق بارج عند ارجع ونجث يتعلق العقد بمال غير طاربا فيما يتحقق  
 فيمكن حقيقة نجث وفيما لا يتعين شبه نجث يتعلق العقد به من حيث  
 يكون سلامة المبيع به او تقديره فصاحب الملك الغير وسيله الى الرجوع في  
 وجهه فيملك فيه شبه نجث واما نجث لفساد الملك فيعمل فيما يتعين  
 لا لافاد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الملك نجث فيما يتعين  
 ثم شبهته هنا فيعتبر وشبهته لا فيما لا يتعين ثم ينقلب شبهته الشبهة

لا فيما لا يتعين



هنا قد تعبر كما طالب ربح مال او ما فقعه ثم ظهر عدمه بالتصاوة صورته  
 او على رجل مالا فقضاه فربح فيه المدة ثم تصادقا على ان هذا المال ليس على  
 المدة عليه فالربح طيب لان البحث هنا الفاسد المالك لان الدين واجب  
 بالاقرار ثم استحق بالتصاوة وبذل المستحق ملكه فلا يعمل فيما لا يتعين  
 بنى دار شرها فاسدا او عرس في دهن شرها لانه فسخها او فسخه الدار والاداء  
 وقال لا ينقص البناء وبرد الدار وكذا الغرس لانه حق الشفع بضع اضعف من  
 حق البايع اذ يحتاج فيه الى القضاء او الرضا ويبطل بالتأخير ولا يورث  
 بخلاف حق البايع والاضعاف ان لم يبطل بشئ فالاقوى اوله ان لا يبطل  
 وحق الشفع لا يبطل بالبناء والغرس حق البايع كذلك وان البنا  
 والغرس حصلا للمشتري بتسليم من جهة البايع وكل ما هو كذلك  
 ينقطع به حق الاسترداد كالباع المحصل من المشتري بخلاف الشفع اذ  
 التسليم لم يوجد منه وكذلك لو وجبها للمشتري لم يبطل حق الشفع  
 وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفعة بالبيع الثاني بالثمن وبالاداء  
 بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة لانه حق البايع قد انقطع عنها  
 وعلى هذا صمد حق الشفع لعدم التسليم فيه اقوى من حق البايع لوجوه  
 منه **ثم لما فرغ** من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع في بيان البيع  
 الموقوف واحكامه ووقف بيع مال الغير على اجازته وبيع العبد والعبيد  
 المحجورين على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب والوصى وبيع ماله على  
 فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاض وبيع المهر على المصاهر  
 وارضى في ذل اربعة الغير على اجازة المهرلين والمصاهر والمزاح ولو نكحها  
 الا اجازة لزمه ان يسلمه الى المشتري وكذا الوقض الراهن المال او ابرارة  
 المهرتين وورد الراهن عليه ثم البيع وبيع شئ برحمه والبايع يعلم المشتري  
 لا يعلم توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان تقربا قبل العلم  
 يبطل وبيع المبيع من غير المشتري بغير بيع شيئا من ذبده ثم باعه من غير  
 فسخه الثاني حتى لو تفا سحا الاول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على اجازة

مطلق في بيع الموقوف احكامه

لا ينفذ  
 المشتري

المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لان العقد فاعطى  
 المالك المعروف الذي سبكه وبيع المهر عند ابرار وقد فرق بينه وبين  
 ما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صحيح ولا يبطل  
 والبيع بمنزلة ما يبيع الناس به او بمنزلة ما اخذ به وذكر في شرح الشافعي انه لا يجوز  
 وفي نسخة الاحكام المعتبرة هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس  
 فمن الباطل واما ان وبيع الشئ بغيره لم يكن باجرا له ولو عتيت في المجلس  
 جاز وبيع فيه خيار المجلس وقد فرق اول البيوع وبيع العاصب فانه  
 موقوف على اجازة المالك ان اقر به العاصب ثم البيع والله محدد للمخصص  
 منه مئة فذلك والى لم يكن ثم لم يسلمه حتى يملك ينقص البيع وحكمه  
 ان حكم البيع الموقوف انه انما يقبل الا اجازة اذا كان البايع والمشتري  
 والمبيع قائما المراد بكون المبيع قائما ان لا يكون متغيرا بحيث يعد  
 شيئا آخر فانه لو باع ثوب غيره بغيره ففسخه المشتري فاجاز  
 ربه الثوب المبيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز المبيع لا يجوز لانه صمد  
 شيئا آخر كذلك ان كان عرضها انما يشترط قيام المبيع يشترط قيام  
 الثمن الصا اذا كان عرضها وصاحب المتاع ايضا انما يشترط قيام المبيع  
 والثمن المذكور ان يشترط قيام صاحب المتاع والمبيع حتى لو باع متاع  
 غيره فمات صاحب المتاع قبل ان يبيع المبيع فاجازته لا يجوز وحكمه  
 ايضا ان اخذ الثمن انما قد المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازه  
 لبيع الموقوف واختلف في حينت فصيل اجازة وقيل لا وقوله لا اجز  
 دله ان البيع الموقوف بخلاف المستأجر فانه اذا قال لا اجز بيع المثل  
 ثم اجاز جاز كل ذلك من اختلافه **ثم لما فرغ** من بيان البيع الموقوف واحكامه  
 شرع في بيان البيع المكروه واحكامه فقال ذكره البيع عند اذ ان الاول  
 للجمعة لان فيه اخلا لا يوجب البيع اذا قعد ووقف ببايعان واما  
 اذا باع يما شيئا فلا كره وذكره النجاشي وهو ان يزيد في الثمن يربح  
 غيره ولا يربد الشراء لقوله لا تتاجشوا وكره اليوم على يوم غيره

مطلق في المكروه وحكمه



بعد رضاها بمن لقولهم لا يسام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على  
خطبة أخيه فانه نهر بصيغة النفي وهو ابلغ فاما اذا سومه بشئ ولم يركب  
احدهما الى صاحبه فلا بأس للغير ان يسام ومه وليشتره فانه بيع من  
يزيد ولذا قال بخلاف بيع من يزيد فانه جائز لو رد الاثر وهو مثل الثمن  
في الخطبة ايضا ذكره ايضا تلقى الجلباس ان يتلقى بعض اهل البلد الجلباس  
من خارج البلد اليه من الطعام المحضر لاهل البلد للشهر عنه ولا ان فيه  
تقسيم الاخر على اخرين فان كان لا يميز فلا بأس به الا ان البيع  
على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع المحضر لبادي ومان القطع  
لقولهم لا يبيع المحضر لبادي وهذا اذا كان اهل البلد في حقه وهو بيع  
من اهل البلد ودعيته في الثمن الغالي فليكره لانه اخراجه وان لم يكن كذلك  
فلا بأس به لعدم الاضرار وقبل صورته ان يجزى لبادي بالطعام الى امر  
فيشترى كل المحضر من البادي وبيع الطعام ويغالي السعر على الناس فانه  
منه من فانه لو تركه لباعه بنفسه وخصص في السعير والتفريق بين  
صغير وذو رحم محرم منه لقولهم من فرق بين والدته ولد باقر الله  
بينه وبين اخيه يوم القيمة وذهب رحم لعلى غلامين صغيرين ثم قال  
له ما فعل الغلامان فقال بعتهما فقال ام ادرك ادرك وبروي  
ادوداد ولان الصغير يستأثر بالكبير وبالصغير والكبير ينفق  
على الصغير ويقوم بحوائجه باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة  
فكذلك في بيع اهدىها قطع الاستئناس والمنع من التعاهد وفيه ترك  
الكرهية على الصغار وقد اورد عليه بخلاف الكبير ان اذ ليس هناك الحرمة  
عليهم والزوجين لان النص فعلموا بالقوابة المحرمة لانكاح حية لا يدخل  
فيه ذم غير قريب ولا قريب غير ذم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان  
احد الصغيرين له والاخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق  
بحق مسخ لا بأس به كدفع اهدىها باجتناب وبيعه بالدين ودوره  
بالعيب لان المنقول اليه وقع الضرر عن غيره لا الاخراد وحكمه في حكم

الزوجين

البيع المذكور

البيع المذكور لانه لا يفسد لان الشئ باعته ومعنى مجاوره لبيع لا يفسد  
ولا في شرط صحة ومثل هذا الشئ لا يوجب الفساد بل الكراهية والى  
في حقه لان وجوبه في الفاسد لدفع الحرمة ولا حرمة لهما وملكه المبيع  
قبل القبض لما اقر ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيع الفاسد  
حداد نقدر الفاسد والمجاور ولا فساد لهما ويجب الثمن لا القيمة ان  
ملكه المقبوض في يد المشتري لان وجوبه لمثل او القيمة في الفاسد لكونه  
لكونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك **باب الاقالة لغة الاستقالة**  
والرفع وشرعا رفع البيع وبيع بلفظين اهدىها مستقبل في شرع القدور  
الاقالة ثبت بلفظين اهدىها يعبر به عن الماضي والاخر عن المستقبل لقول  
الرجل قلتي وقال صاحبه قلت وقال محمد وهو كالمبيع لا يبيع الا بلفظين  
يعبر بهما عن الماضي وفي القضاء في هذا قول محمد كذا في خلاصة ويتوقف  
على قول الآخر في المجلس في التجريد يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكما يبيع  
قبولها في المجلس نقضا بالقول ببيع قبولها ولا لالة بالفعل كما اذا قطعه قبضا  
فردمقالة المشتري وبيع فاما هو من موجبات العقد قال الزبيدي قولهم  
فبيع في المتعاقدين غير جري على اطلاقه لانه انما يكون فسخا فيما هو من  
موجبات العقد من غير شرط واما ادالم يكن منها بل وجب بشرط زائد فالأقالة  
فيه تعتبر ببيع جديد في حق المتعاقدين وايضا كما اذا اشترى بالدين  
المؤجل ففسخ قبل حلول الاجل ثم تقابل عا د الدين حال لانه باعه منه وكما  
اذا تقابل ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته  
كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا قبلت الا ان كان  
ان المشتري لو د المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع وجل وشهد المشتري  
بذلك يقبل شهادته اذ بالفسخ عا د ملكه القديم فليكن متلفعا من جهة المشتري  
لكونه فسخا من كل وجه وخرج على كونها فسخا فسادا كالأول بقوله فطلت  
الاقالة بعد ولادة المبيعة لا متناع الفسخ بسبب الزيادة ولو كان  
بيعا محضا لجاز قالوا هذا اذا ولدت بعد القبض واما اذا ولدت قبله قالوا

البيع

في



صحيحة عنده وذكر الثاني بقوله وصحت بمنثل الثمن الاول اذا باع المتولى  
 او الوصي شيئا باكثر من قيمته حيث لا يجوز اقالته وان كان بمنثل الثمن الاول  
 رعاية لجانب الوقف وحق الصغير وان وصله شرط غير جنس الثمن  
 الاول او اكثر منه من الثمن الاول او الاقل وصحت اقالته بمنثل الثمن الاول و  
 ان شرط غيره اما الاول فلان اقالته فيمنع والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول  
 واما الثاني فلان الشرط فاسد ولاقالة تقصد بالشرط الفاسد كما في  
 الا اذا تعيب المبيع عند المشتري مستثناة من قوله او الاقل فلان اقالته  
 يجوز باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون بمقابلة الفاسد بالمبيع  
 وذكر الثالث بقوله ولا تقصد بالشرط لان فساد البيع للزوج الربوا  
 ولا يوان في الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه  
 يبيح اذا تقابلا ولم يرد المشتري المبيع حتى يباعه منه ثانيا جاز ولو كانت  
 بيعا لفسد لانه يباع قبل قبضه ولو باع من غير المشتري لم يكره لانه بيع جديد  
 في حق غيره واما ذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكمل والموزون على اعادة الله  
 المكمل والوزن يعني اذا كان المبيع مكمل او موزونا وقد يباعه منه بالمكيل  
 والوزن ثم تقابلا واسترد المبيع من غير المكمل او الوزن جاز ولو كان بيعا  
 لم يكره وذكر السادس بقوله وجاز بيعه المبيع للمشتري بعد اقالته قبل  
 القبض يعني اذا واهب المبيع من المشتري بعد اقالته قبل القبض جازت الهبة  
 ولو كانت بيعا لم يكره لان البيع تنقضي بهبة المبيع للبائع قبل قبض الثمن  
 وبيع في حق الثالث عطف على قوله فسخ قال في النهاية بخلاف ما اذا ذكر  
 الفسخ بلفظ اقالته ولو ذكر بلفظ المفاضحة او المتناكحة لا يجعل بيعا  
 اتفاقا اعمالا لموضوعه الفسخ وقد فرغ على كونها بيعا فوردنا ذكر الاول  
 بقوله قبل قبض الشفعة في البيع لا ينافي اخذها في اقالته يعني لو كان المبيع  
 مقفلا فاشترى الشفعة ثم تقابلا يقضيه له بالشفعة لكونها بيعا  
 حديثا في حقه فكانه اشتراؤه منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد البائع الثاني  
 على الاول يعيب علمه بعد ما اى بعد اقالته يعني اذا باع المشتري المبيع

من آخر

من آخر ثم تقابلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فاذا ان برده على البائع  
 ليس له ذلك لانه يبيع في حقه كانه اشتراؤه من المشتري منه وذكر الثالث  
 بقوله وليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من ارفقا  
 يعني اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقابلا ليس للواهب ان  
 يرجع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه  
 وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبائع  
 اشتراؤه منه بالاقبل يعني اذا اشتري شيئا فقبضه ولم يقصد الثمن حتى يباعه  
 من آخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري فاشتره منه قبل نقد ثمنه باقل من  
 الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشرط ان يشتري من المشتري  
 الثاني وذكر الخامس بقوله واذا اشتري بعروض التجارة بعد العقد  
 بعد الحول وجده به عيبا فرده بغير قضا واسترد العوض فملكته في يده  
 لم يسقط الزكوة يعني اذا اشتري بعروض التجارة بعد العقد بعد ما  
 حال عليها الحول فوجده به عيبا فرده بغير قضا واسترد العوض فملكته  
 في يده فان الزكوة لا تسقط عنه لانه يبيع جديده في حق الثالث وهو الفقير  
 لان الرد بغير قضا اقالته وهداك المبيع بمنعها اى اقالته لا يملك الثمن  
 لانها دفع البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن وانه اذا يملك المبيع قبل  
 القبض يبطل البيع بخلاف يملك الثمن وهداك بعضه يبيح بعض المبيع بمنعها  
 بقدره اعتبارا ببعض الكل ولو تقابلا جاز اقالته بعد يملك احداهما  
 ولا يبطل بهلاكه لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع قائما **باب المراجعة**  
**والتولية والوضعية** والاول بيع ما ملكه لم يقبل بيع المشتري لتساؤل  
 ما اذا ضاع المخصوص عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده حيث جاز  
 له ان يبيعه حرة وتولية على ما ضمن وان كان يكره ان يبيع حقا عليه لم  
 يقبل بثمنه الاول لان ما اخذ من المشتري ليس بثمنه الاول بل مثله وقال  
 بمنثل ما قام عليه لما سميته ان له ان يبيعه اجمالا فصار نحوه الى الثمن  
 ويقول قام على بكذا فربا على ما قام عليه والى لم يكره من جنسه والله اعلم

بأقرب



ببيعته به اي بما قام عليه بدونها اي بدون الزيادة والثالثة ببيعته باقل منه  
 اي بما قام عليه بشرطها اي البيوع الثلاثة شرارة اي شرار ما يبيعه من راحة  
 او نحوها يمتنع من المودونات والمكيدات والعدديات المتفاوتة او مملوكات  
 من البايع الاول والآخر في المشتري متعلق بمملوك والبيع مطلق معلوم  
 حمله حاله يعني ان هذه البيوع لا تصح اذا كان عوض البيوع الذي اشتراه  
 البايع سابقا فيما لان مبنا على الا حذر ان يمتنع من شراها لان المشتري  
 لا يشتري البيوع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن ولا يمكن دفع عينة حيث  
 لم يمكنه ولا دفع مثله في الغرض عدمه فتعين القيمة وهي مجهولة تعرف  
 بالظن والتعيين فيمكن فيه شبهة انجيانة الا اذا كان المشتري من راحة  
 فمن ملك ذلك البديل من البايع الاول بسبب من الاسباب فاشتراه  
 من راحة بوج معلوم من درهم او شئ من المكمل والمودون الموصوف  
 لا قد اده على الوقار بما التزم واما اذا اشتراه به باده فانه لا يجوز  
 لانه اشتراه برأس المال ببعض قيمته لانه من ذوات الامثال فبما البايع  
 بايعا البيوع بذلك الثمن القيمي كالشوب مثلا ويجوز من احد عشر جزء من  
 من الشوب ويجوز ان يبيع لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز  
 وله اي البايع ضم اجز القصار والصبغ بالفتح مصدر وبالكسر بالفتح  
 والظن على الشوب والقتل وطعام البيوع وكسوته وسوق الغنم وال  
 السمسار المشروطة اجرة في العقد فان اجرة السمسار ان كانت  
 مشروطة في العقد يضمن والا فالكثير المشايخ على انها لا تضمن اجرة الدال  
 فانها لا تضمن اتفاقا الى ثمنه متعلق بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد  
 في عين البيوع كالصبغ واخوانه او في قيمته كالحمل والسيوة لا القيمة  
 يختلف باختلاف تلك الاجز فيلحق اجرتها برأس المال والحق المشتري  
 ببدل شيئا مما ذكر من القتل ونحوه لا يضمن وبالحمل كل ما يزيد في البيع او  
 او قيمته يضمن وما لا فلا ذكره الزيلعي لا اي ليس له ضم اجرة الطبيب لانه  
 لا يزيد شيئا في العيان ولا القيمة واجرة المعلم لانه اجرة لا يزيد ماليتها

لا يجوز ان يشتريها والاشترار  
 عن انجيانة في القيمة ان لم يكن  
 فقد لا يمكن الا اشتراجه

المبيع قال التحمل حصل فيه لذته وشكله فانه ان يكون تعليم شرط  
 وهو لا ينفق في الضم والدلال والراعي ونفقة نفسه فانها لا تزيد في المبيع  
 شيئا بخلاف اجز السمسار المشروط ونفقة المبيع كما هو وجعل الا في  
 ولا ريب ان حفظ لانها ايضا لا يزيد ان شيئا بخلاف كرا المبيع فانه يضمن  
 ان فادته وزيادته في القيمة ويقول البايع حين البيع وضم ما يجوز وضمه قام  
 على كذا الا اشتريته بكذا نحو ذاعن الكذب جازا اي البايع في المراجعة ان يظن  
 خيانه بالبيعة او باقرا او ينكوله غير المشتري ان شاء اخذه اي المبيع  
 بتمنه او دعه وفي التولية حظ اذ لو لم يحط في التولية لم يبق توبته لانه  
 يزيد على الثمن الاول فتصير راحة فيعتبر به التصرف ولو لم يحط في المراجعة  
 يبقى راحة على حالها وان كان البيع اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير التصرف  
 وبثب له ان خيار كفوات الرضا ولو يملك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل  
 ان رد او حدث به مانع منه اي من الرد لزم بكل الثمن المسمى وسقط خياره  
 لانه جرد اختيار لا يقابل به شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار  
 العيب لان المستحق منه للمشتري مجرد القايه وعند العجز عن تسليمه يسقط  
 ما يقابل به من الثمن شررا ثانيا بعد بيعه بوج فان ربح اي  
 المشتري ان يبيع من راحة طرح عنه ما ربح اي كل ربح كان قبل ذلك وان اشترا  
 الربح الثمن لم يربح صورة اشتري ثوبا بعشرين ثم باعه من راحة بثلثين ثم  
 اشتراه بعشرين فانه يبيع من راحة على عشرة ويقول تمام على عشرة ولو اشتراه  
 بعشرين وباعها باربعين من راحة ثم اشتراه بعشرين ثم لا يبيع من راحة حصل  
 لانه شبهته حصول الربح الاول بالعقد الثاني ثابته لانه تالكده بعد كونه  
 على شرف الرد الى الوقوف على عيب والشبهة في البيع المراجعة كما حقيقة ارجسها  
 بخلاف ما اذا تعلق ثلثه بان المشتري من مشتري مشتري لان التاكيد حصل  
 بغيره بربح اي جازا ان يبيع من راحة سيد شررا من ما ذوله الحظ دينه بربحة  
 قبله اذ لو لم يكن على العبد دين وبيع من مولاه شيئا لم يضمن لانه لا يضمن للمو  
 شيئا لم يكن قبل البيع لاحكام الرقبة ولا ملكه التصرف على ما شررا كما ذوله متعلق



بقوله راجح صورته اشتري بمائة من له في التجارة ثوبا بعشرة وسبعة وبن  
 تحيط فباعه من المولى بثمانية عشرة فانه يبيعه من اية عشرة العكس وهو  
 ان يشتري المولى ثوبا بعشرة من مائة المادون المادون بثمانية عشرة فانه  
 ايضا يبيعه من اية عشرة لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه فانه  
 العدم لان العبد مملوك وما في يده لا يبيع من حقه فاعينه عدما في حق المالك لانه  
 يتنازلها على الامانة فيقول لا يتنازل المولى عن الاول فصار كان العبد اشتراؤه  
 بعشرة في الفصل الاول يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول  
 وراجح وبالمال على ما شره مضاربه بالنصف متعلق بمضاربه او لا متعلق  
 بشرائه وعلى نصف ما يبيع بشرائه ثانيا منه من مضاربه متعلق بقوله  
 بشرائه يعني اذ ان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة  
 وباعه من اية المال بثمانية عشرة فانه يبيعه من اية بائس عشرة ونصف لان  
 هذا البيع والقبض يكون اذ عندنا اذا اعدم الرجح كما هو كذلك بهنا لان الرجح  
 انما يحصل اذ يبيع من الاجنب فقيه شبهة العدم لان المضارب وكل من يرب  
 المال في البيع الاول من وجه فاعينه البيع الثاني عدما في حق نصف الرجح راجح  
 بلا شك . بالتعيب ووطن الثيب يعني اشتري جارية فاعور  
 او عظمها وبن ثيب ولم ينقصها الوطر يبيعه من اية ولا يجب عليه البياض  
 ان لم يمس منه شيء يقابل الثمن لان الماد صاف لا يقابلها الثمن الا اذا  
 كان مقصودا بالانكاف كما قررنا وارجح ان لم ينقصها الوطر قال النبي  
 المراد بقوله يبيعه من اية بلا بيان ان اشتري سبيما بكذا من الثمن  
 ثم اصحاب العيب عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد من بيانه بان  
 بيان العيب والثمن من غير ان يبين ان اشتراه سبيما ثم حدث بالعيب  
 عنده كقرض الفار وحق النار للمشتري فان ما ضاع بالموت والحق  
 وان كان جزر يقابل شي من الثمن كالعذرة لم يجز عند وراجح  
 بالتعيب بان فضا عنها بنفسه او فضا با اجنب فاحذر ان يشا لانها  
 مقصودا بالانكاف فبقابلها شيء من الثمن ووطن البكر لان العذرة جزر

من العيب

من العيب يقابلها الثمن وقد عسر الكسرة ونشرة وطينة لانه جاز مقصودا  
 بالانكاف شر الثمن وراجح بلا بيان يعني اشتري سبيما بالالف درهم  
 وباعه من اية مائة ولم يبين فعل المشتري في غير مشقبة ان شار قبل وان شار  
 واولا لان الاجل شبهة المبيع حتى يرا في المبيع لاجل الاجل والبيعة هي المصلحة  
 بالحقيقة فبقابلها وكان اشتري سبيما وراجح احداهما اية بثمانية فثبت له  
 انما عند عدله بثمانية فبان الظاهر في علم لانه كل ثمنه وهو الف ومائة لان  
 الاجل لا يقابل شي من الثمن كذا التولية يعني ان كان واولا اياه ولم يبين  
 غير لان ثانيا في التولية مثلهما في المراجعة لانه شار على الثمن الاول ان كان  
 اشتريه ثم علم لانه بالف حال المراجعة لان الاجل لا يقابل شي من الثمن وثبت  
 رجحان شيئا كما قام عليه ولم يعلم مشقبة قدره في المجلس صحيح البيع لزوال المفسد قبل تقو  
 لجالة الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس صحيح البيع لزوال المفسد قبل تقو  
 غير المشتري ان شار قبل وان شار واولا لان الرضا لم يتم قبل العدم العلم  
 فيتحيز كما في خيار الرقبة **فصل** في بيع العقار قبل قبضه لا المنقول  
 عند ان ح والى يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله راجح ان اشتري شيئا من ثمن  
 حتى يقبضه ولا ان لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمقول ولهما  
 الا ان البيع عند ربح اصيله ووقع في حمله وكحديث معلول باقتفال الرضا  
 وهو في العقار ما ورجح لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شرط الشرع  
 وكذا قالوا لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس على المنقول وقد اضطرب بهنا  
 شرح الهداية وغيرهم والظاهر لموافق لقواعد الاصول ما ذكر في العقار  
 وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول غير المنقول قبل القبض جاز لقوله  
 نعم واهل الله البيع لكن خص منه الربو ابد بيل مستقل مقارن وهو قوله  
 نعم ورجحوا انما العام مخصوص بكونه خصبه فخر الواحد وما روي انهم  
 ان علم بيع عام يقبض ثم لا يبيع اما حله بعد الانفساخ او لا فان كان  
 ثبت المطلوب حيث لا يتنازل العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه  
 وبين مادون في الثمن مستند الى العرج على انه ابره رخص ان الثمن من اية



هذا هو الحق  
في البيع والشراء  
والتي هي  
التي هي  
التي هي

عن بيع الغرور وبينه وبين اولى الحق اذ ذلك يستلزم الشرط وجعل معلوما  
بذلك انما لا يشترط التوقيف والاعمال متعين لا محالة ويكون مختصا بغيره  
ينقسم بغيره الى المعقوض قبل القبض شرطي الكيل لا جازا فانه موقوف  
كزائن ويجوز ان يجمع الحركات الثلاث لم يبعه ولم يملكه حتى يملكه بشرط التوقيف  
عن بيع الطعام حتى يرضى فيه صاحبه ان يصاح البائع وصاح المشتري ولا  
يقتل ان يزيد على المشروط وذلك للبائع بخلاف ما اذا باع جزا لان  
الزيادة للمشتري بخلاف ما اذا باع الثوب جزا لانه الزيادة له اذ  
الذرع وصف في الثوب بخلاف العقد كما ذكرنا في البيع لانه اذا لم يملكه  
او موزه ناهية او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل  
وقد يكون الكيل مبيعا لانه اذا كان ثمننا جازا تصرف فيه مطلقا كذا في  
النهاية الا ان الكيل ببيع بعد بيعه عند المشتري لانه البيع يصير معلوما  
بكيل واحد ويحقق معنى التسليم ويحمل الحديث اجتماع الصفقتين كذا في  
في السلم ان شاء الله تعالى فاذا كان ببيع قبل البيع وان كان بحبرة المشتري  
لم يعتبر لانه ليس بصاح البائع والمشتري وهو الشرط ولو كان بعد  
البيع بغيره المشتري لانه الكيل من باب التسليم اذ به يعلم البيع ولا يعلم  
الا بحبرة كذا في المودون والمعدود ان لا يبعه ولا يملكه حتى يرضى او يبعه  
ثانيا وكذا في ان وزنه او عدده بعد البيع بحبرة المشتري لا المذود ان  
لا يشترط ما ذكر في المذود وسائر وان الشتره بشرط الذرع كما مر ان الذرع  
وصف لا يقابل شي من الثمن فيكون للمشتري قال الزبيدي هذا اذا لم  
يسم كل ذراع ثمنه وان سمي فلا يخل له التصرف فيه حتى يرضى جازا للتصرف  
في الثمن قبل قبضه سواء كان مما لا يتعين كالنقد او يتعين كالكيل  
والمودون حتى لو باع ابله بدينار او بغيره من كخطة جازا ان يأخذ بدينارها  
شيئا اخر لو جازا لم يجز وهو المملك والتفاد المانع وهو عدم التفاد  
بالهلاك كما قرأنا الاصل في البيع بغيره كذا في البيع بخلاف ما اذا  
كان من النقد وخطا به واما اذا كان من الكيل والمودون فلا يشترط

من وجه  
البيع

بعد رضاها بخلاف من وجه وهذا لا يبطل ان ثمنه في صورة المقايضة بهما  
اخذها وقد جاز زيادة المشتري فيه ان الثمن ان قام المبيع لانه ان لم  
يقم لم يبق بباله يصح الاعتراض عنه لانه انما يكون في موجوده والشيء يثبت  
لم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فلا يستند ان لا يثبت باصل  
العقد بالاستناد وجاز حط البائع عنه لانه بخلاف ما يمكن اخراج البائع  
يقابله كونه سقاطا ولا سقاطا لا يستلزم بثوث ما يقابل فيثبت الحط  
ويحقق باجمل الاستناد وجاز زيادة البائع في البيع لانه تصرف في  
حقه ومملكه ويتعلق الاستحقاق بالاستحقاق البائع والمشتري بالكل اى كل  
التمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه فالزيادة والحط يلحقان باصل العقد  
لانها بالحط والزيادة يغيران العقد من وصف مشروط الى وصف مشروط  
وهو كونه راجحا او خاسرا او عدلا ولهما ولان الرفع فالاول ان يكون له المالك  
التغيير قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال انه اذا استحق مستحق المبيع او الثمن  
فلا استحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزيادة  
صدقة متداولة كما هو مذهب ذوق الشافعي قول لا يمكن ذلك لان هذا  
الاستحقاق على الدعوى البينة فان ادعى المشتري حرج والمزيد عليه وابنته اخذه  
وان ارتاعه مع الزيادة وابنته اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم ان  
حكم الالتحاق ينظر في التولية والراجح فيه ان يؤول عليه الى الكل ان يزيد  
على الباقي ان حط فان البائع اذا حط بعض الثمن من المشتري والمشتري  
قال لا فرق بينك هذا الشيء وقطع عقد التولية على ما بقي من الثمن بعد حط  
فان الحط بعد العقد ملحق باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد  
هو كذا المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البائع على اصل  
المبيع والشعير يأخذ بالاقبل فيهما اى في الزيادة على الثمن والحط وان  
كان المقتضى الاحتياط بالاصل ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة لانه  
حقه يتعلق بالعقد الاول في الزيادة بطلان له وليس له ان يطله قال  
رجل اقرع بعدك من زيد بالف على ان يضا من كذا من الثمن سوى الف



اخذوا المولى العبد المالك من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقبل من  
 الثمن فمالا الف على زيد لانه من العبد ولا شئ عليه الا على القائل اصله ان  
 الزيادة في الثمن والمثمن جائزة عندنا وتلحق باصل العقد كان العبد  
 العقد ودره ابتدأ على ان اصل الزيادة كما مر وان اصل الثمن لم يشرع  
 بغير مال يقابل له ولا يبيع الجارية على الاجنبي لا يستفيد باوانه مالا  
 واما فصول الثمن فيستغنى عنه حتى يبيع الزيادة من الاجنبي كما يبيع من  
 المشتري اذا لم يسل لها شئ بمقابلته الزيادة فصار كبدل الخلع على  
 غير المرأة او لا يسل لها شئ بمقابلته الزيادة فصار كبدل الخلع او البضع  
 عند الخروج غير مقوم لكن من شرط الزيادة المقابلة تسمية وصورة حتى  
 يجب حسب وجوب الثمن بواسطة المقابلة فاذا قال من الثمن فقد  
 جعل المائة بمقابلته المبيع صورة فوجد شرطها فيصح فاذا لم يقبل من الثمن  
 لم توجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يبيع ويقر الشراء كمال  
 ابتداء البيع واره من غير وهو رشوة ومن حرام حتى ياجل الديونة وان  
 كانت حاله في الاصل لان الدين عقد طه ان يقره تيسر على المديون  
 كماله ابراه الى اهل معلوم او مجهول من مال ليس له كالتسجل في كسبه او كماله  
 ما كانت فاحشة كسب الرب سوي القرض فان تاجله لا يبيع لانه يبيع ببيع  
 الدرهم بالدرهم لانه معادضة الشراء وان كانت اعادة وجلة ابتداء  
 الا اذا اوصى به فانه فانه اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فله ان يقرضه  
 لزوم من ثلثه ان يقرضه ولا يطالب به قبل السنة لانه وصية بالبيع والوصية  
 يتسارع فيها نظر الموصي والذات جواز في مدة والسكنى والتمتع واهل الميثاق  
 من القرض على آخر يدسه فاجله المقرض مدة معلومة فانه يبيع حتى لو ادا  
 المقرض ان يطالب المستقرض ذلك الدين ليس له ذلك لان الحوالة مبرأة  
 براءة الدين في دواية وبرأة المطالبة في اخرى كذا في العارية **باب الزيادة**  
 هو لغة الفضل مطبقا وشرعا فضل احد المتجانسين على الآخر ففضل فقير  
 شعير على فقير لا يكون وهو لا يتقار الجائز بالمتعبد والشرع هو القبل

والوزن ففضل عشرة اذرع من الثوب الهنوي على خمسة اذرع منه الكوفي  
 وهو لا يتقار المقدار الشرعي فالبائع لو عرض هاتين البيعتين كرتين شعير بمرت  
 بمرت شعير فان الشان فاحصل من الاول كرتين شعير من الثاني شعير بمرت  
 الجنس في خلاف الجنس شرط لاهل العاقدين حتى لو شرط لغيرهما لا يكون  
 ربوا في المعادضة حتى لم يكن الفضل مخالفا عن العوض في الهيئة ربوا وعلته  
 القدر والجنس لان الاصل فيه كحديث المشهور وهو قوله ام الحنظلة يا حنظلة  
 مثلا بمثل او بيع حنظلة يا حنظلة مثلا بمثل لا يبيد والفضل ربوا ويتعوض مثلا  
 بمثل او بيع حنظلة يا حنظلة مثلا بمثل لا يبيد والفضل ربوا ويتعوض مثلا  
 وبيع مباح حرف الوجوب في رعاية المتكاملة كما في قوله تعالى وان يقبضوه  
 حيث حرف لا يجاب بالقبض فصار شرطه التبرين والمماثلة بين الشبهين  
 يكون باعتبار الصورة والمعنى معناه القدر بسوى الصورة وجنسية  
 بسوى المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يجزئ الوجه بقوله ربح  
 جيد ما درتها سوار فان وجد الى القدر والجنس حرم الفصل في فقير  
 بفقير بن منه والنسار ولو مع التساوي كفقير بمرت بفقير منه اهدى  
 او كلاهما نسبة وان عد حالي كل منهما اهل الى الفضل والنسار وان وجد  
 احد هما فقط حل الفضل كما اذا بيع فقير حنظلة بفقير شعير يد بيد حل  
 فان اهدى حل العلة وهو الكيل موجود هنا لا يجوز الآخر وهو الجنس و  
 التبيع خمسة اذرع من الثوب بستة اذرع منه يد بيد حل ايضا لوجود  
 الجنسية وان عدم القدر لا النسار ان لا يجل النسار في ما بين الصور  
 ولو بالتساوي وحرمة ربوا الفضل بالوصفين وروا النسبة باحد هما  
 لان جزاء العلة لا يوجب حكم لكن يوجب الشبهة وهي في باب الربوا ملحقه  
 بالحقيقة وان كانت اولى منها فلا بد من اعتبار الطرفين في النسبة احد  
 البديلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى عرجا لك الشبهة  
 فلم يجل في غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما ذكرنا او من حقيقة كسبه و  
 ثوب يهودي في يهودي فانه لم يجز لا تحاد الجنس ومرت شعير فانه ايضا



لم يكن لوجود القدر ويجتهد الردي سوار لقوله مع جندها وردتها  
سوار وان في اعتبارها سداب البياعات ثم خرج على قوله فان وجد  
حرم الفضل والنسب لقوله حرم بيع الكيل والوزن بجنسه اي بيع الكيل  
بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا ولو غير معلوم كما يحض من الكيل  
ويجوز فانه من الموزونات والطعم غير معتبر عندنا بل عند الشافعي  
وبالنسب عطف على متفاضلا وبه يتم التفريق الا ان لا يتفقا في العود  
استقنا من قوله حرم بيع الوزن بجنسه في صفة الوزن بان يوزن  
احدهما بغير ما يوزن به الاخر كالنقد والزرع والاقطن والمعد  
وتكونها فان الوزن جميعها ظاهر الكثرة باختلافه في صفة الوزن ومعا  
وحكمه اما الاول فلان الزعفران يوزن بالانارة والنقد بالسنجات  
واما الثاني فلان الزعفران مثنى يتعين بالتعيين والنقد مثنى لا يتعين  
بالتعيين واما الثالث فلانه لو باعه بالنقد موزنه بالانارة يقول الشافعي  
هذا الزعفران بهذا النقد المشار اليه على انه عشرة ذنانير مثلا وقبضه بالانارة  
صح التصرف فيه ولو باع الزعفران على انه منوان مثلا وقبله المشتري ليس  
ان يتصرف فيه حتى يبعد الوزن واما اذا اختلفا في صفة الوزن ومعا  
وحكمه لم يجزها القدر من كل وجه فتشتر الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان  
الموزونين اذا اتفقا كان المنع للشبهة واذ لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن  
والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف  
على حرم اي حرم بيع الكيل والوزن متساويا بمتفاضل وحل ايضا بيعهما  
بلا قدرهما اي بيع ما دون نصف صاع فان المعتبر في قدر المكيلات نصف  
الصاع لا ما دونه اذ لا تقدير في الشرع بما دونه باقل منه متعلق بالبيع  
المقدري اي بيع ما دون نصف صاع باقل منه كقصة من ربح كفتين منه  
فان بيعهما باجزاء وان وجد الفضل لا تنفقا والقدر الشرعي الا ان يكون  
من قوله بلا قدر اي بما يقل عن القدر الشرعي باقل منه اذ كان حاله  
اما اذا كان بالنسب فلا يحل لوجوده من العلة حرم النسب وهو مجتهد

عن زنا

عن زنا انتفى بجنس ايضا حل البيع مطلقا ولو بانسب او لا تنفقا كل من  
جزء العلة كبيع حقة من ربح كفتين من شعير كذا حكم كل عدد من متقارب  
فان بيع العدد من المتقارب بجنسه متفاضلا جاز ان كانا موجودا بالانارة  
المعيار وان كان احدهما نسبه لا يجوز لان الجنس بالنسب يجرم النسب  
والمعتبر في غير الصفات التعيين لا التفاضل حتى لو باع ربا بربيعينها وتفرقا  
قبل القبض جاز وقال الشافعي يعتبر التفاضل قبل ان يفرق في بيع الطعام  
بالطعام كما في الصفات لقوله مع في تحديد المعروف يد بيد ولنا انه مبيع  
متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب ومعنى يد بيد عينا بعين كذا رواه  
عبادة ابن الصامت البر والشعير والتمر والمكيط والذهب والفضة وزنه  
فان كل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه ككيله ككيل ابدان تركت  
الناس الكيل فيه مثل كحلة والشعير والتمر والمكيط وكل ما نص على تحريم التفاضل  
فيه وزنا فهو وزنه ابدان تركت الناس فيه الوزن كالذهب والفضة لا  
بغيره يعرف لان النقص قوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى كخلاف  
ما عدلها اي ما عدا الاشياء الستة فانه لم ينقص عليه فهو محمول على عادات  
الناس لقوله ما واه المسامون حسنا فهو عند الله حسن فلم يجر بيع البر  
بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا ككيله كما لم يجر بيع الفضة  
والنحاس فلو اذ كان احتمال الفضل على هو المعيار وفيه الا ان السليم يجوز في كحلة  
وتجوزنا لوجود السليم في معلوم وجاز بيع الفلاس بالفلسين باجزاء  
عندنا ج وانه يوسف وقال محمد لا يجوز لالا الثمنية تثبت باصطلاح الكل  
فلا يطل باصطلاحها واذا بقيت ثمانا لا يتعين فضا كبيع الدرهم بالدرهمين  
ولهما ان الثمنية في حقهما تثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية لغير عليهما وان  
طلعت تعين بالتعيين بخلاف النقود لانها الثمنية خلقه وجاز بيع  
الرطب بالرطب وبالتمر ببيع التمر بالبر وببيع العنب بالذهب وبيع  
البر رطبا او مبلولا بمثل او باليابس وبيع التمر والذهب المنقوع بالمنقوع  
منها وبيع الدقيق بمثل مسادا ينقل عن محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالذوق

نهما



انما يجوز اذا كانا مكسوبين واللام يجوز ان يقيدها او يقيدها لغيره  
 المعدودة ووجهه ان كان بيعا بجنس بجنس لا بجنس بل بالصفة  
 جاز منسوبا واما كذا مع اختلاف الصفة لقوله لم يجد بها وورد بها سواء  
 الاجاز كيف ما كان لقوله لم اذا اختلف النوعان فيصير كيف شئت واما  
 بيع اللحم بالكمون وبيع الكمون باللبان المختلفين اى بيع لحم الغنم بلحم  
 البقر والعكس كذا ليس بها بعضا ببعض وبيع الكرايس بالقطر والغول  
 وبيع خل الدقل وهو ادرار التمر بكل العنب وبيع سم البطون بالالبسة وباللحم  
 بيع الخبز بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الاشياء المعدودة  
 من اللحم الى غيرها ووجهه هو انه متفاضل باختلاف اجناسها وبالنسبة عطف على  
 متفاضلا اى وجاز البيع بالنسبة ايضا في الخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق  
 ووجهه يقتضي الحاجة للناس لكن يجب ان يحتاج وقت القبض حتى يقبض من غيره  
 الذي يسمى التلاخيص المستند الى المسلم فيه قبل القبض لا بيع البر بالدقيق  
 او بالسويق او بالنخالة فانه يبيع بها لا يجوز مطلقا لبقا للمحاشنة من  
 وجهه لانها من اجزاء البر والمعدود فيها الكيل كمنه في مستوينها وبين البر والاسا  
 لاكتسابها في الكيل وتدخل حبات البر فلا يجوز وان كان كيلها بكيل لا يبيع  
 الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالسويق ولا يبيع  
 السويق بالخطبة فكذا يبيع اجزائها لقياس المجاشنة من وجهه ولا يبيون  
 بالزيت والسمسم بالسيرج حتى يكون الزيت والسيرج اكثر مما في الزيتون  
 والسمسم ليعلم ان الدهن بمثلهم والزيادة بالسيرج ولا يلزم الربو وان لم يلزم  
 مقدارا فيه لم يكن له افعال الربو وقد مر ان الشبهة فيه كالحقيقة ويستوفى  
 كجوز ان لا بعدد عند يوسف لان اعادة تنقوت بالعدد دون الوزن  
 ووجهه يقتضي ذكره الزبط ويستوفى الغلوس لهما اى بالعدد والوزن بالوزن  
 اذ لا نص فيها والدينار يستوفى بالوزن فقط لانها من المواد  
 بالنقص كذا ما نشأه خالص لان الحكم للغالب وما نشأه خالص يستوفى بعد  
 وانما تعادلهما بالوزن والوزن انما تعادلهما بالوزن لانه ليس ثما ورد فيه النص

في مثل

في كل على العرف كما هو ولا يستقرض القيمي لانه مختص بالمثل وهو كل شيء يكال  
 او يوزن نحو الخطبة والشعر والسمسم والتمر والذبيب وكذا ذلك وفي التوبة  
 ويجوز في العدديات التي لا تتفاوت تفاوتها حشا كالبيض في جوز وفي  
 الكفا في ان الغرض اعادة شرح لا اطلاق الاستفاح بالعين غير انه لا يمكن الا تقا  
 بالكيل والموزون والعدد في المتقارب الا بالاسم لان اعيانها وكانت المتفقة  
 عادية الى ذاتها فاصح المثل في الذمة مقام العين كانه انتفع بالعين ووجه  
 وهذا انما يتلوا في ذوات الامثال يمكن ان يباين في الذمة لانه كميون  
 والاشياء لا تملك لهما ولا يواين السيد وعبد ماله ولا غير مديون  
 لان العبد وما في يده يكون ملك مولاه فلا يكون بيعه بتحقيق الربو حتى  
 ان كان عليه دين يتحقق الربو التحقق البيع ولا يواين مسل وعمر له  
 اى في دار الحرب لقوله لم لا يواين المسلم والحربي في دار الحرب وكذا اذا  
 تباعا فيها ببيعها فاسد ذكره الزبيدي فانه مالهم مباح ويعقد الاملاك  
 لم يهر معصوما كمنه التزم ان لا يعذرهم ولا يتعوض كما في يديهم بل وضاع  
 فاذا اخذوا برضاهم اخذوا ماله باعنا بغيره او من امنه فانه كره اذا سلم  
 ثمة لا يكون بينه وبين مسلم مستأمن في دار الحرب ربوا عند البيع لا لا حال  
 من اسلم ثمة لا عصية له فصدا كمال كره ويجوز اخذ مال الكره برضاها للمسلم  
 المستأمن وقال انه ربوا حري بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي **باب**  
**الاستحقاق** لم يذكر الحقوق كما ذكر في سائر المتن لانها ذكرت في اوائل  
 يسوع نومان احدى ما يبطل للملك اى من قبل له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد  
 عليه التملك كالحرية الاصلية والعقود وفروعه كالتيديس والكتابة والاستيلاء  
 ولا يبرها ما نقل له اى للملك من شخص الى شخص كالاتفاق بالملك بانه اذ عي  
 زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له ورضع عليه والنوعان بعد اتفاقهما  
 في انهما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليه حتى  
 ان واحد منهم لو ادعى واقام البينة على المستحق بالملك لمطابقا لا يقبل بنية  
 يختلفان بوجه اخر ان النوع الاول يوجب التمسك بالعقد والى الثاني



بلا حاجة في انفس كل منهما الى حكم القاضى بل اختلاف رواية ووجه عليه  
بقوله فكل من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه بصفة الجبر  
اي وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع هو ايضا ذلك على الكفيل وان لم يقض  
على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضى  
انما يكون اذا بقا اثر العقد وهو الملك كانه النوع الثاني واما اذا لم يبق  
لم ينجح اليه وايضا بدل الجبر لم يملكه فلا يجمع ثمة في ملك واحد فلا  
الاحتفاظ بالملك كما سياتى وحكم بالجبرية الى اصلية حكم على الكافة اى كافة  
التاس حتى لا يسمع دعوى الملك من احد كذا العتق وفردعه فان الجبرية حتى  
حقا انه حتى لا يكون استرقاق الجبرية والناس كلهم مضمون في ثبات  
حقوق الله تعالى نيابة عنه تعالى لكونهم عبده فكما مضوا والواحد مخصوص الكل  
بخلاف الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينسب كما في خصوص من الغائب لعدم  
ما يوجب انتصابه خصما الا ان من تلقى الملك من جهة يهيم مقتضا عليه  
ايضا المتعدي اثر القضاء اليه لا اتحاد الملكة ومن قضي عليه في حادثة لم يغير  
مقتضا له فيها بملكه الجبرية واما حكم في الملك المورث فعلى الكافة من التارخ لا  
قبله يعني اذا قال زيد ليكرانك بعد ملكك منذ سنة اعوام فقال ليكر  
اني كنت بعد سنة ملكك منذ سنة اعوام فاعتقني فبرهن عليه ان دفع دعوى  
زيد ثم قال عمرو ليكرانك بعد ملكك منذ سنة اعوام وانت ملك الان  
فبرهن عليه يقبل ويستريح الحكم كبريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه ان قاض  
قال في اول السور من شرح الدرايات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فضا  
مسائل الباب على تعيين احدى هاتين في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية المال  
والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعقود في ملك موقوف  
وهو قضاء على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضاء قبل فليكن هذا  
على ذكر ملك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة والنوع الثاني  
لا يوجب انتصابا اى انتصاب العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلا  
حكمه وحكمه به اى به هذا النوع من الاحتفاظ حكم على ايدى من يؤخذ المذموم

يدى وعلى من تلقى ذى اليد الملك منه بلا واسطة او وساطة فلا يسمع دعوى الملك  
منهم لكونه مخلوفا عليه ثم تفرع على قوله وحكم به حكم على ايدى اليد الجبرية والسراج  
بان يقول بايعه من الباعة حين رجوع عليه بالثمن انما لا يعطى الثمن الا بالثمن  
كاذب لانه ليس ببيع يتخفى ملكه او ملكه بايع بلا واسطة او بها فتسمع دعواه و  
يطلب حكم ان اثبت وتلقى الملك من المشتري بان يقول انما لا يعطى الثمن لان  
المشتري من المشتري حكمه فسمع ايضا ولا تقاد البينة للرجوع هذا تفرع على  
قوله وحكم به الى يمينه اذ كان حكم المشتري حكما على الباعة فاذا اراد واحد  
من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة ولكن لا  
يرجع احد من المشتري على بايعه قبل الرجوع اليه حتى لا يكون للمشتري  
الواسطة ان يرجع على بايعه قبل الرجوع على غيره ولا يرجع  
بصفة الجبرية اى لا يحصل رجوع المحكوم عليه على الكفيل اى الضامن  
بالدرك قبل القضاء على المكفول عنه لانه الاصل ومنه يسير الحكم الى الكفيل  
وانما لم يرجع قبل الرجوع لانه يجمع ثمة في ملك شخص واحد لا بدل  
المشتري لكونه من الرجوع اى رجوع المشتري بالثمن على البايع انما يكون  
اذا اثبت الاحتفاظ بالبينة كما عرفت انها حجة متقدمة اذا ثبت ما قرأ  
المشتري ونكوله عن اليمين او باقرار وكيل المشتري بالخصوص او بطلوله  
فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادة  
اي يكون حامدا لجمادى شقوى دارا وحققه رجل ما قرأ المشتري او بطلوله  
عن اليمين لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار  
ملك المشتري لم يرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بينة اما لو اقام البينة  
على اقرار البايع ان البائع ملك في المشتري يقبل وياخذ البايع بالثمن  
ولو لم يقبل بينة على اقرار البايع بذلك وكفنه طلب يمينه بانه ما بين يديه  
كالألم ذلك لانه يحتمل ان ينكسر عن اليمين فيغير بطلوله كما في رواية  
من الثمن بعد ذلك كذا في العاديه وهذا مما يجب حفظه والناس يخافون  
عنه وقد فرغ عليه فبيعه ولدت عند المشتري لا باستلزامه فاحتجته



فيكون باردا في يوم

بينه تبعها ولد بها اي ياخذ المستحق وولد بها والاقرب بها رجل لا اي لا يتبعها  
ولد بها بل ياخذ المقتول لا ولد بها والفق ان البيت ثبتت الملك من الاصل والولد  
كان متصلا بها يومئذ ثبتت به الاحقاق فيها والاقرب حجة فاحرمه ثبتت  
به الملك في المنحصر به ضرورة حتى انحر وما ثبت بالضرورة يقدر بقدر الضرورة  
التناقض يمنع دعوى الملك لانه يكون متبعا فيها لا دعوى الحرية اما الحرية  
الاصلية فلحقها حال العلق فان الولد يكتسب من دار الحرب صغيرا  
او لا يعلم حرية ابيه او امه فيدعي الحرية والتناقض فيها في طريقه جفاء  
لا يمنع صحة الدعوى واما العارضية فلا المولى يفرد بالاعتناق والتفويض  
التدبير يعلم العبد فيحرى فيه كخفاء فيجعل فيه التناقض فيحقن فيقوا اذا افاق  
المكاتب بينه على اعتناق سيده قبل الكتابة تقبل الاستقلال سيده بالتحريم  
والطلاق فان المرأة اذا اختلعت ثم اقامت بينه على انه طلقها ثلثا قبل  
انخلع فانها تسبح وان تناقضته للخفاء في تطبيقه لاستقلاله به والرب  
كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني يسمع وكذا اذا قال ليست انا  
بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته ارثه يسمع وخرج عليه بقوله  
فلو قال رجل لا اقر اشترى فانه بعد فاشتهره ثم ادعى حرية فثبتت حرية  
ضمن العبد ان لم يعلم مكانا بايعه لان المولى بالعبودية ضمن سلامة  
نفسه او سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البايع فجعل المشتري  
مغورا والتعبر في المعايضة بسبب الضمان دفعا للضرر بقدر الامكان  
فان اظهر حرية واميلته للضمان وتعدر الاستيفاء من البايع حكم عليه  
بالضمان ورجع الى العبد عليه اي البايع اذا وجد لانه قضى دينه على البايع  
وهو مضطرب فيه فلا يكون متبعا كغير الراهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن  
حيث يرجع على المديون ولو لم يقبل اشترى او قاله ولم يقبل ان يسيده  
ليس على العبد شيء وان علم اي مكانا بايعه فلا اي لا يضمن العبد بكان  
الرهن فانه اذا قال ارثته في فاني عبيد لا يجعل ضامنا لانه لا يضمن بقدر  
المعاوضة والرهن ليس كذلك بل يضمن بغير عوض ويقابل وقاد قد ذكر

المستحق بطريق التوفيق على ذلك الاصل وقع اشكال في اول الامر وذكر في كتب  
المشهور انه الدعوى شرط في حرية العبد عند الرجوع والتناقض يفيد الدعوى  
لا عبودية لتاريخ الغيبة بل العبادة لتاريخ الملك فلو قال المستحق غاب ملكي  
منذ سنة يعني استحق رجلا دابة من يافرو فقال المستحق عند الدعوى غاب  
عليه هذه الدابة في منذ سنة فقبل ان يقضى القاضي بالدابة للمستحق  
او للمستحق عليه البايع عن القضية فقال البايع له بينه ايها كانت  
ملكك منذ سنتين لا بدفع الخصومة بل يقضى القاضي بالدابة للمستحق  
لان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبته الدابة فثبت دعواه  
الملك بل تاريخ البايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري  
تلقى الملك منه فلهذا كان المشتري اشترى ملكا بايعه بتاريخ سنتين الا  
ان التاريخ لا يعتبر حالة الانقضاء كما سياتي فقبل اعتباره ذكره وثبت  
الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدابة العلي بالاحقاق لا يمنع صحة الرجوع  
يعني اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل يقره فبعد ما تحقق  
ذلك الغير واخذ المشتري من يدي المشتري يرجع المشتري على البايع ولا ينجح  
عليه بالاحقاق صحه وجوهه فاذا استولد مشريه يعلم غيبه البايع ايها كان  
الولد دقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية مفضوعة وهو يعلم ان البايع  
غاصب فاستولد بها كان الولد دقيقا لا نعدام الغرور ولعلمه بحقيقة الحال  
ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البايع بينه ان المشتري اقر بعد الشراء  
بملكه المبيع للمستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العمادية لا يحكم بحمل  
الاحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذا اقر دابة  
من يدي المشتري بخاراد قبض المستحق عليه السجل ووجد بايعه بغير قيد و  
اراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضى بخاراد او اقام البيت ان هذا  
قاضى بخاراد لا يجوز لقاضى سحر قند ان يعمل به ويقضى للمستحق عليه ما  
بالرجوع ما لم يشهد الشهادة ان قاضى بخاراد قضى بخاراد على المستحق عليه  
بالدابة الذي اشترىها من هذا البايع واخرجه من يد المستحق عليه بهذا



الخط تشبه الحق فلا يجوز الاعتقاد على نفس السجل ان يشترط ان يشهدوا  
 على قضاء القاضى وعلى قهر المستحق عليه كذا في العادة كذا ما سوره نقل  
 الشهادة والوكالة المراد بما سواهما المماثل من السجلات والصلوك فان  
 في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كونه  
 حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود  
 بهما حصول العلم بقاضى ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كافيا وان  
 كان الخصم كافيا فبعض كل المبيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره ان قدر  
 ذلك البعض فان اوردت البعض الى استحقاق البعض العيب في الباقى او كان  
 المستحق شيئين كشيء واحد كالسيف بالخمد والقوس بالوتر غير المشتري به  
 ان في الثاني وهو ظاهر والاى وان بورت عيبا في الباقي ولم يكن شيئين  
 كشيء واحد لزمه ان يزم الباقي المشتري بخصته من الثمن لو ضمه الى البيع  
 اذا بطل في قدر البعض ينظر ان كان استحقاق ما استحق بورت العيب  
 في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا بما في بيعه فله ان يرد  
 والادنى والكره والعبد ونحوها فلم يشترى اختيارا في الباقي ان شاء رضى  
 بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان المعقود عليه شيئين وفي حكم  
 كشيء واحد فاستحق احداهما فله اختيار في الباقي وان كان استحقاقا ما استحق  
 لا بورت عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عديدين فاستحق  
 احداهما في جبهة طعام او جمل وزين فاستحق بعضه فانه لا يرد في بيعه  
 فله من الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له خيار كذا في شرح الطحاوى  
 او بعضه عطف على كل المبيع فاستحق المقبوض او غيره اى غير المقبوض  
 بطل البيع فيه اى فيما اذا قبض البعض ايضا اى كما بطل في القدر المستحق في  
 صورة قبض الكل وغير المشتري في الباقي سواء اوردت استحقاقا البعض  
 العيب فيه او لا تفرق الصفقة على المشتري بسبب استحقاق قبل التمام اذ  
 حقا فهو لا يدرى فصول على شئ كذا في دراهم مثلاً فاستحق بعضه اى بعض  
 الدراهم لم يرجع صاحب الدراهم من البطل على المدينى لجواز ان يكون ذوا

فيما بقى

فيما بقى وان اقل واستحق كلها اى كل الدراهم وكل العوض للعالم بانه قد عول  
 عالم بملكه فيرد وان ادعاهما الى الدار كلها فصول على شئ كذا في فاستحق بعضه  
 اى بعض الدراهم بخصته لان الصلح على مائة وقع عن كل الدراهم فاستحق منها  
 شئ فبقيت الدراهم لا يملك ذلك القدر فيه بحسب ما من العوض صلح اى من  
 الدراهم على درهم وقبضها اى الدراهم فاستحق الدراهم بعد الفرق وبيع  
 بالذات بغير لالة هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البطل الصلح فوجب  
 الرجوع جازا اعتناق مشترك من غاصب باجازه بغيره بعض لو غصب رجل عبدا  
 وباعه فاستحقه مشترك فاجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند بيعه و  
 اى يوسف وعند محمد لا يجوز ان لا يعتق بدون الملك لقوله اى لا يعتق فيما  
 لا يملكه اى آدم والموقوف لا يملك الملك ولو افاذ يثبت ميتة وهو ثابت  
 من وجه دون وجه والمصحح له الملك الكامل للحدوث ولهما ان الملك ثبت  
 موقوف فاستحق مطلق موضوع لافادة الملك فستوقف الاعتناق ترتيبا عليه  
 وينفذ بنفاذه وصار كاعتناق المشتري من الراهن واعتناق الواهب  
 بعد ان تركه مستغرقة بالدين حيث يقع وينفذ او اقتضى الدين بعد لا يحرم  
 ان لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما اجاز المالك بيع الغاصب  
 اذ لا اجازة يثبت للبايع وهو المشتري الاول ملكه بان فاذا طرأ على ملكه  
 موقوف غيره ابطله لاستحالة اجتماع الملكين الباتة والمالك الموقوف في  
 نقل واحد باع بعد غيره بغير امره وبرهن المشتري على اقراره البايع او  
 المولى انه لم يوجبه بالبيع واذا رد المبيع لم يقبل التناقص في الدعوى اذا  
 اقدمها على الشر اقرار منها بصحة ونفاذه لانه الظاهر ان طالع السجل  
 العاقل جازة العقد الصحيح النافذ والبينة من تيمم على دعوى صحبة  
 فاذا بطلت لا تقبل البينة وان اقر البايع عند القاضى بطل طلب المشتري  
 لانه التناقص لا يمنع صحة الاقرار لانه غير منهم فيه قاله من انكر شيئا ثم اقر  
 بغير اقرار بخلاف الدعوى لانه منهم فيه فلم يشترى ان ليس له دعوى فيحقق  
 الاتفاق بينهما فلم يشترط طلب المشتري باع دار غيره بل امره واعتبر



بالبيع يقال سلك مبيع وعلوه ولا يقال بالمال في لغة ودينه والطرز جبان  
وقد تميز مفيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا يقطع كجوز مطلقا  
وزناد من بابي نوعا معلوما في المالح والطرز وجمع في الطلوت والحققة  
والخفاين أو العين كل منهما بما يرفع النسخ لا فاعلا لا يعلمان أي قدره وصفه عطف  
عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفه كالجوان والطرز والشم والجلود عدد  
قيد للجواد والخطب جردا جمع حزمة وهي بالقارسية بنديم والارطبة  
جردا جمع جرد وهي بالقارسية بنديم والارطبة  
الذي يضمن فان في كل منها تفاوتا فاحشا يمنع السلم حتى ان يبين الطول  
والعرض والصفة في الجلود وقد ما يشترط كجدة جاز والمقطع أي ولا  
فيما انقطع ولا يوجد من حين العقد إلى حين التحلل أي لا جليلان استغرق  
العدم جميع الوقت من العقد إلى الاجل ولا يكيل أو ذراع معين لم يعلم قدره  
لان النسيئة فيه بشا فخر فيما يصح فيؤدي إلى المنازعة ولا يقره أو عمر  
تحل مئة أو قد يعتبر به أخته فلا يقدر على النسيئة بشرط صحة بيان الجنس  
كبر وشعر والنوع كصفة ونجاسة والصفة كجدة وروية والقدر كوكذا  
ليلا لا ينفق من ولا ينفق والاجل وأقل شهر في الأصح وقيل ثلثة أيام وقيل  
الشر من نصف يوم وقد راس المال في الكيل والوزن والعقد أي يعنى  
يشترط بيان قدر راس المال ان كان مائة واليه فيما يتعلق العقد على  
مقداره كالكيل والوزن والمعد والمقدار كالجوز والبعض وقال  
لا يشترط معرفة المقدار بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال بغير اسم  
اليك هذه الدراهم فيكون تدويرا بوزن الدراهم أو قال سلت اليك هذا البئر  
في كذا من العفوان ولم يدور قدر البئر لا يصح عنده وعندهما يصح والجمعون  
دراهم المال في كذا ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكان الكفا  
ما لم يمتدح أو لا أي وان لم يكن حكم مؤنة فيوفيه حيث شاء وهو الأصح  
لان الاماكن كلها سواها وجوب في الحال كذا الثمن الثمن الموقوف على البيع  
عبد حاضر بتر موصوف في الذمة إلى اجل حيث يشترط بيان مكان البعده

بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع قال في اكثر بيع وادخيره فادخلها  
المشتري في بناء لم يضمن البائع قال الزبيدي معنى المسئلة اذا باع وادخيره  
بغير اذنه ثم اعترف البائع بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع الدار لانه  
لا يراى البائع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامته البينة حتى يادخلها  
فادخلها لم يبق المشتري وهو صاحب الدار البينة كان التكلف مضيا الى غيره  
من اقامة البينة لا الى عقد البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلا هذا النكر  
يعلم ان قوله فادخلها المشتري في بناءه وقع اتفاقا لا تائيدا لادخال  
في البناء في ذلك ولم يذكر تلك العبارة **باب** هو لغة بمعنى  
السلف فانه اخذ على اجل سبعة هذه العقد تكونه معجلا بوقت فان  
وقت البيع بعد وجود المبيع وسلك البائع في السلم عادة يكون بما يستعمل  
في ملكه فيكون العقد معجلا وهو مشروع بالكتاب وهو قوله ثم اذا تدين  
بدين الى اجل الا انه فانما تشمل البيع والسلم بضمن مؤجل وتأجيله بعد كمال  
والسنة وانه قوله ثم من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم  
الى اجل معلوم والاجماع واداه القياس لانه بيع المعهود كمن ترك  
المادرك لم يستعمل بما روى انه شتره من عن بيع ما ليس عند الابن وقص  
في السلم لان محمد بن المغيرة الخفي قال في شرح الهداية هذا المفظ هكذا في وزن  
احد من الصحابة في كتاب الحديث فكانه من كلام واحد من الفقهاء وشتره ما بيع  
الشيء على ان يكون ذلك الشيء وينا على البائع بشرط معبر شتره ما وسيدته  
بينها والبائع في الاصطلاح مسلم اليه والمشتري ربي السلم والمبيع مسلم  
فيه والتمن وراس المال يصح فيما يعلم قدره أي مقداره الا من الكيل والوزن  
والذراع وصفه أي جوده ووزنه ونحو ذلك كالكيل والوزن الموزون المسمى  
اعتراف عن التائيد والدراهم فانها من الموزونات لكنها ليست بمتممة  
بل اثمان فلا يجوز فيها السلم والعقد كالمقارب كالجوز والبعض القليل  
واللبين والاجر بملكون والذرع كالتوب جنيبا قدره أي طوله ووزنه وصفه  
أي مخطه ووزنه البائع يراى بالوزن قصص في السلم المبيع أي المقيد



والضمة بان اقتسما واد شرط احد هما على صاحبه شيئا له عمل وموتة  
لزيادة غرس او بناء في نصيبه بشرط بيان مكان الايضار والبيان ان  
داد او دابة بما له موتة وبنائها في الذمة بشرط بيان الايضار بشرط بقاءها  
ان بقاء صحة السلم قبض رأس المال قبل الاقتراف فانه ينعقد صحيحا ثم يبطل  
بالاقتراف لانه قبض فان سلم مائة تقدر مائة على المسلم اليه في كبر يبطل  
في حصته الذي لا انتفاء القبض في المجلس جاز في حصته النقد لا اجتماع شرط  
ولا يشيع الفساد لانه طاردا لوقوع السلم صحيحا ابتداء حتى لو نقد رأس  
في المجلس صحيح لا يتصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلو ان  
فيه تقوية القبض الواجب بالحق والامانة فكان للمسلم فيه بيع و  
التصرف فيه قبل قبضه لا يتصرف كما في ثبوت كونه متعلق بقوله لا يتصرف يا  
يقول رب السلم اعطني نصف رأس المال يكون نصف المسلم كما في اولية  
بان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون المسلم فيه كما فيهما  
وانما حقه بالذكور لانها اكثر وقوتها من المراكبة والوضيعة وقوع على  
قوله لا يتصرف اليه بقوله فان تقابلا السلم لم يشتري اي رب السلم من السلم  
اليه شيئا برأس المال حتى يقبضه كله لتلاين التصرف في رأس المال قبل قبضه  
اشترى كرا او رب السلم يقبضه فصار لم يبيع بعينه سلم كرا فلما حل الاجل  
اشترى المسلم اليه من رجل كرا او رب السلم يقبضه فصار لم يكن قبضه  
والاجرة ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فالتسليم فالتسليم فالتسليم  
جاز لا انتفاء لاجتماع الصفتين بشرط الكيل فبدن الكيل من بين  
النسب من بيع الطعام حتى يرى فيه صاعان وان امره فوضعه حتى  
ان لم يكن سلما وكان قرضا فامر فوضعه يقبض كرا جاز لان القرض  
اعادة ولهذا ينعقد بلفظ الاعادة فكان المردودين كما هو مطلقا  
حكما فلا يجمع الصفتان كذا في صحيح ايضا في الصورة الاولى لو اشترى  
المسلم اليه كرا او رب السلم يقبضه له اي لا حل للمسلم اليه ثم لنفسه  
ففعلا ان التسليم للمسلم اليه ثم لنفسه وانما صحيح لا يجمع الكيلان

ولو امر

ولو امر رب السلم او امر رب السلم المسلم اليه ان يكيل المسلم فيه في طرف رب السلم  
فكان في طرفه بعينه او امر المشتري بالبيع فكان في طرفه اي طرف البيع لم يكن  
قبضا لان لا يكيل لم يبيع لعدم مصادقة ملك الاخر لان حقه في الدين  
لا العين فصار للمسلم اليه من غير الطرف رب السلم وواضعه في ملك نفسه  
فيما يختلف كيد في طرف المشتري باجره يعنى لو اشترى مثلا حنطة معينة فامر  
المشتري بالبيع ان يكيله في طرف المشتري بعينه صار قابضا لانه ملكا لحنطة ما  
بالشرا فاجره صار في ملكه ككيل العين ثم كيل الدين في طرف المشتري قبض  
وعكسه لا صورته رجل سلم في حنطة فلما حل الاجل اشترى رب السلم من  
المسلم اليه حنطة بعينه وادفع رب السلم طرفا الى المسلم اليه يجعل الكيل للمسلم فيه  
والكيل للمشتري في ذلك الطرف فان بداو بكيل العين المشتري في الطرف صار  
قابضا للعين بصحة الامر فيه وللدين المسلم فيه لمصادقة ملكه كذا في تصرف  
حنطة و امر المقروض ان يزرعها في ارضه وان بداو بالدين لم يهرقا بضائتي  
منهما اما الدين فلعدم صحة الامر فيه واما العين فلانه خلط بملكه قبل الله  
التسليم فصار مستهلكا عند بيعه فينقض البيع وهذا الخلط غير مرضي بالجواز  
ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما باختياره ان شاء نقض البيع وان  
شارا ذلك في الخلوط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما سلم اتمه في  
وقبضته اي قبضها المسلم اليه فقبضا لما كانت بقي التقايل وماتت فقبضا لما  
صح اي التقايل وعليه على المسلم اليه قيمتها يوم قبض فيها اي في الموت قبل  
بعد التقايل وقبله يعني في المشتري كرا بعقد السلم وجعل رأس المال اتمه وطلو  
وسلم بالاسلم اليه ثم تقابلا عقد السلم ثم ماتت الامة في يدي المسلم اليه بقي  
التقايل وتوالت فقبضا لما صح التقايل لان الجارية رأس المال وهو حكم العين  
في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام البيع لا التمسك  
بمرفها لانه الامة لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فاذا  
انقضى العقد في المسلم فيه انقضى في الجارية تبعافوجب عليه ودها وقد  
عجز عنه فوجب رد قيمتها كذا التقايل بغيره وهي بيع العين بالعين كما في



وجزبه يعني يبقى ال قاله ونصح بعد هذا كانه هو ضيق لان كل واحد منهما  
يباع من وجه ومن وجه فلو الباقي يعتبر البيعة وفي الهالكه العتبه بكذا  
الشرايين فمن فيها يعني اذا اشترى امة بالف فتقايها قامت في يد المشتري  
بطلت الا قاله ابتداء ولا يتحقق انتباه لعدم محالها القول كدعي الراداة  
الاجل اي اذا اختلفا عاقد السلم في شرط الراداة والاجل فالقول المدعيها  
اما الراداة فبان يقول المسلم اليه شرطنا الراداة وقال رب السلم لم  
تشرط شيئا فيكون العقد فاسد فالقول للمسلم لان رب السلم  
متعنت في انكاده الصحة لان المسلم فيه زاد على رأس المال عادة ولو  
ادعى رب السلم شرط الراداة وقال المسلم اليه لم تشرط شيئا فالقول  
لرب السلم لانه يدعي الصحة وباجملة القول في الصورتين كدعي الصحة  
عنده ولم ينكر عندهما واما الاجل فانه ادعاه فالقول له عنده لانه يدعي  
الصحة ولم ينكر عندهما الاستصناع وهو ان يقول لصانع كاختصاف  
اصنع من ماله خفا من هذا الجنس بهذه الصفة كذا باجل كان يقول  
اي شرط مثلا سلم سوا تعاملوا خوفا وطست وقهقهة وخوها واولا  
كالشباب وخوها اما كون الاستصناع باجل سلم او لم يتعاملوا  
فبالوفاق واما اذا تعاملوا فعند ابي بصير سلموا وعندهم لانا لفظ  
لو استصناع فيما فظ على مقتضاه ويجعل الاجل على التعجيل بخلاف ما لا  
تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيجعل على السلم الصحيح والله دين تقبل  
السلم وجواز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع  
شبهه فكان جعل على السلم اولا والاستصناع بدون اي بدون الاجل  
لاجماع والثابت بالتعامل من زمن الترميم الى يومنا هذا وفي القبان  
لا يجوز لانه بيع المحدث والصحيح انه يصح بيعا لعدة كما نقل عن الحكم  
الشريد وفي قول بيبعا بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كان عدة  
لم يجبر ويقوله والامر لا يرجع عنه ولو كان عدة لجاز رجوعه البيعة هو  
الحين لا عمله فاذيب اليه ابو سعيد البردعي قوله بان الاستصناع

هذا القول كدعي الراداة والاجل

استفعال

استفعال من الصنع وهو العمل وفتح على كونه العين بقوله فلو جاء الى  
الصانع بما صنعه قبل العقد او بعده عطف على ضمير صنعه وجاز له  
لفصل منه ولو كان البيعة عمدا لما صح ولا يتعين ان البيعة لا يلام  
بلا رضاه فصح بيعه قبل ونية الامر ولو تعين له لما صح بيعه ولم يلام  
اكتفاء بعدد ونية لانه اشترى ما لم يره ولم يصح ان السلم في غير التعامل كاشترى  
الا بالاجل بل يخرجه لو امره حاكمه ان يبيع له ثيابا بعزل من عنده بذاته معلومة  
لم يخر اذ لم يجبر فيه التعامل فيحصل القياس الا ان شرط فيه الاجل وتبين  
شرط السلم في يجوز بطريق **مسألة** شترت جمع شتت بمعنى المتفرقا  
جمع كل ذي ناب او ثوب كالثوب والسماع والطيور جوارح  
علمت اول لانه مال منقوض انة الاصططاد لا كالتجارة لانه تجس العين  
والذوق فيه اي في البيع كالمسلم لقوله بيم فاعلمهم ان لهم ماله ساهين وعلمهم  
ماله المسلمين ولا نهى مكلفون فاجابوا كالمسلمين الا في بيع كخر والتجريب  
قال عقد بيم فيها العقد المسلم على العصية والشفاء ومسته لم تمت على  
حقيقة نفقها فانها كالتجريب وانما قال لم تمت حقة نفقها لانها لو ماتت لم تكن  
يبطل بيبعا اتفاقا لانها ليست بمال عند احد وقدم في البيع القاسد و  
فتح على قوله والمسلم فيه كاذم بقوله فاذ اشترى كاذم في بيع مسلمان  
او مصحفا بيبع له قوله تحت الحديث ويجبر على بيعه لان في ابقائه في يده اذ  
له وطن زوجه المشتري قبض لا تكادها يعني اذا اشترى جارية وزوجهها قبل  
قبضها صح فان وطئها زوجهها فقد قبضت بالمشتري وانما يكون بجور وزوجها  
فابطلها اشترى شيئا فغايه خبر بين البايع على بيعه وعدم قبض  
ثم انه علم مكانه لم يبيع بدنية اي دين البايع لا مكان ان يصل البايع الى  
بدون البيع وفيه بطلان متى المشتري والا وان لم يعلم مكانه بيع العبد و  
اذ اشترى لان ملكا المشتري ظهر باقرار البايع فيظهر على الوجه الذي اقر به  
مشغولا كغيره اذا تعذر استيفاءه ببيعه القاض كالا يدين اذ امانه  
مفلسا ببيع القاض الرهن ويقض الدين وان اشترى اي ان كان المشتري



اشين وغاب احدهما فاكما هو دفع كل الثمن وقبضه ان البيع وعبر  
حتى ينقذ شريكه لانه مضطر في الدفع اذ لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باداء  
حق جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق جميع ما بقى من  
والمضطر يرجع كعبر الزين واذا كان له ان يرجع عليه كان له حق جميع  
عنه ان يستوفي حقه كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من حال نفسه  
باع شيئا بالثمن متقال ذهب وقضه تنصفا بالذهب والفضة بـ  
بالمتقال بان يجب خمسمائة متقال من الذهب وخمسمائة متقال من  
الفضة لانه اذا مضى المتقال اليها على السواير وباع شيئا بالثمن من  
الذهب والفضة تنصفا بالذهب والفضة بمتقال درهم ووزن بـ  
لانه اذا مضى المتقال اليها فتنصرف الى الوزن المعروف في كل منهما قبض  
فيضا من جديد بلا علم وتلف والتلف كان قصدا يعني اذ كان له على  
آخر عشرة دراهم جيا فقصاه ديونفا وهو لا يعلم فانقصها او بطلت  
فهو قصدا عند البيع ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثل زبونه ويرجع ثمنه  
لان حقه في الوصف من حقه في الاصل ولا يمكن رعايته باليجاب ضمنيا  
الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة بحسبه فوجب الرجوع الى ما قلنا  
والله اعلم من جنس حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز في  
به الاستيفاء ولا يبقى حقه الا في تجوز ولا يمكن تدركها باليجاب ضمنيا  
لما لم يلاب باليجاب ضمنيا الا اصل لانه ايجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب  
المشهوره قال صدد الشريعة يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فانه يبيع  
تكاليف الشئ من هذا القبيل لانها ايجاب جزو قليل لا جمل لنفع كثير اقول  
ليس شئ من تكاليف الشئ من هذا القبيل فان الضرر فيها دينوي و  
النفع اخروي ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى  
ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الا  
النفع الدينوي لانه حقه ولهذا جاز التجوز به كما هو بالاعتور على  
صدد ومثال هذا ان هذا الفاضل يبيد في النظر انه كثير ما يغفل عن

دقائق هذا

دقائق هذا الفن اخرج طرا وباض انكسر قلب في ارضه قيد الجميع كان  
كل من الفرج والبعض وولد الطبيعة لا يولد الا بالادنى لانه مباح سبق  
يده اليه كصيد شئت بشئ نصبت للجفاف ودرهم او سلف فوقع  
توب لم يعد له الى سابقا ولم يكف اي لاحقا حتى اذا اعد الثوب لذلك  
فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد مكان لما وقع فيه كفه جوار هذا الفعل  
لم يخلو ما اذا غسل الغسل في ارضه لانه قد من انزاله بشئ كفه قبلا لرضه  
كاشجر الثابت فيها والتراب مجتمع فيها بحر بيان الماء ما يبطل بالشرط  
الفاسد ولا يبيع تعليقه بالشرط بهذا اجماع اهل العلم ان كل ما كان كذا  
مباداة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد لانه الشرط الفاسد من  
باب الربوا وهو في المعاولات المالية لا يبرأ من المعاولات والتبرعات  
لان الربوا هو الفضل من غير العوض وحقيقة الشرط الفاسد  
كما قرهنا زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزم فيكون فيها فضل حال من  
العوض وهو الربوا ولا يتصور ذلك في المعاولات الغير المالية كالنكاح  
والطلاق وما احوال الخلع ونحوها ولا في التبرعات كالهبة بل يفسد بشرط  
ويصح التصرف وتاثيرهما ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكيات  
لانه من باب النكاح وما هو من باب الاستقاط المحض الذي يحلف به يجوز  
تعليقه بالشرط الملائم وكذا التبرعات قال اعم من قبل قبلا فله سلبه  
وهو اربعة عشر البيع وقد مر بيان في البيع الفاسد واجازته فان اجازة  
البيع كالبيع حتى لو قال ان ذاك فلان في الثمن فقد اجزت البيع بطلت  
الاجازة والقيمة والاجازة فان في الاولى معنى المباداة وفي الثانية معنى  
تمليك المنفعة والاجرة والرجعة فانها استدامة الملك فيكون معبرة  
بابتداء فلا يجوز تعليقه بالشرط والطلوع من مال محال فيكون معاوضة  
مال محال فيكون بيعا والارادة التي لا يبرأ من التبرعات فان تملك من وجه حتى يرتد  
بازر والى ان فيه معنى الاستقاط فيكون معتبرا بالتملكات لا بالاعلى  
بل ان كان بشرط واقع حتى لو قال مديون من مال من ذاك فقال شريكه



تداده ام فقال المدعي انك تداد بغير شرط او تداد است صححت البراءة  
لان هذا تعليق البراءة بشرط كاش كذا في الاشتر وشبهة وعزل الوكيل  
الا اشكال فانها ليس كما يخلف به فلا يجوز تعليقها بالشرط والمزارعة و  
المعاملة فانها اجازة لان من يجرها لم يجرها الا على اعتبار الاجازة فيكون  
معاوضة مال بمال فيقتضي ان الشرط والاقرار فانه اجازة ومعه ودين له  
والكذب فان كان كذبا لا يكون هذا الاضواء الشرط ولا بالعكس وانما  
التعلق في الاجاب يستبين انه ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقت  
فانه فيه تمليك المنفعة والتحكيم فانه تولية صورية وصلي معنى الا بهما  
اليه الا بغير اقليمهما القطع بخصوصية بينهما فباعيا وانه صلي لا يصح  
ولا اضافته وباعيا وانه تولية صلي فلا يصح بالشك ومالا يبطل به الا بشرط  
القاسد سنة وعشرون القرض والهبة والصدقة والتكليف والطلاق واللعن  
والعتق والاربعين والايضا والشركة والمضاربة والقضارة الى ما دونه وال  
الكفالة ونحوه والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان القياس في صلب  
العقد فليس الشئ ما يقوم به فذلك الشئ وقيام البيع بالعوضين فكل فساد  
يكون في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد قال الزبيدي الكتابة انما  
تفسد بالشرط اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كانه على ان  
لا يخرج من البلد او على ان لا يعامل فلان ان كان الكتابة على هذا الشرط لم  
يبطل الشرط وانما اذا كان داخل في صلب العقد بان كانه المسلم على حرم او  
غيره فانها تفسد به وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث  
ان العبد مال في حق المولى ويشبه التكليف من حيث انه ليس بمال في حق نفسه  
فعملنا بالكتابة يشبهها بالبيع تفسد اذا كان المفسد في صلب العقد  
وشبهها بالتكليف لا يبطل بالشرط الزائد انما هو ان هذا يعلم ان ما قاله في الكسر  
وشبهة والمعاوضة او لا تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط  
القاسد بمعنى على كون القاسد في صلب العقد وما قاله في كتابة الكتابة  
بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط بشرط كون الشرط ذاك

بشرط

ليس معه فساد في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالقاسد  
ودون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه  
لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط في هذه  
الصورة لم يبطل الكتابة بفساد الشرط وان كان العبد في التجارة بان  
يأذن المولى لعبده بشرط ان يوقت بشهر وسنة او نحوها ودعوى المولى  
بان يقول المولى ان كان له هذه الامنة عمل فهو مني والصلح من دم العبد وكذا  
الارارعة ولم يذكره الكفاية بالصلح اذ ليس بينهما فرق كثير فان المولى  
اذا قال للمقاتل عمدا براءتة فانه لا يقسم في هذه البلدة مثلا او صالح  
معه عليه صح الابرار والصلح ولا يعتبر الشرط وعن اربعة القسما ص  
فان الصلح اذا كان عن القتل مخطا او جرحا التي فيها الارش كان من القسم  
الاول والصلح عن جنابة العصبية المخصوصة وجنابة الودية والعارية  
اذا ضمنها الى موجبات الصلح في الصودرة المذكورة وجعل شرط فيها الكفالة او  
هوالة فان الصلح صحيح والشرط باطل ويحق الدفعة فان الامام اذا فتح بلدة  
واقراها على اهلها وشرطوا مع الامام في عقد الدفعة ان لا يعطوا الجزية  
بطريق الامة كما هو المشهور فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب  
وجنابة الشرط بان يقول كذا لم ادر بهذا الشوب لمعيب عليك اليوم  
فقد رخصت بالعيب وكذا الرد بجنابة الشرط كان يقول ابطلت جنابك غدا  
وله خيار الكسر من ذلك يبطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعزل القاتل  
بان يقول لامام القاضية اذ وصل كتاب اليك فانت معزول قيل يصح الشرط  
ويكون معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا ويرى في كذا في العمودية  
والاستد وشمسية وانما لم يبطل هذه التصرفات بالشرط القاسدة  
لانها امام من معاوضات غير مالية او من تبرعات او من استقانات وما يصح  
اضافته الى المستفصل اربعة عشر الاجازة وشمسها اما الاجازة فليزها تمليك  
المنافع ووجودها لا يتصور في حال فتكون مضافة خروجه وحين معنى قول  
علمائنا الاجازة يتعقد سبعة فسادا على حسب حدودها وانما فسخها



فمعتبر بها فيجوز فيها مضافا كما ان فسخ البيع وهو الالف قاله معتبر به حتى  
لا يكون تعليقه بالشرط ولا اضافة بالزمان كالبيع اقول هكذا ونعت  
العبارة منهما فسخ الاجارة الى الاجارة في القصورين وغيرهما من الموقوفات  
ووجوده ما ذكر وبعد ذلك نقل في القصورين ما يخالفه حيث قال في كرم القفا  
القاضي طهر الدين لو قال ارجل داري هذه واس كل شهر بكذا جاز في  
قولهم ولو قال اذ جاز ارجل الشهر فقد فسخنا سنك لم يصح جمعا كذا ذكره  
في فوائد صاحب المحيط ولو قال فاسنك قد اهل يصح الفسخ المضاف  
لا روية لهذا او اختلف المشايخ فيه واختار طهر الدين انه لا يصح حين  
الكلامين تناف ظاهرا فليست امل والمزاوية والمعاملة فانها اجارة حتى  
ان من يبيع مالا يبيعها بالبطر غيرهما وراعي فيها شرطها والمضاربة والكافة  
فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تعرف المضارب و  
الوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا  
للمالك فهو بالعقد والتوكيل سقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق  
والكفالة قلنا من باب الاطلاقات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها  
بالشرط المالك لما تقرر في موضعه بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقه بالشرط  
مطلقا كما ذكره الايضاح في جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانها  
لا يقيدان الا بعد الموت فيجوز تعليقهما و اضافة قهما والقضار والامارة  
فانها تولية وتقبول بعض شخص فجاز اضافتهما والاطلاق والعناق فانها  
من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما  
بعد الموت جاز ومالا يقع اضافة الى المستقبل عشرة ابيع و اجازته و  
فسخه والقبضه والشركة والشكاه والرجعة والصلح عن مال والاراء  
عن الدين قلنا هذه الاشياء تملكها فليجوز اضافتها الى الزمان كما  
لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه العقار من معنى القمار **باب الهرف**  
عنوه الاكثر ولا بالكاتب وهو لا يناسب كون الهرف من انواع البيع  
كالربوا والسلم فالأشياء التي يبيعها هو لغة بمعنى الفضل يسمى به هذا

العقد او لا يتفق بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة وبمعنى الفضل يسمى به  
لاحتياجه في بدليه الى النقل من يد الى يد قبل الاقرار بشرط البيع الثمن بالثمن  
اي ما خلق الثمن كالدبيب والفضة سواء كان جنسا بجنس او بغيره كبيع  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة او بالعكس فان كانا من جنس الثمن  
بالثمن يكونان ذهبيين او فضتيين لزم التساوي والتساوي لما قرئ الربوا من  
قوله يوم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يد بيد والفضل ربوا  
قبل الاقرار بالبدلان حتم لكونها بمشايخ في حرة واحدة او لانا او لغيرها  
في المجلس ثم نقابضا قبل الاقرار صح وقد قال عمر بن الخطاب من سلع  
فوشب معه بخلاف سائر الخيرة اذ تخيرت بملكه فيبطل بما يدل على الرد والبقاء  
وليله ولو وصية اختلفا اي بخلافه ان جودة وصية واحدة لا جرة لهما  
لما قرئ الربوا والاي وان لم يتجانسا فالأشياء بعضها لما قرئ ان احد جزئي العقد  
يحمى النساء فلو باع احد بهما بالآخر اي احد فمشتق بجنس يعني الذهب بالفضة  
او بالعكس جزا او بفضل وتقا بفضا فيه اي المجلس صح لم يذكر التساوي  
لانه ليس مثل الاشتباه ولا يتعين ان لا يتعين العوضان في الطرف  
كسائر العقود حتم اذا لم يكن عند العاقد ثمن فاستوفضا فاقا قبل  
اقرارهما واستحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق  
من جنس او امساك ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلهما جاز ويعيدان  
الهرف بخيار الشرط او يمتنع به استحقاق البعض ما بقى بخياره لا الاستحقاق  
منه على المالك وخياره بجنسه والاجل لانه يمنع القبض كما منع الواجب ويصح  
الهرف في اسقاطا او خيار الشرط والاجل في المجلس لا ارتفاع المقب قبل  
تقرره ظهر بعض البطلان فيضا فردة استحقاق فيه فقط في الفسخ الهرف في  
الردود ويصح في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الهرف  
قبل قبضه لانه واجب حقا لا نفع وفي تجوز فواته فلو اشترى به ثمن الهرف  
لو باع بالبايع وشار بعشرة درهم ولم يقبضها حتم اشترى بها ثوبا  
فد اشترى ثوبا مع طوق ذهب قيمة كل الف درهمين بثلثة فمدني

بجانس



الكل اما في الهمزة فلفظة التقابل واما في الالف فلان المقيد مقارن  
 للعقد وقد قدور في الكل معنى من حيث ان جواب البعض شرط لقبوله في  
 الباقي ولو نقد القابل بعض المعنى في المسئلة السابقة او اشترى بها الالف  
 والطوق بالظن احد هما نقد والاخر نسبة فهو بمن الطوق واما في الاو فلان  
 قبض خمسة الطوق في المجلس واجب لكونه بدل الحرف وانظر حشره الى تيان  
 بالواجب واما في الثانية فلان الاجل باطل في الحرف جائز في بيع الجارية و  
 المسايرة على وجه يجوز هو الظاهر من العاقدين وان وصيلة لم يبين انه ثمن  
 الطوق او قال خذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين فظاهرا لانه لما باع قصده  
 ولا صحة الا بان يجعل المقبوض في مقابلته الفضة واما اذا قال خذ هذا من  
 ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه بعض ثمن مجموعها نظره وان لا يفسد  
 ثمن المجموع وثمر الفضة بعض ثمن المجموع فيجعل عليه ثوبا يحوي ذلك اذا كان  
 سيفاً عليه مليون بمانه ونقد حزين فهو حصته ان حلت له ان يخلص  
 بلا فرد وكان المقبوض حصته حلية وان لم يبين ذلك لماد ذكرنا وكذا اذا  
 قال خذ هذا من ثمنها لما لم يبين ان يتقايضا حتى فسر فابطل العقد  
 في حليته فانه حرف فيها والا اي وان لم يخلص بلا فرد بطل العقد فيها  
 اما في السيف والحلية اما حليته فلما ترواها السيف فلا يمكن تسليمه  
 بغير فرد ولهذا لم يروا فردا بالعقد كما جازع في السيف باع انا ففضة  
 وقبض بعض ثمنه واقتر قاضيه فيما قبض واشترى كافي الا ان كان حرف  
 كلمة وصح فيما وجد بشرط وبطل فيما لم يوجد فالفساد طاردا لانه يبيع  
 ببطل بالافتراف فلا يشع والاشع بفساده اخذ المشتري باقية  
 بقسطه او دونه لان الشرية عيب في النار وان اشترى بعض قطعه فقرة  
 بيعت اخذ الباقي بقسطه بلا جوار لان التبعض لا يفره بيع وبيع  
 ودينار بدرهم ودينارين وبيع كبروك شعير بفسادها ان كبروك شعير  
 شعير وعند ذرو الشافعي لا يبيع لانه قابل الحيلة بالحيلة ومن جرد فيه  
 الانقباض على الشيوخ وفي حرف الجسد الى خلافه تغيير تعرفه فلما انقضى

المطلقة

في البيع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

المطلقة فيمنع الحرف المذكور فيجعل عليه نصيبا القسمة وليس فيه تغيير  
 الحرف بل وصلة او موصية ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل هو حاصل  
 بهذا الوجه وصح بيع احدى عشرة دينارا بعشرة دراهم ودينارا بان يكون عشرة  
 بعشرة دراهم ودينار بدرينار بالطريق المذكور وصح بيع درهم حبيب ودينار  
 حلة وهو ما يرد بيت المال ياخذ النجاة بدراهم حبيب ودينار حلة  
 لتحقيق تساوي في الوزن وسقوط اعتباره بجودة من له على افر عشرة  
 دراهم قباح من بين احدى عشرة عليه دينارا واربعا عشرة عليه درهم بالايجاع و  
 يقع المقايضة بنفس العقد وان باعته الدينار بعشرة مطلقة ان  
 غير مقيدة بكونها عليه ودفعه الى الدينار وتقاها العشرة بالعشرة  
 ايضا اذا صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة ودينار فتقاها العشرة بالعشرة  
 فيكون التقاضى صحيحا لبيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة  
 طارئة واذ لم يجعل عليه مكان السبد الا ببدل الحرف الغالب الفضة من  
 الدراهم والغالب الذهب من الدنانير فضة وذهب حكما فيعتبر فيه  
 فروع التقاضى ما يعتبر في حياض فلا يبيع ببيع الحلية به الا بالخالص ولا  
 يبيع بعضه البعض الغالب الفضة والذهب ببعض منه الا متساويا  
 وانا وكذا يجوز الاستفراض بها الا اذا زاد ذلك لان الفقد لا يخرج عن قليل  
 عشر عمدة فيلحق القليل بالارادة واجيد والردى سواء والغالب العشر  
 منها لكان الدراهم والدنانير في حكم العروضة اعتبارا والغالب فيبيع بغيره  
 الا ببيع الغالب العشر بالخالص من الدراهم والدنانير ان كان اكث  
 الخالص اكثر من المعشوش واما الجسد الى الجسد وغيره الى الزائد وصح بيع  
 اثني عشر مثقالا من الجسد الى خلافة الجسد بشرط التقابل  
 في المجلس في الطوق وبين وانما شرط لان القبض في الخالص شرط في شرط في  
 العشر لعدم التمييز وان كان الاي الخالص مثله اي مثل الغالب العشر  
 او اقل منه او لا يدرك فلا اي لا يبيع البسيع لغيره او لا يبيع في  
 الثالث واذا باع يفتي الغالب العشر لم ينعين بالتعيين ولا الاي لا يبيع

يبيع ببيع الدينار بعشرة المطلقة  
 وبيع الدينار بعشرة



يتعين به لانه ما دام روج كان ثمتا فلا يتعين بالتعيين والاف هو سلعة  
 يتعين بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالزيت لا  
 يتعلق العقد بعينه بل بحسبه ونفاه ان كان البايع يعلم حاله تحقق الرضا  
 عنه ويحسبه من ايجاد وان لم يعلم حاله لعدم رضائه فالبايع بعدد الاستواء  
 بما روج منه يكون وزنا او عددا او اهما اي كان روج بالوزن فالشايح  
 والمتقاضي فيه يكون بالوزن وان كان روج بالعدد فما لعدد وان  
 كان روج بهما فيكون واحدا منهما لان المعبر هو المتعادى فيما لا ينص فيه  
 والمتساوي كغالب الخالص في المبايعه والاستقرار حتى لا يجرى البيع  
 بها ولا اقرضها الا بالوزن بمنزلة الدراهم الرومية ولا ينقض العقد بها  
 قبل التسليم ويعطيه مثله لان الخالص موجود فيها حقيقة ولم يهر  
 مغلوبا فيجب اعتبا بها بالوزن شرعا الا ان يشاء اليها كما في الخالص  
 وكغالب الغش في الصوف حتى اذا باعها بحسبه جاز ولا وجه الاعتداد ولو  
 باعها بالخالص لم يجر حتى يكون الخالص كثر مما فيه من الخالص فان احدثا  
 لما لم يغلب على الآخر وجب اعتبا بهما اشترى شيئا بهي بالخالب  
 الغش والفلوس ناقصة فكسدها واحدهما قبل التسليم بطل البيع  
 اخرج لان الثمن يهلك بالكساد لانه الثمنية بالاصطلاح ولم يبق في  
 بيعها ثمن فبطل وان ابطال فيه كبيع النعام ولم يهلك والاشكال ان  
 كان مثليا او قيمته ان كان قيمتها هي البايع بفلوس ناقصة فلا يتعين  
 لانه ثمن بالاصطلاح وبكاسدة بهي بالتعيين لانه سلعة فلا بد من تعيينه  
 استقرض فلوسا فكدته ومثلها عند ارجاعه لانه اعادة وموجبها  
 وه العين معنى وزا بالمثل والتمنية فضل فيه اذ صحت استراضه لم تكن  
 باعنا وتمنية بل لانه مثلا وبالكساد لم يخرج من كونه مثليا ولو خرج  
 بعد الكساد بشره بنصف درهم فلوسا او دنانير فلوسا او غيرهما فلوس  
 صح وقال زفر لا يبيع لانه اشترى بالفلوس فانها تقدر بالعدد لا بالدينار  
 والدراهم فلا بد من بيان عدد ما قلنا ما يبيع بنصف الدراهم من الفلوس

او الدنانير

او الدنانير معلوم عند الناس فافضل من البيان وعليه ان المشتري ان  
 يدفع له البايع قدر ما يبيع بها اليه بنصف درهم او دنانير او غير ذلك منها  
 من الفلوس قال مشتري عطاء درهمين من الصبيد فله اعطى بنصفه فلوسا  
 ونصفه نصفها اي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الية لانه  
 ان البيع في الكل لزوم الربوا بخلاف اعطى نصف درهم فلوسا ونصفها الا  
 جنة او يكون النصف الا جنة بمثلها وما بقي بالفلوس ولو كان اعطى بان قال  
 اعطى بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصفها الا جنة صح ان البيع في الفلوس  
 فقط ولم يصح في نصف درهم الا جنة لانه لما ذكر وجها رخصت به وفي الثاني ولو  
 وفي احدى البعدين لا يوجب فسادا الا فزيب كتاب البيع بيع الزا  
 قبل اربعين قال الشيخ نجم الدين النسي في فتاواه البيع الذي تعادى اهل  
 زماننا احب الالاء او سموه بيع الوفا هو في حقيقة درهمين وهذا البيع  
 في يد المشتري كالمهر في يد المهرتين لا يملكه ولا يطبق له في الاستفاد الا اذا  
 ملكه وهو ضمان لما اكل من ثمره او استهلكه من شجره والدين يسقط بهذا  
 اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة فذا يملك من غير ضمانه  
 البايع المسترادة اذا قضى دينه لا فرق في غنائه وبين ان يدين في حكم من  
 الافكام لان المتعاقدين سميانه بيعا ولكن غرضهما الترس والاستيناف  
 بالدين لان البايع يقول لكل احد بعد هذا العقد دينته ملكي فلانا وشركي  
 اذ كنت ملك فلان والعبرة في التفريقات للمقاصد والمعاينة لا الفاظ  
 والجمان فان اجماعنا قالوا الكفالة بشرط برادة الاصيل حواله وهو الكفالة  
 بشرط ان لا يبرأ الا اصيل كخالة وبسته محبة تقسمها بحفرة الشجر ومع سبته  
 المهر لكاه والاستفهام الفاسد اذا ضرب فيه الامل يسقط ونظا انه كثيرة  
 وكان السيد الامام ابو نجاش عا هذا وقيل بيع ذكر في مجموع النوازل اتفق  
 مشايخنا في هذا الزمان على صحته بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها  
 تنقضي بفساد البيع من غير ذكر شرط فيه والعبرة للمعقود لا بفساد او انقص  
 فان من تزوج امرأة ومن يته ان يطبقها بعد ما جازها صح العقد وقبل

يقول



قائمه فاضمان الصحيح انه ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع  
لا يكون بينهما ان كل منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقل بل  
يكون بيعا فان شرط اي العاقد ان العقد في اي العقد فذلك  
البيع يفسد به كذا في يفسد ايضا ان لم بشرط اي الفسخ وكنه لفظا  
بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذه الشرط مفيد له او لفظا بالبيع  
اجازة وعند اي واحد في واما حال في غيرهما هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد  
مع عملهما وان ذكر اي العاقد ان البيع بغير شرط ثم ذكر اي الشرط  
على وجه الجواز اي البيع للولد من المفسد ويلزم الوفاء لان الموكل  
قد يكون لازمة فيجعل هذا المبيعان لزمهما الحاجة الناس صحيح بيع الوفاء  
في العقد استحسانا للتعامل واختلاف في المنقول قبل بيع قبل بيع  
الحاجة وقيل لا يبيع لمقصود التعامل **كتاب الشفعة** لما وقع من البيع  
بانوا شرح فيما يتعلق عليه وهذا احسن من تأخيرها الى آخر الكتب كما  
وقع في سائر الكتب هي شفعة من الشفع وهو الفسخ سميت بهما فيهما من  
هم الشفعة الى ملك الشفع وشرعا تملك العقاد وهو الضيقة وقيل ماله  
اصل من دار او ضيقة كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي يستحق  
بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفل لانه التحق بالعقار بماله من فوق  
انوار جبر على استحقاقه بمثل متعلق بالملك ما قام من الثمن وثبتت  
الشفعة بعد البيع للمخيط اي الشريك في نفس البيع ثم اي بعد ما سلمها  
ثبت للمخيط في حقه اي حق البيع كالشرب والطريق الخاصان معصومان  
ان يكون الشرب من نهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي  
بعد ما سلمها ثبت الجار ملاصق ولو ذميا او مادونا او مكائبا لا طلاق  
ما دوى من قوله رم الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله رم وقوله رم جازا لدار  
اخرى بالدار والارض تنظر له وان كان غائبا او كان طريقها واحدا او اكر  
هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب ولانه لان الشفعة انما تثبت بالنظر  
في الطريق باعتبار المخيط وقد وجدت في الشرب بابها في سكة اخرى فانه

بابان

بابه ان كان في السكة كان خليطا في حق البيع فلا يكون جارا ملاصقا هو  
مشتراك بين اثنين في دار بين لقوم في سكة غير نافذة او باع احد  
الشريكين نصيبه من المنزل فاشترك في المنزل احق بالشفعة فان سلم  
فانه كذا في الدواحق من الشريك في السكة لانهم اقرب لشريك بينهم في ضمن  
الدار فان سلموا فاهل السكة احق بالشفعة في الطريق فان سلموا للملار  
الملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل باب واره في سكة اخرى ولو تملك  
اي ولو كان الجار الملاصق واضع الجحجح على حائطه ان عايطه بالبيع او تركها  
للبائع في شبهة عليه ان على الحائط فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا  
في حق البيع ولا يخرج من كونه جارا ملاصقا كذا في الهداية والكافي وغيرهما  
وهذه العبادات احسن من عبادة الوقاية لان المتبادر منها تغيرها  
لجار على عدد الرؤوس متعلق بقوله وثبتت لاقدم الملك وعند الشافعي  
ثبت على قدر الملك صودته واديين ثلثه لا حدين نصيبها ولا اقرسها  
ولثالث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخر الشفعة فحق  
بالنقصان البيع بينهما عند الشافعي انما تباين مقدار ملكهما وان باع صاحب  
السدس قضى بينهما اخصا سوا وان باع صاحب الثلث قضى بينهما اربعا  
وعند القضاة بينهما نصفين في الكل وشفعة عطف على ثبوت اي شفعة  
الشفعة بالاشهاد او لا بد من طلب الموائمة لان حق الشفع ضعيف  
يطلب بالاعراض فانه الشاهد ابتداء على طلبها تبين اخذ المقصود بحكم  
القاضي ولم يبق حاجة الى التمسك على ما سياتي وبذلك كالعقار ووجه في  
حكمه بالقبض او الاخذ بالرضا وبين الشفع والمشتري قال في الوقاية  
والكفر وبذلك بالافذ بالشر ارض او بقضاء او بقبض او ببيع شراهما بال  
قوله او بقضاء القاضي عطف على الاخذ لا على الشراء حتى اذا حكم بثلث  
للشفيع قبل اخذه ولما كان عبادة اثنين موهبة نقض القاضي على  
الشريكين بل ظاهرا غير العبادة الى ما بين حصصهما ثم اذا ثبت للملك الشفع  
قبل اخذه بعد حكم القاضي كان هذه العبادة احسن من عبادة الوقاية ايضا

الهداية

لان القاضي  
لعطف



حيث قال ويحكم بالخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها حاكم لان قوله وحكم بطلب  
 على سلم فيلزم ان يكون الاخذ معتبرا في كل من سلمه لمشتري وحكم القاضي وليس  
 كذلك في الثاني وطلبها اي الشفع الشفعة اعلم ان الطالب يهنأ شفعة طلب  
 الموأنة وطلب الاشهاد والتفويض طلب الاخذ والشكك في ذلك اول يقول و  
 يطلبها الشفع في مجلس علمه بالبيع بساعة متعلق بالعلم من رجلين  
 او رجل واحد او اثنين او واحد عدل او قالا بكون واحد وكان او بعدا جيبا كان او  
 امرأة اذا كان الخبر صدقا والناقص في المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك  
 اخرج الى زمان الشامل كافي في تخيرة ولو قال بعد ما بلغ البيع الحمد او قوله  
 والافق لا يملك او سبحان الله لا يبطل شفعة الا الاول حمد على اختلاف من حواري  
 البيع مع الاخر من جزاء الخيل بالشفعة وفي الثاني تعجب منه بقصد الجواب  
 والثالث اشكال الكلام كما يعرف بعض الناس فلا يدل شي منه على الاثر  
 بلغة متعلق بطلبها بفهم منه طلبها كطلب الشفعة او انا طالعها او طلبها  
 ونحو ذلك فان العبرة للمعنى وفي العرف من هذه الاقوال ان الطالب له الحال  
 لا يخرج عن امره من او مستقبل حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 اذا سمع بيع او حتى يثبت وجبه فقال شفعة شفعة كان ذلك طلبا منه  
 كذا في الكافي وقيل يبطل بادن سكوت حتى لو اخبر بكتائب والشفعة في  
 اوله او وسطه فورا الكتاب لا يبطل شفعته قال في الايضاح الاول  
 اصح ويسمي هذا الطلب طلب الموأنة ليدل على نية التملك كانه  
 الشفع يثبت وطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس بلازم وانما الاشهاد  
 لمخافة الجحود كذا في الهداية والكافي وسببانه لزيادة تحقيق وذكر الثاني  
 بقوله لم يشهد عند الباد لان الحق متعلق بها وعلى البايع ان كان الدار  
 في يده ولم يسلم المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يبع الاشهاد عليه فوجه  
 عن ان يكون خصما اذ لا بد له ولا ملكه او المشتري وان لم يكن ذائدا لانه  
 مالك فاما حال من يهنأ شفعة فله هذه الدار واما شفعها وكونت  
 طلبت الشفعة وطلبها لان فاشهدوا عليه ويسمى طلب الاشهاد وهذا

الطلب

الطلب واجب حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار ولم يشهد بطلت شفعته  
 فاذا كان في مكان بعيد فيسمع فطلب طلب الموأنة ويجوز من طلب الاشهاد  
 عند الدار او على يد غيره او على يد غيره ان وجدوا او سئلوا او كسبا باقيا  
 لم يوجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته  
 كذا في الزخيرة واذا اشهد في الاول يعني في طلب الموأنة عند احد يراه عند  
 الدار والبايع والمشتري يستغن عنه اي عن الاشهاد في الثاني لقيامه  
 مقام الطالبين نقله في الكافي عن الفتاوى والظاهر فيه وفي شرح الهداية عن  
 بسوط شيخ الاسلام وانما قال عند احد لان الاشهاد بما جرد طلب الموأنة  
 باحضره واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطالبين بل اخفا ان يطلب عند قاض  
 فانما اشترى فلان دار كذا وانا شفعيها بدار كذا فله يسلم التي ويسمى طلب  
 تملك وخصومة وبناخيره مطلقا اي شهادته او اكثر لا يبطل ان الشفعة  
 عند بيع وقال جرد اذ تركه شهادته بعد الاشهاد بطلت وهو قول  
 اقر لانها لو لم يسقط به لتضرر المشتري اذ لا يمكنه التصرف هذا بغضه  
 من جهة الشفع فقد رتب شهادته على ما جرد ما دونه ساجل كما في اليمان قال شيخ  
 الاسلام الفتوى اليوم على هذا التغير احوال الناس في فهم الاشهاد بالبيع  
 واقتداره في الوقاية وجه قول بايع وهو طاهر المذهب لان حقه قد تقرر  
 شرعا فلا يبطل بناخيره كسائر حقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكره  
 من الضرر يمكن ان يدفع الامم الى القاضي حتى يام الشفع بالاشهاد والترك  
 ممن لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يقضي كذا في الهداية والكافي ولو علم انه  
 ليس في البلدة قاض لا يبطل شفعته اتفاقا بالتأخير اذ لا يمكن  
 من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا واذا طلبت الشفعة الشفعة  
 عند القاضي سأل القاضي خصم عن ملكية الشفع كما يشفع به فان  
 اقرها او نكل عن كلف على العلم بان كلف بانه ما يعلم انه مالك الدار  
 التي يشفع بها او يسر من الشفع بكونه مالكا لما يشفع به كذا في سأل  
 القاضي المدعي عليه عن الشهاد قال اقر به او نكل عن الباعين على ما حصل



او السبب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقا عليه بخلاف على ما حصل  
بالله ما يستحق هذا الشفع الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفعة  
اجوار بخلاف على السبب بالله ما اشترت هذه الدار لانه بما يكلف على  
الحاصل مذهب الشافعي او يبرهن الشفع قصير له ان الشفع بها اي  
بالشفعة وان وصليته لم يفتقر الى الشفع الثمن وقت الدخول وبعد القضا  
لزمه ان الشفع احضار الثمن والمشتري حينئذ لا يقبضه ان الثمن وثبات  
اوله ان الثمن لا يتطرق الى الثمن الشفعة بعينه او قيل للشفيع ان الثمن فاقترلا  
يتطرق للشفعة كمنه للشفيع البايع قبل التسليم ان تسليم المبيع لا يشترط  
لانه ذو اليد ولكن لا يسمع البيعة ان بيعة الشفع عليه ان البايع بعبية  
المشتري ويقبض المبيع بحضوره ان المشتري لانه المالك ويقبض بالشفعة  
والعهد على البايع حتى يكسب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يكون له هذه  
الشفعة عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يعتبر  
حضوره ولا يكون العهد عليه لانه صار اجنبيا لو كمل الشراء فحصل للشفيع  
لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم المالك فاقترلا  
سليم اليه يكون هو المضمون اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون المضمون هو المالك  
الشفيع خيار الروية والعيب وان شرط البراءة منه اي من العيب لا الاخذ  
بالشفعة شراره من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبليه  
فشراره من البايع لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان كانا اشتراهما  
ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس  
بنايب عنه الشفع فلا يعمل شرطه ودرسته في حقه اختلاف الشفع و  
المشتري في الثمن فقال المشتري الف ومائة وقال الشفع الف فالقول  
المشتري مع يمينه لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري  
ينكره ولو برهنه فالشفيع اول لان بيعة اكثر اثباتا معناه وان كان  
بيعة المشتري اكثر اثباتا صورية لان البيعة للمشتري وبيعة الشفع  
ملزومة بخلاف بيعة المشتري فان بيعة الشفع اذا قبلت وجبت على

المشتري

المشتري تسليم الدار اليه بالف مائة او بالي واذ قبلت بيعة المشتري ببيع  
على الشفع شيئا بل يتخير بين الاخذ والترك اذ المشتري ممتنا وبارعه اقل  
منه بل يقبض فالقول له ان البايع وبه اي بالقبض للمشتري يعني اذ اولى  
المشتري ممتنا واول بارعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع كما قال البيهقي  
لان الامر ان كان كما قاله البايع فالشفيع يأخذه وان كان كما قال المشتري  
يكون حط على المشتري بدعواه اقل وحط البعض يظهر في حق الشفع  
كما قد سياتي فيما اخذه به وان كان البايع قبض الثمن اخذها الشفع بما  
قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبيعة او يمينه لان البايع باستيفاء الثمن  
خرج عن اليقين والحق بالاجاب فيبقى الاختلاف بين الشفع والمشتري  
وقد ثبت ان القول فيه للمشتري حط البعض يظهر في حق الشفع حيث  
ياخذ المبيع بالاقول لانه لم يلحق باصل العقد فكان الثمن ما بقي لا حط الكل  
لان العقد يكون بيعا باطلا او يمينه وعلى التقديرين لا يقع الشفعة ولا  
الزيادة على الثمن الاول لان استحقاقه الاخذ بما دونها وفي الشراء بمثلها  
ياخذ الشفع بمثل وفي قيمه ياخذها بالقيمة ففي بيع عقار يعقد ياخذ  
كلا بقيمة الآخر يعني اذ بيع عقار يعقد ياخذ شفع كل من العقارين  
كلا منهما بقيمة الآخر لانه بدل وهو من ذوات البيع وفي ثمن اي في البيع كما  
مؤجل ياخذ بحال او يطلب الاك ويأخذ بعد الاجل لانه يثبت بالشرط وليس  
من لوازم العقد واشترطه في حق المشتري لا يكون اشتراطا في حق الشفع  
كاجبار والبراءة من العيوب ورضا البايع به في حق المشتري لا يدل على رضاه  
في حق الشفع لتفاوت احوال الناس ولو لم يطلب الشفع الا الا وسلمت كذا  
طلبها وجبر عليها عند الاجل بطلت شفعة لان حق الشفع قد ثبت  
ولهذا كالا لانه ياخذها الا ان يمتن حاله واليكوت عنه الطلب بعد ثبوت  
حقه بطلت الشفعة وفي شراره او من يجره او يجره ياخذ الشفع بمثل آخر وقيمة  
الخبر لو كان الشفع وقيمة ما لو كان الشفع مسلما وفي ثمن المشتري  
في الدار والاخرى وعرضه بالثمن وقيمة ما حاله لو كانا مستحقا القطع او كلف



المشتري قلعهما يعني ان المشتري قد غرس ثم قضى للشفيع فهو بالخيار ان  
 شاء اخذها بالثمن وبقيمة البناء والغرس مستحق القلع وان شاها للمشتري  
 قلعهما كما في الغصب وان قلعهما الى البناء والغرس بالشفيع فاستحققت  
 بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذها منه بالبيع كان او لم  
 يتخذ في المشتري فانه يرجع بقيمة ما على البائع لانه مستلزم من قبله فكأن الشفيع  
 لانه اخذ جمره وان خربت الدار او احترقت بناؤها او جف سمج البستان لا يفعل  
 احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بالثمن لانه الثمن الا ان يكون مقصودا  
 حتى دخل في البيع بلا ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن الا ان يكون مقصودا  
 بالاثمن في كل امر او قول كان لان يتبع من ثمن الدار بماله وبجهد العرصه  
 على تمام الثمن ان تضمن المشتري البناء يعني ان تضمن المشتري البناء قبل  
 ان تشتت جرد العرصه بجهدتها والا تشتت فدفع لانه صار مقصودا بالاثمن  
 فيقابلها شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقره سمويه والنقص  
 فيه لا يشتري بالشفيع لانه صار منفصلا فلم يبق تبعه حتى يكون للشفيع  
 وفي شراره او في بخل عليها ثم يعني ان المشتري اذا بخل عليها ثم ذكر ثم التخل  
 اذا لم يخل بدونه المذكور او شرها ولم يكن على التخل ثم او اتمرت عنده اي عند  
 المشتري ياخذها بالشفيع الا وفي التمر بطل الثمن فيها اي في الفصيلين  
 اما الاول فلا ينفصل باعتبار الاتصال كان تبعه للعقد كالبناء  
 في الدار واما في الثاني فلا ينفصل مبيع تبعه لان البيع سرى اليه كما اذا اشترى  
 حاملا فولدت عنده كان ملكه تبعه واذا اخذه المشتري ثم جاء الشفيع لا يملك  
 الثمن فيها لان عدم تبعه للعقد وقت الاخذ بالا تفصيل لكن في الاول  
 وهو ما اذا اشترى رطباً بخل عليها ثم سقط حصته من الثمن لانه دخل في البيع  
 قصداً وكان له قسط من الثمن فيقوت قسطه بقواته لا بالثمن لانه لا يقابل  
 شيء من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي لم  
 يشبهه بالعقد فقصواته لا يوجب سقوط شيء من الثمن **باب** ما  
 يكون لاي من الشفعة فيه او لا يكون وما يبطئها لا تثبت قصده الا في عقد

انما قال

انما هو قال قصده لانها تثبت في حق العقار بتبعيته العقار كالشيء والتم  
 وما حكمه كالخلو وقدم بيانه في تلكه بحال صفة عقار اي بعوض مالي حتى اذا  
 لم يكن بعوض بل برية لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان العوض من غير مالي  
 حتى لو فوّل على يد دار لم تثبت وان لم يقسم كالعقار وما في حكمه وذكره كانه  
 الشفعة لا تثبت فيه عند الشافعي لانها عندده لدفع الضرر القسمة وعندنا  
 لدفع الضرر كالحكماء او محي وبئر وبئر صغير بحيث لا يتفجع به اذا قسم  
 ونهر وطريق مملوكين لا بناء وكل فانها ليسا بعقار ولا في حكمه بغير قصد  
 وقد عرفت انهما اذا بيعا تبعهما للعقد تثبت فيهما الشفعة وقصده وجهه  
 الا بشرط عود عن البيع فيهما ان يكون هو بوعوضه فانها ليست بمعاوضة  
 مال بحال فصار له كالأرض الا ان يكون بعوض شرط لانها ليس بمعاوضة  
 ولكنها بشرط التقابل في عدم الشيوع فيكون هو بوعوضه لانها ليست بمعاوضة  
 وان لم يكن بعوض شرط فلا شفعة ولا في دار قسمت بين الشركاء لان  
 القسمة فيها معنى لا فراز ولا تفرق في فيها بجزء الشفعة لم تخرج الى في  
 المبادلة المطلقة او جعلت بجزء او بدل جلع او بدل عتق او بدل صلح  
 لانهم عمد او مهر وان فوبل ببعضها مال بالان تخرج امرارة على او على  
 ان تذهب على الزوج الف ورجع فلا شفعة في شيء منها لانها عندنا تنقص  
 بمعاوضة مال بحال مطلقا لانها تثبت بخلاف القياس بالان تخرج في معاوضة  
 مال بحال مطلق فيقتصر عليها او بيعت عطف على جعلت اي لا شفعة في  
 دار بيعت بخياره ببيع ولم يقطع خياره لانه يمنع زوال الملك من البائع فلا  
 اسقط وجبت زوال المانع على زوال الملك كمن يشتري الطيب من سقوط  
 الخيار في الصحيح لان البيع يهرسب الزوال الملك عند ذلك او بيعت ببيعها  
 فاسد يعني اذا اشترى دارا ثم اراد فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض  
 فليقتضاه الملك البائع فيها واما بعده فلا احتمال الفسخ لان كل واحد من المتنا  
 سبيل من فسخه ولم يقطع فسخه فانها اذا بيعت ببيعها فاسدا وسقط  
 حق الفسخ بالان يثبت المشتري فيها تثبت الشفعة او رد اي البيع بخياره

والأرض وكل ذلك خلافا لما كان  
 وارثه اي مودوش فان  
 الدار اذا ملكت بارت لا يثبت  
 فيها الشفعة ٢٢

يعني



او شرط او عيب بفضاء متعلق برده بعد ما سمت بعين اذا بيعت وتحت  
 الشفعة ثم البيع باحد ما ذكر بفضاء القاضي فلا شفعة لانه في بيع ولا بيع  
 بملك ف رد بلا قضاء لان الرد لم يجب فاخذه بالرضا صار كانه اشتراه  
 او باقالة فانها بيع في حق الثالث والشفيع ثالثا وجبت له الشفعة بعد  
 المستغرق بالذين بحيث يحيط برقبته وكسبه في بيع سيده وكنه سيده  
 في مبيعه الى بعد لان ما في يده في ملكه مولاة وجبت ايضا لمن اشترى  
 اوصاله او وكالة او اشترى له من وكل آخر بالشر فاشترى له رجل الموكل  
 الموكل شفيع كان له الشفعة صودته واربعين ثلثه والدار جاد خلاص  
 فادار بيع الدار واشترى بها احد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري صوابا  
 اوصاله او وكالة وكذا ثبتت للموكل اذا اشترى بها الوكيل لاجله وثبتت ايضا  
 للمشتري الثاني وقاعدة انما لا تثبت للموكل ان الشريك مقدم عليه لان ثبتت  
 لمن باع وكذا او اصيل لان اخذه بالشفعة يكون سعيها في نقص ماله من  
 جهته وهو الموكل واليد للمشتري وسن لا نسا لان في نقص ماله من جهته  
 مردود او بيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه  
 او ضمن الدرك انما من ضمن الدرك عن البايع وهو شفيع لا ثبتت الشفعة  
 لانه بقرب البيع فكان كالبايع كذا اي كمال ثبتت الشفعة فيما ذكر لا تثبت  
 ايضا فيما بيع الا ذراع ما وقع في الوقاية من قوله الا ذراعا كانه سهو من الشارع  
 من طول حد الشفيع الى المقدار عن جهته ذراع او شبر او اصبع وطول تمام  
 ما خلا صوق واد الشفيع فان ما خلا صوقا لم يبيع لا ثبتت الشفعة لا تقطعا  
 بجواد وهذه حيلة لاسقاط شفعة الجواد كذا ذهب للمشتري هذا المقدار  
 وبقية له حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري سهما بيمين ثم باعها بيمين اخرى  
 فالجاء شفيع في الاول لانه البيع الاول الثاني بل هو فيه جاد والمشتري في  
 في الثاني والشريك مقدم على الجاد وهذه حيلة لابطال حق الشفعة ابتداء  
 وههنا حيلة تفيد تقليل رغبة الشفيع في الشفعة ويمنه اذا اراد ان يشترى  
 الدار بالغا لشركته سهما واحدا من العقب سهما الا درهما ثم اشترى الباقي

ردم

ليس

مطابق اسقاط الشفعة

لها بالضم بدوهم

بدوهم فالشفيع لا يأخذ بالشفعة الاول بيمينه لا الباقي لان المشتري  
 ضار بشريكه وهو احق من الجاد وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري سهما  
 بيمين ثم باعها بيمين اخرى ثانيا فيمينه عشرة براك بمقابلته الثمن فان  
 قال الشفعة باليمين لا الشوب لانه عقد آخر واليمين وهو العوض من الدار  
 وهذه حيلة تح الشركة والجواد في شتر الممثل الذي قيمته مائة الف ويعطى  
 عن الالف ثوبا قيمته عشرة لكن الممثل اذا استحق يرجع المشتري على البايع بالالف  
 بقاء العقد الثاني فيشترى البايع فالاولى ان يباع بالدرهم الثمن ويناد  
 حق لو استحق الممثل يبطل العقد فيجب رد الدينار فقط اذ اظهر ان الالف  
 لم يكن عليه فصار بمن اشترى من آخر دينارا بعشرة ثم تصادق ان لا دين عليه  
 فانه رد الدينار وله حيلة اخرى حسن واسهل فذكرها بقوله او شري سهما  
 معلومة اما بالوزن او بالشاردة بيمينه من جمع قيمته فلو س شري سهما بالكيل  
 قد رها وضيع الفلوس بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد وجرى بطل  
 حال الشفعة وجرها له الثمن يمنع الشفعة كره الحيلة لاسقاط الشفعة انما ثبتت  
 وثقا فانما بان يقول المشتري للشفيع بعد اثباته انا ابيعها منك بما احدثت  
 فلا فائدة في الاخذ بها فيسلم الشفيع ولا يأخذ بها بعد الاثبات فيسقط الشفعة  
 لكن يكره واما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فخذ اليه يوسف لا يكره لانه حال  
 لدفع الرد عن نفسه لان في ملكه الدار عليه بلا رضاه فردا عليه والحيلة لرفع  
 الرد عن نفسه جائز وان تغرد الغيرة في ضمنه وعند محي يكره لان الشفعة  
 انما تثبت لدفع الرد في باحة الحيلة بقاء الرد وبالاول بعينهما وبالثاني  
 في الزكوة قال صدد الشريعة الشفعة انما شرعت لدفع الرد الجواد فاشترى ان  
 كان ممن يتفرد به جدير ان لا يخل اسقاطها وان كان وجلا صالحا يشفيع بجاد  
 والشفيع متغلب لا يجب جواد في حال في اسقاطها يبطلها اي الشفعة  
 ترك طلب الموالية او ترك لا شرها عليه في طلب الموالية فادوا عليه اما  
 الاول فيان ترك طلب الموالية حين علم بالبيع فادوا عليه بالالف لم يأخذ  
 اقدمه او لم يكن في العسوة فالشفعة تبطل فانها تبطل بالاعراض وهو



انما ثبت حالة الاختيار وهي بالقدار واما الشان في ان تركه لا يشهد على طلبها حين علم بالبيع فادع عليه ان كان عنده وجعل ان فهو يقدر على ذلك بطلت شفعة وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الا شهدا في طلب الموأثبة ليس يلزم واعتبر من عليه بالبين كلامه تنافضا ومثاوه الغفلة من قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفع انما يبيع في مكان خال من الشهود فكت تبطل شفعة واذ قال طلبت الشفعة وان لم يسمع احد لا تبطل حتى اذا ختم القاض قال الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان بازا في يمينه وثبت طلب الموأثبة وتساوت لهذا زيادة تحقيق من قريب ويبطلها ايضا صلح اي الشفع منها او الشفعة بعوض لانه تسليم فيه اي العوض بطلان الصلح لا يترجم حق التملك بلاملك فلا يصح الاعتراض عنه لانه دشوة فيه ويطلبها ايضا موت الشفع بعد البيع قبل القضا بها اي بالشفعة لم يكن لو لم يسمع الاخذ بالشفعة عند اتمامات بعد القضا بها ولو قبل نقد الثمن وجب له ان تبطل تقدره بالقضا وجه بطلانها انها جرد حق التملك وهو لا يقي بعد موتها جبا حتى فكيف يورث لاي لا يبطلها ايضا موت المشتري لان المستحق باق فيموت المستحق عليه لا يتغير سبب الاحتقان ويبطلها ايضا بعه ما يشفع به قبل القضا بها يعني اذا باع الشفع داره التي يشفع بها شري المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا بطلت شفعة لان الاحتقان باجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويبطلها ايضا جعله اي جعل ما يشفع به مسجد او مقبرة او قفلا سجلا قال قاضنا ان شرط قيام ملك الشفع فيما يستحق به الشفعة وقت القضا فلو جعل داره التي يستحق بها الشفعة مسجد او مقبرة او قفلا سجلا لم يقضى له بالشفعة لم يكن شفعا للمبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المستعمل من قبله الرائل عن ملكه قال الشفع طلبت حبي عليت قال قوله لا يثبت قوله قال قول له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اما بان يقول

الشفيع

الشفيع تركت الطلب ليكون صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان بغير ظاهر الكنه نفي حضوره يكون في حكم الاثبات كما تقول في الاصل ولا على التقديرين ان اقام البيعة تقبل الا يحلف المشتري بانه لم يترك او طلب وان لم يكن له بيعة على تركه واقام الشفع البيعة على طلبه تقبل وان كان له بيعة ترجع بيعة المشتري لان الشفع متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يحلف باقامة البيعة بخلاف قوله علمت امس وطلبت مما سياتي ويدل على ذلك ما ذكر في بعض شروح تلخيص الجوامع ان الشفع لو لم يكن بحضرة احد يسمع فيبخر ان يطلب لانه يصح بما اشهدا واما الاثبات فيكون فينبغي ان يطلب حتما وحلف المشتري بملكته ان يحلف انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم هو هنا ان المشتري ان اقام البيعة حكم بها والا فان اقامها الشفع حكم بها وان لم يكن لوانه من هنا بيعة حلف الشفع حكم بالشفعة ولو قال علمت امس كلف اقامة البيعة ولا يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى وقت حاض وقد علم حاله لا يمكن استينافه المحال لا يصدق حكمه لا يمكنه استينافه المحال لانه لا يجعله كانه علم بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكم حاله لا يمكنه استينافه المحال لانه لا يجعله كانه علم بالشر ان لا يذلل جعل القول قوله كذا في العبادية وغيره يسمع ان الشفع فتر فتمها اي الشفعة فظهر شره غير كذا او سمع ببيعة بالشفعة وكان ما قل او لم يسمع او دوزني او دودي متقارب قيمته الف والشره من كذا اي الشفعة الشفع ولا يكون تسليمه مانعا ويعرف كذا كذا اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف والشره لانه لا يكون له الشفعة والاصل فيه ان الغرض في الشفعة يختلف باختلاف ذلك الثمن وحينئذ المشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بقيت الشفعة كما لا اله الا التسليم لم يوجد على التسليم الذي كلفه ببيانه انه اذا جبر الى الدار بيعت بالف وراهم فام الشفعة ثم علم انها بيعت بثلث او بخمسة او شعير قيمتها الف والكثير فهو على شفعة لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في احد الجانبين لا يكون تسليمه في الآخر فربما يسئل عليه دارا احدهما ويتعدا له فخر وكذا كل موزون او كيل او

طلب

وطلب الشفعة الآن ٢٢

بالشرخ التسليم صحيح لانه انما سلم لا يستلزم الثمن فان كانت اكثر من ذلك ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت ٢٢



عدد من متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعوض قيمته الف او اكثر فانه  
يسلم لانه انما يأخذ بقيمة دراهم او دنانير ولو انها بيعت بدنانير فبشرها  
الف او اكثر فحق التسليم كذا هذا وان كان اقل فهو على شفعته يرفع حصته  
احد المشتريين لا حصته احد الباعة بل اخذ الكل او تركه يعني اشترى جماعة  
من واحد ولا شفع ان يأخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد  
لا يأخذ حصته احد الباعة لان في الاول رفع جزا كجاءه الثاني ولا يرفع ايضا  
لصفه غير رابع مشاع من دار فصفها يعني اشترى رجل نصف دار  
فما سيج البائع فلا شفع ان يأخذ النصف الذي صا ولا يشتري الا ببيع  
وليس له ان يبيع القسمة لانها من تنمة القبض لان القبض لا يقع  
ولا يقع الانتفاع في الشايع الا بالقسمة صح للاب والوصي تسليم ما اى  
الشفعة على الصغير لانه ترك التجارة فصح من يملك التجارة كذا اذا بلغها  
شرا او ارجو او اصبى وكذا فان السكون عن الطلب ممن يملك التسليم  
بمشاركة التسليم الوكيل بطلبها اذا سلم او اقر على الموكل بتسليم الشفعة صح لو  
كان التسليم او اقر عند القاضى والى كانه في غيره فلا يجوز الا بغيره  
من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال ذفر لا يجوز مطلقا  
**الحجة** لما فرغ من بيع الذي هو تملك العين بعوض وما يتبعه من  
الشفعة شرح في الهبة التي هي تملك عين بل عوض فقال هو لغرض  
تفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا قال لا تنزع حكمه فرب لم يملك  
ولما قال بيع يرب لمن يشاء انا ثاوير يرب لمن يشاء والذو وشرعنا تملك  
عين بل عوض اى بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه ليقبض  
بالهبة بشرط العوض فقدر ونفع باليجاب كونهت فانه خرج فيها وكنت  
ايضا كذا يقال حكمه كذا اعطاه اياه بطيب نفسه بل عوض واعطيت  
واطعمت هذا الطعام فاجبته قال صاحب الرهبة الاطعم اذا اذيف  
الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين بخلاف ما اذا قال اطعمت هذه الارض  
حيث يكون عادية لان عنها لا تطعم وقال صاحب المبطل اضافة الاطعم

الى ما يطعم

الى ما يطعم منه بتملك التملك والى باحة فاذا احتل الامر بينه فاذ قال قبضه دار  
وكنت على ان امره التملك ولهذا يدعيها فاجبته وجعلت هذا كذا قال لا  
للملكية واعتمركه لقوله من اعمر عمرى فهو له عمره ولو رثته من بعده رثا  
تماما بانه ان شاء تخرج وجعلته لك عمرى وملكك على هذه الدابة لو نوى باكمل  
الهبة لانه ليس يخرج فيها فحتاج الى النية لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامير  
فلما على الفرس ويراد به التملك وكسوته يعني هذا الثوب فان الكسوة  
يراد بها التملك قال الشيخ او كسوتهم وادى كسوتهم وغيره هبة تعبت  
على الحال من جهة الظرف والى في كسوتهم لانه لا يملكها هذا لا يملكها في الهبة بل  
تنبه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب لك تلبس  
لا يادى كسوتهم كسوتهم فان قوله سكنى فيكون تفسيره لما قبله فيكون  
عادية لا هبة او عكسه وهو داري كسوتهم هبة فان معناه داري كسوتهم  
بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عادية لا هبة او داري كسوتهم  
تخلي كسوتهم فان تقديره تخلتها تخلتها وقوله سكنى فيكون عادية او داري كسوتهم  
صدقة اى بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة او داري كسوتهم عادية اى  
حال كونها صدقة بطريق العارية فعادة تميز بينهم من المنفعة او داري كسوتهم  
عادية هبة اى حال كون العارية حال كونها فخرها هبة كذا قال هذه  
العبارة تدل على العارية لا الهبة وقبول عطف على ايجاب فانها كذا البيع  
لا نفع الا باليجاب ويخرج عطف على نفع بالقبض قال الامام حميد الدين في الهبة  
الايجاب في حق الواهب لانه يبيع قيمته من جهة المتبوع اما في حق الموهوب له  
فلما تم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل الممكن في الموهوب  
فالقبض الكامل في المنقول ما يابس وفي العقار ما يابس فقبض منقاع  
الار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض  
على الموهوب له كذا بالاحالة من غير ان يكون بقية القبض كذا لا يحتمل  
القسمة بقية الكل ولو وصليته شاعلا بملك الواهب لا متغولا لا يبيع  
تخرج على قوله ونعم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسه اى مجلس الهبة بل اذ



ان لو اصب وجده الى بعد المجلس اي باذنه ولو نهاه اي نهى الوهاب  
 الموهوب له عن القبض لم يصح القبض مطلقا اي في المجلس وبعده اذ لا  
 عبرة للدلالة بمقاومة التصريح في نحو متعلق بقوله تتم بالقبض ولم اد  
 به ان يكون لا يفرغ من ملك الوهاب وحده واحترافه من جهة التمسك بالخل  
 ونحوه كما سيأتي مقيوم اي تعلق بالقسمه ولم يبق مشاعا و مشاع  
 لا يصح اي ليس من شأنه ان يقسم بمعنى انه لا يتبقى متفعلا بعد  
 القسمه اهلا كعبد واحد وراية واحدة ولا يتبقى متفعلا بعد  
 القسمه من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمه كالبيت الصغير  
 والثوب الصغير لا اي لا تتم بالقبض فيما اي في مشاع يقسمه كالارض  
 والثوب الخردق ونحو ذلك ولو وصية اي لو كانت الرهبة شرعية اي  
 شرعية الوهاب لان القبض الكل مل لا يتصور فيه فاقسمه اي فزجره  
 الموهوب المشاع وسلمه اي الموهوب له تمت الرهبة لان تمامها باله  
 بالقبض وعنده لا شيع فيه ولو سلمه شاعلا لملكه حتى ينفذ فيه  
 فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب وذكره فاشيخا  
 كلبن في فروع ووصوف على غم وزرع وكل في ارض وعمر في كل هذه نظائر  
 المشاع لا امثله اذ لا شيع في شئ منها لكنه في حكم المشاع حتى اذا  
 فصلت هذه الاشياء عن ملك الوهاب وسلمت صح بينه وبين المشاع  
 بخلافه وحق في بروديه في ربيع وسمي في لبن حيث لا يصح فصله  
 سواء في زها وسلمها اول لان الموهوب في حكم الموهوب في غيره وان  
 اكتسبه استحال وعادته ودينها وكذا غيره با وبعد الاستحالة هو عين آخر  
 على ما عرف في الخصم بخلاف المشاع فانه محل للملك حتى يجوز بيعه لكن  
 لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وتتم عطف على قوله قسم بالقبض  
 وتقول على قوله ولو شاعلا لملك الوهاب لا مشغولا به في مشاع في داره  
 وطعام في جرابه اذ سلمها لهما جها بخلاف العكس يعني لو وهبت  
 مشاعا في داره او طعاما في جرابه وسلمها الى الدار او الجراب بما فيه هما

ان لو اصب وجده الى بعد المجلس اي باذنه ولو نهاه اي نهى الوهاب

فانه قيل لو كان الدين معدوما والسمسم لا جاز  
 بيع الدين بالدين فيه بيع ان جاز قلنا قد روي  
 الدين بدين في العوض اما قبله ففقه شريفة  
 قباية بالسمسم والسمسم كما حققه في باب الزوا  
 ولكن لا يكتفى به في الرهبة اعلم ان الضابط في القبض  
 ان الموهوب له اذا قبض ملك الوهاب اتصال  
 خلقه وان كان قبضه لا يكون ربه مالم يوجد  
 الا اتصال والتسليم كما اذا وهب لزيد وثلث  
 بدون الرفض والشعر والعسل فان قبضه  
 اتصال محاذرة فان كان الموهوب مشغولا  
 بغير الوهاب لم يكن له ان يملكه الوهاب فانه عليه  
 لان استعمال السراج كما يكون للذابة وان  
 بعد متعلقه فلو قبضت ففصلنا في القبض وان  
 لم يكن مشغولا جاز كما اذا وهب لزيد وثلث  
 دون سراجا لان الذابة مشغولة بالذابة ولو وهب  
 الذابة وعلية لم يملك لزيد لانها مشغولة بالذابة ولو  
 وهب لزيد وعلية لزيد لكان لزيد ان يملك غير مشغول  
 بالذابة ولو وهب لزيد وعلية لزيد لكان لزيد ان يملك غير مشغول  
 بالذابة ولو وهب لزيد وعلية لزيد لكان لزيد ان يملك غير مشغول

تصرف فرقة

صحت الرهبة

صحت الرهبة في المتاع والطعام ولو وهب دارا وفيها مشاع الوهاب وسلم الكل الى  
 الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الوهاب وسلم الجراب لا تصح الرهبة  
 والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الوهاب يمنع التسليم فيمنع صفة  
 الرهبة ومن كان شاغلا لا يمنع التسليم فتصح الرهبة في الفصل الاول الموهوب  
 شاغلا لا مشغولا في الثاني الموهوب مشغول بملك الوهاب وهذا لان  
 المظروف يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب المشاع  
 والطعام ايضا فقبض الكل باذنه فانه يصح في الكل يعني لو وهب الدار ولم  
 يسلم حقه وهب المشاع او وهب الجراب ولم يسلم حقه وهب الطعام وسلم الكل  
 صحت الرهبة في الكل لانه اذا سلم الكل حملت صا وكان وهب الكل حمله جلا ما اذا  
 تفرد التسليم وانما قال باذنه لانه لم ياذن له بالقبض فقبضه ضمن لانه  
 افسد ملكه غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس من باب القبول يعني  
 اذا صدر اليجاب عن الوهاب فقبول قبول الموهوب له العقد اذا قبض  
 الموهوب صح الرهبة لان القبض في المجلس دليل القبول ثم ان القبض  
 في المجلس يدل على قبض الموهوب له والموهوب اقتلف المشاع  
 فيه حتى قال الامام ابو الليث بن قبض عند محمد لا عند يوسف والخمار  
 انه تصح في صحيحه اي الرهبة بالتخلية لا فاسدها كذا في فتاوى الظهيرية  
 وهب دارا وملكها وسلمها فاصح المشاع صحت في الدار اذ بان تحققها فظهر  
 ان يده في المشاع كان يده غصب وصار ملكا لغصب الدار والمشاع ثم وهب  
 له الدار او دعه الدار والمشاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب  
 دارا ودارا وسلمها فاصح الزرع بطريق الرهبة في الارض لان الزرع مع  
 الارض حكم الاتصال كشي واحد فاذ اتحق احد بها صار كأنه اتحق البعض  
 الشايع فيما يجمل القسمه فقبض الرهبة في الباقي كذا في الكافي قال  
 صدق الشريعة المقصد هو الشيع المقادير لا الشيع الطارئة  
 كما اذا وهب ثم دمج في البعض الشايع او اتحق البعض الشايع بخلاف  
 الرهن فان الشيع الطارئة يفسد وفي الفصولين ان الشيع الطارئة



لا ينفك الربية بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الربية شايها اما الاستحقاق  
 فيفسد الكل لانه مقادير لا طار كذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر بن عسبة الحيطي قول  
 هذه صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطاردي غير صحيح والصحيح ما في  
 الكافي والفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر بالبنية كان مستندا الى ما قبل  
 الربية فيكون مقدارها لا طاريا عليها الربية الفاسدة فنفيد الملك  
 بالقبض وبديهي كذا في الفصولين ويلزم القبول فيها في الربية  
 الفاسدة يعني اذا ثبت ملك فيها هل يثبت ولاية الرجوع للواب فيها  
 وبهية فاسدة لذي دم حرم منه قال بعض المشايخ كانت المستند  
 واقعة القنوي وقرئت بين الربية الصحيحة والفاسدة فافقت بالادوية  
 وقيل الامام الاستروشي والامام عماد الدين هبة الجواب مستقيم اما  
 على قول من لا يرى ملك بالقبض في الربية الفاسدة فظروا على قول من يرى  
 قلنا ان المقبوض على الربية الفاسدة مضمون لما لا يتصور فاذ كان المضمون  
 بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع والستر  
 قال وبهية هذه الغرارة المحظرة او الزرق الصحيح تحت الربية في المحظرة  
 واليمن فقط لما عرفت ان كلا منهما شايها في ملك الواب لا مشغول به  
 وبهية دارها الزوجها ولها بما سكتان فيها جازت الربية وبهية الزوج  
 فلا ينفك لادان المرأة ومساها في يد الزوج فهو التسليم ذكره فافقتان  
 وبهية تبايا في حشد وق مفضل ودفعه الى المصنف وان لا يكون قبضا فلا  
 تتم الربية لان القبض انما يحصل اذا حصل انتفاع به ولا انتفاع مع الفاعل  
 وبهية ما مع الموهوب له بل قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة  
 في يد الموهوب له ودبعة او عادية او امانة ملكها بالربية والقبول ان لم  
 يكد فيها قبضا لان القبض في باب الربية غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض  
 وهو موجود فيها فنان قبض الربية بخلاف البيع يعني اذا باع المودعة  
 او نحوها ممن في يده يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا  
 وقبض المودع قبضا امانة فلا يوجب عن قبض الفاعل بل يحتاج الى جديد

مذهب الربية الفاسدة تفيد ملك

القبض

القبض والاصل فيه ان القبضين او انما سكتا به احداهما باقية في قولنا انما  
 جنبوا اذا اختلفا كتابا لاقول عن الاصحف بلا عكس لان في الاقول مثل  
 الادنى وادبارة وليس في الادنى ما في الاقوى وجم ايضا ما وبهية ان الطفل  
 بالعقد لانه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط قبضه  
 سواء في يده حقيقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا  
 كان في يد الغاصب او المستأجر او المهرتهن حيث لا يجوز الربية لعدم قبضه  
 لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذ كان لا يملكه هو بملكوته معلوما قال في النهاية  
 لفظ المبسوط وكل شيء وبهية لانه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
 فهو جازر والقبض فيه باعلا ما وجهه له والاشهاد عليه ثم قال الاشهاد ليس  
 بشرط بل الربية يتم بالايمان الا انه ذكر الاشهاد احتياطاً للتميز عن حكمه وسائر  
 الورثة بعد موته وعن حكمه بعد اذ كان الولد وبهية ايضا ما وبهية جنبى الى  
 لطفل قبضه في الطفل عاقل لانه في التامع المحض ملحق بالبالغ او قبض  
 ابيه او جده او وصي احداهما لانه قابض مقامهما او قبض ام هو ان الطفل  
 معها او قبض جنبى يريه وهو ان الطفل معه او قبض زوجا لهما ان الصغير  
 لكنه بعد الزفاف لان الاب قائمه مقام نفسه في حفظها وقبض الربية لهما  
 ولو قبض الاب ايضا صحيح لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه ولم يخرج عنه  
 الحمل كونه وصفا لامة للاتصال بها بمنزلة اهلها ولان له ان لم يكن الربية  
 للحمل ان جاز الزوال وان يتبين سببا حائلا وسببا في بيانه في الاقوال  
 بهية الاثنين دار الواحد لانها سكتا بها جملة وهو قد قبضها فلا شيوع  
 وملكه وبهية واحد الاثنين لاني لا يصح لهما بهية النصف من كل  
 واحد فيلزم الشيوع كصدق عشرة على عشرين فانه لا يجوز ان لا تصدق  
 على الغنى بهية فلا يجوز للشيوع وهو ان تصدق العشرة وبهية ما على  
 فقير لان الربية للفقير صدقة والصدقة يتبعها وجه الدية وهو واحد  
 والفقير نائب عنه بخلاف الربية وبهية نصف الدار وسلم ثم الباقي لم  
 يكر ولو وبهية الباقي قبل التسليم وسلم الكل جملة صح في الكل لانه اذا سلم

وبهية

يتبع



الكل حله صا كان واجب حله بخلاف ما اذا اتفق التسليم به في دار مشقة قبل البيع  
 القبض متعلق بالهبة يجوز بيعه في دار مشقة ودار قبض ان يقبضها او غيرها  
 الا ان حاز الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذلك يجوز  
 بيعه في دارهم صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لانه  
 المقتضى في حكم العوض كما عرفت فيكون مما يقسم فلا يجوز هبة لرجلين  
 في الشيوع معه درهما قال رجل هبت لك درهما منهما ان استويلا لم  
 يجوز الاجازة والفرق ان الهبة في الوجه الاول تشاؤم لست احدهما وهو  
 مجهول فلا يجوز وفي الثاني تشاؤم قدر دراهم منها وهو مشاع لا يقبل  
 القسمة فيجوز ويجوز ايضا هبة بقى متردد في دار السلام لطفه لانه  
 يد المولى باقية عليه حكما ليقبض اهل الدار عليه فمخ طهوه يده بملكهم ان  
 دخل فيها ولو قبضه بعد دخوله فيها لم يجوز وفي باب استبدال المكافاة  
 وكذا يجوز هبة البناء دون العريضة اذا اذن له ان يملكه هو بل الواجب  
 في نقضه وهبة ارضي فيها ربح دون ارضي دون الزرع او حقل فيها عمر دون  
 ارضي دون الثمر اذا امره ان الواجب الموهوب له بالحصاة في الزرع ويجوز  
 في الثمر ان المانع يجوز الاستغفار بملك المولى فاذا اذن له الواجب في  
 النقض والحصاة ويجوز فعل الموهوب له في المانع فجازت الهبة  
**باب الرجوع عنها** اي الرجوع في اجنبى ارضه من لم يملكه ارضه من حرم فتح  
 به من كان ارضه من حرم ومن كان حرما وليس بذي ولد قال ومنع  
 المحرمية بالقرابة واعتز من المحرمية بالسبب لا النيب كالاب والابن  
 والاخوة والاخوات من الرضا ومن المحرمية بالمصاهرة كاهلها والنساء  
 ودر باب وازواج البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله  
 ع لا يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما يهبه لولده ولما حادى من  
 قوله ع الواهب احق به من ماله يهبه ماله يعوض واذا رجع الرجوع بعد  
 التسليم لانها لا يكون هبة حقيقة قبل التسليم والتم ارجاؤى ان لا يتصرف  
 بالرجوع بلا قضاء ولا قضاء الا الوالد اذا احتج الى ذلك فلا ينفذ بالرجوع

لحاجة

انما انما انما

لحاجة الى الرجوع في وجهه ذلك وهو ما نظر الى الظاهر ان لم يكن رجوع حقيقة  
 على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتج عليه ان يرد من مال ابنه  
 ولو غايبا كما ذكر في باب النفقات قال هو والشرعية ونحن نقول  
 ان لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يتمكن للحاجة فتعويض بعض الناس  
 من قوله ونحن نقول ان لا يابى ان يرجع فيما يهب لانه عندنا ايضا مطلقا  
 وهو واهم باطل مشاؤه الغفلة عن قوله فانه يتمكن للحاجة فان مراده  
 ما ذكرنا حتى لو لم يخرج الاب لم يحركه الاخذ من مال ابنه فان ما توفى له  
 لتعويضه علمنا اننا نقضنا من غيره ان قرابة الولد من جهة المانع كما في  
 الاباء والامهات والاعلاء والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات  
 واولادهم وان سفلوا والاعلاء والعرات والاحوال والامالات فقط في  
 الاول ليس مما ارجع في كتاب النكاح ثم ان مواع الرجوع في الهبة يسو  
 ذكر الاول بقوله ومنع المحرمية بالقرابة ووجه كونها مانعة ان المقصود  
 وهو صلة الرحم يحصل بها فانه واجبة في المحرم وكل عقد اخذ مقصوده  
 يلزم وذكر الثاني بقوله وزيادة متصل عطفها على قوله المحرمية بالقرابة  
 لئلا يورس ويسمى ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب  
 والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع فيها والفصل غير محكم الرجوع  
 في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع اهلا وذكر الثالث بقوله وموت  
 اهله اهما اذا مات الموهوب له فلا ان الملك قد انتقل الى الورثة واما  
 اذا مات الواهب فلا ان النص لم يوجب حق الرجوع الا الواهب والوارث  
 ليس بواهب وذكر الرابع بقوله وموت فان حق الرجوع في الهبة كان  
 مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه اخصف اليها ان الهبة  
 بان قال قد عوضت بعتك او بعتك بعتها او بعتك بعتها او بعتك بعتك  
 لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع كل بهبة مطلقا او سواء  
 كان العوض من الموهوب له او الاجنبى بامر الموهوب له او لا لان العوض  
 سلم له فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للاجنبى المعوض الرجوع في عوضه

مطابق في مواضع الرجوع

لحلل



لانه متبرع من الموهوب له لا يسقط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع  
المعوض على الموهوب له اذا كان بغير امر لانه متبرع وكذا اذا امره ان اذا خال  
عوضه على ان يضمن كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله وخروجها من  
ملكه فان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر  
السادس بقوله والزوجة فانها نظير القرابة المحمية في التواصل بدليل  
جريان التوارث بينهما بلا حجب وبطلان مكان المقصود الصلة وقد  
حصل وقت الرتبة حتى لو وجب لافراة ثم تم كماله ان يرجع فيها ولو وجب  
لا فراة ثم ابانها فليس له ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت  
الرتبة ووجودها في الثاني فيها وذكر السابع بقوله وبطلان الموهوب  
فانه اذا بطلك تعذر الرجوع فلو ادى الموهوب له الهلاك فصدق بلا حلف  
لانه في الكافي وجها بطرايى صابطا لموانع حروف ومع حرقه قاله  
الزيادة والميم موت احد بها والعين العوض ونحوه يخرج من الملك  
والزاد الزوجية والنفقة القرابة والرهاء والهلاك يخرج الطعن وكذا في  
السنان فانه شبه التمتع بالسنان وبه لا فيه واجنبى بعد اقصا  
فقبضها الا لاخ والاجنبى العبد له اي الواهب الرجوع في قبضه نصيب  
الاجنبى لانه الرتبة صحيحة في حقه لكون العبد مالا يقسم ولا مانع من  
الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة عنه وبه لا رجوع شيئا وفيه  
الرجوع فوجهه في الرجل العبد لا فرق في جمع الثاني او د عليه فلا قول  
الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع لا بسبب جديد كما  
لا اول الرجوع فيه ولو تصدق به الثاني على الثاني ان كان فقير او بائس  
منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد يعود اليه بسبب  
جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط مرجع  
في استحقاق نصفها اي نصف الرتبة والمراد الموهوب بنصف عوضها لا  
لم ينفذ الا ليس له الموهوب كل فاذ اقامت بعضه دمج عليه بقدره  
كغيره من المعاديات لاني استحقاق نصفه يعني اذا استحق نصفه العوضي

متاخره مما قبله مانع عن الرجوع في الرتبة  
بما ساجي حروف ومع حرقه

لا يرجع

لا يرجع بشئ حتى يرد ما بقى من العوض لانه يصير عوضا عن الكل ابتداء و  
بالاستحقاق ظهر انه لا عوض الا هو فيكون حقه لان حقه في الرجوع لم يسقط  
الا ليس له كل العوض وان لم يسلم فان مائة ما بقى ودمج في الكل  
وان شاء امسك ما بقى ولم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض  
مشروطا لانها تتم تبعافيق البذل على المبدل فاذا استحق بعضه  
يرجع بما يقابل من العوض كذا في الاسرار ولو عوض نصفها دمج بمالم  
يعوض لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف يتبع بقدره ولو  
باع نصفها او لم يبع دمج في النصف لان له الرجوع في الكل فحق البعض  
اول ولا يمنع بيع النصف وذا ان الرجوع انما يصح بحيث يؤخذ الموهوب  
من يد الموهوب له بشر من الطرفين او حكم قاضي لان الرجوع في الرتبة  
يختلف فيه فمنهم من راي ومنهم من راي انها فان الواهب ان طالب  
بحقه فالموهوب له لا يمنع ملكه وفي حصول المقصود وعدمه خفاء وان  
من يجاز ان يكون مرادة العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالرجوع  
او القضا فصح اتفاق الموهوبين العبد الموهوب بعد الرجوع متعلق  
بالا اتفاق قبل القضا لانه لا يخرج من ملكه الموهوب له الا بالقبض صحيح  
اتفاق قبله ولم يضمن اي الموهوب له بهلاكه اي الموهوب بعد الرجوع  
وقبل القضا بعد المنع عن الواهب لقيام ملكه وكذا اذا ملك في يده  
بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمانا المقصود منه  
وهذا هو اصله واستدانة الشئ معتبرة باصله ولكن ضمن به اي بهلاكه  
بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا وطلب الواهب فان الموهوب  
في يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب يوجب الضمان في الامانة  
دمج احد بها عطف على قوله بقرض او حكم قاضي حتى تعقد الرتبة من الاصل  
واعادة للملك القديم لا عبية للواهب فلم يشترط قبضه اي قبض الواهب  
لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في دعوى الملك القديم ودمج اي  
الرجوع في المشاع القابل للتقسمة كنصف دار وبه ولو كان عبية

رتبة ضعيف  
وفي اصله

الشواب والتواتر  
فعل هذا لا يرجع لحصول  
مقصوده ومن الجائز  
ان يكون مراده في



لما صح فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له فحقق ففهم لم يرجع على صاحبه  
 لانها عقد تبرع فلا يثبت فيه السلامة فبطلان الرجوع لما صح في ذلك  
 المانع مما يرجع بيبانه انه اذا بين في الدار الموهوبة وبطلان القاضيه وجوب  
 الواجب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء وعادته لدار كانت فلا  
 الرجوع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدًا بائنا ثلثة ايام ثم العبد في مدة ثلثة  
 وخامس المشتري البايع في الرد وبطلان القاضيه حقه في الرد بسبب كونه في مدة ثلثة  
 ليس له ان يرد كذا في المحيط وهي بشرط العوض حيث ابتدأ هذا اذا ذكره  
 بكلمة كما بان بقول بيت هذا العبد لك على ان تعوضني بهذا الثوب  
 واما اذا ذكره كقولك يا رب ان يقول صحت لك هذا الثوب بعدك هذا او  
 بالف درهم وقوله ان يكون بيعا ابتداء وانتهى كذا في شروع الهداية  
 وغيره بشرط جوده ان لا يقدن للعوضين يكون كل منهما مضمون وبطلان  
 بالبيع كما هو حكم الرهبة ولم يجره في الاب مال طلقه بشرطه كما لم يجره  
 ببيع انما امره بالعيب وحياد الرؤية وتضعف النفع كما هو حكم  
 البيع هذا عندنا وعند غيره والشاخي بيع ابتداء وانتهى لان العبرة للمعا  
 ولما انه اشتمل على جرتين فيجمع بينهما ما امكن مالا بالشهرين قالوا قلت الرهبة  
 تمليك على بلا عوض والبيع تمليك على عوض فكيف يجمع بينهما وبطلان  
 التمليك لا يجرى فيه الشرط وكلمة على تعبد الشرطية قلت قد عرفت ان معنى  
 كونها تمليك بلا عوض كونها تمليك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا  
 ينافي كونها بيعا وقد عرفت ايضا ان الشرط المضاف للتمليك شرط فيه معنى  
 الربو او القماد لا مطلق الشرط حتى لو قال بعيت هذا منك على ان يكون  
 ملكا كبيع البيع فيكون ما نحن فيه شرطا ابتداء نظر انك ما يقول اليه صحت  
 يوفى عليك حكم البيع حالة البقاء وصحب كذا باساقفه الموهوب له  
 لا يرجع فرق بين هذا وبين الغسل بان في القصد زيادة متصلة دون  
 الغسل كذا عندنا في سلم في يد الموهوب له او جارية عليها الموهوب  
 له القرض او الكتابة او كونهما حيث لا يرجع الواجب في هذه الصور

الى العبارة من لا يبيع  
 كما يبيع لازما قبل القبض  
 وشرطه بعينه العوض نظر  
 صح

بالكلام

الرجوع

بالاسلام وتعلم القوان وكونهما ذوا الموهوب فبطل الرجوع وكذا تم وجه  
 ببعد رجوع الموهوب له الى بلع حيث بطل من الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب  
 بقدره على ان قال الغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او وصبت لفقير اى  
 قال له وصبتك بهذه الدراهم لا يرجع ابتداء واللفظ في المسئلة الاولى والى  
 في الثانية كذا في الكافي **فصل** وصبت لاهلها او على ان يرد بها عليه او يعتقها  
 او يستولد بها او وصبت دارا وتصدق بها على ان يرد عليه شيئا منها او يوفى  
 في الهبة والتصدق شيئا منها صحت الهبة لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة  
 كخافه والبنى رم اجاز العتق وبطل الشرط كاسيائه وبطل الاستثناء اى  
 استثناء الحمل لانه انما يجعل في الحمل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان صفة الحمل  
 لا يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل الشرط كما لم يفتى مقتضى العقد  
 وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تقيدت بها وهو ينافي  
 الاطلاق واعترض الزيلعي على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد ما الرهبة  
 بشرط العوض فمن الشرط جاز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان كان  
 مراده به ان يعوض عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لان قوله  
 بقوله على ان يرد شيئا منها اقول تخشا الشق الاول قوله فمن الشرط جاز  
 ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وارجع  
 به بعض شرح الهداية وكذا الحال في الصدقة المتق عليها وصحتها الرهبة  
 في الام لان جنتين لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولا ملك الواجب  
 كحال التذبير يعني بوجوبها وصحتها الرهبة لان الحمل يقع على ملكه لا يجوز  
 تعليق البراءة من الدين بشرط الا بكائن اى بشرط كائن فلو قال كذا ليوثره اجاز  
 عند قات برى منه اى من الدين بطلان اى لا يرد لانه تعليق بشرط محض ولو كان  
 كذا ليوثره ان كان له عليك دين او انك عنه وله عليه دين صح البراءة لانه  
 تعليق بشرط كائن فيكون تخيير اجاز العتق لا الرقبة العتق اى يجعل داره  
 لا فرمة عمره فاذا مات يرد عليه فيصير التمليك وبطل الشرط والرقبة  
 ان يقول ان مات فملكه فمن كذا فيكون تمليك مضافا الى زمان وهو من



الادعاء وهو الانتظار وكان ينبغي ان ينظر موته فلا يصح لعدم التملك في الحال  
وقال ابو يوسف يصح الرقبان ايضا بناء على انه تملك في الحال وانتظره الاستعداد  
بعد موته عنده فيكون الشراعي نظريا **كتاب الاجارة** لما فارق عن مباحث  
تمليك العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال في لغة  
فعلانه من اجر ياجر من باب طلب وجزء اسم الاجارة ومن ما يعطى من كراء الاجير  
وشرط تملك نفع بعوض وانما بدل من قولهم تملك نفع معلوم بعوض  
كذلك لانه ان كان تعريفا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتنازل الفاسد  
بالشرط الفاسد وبالبيع الاصل وان كان تعريفا للاجر لم يكن لم يكن تقييد  
النفع والعوض بالمعلومية صححا وانما اعتبر بها تعريف الاجر كما ان تعريف البيع  
كالكلية حيث يتناول البيع الفاسد عين او دين او نفع الاول ان ظاهره انما  
الثالث في غاية توضيحه وينعقد باعرك هذه الدار شهرا بكذا وصحتك  
مناجرا بعرض ان الاجارة تنعقد بلفظ العارية حتى لو قال لغيرك  
هذه الدار شهرا بكذا وقيل انما كانت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنعقد  
بلفظ الاجارة حتى لو قال لغيرك هذه الدار بعوض كانت اجارة فاسدة لا اجارة  
ولو قال له وصحتك منا في هذه الدار شهرا بكذا ولو كان اجارة كذا في الفتاوى  
الصغرى واختلف في انعقادها بلفظ البيع وذكر شيخ الاسلام ان فيه اشتراك  
المشايخ وقال اذا قال لغيري بعث نفسي منك شهرا لم يعمل كذا فهو  
اجارة ومنكري ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع في رجع وقال تنعقد  
كذا في خلاصة ويعلم النفع ببيان المدة طال او قصرت كالسكنى الزاوية  
مدة كذا اي سكنى الدار او الارض او زراعة الارض مدة كذا او بيان العمل  
كالقباضة والصنع والنجاسة ونحوها او الاشارة بسلف ببيان ان يعلم  
النفع ايضا بالاشارة كنقل هذا اليه فان النفع ليس بمشارة اليه لكن  
يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد ان لا يملك بنفس  
العقد ولا يكسبه به عينا كالاردين لان العقد معاوضة واحد العوضين  
منفعة تحدث شيئا او آخر مال ومقتضى المعاوضة المساوات فمن

مرويات

مرويات الشراعي في جانب المنفعة الشراعي في البذل بين تعجيله بان يعطيه  
قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون الحق الاستعداد  
او شرط اي شرط تعجيله حال العقد فانه يجب ان لا يستيقظ اي استيفاء المنفعة  
المعقود عليها فان الاجر يجب ايضا او تمكنه منه اي ان الاستيفاء وفيه على  
هذا بقوله فيجب ان الاجر لا يرد قبضت ولم يسكن لوجود التمكن من الاستيفاء  
وبقوله ويسقط الاجر بالعقد كما اذا غصبها غاصب من يد يسقط  
الاجر للموجر طلب الاجر للدار والارض لكل يوم واللاية لكل رجة والقياس  
ان يطلب في كل ساعة بحسب تحقيق المساوات كما عرفت لكن يفتى الى  
الحرج ان لا يعلم حصته الا بمشقة فوجع الى ما ذكره وكما طه ونحوها يعني لغير  
طلب الاجر في هذه الصناعات اذا فزع من العمل لا لكل يوم وانما كل بيت  
المستاجر حتى اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من  
الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوطين والفقهاء الظهيرية والظاهر  
وشرع الجامع الصغير انه اذا خاطب البعق في بيت مستاجر يجب الاجر له كسنة  
حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاطب بعضه بسحق الاجر بحسب ما وكيفية قيمه اي  
للجنا وطلب الاجر للخبز في بيت مستاجر بعد خروجه من التنوير فان اختلف  
بعد ذلك الاجر ولا يلزم كما سياتي ان الاجر والضمان لا يكتسبان وقيل  
لاجر ويعوم قال في الوقاية فان اختلف بعد ما اخرج فله الاجر وقيل لا  
ولا يلزم فيها وقال جدد الشريعة اي في الاختلاف قبل الاخراج وبعد الاخراج  
اقول فيه بحث اما اوله فلا يخالف كما في شروع الهداية ان فيما قبل الاخراج  
غروا حتى قال في نهاية البيان انما قبض بعده الضمان في صورة الاختلاف  
بعد الاخراج من التنوير لانه اذا اختلف قبل الاخراج فعليه الضمان في قول  
اصحابنا جميعا واما ثانيا فلا يخالف للقاعدة المقررة التي ذكرها من  
ان الاجير المستر كيهن ما تلف بعلمه قال في قول وضع المسئلة فيما اذا اختلف  
في بيت المستاجر وذلك يمنع ان يخبره لغيره فيكونه اجيرا خافيا وسحق  
انما التالف بعلمه لا يفهم قلنا قد فرق الشراعي بانه اجير مستر حيث قالوا



اجرة الواحد من وقع الفعل على حقه على المدة بالتخصيص كما سبقت في الاستاجر  
شهر المدة من غير ان لا يخدم غيره وما كان فيه مستاجر على عمل بغير المدة  
ولا مدخل للفعل في بيته فكان اجرة مستقر كما في اجرة العجالة الى ما ترى من شأن  
هذه النفقة ان صاحب الهداية قال فلو اخرجت او سقطت من يده قبل ان يركب  
فلا اجرة له لان قبل التسليم وان اخرجته ثم اخرجته من غير فعله فلا اجرة له  
صار مستلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه كناية بفعل  
صاحب الوفاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبله من اخرج ايضا فلو  
ما لم يجد له من العيوب والى المخرج والمأرب من العمل اثر في العين كالصياح  
والقضا ويقوم بالنشأ وكوه قيد به ليكون لعملة اثر واعتد به من ناسل  
الشوب كما سبقت بحسب العين لا اجرة لان المعقود عليه وصف في كل  
فكان حق الجبس لا يستيف البديل كما في البيع فلا يخرم لوضوح العين  
بعده لانه امانة في يده ولا اجرة لان المعقود عليه في وصف في كل ملك  
قبل القبض ومن لا اثر له كماله كماله والمكسب وناسل الشوب بغير ما ذكر الجبس  
لان الاجرة في النهاية ان القضا اذا لم يكن له العمل الا اذالة التدرج فاشقوا  
فيه والمكسب ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مستورا وقد علم  
بفعله بعد ان كان له كماله كماله استدار فضا وكانه احدته بالظن او عرفه الى  
كامله الصغير لقا ضيحا ان بخلافه واد الا بق حيث يكون له حق جبهه وان  
لم يكن له اثر في العين فانه كان على اثره الهلاك فكانه احياء وبيع منه بجعل  
ان شرط عمله لا يستعمله غيره لان المعقود العمل من محل معين فلا يفتقر  
مقامه بخلاف التسليم فان المعقود عليه هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل  
غيره والا اى وان لم يشترط عمله جاز استعمال غيره لان الواجب عليه العمل  
المعقود عليه ويمكنه ايضا بنفسه وبالا استعانة بغيره استاجر وجلا  
ليجنى بعماله فجاز بيعهم فجاز بيعه بقوله الاجرة كما لو كان عياله معلوما  
لانه اوفى بيمينه المعقود عليه فيستحق العوض بقدره والا اى وان لم  
يكن عياله معلوما من فكله الى كل الاجرة واستاجر وجلا لا يصلح لفظ او ادان

١٢٩١

مسألة في اجرة المستاجر

عقود

الشبهة  
او الرد

لما ذكرنا

الى ذلك انه قد اختلفوا في اجرة الموتى اي زيد او غيبت في النهاية لا شيء له  
الا لاجره لان المعقود عليه في كتاب لانه المقصود او وسيلة اليه وهو  
العلم بما في الكتاب لكن الحكم يتعلق به وقد نقصه بالعود في قسط الاجر وبغير  
لا كجاط اذا خا ط الشوب ثم نقصه فانه لا اجرة له ذلك لان فانه بالعود نقص  
تسليم المعقود عليه واذا رفع القسط الى ورنه في صورة الموت ومن لم يسلم  
اليه اذ احم في صورة الغيبة وجب الاجر بالدينار بالاجماع وهو نصف  
الاجر المسمى لانه انما ياقضه ما في وسعه والا وجد ولم يوصله اليه لم يك  
شئ لان تقار المعقود عليه وهو الا يصلح صحيح استيجار او ادان وكان بلا ذكر  
ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها السكنى فيصرف اليه فانه لا يتفاوت  
فيصح العقد ولا كل عمل لا طلاق سوى موطن البناء كالفحصارة لان فيه  
جزءا ظاهرا فيتقيد العقد بما ورد بهاد لاله او ارض عطف على ارضي صح  
استيجار ارضي البناء او ارضي لانه منفعة معلومة تقصد بعقد الاجارة  
عادة فانه من المدة قلعة البناء وكوه وسلم الارض فادته الى ان  
يضمن المجر قيمته اي قيمة البناء وكوه مستحق القلع فاذا ضمن يتملكه  
بلا دنا المستاجر ان نقص القلع الارض والا فبرهنا او يرضى المجر  
بقره فيكون البناء والغرس لصاحبهما والارض لصاحبهما والزرع او انقصت  
مدته لا يجز على قلعه بل يترك باجر المثل الى ان يدرك لان له نهاية معلومة  
فامكن رعاية الجانيين فيه والرغبة كالشجر لان لها بقا في الارض وليست  
كالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على ارضي صح استيجار دابة للركوب  
او كمل بفتح الحاء او استيجار ثوب لبس لانه بين الركاب وكمل كسر كجار والاس  
قال في الكثرة والدابة للركوب وكمل والشوب لبس عطف على الدابة في صح  
اجارة الدابة ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جائز مطلقا وقد  
قال في الكافي قال لم يبين من يركبها او ما يحمل عليها او من يلبسها فاجارة  
فاسدة ولهذا قلته ان بين الركاب ان كان عمه بان قال على ان يركب او  
يلبس من شاء او يحمل ما شاء وكب والبس من شاء وحمل ما شاء لو جرد

نقله



الاذن من الموجد ولكن اذا ركب بنفسه اذ ركب واحدا ليس له الا ركب  
غيره لا يتبعين مراد من الاصل فصار كانه نفس على ركوبه استدار كذا في الكافي  
وان حصل ركب اولا ليس مخالف فحينئذ لا تعدى كذا كل ما يختلف  
بالمستعمل كالقطاط حتى لو استأجره فدفعه الى غيره وجارده او اعاده  
فمنه ومنه فيمن عندك يوسف لتفاوت الناس في نصبه ووضعه  
مكانه ووزنه وتادده وعند محمد لا يضمن لانه ليس كالفحصا كذا في الروايات  
لا يختلف به اي بالمستعمل بطول التقيد لانه غير مقيد فان سمي في كل  
نوع او قد راكبا كل ركب في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان  
والا فكل كالمسبح والتعريف لا يخرج كالمسبح وكذا في كل مكان في كل مكان  
عليها فكلما سمي فليس له ان يحمل عليه ما مثل وزنه حديد لانه بما يكون في  
بالدابة لانه لا يحد يد يمنع في موضع من ظهرها والقطن ينسبط على ظهرها  
وغيرها ما راد في رجل ان ذكر ركوبه اي ركوب نفسه نصف قيمته بالاعتبار  
التفصيل بين المروء والرديف فان الخفيف كالحمار لا يفرق بينه وبين ركوبه  
عن التثقل العالم به اذ اذ راد لانه لو ركبها وحمل على عاتقه غيره ضمن جميع  
القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لا تثقل الراكب مع الذي حمله كيتبعان  
في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه جميع  
الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله وحمل لانه لو اذ راد فصار لا يستملك  
ضمن ما زاد الثقل ان كان حصيدا يستملك فهو كالحمار كذا في الكافي وضمن  
بالزيادة على حمل معلوم ما زاد الاطراف كمثل اي ضمن قد زاد على حمل  
المعلوم في الثقل لانه صلت بمادون منه وغير مادون فيه والسبب الثقل  
فانقسم عليها والاي وان لم يعلق حمل مثله فيضمن كل قيمته لعدم الاذن  
فيه فكون اهلا كالحمار كرها بهر به اي الراكب وكيفية هو الذي يحد بها الغرض  
ليقف ولا يخرج منه فانه يضمن بها لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق  
السوق بدونه وهو اذ راد بها اي الدابة عما اي عن مكان الاستمرار اليه ولو  
وهي عليه فاصحابها يثابرون للذهاب والحي وادها اليه عطف على جواردها

يعني اذا

يعني اذا استأجر بها الى موضع فجاء بها الى موضع اخر ثم ردها الى الاول  
ثم نفقت فهو ضمان قيل تاويل هذه المسئلة اذا استأجرها صاحبها جازيا  
ليتمتع بعقد الوصول الى الاول فلا يهره بالعود مردودة الى يد المالك  
اما اذا استأجرها صاحبها جازيا يكون بمنزلة المودع او مخالف في الوعد  
ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بغير على اطلاقه والفرق ان المودع ما مور  
بالحفظ مقصود اقل الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيجعل الرد اليه  
المالك في الاجارة والعارية بهر كحفظ ما مور به تبع الاستعمال المقصود  
فانما يقطع الاستعمال لم يبق هو نا يثابرا بالعود قال في الهداية هذا  
اصح وقال في الكافي الاول اصح وخرج اي ضمن يفرج سرج حمار يلقوه ويكافه  
يعني اذا كثرى حمارا مرسجا وخرج سرجه واوكفه يضمن مطلقا اي سواء  
كان ان كان كاف مما يوكف بهذا الحمار بمنزلة اول اما الثانية فقط واما الاول فكل  
الا يكاف بس من جرس السرج لا فكلها موصولة ومعنى ويضمن القيمة  
اذا عطيت كما اذا حمل كذا يد مكان كحفظه واسرجه بما لا يسرجه اي الحمار بمنزلة  
حيث يضمن كل قيمته لانه بعد انك فالدابة كمن ابدل كحفظه بالحد يد وسلوك  
اي يضمن بحمال قيمة متاع حمله ان يملك بسلوك طريق غير ما عينه المستأجر  
لكن الناس يسلكونه ايضا وقد تفاوتوا في الطريقان بالطول والقصر  
والصعوبة والسهولة حتى ان لم يتفاوتا فلا ضمان عليه ان هلك في الدابة  
في تعيين او سلوك ما لا يسلكه الناس لا يضمن ايضا اذا يملك بسلوك  
طريق لا يسلكه الناس لصحة التقيد وحصول مخالفة وحمله في البحر يعني  
اذا حمل في البحر فيما كمل الناس ضمما اذا اختلف لان البحر متلف حتى ان المودع  
ان يسافر بالوديع في البحر ولا يملك اي للحمال الجرح في الصيد كذا في الروايات  
بلغ المنزل سالما كحصول المقصود استأجرها جازيا يفرج برافرج وطية  
ضمن ما نقصت لان الرطبة اعظم ضررا من البر لا تشاء عودها وكثرة  
الحاجة اليه سقيها وكذا خلا في البحر فيضمن ما نقصت بل احر لانه هار عليها  
حيث استعمل اذ من كمنس اخر غير ما امر به دفع ثوبها الى خياط يخط ثوبها



نسخ  
مفقود

Principi

على المسافر

المدرسة

الانتم

على المتاجر جهات الحرم من الأجر فغير الجهر مجهول لا ذكره قاضيانا وإنما لم يكره  
 بهما لغيره لولا وجوبها إلى المستحقين فسدت بهما أي بهذين الأجرين في وجوب  
 الجهر المثل باستيفاء المنفعة أو قبيل استيفاءها لا يستحق الجهر بالتعاين بل بالبيع والأجر  
 أي وإن لم يفسد بهما بل بالشرط والبيع لم يزد إلا الجهر المثل على المستحق أي إذا كان  
 الجهر المثل زائدا على المستحق لا يجب الزيادة لأنهما رخصتا باسقاط عقوباتهما  
 الأقل ونقص عنه أي أن كان الجهر المثل ناقصا عن المستحق لا يجب قدر المستحق  
 التسمية وإنما لم يزد الجهر المثل في الفساد بهما بالتعاين بل بالبيع ولم يزد على المستحق  
 في الفساد بغيرهما لأن المنافع لا قيمة لها في القيمة عندنا وإنما تنقسم بالعقد  
 أو شبهة فإذا لم تنقسم في نفسها وجب الرجوع إلى ما قوت به في العقد وسقط  
 ما زاد عليه لرضاها بما لا يتجاوزها وأما الجهر المسمى وعدم التسمية انتفى المصحح  
 ووجوب الأصل وهو وجود القيمة بالغة ما بلغت تلك القيمة في يوم هذا الكلام قال  
 عبارات القوم مضطربة في هذا الكلام فإن أجروا به فربح على قوله وجوبها للمستحق  
 بعد أي بعد مجهول فكل مدة كسرة أشهر مثلا ولم يوقع من العقد فحيلة كسرة  
 الجهر المثل بالتعاين بل بالبيع ويضع في الباقي من المدة جروا لكل شهر كذا صح في واحد  
 فقط وقد في الباقي أن لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور لجهالة الأجر على ما  
 بين الأدنى والكل لعدم أولوية بعضها من البعض فتعين الأولى وأدنى الشهر فكل  
 منها أن ينقض الاجارة لأنها والعقد القبيح وفي كل شهر سكن في أوله فإنه أن يسكن  
 سبعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموخر التي فيه إلى أن تنقض الشهر  
 الأبعد كذلك كل شهر سكن في أوله لأن الشهر ضمن منها بما بالعقد يتبع بالسكن في الشهر  
 الثاني وهذا هو القياس وقد مال إليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما  
 الجهر في الليلة الأولى من الشهر الأول ويومها لأن ذلك رأس الشهر وفي اعتبار ذلك  
 نوع جرح الأجر المسمى لكل بان يقول جرتها ستة أشهر كل شهر كذا استحق بالمستحقين  
 معاينة الأولى جملة الشهور وعين حصه كل منها جاز العقد لأن المدة جهات  
 معلومة فادفع المانع من الجهر إذا جرتها ستة كذا صح والأجر المسمى جهر كل شهر لأن المدة  
 معلومة لا يركب أن اجارة شهر واحد نص وإن لم يسمع كل يوم وأول المدة ما

50.



ما سمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والاسم وان لم يسم شيئا وقت  
 العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثلها يتعين الزمان الذي  
 يعقب السبب كما في ان يقال بان باع الى شهر والايام بان حلف لا يكلم فلانا  
 حيثما هما الا ابتداء بعد الفراغ من التكلم فان العقد حينئذ يهل اليه لان العقد  
 اي شهر والسنة كلها بالايام لان الاصل في الشهر في الشهر وقال انه في كل يوم  
 للناس والافال باع لان الاصل في العقد ربحا والى البذل يستاجر بعد باجر  
 معلوم وبطعام لم يجره بجره بعض الاجراء اجارة كحجم فجا واخذ اجرة  
 لما دوى انه دم وفلن حجم في حفرة وسعاد في الناس والحجم لما دوى به دم وكل  
 الحجم اجتمعت واطل الحجم اجرة والنظر باجر معين والقياس والقياس ان لا يجر  
 لانها تروى على استئجار العين وهو الدين فصار كاستيجار البقرة والشاة في  
 لبنها او البستان لياكل ثمها وجهه لا يحس ان قوله في ان ارضعت لكم فان  
 اجور ومن عليه العقد والجماع في الجور في التعامل في الاعضاء والاعضاء في  
 العقد وروى على استئجار العين بل على المنفعة وهي عضدته الصبي وتلقته ثوبا  
 وتربيته وخدمته والدين تابع وانما لا يستحق الاجرة اذا ارضعت لبنين الشاة  
 لانها لم تأت بالعمل الواجب عليها لانه ايجار وليس بارضاع وطعاما وكسوها  
 ولقد روى لا يجوز للجار له وله ان يجزأه انما نقصد العقد لا فضاها الى الكفاية  
 ومنها ليس كذلك لان العادة بين الناس التوسع على الظاهر لان منفعة  
 ذلك ترجع الى اولادهم ولزوجه وظهرها في بيت مستاجر لانه باذنه يعني ليس  
 مستاجر ان يمنع زوجه من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا يتمكن من ابطال  
 حقه كذا المستاجر يمنع من وطئها فيمنع له لان المستأجر ملكه فلا يجوز له ان  
 يدخلها بل اذنه وكذا في الزوج في كل حال ظاهر بين الناس وعليه شهره في حقها  
 اي في حق اجارة النظر ولو بغير اذنه سواء كان الزوج حراً وشبهه ان يكون  
 امرأته عما يوجب خلعاً في حقه وفيها في كل حال غير ظاهر بل في احوالها ليس  
 له ان يفسخ الاجارة لان العقد قد تمها وقولها غير مقبول في حق من استأجرها  
 وجاز للمستأجر فسخها ان جلت او عرضت لان لبنها بغير الولد وعليها في كل

الاستبراء  
 كان

فظنوا اولاً ان هذه الاجارة  
 تعجب خلعاً في حق الزوج  
 ولزوجه ان يمنع امرأته

الصبي

الصبي وشبابه واصلاح طعامه وخدمته لان العادة ان الظئر يملكه تنول  
 هذه الامور فصار ذلك كالمشروط لا يضمن ثمنها اي من الشيايب والطعام  
 والتدبير وهو اي ثمنه واجرة اي جرم كل المصلحة وارضها على ابيه وفي  
 على هذا بقوله فان ارضعت لبنين شاة وخدمته بطعام ومضت لمدة فلا  
 اجور لان رضاع لما كان على الاب كان ترك الارضاع حرمانا على الاجرة فان  
 الارضاع هو اشراب الصبي لبنها باذنه قال حليمه ثم يراها في فمه وكذا قال صاحب  
 الهداية فان هذا ايجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضعت تكون  
 من قبيل المشاكلة بخلاف ما اذا دعت الى خادمتها حتى رضعته حيث  
 يستحق الاجر كذا في الكفاية ولم يصرح الاجارة لان ذلك والاقامة ويجوز  
 تعليم القوان والفقه والغنا والملاهي والنوع وفي المحيط في كتاب الحيا  
 اذا اخذ المال بلا شرط مباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا عقد وسبب  
 التيسر وهو ان يجوز حمل الفسخ على الاناث والمراد اخذ الاجرة عليه  
 الاصل ان الاجارة لا يجوز عليه عندنا على الطائعات والمعاصين لكن لما  
 وقع الفتور في الامور الدينية جوزهها المتأخرون ولهذا قال يفتي اليوم  
 بصحة ما في الاجارة لتعليم القوان والفقه والامامة والادب وغير المتأخرين  
 على دفع الاجر وجسده على الحكوة المرسومة وبيان تهدي الى المعلمين  
 على ما في بعض القوان سميت بها لان العادة اهدار الحكوة في نفسه اي  
 الاجارة ان دفع الى اخرته لا ينسجه بنصفه او استأجره مما لا يحل  
 زاد وبعضه اي بعض الزاد وثور يطحن برة بعض دقيق هذا الخبز  
 بسم قفيز الطحان وقد نهى لان جعله اجراً ببعض ما يخرج من ماله  
 ولان في معناه او من خبز له كذا اليوم بكذا اي استأجره بجزء من خبزه هذه المنة  
 الاصح من الدقيق اليوم بدو فسد عند باع لجره الى المحقق وعليه لان  
 ذكر الوقت يقتضي كونه منفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه  
 العمل ولا ترجع لاحدهما على الاخر مع ان تقع المستأجر في وقته على العمل  
 لانه لا يسهو الاجر الا به كونه اجيراً مشتركاً ونفع الاجير في وقته على

اجارة



المنفعة لانه يستحق الاجرة بمحض المدة عمل او لا فقد العقد ولو كان المعقود  
 عليه كليهما لا يعمل هذا العمل مستغرقا لهذا اليوم فهو غير مقدر وعادة ومن  
 البيع انه اذا سمي عملا وقال في اليوم جاز لا جارة لان في الظروف لا تقدر المدة  
 فلا يقتصر الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او او هنا بشرط  
 الا يقتصرها ويكرى فيها او يسرها لان اثر هذه الافعال ينبغي بعد انقضاء  
 المدة وليست من العقد وفيه نفع صاحب الارض فتقصد كالباع بخل  
 استجارها على ان يكرى بها او يسفها او يزورها لانه شرط يقتضيه العقد  
 لان الزاوية مستحقة بالعقد وهي لا يساقى الا بالسقي والكرب فلا يقصد  
 به ولا ذكر زراعتها وما يزرع فيها لم يصب اما الاول فلان الارض تستاجر  
 للزراعة والبناء والغرس فاما لم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه واما  
 الثاني فلتفاوت النوع الزراعات واخراد بعضها بالارض فاما لم يبين شيئا  
 منها لم يعلم المعقود عليه الا ان لمع الموجب بان يقول على ان يزرع ما شئت  
 من نوع لوجوده ان منته ولو ذكرها بالذكر الزراعية او ما يزرع فمضى العمل  
 عمدا اما العقد صحيحا ولا المستحق لا ارتفاع اجزائه بالزراعة قبل تمام العقد  
 استاجر عملا الى بغداد ولم يسم عمله فعمل معناه فعمله لم يضمن لان الاجارة  
 فاسدة والعين امانة ولم يوجد التعدي وان بلغ المكان المعروف فله  
 المسمى من الاجرة استحقاقا والقياس ان تجب اجرة المثل لانه وقع فاسدا وجه  
 الاختصاص ان اجزائه او تفتت قبل تمام العقد فان تنازعنا في العاقبة  
 قبل الزرع في الصورة الاولى او قبل في الصورة الثانية فمضى الاجارة فمضى  
 فستخرج النافعة دفعا للفساد وان تعدى ان استاجر على الدابة وضمن ومثل  
 طعاما مشتركا بينه وبين آخر فاستاجر احدهما الآخر وجارده الى مكان لا في العمل  
 الطعام كله فصار اجرة لا المسمى ولا اجرة المثل ما في الاول فلما تقرر ان الاجرة  
 والضممان لا يجتمعان واما في الثاني فلان العقد ورد على ما لا يخلو الوجوه  
 فبطل كالا جارة مالا منفعة لانه المعقود عليه حمل النصف الشايع وعلم انه  
 مقصود لانه فعل حسن لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع

لانه تعرف

لانه تعرف شرعي وهو كقوله كذا في الجود في الطريق يعني استاجر دابة ثم عملا جارة  
 في بعض الطريق وجب اجر ما ركب قبل ان يركب ولا يجب الاجر لما بعده عند ان يركب  
 لانه باجود صايرها صايرها والاجرة الضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر  
 كله لانه سلم من الاستعمال فحفظ الزمان كذا في الكافي وذا في شرح النجاشي  
 بعد قوله فحفظ الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنقضي  
 به وحده فوجب له الاجر المستحق لا تنزاعه بذلك جارة النفع بالنفع يكون اذا  
 اختلفا واذا اتفقا لا يخفى اذا اجر راوه ليسكنها يسكني واد اخرى وادية  
 ليسكنها ركوب دابة اخرى وتوابعه ليسكنها يسكني وتوابعه لم يركب عند ما كان  
 المعقود عليه ما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في كمال فاذ اتفقا لا يجزى  
 كان كبادلة الشيء بخمس سنة واخمس بانفراده يجرم النسياء عندنا لا  
 ما اذا اختلفا بخمس لان النسياء في اجنتين مختلف ليس كذا في الكافي اوله  
 على ظاهره ان قوله لان النسياء في اجنتين مختلف ليس كذا في الكافي اوله  
 في باب الربو ان وجد التقدير ورجس من الفضل والنسياء لوجود العلم و  
 ان وجد احداهما وعدم الاخر حمل الفضل ورجس النسياء مثل ان يسلم حرمه يافي  
 هو في اوترا في شعير وان عدم حمل الفضل والنسياء فان البير والشعير  
 مختلفان وقد رجس النسياء فيه ودفعه ان حراجه باجنتين مختلف مالا يكون  
 فيه قدر كبضع حفنة يرضخت شعير حيث جاز فيه النسبة لا اختلاف اجنتين  
 وانتقار القدر كما حرق في بابه وهذا كذلك فان جنس النفع اذا اختلف من  
 المقدارات لم يجرم النسياء انتقار جزئي العلة فيكون هذا خلافا في قوله و  
 ان عدم حمل الفضل والنسياء هذا فمضاهي المحيط عدم الجواز اذا اتفقا بخمس  
 لان النسياء معدومة في الطرفين فكانت نسياءا بينا وبين نسياء  
 الكافي بالكتاب انه يخص خلاف اجنتين بالاجماع **باب من لا جارة الاجر**  
 نوعان احدهما الاجر مشترك وتنازلهما الاجر الخاص وسبب بيان الاول  
 من يعمل لوالده كالتحياط وكونه او يعمل لغيره لوالده كالتحياط وكونه  
 فانه اذا استاجر رجلا وهذه للتحياط او كغيره في بيته غير مقيد بيوم او

استاجر صاحبها  
 من ان يكتحل  
 س

وليس النفع ؟

زينة



ايومين كان اجبر مشتركاً وان لم يعمل لغيره او موقفاً بالتخصيص يعني اذا  
 استاجر رجلاً من غنمه شهر ابدى مع فهو اجبر مشترك الا ان يقولوا لا  
 غنم غير من اجبر واحد وسببته بياضه وانما يستحق ان لا يستحق  
 الا جبر مشترك الا جبراً لا يعمل كالصباغ وكفه لان الاجارة عقد معاوضة  
 فيقتضي المساواة بين العوضين فماله يسلم المعقود عليه للمساواة  
 وهو العمل لا يسلم للاجبر العوض وهو الاجر ولا يضمن ما يهلك في يده  
 سواء يهلك بسبب يمكن الترخ عنه كالسرقة او بما لا يمكن كالحرق والقتل  
 والتهادة لان العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك لمقتضيه  
 هي قامة العمل فيه له فلا يكون مضموناً عليه كالمودع واجبر الواحد  
 وان وصليته شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد فينفق  
 لا احد العاقدين اما فيما لا يمكن الترخ عنه فبالجماع واما فيما يمكن  
 فعلى الخلاف ففقدتها يجوز لانه يقتضيه العقد عندها وعند نفسه  
 لما ذكرنا في المتأخر من بالصلح على النصف لا خلاف الصحابة كذا في  
 العمادية بل يضمن ما يهلك بعلمه كالحرق او خرق الثوب كما حصل من  
 الدق او دق القصار وذلك بحال فان التلف كما حصل من دق فصل  
 من ثوب التثبيث في المشي والقطع حبل شد به كحل فان التلف كما حصل  
 به حصل من ترك التوثيق في شد الحبل وخرق السفينة من مدة الا اذا خرق  
 الى لا يضمن او ميا غرق من مدة السفينة او سقط من دفة وان كان يسوقه  
 او قوده لان ضمانه لا يوجب بالعقد بل كجناية وما يجب بها  
 يجب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود وهذا ليس بجناية  
 لكونه ماذوناً فيه او يهلك من حجارة او قصده لم يكن المعناه كذا دابة اي  
 لا يضمن ايضاً دابة يهلك من قصده وكذا لم يكن اي لم يكن المعناه  
 التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يكامعه الضمان كما  
 اذا خد القاض او غدر ومات المذروب به الا ان يملك الترخ عنه كخرق  
 الثوب وكفه اذ بقوة الثوب ورقته يعلم ما يملكه من الرق بالاجرة

فالممكن

فامكن تقييده بالسلامة منه بخلاف القصد وكفه فانه يضمن على قوة الطبع  
 وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا مالا يتحمله من جرح فلا يمكن تقييده  
 بالسلامة فحفظ اعتباره الا باجازه المعتاد فيضمن الذي كذا في المالك  
 واذا يهلك يضمن نصف رية النفس لانه بما دون فيه وغيره ما دون فيضمن  
 بحسبه وهو النصف حتى ان احتسب لو قطع الخشقة وبره المقتطوع يجب  
 عليه رية لان الزائد هو الخشقة وهو عضو كامل فيجب عليه رية كاملة  
 وان مات يجب عليه نصف الدية ومن الغوايب حيث لا كثر بالبر والى  
 بالهالك ذكره الزليغ فانه لكسر في الطريق ضمن قيمته في مكان عمله  
 بلا اجر او مكان كسره بحصة اجره اما الضمان فلانه تلف بفعله لان الدال  
 تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل واما ان يضمن ان لا يكسر في  
 الطريق ويحمل شئ واحد تبين انه واقع بقدر ما من الابدان من هذا الوجه  
 ولم وجه آخر وهو ان ابدء كحل حصل باجره فلم يكن تعدياً وانما صار تعدياً  
 عند الكسر فيميل الى الجرح تبين شارفان مال الى كونه متعدياً ضمن قيمته  
 في الابدان ولا يوجب لجره تبين انه كان متعدياً من الابدان وان مال  
 الى كونه ماذوناً فيه في الابدان وانما صار متعدياً عند الكسر ضمن قيمته  
 عند الكسر واعطاه اجره بحسبه وثاني النوعين الاجرة الخاصة ويسمى  
 اجره او اجره ايضاً وهو من يعمل لواء موقفاً بالتخصيص وفيه اذ القيد  
 عرف فاستحق ويستحق الاجر بتبليغ نفسه مدته وان لم يعمل كاجر شخص  
 كخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة  
 له والاجر مقابل بها فيستحقه مالم يمنع من العمل مانع كالمطر وكفه  
 ذلك فامنع التملك من العمل اعلم ان الاجرة للخدمة وليس الغنم انما يكون  
 اجراً خاصاً اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يربي غيره او ذكراً المدة او  
 نحو ان يستأجره راعياً شهر البرعي له غنما مستحقة باجر معلوم فانه  
 اجرة خاصه باول الكلام اقول كسره انه اوقع الكلام على المدة في قوله فلو  
 منافعه لاستأجره في تلك المدة فيمنع ان يكون لغيره فيها ايضاً وقوله

الحال



بعد ذلك ليس الغنم في العمل لا يكون لا يباع العقد على العمل فيه اجماعا  
 لانه من يقع عقد على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير  
 في المدة فان الاجارة على المدة لا يقع في الاجير انما هو على ما بين نوع العمل  
 بان يقول استاجر منك شهر الخدمة او للمصداق فلا يتغير حكم الكلام الاول  
 بالا احتمال فيق اجير وجد مال ينص على خلافه بان يقول على ان ترضى غير  
 مع غنم في هذا ظاهر او اخر المدة بان استاجر ليرعى غنما مائة له باجر  
 معلوم شهر فيكون اجير امشركا بان الكلام لا يباع العقد على العمل او  
 وقوله شهر في غير الكلام يحتمل ان يكون لا يباع العقد على المدة فيه اجماعا  
 ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير حكمه  
 بالا احتمال ما لم يصرح بخلافه ولا يضمن ما يملك في يده او يملكه اما الاول  
 العين امانة في يده بالاجماع اما عنده فقط واما عندهما فلا ان تضمن  
 الاجير امشركا نوعا ان عندهما صيانة لا موال الناس لانه يتقبل  
 الاعمال من خلق كثير طمعا في شدة الاجر وقد يعجز عن القيام بها فمكت عند  
 طوبى ان يجب عليه الضمان اذا بطلت بما يمكن التمسك به لا يتحمل حفظها  
 واجير الوحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني فلا المتنازع  
 صارت مملوكة للمستاجر فاذا امره بالهرق في ملكه صح وصار لباي منابه  
 فيها ففعله منقول اليه كانه فعله نفسه ووقع عليه بقوله فلا يضمن  
 طفر صبي صناع اي الصبي في يدها او سرق ما عليه اي على الصبي من اكله كونه  
 اجير وجد صح تردد الاجر بالترديد في العمل كونه خطته فادسها وان خطته  
 روميا فبدوهم وان ومانه ان خطته اليوم فبدوهم وان خطته غدا فنصفه  
 ومكانه كوان سكت في هذه الدار فبدوهم او هذه فبدوهم في المسافة  
 نحو ان تذهب الى كوفة فبدوهم وان تذهب الى واسط فبدوهم وان تذهب  
 نحو ان تحمل عليها شعيرة فبدوهم او برافيدوهم وكذا غيره بين ثلثة اشياء  
 ولو بين اربعة اشياء لم يكره في البيع والجماع دفع الحاجة كما يجب بشرط  
 خيار التعيين في البيع لا الاجارة لان الاجر انما يجب بالعمل اذا وجد

والعامل كونه ان يرضى  
 فله عطفه او فبدوهم  
 وان تسكن هذا او فبدوهم  
 ع

يوم العقود

يوم العقود عليه معلوما وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق اجماعا  
 بحث لا يرفع النزاع الا باثبات انما وجب اجرا وجد من الامر بالمرء ووثقها  
 فليطال ان او كثر لكن اذا كان التردد في الزمان كونه ان خطت اليوم فبدوهم  
 وان خطته غدا فنصفه يجب في الاول ان يجب فادوهم العمل في اليوم الاول من  
 اليومين المرء وفيها ما سمى من الاجر وفي الثاني ان يجب فادوهم العمل في اليوم  
 الثاني منه ما هو المثل غير زائد على المسمى عند الشرائط ان جاز ان وعند  
 ذكر فاسد ان لان ذكر اليوم لتتجمل في ذلك الغد فبدوهم في كل  
 يوم تسعينان والواجب احدى كما هو محمول في قوله قال ان خطته اليوم  
 بدوهم او نصف درهم واما ان كل واحد مقصود فبها كما خالف السويعين  
 كالرومية والفا رسية وكره ان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول فلي  
 يجمع في اليوم تسعينان فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم والمضاف الى اليوم  
 الى الغد فيجمع في الغد تسعينان درهم او نصف درهم فيكون الاجر مجهولا  
 وفي منع جواز العقد بثلثة اجرتين او كالتونان في الدار المستأجرة و  
 احد بعض ميوته كجيران او الدار لاهتمام عليه مطلقا اي سواء بني  
 باذن صاحب او لا لان هذا تنقاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير بغيره  
 الا التقصلا لا ان يضرع مالا يضرع الناس من تركه لا حياطي في وضعه  
 وايضا ناولا يوقد مثلها في التثود والكانون كذا في العمادية استاجر  
 حمارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطيب لم يضمن كذا راجع  
 نداء من القطيعة فخاف على الباقي ان يبيعها كذا في الخانية لا يسيان  
 بعد موجر الخدمة بلا شرط لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا يملك  
 ينظرها الاطلاق لا يستره مستاجر اجر عمل عبد مجبور يبيع اذا استاجر  
 عبد المجبور اشرا او اعطاه الاجر فليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر  
 لان هذه الاجارة بعد الفواخ صحيحة استحسانا لان فسادها كالمسافة في  
 المولى فبعد الفواخ رعاية حقه في الصحة ووجود البطل ولا يضمن اكل  
 عليه بعد غشيه فاجر هو ان العهد نفسه يبيع رجل غصب جدا فاجر

توفيه بثلث مقابل

او يحن



العبد نفسه وسلم من العمل صحت الاجارة لكونه نفعاً في حق المولى فان اخذ  
العبد الاجر فاخذ الغاصب الاجر منه فأكله لا يضمن عندنا وقال بعضهم  
لانه اكل مال الغير بغير اذن المولى لان الاجر مال المولى ولانه اكل مال غيره  
في حق المالك فلا يضمن كمن صاب ليرتق بعد القطع كما اذا اجره الغاصب  
فانه اذا اجر عبداً غصبه واخذ الاجرة واكله لا يضمن لان الاجر له وضع للعبد  
قبضها اي الاجرة كما حصله من ايجار نفسه اتفاقاً لانه نافع محض ما دون قبض  
كقبول الهبة فانه تقرر في حق فروع المستاجر من هذه الاجرة فانه يحصل  
بالاداء اليه وياخذها موله قائمة لانه وجد بين ماله ولا يضمن من بطلان  
المنعوق بطلان المكنت كما في نصاب ليرتق بعد القطع فانه غير منعوق ومالكه  
لما كان مستأجر عبداً شهرين شهرين اربعة وشهرين خمسة على الترتيب المذكور  
لان الشهر المذكور اول الشهر فالي ما على العقد كثر بالاجور في شهرين الثاني  
الي ما على الاول شهراً واوله حكم كمال ان اختلفا في باق العبد ووجهه وجرى  
ما اراد في بيع استأجر عبداً شهرين اربعة وشهرين خمسة في اول الشهر ثم جازوا الشهر  
والعبد مريض وابقى واختلفا فقال المستاجر مريض فهو ابق من اول المدة و  
قال المولى في آخره حكم كمال فان كان العبد ابقاً او مريضاً في كمال حكمه بانه  
كذلك من اول المدة فيجب الاجر والالم يكن ابقاً او مريضاً حكم بانه كذلك  
من اول المدة فيجب الاجر وكذلك لا اختلاف في جرى ما اراد في القول لرب الثوب  
في القميص والقباء والصبرة والحرة يعني اذا قال رب الثوب الخياط امك  
ان الخياط ثوب ثوب خياطه فمصلحة او لنصاب ام تكمن تصبغ ثوبى ام  
فصبغته اصفر وقال الخياط والصباغ ما امرت هو الذي فعلته قالوا  
للصبرة بين رب الثوب مع الخياط لان الاذن يستفاد من قبله فكان القول  
قوله فيما اذن وان لم يكن له ما بينه فمصلحة رب الثوب في الصورة الا انما خسر  
ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول لاجر له وان شاء اخذه واعطاه اجر  
منه ولا يجاوز به المسمى لانه امثل امره في اصل ما امر به وهو القطع والخياط  
لكن قاله في الصفة فيختار اياها شاء وفي الثانية خسر ان شاء ضمنه قيمة

ثوب البيض

ثوب البيض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا  
الثوب في الاجر وضمنه المصدق رب الثوب مع يمينه في قوله عملت لي ثوباً  
لا ضائع قال بل باجر لانه ينكر العقد وجوب الاجر وتقوم عمله باب  
فسخ الاجارة تفسيخ اي بفسخ اجرة ولاية الفسخ لانها تفسيخ له فقال  
الاتفاق بوجه آخر ولان الم يفسخ تفسيخ بخيار الشرط بان استاجر  
داراً سنة على انه او المولى باختيار في ثلثة ايام وانما تفسخ به لهما  
عقد معا ومنه ولا يجب قبضه في المجلس ويكمل الفسخ بالاقالة يجوز  
شرط الخيار فيه كالبيع وخيار الرؤية لانه لم قال من اشترى شيئاً لم يره  
فله خيار اذا دأته والاجارة بشرائط فتنافسنا ولم يظهر حديث لفظ  
او دالة وبخيار عيب حاصل قبل العقد وبعده اما جواز الرد بعيب  
حاصل قبل العقد فظاهر واما جوازه بما بعد العقد فلان المعقود عليه  
هو المنافع وانها توجد شيئاً فشيئاً وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة  
الابتداء فكان العيب حاصل قبل القبض وذلك يوجب خياراً كما في البيع  
وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العيب حادثاً بعد قبض المستاجر او قبله  
الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض المعقود عليه وهو المنافع  
كذلك في شروع الهداية يفوت النفع صفة عيب كخيار الدار وانقطاع ماء  
الرحى وما دالاهن فان كلا منهما يفوت النفع فثبت خيار الفسخ او  
بطلان عطف على يفوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا يفوت النفع  
بالطية بل بطلان بطلان يجوز ان يفسخ به في كماله كمن اشترى العبد وبيع له  
فان الاجارة تفسخ به ايضا فلولم يخل اي العيب به اي بالنفع او بفسخ  
المستاجر بالكل بالنفع واستوفى المنفعة وقد رخص بالعيب او داله  
الا لخلال المولى سقط خياره لرد اليمين ولذا قال ان العيب دالم  
بطلان النفع المقصود لم يكن يجوز الفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط  
للجمل ولا يفسخ به في سكنها وسقط ذلك كما تطلب لولاية الفسخ  
لان المعقود عليه المنفعة فانه لم يتمكن بطلان في حاله ثبت خياره بعد



عطف على خيار الشرط لزوم جزمه في سبب العقد ان يبقى العقد كما كان  
سكونه في سبب استتبابه عند القلعة فان العقد ان يبقى لزوم قلع صفة  
صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عرض او اختلاصها استتبابا في طابع  
لطبع وليست بها فان العقد ان يبقى تفرد المستاجر بالتكليف ما له في غير الوكيلة  
ولزوم دين عطف على لزوم جزمه لا يفتقر الى سبب المستاجر فانه اذا جاز  
دكانا او دارا ثم اقلس ولزمه ويكون لا يقدر على قضائها الا بغير ما اجر  
واراد فسخها تنسخ والا لزمه جزمه ركب وسفر عطف على لزوم مستاجر  
عبد للخدمة في المهر او مطلقا في غير مفيد يكونها في المهر وان كان محولا  
على الخدمة في المهر فان منع ما كلفه عن السفر فليس مستاجر الضم لوجود  
العذر وان اراد المستاجر سفره فلكل المستاجر الضم لوجود العذر وان  
رضي المالك بسفوه فليس مستاجر الضم لا تنفذ العذر واقلس  
مستاجر دكان يستجره فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان وهو  
يمنع بالافلاس واقلس حياط يعمل بماله استاجر عبد يخط فترك  
عمله قد بقوله يعمل بماله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فليس بماله ابرة  
ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه وبداء ملكته الدابة من سفره فانه  
عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه جزمه وان كان له مال فله ان يقصده  
سفره فذهب وقته او طلب غريمه فحضر او التجارة فافتقر خلاف  
متعلق بقوله وقياط يعمل بماله استاجر عبد ترك مستاجره ان مستاجر  
عبد له ان يخط ليعمل متعلق بالترك في الهوى فانه لا يكون عذرا  
او يمكنه ان يصعد الغلام للقيام في ناحية ويعمل في الهوى في ناحية  
وبداء المكارى متعلق بقوله وبداء ملكته فانه ايضا ليس بعذر اذا  
يمكنه ان يتعهد ويبيع دوابه في تلك الجهة او اجيره وبيع ما جزمه متعلق  
بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون الحق في حاله وسفر  
الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد الطرفين العاقدين لو عقدت  
لنفسه لانه لو بقيت تغيير المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد

مستحقة

دكان

مستحقة بالعقد لا تنقلها الى الوارث وهو لا يجوز ولو عقدت بالغير ولا  
ان لا ينسخ كالوكيل والوصي والمكسول بقضاء المستحق عليه والمستحق  
حتى لو مات المستحق لم يطل لما ذكره وتنسخ بموت هذا المستاجر ب  
او المورثين في حصته فقط وبقيت في حصته التي قال في بطلانها ان  
الشيوع مانع قلنا الشرط لا يراعى وجودها في الاستدلال بالبقاء كالشهادة  
في التكاثر **مسألة** شتى احرق عصب يد ارضي وبيع جميع عصبه وعصبه  
وهما الزرع المكسور وانما ادبها صحتها ما يبقى من اصول القصب لم يصب  
في الارض مستاجرها واستعادها فاحترق ما في ارض غيره عالم يضمن  
لا بهذا السبب وليس بمباشرة فلا يكون متعديا كما في البئر في ملكه ان  
لم يضمن بالرياح قال لا ما شمس لانه عدم الضمان اذا كان الرياح سببا  
ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تسقط  
في ارضه فيكون مباشرة او ضلع جرمه في الطريق فاحترق شيئا ضمن لانه  
متعد بالوضع ولو دفعها الى غيره في ارضه فاحترقته لا يضمن لان الزرع  
نسخت فعله في النهاية سقى ارضه سقيا لا يتحمل ان لا يتحمل تلك  
الارض ذلك السقي فتعدي الى الماء الى اجاره ضمن لانه مباشرة لا سبب  
اقتد حياط وكوه في دكانه من يطرح عليه العمل بالنصف جاز فان كان  
صاحب الدكان قد يكون ذاهبا وحرمة ولكن لا يكون عاذا في العمل فبقعه  
حاذق يطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز له ان يستاجر منه نصف  
ما يبيع من عمله وهو مجهول كقفير الطحان لكنه جاز استحسانا لانه شركة  
الوجود في حقيقة فان هذا بوجاهة يقبل وقد كذا في حق من يفتقر  
المصلحة ولا يفتقر لجهالة فيما يحصل كاستيجار رجل يعمل عليه محلا والبيان  
وجمل ملاءم فانه جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول  
الشافعي لان العمل متفاوت مجهول فيفضي الى الشارع وجهه استحسان  
ان الجهالة تؤول بالعرف الى المعتاد والارادة اجود في اداة العمل الجاهل  
احسن لان المشاهدة نقل الجهالة استاجرته ان عمل الجاهل قد زاد



فان كل من اراد عوضه لانه استحق عليه حلا مقدرا في جميع الطريق فله ان يتوفيه  
 قال القاضي داره فزنها والافاجر لها كل شيء كذا فلم يقع وجب المسمى  
 لانه اذا عين الاجرة والخاص برضيها ظاهر انعقد بينهما عقد اجارة  
 الا اذا انكر الخاص ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة وان وجهته  
 اثبتت ما ثبت صاحب الدار كونها ملكا له او اقرى الخاص به ان يملكه ولم  
 يرض بالاجارة في حرج بعدد وضمانه به في لا يفيد رضاه ظاهر المستأجر ان  
 حاز له ان يوجر الا جبر من غير موجه ولا يجوز ان يوجر بموجه لان الاجارة  
 تمليك لمنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه فبذلك تمليك  
 المالك ويعبر ويوجر فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به لانه لما ملك منافع  
 حاز له ان يملكها كلها لا فيما يختلف الناس في الانتفاع بها والكان متعديا فانما  
 استأجر دابة ليركب لا يوجر غيره ولا يعبر لانه لما يختلف الناس في الانتفاع  
 به وكله لا يتجاوز اذ قد فعل وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة وجميع الكوكل  
 بالاجرة على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض ومضت المدة ولم يطلب  
 الامر وان طلب وان تعجل اي الاجر لا يرجع على الامر يعني ولو وكل  
 رجلا يستأجر له دارا معينة وقبضها ومنعها من الامر او لا حتى مضت المدة  
 قال الاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق وجميع الكوكل على الامر لان في  
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قايضا له حكمه فان شرط  
 الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الامر منه وجميع الكوكل  
 بالاجرة عليه لان الامر صار قايضا بقبضه مالم يطره لمنع ولو طلبها والى  
 حتى يعجل لا يرجع به على الامر لانه لما جسد الدار من الامر وحقه كجس  
 خرجت يد الوكيل من ان يكون يد نيابة فلم يهر الموكل قايضا حكما ولم تنهد  
 المناقحة حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافي للقياس  
 الاجرة على نائب الكتاب قد روي في غير ذلك لان كتبها ليس من افعال القضاة  
 ليس المستأجر لا يكون له خصم المدة في الاجارة والرضى والشر لان الدار  
 ان يكون الا على ما كان العين جلا في المستأجر لانه ما كان العين في العادة

فاستأجره

كتاب

**كتاب العارية** لما فرغ من كتاب تمليك النفع يعرض شرح في كتاب  
 تمليك النفع بلا عوض في الصحاح من بالتشديد كانه منسوب الى العار  
 لان طلبها عار عيب وفي الهداية من العرية ومن العطية وفي الكفا  
 من التعاود ومن التناوب فكانت تجعل للغير نوبة في الانتفاع بملك  
 الى ان يعود اليه هي لغة ما ذكر وشرعا تمليك نفع بلا عوض وبهذا  
 يخرج الاجارة ونفع بالمرتك لانه خرج فيها واظهرت ان النفع لان الطاعة  
 اذا اضيف الى ما يطعم كالارض يراد به ان غلتها اطلاقا كالمحل على الحال  
 ومختلف ثوب هذا او اجارة هذه اذ لم يكن يرد به الهبة فان النفع تمليك  
 العين عرفا وعند عدم ارادة جعل على تمليك المنافع واصل ان يعطى نعمة  
 او شاة يشرب لبنها ثم ترد وكثر استعماله في تمليك العين فاذا اراد به  
 الهبة افاد ملك العين والابقى على اصل وضعه وملكه على ابيه وهذه  
 اذ لم يرد به الهبة فان هذه اللفظ يستعمل عرفا في الهبة كما سبق من قوله  
 حمل الامير فلان على الفرس ويراد به التمليك ومعناه لغة هو الراكب  
 وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى حدها ضمت وان لم يكن له نيته حمل  
 على الادنى كشما يلزم الاعلى بالشك قول هذا التفرق بين دفع ما عترض  
 صاحب الكفا في علة الهداية بوجوب ايهما احد هاهنا جعل في كتاب العارية  
 يدين اللفظين يعني مختك وهما حقيقة التمليك العين وجازا  
 تمليك لمنفعة ثم ذكر في كتاب في بيان الفاظها وملكك على هذه الدابة  
 اذا نوى بالتحمل ان الهبة وعلى ان يحمل هو الراكب حقيقة فيكون  
 عارية لكنه يحمل الهبة وثانيتها انهما اذا كانا تمليك العين حقيقة  
 فالحقيقة يراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تمليك  
 المنفعة بل على الهبة اما اندفاع الاول فله ان اذ يجعل بين اللفظين  
 حقيقة التمليك العين في العارية جعلها حقيقة كعرفا فيكونان  
 مجازين لتمليك لمنفعة عرفا مجردة واد يجعل المحل حقيقة لادراك  
 جعل حقيقة لغة فيكون تمليك العين مجازا لغة مجردة فلا منافاة

الهبة



واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما تروى باللفظ بما قرينة اذ لم يعار  
 مجاز مستعمل فالنية اذا انتفت كان المعنى العرفي والتعوي كالمستعمل  
 مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الالوان كما يزوج الاصل بالشك  
 واخذ ملك بغيره فانه اذن لم يفي في استخدام فيكون عارية وادى كملك  
 وادى كملك عرى سكن فان لفظ سكن حكم في ارادة النفع فيصرف الالوان  
 على افادة الملك ويرجع المعبر متى شاول ان المنافع تملك شيئا فشيئا  
 بحسب حدودها فاما لم توجد لم تملك فصح الرجوع وان يضمن اذا هلك  
 لا تعدل انها امانة ولا توجب اى العارية ولا تضمن لان العادة دون  
 الاجارة والرضى والشئ لا يتضمن ما فوقه فان اجر او رضى المستعير  
 فملك العارية ضمنه المعبر اى ضمن المعبر المستعير لانها اذ لم تناولها  
 كان كل من يملكها ولا يرجع اى المستعير على احد اذ ظهر بالضمحان انه اجر  
 او رضى ملك نفسه او ضمن المستأجر ويرجع اى المستأجر على المورع فغا  
 لغرض الغرور عنه ان يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يور  
 فيها وكالمستأجر من الغاصب عالم بالغصب ويعاد اى العارية مطلقا  
 اى سوار اخلف استعماله اولا ان لم يعين متفعلا لانها لما كانت تملك  
 المنافع جاز ان يعبر لان المالك يملك المملك كالمستأجر يملك ان يوجر  
 والموصى له باخذة يملك ان يعبر ويعاد مالا يخلف استعماله ان يضمن  
 اى متفعلا ووقع على قوله ويعاد مطلقا بقوله فمن استعاد واداه  
 مطلقا بحمل عليها ما شاء ويعبر له اى المحمل ويركب بنفسه ويركب غيره واما  
 فعل تعين وضمن بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ  
 تعين ركوبه ولو ركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعله ضمن وان  
 اهلك اى المعبر لا انتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء اى وقت شاء  
 لانه يتصرف في ملك الغير فيملك التصرف على الوجه الذى اذن له فيه وان  
 قيد ضمن اى المستعير بالخلاف الى شرط فقط التقيد اما في الوقت لا النوع  
 وبالعكس وفيها فان عمل على وفاء القيد فظاهرا وان خالف الى شرط ضمن

والى مثل

والى مثل اوصيه لاجارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب  
 فرض لان العادة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور الا باستعمالها  
 عينها ولا يملك استعمالها الا اذا ملكها فاقضت تملك العين موزونة وذلك  
 بالهيئة او القرض والقرض اذناهما جزوا لكونه موجبا لرد المثل هذا اذ لم يعين  
 الجهة اما اذا عتبرها كما استعادة الدراهم ليعبر بها الميزان او يزين بها الكيل  
 وهو ذلك من الانتفاعات فيصير عارية امانة ليس الا انتفاع بالمال كما في كل  
 نظير عارية كلى والسيف كلى ووقع على كونها قرضا بقوله فيضمن به  
 قبل ان انتفاع كما هو حكم القرض مع الاعادة اى عارية الارض للبناء والغرس  
 لان منفعتها معلومة تملك بالاجارة فتملك الاعادة ولا اى للمعبر ان  
 يرجع لان الاعادة ليست بلا زمة ويكلف قلعها اى البناء والغرس  
 لانه شغل ارضه بملكه فيؤم بالتفريق ان اذا شاء ان يأخذها بضميتها  
 اذا استقرت الارض بالقلع في يضمن له قيمتها مقلوعين ويكونا منه  
 له كذا يتلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل ارضه لم  
 يستقر به لا يكون التركة الا باتفاقها ولا يشترط الاتفاق في القلع  
 بل ارضا عليه ايجبر وضمن ربا الارض ما نقص اى البناء والغرس بالقلع  
 ان وقت العارية لانه مغرور من جهته حيث وقت له وانظروا هو الوفاء  
 بالعهد فيرجع عليه دفعا لغرور من نفسه وكذا اى الرجوع قبل اى  
 قبل وقت عين لان فيه خلف الوعد ولو اعاد اى ارضه للزواج لا يؤخذ  
 اى الارض حتى يحصد اى الزرع اى حان له ان يحصد مطلقا اى سوار  
 وقت اوله لان له نهاية معلومة وفي التركة مراعاة محققين بخلاف  
 الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا لغرور من المالكه واد  
 كتب يكتب قد اطعمتنى ارضك لا اعترتنى يعنى اذا عارادها بغيرها  
 ليزد بها يكتب المستعير قد اطعمتنى ورض كذا لا ذرها عند اى ح وقال  
 يكتب انك اعترتنى لان الاعادة هى الموهومة لهذا العقد والكتابة  
 بالموضوع اولى وله ان لفظ الاعطاء اذ على المراد من الاعادة لانه يخص

اى المستعير



بالزراعة واعادة الاصل ثاوة تكون للزراعة ثاوة تكون للبناء ونصب  
 القسطا فلكا كانت ككتابتها بلفظ الاطعام اولى يعلم ان غرضه الزراعة  
 التوكيل برة العارية والمقصود لانه الزم فعلا واجبا ولو يوكل برى يار  
 لا يجزى لو كبل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده لان التوكيل لم يضمن  
 شيئا بل وجد ان يبيع على الاثر بخلاف الكفيل لانه يضمن كالتوكيل بغيرها  
 الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجزى عليه رد المستعير الدابة بمثلها فقول  
 الاتي تسليم ولو وصليته مع عبده اى بعد المتأجر او اجيره مسانته او  
 مشاهرة لا يبايعة الى متعلق بالرد او صطيل ما كملها لانفسها كالمالك او  
 العبد عطف على الدابة الى دار مالكها لان نفسه تسليم حتى ذاك لم يضمن  
 استحسانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على مالكها ولا على وكيل  
 مالكها بل ضيعة باوجه الاتحسان انه اتي بالتسليم المتعارف لانه رد  
 العارية الى المربط او الى دار المالك ويحتمل ان يد المالك حكما فكان ردها الى  
 يد المالك كردها مع عبده المستعير مطلقا سواء يقوم على دابته او لا هو الصحيح  
 او اجيره كما امر اى مشاهرة او مسانته لان المالك راض به عاده لو كان  
 المستعار غير نفيس مع انه جواردة المستعار الى يد غلام صاحبها او  
 وضعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام  
 عاده وكذا غيره وانما اذا لم يكن كذلك كعقد لولو ونحوه فاذا رد المستعير  
 الى غلام صاحبها او وضعه في داره او اصطبله يضمن لان العادة  
 لم تجز به ولم يرد الود فعدم المودع الى غلام يضمن بخلاف الاجنبى اى  
 بخلاف ما اذا ورد الى الاجنبى فانه يضمن وبخلاف رد الود بوجه  
 والمقصود الى دار المالك فانه اذا رد بها اليها ولم يسلمها اليه يضمن انما  
 الود بوجه فلا يراها المحقق ولم يرض حفظ غيره والا لما اودعها عنده واما  
 الغصب فلا ان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد  
 المأذون به يملك الاعادة كذا في اكل الاصل والمجوز اذ استعاره واستلمه  
 يضمن بعد الحق لانه المغير سلبه على اتلافه وشرط عليه ان يرضى

تسليم

تسليم وبطل الشرط في حق المولى ولو اعار هذا المجوز فاستلمه  
 ضمن الثاني لئلا لان المجوز يضمن باتلافه مالا استعاره فيها فقلد  
 صيبا فسر في الذيب منه فان كان الصبي يضبط ما عليه لم يضمن  
 الا المستعير لانه لم يضيع اذ لم يستعير ان يعبر والا يضمن لانه ضيعه  
 حيث وضعه عنده من لا يعقل حفظه كذا في المحط وضعها اى وضعه لتغير  
 العارية بين يديه فقام فضاوت لم يضمن لو كان نومه جالسا لان  
 هذا حفظ عاده وضمن لو مصطليها لتركه الحفظ ليس سلاب اعاده  
 مال طفله كذا في خلاصته واجرة الرد اى رد العارية والود بوجه والعيان  
 المتأجرة والمقصود والترهين على المستعير والمودع والموجر والغائب  
 والمترهين لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الود بوجه** لا يضمن وجب من  
 الكتاب العارية بين لغة مطلقا الذك وشرعا امانة امانة ترك الحفظ  
 ودونها الايجاب من المودع كادعيتك او ما يوجب منابه قول او فعلا  
 فان من وضع ثوبه بين يديه وجل سوار قال هذا وديعة عندك  
 او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب ثم فضا  
 صار ضامنا لانه هذا ايداع عرفا صرح به فاضمان والقول عطف على  
 الايجاب حقيقة بان يقول قلت او اخذت له او نحو ذلك او عرفا بان  
 سكت حين يضع الثوب ولو قال لا قبل الود بوجه فوضع بين يديه  
 وذهب فضايع الثوب لا يضمن لانه لم يرد فلا يصير مودعا بل يقول  
 ذكره فاضمان وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه لان اليد عقد  
 احتفاظ وحفظ الشيء بدون ثبات اليد عليه محال فايداع الطير في الهواء  
 والعبد الباقي والمال الساقط في البحر غير صحيح وعلمها وجوب حفظ المودع  
 وجب ورة المال امانة عنده وقرع عليه بقوله فلا يضمن اى المودع ان يملك  
 او سرق عنه لقوله لم يسرق على المستودع غير المغفل ضمان والمغفل فان  
 والا فلا لانياته ولو وصليته وحدها اى لم يسرق معها مال المودع  
 وقال مالك يضمن للشبهة وحجة عليه ما نقلت الا ان يموت المودع بغيرها

الايداع تسليم المالك  
 غير صحيح حفظه ماله  
 والود بوجه ما يملك  
 فلا يضمن بالشرط  
 نص عليه



اي لم يبين حال الوديعة فانه يكون متعديا فيضمن كذا الاستثناء اي كل  
 امين مات جهلا لحال الامانة يضمن الامتوليا احدى العلة ومات جهلا ودية  
 سلطانا او دية بعض الغائبين بعض الغنيمة ومات جهلا اي بغير بيان الوديعة  
 وخاضها او دية مال البتة ومات جهلا اي ببيان المودع كذا في كفاية وحفظها  
 بنفسه وعياله اي زوجته ووالده ووالدته وابوه وبنته ويضمن ان يحفظ  
 بغيره او او دية غيره لان المالك رضى بحفظه ويده دون غيره فيضمن  
 بالتسليم اليه الا اذا خاف حرقا او قتل او قتل في جاره او غلبه اعداؤه  
 يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما ذكروه لا يثبت  
 عليه الا ببينة لانه يدعي ضرره فحفظ الضمان بعد تحقق سببه ضما  
 كما اذا ادعى ان ذك في اليد او كذا في يمين ايضا المودع اذا طلب ردها  
 اي دية الوديعة تمنع اي المودع قادر على تسليمها فانه اذا طلب ردها  
 لم يكن راضيا بما سلكه بعده فيكون متعديا باليمن فيضمن او بعد اي  
 المودع وفيه التعدي بقوله فليس تورها او ركب دابرتها وانفق بعضها  
 فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط  
 مشكلا بما بقي فانه اذا جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا لجميعها  
 لانه صار مستهلكا كالمالك بالخلط كذا في كفاية او يحد بها عنده يعني اذا طلبها  
 صاحبها فحد بها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حين  
 طلبه بالحد فهو بالامساك بعده غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار  
 لم يبرأ عن الضمان لان العقد او تقع فلا يعود الا بالتجديد ولم يجدد  
 وانما قال عنده لانه لو انكر عنده غيره بان قال جنبى عندي ودية لفلان  
 فقال لا لا يضمن لان الجحد عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به طبع  
 الطامعين عنها فلا يضمن به او يحفظ اي الوديعة في دارهم به اي  
 يحفظها في غيرها اي تلك الدار فيضمن لما افقه امره او خلط بماله حتى  
 لم يميزه سواء خلطها بجنبه او بخلاف جنبه فان الخلط استهلك  
 عند ايج مطلقا وانما انقضت اي الوديعة به اي بمال المودع بلا منع

منه كما

منه كما اذا اشق الكلبان فاختلطوا اشتركا ولا ضمان ان التعدي  
 منه وهذا اتفاق وان ازال التعدي يعني اذا تعدي المودع في الوديعة  
 بان او دية غيره ثم ازال التعدي فردها اليه يده ازال الضمان يعني  
 ان الوديعة اذا ضاعت بعد العود اليه يده لم يضمن خلافا لشافعي  
 هذا الذي ذكره حكم الوديعة واختلف في سائر الامانات قال في العارية  
 لو استعار دابة الى مكان مسمى فجاء وزبها المستعير المكان المسمى  
 ثم عاد اليه فهو ضامن الى ان يرد بها على المالك قيل هذا اذا استعارها  
 ذاهبا لا جانيا اما اذا استعارها ذاهبا وجائيا يبرأ وهذا القائل  
 يسوي بين المودع والمستعير والمستأجر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق  
 برؤا عن الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعادة باقية ومن المشايخ من  
 قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يرد بها على المالك سواء استعارها  
 ذاهبا وجائيا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستأجر اذا خالف ثم  
 عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الى  
 الوفاق حيث يبرأ والقول الاول شبهه واليه مال الشيخ الاسلام خوفا  
 زاده وله اي للمودع السقوط بها اي بالوديعة وان كان لها حمل وموت  
 ان من الطريق مان لا يقصده احد غاليا وان قصده امكنه بنفسه  
 وبرفقائه ولم ينه اي المودع عن السفر فان لم يامن او نهاه المتقاربان  
 فضاعت ضمن او دعاه اي ودع رجلا وجعل مثليا يعني المكسلا والمودع  
 والعدويات المتقاربة لم يدفع اي المودع الى احد بها حصته بغيره الا  
 ولو دفع ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قيل بخلاف في المشتريات والقيمت  
 معا والصحيح انه في المشتريات فقط ولذا قال كذا في العمى او دية ما  
 يقسم اقساما وحفظ كل نصيبه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ  
 احد بها باذن الآخر وذلك لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احد منهما  
 كذا فان الفحل كالحفظ مني اضيف الى اثنين فيما يقبل التخيير بينهما  
 البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا ضمان المالك وضمن ما

مطل اختلاف سائر الامانة

دفعه



كله لا يفتقر الى موضوع لا يفهم عنده بخلاف ما لا يفهم فان دفع  
كله لا يفهم لانه اذا دفعها مع علمه بما يحتاج اجتماعهما عليه يبدل وزنها  
وامكنهما المكنيات كان واحدا يرفع الكل الى احداهما في بعض الاحوال كذا  
المترشحين والوكيلان بالشر او اذا سلم احداهما الى الآخر ما يفهم حيث  
يفهم بخلاف ما لا يفهم لانه اذا دفع الى عياله فخرج الى من له بدله الى  
التفكاك منه مع انه من عياله ففهم ودفع الى من لا بد منه كدفع الدابة الى  
عبد له وحفظه النسب الى لاسم لاي لا يفهم يعني لو ادفع رجلا او  
وديعه وقال لا تدفعها الى امرائك وعبدك وامتك وولدك واجيرك  
وام من عياله فان دفعها الى واحد منهم فهمت فان كان يجب بداهن الدفع  
اليه بان كان نسواه اهل او خدم فهو ضامن واللام يفهم لان هذا الشرط  
مقيد وقد يامن بالنسب ان الرجل على المال ولا يامن عياله لكن انما يلزمه  
مراجعة شرطه بقدر الامكان فان كان يجب بداهن الدفع الى من هو ضامن وهو  
ممكن من حفظها على الوجه المأمور به فيضمن حفظها على الوجه المأمور به  
وان كان لا يجب بداهن الدفع لم يفهم ان لا يمكنه الحفظ الا به فلم يمكن العمل  
به مع مراجعة هذا الشرط فلم يعتبر التقيد بقسط قصدا كانه قال لا تحفظها  
مناقصا لصدقه وهذا كما ادفع دابة وقال لا تدفعها الى عيالك او غيرها من الدفع  
الى امرائه والوديعة شيء يحفظ على يد النسا او الرجل ممن لا يجب بداهنها  
فهذا شرط ينقض اصل قصدا باطلا لما لو لم يحفظها في بيت معين من  
الدار او صندوق اخر منه الى من ذكته البيت فانه لم يفهم بخلاف الدارين  
الاصل ان الشرط انما يقع اذا كان مقيدا بالعمل به مكنيا والنسب عن الوضع  
في دار اخرى مقيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فيضع الشرط  
وامكن العمل به واما البيتان في دار واحد فقلما يختلفان في الامن والحفظ  
من الاخذ من احداهما يتمن من الاخذ من الاخر قصدا والشرط غير مقيد في  
العمل به فلا يعتبر وكذا الصندوقان فان تعين الصندوق في هذه الصندوق

لا يفيد

لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الا ان يكون  
لهما اي البيت والصندوقان ظاهر في يفيد الشرط ويفهم باختلاف  
ادفع المودع فمكنت ضمن المودع المودع الاول فقط وقال يفهم ايها شاء  
فان ضمن الا ترجع على الاول لو ادفع الغاصب ضمن المالك ان شاء من  
الغاصب والمودع اما الغاصب قطا به واما مودعه فليقتضيه منه بل وضيا  
ما كلفه ثم انه لم يعلم انه غاصب رجوع على الغاصب قوله واحد وان علم ذلك  
في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه ان شاء شمس الائمة كذا في النهاية كذا في  
الغاصب وغاصبه والغاصب والمشتري منه فان غاصبه والمشتري صارا  
منه بالتسليم منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا بقا معه الف ادعى رجلا ان  
كل منهما ان له او دعه اياه فكل لهما فهو اى لالف لهما وعليه الف فبينهما ان  
دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليه لهما وانما يخلف لكل منهما بانفراذه لانه  
كل منهما ادعاه بانفراذه والتسليم على اربعة اوجه لانه اما ان يخلف لهما  
او يخلف للاول ويترك للثاني لانه لالف له ببدله او اقراره وان عكس  
فالالف للاول والثاني للثاني وان نكل للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب  
الحق لكل منهما عليه ببدله او اقراره وعليه الف فخير بينهما ان يكون له اوجب  
لكل منهما كل الف كان ليس معه غيره فاذا اقره بهما فقد مر نصف  
نصيب هذا الى ذلك ونصف نصيب ذاك الى هذا فيخرج ذلك اودع هو عبدا  
محمودا وادع المحجور رجلا وادع المودع ضمن الاول لانه ساطع على  
الثاني وشرط عليه الضمان فصح التسييط وبطل الشرط في حق المولى فقط  
اي لا يفهم الثاني لان المودع المودع لا يفهم عنده في اذ لم يكن بعد العتق  
رعاية لحي المولى ولو ضاع اى المودع عند ثلثه يعني اذا ادع المحجور والثاني  
فذلك عند الثالث فلا ضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع فهو غير  
ضامن عنده في دعوى الاول بعد عتقه كما مر من قوله لانه ساطع على المولى  
في الحال لانه استر له بدفعه الى الثالث ومودع المودع يفهم عنده اذا جنى  
والاعلم كتاب الرهن من سبته كتاب الوديعة ان عين الرهن امانة

لشانه او بالعكس او ينكل لهما  
فان حلف كل منهما فلا شيء لهما  
فان حلف الاول ونكل محج

عند المحجور الثالث



في يد المهرين كما سيأتي فيكون كالوديعته هو لغة الجبس مطلقا وشرها  
جس كمال احترار من دهن الحو والمدر وحوها حتى يمكن اخذها  
اي حتى منه اي المال وهو اي ذلك حتى الدين حقيقة وهو دين واجب ظاهرا  
وباطنا او ظاهرا فقط فانه يصح ثمن عند وثمن خلو ثمنه ببيعة و بدل  
صلح عن انكار وان استحق او وجد قرا او خيرا او ميتة او تصادقا ان  
لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه كالمدين دين هو عود كما  
سيأتي او حكما كالاعيان المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يستونها  
الا عيانا بنفسها وسيأتي تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى في عقد  
عالم كونه غير لازم لانه تنوع كالمهرية والصدقة باليجاب وقبول كما في  
المهرية ظاهرا بين تسليمه والرجوع عنه فقول غير لازم فاذا سلم  
اي الراهن الرهن وقبض من قبل المهرين محورا اي نحو على احترار من دهن  
الشجر على الشجر ودين الزرع في الارض لان المهرين لم يحرره موقعا اي عن  
ملك الراهن وهو احترار عن عكسه وهو دين الشجر دون التمر ودين  
الارض دون الزرع ودين الدار فيها متاع الراهن متميزة احترار من  
دهن المشاع كرهن نصف العبد او الدار كذا في غاية البيان وهذه  
المعاني هي المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول احترار عن دهن  
المشاع والثالث والثالث عن دهن ترم على الشجر كما لا يخفى على اهل  
النظر لزوم اي الرهن هو جزاء لقوله فاذا سلم والتخلية فيه اي دفع المالك  
من القبض في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المهرين حتى اذا وقع  
من الراهن بحضرة المهرين ولم يأخذه فضايع ضمن المهرين فلا وجه لما قال  
الزيلعي بناء على ظاهر المعنى انه عوى ان القبول ان التخلية تسليم لانه  
عبارة عن دفع المانع من القبض وهو فعل المهرين دون التسليم والقبض  
فعل التسليم كالباع اي كما ان التخلية فيه ايضا قبض اعترض على القول  
بان التخلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن او القبض منصوص في الرهن  
بجواز البيع حتى استدلووا على شرطية القبض في الرهن بقولهم فضايع

مقبوضة

دون التخلية

مقبوضة والاصل ان المضمون راعى وجوده على اكمل اجزائه قول المضمون  
انما راعى وجوده على اكمل اجزائه وانفس عليه بالا استقلال اما اذا ذكر  
تعالى المضمون فليجب ان يراعى وجوده كما ذكر فان الله احسن في البيع  
مضمون عليه بقوله نعم الا ان يكون تجارة عن تراخي فلو صح ما قال  
المعترض لبطل بيع المكره ولم يفيد وليس كذلك كما سيأتي ولو حكى  
اي الرهن اعلم ان الرهن امانة محضه عند الشافعي حتى لم يجعله مضمونا  
وعندنا امانة لكن يد المهرين يد استيفاء ويقر بالهلاك لان الاستيفاء  
يحصل من المالمية دون العين قال استيفاء بالعين كما ذهب اليه الربيعي  
والمرتهن مستوف لا مستبدل انما يحصل الاستيفاء بجنس كقوله  
ايما نسيه بين الاموال باعتبار حقيقة المالمية دون العين فكان هو  
الدين في العين كالكس في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان ثقة الرهن  
على الرهن في حيوته وكفنه بعد موته وتهد معنى قوله رهنه اذ اهلك  
الرهن ضمن اي المهرين بالاقل يجب تعويجه باللام لتلايحه كون من  
في قوله من قيمته ومن الدين تفضيلية وليس كذلك بل بيانية والمعنى  
بالاقل الذي هو من يدين المذكورين ايهما كان وقد وقع في عبادة الوفاة  
منكروا لو استويا اي الدين وقيمة الرهن تسقط دينه اي حصار المهرين  
مستوفيا لدينه ولو كانت بيمته اي الرهن اشتر من الدين فالفضل امانة  
لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت  
اقل منه سقط من الدين قدره وجمع المهرين بالفضل مثلا اذا رهن  
توبيا قيمته عشرة عشرة فملك عند المهرين سقط دينه فان كانت قيمة  
الثوب خمسة رجع المهرين على الراهن بخمسة اخرى ان كانت خمسة  
عشر فالفضل امانة ضمن اي المهرين بدعوى الهلاك بلا بينة يعني اذا ادعى  
المهرين هلاك الرهن ضمن ان لم يقع البيعة عليه مطلقا اي سواء كان  
من الاموال النظاره كالكس والعبد والعقار او من الاموال الباطنة  
كالنقد في اي الدار والحق والعرض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة

المتاع

الاداء والمراعاة

يكون ؟



مطلوب الى اولوب  
بدرجته ورميان  
كسنة

فقط له ان لم تكن طلب دينه من واهنه لان الرهن لا يحفظ طلب الدين  
ورجبه بر اى الراهن بالدين والى كان الرهن في يده لان حقه باق بعد  
الرهن وجب من الرهن فاداه مطلقا عند القاضى كسنة دفعا للطلب  
وله ايضا حبس ظلمه دينه بعد الفسخ من قبض دينه اى يراه لان  
الرهن لا يبطل بغير الفسخ بغير رضى الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضمونا  
مما بقى القبض والدين لا انقضاء به اى بالرهين عطف على قوله له طلب  
دينه مطلقا الى لا بالاشياء ولا سكن ولا لباس ولا اجارة او اعادة سوار  
كان من المهرين او الراهن الا بالاولى اى اذن الراهن ان كان المستفيع المالك  
او اذن المهرين ان كان المستفيع الراهن فلو فعل المستفيع بالرهين قبل  
الاذن تعدى ولم يبطل به اى الرهن به اى بالتعدى واذا طلب المهرين  
دينه ولو في غير بلد العقد امر باحضار الراهن لان قبضه قبض استيفاء  
فلا وجه لقبض ماله مع قيام يده الاستيفاء لان يده لم يحكم فاداه ملك  
في يده لم تكن تملك والاستيفاء وان لم يكن في حمله مؤنة متعلق بقوله ولو في  
غير بلد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم فكان واحد فيما ليس  
للمؤنة فان احضره اى المهرين الرهن سلم الراهن الدين ثم المهرين الرهن  
يستعين حق المهرين كما تعين حق الراهن بحضور الراهن تحقيقا للتسوية  
كما في البيع والتمن بغير البيع ثم يسلم التمن وان كانت اى المؤنة سلم  
الراهن الدين بلا احضار الراهن اى لا يكلف المهرين احضار الراهن لان  
الواجب عليه التسليم بمقتضى التمكن لا النقل من مكان الى مكان ولكن  
للمهرين ان يكلفه بانه ما يملك كذا في الكفاية من طلب دينه لا يكلف اى  
المهرين احضار دينه وحينئذ عدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر  
الراهن فلا يكلف ايضا المهرين احضار دينه وحينئذ عدل بامر الراهن بانه اى  
بامر الراهن حتى يقبضه لانه صار دينه بالامر ببيع الراهن فصار كان الرهن  
دينه وهو دينه واذا قبضه يكلف احضاره لقيام البديل مقام المبدل  
ولا يكلف ايضاهم مهرين معه وهنه يمكنه ان يملك الراهن من بيعه اى الرهن

يقض

يقض دينه بغير اداء الراهن الى بيع الراهن فيقضى الدين ثم يضمن لاجب  
على المهرين ان يمكنه من البيع لان حكم الراهن حبس الدين اى ان يقض  
الدين فكيف يصح القبض من تمكنه ولا يكلف ايضاهم مهرين قبض دينه  
سليم بعض دينه حتى يقض البقية من الدين لان له ان يجس كل  
الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس البيع ويحفظ نفسه ويحافظ كونه  
وولده وفاداه واجبه مشاهير او مسانته يسكنون معه فان العدة  
بالسكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت الى زوجها لا يضمنها ذكره الرهن  
وضمن بحفظه بغيره لانه ترك حفظ الواجب وتعدى الى غيرها وايداعه  
لما تقرر ان دينه امانة وجعل حاتم الراهن في ظهره اليمنى واليسرى  
لانه استعمال وجعله في جميع اخرى حفظ وتقليد سيقى الرهن لانه  
ايضا استعمال لا التثنية فانه حفظ فان الشجاعة يتقلد وان في العا  
يسفين لا التثنية والضممان في هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة  
لان الزيادة على مقدار الدين ايضاهم امانة والامانة تضمن بالامانة وفي  
ليس حاتم اى حاتم الراهن فوق امر يرجع الى العادة فان كان ضمن بغير  
ليس خاتمين ضمنه والا كان حاتم قد تضمن وعليه اى على المهرين مؤنة  
حفظه كما ثبت بحفظ واجرا كما حفظ فان تمامه على المهرين وان كان قيمة  
الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب حبس وحق الحبس في الكل  
ثابت له واما مؤنة دونه او رد جزء منه الى يده فيقسم على المضمون والامانة  
بغير المؤنة دونه الى المهرين ان كان في يده من يده يجعل الباقي على المهرين  
ان كان قيمة الراهن مثل الدين وكذا مؤنة دونه او رد جزء منه الى يده المهرين كذا  
اخرج ان كان قيمة مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون و  
الامانة فالمضمون على المهرين والامانة على الراهن وكذا موااة القودع  
ومعالجة الامراض والغدا من اجانية وعلى الراهن ارجاع الراهن ومؤنة  
تبقينه واصلاح منافعه نفقة الراهن وكسوته واداءه عليه وظهر ولد  
الراهن وسق ايتان والقيام باموره فاما حاتم ان ما يرجع الى بقائه

او الرينة



فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه  
وكذا منافع مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على الراهن وما خاضعة او خاضعة  
بالقسيم كما هو وكل ما وجب على احدكما من الراهن والآخر فانه لا فرق كان  
متبرعا لانه فقه دين خيره بغيره او ان ياحر به الفاضل لان له ولاية  
عامه فكان صاحب امره به **باب ما يصح رهنه** والرهن به او لا يملكه  
الرجح بين يدين الذهب والفضة والكنز والمواد التي تكونها على الاستيفاء  
فلو رهنه المذكوراته بخلاف جنسها فملكته بملكته بغيرها كسائر  
الاموال وهو ظاهر ولو رهنه جنسها فملكته بملكته بغيرها من الدين  
ويعتبر كماله في القدر وهو الوزن والكيل على غيره الجوهر ولا يفتقر في  
الدين اذ كان وزنا والرهن ايضا كذلك فملكته خاله لا يساويها بملكته  
سقطه الدين وان كان الدين فاما سقط قدر الدين منه وبقوا الزائد  
في ذمة الرهن وان عكس سقط قدر الرهن منه والفضل للراهن لان  
لا يصح رهن مشاع لان حكم الرهن هو كسائر مقتضى ثبوت يده الاستيفاء  
وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا سواء كان مما يملك  
القسم او لا وسواء رهن من ثمره او من اجنبى والطارد كالمقادير  
هو الصحيح كذا في الخلاصة وثمره على شجر دون اى دون الشجر ووزن ارض او  
شجرها وزنها اى دون الارض لان الرهن هو ان يتصل بالشيء بغيره خلقته  
فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو دين الشجر لا الثمر ودين الارض  
لا النخل او الزرع لان الاتصاف بقوم بالطرفين فالأصل ان الرهن هو ان  
يتصل بالشيء بغيره هو ان لا يجوز له امتناع قبض الرهن هو ان  
ايضا رهن حر ومدر ومكاتب وام ولد ووقف وحر لانه حكم الرهن هو  
يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالية في الرهن وعدم جواز  
بيع ما سواه ولا يصح رهنها من مسلم او ذمي الذي في المسلم متعلق  
بقوله رهن حر وادائها اى لا يجوز للمسلم ان يرهن حر او امثاله  
ورهنها من مسلم او ذمي لتعذر ربا الاستيفاء في حق المسلم ولا يصح

كان

الاستيفاء  
لا

رهن مسلم رهنها الذي يعني اذ كان الرهن ذميا لم يفتقر الى تسليم  
لا يفتقرها بالقبض منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكسها  
يعني ان كان الراهن ذميا والرهن مسلما فيفتقر الى تسليمه كذا في الغصب  
لانها مال للذمي ولا يصح ايضا بامانته كالودعة والعارية ومال المضاربة  
والشركة لان موجب الرهن ثبوت يده الاستيفاء للرهن فكان قبض  
الرهن مضمونا فلا بد من ضمانه ثابت يقع القبض مضمونا ويثبت  
الاستيفاء الدين منه وقبض الامانته ليس بمضمون ليصح الرهن بها  
ومبيع في يد البائع كما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في ماله الدين  
حقيقة او حكمية فليس في يده ليس كذلك بل اذا ملك سقط الثمن وهو  
حق البائع وليس فيه ضمان والقوم يستوثقون بالعين المضمونة بغيرها  
وسبب حقيقة التمسك به ودراسة تفسير الرهن بالدارك ان البيع  
رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن  
بالثمن من البائع رهنه قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حصة الرهن  
حل الدرك ولم يكن له عقد حيث يقع باطلا كذا في الكافي والرواية تامة  
او معنية او ممن حر حتى لو ملك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شيئا  
مضمونا وكفالة بالنفس كسعد والاستيفاء وشفعته لان البيع  
غير مضمون على المشتري وعبد جبان او مدبوع لانه غير مضمون على المالك  
فانه لو ملك لا يجب عليه شيء وقصدا مطلقا اى في النفس وما دونها  
لتعذر الاستيفاء بخلاف الجناية خطأ لان الاستيفاء ان رهن من الرهن  
ملكه ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة كالمغصوب وبدل الخلع والمهر  
وبدل الصلح عن دم عمد اعلم ان الرهن ثلثة اقسام احد بها عين غير  
مضمونة اصلها كالماتات فالضمان عينا ودم من رهنها كذا ان  
كالامثلة او قيمة ان كان قريبا فالامانة ان يملكه على عقد فلا شيء  
في مقابلتها او تعذر فلا يبقى امانة بل يكون مضمونة وثانها بعين  
مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه والقوم يستوثقون بسلطانها لا بعينها

والبيع في يد البائع ليس  
بدن حقيقة وهو لا يملك  
وان حكمه لا يملك ان يكون  
مضمونا بالمثل او القيمة  
مح

واذا ملك الرهن كان امانة  
عنده حل الدرك او لا



المضمومة بنفسها ويريدون الايمان المضمومة في ذاتها ووجههم ان المضمومة  
 كما عرفت عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة خالصة ان كان مثليا او قيميا  
 يكون بحيث لو ملك تعين المثل او القيمة فتكون مضمومة في حد ذاتها مع  
 قطع النظر عن العوارض وثالثها عين ليست عين مضمومة ولكن بالثبوت  
 المضمومة كمنع في بدل البائع فانه اذا ملك في يدهم احد بئس او قيمة كان  
 الثمن يقطع عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فمرد هذا الاختيار  
 سموه بالعين والمضمومة بغيرها فانه من قبل المثل كما ويصح بدليها  
 هو الاصل هو توطئة لصورة ولو هو دنا فتملكه في يد المالك فانه عليه ان  
 على المالك ان يرد من الدين بغيره ان يرد من نفسه الف درهم وبذلك الرضا  
 في يد المالك فتملكه على المالك بمقابلته الف الموضع فيجب عليه تسليم الف  
 الى الرضا او المالك بغير الدين الشتر من قيمة الرضا بل كان مساويا او اقل  
 حتما فان كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا راس مال  
 السلم ومن الهرف لان المقصود ضمان المالك المجازة ثمانية في  
 المالية فيثبت الاستيفاء من حيث الكمال فان ملك في الرضا راس  
 المال او ضمن الهرف في العقد السلم والهرف واخذ حقه الى صار  
 المثل من مستوفيا لديه فيتحقق القبض حتما وان افترقا قبل القبض وبذلك  
 بطل العقد السلم والهرف لغوات القبض حقيقة وحكما والمالك يأت  
 هذا التفصيل في السلم فيه افردة بالذكر فقال وبالسلم فيه فان ملك  
 ان الرضا في العقد وجها والرهن عوضا للسلم فيه فيصير كانه استوفى  
 وان فسخا في العقد السلم وجها والرهن وبذلك هو راس المال  
 فيجب فيه ضمانا كالمضموم اذا ملك وبه رهن يكون رهن بقيمة و  
 ملك رهنه بعد الفسخ بملكه به الى بالسلم فيه من يجب عليه ومثل  
 السلم فيه القبض راس المال لانه رهن به وان كان تجوسا بغيره وهو  
 راس المال يصح ايضا بدليها عليه بالاب عبد طفلة مفعول الرهن المقدر  
 وهو راس المال لانه يملك لا يبيع وهذا اول منه في حق الرهن لان قيمته المثل

حفظه

شراح

يحفظه ببيع خوفه من العارمة ولو يملك بملك مضمونا او بدعيه نهك  
 امانة والوجه كالاب وعين بئس يوسف وقرانه لا يجوز منه او يبيع ايضا  
 بئس من عد او قل او ذكية الا ظهر العبد عرا او كحل حرا والذكية ميتة وبديل  
 صلح من فكاك وان اقران لا بد من صورة ضام عن الكا ودين بديل الصلح  
 شيئا ثم تعاد قاعلا ان لا بد من فكاك من مضمون الا صلح هذه المسئلة  
 ما مر ان وجوب الدين ظاهر ان يفي لصحة الرهن ولا مشروط وجوب حقيقة  
 شر على ان يرضى او يعطى كغيره حال كون الرهن والكفيل معينا في العقد  
 متعلقا بغيره والى المشتري ان يرضى ما سماه او يعطى كغيره سماء  
 الى الشتر اسمى انا لا قبا سالا مشروط لا بقضية العقد وفيه تقع احدى  
 المتعاقدين ولا نه صفة في صفة وهو من غير كافر وجهه ان يرضى  
 انه شرط ملائمة العقد لان الكفالة والرهن لا يستيقنا وهو ملائمة وجوب  
 الثمن فاذا كان الكفيل حرا او الرهن معينا اعتبر معني الشرط وهو الكفالة  
 فصح العقد والا اعتبر على شرط فيفسد ولا يجبر الى الشتر على الوفاء لان  
 عقد الرهن يتبرع من جانب الرضا ولا يجبر على الشتر وانما صار حقا  
 من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد باله لا يكون قويا للرهن  
 ولو رهنه لا يلزم مالم يسلم فلا ان يبيع له او ما لا وعد او في فليبيع  
 فسخه ان اذا سلم منه حال او قيمة الرهن رهنه الى المشتري ولم  
 يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان ضمانه كان له ان  
 يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا كان كفاؤا لحصول المقصود او زيد  
 الاستيفاء انما ثبت على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة قال  
 ان المشتري ببايعه وقد اعطاه شيئا غير البيع امسك هذا حق  
 اعطى فملك كان رهنه لانه ذكر ما يدل على الرهن لان العبرة بالمعاني  
 وقيمة خلاف ذفر رهن عينا من جعلين بدلين لكل منهما اصل وكلاهما  
 عند كل منهما لانه ان نصفه رهن لا حد بها ونصفه الآخر لا رهن لان الرهن  
 اصفى في جميع العين بصفة واحدة ولا شيوخ فيه وموجبه

دحل

بالباع كان بهذا الشرط  
 فسد وانه يكون رهنه  
 وان لم يتم رهنه



بحسن بالدين وهو لا يتجزأ فصار مجبوسا بكل منجزها ولا تنافي فيه كما اذا  
 قتل واحد جماعة فخر احد او بيا مقتولين واستوفى يكون مستوفيا للقبض  
 وليا قتلين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عندنا ان لا يكون المقصود فيها  
 ايجاب الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما كما في خلاصة  
 الانقسام وهو ينافي المقصود وفي كونها كل في نوبته كالعقل في قول الآخر  
 ولو ملك ضمن كل حصته اي حصته ونية او عند الهلاك يصير كل منهما مستوفيا  
 حصته لانه الاستيفاء يتجزأ فان قضى دين احدى هاتين فكل دين لهما لان  
 جميع الدين دين في يد كل واحد منهما انما يتفرقتا بين يديهما جميع الدين بطلان  
 اي كل الدين بمسكة المدينين الى قبض الكل اي كل الدين لان قبض الدين بطلان  
 في الكل لا يتصور بطلان حصة كل من شخصين انه دين عبده وقبضه هذه مسئلة  
 مستقلة لا تتعلق لهما بما سبق بعينه اذا اقام كل واحد من رجلين على رجل  
 انه دين عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كل منهما اثبت بنية انه  
 دينه كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما باطل لان العبد الواحد يستحيل  
 كون كل واحد منهما بهذا وكله بينهما بذلك في حالة واحدة ولا للقضاء بطلان واحد  
 بعينه لعدم الاولوية ولا بالقضاء لكل منهما بالنصف للزوج الشيوخ  
 فتعين التنازل ولو ماتوا وانه والدين معهما فمن كل كذا كذا في يده  
 عبده وقبضه كان نصفه اي نصف العبد مع كل منهما رهنها بحقه لان حكمه  
 في كونهما جميعا والشيوخ يفرقه وبعد الحيات الاستيفاء بالبيع  
 في الدين والشيوخ لا يفرقه **باب رهن يوضع عند عدل سمي به**  
**بعد اتيه في رهن الراهن والمقرن وضعا اي وفتح الراهن والمقرن**  
**الراهن عند جميع خلاف المالك ولا يأخذ منه الراهن من العدل اهداها**  
**لتعلق حق الراهن في حفظ بيده وامانته وحق المقرن به استيفاء به**  
**استيفاء فله ملكها عند سماع حق الآخر ويضمنه اي العدل يدفعه اليه اي**  
**دفع الراهن الى احدى هاتين لانه مودع الراهن في حق العين وحق المقرن**  
**في حق المالية واحد ساهبني الاخر والمودع يضمن بالفتح الى ان يضمن**

او التوبة

رهن من اجل

بربطان

في

في ملك المقرن ان كان يملك الراهن في يد العدل يملك في ضمان المقرن لانه  
 يده يد المقرن وكل اى الراهن والمقرن او العدل وغيرهما ببيعة اي بيع الراهن  
 عند حلول الاجل صحيح لانه لو كسب ببيع ماله فان شرط ان التوكيل في عقد الرهن  
 لم يتجزأ بالعدل بموت الراهن او المقرن الا بموت الوكيل سواء كان  
 الوكيل المقرن او العدل وغيرهما واذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا  
 وصيه مقامه لان الوكالة لا تجرى فيها الارثه ولان الموكل رضى برأيه لانه  
 غيره وله ان الوكيل يبيع اى ان يبيع بغيره ورثته اى الراهن كما يبيع حال  
 حيوته بغيره وان مات المقرن فالوكيل على وكالة لا يملك الا بتبطل بموته او  
 لا بموت احدى هاتين وكيفية ان جبار ان يبيع اى البيع ان حل الراجح والراهن غائب  
 للمناظر المقرن وكيفية ان جبار ان يبيع القاضى ايا ما يبيع فان لم  
 بعده فالقاضى يبيع عليه كوكيل بالخصوصية غائب موكله حيث يجب عليه  
 لدفع الضرر ولو وكل بالبيع مطلقا لم يملكه من النسبة لم يبعد كذا في الكفاية  
 ولا يبيعه الراهن او المقرن الا برضا الآخر لان لكل منهما حقا في الرهن للمقرن  
 حق المالك والمقرن حق الاستيفاء باعده اى الراهن العدل حتى يخرج من الرهن  
 فالتبطل دين مقامه وان لم يقبض لقيامه مقام المقبوض فملكه اى  
 يملك التمن يملك على المقرن ليقار عقد الراهن في التملك لقيامه مقام البيع  
 المقرن كذا في قيمة عبده رهن فكل اى اذا قتل العبد الراهن وغرم القاتل قيمة  
 صارت رهنه ليدل عبدة المقتول فان او في اى ان باع العدل الراهن  
 فاوفى بمنه اى ثمن الراهن المقرن فاستحق الراهن في الرهن كما اذا يملك  
 الراهن في يد المقرن قد وقع فيما اداناه من تسخير صدد الشريعة بدل  
 المقرن المقرن وكانه ساهب من الناس جميعا المستحق الراهن قيمة الرهن  
 لانه غاصب في حقه وحق البيع والقبض اى قبض التمن لان الراهن ملكه  
 باذنه الضمان او ضمن المستحق العدل القيمة لانه متعبد بالبيع والتسليم  
 فهو اى في يكون العدل حقه ان شاء ضمن الراهن قيمة الراهن قيمة المقرن  
 لانه وليه فبيع بما لحقه بالغرور وما جرمته وضمها الى البيع والقبض لانه

وكذا عند فلكه اى العدل الرهن  
 قد وقع به فانه ايها يكون رهنه  
 بدل العبد



ملكه بالضممان فبين ان باع ملكه نفسه فلا يرجع المهر على العدل بدنية  
او ضمن المهر لانه الذي اراه اليه ان يبين بالتحقق انه اخذ الثمن بغير حق  
لان العدل ملكه بعد بالضممان فهو الذي اخذ الثمن له اي للعدل لا للملكه  
وانما اراه الى المهر على ظن ان المبيع ملكه انما اراه ان المهر ملكه لم يكن  
واضحيا به فله ان يرجع عليه ورجع المهر على رايه بدنية لان العدل اذا  
رجع بطل قضى المهر للمهر فيرجع المهر على رايه بدنية ضرورة وفي  
وفي القام عطف على قوله ففي المهر الذي اذ كان الرهن قائما في بدنية  
اخذه اي المستحق من مشتريه لانه وجد عين ماله ورجع هذا اي مشتريه  
على العدل بضمه لانه العاقد وحقوق العاقد يتعلق به ثم يرجع هو الى  
العدل على الرهن بدني بضمه لانه الذي اراه عليه في العهدة بتوكيله فيجب عليه  
تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المهر للمهر وسلم المقبوض له او يرجع  
العدل على المهر لانه بضمه لان العقد كما انتقض بطل الثمن وقد قبضه المهر  
ثمنا فاذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو الى المهر على الرهن  
بدنية لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع  
به عليه وان لم يشترط اي التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط بل  
وكل بعده يعني ان ما ذكر من التفصيل انما يتأتى اذا شرط التوكيل في عقد الرهن  
واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الرهن العدل بعد العقد فما لحق العدل  
من العهدة رجع به العدل على الرهن فقط اي لا على المهر لانه التوكيل  
اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حقا المهر فلا يرجع به كما في الوكالة المبرورة  
عن الرهن بان وكل انسانا بان يبيع شيئا ويقضى دينه من ثمنه ففعل  
ثم لحقه عهدة لم يرجع به على القابض بكتاب الوكالة المشروطة في الوعد  
اذا يتعلق بها حق المهر لانه كان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز  
ان يلزمه الضمان قبض المهر لانه اولا هو رده عدم قبضه ان العدل  
باع الرهن باسم الرهن وضاع الثمن في يد العدل بلا تعدي به المستحق المهر  
فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الرهن ملك الرهن مع المهر

فاستحق

فاستحق وضمن الرهن قيمته بملك بدنية يعني اذا استحق الرهن المهر ملكه  
فله ان يجازي ان شار ضمن الرهن قيمته وان شار ضمن المهر لانه كل منهما  
متعد في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الرهن فقد بملك بدنية لانه  
ملكه با دار الضمان فصح الايضار وان ضمن المهر لانه رجع على الرهن بضمه  
التي ضمنها بدنية اما بالقيمة فلا مغرور من جهة الرهن بالتسليم واما  
بالدنيا فلا انتقض قبضه فيعود حقه كما كان **باب التفرع** وحده  
في الرهن وقف بيع الرهن با باع الرهن الرهن بلا ان المهر فابيع  
موقوف لتعلق حق المهر به فيوقف على اجازته ان اجاز المهر الرهن او  
اي الرهن رايه نفذ اما الاول فلان التوقف لحقه وقد رهن بسقوطه واما  
الثاني فلان المانع من النفوذ قد زال والمقتضى وهو التصرف الصادر في  
الاهل في الحال موجود والتمن دهرها قال البيه اذ نفذ با جازة المهر فبطل  
حقه في بدنه والناقص اي المهر لم ينفذ الرهن لم يفسخ في البيع لان التوقف  
مع المقتضى لانه اذا كان لصيانة حقه وحقه يصار بان عقاده موقوف  
واذا بقي موقوف فاجبر المشتري الى حقه او دفع الامر الى القاضي ليفسخ اي العقد  
بكم عمر الرهن من التسليم باع اي الرهن الرهن من وجلي باع من او قبل اجاز  
او اجازة المهر لانه وقف البيع الثاني على اجازته ايضا اي كما وقف الاول فان  
الاول موقوف والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلو اجازة او اجازة المهر لانه  
البيع الثاني جاز الثاني لا الاول لو باع الرهن الرهن ثم اجاز الرهن او  
او وبه في غيره اي غير المشتري فاجازها اي هذه التصرفات من البيع و  
غيره المهر لانه جاز الاول هو البيع لا البواقي والفرق بين المستلزم حيث  
جاز البيع الثاني بالاجازة في الاول ولم يجر التصرفات المذكورة بعد البيع  
في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة للكل ان المهر لم يجر في البيع  
لتعلق حقه ببطله بخلاف العقود المذكورة اذ لا بد من الرهن والرهن وما  
في الاجازة بدل المنفعة لا العين وحقه في ماليتها العين لا المنفعة فكانت  
اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فنفسد البيع وصح انعاقه ان اشاق الرهن



الربن وتكثيره واستيلاده لانه تعرف صدق الابل ووقع في الحبل فطلب الكفا  
لصوات حبل فلو كان الربن موصلا طوب بدنية الحال اذ لا معنى لالزوم قيمة  
الربن مع حلول الدين وفي كونه حبل اخذ منه الربن قيمته وجعلت وهذا بدله  
يحل الدين لتحقق سبب الضمان وقاعدة في التضمين وهو حصول الاستيفان  
ويجسها الى حلول الابل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جنسه لان  
الربن له ان يستوفى حقه مما حال غريمه اذ اظفر محس حقه فاكفان فيهما  
ردده لانهما حكم الربن بالاستيفاء وان كانت اقل من حقه رجع بالزيادة  
لعدم ما يستقطه ولو كان الربن معسر اخفى العتق سعي بعبد لم يرض  
في الاقل من قيمته ومن الدين اي كانت القيمة اقل من الدين سعي في القيمة  
وان كان الدين منها سعي في الدين ورجع على سيده او اصابا غنيا لانه  
قضى وهو مضطر فيه بحكم الشرح فيرجع عليه بما تجمل عنه وفي اخيه يعنى  
التدبير والاستيلاد سعي كل من المدبر والمستولد في كل الدين بما يرجع  
على سيده لانها اذ يراه من حال المولى لانه كسبهما من حاله وانما في اي يملك  
الربن رهنه كاعتاقه غنيا اي ان كان الدين حالا اخذ منه الدين وان  
كان موقفا اخذ قيمته فلو كان رهنه الى حلول الابل واجنبى تخلفه ضمنه المولى  
فاخذ مثله وقيمته وكان اي كما خود هذا بدله كما مر اعاده الربن من كونه  
وايه او اعاده احدهما من الربن والمرتبه باذله صاحبه آخر فقبضه  
سقط ضمانه اي ضمان الرهن حاله بما فات بين يد العادة وبه المرتبه  
وان وصليته بقى الرهن ولهذا كان المرتبه ان يسترده الى يده وفيه  
سقط ضمانه بقوله فلو كان الربن مع مستعيره اي مع رهنه ان كان  
هو المستعير او مع اجنبى ان كان هو المستعير يملك بما شئ لصوات  
القبض المضمون ولكل منهما اي من الربن والمرتبه رده اي رده الرهن  
المستعار وهذا كما كان لان لكل منهما محتمل ما فيه فان مات الرهن قبله  
اي قبل رده الى المرتبه في صورة الاعادة فالم مرتبه احمق به اي بالربن كما  
سائر الغرما لان العادة ليست بلزمة والضمان ليس من لوازم الرهن

قطعا

قطعا فان حكم الربن ثابت في ولد الربن مع انه مضمون بالهناك واولا  
الربن فاذا اخذها فالضمان لحور القبض فيعود بصفته واذا ارجع  
او باع احدهما باذن الآخر من اجنبى سعى عن الربن فلا يعود الابل بصفته  
ولو مات الربن قبل الرد الى المرتبه فالم مرتبه انسوة للوفاة او تعلل بالربن  
هذا لازم بهذه التصرفات فيسقط حكم الرهن بخلاف الاعادة حيث لم يتعلل  
بها حق لازم فاذا قد رهن بعد اغنيته سعى اشترا من ماله لا ينفذ الربن لانه  
توقف على اجادة المالك فلا ينفذ باجادة غيره ولا يسطر الربن بهلاكه لان  
ملك الربن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا ملك في يد المرتبه واخذ المالك  
تجهيلا الربن لانه ملكه بالضمان من وقت القبض فكان ملكا للربن سابقا  
على الربن كذا في القواعد من مرتبه اذن بالاستعمال اي اذن له الربن بما طلب منه  
فيما لا يستعاده وان كان الربن عادية او استعاده اي الربن من رهنه  
لعل ان يملك الربن حال العمل في صورته الا اذا استعاده لم يضمن  
اي المرتبه لثبوت يد العادة بالاستعمال وهي مخالفة بيد الربن فاستوفى الضمان  
وفي طرفيه اي قبل العمل وبعد الفواع منه ضمنه كالم مرتبه اي ضمن المرتبه انما  
كفها لا الربن وهو معلوم صحيح استعاده شئ ليرهن لان المالك رهنه بتعلق  
درا المستعير بماله وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكفالة واذا صرح  
بغيره المستعير بما شأ من قليل او كثير فان الاطلاق واجب لا اعتبارا بضمومها  
في الاعادة لان الجاهل فيها لا تفضي الى الكفاية وان سعى المعير فبما عيشه  
من قدر فانه اذ اعين قد لا يكون المستعير ان يرضى بكثر منه او اقل لان  
التقيد مفيد وهو ينفى الزيادة لان غرضه الاحتباس بما لم يرضى او يرضى  
النفقها ان ايضا لان غرض المعير ان يبيع المرتبه مستوفيا لا يرضى بمخالفتها  
عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه يملك الباقي مائة فلا يرجع عليه  
وجنس وممرتبه وبلد فان كل ذلك مفيد بتفسير البعض بالنسبة الى  
البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة والحفظ فان خالف في ما اعتبر  
التقيد ان خالف المستعير المعير ضمنه اي المستعير المعير مخالفة رهن الرهن



لانه ملكه بالضممان تبين انه رهن ملكه نفسه وضمين الميراث لانه ايضا  
متعد فصار الرهن كالغاصب والميراث كغاصب الغاصب ووجه اى  
الميراث بما ضمنه من القيمة وبدنيه على الرهن اما وجوبه بالقيمة فلا يجوز  
من جهة الرهن واما وجوبه بالدن فلا يجوز بضمه انقص فعاد حقه كما  
كان وان وافق بان وجهه بمقدار ما امر به وبهكذا على الرهن عند الميراث  
استوفى اى لم يترك له دينه لو قيمته كالدين او اكثر تمام الاستيفاء  
بالهلاك ووجب مثله اى مثل الدين للميراث المستعير وهو الرهن لانه  
قضى بملكه دينه ان كان مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة لا  
القيمة لانه قد وافق فليس متعدد وبعض دينه عطف على كل دينه اى استوفى  
الميراث بعض دينه لو قيمته اقل من الدين وباقي دينه على الرهن اذا لم  
يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته لو انكلم الميراث بغيره ان الميراث اذا زاد  
يقضى دين الميراث لملك ملكه عن الدين ليس للميراث ان يمتنع عن تسليم  
الرهن لان الميراث غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اذ  
كاد الرهن فيجب الميراث على القبول ويرجع على الرهن بما ادى ان ساوى الدين  
القيمة لانه قضى دينه وهو مضمون فيه ولا يوصف بكونه مضمونا وانما قال  
ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا  
يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر الميراث على تسليم ذكره  
الشريعة بهكذا الدين عند الرهن قبل دهنه او بعد فلهذا لا يضمن وان  
وهلية تصرف فيه من قبل الميراث او الرهن او كونه او كونه امانة خالف  
ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لما في حجية الرهن على الرهن مضمون  
لانه تقويت حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا جنسى  
في حق الضمان وجنسية الميراث عليه اى الرهن يسقط من دينه اى الميراث  
بقدرها اى جنسية لانه تلف ملكه غير خازنه ضمانه واذ الزمه  
وكان الدين قد حل سقط من الضمان بقدره والزمه الباقي لان ما زاد  
على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالانفاق بعد الرهن

فلم يضمن

فلم يضمن له الوديعة اذا تلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان  
وجنسية الرهن عليه وعلى مالها هدر والميراث باجنسية على النفس ما وجب  
المال بان كانت اجنسية خطأ في النفس وفيما دونها واما ما يوجب القصاص  
فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جنسية على الرهن هدر او لا فلهذا  
جنسية المملوك على ما ملكه وان فيما يوجب المال هدر لانه المستحق ولا يثبت  
الاستحقاق له عليه واما كون جنسية على الميراث هدر فلا فلهذا جنسية لو  
اعتبر بها كان عليه التخليص منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب  
الضمان مع وجوب التخليص عليه رهن عبدا يعدل الفا بالف موهل  
فصار قيمته مائة فقتل حرق مائة وحل اجله اخذ مائة مائة من مائة  
وسقط باقية وهو تسعة مائة لان نقصان السعر لا يوجب سقوط  
الدين لانه بزيادة عن قوته ورجبات الناس بخلاف نقصان العين فاذا كان  
باقيا ودين الميراث به الاستيفاء صار مستوفيا لكل من لا يتدار ولوبا عه  
بأجره بمائة اى باع الميراث العبد بام الرهن بها وقبضها ورجع بما بقى وهو  
تسعة مائة لان الرهن اذا باعه صار كانه استرده وباعه بنفسه في  
يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى فكذا يهرنا فلهذا اى عبدا  
يعدل الفا عبدا يعدل مائة فذبح به فكذا لا رهن بكل دينه لان العبد كذا  
فان مقام الاول فصار كانه الاول قائم ويراجع سعرة جنس الرهن كونه  
يعنى رجل رهن رجلا عبدا قيمته الف درهم بالف درهم او اقل منه فقتل  
العبد قتلا خطأ فذاه مائة لان الضمان باجنسية على الميراث والعبد كذا  
في ضمانه ودينه مستغرق رقبته فيقال للميراث اقد العبد من اجنسية فانه  
فذاه اصله ودينه وكان دينه على الرهن كانه والعبد رهن كانه ولم  
يرجع الى على الرهن بدين من الفداء لان العبد كذا مضمون وجنسية المضمون  
اجنسية الضمان فلو رجع الرهن عليه ورجع الرهن عليه فلا يفيد ولا  
يرفعه اى ليس للميراث ان يدفعه الى ولي جنسية لانه لا يملك التملك  
فان اى اى امتنع الميراث من الفداء دفعه الرهن او فداءه فسقط الدين



من يملك الميراث او وقع العبد او فداه بالدية فان وقع او فدى سقطت  
 الميراث او اخذ الميراث العبد وبطل الميراث ان لم يكن له الميراث او كثر من قيمته الميراث  
 الميراث بل يكون ميسرا ويا او اقل منها او اما اذا كان اكثر فبسط من الميراث مقدار  
 قيمة العبد ولا يبسط الباقي مات الميراث باع وصية الميراث وقضى الدين لانه  
 قائم مقامه فان لم يكن له وصي فبسط الى وصي يبيعه اي نصبة القاضي رعا  
 الوصي بعد الميراث لانه لا يملك الميراث من ثمنه او ما لا يوقف ولا يرضى الا لولا  
 حكمه وانه لا أثر لبعض الغرماء بالانفاذ حكمه لان ما لا يوقف ولا يرضى الا لولا  
 ثبوت يدي لا يستفاد لهم تهرنا حكمنا فاشبهه بالانفاذ والحقيق قال  
 قضى بينهم اي دين سائر الغرماء قبل الرضا اي قبل ان يردوه نقد له والحق  
 وهو حق بنية الغرماء ولو انقروا الغرماء اي لم يكن لهم اي دين واحد جاز هذا  
 الميراث اعتبارا بالانفاذ الحقيقي بيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرضا فكذا  
 بعده وان اردت ان الوصي يدين للميت على آخر جاز لانه استيفاء حكمنا  
 وبذلك وفي دين الوصي تفصيلات ثلث في كتاب الوصايا ان شاء  
 الله تعالى **فصل** في نصيب قيمته عشرة بها اي بعشرة فتم وتكمل وهو يساوي  
 اي العشرة بقيت وبنسبها بها اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الميراث او بالتعجيل  
 فخرج من كونها كما كان لولا ان لم يبع ما لا ينقص ما وانما يبطل لانه بعد  
 ان يعود بالتكميل لهذا المشي عهدها فتم قبل القبض لا يبطل البيع لا محال  
 فيه وانه خطأ فكذا هذا ودين شاء لذلك قيمته عشرة فماتت بمانع فخرج  
 جلد باقساوي ودينها هو اي جلد ودينها به اي بدراهم لان الرضا يتقرر  
 بالهداك فاذا حصل بعض الجمل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة  
 بمبيعة قبل القبض فخرج جلد با حيث لا يعود البيع لان البيع ينقص  
 بالهداك قبل القبض والمشتق لا يعود وقيل ويعود ايضا لما الرضا  
 كونه وبنسبه ووصفه ونحوه لانه لو ولد من ملكه ودين مع اصله ان  
 تبع له والميراث هو لازم فبسط اليه ويركك مجانا اي ان يملك بهلك  
 بل شئ لان الشاة لا يسطر لها مما يقابل بالاصل لعدم دخولها تحت العقد

مقصودا

مقصودا وان بقي النماء وبذلك لا يصل فك بقطه اي فلكه الميراث بقطه  
 يقسم الدين على قيمته اي قيمة النماء على يوم الفكاك بالفتح والكسر وقيمة المال  
 اي اصل الرضا يوم القبض لان الرضا يظهر مضمونا بالقبض والزيادة تغير  
 مقصودة بالفكاك اذا بقي في وقته والفتح يقابل شئ اذا كان اذا كانت  
 مقصودا كولد لم يبع فانه قبل القبض لا حصته له من الشاة فاذا قبضه المشتري وها  
 مقصودا بالقبض صار له حصته من الشاة وبسط من الدين حصته الاصل اي  
 ما اصاب بالاصل بسقط من الدين لانه يقابل بالاصل بفك النماء بحصته اي ما  
 اصاب النماء افلكه الميراث به الزيادة نص في الرضا مثل ان يرد ثوبا بعشرة  
 يساوي عشرة ثم يريد الميراث ثوبا آخر ليكون مع الاول وهذا بالعشرة لانه لا  
 مثل ان يقول الميراث اقرضني خمسمائة اخرى على ان يكون العبد الذي سترك  
 وهذا بالف والفرق انه الاصل بمقدور بينهم ان الاماكن انما يقصود الاماكن  
 الزيادة في المعقود عليه او المعقود به فالزيادة في الدين ليست شيئا منها اما  
 كونها غير معقود عليه فظاهر وانما كونها غير معقود به فلو جود ونسبه قبل  
 الرضا بخلاف الرضا فانه معقود عليه لانه لم يكن محسوسا قبل عقد الرضا ولا يرضى  
 بعده ودينها يساوي الفاق دفع مثله اي عينا يساوي الفاق هذا بدله  
 هو الاول ودين حتى يرد له ارضه والميراث اي دين في الشاة حتى يجعله مكانه  
 الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فخرج عنه ما بقيا لا ينقص القبض  
 فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الشاة فيه لانها راضيا بدخول احد هما فيه فاذا زال  
 الاول والاول في ضمانه في ضمانه ثم قبل شاة بغيره بغيره منه لان يد الميراث  
 على الشاة بدراهم ويد الميراث بدراهم استيفاء وضمنان قد ينوب عنه وقيل لا يشترط  
 لان الرضا تبرع كالميراث وعينه امانة كما عرف وقبض الامانة ينوب عن قبض  
 الامانة ابرار الميراث الميراث عن دينه فبسط اي قبل الرضا الا بالبر او او وحده له  
 فبذلك الرضا في يد الميراث بل مانع من صاحبه بهك مجانا استحسانا وقال في ضمان  
 قيمته الميراث وهو القياس لان القبض وقع مضمونا بقبض كذلك ما بقي القبض  
 وجه التحسين ان ضمان الرضا باعتبار القبض والدين لانه لا يشترط استيفاء



وذلك لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالأبصار لم يبق احدهما وهو الدين والآخر ثابت  
 بعلة ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا لو سقط الثبات  
 لعدم القبض وان بقي الدين فكذلك اذا برز الدين سقط الضمان لعدم الدين  
 وان بقي القبض ولو استوفاه اي لم تهرأ دينه بالتمام او بعضه بايقار الرهن  
 او منقطع او شرأته يشابه اي بالدين او صلته منه اي الدين على عين او احواله من رهنه  
 يد على آخر فلهذا في هذه اي لم تهرأ بهك بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالانقطاع  
 وكفه كما تقرر ان الديون بقضيه بالمثل لا بالنفس كما لا يستغنى ويتعذر  
 لعدم الفايده لانه يعقب مطالبته مثله فاذا بهك الرهن تقرر الاستيفاء الاول  
 فانقص الاستيفاء الثاني ودد ما قبض اليه من ادى في صورة ايقار الرهن او  
 المنقطع او الشرأ او الصلح وبطلت كونه وبهك الرهن بالدين او باحواله  
 لا تسقط الدين وكذا دمة المحتال عليه تقوم مقام دمة المحيل ولهذا يوجد  
 الى دمة المحيل اذا مات المحتال عليه مفلسا كذا في كتابها الرهن بالدين في الصورة  
 المذكورة بهك به ايضا اذا بهك بعد تصادفهما على ان لا دين له ان الرهن مضمون  
 بالدين او بغيره عند توفيق الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت جهة لا محال  
 ان يتصادف على قيام العين بعد تصادفهما على عدم الدين بخلافه لا يراى لانه  
 يسقط به **كتاب الغصب** اودده عقيب كتاب الرهن لان في  
 الاول صيا شرعي وفي الثاني غير شرعي هو لغة اخذ الشيء من الغير بالغصب  
 متقوما اذ لا يقال غصب زوجة فلان وخر فلان وشرعا اخذ مال صوم بغيره  
 متقوم اهترأ من ائتم محترم اهترأ من مال محرم فانه غير محترم من يد مالكه  
 بل اذنه اهترأ من اخذه من يد المالك باذنه واشارة الى انه اذنه يد المالك معجزة  
 في الغصب عندنا وعند الشافعي وهن اثبات يد العبد وان عليه وثمة خلاف  
 تظهر من زوايد المخصوص كونه لخصوصية وثمة البستان فانها ليس مضمونة  
 عندنا لعدم ازالة اليد عنده مضمونة لاثبات اليد فاحاصل ان المعبر  
 في الغصب عندنا ازالة اليد المحققة واثبات يد المبطلة وعند الشافعي المعبر  
 هو الثاني فقط لا خفية اهترأ من السرقة فاستخدام العبد وتجميل الدابة

الاصح

اي وضع الحمل عليها غصب لوجود ازالة اليد المحققة واثبات اليد المطلقة فبهما  
 لا جلوسه على البساط لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل  
 والتحويل البسط فعل لما كان وقد بقى اثر فعله في الاستيلاء فلم يكن اخذ من يده  
 وحكمه الاثم لم يعلم انه مال الغير ودد العين فائمة والغرم بها كونه وغيره اي  
 لغيره من علم الا غير انه لانه حق الغير فلا يتوقف على علمه ولا اثم لانه خطأ او  
 مرفوع باحدث ويجب التمسك بالمثل كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله  
 نفع فاعندوا عليه بمثل ما اعتدس عليكم الآية المراد بالمثل ما يوجد له مثل في السوق  
 بالتفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قيم ثم المثل قد يكون  
 مضموناً بحيث يخرج الصنعة عن المثلية بجعله نادراً بالنسبة الى اصله كاللحم  
 كالقيمة والقدر والبريق فيكون قيمياً وقد يكون مضموناً بحيث لا يخرج الله  
 الصنعة عن المثلية لبقا كثرته وعدم تفاوته كالدرهم الممزوجة والديانة  
 فان انقطع اي المثل فيجعله يوم مخصوصة وعند يوسف يوم الغصب  
 وعند محمد يوم الانقطاع لاي يوسف انه لما انقطع التحق بما لا مثل له فيعتبر  
 قيمته يوم انعقاد السبب لانه الموجب والحج ان الواجب المثل في الذمة وانما  
 على الصحة ينقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا بد  
 من ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو صير الى ان يوجد مثل فلهذا  
 وبقيضا القاض ينقل فيعتبر قيمته يوم مخصوصة والقضاء واجب القيمة  
 في القيمة كالعروض والحيوانات والعددي المتقارب يوم غصب لانه مطالب  
 بالقيمة عين غصب فيعتبر قيمته عند ذلك فان ادعى ان الخاصية المماثلة ليس  
 حتى يعلم انه المخصوص لو بقى نظره ثم قضى عليه بالبدل لان حق المالك  
 ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما اذا ادعى  
 الديون الا فلا من رهن ان المالك انه مات عند غاصبه وطلب لغاصبه ان  
 رهن انه مات عند ما كنه فينبه او لا عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب  
 ثابت ظاهر واثبات الرد عاده في البيعة مما يدعي خلاف الظاهر وبيته الما  
 او لا عند يوسف لان حاصل اخذها في الضمان وفي بيته اثباته وهو ان



الغصب إنما يتحقق فيما ينتقل ويحول لما عرفت أنه إذا لم يملكه باثبات  
 اليد عليه ولا يمكن تحقيقة إلا في المنقول والعقار الذي لا ينتقل ولا يحول فلو  
 أخذ عقاراً وهلك في يده بان عليه السبل على الأرض فبقيت تحت الماء وغصب  
 وإذا أخذ من باقة سماوية أو جوارسيل فذهب بالبناء لم يضمن لا انتفاعاً شرطاً ولو  
 الغصب قبل فاعلم على ما دللنا والاسم وشئ في خصوصهما لا يجمع أنه بفهمه بالبيع  
 والتسليم وبالحجور في الودعة يعني إذا كان العقار وودعة عنده فحجراً كان فلهما  
 بالانتفاع وبالرجوع من الشهادة بان نهى على رجل بالدار ثم رجعا بعد القبض  
 ضمنا وضمنا فلهما في العقار والمنقول ما نقص مفعول ضمنا بفعله متعلق بقوله  
 نقصه وسكنه هذا بيان الضمان في العقار والعبارة الصادقة عن المشقة  
 ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيره من الفعل بالهدم واليكنى بالسكنى بالخصوص  
 وبين أن يكون مقارنته بعمل يقضي له الهدم البناء كما إذا كان في القسارة حتى  
 قال في شرح قول الهداية ويدخل في قوله إذا الهدم الدار وسكنه وعلمه أنما  
 قيد بعمله لأنه إذا الهدم من الدار بعد غصب وسكن فيها لا بسكنه وعلمه بالباقة  
 سماوية فلا ضمان عليه عند الحج واليوسف فظهر أن مرادهم بيان سبب  
 النقص الأول وهو ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضي اليه بالباقة  
 وهو السكنى الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال وما نقص  
 بفعله سكنه فلم يعل عليه أن السكنى أن قيدت بالعمل الموهوم لم يسبق  
 للسبب الأول يعني الهدم تعرض والآن لم كون السكنى كجودة من العمل  
 الموهوم سبب الضمان وقد عرفت أن الدار مع السكنى إذا الهدم باقة سماوية  
 ليس فيها ضمان وعندك نسخة منقولة من خط المصنف وكانت العبارة  
 المكتوبة فيها أو لا كما في الهداية وغيرها ثم تبعتها بعد الشريعة والصحة  
 ما يوافق الهداية وزدته فإن الأرض لمعضوبة إذا انقضت بالزراعة يجمع  
 النقصان لأنه تلف البعض أو باجادة عبد غصبه عطف على بفعله وبما  
 للضماني في المنقول أي ضمنا أي ضمنا ما نقص باجادة عبد غصبه فحصل له في  
 في مدة الاجادة نقص بسبب استخلاصه بخلاف البيع يعني إذا انقص

شئ من

سور في

وصف

شئ من القيمة المبيع في يد البائع بقوات منه قبل أن يقبضه المشتري لا يضمن  
 البائع شيئاً لنقصانه حتى لا يسقط شئ من الثمن والحق النقصان  
 وراجع السعر إذا ردت في مكان الغصب يعني إذا ردت الغاصب لمغصوبه إلى  
 ملكه بعد نقصان السعر فإن كان الرد في مكان الغصب فلا ضمان عليه  
 لأن تركه لغيره انبثات لا بقوات جزوان لم يكن فيه تمييز كما كان بين  
 أخذ القيمة وبين الانتظار إلى الذهاب إلى ذلك المكان ليسترده لأن النقصان  
 حصل من قبل الغاصب بنقله إلى هذا المكان فكان له أنه يلتزم الجزر وظايفه  
 بالقيمة وله أن ينتظر وتصدق باجره عطف على ما ضمنا إذا غصب عبد  
 مثلاً وأجره وأخذت أجره فنقصه بالاستعمال ضمنا ما نقص تصديق باجره  
 أخذه عند الحج ومجدره وأصله أن الغلة للغاصب عند اختلاف الشئ في  
 لأن المنافع لا ينقوم إلا بالعقد والعاقبة هو الغاصب فهو الذي جعل  
 منافع العبد ما لا يعقده فكان هو الذي يبدلها ويؤمر أن يتصدق بها  
 لاستفادتها ببدل خبيث وهو التصرف في مال الغير وأجر مستعارة إلى  
 إذا استعار شيئاً وأجره وأخذ أجره ملكه ويجب عليه تصديق ما ذكر  
 ورجع إلى تصديق البائع حصل بالتصرف في مودعة ومغصوبه متعينا  
 بالاشارة أو بالشئ وبدلهم الودعة أو الغصب ونقد بها فإن أشاء غيرها  
 ونقد غيرها أو إلى غيرهما أو أطلق ونقد بها لا يعني أن المودع أو الغاصب  
 إذا تصرف في الودعة أو في المغصوب ورجع يتصدق به عند الحج ومجدره  
 وأضحى فيما يتعين بالاشارة إليه كالعوض ونحوها لأن العقد يتعلق به حتى  
 لو هلك قبل القبض يبطل البيع فيستفيد الرتبة اليد في المبيع بمكة خبيث  
 فيتصدق به أما فيما لا يتعين كالدرهم والذاتية فقد ذكر في الجامع الصغير  
 إذا اشترى بها فانه يتصدق بالرجح فظاهر هذه العبارة تدل على أنه إذا رده  
 أنه إذا أشاء إليها ونقد منها وأما إذا أشاء إليها ونقد من غيرهما أو أطلق ونقد  
 منها فليس كل ذلك يطيب له لأن الاشارة إليها لا تفيد التحيين فيستوى وجودها  
 وعدمها إلا أن يتأكد بالنقد منها وبه كان يفتي الإمام أبو الليث وفي الكافي



برهان

1999

ما ذكره

...



او صوابا و ان السويح  
الذي غصبه

واجرة القلع و درهم بقية و درهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة  
وتسعة و درهم فغصب المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من  
قيمة البناء او الفرس و اذا عكس فلا غصب ان يفهم له قيمة الساحة  
في اخذها الى الساحة كذا في الخلاصة في النهاية حرر النوب الذي غصبه  
المالك بالخير و ان سار ضمنه الى النوب و السويح حال كونه ابيض الى  
اخذ منه قيمة ثوب ابيض و مثل سويقه و سلم الى الغاصب لانه من الثياب  
او اخذها الى الثوب المصبوغ و السويح المملو و ضمنه ما زاد الصبيح  
و السمر لان الصبيح مال منقوض كالنوب و غصبه و ضمنه لا يسقط  
حرمة ماله و يجب هيئته ما امكن و اذا في ايصال معنى حال احدهما اليه  
و انما حقا الى اخره في عين ماله و هو فيما قلنا من التخيير الا اننا اخبرنا ان  
الثوب لانه صاحب اصل و الغاصب صاحب وصف و ان سود الى الغاصب  
ضمنه الى المالك ابيض او اهدى و لا ينسب للغاصب من اهل التسويد لانه نقص  
**فصل غيب الى الغاصب ما غصب و ضمن قيمة ملكه الى الغاصب ملكا مستندا**  
الى وقت الغصب و قال الشافعي لا يملكه لان الغصب عقد محض فلا يكون  
موجبا للملك لانه حكم شرعي فستدعي سببا مشروعا و قلنا ان المالك ملكه  
بدل الغصب بملكه الى و بية و يد اوجب ان يخرج الغاصب عن ملكه  
لكن يجمع البدل و المبدل في ملك شخص واحد و يجب ان يدخل في ملك الغاصب  
و الا لزم بثبوت الملك بملكه و صدق الى الغاصب في قيمته الى الغاصب  
بقيمة ان لم يجره المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة الغاصب  
و انكرها الغاصب و انكرها المالك قبل و الا صدق بقيمة في ثمن الزيادة  
كما في سائر الدعاوى فان ظهر الى الغاصب و بين الى قيمته اكثر مما ضمنه الغاصب  
وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذها الى الغاصب ملكا و قد عوذه او امضى  
الى المالك الضمان لان و ضمها بهذا القدر لم يتج حيث ادعى الزيادة و انما اخذ  
و زها لعدم اليقين و لو ضمن الغاصب بقول ماله و بية الى حجة ملكه  
او كقول الغاصب فهو له الى الغاصب و لا خيار للمالك لانه ضمن بالزيادة

لهذا القدر

لهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط نفذ بيع غاصب ضمن بعد بيعه  
لا اعتاقه كذا في اذ ضمن بعد الاعتاق لان الملك ثابت للغاصب ان ضمن  
لثبوت مستند و ثابت مستند ثابت من وجه دون وجه و الملك انما  
يكفي لنفاذ البيع دون الاعتاق و لو ايد الغاصب مطلقا ان سواء  
كانت متعلقة كالسهم و محسن او منفصلة كالولد و التمر و يضمن  
الا بالتعدي و المنع بعد الطلب لانها امانة و حكمها هذا و ما نقصت  
بجارية بالولد و مضمون و يجبر بولدها ان ذاولدت بجارية لمغصوبة  
و لكان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد و فاء  
به جبر النقصان بالولد و يسقط ضمنا من الغاصب و الا يسقط  
بحسب به و في بامه غصبها فجلت فردت حاملا فولدت ثمانية ضمن  
قيمة لان لم يرد بها كما اخذها لانها اخذها و لم ينعقد فيها سبب التلف  
و رد بها و فيها ذلك قصار كما اذا جنت جنانية في يد الغاصب فقتلت بها  
او دفعتها بعد الرد فان يرجع بقيمة ما على الغاصب كذا هذا بجلت  
حرة اذا زنى بها و جل مكرهه فجلت ثمانية في نقاسها فانها لا تضمنها  
بالغصب ليس في عند خيسار الرد ضمها ان الاخذ زنى بها الى بامه غصبها  
و استولد بها الى جللت منه و الدعي ثبت النسب بعد رضاه المالك  
لان التضمين بماله حق التضمين او رث شبيهة و النسب يثبت بها  
كما لو زنت به غير امراته و الولد رقيقا لا لاحرية لا يثبت بالشبهة كذا  
في الكافي المناقح كقول الدابة و سكن الدار و استخدم المملوك لا يضمن  
بالغصب و الا خلاف صورة غصب المناقح ان يغصب عبدا مثلا و يكره  
شراؤه لا يستعمل ثم يرد على سيده و صورة خلاف المناقح ان يستعمل  
العبد شرا ثم يرد على سيده كذا في الكافي بل يضمن ما نقص باستعماله  
فينضم النقصان الى المملوك ان يكون الى الغاصب استثنى من قوله لا تضمن  
و قفا او مال يمين فان منافعها تضمن كذا في العمارة و غيرهما و تضمن  
ايضا حرر المسلم و خنزير بان اسلم ذمي و في يده الخمر و خنزير فأنفقا





آخر لانها ليس اجمال في حق المسلم خلاف مال الذي من غير و انفسه حيث  
يضمنان بالانكشاف لانها مال في حقه فمقتضى حمله بها بمقتضى كالتف  
من الظل الى الشمس ومنها اليه او جلد ميتة قد بعه به الى غيره بمقتضى كالتزاي  
والشمس اخذها المالك تجانا اذ ليس فيه مال متقوم للغائب وكان في  
الذباغة اظهارا للمالية والنقوم فصار كغسل الثوب ولو انظرها ضمنه لان  
ملك الغير غير متقوم كالمال ملكه المالك الغائب فكل ما لا يملك عليه  
اي على الغائب لان الخمر لم يكن متقوما والمال متقوما فخرج جانب الغائب  
فليس له ان يغيره ولو بغيره ان بمقتضى كالتقوية والتقصيص وكما بهما الجمل  
اخذ المالك وادما زاد الدرع اذ هذا الدرع اتصلا فمال متقوم كالصبي في  
الثوب فخرج جانب الغائب ولو التفت لا يضمن لانه لم يملك مال الغير  
ضمنه بكسر معروق وهو الالهو كيربط ومرتاد ودف وطبل وطنبور  
قيمته صانها كغير الالهو ففي الطنبور يضمن الخشب المنحوت ونحوه في البوت  
ويضمن با راقه سكر ومنصف وقدم معناها في كتاب لا شر به قيمته بالانكشاف  
لان المسلم ممنوع عن ملك غيره ما ولو كان فعل جاز وان اختلف صليب  
نفراني ضمنه قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وهو مقر عليه فلو  
التعرض له ويبيع بغيره اي بيع هذه المذكورات وقال لا يضمن ولا يبيع  
بيعه وقيل اختلف في الذف والطبل اللذين يفران الالهو فاما طبل  
الغزاة والاس الذي يباع فيه في العرس فيضمنهما بالاتفاق بلا خلاف  
لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطلت قيمتهما كما نحر وكره انهما  
اموال لصلاحيتهما لما يحل من وجوه الانتفاع وان صليت لما يحل ايضا  
وصارت كالامة المغنية وكما كالبش النطوع والحمامة الطيارة والديك  
المقتات والعبد انقص حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور  
والفقير على قوله كالمشقة النفس وفيما بين الناس كذا في الكافي حلقه  
عبد الغير وحل رباطه او فتح اصطبلها الى الدابة او فتح قفص طائر  
فذهبت هذه المذكورات وفي الدابة والنقص خلاف محمد وسعي السلطان

قوله سلم يد طر  
انما يد يرا في  
اجزاء انما

لم يوزر

لم يوزر ولا يدفع اذ انه بلا دفع اليه او سعي اليه بما يفسق ولا يمنع من  
الفسق بغيره اي يفسد السائل او قال عند سلطان قد يعزم وقد لا يعزم  
مقول يقول قوله انه وجد ما لا فخره لا يضمن في هذه الصور لا انتفاء  
السبب وتحمل فعله في خار لو عزم قطعا يضمن لوجود السبب كذا  
ان لا يضمن السائل لو سعي بغيره حق عند محمد وجرالم عن السعاية و  
به يعني امر عبد غيره بالابق او قال قتل نفسك ففعل اي بقتل او قتل  
نفسه وجب عليه ان على الامر قيمته ولو قال له ائلف مال مولك  
فائلف لا يضمن لانه باقره بالابق او القتل صار غاصبا لانه استعمله  
في ذلك الفعل امره بالاتفاق مال لم يملكه فلا يضمن غاصبا له وانما يصير  
غاصبا للعبد والعبد المخصوص قائم لم يملك وانما ائلف بفعل العبد  
كذا في العمادية استعمل عبد الغير لنفسه كان يقول له ارتق هذه الشجرة  
وانتشر الثمرة لتاكل انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال فكل عبد انك  
وضمنه قيمته ان يملك لانه استعمله في منفعة ولو استعمله لغيره  
كان يقول ارتق الشجرة وانتشر الثمرة لتاكل انت لا اي لا يضمن لانه  
لا يغير غاصبا كذا في العمادية **كتاب الكراه** وجه المناسبة  
بينه وبين كتاب الغصب ظاهر وهو لغة حمل الغاصب على امر يكرهه وشرعا  
حمل الغيبة على فعل لم من اللفظ وعمل سائر الجوارح بما متعلقا باكمل وهو ان  
من القتل وتلافى العضو وجس والهرج والتقييد بعدم رضاء به  
الى رضاء الغير بذلك الفعل لا اختياره ولا يعدم اختياره كمنه اي ما يعدم  
الرضا قد يفيد الاختيار وقد لا يفيد فالحاصل ان عدم الرضاء  
معتبر في جميع صور الكراه واحصل الاختيار وثابت في جميع صور الكراه في  
بعض الصور يفيد الاختيار وفي بعضها لا يفيد اقول هذا هو المصور  
في جميع كتاب الاصول والفقهاء حتى قال صدد الشريعة في التقييد وهو ما  
ملجى بان يكون يقيوت النفس او العضو وهذا لعدم الرضاء مفيد  
لاختياره وانما غير ملجى بان يكون بجس او قيد او قرب وهذا لعدم

رتق حقوق



للرضا غير مفيد للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل بوقعه  
 لغيره فيقوت به رضاه او يفيد اختياره فان فيه جعل قسم الشئ  
 قسما له كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم والقسم والعجب ان صدر  
 الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان  
 احدهما ان يكون مفقودا للرضا وهو ان يكون لا بكسب والقرين و  
 الثاني ان يكون مفيدا للاختيار وهو ان يكون الترهيد بالقفل  
 او قطع العضو فيقوت الرضا من فساد الاختيار ففي كسبه الرضا  
 يقوت الرضا ولكن ذلك الاختيار صحيح باق وفي القفل لا رضا لغيره  
 غير صحيح بل اختياره فاسد ثم قال في تحقيقه الى آخر ما قال في الشجرة تبين  
 عن التمرة مع بقاء اهل بيته وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكره مشتق  
 والابتلاء بتحقيق الخطاب لا يرى انه متردد بين فرض وخطر وخصه وبأن  
 مرة ويوجب اخرى وهو دليل الخطاب وبقاء اهل بيته وشروطه اربعة  
 امور الاول قدرة الحاكم على تحقيق ما يهدد به سلطانا او غيره يعني  
 ليقه او كونه هذا عندهما وعند من لا يتحقق الامر سلطان لان القدر  
 لا يكون بلا منعة والمنفعة للسلطان قالوا بهذا اختلاف عمر وزمان  
 لا اختلاف حجم وجره لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة  
 ما يتحقق به الاكراه فاجاب بانه على ما شاهد وفي زماننا هذا الفساد  
 وهذا الامر الى كل متقلب فيتحقق الاكراه من المكره الفتوى على قولها  
 كذا في خلاصة والشأن خوف الفاعل وقوعه في وقوع ما يهدد به كمال  
 بان يغلب على ظنه انه يفعل به يصير به محمولا على ما عليه من الفعل والبناء  
 والثالث كونه الى الفاعل مستعاضا اكره عليه بحق ما اى بحق نفسه كسج  
 مالا او اتلاف او اعتاقا عبده او حتى شخص آخر كاتلاف مال الغير  
 او حتى الشئ كشراب خمر والزبا وكونهما والاربع كونه المكره به متلفا نفس  
 او عضو او موجب بغير الرضا وهذا الذي مر انه وهو ايضا متفاد  
 بحسب الاشخاص كما سببته وهو الاكراه اما ملجى بفساد الاختيار

لو كان

لو كان بالاتلاف نفس او عضو واما غير ملجى لا يفيد له كسب او قد  
 يدبر بين او حرب شديد في المبسوط احد في كسبه الذي هو اكره ما يجي  
 الاتلاف البين به وفي الحرب الشديد هو اكره ما يجده بالام الشديد  
 وليس في ذلك حد لا يراه عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا يكون  
 بالاراي ولكنه على قدر ما يرى الحاكم اذ ارفع اليه بخلاف جسد يوم او  
 قبه اى قيد يوم او حرب غير شديد فانها لا يكون اكرها اذ لا يبالى  
 بمنته عادة فلا يعدم الرضا الذي جاء به عن انها تكون اكرها لرجل كجاء  
 ومنه لان حرره اسد من حرر الحرب الشديد لغيره فيقوت الرضا  
 فبالا دل على الملجى وخصه كل منته ودم ولم يفرق بين حره لان حره  
 هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة متفاد على اصل  
 اكل لقوله تع اما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاشياء  
 نكل بالباقي بعد الشئ والاضطرار يحصل بالاكره الملجى وبالخصه على القفل  
 ثم في هذه الصور كفاي كتحققه لانه لما ابيح كان بالامتناع معا والغيره  
 على هذا كنفه وخصص ايضا بلفظ كرامة كقوله عليه مضمين بالايما  
 كدب عماد بن ريس اذ حيث تبلى به وقال له يوم كيف وجدت قلبك  
 قال مطمئنا بالايما فقال لم فان عادة افعد وقية نزل قوله تع الا ان  
 اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية وان جبر عليه ان القفل في هذه الصور  
 اكره ان صار ما جود ان جبر ولم يظهر الكفر حتى قيل لان جبرنا جبر على ذلك  
 حتى صلب وسماه النبي سيد الشهداء وخصص ايضا اتلاف مال  
 مسلم لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كفاي كتحققه وقد ثبت  
 وكما صاحب المال ضمن كماله لان الفاعل اكره كماله فيما يصير له و  
 الاتلاف من هذا القبيل بان يلقبه عليه فيقتله لا قتله عطف على اتلاف  
 الى لا يخصص قتل مسلم بل يصير على ان يقتل فان قتله كان اثما لان  
 قتل المسلم محرم لا يستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله  
 وبقاء في العمد كماله فقط عند الجرح ومحمد لان الفاعل يصير له

والصورات فيستلفه



وقال يوسف لا يقاروا احد منها للشبهة وقال في ريقا والفاعل لانه  
 مباشر وقال الشافعي يقار كل منها بالفاعل بالباشرة والحامل بالتسبب  
 ولا يخص بالاول وفي الرجل لانه كالقتل لانه ولد الزنا حكما لعدم من يرثه  
 فلا يستباح له زوجه ما كان القتل ولا يجد استحسانا يعني ان المهر  
 زناه بالمهر كان مقتضى القياس ان يجد لانه انتشار الالة دليل الطولية  
 ولكن لا يجد استحسانا فان انتشار الالة لا يدل على الطولية اذ قد يكون  
 طبعها كما في الشايم وبالاشارة عطف على الاول يعني ما كراه غير المهر لانه لا يرخص  
 الامور المذكورة كمنه في الشايم من الكراه اسقط احد في زناها لانها  
 وان لم يكن مكرهه فلا اقل من الشبهة كذا في الخانية لانه زناه اي لم يسقط  
 احد في زناه لان الكراه بالمهر لم يكن وحده في حقه كما كان في حق المرأة  
 حتى يكون غير المهر بشبهة ليندر في احد تصرفات المكره فلا يعني ان المال  
 في التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرها بالمهر او غيره فيعقد  
 عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ بنفسه ان يفسخ المكره  
 وما لا يحتمله فلا يفسخ الاول وهو ما لا يحتمل الفسخ كسبعه وشرائه  
 واجارته وصلى وباراه مديونه او كفيله وبسته فانه اذا كراه على والد  
 منها باحد نوعي الكراه غير الفاعل بعد زوال الكراه ان شاء امضاه  
 وان شاء فسخ لان الكراه مطلقا لعدم الرضا والرضا شرط صحة  
 هذه العقود ففسد بقوته واقاربه فانه خبر يحتمل الصدق والكذب  
 وانما حجة لرجحان جانب الصدق والكراه دليل على كذبه فيما يقرب  
 فاصدا الى دفع الشر عن نفسه فيملكه ان يبيع بالاكراه المشتري انه  
 قبض كما في سائر البيوع الفاسدة فيصح اعتاقه اي اعتاق المشتري  
 لكونه ملكه ولزمه ان المشتري قيمته لانه تلف مملكته بعقد فاسد  
 فان قبضه اي البايع المكره الثمن او سلم المبيع طوعا قيد للمدعي  
 نفذ البيع لوجود الرضا وان قبضه اي الثمن مكرها لانه لا ينفذ  
 لعدم الرضا ووده اي و البايع الثمن الذي قبضه مكرها لانه بقي في يده

ولم يضمن

ولم يضمن اذا ملك لان الثمن كان امانة عند المكره لانه اخذه باذن المشتري  
 والقبض اذا كان باذن المالك فانما يجب الضمان اذا قبضه للمالك وهو  
 لم يقبضه لانه لكونه مكرها على قبضه فكان امانة كذا في الكافي بخلاف ما  
 اذا كراه على الهبة بل لا ذكر الدفع فوجب ودفع حيث يكون فاسدا او يوجب  
 المالك بعد القبض كالهبة الصحيحة بناء على اهلنا ان الكراه على الهبة  
 اكراه على الدفع والاكراه على البيع ليس كراهية على التسليم بملكه كبيع في  
 يد مشتري مكره والبايع مكره ههنا اي المشتري قيمته للبايع لان  
 قبضه كالمعقد فاسد فكان مضمونا عليه كما مر في اعتاق المشتري وله ان  
 للبايع ان يضمن ايا شار من الحامل والمشتري كالعاصب وعاصب العاصب  
 فالمكره كالعاصب والمشتري كعاصب العاصب فان ههنا الحامل وجع على  
 المشتري بقبضه فهو الغصب وان ههنا احد المشتريين وقد تواتر الاربعة  
 نفذ كل شر ان كان بعده اي شرائه لانه ملكه باذن الضمان فظهر ان بايع مكره  
 نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استئنا وملك المشتري وقت قبضه بخلاف  
 ما لو اجاز المالك المكره عقدا من حيث ينفذ ما كان قبله وبعده لان المالك  
 من النفاذ حقه فيعود لكل جاز او الشايم ما لا يحتمل الفسخ كسكاه وظل  
 واعتاقه وسائر ما سبانه فان هذه العقد تصح عندنا مع الكراه قبا  
 على ههنا مع الزوال عند الشافعي لا تصح ووجع ان الفاعل على الحامل كصف  
 المستمر في الطلاق ان لم يطلوا وكان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فيه  
 يرجع عليه بما لزمه من المتعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع  
 الفقرة من جهتها بجمعيته من الارتداد وتقبل من الزوج وقد تأكد  
 ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيصح تقريره الى الحامل  
 والتقوير كالايجاب فكان متلفا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها  
 لان المهر تقريره بها بالمدخول لا بالطلاق ووجع الفاعل على الحامل  
 بقبضه العبد والاعتاق لانه صلح الة قيمة من حيث الاتلاف قيمة فانه  
 اليه فله ان يضمنه موصرا كان او معسرا لكونه ضمانا لتلاف كحاضر

لا تقيم مقام البايع باذن الضمان  
 لان المضمون يضمن ملكا لا ضمانا  
 وقت سبب الضمان ثم



ولا يرجع الحمل على العبد بالضممان لانه مواخذ بالثقة ونذره فانه اذا  
 اكره على النذر وجع وزعم لانه لا يحتمل الضيق فلا يعمل فيه الاكراه وهو من  
 الاكراه بغيره لا بغيره ولا يرجع على الحمل بجماله لانه مطالب له في الدنيا  
 وبمئنه وظهوره حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم اعتقالاتها الضيق ووجع  
 وابلائه وخيبته فيه في الايام باللسان بالان يقول فيثبت اليها فانها  
 لما صحت مع الهزل صحت مع الاكراه ايضا واسلامه فانه اذا اكره عليه  
 صار مسلما اذا وجد احد الكنين قطعاً وفي الاخر احتمال فخرجنا جانب  
 الوجود احتياطاً بطلان كونه رجع يعني اذا اسلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل  
 لتكملة الشهادة لا احتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كقوله اصلها  
 فلا يكون مرددا ولا يعتبر ودته لانها تتعلق بالاعتقاد لا بالثبوت  
 ان يكون بصير كافرا وان لم يتكلم به والاكراه والعدم تغير الاعتقاد  
 فلا تبين عسره لعدم الحكم بالزدة صاده السلطان اي طلب منه  
 مالا بالاكراه ولم يتعين بيع ماله اي لم يقبل بيع ماله واسطى منه فباعه  
 صح اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في خلاصة حقوق الزرع  
 بالهزب حتى وهب ماله لم يضره اليه الا قدر الزرع على الهزب  
 بوجوه الاكراه **كتاب الحجر** هو لغة المنع مطلقا وشراعه  
 نفاذ التعريف القولي خضه بالذکر لان الحجر لا يتحقق بافعال الجوارح  
 وسره ان اثر التعريف القولي لا يوجد في الخارج بل امر بعينه الشرع  
 كالبصير وكذا في الجوارح جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التعريف  
 الفعل المضاد عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجا لم يجر اعتبار  
 عدمه كالفضل والنفاء لكان سفيطة وسببه الصغر لا يكون  
 غير بالغ فان كان غير متميز كالعدم العقل وان كان متميزا فعقله فاعلى  
 فالهزب محتمل وان اذن له الولي صح تصرفه لانه جازب المصلحة والحجوة  
 فان عدم الاتفاق كالعدم العقل كصبي غير متميز وان وجدت في  
 بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما الموقوف

فاختلفوا

فاختلفوا في مدته تفسيره احسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم  
 مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يهتد ولا يشتم كما يفعل المجنون  
 والرق فان الرق له اهلية في نفسه لكنه محجور وعاية الحق المولى كيدا  
 بتطيل منافع عبده باجادة نفسه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به  
 كالمولى اذا اذن رضى بقوات حقه فلم يصح طلاق صبي ومجنون لا مغلوب  
 اما المجنون فلعده عقله واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل يعقده  
 على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف للمولى على عدم التوافق  
 باعتبار بلوغه حد الشهوة ولذا لا يتوقف على اجازته ولا ينفذ الا بمسار  
 ولم يصح اعتاقها المتخضعة في الهزب ولا اقرارها لان اعتبارها لا قول بالشرع  
 والاقرار يحتمل الصدق والكذب وقيل الشارح شهادة البعض دون  
 البعض فاحتمل رده فيه ونظر الهما وصح طلاق العبد لانه اهلي يعرف وهم  
 المصلحة فيه وليس فيه بطلان المولى ولا تقويت منافع في نفسه و  
 اقراره في حق نفسه لقيام اهليته لاقى حق مولاه وعاية لجانته لان  
 نفاذه لا يعرض عن تعلق الدين برقبته او كسبه وفي كلامها خلاف حاله  
 فان اقر بماله اقر له حقه لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال  
 لقيام المانع وهذا اذا اقر بغير مولى بماله واما اذا اقر له به فلا يلزمه شيء  
 بعد عتقه لما تقر ان المولى لا يستوجب على عبده مالا ولو اقرى او قود  
 عجل ولم يؤخر العتق لانه متيق على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح اقرار  
 المولى عليه فيما اياي كحد والقود اذا عقد منهم اي المحجورين سواء عقلوا  
 او لا من يعقله اي يعقل العقد بالبيع سالب للملك والشرع واجب  
 له اقره بغيره عن المجنون المغلوب والصبي غير المتميز غير وليه بين الضيق  
 والاضمار واد بالعتق بين النفع والهزب بخلاف الاكراه حيث  
 يصح بلا اذن المولى بخلاف الطلاق والعناق حيث لا يصحان وان اذن  
 المولى والا لمفوا اي المحجورون سواء عقلوا ولا شيئا ضموا كما قر  
 انه لا يجر في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يوقف على القصد فانه

ما دار



التاج اذا انقلب على حاله ان وانما فيه من وان خدم المقصد لكنه  
 لا يحاطب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر  
 وكالتاج لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ لا يحجر من مكلف بسفه هو حقة  
 بعتر الانسان فتعمله على العمل بخلاف موجب الشئ والعقل مع  
 قيام العقل وفسق ودين وقد غلب في عرف الفقهاء على تندر المال او ان  
 على خلاف مقتضى الشئ او العقل وفسق ودين عند دينه وعند الشافعي  
 يحجر على السفيه اذا طلب من مال الفليس يحجر عليه حجه القاضى ومنعه من  
 البيع والاقرار وعندنا يحجر على الفاسق زجره بل مقت ما جرح هو الذي  
 يعلم الناس بحيل ومنطرب جاهل ومكاد مفلس هو الذي يكاد الدابة و  
 ياخذ الكرار فاذا جازوا ان السفر لادبته فانقطع المكسرى على الرقعة  
 فان في حجر كل من هادفه من ذر العامة فالكففة لما جرح يفسد على ذنوبهم و  
 المنطرب جاهل ابدانهم والمكاد مفلس يتلف اموالهم فان دابته اذا  
 ماتت في الطريق وليس له اخرى ولا يمكنه شراء اخرى ولا الاستجار فيكون  
 الى اختلاف اموال الناس بمعنى المنع عن التصرف حسا قال في البدائع ليس  
 المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف لا يرى  
 ان المقتضى لو اقيى بعد الحجر واصحاب في الفتوى جاز ولو اقيى قبل الحجر  
 واخطا لم يجر وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر نفذ بيعه فدل انه  
 ما اراد به الحجر حقيقة وانما اراد به المنع محسنى كمنع هو لا والشدة عن  
 علمهم حسا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 بلغ الصبي غير رشيد رشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلحا  
 لماله لا يحجر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا لم يسلم اليه  
 ماله حتى يبلغ حسا وعشرين سنة كما دوى عن عمر رضي الله عنه قال قلت لابي  
 الرجل اذا بلغ حسا وعشرين ولو وصليته حتى تفرقه قبل ان يتصرف في  
 ماله قبل ذلك نفذ وبعده ان بعد بلوغه حسا وعشرين يسلم ماله اليه  
 ولو بلا رشد وقال لا يدفع حتى يوش رشه ولا يجوز تصرفه فيه بحس

وعند الشافعي

القاضى

القاضى المديون ليسع ماله لدينه لانه الدين واجب عليه والمطل عليه  
 فيجب له حاكمه دفعا لظلمه وايضا لا يلحق المستحقه وقضى القاضى  
 بلا امره اي امر المديون ودينه ومنه من وراهم لان الدين ان يأخذ ماله  
 اذا ظهر بحس حقه على رضا المديون وكان للقاضى ان يعينه ويأمره  
 لدرهم دينه وبالعكس والقياس ان لا يجوز لكنا الامر بين الدين والدين و  
 الدائنة مختلفان وجاز استحسانا ووجهه انها متحدان جنب في التنية  
 والمالية حتى يضيح احدهما في الاخرى الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة  
 وحكما اما اول فظاهر واما الثاني فلعدم جريانه وبوالفضل بينهما لا  
 لا فلهما فيها نظر الى الاتحاد ثبت للقاضى ولاية التصرف وبالنظر  
 الى الاختلاف يسلب عن الدين ولاية الاخذ عملا بالشبهة ان لا يسلب  
 القاضى عرضه وعقاره لدرهم دينه لان المقاصد تتعلق بصورهما  
 وانما هما وليس للقاضى ان ينظر لغرمائه على وجه يلحق به الضرر واما  
 النقود فوسايل لان للتدين المقصود فيها المالية لا العين فافترقا  
 افليس ومعه عرض شراء قبض بالاذن ان اذن بايعه فبايعه اسوة  
 للعمارة وان كان قبل القبض فلبايع الراجح المتاع حتى يقضى الشئ  
 وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويحبس بالثمن  
 حجر قاض ورفع الى قاض آخر فاطلقه الثاني جاز اطلاقه وما صنع الحجر  
 في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جاز لان حجر الاول  
 مجتهد فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر لكذا في كمانية **فصل** بلوغ الصبي  
 الاصل والاحبال والازوال وبلوغ الصبيته بالاصل والاحبال والاحبال  
 والاصل ان البلوغ يكون بالازوال حقيقة ولكن غير مما ذكر لا يكون الا مع  
 الازال فجعل كل واحد علاقة بالبلوغ والاي وان لم يوجد شيء منها حتى  
 ان لا يكمل بالبلوغ حتى يبلغ له اي للصبي ثمان عشرة سنة ولها اي للصبيته  
 سبع عشرة سنة فنداء في لقولهم ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن  
 حتى يبلغ أشده وأشد الصبي ما قال ابن عباس وتبعه القس ثمان

او لم يولد







رقبته او بما هو في معناه كبيع وشرا واجارة واستجارة ونحو ذلك وورثة  
 وغصب وامانة محدثا وعقود بطلت بشرية بعد الاحتفاظ به  
 يتعلق برقبته لانه لا يظهر وجوبه في حق المولى فيتعلم كذا لا يستلزم  
 والمهر ونفقة الزوجية يباع فيه ان حضر مولاه قال في الهداية يباع للمولاه  
 الا ان يقدية المولى وقال شراؤه هذا اشارة الى ان البيع انما يكون اذا  
 كان المولى حاضرا لانه اختيار الفداء من الغائب غير متصور لان الخصم في  
 رقبته العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بحضوره تأييد بكذا في بيع الكلب  
 فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم عنه بالخصم  
 ويتعلق بكسبه مطلقا اي سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق  
 بما اترهب وان لم يحضر مولاه بهذا قيد لكسب والانهاب ولا تنافي  
 بين تعلقه بالكلب وتعلقه بالرقبة ولو كان يبيد بالاستيفاء من الكلب  
 لا كان توفيقه الغرام مع تحصيل مقصود المولى فانه لو وجد الكلب  
 يستوفي من الرقبة كذا في الكافي لا اي لا يتعلق الدين بما اخذه منه ولا  
 قبل الدين لوجود شرط اخلوص له ويطلب بباقيته بعد عتقه لتقيد  
 الذي في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لانه المشتري يمتنع  
 عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فينهى الغرامر لمولاه  
 غلة مثله لوجود دينه وما زاد للغرامر يعني لو كان ياتخذ من العبد كل  
 شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق المولى كانه ان ياتخذها بعد حرقه  
 استحسانا والقياس ان لا ياتخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكلب  
 ووجه الاحتياط ان في ذلك نفع للغرامر لان حرقه يتعلق بمكاسبه  
 ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغلة  
 بحرقه عليه فيفسد باب الكسب ولو اخذ اكثر من غلة مثله فيفسد  
 على الغرامر بتقديم حرقه ولا ضرر فيه وانما يجوز ان يقول المولى له  
 حرقك من التصرف وايضا لا حرج في حرقه اليه ان علم اكثر اهل سود في  
 لو حرق عليه في وليس فيه الا رجلا او رجلا لا يجوز ان المجبر اشتراط

يتعلق بالمال

السوق ٢٩  
 الحرق

الحرق وشيوعه في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن  
 شايعا اما اذا لم يعلم الا العبد حرق عليه بمعرفة بغيره لا تنافي في حرقه  
 بغيره ايضا باقده لان المولى لا يرضى بتصرف عبده بخلاف عن طاعته  
 عادة فكان حرقا عليه دلالة وموت مولاه وحيوته مطبقا وكونه حيا  
 بدار كحب من تدعى العبد او لم يعلم لان الاذن ليس له ان ياتخذ مال يكون  
 لازما من التصرفات يكون له وانه حكم الابدان كانه ياتخذ له ابدان في كل  
 ساعة فيمكنه من الفسخ وحرق عليه في كل ساعة فتملك ما كان عليه كما  
 كان شاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الساعة كما يشترط  
 في الابدان وقد زالت بالموت واجنونا وبالحاق ايضا انه موت حكم  
 حتى يعتق مدبره وامراته ولادته وتقيح ماله بغير ورثة فصار حرقا  
 عليه في ضمن بطلان الاهلية واستيلادها اي تحريم المادونة بائنا  
 فانه يحضنها بعد الولادة فيكون الاستيلاد ثالثة ايجي عادة لا بالتدبير  
 اذا استدانة الامه المادون لها اكثر من قيمتها فذبحها المولى فهي حادون  
 لها على حال العدم دلالة الحرق لم يجر العادة بتحصين المدبرة وصهرها اي  
 المولى بها اي بالاستيلاد والتدبير قيمتها للغرامر لا لغيره محلا لتعلق  
 به حقهم اذ بها يمتنع البيع وبها كان يقضى حقوقهم او ان المادون بعد  
 حرقه ان ماله امانة او غصب او يدبر عليه صحيح او اراه ويقضه مما في  
 يده وقال لا يصح لان ماله صحيح او اراه ان كان الاذن فقد زال بالحرق وان  
 كان اليد فالحرق ابطاله لان يد المجرور عليه غير معتبر كقوله ابن المصنف هو  
 اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحرق فيما اخذه المولى من يده واليد باقية  
 حقيقة وشرط بطلانها بالحرق حكاه في ما في يده من الكسب عن حاجته  
 واقراره دليل تحقيرها احاط دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه ماله فلم  
 يعتق عبد كسبه باعتاق مولاه وقال يملكه المولى فيعتق المولى وعليه  
 قيمته لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك ورقبته ولهذا يملك اعتاقه  
 ووطن اجارية المادون لها وهو دليل حال الملك وله ان يملك المولى غائبة

الدوام



خلافة من العبد عند فراغه من حاجته والمحيطة به الذي يشغول بالاصل  
يعلقه والعقد وعدمه فرع بنوع الملك وعدمه وعقد ان لم يخط اي  
رئيس بما له ورقتة بلا خلاف ما عندهما فخط واما عند فله لا يعرف  
عن قليل بل لا فله جعل ما نعالا لست باب لا ارتفاع بحسبه فبمثل المص  
المقصود من الاذن ويبيع من مولاة بمثل القيمة لانه كما ان اجنبي عن  
كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنفسه لان منتهى في حقه كونه  
مولاة ويبيع مولاة منه به اي بمثل القيمة وبلا خلاف لان مولاة اجنبي  
عن كسبه اذا كان عليه دين كما هو ولا نهمة فيه وله اي للمولى حسب البيع  
بالثمن اي بمقابلته استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا يربط المالك اليد  
ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملكا للمولى على ما كان عليه حتى يستوفى الثمن  
ولهذا كان اخفض به من سائر الغرار ولو باع المولى منه بالكثر خط  
الزيادة او فسح العقد اي يوم مولاة بارادة المالكات او فسح العقد  
الزيادة بعلقها حق الغرار ويبطل ان الثمن لم يسلم مولاة المبيع قبل  
قبضه اي الثمن فلا يطالب العبد بشئ لانه كما سلم المبيع سقط حقه في  
الجسد ولا يجب له على عبده دين يخرج مما ناهى عن عقاقير اي المولى العبد  
لما دون مدونه بقا ملكه وضمير المولى للغرار الاقل من قيمته  
ودينه اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذا لم يملكه الا  
في الدين وان عكس ضمير القيمة او تعلق حقه بالرقبة وهو الغرار  
اي لما دون ضمير مولاة ودينه على قيمته لان الدين في ذمته وما لم يملك  
الا بقدر ما تلف منهما فبقا الباقي عليه كما كان بيع عبدا دون خط  
دينه برقبة وعينه المشتري بعد ان قبض اجاز الغريم اي غير الغريم  
ان شاء اجاز بيعه وله كسبه لان الحق له والاجازة اللاحقة كالاذن  
السابق او ضمن المشتري او البائع قيمته لان حقه تعلق بالعبد  
حتى كان له ان يبيعه الا ان يضمن المولى دينه والبائع متلف بالبيع  
والتسليم والمشتري بالقبض والتعقيب فتميز بالتعقيب فان

المشتري له

المشتري رجع اي المشتري بالثمن على البائع لان اخذ القيمة منه كاخذ  
العين وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع  
اي بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على مولاة بعيب رجع اي  
مولاة على الغريم بقيمة وعاد حقه اي حق الغريم في العبد لا ارتفاع سبب  
الضمان وهو البيع والتسليم فصار كالتعاقب اذا باع وسلم وضمن  
بالقيمة ثم رد عليه بعيب كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة كذا  
هنا كذا في الكافي واليهما اختار تضمينه برى الاخر حق لان بيع عليه وان  
توالت القيمة عند الذي اختاره لان المختار بين الشئين اذا اختار احدهما  
تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر ولو ظهر ان العبد المغيب بعد  
التضمين اي بعد ما اختار تضمين احدهما لا يسيل له اي الغريم عليه  
ان العبد ان قبض له بالقيمة عينه او كمول لان حقه كقول القيمة باله  
بالقبض ولو قبض بالقيمة بقول الخصم مع عينه وقد ادعى الغريم الكس  
منه فهو باختيار ان شاء وضمن بالقيمة او رد بها واحد العبد فبيع له اذ لم  
يصل اليه تمام حقه برقمه كذا في النهاية وان باعه معلما دينه فله غريم رد  
بيعه ان لم يلف بدنيه كسبه لانه اذا لم يلف به لم يقض البيع كيف كانت  
وان وفي ثمنه بدنيه ولا مجاباة في البيع لا اي ليس للغريم ان يرد البيع  
لان حقه قد حصل اليه فقبض البيع لزوال المانع ولا يجاهم الغريم مشتري  
يكرهه ان غاب باعه يعني لو باع المولى عبده المديون وقبضه  
المشتري ثم غاب البائع لا يكون ضمير الغريم اذا انكر المشتري كذا لان  
الدعوى بتضمن فسح العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون  
الفسح قضاء على الغائب والخاص ليس بضمير عنه اشتري عبدا وباع  
ساكتا على اذنه وجوده هو محجور ومادهون يعني ان عبدا اذا قدم مورا  
فباع واشتري فالمستد على وجهها احدهما ان يجبر ان مولاة اذن  
له فيصدق استحسانا بعد كان اولاد القياس ان لا يصدق لانه مجرد  
دعوى منه ولا يصدق البتة لقوله في البيضة وهو وجه التحسين ان

على الداعي

المشتري



الناس تعاملوا ذلك وجميع المسلمين جهة تحقيق بها الاشياء وبذلك القياس  
 وانظر في ما بينهما ان يبيع ويشترى ولا يخبر بشيء والقياس فيه ايضا  
 انه لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل في الاحتساب يثبت لان الظاهر  
 انه ما دون لان امور المسلمين محمولة على الصلح ما لم يكن ولا يثبت الجواز  
 الا بالاذن فوجب ان يحل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات  
 فصار الظاهر من الناس ولا يبيع لديه الا اذا فرغوا له باذنه لان الاذن  
 بالتجارة وصحى ببيع رقبته المادون بالدين او ابنته اي الاذن العرفي بمعنى  
 ان قال المولى هو محجور فالقول له لتسكنه بالاصل فلا يبيع الا بامره  
 العرفي اذنه في بيع النوع الثاني اذن الصبي والمعتوه الغفلة  
 في العقل بحيث لا يتطابق كلامه في شبه تارة بكلام العقل وتارة بكلام  
 المجانين وحكمهم حكم الصبي مع العقل وهو كذا في الجواز والولاية لهما  
 تصرفهما ان يقع كالا سلام والالتزام صح بوجه ان يكون لان وان تصرف  
 كالطلاق والعاقلة لا وان وصليه اذنا به وما يقع تارة وهو تصرف في البيع  
 والشراء في اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه العاقل البالغ من حيث  
 انه عاقل حميد ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب  
 وفي عقله مضور ولا يغير عليه ولا ية قال الحق بالبالغ في النافع المحض في  
 بالطفل في المضار المحض وفي الدابر بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ  
 عند الاذن لم يجز ان جهة النفع على الضرر بل لالة الاذن ولكن قبل الاذن  
 يكون منعقد اموقوف على اجازة المولى لان فيه منفعة لصيرورة  
 مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فاجازة نفذ عندنا خلافا لفرق  
 لانه توقف على اجازة وليه وقصورا وليا بنفسه وشرط صحتها اي  
 الاذن ان يعقل البيع سائلا للملك والشراء حاله اي للملك الي  
 المشترى المولى الابن ثم وصية ثم الجداى بالاب ثم وصية ثم القاضية ثم وصية  
 واول الام او وصيتها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب الولاء  
 ولو اقر الى الصبي والمعتوه لان النسب ان بما معهم من الكسب يعني اقران ما وراءه

في كتاب

من ابيها والادنى

من ابيها لفلان صح في ظاهر الرواية عن البيع لا يبيع فيما دون ذلك لان صحى اقراره  
 في كسبه لما جته الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر  
 انه بانضمام رأي المولى التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فيصح اقراره  
 فيهما **كتاب الوكالة** وجه المناسبة بين الكتابين ان في  
 كل من الوكالة والاذن معنى الرضى بتصرف الغير وهي لغة الحفظ و  
 منه الوكيل في سائر النسخ ولم يرد اقلنا فيمن قال كل ذلك في ماله ملك الحفظ  
 فقط وقيل التركيب يدل على معنى التقويل والاعتماد ومنه التوكيل  
 يقال على انه توكيلنا اي فوضنا امورنا وسائرنا على هذا التوكيل لغة  
 تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره الى غيره واقامته  
 مقامه والرسالة ببيع الكلام الى الغير بلا دخل له في التصرف وشرط جواز  
 كون الموكل سبيل تصرف لم يقل اهل التصرف تلكا يفهم ارادة التصرف  
 المذكور فانها باطله لاستلزامها بطلان توكيل المسلم كافر ببيع الخمر  
 وكون الوكيل يعقل اي يعقل ان البيع سالب والشراء جالب ويعرف  
 الغبن اليسير والغفلة حش ويقتضيه حتى لو تصرف به اذ لا يقع عن  
 الامر فروع على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله فيصح توكيل المسلم كافر  
 ببيع الخمر وفيه على قوله الوكيل يعقل ويقصده والحر اي وصح ايضا قول  
 الموكل البالغ المأذون عند كان او صبييا مثلها حيثما دل الصور لا يبيع  
 وصبييا يعقل وبعد حال كونها محجورين لوجود الشرط المذكور في كل ما  
 ذكرنا لم يقل ههنا ويرجع حقوق العقد الى موكلا لانه قال فيما بعد  
 ان لم يكن محجورا او التوكيل عطف على توكيل المسلم بكلام يعقده بنفسه  
 فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا  
 بد من جواز ذلك فالحاجة لنفسه احتراز عن الوكيل حيث لا يجوز له ان  
 يوكل فيما وكل فيه لانه استفاد التصرف من غيره وهو مقيد بما امر  
 به حتى لو وجع به ايضا جاز وبالمخصوصة عطف على بكل في كل حق اذ ليس  
 كل واحد يندكى وجوه الخصومات فيحتاج الى توكيل غيره كما مر ولم



يلزم ان التوكيل بالقبضه لم يقبل ولم يكن لان الجواز اتفق في الخلاف في الزمان  
بل وحسن وجهه المتأخر وان افساد الفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم انه  
التفت في اية التوكيل لا يمكنه في ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من  
الموكل القصد في الاضرار بها جبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاه  
صاحبه وهو اختيار شمس الامه السرخسي كذا في الكافي لا الموكل من يرضى او  
اي غايه مسافه ثلثه ايام فصاعدا ومريد السرخسي بان ينظر القاضي في حاله  
وفي عدته فانه لا يخفى هيئه من يسافر ولا يقبل قوله ان اريد ان يسافر  
او محذرة لم يجر عادتها بالبروز وحضور مجلس الحاكم ومعها التوكيل  
بالبقاء ان يقار كل حق واستيفاء الا ان حد في قوله فانه لا يجوز بغيره موكل  
عن المجلس لانها ليست طمان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوى مقام الغير  
لما فيه من نوع شبهة قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو  
زاد جازا امره كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق قال في  
الفتاوى الصغرى لو زاد جازا امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء و  
تقاضى ديونه وحقوقه والرهينة والصدقة وغير ذلك لانه فوض الشرف  
عاما فصاعدا كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جاز فيملك جميع انواع التفرقة  
حتى لو اتفق عليه على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة ثم قال في هذا التعليق بقرينة  
انه اذا طلق امره جاز في صنيعة بهذا حتى يبين خلافه حقوق عقد مبتدأ  
غيره قوله لا انما تتعلق به بصفة التوكيل في نفسه في عرف اهل المعاملة  
بيع و اجارة و صلح في اقراره للعقد فانه التوكيل بالبيع يقول  
بعث هذا منك من قبل فلان وكذا التوكيل بالشراء يقول اشترت هذا  
منك ولا يقول لا جعل فلان تتعلق اي تلك حقوق به اي بالتوكيل ان  
لم يكن اي التوكيل محجورا عن حق الرهن والبيع المحجور فان توكيلها  
جاز تلك حقوق عقد بما ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله  
تسليم البيع اي وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه اي في  
بيع والمطالبة بمن حشر به يعني ان التوكيل بالشراء او الشراء

ولا يقول لجهة  
هذا منك

شبهة

شبهة يطالبه بالبيع بثمنه والرجوع الى الثمن عند الاحتفاظ ان الاحتفاظ  
ما باع او رجوعه هو بالثمن على بايعه عند احتفاظه ما اشترى والمحاكمة  
اي بخامه وخامه في شفعة ما يبيع وفي المعجب فيرد ان المعجب بالبيع  
لو كان بده وبعد تسليمه الى الموكل بده بانه اذن الموكل وللمشتري من  
الثمن من موكل بايعه يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن  
من المشتري لم يمنع له الا الموكل اجنب عن العقد وحقوقه كما بينا وان  
وقع اليه اي الموكل صح ولا يطالبه بايعه يعني التوكيل ثانيا لان المقصود  
حقه فلا فائدة في تركه منه ثم رده اليه وبرت ذمة المشتري لو حصل  
الثمن الى مستحقه والمكسب ثبت للموكل ابتداء لكل خلافه عن التوكيل جواب عن  
سؤال المقداد كذا ذكر في النهاية وهو انه يقال اذا ثبت للمكسب للموكل ينبغي ان يكون  
الحقوق راجعة اليه لانها تابعة للمكسب فاجابه عنه بهذا وقال نعم المكسب  
يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافه عن وقاصده ان التوكيل خلف عن  
الموكل في حق استفاضة التفرقة والموكل خلف عن التوكيل في حق المكسب  
كالعبد اذا قبل الرهينة يثبت للمكسب للموكل ابتداء وقيل المكسب يثبت للتوكيل  
لكن لا يتقرر بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة وعلى القولين لا يعتق قريب سره  
ان التوكيل لو كان للمشتري عرسه لا يقصد النكاح اما على الاول فظاهر  
المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقتضيان  
تقرر الملك على ما ذكر في الزيارات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصل واحتج  
عليه بانه مخالف لاطلاق قوله من ملك زاعم حرم منه عتق عليه واجيب  
بان المطلق ينفرد في الكمال ويجتهد في غير ما ذكر وانما فرغها الاكسرون على  
القول الاول لانه اصح عندنا وحقوق عقد بصفة التوكيل الى الموكل  
النكاح وخلق و صلح عن اقرار او دم عمد وعتق على مال او كتابة وهبة وصداقة  
واجارة وايداع ورهن واقرار يتعلق بالموكل سره ان الحكم فيها لا يقبل  
الفصل عن السبب لانها من قبيل الاستقاطات والتوكيل اجنب عن الحكم  
فلا بد من اضافة العقد الى موكل ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح

التوكيل



فكان الأصل في البضع المومة فكان النكاح اسقاطا لها واسقاطها ينال  
فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل الامانة وتوقع الحكم لغيره  
خلافة واما المانع خلافة اسقاط النكاح والنكاح المبرور والمنكوحه المرأة  
الوكيل امانته ومنها على التقدير ان يكون سفيرا محضا فلا بد من الاجابة  
الى الموكل واما الصلح عن النكاح فانه ايضا على اسقاط محض لا يشوبه  
بل قداء يمين في حق المدعى عليه فلا بد من الامانة فلا بد من الموكل وكذا الصلح عن  
دم العبد فله اسقاط محض والوكيل جنبى سفيرا فلا بد من الامانة  
وكذا الحال في البواقي هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام ويضمم به ما  
قال صدر الشريعة واما الصلح خلافا فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار  
في الامانة فانه اذا ادعى دارا على غيره وبالمائة فقول عمود وكيل على ان  
يصلح على المائة فيقول زيد صلت عن دعوى لدار على عم وبالمائة وقيل  
الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان على اقرار او انكار الا انه اذا كان عن  
اقرار يكون كالبيع فيه جميع الحقوق الى الوكيل كما في البيع تسليم بدل الصلح  
على الوكيل وان كان عن انكار فهو يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير  
محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح سواء  
كان عن اقرار او انكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى  
الوكيل وفي صورة الانكار الى الموكل فلا يخفى وذلك لانه عين غير محمل وان  
اراد تمامه ما عدا ذلك اضافة كان اعتبارا بصحة كلام القوم فلا  
وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون الوكيل في هذه  
الصور سفيرا محضا بقوله فلا يطالب من قبل المرأة وكيل اي وكيل  
الزوج بالمرور وكيلها بتسليمها وببطل الخلع كما من كون الوكيل في  
هذه الصورة سفيرا محضا التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت به  
المك لا تقويض التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقض بالتوكيل بالشر  
فانه امر يقبض المبيع وهو ملك الغير واجب بان التصرف في ملك الغير  
انما لا يجوز اذا لم يكن بعوض وبالتوكيل بالشر عوض فافترقا لانه لسانه

فانه غير

فانه غير باطل لا انتفاء تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض  
وقد مر ان التوكيل بالاقراء صحيح لانه تقويض التصرف في ملكه **باب الوكالة**  
**باب البيع والشراء** ان عمت الوكالة جزاء الشرط قوله ان صححت قال في  
الهبة من وكل بشئ شئ فلا بد من تسمية جنسه ومبلغ ثمنه ليظهر  
الفعل الموكل به معلوما ليمكنه الاتي بما اراد ان يوكله وكالة عامة فيقول  
اتبع ما ديت لانه فوض الامر له رايه فاشئ شئ بشرطه يكون متمملا وعلم  
بصيغة المجزول ان يكون معلوما بين الوكيل والموكل ما وكل بشئ او جمل  
جهالة بيرة وهي جهالة النوع صححت في الوكالة والذم صليته لم يبين الثمن  
لان الوكيل يقدر على الامتثال وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة فاشئ  
وهي جهالة الجنس لا اي لا يبيع الوكالة والذم صليته بين الثمن لان الوكيل  
لا يقدر على الامتثال وان شرطية جهل جهالة متوسطة وهي ما بين النوع  
والجنس فانه بين النوع او بين عين نوعا صححت لانه الوكيل يقدر على الامتثال  
لكونه الجهالة بيرة والا فلا لان الوكيل ههنا ايضا لا يقدر على الامتثال  
لكونه الجهالة فاشئ الاول وهو ما جهل جهالة بيرة كالغرس والبعل والطار  
والثوب الهروي والمزوي والثانية وهو ما جهل جهالة فاشئ كالثوب  
والدابة والرقيق والثالثة وهو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد و  
الامة والدار فاذا وكل بشئ اقرس وكوه حاد ذكر صح وان لم يبين الثمن  
لانه من القسم الاول واذا وكل بشئ اعبد وكوه صح ان بين النوع كالتركي  
او ثمن عين نوعا من انواع العبد وجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم  
يبين شيئا منها لم يصح والحق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتثال واذا وكل  
بشئ ثوب وكوه لا اي لا يبيع وان بينه اي الثوب او يجمي وبيان  
لا ترفع الجهالة التوكيل بشئ طعام يقع على البئر ورفقه يعني رفع  
الى الفرد ايم وقال اشترى طعاما يشترى البئر ورفقه والقياس ان  
يشترى كل مطعوم اعتبار الحقيقة كما في الثمن على الاكل او الطعام  
اسم لما يوكل وجهه كذا لانه ان الطعام اذا قرنه بالبيع والشراء يجل على



ما ذكره فاول عرف في الكل فبقى على الوضع وقيل يقع على البر في ربح  
 كثيرة والخبر في قليله والدقيق على متوسطة رعاية للتشاسب بين  
 الثمن والمثمن وفي متحد الولية يقع على الخبر مطلقا يعني قلت الدراهم  
 او كثر لئلا لالة الحال وكل بشر هذا العبد يد له على الوكيل  
 اذا كان له رجل على آخر فامر ان يشتري بها هذا العبد فاشترى من  
 الموكل حتى لو مات عليه وان اطلق يعني يعني وكل بان يشتري له بالقد  
 عيدا غير معين فاشترى عيدا كان اى ذلك العبد للوكيل ان يقبض  
 الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو بعد مات على  
 الموكل وقال هو الموكل في الوجهين اذا قبض الوكيل له تمام الدراهم و  
 الذي انشر لا يتبعنا في المعاديات وينا كانت وعينا حتى لو تباعا  
 عينا بدى ثم تصار فان لا دين لا يبطل العقد فصار ان يطلق  
 والتقييد في الدين سواء فصح التوكيل بربح الموكل وكذا في التبعين  
 في الوكالات حتى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم اشتهر  
 العين او سقط الدين باسقاط دين الدين عن المديون بطلت الوكالة  
 واذا تعينت كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين بطلت قبضه  
 او كان امر يدفع شي لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين وكذا في  
 غير جاز وان لم يصح التوكيل نفذ الشرع على الوكيل فملك من ماله لا ان  
 يقبضه الموكل من الوكيل فصح بيعه بالتعاطل فيه ملك من مال الموكل وكل  
 عيدا بشر نفسه من ماله اى للموكل فان قاله يعني نفس لهلاك  
 فباع صح فيكون للموكل ان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه  
 وبغيره بالوكالة لكونه اجنيا عن ماله والبيع يرد عليه من حيث انه  
 مال الا ان ماله في يده فاذا اضافه الى امره فملكه لا مثال فيقع العقد  
 لا امر وان لم يقبل فله ان يبرق قال يعني نفس لنفسه او قال يعني نفسه ولم  
 يقبل او لقله ان عتقا ما في الاول فلما قرأه يصح ان يشتري نفسه واما  
 في الشرع انما في المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الا في المثال في المثال

الفح  
 مات

فبشر

فبشر المحرف واقعا لنفسه والثمن على العبد فبشرها في الوجهين لا على  
 الا امر اذا وقع الشر له فظاهر واما اذا وقع لغيره فلان المباشرة هو العبد  
 فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن كغيره يرجع على الامر فان قبل العبد بها  
 فجود وقدر ان العبد اذا كان محجورا رجع الحقوق اليه قلنا والى المحرر  
 بهما بالعقد الذي باشره مقترنا باذن المولى وكل من يشتري نفسه  
 من ماله اى العبد بالصف وقع اليه وكيله فان قال اى وكيله له اى ماله  
 اشترته لنفسه فباعه عن نفسه اى على ذلك المالك ان يبيع نفسه العبد  
 منه ابتداء ويشتري العبد نفسه بمال قبول الا اتفاق بيد الوكيل  
 سفيرة عنه فصار اذا اشتري بنفسه فخرم المولى والمولى وان لم يقبل  
 وكيله اشترته لنفسه كان اى العبد لو كيله ان لا يلفظ حقيقة للمعا  
 وامكن العمل بها الا بشين فيقول له ذلك بخلاف شره لنفسه لتعين الجار  
 فيه وعليه اى على الوكيل ثمنه كان العاقد والا فله الذي دفعه العبد  
 للموكل لانه كسب عبده قال اى المامور به بشر العبد بشرت عبدا لتمام  
 ثمنه ان العبد وقال اى كماله بشرت لنفسك فان كان العبد موعنا  
 فلو كان حيا فالقول للمامور مطلقا اى سوار كان الثمن منقودا ولا  
 ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فكذا اى القول للمامور والا اى وان  
 لم يكن منقودا فله ان يقول له وان كان غيره اى ان كان العبد غير معين  
 فكذا اى القول للمامور ان كان الثمن منقودا سوار كان العبد حيا او  
 ميتا والا اى وان لم يكن الثمن منقودا فله ان يقول للمامور ان العبد حيا او ميتا  
 قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مامورا بشر  
 عبدا بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا ولا  
 وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا عين او غير الوكيل بالشر او ميتا  
 فان كان مامورا بشر عبدا بعينه قال اخبر عن شره العبد حتى قال القول  
 للمامور بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امر يملك  
 استيفاءه والخبر في التحقق والنبوت يستغنى عن الشر او فيصديق

العبد  
 وصحة



وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال بملك عبدي بعد الشراء وانكره  
 الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول لا اثر له لانه غير مما لا يمكن استينافه  
 ونحو هذه الرجوع بالثمن والامر منك وان كان الثمن منقودا فالقول  
 بما مورده مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخرج عن عهده  
 الا امانة من الوجه الذي امر به فكان له القول له وان كان العبد بغير يمين  
 فان كان حيا فقال المأمور بشريته كذا فقال الامر لا بل هو عبدك  
 فان كان الثمن منقودا فالقول بما مورده لانه غير مما يمكن استينافه وان  
 لم يكن منقودا فالقول لا امر عند ابي وعندهما القول بما مورده وان  
 كان العبد ميتا قال لم يكن الثمن منقودا فالقول لا امر لانه غير مما لا  
 يمكن استينافه ونحو هذه الرجوع بالثمن والامر منك وان كان الثمن منقودا  
 فالقول بما مورده لانه امانة ادعى الخرج عن عهده فيكون القول قوله  
 قال في الهدية من اتم رجلا بشرا عبدا بالثمن فقال قد فعلت ومات  
 عندي وقال الامر بشريته لنفسك والقول قول المأمور فان كان دفع اليه  
 اليه الا ان قال قول المأمور لان في الوجه الاول غير مما لا يمكن استينافه  
 وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منك والقول لمنكره في الثاني هو امانة  
 يدعى الخرج عن عهده الا امانة فيقول قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من  
 العتقين شامل للقبولين فلا يوجب الفرق اقوال ليس كما قال لان التعديل  
 اثنان لا يجرى في الصلوة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امانة يدعى  
 الخرج عن عهده الا امانة لانه انما يكون امانة اذا كان قابضا للثمن و  
 الوجه ان لا يقتضيه له الموكل الرجوع بالثمن على امره اذا فعل ما امره  
 به سواء دفعه الى الثمن له بائعه او لا وله ايضا حبس ببيع منه اى من  
 امره القبض ثمنه وان لم يدفعه الى الثمن الى البائع لما تقرر من الغضاد  
 مبادلة حكمية بينهما ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتخالفان ويدرك الموكل  
 على الموكل بالعيب فان بطلت اى ببيع في يده اى الموكل قبل الحبس فعلى  
 الامر اى بملك من ماله ولم يفسد الثمن لان يده كيد الموكل واذ لم

بحسب

بحسب يبيع الموكل قابضا بيده وانه ان يحبس حتى ينفق في الثمن لما ذكر  
 وبعده اى بعد حبسه فعليه ان يما مود وسقط اى الثمن لان الموكل  
 كالبائع منه فكان حبه لا يستيف الثمن فيسقط بهلكه كما في البيع  
 وليس للموكل بشر بشرا حتى يبعينه ثم اذ له لنفسه لانه يؤدي الى تغير  
 الامر حيث اتفق عليه الا اذا اشترى بغير حبس ما سمي او بغير النقد او  
 بشر غيره باجره بغيره فيكون المشتري للموكل الاول لانه خالف الموكل  
 ففقد عليه فان حضر اى الموكل الاول فلامر اى يكون المشتري للموكل  
 الاول لحصول راي وكيله وعدم الخالفه ونحو غير عين اى اذا وكل بشر او بشرى  
 غير عين يوكله اى ما شرى للموكل الاول اطلاق ونحوه اى لو كان ببيع الامر  
 اى المشتري بالثمن مطلقا بغير قيد كونه ملكا للموكل كمن نوى الشراء فملك  
 للموكل او اضاف العقد الى ماله اى مال امره بان يقول اشتريته بهذا الثمن  
 وهو مال الموكل والا لم ينفذ الثمن منه فان اضاف الى مال نفسه كان لنفسه  
 عملا لانه على ما جاز شرعا له ان يفعل عاده اذ الشراء لنفسه باضافته للعقد  
 الى مال غيره مستنكر شرعا وعادة صح اى التوكيل في الصرف والاسلام العباد  
 المذكورة في كتب القدمات عقد الصرف والسلم قال صاحب الهداية والكتب  
 وسائر المتأخرين المراد الاسلام اى شرا حتى يعقد السلم اى اى  
 التوكيل يقبل السلم لانه توكيل ببيع السكر بعقد السلم وهو لا يجوز اذ  
 التوكيل ببيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن الغيرة ولا نظيره في البيع  
 العبرة بمصادرة التوكيل فيهما اى الصرف والسلم لا تفاديه الامر بعينه ان خارق  
 التوكيل مما حبه قبل القبض في العقد من بطلان وجود الفرق قبل القبض لا  
 غيره بمصادرة الموكل لانه ليس بعاقده للمعبر قبض العاقده هو التوكيل في  
 قبضه وان لم يتعلق به الحفظ كالصبي والعبد المحجور عليه حتى في الرسول  
 لان الرسالة في العقد لا القبض قال يعني هذا ان يذبحه فانه كالمشتري  
 الامر فبعد اذ اذ يقول لزيد فان كذب به اى كذب المشتري ويدعى انكاذبه  
 وقال ان امرته احد اى زيد لا نقول بعينه لزيد او امرته بالوكالة فاذا

بعقد



انكر ان يتر بعد صا رنا فضا والمناقص لا تقول له فيكون مملوك كان صدقة  
 ان صدق المشتري زيد في الكاد لاسي لا يأخذ زيدا لان اقر المشتري ان  
 يردده الا برضاها لان المشتري له كما يجد الآخر اول مرة بطل اقر والمقر وان  
 الشراء للمشتري فاذا سلمه واخذ صا ريبعا بالتعاطي امر بشره  
 لم يرددهم فشرى منوبين به فمما يباع من به لزم الآخر من ينصفه لانه امر بشره  
 من ولم يامر بشره الزيادة فينصفه بشره لمن على الموكل الزيادة على الموكل  
 وامر بشره بعد من معينين بل اذكر من فشرى حادها او امر بشره انما باله  
 بالف وقيمة ما سوا فشرى ينصفه او قل وقع منه اي على الآخر في الخصومة  
 استافى الاول فلان في قابل الالف بهما وقيمة ما سوا فشرى ينصفه  
 ولانه كان امر بشره او كل واحد بمائة ثم الشراء بها موافقة وباق  
 منها مخالفة الاخير وبالاكثر مخالفة الاشر فبيع من المشتري لا بشره اليه  
 بالباقي قبل الخصومة لالا الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصالح به وهو  
 تفصيل العبد من ولم يثبت الاتقسام والتفريع بقوله قال الوكيل بشره  
 وقال الآخر ينصفه فان كان الآخر الفه ان اعطاه الالف صدق المأمور  
 ان ساواه اي المشتري لالف يعني ذاك كل رجل آخر بشره بعد بالف فقال  
 اشترته بالف وقال الآخر اشترته ينصفه فان كان الآخر اعطاه الالف  
 وهو يساويه فالقول للمأمور لانه امين فيه وقد روي الخروج عن هذه  
 الامانة والآخر يدعي عليه ضمانه وهو ينكره والاي وان لم يساوه بل  
 يساوي ضمانه فالآخر اي صدق الآخر بل يمين لانه امر بشره بعد بالف  
 والمأمور اشترى بعين فاشترى فيضع فيضه ضمانه وان لم يملكه بالقيمة  
 وساوي نصفه صدق المأمور بل يمين وان ساواه كالف لان الموكل  
 والوكيل هنا كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب الخلاف  
 فيضه العبد فيلزم المشتري الوكيل كذا معان لم يسلم كذا فشره  
 واختلاف في ثمنه يعني اذا قال له اشترى هذا العبد ولم يسلم فاشتره  
 وقال الآخر اشترته بجملة وقال وقال المأمور بالف وصدق ببيع

احد اهل

المأمور بخالفها لانهما اختلاف مقدار الثمن وليس له ما يغيثه فوجب له فيه  
 الى الخالف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا خالف امر الآخر ان لا يخلو قاله  
 في البيع بالالف وكله يبيع عبده بالف وراهم فباعه بالف ومائة ينصفه  
 فلو وكله ببيعة كذلك فباعه بمائة وراهم لاسي لا ينصفه عليه وان كان غير  
 كذا في الخلاصة **فصل الوكيل بالبيع والشراء** لا يعقد مع من يرد شره  
 له كاصله وزعمه وزوج وعوس وسيد لعبده ومكاتبه وشريكه فيما شره لانه  
 ان موضع الشراء مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بديل عدي  
 قبول الشهادة بطلان بطلان الموكل وانما اذا اطلق بان قال له يبع مني شئ  
 ربحي وبيعه لهم بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان الوكيل بالبيع  
 اذا باع منهم ان كان باكر من القيمة يجوز له خلاف وان كان باقر من القيمة  
 فاحش لا يجوز له بالجماع وان كان بعين يسير لا يجوز له زعمه ويجوز عند  
 واذ كان بمثل القيمة فعن ابي ج رويان وضع بيع الوكيل بما اقل وكثر  
 العوض والنسبة لان الوكيل بالبيع مطلق فيجوز له اطلاقه في غير موضع  
 التهمة وهو ايضا اخذ اي اخذ الوكيل رهنه وكفيله بالثمن فلا يضمن ان  
 صانع المالك رهن في يده او تولى ما على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان  
 ويقتضي شذوذه بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به مقوم من اهل الخبرة  
 عن لا يجوز شره بعين فاحش بالجماع قال في النهاية هذا التمسك به فيما  
 لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبد والدواب ونحوها وانما له قيمة  
 معلومة في البلدة كالخبر والحم وغيرهما فزاد الوكيل بالشر لا ينصفه على الموكل  
 فان كان الزيادة شذوذا فليس له وكفه وكله يبيع العبد جماع نصفه  
 لان اللفظ مطلق عن قيد الجماع وفي الشراء يتوقف على شره الباقي  
 فانه اشترى باقية قبل ان يجمعها من الموكل والزم الوكيل لان شره البعض  
 فويضع وسيلة فينصفه على امره اذا وجميع بعين على وليم يمينه او لو  
 اي الوكيل او اقره فيما لا يحدث وده اي الوكيل على الامر وباقره فيما يحدث  
 لاسي لا يرد على الامر بل يبقى عليه يعني ان الوكيل يبيع شره اذا باعه فرد عليه

او المالك



بالبيع فان كان حال لا يحدث مثله كالاصح الزائدة اذ لا يحدث مثله في هذه  
المدة برودة على الامر سواء كان الرد على الوكيل مبنية او السلوك او الاقرار في  
يب لا يحدث مثله الا حصل في الوكالة المخصوص ولم يذوق الوكيل جعلتك وكيل  
في مالي بغير حافط المالك فقط وفي المضاربة العموم ولم يذوق الوكيل جعلتك  
مضارباً في جميع الانواع فان باع الوكيل بغير افعال امره امرتك بنقد و  
قال طلق صدق الامر بما على كون التقييد اصل في الوكالة وفي المضاربة  
يعني اذا باع المضارب بغير افعال ربه المال امرتك بنقد وقال طلق  
صدق المضارب بما على كون الاطلاق اصلاً فيهما وسيأتي تحقيقه في  
آخر كتاب المضاربة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين وحده لان الموكل  
رضي برأيهما لا برأي واحد منهما وان كان لبدل مقدار لا تقدره لا يمنع استعمال  
الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البيع والمشتري ونحو ذلك وهذا في  
تصرف لا مانع فيه من الاجتماع ويحتاج فيه إلى رأي ولم يكن توكيلهما بنقد واحد  
ذكر الاول بقوله لا في خصوصية قاله الاجماع ويحتاج فيه إلى رأي ولم يكن توكيلهما بنقد واحد  
في مجلس القضاء وذكر الثاني بقوله ورد دعيه ومضاروين وطلاق وتعلق  
لم يعوضا اذ لا يحتاج في شيء منها إلى رأي بل هو تعبير محض وعبارة الواحد  
والثاني سواء بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها الا شتما او قال لهما بايديكما  
لانه تقويض لا يشتمهما فيقتصر على المجلس وكان الطلاق والعقود بعض  
لانها يحتاج إلى الرأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن توكيلهما بكلام واحد بل على  
التعاقب في يجوز لحددهما ان يتصرفا بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما على  
الانفراد وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما وكلهما بكلام واحد لا يتصرف  
به احدهما وان كان احدهما حراً بالغا والآخر عبداً او صبياً محجوراً عليه لانه رضي  
برأيهما وقت توكيله فلا يتغير ذلك بان تصرف احدهما بحضرة صاحبه فان  
اجاز صاحبه جاز له الا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يذكره الزيلعي الوكيل  
بقضاء الدين لم يجز عليه لانه لم يضمن شيئاً بل بعد التبرع على الامر بخلاف الوكيل  
فانه يضمن لا يوكّل الا بآذن امره او اكل برأيه ونحوه كما صنع ما شئت

كان مضارباً

ما قلناه

مثلاً فان

مثلاً فان اكل به اي باذن الامر كان وكيل لا يتصرف بعزل موكل او موته ونحوه  
بموت الموكل وسيأتي تحقيقه في أدب القاضية وكل الوكيل بآذنه اي اذن الموكل  
فمقتضى وكيله عنده اي عند الموكل الشئ او عقد بعينه قبله واجاز له القدر  
او كان الموكل الاول قد التزم جميع اماله الا ان فلان لم يقصود وهو مضمون ورايه  
فقد حصل في الصورين واما الثالث فلان الاحتياج إلى الرأي فيه لتقدير الشئ  
ظاهر وقد حصل بخلاف ذلك وكل وكيلين وقد التزم لانه لما فوض اليهما مع تقدير  
الشئ فظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر قال طلق  
ويتقيد بالمجلس فان طلق في المجلس صحيح والا فلا بخلاف قوله وكلتني في  
امر امراتي حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعد دفع من لا يكلفه لم يترفع  
في حقه لان صحة التصرف مبنية على الولاية فاذا انتقلت الثانية انتقلت الاولى  
فاذا باع عبداً او كتاباً او زمي حال صغيره الحر المسلم او شري واحد منهم به امكنه  
المال لم يخر لانتقائه ولا يترفع كذا تزوج صغيرة كذا في حرة مسلمة حيث لا يجوز له  
منهم ذلك لانتقائه لولاية **باب الوكالة بالخصوصية والقبض** اعلم ان الوكيل يملك  
بالخصوصية وكيل بالقبض عند التثنية خلافاً لغيره بناء على ان القبض غير الخصوصية  
وقد رضي بهادونه ولم يمتنع من مكن شيئاً ملكاً تاماً وتام الخصوصية وانها  
بالخصوصية وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفساد الرخاء ولهذا قلنا  
الوكيل بها وبالتفاضل لا يملك القبض وبه يقتضي ظهور الحيثية في الوكالة  
وقد يؤمن على الخصوصية من لا يؤمن على المال كذا الوكيل بالتفاضل يملك  
القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعاً يقال قضيض حق في قبضته  
فانه مطابق قضيض لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على  
انه ايضا لا يملكه والوكيل بقبض الدين يملكها اي الخصوصية عند بيعه حتى لو قال  
المكره عليه البينة ان الدارين استوفاه منه او ابراهه يقبل بينة والوكيل  
بقبض العين لا يملكها فلو برهن ذو اليد على الوكيل بقبض عبداً او موكلاً  
بأمره وقف الامر حتى يحضر الغائب صورته وكيل بقبض عبداً له وغائب فاقا  
ذو اليد البينة انه اشتراه ممن وكله بالقبض لم يقبل بينة في اثبات الشراء

الملك امراتي صار  
وكيلاً بالطلاق

يرى مطلب

وكيلاً



ويقبل في دفع الخصومة فيتوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البيعة كذا الظاهر  
والعاقبة يعني اذا قامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد او الامة على الطلاق  
على الوكيل بتقبلهم من مكان الى مكان لا يقبل هذه البيعة على اثبات  
العتق والطلاق ويقبل في قصره الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل  
ايها اي الخصومة اذا اتيه اي منع على الخصومة لا يجبر عليها لانه لم يضمن  
شيئا بل وعد ان يتبع بخلاف الفصل حيث يجبر عليها لانه ضمن كذا امر اذا  
وكل خصوماته واخذ حقوقه من الناس على الا يكون وليا فيما يملك  
على الموكل ما ذلوا ثبت المال له ثم اذا دفع المدعي لا يسمع على الوكيل  
كذا في الخصومة او اذا الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل  
بالخصومة واقر على موكل سواء كان موكلا للمدعي فاقرب باستيفاء حق  
او المدعي عليه فاقرب بثبوت عليه فان كان ذلك عند القاضي مع دون  
اي اذ اقراده عند غير القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يسمع  
الغرض ان حتى لا يدفع اليه المال لو ادعى بعد ذلك واقام بيعة لم يسمع  
لانه دفع انه مبطل وعواه كذا اذا استثنى الاقرار واقر عنه يعني اذا استثنى  
الموكل الاقرار بالان قال وكلتك غير جائز الاقرار او الوكيل عند القاضي  
لا يسمع لصحة الاستثناء ولكن يخرج من الوكالة فلا يسمع خصومه لا  
اي لا يسمع وكيل وكيل بمال يقبضه صورة كفل عن رجل بمال فكل صاحب  
المال يقبضه من الغريم لم يسمع لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صح هذا  
عامل لنفسه في ابرار ذمته فانعدم الركن بخلاف الرسول ووكيل الله  
ببيع الغنایم والوكيل بالتزويج حيث يبيع ضمنا منهم بالثمن والمهر لان  
كل واحد منهم سفير ومعتبر ذكره الزليعي الوكيل يقبض الدين اذا كفل  
هم وبطل الوكالة لان الكفالة أقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح  
باعتبارها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن  
المشتري لم يجز لانه يقبض عامل لنفسه لما مر ولو ادعى بكم الضمان لا يسمع  
بطلانه ويبدونه اي بدون علم الضمان لا اي لا يرجع لكونها تبعة عا مبدء

كان

الوكيل

الوكيل يقبض لو غنما ام بدفع وبيعه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل  
فلان الغائب يقبضه فصدق الغريم ام بدفع اليه لانه اقرار على نفسه لانه  
ما يدفعه فالمرحقة اذا ادعى ان يقبضه بالثمن لاحتى لو ادعى انه او في الدين  
الى الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بغير  
دعواه فان حضر الغائب وصدقته ثم الامر وان كان الغائب وضع اي المصدق  
اليه ان الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء لا تكاره الوكالة والقول فيه  
قوله مع بيعة فبطل الادار ورجع به على الوكيل ان يقر في يده لان غرضه  
من الدفع برأه ذمته ولم تحصل فله ان ينقض قبضه وان ضاع لا اي  
لا يرجع لانه يتصدق به اعترف انه حق في القبض وهو مطلق في هذا الاثر  
والمطلوب لا ينظم غيره الا اذا ضمنه اي شرط على الوكالة الضمان لا عند الدفع  
اي دفع ما اذ عاد او لم يصدق في دعواه التوكيل ورفع اليه على جارا لا جازة  
اي جازة الغائب فاذا انقطع رجاءه ورجع عليه او دفع اليه بمكذبا له في  
دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدقا الوكيل غير ما بل هو دعوى في يوم بالدفع اليه  
اقرار بمال الغير بخلاف الدين فانه يقبضه بمثل كذا الوادع الشرر وصدقته  
يعني لو ادعى انه اشترى لوربعة من صاحبه او صدق المودع لم يؤمر بدفعها  
اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامر به اي بالدفع لو قال اي المدعي تركها  
الوربعة المودع ميراثا وصدق المودع لان ملكه قد زال بموته وانقضا  
انه مال الوارث في دفعه اليه وكل يبيعته كجهول اي جعل رجل وكيل يقبض مال  
وادعى الغريم قبضه دأينه دفع الغريم اليه الى الوكيل يعني جبر على دفعه اليه  
لان وكالة ثبت بقوله اخذته رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الا بغيره وفي  
ضمن دعواه اقرار بالدين وبالموكله واذ كان اقرار بثبت الوكالة في ذمته ولم  
يثبت الا بغيره رد دعواه في يوم بالدفع اليه واختلف في الغريم دأينه على عدم قبضه  
لان قبضه بوجب برأه ذمته فاذا جبر عن اقامة البيعة يستحقه الوكيل على عدم  
علمه بقبض الموكل الا لا يجرى النيابة في اليقين وكل يعيب اي يرد البيع بسبب  
عيب فادعى البايع رضا المشتري لم يرد الى الوكيل عليه ما البايع حتى يخلف



ان البائع المستقر بخلاف مسئلة الدين لان التدارك ممكن هناك باستدراك  
ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند كونه وان يمكن ذلك في العيب لان القبض لا  
بالقبض لا فظاير او باطنا عند بيع فيه القبض ولا يستلزم القبض بعد  
لانه لا يقيد الا بكونه قبض القبض وليس في مسئلة الدين قبض بل انما يستلزم  
قانا ظهر الخطا فيه امكن زعمه منه ودفعه الى الغريم بما نقص القبض وضع وكل  
الى اخر عشرة ينفعها ما اهل فانفق عليهم عشرة اخرى فهي باسرها وانما انما  
ان يكونا متبرعا لانه خالف امره فبرد العشرة على الموكل وجعلها كمال ان الوكيل  
بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشر فيكون التوكيل  
به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يمكنه العقد من مال نفسه ثم يرجع به على  
الامر الوكالة المجردة لا يدخل تحت الحكم قال في الصغرى الوكيل يقضي الدين اذا هضم  
خصما فاقرب بالتوكيل والكرالدين لا يثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل قامة  
البينة على الدين لا يقبله وان اراد ان فلا تاوكل بطلب كل حق له بالكونة و  
بقبضه والمقصود فيه وجار بالبينة على الوكالة والموكل غايب ولم يحضر الوكيل  
احد الموكل قبل حق القاضى لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جازا ذلك  
ومعنا به في يسمع ويقرب الوكالة فان احضر بعد ذلك فربما يدعى عليه حقا  
للموكل لم يحضر الا إعادة البينة ولو كان يدعى انه وكل بطلب كل حق قبل ان  
بعينه ولو ثبت ذلك يحضر من ذلك المعين ثم جاز بجهه اخرى يدعى عليه مما بقي  
البينة على الوكالة مرة اخرى **باب عزل الوكيل** يعزل الوكيل الموكل  
لان الوكالة حقة فلا ان يبطله ويعزل نفسه بان يقول عزلت نفسي بشرط  
علم الاخر فيه ما الى في الصورتين يعني اذا عزل الموكل بشرط علم الموكل به وان عزل  
نفسه بشرط علم الموكل به حتى ان لم يبلغه العزل فهو على وكالته ونفذ جاز  
حتى يعلم باخباره متعلق بعلم عدل او اثنين ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة يثبت  
بغير الواحد ولو كان او عبدا لكان او خاسقا رجلا كان او امرأة صبي كان  
او بالغا وكل العزل عند اهلها وعند اهل لا يثبت العزل الا بالعدد او العدلة ويعزل  
ايضا بموت الموكل فكذلك وقعت عبارة القدوري ودقت في كتاب الوكالة

يشترط معرفة  
ذلك بعينه

هكذا

هكذا بموت احدهما ولما لم يكن لذكر الوكيل معناه فائدة تركته ويعزل ايضا  
يكون احد هما من الوكيل والموكل جنونا مطبقا لان قلة عترة الاثني  
وهو شر عند ابي يوسف وحول كامل عند محمد وهو الصحيح والكل يجوز  
اي يجوز احد هما بدو الحرب من اذ كان لكونه لا يثبت لاجل المالك فاذا  
حكمت به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبل فموقوف عند ابي حنيفة وانما يعزل  
لهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقائه علم الا بتدريس شرط  
لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط له بتدريس وذا انما يعزل الوكيل في  
الصورة المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حق الغير واما اذا تعلقت  
به ذلك فلا يعزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرصاص كما امر او جعل امر امراته  
في يد هاتم من الزوج ويعزل ايضا بتصرفه بنفسه كما تفهم الموكل بحيث  
يعزل الوكيل من الامتثال به كما اذا وكله باعتاق عبده او كذا به او تزوج  
امرأة او شرأ شي او طلاق او خلع او بيع عبده فاعتق او كذا به او تزوج  
او اشترى او طلق ثلثا او واحدة ومضت عدتها او خالها او باعها بنفسه  
فانه لو فعل واحد منها بنفسه عجز الوكيل عن ذلك لفعل فبطلت الوكالة المجردة  
حتى ان الموكل اذا طلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لانها كانت تقيد  
ما وكل به ولو تزوجها بنفسه وبانها لم يكن للوكيل ان تزوجها منه لزال  
حاجته بخلاف حال تزوجها الوكيل وبانها حيث يكون له ان تزوج الموكل  
لان الحاجة باقية ولعود الوكالة اذا عاد اليه اي لموكل فديم ملكه يعني يبيع عبده  
ثم باعه للموكل ثم رد عليه يجب بقضا كان للوكيل ان يبيعه وكذا لو كان احد  
من رجلين يبيعه فباعه احد هما ورد عليه يجب فكذلك واحد منهما ان يبيعه  
ثانيا كذا في الصغرى وبقي ان لم يتركه كما اذا طلق امرأته واحدة وهي في  
العدة فتصرف الوكيل غير متعذر بان يوقع البتة ويعزل ايضا بافراق  
الشريكين وان لم يعلم الشريك وهذا يحتمل امرين احدهما ان يكون الاقراران  
بلاك المالين او حال احدهما قبل الشر فان الشرية تبطل به وتبطل الوكالة  
التي في ضمنها علما او لا لانه عزل حكمي ذالم يكن الوكالة مفرجا بها عند عقد الشر

ازاد كل 2

كل 2



وثانيهما ان احدهما او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جاز ولو اقره فان قول  
هذا الوكيل في حق غيره الموكول منهما اذ لو يجرى بها بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا  
الوجهين اذ لو بقى الاخران على ظاهرهما لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك  
اذ لا يصح ان يتفرد احد هما بفسخ الشراكة المستلزمة للوكالة بل صاحب  
ويتعزل ايضا بغير موكل لو كان الموكول مكاتبه حرة لو كان مائة وما لم يقر ان  
بقاء الوكالة معتبرا بدارها لو كانا غيرة لزمه في شرط في حالة البقاء قيام  
الامر كما في الابدان وقد بطل بالعجز قتل الوكالة على الوكيل او لا لان البطلان  
حكمي كما اذا وكل بعض ان ما ذكر من ان الوكيل المكاتب لعجزه ووكيل المأذون  
بجرحه اذا وكل ذلك الوكيل في العقود والخضومات لا قضاء الدين او غيرها  
لان العبد مكاتب بايقانه ما يلهي وله مطالبة استيفاء ما وجب له لان  
وجوبه كان بعقد فاذ بقى حقه بقي وكيل على الوكالة كما لو وكل ابتداء  
بعده لم يجرى بعد انعقاد العقد مباشرة لا يتعزل بعزل الموكول وكيل عدة كما لو  
جرى فانه والاذن في التجارة لا يكون الا عامنا فكان العزل باطل الا ترى  
ان الموكول لا يملك نهيه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره الرزيعي قال قلت  
بكذا على اني متى عزيتك فانت وكيل فاذ عزله لم يتعزل بل كان وكيل له  
وهذا يسمى وكيل دوريا واذا اراد ان يعزل بحيث يخرج عن الوكالة يقول  
في عزلي عزيتك ثم عزيتك فانه اذا قال عزيتك كان معزولا نظر الى ظاهر  
اللفظ ومنصوصا بوجوب الشرط حيث قال متى عزيتك فانت وكيل  
واذا قال ثم عزيتك يتعزل عن الوكالة اذ انية لهذا اللفظ لان متى يفيد  
عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال كلما عزيتك فانت وكيل لا يكون  
معزولا بل كلما عزل كالا وكذا لان كلما يفيد عموم الافعال واذا اراد ان  
يعزل يقول في عزلي رجعت عن الوكالة المتعلقة فاذا رجعت عنها لا يتق لها  
ان فيما يقول بعديا وعزيتك عن الوكالة المتبرئة الماحضة من لفظ كلما  
يتعزل **كتاب الكفالة** هي لغة الضم مطلقا وشرا ضمه ذمة الى  
ذمة في مطالبة النفس او المال والتسليم قال في الهداية والكافي وغيرها

في ضم

في ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح اتوان للثاني اهلا يكون  
الاول اصح خروج الكفالة بالنفس عنهم انهم قسموا بها بعد التعريف الى الكفالة  
بالنفس والمال ثم ان تصنيفهم الكفالة الى قسمين يشعر بتخصيصها فيهما  
مع انهم ذكروا في اثنائها مسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة  
بشيء المال كما سياتي ولهذا اخترت تعريفا عميما متناولا لجميع الاسماء  
هو كما ذكرناه الى الجاهل الذي يجب ان يكفل بقوله كفلت عن فلان لفلان بكذا  
والقبول اي قبول الطالب وهو المكفول له وشرطها مطلقا كون المكفول  
تقيا كان او مالا محقودا التسليم به حتى لا يصح الكفالة بالحدود والقصاص  
كما سياتي وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة ببطلان الكتابة كما سياتي  
وهكم بالزوم المطالبة على التفضل بما هو على الاصيل نفسا كان او مالا واهلها اهل  
التبع ما ان يكون حرا مطلقا فلا يصح من العبد والنفس والمجنون كونه العبد بطلان  
بعد العقد كذا في الخلاف فانه على المكفول له وفائدة الكفالة ترجع اليه ولو كفل  
عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس في الكفالة بالنفس والمال  
اي في الكفالة بالمال مكفول به فالكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس  
واحد ومن لم يرض عليه في الكفالة بالمال مكفول به ومن لم يرض عليه المطالبة لفعل  
فالكفالة بالنفس وان تعددنا اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا قسمان  
الاول ان ياخذ منه كفيلا ثم كفيلا والثاني ان يتعدد النفوس المكفول بها  
فانه جائز كما يجوز بالذبيون الكثيرة او بالمال وما يتعلق به وهو التسليم  
الا ان الكفالة بالنفس فيصحب بكفلة بنفسه وبما يعبر به عنها اي عن  
النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق واليد والبدن ككفلة بنفسه  
رأسه او وجهه او يجرى شايح ككفلة بنصفه او ثلثه او ربعه وتسمى  
بضمته وبعلق قال علي بن ابي حمزة انما ملزم بتسليمه والى فانه يستعمل  
في معنى على وانما به ضم فان الرخصة هي الكفالة او قيل بضم المعنى لانها  
ضامن للمعقولة لا لا موجب الكفالة التزام التسليم وهو معنى المعقولة لا التسليم  
واختلف في انما يرضضامن تعريفه او على تعريفه كذا في الخلاف فان على



وقت التسليم اظهره فيه اذا طلب وعادة لا تستمره كذا اظهره ايضا اذا  
 اطلق بان يقول انما كفىل بنفسه اذا طلبته سلم اليك وان طلبته ونحو ذلك  
 او يحتمل بان قال انما كفىل به كذا طلبته او جئت طلبته سلم اليك وان لم يحتمل  
 الحكم لا متنا من انما ايضا حق لا نتم كنهه لا يحسن اول ما ادعى لعلم لم يعلم لما ادعى  
 وان عاب ان كفىل عنه وعلى مكانه امهل ان كالم كفىل مدة وهاهنا وهاهنا فان  
 محنت ولم يحضره جسد وان لم يعلم ان مكانه لم يطلبه كفىل به ان كفىل به ان  
 عاب وقد صدق الطالب فصار كالم يكون اذا ثبت اعساره وان اعتلفا  
 فقال كفىل ان عرف مكانه وقال الطالب تعرفه ينظر فان كان له خبره معروفة  
 في موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالحقول قول الطالب ويوم كفىل بال  
 ان ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للطالب وان قال قول كفىل لان من شك  
 بالاصل وهو الجمل والمكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القضاء  
 سلمه فيه ولم يحضره غيره وبه يقضى في زماننا لانه ان الناس في اقامته التي  
 ذكره الزيلعي وغيره كفىل بالنفس الى شهر يطالب بها بعده يعني لو قال كفىل  
 لك بنفسك فلان لا شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه  
 بعد مضي الشهر قال شمس الامنة للملواني هذا يدل على خلاف ما يقينه العوام  
 فانهم يقولون ان قال الرجل يا فلان سلمه لاني قد اخرجت من انايك سال  
 ان يطالب بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه تسليمها بعد  
 مضي الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس لان يزيد واقعه  
 فيقولوا في الكفالة ان كان له كاهن جواهي يتوب سار في يطالب في السنة وبعد  
 كذا في الكفالة وفيه ايضا والحكمة في سقوط المطالبة ان يزيد كفىل في  
 كفالة فيقول انما كفىل بنفسك فلان ان كان من الاجل ثم لا كفالة لك به على  
 بعد ذلك وانما يرى فان قال ذلك فانه لا يطالبه في الحال ولا بعد مضي الاجل  
 برى كفىل بموته ان موت كفىل لم يحصل العجز الكلي عن تسليم المطلوب من  
 كفىل بعد موته وورثته لم يكفلوا له بشي وانما يخلفونه فيماله لا فيما  
 عليه ولا يقع الكفالة باعتبار تركته لا متناح استيفاء النفس من المال

سليم

منه فانه  
 بين فانه  
 ثمة تاكيد سال  
 برر قديم  
 كونه

هذا وكذا في سقوط المطالبة

بخله

بخلاف الكفالة بالمال برى كفىل بالنفس فيها بموتها انما النفس المطلوبة  
 لا متناح التسليم ولو كان النفس المكفول بها بعد كفىل وانما قال هذا  
 لتوهم ان البعد حال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته فان هذا اذا كان على البعد  
 حال مطالب وكفىل بنفسه رجل وانما اذا كان لا المطالب وجبه بعد فبانه  
 انه اذا مات واثبت الخلف دعواه ضمن كفىل قيمته لا ان لا يبرأ كفىل بموت  
 الطالب بل ورثته او ورثته يطالب كفىل وبرى كفىل ايضا بتسليم كفىل  
 او ما مورده وكذا كان او رسول المطلوب وتسليم ذلك في المطلوب نفسه  
 الى الطالب متعلق بقوله وتسليم حيث يمكن فحاصه متعلق به ايضا يعني  
 اذا سلم كفىل من كفىل به الى الطالب في موضع يمكن فحاصه برى وان لم  
 يقبل اذا سلمه اليك فانا برى حتى لو سلمه في برية او سواد او حين جبه  
 فيه غير الطالب لم يبرأ فانه سلمه اليك عن كفىل في صورة تسليم المأمور  
 وسلمت نفس عنه ان كفىل في صورة تسليم المأمور نفسه فاقضينا  
 المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن  
 كفىل برى او ان لم يقبل عن كفىل له يبرأ كفىل وكذا لو ام كفىل ورجل ان سلم  
 نفس المكفول به الى الطالب لا قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسي عن  
 كفىل برى كفىل وفي تسليم الاجنبى شرط معه ان مع ما ذكر من قول كفىل  
 قول الطالب قال فاضحان لو ان رجلا اجنبا ليس بمأمور تسليم المكفول  
 لا الطالب وقال سلمت عن كفىل ان قبل الطالب برى كفىل وان سلمت الطالب  
 ولم يقبل قلت لا يبرأ كفىل كفىل بنفسه على انه ان لم سلمه عداه هو ضامن عليه  
 من المال ولم سلمه عداه صحت الكفالة ان اى بالنفس والمال يعني رجل له  
 على غيره مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور وصحت الكفالة ان اذا  
 لم يوفى غدا فبعد المائة لا نه علق الكفالة بالمال بعد الموفات وهذا  
 التعليق صحيح لتعامل الناس بآياه وان كان القياس بآياه وبالتعامل  
 بترك القياس في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يخلقه البائع مع ان  
 يابره احيى من الكفالة فلا يترك منها وبابها او سعي لانها من التبرعات

ان القسط



او ما في الطالب  
فكذلك طلب  
وارثه ٢٢

او المنيح

مطلقة لانا

اولا واول ما يوافق به حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يتناق بين  
الكفالتين فان ما في المطلوب من الكفيل المال كالكفالة او ما في الكفيل قوارنه  
او من نفسه وارثه او من على رجل مائة ودينار لم يتبين بانها جيدة او ردية او شرعية  
او فوجبة لشخص الدعوى فكل من نفسه او غيره انما لا يسلمه فدا فعليه كفاية  
او الكفالتان عندهما وقال محمد لم يتبين انما لم يتبين الدعوى بل بيان فليجب ضمانا  
والنفس بعد صحت الكفالة بها فليتم الكفالة بالمال لا بتنازلها عليها او بها ان  
المال ذكره فاقصر في ما عليه فصح الدعوى على اعتبار البيان فاذ لم يتبين  
باجل الدعوى فظهر وجه الكفالة الاولى فتمت عليه الثانية والقول كما في  
الكفيل في بيان ان اختلاف وجوده وعدمه لا يبدل الصحة لا جبر على اعطاء  
الكفيل في حدوده ومطلقا عنده وعند غيره في هذا التقيد لا في غيره حتى العبد  
وفي القود لا في حاله من حق العبد بخلاف الحدود والخاصة له تعالى ولا في الكل  
على الدار فليجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر حقوق لانها لا تندرس  
بالشبهات فليقرب بها الاستيثاق ولو اعطى جاز لا مكان ترتيب موجب عليه  
وهو المظالمية بالنفس ولا جبريس فيها في حدوده حتى يشهد مستورا  
او عدل لان الجبر هنا لله تعالى وهي تثبت باحد شرط الشهادة اما العدا وال  
العدالة بخلاف الجبر في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا تثبت بالجملة كاملة  
واما الثانية اي الكفالة بالمال فصح ولو جبر الكفيل في اداها في الدنيا لا في  
دين لا يقطع الا بالاداء او بالبراء او حذر من بدل الكفاية وسببها بكتبت  
عنه بالف وبما كان عليه وبما يدرك في هذا البيع وهذا يسمى ضمانا المذكر  
وهو ضمان الكفالة اي يضمن المشتري ان لا يبيع ويما يبيع فلا تانا  
اي ما يبيع منه فانه ضمان لثمنه كما ما اشتريته منه فانه ضمان للمبيع  
الكفالة بالمبيع لا يجوز كما سبقت وقد مر في تحقيقه في كتاب الرهن او ما  
قارب اي وجب له عليه وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يبيع فلا تانا  
يكون في معنى التعليق او علق عطف على صحت دينها بشرط يفي به الشرط  
والا ففي الامثلة السابقة معنى الشرط ملازم اي مناسب للكفالة بان يكون

شرط

شرط الوجوب حق كونه ان اشترى المبيع او لا ملكا الا استيفاء كونه ان قدح  
زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء ونحو ان غاب زيد المكفول عنه من  
المهر فان كل منهما مناسب للكفالة كالشرط المكفولة من الامثلة المذكورة  
فانها اسباب لوجوب المال فتناسب جميع ذمة الى الذمة كما ان لا يبيع الكفالة  
ان علقته بجمي والشرط اي بشرط غير ملازم كونه ان يبيع او جاز لمطر  
قال في الهداية لا يبيع التعليق بجمي والشرط لقوله ان علقته الرجوع او جاز لمطر  
الا انه يبيع الكفالة ويكف المال حاله لان الكفالة لما صح تعلقه بالشرط لا تبطل  
بالشرط الفاسد كالطلاق والعاقق وتبعه صاحب الكفاية وقال الزبيدي  
هذا هو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملازم  
فصار كماله لعلقه بفعل الدار ونحوه مما ليس بملازم ذكره فاصح ان لا يبيع  
اقول قوله سهو خطأ لان المذكور في العارية والاشترى وشيئة ان الكفالة  
علا تبطل بالشرط الفاسد فالكفاية ان فيه روايتين يؤيده ان الكفاية  
التعهد بالشهد ينقل مسئلة هي ان العبد المأذون اذا لحقه دين وخاف  
صاحب المال ان يعتقه لم يملك فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه لم يملك فانا  
ضامن لديك عليه صحت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق  
الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يبيع اي صاحب مال المكفول عنه وجها له  
المكفول له الاول نحو ما ذاب كك على الناس بولو احد منهم فعلى والثاني نحو  
ما ذاب للناس او احد منهم عليك فعلى كذا في العارية ولا بنفسه حد وفصل  
لان ان شرطها كون المكفول من مقدور التسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك  
وانما قال بنفسه حد وقصا من حذر ان الكفالة بنفسه من عليه الحد  
القصاص فانها لا يجوز كخاتمة ولا بطل واية معينة مستحقة له وخدمته عند  
معين مشا جاز لا يجوز التسليم لانه ان اشترى عليه الحل على اية معينة والكفيل  
لو اعطى اية من عنده لا يبيح الاجرة لانه ان يغير لمعقود عليه الا ان  
المو لو جمل على اية اخرى لا يبيح الاجرة الا في قصاص عاجز امرورة وكذا العبد  
للخدمة بخلاف ما اذا كانت الذمة غير معينة لانه الواجب على المو لو جمل مطلقا



والكفيل بقدر عليه بانه يحمله على ذاته نفسه ولا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره  
 اذا باع رجل لرجل ثوبا بدينار ثم ضمن الثمن من المشتري لا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره  
 مال الكفيل بدينار ثم ضمن الثمن من المشتري لا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره ولا ياتى بغيره  
 ولهذا لا ياتى بغيره الموت الموكلة حتى لو مات كان له ان يقبض الثمن وكذا لو مات  
 الموكلة على قبض الثمن حال حيوته لا يجعل ثمنه فلو صح الضمان صار ضمانا  
 لنفسه وان لا يجوز ولا شركة بائع عبد صفة يبيع بغيره ولا ياتى بغيره  
 الرجل صفة واحدة وضمن احداهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان  
 لان الصفة اذا اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما فلو صح ضمان  
 احداهما لصاحبه بنصيب شايها صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو  
 صح في نصيب صاحبه خاصة يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض وهو  
 باطل لان القسمة يقتضى ان يصير حق كل منهما مقفرا في خبر على حدة وهو  
 لا يتصور في الدين وان باع العبد صفة بدينار باع كل واحد منهما  
 نصفه بدينار على حدة فضمن احداهما لصاحبه حصته من الثمن صح لان  
 القسمة اذا تعدت فيما يجب لكل منهما بعقد يكون له خاصة ولا ياتى بغيره  
 لانها اعم مشترك يقع على الشك القديم والعقد وحقوق العقد والذريعة  
 وخيار الشرط فتعد العمل بها قبل البيا لا والذريعة بطل الضمان ولا ياتى بغيره  
 عند البيع لان معناه تخليص الجميع عن المشتري وتبعية المشتري وهو  
 غير مقصور له وجميع عند بطلان معناه عند بطلان الثمن ان يجوز في البيع  
 العين بغيره والحقاق فيكون كالذريعة ولا ياتى بغيره لانه في موضع  
 الزوال بالبيع فلا يكون له دين صحتا ولا عينا ميتة فليس بغيره اذ مات من عليه  
 دين ولم يترك شيئا فكل من غفرا رجل لم ينجح عند البيع لانه كقول  
 ساقط عن دمه الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الدمة بدينار  
 اذ اؤده لكنه في الحكم مال لانه يؤول اليه في المال وقد ينجح بغيره وبخلفه فقط  
 عاقبة الاستيفاء فقط فلو ردت له لا ياتى بغيره الا يطالب في المجلس  
 مجلس عقد الكفالة لا يستلزم واحدة بل ان تكفل وارث مريض عنه بغيره

وتنزيه

عنده

ضمان بالحقاق

الغمار

الغمار بان يقول المريض لو رثته او بعضهم تكفلوا عنى بما على من  
 الدين لغمار فضمنوا بغيره فبقيت فانه جائز استحسانا والا كان الضمان  
 ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا ياتى الضمان الا بقبوله وجاكت  
 ان ياتى وصية منه لو رثته بان يقضوا دينه ولهذا يبيع وان لم يبيع المريض  
 الدين وغماره لان الجاهل لا يمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا تصح الا اذا  
 ترك مالا وصحت اى الكفالة بان يقول الطالب عند يوسف مطلقا في  
 في رواية وفي اخرى اذا بعت له حبة واجازوه بغيره كذا في بعض النسخ  
 والغمار والشرذمة واجمعا انه اى الكفيل اذا قال مطرني الاجار بان يقول  
 ان الكفيل بمال فلان على فلان جاز كذا في الكفالة ولا ياتى ماله كالمودعة  
 والمستعار والمتأجر ومال المضاربة والشركة ولا ياتى بغيره قبل القبض  
 والمريض بعد القبض لانه من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به  
 مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او رفع يده  
 يستحق معنى الضم فيجب على الكفيل والامانة ليست بمضمونة ولا ياتى بغيره  
 القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن فامروا كذا في بعض النسخ بمضمون  
 بنفسه بل سقط الدين اذا هلك فلا يمكن الرجوع الضمان على الكفيل  
 في هذه الصورة لعدم وجوبه على الاصيل ويجوز اى الكفالة بتسليم اى  
 تسليم الامانات والبيع والمكفول فان كانت قائمة وجب تسليمها  
 هلك لم يجب على الكفيل شي كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب اى تسليمها  
 على الاصيل كالعارية والاجارة جاز اى الكفالة بغيره اى تسليمها ولا اى  
 وان لم يجب تسليمها عليه كالمودعة فلا اى لا يجوز الكفالة بتسليمها  
 وبيع الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على المشتري والمكفول  
 والمقبوض على سبوع الشر او المبيع بغيره فاسد فانها مضمونة حتى اذا  
 هلك عند وجب الضمان عليه فامكن الرجوع على الكفيل وبيع المالك لانه  
 دين مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون كذا في الزكوة في  
 الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها هو عبادة المال كله و

الغمار



لهذا لا تؤخذ من تركته بعد موته الا بوصية والنواب قيل ان ما يكون  
بحق كاحرة الحارس وكرت النهر المشترك والمال الموقوف بتمجيد الجيوش  
وقد ادل شرعي وقيل ان ما ليس بحق كالجنايات التي في زمانها ماخذ  
الظلمة بغير حق فانه اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون  
وان اريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ والقسمه هي النواب الا ان  
القسمه ما يكون راتباً والنواب ليست كذلك وانما يوقفه الامام  
الحاجه اذ لم يكن في بيت المال شيء وقيل ان يمتنع احد الشريكين من  
القسمه بينه وبين صاحبه فيقسمه شخص لانها واجبه والدرك وقد  
ترتب اليه والشخص وهو المراجعه والكفالة ان يقول كفلت بموجهها وهو  
الارش وطوع الطرف اذ لم يكن موجبه القضاة بل الذية اذ الواجب  
في مال واجب الاداء قال ادفع اليك او اقصيه لا يكون كفالة الا ان يذكر  
ما يدل على الالتزام او علق قال في الخلاصة وفي فتاوى النسخ لو قال  
كفاهه الدين الذي لك عاقلان انما دفعه اليك واقصيه لا يكون  
كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمن او ادا  
الي ادا لو قال تعليفا يكون كفالة خو ان قال ان لم يؤد فلان فانا اؤتي  
بصح لطلب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو في ذمة  
الذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاول لا البراءة عنها الا اذا شرط  
البراءة فيكون الكفالة في حواله اعتبارا للمعنى كما ان الحواله بشرط  
عدم البراءة اي براءة المحيل ولا ايضا مطالبة احدىهما ولو بعد مطالبة  
الآخرى لان مقتضاها الضم لا التمييز بخلاف الماكنه اذا اختار احد القاضين  
حيث يتضمن التمييز منه اذا اقتصر القاضيه به فلا يمكنه التمييز من الثاني  
كفيل بماكنه عليه اي قال كفلت بماكنه عليه فان برهن ان المطالب على  
الف لزمه ان لا الف الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان  
والا اي والا لم يبرهن عليه صدق الكفيل بما يقرب مع كونه لانه منكر  
الزيادة لا الاصيل في الزيادة عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف الاصيل

كفالة

بالزيادة

بالزيادة على ما اقر به الكفيل لم يصدق على كفيل لانه اقر على العه ولا ولاية  
له عليه بل يصدق في حق نفسه كفل بامره يعني يجوز الكفالة بامره المكفول  
عنه وبلا امره لا طلاق قوله في الرجوع غارم فاذا كفل بامره وادى وجه عليه  
اي المكفول عنه بما ادى اذ ادى ما ضمنه لانه قضى ونيه بامره فيرجع عليه و  
اذا ادى خلافه رجع بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل بالجوار وادى الزينوف  
وكوز من له الدراهم رجع بالجوار ولو كفل بالزبون رجع عليه بالزبون  
لان رجوع الكفيل حكم الكفالة فانما يرجع بما ادى حتى لو كفل بخلاف المأمور  
بإداء الدين فانه يرجع بما ادى لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان  
مقوضا فيرجع بما ادى ولا يطالب به اي الكفيل المكفول عنه بالمال قيل لا يرد  
الى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمته المكفول عنه ويملكه بعده فيرجع و  
يؤديه اي بدون امره لم يرجع بما ادى لانه متبع فيه وان وصليه اجاز  
المكفول عنه بعد العلم لانه كل كفالة تنقذ بعد موجبه للرد فلا تنقذ  
موجبه ابد الا في العناية قال ضمن الغافل ان علي قضيه فاذا لم يرجع  
عليه الا اذا قال عن كافر في الكفالة بالنفس قال لو زعم ان لا زعم الطالب  
الكفيل يطلب مال لازم اي الكفيل المكفول عنه وان جسر اي جوار  
الكفيل جبروت جبروت جبروت هو المكفول عنه اذ لم يلحقه ما يلحقه الا امر جبروته  
فيما ادى بمثلها اذ الطالب لاصيل ان قيل اي الاصيل البراء بري اي الاصيل  
والكفيل معا او امره اي الطلب عنه اي الاصيل تاخر عنه لانه الاصيل والاك  
الكفيل تابع بل عكس جهتها لا تستمر امره تبعيته الاصيل ففرع ولو ابر اي  
الطالب الكفيل فقط براء والا لم يقبل اذ لا دين عليه ليحتاج الى القبول  
بل عليه المطالبة وهو سقط بالبراء ولو ذهب الدين له اي الكفيل ان  
كان غنيا او تصدق ان كان فقيرا اشترط القبول كما هو حكم الحصة و  
الصدقة وبيته الدين لغيره من عليه الدين تصح اذا سخط عليه والكفيل  
مسقط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل كذا  
في التنازع خاتمة صالح احدهما من الاصيل والكفيل الطالب على الف على

عليه



حساسة برأي لا حيل ولا كفيلا لانه انما الصلح الى الالف الدين وهو لا  
الاحيل فيبره عن حساسة وراثة فوجب برادة الكفيل ان اذا بها الكفيل  
رجع على الاحيل بها الكفيل فوجب برادة الكفيل فوجب برادة الكفيل  
فانما وجب الرجوع ولو صرح على وجه بالالف لانه جازية فقلت  
ما في ذمة الاحيل فوجع بكلمة عليه صرح الكفيل من موجب الكفالة لم يبرأ  
الاحيل لان موجب المطالبة وبراء الكفيل منها لا يوجب براءة الاحيل  
قال الطالب للكفيل كونه من المال رجوع على الاحيل لانه اقرب قبض المال  
من الكفيل لانه استند ببراءة الكفيل وثبتاها لنفسه بقوله التي والبراءة  
التي ابتدأ بها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالبراءة فكان هذا  
اقربا بالقبض منه فوجع ان كانت الكفالة ببراءة وفي ابراء الكفيل لا يرجع  
لانه ابراء الاقرب منه بالقبض من الكفيل وحقق في براءة كونه ابراءا قال  
الطالب للكفيل براءة ولم يقل انه براءة عند محمد وعند ابو يوسف  
اقوا بالقبض بهذا كله اذا غاب الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه  
في البيان لصدور الاجمال عنه لا يبيع تعليقا البراءة منها اي من الكفالة  
بالشرط مثل اوجاهة فانت براءة لان في ابراء معنى التعليك كالأداء  
عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر واما  
على قول من يقول بثبوت المطالبة فقط فلا في براءة تملك المطالبة  
وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتعليك لا يقبل التعليق بالشرط  
وقبل يبيع لان الثابت فيها على الكفيل كالمطالبة لا الدين في الصحيح فقلت  
اسقاطا محضا كالطلاق والعقار وقيل ان كان الشرط مما لا منفعة  
فيه للطالب صحت كذا اذا جاء عند لا يجوز وان كان مما لا منفعة فافيه  
نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال النفس وقال ان واقتك به عند  
فانما برئ من المال فقبل الطالب فوفاه الكفيل في الغد فهو برئ من المال  
كذا في العناية فان الكفيل قبل الاجل حل اي الذي عليه فان ادى وادى  
لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل التزم الدين مؤجلا فلو وجعوا بالاجل

وهو كثر

وهو كثر من المؤجل في المالية يكون وهو ان مات المطلوب قبل الاجل  
حل عليه الاجل فقط وان مات اي الكفيل والمكفول عنه فالطالب يخذل  
ان الترتيبين سواء لان رتبة ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحياة لا يبرأ  
احيل ما ادى الى كفيله ليدفعه الى طالبه وان يعطيه طالبه او يعلق به  
حق على احوال قضائه الذي فلا يجوز الاستدراك ما بقي هذا الاحتمال كمن  
عجز ان يكونه ودفعها الى الساعي وان وجع اي الكفيل به اي بالمال الذي  
قبضه الكفيل من المطلوب قبل الاجل يعطى الطالب طالب له اي الكفيل  
لانه ملكه بالقبض وكان الرجوع بدل ملكه ونوب رده اي الرجوع على فاقية  
وهو الاحيل فيما يتعين بالتعيين كالخطة والشعر وهذا اذا قضى  
الاحيل الدين وهو قول ابي وعنه انه يتصدق به وقال لا يطيب الرجوع  
وهو رواية عنه امر كفيلا ببيع العينة ففعل فالباع للكفيل والرجوع الذي  
حصل للبائع يكون عليه اي الكفيل لان امر براءة الاحيل امر الكفيل  
ببيع العينة وهو ان يقول له اشتر من الناس نوعا من العينة ثم  
بعه فمأرجحة البائع ملك وخبرته ان فعله وهو ياتي الى تاجر فيطلب  
منه القرض ويطلب التاجر الرجوع ويخاف من الربو فيبيعه لتاجر ثوبا في  
عشرة مثلاً بمائة عشرة سنته فيبيعه هو في السوق بعشرة فتحصل  
له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر الى اجل او يقضيه خمسة عشرة  
رد بها ثم يبيعه لمقترض ثوبا بواحد عشرة بمائة عشرة فيأخذ الدراهم  
التي اقترضه على انما من الثوب فيبقى عليه خمسة عشرة وضما فافعل  
ذلك فقد عليه والرجوع الذي دجه التاجر بزمه ولا يلزمه الا امر شئ شئ  
انما ضمان لما يخسر كما قال بعضهم نظر الى قوله على فانها للموجب فلا يجوز  
كما اذا قال لرجل يبيع في السوق فمأخضرت فعلة واما فكيف بالشرط كما  
قاله بعضهم نظر الى الامر به فلا يجوز ايضا لانه نوع الثوب ومثله ويسمى  
بذلك النوع من البعع عينة كما فيه من السلف يقال بعه عينة اي شئ  
ذكره الزبيدي كقول مجازاب له اخضرت عليه بما لزمه له اي كفل رجل عن رجل آخر

الرجوع



بما ذاب له عليه فغاب لا يصل خبر من المدعي على الكفيل ان لا يملك الاصل كذا  
 رد ان لم يقبل ردها من على الكفيل حتى يحضر الغائب فيقضي عليه لان شرط وجوب  
 المال على الكفيل ان يقضى به على الاصل وهو لم يوجد كونه غائبا برهان ان  
 لا يملك الاصل كذا وهذا هو القيد فحق على الكفيل ان لا المدعي مضافا الى  
 فالحكم انما يشترط ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصل ولو  
 زاد بانه قضي عليه كما لان الكفالة بامر بتبرع ابتداء ومعاوضة انتهى  
 بغيره تبرع ابتداء وانتهى بالقضاء باحداها لا يكون قضاء بالآخر فاذا  
 قضى بها بالامر ثبت وهو يقضي الاقرار بالمال فغير مقضيا عليه والكفالة  
 بغير امر لا يمس جانبها لان صحتها تعتمد قيام الدين في دعم الكفيل فيكون  
 عنه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما ادى على الامر كعاقلة بالذمة تسليح  
 المبيع واقراره بانه لا حق له في المبيع حتى لا يجوز بعد ما دعوى ملكية كسب  
 شهادة في حكم كسب فيه باع ملكه او باع بغيره فاما تافاه ايضا تسليح  
 للمبيع واقراره بانه لا حق له في المبيع لاكت شهادة في حكم بيع مطلق كذا  
 قيد الملكية وكونه نافذا تافاه لا يكون تسليحا بل سماع بعده دعوى  
 الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للمبيع لان المبيع قد يهدر من  
 غير المكان ولعله كتبه لشهادة لم يحفظه لوقوعه بخلاف ما تقدم فانه مقيد  
 بما ذكره كتبه لشهادته على اقرار العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليحا اذ لا يتعلق  
 به حكم وانما هو في رد اقراره ولو اقر بان فلا يباع شيئا كان له ان يدعيه قال  
 ضمنه كذا في شهر وقال الطالب حال فالقول للضامن بغيره اذ قال الكفيل الطالب  
 ضمنه كذا في شهر فلا تطلب البني لان وقال الطالب هو حال فالقول  
 للكفيل وحده في كذا على جأته الى شهر اذ قال الآخر حاله والوفى ان الكفيل  
 لم يقر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح كما قرأه بل ان يقر بموجبه المطالبة بعد  
 الشراء والطالب يدعي عليه المطالبة في الحال وهو منكر فالقول له والمقر او بالدين  
 ثم ادعى حقا لنفسه وهو تافاه المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بغيره لا يوجد  
 ضامن المذكور اذ لا يثبت المبيع قبل ان يقضى على البايع بالتمن لان البيع لا يقضي

ارضاها

بحكمه الاتفا

بحكمه الاتفاق ما لم يقض بالتمن على البايع فلا تجب رد التمن على الاصل فحق  
 على الكفيل قال لاخر اسكن هذا الطريق فانه امن فاسكن واخذ ماله لم يقض  
 ولو قال ان كان خوف فادفع ماله فانا ضامن وباق المسئلة بحالها ضمن وهذا  
 الاصل ان المخور انما يرجع على الغار اذا حصل الغور في ضمن المعاوضة او  
 ضمن الغار صفة السلامة بمخوره ونقصا حتى لو قال الطمان لصاحب المنطة  
 اجعل المنطة في الدلو فجعلها في الدلو قد هب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطمان  
 كالا حالما به يضمن لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه  
 ما ضمن السلامة بحكم العقد وضمنها العقد بقصد السلامة كذا في العارضة  
**فصل** في اقرار الدين على او فكل واحد من الصاحبين نصيبه ان يقر اذ كفل احد شريك  
 لصاحبه بنصيبه من الدين لم يكره لانه لو انصرف الى نصيبه يكون قسمه الدين وهو  
 باطل ولو انصرف الى الشايع يكون ضمانا لنفسه فلو قضى بحكم الضمان له  
 ان يسترد الا اذا بعقد فاسد كما قرأه ولو ادى متبرعا جاز له ان يسترد ما يتبع  
 الا بالقبض وانه يصير نسيئا ويمتنع نصيب شريكه بصير وانه عينا بفعله كذا  
 في الوجيز شرح للجامع الكبير وعليها دين لاخر بان اشترى باعده ابا الف وكل  
 كل من الاخر جاز له ان يبيع المانع ولم يرجع على شريكه الا بما ادى ذلك على  
 النصف لان خلاصتها الاصل في النصف وكفيل في النصف فباي يقره ينصرف  
 الى ما عليه اجماله اذ لا معاوضة بين ما عليه اجماله وبين ما عليه كفالة لانه  
 الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما ان يقره فيضطر الى ما عليه كفالة  
 ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بالان يجعل  
 المؤدى عنه لان المؤدى بآبائه وادواته كذا في قوله في قوله في قوله في قوله  
 عن رجل يبيع ثوبا بدينار فاشترى من الشرايخ عن الآخر باعده بغيره اذ كان على  
 رجل الف درهم مثلا ففعل عنه رجلان كل منهما بجمعه على ان يقر اذ كفل كل منهما  
 عن صاحبه بالخارج بالكفالة اذ الكفالة بالكفيل جاز مما ادى احد بهما رجوع بنصفه  
 على شريكه ثم رجعا لا على الاصل او رجوع هو بالكل على الاصل لان ما عليه ما يتو  
 به الرجوع اذ الكل كفالة فيكون المؤدى شيئا يباع بغيره ما يرجع بنصفه على شريكه

يكره



اذ لا يورث في الدور هذا ان كفل كل منهما من صاحبه بالجميع واما ان كفل  
 كل منهما بالنصف ثم كفل كل من صاحبه في حقه قبلها اي كالمسألة الاولى في  
 الصحيح حتى لا يرجع على شريكهما ادى مال في يد علي النصف كذا لو كفل عن  
 الاحبيل بالجميع مقام كفل كل من صاحبه بالجميع متعاقبا ثم كل من صاحبه  
 بالنصف لما ذكره وان اراد الطالب احدهما اخذ الاخر بطلان ان اراد الكفيل  
 لا يوجب براءة الاحيل فبقى المال كله على الاحيل والاخر كفيل عنه بقاء فافترق  
 الفرق المفاد وضمان في الشريك ان شريكه مفاد عنه اخذ الغير انما اشار  
 بكل الدين لان كل منهما كفيل عن الآخر كما سيأتي في كتاب الشركة ولا يرجع  
 حتى يورث من النصف لما ذكره في كفاية الرجلين كاتب عبده بعد  
 بالان قال كاتبكم بالالف الى سنة مشددة وكفل كل صاحبه جازا سحبا والقياس  
 انه لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بدل الكتابة وكل منهما باقر  
 باطل وعند الاجتماع اولى فصار كما اذا تعاقب كتابا فانه باطل وهذا  
 قال يعقود وجه الاحتجاج ان تصرفا لانسالي يجب تصحيحه بقدر الاحتجاج  
 وقد امكن ههنا بان يجعل كل المال على منهما في حق المولى وحق نفسه و  
 عتق الآخر معلقا بادائه لان معنى قوله كاتبكم بالالف ان اديتم الف درهم  
 فانتما حران فكانه قال لكل منهما ان اديت الف فانت حر فيكون عتق  
 كل واحد معلقا بادر الف ولا يحصل عتقه بادر نصفه اذا شرط بقال  
 المشروط ولا يقابل به اقرار فطالب المولى كل منهما بالجميع المال كمال الاحالة  
 لا الكفالة فادى ما ادى عتق الآخر بعباله كما في ولد المكاتب فما ادى كفايته  
 احدهما وجع على الآخر بنصفه لا استوائهما ولو وجع باكمل او لم يرجع انتفى  
 المساواة وان اعتق احدهما قبل ان يورثا شيئا جاز لمصداقته ملكه  
 وبراء المصدق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم  
 يبقى وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة  
 الحقيقة مقابل رقبتهما حتى يكون موزعا منقسما عليهما وانما جعل على  
 كل منهما تصحيح الضمان فكان في ذمته لا يتعدى غير موضوعها وانما انتفى

عن صاحبه لان  
 الدين ينقسم على  
 نصفين فلا يكون  
 عن الاصل بالجميع  
 كفل كل

جملة  
 عتق

استغنى

استغنى عنه وانتفى الضرورة فاعتبر مقابلا برقبتهما فلما انصف واذ انتفى  
 المولى احدهما اخذ يا شريكه من لم يعتقه اما اخذ المصدق فبالكفالة او اما  
 اخذ صاحبه فبالاحالة اعترض بان اخذ المصدق بالكفالة تصحيح الكفالة  
 بدل الكتابة وهو باطل واجب بان كل منهما كان مطالبا بالجميع الا ان  
 وبما في بعض ذلك فيبقى على تلك النصفة لان البقاء يكون على وجه الشك  
 فاذا اخذ المصدق رجوع على صاحبه بما ادى لانه ادى عنه بامره وان اخذ الاخر لا  
 يرجع عليه لانه اداه عن نفسه مال لا يجب على عبده حتى يعتق وهو دين لم يظهر  
 في حق المولى كما اذا اقره باقراره واستقرضه او وطئه بشهرته او استلمه كتم  
 وديعة فانها لا تظهر في حق المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه حال عتق  
 كفل به كفالة مطلقة عن قيد الحلوان التاجيل لان المال حال عليه لوجود السبب  
 وقبول الذمة كمنه لا يطالب لان ما يثبته كمولاه ولم يرض بتعلقه به والكفيل  
 غير معسر بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حال لانه التزم  
 المطالبة بالدين المؤجل وان ادى رجوع عليه بعد عتقه لو كفل بامره لان الكفيل  
 بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرية ادى على عبده  
 مالا وكفل نفسه رجل فمات العبد براء الكفيل ببراءة الاحيل بموته كما اذا  
 كالا المكفول نفسه ومات عبده مكفول برقبته فمات من انه كد عليه فمات  
 الكفيل قيمته يعني ادى رجل رقبته بعبده فكفل به اخر فمات العبد فاقام المكفول  
 البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته اذا كان على المولى رده على وجه مختلف قيمته  
 وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته يبقى القيمة على الاحيل فكذا الكفيل كفل عبده  
 من مولاه بامره فعتق فاذا اده او عكس اى كفل مولى عبده عنه واداه بعد  
 عتقه لم يرجع واحدهما على الآخر معنى الاول ان لا يكون على العبد دين  
 لان امره بتكفيله يصح اذ لم يكن عليه دين مستغرق وان كان فلا يصح تضمينه  
 ابطال حق الغرماء واما كفالة المولى عن عبده فيصح مطلقا وانما لم يرجع  
 لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لانه احدهما لا يستحق على الآخر دينا  
 فلا يتقلب موجبة بعده كما اذا كفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز فانها



لا تنقلب موجبه بل رجوع كما مر فكذا هذا ثم فائدة لفظة المولى من عبده  
وجوب مطالبته بايقار الدين سائر امواله وفائدة العكس تعلفه  
رقية البعد **كتاب الحوالة** هي لغة الجمع بمعنى الا حالة وهي النقل مطلقا  
وشرعا نقل الدين من ذمة ائمة الى ذمة المجمل في ذمة المحال عليه  
وانما خصت بالدين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في  
المطالبة بالنقل الشرعي جازان يؤثر في الوصف الشرعي كما ان البيع  
الشرعي جازان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعي يتبعه نقل  
العين هو البيع المديون مجمل والدين محال ومحال له ومحال له يعني يطلق  
عليه هذه اللفاظ الاربعة في الاصطلاح ومن يقبلها اي الحوالة محال  
عليه ومحال عليه يعني يطلق ايضا عليه هذا اللفظ لان المال محال  
وشرط لصحة الحوالة ضمن الكل اما ضمن الاول فلان ذوى المروقات قد يتقو  
بتمثيل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما ضمن الثاني وهو  
المحال فلا في فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفادته فلا  
بد من رضاه واما ضمن الثالث وهو المحال عليه فلا في التزام الدين  
ولا لزوم بل التزام بل خلافه في الاول حيث قال في الزيادة الحوالة  
تصح بلا رضاه المجمل لان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه  
والمجمل لا يتصرف بغير رقيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع اذ لا يكون بامه وشرط  
حضور الثالث يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال لان المجمل الحوالة  
مضبوطة له اي لا جمل الغائب كذا في الحاشية لا حضوره بالاجازة اما عدم  
اشتراط حضور الاول هو المجمل فيا ان يقول رجل لدينك علي  
فلان الف درهم فاعتزل بها على فرض الدين فان الحوالة تصح حتى  
لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو محال  
عليه فيا ان يجمل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب فحصل صحته  
حوالة كذا في الحاشية واذ كانت الحوالة برئ المجمل عن الدين بقوله  
المحال المحال عليه لان معنى حوالة النقل كما مر وهو يقتضي في ذمة

من

الائس

ان حصل لان من المحال بقا رتبة الواحد في محلين في زمان واحد ولا  
يرجع عليه المحال لا بالتسوية لانها مفيدة بسلامة حقه له لانه المقصود  
في جميع عند عدم السلامة وبين التسوية بقوله بموت محال عليه مطلقا  
او حلقه حال كونه منكرا حوالة ولا بينة عليها لان العجز عن الوصول الى حقه  
يتحقق بكل منهما وهو التسوية حقيقة وعند هذا المبدأ وثالث وهو ان يكمل  
القاضي بافلاسه في حيوة تصح اي الحوالة بالدارام المورثة يعني اذا اودع  
رجلا الف درهم واهال به عليه فخرج لانه اقدر على التسليم فكانت اوله بالدارام  
وتصح ايضا بالدارام المخصوصة اي لدارام التي غصبها المحال عليه المجمل  
بالدين الكاين للمجمل على المحال عليه وتبطل اي الحوالة بهذا الى ذمة الوارث  
تسقيد الكفالة بها لانه ما التزم الوارث الا منها او استحقاتها لانه كمالها ويدر  
المودع ويعود الدين على المجمل وتبطل ايضا باكتفاء الثانية اي لدارام  
المقصوبة لعدم ما يكلفها ويراء الغاصب ويعود الدين لدارامها اي  
لا تبطل الحوالة بهذا لثانية اذا كان فيه اي في بلاكه وقار اي ما بقي محال  
الحوالة ويكون الضمان قائما مقام المخصوصة ويرى اي في هذه الصور المذكورة  
لا يطالب المجمل المحال عليه بالعين او الدين اللذين قيدت الحوالة بهما بل  
تعلق حق المحال به بهما ولا يقدح المحال عليه ان يدعها الى المجمل حتى يرضى  
بما رضاهما للمحال له لانه استركت ما تعلق به حق المحال له مع ان  
المحال سوة الغرماء المجمل بعد موته يعني هذه الاموال اذا تعلق بها حق  
المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال سوة الغرماء المجمل بعد موته كما في  
الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذي بيد المحال عليه للمجمل الدين الذي  
له عليهم لم يهرم ملكه للمحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقية لان  
الحوالة ما وضعت لتمليك بل لنقل فتكون بين الغرماء واما الممرتين فكل  
المزول يدا وجبا فثبت له نوع اقتصاص هو بالمزول شرعا ثم ثبت لغيره  
فلا يكون لغيره ان يشترك فيه بخلاف حوالة المطلقة اعلم ان الحوالة  
اما مطلقة او مفيدة اما المطلقة فهي ان يرسل اياهم لا لا يقيد بما يدين له

والصواب ان يقيد الكفالة  
في

يعني كما لا يمكن مطالبة  
المجمل عليه لا يمكن محال  
عليه ان يدفع الى  
المجمل

الرسال



على المال عليه ولا يعين له في يده ولا يحيل على رجل ليس له ولا في يده يمين  
 له واما المقيدة فمن ان يكون المحيل مال عند المحتال عليه من وديعة او مضارب  
 او دين فقال اعلنت لطالب عليك بالف الذي له على ان يكون ماله من المال  
 الذي له عليك وقيل المحتال على ما بين حكم المقيدة اذ ان يمينه في المصلحة  
 بانه في الف حيث يطالب فيها المحيل المحتال عليه بالعين او الدين ويقدر  
 المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل اذ لا تعلق لحق المحتال بماله عنده او عليه  
 بل حقه في ذمة المحتال عليه وفي ذمته سعة لا تبطل باخذ ما عنده من  
 العين كالمضروب والوديعة او عليه من الدين سواء كانت المصلحة المطلقة  
 او مقيدة اما الاول فلا ان الاطلاق ينافي في تعلق بخصوصيات ما عنده او  
 عليه والمبطل تعلقه واما الثاني فلا ان المحيل ليس له حق الاخذ من  
 المحتال فان دفع اليه المحتال عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحتال فيضمن  
 المحتال عليه لا يقبل قول المحيل اعلنت بدني لك عليك للمحتال عليه وطلب  
 مثل ما احال يعني رجل احال رجلا على اخي بالف فدفعه المحتال عليه الى المحتال  
 ثم طلب الدافع الا ان الف من المحيل فقال المحيل اعلنت بالف لك كان عليك و  
 المحتال عليه انكره فالقول له لا يحيل ولا يكون الاقرار من المحتال عليه  
 بالحوالة اقرار منه بالدين عليه ولا قبول الحوالة دليل على ان عليه  
 دين لان الحوالة تقضي وان لم يكن المحيل على المحتال عليه دين ولا قول  
 المحتال للمحيل اذ عليه اعلنتي بدني لك عليك يعني اذ قال المحيل للمحتال  
 اعطني ما قبضته من فلان فاني اعلنتك ان يقبضه في كنت وكنت في  
 قبضه فقال المحتال اعلنتي بدني لك عليك فالقول للمحيل لان المحتال  
 يدل عليه الدين وهو منكر فالقول للمحيل ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة  
 واقدمه عليه اقرار منه بان عليه دين بالمحتال لان لفظ الحوالة يستعمل  
 في الوكالة كحجر المحتال اذا ادعى المحيل فلم يقبل من حوالة حوالة المحيل  
 بالتوى احال غيري على رجل على ان يعطيه من ثمن داره اى دار المحتال عليه  
 فقبل من حوالة لانه احال بما يقدر على ايفائه لانه يملك بيعها ولا يبيع

الحق

على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بكبر على الاداء لتحقيق الثوب  
 ولو احال على ان يعطيه من ثمن دار المحيل اى لا يبيع لانه لا يقدر على بيعها  
 الا اذا اصر على البيع في يبيع بوجود القدرة على البيع والاداء ولو باع بشرط  
 ان يحيل على المشتري بالثمن غير ماله اى البائع بطل البيع لانه شرط لا يقضي  
 العقد وفيه نفع للبائع ولو باع بشرط ان يحيل على ثمنه لانه لو كان  
 موجب العقد اذ الحوالة في العادة يكون على الاملاء والاحسن قضاء فيها  
 لشرط الجودة كره السفينة هي بضع المدين وقبح التنازع واحدة السفينة  
 تعرب سفته وهو شئ محرم وتسمى هذا القرض به لا يطام امره وقهوره  
 ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد اخر ليستفيد  
 به سقوط خطر الطريق والله اعلم **كتاب المضاربة** رتبة وجوب المضاربة  
 بين المتضاربين وجوب دفع ثمن المال في الحوالة والمضاربة في الحوالة هي لغة  
 من الغريب في الارض وهو السير فيها سمي بهذا العقد بها لان المضارب يسير  
 في الارض غالب طلبه الربح وشرعا عقد شركة في الربح بمال من الرجل وعمل من  
 آخر وكنها الايجاب بان يقول رب المال دفعته هذا المال اليك مضاربة  
 او معاينة او قد هذا المال اسلم اليه على ان ما ذفره الله بيننا نصفان او نحو  
 ذلك من الفاظ ثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبضت  
 ونحوه وحكمها انواع الاول انها ايداع او لا لانه قبضه المال باذن مالكه لا  
 وجه للمبادلة والوثيقة بخلاف القبض على سوام الشراء لانه قبضه بولا  
 وبخلاف الرهن لانه قبضه وثيقة ولو قيل عند عمل لانه ينصرف فيه له بامره  
 حتى يرجع بما حقه من العدة على رب المال شركة ان دفع لانه يحصل بالمال  
 والعمل فشرط كان فيه ومضارب ان خالف لتعديده على مال غيره فيكون  
 ضمانا ولو دهمية اجاز بعده اى المضارب اذا اشترى ما من ثمنه ثم يبيع  
 ونحوه فيه ثم اجاز رب المال لم يجر ونحوه لا يستبضع واجارة فاسدة ان  
 سدت قالة الواجب للمضارب فيها اجاز للملك كالاجارة الفاسدة وهو  
 بدل ملكه لانه يستحق التسمية لعدم الصحة ولم يرض بالعمل فاجاز فبطل



مثل فلا يرجح لانه يكون في المضاربة الصحيحة والمفسدة صارت اجارة  
 بل اجارة كما هو علم الاجارة الفاسدة مطلقا سواء ربح او اضرار زيادة  
 على المشرط كما هو علم الاجارة الفاسدة وقد مر ولا ضمان فيها اي  
 المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون حرجنا واما في المال  
 الى او شرط الربح للمالك قبضاعة وشرط للمعامل ففرض وانما في المشرط  
 الوقاية حيث لم تعد البضاعة والقوض في سلك المدايع وغيره مما يرد عليه  
 من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شريك في الربح فكيف  
 يكون قبضاعة او قرضا وشرطها خمسة الاول كون رأس المال من الامانة  
 فلا يقع الا بمال يطمع به الشريك لانها تغيير شريك بمحصل الربح فلا بد من  
 مال يطمع به الشريك الدائم والدائمين والتبر والقبول والواقعة كما  
 سيأتي ولو وقع ارضاء او بيعه وعمل مضاربة في ثمنه قبض صحت العمل  
 يصف المضاربة الى العوض بل الى ثمنه وهو مما يطمع به المضاربة والاضافة  
 الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودعية او اجارة فلا يمنع شئ منها  
 الاضافة اليه والثاني كونه عينا لا دينيا لان المضارب امين ابتداء ولا  
 يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين فلو قال عمل بالدين الذي في  
 ذمتك مضاربة بالنصف لزمي بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقام  
 اقبض ما على فلا لا وعمل به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف للمضاربة  
 الى زمان القبض والدين فيه يغير عينا وهو يصلح ان يكون رأس المال  
 والثالث تسليمه الى المضارب به لا يبقى له مال فيه يد لان المال  
 يكون امانة عنده فلا تنجز الا بالتسليم اليه كالودعية بخلاف الشريك لان المال  
 في المضاربة من اجد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد من ان يخلص  
 المال للعامل يتمكن من التصرف فيه واما العمل في الشراكة فمن الجانبين  
 فلو شرط فلو هو اليد لا حد لما لم ينعقد الشراكة لا تفقاه شرطها وهو  
 العمل من احدى الطرفين على مال يطمع به اي ان شرط العمل  
 المالك مع المضارب فسد المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم

والصواب ستة  
 عزى

وهو  
 كونه

المال الى المضارب والتولية بين المضارب شرط صحة العقد فاما ان كان معه  
 مفدا فزوجة والرابع كون رأس المال معلوما للمالك بقية في المسألة فتمت صحة  
 بان يعقد على قدر معين من مال يطمع به الشريك او اشارة كما اذا وضع مائة  
 الى رجل ولا يعرف قدرها فانه يجوز ان يكون القول في قدرها وصفتها  
 للمضارب مع يمينه واليمين للمالك والمأمن كون نصيب المضارب من المال  
 معلوما عنده اي عند العقد لان الربح هو المحقود عليه وبهالة توجب  
 فساد العقد والسادس تنوع الربح بينهما بحيث لا يستحق واحد منهما  
 مساهمة لقطعة الشراكة في الربح لا حكمه لان لا يحصل من الربح الا قدر  
 ما شرط له واذا انتفى الشراكة في الربح لا تحقق المضاربة لانها جوازية بحكم  
 القياس بالنص بطريق الشراكة في الربح فيقتصر على مورد النص فيفسد شرط  
 زيادة قدر معين لاحد منهما فلهذا لم يرخص بالعمل بما زاد ولا سبيل  
 الى المسمى المشرط لنفسه فيضاد الى اجور المثل فزوجة والربح لرب المال اليه  
 ثانيا فلهذا لا يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كما لو قال  
 نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح هو المحقود عليه فجهالة النصف  
 العقد وغيره لا يفسد ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد المضاربة بل  
 يبطل الشرط كما شرط الخبير ان على المضارب ان يراعى ما لا يملك من المال فلا يجوز  
 ان يلزم غير ربه للمالك كنه شرط رائد لا يوجب قطع الشراكة في الربح والجهالة فيه  
 فلا تنفس المضاربة لانها لا تنفس بالشرط الفاسدة كالمو كالة ولا ان  
 صحتها تنوقف على القبض فلا يبطل بالشرط كالمهنة واداهت فلهذا  
 المضارب في مطلقها وهو ما لم يقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو  
 ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه البيع مطلقا اي بنقد  
 او سنة الا باجل لم يبعد عند التجارة عشرة سنين سنة واحدة ايضا والتوكيل بهما  
 ان يبيع والشراء والسق والا بضاع وهو دفع المال بضاعه ولو رد للمالك  
 وسبب ان لا يبطل المضاربة والايدي والارص والارهاق والاسيما والاسيما  
 ان قبول الحوالة بالثمن مطلقا اي على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع المالك

الشراء



لا المضاربة عطف على البيع في قوله فلا في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان  
 يضارب مع الاجنبى الا باذنه او باعمل برأيه لان الشئ لا يستفيع مثله  
 لا استواءهما في القوة كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانها  
 يملكان الا عارة والكتابة لان الكلام في الشرف نيابة وبها يتصرفان بحكم  
 المالكية لا النيابة او المستعير ملك المنفعة والمكاتب ضارح ابد والمضاربة  
 يعمل بطريق النيابة فلا بد من التفويض به او التفويض العلم اليه والايضاح والاشارة  
 دون المضاربة فيستغنمها ولا يفيد ان كان لا بد من العمل برأيه في الاخرى وان  
 الاستدانة نحو ان يشترى بالكثر من مال المضاربة بل يجب التفرغ بها لانها  
 ليس من التجارة ولا يحصل بها الغرض وهو الربح اما المدفع مضاربة فمن  
 صبيحهم وكذا اشترى بماله في نفسه فيدخل تحت هذا القول وفيه على  
 الاستدانة بقوله فلو شترى بماله اي المضاربة ثوبا وقهر بالماء او جمل متاع  
 المضاربة من موضع الى آخر بماله لا مالها بعد ذلك القول كان منطوقه انما  
 في حق المالك بل اذنه انما قال بالماء لانه اذا قهر بالمتاع فحكمه حكم البيع وان  
 صبيحه امر شترى بماله ودخل في العمل برأيه انما قال امر لانه اذا صبيحه اسودم  
 يدخل تحت العمل برأيه عند البيع الماحر ان السواد عيب عنده بخلاف سائر اللوازم  
 كالمخلطة اي خلط مال المضاربة بماله نفسه فلا يضمن امره ودخل في العمل برأيه  
 لا يضمن المضارب بهما اي بصبيحه امره وبالمخلطة لانه فعل ما فعل باذنه وله حصته  
 بصبيحه الابيع وحصة الثوب في حاله بايعه بصبيحه المضارب شترى في الثوب  
 بقدر ماله من الصبيح فاذا بيع الثوب كان حصته قيمة الصبيح في الثوب بمضاربة  
 وحصة الثوب لا يضمن من مال المضاربة ولا يجاوز عطف على قوله لا المضاربة اي  
 ليس له في مطلقها تجاوزه بل او سعة او وقت او شخص عينه المالك لانه لم  
 يملك التفويض الا بتفويضه فيستفيد بما فوض اليه وهذا التفويض مفيد لان التجار  
 يختلف ما عتدوه لا مكنة والامتنعة والاوقات والاشخاص فيكون ليس له ان  
 يدفع بضاعة الى من يرضيه من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في  
 هذا المال في غير هذه البلدة فلا يمكن الا يستعين بغيره ايضا فلا تجاوزه بان

صبيح

نشارة

افرج

في المضاربة

افرج في خبر ذلك البلد فاشترى واشترى سلعة بغير ما عينه او بايع موهبة  
 من عينه ضمن وكان ذلك له وله ذلك وعليه حيسره لانه تصرف في مال  
 غيره بغير امره والى لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينه برك  
 من الضمان لانه اعيد خالف في عادته الوقاف ووجه المال المضاربة على حاله  
 لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اي ليس له ايضا تزويج من  
 من ماله او من اليه يوسف انه يزوج الامة لانه من الاكساب لا يستفيد  
 به المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة وانما انه ليس من التجارة و  
 العقد لا يضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكتسابا  
 كالكتابة والاعتاق على ضعف قيمته ولا شرا من يعتق على مال بقرانه  
 او يمين بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن يتصرف يحصل به  
 الرجوع وهذا انما يكون بشرا مما يمكنه بيعه وهذا ليس كذلك ولا من  
 يعتق عليه اي المضارب بان كان في المال ربح لان نصيبه يعتق عليه فيفسد  
 نصيب رتب المال فان فعله اي شترى من يعتق على واحد من اهما ضار  
 اي شراؤه لنفسه دون المضاربة لان الشرا من وجده نقدا على الشترى  
 ينفذ عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف وان لم يكن ربحا من يعتق  
 عليه لا تنفذ المفيد فان ظهر اي ربح بزيادة قيمته بعد الشراء سقط  
 الا المضارب من العبد لانه ملك قريبه ولم يضمن للمالك شيئا لانه انما يضمن  
 عند المالك لا بصنيع منه بل بسبب زيادة قيمته بذا اختياره وضار كما لو  
 ورثه مع غيره بان اشترت امرأة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج  
 واخا علق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لا فيها لعدم الصنيع منه ومن  
 العبد في قيمة نصيب المالك من العبد لا حبس ماله عند معه  
 اي مع المضارب الف بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فوطئها  
 فولدت ولد اسما وبالف فادعاه حال كونه موسرا فبلغت قيمة الف  
 ومسمائة تسع للمالك بالف وربعه او اعتقه ان شاء المالك اشترى  
 العلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه فان قبض اي المالك



الا ان من الغلام ضمن المدعى نصف قيمتها الى الامة وذلك لان دعوة المفسدة  
 وقعت صحيحة ظاهرا لانه لم يخلط اتم ولده من النكاح بان زوجها البائع له ثم  
 باعها منه وبقي جيل منه جلا لا مرويا الصلاح كمن لا يقيد هذه الدعوة لعدم  
 الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من المارية وولدها مشغول برأس المال فلا  
 يظهر الزرع فيه كما لو ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل  
 واحد منها لا يزول على رأس المال لا يظهر الزرع عندنا لان بعضها ليس باول  
 من البعض في لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما انشأت  
 له حصة في الشرف فلا ينفذ دعوته فاذا زادت قيمة وصارت الفاضلة  
 ظهر الزرع في ملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته لوجود شرطها  
 وهو الملك بخلاف ما اذا استحق الولد ثم ظهر الزرع حيث لا ينفذ ملكه  
 لانه ان شاعرا اذ ابطال لعدم الملك لا ينفذ بعده كدونه واما الدعوة فبما  
 فاذا اذ في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذ دعوته كما  
 اذا اخبر بحرية بعد لغيره بركة اجبارة فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا **باب**  
 المضارب بلا اذن اي دفع المضارب المال لغيره مضاربة بلا اذن المالك  
 لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الشان وان عمل ضمن الدافع مع الشان اولاد  
 قولها وظاهر الرواية عنه وفي رواية لم يضمن ما لم يرض وهو رواية الحسن  
 عنه لانه يمكنه الانقضاء فلا يضمن بالعمل ما لم يرض فاذا ارض فقد ثبت له الزرع  
 في المال فيصير كخلف مالها بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الزرع  
 انما يحصل بالعمل فقام سبب حصول الزرع مقام حقيقة حصوله في  
 صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الشان صحيحة فان  
 كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الشان لانه اجبر فيه والاجر لا  
 يستحق شيئا من الزرع فلا يثبت الشر كمن لم يجر مثله على المضارب الاول  
 وللاول ما شرط له من الزرع والاول ان المالك قد دفع بالثالث ونهت  
 الشان ودفع وقيل له ما رزق الله فينا نصفنا لا يعني ما دفع اليه رب المال  
 مضاربة بالنصف واذن له بان يدفعه الى غيره قد دفعه بالثالث ونهت

الشان

الشان ودفع فان كان رب المال قال له على ان ما رزق الله فينا نصفنا فلا  
 النصف ولما دل السدس والثان الثلث لان دفع المال الى الشان مضاربة  
 حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله  
 وما رزق الله جميع الزرع فكان له نصف جميع الزرع فلا يكون للمضارب الباقي  
 ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجبه لثان الثلث الثلث الثلث  
 الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس ويطلب له اذ كان عمل الشان وقع  
 له كمن استاجر رجلا على خياطة ثوب بدرهم فما استاجر الخياط من يخطه  
 بنصف درهم طاب له اول الفضل كذا يند اوله وقيل ما رزقك فهو بيتا نصفنا  
 فكل ثلث اي للمضارب الشان الثلث والثلثا بين المضارب الاول وبين  
 المالك نصفان لان المالك ما شرط لنفسه جميع الزرع بل نصف ما يحصل  
 الاول من الزرع فاستحق الشان جميع ما شرط له وما رزق الله جميع ما حصل له  
 للمضارب الاول المالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما  
 ولو قيل ما رزقت من شئ فينبغي بينك نصفان وقد دفع اليه غيره بالنصف  
 فالثان نصف ولها اي الاول والمالك نصف لان الاول شرط لثان نصف  
 الزرع وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحق فيه والمالك شرط لنفسه نصف  
 ما رزق الاول ولم يرض الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله على  
 نصف او قال ما فضل فينبغي بينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف  
 ففصل المالك ونصف لثان ولا شئ الاول ان المالك شرط لنفسه نصف  
 جميع الزرع فانصرف شرط الاول النصف لثان الى نصيبه فيكون لثان  
 بالشرط ولا شئ الاول لانه جعل ما كان له الاول كمن استاجر اجير الخياط  
 له ثوبا بدرهم فانه لا يسلم له اول شئ حيث عقد على جميع حقه ولو شرط  
 لثان ثلثه اي للمضارب الشان ثلث الزرع فلكل واحد والمضارب الشان  
 نصفان ويضمن المضارب الاول لثان السدس من الزرع لانه شرط لثان  
 شيئا هو مستحق المالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه  
 الضمان بالتسمية لانه التزم السدس فاذا لم يسلم دفع عليه كمن استاجر

هو

نصف

فاستاجر الاجير من يخطه  
 بدرهم ج



رجلا لخطب ثوبا بدينهم فاستاجر الجاهل الجاهل وأخر لخطب بدرهم ونصف فانه  
ليضمن له زيارة الأجر مع شرطه للمالك ثلثا وعبدته أي عبد المالك ثلثا ثلثا  
أي مع المضارب ونصفه ثلثا لأن اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية  
والسليم لأن للعبد يد معتبرة وخصوصا إذا كان مازدا ناله واشتراط العمل  
أذن له وله هذا لا يخلو لا أخذ ما أودعه العبد وإن كان نحو دأ عليه و  
أولم يمنع التخلية لم يمنع الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لأنه يمنع  
التخلية فيمنع الصحة والأصح كان ثلثا الرزق للمضارب لأن المشرط لهذا  
القدر والثلثان للمالك لأن لم يكن على العبد دين لأن ما شرط للعبد فله  
وإن كان عليه فله فلهما بطلان المضاربة بموت أحدهما أي للمالك والمضارب  
لأنها توكيل وموت الكوكيل أو الموكل تبطل الوكالة وطوق المالك يد الحرب  
مردا وحكم القاض به لأنه كالموت لا حقوق المضارب بها لأن تصرفاته إنما هي  
بأمره في ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبادة صهيحة ولا توقص في  
ملكه للمالك فبقيت المضاربة على حالها ولا تبطل بالرفع إلى المالك مضاربة أو مضاربة  
فإن قيل ينبغي أن يكون الأضلاع للمالك مفسدة للعقد لأن الرزق يكون  
للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الرزق وشرط كونه مشا بينهما قلنا  
العقد إذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الرزق بينهما لا يبطل تخصيص أحدهما  
بالرغ وعقد زفر يبطل وينعزل أي المضارب بعزله أي عزل المالك أي أنه  
علم عزله لأنه وكيل من جهته فيشترط علمه بعزله كما عرف الوكالة وأنه علم و  
المال عروض يبيعها ولا ينعزل عنه لأن له حق في الرزق ولا يظهر ذلك إلا  
بالنقد فثبت له حق البيع يظهر ذلك ولا يتصرف في شئها لأن البيع  
بعد العزل كان للضرورة يظهر الرزق ولا حاجة إليه بعد النقد ولا في نقد  
من جنس رأس المال لأنه معزول في حقه ولا يبطل به خلافه أي إذا عزل له والمال  
لقوه لكن من خلاف جنس المال فيسلب له أن يبيعه بجنس رأس المال فإسقاط  
لأن النقد من جنس واحد من حيث الثمن وفي الاستحسان له ذلك لأن  
الموجب على المضارب أن يتركة مثل رأس المال وإنما يتحقق ذلك برده

اسی اقوال

ویدل

فكان له

فكان له بيعه فمرددة أفقر قال المضارب والمالك من المال دين ودين كرامة الم  
المضارب طلبه لأنه كالأجرة والربح كالأجرة له وقد سلم له ذلك فيجب على المالك عليه  
لما في الأجرة المحضنة كالأجرة له فانه يعمل بالأجرة والسهميات هو الذي يجب  
إليه العوض والحياة وإنه يبيعها بأجر من غير أن يستأجر فهو أيضا يعمل  
بالأجرة ويجعل ذلك بمنزلة الأجرة الصريحة بحكم العادة فيجب له على طلب  
الدين وبدفع الدين كما أن له أن يكون في المال دين لم يضمن المضارب طلبه لأنه وكيل  
مضرب ومتبرع ولا جبر على المتبرع ويؤكد أن المضارب والمالك بينهما على الطلب  
لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك ليس بعاقبة فلا يتكبر من  
الطلب لا بتوكيل فيؤمر بالتوكيل ولا يتضيق حقه كذا سائر الوكلاء أو كل  
وكيل ما بيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه أن يجبر على أن يكبل صاحب  
المال لا يتضيق حقه الهالك من الربح يعني أن ما يملك من مال المضاربة فهو  
من الربح وذلك رأس المال والهالك يهرق في البيع لأن الأصل كل يهرق  
الهالك في حال الزكوة إلى العفو لا انصباب فانه زاد لم يضمن أن زاد الهالك  
على الربح لم يضمن المضارب لأنه أمين فلا يكون ضمينا قسم الربح والعقد  
باق وما يملك المال وبعضه يراد الربح لياخذ رأس ماله يعني اقتسام الربح  
والمضاربة بحالها يملك المال وبعضه يراد الربح لياخذ المالك رأس ماله  
لأن الأصل أن القسمة لا تقع حتى يستوفى المالك رأس ماله لأن الربح إنما  
على الأصل وليس ليكون إلا بعد سلامة الأصل فإذا يملك عاقبة المضاربة  
أمانة ظهر أن ما أخذه من رأس المال فيضمن ما أخذه لأنه أخذه لنفسه وما  
أخذه المالك محسوب من رأس المال وإذا استوفى رأس المال فما فضل يفسخ  
بينهما لأنه دين وما نقص لم يضمن المضارب لأنه أمين وإن اقتسم المالك  
وقسمها أي المضاربة ثم عقد عقد آخر فملك المال لم يتراد الربح الأول  
لأن المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد فملك المال في العقد  
الثاني لا يوجب اتفاق في الأول كما لو دفع إليه مالا آخر فنقص مضارب في كل  
من ماله غيره كدواته فانه إذا جرح في كانه دواته من ماله سواء كان في السفر

2-11-11

نقد الفخار

1854



او المظنة لانه لم يجزيس مال المضاربة فلا يجب بالنفقة فيه بل هو سائر بالكلية  
 الاصل وهو بالنفقة على الغير بسبب الاحتباس فلن يوجد فكانت في حال وفي  
 السقوط طعنه وشرابه وكسوته وافرقة خادمه وغسل ثيابه والذين اذا اشبع  
 اليه ودكوب كراة او شرابه وعطفه من مالها الى مال المضاربة فانه اذا سافر صار  
 مجبوسا بالعمل للمضاربة فوجبت النفقة في مالها لاجل الاحتباس به بالمعروف  
 الى غير ذلك على الحاجة الى حليته ولا ناقض في ضمن الزيادة على المعروف ورتة  
 الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة الى مالها الى مال المضاربة لتمام الحاجة  
 ومادون لا سفل بعد اليه ولا بيت باهله كالسفر والاقبال الى بيع المضاربة  
 اخذ المالك من الربح قدر المنفق اي قدر ما انفق المضارب من رأس المال  
 حتى يتم رأس ماله فلا فضل شئ قسم بينهما وان ربح اي باع المضارب  
 متاع المضاربة فربما حُسب نفقة اي ما انفق على المتاع من اجرة الخصال  
 واجرة القضاة والحل والسياسة لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعد  
 التبادر لها في رأس المال في بيع المضاربة لا اي لا يجب نفقة نفسه في سفره  
 وتقليباته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة المتاع معه  
 اي المضارب الف بالنصف فاشترى به برأب عامه بالفين واشترى  
 برأب اي بالفين جديا ولم ينقد الا الفين فضا عا الى الفان عند اي المضارب  
 خرج اي المضارب خمسة مائة والمالك الباقي وهو الف وخمسة مائة وربع  
 العبد للمضارب وباقيته وهو ثلثة ارباعه لهما اي للمضاربة ورأس  
 المال الفان وخمسة مائة لان المال المصار الفين فظهر ربح في المال وهو الف  
 فكان لا بينهما نصفين فنصيب المضارب فيه خمسة مائة فاذا اشترى بالفين  
 عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربما فبعة للمضارب وثلثة ارباعه للمالك  
 ثم اذا ضاع الفان قبل النقد كان عليه ما ضاعا لثمن العبد على قدر ملكها  
 في العبد فربما على المضارب وهو خمسة مائة وثلثة ارباعه على المالك وهو  
 الف وخمسة مائة فنصيب المضارب فخرج عن المضاربة لانه صار مضمونا  
 عليه ومال المضاربة امانة وبنيها تضاف ونصيب المالك على المضاربة لعدم

عنه

ما فيها

ما فيها ورأى على الفين فقط يعني لا يبيع العبد من ربحه ان على الفين لانه  
 اشترى بها فلو يبيع اي العبد بضعفها وهو اربعة الاف فنصيبها الخمسة  
 المضاربة ثلثة الاف قال الفان وخمسة مائة منها رأس المال والربح منها خمسة  
 بينهما نصفان فاشترى من المالك بالف عبدا ثم ان نصفه ربح بنصفه لا يعلم الا  
 لان يبعه من المضارب كبيع من نفسه لانه وكيل وان حكم بحوزة لتعلق من  
 المضارب به فلو يحوذ بنا للمرابحة عليه لانه اجبته على امانة والاحتراز من  
 رتبته الجانية فثبت على ما اشترى به المالك فيكون للمضارب كالموكل يبيع  
 بعه ولو كان بالعكس يبيعه من ربحه بخمسة مائة لان البيع الجاري بينهما  
 كالمعروف لما ذكر فثبت للمرابحة على ما اشترى المضارب كانه اشترى له ونادى  
 اياه ببيع ثم اشترى بالف عبدا بعد الفين ففصل رجلا خطأ فامر بالبيع او الف  
 فان دفع العبد اشترى المضاربة لان العبد بالتدفع زال عن ملكه بالبدل  
 والا فداخ العبد عن المضاربة اما حصته المضارب فلا ان ملكه قد تقرر  
 بالفدا ففصله كالحقصة اما حصته المالك فلا ان العبد باجتماعه هذا وكذا ان يرب  
 عن ملكها اذ الموجب الاصل هو التدفع وبالفدا جهاد كانها اشترى به ثم الفدا  
 عليها بالارباع فربح الفدا عليه المضارب وباقيته وهو ثلثة ارباع  
 على المالك لان الفدا مؤنة المالك فيستقدر بقدره وقد كان المالك بينهما  
 ارباعا لان المال اربعة ارباعا واحد اظهر الربح وهو الف بينهما والف المالك  
 رأس ماله واذا فداها عبدا العبد لهما وخرج عنها اي عن المضاربة فخرج المضارب  
 بثمان مائة المالك ثلثة ارباع بقدر خسرهما اشترى عبدا بالفها وملك العبد قبل ففدا  
 ربح المال عنه ثم فخرج ككلها بملك الف دفع المالك الفان الى ماليتها من جميع ما  
 دفع رأس ماله فربح بين يدي بين الوكيل بشراء عبده بعينه بالف دفع اليه  
 فاشترى فملك الف قبل ان ينقذه للبايع فانه ان يوجع لا الموكلة ففدا  
 فقط بالمال في يد المضارب امانة لما قره الاستيفار انما يكون بقبض  
 مضمون فلو عمل قبضه على الاستيفار صار ضمانا وهو ينافي امانة فخل  
 قبضه ثانيا على جهة امانة لا الاستيفار فاذ ملكه كان المالك على المالك



بخلاف التوكيل لا مكان جعله مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة فان الغايب  
 اذا توكل ببيع المخصوص جاز حتى اذا ملك في يده بعد ما صار وكيل ضمن  
 فاذا اشترى العبد بالغ وجب للمبايع على التوكيل الثمن ووجب للتوكيل على الموكل  
 مثله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل خصمه على جهة الاستيفاء لا الامانة فاذا  
 استوفاه حقه لم يبق الحق أصلا فاذا ملك المخصوص كالا للمالك عليه الحالة  
 معه فقال تعالى دفعته الفاء ودجيت الفاء وقال المالك دفعته الفاء او دجيت  
 المضارب العموم او قال ما عيتت لي تجارة والمالك ادى المخصوص يعني في  
 التصديدين الاخيرين فالقول للمضارب ما في الاول فكل ما حصل من ثمنها  
 في مقدار المخصوص والقابض الحق بمعرفة مقدار كاستصحابه حال في مثله  
 القول قول القابض ضمينا كان او امينا واياهما برهن على ما ادى من الفضل  
 قيل لا بد من المال يدعى فضلا في رأس حاله والمضارب فضلا في الربح واليضا  
 لو ثبتت اما الاخر بين فدان الاصل في العموم والقول لمن يملك  
 بالاصل ولو ادعى كل نوعا فلكا كانه لا تقاها على المخصوص واعتبار قول  
 من يستفاد الاذن من جهته اوله والبيته للمضارب لا احتياجه الى انفي  
 الضمان كما لو قال من معه الف هو مضارب زيد وقد دجى وقال زيد بغيرها  
 حيث يصدق زيد مع المدين لانه يكره دعوى الربح او دعوى تقويع عمل  
 المضارب او كما قال من معه الف هو فرض وقال زيد بمضاربة او ودعيته  
 حيث يصدق زيد مع المدين لانه يكره دعوى التملك ولو دجى وقتا وفتا بان  
 قال رب المال دفعته اليك في مضاربة وقال المضارب دفعته في ثوبال  
 فصاحبا الوقت الاخير اولى لان الاخر يبيح الاول **كتاب الشركة**  
 لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين هي اختلاف شئ بشئ ومنه الشركة  
 فبالله القابض لا ينفذ فيه اختلاف بعض حبله ببعض ثم اطلقت على العقد  
 مجازا لكونه سببا له ثم صارت حقيقة عرفية وهي ما شركة ملك مملوكا  
 عينا بارت او شرارا او اتها با واستلزام مال حرة او اختلاف مالها  
 صنع من واحد منها او فلفظها حتى تعذر التمييز كاختلافه بالخط او الشجر

او القول له

بالشجر

بالشجر ونحو ذلك او تعسر كاختلافه بالشجر ونحو ذلك وكل اجنبى فيما  
 لها حصة حتى لا يجوز له باختلافه التصرف فيه الا باذنه كمال الاجانب  
 فصح له بيع حظه او نصيبه من المال لو من غير شركه بل اذنه يعني يجوز  
 بيع احد الشريكين نصيبه من المال من شركه وبغيره بلا اذن شركه ولو  
 ان خلط الخمس بالخمس بصفة التعدى سبب لزوال الملكة عن الخلط  
 لا الخلط واذا حصل بغير تعد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه  
 فاعتبر نصيب كل منهم زائلا عن الشركة في حق البيع من غير الشرك فلا  
 يجوز الا برضا الشريك غير زائل في حق البيع من الشرك على ما بينه  
 وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع الشريك السخى لقاد من التصرف  
 مع الاجنبى بدليل جواز تملك مقتضى البعض للشريك لا الاجنبى وكذا  
 اجارة المشاع من الشرك جازة واما شركة عقد عطف على قوله ما شئت  
 ملك ودكها الايجاب بان يقول احدهما شريكك في كذا او في عامة التجار  
 والقول بان يقول لاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها  
 من ذلك كسائر ما شرطها كون المعقود عليه انما التصرف الذي يقتضيه  
 عليه قابلا للوكالة ليقع ما يحصله كل واحد منهما مشقا لبيتهما فيحصل  
 لنفسه بالاصالة والشريك بالوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل  
 كالاختطاب ونحوه من المباحات فان التوكيل لا يصح فيه بل لا يكتب بكونه  
 له خاصة وعدم ما يقطعها عن الشركة كشرط درايم يشتر كان فيه مساهمة  
 من الربح لا احدهما فانه يقطع الشركة في الربح لا احتمال ان لا يبقى بعد هذه  
 الدرايم ربح يشتر كان فيه وهي الشركة العقد ثلثة الاول شركة بالارزاق  
 والثاني شركة بالاعمال اسم هذه الشركة اصطلاحا شركة الضمان وم  
 التصلب شركة الابدان ووجه التسمية ظاهر والثالث شركة الوجود قال  
 في الهداية في بيان اربعة اوجه هي شركة العقود على اربعة اوجه متفاوتة  
 وبيان وشركة المضارب وشركة الوجود وتبعها صاحب الكافي وقال  
 في غاية البيان في هذا التقسيم نظر لانه يوجب انما شركة المضارب وشركة

الا في صورة الخلط  
 والاختلاف فانه  
 لا يجوز الا باذن شركه  
 من



الوجوه مغايرتان للمفاوضة والاولى في التفسير ما ذكره الشيخان في الوجوه  
 الاولى وهي ابو الحسن الكرخي في تفسيرهما بقولهما الشراكة على ثلاثة اوجه  
 شراكة بالمال شراكة بالعمال شراكة بالوجوه وكل وجه من هذه الوجوه  
 ومما في الهداية اشارة الى هذا حيث قال في بيان شراكة الوجوه وانما يقع  
 مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان اذا طلقت يكون عنانها  
 فلما عرفت ذلك على هذا اخترت وبنته على طبع غاية البيان وقلت وكل منهما  
 اما مفاوضة بمعنى المساواة بمعنى هذا العقد لهما كالمساواة فيه  
 من جميع الوجوه كما سبأني ومما لا يخفى من قولهم عن عرضي هذا  
 العقد لما قال في السكيت كان من عندها شراكة فاشتركا فيه ومن عنان التوك  
 كما ذهب اليه الكسائي والاصحى لان كلا منهما جعل عنان الشراكة في بعض  
 المال لصاحبه اما المفاوضة في الشراكة بالمال فبانه تضمنت وكالة  
 اي يكون كل منهما وكيل لا ينفرد في تحقيق المقصود وهو الشراكة في الشراكة كما لا يخفى  
 ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال قد قرأت  
 الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا يصح هذا الشراكة تضمنتها الوكالة بالجهول  
 الجنب كما اذا وكل بشرا ثوب وكوفا لانا نقول الوكالة بالجهول لا يجوز  
 قصد وجوز ضمنا كما في المصداق وكفالة بالان يكون كل منهما كفيل لا ينفرد  
 بتحقيق المساواة بينهما وطالب كل منهما فيما يباشره احدهما لا يقال قد تم  
 ان الكفالة لا تصح الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت مفاع  
 جهالة لانا نقول قد مر ايضا ان الفتوى على صحة ما لو سلم ذلك في الكفيل  
 المقصود وهو هنا ضمني كالوكالة وتساويا اي الشريكان مال يعنى  
 مالا يصح به الشراكة كما سبقين بخلاف العود والعتاق حيث لا يشرى بها او  
 تهرقا بالان يقدر احداهما على جميع ما يقدر عليه الا في من التهرقات والافاق  
 معنى المساواة فلا يصح توقيع على قوله وكفالة بين عبيدين وحيثيين وكذا  
 فانهم ليسوا باهل للكفالة ولا بين حر ومملوك وحيثيين بالغ ومسلم ومن  
 توقيع على قوله تهرقا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والعبد

والفائدة

لا يمكن

لا يمكن شيئا منها الا بالامواله والصبي لا يمكن الكفالة وان اذن له التوك  
 ويمكن التصرف باذنه والكا فزاذا اشترى حر او غنير لا يقدر المسلم ان يبيعه  
 ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيله في البيع والشرار  
 وكذا المسلم لا يقدر على شراءهما كما يقدر الكافر عليه ولم يقل ودينا كما في  
 سائر الكتب لان ذلك ما يقدره تحت قوله وتهرقا كما ذكرنا فهو من عنان  
 لا بد في انعقاد شراكة المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة او بيان معناها  
 معنى كذا لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمفاوضة  
 قائم مقام ذلك كله وان يتينا جميع ما يقتضيه المفاوضة صحة او العبرة للغير  
 لا اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما لان مقتضى  
 المفاوضة المساواة الاطعام اهله والادام وكسوتهم اي كسوت اهله  
 كسوة فانها تكون له خاصة استسنا والقياس ان يكون على الشراكة ان يكون  
 التجارة فكانا من جنس ما يتناول عقد الشراكة وجهه كما تحسب انهما مستشنان  
 من مقتضى المفاوضة ان كل منهما حين شارك هذا وجهه كانا على ما يجاميه  
 لا ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كلا منهما لم يقصد بالمفاوضة ان  
 يكون نفقة ونفقة عياله على شريكه وان لا يتمكن من تحصيل حاجته الا بالشرار  
 فصار كل منهما مستشنانا بهذا القدر من تفرقه عما هو مقتضى المفاوضة والاشارة  
 المعلوم بدلالة الحال كالا مستشنانا لشرطه والبايع ان يطالب بثلث الطمان  
 والكسوة ابهاما لشار الشريك بالامانة وجهاجه بالكفالة ويرجع الكفيل  
 على المشتري لان ادى من مال الشراكة بقدر حصته لان الثمن كان عليه قائما  
 وقد قضى من مال الشراكة وكل دين لازم احدهما بما يصح فيه الشراكة وسبأني  
 بيانه وهو اعتراف من لزوم دين بمال يقع فيه الشراكة كالجنسية والصلح  
 من دم العبد والنكاح والخلع والنفقة كالشرار والبيع والاشارة او  
 كفالة بماله اى امر المكفول عنه بجهنمه اى ذلك الدين الا هو وانما تضمن  
 فيها تحقيقا للمساواة وبما امره اى لا يضمن شريكه لانها تباع بخصم  
 كالكفالة بالنفس وان كانت باع كانت مفاوضة كما سبأني واما العتاق

فمن شرطها ان يكون  
 اذ ذكر لفظ



في الشركة بالمال موقوف على قول اما المفادضة فهو شركة في كل تجارة او نفع  
منها كالبر والطعام وكسائر ما يتفقون على ان يكون لهم في الشركة  
وهو النصف في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها تثبت في المفادضة  
مودة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يثبت عنه كافر و  
نصف بعض المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطاً فيه فلو  
انفقوا بمحضة ومع فضل مال احد بما لا يعدم اشتراط المساواة فيه وتساوي  
ماليهما في الزرع وبالعكس اي تساوي الزرع في المالين لقوله في الزرع  
شرطا والوجوب على قدر المالين مطلقا بلا فضل بخلاف شرط كل الزرع في  
الزروع العقد بين شركتي ويصح ايضا بكون احداهما احد المالين في الزرع  
والآخر دنانير او من احداهما درهم بيض ومن الآخر سود وبلا غلط وقا  
زفر والشاقي لا يصح بدونه لان الزرع في المال لا يتصور وقوع النفع في  
الشركة الا بشيوة الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا غلط ولنا ان الشركة  
عقد توكيل من الطرفين ليشترى كل من المالين بماله على ان يكون المشتري  
بيعهما وهذا لا يقتضي الخلط والزرع يستحق بالعقد كما يستحق بالمال والملك  
يسمى العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد حتى جاز شركة العوض  
والقبول فان استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة واتحاد الطرفين  
والخلط وكل مطالب بيمين مشبهة لا الاخر لما رآه من مقتضى الوكالة لا الكفالة  
والتوكيل هو الاصل في الحقوق كما يرجع على شريكه بحصة منه اي من الثمن  
ان اراه من ماله لان مال الشركة لا تملكه كل واحد من جهته في حصته فان ادى من  
مال نفسه وجع عليه ولا يصح ان المال مفادضة والعنان في الشركة بالمال هو  
الا بالنقد في اي الدراهم والدنانير والعلوس النافقة اي الرابحة والبر  
وهو ذهب غير محرووب والنقود هي فضة غير محروبة ان تعامل الناس  
بها اي بالثبوت والنقود الصحيحة ان عقد الشركة على العلوس النافقة  
يكون اتفاقا لها ثمن باصطلاح الناس اما الثبوت فقد جعل في شركة الاصل  
وفي الجاهل الصغير بمنزلة العوض فلا يصح ان لا يسهل لراس مال الشركة والمضادة

الشرط

وجعل

وجعل في حرف الاصل كالتمان والاول ظاهر المذهب قالوا المعتبر في العرف  
نفي كل بلدة جري التعامل بالمبايعة بالنقد فهو كالنقد ولا يتعين بالعقد  
وتصح الشركة به ونزل التعامل بمسحاة ثمن بمنزلة الحرب المخصوص في  
كل بلد لا يجر التعامل بها فهي كالعوض ويتعين في العقود ولا تصح به الشركة  
لذا في الكافي ولا يصح الا ان يما ذكره وبالعوض لكن بعد بيع كل من الشريكين  
نصف عرضه بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض  
بنصف مال الآخر منه صار شريكين في الثمن شركة ملكة حتى لا يكون للاحد  
ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان  
يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد شركة في العوض وان ملك  
احد المفادضتين بآثر او حصة صاحب فيه الشركة كما في انفا وقبض عطف  
على ملك صارت المفادضة عنان الزوال للمساواة المعتبرة في المفادضة  
هناك حالها او مال احد هما قبل الشركة بطلانها لانها من العقود والمادة فشرط  
ما شرط لا بد منه وهذا ظاهر في هلاك المالين وكذا اذا ملك احداهما لانه لم يرض  
بشركة صاحبه في ماله لا بشركة في ماله فاذا خات ذلك لم يكن راضيا بشركة في ماله  
العقد لعدم الفائدة وهو ان ملك على صاحبه اي صاحبه مال قبل الخلط فلو  
في يده او يد الآخر اما اذا ملك في يده فظاهر واما اذا ملك في يد الآخر فلو كان  
امانة عنده وبعده اي بعد الخلط يملك عليه ماله لا يثبت فيه ملك من المالين  
فالملك مال احد هما بعد شراء الآخر بماله فمشبهة لهما على ما شرط لانه ملكة  
حين وقع وقع مشتركة بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك  
مال الآخر والشركة فقد حتى ان اياهما باعته جاز بيعه لان الشركة قد ثبتت في  
المشترى فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها ووجع على الآخر بحصة منه ثمنه  
لان الشريكين نصيبه بوكالة ونقد الثمن من مال نفسه فيصح وجوعه كآخر  
وان ملك قبل اي قبل الشراء الآخر فان وكله حين الشركة فهو كما في الشركة لهما  
على ما شرط في راس المالين بينهما اشلا ثلثا فاشترى يكون اشلا ثلثا وان كان  
انها فافك ذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة فكان

لدا واحد

في الزرع مثل اذا كان  
راس المال ٢٢



مشتراكا بكل الوكالة ويكون شركة مكففة حتى لا يمكن احدهما ان يتصرف  
في نصيب الآخر والا اى وان لم يوكلا جميعا فلا اى لا يكونان مشتركين  
لما بل للمشتري خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبت في ضمن  
الشركة وقد بطلت الشركة بهذا مال احد بها فيبطل ما في ضمنها من  
الوكالة وكل من هذا بينا الشريكين اى المفاوضين وشريكين العنان ان  
يبطل لانه معناه في عقد الشركة ويودع لانه من عادة التجار ان يبيعوا  
اى يدفع المال مضاربة لانه اذا دون الشركة فيجوز ان يتضمنه بالخلاف  
الشركة لان الشئ لا يتضمن مثله ويوكل من يتصرف فيه بغيره  
لان من عادة التجار ان يبيعوا المال في يده اى في يد كل من الشريكين امانة  
حتى اذا بطلت لم يتضمنه واما المفاوضة في شركة الصنائع فبان  
يشتركون فيها تعالى متساويا لا فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة  
المذكورة في المفاوضة في الشركة بالاموال بل ان يكونا من اهل الكفاة  
وان يشترطا ان يكونا مادرفا التمتع بينا نصفيين وان يتلفظا  
بلفظ المفاوضة وقد مر بيان سوى المال لاختصاص المساواة فيه  
بالمفاوضة السابقة كصباغين او خياط وصباغ اشارة الى ان  
اتحاد الصنعة والمكان ليس بشرط في شركة الصنائع وقبيل العمل  
عطف على ان يشتركون لاخرينها اى يكون كل واحد يحصل احدى الامور  
مشتراكا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة اعتبارها في  
جميع انواع الشركة وكفالة تحقيقا لمعنى المفاوضة وصحت وان  
وصية شرط العمل نصفيين والمال ثلاثة استحسانا في القياس لا يبرح  
لان الفضل لا يقدر العمل فزيادة عليه وجع ما يقسم فلم يجر العقد  
لا خصامة اليه وصار كشركة الوجود وجه الاستحسان ان ما يأخذه  
لا يأخذه رجلا لان الربح عند اتحاد الجنب وقد اختلف لان رأس  
المال عمل الربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقوى فيقدر  
بقدر ما تقوم به فلا يجر بخلاف شركة الوجود لما يبرح كل واحد

قبله

قبله احداهما ويطالب الآخر كل منهما ويراد الدافع بدفعه اليه والاسباب  
بينهما نصفيين وان عمل احدهما قياسا واستحسانا لان هذا مقتضى المفاوضة  
المتضمنة للكفالة واما العنان في شركة الصنائع فبان يشتركون فيها  
بالتساوي بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ويثبت به الاحكام المذكورة  
استحسانا والقياس ان لا يثبت لانه الشركة وقعت مطلقة من قيد  
الكفالة والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستحسان ان هذه الشركة  
مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما ولهذا يبرح الاخر بسبب نفاذ  
تقبله عليه في كجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل حتى قالوا  
اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون او اشياء مستهلكة لم يصدق عليه  
صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المفاوضة لم يوجد ونفاذ  
موجب التفرع بها واما المفاوضة في شركة الوجود سميت به لان الشركة  
بالنسبة الى من له وجاهة عند الناس فبان يشتركون متساويين فيما  
ذكر بل مال يشتركان متعلق بقوله يشتركون بوجوهها ويبيعان وتضمنت  
وكالة فقط لانه ان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او بولاية  
ولا ولاية فتعين الولاية ككفالة تحقيقا لمعنى المفاوضة واما العنان فيها  
اى في شركة الوجود فبان لا تعتبر التساوي فيها اى في امور المذكورة و  
في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط لانه شرط اى الشريك ان شركة  
الوجود مفاوضة المشتري او مثالثة فالربح كذا وشروط الفضل  
بالكل لان الربح لا يتحقق الا بالعمل كالمضارب او بالمال المذكور او بالفضل  
لا استناد الذي يتقبل العمل من الناس فيلحقه على التعميد باقل مما اخذ  
فيطلب له الفضل بالظمان ولا يستحق بغيره الا يرى ان من قال بغيره يبرح  
في ما كان على اى بعض ذلك لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **فصل**  
في الشركة القاسية لا شركة في الاقطاب والاحتشاس والاصطيان  
وسائر المباحات لان الشركة تتضمن التوكيل وهو اثبات ولاية التصرف  
فيها هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصورهنا لان الموكل لا يمكنه ان يملك



إقامة الغير مقامه وما حصل احد بها فله لانه اثر عمله وما حصله معاقلها  
 لانه اثر عملها نصفين حقيقة المساواة وما حصل احد بها باحسانه الاخر  
 اكل للحاصل لانه ان حصل لآخر جزءا من ثمنه بالغما بالغ عند محمد ولا يزداد عليه  
 نصف ثمنه عند يوسف كما هو الحال جارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا  
 في الاستقار بان كان لا حد بينهما فلو تفرق رادونه واستغنى احد بهما  
 والكسب للعامل كونه عاملا وعليه هو المثل على القول لانه اجرة جارة فاسدة  
 الزرع في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفصل لانه ان حصل في الزرع  
 تابع للمال كما ان الزرع لم يعدل هذه الا عند صحة التسمية ولم يقع فبطل  
 شرط التفاضل لانه استحقاقه بالعقد فيكون فيه تقرير الفاسد وهو واجب  
 الدفع فيبطل في الشركة مطلقا بموت احد بهما ولو لم يكن بان يرتد ويحقق  
 بدار الحرب ويحكم به القاضي لانه الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل  
 الوكالة ويبطل اللزوم ويبطل للملزم لان كل واحد بهما مال الاخر لانه ان  
 ليس لاحد الشريكين ان يودي ذكوة مال الاخر لانه لانه ليس من  
 جنس التجارة فان اذ كان كل لصاحبه فاديا ولا يراى بالتعاقب ضمن الثمن  
 والاجر بل بالاولى لانه ان يغير للمامور به لانه اسقاط الفرض عنه  
 ولم يسقط فصار خاليا فضمن عام او لم يعلم لانه صادر موقوف بدار الموكل  
 حكما بقوات المحل ولا يختلف بالعلم والمهر كل الموكل ببيع العبد او  
 الموكل بغير علم به اول وان ادبا معا ان كل واحد بغيبه صاحبه وانفق  
 ادا فيهما في ضمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل فسط الاخر  
 بتقاضيه فان كان مال احد بهما اكثر يرجع بالزيادة شريهما فانه باق  
 شرهما ليطا فري بما ناهي ان اذن احد المفاوضين لصاحبه بشرامة  
 ليطا بها فاشتراها المامور وادى الثمن من مال الشركة فهي له بغير شئ  
 ان لا يفرج شرهما شيئا عند الجحج وعند بهما يرجع عليه بنصف الثمن لانه  
 الشراء وقع للمامور فحقيقته ثكالا الثمن واجبا عليه وقداة من مال الشركة  
 فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة وانه ان الجارية تدخل

في العمل 2

طالع

زوج يفرق ويستأجر  
حاضر اول سنه

اذى 2

في ملكها

في ملكها جرحا على مقتضى الشركة ثم الاذن يتضمن به نصيبه لان الوطى  
 لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى بها ثم قال احد بهما توفروا قبضها كانت  
 كالاجبة وصية المشاع فيما لا يقسم جازة بخلاف طعام الابل وكسوة  
 لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بيانه ولا ضرورة في مسئلتنا  
 واخذ البائع بثمنها اما شرا مستشري بالصاله وصاحبه بالكتفاله كما مر  
 في الطعام والكسوة وانه العلم **كتاب المزاد** هي لغة مفادته في  
 الزرع وشرا على الزرع ببعض الطارح ولا يقع عند اي ح حديث رافع بن  
 خديجة انه من ثمن من الثمارة وهي من ارض من ارض عن الثلث والربع من القيمة  
 وهو الاكاد لمعاجلة الثمن ودي لارض الارض الرضوة ولا فيها استجارا في  
 بعض ما يخرج من ثمن فكان في معنى قفينة الطمان كما مر في الجارة وخرج  
 عند المال لانه رفع ثمنه خيرة في اهلها معاملة وارضها من ارضه على نصف  
 ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصمابة والتابعون والقبائل لكونه الى يونا  
 هذا ويملكه بكونه خيرة الواحد والقياس ولهذا قالوا به يعني ركنها  
 الايجاب والقبول كسائر العقود وشروطها ثمانية اموال اول اهلية  
 العاقدان اذ لا صحة لعقد هادونها والثانية صلاحيته ارض للزراعة  
 تحصيل المقصود والثالث بيان مدة متعارفة بان يقول في سنة  
 او سنتين مثلالا للعقد يرد على منفعة الارض الا كان البذر من قبل  
 العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة  
 لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا والمنفعة  
 فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من الزراعة حتى لا يبين مدة لا يمكن  
 فيها منها فسدت لعدم المقصود وكذا اذا بين مدة لا يعيش احد بهما  
 الى مثله عادة كذا في الذخيرة والرابع بيان ان البذر ادى من كان البذر  
 من قبله لانه المعقود عليه يختلف باختلافه فانه البذر ان كان  
 من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب  
 الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لانه لا بد من

حصول  
الاجرة



الى الشئ الخامس بيان جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس  
 البذر وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر والسادس بيان حفظ البذر  
 الى بيان من لا بد من قبله لا بد من تحققه موصفا بالشرط فلا بد ان يعلم  
 ان حاله يعلم لا يتحقق شرط بالعقد والسابع التحلية بين صاحب الارض  
 والعامل حين اذا شرط في العقد ما يؤول بالتحلية وهو عمل صاحب الارض  
 مع العامل فسد وانما من الشركة في الخارج عند حصوله لا بد من تحققه اجازة  
 البذر وبشرط الشركة ان شرط يؤول في قطع الشركة في الخارج يكون  
 مفقدا للعقد وانما يقع عند ما اذا كان الارض والبذر لواحده ولو  
 والعمل لا يؤول لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقوة للعمل  
 فجاز شرط عليه كما لو استأجره ليعمل بآلة يخطط بآلة نفسه او الارض لغيره  
 والباقي لا يؤول لان البذر استأجره ليعمل بآلة يخطط بآلة نفسه او الارض لغيره  
 استأجره ليعمل بآلة يخطط بآلة نفسه او الارض لغيره  
 بذكره والعمل لواحده والباقي لا يؤول لان صاحب الارض استأجر العامل  
 ليعمل بآلة المستأجر فيصير كما لو استأجره ليعمل بآلة يخطط بآلة نفسه او الارض لغيره  
 وانما يقع ايضا اذا كان نفقة الزوج عليه ما بقدر حقها كالحق والحصول  
 والوكوس والتدريه لان الغرم بالغرم حتى لو شرط لاحدهما فسد العقد  
 لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد العاقدين فيفسد الى  
 كانت الارض والبذر لواحده والبذر والعمل لا يؤول لان البذر استأجره  
 الارض والبذر واستأجره بالبذر فجاز مقصودا لا يصح لان منفعة  
 البذر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها يحصل  
 بها الخارج ومنفعة البذر صلاحية بقاءها العمل فلعدم الجائز لا  
 يمكن جعل البذر تابعاً لمنفعة الارض ولا يجوز استحقاق منفعة الارض  
 مقصودا بالزراعة كما لو كان البذر مشروطا على احداهما فقط بخلاف  
 حاله العمل فحلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر لواحدهما والباقي  
 لا يؤول لان الشئ لم يرد به او كان البذر والبذر لواحدهما والباقي

دوكل  
 سادس

والعمل

والعمل لا يؤول لان كل واحد من البذر والبقوة كما لم يصح عند انفراد البذر عند  
 الاجتماع او شرط لواحدهما فجاز انما مسماة فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض  
 لا يخرج الارض الى هذا القدر ان يكون هذا الشرط قاطعا للشركة او  
 شرط لواحدهما فجاز من موضع معين او ما على ايمانان وبه  
 اوسع من السواني او السواني جمع ساقية وهي كبر من البذر او وهو  
 من النهر فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض لا يخرج الا من ذلك الموضع  
 فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرط لواحدهما فجاز انما مسماة فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض  
 ان شرط يقتضي العقد وفيه نفع لاحد العاقدين او شرط لواحدهما  
 البذر بذكره او دفع المراج الموظيف وتنصيف لباقي حيث تقع  
 في التصورين لا حتماله الا لا يحصل الا ذلك القدر وانما اذا كان خارج  
 مقاسمة كالثالث والرابع فيجوز كما لو شرط ارفع العشر وقسمه  
 الباقي والارض عشرية او شرط وبالبذر عشر الخارج فالباقى بينهما  
 لانه مشاع فلا يؤول في قطع الشركة او شرط لواحدهما فجاز انما مسماة فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض  
 والحب لا يخرج حيث يفسد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود  
 او شرط لتنصيف الحب والتين بغير رب البذر حيث يفسد لانه شرط  
 مخالف لمقتضى العقد وهو يؤول في قطع الشركة او شرط لواحدهما فجاز انما مسماة فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض  
 فلا ينعقد الحب فلا يخرج الا التين ولو شرط الحب تنصيفين ولم يشتر  
 التين او شرط الحب تنصيفين وجعله اي التين لرب البذر حتى انما  
 الادل فلا نهما شرط لواحدهما فجاز انما مسماة فانه ايضا مفقدا لاحتلال الارض  
 لا يوجب فساد العقد في الاصل وانما الثانية فلا نه شرط موافق لمك  
 العقد لانه تمام ملكه واذا فسد اي امر اربعة فجاز لرب البذر  
 لانه تمام ملكه والفرع ملكه للاحول وانما يستحق الاخر بالتسمية  
 فاذا فسد كان التمام كله لرب البذر ولا يخرج عمله او عمل غيره  
 يعني اذا كان البذر من صاحب الارض فلعامل اخر مثله وان كان من  
 قبل العامل فلصاحب الارض اخر مثله ارضه فلو كان رب البذر صاحب

نصف صغير

نصف او عو قمر



الارض فللعامل اجر مثله لان الارض المسمى لانه وصفي بسقوط الزيادة و  
لو كان رب البذر العامل فله صاحب الارض جو مثل ارضه لاستيفائه  
منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها واذا صح  
فالمشروط اي الواجب هو المشروط لصحة الالتزام ولا ينشئ للعامل  
ان لم يخرج اى الارض شيئا لانه لا يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج و  
يجوز للعامل ان ياتي لادب البذر يعني اذا عقدت المزارعة فامتنع من العمل  
رب البذر فله ذلك لانه يتوصل الى الوفاء بالعقد لا بالتلف البذر و  
هو يلزمه فلا يجبر عليه كما لو استأجر اجير اليه هدم دارة وفي الكفاية هذا  
قبل التفتاة وبعده يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لان  
الوفائية ملزمة بل يجوز تنقيح فزعم العقد كما في سائر الاجارات الا اذا كان  
له عقد يفسخ به الاجارة كالمريض فيفسخ به المزارعة ولو ايدى رب البذر  
الارض له وقد كرس العامل فلا شيء له في كل الكراب قضاء لان علمه انما يتحقق  
بالعقد والعقد قوام العمل يخرج من الخارج ولا خارج بعد ويستمر حتى يتا  
ينفع ان ما ذكر جواب في القضاء فاما فيما بينه وبين الله فيلزمه ان يعطى  
العامل اجر مثله عمله لانه انما اشتغل بما قامته هذه الاعمال ليحصل له نصيبه  
من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد خسرته والتعويض مدفوع فينتهي بان يطلب  
رضاه ويبطل اى المزارعة بموت احد هما اى المستعاقدين كما في الاجارة  
فلو دفعها ثلث سنين فلما ثبت في الاول مات صاحب الارض قبل  
ادراكه ترك اى الزرع في يد المزارع الا ادراكه وسم على الشرط وبطلت  
اى المزارعة في السنين الاخرين لان في بقاء العقد في السنة الاولى  
مرساة حق المزارع والورثة وفي القطع ابطال لاطق العامل اصلا  
فكان الا بقاء اوله واما في الاخر فلا حاجة الى البقاء اذ لم يثبت الحق للمزارع  
في شيء بعد فعله القياس مضى المدة قبل ادراكه فعل المزارع اجوز  
نفسه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض  
لترتيبه حصته فيها الى وقت الادراك ونفقته اى نفقة الزرع كالجورسي

والمحافظة

والمحافظة والحصاد والوفاء والبذر والبذرية عليهم بقدر  
حقوقها حتى يدرك كنفقة العبد المشتركة العاجز عن الكسب و  
في موت احد هما قبل ادراكه الزرع ترك اى المزارع في مكانه الى ادراكه  
ولا شيء على المزارع لانه ابقينا عقد الاجارة ههنا استأنا ببقائه  
الاجارة فامكن استيراد العامل ووارثه على مكانه عليهم من العمل  
اذا في الاول فلا يمكن الا بقاءه نقضه المدة انفق احد هما على الزرع  
بل امر صاحبه او امر قاض فهو منطوق في الاتفاق لان كل واحد منهما  
غير مجبور على الاتفاق فصار كالدال المشتركة بينهما اذا استقرت  
فانفق احد هما في حرمتهما بل امر كان منطوقا ونفسه اى المزارع  
يدى الحق الى بيعها اى بيع الارض كحاشي الاجارة وليس للعامل  
ان يطالبه بما كرس الارض وحقوقها وسوى كسنة بشي اذ يجوز  
ان يطالبه بالمسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجور المثل لانه انما  
يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو نبت اى الزرع لم يبيع اى الارض  
قبل استحصاده اى الزرع لان في بيعه ابطال حق المزارع والتناظر  
من الا بطلان يخرج به القاضى ان حبه لانه جزاء الظلم وهو لم يظلم  
لانه ممنوع من بيع الارض فلم يكن ظالما **كتاب المساقاة** هي  
لغة مفاعلة من الرقي وشرعا دفع الشجر الى منفعة يجوز من ثمره و  
كالزراعة في انما ما طمته عند البحر خلافا لهما وان الفتوى على صحتها  
وشرطها كشرط المكنة ههنا كاهلية العاقدين وبیان نصيب العاقد  
والتمكية بين التجار والعامل والشركة في الخارج وما عداها من  
الشرط المذكورة فيها لا يجزى ههنا فتصير بلا ذكر المدة والقياس  
ان لا تنجب لانها اجارة معني كالمزارعة وتصح استحسانا ويقع على  
اول من يخرج اذ لا دارك الثمر وقت معين قلما يتفاوت وتفسد  
الا لم يخرج اى في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة  
فكانها نصيبا على ذلك ذكره تاج الشريعة الا اذا رفع استثناء من قوله



فصح بما ذكره من ان ساقا من ساق الغراس التي تخرج من الارض  
 فما خرج كان بينهما نصفين حيث يقسم ان لم يذكر سنين معلومة ذكره  
 فاضحنا وادفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها قد  
 لان الرطبة كالغراس بخلاف رطبة لبنا لها مدة سنة اشهر من حيث  
 يجوز ويقع على اول حصة اى قطع يكون اى يحصل ذلك الاول اما بعده  
 رطبة انتهى جزاها على ان يقسم عليها حتى يخرج بزرها ويكون اى البزر  
 بينهما نصفين جاز بما ذكر الوقت انما لان لا دراك البزر وقتا معلوما  
 عند المزاد حتى والبزر انما يحصل بعمل العامل فاشترط المصنف فيه يكون  
 صحيحا والرطبة لصاحبها ان لا ارض فيه لعمل العامل ولو شرط ان تقسمها  
 لا شرط ان تقسم فيهما هو حاصل قبلها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان دفع الارض  
 ليغرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه يعدل فاعان الكرم  
 لا يخرج الثمر فيها يقسم بها لان المقصود بالمساقاة ان يخرج الثمر في الخارج  
 الشرط يمنع المقصود فيكون مقسدا للعقد وذكر مدة قد يخرج الثمر فيها  
 وقد لا اى لا يخرج الا اى لا يفيد بالعدم العلم بقوات المقصود بل هو  
 في كل فزارعة ومساقاة فان يصطلي الزرع او الثمرة اذ سماوية فلو خرج اى  
 الثمرى وقت يسمى على الشرط لصحة العقد والا اى وان لم يخرج فيه بل اقره  
 قد العقد ان تبين انهما سمي مدة لا يخرج الثمر فيها ولو لم يذكر ابتداء  
 كان العقد فاسدا فكذا ان تبين انهما روافد فاعمل اجر المثل فان  
 المزارعة تصح اى المساقاة في الكرم والشجر والبقول اصول البازجان  
 والتخل ولو وجبته فيه عمر ان لم يدرك حتى لو كان معدا لم يصح العقد  
 ان لا يكون له عمل العامل ان كان له راحة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة الا  
 في التخل والكرم وادفع ارض سنين معلومة على ان يغرسها اشجارا او يكون  
 على اشجارا والارض بينهما نصفين فسد لا شرط لها ان تقسم فاما  
 حاصل قبل الشجرة لا يعلم وهو الارض فان لم يسم اى العامل الارض غراسا  
 من عشرة فخرجت ثم كان لا التخل لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه

يوجب

اصول

بأنه جنى

او مثل

او مثل ان صاحب الارض استأجر العامل ليحضر ارضه يستأجره فان كان  
 نفسه على ان يكون له ارض نصف البستان الذي يظهر ليعمل والآلة له فيكون  
 في معنى قفيز الطمان المنه عن فيكون فاسدا ثم يغرس ملكا الغراس  
 وقد غرس ردها عليه لا تضامها بالارض فيجب قيمتها او اجر مثل عمل لانه لا  
 يدخل في قيمة وغراس تقومها بنفسها بتخل اى المساقاة بموت احدكما  
 ومقتضى ان يترتب بهذا قيد لصورتي الموت ومقتضى المدة وانما بطلت ان  
 صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم به  
 بطلت الاجارة بموت احدكما فكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو مات  
 صاحب الارض فاعمل القيام عليه حتى يدرك الثمر وان وجبته كرهه  
 ورتة صاحب الارض لان في التقاض العقد بموتة المزارع وانما كان  
 مستقاه بالعقد وهو ترك الثمار والشجار الى وقت الادراك وانما  
 انتقض العقد بطلت الحصة قبل الادراك وفيه ضرر عليه واذا اجاز تقضى  
 الاجارة لدفع المزرعة فكذا يجوز ابقاؤها لدفعه كان اولى والا مات العامل  
 فلو رتة القيام عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وفيه  
 نظر للجانبين وان ماتا فالخيار في القيام عليه او تركه الى ورثة العامل  
 لقيامهم مقامه وقد كالا له في حيوته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض  
 فكذا يكون لو رتة بعد موته وان لم يمت احدكما بل انتقضت مدة اى مدة  
 المساقاة فالخيار للعامل ان شاء مثل على ما كان عليه يعمل حتى يبلغ الثمر  
 ويكون بينهما على السواء لان في الامر يتخلل هذا قبل الادراك اجاز اياهما او  
 المزرعة مدفوع كخاف ولا يفيد الا بعد رجوع الاجارة ومنه كون  
 العامل عاجزا عن العمل قائما لم يفسخ لزمه استئجار الاجرة فيكون له مزرعة  
 لم يلمسه منه بعقد المساقاة وقد مر ان المزرعة مدفوع او كون العامل  
 مسادا فخاف على نفسه اى ثمر الشجر وسعف السعف بالثمر  
 جمع سعة وفيه غرض التخل كذا في الصحيح **كتاب الدعوى**  
 اورد ما سقى المعاملات لانها تترتب عليها في الوجود هي لغة قول

في وقت

بالعامل

لوم



يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وانما الثاني فلا يكون وجوبها  
دعوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى وشرعا مطابقة حق من حقوق العباد  
عند من وهو القاضي له الحق في كل حق من الحقوق عليه ان يثبت والمدعي  
من ان ترك تركه لا يجبر على الخصومة اذا تركها ولما كان هذا مشاؤا لا يوجب  
من المتنازعين فعلا احتراز عنه بقوله من المتنازعين قوله ولما كان هذا مشاؤا  
لا يوجب من المتنازعين احتراز عنه بقوله في الحق اي حق العبد والمدعي عليه  
بكتاتمة الكسر على الخصومة اذا تركها فانطبقا الحد على الحد وروى قد اختلفت  
ببازرات المشايخ في حده والصحيح ما ذكره هنا قبل المدعي عليه هو المنكر والار  
هو المدعي قالوا هذا صحيح ولكن الشك في معرفته لان العبرة للمعاني لا  
الصور والمباني قاله الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو  
انكار معنى كالمودع اذا ادعى رد الوديعة وهذا فانه مدعي صورة ومنكر لوجود  
القبضان معنى وهذا يكلف القاضي اذا ادعى رد الوديعة انه لا يبرحم رد  
ولا ضمان ولا يكلفه انه رد لان اليمين ابدى يكون على الشيء يكون وكنها  
اي الدعوى ايضا فله الحق في نفسه ان كان اصلا او لا من ثابته المدعي ما به  
كما في الوكيل وادب الصنيع ووجه عند الشراخ متعلق باضافة الحق واهلها  
اي الدعوى اعاقل خرج به كمنون كمن خرج به الصبي الغير المتخير قال  
الاستروتن في جامع احكام الصفاد الدعوى من الصبي المحجور عليه غير  
صحيحة اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان  
مدعي عليه فجوابه ايضا صحيح بشرط جوازها بمجلس القاضي قال الدكتور  
في مجلس غيره لا يقع حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب  
على الخصم وهو المدعي عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه واما الصبي  
اي الدعوى اذا الرمت شيئا على الخصم بعد تبوءها وان كان عشا لا يقع  
عليه عاقلة وعلى المدعي عطف على الرمت اي صار ما يدعيه معلوما بين ذلك  
بقوله فلو كان ما يدعيه منهولا في يد الخصم ذكر اي مدعيه انه في يده بغير حق  
فانه الشيء قد يكون في يد غيره لما كان بحق كالمركب في يد الممرتين والبيع في يد البائع

لاجل

لاجل قبض الثمن قال حيدر الشريعة بنود العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري  
ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دانية وجهه موقوف على مقدمتين متساويتين  
احدهما ان الدعوى لا يبان لا تقع الا على ذل اليد كما قال في الهداية انما يتصحب  
خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها لا شبهة الشبهة  
كما قالوا ان شبهة الربو المحقة بالحقيقة لا شبهة الشبهة اذا اقرتها فاعلم  
ان في ثبوت اليد على العقار شبهة تكون غير مشا بدخلاف المنقول فانه فيه  
مشا بد فوجب دفعها في دعوى العقار باثباته باليمين ليصح الدعوى وبعد  
ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد  
في المنقول فلكونه مشا بد لا يحتاج الى اثباته فيه شبهة كون اليد لغير المالك  
فوجب دفعها ليصح الدعوى بحمدته الهادي سواء السبيل وحسبنا الله ونعم  
الوكيل وطلب عطف على ذكر افضاده اي افضاده ما يدعيه ان المالك ليشار  
اليه في الدعوى والشهادة لان الاعلام باقص ما يكفي شرط ودان المنقول  
بالاشارة لانها تبلغ اسباب تعريف حتى قالوا في المنقولات التي تعذر  
نقلها كالحجر مثلا هضر الحاكم عند ما ادعى امينا وذكر قيمته ان تعذر اى  
افضاده ليصير المدعي معلوما لان الاعيان تقادرات والشرط ان تكون  
الدعوى في معلوم وقد تعذر مشا بد فوجب ذكر قيمته لانها خلف  
عنه قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والانوثة  
وقال قاضيان وهما عبد الرحيم بن علي ان كان العين غائبا وادعى ان في يد  
المدعي عليه فانكر ان يبين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بيته  
ولو قال غصبت مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا التسمع قال في الكافي  
والان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري ثمنها كذا وقايم ولا  
ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه لان الا لبيان دينا  
لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة تستعذر به اقول فائدة صحة الدعوى  
مع هذه الجهة انه الفاحشة توجه اليه بل من غير ان يكون له اليد على الشيء  
اذا اقره نكل عن اليمين فليتناحل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا



هذا التحقيق المدعى على التوفيق ولو كان ما يدعيه مقارنا ذكر قدوة الالبوة  
تعد التعريف بالاشارة لانه مما لا ينقل فيصار الى التحديد لان العصار  
يعرف به وكفى الشك في ذلك لان التعريف لم يمتد وانما ان لا يكون  
الكل لان يخط في الحد الرابع لا المدعى بخلاف تركه كذا الشهادة  
اي كما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكرنا ثلثة من  
الحدود في الشهادة قلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل  
مشهورا يكتفى بذكره في الدار لا بد من التحديد وان كانت مشهورة عند  
الجميع وعندنا لا يشترط لان الشهادة معنية عنه ولم لا قدرها لا يغير معلوم  
الا بالتحديد وذكر ايضا ان المطالبة لانه المطالبة متى المدعى فلا بد من طلبه  
وذكر ايضا انه في يد المدعى عليه لانه انما يصير خصما يكون في يده وهو يكون  
في يده لا يثبت بتصاويرهما على انه في يده بل ثبت بالبينة او على القاض  
لا يقال كون العصار في يد غيره وقد تواضعا على ذلك بخلاف المنقول  
لان اليد فيه مشايهد كما في العارية او في عينا في يد رجل اراد احضاره  
في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشايد يدين لهذا  
ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة بل سمع وابل  
يكبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وبني  
ان يقبل لانه ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت في وجه من يده وقد  
الشك في زوال ذلك اليد فيثبت اليد ما لم يوجد كمن قال شمس لاقه الظلمة  
ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع  
من الغنم والقاض فيه خيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك  
وان لم يتيسر له حضوره وكان ما ذكرنا بالاختلاف يبعث خليفته الى  
ذلك الموضع وهو نظيره ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقع الدعوى  
في محل ولا يبعث في باب داره فانه يخرج الى باب داره او ياتي بانيه حتى  
يخرج ويشير اليه الشهود بحضرة وفي القدوري ان كان المدعى شيئا يتخذ  
نقله كالارض فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضره وان شاء باختيار بعث

امينا

امينا كذا في الذخيرة وذكر القاضي الامام طه بن الحسين ان هذا التماس  
اذا كان العين المدعى في المهر ما اذا كان خارج المهر كيف يقضى بالقاض  
والمهر شرط لجواز القضا في ظاهر الرواية وطريقه ان يبعث واحدا من  
الاعوان حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاء ولو  
كان ما يدعيه دين في الذمة ذكر جنسه كالدرهم والدينار والبر والشمع  
وكونها وقدرة كناية والف وقفيز وقفيزين وكونها فان الدين لا يعرف  
الا بذلك وذكر ايضا ما لم يثبت به لما قرأه حقه واداه حتى ان الدعوى سال  
القاضي عنها ليتضح وجه الحكم اذ الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالقرار ومع سؤاله  
ان يقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا فاذ اتقول فان ادعى الخصم  
الزم ان القاض بموجبه ولم يقل قضى او حكم كما قال في الكافي ان اطلق لفظ  
القضاء توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان  
الحكم من القاضي الزاما للخروج عن موجب ما اقر به بخلاف البينة على دعواه  
لان الاصل في فصل الخصومة البينة وان انكر اى الخصم سأل القاض في ذلك  
البينة لان البينة هي قال المدعى كذا بينة فقال لا فقال كذا بينة سأل  
ورتب البينة على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستدلال فان  
اقام اى البينة قضى عليه لانه توردها بالبينة وهي فيعلم من البيان  
فانزاله والاضحة يظهر بها الحق من الباطل الا انى وان لم يقر بها بل عجز عن  
اقامتها حلفه الى القاضي اخصم بطلته بل طلب المدعى لان كلف حقه وله  
اضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهو كونه حقا ان المنكر قصد اتوار حقه  
على زعمه بالاقرار ثلثة الشايع من اتواء نفسه باليمين الكاذبة وهي  
الغفوس ان كان كاذبا كما زعم وهو عظيم من اتوار المال يحصل له الشوا  
بذلك اسم التمتع وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون التناول في مجلس  
القضاء لان المعتر بيمين قاطع للخصومة ولا عبرة باليمين عند غيرهم بل  
يشترط القضاء على فور التناول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعى عليه فالحكم  
على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه كمن ليس له ان يكلمه ما لم يقر البينة على وفق

اهلها



دعواه فان وجد بها فقامها وحضها لم بها وبعض القضاء من السلفا نو  
 لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون لا يترجح جانب صدقة باليمين فلا يقبل  
 بينهم المدعى وهذا القول ليس بشئ لان عمر رضي الله عنه قال البيعة من المدعى بعد  
 يمين المنكر وكان شريح يقول ليمين الفاجرة احق ان ترد من البيعة العادلة  
 وبطلانها كذب المنكر باقامة البيعة والصدور ان لا يظهر حتى لا يعاقب بصفوة  
 شهاد الزور وكذا ان يمين فان نكل اي قال لا احلف مرة او سكت بلا اقرار  
 طرشي وخرس فانه كقول حكما وقضى جميع ان اليمين واجبة عليه لقوله في اليمين  
 سلامي انكر تركه هذا الواجب بالنكول دليل على انه باطل في قول او مقول لا قد  
 على اليمين تفصيلا من هذه الواجب ودفعها للمزور عن نفسه بديل المدعى  
 او الاقرار به والشرح الزم التوابع عن اليمين الكاذبة دون التوقيع عن  
 اليمين الصادرة فترجح هذا الجانب على جانب التوابع في نكوله وهو ان القضاء  
 بعد عرض اليمين اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان لم يخلف اعم  
 عليك نكاشا فلو لم يخال ان يخلف بعد مرة او مرتين ولا يبره بعد القضاء  
 لقوله احلف لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء ولا يعتبر اي قوله  
 احلف قبل المكر ولو بعد العرض ثلثه ان لا يبره فيه نقض القضاء ولا فساد امر  
 ولا يبره كمدعي اليمين على المدعى ان نكل خصمه وعنده الشاقي اذا لم يكن المدعى يمينه  
 اصله حلفا القاضي المدعى عليه فكل يبر واليمين على المدعى قال احلف قضى به  
 والا انقضت كمناداة بيمينها لان الظاهر مما شاهد المدعى بنكوله فيعبر  
 بيمينه كالمدعى عليه وكذا اذا قام المدعى شاهد واحد او جرح من اقامه شاهد اخر  
 فانه يبر واليمين عليه ان حلف قضى به وان نكل لا يقضي له بشئ لان المدعى قضى  
 بشاهد ويكفي وعندنا بيمين المدعى عليه فقط ويقضي عليه بالنكول لقوله  
 في البيعة للمدعى واليمين على المنكر مطلق التقيع يقتضي انتظام  
 مشادة كل واحد منهما من قسمه صاحبه فيدل على ان جنس الامانة في جانب  
 المدعى عليه ولا يمين في جانب المدعى اذا التزم في اليمين كقولنا فممن جعل اليمين  
 حجة للمدعى فقد خالف النص وحدت الشاهد واليمين قريب ومادونا شاهد

صائر

فرض

بما ادعى ج

المدعي عليه  
 المدعي عليه  
 المدعي عليه  
 المدعي عليه  
 المدعي عليه

متقنة لامة بالقبول حتى صار في حيز التواتر فلا يعارضه على ان يحسن  
 معين قد رده كذا في الكافي ولو قال ان المدعى عليه لا اقر ولا انكر حسب الاقتضاء  
 حتى يقر او ينكر لا نطالم في اوجه كجسدي ادعى له رجل على ان يقر كذا فالتواك  
 المدعى عليه فاصطالحا على ان يخلف المدعى عليه ويبره من المال بخلف فالصلح  
 باطل هو اي المدعى على دعواه ان اقام بينته تسمع والله لم يبره او يخلف بخلف  
 القاضي لو لا ان لو لم يكن يخلف لاول حين الصلح عندة قال التحليف عند  
 غير القاضي لا يعتبر كذا ان النكول عند غيره لا يوجب كذا لان الاعتبار  
 يمين قاطعة لمقصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان كخلف  
 الاول عند كذا ولا يخلف ثانيا كذا الو اصطالحا الا المدعى لو خلف فانه يبر  
 ضامن وخلفا كذا المدعى لم يضمن اي خصمه كذا في العمارة لا تخلف في  
 نكاح بالادعى وجعل امره او على عليه نكاحا والا فمكر وجعل بان اقر  
 عليه او هو عليه بعد العدة انه راجع في العدة وانكر الا فمكر ولا يبره  
 اقر بان ادعى المولى عليها او على عليه بعد المدة انه فمكر في المدة فالتواك  
 واستلزام بان ادعى امته على سيد بها انها ولدته منه هذا الولد او ولدته  
 وكذا اقدان او سقطت سقطا مستبين تخلف منه وانكر المولى ولا يبره  
 من الجاني الا فمكر او ادعى المولى ببيت الكيلاد باقراره ولا يعتبر انكارها  
 ورق بان ادعى الجرحول النسب نه عبده او ادعى الجرحول انه عبده وانكر  
 الا فمكر وبان ادعى الجرحول النسب نه ابنته او هو يدعى عليه والابن  
 مكر ولو كان بان ادعى مكر معروف الرق انه معتقه او موله او ادعى المكر  
 ذلك عليه وكان كذا في ولاد المولادة والا فمكر وحدسوار كذا حدسوار  
 فالصحر حق انه كذا الرزنا وشرب الخمر وحق السرقة او دابر بينا كحقين حد  
 القذف حق ان من ادعى على اخر انه قد فقه وانكر القاذف لا يستخلف لان  
 الغالب فيه هو انه كذا فالتواك باجحد ودخا لينة مدنع واما في السرقة فالتواك  
 السارق يستخلف لا جمل المال اذا ادعى المالك اخذ المال لا القطع فيقال  
 في ذلك السرقة وان تناول ماله فيكون كذا عليه يمين قال في النهاية لا

الصلح



لا يستخلف في الحدود بالجماع الا اذا تضمن حقا بان علق متفق بعده بالزنا  
وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه زني ولا يثبت له عليه يستخلف  
المولى حقا اذا نكل بثبت الحق لا الزنا والعان بان تدعى المرأة القذف بالزنا  
ووجوب للعان وهو ينكر جميع ما ذكر قول الجرح وقال يستخلف فيهما كلها  
الا في الحدود والعان لان هذه حقوق تثبت بالشهادات فيجوز فيها ان  
الاستخلاف كالا موال كخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهوره في  
بالنكول والنكول اقرار لان الحلف لما وجب فتركه دليل على انه باذال او  
مقرولا يمكن ان يجعل باذال لان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب وهما  
لا يمكنان البذل فجعل مقرا من زورة والقرار يجرى في هذه الاشياء لكنه  
اقرار فيه شبهة لانه في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما سقط  
بالشهاد والعان حد الزنا فاشبهه حد القذف وتنا ان النكول يدل  
واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذا منبذ في النكار ولو جعل يقطع كصحة  
بلا كذب فكان هذا اقرارا في حياته للمسلم ان يظن به الكذب وهذا حقوق  
لا يجرى فيها البذل فلا يقضي فيها بالنكول كالتقصا ص في النفس بخلاف  
الاموال ذلك لانه المرأة لو قالت مثلا انكاح بيني وبينك وكذبك  
نفسك كنت لم يصح كلامها وكذا سائر الامثلة فالحاصل ان كل حال يقبل الا  
بالاذن ابتداء يقضي عليه بنكوله ومالا فلا قال قاضيه ان الفتوى على  
قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان واه متفقا  
يخلصه ويأخذ بقوله بما وان كان مظلوما لا يخلصه اخذ بقوله كذا في الكفا  
وحلف سارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في السرقة يدعى المال والحد  
واجاب كذا لا يجامعه الشبهة بجملة ايجاب المال فيثبت به كما ثبت بشهادة  
رجل او امرأتين حيث لا يثبت القسط ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقا  
قبل الدخول يعني اذا ادعت طلاقا قبل الدخول واستخلف الزوج فان نكل ضمن  
نصف مهرها عند المهر لان الاستخلاف يجرى في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا  
كان المقتضو للمال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله للمال لان النكاح وكذا

النسب

النسب اذا ادعى حقا يعني يخلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا كادته ونفقة فان  
ادعى رجل على رجل انه اخوة مات ابوهم وترك مالا في يد المدعى عليه او طلب من  
القاضي فرض النفقة على المدعى عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب  
بالاجماع فان حلف برأه وان نكل قضى بالمال والنفقة لا النسب وهو في  
اللفظ بان كانا جميعا في يد رجل النكطة وهو لا يعتبر عن نفسه فادعت امرأة  
حرة الاجل انه اخوها تزوجت بعد الملقط لما لها من حق المضاينة وادعت استخفا  
فكل ثبت به لاحتقال نقل الصبي لجرهما ولا يثبت النسب وعق بالملكة بان  
ادعى عبيدا مولاه انه يعتق لانه اخوة واستخلفه فان حلف برأه وان نكل قضى  
بالعق لا النسب وامتناع الرجوع في الرهبة بان ادعى الموهوب الرجوع في رهبة  
فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستخلف على ما يدعى من النسب  
بالاجماع فان نكل في الصورة المذكورة يثبت كحق يعني الادرث والنفقة والمهر و  
العق وامتناع الرجوع لا النسب لان كذا اي النسب نسب الاجماع والقرار به  
والا اي وان كانا نسبيا يصح الاقرار به فعلى الخلاف يعني يستخلف بالنسب  
المجرد عندهما اذا كانا نسبيا يثبت باقراره ببيان ان اقوال الرجل يصح بالاب  
والابن والزوجة والمولى واقوال المرأة يصح بالاب والزوج والمولى ولا يصح بالاب  
او فيه تحمیل النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل  
انه ابو ابنة ولم يدع مالا يستخلف عندهما لانه لو اقر به يثبت فيستخلف  
ارجاء النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك لا يستخلف  
المدعى عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحمیل النسب على الغير بخلاف منكر  
القول يعني ادعى على غيره قصاصا في النفس وفيما دونه فانكر استخلف على ما  
فان نكل في النفس لم يقض بقول لادعية بل حبس حتى يوافي ويخلف وفيما دونه  
يقض عند الجرح وعندهما بالزنا الدية فيها ولا يقضى بالقصاص لان القصاص  
فيما دونه النفس عقوبة تدبر بالشهادات ولا يثبت بالنكول كالتقصا ص في  
النفس لان النكول ان كان اقرارا عندهما ففيه شبهة لعدم ان متع  
من العيان تؤدع ان البيمين الصادق لا يكون اقرارا بل يكون بطلا واذا امتنع العتق



يجب الدية وان الطرف قبل البذل يستوفى بالكلية كما ان قال الاطراف بسكن  
 بها مسكن الا ان مالها خلقت وقاية لنفسه كما ان في جوفها البذل كالحرف  
 النفس ويكلف في التعزير يعني انه لا يملك على آخر ما يوجب التعزير وادخله  
 اذا لم يكن فالقاضي يكلف له ان التعزير محض حق العبد وله ان يجعله العبد اسقاط  
 بالعفو ولا يمنع العفو وجوبه ومن عليه التعزير اذا لم يكن صاحبه حتى من اقامه ولو  
 كان حق البذل لكان هذه الاحكام على عكس هذا او التخلية بركي في حقوق العبد  
 سواء كانت عقوبة او مالا فان كل عذر من التعزير يثبت بالشبهة في ازار  
 ان يقضي فيه بالكلية قال اي المولى في بيته حاضرة في المهر وخلفه كغيره  
 فيد بالمهر لانها اذا خضرت في مجلس الحكم لا يكلف اتفاقا كذا في الشهادة ويكلف نفسه  
 ثلثة ايام ثلثا يعيب ويبطل حق المولى ويجب ان يكون الكفيل معروفا بالدار  
 فانوة التكفيل لا بد للكفيل من قوله في بيته حاضرة في المهر حتى لو قال لا بيته في  
 او شهودي عيب لا يكفل لانه لا فائدة فيه فان ابي ان يعطيه كفيلا لانه اى دار  
 معه حيث سار حتى لا يعيب ولازم التعزير ان كان الغريب خفيا ولا يكفل الى التوبة  
 الا انه انما يجلس لان في اخذ الكفيل الملازمة زيادة على قدر المجلس فزار بالغريب  
 كمنعه عن السفر لا يجرى في هذا القدر وظاهره او يكلف بالبيع ولا غير بقوله  
 لا تكفوا بآباءكم ولا بالنسب فثبت ان كان منكم عاقل فليخلف باله او ليدركه الاطلاق  
 والعاقبة لما دونها الا ان الحكم يعني جاز للقاضي ان يكلفه بالطلاق والعاقبة  
 لقلة المبالاة باليمين بانه في دعائها كذا اذا دخل لا يعفي وادخله لم ينفذ  
 فذكره الزبيدي شرح الهداية ويعلق اي يمين بصفاته مع كالا يقول الله الذي  
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي من امره ما يعلم من العبادية  
 حاله لا يذنب عليك ولا يفتك هذا المال الذي امداه وهو كذا وكذا ولا شيء منه ولا  
 للمكلف الا يزيد في التعليق على هذا وان نقص منه لكنه يحيط فلا يذكر بل يعلق  
 الواو والواو يكرر عليه اليمين ان العزم عليه يمين واحدة وان لا يعلق ويقول  
 بانه او الله لا الا المقصود منه النكاح او احوال الناس فيه مختلفه فمنه من يمتنع  
 ان يعلق عليه اليمين ويخاسر اذا لم يعلق فكان الراي فيه في القاضيه وقبل يعلق

على العرف

على المعروف بالصحة ويعلق على غيره وقبل يعلق في الخطيئة من المال لا المحقق  
 لا اي لا يعلق بالزمان والمكان وعند الشافعي يعلق بهما اما قال في بيان يكون  
 بعد جملوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبالا يكون في المسجد الجامع عند  
 المنيبر وحلف اليهود باله الذي انزل تورته على موسى واما النهراني باله الذي  
 انزل الانجيل على عيسى واما الجوسسي باله الذي خلق النار فيعطى على اخذها  
 يعتقد تعليقه اليمين به ليكون رادعاً له من الاقدام على اليمين الكاذبة في ذلك  
 مع انه لا يكلف احد الا باله خالصا تفاديا عن نشر كين غير معترف في التعظيم وذكر  
 انضاف انه لا يكلف غير اليهود والنهراني الا باله وهو اختيار بعض مشايخنا  
 لما ذكرنا في اليمين تعظيم النار لان اليمين يشعر به ولا ينبغي ان يعظم  
 النار بخلاف التورانية والانجيل لان كتب التورع واجب التعظيم ولا يكلف اليمين  
 الا باله اذ الكفرة كلهم مع افتراء خلقهم يقولون بانه تع قال الله تع ولئن سألناهم  
 من خلق السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافي ولا يكفون في معابدين  
 لا اية تعظيمها ويكلف على الماحصل في سبب يرتفع كالبيع والطلاق والطلاق  
 والغصب والتعزير وبين التحليف بقوله باله ما ينكح ما بيع قائم او كفا  
 قائم الا ان او ما بين باين منك او ما بين عليك رده الا ان او ما بين عليك  
 حق التعزير الا ان لا اي لا يكلف على السبب وبينه بقوله ما بعته وكذا اي  
 كتمتها وما طلقته وما غصبته وما شتمته الا حصل ان الدعوى اذ وقعت في  
 صيب يرتفع بعد وقوعه كبيع ونظايره فان اليمين يكون على الماحصل  
 على السبب عند البيع وعند حقه اذ ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالالف في حلف  
 باله ما بينك ما بيع قائم ولا يكلف بانه ما بعته فله باع ثم قال كذا وكذا وغيره  
 في التحليف على الماحصل لا السبب هو الماحصل عند ما اذا كان سببا يرتفع على  
 الا اذا كان فيه اي في كلف على الماحصل ترك النظر للمدعي فيكلف على السبب  
 اجمالا كالتوى شفعة باجواد ونفقة مستوتة فانه اذا ادعى شفعة باجواد  
 والمشتري ممن لا رايها مان كان شافعا فانه يكلف على السبب ولو حلف  
 على الماحصل بانه ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه فيقول انظر في

على  
 حلف

وكذا اذا ادعى مستوتة  
 وشفعة مستوتة  
 وشفعة باجواد  
 وشفعة على الماحصل بانه ما  
 بعته فله باع ثم قال كذا وكذا  
 بيمينه في شفعة عبده فيقول انظر



حق المدعي ويكلف على سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت لا على احاصل اجماعا  
 كعبد مسلم يدعي منقعه فانه اذا ادعى منقعه على مولاه وجعل المولى يكلف على سبب  
 باله ما استحق لعدم الضرورة الى التكليف على احاصل انه لا يكون ان يعود  
 الرق بعد العتق مسلما بخلاف الامة والعبد الكافر حيث يكلف فيه ما على  
 احاصل اي ما هي حرة او ما هو في الحال لا مكان تكرار الرق على الامة بالزور  
 والتمسك والسبي وعلى العبد الكافر ينقض العهد والتمسك ولا ينكر على العبد  
 المسلم استخلاف مضمحل مملكتي مرة فاقام البينة يقبل بغيره على  
 آخره لا فانك وادام المدعي تكليفه فقال المدعي عليه انك مملكتي على هذا الزور  
 عند قاضي بلد كذا فانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بينة على ذلك يقبل  
 ولو لاها اي لو لم يكن له بينة وانكلفه ان اراد تكليف المدعي جاري تكليفه  
 قال ان المدعي لا يثبت له في برهن او لا شهادة له في شهدته معنى الاول ان يقول  
 المدعي ليس له بينة على دعواه هذا الحق ثم جاز بالبينة ومعنى الثاني ان  
 يقول ان يقول الشاهد لا شهادة له لفلان عندك في حق بعينه ثم شهد  
 به فيه روايتا في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل لان  
 القول لجواز ان يكون له بينة او شهادة فبينا ثم ذكرها او كان  
 لا يعلمها ثم عليها قبل ان يقول الحق وفاقا ذكره في المنقطع كذا اذا قال لا  
 على ان يدفع المدعي روايتا وقيل لا يدفع دفعه اتفاقا لان معناه ليس  
 دعوى المدعي ومن قال لا دعوى له قبل ذلك ثم ادعى عليه لا يسمع كذا اعترفا  
 وبعضهم قال يسمع وهو الصحيح لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بدعوى  
 الدفع فيكون قوله لا دفع له بمنزلة قوله لا بينة له كذا في العارية الشيا  
 يحرك في الخلاف يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن آخر له حق على غيره في  
 طلب الدين من المدعي عليه لا يجوز من اقامة البينة لا الخلف يعني لا يجوز ان  
 يكون شخص نائبا عن آخر شخص توجه عليه الدين ليخلف من قبله وفتح على  
 ان يقول فالوكيل والوصي المولى واب الصغير يستخلف اي يطلب الخلف  
 من الخصم ولا يخلف اي واحد من الوكيل وغيره الا اذا فتح اقاربه اي اقاربه واحد

روي عن

من

منهم على الاصل كالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب فان الوصي لا يوصي  
 في عيب بعين ما يباعه للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع او الخصومة في الرد  
 بالعيب من جهة المالك يستخلف لانه يمين ارجاء النكول ولو اقر الوصي بركا  
 لا يبيع فلذا لا يستخلف فاما الوكيل فاقره صحيح على المولى فلذا النكول يستخلف  
 على فعل نفسه يكون على البينات انما ليس كذلك والبينات القطع والحق  
 التكليف على فعل غيره يكون على العلم ان لا يعلم انه كذلك وجه الاول  
 ظاهر واما وجه الثاني فلا بد ان يعلم ما فعل غيره فلا يفتقر الى بينة  
 لا متنع في البينات مع كونه صادقا فيشترط به مطلقا بالعلم فاذا لم يقبل  
 مع الامكان صار باذلا او مقرا بهذا الصل مقروضا متنا وكما ان الاسمي  
 فخر الاسمي يزيد عليه وفاقا وهو ان التكليف على فعل غيره على العلم ان اراد  
 كان ان فعل الغير شيئا يتصل به ان بالخالف وفتح عليه بقوله فاذا ادعى  
 سرقه العبد او اباقة بخلفا بالبيع على البينات مع انه فعل الغير يعني ان  
 مشرك العبد اذا ادعى انه سارق او ابقوا ثبت باق او سرقته في يد نفسه  
 وادعى انه باق او سرق في يد البائع وادى التكليف يكلف باله ما الباق ما  
 سرق في يده وهذا تكليف على فعل الغير وانما صرح لان تسليم  
 البائع المبيع سليما عن العيوب واجب عليه اي البائع فالتكليف يقع  
 الى ما ضمنه البائع بنفسه فيكون على البينات وادعى سبق السرقة ففتح  
 على قوله وفعل غيره على العلم يعني ان اشتري زيد من عمرو شيئا ثم ادعى  
 بكونه اشتراه قبله ويجوز عن البينة يكلف خصمه وهو عمرو على العلم ان  
 لا يعلم انه اشتراه قبله لما ذكره ادعى دينه او مينا على وادى اما الاول في  
 يقول رجل لا قران لي على مودتك الف درهم فمات وعليه الدين واما الثاني  
 فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويملك بغير حق  
 ولا بينة لواحد منهما فان الوارث يكلف على العلم لا البينات لما ذكره ادعى  
 علم القاضي كونه ميراثا او اقر به المدعي او برهن الخصم عليه كذا في العارية  
 والوارثا على الدين والعين الوارث على غيره يكلف اي المدعي عليه على

اشار الى قوله  
 واما قوله



فانما اذا كان  
العلم لا يكون

الاشياء لا العلم لا يكون كالمو هو ب له والمشتري لو وهبه رجل لرجل عبدا  
فقطضه او اشترى رجل من رجل عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا  
يضمنه الا الذي يملكه فكل من يملكه لا يعلم ان العبد عبده فان حلف  
انقطع الشراء وان نكل حلفه في امره انما ليس امره فانه  
نكلت قضى بملك المدعي كذا في العارية وانما كل موضع وجب فيه اليقين  
على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالنكول  
ولا يقطع اليقين منه وكل موضع وجب فيه اليقين على العلم فحلف على البتات  
يعتبر اليقين حتى يقطع اليقين منه ويقضي عليه بالنكول لان الحلف على  
الاشياء لا يوجب اعتبار العكس كذا في الزيلعي ادعى شيئا فحلفه فحلف  
على الكفر في العارية ادعى عينا فحلفه الجنس والنوع والصفة و  
كفره الكفر على كل حال ولم يذكر قيمة كل عين على حدة فحلفه كماله فيه  
بعضهم شرط التفصيل وبعضهم الكفر بالاحمال وهو الصحيح لان المدعي  
لو ادعى غصب هذه الاشياء لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة لكل  
اذا ادعى ان الامانة قائمة في يده يوم حاضرا فاقبل البينة حكمها  
وان قال انها بملكته في يده او استهلكها او بين قيمة الكفر حمله يجمع  
دعواه وتقبل بينة وان لم يكن له بينة حلفه على الكفر مرة لان وجوب  
التحليف مبني على صحة الدعوى وقد هيئت فوجب على الكفر مرة او بدلين او  
غيره ثم قال كنت كاذبا في ادعى حلف المقر له ان المدعى كاذب باقية  
ولست بمكسور في دعواه عليه جميع عند ابي يوسف استحسانا وعند ابي حنيفة  
بتسليم المقر له المدعى وهو العكس لان الادعاء حجة ملزمة شرعا  
كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه بعد وجه الاحتياط ان العادة  
جرت بين انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتنون الصلح قبل الاقدام ياخذون  
المال فلا يكون الادعاء دليل على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه القسوة  
تغير احوال الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو ينهر والمدعي لا يفر  
اليقين ان كان جهادا فاقبض اليه وكذا في الزيلعي فحلفه اليقين منه والصلح منه

فانما اذا كان  
العلم لا يكون  
فانما اذا كان  
العلم لا يكون

يعني اذا

يعني اذا ادعى رجل على رجل ادعى ان مال فالحلف فالحلف فالحلف فالحلف فالحلف  
بمينه على حال جميع ما ادعى من ثمن ان ادعى عليه او يعاون او يها فالحلف فالحلف  
واخذت بيمينه ولم يحلف ولم يحلف ولم يحلف ولم يحلف ولم يحلف ولم يحلف  
وقع في القيل والقال فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فانما  
يمينه همان عن منه وهو حسين قال النبي صلى الله عليه وسلم انما  
بعده اى ليس للمدعى ان يستحلف بعد ذلك لانه اسقط خصومه باخذ  
البدل فحلف ما اذا اشترى بيمينه بعشرة دراهم مثله حيث لم يؤخذ  
له ان يستحلف لان الشراء عقد تمليك المال لا مال اليمين ليست بمال  
لذا في العارية **باب التحالف** فحلفا اى المتبايعان في قدر الثمن بالبيع  
ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع الكثرة منه او وصفه بان ادعى البائع انما يبيع  
دايمة وادعى المشتري انه بدراهم كاسدة او جسيمة بان ادعى البائع انه بالدرهم  
وادعى المشتري انه بالدرهم او اختلفا في قدر المبيع بان اعترف البائع بقدر  
من المبيع وادعى المشتري الكثرة منه حكم بينهما كما هما اقام البينة حكم له لا  
توردوا باحجة فحق في الجانب الاخر مجرد الدعوى والبينة اقوى لانها باقية  
على القاضى الحكم والدعوى لا تنزع وان برضا حكم لمثبت الزيادة لان البينة  
لا ثبات ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيه ما اى في  
الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالثمن وقال  
المشتري لا بثلثي بعث العبدين بالثمن فحلف البائع في الثمن والمشتري في  
المبيع اولى لان حجة البائع في الثمن اكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع اكثر  
اثباتا وان عجزا ان لم يكن لكل منهما بينة قبل للمشتري اما ان زعم البائع انه  
يبيع البائع والا فحلفنا البيع وقيل للبائع اما ان تسليم ما ادعى المشتري  
من المبيع والا فحلفنا البيع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضا  
احدهما بما يدعيه الاخر فوجب ان لا يعمل القاضى بالفسخ حتى يسلك كل منهما بما  
يختاره وان لم يرضيا بدعوى احدهما فالحلفا اى استحلف القاضى كل منهما  
على دعوى الاخر اذ ان التحالف قبل القبض حال قيام الساعة على وفق القياس

منع ووقع  
من يدعيه



لأن البائع يدل على المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدل على البائع  
وجوب تسليم البائع بما ادعاه ثمنه والبائع ينكر فكان كل منهما منكرا وتختلف المنكر  
موافق للقياس ما اختلف بعد القبض فبعد القبض القياس عند البيع وفيه يوسف  
لأن البائع سلم المشتري فلا يكون مدعيه على البائع شيئا فبقى دعوى البائع  
على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفي بحلفه وانما ثبت التخالف بعد القبض  
بقوله في اذا اختلفا المتبايعان والسيعة قائمة بخالفه وتراذوا وبيد  
بيمين المشتري لأنه اقواهما انكارا لأنه المطالب ولا بالثمن فيكون هو  
للبيد الذي بالانكار فيبدل بيمينه لو سلمه بيمينه ان هذا ان كان البيع  
عين بدين والاي والاي لم يكن كذلك بل بيع عين بعين او ثمن بيمينها  
سأرا في بدو القاض بيمين ايها شارة لا ستوا شهما في فائدة الشكول  
وصفة التخالف بخلف المشتري بانه ما شتره بالدين وبخلف البائع بانه  
ما باعه بالحلف وخصه القاض في نسخ القاض ببيع غيرها بطلب حلفها  
او طلبها ولا ينسخ وقبل ينسخ بنفس التخالف والصحيح هو الاول  
لانها لما اختلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بيمين مجموعا فيفسخ القاض  
قطعا للمنازعة بينهما وخرج عليه ما ذكر في المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري  
المارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ يحل اي وطؤه لانها لم تخرج عن  
عن ملكه ما لم يفسخ القاض ومن نكح من البمين من المتبايعين لم يفسخ وتكون  
الآخر بالقضاء لانه حصار مقرا بما يدعيه الآخر واما لانه لا كالف في اصل  
البيع والجل وشرط الجوار وقبض بعد الثمن ومكاد في المسلم فيه وحلف  
المنكر ان ينكر البيع والجل وغيرهما لانه هذا اختلاف في غير البيع والثمن فانه  
الاختلاف في الخط والبراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او حصة حيث  
ليكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هذا ان البيع او قوله وجه من ملكه  
او تعينه بالعب بغيره ان ينكر البيع او خرج من ملكه او تعينه كدوث العيب  
عنده وصار كمال لا يقدر على دعه بالعب ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند  
البيع واليه يوسف في القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان فيفسخ

البيع

البيع على قيمة المالك لانه كل منهما يدل على حلفه فيكون الآخر قبيحا فقالوا وانما ان  
التخالف بعد قبض البيع فخالف للقياس فلا يبعد على حاله ان السعة كذا  
اي ان ينكر بعض البيع او خرج من ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا الا ان يرضى  
البائع بقوله حصة المالك ان عدم اخذ الشيء من ثمن المالك وجعل العقد  
كالا لم يكن الا على القاض ولا في بدل الكتابة اي ولا خالف ايضا بين المولى والمكاتب  
اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة لان التخالف يكون في المعاد وفيه عند تجاهد  
الحقوق للوزمة وبديل الكتابة فيمنه لا يجوز العجز وانه لعدم التخالف  
وجب عينا وانما دعوى الانكار فيكون القول قول البعيد مع يمينه لا نكاده  
الزيادة وان اقام البينة فيمنه المولى اولى لانها ثبتت الزيادة ولا في راس  
المال بعد اقالته اي اذا قال عقد السلم واختلفا في راس المال لم يتخالفا  
اذا لو خالفنا يفسخ الا قاله ويعود السلم وهو لا يجوز لان اقالته سقط  
الدين والساقط لا يعود بل صدق المسلم اليه لو حلف لان دين السلم  
يدل عليه زيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لما ذكر ان الساقط لا يعود وكذا  
البيع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته وقبل قبض البيع بكمهات خالف  
وعاد البيع والفوق ان الغرض من التخالف فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى حال  
حاله واليه لاشارة بقوله في التخالف وتراذوا والتخالف في الاقالة في السلم لا يفسخ  
هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ بساير اسباب  
الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة لا تنقضي فلا يحتمل الفسخ ايضا لما قرئ  
ان الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فما يحتمل الفسخ بساير اسباب  
الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة لا تنقضي فاحتمل الفسخ بالتخالف ايضا  
لان نقض المانع هناك ان مكنا العين يحتمل العود واختلفا في قدر المهر ففسخ  
لمن برهن اي اقام البينة لانه نود وعوام براوي كاسمها جينية وان برهنها  
فلها اي قضى للمراة الا شهد مهر المثل له اي للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج  
او قل لان الظاهر يشهد للزوج وبينة المرأة يثبت خلاف الظاهر وقضيه له  
اي للزوج ان شهد اي هو المثل لها بان كان مثل ما يدعيه او الشرائع لها ثبته



المطه هو خلاف الظاهر وان لم يشهد به من يملك لهما ان لو احدثها ما كان  
 اقل مما دعت المرأة او الشراء ما ادعاه من ان لا يفسد الا في النكاح  
 لان بينهما ثبوت الزيادة وبينه ثبوت المطه فلا يكون احدهما او من الآخر وان  
 يجوز عن البهتان كالحاقها وانما نكل لزمه وهو ان لا يفسد الا في النكاح  
 خصمه وبادا ولا يفسد النكاح لان يمين كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه من  
 التسمية فيبقى العقد بلا شبهة وهو لا يفسد النكاح اذ المهر تابع فيه  
 البيع فالأدلة تسمية الثمن بغيره كما في البيع وبفسخه انما يفسد  
 قطعا للمدعي بينهما بل كل من يملك من المثل يجعل حكما فيفسد بقوله ان الزوج لو  
 مهر المثل كما قالوا اقل منه ويقضي بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر  
 منه وفيه ان يفسد مهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قاله  
 واقل مما قالته لان ثبوت الزيادة على مهر المثل لا يلحق منه التخالف خلتا  
 في بدل الاجارة بان ادعى الموهوب انه اجر شهر بعشرة دراهم وادعى المستاجر  
 انه اجر شهر بعشرة او المنفعة بان ادعى الموهوب انه اجر شهر او ادعى المستاجر  
 انه اجر شهرين قبل قبضها ان قبض المنفعة او اختلفا فيها ما ارجل  
 الاجارة والمنفعة معا مخالفا وادعى الموهوب ان لا يفسد جريان التخالف  
 فيبطل القول بزيادة ذكره في النهاية وقوله التخالف ان الاجارة قبل  
 قبض المنفعة كالباع قبل قبض البيع فيكون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر  
 وهو يكره كون كل من العقد من معاوضته يكره فيها الفسخ فالمت  
 به واعترض بان قيام المعقود عليه شرط لصحة التخالف والمنفعة  
 معدومة ووجب بان الدار مثلا قيمت مقام المنفعة في حق الموهوب  
 عليها فلما كانت قائمة تقدر على المستاجر او لو اختلف في الاجرة وحلف  
 الموهوب لو اختلف في المنفعة وان نكل ثبت قول الآخر اى برهن قبل  
 وان برهننا فحجج الموهوب لو اختلف في الاجرة وحجج المستاجر ولو  
 اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الثبات وحجج كل واحد في رايه  
 او لو اختلف فيها اى الاجرة والمنفعة بان ادعى الموهوب شهر بعشرة

والمستاجر

والمستاجر شهرين بعشرة فيقضي شهرين بعشرة ولا يخالف لو اختلف  
 بعد قبض المنفعة والقول المستاجر مع يمينه لان جريان التخالف لا يجل  
 الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اى  
 المنفعة مخالفا وشيئا كما لا جارة فيما بقي والقول المستاجر فيما مضى لان  
 الاجارة تنقضي ساعة فساعة على حسب حدود المنفعة فيصير كل جزء  
 من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمعقود بالعقد  
 فيما مضى فيه كالمعقود فلو افسد بعض البيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه  
 عقد ابتداء بل كل المدة معقود بعقد واحد فاذا انعقد الفسخ في بعضها بالار  
 انعقد في كل جزء منه انعقد الزوجان في مناسخ البيت سواء قام النكاح بينهما  
 او لا وادعى كل منهما ان المناسخ كله له ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما مضى  
 يعني ان القول فيما مضى يصلح للرجال كالعامة والفقهاء والقاسوس والطبائ  
 والسمع والمنطقة والكتب والبرق والقوس والشباب ونحوها قول الزوج  
 مع يمينه بشهادة الظاهر له وفيما يصلح للنساء كالدرع والخمار وثياب النساء  
 وحليهن ونحوها قول المرأة مع يمينها لان الظاهر شاهد لهما الا اذا كان كل منهما  
 يفعل او يبيع ما يصلح للآخر اى لا يكون الرجل صاحب ثاقله اساور وخواتم  
 النساء والحلي والمخمل ونحوها فلا يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة تبيع ثياب  
 الرجال او ثاقله تتجر في ثياب الرجال النساء او ثياب الرجال حد ينفذ في نزع  
 الهدايا والقول ان الرجل انما يصلح له ما كان يفرش به من متعة والاولى والبرق  
 والمشر والفقار والمواشي والنقود لان المرأة وما في يدها في يد الزوج وانما  
 اشان في ثمنه وهو في رايه انما كان القول له كذا يفسد بخلاف ما يخص بها لان  
 لها ظاهر آخر يظهر من اليد وهو يد استعمال فجعل القول قولها كرجلين اختلفا  
 في ثوب واحد اى لا يفسد والاخر معلق بكلمة فالمرء ليس له وهذا اذا كانا قاتلين  
 قال ما من احد منهما فاما المثل لليمينه من كان او فيقضي انه لا يثبت فيثبت  
 يولى ما عارض به كذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدوق الشهيد وصدور  
 الاسلام ومنس لائمة الملوك وقاضيان وقاض شمس لائمة السيد في النكاح

او في قبض



الشيء وقع في بعض النسخ لحي منها وهو هو وفي رواية محمد والشافعي  
منها باليد ولو كانا احدى يديهما حملوا كما حملوا في الحيوة لانه يد المالك  
والحي في الموت اذ لا يد الميت فقلت يد المالك من المعاد ومن هذا عندنا  
العبد المأذون والمكاتب كالمحرر لان لهما يد معتبرة في الخصومة من حيث لو  
الحرة والمكاتب في شيء ما هو في ايديهما يقيض بينهما الاستواء في اليد كالمحرر  
ما لو كان محجرا حيث يقضي به المحي اذ لا يد له **فصل** فيمن يكون خصما  
ومن لا يكون قال المدعي عليه هذا الشيء او دينه او امره او عيونه او عاداته  
او عيونه وورثته عليه دفعت خصومة المدعي عنه اذا جعل عدا في يد رجل  
انه لم يقل اذ اليد هو لفلان الغايب ودينه الى ان اوفى ما ذكره فاقام بذلك  
بيته او اقام بيته ان المدعي اقرانه لفلان اندفع عنه خصومة المدعي لانه ثبت  
بيته انه وجعل اليه من جهة فلان وان يد ليست بد خصومة وقال ابن شبرمة  
لا يخرج من الخصومة باقامة البيته لانه خصم بيده فخصما متافضا قد  
الخصومة من نفسه وقال ابن شبرمة لا يخرج منها بمجرد قوله بغير بيته اذ  
لانه في ما يقرب به على نفسه وقال ابو يوسف ان كان ذو اليد رجلا  
يندفع عنه الخصومة اذا اقام البيته وان كان معوقا ياتحليل تندفع مع  
اليه عينه بطلب بالقضاء وعرف احوال الناس فقال الجليل من الناس قد يافد  
مالا انما ان خصما ثم يدفعه تركه يفسد ويورثه بشهادة الشهود  
عنه اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذو اليد بيته على ان لا يخلو  
في بطل حقه وقال محمد لا يندفع اذ قالوا تعرفه بوجهه لانه يد له وقال  
ابو جندب ان قال الشهود تعرفه باسمه ونسبه او بوجهه لان ذ اليد  
يحتاج الى دفع الخصومة من نفسه وانما تندفع اذا ثبت ان يد وليست  
بملك وخصومة وقد حصل ذلك لانه اشبهت بيته انه ليس بخصم هذا المدعي  
فانما نعلم ان المودعه ليس هذا المدعي اذ الشهود يعرفونه المعروف بوجهه  
وان قالوا او دعم من لا تعرفه لانه لا يكون دفعا لا احتمال ان يكون المودع  
هذا المتنازع كما لو قال اذ اليد شريته من الغايب حيث لا يندفع لخصومة

زيد  
بيته

لانه زعمه

لانه زعمه ان يد يد ملك صا ومعه فابكونه خصما او قال المدعي بخصمته او  
سرقته او سرقة مني حيث لا يندفع لخصومة وان وصلته برهنه او اليد  
اي اذ يد اهل الاثر فلا ان المدعي كما صا وخصما يدعوى الفعل عليه لا يندفع  
فلا يندفع دعواه باحالة الملك لانه لا يندفع لانه لم يدع الملك عليه بل ادعى الفعل  
عليه وهو الغصب او السرقة واما انما ثبت فقبه خلاف محمد حيث قال يندفع  
به لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول من باطله فالتحقق بالعدا  
فبقى دعوى الملك ولهما ان هذا التعيين في اليد للسرقة ولو ثبت لم تندفع لانه  
هنا لان ذلك الفعل يستدعي قاعدا وظاهرا انه الذي في يده وانما امره  
اذا رآه لغيره في ذلك من غير ان يعينه بخلاف غصب مني على البناء للمفعول  
حيث تندفع به الخصومة اذ لا حد فيه فلا يثبت من كشفه فلو قضى عليه في  
هذه الغايب فاقام البيته على الملك يقبل لانه لم يهرم مقضيا عليه وانما  
قضى على ذاك اليد فقط ولو قال شريته من زيد وقال ذو اليد هو ابي  
زيد او دعوى دفعت الى الخصومة بل حجة لتبطل دعواه ان اصل الملك فيه  
لزيد فانظروا الى وصوله الى يد ذاك اليد من جهة فلم يكن يده بد خصومة  
بل يد نيابة والدعوى فاقامه على من يكون له يد ملك الا ان يبرهن المدعي ان  
زيد وكله بقبضه ثم يبيع دعواه لانه يثبت بحجة انه الحق باسمه فان طلب  
المدعي بيته على ما ادعى من اليد حلف على ان يثبت ان قوله هكذا وقبض العباد  
في الكفا والظاهر ان يقع التوكيل موقع الايداع ويكون المعنى فان طلب مدعي  
التوكيل عين مدعي لا يدع بناء على ما ادعاه من التوكيل وحجرا اقامه البه  
حلف على ان يثبت بغيره عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه فقدر  
ولو قال ذو اليد او دعوى وكيله لم يثبت في البيته لانه لو كان لا يثبت بقوله  
**باب دعوى الرجل على غيره في الملك المطلق** اولى من حجة ذي اليد لانه  
الخارج هو المدعي والبيته بيته المدعي بالحدث كما هو فيه خلاف الشافعي  
فاذا نكل المدعي عليه قضى بالمال عليه للمدعي خلافا له قيد الملك بالمطلق  
من القيد بدعوى التسامع ومن القيد بما اذا ادعى ان ينفق الملك من واحد



فما يقضي بينهما وبين الشرايين من اثنين وتاريخ احدهما سبق قال في هذه الصور  
تقبل بينة ذي اليد بالجماع كما سياتي الا اذا خاوزه البعد سبق لان التنازع  
غيره من تاريخ في دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو ما يوجب يوسف التاريخ  
وقول محمد اوله على قول لا يوجب اوله وسوق قول محمد اخره لا عبرة له بل يقضي  
للمتزوج اولى لان هذا العقد عايب عن مذهبهم وقالوا اليد على البعد من حيث  
يقضي للمدعي لا يتحقق البينة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي تاريخ غيره البعد  
عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا فالبايع التاريخ وصاحب  
اليده التاريخ كغير التاريخ حاله ان انفرد لا يعتبر تاريخه في مكان دعوى ملكه  
اليده دعوى مطلق الملك كدعوى التاريخ فيقضي بينة التاريخ رخصا الى تاريخها  
على ما في يد تاريخه او تاريخه ان عينا في يد تاريخه منها تاريخها واقام بينة  
قضى به لهما بطريق الشرايين بينهما ما دوى ان رجلين خصهما في رسول الله في  
ناقة واقام كل منهما بينة فقصص بينهما نصفين وبرصها على الشرايين  
منه ان تاريخه فكل نصفه بيد له او توكله بغيره اذا كان بعد في يد رجل ادى الشرايين  
كل منهما انه اشتراه منه واقام بينة على توقيت فكل منهما اختيارا ان شاء فله  
نصف البعد بنصف الثمن الذي شهد به بينة ووجه على البايع بنصف ثمنه  
ان كان دفعه لاستوائهما في الدعوى والحجة كما لو كان دعواهما في الملك المطلق  
واقاما بينة وان شارتون لان شرط العقد الذي يوجب وهو اتحاد الصفقة  
قد تغير عليه ولعل رغبته في ملك الكل فيحصل فبوره وياخذ كل النصف ويترك  
احدهما بعد القضاء لم ياخذ الاخر كل رغبته اذا قضى القاضي بينهما نصفين فقال  
احدهما لا اختيار لم يكن متوفرا ان ياخذ جميعه لانه صادم مقضيا عليه بالنصف  
فانفسه العقد فيه والعقد متى انفسه بقضاء القاضي لا يعود الى تجديد  
ولم يوجد وذكر بعض الشرايين تاريخا في مبسوط شيخ الاسلام خوفا من زاده  
انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو ان ما ادعاه شخص من استايع  
ان ادعاه الى ان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول منهما لان البينة الشرايين  
لا يبايعه فيه حد فانه وضع التاريخ به وذلك لم يوردها الى ان لم يذكر تاريخا

كلمته

كلمته في يد احدهما فهو اوله لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرايه وتحققه  
بتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى القرب لاوقات والثانية  
ان ما مع البعد بعدية ضمانته فهو بعد اذا تقدرنا فقبض القاضي وشرايه  
غيره حادثان فيضنا فان القرب لاوقات فيحكم بقبضها في الحال وقبض القاضي  
منه على شرايه ومناظر ظاهر افعالا بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون شرايه  
القاضي بعد شرايه القاضي وكما شرايه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ  
المقدم اوله او تاريخ احدهما يعني ان المدعي لذي يدان تاريخ احدهما  
لان التاريخ حاله ان انفرد غير معتبر كغيره فيقبض اليد الدال على سبق الشرايين  
كما عرفت والذي وقت ان وقت احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع  
احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالملك بل يد لهما بان  
كان الجميع في يد ثالث يعني لاذكر بينة التاريخ وقفا فذو اليد اوله اذ ذكر  
الوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرايه  
الا ان يشهد شهود التاريخ ان شرايه قبل شرايه صاحب اليد او يقضي بها  
اليده لان التاريخ يفيق الدلالة على نكاح عطف على قوله على ما في يد آخر  
يعني ان برص كل من التاريخ على ان هذه المرأة زوجة سقطا الى اليد  
ان لم يوردها واستوى تاريخها القصد والقضاء بهما وان نكاح لا يقبل  
الاشارة الى من صدقته منها لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين  
فيرجع الى تصديقها فيجب اعتبار قولهما ان احدهما زوجها ان يكون  
ان المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اوله ولا يعتبر قولها لان تمكنه  
من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق الا ان يوردها الاخر انه تزوجها  
قبله فيكون هو اوله لان التاريخ يفيق الدلالة فالحاصل انها اذا تنازعا  
في امرأة واقاما بينة فان تاريخا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اوله و  
ان لم يوردها واستوى تاريخها فان كان مع احدهما قبض كالدخل  
بها ونقلها الى منزله كان هو اوله وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى  
تصديق المرأة وان جددت غير ذلك برصها يعني ان ما ذكر كان فيما اذا

مقدم



صدقة احد المبرطين وان صدقت غير ذكى برهان فهي له لما عرفت ان الشك  
 ثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لا نفى من التصديق  
 لا يقضى لغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا اذا ثبت سبقه لانه البرهان  
 مع التاخر اقوى من البرهان بدونه كما لا يقضى بحجة الخارج على ذكى بدليل  
 الشك الا بالثباته الا ثبات سبقه على شك ذكى اليد الشرع والمهر  
 اول من هبة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احداهما شرعاً من شخص او من  
 وقبضاً من ذكى الشخص واقاماً بينه ولا يخرج معها ما كان الشرع اوله  
 لانه اقوى لكونه معاً وصدقة من الجائدين ومشتبهاً للملك بنفسه بخلاف  
 ما اذا اختلف الملك لهما او كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشرع فيه اوله  
 اذ عند اختلاف الملك يصير كل منهما خصماً عن ملكه لا جهة الى اثبات  
 الملك وبما في ذكى سوار وفيما اذا ادعى الملك لا يحتاج الى اثبات الملك  
 له لثبوت ما تفرقا واما يحتاج الى اثبات سبب الملك لانفسهما  
 وفيه تقدم الاقوى فيما اذا كان فيه تاريخ والمملك لهما واحد كان لا  
 لا قدمهما تاريخاً بثبوت ملكه في وقت لا ينافيه فيه احد بخلاف ما اذا كان  
 الملك مختلفاً حيث لا يعتد بغير سبق التاريخ كما سياتي وكذا الشرع او  
 والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام واما كون المهر اوله من  
 هبة وصدقة مع قبض فعنده ان رجل ادعى عبداً مختلفاً في يد رجل انه هبة  
 لم او صدقة عليه وقبض وادعى امرأة ان ذاك السيد تزوجها على ذلك العبد  
 وقبضه كالا المهر اوله لانه كالشرع اذ كل منهما مقدم معاً وصدقة ثبت الملك  
 بنفسه ودهن معاً اي مع قبض اوله من هبة معاً سخيانا والقبض لكون  
 الهبة اوله لانها ثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاحتجاج ان المقبوض  
 بحكم الرهن مضمون ولا بحكم الهبة غير مضمون وعقد الرهن اقوى لان بيته  
 اكثر اثباتاً بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انتها والبيع ولو بوجه  
 اقوى من الرهن برهن خارجاً على ملك مطلق مؤدج او شرع مؤدج واهل  
 غير ذكى يداهم هذا اذا برهن على ما في يد آخر او برهن خارجاً على ملك

مطلق خارج

مطلق مؤدج وزود على ملكه تقدم تاريخاً فالسابق اوله لانه ثبت الاول  
 الملكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولو برهن على شرع متفق تاريخاً من  
 آخر او وقتاً بعدهما فقط قضى لهما نصيبان في الصوفين اما في الاول فلا  
 كل منهما ثبت ملكه لبايعه ومملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصداً كما ان  
 حقه البايعان فادعى الملك بل تاريخ فيكون بينهما نصيبان واما في الثانية  
 فلا تاريخ احد على ما لا يدل على تقدم الملك بل وان يكون التاريخ قد تقدم بخلاف  
 ما اذا كان البايع واحد الا لهما اتفاقاً على ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا  
 ثبت احداهما تاريخاً على ملكه لم يمتحى بيته ان غيره تقدم ولم يمتحى برهن  
 خارج على الملك وزود على الشرع منه بان كان بعد مثلاً في يد زيد فادعى  
 بربانته ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشرع منه فذو اليد اوله لان الخارج  
 ان كان ثبت اولية الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تنافي فيه فصداً  
 كما اذا ادعى بالملك له تاريخاً على الشرع منه كذا ان برهن كل من الخارج وذو اليد  
 على التاريخ وكونه وهو كل سبب للملك لا ينكر فانه في معنى التاريخ  
 في ثياب لا تسج الا مرة كالثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واما في  
 واللبد والمزخري وخرق الصوف ونحوها وان كان سبباً ينكر ولا يكون  
 في معنى التاريخ فيقضى به الخارج كالمملك المطلق وهو مثل الحر والبنار و  
 الغرس ودراسة الحنطة والجوب فان اشكل يرجع الى الخبرة لانهم اعرف  
 به فان اشكل عليهم قضى به الخارج لان القضاء بينية هو الاصل والعقد  
 عنه كذا التاريخ فاذ لم يعلم برهنه الى الاصل لو كان التاريخ وكونه  
 عند بايعه فان كلامه ما اذا تلقى الملك من رجل واقام البيعة على سبب  
 ملك عنده لا ينكر وهو بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد  
 اوله من الخارج لان بيته قامت على اولية ملكه فلا يثبت التاريخ الا بالثبوت  
 منه لا اذ ادعى الخارج عليه فعند قال في الذخيرة كالمأصل ان بيته ذكى اليد  
 على التاريخ انما تنجح على بيته الخارج على التاريخ او على مطلق الملك بان  
 ادعى ذو اليد التاريخ وادعى الخارج التاريخ او ادعى الخارج ملكاً مطلقاً

ينكر  
 صوف  
 يور  
 اهل







بها بينهما نصفين لانه لو رجع تغيرهما باحوادث غير متساوية لكانت  
 بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالفه بالفعل على مجموع في عاد الى الوفاق كما اقر  
 في موضعهم من الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان ملكه يقبل بغيره اذا لم يكن  
 في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه يقبل لان شهداءهم ثبت الملك في الحال  
 في الماضي وما ثبت في زمانه على بطلته حاله يوجد الميراث في العادة نقل من خط  
 المالك والاولى من اهل الجاه والكل في تنازع في رتبة اهلها وكمها  
 والآخر متعلق بالجاه او تنازع في ثوب اهلها لاسبه والآخر متعلق بكمها  
 المالك والاولى من المتعلق بالجاه والكم لان تفرقها اظهر لاختصاصها بالملك  
 فكانا صاحب يد والمتعلق خارج وذو اليد اولي واما اذا قاما بينة فينته لظن  
 اولي لما قرنا ومن في السراج اولي من رديقه لان تمكنه من ذلك موضع دليل على تفرق  
 يده بخلاف ما اذا كانا بين يدي السراج حيث يكون بينهما حال استواء كما في التفرق  
 ولو تعلق احد يدها بالآخر فمك الجاه كان للبيك اذا لم يكن الجاه في حال  
 الا لملك بخلاف التعلق بالثوب وذو جملها اولي من معلق كوزة اى اذا تنازع في  
 رتبة وعليها حمل اهلها وتفرق كوزة قال اولي لانه اكثر تفرقا فيها وينصف  
 البساط بين جالسه والمتعلق به بكم الاستواء بينهما لا بطريق التفاضل لانه  
 الجلوس ليس بيد عليه بل اليد يكون بكونه في بيته او نقله من موضعه بخلاف  
 الركوب واللبس حيث يكون بها خاصية الثبوت يده عليه ولا يصير خاصية بالثبوت  
 على البساط كمن معه اى في يده ثوب وطرفه مع الآخر حيث ينصف بينهما لانه  
 بكل منهما ثابت فيه وان كان يدها في الاكثر ولا يرجع به لما قرنا التفرق لكونه  
 بلا شربة لا يثبت اى لا يكون له يد فيه مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب التصف  
 لانها ليست بثوب لانها غير منسوجة فليكون في يده شئ من الثوب فله الرجوع الى الآخر  
 بخلاف جالسه اذا تنازع فيها حيث لا يقضي بينهما لا بطريق التفرق ولا بغير  
 لان الجلوس لا يد على الملك الحابط من جذوه عليه ومتصل به اتصال ربيع الا  
 نوعان اتصال من رقة وهو ان كانا رقة احد الطرفين بالآخر والتا اتصال  
 تربع وهو ان يكون لسان الحابط المتنازع فيه متداخلة في نصف لسان الحابط

صحيح

احدهما

الذات

لانه

الذي لا نزاع فيه وان كان الحابط من شئ فالتربع ان يكون اطراف خشبات  
 احدهما مربعة في الخارج وهذا هو المراد منها لانه شأنا لها لم يصاحبه لان الظاهر انه  
 هو الذي بناء مع حابطه اذا دخلت نصف البنية واطراف خشبات لا يتصور  
 الا عند بناء الحابطين معا كما اولى وكذا ان كان لاهل المتنازعين جذوع على حط  
 كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحابط بما وضع له الحابط وهو وضع الجذوع  
 عليه لانه لم يعلية هو اوى وهي خشبات يوضع على الجذوع ويلق عليها التراب فانها  
 غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله وضعها الحابط لا يبنى لابل  
 التصفيف وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى بل على الجدران لو تنازع في  
 اذا تنازع في حابطه ولا حد لها عليه هو اوى وتفرق عليه شئ فهو بينهما ولا  
 ينقص به صاحب الهراوى وروبيت من دار كذا بيوت منها في حق ساحتها يعني  
 ان كانت بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يديده والبيوت الباقية في يد غيره  
 فهي في الساحة يكون بينهما حال كونها نصفين لا استواءهما في استعمالها وهو المراد  
 فيها والتوضيح وكسر الحطب ووضع الامتعة وكذا فهارت نظير الطريق بخلاف  
 الشربة اذا تنازع فيها فانه بقدر الارض التي يقسم بينهما بقدر ارضه لانه  
 الشربة يحتاج اليه لاجل سقيا الارض فعند كسرة الارض اكثر الحاجة اليه رضاء اى  
 خارجا عن حيازة في ارضه كذا ان كل منهما يد ارضه فخص يدها لان اليد فيه افضل من  
 لغزرا حصارها والبيوت تثبت ما غاب عن علم القاضى لو برهن عليه احدهما او  
 كان يعرف بان لغيره اى ابنى او حفرة فخص بيده اما الاول فليقيم الحجة فان  
 اليد حق مقصود واما الثاني فلو جود التفرق والتشغال فيها يصح اعتبار بكم  
 ويجعل ما يقول قال ناقص القول لانه ان كان يعتبر من نفسه فهو في نفسه  
 فلا يقبل دعوى احد عليه انه يقدم عند انكاره البينة كالبالغ فان قال انما جدد  
 قلانه وهو غير ذلك اليد فخص من معه يعني اليد لانه اقرانه لا يد له حيث اقر على  
 نفسه بارتق فكان ملكا لمن في يده كالتماثل في يده فيقبل قوله فان قيل  
 الاقرار بالرق فصار فكان الواجب ان لا يعتبر في حق العصبى قلنا الرق لم يثبت  
 بقوله بل هو عوى ذى اليد لعدم المعارض لدعوى اقرانه لانه لما صار في يد المالك

ليس



بقا كالتحاش في يده فيقبل قراره عليه فلو كبر وادخل الحرية لبيع اى اعادة بالينة  
لان التناقص في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كآلية حقيقة **باب**  
**دعوى النسب** العلم ان الدعوة نوعان احدى دعوى الاستلزام وهو ان يكون  
العلوق في مكان المدعى والثانية دعوى التحرير وهي ان لا يكون العلوق في مكان المدعى  
والاول اولي لانه سبق لاستنادها الى وقت العلوق واقتضاد دعوى التحرير على حال  
وسبب في توضيحها باع امه فولدت لاقول من سنة اشر من بيعت فادعاه ثبت  
نسبه وامته باو قال ذوق الشافعي لا تثبت لان بيعه اقرامه بانها امه  
فبالدعوة يصير مناقضا وتلك التي منى السبب على الطفا فيعفى فيه التناقض كما  
ستذكر فيقبل دعوة اذا ثبتت بالعلوق في ملكه بالولادة لا في حق فانه كالبينة العاد  
في ثبات النسب منه اذ الظاهر عدم التزامها واد النسب على الخطا فقد نظرت  
ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا له في اسقاط اعتبار تناقض  
واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع ام ولده فيصنع البيع  
لعدم جواز ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن مبنية على سلامة البيع كمال  
دعوى اب البائع لعدم انعقاد العلوق على ملكه اذ كان له حق التملك على ولده وقد  
زال بالبيع وان ادعاه المشتري قبله ثبت ان النسب منه وكمل على انه نكحها واستولها  
ثم اشترىها ولو ادعاه معه كمال البائع او بعده لا اى لا يثبت نسب المشتري  
لان دعوة البائع دعوة استلزام تكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري  
دعوة تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى لما ذكرنا ان ثبت النسب  
من البائع ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت علوقا ياخذهم ويستردون  
كل الثمن لان الولد هو الممل في النسب لانها يستفيد الحرية منه لا اى ان قول  
هم اعتقها ولد بها فان ثبت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة اقوى فيثبت  
الادنى ولا يفرق في ان البيع بملكه في الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع  
وقد ولدت ليقول لم يثبت نسب الاستغناء بالموت عن النسب ولم يهرم ولده  
لان الاستلزام في النسب فلو ثبت كمال اهلها وهو باطل بخلاف بيعه فانه  
اذ باع عبدا ولد منه ثم باعه المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول انه ابنه فثبت

وبطل

وبطل البيعان لانه اتصال العلوق بملكه كالبينة العاد في البيع بحمل النقض  
ومما قاله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله وانما هما اى اشتراك في  
الولد كونهما عتق لولا عتق الام لا الولد فانه البائع الولد انه ابنه صحت دعوته و  
ثبت نسب منه ولو اتفق الولد لا اى لم يصح دعوته في حق الولد ولا في حق الام  
اما اول فلانها ان صحت بطلت اتفاقية وعتق بعد وقته لا يحتمل البطلان لولا  
الثاني فلانها تباع له فاذا لم يصح في حق الاصل لم يصح في حق التباع فزورة والتدبير  
كالاتفاق لانه ايضا لا يحتمل النقض بثبوت بعض ثمار الحرية كاتساع التملك  
للغير وفيما اذا اتفق المشتري لام او رعاها اب البائع على المشتري حقيقة من الثمن  
عندها وعنده بر ذلك الثمن في الصحيح كما في الموت كذا ذكر في الهديفة وذكر في السوط  
برده ههنا من الثمن لا ههنا باالاتفاق وقرق على هذا بين الموت والعتق بان الثمن  
كذلك البائع فيما راع حيث جعلها معتقة من المشتري فبطلت عنه ولم يوجد التكدب  
في فصل الموت فيقول فذرعته فيمنعه بخصتها ايضا كذا في الكافي ولو ولدت في الاخر  
اى لاكثر من السنتين من وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق  
بملكه بقينا وهو الشاهد والحجة وصدقه المشتري كماله في حق المشتري البائع يثبت  
النسب اذ لم يثبت ثبوت الرعاية حقه واذا صدقه زال كماله ولم يبطئ بغيره بل يجرى  
بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا صدق له دعوة تحرير وكبر  
الملك ليس من اهلها وكانت ام ولد له كالحا هي امه ولدت من زوجها فملكها او امه  
ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ثم لما بين حكم ولد امه ولد بعد ما باعها ثم ادعاه  
الادنى يبين حكم ولد ولد امه بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيعه  
ثبت نسب ورده لانه اتصال العلوق بملكه كالبينة كما ذكر في البيع بحمل النقض  
ومما قاله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله ولو ولدت فيما بين الاقوال الا  
وصدقه ان المشتري كان الحكم كالا ولان ثبت نسب وامتهما ونسب البائع ورده  
الثمن كذا لو كانت الولد امه او امه او كانت الام او رعاها او رعاها ثم راعها  
ثم ادعاه حيث يثبت النسب ويرد هذه التوفات بملكه في الاتفاق على ما في باع احد  
التومين وهما ولدان بين ولادتهما اقل من سنة اشر فيكونان من ماله واحد



اذ لا ينصود علوق الشان حارثا اذ جعل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق  
 متعذر لانها اذا جعلت ينسد في الرحم وان كان كذلك فاذ كان في سبب هذا ما  
 نسبها منه لانها لا ينقصها لان نسبها ينشأ من ثبوتها لا من علوقها  
 ولو لا ذلك لكانت معدومة وانما هي مشتقة من اهل البايع الا هو يثبت نسبها منه وبطلان  
 المشتري لان الذي عندنا من اهل البايع لا يقتضي كون الآخر ايضا كذلك كما انما يكون  
 اهل البايع اهل البايع والآخر حقيقة او قد خلق من حار واحد وكان هذا نقصا في الشان بالبر  
 فوجه وهو حرية اهل البايع قال الصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني  
 اذ بالاقرار بانه ابني تعلق به حق المقر كما هو الحق المقر فانه ثبت نسب من قبل  
 معين حتى يتقضى كونه مخلوقا من حار الزنا فاذ قال ليس هذا الولد مني لا يملك  
 ابطال حق الولد فاذ عاد الى التصديق صح وتو قال هذا الولد مني ثم قال ليس  
 مني لا يصح النفي لان النسب يثبت واذا ثبت لا يتنقض بالنفي هذا اذا صدق الابن  
 اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جز من اهل البايع  
 الابن ثم عاد الى التصديق بثبت النسب لانه اقرار بالاب لم يبطل بعدم تصديق  
 الابن فيثبت النسب وتو انكر الابن الاقرار فاقام الابن البيعة على انه اقرار بانه  
 يقبل بيعة والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جز من اهل البايع  
 بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمارة قال الصبي هو ابني زيد ثم قال  
 هو ابني لم يكن ابني وان وصليته محمد زيد بنوته وهذا عندنا صح وقال اذ محمد  
 زيد بنوته فهو ابني للمولود اذا صدق زيد ولم يد تصديقه ولا تكذيبه لم يصح قوله  
 المقر ببيعه لهما ان الاقرار بغيره زيد فصار كان لم يكن والاقرار بالنسب  
 يرتد بالزنا اذا تعلق به حق المقر اذ لو صدق بعد التكذيب ثبت النسب منه ايضا  
 تعلق به حق الولد ولا يرتد بغير المقر كما ان الصبي كان في يد مسلم وكافر ثم لم يمس  
 جدي وكافر هو ابني كان ابنا وحران اذ عيا محال ان يكون حر او مسلمانا  
 نظموه رد ليل التوحيد لكل حافل في العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية  
 مع غيره من تقييدها وان سبق له هو المسلم كان عبدا له كذا في النهاية وان اتى  
 البنوة كان ابنا للمسلم لا ستوانها في دعوى البنوة ويرجع المسلم بالاسلام وهو اذ

نسب

والقول

يمكن في مائة سنة  
 وكلها ان كان يقار  
 بنفسه  
 وان لم يحتمل النقص

قال

لصبي

للصبي لم يوصول الاسلام لم يتبعه لايه قال زوج امرأته لصبي منها ابني فغيرها  
 وقالت بنيت من غيري فهو ابنيها لو كان لا غير معبر والاي ان كان معبر فهو من صفة  
 لان كل منهما اقر للولد بالنسب واذ لم يابطل حق صاحبها فصحيح اقرارها ولا يبطل  
 حق صاحبها بغيره قوله ولا يخرج احد على الآخر لاسواء ابيدها فيه وقيام ابيدها  
 عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انهما اذ كانت زوج بنوة صبي  
 حتى شهد امرأته على الولادة لانها تدعى بميل النسب على الغير فلا يصدق بالبيعة  
 اذ عار الرجل قال فيه تحيل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة  
 الى تعيين الولد اذ النسب يثبت بالفرائض القائمة وان كانت معدومة لزم حجة تامة  
 عندنا صح وهي رجلان او رجل وان كان الا ان كان هناك رجل ظاهر او غير  
 من قبل الزوج وقال كيف في الجميع شهادة امرأته واحدة وقد جرت في الطلاق ولو لا  
 الشكاح والعدة كان ابنيها لانها لا يمكن زات زوج ولا معدومة ثبت النسب منها  
 بقولها لان فيه الزنا على نفسها كما في الرجل ولد شاة زوجها اي رجل على انها  
 حرة او اشترىها او اتى بها واستحققت يعني من وطئ امرأته معتمدا على ما يمكن في الشكاح  
 فولدت ثم استحققت المولدة عزم الاب فيتم الولد باجماع الصحابة ولان النظر من  
 الجاني واجب فيجهل الولد حار البايع في حق ابيه ودينقا في حق مدعيه نظر اليها  
 ثم الولد حاصل في يده لا تعد منه فلا يفتنه الا بالكنع كما في ولد المغصوبة ولهذا  
 يعتبر قيمته يوم يخاصم لانه يوم الكنع وهو حر كما قرعنا انه خلق من حار حر ولم يرضها  
 الوالد برقيقته كما رضى في الامنة المملوكة وان مات فلا شيء على ابيه لانعدام الكنع  
 ويرثه اي يكون الاب وارثا لانه حر اهل في حق ابيه فمات ترك يكون ميراثا لايه يوم  
 الكنع وان افلته ابوه او قتلته غيره واخذ اي ابوه دينه عزم اي ابوه قيمته في الصون  
 اما في الاول فتتحقق الكنع من الاب بقبوله واما في الثانية فليس لامة الولد له ان  
 الذية بدل الكل شرعا فصار الولد سائما له بسلا متنها فيخرج قيمته المستحق كما لو  
 كان قبا وجمع بها اي بقيتها التي فتمتها كقمتها اي كما يرجع بمن الجارية على بايعه  
 ال بايع الولد ببيع امته لانه ضمن له سلا متها لانه جز من البايع يفتنه للمشتري  
 سلا متها ببيع جميع اجزائه لان العود ويشملها لا بالعقار اي لا يرجع به عليه لانه



لازم بالاستيفاء فمناخها وهي ليست من اجزاء المبيع فمكمن البيع ضامنا لسلامة  
**فصل في الاستيفاء والاستيفاء** والاستيفاء هو الاستيفاء والى طلب شره  
 بشئ من غيره وطلب هبة منه وطلب يداعه عنده وطلب حادته لم يمنع دعوى ملك  
 للطلب لان كل منهما اقوار بالان ذلك الشيء ملك الذي اليد فيكون الطلب بعدة  
 والاستيفاء في الامنة يمنعها اي دعوى ملك وفي الحرية يمنع دعوى النكاح كذا في جمع  
 الفتاوى في حقاها على احوال فقال الخصم المدعى عليه على وجه الدفع ابرأني من قوله  
 وبرهن فادعى ثانيا انه اى المدعى عليه او بعد ابرأ فقال اى الخصم ابرأنا  
 وقيل له او قال صدقته في ذلك لم يصح رفع الدفع يعني دعوى الاقراء وان لم يكن  
 قال قيلت الا برأه لان اى المدعى عليه جاز ان يكون المال عليه لردده الا ابرأه  
 يرتد بالرد بكذا ما اذا قال قبلت ابرأه لانه بعد القبول لا يرتد بالرد كذا في  
 الفتاوى في الظاهرية ادعى رجل على احوال وقال اى الآخر مكانك على شئ قطعت  
 معناه نفى الوجوب عليه في الماخض على سبيل الاستغراق فبرهن اى المدعى على  
 الف وبرهن المنكر على القضاء او الا برأه قبل هذا اى حاد برهان المنكر مقبولا  
 وقال دعو لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره فكان مناقضا في قوله  
 وانا ان التوفيق ممكن لان غير كذا قد يقضى ببرأه منه دفعا لخصوصية الا ابرأه  
 اى المدعى عليه بان يقول لا ابرأه وما شبه كقوله ولا ابرأه ولا ابرأه ولا ابرأه  
 وينك مخالطة فلا يقبل بينة على القضاء ولا الا برأه لتعذر التوفيق الا لا يكون  
 بين اثنين اعدوا عطاء وقضاه واقضاه ومعاملة بلا اخلاط ومعرفه وقيل  
 يقبل ايضا نقل القدور عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحجب والمخدرة قد  
 يؤذى بالشغب على بابيه فيلزم بعض كلامه ولا يعرفه ثم يعرفه فكان التوفيق ممكنا  
 قالوا وعلى هذا ان كان المدعى عليه ممن يتولى المال نفسه لا يقبل بينة على الا  
 في هذا الفصل باتفاق الروايات لا يتحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في القنية  
 المدعى عليه قال المدعى لا ابرأه فكما ثبت الحق بالبينه ادعى الا يصح الال بيمين ولو  
 ادعى في المدعى عليه بالوصول او الا يصح الال بيمين قال احمد الوتره لا دعوى كذا في  
 التركة لا يبرأ من دعواه لان ما ثبت من ثمان حق لازم لا يسقط بالانقطاع كماله

المخدرة  
 ما سأل المدعى  
 او لمكان خاتمة

انجب كبر المعجزة  
 وشدة بها ما بعد  
 ابرأه لغير

قال

قال ليست انا ابرأه قال ليست انا وادعته فلان في ادعى ربه وبين الجرح كما  
 سبانه ان التناقض في موضع الحضا لا يمنع صحة الدعوى قال في اليد ليس هذا  
 وكوه اى ليس مكمن ولا حق له فيه ونحو ذلك ولا منازع عنه ثم ادعاه فقال له  
 اليد هو لي ومع القول قوله لان هذا الكلام لم يثبت لاحد فقال لان الاقراء لم يبرأ  
 باطل ان التناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حقه على احد ولو كان له حقه منازعة كذا  
 اقراء في رواية وهي رواية الجامع الصغير وفي اخرى لا وهي رواية دعوى لائل  
 كذا قالوا القاضى يسأل اليد اى هو ملك المدعى فقال اقر به ابرأه بالتسليم اليه وان  
 انكره ابرأه المدعى باقامة البينة عليه ولو قال اى قال ليس عدلى ونحوه الحجاج  
 لا يدعى كذا شئ بعده لانتقاضه وانما لم يمنع اليد على ما قرى لقيام اليد كذا  
 في العمادية ادعى زيد مالا ولم يثبت فادعاه على اخر لا يسمع كذا في القنية اقراء  
 مال غيره كما يمنع دعواه نفسه بمنعها اى دعواه لغيره بوكالة او وصاية  
 يعني اذا قر رجل بماله فلان ثم ادعاه نفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة  
 انه بوكالة او وصاية انه لورثة موصيه لان فيه تناقضا لان مال الواحد  
 لا يكون لشخصين في حاله واحدة بخلاف ابرأته عن جميع الدعاوى بمالك دعوى  
 بها اى بوكالة او وصاية حيث يصح لعدم التناقض لان ابرأه الرجل عن جميع الدعاوى  
 المتعلقة بماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال الغير على ذلك الرجل ادعى ابرأته  
 لنفسه ثم ادعى انها وقف عليه سمع كدعواها له اى لنفسه ثم دعواها لغيره ولو  
 عكس كى ادعى انها وقف واقتضى ان يدعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية فاق  
 فاضحان وجاز في رواية اخرى ان وقف وهي رواية الزهيرة حيث قال  
 من ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوقف فيقول  
 كان فلان ثم اشتريته منه وقام البينة على ذلك في يقبل ادعى العصبية وقفا  
 النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقضى به والا  
 ساقط القصد ادعى وسمع الاول لويته برهن انه ابن عمه لايه وانه وبرهن الادع  
 انه ابن عمه لانه فقط او على اقراء لم يثبت به اى بانه ابن عمه لانه فقط كان دعواه  
 قبل القضاء بالاول لا بعده فكذا كذا بالقضاء بخلاف الاول اى ميراثا بالهبة



قد نفعه ان يدعى ففهمه قبل الحكم او اذ مفعول يدعى بانه من ذوي الارواح او يكون  
 مع بين كل مية تناقض قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال  
 هو مني ثم اذ باقاره بانه منه تعالى حق الموقول اذ ثبت نسبة من دخل معين حتى  
 يتفق كونه مخلوقا من هار الزنا فاذ قال ليس هذا الولد مني لا يمكنه بطلان حق  
 الولد فاذ اعادة الى التصديق مع قول قد وقعت العبارة في الاستدلال في العادة  
 بهذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني ثم اذ باقاره بانه منه من انظارهم  
 فهو مني التامع الاول على التعليل الذي ذكره لا ينفق ان يكون ههنا  
 ثلث عبارات يفيد الاول اثبات البينة والثانية نفيمها واثبات العود الى  
 الاثبات والمذكور فيهما العبادتان فقط ولو عكس الى قال هذا الولد مني  
 ثم قال ليس مني لا يمكنه النفي لان النسب ثبت واذ ثبت لا ينفق بالنفي  
 برهن على قول المدعي انما مبطل في الدعوى او شهودي كذبة او ليس عليه شيء  
 مع الدعوى ولو برهن على قوله يدعي كوايهان ادعى لا يمكنه الدعوى اذ لا يمكن  
 منه كذب فهو يدعي به الخصم المدعي عليه هار بخط البراءة يعني اذا ادعى برهن على ان  
 قد ادين المال فاقرب المدعي عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي منه وظهر كتاب الاربعة  
 المدعي ثم ابرأت ذمتك كذا صبيها وقت الابراء فالقول له والبينة عليهم  
 لانه استند الى حالة منافية للقضاء فالحصم اذا ثبت بوجه في ذلك الوقت انفع  
 كلامه ادعى قيمة جارية مستهلكة خبره من الخصم انما هي رايته بما في بلد كذا الاصيل  
 الا ان يحكي بها حجة كذا في الذخيرة ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد مع خلاف دعوى  
 كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العارية التناقض في جميع  
 الخفاء لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل فروج كثيرة ذكر بعضها هنا  
 وسيدكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها فقال خان ادعى الوصية والحكم بالواد  
 فاقام الى الوصى له بينة فادعى الوارث الرجوع يقبل وهو الصحيح لان هذا  
 تناقض في طريقة خفاء اذ لعل الوصى قد اوصى ولم يعمل به الوارث ومع  
 الوصى ولم يعمل به الوارث فجدد بناء على ذلك وقيل لا يمكنه التناقض  
 وايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ارعى على آخره ان هذه الدار ملكي لان الي

كان

كان اشتراها لاجل في صغرى وهي ملكي واقام البينة بسبع ولا يكون هذا التناقض  
 مانعا صحة الدعوى كما فيه من الخفاء لانه يستعمل في التناقض في الصغير ومن الصغير  
 والابن لا يعلم له بركة وهذا كما لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلثا بعد ما تنقضت  
 نفسه بالها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لا تستعمل اذ وجهها في  
 ايقاع الطلاق عليها من غير علمها وانما نظاير ذكرت في العارية وغيره ما تدرى  
 الكفيل ينصب خصما عن الاصيل لا عكس الى الاصيل لا ينصب خصما عن الاصيل  
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه  
 صوره كان لرجل على آخر الف درهم وكفيل يدين المطلوب فليقل الطالبة الاصيل  
 قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بينة انه عليه كذا وكذا ان كفيل يدين فانه  
 يقضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل  
 ليس له ان يأخذ منه شيئا بل العادة البينة عليه ولو لقي الكفيل او لا وادعى  
 ان له على فلان الفادى انت كفيل به الى منه بامر واقام البينة ثبت المال عليه  
 وعلى الغائب وينصب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشترك الدارين بين الشريكين  
 لا بجهة الارث فاحداهما لا ينصب خصما عن الآخر عند ابرار بخلاف ما اذا اشترك  
 بهما بجهة اذا اشترك بينهما بجهة الارث فاحداهما ينصب خصما عن الآخر عند ابرار  
 ينصب خصما على كل حال قال محمد ما قال ابو ع قيس وما قال ابو يوسف شيئا  
 وجهه اذ لا يحسن ان كان يوسف كذا في المشتق ثم قال قولها اذا حضر الغائب  
 وصدق الخاضع فيما ادعى كان بائنا داران شاء اذ المدعي فيما قبض ثم يتبعه  
 المطلوب وان شاء ربيع المطلوب وياخذ نصيبه كذا في العارية والله اعلم  
 الاقرار او رده بعد الدعوى لان الدعوى ينقطع به ولا يحتاج بعده الى شيء اخر  
 حتى لا يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا يعقبها به هو مشتق من التعار وهو لغة ثبات  
 ما كان متنازعا وشرا ما اخبار بحق لا عليه لاثبات له عليه كما سياتي وشروط  
 سند في اثبات الحكم ان شاء الله تعالى وحكمه فهو المقرب بل تصديقا وقبول من  
 المقول فانه ملزم على المقول ما اقر به لو قوعه والاعلى الجبر لان مدلوله الصدق  
 والكذب فاما الاصل كما تقرر في موضعنا الذي نسب الولد الى رجل ببنوة

القول في قوله  
 لا ينصب خصما عن الاصيل  
 لا عكس الى الاصيل  
 لا ينصب خصما عن الاصيل



علام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقر هو او امره بالو الدين والولد صح وكذا  
وهو ان يقر رجل او امره بالزوج او المولى حيث صح بشرط تصديقها هو الزوج وسبب  
تمام بيانه ان شاء الله وكذا يرد الى اقراره اي رد المقر له الابعده اي بعد  
تصديقه فانه لا يردح لا يثبت به ابتداء عطف على قوله ظهور المقر له ان لا يثبت  
المقر به للمقر له ان لا يثبت بغيره بل المقر له المقر له اقول يرد الى اقراره ان  
يحمل التصديق والكذب فجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف ان شاء الله  
والهبة وكذا بما لا يحد اجازة معنى بلفظ يقارنه في الوجود فيمنع فيه التخلف وقد  
في ما يكون على اقراره ظهور المقر له لا يثبت به ابتداء او لا بقوله صح ان اقراره  
للمسلم حتى يؤمر بالتسليم ولو كان تملك كاستدراك ما صح وتانيا بقوله لا اقرار  
بطلاق وعق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اقره  
بالا كان انشاؤه صحيح لان انشاؤه مع الاكراه يصح عندنا وانما انشاؤه ولو  
ادعاه اي اقراره ابتداء بان يقول انك اقرت لي بكذا فادفعه لي او جعله لي  
الاقرار سببا بان يقول انك لي سبيلك كذا انك اقرت لي به لم يسمع عندنا  
المنشأ لان نفس الاقرار ليس ناقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار  
في الدفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرفي الدفع حتى لو اقر المالك  
عليه بنية ان المدين اقرانه لاحق له على المدين عليه او اقام بنية ان المدين اقرانه  
انما العين ملك هذا المدين عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعانهم ههنا على انه يقبل  
والمعنى ان لو قال هذا العين ملكي اقر به صاحب اليد او قال له عليه كذا وهكذا  
اقر به هذا المدين عليه يصح الدعوى بسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا  
للموجب وفي هذه الصورة لو انك هل تكلف على عدم اقراره فيه خلاف بين  
يوسف ومحمد وقبل كلف لانه لو نكل ثبت الاقرار والقوى على انه لا يكلف على الاقرار  
وانما يكلف على المال كذا في العارية ورا بعا بقوله ولو كذب المقر في اقراره بالمال  
لم يجعل في المقر له اخذ المال الا يطالب نفسه ان نفس المقر ولو كان حكمه الثبوت  
يحل اخذه وهو الاقرار حجة قاهرة اما حجة فلا ان البني مع قدومهم من اقراره  
على نفسه بالزنا والغامدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحكم والتفت

تدري

تدري بالثبوت فلما كان يكون حجة في غيرهما اوله وعليه انعقد اجماع الامة  
واما قصودهم فمقصود اوله المقر من غيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها  
تقتصر حجة بالقضار وللقاضيه ولاية عامة فيقتصر على الكل اما الاقرار فلا  
يقتصر على القضاة وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر  
مجهول النسب بالزوج لم يجعل اقراره على نفسه وماله ولم يصدق على  
اولاده وامهاتهم ومدرسيه ومكاتبه اذ ثبت حق الحرية او استحقاقها  
له ولا دخل يصدق عليهم اقر مكلف اي عاقل بالغ حر او عبد ماذون له  
بمعلوم متعلق باقراره اي اقراره من الحر والعبد الماذون اما الاقرار  
فقط واما الثاني فلانه ملحق بالاقرار في الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد  
رضى بتعلق الدين برقبته فكان مسلطا عليه من جهة مطلقا اي سوار  
كان تصرفه لا يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صاده في ذلك التهرؤ ولا  
كما سياتي بشرط التكليف لان الصبي المجنون لا يتعلق باقرارهما  
ولو اقر بمجهول صح ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف ماله لا  
يذكر قيمته او جرح جراحته لا يعلم ارشها لو كان ذلك التهرؤ تصرفا  
يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صاده في ذلك التهرؤ كالغصب والو  
فانها الجاهالة لا تمنع تحقق الغصب فان من غصب من رجل ماله لم يجهول  
في كسبه او اودعه ماله في كيس صح الغصب والوديعة وثبت حكمهما  
بخلاف ما اشترط له ذلك فان كل تصرف يشترط لصحته وتحققه اعلام  
ما صاده في ذلك التهرؤ فالأقرار به مع الجاهالة لا يصح كالبيع والاحارة  
فان من اقرانه ببيع من فلان شيئا او اجر من فلان شيئا او اشترى من  
فلان كذا بشئ لا يصح اقراره ولا يجزئ المقر على تسليم شئ ولزمه اي المقر  
بمثل الغصب والوديعة ببيان ما جرح ماله قيمته يعني اذا قال لفلان علي  
شئ او حق لزمه ان يبينه بماله قيمة لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وماله  
قيمة له لا يجب في الذمة فاذ يبين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وصدق  
المقر بيمينه ان ادعى خصمه اكثر منه ولم يبرهن يعني ان المقر اذا بين



المحكول بماله قيمة وارسل المحر له اكثر منه فان رخص حكم به والا صدق الموقر عليه  
على عدم الزيادة عليه ولم يصح الاقرار بالمجهول انما ثبت جهالة بان يقول  
هذا الجند لو احد من الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم يتحقق بان اقر  
بانه غصب هذا الجند من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس لائمة الشرعي  
لانه اقرار بالمجهول وانه لا ينفذه وقيل يصح وهو الصحيح لانه ينفذ وصول الحق  
الى المستحق لانها اذا اتفقا على اخذه فلها حق الاخذ ويقال له بين المجهول  
لان الاصل من جهته وبيان المحل على المحل وصار كما لو اعتق احد عبده وان لم  
يبين اجرة القاضى على البيان ايصال الحق الى المستحق كذا في الكافي وكذا  
اشارة الى جند ما ذكره في قوله او مكلف حرا وعبدا ما ذكره له مجوزا قريبا  
لان ائمة فيه كذا وقود يعني ان اقراره به صحيح لان اقراره به هو حيا تعلق  
الدين برقبته وهي مال المولى فلا يصدق عليه شتمه وقصوره كجملته بخلاف  
بجملته لما ذكره له لانه مسلط على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالاجابة  
اذن بما يلزمها وهو دين التجارة بخلاف كذا والقود لانه مبيع على اصل الرية  
فيها لانها من خواص الادمية وهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحد والقود  
فيما اقر به الا ان لا يؤخر الى العتق وكذا مجوزا قريبا في ائمة كمال نظر الى اصل  
الادمية فيؤخر الى عتقه رعاية لحق المولى والزم في عتقه اقراره به لا يصدق في اقل  
منه لانه لا يجد مالا عارة والزم في عتقه مال عظيم نصاب في حال الزكوة وقد  
النصاب قيمة في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا يصدق في اقل من مائة درهم  
في الفضة واقل من عشرين مثقالا في الذهب وفي اقل من خمس وشرين  
في الابل وفي اقل من قدر النصاب قيمة في مال الزكوة لان النصاب مظهر حتى  
صاحبه جسد به غيبا وكن في عتقه اموال عظام ثلثة نصاب من جنس ما سئل  
وعتبه الادنى للجمع حتى قال من الدراهم كان ستمائة درهم وفي درهم ثلثة  
اعتبار الادنى للجمع وفي درهم كثيرة عشرة اكما يصدق في اقل منها عند بيع  
لانها اقصى ما ينبت اليه اجم الجمع وفي كذا درهم الزم درهم لانه نفس المبيع  
كذا في الهداية وقال قاضنا لا لو قال كذا دينارا عليه دينارا لان كذا

مال

غيره

كناية عن

كناية عن العدد واقل العدد اثنان وفي كذا كذا درهم الزم احد عشر ودرهما  
اي لم يصدق في اقل منه لان كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعد دين مجهول  
ليس بشيء اخر العطف واقل عدد دين كذا كذا من المفسر احد عشر وفي  
كذا كذا الزم احد وعشرون اي لم يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد دين مجهول  
غيرها حرف العطف واقل ذلك احد وعشرون ووجوب الاقل في الفصيلين  
لشقتنا في الاصل والاصل في الزم البراءة ولو ثبت قوله كذا كذا وابلان  
يقول كذا كذا كذا درهمها فاحد عشر حملا لولا احد منها على التكرار لم يجمع  
بين ثلثة اعداد بلا عطف فلا بد من حمل الواو احد على التكرار ثم حمل اثنين  
على اقل عدد يعتد بالتعبير عنه بذكر عدد دين بلا عطف وهو احد عشر  
ومعها لو ثبت لفظ كذا مع الواو بان يقول كذا ثمانية واحد عشر  
لانه اقل ما يعبر عنه بثلثة اعداد مع الواو ولو رجع الى قوله كذا مع  
تثنية الواو بان يقول كذا كذا وكذا وكذا زيد الف على العدد الذي  
قبله فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظيره على قبلي اقرار بالدين  
يعني اذا قال له على من المال كذا او قبلي كلان اقرار بالدين لان على لو كان  
والا لزم وقيل تنبي عن الضمان يقال قبل فلان على فلان اي ضمنه وسعى  
الكفيل قبلا لانه ضمان للمال وان وصل به وديعة اي ان قال الموقر على  
تراخ هو وديعة صدق لان المضمون عليه الحفظ والمال حمله فقد ذكر  
المحكول اذا كان احق له اللفظ مجازا فيصير موصولا لا مفصولا عند  
مع في معنى في صدق في كسبه اقرار بالامانة لانه اكل اقرار  
بكون الشئ في يده وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون  
امانة وهذه اقلاما جميع ماله او جميع ما ملكه له بهته لا اقرار لان ماله  
او ما ملكه يمتنع ان يكون لاحد في ملكه كمال فلا يصح الاقرار واللفظ محمل  
الاشارة فيحمل عليه ويكون بهته تقتضي التسليم فان وجدت صحة والا  
فلا قوله كذا الف مائة درهم قوله الاتي اقرار يعني لو قال له رجل  
على عليك الف درهم فقال اترنه او اتفقده او يملني به او تضيقك او



او ابرائيم منه او تصدق به على او وهبتم له او جعلتم له على ذوق اقراره بانه  
انما لو كان الاربعه الاولى اقرارا فكل ان الغيب راجع الى الالف المذكور وهو  
موصوف بالوجوب فكانه قال ان ان او انتقد او اجل او فضلك الالف  
الواجب كذا على قولك في ذكر الضمير بان قال ان ان او انتقد او اجل مثله  
لا يكون اقرارا ولا دليل على انفسه الى المذكور واما الخافض فكل ان يكون  
الاراء كالقضا لان الاراء اسقاط وهو انما يكون في مال واجب عليه  
واما السامع فكل ان هذا دعوى التملك منه وذلك لا يكون الا بعد  
وجوب المال في ذمته واما الشا من فكل ان يكون الدين من ذمته الى ذمته لا يكون  
بدون الوجوب وقوله نعم اقراره اذا قيل له هل لي عليك كذا فقال نعم يكون  
اقرارا لانه موصوف للوجوب ولا يحتاج الى الربط لا الامار براسه نعم  
جوابه هل لي عليك كذا لان الشا من من الاخرى فليكنه مقام الكلام لان  
غيره او يدعي موجه قال المقول حال صدق بيمينه يعني اذا اقر بدين مؤجل  
فصدقه المقول في الدين وكذبه في التأجيل لزومه الدين حال لانه اقر وكفا  
على نفسه وانما ان نفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بل اجمعه دون  
الدعوى كما لو اقر بعبد في يده انه لفلان استأجره منه فصدقه المقول  
في الملك لا الاجارة ولزم في له على حاته ودرهم ودرهم اي قال له على حاته  
و درهم لزومه مائة مائة و درهم و درهم في مائة و ثوب و ثوب ثوب ثوب  
المائة اي رجع في تفسير المائة اليه والقياس في مائة و درهم كذا وهو  
قول الشافعي لانه عطف مفسر على مبرم في الفصلين والعطف لم يوضع  
لبينان فثبت المائة مبرمة فيها وانما ان قوله و درهم بيان للمائة  
عادة لان الناس يتخلوا بكثر الادراك والتفوا بذكره و هذا مما  
كثير استعماله وهو عند كثره الوجوب بكثر اسبابه وذا في المقدرات  
كالملكيات والموذونات لانها تثبت دينها في الذمة سلمها وقضائها وثنا  
بذلك في الشيا وبما لا يكال لا يؤذنه فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان  
الشيا لا تثبت فيها الا في السلم والنكاح وذا لا يكثر فبقى على الحقيقة كذا

وثوبان

وثوبان اي قال له على حاته و ثوبان لزم ثوبان و بغير المائة و في  
الجمع اي قال له على حاته و ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان  
اعني مائة و ثوبان و ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان ثوبان  
الى التفسير لا يقال لانه ثوبان لا تفصيل كغير المائة لانه لما اقرنت  
بالمائة صار كعدد واحد ولزم في على نصف درهم و دينار و ثوب و نصف  
هذا العبد وهذه الحادية نصف كل منها لان الكلام وقع على شئ بغير عينه  
او بعينه فغيره الى الكل كانه قال على نصف هذا او نصف هذا او ثوبان  
درهم و درهم او غير ذلك لان من الغيبة لان الاكتفاء بالتفسير الاول شائع  
عندهم قال الترخ و بيشوا في فهم ثمانية سنين و اذادوا و اربع عاين  
من السنين و اقر بدين في قوهرة لزمه اي التمر والقوم و درهم و في المكتوب  
بقوله نصبت تمر في قوهرة و وجهه ان القوم و عار و طرف له و ثوب  
التمر وهو مظهر لا يتحقق بدون النظر فيلزم انه و كذا الطعام في  
السفينة و الخطبة في الجواهر بخلاف ما اذا قال نصبت من قوهرة لان من  
لا يفرق فيكون اقرارا بغصب المستوع و بدابة اي اقر بدابة في اصطبل  
لزمته ان الدابة فقط اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغصب  
عند ما خلا فالحكي كذا الطعام في البيت يعني يضمن الطعام لا البيت  
الاصل في جنس هذه المسائل ان النظر في امكانه ان يجعل ظر فالحقيقة  
ينظر فان امكنه نقل لزمه و الا لزم المظروف فقط عند ما لان الغصب  
الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول و لو ادعى انه لم ينقل لم يصدق  
لانه اقر بغصب تام لانه مطلق فيحمل على الكمال و عند محمد لزمه جميعا لانه  
غصب غير المنقول منقول وان لم يكن جعله ظر فالحقيقة لم يلزمه الا  
الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصح ان يكون  
ظرفا له و اقر بخاتم له حلقته و قصبه لان اسم يشملهما و اقر بسيف له  
نفسه و قصفه و حمايله لان اسم السيف يطلق على الكل انفسه و حديد  
و الحلقه و حقه و الحمايل جمع الحمايل بحسب الحار و هي علاقه و اقر بخاتمه



بسم الله الرحمن الرحيم

عبدنا وكسوتها لا طلاق الا على الكحل عر فالانها بيت يزين بالشباب  
والا كسوة وانستودوا في ثوب في ثوب او في ثوب لزمها لانه طرف له  
حقيقة وانك تقله كافر واقر بنبوب في عشرة الثواب له ثوب عند يوسف  
وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان النقيس من الشباب قد يلف في عشرة  
فما كان جعله طرفا كسوة حنطة في جوالق ولان يوسف وهو قول الجمع اول  
الا عشرة لا يكون طرفا لوانه عادة والمختص عادة كالمختص حقيقة واقر  
بخمسة في خمسة بنيت العزب له خمسة لان التز العزب في كثير الاجراء لان  
تلك المال بنيت مع عشرة اي لو قال اودت خمسة مع خمسة لزم عشرة  
لان اللفظ بحدته قال الله في عبادي قيل مع عبادي فاذا اختلف  
اللفظ ولو محاذ او نواه محاذ او نواه كان فيه تشديد على نفسه كما عرف  
في موضعين وفي من دهم في عشرة او مابين دهم في عشرة تسعة عند الجمع  
وقال لا يلزم عشرة وقال في يلزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدهم  
الاول في هذا الحد لا يدخل في الحدود ولها ان الغاية يجب ان يكون موجودا  
او المحدث لا يكون لان يكون هذا الموجود موجودا بوجوبه فيدخل الغاية  
وتر ان الغاية لا يدخل في الغاية لان الحد يغاير الحد وكنى هذا لا بد من  
ادخال الاول لان الدرجة الثانية والثالثة لا يتحقق بدون الاول فدخلت  
الغاية الاولى في هذه في الثانية وفي من دهم في الثانية هذا الملاحظ  
الى هذا الملاحظ ما بينه الما ذكر ان الغاية لا تدخل في الغاية او بما حمل الى حل  
جارية او حمل شاة لرجل مع اقاربه ولزمه لان له وجها صحيحا وهو ان هذا  
او حصى به لرجل ومات الموحي فيقود اربعة الموحي له مطلقا اي سواء بين سببا  
صالحا او لا وله الما في الحمل مع ايضا لكنه لا مطلقا بل ان بين سببا صالحا كان  
ووجهية بالان قال مات ابو له ثوبه او حصى به له فله ان قال اقاربه  
صحيح لانه بين سببا او عاينا حكمنا به فكذا اذا ثبت باقاربه ثم اذا وجد  
السبب الصالح فله من وجود المقر في عند الاقاربه او محتمل وذلك بان  
تضمنه لاقول من ستة اشهر من مائة المورث او الموحي ان كانت ذات

جمع كسر

والا فم

صالحا

زوج

زوج او لاقول من سببين من وقت الفراق او كانت معدة فانه ولدته حيا  
لاقل من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سببين في الصورة الثانية فله  
ما اذ له لوجوده في البطن حين مائة المورث او الموحي او ميتا ان كان ولده  
ميتا فله موحي والمورث ان كان له المال في ورثة الموحي والمورث لان هذا  
الاقرار في الحقيقة لهما وانما ينقل الى الجنين بعد ولادته ولم ينقل فيكون  
لورثتها او ولدته حين قلها ما اقر نصفين ان كانا ذكرين او اثنتين  
وان كان احدهما ذكر والاخر اثنتي فله الوحيه كذلك وفي الميراث للذكر  
مثل حظ الانثيين وان بين بغير صالح السببية كسبع وافر في وجهه بان  
قال الحمل باع مني او اقرضني او وهب لي او ابره الاقاربه ولم يبين سببا  
بان قال على حمل فلانة كذا النكاح اما الاول فلان من سببا لعدم تصورها  
من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يؤلف عليه واما الثاني فلان  
مطلق الاقاربه في الاقاربه بسبب التجارة وله هذا حمل اقاربه الما ذكر  
واحد المتقاربه في عليه فيصير كما اذا اقرض به اشهد اي جعل رجلا من شانه  
على الف في مجلس واشهد رجلا من آخر ان في مجلس اخر لزم الفان في  
لوا راكضا على الشهود فاقترعهم فربما واكثر بالف في ذلك الصك  
فالواجب الف واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه مرقا بالمال الثاني  
في الصك وان لم يقيد بالصك بل اقر بحجرة شاهدين بالف في مجلس  
اقر بحجرة شاهدين بالف بل بيان السبب فله الف يذمه الفان بشرط  
مغارة الشاهدين الاقرين لولا دليل في رواية وبشرط عدم مغارة تهما  
لما في اخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتب لكل الف صك  
واشهد على كل صك شاهدين وقد يماله يلزمه ان الف واحد لانه لو  
على ان يكون الاقاربه تأكيد الحق بالزيادة في الشهود وان اتحد المجلس  
فاللزم الف واحد اتفاقا على خروج الكفر لان المجلس شانه في كل الكلمات  
المشتركة وجعلها في حكم كلام واحد لانه يكتب في الاقاربه او حكمنا به لو  
قال الصك كالتب لفلان فله اقاربه بالف على من يكون اقاربه او وكيل

كذلك في النسخ  
والصوره لعدم  
تصورها  
يؤلف بصيغة المحمودة



للصياغة ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال كتب بيع هذه الدار يكون اقوارا  
 بالبيع كتب ولم يكتب ولو قال للصياغة كتب طلاقا جرت تطلق كتب ولم يكتب  
 كذا في العادة وانما قال حكمنا ان الامر ان شاء والاقوارا خبا وفلا يكونان  
 متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقوارا اذا حصل حصل الاقوارا  
 الواردة اقوالا بل قيل يلزمه كذا وقيل جهته يعني اذا ذكر في جمل دينا على حيث  
 واتر بعض الواردة به فغنى قول اصحابنا يؤخذ من جهة المقوم جمع الدين قال  
 الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار عندك ان ياخذ منه ما يحق  
 من الدين وهو قول الشعبي البصري ابن ابي ليلى بصفياك الشورى وغيره  
 فمن تابعهم في هذا القول بعد من الهزيمة وذكر شمس المنة المحلولة ايضا  
 قال شيخنا هنا زيادة شئ لا يشترط في الكتب وهو ان يقضي القاضي  
 عليه باقاره اقوالا في كل الدين في نصيبه بل يحل بقضائه القاضي  
 ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزيارات وهي ان احد الواردة اقوالا بل  
 ثم شهد هو وجعل ان الدين كان على حيث فانه يقبل ويجمع شهادة هذا  
 المقوم فلو كان الدين يحل في نصيبه بقره اقواره لزم ان يقبل شهادة ما فيه  
 من المقوم قال رحمه الله وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة  
 كذا في العادة **باب الاستثناء** وما بمعناه في كونها مغيرة كالمشروط ونحوه  
 استثنى بعض ما اقر به من قبل باقاره لزمه باقية بعضه اذا قال له على عشرة  
 دوايم الا واحد الزمة تسعة لما تقرر في الاصول ان حكم بالباقي بعد استثناء  
 فكانه قال ابتداء على شرط الاتصال عند عامة العلماء ولو كانت مغيرة او نقل  
 عن ابن عباس جواز الاستثنا في ولو كان لو استثنى كذا فكم لزمه كذا لو  
 كان الاستثناء بعين اللفظ نحو علماني كذا الا علماني لانك قد عرفت انه  
 حكم بالباقي بعد الاستثنا ولا ياتي بعد الكل فيكون وجوبه والرجوع بعد الاستثناء  
 باطل وهو مذهب كل من او مضطربا فانه استثنى كل لزمه الكل وبطلان الاستثناء  
 بخلاف ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ نحو علماني كذا الا فلانا وقلنا  
 ولا كلام له غيره فانه اذا كان بغير اللفظ الاول امكن جعله حكما بالباقي

بوجه  
 تع

بعد استثناء

بعد استثناء بالانه انما صار كلاما فزودة عدم ملكه فيما سواه لا يرجع  
 الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناوله  
 القدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بغير ذلك اللفظ حيث  
 لا يمكن جعله حكما بالباقي بعد الاستثناء كذا اذا قال علماني كذا الا فلانا  
 فانه لا يصح ايضا لوجود التنافي للفظي استثنى وزينا او كلبيا من دمج  
 مع قيمة يعني لو قال له على مائة درهم الا دينا او فغيره فخطه مع غيره  
 مع دية يوسف ولزمه مائة درهم الا قيمة الدينا او الفقير والقياس ان  
 لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء اخراج بعض  
 ما تناوله العهد والكلام على معني انه لولا الاستثناء لكان داخل تحت العهد  
 وهذا لا يتصور في خلاف الجنس كغيرها من الاستثناءات بان المقدور  
 جنس واحد معنى والا كانت اجناسا صورية لانها تثبت في الذمة فاستثنا  
 اما الدينا فلفظ وكذا غيره لان الكيل والوزن يبيع باعيانها ثمن باوفا  
 حتى لو عينا تعلق العقد باعيانها ولو وصفها لم يفتنا صار حكمها حكم  
 الدناير ولم يفتنوا كالجيد والردى فيها وكانت في حكم الثبوت في الذمة  
 كجنس واحد معنى فالا استثناء فكل بالباقي معنى لا صورية ولو استثنى  
 غيرهما اي غير ذنبي منها اي من الدراهم لا يبيع عندنا فالحق انما  
 له انهما اتحادا جنسا من حيث المالية وكذا ان ذلك لا يفتد ولا يفتد الاتحاد  
 الجنسي بل لا بد من وصف الثمنية ولو معنى كما عرفت اذا وصل باقاره  
 استثنى انما بطله ان بطل وصل الاقوار لان التعليق بمشئة السبع  
 ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق شرط لا يوقف عليه  
 عند ابو يوسف فكان اعدا ما من الاصل في بشرط الخيا وبان قال الضحاك  
 على الف درهم على ان بالخيار ثلثه يام لزمه المال بصفة الاقوار ولو  
 الصيغة المذمومة وبطل شرط لان الاقوارا خبا ولا مدخل للخيار  
 في الاخبار لانه ان كان صمد قاهره واجب العمل به وان لم يجر وان كان  
 كذا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وانما شرط الخيار

العلم اختيارا 120



في العصور يتغير من له الخيارات بين نسبيته واما معناه اقر بار واستثنى بناءها  
باله قال هذه الدار لفلان لا بناؤها كائنا من لادخل والبناء للمفكر ولم يصح  
استثنائه لانه اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا والدار اسم لما  
او يد عليه الخاطف من البقعة والبناء يدخل بعبارة لفظا وهذا هو استثنى البناء  
قبل القبض لا بسقط شي من الثمن بمقابلته بل يتغير المشتري الاستثناء انما  
يكول مما يتناول الكلام فصلا انه تعرف لفظي قول بر على ظاهره ان  
كون البناء جزءا من الدار كما لا يخفى على احد ولهذا يضمن بانه فيكون كونه  
من العشرة قبا وجه عدم صحة استثنائه وتحقق معرفة وجهه موقوف  
على مقدمته تفوت في علم الكلام والاصول ان الركن قسما من احد  
اصول هو الذي دخل في مفعول الاسم بحيث اذا انتفى لم يصح اطلاق الاسم على  
الباقى كواحد من العشرة وادرس من حيوان وثنايهما زيدا وهو الذي  
دخل في مفعول الاسم كمن اذا انتفى لا ينتفى اطلاق الاسم على الباقي كزيد  
زيد ووجه حقا قال هذا العبد لزيد لا يدره او وجهه كمن يضمن في هذا التحقيق  
ينظر دفع ما يدخل على ظاهر قولهم ان قرار في اليمان ذكره زيد بان الرتبة  
تقتضي الدخول الزيادة تقتضي خروج فكيف يجتمعان ووجه الوضع ان  
الدخول بالنظر في تناول اللفظ ظاهر والخرج بالنظر في التبعية حقيقة  
فلا منافاة وهي الحالة وحكمة البستان وطلوق الجارية كبتاها ان بناء  
الدار في كونها من متناول اللفظ يتبع لفظا حتى لم يصح استثنائها  
ايضا بخلاف ما اذا قال ان ثلثها او ثلثها منها لانه اذا دخل فيه لفظا فص  
الاستثناء كذا اذا قال بناؤها او ثلثها لفلان يعنى اذا قال هكذا كانت  
الادنى والبناء لفلان ان الادنى بالادنى او بالبناء يتبعها كالاقرار بالادنى  
ولو قال جرت من ثلثها لفلان بعد ان قال بناؤها لانه كان كما قال لان العشرة  
عبارة عن البقعة الحالية من البناء فكانه قال بياض هذه الارض دون  
البناء لفلان ووجه الادنى بالادنى من ثمن ثمن عيشه وانكره بضمير  
قال له على الف درهم من ثمن ثمن اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر ثمن

والشجر م

بعينه

بعينه قبل المقتول ان شئت فقل القن وقد االف والا فلا شئ لك  
فلو سلمه لزم الالف والالف فلا يدرى المستند وجود احد بها هذا هو الذي  
يصدق ويسلم القن وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت بتقديرها كالتأنيب  
حيث انما يتأنيب ان يقول المقتول القن فكل ما بعته وانما بعته فثانها  
وفي المال لا نزع لانه اقر بوجوب المال عليه عند سلمته القن له وقد سلم  
حين اقره او قيد بانه ملكه فيلزم المال والاسباب مطلوبة لا حكمها  
لاحياتها فلا يعنى التكاذب في السبب بعد اتفاقها على وجوبها للمال  
والثالث ان يقول القن قني ما بعته وحكمه ان لا يدرى المقتول لانه  
انما اقره بالمال اذا سلم له القن ولم يسلم له والاربع ان يقول القن قني  
ما بعته وانما بعته غيره وحكمه ان يتألفا لان كل منهما مدعي ومكره لان  
المقرب ليس تسليم من عيشه والاخر ينكر والمقوله يدعي على المقول فبايع غيره  
وهو ينكر اذا تخالفا انتفى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقضي عليه شي  
والعبد سلم لمن في يده او يمين القن وانما بعته لزم ان الالف ولما  
انكاده ان لا يصدق في قوله ما قبضت عند بيعه وحصل او فصل لانه وجوب  
عاقوبه والرجوع عن الاقرار باطل لقوله من ثمن ثمن او جرت من ثمن ثمن لو قال  
فلان على الف درهم من ثمن ثمن او جرت من ثمن ثمن لفلان او فصل لكونه  
اجتماعا من الاقرار وقال ان وجب صدق والا فصل لم يصدق لانه بيان  
تغير فصح حصوله مقصودا كالا استثناء والشرط وفيه من ثمن  
او من ثمن ثمن او ثمن ثمن او ستوقه او دهمان لانه الجيد يعنى لو قال  
فلان على الف درهم من ثمن ثمن او قال اقرضني الف درهم ثم قال  
ثمن ثمن او ثمن ثمن او ستوقه او دهمان او قال ثمن ثمن او قال فلان على  
الف درهم ثمن ثمن او قال اقرضني الف درهم لثمن ثمن او الجيد عند بيعه وحصل  
او فصل لما قرى ايضا وفي من غصب او ودعيه عطف على قوله وفي ثمن ثمن او  
متعلقا بقوله وفيه من غصب هذا هو المذكور في الاربع بعينه ان قال  
له على الف درهم من غصب او ودعيه الى انها زبونا او ثمن ثمن صدق

هذا هو الذي







ان اقراره جبال لا ينفذ الا في الثلث وكلما ترك القياس لما روي عن ابن  
عمر انه اقر لا جنبى بماله ثم اقر ينفذ ثبت نسبته وبطل اقراره واقر  
لا جنبى في غيرها صح اقراره لها وعند ذفر يبطل هذا الاقرار ايضا للتمهنة  
وتنازله اقراره ليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده  
بطلان المسئلة الاولى لان دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فنظروا  
ان النسوة ثابتة زمان الاقرار خلا يصح اما الزوجية فيقتصر على زمان  
التزوج فلا يظهر ان اقراره كان لزوجهته بخلاف الهبة والوصية اى  
بخلان مالم يوصى لها شيئا او وصى لها بشئ ثم تزوجها فانها تبطل  
اتفاقا فان الوصية تملك بعد الموت وهي وارثت خلا يصح والهبة في  
الحضرة وصية حتى لا ينفذ الا في الثلث كما سيأتى بيانه في كتاب الوصية  
فخصارت كالوصية ولو اقر بدين لمن طلبها فيه اى في مرض موته فلا اقل  
من الارث اى ميراثها منه والدين لقيام التهمة ببقاء العدة وباب الاقرار  
كان منسب البقاء الزوجية فربما اقدم على الطلاق يصح اقراره لها  
زيادة على ارثها ولا تهمة في اقلها فيثبت اقراره بنبوة غلام حيث قال هذا  
ابنى لى نسب في مولده وقد مر بيان فائدة هذا القيد ويولد مثله بولم  
وهذه اى الغلام ذلك المفقود هو من اهله اى هل التصديق ثبت نسبته اى  
نسب الغلام منه اى المفقود وشاكر اى الغلام المودعة شرط جبال النسب  
لانه لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لمثل المكون مكذا باظهاره  
ان تصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصدق  
لانه في يد نفسه حتى ان كان صغيرا لا يعبر لم يعتبر تصديقه ولذا قال وهو  
من اهله وشاكره الووثة لانه لما ثبت نسبته منه جهاد كالوارث المعروف  
بصح اقراره اى الرجل بالولد والوالدين لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل  
النسب على الغير والزوجية والمولى لان موجب اقراره يثبت بينهما بصيرة  
بلا اقرار باحد فينفذ صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى لان اقرار  
الان اقرار النسب ان جهة على نفسه لا على غيره وبالاقرار به لا يكون

اقرار

اقراره على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لان اقراره غير صحيح لانهم لان كل  
منهم في يد نفسه الا اذا كان المفقود صغيرا في يد المفقود وهو لا يعبر عن نفسه  
او بعد له يثبت نسبته بغير اقراره ولو كان بعد الغير بشرط تصديق  
مولاه كما شرط تصديق الزوج في دعوى المرأة الولد وشهادة امرأة قابلية  
كانت او غيرها في اقرار امرأة ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها اى  
في اقرار امرأة غير ذات الزوج يعنى اذا لم تكن المرأة ذات زوج ولا معتقة  
اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غيرها فينفذ عليها وصح  
التصديق بعد موت المفقود من الزوج بعدم موته بموتة يعنى مع التصديق  
في النسب بعدم موت المفقود بقاء النسب بعد الموت وان اقر بشكامة او مات  
فصدقته بعدم موته يصح حتى يكون لها المهر والارث بقاء حكم النكاح وهو  
العدة وان اقرت بنكاح رجل ومات فصدقها الزوج لم يصح تصديقه  
عند اقراره لانها لما مات زال النكاح بعلمه بغيره حتى لا يجوز له ان يتزوج منها  
واربع اسواها ولا يحل له ان يغلبها فيبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد  
بطلان الاقرار ونسب من غير نكاح ولا دكاح ومع لم يثبت النسب  
ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحصيل النسب على الغير فان ادعى نفقة  
او جهنما لا يعتبر في حقها ويرث الامع وارثه وان بعد اقراره كان للمفقود  
وارث قريب او بعيد فهو احق بالارث من المفقود حتى لو اقر باج وكره عتمة  
او خال خال ارث للعتمة والخالة لان نسبته لم يثبت فلا يراعى الوارث المعروف  
مات ابوه فاقرباها شاركه في الارث بل بالنسب لان مقتضى شيطان حمل  
النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث وله فيه ولاية فيعتبر  
الثاني لا الاول اقراره ابني حيث له اى لذلك لم يثبت على اقراره بقبضته  
باقربا بغيره لانه لا يثبت له والنسب لا يثبت الا بغيره ان من مات وترك ابنتين  
وله على رجل الف درهم فاقربا احد ابنتين ان اباه قبض منه نصفه وكذا  
الاخر فلا شيء للمفقود والمكذب نصفه لان الاقرار باسبب اقراره  
بالدين على الميت لانه قبض الدين انما يكون بقبضه بغيره بموته حتى

اقراره

سعلق



يظهر دينا فتقاصدا فاذكذبه اخوه استغفر الدين نصيبه لم يقصص  
 الدين لا يكون له من الميراث شي ولا يرجع الموقوف عليه نصف ما قبض وان  
 تصادقا على استقراكه الموقوف عليه لا يرد على اخيه رجوع اخوه على التوك  
 فيرجع الغريم على الموقوف وذلك لا يتقاضى المقتضى في ذلك القدر وبما تروا  
 على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدى ذلك للدور **فصل** في حرة ارس  
 بدين فلهذا زوجها في حقها اي حق زوجها عند بيع حرة تجلس  
 وتلازم كالميراث بالثابت بالمعاشرة بالاسمها كالميراث وبابينة وشهداها  
 لا اي تصديق في حق الزوج ولا تجلس ولا تلازم لان فيه منع الزوج من  
 غشيانها واقرارها لا يصح فمما يرجع الى بطلان حق الزوج جهوده النسب او  
 بالرق لانسانه وصدها المقتولة ولها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذا  
 اي الزوج صح في حقها اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا  
 لا حقيقه وحق الاول دفعه من قوله وحقه بقوله حتى لا يبطل النكاح وحقه  
 قوله وحق الاول لا يدفعه واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت  
 وقت الاقرار لم يولد لم يولد قبل اقرارها بالرق فاما ولد علق بعد الاقرار  
 فانه يكون رقيقا عند يوسف انه حكم برقاها ولد الرقيقة رقيق وحر عند  
 محمد لانه تزوجها بشرط حرية واولاد منها فلا تصديق على ابطال هذا الحق  
 مجهول النسب حر بعده في اقراره بالنسبة وصدهم صح في حقهم حتى صار رقيقا  
 له دون ابطال العلق حتى بقي معتقه فوافاه مائة العتق من العبد اعتقه  
 مجهول النسب برته وادته ان كان اي له وارث والاي وان لم يكن له وارث  
 فالقول ان برته المقتولة لانه كان المقتولة قد اقر المقتولة خان مائة المقتولة العتق  
 فادته لعصمة المقتولة لانه لما ماتت انتقلت الولاء اليه بغير خلاف ما لو كان حيا  
 قال عليه السلام فقال الحق او الصدق او البيقان او نكر ان قال حقا او صدقا  
 او بيقانا او نكرا قال الحق الحق او الصدق الصدق او البيقان البيقان او  
 حقا حقا او صدقا صدقا او بيقانا بيقانا او نكرا بها البر بان قال البر الحق او  
 الحق البر بان قال نكرا نكرا ما يوصف به الدعوى فليس الجواب ويستغفر في نصيبه

بكره يقين وسكون  
 الشين بمعنى الجحاح

مرفا فانه قال ادعت الحق الحق ولو قال الحق حق او الصدق صدق او البيقان بيقان  
 لا اي لا يكون اقوالا ان كل كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح لو ابتدأ فقال  
 لانه يا سادقة يا زانية يا مجنون يا آفته او قال هذه السبائة فعلت كذا  
 وبما هو جود اي المشرى بها اي بالجارية واحدة منها اي من هذه العيوب لا رتبة  
 اي لانه بعد البيع به اي بواحد من هذه العيوب ان كان غير ذلك فغيره وقصد  
 المتأدي على المشرى واحضاره لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا لو  
 قال لامرأة يا كافرة لا يفرق بينهما ولا في شتمته بخلاف سادقة او هذه  
 ابنة او هذه زانية او مجنونة حيث يرد بواحد من هذه العيوب ان كان غير  
 وهو تحقيق الوصف وبخلاف يا طالح او هذه المطلقة فعلت كذا حيث  
 يطلق امرأته لانه يمكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كل امرأه يباح بالكلية  
 هذا فافهم كل امرأه وتمة لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف وكان نداء و  
 شتما لا تحقيقا ووصفا كذا في الكافي والشيخ اعلم **كتاب الشهادات**  
 اورده عقيب كتابه في اقرار ما قرأه الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار  
 فيكون متاخر عنه في الاعتبار اي في الشهادة اجساد بحق الغير على امر سوار  
 لان حق التبع وحق غيره من يقين الذين حسبان وتحمين واليه لا شأنا  
 بقوله هم اذ اريت مثل الشمس فاشهدوا لا قدح ولهذا قالوا انها مشقة  
 من الشهادة التي بمعنى المعاشرة وشروط العقل الكامل بان يكون عاقل  
 بالغ فلا يقبل شهادة المجنون والصبي والقصير وهي حسن السماع  
 والفهم والحفظ في وقت الاداء والولاية بان يكون عاقل يقبل شهادة  
 الفتن وكنها الدخلة في حقيقة اللفظ شهد بمعنى الخبر دون النفس كره  
 الزبني حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد  
 التريكة والقياس يابى كونها حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب  
 ولكنه تركه بالنصوص والجماع ونجى الشهادة بالطلب كطلب  
 المدل في حق العبد وانما اعتبر طلبه لانها حققة في شرط طلبه كما في سائر  
 الحقوق وان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها بقوله تع ولا يابى الشهادة

ان ناشيا عن يقين ؟



أو ما عوانا أنه إنما يأتي أو علم أن القاضي يقبل شهادته تعيين عليه لا دار ولا  
 أن علم أن القاضي لا يقبل شهادته أو كانوا جماعة فادعى غيره ممن يقبل شهادته  
 فقبلت لأياخ وإن أدعى غيره ولم يقبل شهادته يأتي من لم يورثه كان ممن يقبل  
 شهادته لأن امتناعه لا يقتضي الحق وإن حق الحق فأنها يجب طلب الحق  
 الأمة وطلاق المرأة قال فيها يخرج الفوج وترك الشهادة فيها رضاء بالفسق  
 والرضاء به فسق وسرها في الحدود أفضل لقوله في الذي شهد عنه لو سق  
 بشوكه كان خيرا لك وتيقينه للحد في قوله لعلمك مسترها أو قبلته أيا فلاح  
 على وجهان السر وقوله في السرقة أخذ لا سرقة أجاز طلق المسروق منه  
 رعاية لحاجة السر ونصها بها لثلاثة أربعة رجال لقوله في والزوج يأتين الفاشنة  
 من نسائك فاستشهدوا عليهم أربعة منك وتقول مع ما يشك في بقاء أربعة  
 شهداء ونصها بها لبقية الحدود والقود رجلا لا لقوله مع واستشهدوا بهديا  
 من رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية ونصها بها  
 للولادة واستهدا إلى الصبي للصلوة عليه والبكارة ويوجب النساء في موضع  
 لا يطالع عليه الرجال مرة واحدة لقوله في شهادة النساء جازة فيما لا ينظم  
 الرجال شرط المير والميرج المحلل بالطلاق يراد به الجس في أن يكون معه معهودا الكل  
 ليس بمراد قطعا فإراد به الأقل تيقنه ونصها بها لغيرها من الحقوق سواء  
 كان مالا أو غيره كشكاح وطلاق ووكاله ووصيته واستهدا إلى الصبي  
 لدارت رجلا أو رجلين أو ثلثا من المادى من ابنة عمر وعليها أجاز الشهادة  
 مع الرجال في الشكاح والوقفة كما في الأموال تواجها والزم في كل من الصور الأربع  
 المذكورة لفظ الشهادة للقبول حتى لو قال الشاهد علم أو أتقن لا يقبل  
 شهادته لأنه لا التصريح ودرت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على  
 خلافا للقبيل فيقتصر على مورد النص وكره أيضا العدالة وهي كون عنات  
 الرجل أكثر من سبئانه وهذا يقتضي دلالة الجنباب من الكبار وترك الأجرار على  
 الصغار لأن الصغرة تكون كبيرة بالأجرار على أدنى من النعم أنه قال في غيره  
 مع الأجرار ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوبه أي وجوب القبول لقوله تعالى

واشهدوا

واشهدوا أدعى منكم وإن لم يدر بحمل الصديق والكذب والحجة هو الخبر الصديق  
 وبالعدالة يترجح جهة الصديق أو من أركب غير الكذب من المخطورات تركب  
 الكذب أيضا وفيه إشارة إلى أن العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لأن القاضي  
 أهل لولاية القضاء والسلطنة والامانة والشهادة عندنا من باب يوسف  
 أن الفاسق إذا كان وجيها في الناس وأمره تقبل شهادته والاصح أن لا يقبل  
 لا تقبل لأن القاضي لو قضى بشهادته يصح عندنا كذا في الكافي وفيه إشارة  
 لو كانت على حاكم يجب لاشارة الشارحة الشارحة الشارحة الشارحة الشارحة الشارحة  
 المدين المدعى عليه والمشهود به لو كان عينا أحراز عن الدين ولو كانت على عا  
 أو من قسمه ونسبوه إليه فقط بان قالوا على فلان ابن فلان لا يقبل  
 حتى نسبه إلى حده ولا يشوبه ضمانته أن لا ذكر اسمه واسم أبيه وضمنته  
 لا يكفي أن كان معروفا بان لا يكون في يده شريك له في تكليفه ضمانته وإن  
 ذكر اسمه واسم أبيه وقبلته وعرفته ولم يكن في حكمته رجل آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة  
 تكفي وإن كان آخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر يفيد التمييز ولو ذكر اسمه واسم  
 أبيه ونحوه أو ضمانته ولم يذكر الجدة تقبل بشرط التوفيق ذكر ثلثة شيا فاعلم  
 هو الولد كلقبه واسم واسم أبيه قبل يكفي والصحيح أنه لا يكفي وفي شرط ذكر  
 الجدة أفضل ولو قضى بما ذكر الجدة فقد كذا في العمادية ولا يسأل من شاهد  
 بطعن الخصم يعني أن القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في المسح ولا يسأل في شخص  
 أن الشاهد عدل وإن أدعى بطعن فيه لخصم وأدعى أن سأل القاضي عنه في السر  
 وذكر في العمادية أن في حدوده وقد خافه يسأل في السر وترك في العدالة فيها  
 بالاجماع طعن الخصم إلا أنه يحتاج لا سقاطا في شرط الاستقصاء فيها وتلك  
 مسألة الكل من سبئانه وإن لم يطعن لخصم لأنه بناء القاضي على الحجة وهي شهادة  
 العدل فيتعرف من العدالة وير يقين في التزكية في السر التي يبعث قطعة وطا  
 كت فيه سما الشهود وحيلتهم ويأتمن من الممنون يعرف حالهم والتزكية في العدالة  
 أن يجمع القاضي بين المذكر والشهود في مجلس القضاء فبإسأل المذكرين الشهود  
 بخبرة الشهود أو لا يورد له من قبول الشهادة ليزكهم أو يخرجهم ووقع الاكتفاء

أو الممنوع

لا شرط أهلية الشهادة ٢٢



بتركبة السيرة في زماننا هذا وفتنة از الشهور والمدعي بقايتون الخارج بالارز  
والاخر ارب وكنى للتركبة ان يقول المكنى ان يكت في ذلك القسط من اسمه  
هو عدل ومن عونه بالفسق لا يكت بشا احترام من الهتك او يكتب له اعلم  
وان لم يضل جاز الشهادة فانه الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل  
جائز الشهادة او العبد او المحذور في القذف اذا تاب قد يعدل الصحيح  
يكتف بقوله هو عدل لثبوت الحرمة بالذرا قول فيه اشكال لانه المحذور في  
القذف التائب قد يكون معدلا كما ذكره فلا بد من قوله جاز الشهادة ليخرج  
هذا لا يرد على عبارة الهداية اذا لم يذكر المحذور في القذف كمن لا بد فيه ايضا  
من اعتبار هذا القيد ليخرج لا يكون الا كقوله هو عدل صحيح ولا يصح تعديل  
الظن هكذا قال ابو يعنى انه تعدل المدعي عليه الشهود ولا يصح له من زعم  
المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم كاذب في انكاره وتركبة الكاذب انكاره  
لا يصح وتعدله يصح ان كان من اهله باق كالعدل لكن عند محمد لا بد من  
ضم امر اليه لعدم جواز تعديل الواحد ابو يوسف يجوز له كما سياتي  
والمراد بتعدله تركبة بقوله هو عدل كمنهم اخطاوا او تسوا او هم عدول  
ولم يرد على هذا اما لو قال صدقوا او عدول صدقة فقد لم يكتف لانه افراد  
منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هو عدول لم يرد عليه حيث لا يرد منه  
لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم النسيان والخطا فلا يخرج من كونه عدولا  
ان يكون كلهم صوابا كفى واحد للتركبة ولترجمة الشاهد والرسالة  
المزكية لان التركبة من امور الدين فلا يشترط فيها الالعدالة حتى يكون  
تركبة العبد والمرأة والاعمى المحذور في القذف التائب لانه خير من عدو  
في الامور الدينية والاعطال اشكاله لان فيه زيادة ظمائية هذا كله  
في التركبة السيرة واما تركبة العدالة فيشترط فيها جميع ما يشترط  
في الشهادة من الحرمة والبهر وغيرهما سوى حفظ الشهادة بالاجمال لان  
معنى الشهادة فيها اظهر ولذا يختص بمجلس القضاء لسامع اى يجوز  
سامع ما يتعلق بالاقوال كالباع بانه سمع قول البائع بعت وقول

المشتري

المشتري شريك والاقرار بان سمع قول المقر لفلان على كذا او اى ما  
يتعلق بالافعال كمن قاض او غصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر  
في قوله سامع وان لم يشهد عليه ويقول الشاهد ان باع او اقرا لانه عاين  
السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر  
وان كان بالتعاطى فكذا لان حقيقة البيع مباداة المال بالمال وقد وجد  
وقيل لا يشهدون على البيع بل على القدر والاعطال لانه بيع حكمي لا حقيقي  
ويقول الشاهد لا يشهد على الشاهد في كونه كاذبا ولا يسهه الشهادة بسماعه  
من واد الخياط اى لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من واد الخياط  
لا يسهه ان يشهد له فقال ان يكون غيره او النعمة شبه النعمة الا ان يشهد  
القائل بان يكون في البيت وهذه وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم  
جلس على المسك غيره فسمع اقرا والدا فلو لم يره اذ لم يحصل به العلم  
لكم ينبغي للقاض ان لا يقبله او يفسره اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة  
القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع يقبل في بعض المواضع لكن  
اذا خرج به لم يقبل او يرى شخص القائله ويشهد عنده اشكاله انما خلاصة  
بنت فلان فلا تان قال الضيقية بوالبيت اذا قرئت حرة من واد الخياط  
وشهد عنده اشكاله انما خلاصة بنت فلان فلا يجوز لمن سمع اقراها  
ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها بعينه حال ما قرئت فيكون ان يشهد على  
اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة  
اذا هربت عن وجهها ففالت انما خلاصة بنت فلان فلا وقد وهبت  
لزوجي امرى فان الشهود لا يكتا جواز الشهادة عدلين انما خلاصة بنت  
فلان بن فلان ما دامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها خائفا ماتت  
في كتمان الشهود والشهادة عدلين انما خلاصة بنت فلان بن فلان كذا في  
العمارة ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانه تعرف على الاصيل بازالة  
ولاية في تنفيذ قوله على المشهود عليه وازالة الولاية الشائبة للغير هو ر  
عليه فلا بد من الانابة والتحصيل منه ولا يشهد ايضا من رضى خطبة الوكيل كسب



فيه شهادة ولم يذكر بها الشهادة كذا القاضى بغيره اذا وجد في ديوانه اقرار رجل  
 رجل بحق وشهادة شهيد واحد والرجل على رجل بحق وهو لا يذكره لا يكمل به ولا  
 ينفذ حتى يتركه وكذا الراوى بغيره اذا لم يذكر لا يكمل الرواية لان كل من اكل  
 الاكل من علم ولا علم به ان الخط يشبه الخط ولا بالتسامح الا في النسب والمو  
 والتمكاح والدخول ولا في القاضى واصل الوقف فان الشهادة بالتسامح  
 جائزة فيها اذا خبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدول والقياس ان لا يجوز في  
 الشهادة لا يجوز ان يعلم قاضى ولا يحصل العلم ان بالشهادة والعيان او بالخبر  
 المسموع او لم يوجد فصار كالبيع والجاره بل اوله لان حكم المال سهل من حكم  
 التمكاح وحيثما كان ان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها وحوادثها  
 من الناس وتعلقها بها احكام تنقضي على انقضاء الفنون وانقراض الاعضاء  
 فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامح او في الحج وتعطيل تلك الاحكام بغير  
 بيع والهبة والجاره ونحوها لانه كلام يسمعه كل احد وانما يجوز ان يشهد  
 بالتسامح اذا حصل له العلم بالثبوت وبالشهادة او بالخبر ومن يثق به ولو ان  
 ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان لانه اقل نصيب بغير العلم ان  
 يثبت عليه حكم في المعاملات وقيل يكتفى في الموت بالخبر واحد او واحدة لانه  
 انما يبرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يخبره عاينها الا واحدة بخلاف النسب  
 والتمكاح وينبغي ان يطلق او الشهادة بان يقول شاهد ان فلان بن فلان  
 مات ولا يفسر حتى يوقف للقاضى انه شاهد بالتسامح لم يقبل شهادته  
 هو الصحيح وانما قاضى الوقف لانه ينفق على انقراض الفنون دون شرط  
 لان اصل الوقف يشترط فاما شرط التي شرطها الواقف فلا يشترط ان  
 الامام ظهير الدين الكرغى لانه من بيان الجهرية بان يشهدوا ان هذا وقف  
 على المسجد والمقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر او ذكر في شهادتهم لا يقبل شهادتهم  
 وتاويل قولهم لا يقبل شهادتهم على شرط الوقف ان بعد ما ذكره ان هذا  
 الوقف على هذا لا ينبغي ان يشهدوا انهم شهدوا من غلبته كذا في خبر  
 قالوا ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد ان جالس

القضاء

القضاء يتردد اليه الخصوم انه قاضى وان لم يعان تقليد الامام اياه  
 ويشهد ايضا رضى رجل وامرأة يسكنان بيتا وبينهما انساب الا اذ وج  
 انها لا يسه كما لو رضى بيتا في يد غيره وملا بظاهر الحال ويشهد ايضا رضى  
 سوكر رقيق المعبر فان خبر المعبر حكمه حكم العوض في يد متعلق بالرأى  
 المقدور متصرف كالمالك ان كان يتصرف المالك ان كان متعلق بشهد المقدور  
 صورة رجل رضى عينا في يد امسائه ثم رضى ذلك العين في يد آخر والاول  
 المالك وسعه ان يشهد بانه الممدول لان في الملك في الاشياء لا يعرف  
 يقينا بل بظاهر افعاله بل من ادعى دليل الملك ظاهر اذا شهد به اى بانه ملكه  
 قبله فانه وقع في قلبه انه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك له لان اصل  
 اعتبار اليقين في جواز الشهادة كما في من قوله رضى اذا علمت مثل الشمس شهودا  
 فذبح خازن غير ذلك يصح ان يشهد به القلب فان حسم ان شاهد  
 القاضى شهادته بالتسامح في الصورة الاولى او بغير اليد في الصورة الثانية  
 بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضى صدقه فيكون شهادته منه من علم  
 ولا كذلك اذا قسم وقال سمعت كذا ومن هذا كان المرسل من اخبار ائمتنا  
 من المسانيد كذا في الكفاية الا في الوقف فان يدين اذ قسم شهادتهما  
 بالتسامح تقبل ذكره في العارية شهادته شهادته حقه وفي زيد وصلى عليه  
 فهو معانية حتى لو قسم للقاضى يقبله اذ لا يدفن الميت ولا يصح الا عليه  
 الشهادة باليجاب شهادته بالقبول في المعاد وضمان كالباع والجاره و  
 التمكاح ونحوها حتى لو شهدوا على زوج الاب فقط اى بلا ذكر القبول  
 يقبل الا ان شهادته بخلاف الهبة حتى تشهدوا بالهبة بلا ذكر القبول لم يقبل  
 كذا في العارية **باب القبول** عدمه تقبل من اهل الالهة علم ان اصل  
 الالهة على ما ذكر في الكتب اهل القبلة الذين لا يكون معتقدا هم معتقد  
 السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتكفة والمشيئة  
 وكل منهم اثنتي عشرة فرقة فصاروا اثنتي عشرة فرقة وعندهم تقبل  
 شهادتهم خلافا لاشفاق الا الخطا بنية لهم من غلبة الروافض يعتقدون





جواز الشهادة لكل من حلف عندهم انه حقي ويقولون المسلم لا يخلف كما رآنا  
 وقيل برون الشهادة لشبعتهم واجبة فيمكن الشبهة في شرادهم وقيل  
 من الذي على مسلم وان اختلفا حلفه كاليهود مع النصراني وقيل من الذي  
 على المستأمن لان الذي على حاله منه لكونه من اهل دارنا ولما يقبل المسلم  
 بالذي ولا يقبل بالمستأمن بلا حلفه ان يقبل شهادة المستأمن على  
 الذي يقصود ولايته عليه لكونه اذن حاله منه وقيل الشهادة منه ان  
 المستأمن على مسلمة ان ائتمروا بها وان كانوا من اهل دارهم كالروم والفرس  
 لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف المنعنين ولهذا لا يثبت التوثيق  
 بينهم ولا يقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العداوة الدينية تدل على  
 قوة دينه وعدائه بخلاف العداوة الدنيوية فانها حرام فمن ارتكبها لا يثبت  
 من القول عليه وقيل ايضا من مسلم اي تركب معصية صغيرة بلا راد  
 عليها ان اجتناب الكبائر وهو معنى العداوة كما ذكره يقبل ايضا من اقله  
 انصوح من بلا تقيد بالحنان ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا ذكره لعدو  
 به من كبر او خوف يلازمه وان ذكره استخفافا بالدين لا تقبل لانه لا يكون  
 عدلا ولم يقدر بوجوه له وقتا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا  
 لا تعرف بالرأي وقدره كمنافرون فقبل سبع سنين في اثني عشر سنين  
 وقبل اليوم السابع من ولاية اوجده الى ان يكمله ولا يهلك به ولا يفتني  
 وولد الزنا والخمر اذا كانوا عدولا فان قطع العضو وجناية الابوين  
 لا يوجب قضا في العدالة وقيل على شهادة حلقته الحقيق والخشي اما رجل  
 او امرأة وشهادة الخشيين مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكلا فلا شك فيه  
 وان كان مشكلا فلا شك فيه فيجعل امرأة في حق الشهادة ومقتضاها وحق  
 الحقيق وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قتل شهيد على حد شرع  
 فقبل شهادته وهو كان عتيق على والعمال المراد عمال السطان عند عامته  
 المشايخ لانه نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا على الظلم والوهم كما  
 في زمانهم لان الغالب عليهم القسار فاما الذي في زماننا فلا يقبل

ارجح

شهادتهم

شهادتهم بغيره ظلمهم كذا في الكافي ويقبل الشهادة لا فيه وعنه ومن حرم رهنما  
 او مصاهرة كالمراة وبنتها وزوج بنته وامرأة ابنة وابنه لان الامانة فيها  
 متميزة فلا يدرك مقبرة ولا يوثق بغيره فقبل بعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة  
 بخلاف شهادتهم لقراية ولدا وشهادة احد الزوجين بزوج وقيل من كافر على  
 كافر غيب مولاه او على كافر موكلة مسلم بغيره كذا في الكافي على كافر مولاه  
 مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم بلا حلفه ان لا يجوز شهادة الكافر على مسلم  
 مولاه كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلما اذا كان له عبد كافر اذنه  
 بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين بشرا او بيع جازت شهادتهما  
 عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر قصد اذنه من الحكم  
 على الموكلة المسلم فممنوا لو كان الموكلة كافر والعبد كافر مسلم لا تقبل  
 شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم  
 قصد اذنه لو ان مسلما وكفرا بشرا او بيع فشهد على الوكيل شاهدان  
 كافرين بشرا او بيع جازت شهادتهما عليه لانها قامت لا ثبات امر على الكافر  
 ولو ان كافرا وكل مسلما بشرا او بيع لا تقبل شهادتهما عليه لان شهادة  
 كافر قامت لا ثبات امر على المسلم قصد كذا في الشرح المسعودي في الخصص  
 الكبير لان كافر على مسلم عطف على قوله يقبل من اهل الايه الا في الوصاية  
 والنسب اذ في حقهما قبل الميت على خصم حاكم يعني اذ لا يبعد من نهراني  
 واقام شاهدين نهرانيين على خصم المسلم او اذ في فلان بن فلان النهراني  
 مات وهو وارث واحضر مسلما للميت عليه دين واقام شاهدين نهرانيين  
 على نسبه تقبل وهذا استحسان والقياس ان لا تقبل وجه الاستحسان ان  
 المسلمين لا يحضرون موت النصراني والوصاية يكون عند الموت غالبا  
 وسبب ثبوت النسب النكاح واما لا يحضر ولا كاهنهم فلو لم تقبل شهادة  
 النهراني على المسلم في اثبات الايهما الذي بناؤه على الميت والنسب الذي  
 بناؤه على النكاح اذ في ضيق الحق والمتعلقة بالايهما فقبلت  
 لضرورة ما قبلت شهادة القابلة للمزودة ولا من اعلى لان الاداء يقتضي



الى التميز بين المصنفين والمشهورين ان كان منقولاً ولا يميز الا بالثبوت  
 وقبلة شبيهة يمكن التميز عنها بخبرين شهود ورتدا اذا الشهادة من باب الولاية  
 ولا ولاية له على احد فلا يقبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي ولا ولاية  
 لها على النفس ما فعل غيرهما اوله ان يحل ان الشهادة في الرق والصحر  
 واذا بعد الرق والبلوغ فيقبل ان التحليل بالمعائنة او السماع وبما لا ينافي  
 بها وعند ذلك اذا كان من اهل الشهادة وحده قد حذف وان تاب لغيره ولا  
 تقبلوا لهم شهادة ابدان ان كذا كافر او جاحل فان الكافر اذا حذر القذف لم  
 يحز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فقرة تتمه لحده فان اهل  
 قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استغفارها بالاسم ولم  
 يلحقها رد وهي الشهادة على اهل الذمة لانها لم تكن ثابته زمان الرد والحد  
 فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكافر فزوجة بخل والعبد  
 اذا حذر القذف لم يمتنع حيث رد شهادته اذ لا شهادة للعبد اطلاقاً رقة  
 فيسوقها لرد على حد وثقله فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من ثقل  
 حده ومسجونه في حادثة السجين يعنه اذا حدث بينا اهل السجين حادثة في السجين  
 واداء بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم يقبل لكونهم متهمين كذا في جامع الكبر  
 واجله وزوجه وزوج وزوج وسيد لعبد ومكاتبه الا صلح فيه قوله لم يقبل  
 شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته  
 ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا المجدد لمن استأجره واكرار بالجد  
 على قول المشايخ التكميل لما من الذي بعد رد استاذة من رقة ونفقة  
 نفقة نفقة وهو معنى قوله من لا شهادة للقانع لاهل البيت وقيل هو الجد  
 مسانحة او مشاهرة لا يثبت وجوبها لغيره فانه في مدة البقاء  
 فكانت استأجره عليها وشربك فيما يستر كان فيه لانها شهادة لنفسه من وجه  
 ولو شهد فيما لا يستر كان فيه تقبل لعدم التهمة وحسن الفعل الرديء  
 على الفسق وامان في كلامه بين وفي بعضنا انه تكسبه ولم يشتر بشئ من  
 الافعال الزمنية فلا بد من شهادته ونمايحه ومعنية لا ركنها المحرم طمعاني

المال والمراد بالسابقة التي تنوع في معصية غيرها واتخذت مكسباً والنفس  
 لله وحرام في جميع الايمان فهو منها اذا كان من المرأة فان نفساً في العتق  
 منها حرام ففصلها عن ضم الغناء اليه ولهذا لم يغيب عنها بقوله للناس وقيد  
 به فيما سياتي وقد من الشرب لا شرباً لا شرباً بل شرباً في الحرمة فان ادمان شرب  
 غير ما لا يسطر الشهادة على ما لا يسكن على الله بشرط الا ان يكون ذلك  
 ظاهراً عنه فان من شرب الخمر سرّاً لا يظهر ذلك لا يخرج من كونه مدلاً وان  
 كان شرب الخمر كثيرة وانما يسطر عدالة ان كان يظهر ذلك او يخرج سكران  
 ويلعب به الصبيان اذ لا حرة مثله ولا يحذر من الكذب عادة كذا في  
 الكافي وعدو بسب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل غيرها  
 عداوة في شئ من امور الدنيا وقال الزاهد في ما ذكر في المحيط اختيار  
 المتأخرين واما الرواية المنصوصة فمخلة فانه اذا كان عدلاً يقبل  
 شهادته قال هو الصحيح وعليه لا عقار ومن يلعب بالطيور رقة فقلته  
 واهل رده على نوع اليهود والغالبة انه ينظر الى العورات في السطوح  
 وغيرها وهو ضيق فاما اذا كان امكاً لم يلزم الاستئناس ولا يطير بها  
 فلا يزول عدالة لان امساكها في السيوت مباح او الطنوع ولا من  
 اليهود ويقع للناس لا نه يهيم على نوع فسق ويجعلهم على ارتكاب كبيرة  
 ولا يمنع عادة من المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع  
 نفسه لا زالة الوحشة فلا يقدر في الشهادة او تركب ما يجد به اي يات  
 نوعاً من الكسب الموجهة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وذا دليل  
 قلته ديانته فلعلي يحذر على الشهادة ذور كذا في الكافي اقول طاهر هذا  
 مخالف لما نقلنا عنه في شرب الخمر سرّاً لكن التوفيق بينهما ان المراد بكونه  
 ما يجد به ليس ارتكاب ما من شأنه ان يكذب بل ارتكاب ما يجد به  
 بالفعل ولا يكون ذلك لا باظهاره واطلاع الشهود عليه او يدخل الحرام  
 على ازاره ان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المالاة او مال  
 الربو لانه فاسق وشرط في المبسوط ان يكون مشهوراً باكل الربو

ظلم



لان التجار قلما يتخلصون من الاسباب المفسدة للعقد وكل ذلك دليلا على انه  
 من الاشياء التي يجب بغير او يقام بالشطرنج او بغيره بالشرط في العقد  
 لان كل منهما كبيرة يدل على الدناءة فاما ما جرد اللعب بالشرط في برون فاما  
 صلوة فليس يفتق ما في الشهادة وان كان مكررا عندنا لان من جرد  
 فيه ما كان لكونه مباحا عند الشافعي واما ما يلعب بالشرط فهو مودود  
 مطلقا او يبول او ياكل على الطريق قيد لهما او يظهر سب السلف وهم الصالحين  
 والعلماء المجتهدون لان هذه الافعال تزل على قصور عقله وجرؤته ومن لم يتبع  
 عنها لا يمنع من الكذب بخلاف من لا يتركها شهدا كما بينا الميث ان باباها  
 او هي البينة التي جعلها الشخص وصيا وهو الذي ذكره الشخص بغيره اي كونه وصيا  
 صحته في شهادتها احسانا فان الموصي ذلك لم يقبل والقياس ان لا يقبل  
 وان ادعى كشهادة واثبت كيث الذي غير بين لهما على كيث دين وهديونية اي  
 غير بين كيث عليه ما دين والموصي لهما اي رجلين او صرحا لهما كيث ووصية  
 على ان يصار اي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكالا القياس انه  
 لا يقبل شهادته هو لا لانها تجوز ان انفسها ما عتقها بشهادتها فخر ذلك  
 لان الوكيل قصد ان يثبت من تصرف لهما ويقوم باحياة حقوقهما  
 والغريمي قصد ان يثبت من يستوفيان حقهما او غير ان بالدفع اليه ولو  
 قصد من يعينهما على التصرف في مال الميت والموصي لهما قصد ان يثبت من  
 يدفع اليه حقهما وجه الاستحسان انما ليست بشهادة حقيقة لانها توجب  
 على القاضي مالا يمكن منه بدونها وهذا ليس كذلك لتمكن من نصب الوصي  
 او وصي الوصي والموت معروف حفظا لاموال الناس في التصديق كونه  
 ان يتأمل في صلاحية من نصبه واهلية وهو لا يشهد انهم كفؤة مؤنة  
 اتبعين ولم يشترطوا شيئا فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل لثقة  
 مؤنة تعيين القاضي ولو شهدوا بالاباها الغائب وكله بقبض دينه  
 اي نادتها سوارا على الوكيل او كالة او كالتكليف الشبهة في شهادتها لانها  
 يشهد ان لا يبرها وقد بطلت لانها شهادة على جرح وهو ما يفتق

نصب

ولا يوجب

ولا يوجب عليه حق الشئ او العبد فانها لا تقبل كغاسق او كالم الربوا او  
 انما يشترط في وجوب ذلك كاسبائه لانها انما يقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي  
 وسع القاضي الزامه والفسخ ليس كذلك لانه يدفع بالتوبة والاحتجاج  
 وان كان امره انما على الجرح كمن لا خفي في ثباته ان لا يتعلق له بالجرعة في  
 لوقام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر به بكذا وعطاهم ذلك مال الذي  
 عنده تقبل كما سبائه قال صدد الشراء اقام البينة على العدة فان اقام  
 الخصم البينة على الجرح ان كان الجرح جرحا جرحا ولا تعتبر بينة الجرح وانما خفي  
 ان صورة هذه المسئلة بهذا انه ان لم يقع البينة على العدة فاجبر خبر  
 ان الشهود في ان او كالة الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدة  
 سيما اذا اخبر خبر ان الشهود في ان او كالة الربوا فاجبر ان جرح ان شهد  
 قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهو من باب الديانات وذلك  
 فيه خبر الواحد كافر في كتاب كرامة والاحتسان وبعد التعديل دفع للشهادة  
 بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعترف ومن القو  
 المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو السير في كونه الجرح المحرم مقبولا  
 قبل التعديل لو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى اصابة الشهادة  
 واثبات حق الشئ او العبد فاصحح هذا التحقيق ما اعترض عليه  
 بعض المتصنفين بلا شعور على مراد القائلين مع ذلك راجل من القواعد  
 وخالف حيث قال قول فيه نظر اذ الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر  
 سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره من المصهور  
 المقيدة لذلك قلت بعد التعديل قبل قبيل مثل ان يشهدوا على ان  
 شهدوا المدعي فسقه او ذمته او كالة الربوا او شرب خمر او سب اقرانهم  
 شهدوا بالزور او على اقرانهم انهم اجروا في هذه الشهادة او على اقرانهم  
 الا المدعي يبطل في هذه الدعوى وانما لا يشهد له على المدعي عليه وهذه كالة  
 وانما لم تقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان العدة بعد ما ثبتت لا  
 ترفع الا باثبات حق الشئ او العبد كما ترفع وليس في شئ مما ذكره

مطل



واحد منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الوضع كما توفقت  
على اقرار المدعي بغيره او اقراره بشهادتهم زورا وبائنا استأجر على هذه الشهادة  
لان اقراره بانه لا حق له في دعواه وقبلت ايضا على انهم ان الشهود عبيد ومملوك  
لقد فدانهم ذنوا ووصفوا الزنا وسرقوا منى كذا او شربوا الخمر ولم يتقوا  
العهد بان لم يزل الرجح في الخمر ولم يحض شهر في اباقي جدي بعد ان التقادح اذ لو كان  
متقاربا لا تقبل لعدم اثبات حق به لان الشهادة بخلاف متقادم موروثة او  
شركا للمدعي والمدعي ماله يشتركون فيه او قد فته والمقدوف يدعيه وان  
استأجر على كذا او اعطاه اياه او لا يجرى ما كان له عنده او انى صا حشر على كذا  
ورفعه اليهم على ان لا يشهدوا على زورا وشهدوا زورا فانما اطلب ما اعطيتهم  
وانما قبلت في هذه الصور لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والكل  
ما يستلزم احياء هذه الحقوق من شاهدة زور فانه في حادثة اى لم يقبل شهادته فيها  
ليس لغيره اى قاض غيره قبوله فيها لان الظاهر اى رد الاول لوجه شرعى فلا  
يكون مخالفا للشأن له شهادة قاهرة يتمها غيره يقبل في مثل الا يشهد وبالله  
انها في يد الخصم فشهد به اقرار فانها تقبل لان الحاجة الى الشهادة لا يشك  
يد المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان  
ثبتت كلاً الحكمين بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدوا فيها في يد المدعي  
عليه سألهم القاضي ان سمعوا تشهدون انها في يده او من معاينة لانهم ربما  
سمعوا اقراره انها في يده وطمنا ان ذلك مطلق لهم الشهادة كذا في العجالة  
وان شهدوا بالملك في كيد وادخلوا بالحدود حيث يقبل ان لما ذكره وان  
شهدوا على الكيد والنسب ولم يوفوا الرجل بعينه فشهدوا اقراره انه المسموع  
اى بذلك الكيد وسياسة نظا برها شهد عدل فقال او حجت بعض شهادتي  
لم يجرها بعينه بعد ما شهد تذكر لفظا تركه في شهادته فذكره تقبل اذ لم يكن  
فيه منافقته واطلق في الجامع الصغير والمجسط انه اذا لم يجر من مكان جاز  
ذلك اذ كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط عين ذكره الزم  
بينه الموت اولى من بينة الموت بعد البر بغير رجل جرح انسانا ومات

بلا ذكر

في الجرح

المجروح

مجموع فاقام اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه  
برأ ومات بعد عشرة ايام بينة اولياؤه لقول بينة الغيبين اولى من بينة  
كون القيمة مثل الغيبين ان وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وارث  
غيبا واقام بينة واقام المشتري بينة الا قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن  
بينة الغيبين اولى لانها ثبتت امر ازيد اولا لا بينة الفسار ارجح من بينة الصحة  
وبينة كون المكشوف عاقلا اولى من بينة كونه مخلوط العقل او جنونا بغير بينة  
الامة اقامت بينة ان مولاهما تبرها في مرض موته وهو عاقل واقامة الموت  
بينة انه كان مخلوط العقل بينة الامة اولى وكذا اذا خالف امراته في اقام الزوج  
بينة انه كان جنونا وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقل ارجح او كان جنونا  
وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان جنونا او المرأة على انه كان عاقل  
بينة المرأة اولى في الفصلين وبينة الكراهة اولى من بينة الطلع بغير ثبوت  
اقرار انسان لشيء طالبا فاقام المدعي عليه بينة انه كنت مكرها في ذلك  
الاقرار بينة الكراهة اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر **باب اختلاف في الشهادة**  
اعلم ان مبنى الباب على اصول مفردة منها ان الشهادة على حقوق العباد  
لا تقبل على دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم  
ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان  
اقامة حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصار كان للمدعي  
موجودة ومنها ان يشهدوا اذا شهدوا بالكثر من المدعى كان المدعى مكذبا  
فتقبل شهادتهم وان شهدوا بالقل تقبل ولو تفاق فيه ومنها ان الملك مطلق  
ازيد من المكيد ثبوتة من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب  
ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى و  
الشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقا لغيره  
في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى و  
الشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كذا في الفصل  
وسياحة زيادة تفصيل وتوضيح له وبه يعلم ان عبارة الوقاية ليست



كما ينبغي ان قال شرط موافقة الشهادة بالدعوى كاتفاق الشاهدين  
لفظا ومعنى ولهذا قلت بك مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى  
بل معنى فقط ولو ادعى ملكا مطلقا شهد به ملكا بسبب كدعوى الدار بالدار  
مثلا قلت لا نفي شهيد واحد باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة  
معنى كما مر وبذلك لو ادعى ملكا بسبب وشهد به ملكا مطلقا لا اقل  
لانها شهادة بالكثرة فادعى قبطا كما مر ويكفي تطابق الشهادة به والمعنى  
واللفظ لا يوجب اختلافه اي اختلاف المعنى بان يتطابق لفظها على الفا  
المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعند هذا يكفى الاتفاق في المعنى حتى اذا  
ادعى رجل مائة درهم وشهد شاهد واحد واخر بمائة درهم وشهد شاهد واحد  
واخر بخمسة لم يقبل منه لعدم المطابقة لفظا وعند هذا يقتضي باربعة  
الاتفاق الشاهدين لا غير في غيرها معنى فلو شهد واحد بها بالتمام والآخر  
بالثمن لم يقبل لانها معناه كما في الهبة والعطية وكذا لو شهد واحد  
بالف والآخر بالفين او مائة ومائتين او مائة وثلثين او ثلث مائة  
لا خلاف في المعنيين كما اذا ادعى مائة او شهد بها مائة والآخر بالالف  
به حيث لا يقبل كقوله اذا شهد بالالف او بالالفين حيث يقبل على الف وقا  
اي في شهادة احدى بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى المديون بالالف وهو  
الف ومائة لا تقام في الف وتقود احدى بمائة بخلاف ما اذا كان يدعي  
اتفاق فقط حيث لا يقبل لان المدعي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي  
ذكرنا انما هو في الدين وفي العين يقبل على الواحد فالواحد شاهد واحد ان  
يدين العبد له واخر ان هذا لم يقبل على العبد الواحد الذي اتفقا  
فيه بالتمام كذا في باب الشهادة في الشرب من الخيط وفي العقد لا اقل  
يقبل على ما سوي كما في القمار والكسب وكان المدعي هو البايع او  
المتشرك فلو شهد واحد بشراعه او كسبه بالف والآخر بالف وخمس مائة  
ردت لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالبايع بالف غير البيع  
بالف وخمس مائة فاختلاف المشهود به لا اختلاف الثمن فلم ينع القضاة

في الف

واحد

واحد منها ولو ان المدعي يكذب شاهد به كذا العتق بمال الصبي من قود  
والرهون والخلع ان ادعى العبد في الصورة الاولى والثانية والثالثة والرابعة  
في الشك والكرامة في الرابعة بيان هو لا يقصد وان اثبات المال بالاشارة  
العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى الآخر بان قال مولى العبد انتقلت  
على الف وخمس مائة والعبد يدعي الف وقال له القضاة من هذا حكم على  
الف وخمس مائة والقضاة على الف وكذا الباقين فلو دعوى الدين  
في وجوبه ان ثبت العقد والعقود والطلاق باعتراف صاحب الحق  
بقبول الدعوى في الدين كذا في الهبة والمديون في الرهن او كان المثلث  
كان دعواه في الدين بلا خفاء لان الرهن لا يكون الا بعد تقديم الدين  
فيقبل البينة في حق ثبوت الدين كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالف  
فهنا وتبعا للدين كذا في الكفالة قال حميد والشرعية ليس هذا كدعوى الرهن  
لان الدين ثبت باقرار المدعيون فيمكن ان يقولوا هذا شاهد بالالف  
وعند الآخر بالكثرة ويمكن ايضا ان يكون الحق هو ان كثر كنه قضى الزائد على  
الف او يدعيه احد الشاهدين دون الآخر فالشوقي بينهما حكما اما هنا  
قالا ثبت بتبعة العقد والعقد بالف غير العقد بالالف فحق على  
كل واحد شهادة فرد فلا تقبل في الطرفين الا في قول لا يشبه لا يجب ان  
يكون في حكم المشبه به بجميع الوجود بل في المدعى كدعوى الرهن انما  
ان كانا مختلفين لفظا لا يقبل عند الجمع وان كانا متفقين فانه ادعى  
الاقل يقبل شهادة الشاهد بالكثرة وان ادعى الاكثر يقبل على الاقل وانما  
كان كذلك لان المال في هذه الصورة الرابع وان كان ثانيا بالعقد حين  
العقد وتابعه كره الرهن بالعكس على الدعوى لما عرفت ان صاحب  
الحق ان اطرف بالعقد والعقود والطلاق والمدعي في الرهن اذا كان  
هو المثلث كان الدعوى في الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبر بالتبع  
لدين كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال ثبت بتبعة العقد انما شاذ  
عدم التفريق بين ثبوت العقد وزواله فذكر في الجارة كالبيع في اول



في النكاح بالقبول

المدة للحاجة الى اثبات العقد والى بعد ما قدس هو الموجد ان لا حاجة  
هنا الى اثبات العقد والنكاح يقع بالاقبال مطلقا اي سواء كان المدعى  
من الزوج او المرأة والمدعى مدعى الاقل او اكثر وعند هذا يبطل الشهاده ولا يفتى  
بشيء مما في البيع لان المقصود من الجائدين اثبات السبب والنكاح بالقبول  
وعلمنا انه وان كان المال في النكاح تابع ولهذا يقع بالتسمية المهر ومن حكمنا  
ان لا يغير الاجل الا يرى ان لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده فكذا لا  
يختلف باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاجل وهو الملك والحل فوجب القضاء  
به وانما وجب بغير المهر لان المهر ما لا يفسد فوجب القضاء باقل المقدارين كافي  
المال المنفرد شهادته بالف وقال احد هما قضى غسانه قبلت بالف لانها  
اتفقا عليه كما اذا شهد بغير الف وقال احد هما قضاه اي ذلك الوقت قبلت  
الشهاده على الوقوف لانها قضا عليه وروى قوله قضى غسانه في  
الاولى قضى الوقوف في الثاني الا اذا شهد معه آخر زوج يوجب نصا بالشهاده  
ولا يشهد من علمه القضاء في الصورين حتى يوافق المدعى بما قضى فلا يكون  
على الظاهر بهذا البطلان يوم كذا ملكه وشهد آخر ان يقبله فيه في ذلك اليوم  
وذا تابعه ان اربعة رجال اجمعوا عند قاضي فشهد اثنان منهم بما ذكره ولا  
الآخران بما ذكره ثانيا واد شهادتهما الا احدى لهما قضيتين كاذبة بيقين  
فان قضى باحديهما ردت الاخرى لرجحان الاول بالسبق شهدا بغيره  
واختلفا في لو نها بان قال احد هما كانت بيضا والاخر كانت سودا او قال  
احد هما كانت صفراء والاخر كانت حمرا قطع وقال لا يقطع لانها اختلفا  
في المشهود به فيمنع به القبول كما اذا اختلفا في الذكوره والانوثه واختلفا  
في اللون في الغصب بل اوله لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشهادت  
والثابت هنا حد يسقط بها ولما اختلفا فيما ليس من صلب الشهاده و  
لهذا لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن ان يكونا في حقيقة  
باللون احدى شقيهما اسود والاخر ابيض ويرى احد الشاهدين احدى طرفيهما  
والاخر الاخر بخلاف الذكوره والانوثه لانه لا يعرف الا بالقبول منه وعند القبول

لانه شهادة فرد

يكوفه

لا يقع

لا يقع الا بشهادة فلا يستعمل بالتوفيق وبخلاف الغصب لانه يقع في الشهاده  
فيتمكن الشاهدين من القبول من الغائب فشاغل جميع اللون المعتبر  
فلا تستعمل بالتوفيق ملك المورث لا يقضي لوارثه بلا جواز الشاهدين وتبين معنى  
القبول بقوله ما مات وتركه ميراثا او ملكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان  
الشهاده بالميراث هل تحتاج الى الجرح والتفريق هو الا يقول ما ذكر في المكان ولا يفتى  
ابوع ومحمد لا بد منه خلافا لابن يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك المورث  
لكونه المورثه خلافا له ولهذا يرد بالغيب ويرد عليه به قضاه الشهاده بالملك  
لمورث شهادته به للمورث وبما يقول ان ملك المورث يتجدد في حق العاين ولهذا  
يجب عليه الاستمرار في الجارية المورثه ويجوز للمورث الغنى ما كان صدقة على  
المورث النقيير والتجديد يحتاج الى النقل فلا يكون استصحابه حال مثبتا كما  
يكفي بالشهاده على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت لا تنقاع المورثه  
وكذا الشهاده على قيام يده لان لا يدعى عند الموت تنقيب يده ملكه بواسطة  
الضمان اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت انه يستوي سببا وبينين  
مكان يده من الغصب والوديع فاذا لم يبين خالفا بين من حاله ان ما في  
يده ملكه فحجب اليد عند الموت دليل الملك كذا في كالميراث في خادقه فايد به قوله  
ان الشاهدين كانا اي ما يدعيه المورث لايه عاينه او اودعه او اجره  
واليد يعني اذ مات رجل فاقام وارثه بينة على اذنها كانت لايه عاينه او اودعه  
الذي هي في يده خانه ياخذ ولا يكلف البينة انه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق  
اما عند ابن يوسف فلا نه لا يوجب الجرح في الشهاده واما عند هذا فلا في قيام اليد  
عند الموت يعني من الجرح وقد وجدت لانيه المستعبر المودع يد المغير والمودع  
شهادته في ذلك اذ ردت يعني اذ كانت دار في يد رجل فادعى من اخرها له واقام بينة  
انها كانت في يده عند شهادته يستعمل يقبل وتبين يوسف انها تقبل لان الثابت  
بالبينه كالثابت باقرار المصنف ولو اقر المدعى عليه به دفعت اليه المدعي فاقامها  
ان هذه شهاده قامت على جهول هو اليد فانها لان منقطعة ويجوز ان  
كانت يده ملكا او وديعه او اجاره او غصب فلا يكلف باجاءتها بالثابت الا



ان يقول ان الشاهد ان وانه المسمى عليه احدت اليد فيه فيقضي له ان  
 المسمى باليد وكون المسمى عليه بالتسليم المسمى على المسمى لا يصح ان يكون  
 به ان يرد الالبس منه مقضيا عليه حتى لو رجع المسمى عليه بعد ما ان  
 تقبل في الفعارة وانه المسمى عليه به ان يكون في يد المسمى عليه او شهد  
 المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد  
 المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد المسمى عليه في يد  
**على الشهادة** اعلم ان جوازها في المحاكم والقباس لا تقتضي لانه  
 او اذا جازها بدنية لوقت الاصل الحق المشهود له لعدم الجوار والناية  
 لا يكون في العبادات البدنية كغيرها من الجوار في كل حق لا يسطر  
 الحاجة اليها لان الاصل قد يجرى من اثارها الموت او سوره ونحو ذلك فلو لم يكن  
 لادى الحاضرين كغير من الحقوق ولم يجرى من اثارها الموت او سوره ونحو ذلك فلو لم يكن  
 على شهادة الفروع ثم في غيرها شبهة البدلية لان البدل لا يضر اليه  
 الا عند الجواز الاصل وهذه كذلك وقد لا يقبل فيما يسطر بالشبهات كشهادة  
 النساء مع الرجال ويقبل فيما لا يسطر بشبهة بشرط تعدد حضور الاصل  
 او اصل الشاهد في القضية بموت او مرض او يكون في مضارضا لا يستطيع  
 به حضوره مجلس الحكم او سواها يكونا غائبا مسيرة ثلثة ايام فضاء  
 فجوازها بالحاجة ونما تسمى عند جواز الاصل بهذه الاشياء بتحقيق العجز عن  
 وعن ابن يوسف انه كان في مكان لو غدا لادى الشهادة لا يقدر ان يبيت  
 باليد مع الشهاد اعيان حقوق الناس قالوا الاول حسين واثنا عشر  
 وبه أخذ الفقهاء ابو الليث وبشرط شهادة عدد من كل اصل يقول على ان يكون  
 على شهادة رجل الا شهادة رجلين وان لم يجاز فرعا بما يعنى لا يجب ان يكون لكل  
 شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل في كيفية  
 الشهادة على الشهادة بان يقول الاصل في طلبها للشهادة على الشهادة ان الشاهد  
 يكون اى بالافلاان بن فلان الفلاني او من يدى كذا مثلا ويقول الفروع الشاهدان  
 فلانا الشاهد على الشهادة بكذا وقال بن فلان ان الشاهد على الشهادة في ذلك لا بد من

شهادة

صفحة ٢٢

شهادة الفروع وذكر شهادة الاصل ذكر التحميل والعبارة المذكورة تفيد ذلك  
 كونه من وسط العبادات وانه عند الاداء لفظا اطول من هذا وهو ان يقول  
 الفروع عند القاضى الشاهد ان فلانا الشاهد عندى ان فلانا فلانا كذا من  
 المال الشاهد على الشهادة فاعرف ان الشاهد على الشهادة وانا الشاهد على الشهادة  
 بذلك لان ذلك ثمان شهادات والمذكور اول خمس شهادات وقهر  
 منه وهو ان يقول الفروع عند القاضى الشاهد على شهادة فلانا بكذا وفيه شهادات  
 ولا يحتاج الى زيادة شهادات وهو اختيار الفقهاء ابو الليث واستاذ ابو جعفر  
 كذا في العبارة ثم تعديل الفروع لا يصلح لانه ان كان عدلا يصلح للتوكيد والاصل  
 للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة نفسه لا يصح الا بتعديله كما تقول  
 العدل لا يثبت بملكه كما لا يثبت في شهادة نفسه مع احتمال انه انما يشهد بصحة  
 مقبول القول كما حداه كما يصح تعديل عدل الشاهد بن مولى كذا كذا  
 ان كان عدلا في ذلك سكت في الفروع من تعديل الاصل مع نقله اى نقل شهادته  
 الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط وقد لو اى يعرف القاضى الذي سمع شهادة  
 الفروع بكونه الاصل من هو اهل للتوكيد كما اذا حضر واذا شهد واما ان ثبت  
 عدلهم حكمه الا فلا انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفروع قال في الكافي معنى  
 المستدرك انهم قالوا اما لنا شهادة على هذه الحادثة وما تواترنا بها من جوار الفروع  
 يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حفرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع  
 وان لم ينكروا هذا لان التحميل شرط وقد خلت للتعارض بين الخبرين يعني خبر  
 الاصل وخبر الفروع وقال الزبيري معناه انما قال هو الاصل لم يشهد على شهادتنا  
 فماتوا او غابوا في جوار الفروع وشهدوا عند الحكم لم تقبل شهادتهم لان التحميل شرط  
 ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصل يعمل ان يكونوا  
 صافين فلا يثبت التحميل مع الاحتمال قول قد وقعت العبارة في الهداية و  
 شروحه وسائر المعبر ان بكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في  
 الكافي ولا يخفى على احد مغايرة الشهاد لشهادة فكيف يصح تعديلها به وتعل  
 منشأ خطه قوله لان التحميل لم يثبت للتعارض فان معنى التحميل هو الشهاد

٢١٢



وحق عليه ان التعميل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا المبلغ من الكفار  
الشهادة لانه كناية وهي بلغ من التصريح بشهادته ان اثنين على فدانته بئس خلاف  
الغلاية او قالوا اخبرنا بما جرت به اجراء المدعي باجرائه لم يعرفها انها هي قبل ان  
للمدعي بانه شاهد بانها هي لانه التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادته  
والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحايزة ويجعل ان يكون لغيرها فدانته من اثنائها  
الحايزة فدانته من قبل ما من شهادة قاهرة بغيرها خدع كذا الكتابة الحكم يعني  
ان القاضى اذا كتب له قاضي آخر ان فدانته فدانته عندك كذا من المال على ان  
بنت فدانته الغلاية وادعى المدعي اذ كان عند القاضى مكتوب عليه وانكرت لمرارة  
ان يكون هي النسبة بتلك النسبة فدانته من شاهدين آخرين يشهدان انها  
هي النسبة بتلك النسبة ولو قالوا ان الشاهد الا فيهما في المستلزم  
المذكور كما ليس ان النسبة التيمية لم يحكم حتى ينسبها اليه فدانته بكونه  
الحاير القليلة الخاصة او جديا اذ لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة  
والنسبة التي تبيح عامة اذ لا يحصل عدد واحد على خلاف النسبة التي لا فدانته  
حتى ان ذكره يقوم مقام ذكر المدعي لانه على فدانته مقام المدعي لادني  
الشاهد الا اصل على شهادة ثم نهاه اي انفع عنها اي عن الشهادة لم يصح اي  
نبيه كاذب ان شهادته على شهادة مسلمين كذا فدانته لم تقبل كذا شهادتها على  
القضاء كذا فدانته تقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح  
هذه المسائل الاربعة من الخاتمة من ظهر ان شهادته وادانته او على نفسه انه  
شاهد وادانته تقبل رجل او مائة فدانته او شهادته برؤية الهلال فمضى بشي  
يوما وليس باليسار عليه ولم يري الهلال فمضى فدانته بالشهادة فدانته كذا  
اعلم ان شهادته الزور يعز وادانته تقبل شهادته اول لانه انكسب كبره تقبل  
فمضى باليسار وليس فيها عذر فمضى فدانته زجره له وتكيد الا انهم اختلفوا  
في كيفية فقال ابو يعز شهادته فقط وقال يعز ويحبس وهو قول  
الشافعي لانه روي عن عمر بن الخطاب ان شهادته الزور اربعين سوطا وسمع  
وجهم وانه ان شهادته لا يشهره ولا يهره فيبعثه الى سوقه ان كان سيوفيا

ولا قوله ان كان غير سوي في بعد العصر في اجمع ما كانوا ويقول انما وجدنا بهذا  
شاهد زور فاحذروه وخذوه التماس وشرح كان فاضيا في زمن الصحابة  
ومثل هذا التفسير لا يخفى على الصحابة ولم ينكر عليه احد منهم فحل اجماع  
**باب الرجوع عنها** هو ان يقول كنت بطلتها فيها ان الشهادة وكجوه كان  
يقول رجعت عما شهدت به او شهدت برؤيتها شهدت فلا يكون انكارها  
رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يقع ان الرجوع الا عند القاضى  
سواء كان هو الاول او غيره لانه الرجوع توبه والتوبة على حسب الجناية  
فالسبب بالسبب والاحكام بالاحكام وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم  
فالنوبة عنها يتقيد به وان لم يقع الرجوع في غير مجلس القاضى فاذن  
الشهود عليه رجوعها واقام عليه بينة او جرحها اذ اراد تخفيف الشاهد  
لم يقبل القاضى بينة عليه ولا يخلصها لان البينة واليمين يترتبان على ركن  
صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضى باطله حتى لو اقام البينة ان رجوع  
عند القاضى فلا لا وجه له كمال قلت بينة لصحة السبب وحكم بعد القضاء و  
قبض كمال التعزير والتضييع اما التعزير فلما قرءوا التضييع ان تضيق ما  
انقاه بشهادتها فلا قرارها على انفسهم ما بسبب الضمان وهو الشهادة  
بالطه والتمساقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه وانما قال وقبض لان القاضى  
اذا قضى ولم يقض المدعي موداه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق ولم ينقض  
اي القضاء لانه كمال لا يتحقق بالكلام المتناقض لا ينقض بالكلام المتناقض  
وهذا خبره اي قبل القضاء التعزير فقط وقدر العبرة في حق الضمان لا ينافي  
ان الرجوع بهذا هو الراجح وقدره يقول فان رجوع احد ما ضمن النصف  
اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاها احد ما على الشهادة يتولى الحجة  
في النصف فجب على الرجوع ضمنا ان عالم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان  
لا يثبت الحكم ابتداء بعض العلة ثم تبقى بقا بعض العلة كابتداء الحول  
ينعقد من بعض التصدياق ويبقى منعقد ابقا بعض التصدياق والنا رجوع  
احد الثلثة لم يضمن الى الرجوع اذ بقي من سبق بشهادته كل الحق وان رجوع



اخر ضمتنا الى الرجاء ان النصف اذ بقي على الشهادة من يبق به نصف المال وان  
 رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمت الربع اذ بقي على الشهادة من يبق به ثلثه  
 والرباع وان رجعتا ضمتا النصف ببقا من يبق به النصف فان رجعت  
 من رجل وعشرة نسوة فلا ضمة الا لبقا من يبق به ثلثه اذ بقي على كل المال هو رجل وامرأتان  
 فان رجعت امرأتان ضمت الثلث والربع ببقا من يبق به ثلثه والرباع الخ  
 ان النصف يبق بالرجل والربع بالباقية وان رجعت كل امرأتين بالرجل والنساء  
 فعليه السدس من ثلثه والنصف عند ما يبق وهو خمسة اسداس في  
 الاول والنصف في الثانية عليه من على القولين لهما ان النساء وان ثلثه  
 في الشهادة لم يبق الا مقام رجل واحد ولم يبق الا يقبل شهادة امرأتين لا باقية  
 وكان الثابت بشهادته ونصف المال بشهادته نصفه وكل امرأتين  
 تقومان مقام رجل واحد وعشرة نسوة كخبر رجال فصار كما لو شهد بيسة  
 رجال ثم رجعوا فان الضمان عليه يكون اسداسا وان رجعت امرأتان  
 العشرة فقط وبقى رجل والنصف وفاقا اما عندنا فاقط لان الثابت بشهادته  
 نصف المال كذا عندنا اذ بقي من يبق به نصف المال فصار كما لو شهد ستة رجال  
 ثم رجع خمسة وضموا رجلا لا تشهد مع امرأة فرجعوا الى كل لان المرأة الواحدة  
 ليست بشهادة امرأتين ان كانتا تشهدوا واحدة وكانت الواحدة بعض الشاهد  
 وكان القضاء مستندك شهادة رجلين على امرأة ولا يضمن دمج في النكاح  
 بمهر حسن مطلقا سواء شهدا عليها او عليه الا اصل انه كشهوده ان لم يمتالا  
 بان كان قضاها او نكحها او نحوها لم يضمن الشهود وعندنا خلافا للشعبي  
 وان كان مالا فان كان الخلاف بعوض اجدله فلا ضمان على الشاهد لان الخلاف  
 بعوض كل اختلاف وان كان بعوض لا يعادله فيقدر العوض لا ضمان بل  
 فيما واه وكان الخلاف على خوف اصيل وجب ضمان الكل اذ تقدر هذا فتقول  
 اذ ادعى رجل على امرأة نكاحا وبين واحدة واقام عليه بينة فقتضى النكاح في رجعا  
 عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل او اكثر  
 لانها اذا اتلفا البضع عليها بعوض لا يعادله ولكن البضع لا يتقوم على

المختلف

خبرة المتكلم

المختلف وانما يتقوم على المتكلم فان ضمان الاتلاف بقدر المثل ولا ضمان بين  
 البضع والمال فاما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما على المثل فظهر  
 الا ما زاد على مهر مثلها يعني انه كان مهر مثلها مثل المسمى واكثر لم يضمن شيئا  
 لانها اوجبا المهر عليه بعوض يعادله او يزيد عليه وهو البضع لان عند الدخول  
 في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاتلاف بعوض يعادله البضع البضائ  
 وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمت الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه  
 قدر الزيادة بعوض ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما نقص من قيمة  
 المبيع ان ادعى المشتري بان يقول ان المشتري هذا العبد من هذا الرجل فان  
 وهو يساوي الفين فانك المدين عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمانات  
 البائع لانها اتلفا عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما زاد على القيمة  
 من الثمن ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري هذا العبد من هذا العبد  
 بكذا وعليه الثمن وانكره المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالثمن  
 وهو يساوي الفين ثم رجعا بضمانات للمشتري لانهما اتلفا عليه ولا  
 يضمن في الطلاق قبل الوطء الا نصف مهرها يعني اذا شهدا بالطلاق قبل  
 الوطء ثم رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الوطء  
 لان المهر نكاح بال دخول فلا اتلاف وضمن في العتق القيمة يعني اذا شهدا  
 على عتق عبد ثم رجعا ضمن قيمة العبد وضمن في القصاص المدين يعني اذا  
 شهدا ان زيدا قتل كذا فاقض زيدا ثم رجعا يجب لدية عندنا لا القصاص  
 لان جزا رجلا شره الفعل ولم يوجد منها ذلك وعندنا لا يقتضي يضمن  
 الفرج رجوعه لان حكمه اخص من اذ شهدا في مجلس القاض فكان الاتلاف  
 مضمنا اليه فيضمن لا يقول بعد الحكم كذبته شهود الا اصل او غلطوا في الحكم  
 لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يثبت  
 في قولهم لان القضاء المقتضى لا يقتضي بقولهم كما لا يقتضي رجوعهم كذا  
 في الكافي ولا الاصل يقول ما شهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم  
 وقالوا لم شهد شهود الفرج على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يوجد من يشترى



وضمن سبب موجب للضمان لا تكاد يجمع سبب الخلاف وهو ان الشاهد على شهادتهم  
ولا يبطل القضاء للتعاوض بين الجنبين فصار كرجوع الشاهد بخلاف  
ما قبل القضاء لانهم انكروا التمسك ولا بد منه او بقوله اشهدته وغلطت  
يعني ان قال لا حصول شهادتهم كذا غلطنا فانهم لا يضمنون عندنا واما  
يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد  
ضمنوا لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فكانت معهم وشهدوا في حضور  
ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفروع ضمن الفروع فقط عندنا لان  
سبب الخلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء وذا وجد من الفروع عند  
محمد المشهود عليه فخير بين تضمين الفروع وتضمين الاصول لان القضاء  
وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول  
من حيث ان الفروع يابسون عنهم نقلوا شهادتهم باورام ومنهم المزمع بالرجوع  
يعني ان المزمع ان رجوع عن التوكيد ضمن سند الرجوع لان الحكم انما يضاف الى الشاهد  
والشهادة انما يجهز حجة بالعدالة وهي انما تثبت بالتوكيد فصار في بعض  
علمة العلة كالمعنى فانه سبب كسفي السهم في الهواء وهو سبب الوصول الى المرمى الى  
وهو سبب الرجوع وهو سبب انزاله الى وهو سبب كونه في اضعف الموضع الى  
الذي هو العلة والى متى يجب عليه الحكم القليل من القضاء والدية والكفاة  
وعندنا لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهادة فصار كالمشهود على المشهود  
عليه بان شهدوا باحسانه لا شهادته الاحسان يعني لو شهدوا باحسانه  
ثم رجعوا لم يضمنوا لان شرط محض كما ضمنوا به اى بالرجوع شاهد اليقين  
لا الشرط يعني ان شهادته انما يثبت باليمين وقال انه قال بعد ان دخلت  
الدار فانت حرة او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طاهرة او غير ذلك  
بها وشهد آخر ان بوجود الشرط اى دخول الدار ورجع الوفيان بعد  
الحكم فالضمان على شهود اليقين لا وجود الشرط وهو قيد العبد ونسب الامر  
لانهم شهدوا العلة اذ التمسك بما جعل بالحق والتطبيق والذين يثبتون  
تلك العلة والتعليل بالشرط فكانت تعد وجود الشرط اضعف لثبوت

ملاحظة

الى علمته ازال المانع **كتاب الصلح** او ردها لانه انما يصار اليه اذا  
لم يكن من المدين عليه قرار ولا يمدح شأنا سبب ان يورده بعد الاقرار  
والشهادة هو لغة الصلح المصاحمة وهو خلاف المحامدة واصلا من الصلح  
بمعنى الاستقامة الحال وشرا مقدر رفع النزاع وكونه الايجاب والقبول  
لان يقول المدين عليه صا طنتك من كذا على كذا او من كذا على كذا او  
يقول لا اقر قبيلت او ذمت او ما يدل على رضاه وقبوله وشرط العقل  
وهو شرط في جميع التمرعات الشرعية فلا يصح صلح المجنون وحبس العقل  
لا الباطل فصح من الصبي المأذون ان يقع او يرضى عن امرين يعني اذا رضى  
الصبي المأذون على ان ياتى فضا له على بعض حقه فان لم يكن له عليه  
بينة جاز الصلح اذ عندنا تعدلها لا طلق له الا الخصومة والخلاف والمال يقع  
له منها وان كانت لم يكن لان الخط يتبرع وهو لا يملكه وان اقر الدين جاز  
سواء كان له بينة او لا لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون في التجارة  
كالبالغ ولا الحرية يعني ان حرية المصالح ليست بشرط ايضا فصاح  
الصلح من العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على خط  
بعض الحق اذا كان له عليه بينة وبذلك التاجيل مطلقا وخط بعض الثمن  
للعيب لما ذكر ولو صا له لبيع على خط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصبي  
المأذون ومن المكاتب فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر لانه بعد ما بقي  
عليه رده فان تجر المكاتب فادعى رجل عليه دين فاصطلمها ان ياخذ  
بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بينة لم يكن لانه لما تجر صا رجوعا  
فلا يصح صلح وشرط ايضا ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثانيا في  
الحال حقا مع وقوعه على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح يقول  
فلو ادعت مطلقة على زوجها ان صبيها في يده ابنها منه ويحسد فضا  
من المصالح بطلان النسب حق الصبي لا حقا فلا يملكه  
ان حق غيره ووقع على قوله ثانيا في الحال يقول ولو صا له الكفيل بالنفس  
سلام على ان يبرأ من الكفاة بطلان الثابت عطاب قبل الكفيل بالنفس



حق المطالبة بتسليم نفسه كلفوا بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانها  
صفة الولي فلا يجوز الصلح منها بخلاف الصلح من القصاص لان لكل هناك بصير  
محمودا في حق الاستيفار فكان الحق ثابتا في كل فمك لا يتبين عنه الصلح  
كذلك الصلح من الشفعة يعني ان الصلح الشفع من الشفعة التي وجبت له على شيء  
على ان يسلم التذلل للمشتري فالصلح باطل اذ لا حق للشفيع في المحل سوى حق  
التفكك وهو ليس باثبات في المحل بل هو عبارة عن الولاية كما هو في حق سلب  
قول لا لا تنع بقوله ولو صلح من هذا بطل يعني لا يجوز ان يكون المصلح من حق  
الشفيع فيكون كان مالنا او ديننا او حقنا ليس بمال حتى لا يصح الصلح من هذا  
الترادف والسرقة وشرب الخمر بالانقضاء او سارقا من غيره او شاربا من غيره  
على مال على ان لا يرفع اليد على شيء من حق الله تعالى ولا يجوز الصلح من حقوق الله  
المصلح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفار كل حقه او استيفار بعضه  
واسقاط الباقي او بالمعاوضة فكل ذلك لا يجوز في حق غيره وكذا اذا صلح من حق  
القدن رجلا فصالحه على مال على ان يعرض عنه لانه وان كان للعبودية حق فالغالب  
حق الترخ والخلوب ملحق بالمعدوم شرعا بخلاف التعزير حيث يصح الصلح عنه لانه  
حق العبد والقصاص في النفس وما دونها لانه ايضا حق العبد وشرط ايضا  
كون البديل مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه  
واشبهها اذ لو كان الصلح يهرق العاقل بقدر الامكان اذا كان من مال كمال كان  
في معنى البيع فلا يصح الصلح من الخمر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم وكذا ذلك  
لان في الصلح معنى المعاوضة فمالا يصح للعووض في البيع لا يصح لغيره في الصلح  
معلوما ان ائتمن في قبضه والى الم يشترط معلوميته فان من ادخل في امره او  
المدعي عليه حقا في عاقبته فصالحا على ان يترك كل احد منها دعواه قبل صلبه  
صحيح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لانه جهالة الساقط لا يفيض في المنازعة  
كذلك الكتاب او منفعة فان صلح على خدمته بعد بعينه سنة او كواب دابة بعينها  
او زراعة ارض او سكنى دار وقفا معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة  
لانها تملك المنفعة بعوض قد وجد وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى لما قرأته

بأن قد

قبله

مقد يرفع

مقد يرفع النزاع وهو الصلح اما باقرار من المدعي عليه او سكوت منه بان لا يفي  
ولا ينكره انكارا وكل ذلك جاز لقولنا ان الصلح غير ترفيع بالتقدم فانظر في  
الاول ان الصلح باقرار يسع في احكامه لو وقع من مال كمال لان حقيقة البيع عبارة  
مال كمال كما هو في حق الله في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع وهي الشفعة  
والترجيع وبعبارة اخرى وبعبارة شرط والفساد بجهالة البديل لانها هي  
المنفعة لا المنازعة ولا جهالة المصلح عنه لانه يسقط والساقط لا  
يفضي اليها وان استحق المدعي وبعضه رجع المدعي عليه على المدعي بالبديل  
في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد على كذا دار او بعضها  
منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثانية بخمسائة فان استحق البديل  
او بعضه رجع المدعي وهو زيد على المدعي عليه وهو بكر بالمدعي هو الدار او  
بعضها لان كل منهما عوض عن الآخر فايها اخذ منه بالاختصاص رجع بما  
رفع ان كانا كل واحد ان بعضهما فبالبعض كما هو حكم المعاوضة وكما جاز  
عطف على قولنا يسع لو وقع الصلح من مال منفعة لانه العبرة للمعاني و  
الاجارة تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح انما يشترط التوقيت فيه ويظهر  
بموت احد بهما في المدة كما هو حكم الاجارة وقد مر والاحكام ان الصلح يسكوت  
وانكار معاوضة في حق المدعي لانه ياخذ عوضا عن حقه في زعمه وقد امكن  
وقطع نزاع في حق الآخر اذ لو لاه لبق النزاع وان لم يميز وهذا في الانكار  
ظاهر واما في السكوت فانه يحتمل اقراره وانكاره فلا يثبت كونه عوضا  
في حق بائنه مع حكمه على الانكار اذ لانه فيه دعوى تفريق الذمة وهو  
الاصل فلا شفعة في صلح من دار مع احد بهما يعني اذا ادعى رجل على آخر داره  
فكسب الآخر او انكر فصالح عنها بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستوفى  
الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعي من نفسه لانه  
انه يشترطها وزعم المدعي لا يلزمه وجباي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي  
على الدار بان يكون بدلا باحد بهما اي من الانكار او السكوت لانه المدعي  
ياخذها عوضا عن حقه في زعمه فيعادل من زعمه والآخر يهرقها مثلها واد

كما حقت الدار كلها او بعضها  
رجع بكر على زيد في الاول او نصف  
وفي الثانية خمسة واربعة



استحق المدعى وبعضه في صورة الصلح بسكونه او انكاره المدعى البديل  
 الى بدل المدعى وبعضه ونجا صريح المستحق لان المدعى عليه لم يدفع اليه العوض الا بوضع  
 خصوصية من نفسه ويحق المدعى في يده من خصوصية احد فاستحق ان يحصل له مقصوده  
 ويظهر ايضا ان المدعى لم يكن له خصوصية فوجه عليه وان استحق البديل وبعضه  
 وجه الى المدعى في كل ان استحق كل العوض وبعضه ان استحق بعضه لان المدعى  
 لم يترك المدعى له البديل فانما في سبيل رجع بالمبدل هكذا بدل قبل تسليم  
 الى المدعى كاستحقاقه في الفصلين او فصل الاقرار وفصل السكون والادعاء  
 لان من اقر رجع بعد المدة التي للمدعى وان كان من انكار رجع بالمدعى الصلح  
 على بعض ما يدعيه لم يصح رجع اذا اقر رجع على اخره اذ فصله على قطعة منها  
 الصلح وهو على دعواه في الباقى لان الصلح اذا كان من بعض المدعى كان استيفاء  
 لبعض الحق والسقاطا لبعضه والسقاطا لا يرد على العين بل هو خصوصي  
 بالدين حتى اذا كانت تركه حيزا فبما رجع بعض الورثة عن نصيبه لم يترك  
 براءة عن الايمان الذي ياتيه في البديل الا بالبرار من دعوى الباقي هذا ما  
 قالوا من الجدية من جواز الصلح من بعض المدعى وبين ان يزيد على بدل الصلح  
 مثلا يكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض من البعض ويحققه بالبر  
 من دعوى الباقي لان البرار من دعوى العين جاز رجع الى الصلح عن دعوى المال  
 لانه في معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه وعن دعوى منفعة كان يدعى دار  
 سكنى سنة وصية او ما جاز رجع الوارث او اقر فصله على مال او منفعة  
 جاز لانه اقد العوض عنها بالجازة فكذا الصلح لكن لما جاز الصلح على المنفعة  
 اذا كانتا مختلفتين في الجنس بان يصالح عن السكنى على فدية العبد مثلا وانما اذا  
 اتحد جنسهما كما اذا صلح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز روجه في كتاب  
 الاجارة وعن دعوى لوفاء اي اذا ادعى على جرحه لئلا يخلو له عيده فصالحه المدعى  
 عليه على ما حاله وكان متقاعا على صلحا اي في حق المدعى المدعى عليه حيث  
 ثبت له ولو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه والادعى وان لم يكن باقراره فقط  
 نزاع في رجع المدعى عليه ومتى بمال في رجع المدعى حتى لا يثبت الوفاء الا ان يصح

واحد

جاز

المدعى

المدعى البينة فيقبل بيبث الولاء وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلعها بغير صلح  
 او كان الرجل هو المدعى والمرأة تنكر لا مكان اعتبار الصلح فيه بان يجعل في صلح  
 لانه المال من ترك البضائع خلع والصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه كما روي  
 حقا لا فداء لليدين وقطع الخصوصية لانه دعواها النكاح ان لا يجوز الصلح او انكار  
 المدعى المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فصالحها على شيء وانما لم يجوز لانه تركها لغير  
 الدعوى فان جعل ترك المدعى منها فرقة فدا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا  
 ملكت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالحال على مكانه عليه قبل الدعوى لان الفرقة  
 لا لم توجد كانت دعواها على حالها بقا النكاح في دعواها فلم يكن ثمة شيء يقال له  
 العوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها فالحال على صلح  
 المهر لا الزيادة فيسقط الالصال الزيادة ولا من دعوى هذا فلو فسخ الصلح لا يرد  
 في حق النكاح ودعوى نسب لانه الصلح اما اسقاط او معاوضة ونسب لانه  
 يتعمدها وان اذ قبل ما دون رجل عدا وصالح من نفسه لانه نفسه ليست من  
 كسبه فلا يجوز التفرغ فيها في صلح العبد المأذون له وان لم يصح لكن ليس لولي  
 القليل ان يقصد بعد الصلح لانه اذا صلح فقد عفى عنه ببدل فبعض العفو والصلح  
 يجب البديل في حق المولى بل تاخر الى ما بعد العفو لان صلح من نفسه صحيح  
 لكونه مكففا ولم يصح في حق المولى فصالحه كان صلحا على بدل ولو جعل يؤخذ بعد  
 العفو ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقصد فكذا هذا كذا في العناية  
 وجه الى الصلح بغير صلح المولى من نفسه عيده فعل ذلك لا القليل عيده لان عيده  
 من كسبه فيجوز التفرغ فيه واستحقاقه وجه صلح المكاتب من نفسه لانه كالمحرر  
 حر وجه من يوافق ويؤاخذ ان ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه وان اجنب  
 عليه كان لا يرث له واذا قبل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يورثه بالقيمة  
 ويحكم في قرضه وانه يكون الفضل لهم فصار كالمحرر فيجوز صلح من نفسه ولا كالعبد  
 العبد المأذون ذكره الزبيدي وجه الصلح من مقصود تلف باكثر من قيمته  
 او عرض ينعى الا من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه فصالحه على الثمن  
 او عرض جاز وعندها لا يجوز اذا كان يغيب فاحش لان حقه في القيمة

في حقه



1651

ارضاء المصلح موقوف فاعطى الاجازة قال اجازته المدعى عليه المصلح ولو لم يبدل  
 الا اى وان لم يجز به اى المصلح بهذا هو وحسن لانه الفضول اما ان يضمن المال  
 او لا فان لم يضمن فاما ان يشترط في نقد او ارض او لا فان لم يشترط فاما ان يسلم  
 العوض او لا فاما المصلح جاز في الوجهه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل  
 ولم يضمن له ماله ولم يشترط عليه ولم يسلم له المدعى حيث لا يكمل كجوازه بل  
 يكون موقوف فاعطى الاجازة اذ لم يسلم المدعى عوض فلم يسقط حقه فاما ان عدم  
 رضاه به فانه اجازته المدعى عليه جاز ولو لم يشترط ولا التزامه باختباره وان  
 رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها اجازة اما الاول فانه الماحصل للمدعى  
 عليه البراءة وفي غيرها الاجبني المدعى عليه سواء ويجوز ان يكون الفضول فيما  
 اذا ضمن كالفصوله بالخلق اذا ضمن البذل اما الثانية فانه اذا اضاف  
 الى نفسه فقد القوم نسبه فصح المصلح واما الثالثة فانه اذا قبله التسليم  
 فقد شرط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله ولو استحق هذا  
 العبد او وجد به عيبا فرده او وجد به او محذرا او مكاتبا فليس عليه  
 المصلح ولكن يرجع في دعواه لان المصلح لم يضمن واما الرابع فانه دلالة  
 التسليم على رضاه المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه  
 والخامس لما لم يكن كسابق الوجوه لم يفد صحة المصلح على جنس ماله  
 عليه ان ذلك ان بدل المصلح من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد  
 مدانية جرت بينه واما المصلح اخذ لبعض حقه وحط بالباقية لان تصرف  
 العاقل البالغ يصح ما امكن ولا يمكن تصحيحه معا وضمة لما فيه من الربو  
 الا المصلح ان الف سلاخ سائر وعن الف جناد سلاخ سائر ونوف فحل حطا  
 لبعض في السنة الاولى لبعض والصفقة في الثانية لان عين هذا كسائر  
 كانت مستحقة بذلك العقد المذكور الذي به وعن الف حال الا الف فحل  
 اذ لا يمكن جعله معا وضمة لانه بيع القدر ايم بالدر ايم نسبه لا يجوز فلا  
 بد من هذا سلاخ فیه معنى الا سقاط وعن عشرة در ايم وعشرة درناير  
 سلاخه در ايم حاله او موجه اذ يعتبر حطا هذا سلاخه وبعض الدر ايم



واما جيل لبعض المعادضة لان معنى السقاط لازم في الصلح فانه يمكن ان يجعل  
 حقا والسقاط لم يعتبر معاوضة لان دراهم على دينار واحدة لان الدينار غير  
 مستحق بعقد المدانة فلا يمكن حمله على تأخير حقه فيحمل على المعادضة وسيعال  
 بالدينار ستة لا يكون في الف موجد على نصفه حاله لان المعجل غير مستحق  
 بعقد المدانة اذ المستحق به هو الموجد والمجمل غير منه فلهذا وقع الصلح على حاله  
 يكون مستحقا بعقد المدانة فصار معاوضة والاصل كان حق المدونة وقد تركه  
 بازاء ما عطف منه من الدين فكان اعتبارا من اجل وهو حرام الا يرى ان ربوا  
 الستة حرم بشبهة جارية المال لا جمل فلان يحرم حقيقة ولو كان الف  
 سود على نصفه بيضا لان البيض غير مستحقه بعقد المدانة لان من له  
 السود لا يبيع البيض فقد صار على حاله يبيعه بعقد المدانة فكانت  
 معاوضة الالف بحسنة وزيادة وصف الجوده فكان ربوا ولا من دين  
 عليه على جنس غيره بغيره لان الصلح على غير جنس لم يكن له ان يكون الا  
 معاوضة وجهه الى البدل تبطل صلح عن كل لحظة على عشرة دراهم فان  
 قبض في عشرة في المجلس جاز ان الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف  
 الجنس في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس الالف اي  
 وان لم يقبض عشرة فلا يبيع الصلح لان من يكون الدين بالدين وهو باطل  
 وان قبض خمسة وبقى خمسة فيبقى قاصح في النصف فقط لوجود النص في  
 ذلك القدر كذا العكس يعني لو صاع من عشرة عليه على كيلين وموزون فان  
 قبض في المجلس جاز والاف لا عرفت قال الرفع الى حسمائة غدا على انك  
 برى من الباقي فان دفع غدا برى والاف لا اي لم يدفع لم يبرأ غدا  
 مع وجود دفعه بغيره يبرأ لان الابرار حصل مطلقا فيثبت البراءة مطلقا  
 كما لو برأ بالبراء كما سبأه ولهما انه ابرار محقق بالشرط والمقيد به  
 عند فواته وذلك لان براءة حسمائة في الغدا وان يصلح غرضا عند  
 خلاسه او توسد الى تجارة اربع فصيل ان يكون شرطها كسب مجمع وكله  
 على ان كانت للمعاوضة كمنها قد يكون بمعنى الشرط كما في قولنا نبيابك

سيج ١١

على ان

على ان لا يشتركن بانه مشيا وقد تعدد العمل بمعنى المعاوضة فالحال الشرط  
 نصحا لتصرفه وهذه المسئلة على وجوده اقد ما ذكره في الشان ما ذكره بقوله  
 ولو قال هذا لك انك لا تبيع على حسمائة تدفعها الى غدا وانت برى من الفضل  
 على انك ان لم تدفعها غدا فاكمل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل او برى  
 من الباقي والاف اكمل عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه ان يهرج القيد  
 فانه لم يوجد بطلان الثالث ما ذكره بقوله وان قال انك عن حسمائة  
 من الالف على ان تعطيني حسمائة غدا برى وان وصليته لم يعطها لانه الملقى  
 الابرار واداء حسمائة غدا لا يصلح عوضا ويصلح شرط مع الشك في تقيده  
 بالشرط فلا يقيده بالشك بخلاف ما اذا بدأ به حسمائة لان الابرار  
 حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح  
 شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله  
 واذ لم يوقت اي لم يذكر لفظ غدا بل قال دفع الى حسمائة على انك برى من  
 الباقي برأ لانه كما لم يوقت لاداء وقتا لم يكن الاداء غدا صحيحا لانه  
 واجب عليه في كل زمان فلم يقيده بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف  
 ما ذكره في الاداء في الغد فيه عوض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان سلك  
 طريقا لم يبيع يعني اذ قال ان ادبت الى اومتى او اذ فانت برى لم يبيع الابرار  
 لانه ملحق بالشرط فمرجوا وهو باطل لما مر في بيان ما يبطل بالشرط وما لا  
 يبطل قال ان المدون من الدين لا اؤك بما لك حتى تؤخره عنه او كلفه  
 ففعل اي تأخير او الخط صريح اي تأخير والخط لانه ليس بمكروه عليه اي  
 الدين حتى لا بعد التأخير لا يتمكن من مطالبته في الحال في الخط لا يتمكن  
 من مطالبته ما عطف اذ لو اعلن اي ما قاله من اخذ الا ان اى كمال من القو  
 في الحال بل تأخير وحط الدين المشترك اذا قبض احد بها شيئا منه ساد  
 الاخر فيه هذا اصل كل تنفع عليه فزع يعني اذا كان لرجل دين على آخر فقبض  
 احد بها شيئا منه تناقبا راجعة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى  
 اصل الحق فيصير كزيادة القرة والولد فله من المشاكية ولكنه قبل المشاكية

مطلق الدين مشترك

ملكه مشاكية صلا فلهما  
 ان يشاكره في القبض  
 وان اؤدوا بالقبض او ماله  
 الدين ج



بانه مما ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بولان حق فيملك  
 حتى ينفذ تصرفه فيه ويضمن شره حصته والدين مشترك ان يكون واجبا بسبب  
 متحد كتمن المبيع اذا اتحد الصفقة وتمن المال المشترك ونحو ذلك وجعل على  
 الزوج بالباقي لانه المقصود في ذلك ان مشترك بينهما فلا بد ان يكون الباقي  
 كذلك وفي حيا الاصل المذكور بقوله فلو صالح احد هما من نصيبه على ثوب او ثوب  
 الشريك الاخر نصيبه اي نصف الدين من ثوبه لانه كان عليه ولم يستوف في  
 ذمته او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الصالح وقع عن نصف الدين وهو  
 مشاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يبيع وحق الشريك يتعلق بكل  
 جزء من الدين فيستوفى على اجازته واحده النصف والى اجازة العقد  
 فيبيع ذلك لاني يضمن اي شريكه له ربع الدين لان حقه فيه ولو لم يصالح احدهما  
 بل اشترى بنصفه اي نصف الدين فتمت اي ضمن احدهما الاخر ربع اي ربع  
 الدين لانه صار قابضا حقه بالمقايضة بلا حط لان منى البيع على ما كانت  
 فصار كقبضه نصف الدين فيكون لا شريك له ان يرجع عليه بالربع بخلاف  
 الصالح لانه مناه على الخط والاعراض ولهذا لا يملك ببيع من كان المصالح  
 بالصالح ابراه من بعض نصيبه وقبض بعضه فان الزمناه وضع ربع الدين  
 تفرد به المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا خذناه وفي الابرا  
 عن حصته اي ابراه احد الشريكين ذمة المديون من حصته وفي المقايضة  
 يدى سبق اي اذا كان للمطلوب على احد المطالبين دين بسبب قبل ان  
 يجب لهما عليه فصار قضاها على جميع الشريك على المديون بحصته في  
 الصورتين اما في الاول فدان الابرا والى خلاف وليس يقبض فلم يرد نصيب  
 المشتري بالبرأة فلم يرجع عليه واما في الثانية فدان حصته ويناك ان عليه  
 ولم يقبض لانه الاصل في الدينين اذا التقيا قضاء ان يصح الاول  
 مقضيا بالثانية والمشاركة انما يثبت في الاقضاء وفي بعضها قسمة الباقي  
 على سبعة اي لو ابراه من بعض حصته كان قسمة الباقي على ما بقى من ثوب  
 لانه الحق عادله هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرة وادها

شيام

فأبراه

فأبراه احد الشريكين من نصف نصيبه كان المطالبة بالحقه ولما كانت  
 المطالبة بال عشرة صالح عن عيب قطعه عدته او ان يطل الصالح في العارية  
 اولى عيبا في جارية اشترى بها او انكر البائع فاصطلى على حالها ان يرد المشتري  
 البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به عيب او كان ولكنه قد زال فللبائع ان  
 يسترد بدل الصالح احد ربع السلم من نصيبه كما دفع اليه فان اجازها له  
 نقد عليه ما كان رده وبيعته اذا سلم وجعل ان آخر في طعام ثم صالح احدهما  
 مع السلم اليه على ان ياخذ نصيبه من رأس المال فيفسخ عقد السلم في نصيبه  
 ليرجع عندئذ في وجد ان اجازة الاخر فان اجازها وكون المقصود من رأس  
 المال مشترك بينهما وما بقى من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يخر الصالح  
 باطل وقال ابو يوسف جاز وعتا واسباب المديون فان اهدوا الدينين  
 اذا صالح المديون من نصيبه على بدل جاز فكان الاخر مخيرا بين ان يشاكره  
 في المقصود وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك ههنا ولو كانا لو جاز  
 فاما ان يكون في نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين فاعلى الاول الرقة قسمة  
 الدين قبل القبض لا خصوصية نصيبه لا يظهر الا بالتقدير ولا تغير الا بالقبض  
 وقد تقدم بطلانها وان كان الشا في قد بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه  
 مقده فيضطر في ضمانه اخرج احد الورثة عن ثوب او عمار جمال او اخرج من  
 ذهاب بفضة او بالعكس اي من فضته بذهب او من نقدين بهما الى بالنقد  
 بان كان في التركة ذهابا ودينارين ودينارين او ذهابا ودينارين او ذهابا ودينارين  
 للنفس الى خلافه في البيع قبل بدله او لا اي لا يعتبر في النقدين التساوي  
 بل يعتبر التقابل في المجلس لانه حرف فان وجدهم والى خلافه في النقدين  
 وغيرهما باحد النقدين لاني اذا كانت التركة ذهابا وفضة وغير ذلك فصالحه  
 على ذهاب او فضة لم يكن لا فقال الربوا الى الاكالة المعطى اكثر من حصته من ذلك  
 الخمس ليكون حصته بمثلها والزيادة بمقابلة حقه من بقيمة التركة فهو  
 من الربوا فدان بد من التقابل فيما تقابل حصته من الذهب والنقد لانه  
 مؤلف في هذا القدر وبطل ان شرط لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة



الدين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرج المصلح منه ويكون لهم الدين بطل  
 الصلح لا يفسد حكمه من الدين لسائر الورثة بما اخذ منهم من الدين  
 وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعضه واذ بطل في حصته  
 الدين بطل في الكل الا اذا شرطوا ابرا والعمارة من الدين ولا يرجع عليهم  
 بنصيب المصلح في بيع المصلح لان يكون تمليك الدين ممن عليه الدين او فسخه  
 نصيب المصلح منه اي من الدين يتوهم بصلحها عما بقي من التركة فانه يجوز  
 ولا يخفى ما فيها من مزور ببقية الورثة فلا بد ما ذكره بقوله او امره فلو كان  
 المصلح قد رخصته منه اي من الدين وصالحوا عن غيره واحالهم الى احوال المصلح  
 الورثة بالتقاضي الذي اخذ منهم على العمارة ويقبل المولى واختلاف في صحة  
 الصلح من تركته فلو لم يكن له دين فله ان يقول على مكمل او موزون متعلق بالصلح على  
 ان لم يكن في التركة دين واجبا منها غير معلومة واريد المصلح على مكمل او موزون  
 قيل لا يصح له احوال ان يكون في التركة مكمل او موزون ونصيبه من ذلك مثل  
 الصلح فيكون ربا او قيل يصح له احوال ان لا يكون في التركة مكمل او موزون وان  
 كان في محتمل ان يكون نصيبه فقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز واذ  
 في رخصته وشبهته الشبهة ولا تجوز بها وجه في اللاحق من تركته فلو لم يكن في يد البقية  
 من الورثة غير المكمل والموزون لانه لا يقضي له المنازعة لصلح المصلح  
 عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح له بيع اذ المصلح عنه عين ومع  
 الجاهل لا يصح البيع **كتاب القضاء** اروده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه  
 اذا لم يكن بين الخصمين صلح هو لغة الاحكام وشرا الزام على الغير بشيء  
 او اراد ان يقول ان حقيقة فصل الخصومة وهو انما يكون به او لم يزل  
 المشاهدة لان كل منهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير ولا  
 كلامهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاض والقضاء ملزم على الخصم  
 فما يشترط له اهلية الشهادة يشترط له اهلية القضاء وشروط اهلية  
 شرط اهلية وقد مر ذلك في كتاب الشهادة والفاقد اهلها يكون اهل  
 لكن لا يخلو ان لا يكون ممن عليه لصلح مبالاة بواسطة فقه حتى لو قل

كان المقلد

كان المقلد انما كما يصح قبول شهادته لوجود اهل اهلية ولا يقبل لما ذكر  
 حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما لكنه ينفذ في القضا والقاعدة بهذا اذا  
 غلب على ظنه صدقه وهو كما يحفظ اختلاف في كونه المهر شرط لنفاذه و  
 كونه القسمة من اعمال المهر شرط لنفاذه القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية  
 النوادر ليس بشرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر باعتبار  
 الحاجة ولو امر رجلا في الترساق جازا باتفاق الروايات لانه القسمة  
 ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى القوي ونصب قتيلا في موطن الصغار  
 او الوقف ونكاح الصغار وكذا حكم فتوى طهيد الدين الرضائي لانه ليس  
 بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في فصل الحادي والثلاثين من شهادت  
 المخط ان هذا مشكل عندي لانه القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء  
 الا يري انه لو لم يؤذن له بذلك لم يمكنه فكان من جملة القضاء اخذ القضاء  
 برشوة لا ينفذ حكمه قال في العاديات القاضي اذا اخذ القضاء برشوة بل  
 يغير قاضيا اخذ القاضي الصحيح لا يغير قاضيا ولو قضى لا ينفذ  
 قضاه وان كان عدلا لم يسق باخذها بسحق العزل لوجود سبب لا تحقق  
 وقيل نعم لانه المقلد اعتمد على التمسك بقرينة بقضائه بدونه وقال في حاشيته  
 اجمعوا انه اذا ارشش لا ينفذ قضاه فيما ارشش وينبغي ان يكون هو  
 موثوقا به في حقه وهو ان حذر من الخوام وعقله وصلاحه وفهمه وعمله  
 بالسنة ومن ما يروى عن النبي وم والثمار ومن ما يروى عن الصحابة رضوان  
 الله عليهم اجمعين ووجود الفقه اي مسائل متعلقة باحكام الوقايع وال  
 الاجتهاد بشرط الاولوية لا الجواز كذا المفتي يعني ينبغي ان يكون موصوفا  
 بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا ان جتهد ولا يطلب القضاء  
 اليه بالقلب ولا يسأل اي باللسان لقوله من سأل القضاء وكل  
 الانفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه الرشوة  
 بوفقه الصواب ويختار الاقدار والاولى اي ينبغي للمقلد ان يختار القضاء  
 من هو اقدر واولى به ولا يكون قضا غليظا جبارا عنيدا لانه خليفة رسول

بالقسمة  
 الرقعي



فكانت  
تسعى

الدم في القضاء قال رسول الله من قلد عمل غيره وفي رويته من هو  
اول به منه فقد خان الله ورسوله وخان الجماعة المسلمين وعمل القضاء  
من اهل امور الدين واعمال المسلمين وكبره التقليد في هذا القضاء من قلد  
الحيف ان الظلم والكلور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل يكره بل اكره لقول  
من ابتلى بالقضاء فقد دج بغير سكين وقيل قد اذراه بعض القضاة وكان  
كيف يكون هكذا في رعاه في مجلسه من يسوي شعوره فخلت فجعل الخلق  
يخلق بعض شعاره فنه فطس فاصاب لموسى علقه والقر راسه  
بين يديه كذا في الكافي ويجوز تقليده من الجار كما يجوز من العادل لان العادل  
رضي تقليده والقضاء من معاوية بعد ان ظهر خلاف لعلي كرم الله وجهه  
ان الحق كان مع علي وتقليد من يزيد مع فريضة وجوده والتابعون له  
تقليد من الجاهل من كونه اظلم زمانه ومن اهل البصر قال في العبادية  
التقليد من اهل البصر يصح ويجوز استنباط الباطن لا ينزل قضاء العدل  
ويصح عزل الباطن لهم حتى لو انهم الباطن بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعد  
ما لم يقلده السلطان العدل فانه تقليد طلب ديوانه فاضر قبله و  
هي الخوايط التي فيها نسخ السجلات والعهود وكذا لان القاضي  
يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخصم والاخرى في ديوان القاضي اذا تما  
يحتاج اليها من المعان وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان  
في الودف المذكور عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كانت من بيت المال  
يجوز على دفعه لانه انما كان في يده لعمله وقد صار العمل بغيره وكذا ان كان  
من ماله او مال الخصوم في الصحيح لانه ما اتخذ للتمول بل لتدين وكذا الخصم  
تركوه في يده في عمله وقد انتقل العمل الى غيره والزم مجوسا اقر حق او اكره  
عليه بينة يعني نظر في حال المجوسين لانه نصب ناظر للمسلمين في اقر حق  
او اكره فقامت عليه بينة الزمة اياه وتا يقبل قول المعزول عليه الاجبة لانه  
صا دكوا احد من الزمايا وشهادة الواحد ليست بحجة او خصوها اذا كانت  
بفعل نفسه والا اكره وان لم يقر ولم يقع عليه بينة نادى عليه اي لم يعمل

تخليته

تخليته حتى ينادى عليه اي ياد منار يا نياوس كل يوم اذا جلس من كمال  
يطلب فلان بن فلان المجوس في الحق فليجوز حتى يجمع بينه ما خالف في نظر خصم  
افد منه كفيلا بنفسه وقلده اي اطلقه ونظر في الودايح وعلات الوجوه  
التي وضعها المعزول في ايدي النساء وكل بالبينه او افراد في اليد لان كل  
جته لا يقول المعزول كما قال الله يقرض اليد بالسليم منه اذ ثبت باقراره  
ان اليد كانت للقاضي فصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان من يده ما  
اذا اقر به الانسان يقبل اقراره وجلس الحكم في مسجد الجامع اولى لان  
مواضع البين في المجلس في ارضه واذن للناس بالدخول فيه او يجلس  
معه من كان يجلس قبله لان الجلوس في ارضه وحده يورث التهمة ودر  
اي لم يقبل هدية لان قبولها يؤدي الى حراة المهدى لاني ذي رحم محرم  
او من اعادها وانه اي لا يرد منها قد يهدى كجرت عادت قبل القضاء  
بما داته لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة  
ان لم يكن لها خصوصية اذ لو كانت كذلك كان اكمل بقضائه وشهد بخلافه لانه  
من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي ما لو علم بمضيف ان  
القاضي لا يحضرها لا يتخذها لان الخاصة لا جعل القضاء بجلال العامة  
وبعد دريضا لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا و  
لقوله اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليسو بينهما في المجلس الاشارة ونظر  
ولا يبار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه ولان فيه مكرسة لقبه الاخر  
فيترك حقه حجة التهمة ولا يضحك في جهده لانه انما على خصمه ولا يمنع  
مطلقا اي لا يمارحها ولا واحد منها ولا خيرها لانه يزيل هابة القضاء  
ولا يقنه حجة التهمة ولا يقن الشاهد شهادة بان يقول الشاهد بكذا  
وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره كسقين الخصم واحسنه ابو يوسف  
فيما لا تامة فيه لانه الشاهد قد يجهل لهابة المجلس فكان تقية اجابة  
الحق بمنزلة احضار الخصم والتكليف واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او  
بينته اوجه اي القاضي المقر بدفعه اي دفع الحق فان اليه انما شفع عن الدعوى



الحق

جسم بشرط الابداء بعد احواله ولم يفرق بين ما اذا ثبت عليه الحق ببينة  
او اقرار و فرق بينهما في الهداية فقال اذا ثبتت ببينة بجسم كما ثبتت  
لظهوره لم يطل بكاره وان ثبت باقرار لم يجعل بجسم اذ لم يعرف كونه مالاً  
في قول الوكيل فلعلة طمع في الاموال فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك  
جسمه لظهوره مطلقاً ومثله حكم في الهدر والشهيد والمكلف من شمس الائمة  
عليه السلام انه اذا ثبت بالبينة يعتذر ويقول ما علمت الله له عليه السلام  
الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتناقض ذلك في الاقرار والاعتراف ما ذكره  
ههنا كما قال الزبيدي قدر ما روي خلف في تقديره مدة لجسم الصحيح  
انه مفوض الى القاضي لان الجسم هو الذي يوزن واهوال الناس فيه متفاوتة  
بطلب ذلك الحق متعلق بقوله جسمه وكذا قوله فيما ذكره متعلق به بدل  
مال حصل له كمن يبيع وقضيه او التزمه بعقد كالمهر المعجل وبدل الخلع ودين  
الكفارة لان المال اذا حصل فيه بده ثبت تناوذه واقدمه على التزاده باختيار  
وليس يساره وفي غيرهما من الديون لا يمكن لا الجسم ان ينفق اذ لا  
يملك على اليسار والى ان ثبتت عزيمة شناه فجب قدر ما رايه كما ان كان  
ويملك اليسار اذ لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي ان يثبت شناه  
فجب ان يسأل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه فيطرة الى ميرة جسمه  
بعدد يكون ظاهراً ولم يمنع من ما وده عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب  
ان حقه منه ولا تقبل بيته على اقداسه قبل جسمه لانها بيته على التفرقة  
تقبل ما لا يتأيد بمؤيد وهو الجسم بعدد تقبل على سبيل الاحتياط وبيته  
اليسار اذ لم ينع اذا اقام المدعي بيته على اليسار والمدعي عليه على العياض  
في بيته اليسار اذ لم ينع ما روي في البينة لو ثبات وابتد جسمه لم يوسر  
لان الجسم هو الظاهر فاذا امتنع من اقرار الحق مع القدرة عليه ظهر ظاهراً  
بنايبيد جسمه لا يجس النفقة ما فيه لزوجه وولده لانها تسقط بمحض الزمان  
والله لم تسقط بان حكم الحاكم بها او اصطاح الزوجان عليها فلا يجس ايضاً  
لانها ليست بيد من مال ولا الزمة بعقد على ما ذكرنا بل بجسمه في الاصل

عليها

الحق

عليها اذ ازاله من النفاق لان النفقة طاعة الوقت وفي تركه قصداً ايها  
فيجب دفع بدلها كنفقة المرأة في نكاحه وقوله كما ان القضاة يستقضي  
من الشهادة وشهادتها جائزة فكذا اقصاؤها فيه ولا يجوز فيها من شهادة  
البدلية ولا يستخلف نائباً الى ان يذهب نائباً لان المفوض اليه القضاء ولا  
التقليد ولا يتصرف في غير ما فوض اليه كالموكيل لا يوكل من اذن الموكل الا اذا  
فوض الى الاستحسان اليه بان قيل له من قبل السلطان وان من شئت بخلوا كما هو  
باقامة الجملة وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة للمؤددة كونهما على شرط  
النفقات فلو لم يكن لفاقت الجملة من سمع الخطبة مفعول استخلف وقد مر  
تحقيقه في باب صلوة الجمعة وروى ما قوله الا اذا فوض اليه بقوله فباي  
القاضي المفوض اليه نائب عن الاصل يعني السلطان فلا يعرف ان كان كان  
نائباً عن الاصل لا يعرف القاضي الا اذا فوض اليه بان قيل له من قبل السلطان  
استبدل من شئت في يجوز له العزل لا يقول ان نائب القاضي يجوز له  
القاضي من القضاء بهذا ايضا فروع على ما قبله ونائب غيره اي مفوض اليه  
ان قضى عنده او اجازة اي لم يقض عنده لكنه سمع انه قضى في غيبته واجازة  
مع قضاؤه لان المقصود حضوره في الاول قد وجد يحضه حكمه فاقض اخر  
يعني اذ رجع اليه حكمه فاقض امضاه اذ كان مجتهداً فيه الا ما خالف الكتاب  
او السنة المشهورة او الاجماع اذ لا مزية لاحد الاجتهاديين على الاخر وقد تأيد  
الاول بان يقال القضاة قد ينتقض بما هو دونه فلو قضى قاض بشاهد  
ويمن المدعي او بشبوتة حل الوطى بمجرد النكاح في مطلقه اثلث او بجواز  
بيع موقوف التسمية عند او بجواز بيع ورجوع بدرهمين لا ينفذ اما الاول  
فلمخالفة الكتاب لانه تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا  
رجلين فجلوا امرأتان هذا مما يذكر لغيره حكم عليه ولا نفع خالف ذلك وادنى  
الاثر انما هو ان يزوج على الادنى واما الثاني فكله مخالف لمحدث مشهور وهو  
حديث الغيبة واما الثالث فكله مخالفة لعلية في الهدر والاول كان  
قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فكله مخالف فيه منقول من ابن عباس



من فقد انكر البجاجة فلا يعتبر خداه كذا في الكافي وقد فرغ من قوله بمقتضى حكمه  
آخر بقوله فان انقضت هذه الشروط قوله ان لا ينفذ قضاء من احد في كنفه وانما  
او قضاء لا على او قضاء امرأة قوله كذا او قوله متعلق بقوله قضاء او قضاء  
لامرأة وقاض بشهادة المحذور والتائب وبشهادة العلم وقاض لامرأة ثمة  
زوجها وقاض كذا وقاض بشهادة ثمة او شهادة امرأة نفذ لان كل منها مجتهد  
فيه ولم يخالف ما ذكره حتى لو ابطال ثمة نفذة ثالث لان الاجتهاد الاول والثاني  
والاول لا يند بانصال القضاء به فلم ينقض باجتهاده لم يتأيد به لانه دون القضاء  
حق الشرع يجب حياثته ومن حياثته ان يكره ولا يعتد به عليه واما قضاء  
بعد وصي مطلقا اي سوا كان على مسلم او كافر وقضاء كافر على مسلم فلا ينفذ  
ابدا لان قضاء اهلية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يدرى هل ينفذ بخلاف  
يوم القتل يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به فادعى المرأة  
ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع ويقضى بالنكاح ولو ادعى في نفسه وقضى  
لم يسمع ولو ادعى النكاح بعد كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك ميراثا لفلان فادعى  
وتركت ميراثا وقضى له بالبيعة فقال المدعى عليه ان امك التي تدعى لارثتها  
ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات اولاد اقام البيعة لم يسمع المدعى وانه  
القضاء بالبيعة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس بخلاف  
النزاع لم يرفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو هو محل للنزاع لم يرفع  
لما لا ينفذ القضاء بجل او حرمة بشهادة زور ينفذ ظاهره او باطنا اذا اعد  
سبب معين يعني العقود كالبيع والشراء والجاراة والنكاح والفسخ كذا  
كالقالة والفرقة بطلان ونحوه فانه ينفذ فيها عند ادعى ظاهره او باطنا وقد  
البياتين ينفذ ظاهره او باطنا بخلاف الاملاك كالمسكن وهي التي لم يذكر فيها سبب  
معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهره لان الملك لا بد له من سبب وليس  
بعض الاسباب اول من البعض ليزاخرها فلا يمكن اثبات سبب سابقا  
القضاء بطريق القضاء وفي النكاح والشراء ينفذ النكاح والشراء تصححا  
لقضاء وفي الهبة والصدقة واثبات من ادعى النكاح او امرأته بظاهره او باطنا

القاضي

القاضي المرأة نفسها الى الرجل يقول لها سلم نفسك اليه فانه زوجك و  
بالنفاذ باطنا ان يحل له وطهرها ويحل لها التمكن فيما بينه وبينه تع لهما ان  
الزور حجة ظاهره او باطنا ينفذ القضاء كذا لان القضاء ينفذ بقدر الحجة  
ولو ما دوى ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي رجل واقام شاهدان وقضى  
بالنكاح بينهما فقال ثمة ان لم يكن بينكما ميراثا لمؤمنين فزوجني منه فقال ثمة ان شاهد  
زوجك ولو لم ينفذ بينهما بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة  
الزوج فيها وقد كان في ذلك تحفظها من الزنا وكان الشهود زورا وبديلا للقصة  
القضاء في مجتهد فيه السام في قوله بخلاف رايه متعلق بالقضاء بكرر بخلاف  
الراسي بخلاف مهمل المذهب كما حكى في الحكم على مذهب الشافعي او حجة بالعكس  
واما اذا حكم المجتهد بما ذهب اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من الصحابة الامام  
فليس حكمه بخلاف رايه لو كان قضاؤه ناسيا مذهبهم نفذ عند ادعى ولو  
ما دعى فيه روايات وجه النفاذ انه ليس بخطا يبين وعند هذا ينفذ  
في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ وعند قيل عليه الفتوى قاله في الهداية و  
قيل الفتوى على النفاذ فيه ما في القضاء والفتوى في حق الاجتهاد هو لا  
يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند ادعى وعليه الفتوى كذا في الكافي لا ينفذ  
لا يقضى على غائب ولا له لقوله مع لعل من لا يقضى له احد المحضين حتى  
يسمع الاخر لان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هذا لعدم النكار  
فلا يصح القضاء الا بحضور ثمة حقيقة كوكيد ووصيه او شرعا كوصي القاص  
او ملكا بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الظاهر فيسبب الظاهر  
فهي ان الغائب ويغير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما ابره على  
ذلك يدان اشتراك المدعى من فلان الغائب حكم على الظاهر كان حكم على الغائب  
يعني ادعى بيعة في يد غيره انه اشتراها من فلان الغائب واقام البيعة على  
ذلك لم ينفذ وقضى به في حق الغائب وانكر ذلك لا ينفذ الى النكاح ولا كذا في  
اعادة البيعة لانه صار قاضيا عليه فان المدعى لا يتوسل الى اثبات حقه  
على الظاهر الا باثباته على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما بدعيه



يقول في الحاشية على الوقف

استغفار

ماکان وجود من نیستین  
لا بد من وجودها و اما  
عدمه نمیکنایح الی عدمها  
بل بعدی احدیها غایب

فقر الله وجوده  
الشيء الذي كان  
كأنما لم يكن  
شرفا لثباته  
الشيء الذي كان  
كأنما لم يكن  
كأنما لم يكن  
كأنما لم يكن

五

الى لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه عند ركن ولاية عليه كما القاضى اذا قضى ثم عزل  
 لا يبطل مضافا لا يصح حكمه لا بوبه وولدوه ووجهه حكم القاضى المولى اذا قضى  
 شهادة لهم للشبهة فاوله انه لا يصح قضاءه لهم بخلاف حكمه ان حكم المولى والمولى  
 عليهم حيث يجوز لعدم الشبهة فيه وانه حكماء جليلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو  
 حكموا دون الآخر لم يجز لانه ان كانا في حكمه في الرأى والرضا برأى الشئ فبما يحتاج  
 فيه الى الرأى لا يكون رضا برأى الواحد كما في البيع والمخلع ونحوهما رافع حكمه الى  
 المولى انه واقع مذهبه اعضاءه اذا فائدة في نفسه في احكامه والا ركن  
 ان خالف بطله في ما بين يده وبين ما اذا رافع الى القاضى قضية فاضا اخر فانه  
 لا يردده وانه خالف رأيه اذا كان ذلك في فصل جته فيه ووجهه ان الحكم له  
 ولاية على المحكومين وانه غيرهما والقاضى الذي رافع حكمه خبرهما فلا يكون جته عليه  
 وكان كما اصله فلا بد ان يردده اذا خالف رأيه واما القاضى فله ولاية على الناس  
 وكان قضاءه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضى ان يردده اذا خالفه القضاء  
 حكمه بان يكون فعلا جته فيه فائدة اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع الرضا  
 البينة عليه او غاب الوكيل بالخصوصية بعد قول البينة قبل التعديل او مات الوكيل  
 ثم خذلت تلك البينة قيل لا يقضى وقيل يقضى وقال شمس الامنة وهذا الرضا بان كان  
 واول المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقراره في قولهم وانه غاب الوكيل ومات  
 بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب الوكيل  
 ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت  
 عليه البينة يقضى به على الوارث وكذا لو اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب يقضى  
 به على الوارث الا في قولهم وكذا لو اقيمت البينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى  
 به عليه ولا يكلف باعادة البينة كذا في الثانية **باب كتاب القاضى** قال في  
 الهداية **باب كتاب القاضى** الى القاضى ثم قال خان شريف واما حكمه حكمه بان شهادة  
 لوجود المحنة وكنت حكمه وهو المحدثو سجدة وقال في النهاية المراءى بان حكمه هو الوكيل  
 من الغائب او المستحق الذي جعله وكيله لا ثبات للحق ولو كان المراد بان حكمه هو  
 المدعى عليه كما اهتم الى كتاب قاضى قد في الاول قول لا يخفى ما فيه من التكلف

الحمد لله

ماہنامہ  
اخباراتِ اسلامیہ

فوائد على القاصد



والأحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على نفسه ليس بمقصود بالذات  
في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا الغيبة فحكم لم يحكم ونظاير كثيرة  
وتزعمنا ان القاضى لان هذا الباب غير مختص به بل من في السجل والمختار  
والصلح والوصية شهدا على نفسه خارجا عن القاضى بها ان يشهدا في ما ادب  
به أي حكمه وهو السجل في المختار ليسجل حكمه وقد سجل عليه القاضى فليسجل  
كتاب قاضى ذكر فيه حكمه سواء كان عنه قاضى آخر ولا الشائى ظاهر والاول  
يكون في صورة الاحتياط فان المدعى عليه اذا كان محكوما عليه وادان الرجوع  
على بايعه وهو في بلدة اخرى وطلب من القاضى ان يكتب حكمه في قاضى تلك  
البلدة ليحصل حقه حكم هذا القاضى على من كتب في الكتاب لو ادعى عليه وجعل عند  
من تكتبه كمنه القاضى الاول يكون ايضا سجلا لنفسه الحكم او شهدا على نفسه  
غائب لم يحكم بتلك الشهادة كما قرأنا القضاة على الغائب لا يبيع ويكتب بها أي  
بتلك الشهادة الى قاضى يكون خلفه في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب الحكم  
سمى به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وكتاب القاضى الى القاضى ونقل الشهادة  
حقيقة لان مضمونه ذلك ولا يقبل فيما لا يسطر شبهة احتراز من الحد والقوة  
لما سبأه كالدين فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى الشارة  
والعقار فانه يعرف بالتقدير ولا يحتاج فيه الى الشارة والتكافؤ بان ادعى  
رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وادعى كتاب القاضى بذلك في قاضى آخر والظاهر  
بان ادعت طلاقا على زوجها والعاق والوصية والنسب من المحرمات والمفوض  
والامانة والمضاربة المجوزين والشفعة والوكالة والوفاء والنقل اذا كان  
موجبه للمالك كسائر ما لا يقبل في القود والوراثه فان ذلك بمنزلة الدين  
وكالمقول في المختار انما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الدين المنقولة  
كالشباب والعبيد والامارة ونحوها لما جازى الى الشارة فيما ينقل عند الدعوى  
والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل  
في العبد والامانة لان الاياق يكتب في العبد دون الامارة وعنه انه يقبل فيها  
بشرطه ومن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل وعنه كذا قوله قال القاضى لا يجازى

وعليه الغنوة

وعليه الغنوة كذا في الكافي لاني قد وثقوا ان لا يقبل فيه ما لا يقبل فيه غيره  
ولا ان يشهدا على ان سقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما وذكر سقاطه على قوله وكنت بها  
اسم الى اسم القاضى الكتاب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسم الشاهد  
وانسابهم والامانة واحده منهم شهدا على الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان لا  
ولا يبيع الا قضاء وساقوله قبل الدعوى ولا يكتب من كتب عن ذلك وقبل لا يشهدا  
ان شهدا على قبل الا شهدا ان يقبل شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى قد قرئ  
كتاب الشهادة بيان الارزاق اتفاق لفظا ومعنى وقراءه ان القاضى الكتاب على من  
اشهدا به ليؤرخهم ما فيه او يعلمهم به ان لم يقروا عليه ان لا شهادة بلا علم وكتب  
اسماهم وانسابهم أي سماء وشهود الطريق وانسابهم فيه أي في الكتاب الحكمي  
فان كونه كتابا لقاضى لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتاب كذا في الخلاصة و  
كتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبله وان كتب ينظر هل هو كتاب  
قاضى في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب في الشهادة اذا لم يكن مكتوبا وعنه عند  
وسلمه اليهم كتابا يتوهم التغيير وهذا عند ارجح ومحمد اذ عدها على الشهود بما  
في الكتاب بشرط جواز القضاء به وبابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب  
اليه ونسبه بل يجوز ان يكتب ابتداء الى من يقبل اليه كتابه هذا من القضايا  
ولا التوارد عليهم وجهه فشرط في كتابه ان يكتب القضاة وليس في غير كالمعاني  
وعليه كذا خروجه توسعة على الناس فالحاصل ان سجل القاضى لا يكون  
الا بعد الحكم وكتاب من القاضى الى القاضى الذي هو نقل الشهادة لا يكون  
الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم أي  
المكتوب معلوم المكتوب على معلوم أي المدعى عليه والقياس يابى جواز العمل  
بكتاب قاضى لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حكم بنفسه مجلس  
القاضى المكتوب اليه وعقب بلسانه لم يعمل به لانه صادر واحد من اصايقه  
او كسبه اليه لكنه يجوز فيما ثبت بالشهادة حاجة الناس اليه او قد يكون الشاهد  
لم يسمع حقه في بلدة وعنه في بلدة اخرى فيستعذر الجميع بغيرها ولا يمكن من  
يشهد على شهادتها اذا كثر الناس يجوز ان يقرأ الشهادة على الشهادة على

كله



القول

هذا في بيان الاحكام المتعلقة

وجهاً فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس القاضى لا يعمل الى  
 لا تقبل الشهادة الى من قاضى موثوق من قبل السلطان من الحكم بملك الجمة الى  
 بقدر على اقامة الجمة فلا يقبل من قاضى رستاق ولا يجوز ان يكون شهوداً  
 كفاراً ولو كان المدعى عليه كافراً لان شهادتهم مرفوضة للحكم على القاضى فيكون  
 حجة عليهم ولا عبدة بالحكم او على غايب ماله او ادبعت وكيل تحصيل  
 استخاضه الى المدعى القاضى بانك ما قبضته كلاً او بعضاً او ما برأت ذمته  
 وما تعلم ان رسول او وكيله قبض منه لان ذلك الغايب لا يدعى بعد حصول  
 الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له بينة في يتوجه اليه على ذلك  
 فاذا حلف قبل ان يدفع ذلك ويقهر المسافة فانه انقطع الشهود الى  
 شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد  
 الختم في ولايته قاضى آخر شهد على شهادتهما رجلين آخرين كما في الشهادة على  
 الشهادة وكتبها على طريقها الى الشهادة على الشهادة بدلها اي بدل الشاهد  
 الاصيلين فانها اي ما كتب بدلها من الشهود اليه الاصيل الى اصيل المكتوب  
 ان كان الختم في يده او في قاضى آخر ان لم يكن فيه ثم الى آخره في قوله  
 ان يصل الى من يكون الختم تحت ولايته وما في بيان الاحكام المتعلقة  
 بكتاب القاضى الكاتب شرح في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه  
 فقال ثم انه اي من كان الختم في ولايته سواراً كان ابتداء او انتهاء لا يقبل  
 الى نقل الشهادة الى حضور الختم لانه بمنزلة ادراك الشهادة على الشهادة او ان كان  
 بنقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان الشاهد النسخ ينقل شهادته  
 شهود الاصيل بعبارة وكمال يسمح الشهادة على الشهادة بالبحر الختم فلا  
 لا يفتح الكتاب بالبحر الختم بكتاب القاضى الكاتب الشهادة لانه لنقل  
 لا الحكم وهذا الحكم فيلزم ان يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطر قال ابو  
 يوسف يقبل من غير حضور الختم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه فكان  
 له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاعتبر حضور الختم  
 عند الحكم به كذا في بيان ولا يقبل ايضا الشهادة رجلين او رجل واحد

لان الحكم

قائمة

لان الكتاب قد يروى بالخط يشبه الخط والظاهر يشبه الظاهر فلا يثبت الا بجمعة  
 تامة وايضا كتاب القاضى ملزم ان يكتب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل  
 وان الزام الابينة فاذا شهدوا عنده ان شاهد الطريق عند القاضى المكتوب  
 اليه ان كتاب القاضى فلان بن فلان وعدلوا فحتمه قال في الكافي الصحيح انه  
 انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة في يحتاج الى زيادة الشهود وادراك  
 الشهادة انما يمكن بعد قيام الختم وقراءة الختم والزمن ما فيه ان يوقع  
 قاضياً فيبطل اي كتاب القاضى ان زال عنه القضاة بموت او عزل او زوال  
 اهلته القضاة عنه قبل وصوله الى الكتاب اليه لان اهل ان خبر الواحد  
 لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية واذ لم يبق عاد الا الى  
 الاصل وهذا هو التوقي قاضياً في عمل اهلها او في غيرهم ليس من علمها فافق  
 اهلها لا يفرق قد ثبت عندى كذا فاعمل به لم يقبل لا تنفذ الولاية كذا زوال  
 المكتوب اليه عنه اي عن القضاة بما ذكر من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان  
 كتاب القاضى الكتاب ان اذا كاتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه وان كان من عمل  
 اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف الاول تحت كتابته القاضى اليه يجعل  
 غيره بعبارة وكلم من شئ ثبتت تبعا ولا يثبت قصداً وان كتبه اي قوله  
 الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء اي ما تسميته القاضى عند  
 المكتوب اليه جوهر ابو يوسف فانه توسع بعد ما ابتلى بالقضاة فانه  
 قال الختم بعد وصول الكتاب الى الذي كتبه فيه فعلى المدعى بانه ما قام  
 البينة على انه هو او قطع عند هذا القاضى في القاضى الذي كتب او في الشهود  
 الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضى الذين كتب الكتاب وقال في هذا القضاة  
 ان انيك بما اوضح به هذا عندك او قال من سئل عن ذلك فانه يحدده على ما  
 قلت ذلك وقال فيهم ما يقطع به عند التهم بان قال ان الشهود الذين  
 شهدوا عند القاضى الكاتب عليه بالحق عبيد او محدودون في قدور في  
 اهل الذمة سمع القاضى هذا الطعن فانه اقام على ذلك شاهدين لم يقبل  
 القاضى ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست بحجج في هذا فتشع قبول

الاحكام



الشهادة عليها به تبين ان ما ذكره في شرح الجوامع الصغيرة في كتاب القضاء  
 انه قيل ان الخصم ذكر ان الشهادة على الجرح المودع مقبولة غير صحيحة  
 لانه هذه الاشياء ليست بوجوه مؤيدة لهذا اقام شاهدين وان اقام شاهدا  
 واحدا ذكر في كتابه ان هذه شبهة يعني انه تمكنت التمسك بشهادة الواحد فيقع  
 البشيرة في القضاء والقضاء مع الشبهة لا يكون فيشخص فان وجد الاثر فاف  
 هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للخصم وان كان  
 الخصم يقدم على القاضي الكاتب على وادته او وجهه لقضاهم مقامه جاز في الشهادة  
 شاهد واحد يعني ان كان الرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى دار شاهد واحد  
 في بلدة واخر في بلدة المدعى عليه وادان ان ينقل شهادة من في بلدة ويدعى على  
 الشخص فيمكن بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز وجاز ان يكتب بكتاب  
 غائب يعني ان كان الرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى دار ان يكون الرجل في تلك  
 البعدة ليحضر من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلف في حكمه في القاضي  
 بعلمه قالوا ان محمد بن يحيى بن القاضي حتى قال في علم القاضي ان زيد انصب شيئا  
 من المدعى عليه من زيد ويدفعه الى المدعى هذا جواب ودان ان اصل دعوى ابن  
 سماعة عن ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد  
 معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون خالطا فيما يقول يشترط مع علمه شاهد  
 حتى يكون علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى شاهدين كذا في العمادية ثم قال في  
 من ذكر السجل وبيان نقل الشهادة في شرح في بيان المحرم وما استوفيه في السجل  
 من تمام البتة وبيان الحكم والحجة والوثيقة فقال المحرم ما كتب فيه ظهور  
 المتماهي من القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعى عليه والناظر في  
 بعد انكاره بالبين من المدعى والتكول بين اليمين من المدعى عليه وهو جرح الكتاب  
 وكذا السجل قال في المحرم البرهان ان الاشارة في الدعاوى المتماهية في الشهادة  
 من ايام ما يحتاج اليه وانما كانت ايام قطعا لا يمكن ان لا المدعى بدعواه يستحق  
 المدعى بيمين المدعى عليه والشهود بشهادتهم يشنون استحقاقه واليمين لا تخلف  
 مع الاحتمال وكذا في سجلات لا بد من الاشارة حتى قالوا ان كتب في محرم الدعوى

مؤلفه

عنه فطال في مجلسكم واحضر مع نفسه فلما نادى هذا الذي هو عليه  
 لا يقضي بيمين المحرم ويقتضى ان يكتب فادله الذي هو عليه هذا المحرم  
 بدونه يوجب انه اعجز هذا او ادعى غيره وكذلك عند المدعى المدعى عليه هذا  
 بعض المشايخ كانوا لا يقولون باليمين بدونه وكذلك قالوا في السجل ان اكتب  
 وقضيت محمد هذا على احمد لا بد ان يكتب وقضيت محمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى  
 عليه وكذلك قالوا ان اكتب في المحرم عند ذكر شهادة الشهود في المتابعين في  
 بيمينه لانه الاشارة المعتمدة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضع العلم  
 اشارة المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى اشارة المدعى عند  
 الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المتدعيين ولا يكون  
 معتبرة فلا بد من بيان ذلك بالعلم الوجود قطعا للوضع والصحة ما كتب فيه  
 البيع والرجوع والاقرار وكونها في المغرب الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره  
 معونة والحجة والوثيقة يتناول لان الشك في السجل والمحرم والصك لان  
 في كل منها معنى الحجية والوثيقة **مسألة شتى** جمع شئت بمعنى متفرقة لا بد  
 من سفلية في السجل ولا ينقب كونه بلامرضى من العلوي يعني ان كان علوي  
 وسفل لا فرق فليس لصاحب السجل ان يتدعيه وتدوا لانه ينقب كونه بلامرضى  
 وهذا في العلوي عند الجرح سواء كان يظهر لدى العلوي او لا وقال لا يبيع فيه مالا  
 يظهر بالعلوي على هذا الكلام في ان اراد صاحب العلوي ان يبيع في العلوي شيئا او  
 يبيع جده او غيره كنه في اربعة مستطيلة ينسحب عنها اربعة غير نافذة  
 لا يبيع اهل الدار من حايطة دارهم بابا في الثانية لان فتح للمرد وليس له  
 حق المرد في الرابعة السفل بل هو مختص بابها لانها جميع اجزاها ملك له لا يبيعها  
 لاربابها حتى لو بيع فيها دار لا يكون له اهل الدار في حق الشفعة قالوا ان اراد  
 ان يبيع بابا ففقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة  
 فيها يمنع من ذلك بخلاف الشفعة لان حق المرد فيها للعامة بخلاف اربعة  
 مستوية لانه في طريقها ما يشكو له ان يبيع بابا في حايطة في اي جانب شاء  
 لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشككة في دار كل واحد منهم حتى

مؤلفه

في كتاب المحرم لا بد من ذكر  
 هذا في كتاب المحرم لا بد من ذكر

واشاروا



المردود في كلامه وهذا الوبيعت دار فيها كانت الشفعة لكل على السواء ففتح  
 الابواب لا يجدت لنفسه مضافا يمنع من جهة في وقت فكل منته فبهر  
 على الشر بعد وقت الهبة قبل وقته لا يمنع من دار في يد رجل انه وجهها له  
 سلم في وقت كذا فساله القاضي البيه فقال انه يجد في الهبة فاشترى منها  
 واحد في وقتا بعد وقت الهبة ورجع عليه يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت الهبة فهو  
 عليه لا يقبل والتوفيق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التناقص لولا  
 ان يقول في منته شهد ثم يجد في الهبة فاشترى منها منه هذا سبوع وفي الوجه  
 الثاني لا يمكن التوفيق فيحقق التناقص قال رجل ان قد اشترى مني حصة  
 الجارية فانك لا تخرى الشر لا فقال لي جاز من قال اشترى وطلبها وكان  
 الظاهر لا يجوز لا قراره بمكمل الغيوان تركه كالبائع المضمومة لان المشتري  
 لا يجد كان فخا من جهة اذ الفسخ ثبت به فاذن ترك البائع المضمومة  
 ثم الفسخ باقرار العمل به وهو امس كالجارية ونقلها او قبضه غيره  
 ورايهم في انه في ان يوف او غيره جهة ممدقا مع يمينه وفي السوقة لا اى  
 لا يصدق لان اى الدراهم يقع على الجارية والزيوف والتمهجة دون  
 السوقة وهذا يجوز التجوز في الهبة والسلم بالزيوف والتمهجة لا اى  
 بالسوقة والقبض لا يخص بالجارية فلا تناقض بين دعوى الزيادة والتمهجة  
 وبين لا قرار قبض الدراهم فيقبل كما او قبض الجارية او حقها والتمهجة بالقبض  
 اما بالقرار بالتمهجة الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فله جارية في  
 القبض بوجهه الفهم فكان جارية على قبض حقه الزيف ما يرد به بيت المال  
 والتمهجة ما يرد به التجار والسوقة ما يعل عليه الغش قال رجل لا فرق على  
 الف قوله اى قال ليس عليك شئ في ممدقة اى قال في مجلسه بل عليك  
 الف لغا قصد يقبل بالجملة اى لا يكون على المفسر شئ لان المقول ان قال لا شئ  
 لي عليك فقد رد قراره والمقول ينفي برة الاقرار فيك بطلان بنفسه فاذ  
 بطل برة التحقيق بالعدم فاذ ادعى بعد فلا بد من الحجة او قصد بى خصمه اى  
 حصة ورايهم فقال المديون اى او قسكسها بما جاز يشهد ورايهم دون انه دفع اليه

روى البخاري

ف

حصة ورايهم كمن لا تدركه ثمان هذا الدين او غيره جاز شهادتهم ورايهم كمن  
 عليه كذا في العادة اقام البيه على شره واداروا بعيب دون بيته بايع على  
 رآته من كل عيب بعد انكار بيعه يعني ادى على رجل انه اشترى منه هذا الامنة وانكر  
 المديون عليه البيع فبهره في المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قد عاود اذ ردها فبهره  
 البائع انه رآه اليه من كل عيب لم يقبل للتناقص بين الكلامين اذ شرط الدراية  
 من العيب يعرف في العقد بتغييره في اقتضاه التمسك به لا يتغير بتغيير  
 العقد من وجهه له وحذف بل عقد خال اذا بطل التوفيق ظهر التناقص و  
 عن اى يوسف انه يقبل عيبا ويقبل الدين ورايهم ان الدين قد يقبل وان  
 كان باطلا كما هو ولا كذلك هنا بطلان كسب في آخره ان شاء الله اى اذا  
 كتب رجل قراره بدينه في حكمه ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو  
 وله حافيه يعني من اخرج هذا الحكم وطلبه حافيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء  
 الله بطلان الذكر كذا عند الامام وعند غيره لا يستثنى ان قوله من قام  
 اذ قوله ما يحسن لان الاصل ان يعرف الاستثناء الى ما يمينه من الذكر كذا  
 ولو عرف الى الكل يكون بعد بطلان له ان الكل شئ واحد بكل العطف فيعرف  
 الى الكل كما في الكلمات المعطوفة لقوله بعد حى واوراة طالق وعليه المشتري  
 بيت الله ان شاء الله ورايهم ولو ترك فزجه قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون  
 مات في حال برسه سلمت بعد موته وقال رثته بل قبله صدقوا لان الامانة  
 ثابت في الحال الحال يدل على ما قبلها كما في مسئلة الطاحونة اذ اختلف المور  
 والمستاجر في جريان الماء وانقطعا عنه حيث يحكم الحال يستدل بها على المانع  
 وهذا ظاهر لا يجبر للرفع والله لم يعتبر بالاستحقاق كما في مسلم مات فقالت عرسه  
 سلمت قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا مدعى او احاد اهل  
 في الطوارث ان يضاف هذو ثمان الى اقرية لا وفات قال هذا ابن مودع الميت لا اى  
 له غيره ورايهم اليه يعني من مات وله في يد رجل مائة درهم ورجعة فقال الموتى  
 رجل اخر هذا ابن مودع الميت لا وارث له غيره فالحق ان يقضى برفع الورثة  
 اليه لانه اقرانه ما في يده حتى الوارث بطلان الخلافة فصار كما لو اقرانه

صفحة 1

روى البخاري



المودت وهو من طريق الالهة فان اقر بين آخر لم يفد ان كذب الاول  
 بل يكون المال كله له لان هذه الشهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال  
 فلا يقبل كالمالك الاول انما هو فارتكبت في بين المودت او الغمارة  
 بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غيرهما آخر لم يكفلوا ان لم يوفدوا  
 كيقول بالنفس عند الامم وقال لا يوفدوا ان القاضى يذهب ناظر الغيب والموت  
 قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كل المودت والغمارة ويجوز ان يكون وارث  
 غائب او غيرهم غائب فيجب على القاضى الاحتياط بالكفيل من الغتة في الاجراء  
 وتفاضل بين المودت والارث لان المالك المفضل له بتطير الكفالة كما في كتابها  
 اولى وراثة يد رجل لنفسه ولا قيمة الغائب ورجح عليه اخذ نصف الميراث  
 تركه باقية مع ذى اليد على الكفيلة عند دعواه اولاد وقالوا ان احد باء واليد  
 القاضى منه ويجعلها في يد اهلين من تقدم الغائب وان لم يجد ترك نصف  
 الآخر في يده من تقدم الا في لان المالك خائى فوفدوا المقومين فيترك  
 في يده وانه ان اليد الشائعة لا تندفع بل المودت ولا ضرورة لان القضاء في  
 الميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بشيوت الميراث  
 واحتمال كونه خائى والميت ثابت فلا يتقص يده كالمالك ان مورا بطل مجوده  
 باعتبار اشتباهه الا عليه وقد زال كذا المنقول في الاصح لان كذا كان القول  
 في المنقول قيل يوفد منه اتفاقا لا يحتاج المنقول في الحفظ والتمسك  
 يده ابلغ في الحفظ كيد يتلفه واما العقار فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول  
 على الخلاف ايضا يعني ترك النصف في يد ذى اليد وهذا اصح لان يحتاج الى  
 الحفظ والتمسك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يده الضمين اشد حفظا  
 وبالكفا من ممانا ولو وضع في يد عبد كان امنا فيه فلو تلف لم يضمن  
 وانما لا يوفد الكفيل لانه انشا خصومة والقاضى وضع لقطعها لا  
 لانشاها وقيمة بثمن ماله يقع على كل شيء وانما قال ماله او ماله كالمالك  
 صدقة يقع على مال الزكوة والقياس فيها واحد وهو قول قران ان المال  
 عام فيلزمه التصديق بكل ماله في الوصية ولنا ان ايجاب العبد مقبولا

ايها

بعض القاضى والظان  
 لا يجد فيما يقبل لانه  
 الجارصة صارت معلومة  
 للقاضى والذى اليد والحوار  
 ٢٢٢

باجابا

باجابا ربح من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقولنا قد من اموالهم صدقة  
 انصرف الى الفضول الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية  
 لانها اخت الميراث لكونها خلقا كالوارث والارث يترك في جميع الاشياء فكذا  
 الوصية فان لم يجد ميراثا لم يبق مال الزكوة امسك منه قوته فاذا امسك تصدق  
 بقدره لان حاجته مقدم ثم ان كان لا صاحب حرفة يمك قوته يوم وان  
 كان صاحب دور وحواليت يمك قوت شهر وان كان صاحب ضيعة يمك  
 قوت سنة وان كان تاجرا يمك مقدارا ما يهيل اليه ماله صح الا بصار  
 علم الوصى لا التوكيل على علم التوكيل يعني ان اوصى رجل الى آخر ولم يعلم الوصى  
 باع شيئا من التركة فهو وصي ويصح جاز ولا يصح بيع التوكيل من علم الوصى  
 ان الوصية تختلف بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم بغير  
 الوارث والتوكيل ثبات ولاية التهر في ماله لا تختلف بعد انقطاع  
 ولاية بقائه ولاية المصوبه فلا يصح لما علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل  
 ولو لم يفسح صح يهرم لان الاصلاح بالوكالة اثباته حق التوكيل يستوفيه  
 ان شار وليس فيه الزام ليشترط شرط الزام ويشترط لعزله خبر  
 عدل ومستورين كعلم السيد بجناية عبده والشخص بالتوكيل والبر بالانكاح  
 ومسلم لم يجر بالشر ايع لان الميراث هذه الجملة يشبه التوكيل من حيث ان الميراث  
 يهرم في ملكه ولا يشبه الزامات لما فيه من فدر يلزم الآخر من حيث منعه  
 من التهر في وجوب ان يشترط احدى شرط الشهادة وهو العدا والعدالة  
 توفيق على الشهور بين حقها باع اتفاقا او امانة عبد الغمارة واخذ المال ففصل  
 المال اسحق العبد من يد المشتري لم يضمن امانة له ان لم يقر له الا عام فانهم  
 يحتاجون الى امثال هذا كثيرا فلو وجع الحقوق اليهم لتقاعدوا عن اقامتها  
 فيتمل مصالح الناس ورجع المشتري على الغمارة لا يقد له رجوع عبده على  
 العاقد فيجب على من يقع العقد له والبيع واقع للغمارة فيكون العبد عليه  
 كالمالك العاقد صديقا او عبدا محجورا وقد توكلت على غيرهما بالبيع فياخذ  
 الحقوق ترجع له الموكول ان باع الوصى لهم الى الغمارة باع القاضى وبعض

بالبيع ٢٢

ار القاضى ٢١



وضاع من يده واستحق العبد اوجاته قبل قبضه ان الثمن رجع المشتري على الوض  
لان الرجوع بالثمن من حقوق العبد وحقوقه يرجع الى العاقد وهو الوض  
نسيان عن الميت لانه وان نصيبه القاضيه فانما نصيبه ليكون قايما مقام  
الميت ليكون قايما مقام القاضيه وحقوق العقد ترجع اليه لو باشره في  
حيوته فكذا يرجع الى من قام مقامه وهو الوض عليهم اي يرجع على الوض  
لان باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل غيره عملا وحققه فيه ضمان يرجع على  
من وقع له العمل لو ظهر بعده لميت مال وجع الغريم فيه بدنيه لانه لم يعمل  
الله وقيل لا يرجع ايضا بما فرغ الوض من الثمن لان الضمان وجب عليه  
بقوله لان قبض الوض قبضه والوض انه يرجع لانه قضى ذلك وهو منوط  
فيه كذا في الكافي القاضيه اخرج الثمن للفقراء ولم يعطهم اياه حتى حلت  
كان من حالهم الى الفقراء والثلاثين للورثه كذا في الواقيات ووجههم  
ما قرأوه كقاضي عالم عدل يرجع او قطع او حارب قضى به على شخص وسكن  
فعله وقال محمد بن ابراهيم لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لانه قول القاضيه يحتمل الغلط  
والقدار كذا لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا اما احسن بندي  
زعمنا لان القضاة قد فسدوا فلو تمكنوا على نفوس الناس وما كان  
واموالهم الا في كتاب القاضيه الى القاضيه فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية  
للضرورة وجه ظاهر الرواية في الاول ان القاضيه امين فيما فوض اليه ونحن  
ما مودون بطاعة اول الامر وطاعته في تهمة يقيه وقبول قوله وقال الشيخ  
ابو منصور ان كان القاضيه عالما عادلا ولا يجب قبول قوله بظاهر الامر  
عدم تهمة الخطأ والحيانة وصديق عدل جاهل سئل فاحسن تفسيره بال  
يقول في الزمان ان يستفسر المقربين كما هو المعروف فيه وحكمته عليه  
بالرجم ويقول في السيرة انه ثبت خدي بالجملة انه اخذ نصيبا من حوز  
لا يشبهه فيه وفي نصيبه ان قتل عمدا لا يشبهه فيجب تصديقه وقبول قوله  
ولم يقبل قوله في غير هذا وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لانه الخطأ والخطأ  
بالجملة في الدنيا بالنفس الا ان يعاين سبب حكمه يعني سببا شرعيا في

يقبل

يقبل قوله لا انتفاء التهمة صدق معزول قال زيد اخذت منك انفا قضيت  
به ليكر ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادى زيد اخذوه وقلعه  
ظلموا وادى زيد يكونه ما في قضائه يعني اذا قال قاضي معزول لرجل اخذت منك  
الف درهم ودفعت اليه زيد قضيت به له عليك فقال الرجل اخذت ظلموا  
قال قول القاضيه بلا عيين وكذا لو قال قضيت بقطع يدك لرجل وقال فعلت  
ظلموا قال القاضيه يصدق بكل حال اذا كان المأخوذ منه ماله او يقطع يده  
يكونه حال قضائه لانه لما اقر به صار مقرا بشهادة الظاهر للقاضيه لانه فعل القاضيه  
على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان جعل القول قوله بلا عيين او لو لم  
العيين صار ضمانا وقضاه الحقيق لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يؤمنه وقال  
فعلته قبل التقليد او بعد العز ان القول قول القاضيه ايضا في الصحيح لانه  
او اعرف انه كان قاضيا صحيح الضمان الاخذ في حاله القضاة لانهم معهودون  
وهي منافية للضمان فصار القاضيه بالاضافة الى تلك طائفة منكر الضمان  
فكان القول قوله كما لو قال طلقت وانكفت وانما جنون وجنونه كان  
معهودا **كتاب القضاة** لا يخفى وجه المنازعة بين كتاب  
القضاة وكتاب القسمة في لغة اسم لا في قسمة كالمقدرة والقدر  
شرعا فيبين الحقوق الشائعة بين المتقاضين والكل ما فعل يحصل به التميز  
بين المتقاضين كالمكيل والوزن والعدد والذرع في المكيل والوزن والعدد  
والذرع في سببها طلب الشكر او اهدى ان تفاع بحسنة حتى والم يوجد  
الطلب لم يبع القسمة وشرط عدم فوته المنفعة فانها في اقلها كل واحد  
قبل التسمية من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا ان يقر المصور على ما كان قبل  
قبل الاقرار باصله ومنافعه وانما اذا تبدل فيكون تبدل المصور او حكمه بعين  
بغير كل على حدة لانه لا يترتب عليها ولا يغير مطلقا الا سواء كانت في  
المشليات او القيميات عن معنى او ارضوا احد عيني حقه ومعنى مباداة بين  
اخذ عوض عنه اذ هو حق او ما من جزم معين الا وهو مشتمل على التخصيص فكل  
ما اخذ من غير ان يفسد ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان في ارضاء التخصيص



الآخر كان لصاحبه فصار ربحها عما في يدها جبه فكان مبادله وان وصليته  
على الاول يعني معنى الافراز والتمييز في المشايخ وهي المكملات والمكملات  
والعدديات المتقاربة لان ما ياتخذ من حقه صورة ومعنى فاعلم ان الحيل  
عين حقه وان غلبا الثاني اي معنى المبادلة في غيرهما يعني الحيوانات والعروض  
لوجود التقاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه ووقع على ما  
ذكر بقوله فباخذ شريك حصته بغيبه صاحبه والاول يكونه عين حقه لا الثاني  
لكونه غير حقه ومعنى الافراز يجبر عليها في متحد الجنس في غير المشايخ  
فقط عند طلب احد معني ان المبادلة لما كانت غالبية في القيمات كما  
كالكليات والعروض كالا ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها لكونه يجبر عليها  
لما فيها من معنى الافراز فان احدهم يطلب القسمة سئل القاضي ان  
يختمه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الآخر عن الانتفاع بمملكه فيجب على القاضي  
اجابته وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها لاختلاف المباد  
باعتبار فخر التقاوت في المقاصد ولو توافقوا اجاز لان الحق لهم  
ويستحب نصيب قاسم يوزق من بيت المال لان الاصح ان القسمة من  
جنس عمل القضاء لتمام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاضي وضع  
نصيب باجر على عدد الرؤس كدوس المتقاسمين عند الامام لان النفع لهم  
على المضمومة وعندنا على قدره لا نصيبا لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره  
وكذا ان الاجر مقابل التميز وان لا يتفاوت وتبما يصعب الحساب بالنظر  
الى القليل قد يعكس الامر فتعذر اعتباره فيعلق الحكم باصل التميز  
ثم ان الامر هو اجماع المشايخ ليس له قدر معين فان باشر القاضي بنفسه  
القسمة فعلا واية كونه القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له ان  
اخذ الاجر وحده واية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عالمها الى  
بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاء فلا بد من القدرة ومن العلم  
ومن التقاد على قوله ومن بالعدالة ولا يعين واحد لها ان لو تعين الحكم بالزاد  
على اجماعه لا يشترط القسمة لئلا يتواضعوا على مفات الاجر فيؤخذ

على القاضي في قلم  
على الافراز

الى الافراز بالناس وصحت ارضاء الشر كالملا لا يتهم على انفسهم واموالهم  
الا عند صغر احد اي في لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي ليعصروا ولا يتهم منه  
تقليدا دعوا ارضاء ومقاراة او تواسر او ملكه مطلقا ولو ادعوا ارضاء من زيدا  
اي لا يقسم حتى يرضوا على موته وعدد ورثته لا خلاف في الاولين وفي هذا  
خلاف للامامين لهما انه في يد هما وهو دليل الملك والافراز اعادة الصداق  
ولا منافع لهم فيقسم بينهم كافي المنقول كموثوق والعقار المشترك بينه  
لا يقيد لانهما على الملك كمنه يذكروا في حصة القسمة ان قسمها باقرارهم يقدر  
عليهم ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم وله ان الميت يصير مفضيا عليه قسمة  
القاضي وقول الشر كاربس بحجة فلا بد لهم من اقامة البينة ليثبت به  
القضاء على الميت فان التركة قبل القسمة بمقتضى ملك الميت بدليل  
ثبوت حقه في الزوايد كادام ملكه وادباه حتى يقضى منها ديونه ويقدر  
ومها ياد وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت حقه خيرا  
بعده من الزوائد وكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة  
ان لها ويصير بعضهم ج مدعيها والبعض خصما وان كان مقاولا انما  
ان ان العقار معا حتى يرضوا ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكروا  
وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يقيموا البينة ان لها افعال ان يكون لغيرها  
ثم قيل هذا قول ابي ج خاصة وقيل هو قول الكل هو الاصح لان القسمة من باب  
الحق للملك كالمكمل للمنفعة ولحق اليد شيئا للمقطوع وانشع الاول هذا لعدم الملك  
وكذا انشاء لا يستغنا عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في كافي برهما على الكو  
ومدر الورثة وهو ان العقار معهم وفيهم صغير او غائب قسم ويجب قاضي  
لها وهو وصي من الطفل وكيل من الغائب لانه في هذا النصب نظر الغائب  
والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة عند  
ايضا بل اوله لانه هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقوله وفي هذا  
يقسم بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد ان قسمها  
بينهم باقرار الكبار المحضرون وان الغائب والصغير على حجة وان برهن

الاول

جواب







قسم كل واحد منهما امرين ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدور مثل زرقه كانت  
او مشرقه لا تقسم عنده قسمه واحدة الا بالترافع والبيوت تقسم مطلقا  
لتقاربها في معنى السكن والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة مثلا صدقا  
بعضها ببعض فسميت قسمه واحدة والا فلا للمنازل فوق البيت دون الوا  
فا حقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدار اذا كانت متباينة وقام  
في الفصل كل ما ينظر القاضي في اعدل الوجود ويخفى على ذلك واما الدور والبيوت  
والدار والمنازل فيقسم كل منها واحد بالاختلاف الجسدي **في ما يخص** على بيان  
وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرح في بيان كيفية القسمة فقال ويصو  
القاسم ما يقسم اي ينقسم للقاسم ان يهوى ما يقسمه على القسمة لا يمكنه  
حفظه ويعد له اي يهوى على سهام القسمة ويؤثر به يعرف قدره ويقوم  
بناؤه او يما يحتاج اليه بالافزاد ويؤثر كل قسم اي يميزه عن الباقي بطريقه  
وشره مثلا يكون نصيب بعضهم يتعلق بنصيب الاخر فيتحقق معنى التمييز  
والافزاد على الكمال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدي وثلاث  
ونصف مثلا يجعل اي يجعل ما يقسم ستة اسهم ويلقب الاول بالسهم الاول  
وما يليه بالثاني والثالث الى السادس ويكتب ساميهم ويجعلها اربعة ثمن  
خرج اسمه او لا قبل السهم الاول فان صاحب السهم قد حققه وان كان صاحب  
الثلاث اخذه وما يليه وان كان صاحب النصف اخذه والثاني يبيانه ولا يدل  
ورايهم ليست من التركة في القسمة الارضيات صورته واديين جماعة فادوا  
قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فادوا احد الشركاء ان يكون عوض البناء  
ورايهم وادوا الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض  
ولا يكلف قدر وقع البناء في نصيبه ان يورثوا بالبناء من الدور اي الالة  
تقدر في القاضيه ذلك لانه القسمة من حقوق الملك المشتركه والشركه ثلثه  
في الدور وفي الدور اي فلا يجوز قسمه ما ليس مشتركه فان وقع ميل قسم  
بند او بطل بقوله ويغيره كل قسم بطريقه وشره وما غيرهما من متمات  
الاول في طريقه في القسم الاخر بل شرط فيها في القسمة طرقه لميل او

مما في بيان كيفية القسمة

الطريق

القسم

الطريق عنه الى القسم الاول ان يمكن ليحصل معنى القسمة وهو قطع الشئ  
وتكميل المنفعة بلا ضرر والافسحت الى القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا  
لم يحصل ففسح وبسائر فلو وجد يمكن لكل منها ان يجعل ميل او طريق  
جاز شهادة القاسمين عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند بيع او بين يولي  
وعند محمد والشافعي لا يجوز ان يشاروا على فعل نفسه بها ولها ان يشاروا  
على فعل غيره بها باستيفاء حقها سفل وتعلو وتعلو مجز وان عن العلو  
والسفل فموج كل واحد وقسم بها اي بالقيمة لان السفل يصلح لما لا يصلح  
له العلو كالشرب والسير والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنس في فلا  
يمكن التعديل الا بالقيمة او احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ان الغلط في  
القسمة وزعم ان بعضها مما اصابه في يد صاحبه وقد كان الشاهد على نفسه  
بالاستيفاء لا يصدق بالبحر لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فمقتضى  
الغلط يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فليس قبل  
البحر فان لم يوجد استخلف الشريك لانهم لو اقر الزمهم واذا انكروا حلفوا  
عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم تخلف ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب  
المكدر فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان الساكن كل طرف او اراه حجة عليه لان  
غيره قالوا ينبغي ان لا تسمع دعواه احد المتقاسمين واجيب بان القاسم  
اعين وهو اعند على قوله فاقترن لما تأمل طرف الغلط في فعله فله ان يخذل  
الاقراء عند ظهور الحق وان قال ان احد الشريكين فضله يعني نصيبه فاقدر على  
بعضه وانكر ان شريكه حلف ان لا يدعي عليه الغصب وهو منكر والقول للمكدر  
مع اليقين وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابته من كذا الى كذا ولم يسلم  
التي خالفها فسخت الى القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة  
فصار نظيره الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في احكام التماثل في الدعوى ولو  
اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا  
القسمة لوجود التراضي او كانت القسمة بقضار القاضيه والغبن فاش  
لانه تهرقه مقيد بالعدان لو اقسما دارا او اقسما كل طرف فانه احد

وسفل ٢٧

مؤنة ومجهن



بيننا في يد الاخر من نصيبه وانكرنا فعله البينة لا نريد عليه حقا وهو منكر  
فان اقام ما خال العبوة بينة المدعي لانه خارج ان استحق بعض معين من نصيبه لا  
اي تقسمه اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ في الكل تقسيم اي القسمة اتفاقا  
وفي استحقاق بعض شايخ من نصيبه لا تقسم عند ج اى لا يفسخ كقولنا ولا يفسخ  
الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه فلا يلبس يوسف فانه يقول ينقص القسمة  
وما يوجب ايدى ما يكون بينهما نصيبان وقول محمد مضطرب والراجح انه مع ابراهيم  
كذا في الكافي فظهر دين في التركة المقسومة تقسيم اي القسمة الا اذا قصود بها  
الورثة الدين او ابراهيم الغرماء ذم الورثة او بقي منها ما بقي من اى الدين يعني  
اذا قسمت التركة بين الورثة في ظهر دين في خط قبل للورثة اقضوه فان قصروا  
صحت القسمة والاشيخ لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك  
لهم فيها الا اذا قصروا الدين او ابراهيم الغرماء ذمهم في بيع القسمة لانه لا يلزم  
فكذلك اذا لم يكن في خط التعلق حق الغرماء بها الا اذا بقي منها ما يقع به الدين  
في لا تقسم لعدم الاحتياج اليه ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بالقصها  
تبطل عند الكل لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالدراسة  
لم لا تبطل القسمة فقد قيل لا يثبت في قول من يدعيه لانه دعوى الغبن  
ولا عبوة به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضى وقيل تقسم ولو بيع  
ذكره في الكافي ادنى احد المتقاسمين دين في التركة خرج حين اقام البينة له ان  
ينقص القسمة ولم يكن قسمة ابراء من الدين لان القسمة تصادف  
المهور وحق الغريم يتعلق بالبيع ولو ادعى عينا لى لا يوجب لوجود  
التساقط اذ لا تقدم على القسمة افراد منه بالان المقصود مشترك ومحم  
المهاياة وهي لغة مضاعفة من البرهينة وهي طالة الظاهرة للمتهمى للشيء  
والشرايين تفاعل منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقة الاكفا  
وهي برهينة واحدة ويختار شرعا قسمة المنازع والقياس ان لا يجوز الزايمارة  
المستفعية بحسبها لكنها جازت بالجماع في سلوكها اذ بعضها من دار وراك  
بعضها من سكن هذا السلوك وراك سفلها وفي خدمة عبد بان يخدم العبد بهذا

الشريك

الشريك يوم ما وراك الشريك يوم ما كسنت بيت صغير بان يسكنه بهذا  
الشريك يوم ما وراك الشريك يوم ما وخدمة عبد بان يخدم زيدا بهذا  
العبد ويخدم بكر هذا العبد الا وراك كانت المهاياة في المكان كانت افراد من كل  
وجه ولم يزل يشترط فيها التناقص وجاز لكل منهم ان يستقل ما احب به بالمهاياة  
شرط ذلك في العقد او لا يخلو ذلك المنازع على ملكه ولا كذلك العارية والجارقة  
في المهاياة في الزمان افراد من وجه ويجعل كالمستقرض لنصيب شريكه فكان مبالغة  
من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الا فراد يتحقق في المهاياة في المكان دون الزمان  
وكذا لو تباين الزمان في عده واحد لانها متعينة فيه لتعذر التباين في المكان  
والبيت الصغير كالعبد في غلة عبد او عبدتي او بعل بعلته او بعلتين او  
ركوب بعل او بعلتين او مكر شجرة او لبن شاة اى لا يجوز المهاياة في هذه الاشياء  
اعا في عده واحد او بعل واحد فلو ان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظ  
الشغيرة لم يوزن في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغيير في العقار فافترقا  
واما في عدي او بعلين فلا ان التباين في خدمة جواز للضرورة لا متاع قسمتها  
ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما ركوب بعل او بعلين فلا ان الركوب  
يتفاوتت بتفاوت الركبين فلا يتحقق التسوية ولا يحيز القاضى عليه و  
اما في مكر شجرة او لبن شاة فلا ان التباين تحتص بالمنازع فلا يوجد في الايام  
والضرورة يتحقق في المنازع لا متاع قسمتها في الايام بعد وجودها لغير  
فتاها بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا** ووجه ايراد هذا الكتاب في  
آخر الكتاب ظاهر لان احوال الادنى في الدنيا الموت والوصية معالجة  
وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة  
يكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدرة في سمي به الموصيه به والوصية  
لغة طلب شيء من غيره ليفعله في غيبته حال حيوته وبعد وفاته وشرعا يستعمل  
تارة باللام يقال وصي فلان لانه بعد ان يجمع ملكه له بعد موته ويستعمل  
اخرى بالالف يقال وصي فلان الى فلان بمعنى جعل وصيا له يتصرف في حاله



واطفال بعد موته والقوم لم يتعوضوا لافق بينهما وبيان كل منهما بالاعتقال  
بل ذكرهما في شارة تفرق بينهما وقد بين ههنا كل منهما بالقدرة وكما منع  
تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين بمفهوم واحد عرف كل منهما بالادخال للمفهوم  
بينهما فقال لا يصح جعل الغير كاللحم بعد موته او تعويض النصف في ماله  
ومعها اطفاله الا غيره بعد موته فصرنا بان بيان المعنيين الاول بيان  
الوصية بالمال وخوذه من المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سبقت  
قول او وصيت بكذا الضمان وخوذه من اللفظ المستعمل فيها او شرط ان يكون  
ابنك المملوك فليكون من المملوك ولو كان تباد الصغير والمجنون وعدم استوائه  
بالدين لانه مقدم على الوصية كما سبقت وكون الموصي له حيا وقتها اذ لو كان  
متا بطل الوصية وكونه غير وارث ولا فاعل كما سبقت في عدم جواز الوصية  
لوارثه وانما شرط كون الموصي به قابلا للملكية بعد موته الوصية حال كان  
او منقعة وحكمها كون الموصي به ملكا جديدا للموصي له لا قامة الموصي به وقتها  
نفسه حتى وجب الاستبراء عليه بجماعة الموصي بها جازت بالثلاث للرجوع  
وان لم يجر الوارث لقوله ان الله تع تصدق عليكم بثلاث اموالكم في اوقافكم  
زيادة لكم في اموالكم فضعوا بها حيث شئتم وعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثا او  
غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مضافا له ما بعد الموت  
فيعتبر وقت التملك حتى اذا وصي لغيره وهو وارث ثم ولد له ابن وصي الوصية  
لا يخ ولا عكس بان اوصي لغيره وله ابن ثم مات الابن قبل موته الموصي به  
بطلت الوصية لان ما ذكرنا ان الزيادة عليه اتمت الثلث لان حق الوارث  
تعلق بماله لا تعاقب سبب ذواله اليرث وهو استغناؤه عن المال كله الشرح جوده  
في حق الاجانب بقدر الثلث يشترط ان تقصده كما مر ولم يجز في حق الوارث  
لكن يتأذى بعضهم بايشاء البعض الا ان يجيز ورثة بعده اى بعد موته  
وامم كبره لان الامتناع لم يقم وهم اسقطوه ولا يعتبر جازتهم حال حيوة  
لانها قبل شئوت الحق لان شئوته عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته  
بكل ما بعد الموت لانه بعد شئوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لانه

السياق

الاول قط لا يجوز وتدرج باقل منه ان الثلث عند من ورثته او استغنا  
بجستهم لانه تردد بين الصدقة على الزوجين والرهبة للقرينة اول لقوله ان يوتي  
بها رضا الزوج ولو كانا اى لولا فشاها ولا استغناها بجستهم فالترك اول لانه  
وكان الوصية صدقة على القرين بقدر الوصية والوصية تقيد على الزوجين  
فالا وانه اول لقوله ان افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح كتركها مع جدها  
اى وان لم يكن الورثة اختيارا ولا يستغنوا بجستهم من القرينة فترك الوصية  
اولا ووجبت اذ كان عليه حق الرجوع كما في الزكوة لانه لما قدر منه في طيبة وجب  
عليه التذكرة بعد محامته تخليته لذمة وبقوله ان الوصية من الدين لانه اجم  
الحاجتين فانه فرضي والوصية تنوع الا ان يبرأ الغرماء في بيعهم لزوال المانع  
وصحت ان الوصية بالكل اى بكل حال عند عدم وارثه لان المانع من الصحة تعلق  
حق الوارث فاذا انتفى نصح وصحت للملكة بثلاث حاله في خلاصة الوصية للبعد  
بعين من اعيان ماله لا يقع امواله اوصيه بثلاث ماله له مطلقا نصح ويكون وصية  
بالعق فان خرج من الثلث قيمة العبد سبق كله بغير سعاية وان خرج بعضه  
عق وسحق بقيمة قيمته ولو اوصي له شيئا من الدراهم والدنانير لم يرسل قال  
والامام السفي الاصح انه لا يقع كالوصية بالعين وقال في المنة لو اوصي له  
العين او لامة القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في خلاصة فاما ان  
يقيد هذا بما سوى العين او بطلن ويجعل على غير الاصح وفي طائفة لو وصي ملكا  
عق او لام ولد نفسه او لغير نفسه جاز لكل شيئا ولو اوصي  
لغيره العين او لامة القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم الا ان عندنا  
في الوصية عقن يعق ثلثه جمانا وعليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر  
التركة فيستقامان ويردان افضل عند صاحبه يعق العبد ويعرف  
الوصية اولا الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان افضل للبعد  
وصحت للملك ان يقول اوصيت لفلان فلانة كذا ردحا وبه اى بكل ايضا  
بان يقول اوصيت لفلان بثلث ماله فان الوصية يصح ان لا  
الوصية اتمت الميراث والارث يترك في القصد ان لا يصح الوصية ايضا لانه



الاشياء انما يصح ان ولد اكل لعل من سنة شهر من وقتها اي وقت  
الوصية قال لا صحة وصية الكل مع قوته على وجوده وانما يتحقق بوجوده  
او وجد في هذه المدة وبلازمة الاكل فانها ايضا تصح لان الاصل ان تصح  
انوارها بالحق تصح استثنائها ومما لا خلاف في السجود ويصح ان يترك  
بالوصية تصح استثنائها ومن المسائل التي وبالعلمس قال اول  
القول تصح لا ينهك من الدين لم يقابلوه في الدين الالية وانشاء لا يعقد  
الذمة بساوي المسكن في المعاملات حتى جاز التبرع من الجاهلين في  
الطهارة فكذا في الكمات لا حرجي في داره في الجامع الضعيف الوصية طري  
وهو في دارهم باطله لانها تروصله وقد نهينا من بر من يقابلنا القول  
تص انما ينهك من الدين قائلوه في الدين وانما جوهري من يادكم الالية وقوله  
في السير الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل  
ان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعدم وجه التوفيق ما  
يدل عليه قول الجامع الكبير وهو انهم فانه احقر ان يجرى في ليس في دارهم  
وهو استثنائي فان الحرجي مادام في دار الحرب ممن يقابلنا بخلاف  
المستثنائي فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في السير الكبير ولا يوارثه  
القول لا وصية لو ارث وقائده مباشرة سوار كان هاهنا او خالطنا القول  
في لا وصية للقاتل ولا في قصد الاستحجال يفعل فخطو وقبوع بامر حال من  
مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة اعترافه عن التسبب كوضع اليد في يده  
الا باجازه ورثته وهي كمال الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون القائل وصية  
ذو في الاله او لا من صبي محلي لانه تبين وهو ليس من اهله ان في تحريمه وانما  
اودقته فانه يجوز عندنا استثنائها حتى اذ لم يكن محلي لم يجرى اصله وان وصية  
مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي محلي يعني اذ اوصيه في مات بعد  
الادراك لم يجرى لعدم الالهية وقت مباشرة او اوصاها اليه بان قال اوص  
او كنت فتلك الفلان وصية فانه لا يجوز قصور الولاية فلا يمكنه تحييرا  
وتعليقا كما في الطلاق والعناق ولا من بعد لانه ليس من اهل التبني و

ملكات

ملكات وان ترك الوفاء لانه ايضا ليس من اهل التبني وقيل عندنا يصح  
في صودة ترك الوفاء الا اذا اوصاها بها اي اوصاف العدد والملك الوصية  
العتق يصح لان اهلها ثمانية والمانع حق المولى فيه اضافة الى حال  
استقاطه ولا من معتقل النساء بالاشارة اعلم ان ايمارا لا خرس وكتابه  
كلاهما بخلاف معتقل النساء في وصية وكما في وطلاق وبيع وشراء  
وقود الفرق ان الاشارة انما يقوم مقام العبارة او كانت معهوده  
وذلك في الاخرس دون معتقل النساء حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة  
معهوده كانت بمنزلة الاخرس وقد راجعنا سنة وقيل ان دامت العقله  
الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشارة عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى  
لا يجرى زواله فكانه الاخرس قاله وعليه الفتوى ذكره الزليعي قبوله بعد  
موت ابي قول الوصية لا يعتبر الا بعد الموت الموصي لان اوان ثبوت حكمه بعد  
الموت فيبطل قبولها ودرها قبل الموت كما اذا قال لا مائة انت طالق فدا  
على الف درهم فان وثقها وقبولها باطل قبل الغد كما في رواية ابي العباس  
ان الموصي به ولا يمكن قبله لان الوصية اثبات ملك جديد وهذا لا يرد الموصي  
بالعيب ولا يمكن احد اثبات الملك لغيره بل اختياره بخلاف الميراث فانه يثبت  
حتى ثبت فيه هذه الاحكام جبر ابي الشانع بل يقول الولاية عليه لادراكها  
موصيه لم يوافق الموصي بل يقول هو الموصي به بل يقول لو رثته اي ورثته  
الموصي له استثنائي والغياص ان تبطل الوصية لما ذكرنا ان الملك موقوف على  
القبول فهاهنا كمشي قبل قوله بعد ايجاب البايع وجه التحسان ان الوصية  
من جانب الموصي قدمت بموته تاما لا يلحقه الفسخ من جهته وانما توقفت  
لحق الموصي لم فان مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه المبادى لشترى اذا  
مات قبل الاجازة وله اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول من نحو  
رجعت عما اوصيت لانه تبين لم يبق قصدا كاللهية وفعل يقطع حق الملك  
من المخصوصة كقطع الشوب وخطا طه او يرد في الموصي به ما يمنع منه  
بدونه كالبناء او يترك ملكه كالبيع فان كل تصرف او جبر زوال ملك الموصي



كان رجوعا كما انما كان الموصي به في اشتراؤه او وهبه ثم رجوع فان الوصية  
 لا تنفذ الا في ملكه فاذا ازال منه كان رجوعا ورجوع الموصي به رجوع  
 له لا للرجوع اليه حاجته عاديه فصار هذا المعنى اصلا ايضا بخلاف سائر الوصايا  
 به فان لا يكون رجوعا لان من ادان ان يعطيه ثوبه غيره يغسله عاديه وكان  
 تقوي الرجوع ليس رجوعا لان الرجوع اشياء في الماضي وتوفي في الحال يكون  
 توفي في الماضي والحال فيهما متشافي ولهذا لا يكون رجوعا في النكاح فوجه كذا  
 وصيته او وصيته بها في اعم او بواحدة ايضا ليس رجوعا لان وصف الموصي  
 والزبوية يقتضي بقائه الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او وصية لها  
 اخرها بخلاف تركها فان الاول ليس رجوعا والثاني رجوعا لان ترك الشيء  
 استقاطه والاشياء ليس باستقاطه فان الذي اذا قال لم يوفيه تركت كذا  
 وشك كالاباء ولو قال اخرت شكك لا يكون ابراء كذا في الحقيقة بخلاف  
 كل وصية او وصيتها من باطله فانه ايضا رجوع لان الباطل في سبب مناشي  
 لا اصل له والوصية به لزيد فهو له او لفلان وارث فان كان منها  
 يكون رجوعا لان النقط يدل على قطع الشركة واشياء التخصيص فاقطع  
 رجوعا من الاول في الورثة ما يجي اذ ان شاء اجازوا وان ساءوا ردوا  
 بخلاف ما اذا وصي به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صا لا يترك  
 والمحل يقبلها فيكون العبد مشتركا بينهما لو كان خلا من ميتا وقتها فالأول  
 من الوصيين بما لها لان بطلان الاول من ضرورت الثانية حاد يثبت له فهو  
 الاول ولو كان خلا من ميتا وقتها مات قبل الموصي فهي لورثة الموصي بطلان  
 الوصيين لانه لما ثبت للثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول و  
 صحت في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي تبطل وصية الوصية  
 لمن لم يبا بعد ما ان بعد الوصية الوصية الاصل في هذا الفصل ان يكون الموصي  
 وارثا او غير وارث يجوز الوصية وفسادها باعتبار يوم الموت لا يوم الوصية  
 وفي الاقرار باعتبار كون الموقر وارثا او غير وارث يوم الاقرار ويجوز زوجه وسارة  
 فان اوصى الموصي لورثة بشي او وصي لاشياء ثم توفيها مات بطلت الوصية

والهبة

والهبة اما الوصية فلها ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثته والوصية  
 للوارث باطله اما الهبة وان كان منجزة صورية فهي كالمضافة الى ما بعد الموت  
 حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تتبع بتقريب حكمه عند الموت بخلاف اقراره  
 فان الموصي اذا اقر لا يرد في يد من تزوجها ثم مات جازا اقراره وان المعتبر فيه  
 كون الموقر وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية فيه وتبطل وصية  
 وصيته وارثه لانه كافر او عبدا او مكاتبيا ان سلم او متق بعد ذلك اى  
 بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما قرأ ان المعتبر فيها حال  
 الموت واما الاقرار فانه وان كان من نفسه كمن بسبب الادب وهو البتة  
 قايمة وقت الاقرار فيعتبر في الاشياء تامة الاشارة فصار باعتبار التهمة بالوصايا  
 المعقود وهو العاقر من المشي لدار في بطنه والمفلوج الفقد او يعرض  
 نفسه ليدل فيمنعه من الحسن والحكمة الارادية والاشياء التي في يده  
 ارتعاش وحركة والمسلول هو الذي يكون به حلة السلول هو قرح يكون  
 في الرية ان طال مدة سنة كانه صحيح والافكار لبعض يعني ان هذه الاحوال هي  
 مذمومة في عرض له واحده منها وتصرف بشي من التبرعات ثم مات قبل تمام  
 سنة مشتملة على الفصول الاربعة كان الموصي مرض الموت فيعتبر تصرفاته  
 من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن عرضا مرض الموت لانه اذا سلم في  
 الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صا المرض بمنزلة طبع من طبائعه  
 وفوج صا حبه من احكام المرض عت لا يستغل بالتداعي جميع الوصايا وكذا  
 بعضها فرضا وبعضها نفلا وصاف الثلث في الوضو النقل قدم العرض  
 سوار قدمه الموصي واخوه كالحج والركوة والكفارات لان الاصل ان يقدم  
 الاعم وان تساوت في القوة قدم ما قدم اى الموصي في الذكر لان النظر  
 من حال الانسان ان يبدوا بما هو الاعم عنده واشياء بانظر كاشيات  
 بالتي ولو تضرع بتقديم ما عدا به لزمنا تقديمه كذا ايضا وصي في الحج  
 منه والباقي من بلد ان كفي تقبضه لان الواجب الحج من بلده وله ان يعتمر  
 فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لاداء مكاتب واجبا عليه في ربا



او لا يلزم ان يكون ما شيا فانه في الوجه الذي وجب عليه والا اى  
 وان لم تكف في كونه القياس ان لا يكون منه لانه اوصى بالثلاث بصفة قد  
 وجب له ان يعلم ان ثلثه تنفيذ الوصية فينفذ ما امكن من مات حاج في طريق  
 فادعى به بالثلاث عنده ان لا يكون له ان ينفذ الوصية والاقرب حيث يكون ولا  
 وهو قول اخر في ثلثه من حيث يبلغ ويبلغ هذا الخلاف اذا مات الحاج من غير ان يوصي  
 وامان لا وطن في ثلثه من حيث يبلغ بالاجماع ذكره الربيع اوصى بالثلاث عنده  
 بهذه المائة في ثلثه من حيث يبلغ بما بقي من حيث يبلغ استبان وان لم يكن  
 شئ اجماعا بان يكون ثلثه من ثلثه الوارث لانه الميراث من الوارث الا ان  
 اشغل حتى الوصية بخلاف الوصية باعتاق بعد عنه اى هذه المائة في ثلثه  
 منها وادعى حيث لم ينفذ بالباقي لان الوصية اذا وجبت لمستحق لم ينفذ  
 لغيره وهذا اوصى بالثلاث بعد يشترى بما سمي فلم ينفذ بها في ثلثه  
 يشترى بالباقي منه لانه غير الاول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الوصية له  
 فالا يجوز اوصى بالثلاث يشترى بكل ما لم ينفذ ينفذ منه ولم يكن الورثة بطلت  
 لما قرأ العبد المشتري بالكل مخرار لما يشترى بالثلاث لانه اذا اوصى  
 بالثلاث يشترى له بعد بالف وادعى وادعى بالالف على الثلث لم ينفذ  
 بينهما ايضا **باب الوصية بالثلاث** اوصى له بثلثه ولا بثلثه فانه  
 اجاز الوارثه فلهما الثلثان والى لهما الثلث وان لم يجزوا الى الوارثه فالثلاث  
 بينهما نصفين لانها استويا في سبب الاحتقاق فيستويان في الاحتقاق  
 والثلث نصفين عن صهر فكلون بينهما ولو اوصى له بثلثه ولا بثلثه ولم  
 يجزوا فكل واحد اربع اقسام الثلث ينصف بينهما وادعى بالربع اى يجعل اربعة  
 اسهم ثلثه للموصي له بالكل واحد للموصي له بالثلث لان الزائد على الثلث  
 انما يبطل بحيث ان الموصي له لا يستحقه حقا على الوارث لكن يعتبر في اى  
 الموصي له كما حد من الثلث حصته ذلك الزائد لا موجب له بطل هذا المعنى  
 فخرج الثلث ثلثه فالثلاث واحد واكل ثلثه جهات اربعة فيقسم الثلث  
 لهذه السهام ولو اوصى له بثلثه ولا بثلثه لم ينفذ ولا بثلثه بثلثها

نصفان

نصفان عنده وعندهما على حصة اسهم سهامان لصاحب الثلث لانه يجعل  
 كل سهم سهمان ثلثه اسهم لصاحب النصف لانه الماحصل بالنصف بالثلاث  
 ولو له بالثلث ولا بثلث بالثلاث فالثلاث بينهما الثلثان عند اى خلاف في  
 هذا الخلاف على خلاف في حق ربينهم ذكره بقوله ولا يهر باجماع للموصي له بما زاد  
 على الثلث قال في العناية ان يجعل من ثلثه من ماله سهمان اى جعل ومفعول  
 لا يهر بحدوف اى لا يهر بثلثه شيئا وقال صند والشرعية المرد بالثلاث  
 الميراث المصطلح بين الحساب فاذا اوصى بالثلث واكل ثلثه اجماع اسهم الوصية  
 اشنان لكل واحد نصف يهر بالنصف في ثلث الما فان النصف في الثلث  
 يكون نصف الثلث وهو السهم من فكل سهم من المال وعندهما سهام الوصية  
 اربعة والواحد من الاربعة ربع فيهر بالربع في ثلث المال فالربع في الثلث  
 يكون ربع الثلث ثم لصاحب كل ثلثه من الاربعة وهي ثلثه اربع الثلث  
 فيهر بثلثه الاربعة في الثلث يعني ثلثه اربع الثلث ولصاحب الثلث  
 واحدة من الاربعة فيهر بالواحدة في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث  
 الا في المحاباة صورتها بعد ان لرجل قيمة احد الف ومائة وقيمة الآخر  
 ست مائة وادعى بالثلاث احداهما لانه ثلثه من ثلثه فلهما الثلثان  
 المحاباة حصلت لاحداهما بالف وثلاث مائة واكل وصية لكونه في حال  
 المرض فانه لم يكن له غيرهما ولم يجر الوارثه جازت المحاباة بعد الثلث  
 فيكون بينهما الثلثان بثلث للموصي له بالالف بحسب وصية والالف  
 والموصي له بحسب وصيته وهي خمسمائة ولو كان هذا كسرا لوصى بها  
 على قول ربع وجب ان لا يهر بالموصي له بالالف باكثر من خمسمائة والحق  
 صورتها ان يوصى بعقوبتين قيمة احداهما الف وقيمة الآخر الف مائة  
 ولا مال له غيرهما ان اجازت الوارثه عتق جميعا وان لم يجزوا استقامت  
 الثلث وثلث ماله الف فالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف الذي  
 قيمته الفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته الف ويسعى في الباقي  
 والدار اجماع المرسلة اى المطلقة من كونها ثلثا او نصفها او نحوها صورتها



ان يوصى لرجل بالقبض ولاخر بالقبض وثالث ماله الف ولم يوصى الورثة فانه  
 يكون بينهما اثنان وكل واحد منهما يقرب بجميع وصيته لان الوصية في جميعها  
 صحيحة بل وان لم يكن له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرقها  
 بين الصور الثلث وبين غيرهما ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على  
 الثلث لم تكن كالنصف والثلثين ونحوهما والشرح ابطال الوصية في الزائد  
 يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق القريب بخلاف ما انما لم يكن مقدرة حيث  
 لا يكون في العجالة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بمائة درهم او  
 انفق ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لان كان انما  
 مال كما فوق المائة وانما لم يكن باطلة بالكلية يكون معتبرة في حق القريب ولو اوصى  
 بنصيبا بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا يصح لغيره ولو اوصى بمثل  
 اى مثل نصيب ابنه لا اى لا تبطل اذ لا مانع منه ولو اوصى بغيره او جردا  
 لو قال اوصيت بغيري من مالي او جردا عنه لم يبق وارث اى يقال للوارث  
 اعط ما شئت لانه مجهول والماله لا يمنع صحة الوصية فالبيان ان الوارث  
 هذا ما اختاره المشايخ بناء على الوفاء ان السهم كالجزء واما اصل الرواية  
 فتجد في هو كذا كور في الوصية ولو اوصى بسدس ماله لم يثلثه وحيث لم  
 يثلثه اى يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت  
 قوله ثلث ماله ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشا ريجب ان يكون  
 لا النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وادخل في الثلث  
 انشا فهذا يمنع ايضا ودد هذا السدس ولم يجب عنه اقول بانه التوفيق  
 تخارجه انشا وما يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مولود  
 اللفظ وليس كذلك قال السدس والثلث في كل من شايع وضع الشايح  
 الى الشايح لا يقيد ازيدا في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما او مؤخر  
 ولهذا قال الجمهور في تعليله لانه الثلث متضمن للسدس فان التضمن لا  
 يتصور الا في الشايح وضع الشايح الى الشايح لا يقيد ازيدا في البعد فلا  
 يتناول اكثر من الثلث وخاتمة الاجازة انما يظهر فيما يكون متساو اللفظ

والا

والا كان تراستا انقالا اجازة ويقرب من هذا قول من المعقول ان في الثلث  
 اى الثلث لا يقيد بجزئية وفي سدس ماله مكر والسدس بغير اذا قال سدس  
 ماله لم يثقل في ذلك الجلس ويجلس في سدس ماله لا كان السدس واحدا لان  
 المكونة ليست معرفة وثبتت وراثة او غنم وملك ثلثاه لم يبق بغير اذ  
 اوصى بثلث وراثة او غنم فملك ثلثا كل منهما وبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث  
 ما بقى من ماله فله هو له جميع ما بقى وقال في ثلث ما بقى لانه كل واحد منهما  
 مشترك بين الورثة والموصى له والمال المشترك يتوكل ما تولى منه على الشريك  
 ويبقى ما بقى منه عليهما وهذا كما اذا كانت الزكاة اجناسا مختلفة فانا ان في الخس  
 الواحد مكي جمع حق احداهما في الواحد والآخر في فيه الجبر على الفسدة واذ  
 امكن الجمع جمع حق الموصى له فيما بقى بعد الوصية على الارث لان الموصى جعل  
 حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته بقدر الموصى به فكان حق الورثة  
 كالسبع وحق الموصى له كالصل والاصل في مال مشترك اصل وتبع اذ ملك شئ منه  
 ان يجعل الرابكة من السبع كما في مال الزكاة حيث يهرق الهالك العفو او لا  
 في المصداق عليه في ويخ ولو اوصى بثلثه حقيقة او شيئا به فثلاثة او دور  
 له اى الموصى له ثلث ما بقى لانه الظاهر منها التفات بين اوارها فيكون اجناسا  
 مختلفة فلا يمكن جمع حق احداهما في الواحد ولو اوصى باله وراثة اى الموصى بقدر  
 ودين على الغير من خمس الف وهو اى الف الموصى به بقدر الف من اى الف  
 من ثلثه اى ثلثه النقد لا مكان ايضا وكل في حق حقيقة بل جلت في صدار اليه  
 والا قلت النقد وثلث المأخوذ من الدين يعني كل ما خرج شئ من الدين فقد ثلثه  
 حتى يستوفى الف لانه الموصى له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس  
 في حق الورثة لان العين اوله من الزمان ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر الميت كان  
 لزيد مطلقا وسوا علم موت بكر اول لانه الميت ليس باهل للوصية فلا يراحم  
 الحي الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وهدا ومن لم يوصى له او لم يعلم  
 الموصى بموت فله نصف الثلث لانه الوصية هي بغيره بغير علم رضى لحي الا  
 بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لانه الوصية بغيره لغو فكان راضيا باهل

الملك

الادون



الثالث لزيد كذا الوصية له اي لزيد ولكن كان في هذا البيت ولا احدثه كان الثالث  
لزيد لان المعدوم لا يستحق المال او وصية له اي لزيد والعقبة كان الثالث لزيد  
لانه العقبة من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال وله اي لزيد ولو لم يكن  
مات ولده قبل موت الموصي وله ولغيره وله او لم يكن فقرون ولده وفات  
تترط عند موت الموصي فالثالث كل لزيد في هذه الصود لان المعدوم اولية  
لا يستحق شيئا خلاصت الميراثه فصار كما اذا اوصى لزيد وكذا روي ان قال  
ثالث مالي غيرهما اي بيني زيدا ويكر ويكرهت فقصصه اي نصف الثالث لزيد لان  
مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثالث اوصى لزيد مثلا ثلثه  
وهو اي الموصي فقير له اي للموصي له ثلث مالي اي الموصي عند موته لان الوصية  
تقدر بخلاف مصنافه ما بعد الموت ويثبت حكمه بغيره فيسترد وهو المالك  
عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال في ملك ثم اكتب ولو اوصى ثلثه عن  
ولائه لم اوصى قبل موته بطل الا انشاء لما ذكرناه ويجوز بعد الموت فيعتبر  
في حالة هذه الوصية تعلقت بالعين فبطلت بغيره عند الموت وان لم يكن له  
في حالة وفاته ثم مات فالصحيح انه الوصية تصح كذا بشارة من عنده لا تمنع له  
فان الوصية باطله لانه لما اوصى في الغنى علم انه مراده عين الشاة حيث  
جعل جزء من الغنى وقوله اوصيت بشاة من مالي لم يقم بها من مالي لانه لما قال  
من مالي دل على ان مراده الوصية بمالية الشاة ولو اوصى بثلث مالي لاهيات  
اولاده وبنين ثلاث وللفقراء والمساكين لهن الاملاك هات اولاده ثلثة اخر  
من الثلث ولهما اي الفقراء والمساكين الباقيات من ثلثة الاخماس بالصفة  
هذا عندنا وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لامهات الاولاد  
لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله في الميراث ثلثة والوصية  
اقت الميراث ولهما ان الجمع المطلق يراى به الجنس ويبطل الجمعية لقوله  
تو لا يحل لكم النساء غير ارباب الوحد فيقسم على خمسة ولهن ثلثة منها ولو وصى  
بثلثة لزيد وللفقراء نصف بينهما عندنا وعند محمد يقسم الثلثة ثلثة اولا  
اوصى بمائة لزيد ومائة ليكره اوصى بها اي بالمائة لزيد وحسين ليكره

آخرها

عندنا

في

آخرها اي قال لا خير شركتك معها فله اي لزيد لان الثلثة كل مائة في الاول  
لان نصيب زيد وبكرت وبيان فيه وقد شركت آخرها فيكون شركا لكل  
منها فله ما لكل منها وسوثلث المال نصف ما لكل منها في الثلثة لان تحقيق  
الشركة بينهم غير محتمل لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمصهور لفظ  
الشركة فخلصناه على ما اوردته لكل واحد منها كما هو وجه القياس عمدا باللفظ  
بقدر الامكان وفي كل دين قصد قوله صرف الى الثلثة يعني اذا قال الرضخ  
فيما طلبا لورثة فلان على من قصد قوله فيما قال صدق فلان الى الثلثة  
والقياس ان لا يصدق لان اوجه خلاف امر الشرع وهو تصديق المدعى  
حجة ولان قوله فلان على دين اقرار بالمجهول هو وان كان صحيحا لكل لا يفي  
به الا بالبيان وقد فات وجه الاحتساب انه سطر على مال اوصى وهو يملك  
على هذا التفسير بمقدار الثلث مائة يوصيه له ابتداء فيصح تسليطه  
ايضا بالقرار له بدني مجموع المراد قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق  
ولا يعرف قد رفته في مكانة رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق التنفيذ  
وان كان دينا في حق الاستحقاق وجعل التقدير فيها لا الموصي له فلهذا اوصى  
في الثلثة لا الزيادة فان اوصى بالثلث مع الموصي له الاول بلا ريب  
عنه عن كل الى الثلث لهما اي للموصي له والباقي وهو الثلثان للورثة  
لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلهذا راجع المعلوم  
فيقدم عن المعلوم فيقال اي بعد ما روي ان قال لكل من اوصى بالوصايا  
والورثة صدق قوله فيما شئتم وما بقي من الثلث فله اوصى بالوصايا لا يشترط  
فيه صاحب الدين وفي العزل فائدة اخرى هي ان احد الوقيين قد يكون  
الوف بمقدار هذا الحق وابهره والآخر الدوايح وربما يختلفون في الفضل  
اذا ادعاه الخصم فافترنا فخلصنا علمنا ان في التركة دينا شايعا في الكل  
التركة فارها صاحب الوصايا والورثة يسيانهم واذا بينوا شيئا يوفى  
اصحاب الثلث بثلث ما اوقوا والباقي لهم ويؤخذ الورثة ثلث ما اوقوا  
بشرطه اقرار كل فريق في قدر حقه ويكلف كل اي كل فريق منهم على



العلم في دعوى الزيادة ان كان ادنى المقول زيادة على ذلك لانه يخلف على ما جرى  
 بينه وبين غيره وفي بالف له لو ارث واجب له نصفه وخالف لو ارثت يعني اذا  
 اوصى لوارثه ولا جنس فلا يوجب نصف الوصية ويبطل وصية الوارث لانه  
 اوصى بما يملك فصح في الاول والثاني وفي الحرج والميثاكل لانه الميثاكل ليس هو  
 الوصية فلا يصح من اهلها فيكون الكل لحي والوارث من اهلها وهذا يصح باجازه  
 الوارث لكنه حرج لغرض وثلاثة اقسام متفاوتة بكل رجل ان ضاع ثوب و  
 لم يدرك هو والورثة تقول الكل توى حقه بطلت يعني اذا كان له ثوب  
 جئت ودركي ووسط فاوصى بكل واحد رجل ضاع ثوب ولا يدرك اياها  
 والورثة تقول الكل واحد منهم الثوب الذي هو حقه قد ضاع فكان المستحق  
 جهولا ووجهه ان يمنع صحة القضاة وتفصيل المقصود بطلت الوصية كما لو اوصى  
 لاهل هذين الرجلين الا ان يسلوا الورثة الثوبين السابقين والى سلبوا  
 الباقيين زال المانع وهو الجحود وصحة الوصية اخذوا بجيد ثلثي الجيد وروى  
 الردي ثلثي الردي وروى الوسط ثلث الكل من الجحود والردى لان الثوبين  
 انما يقسمان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي  
 الثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذ لا حق له في الردي بيقين  
 وتجعل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل ويجعل ان يكون حقه في  
 الضايغ بان يكون هو الجحود فكان تنفيذ وصية من محل محتمل ان يكون حقه  
 اوله وانما تعين حق صاحب الردي اذ لا حق له في الجيد بيقين وتجعل ان يكون  
 في الردي بان يكون هو الردي الاصل ويجعل ان يكون حقه في الضايغ بان  
 يكون هو الجحود فكان تنفيذ وصية من محل محتمل حقه اوله وانما تعين حق  
 الآخر في ثلث كل من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب  
 الردي ثلثي الردي لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك  
 ضرورة كذا في الكافي وبنت معين من دار مشركة تقسم فان اصابها  
 البيت المعين فهو للموصي له والى والى لم يصبه فله قدره يعني اذا كانت دار  
 بين رجلين فاوصى احداهما لرجل بيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع اليها

الا يصح ان يوصى  
 له بثلثي

الموصى له

في نصف

في نصف الموصى فهو للموصي له عندهما وعند محمد نصف الموصى له وان وقع في  
 نصيب الآخر فلم يوصى له مثل في دعوى البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند محمد  
 مثل في دعوى نصف ذراع نصف البيت كما في الاقرار بعينه اذا كان مكان الوصية  
 اقرارا لحكمه كذلك قبل بالاجماع وقيل فيه خلاف جحد وبالف معين من مال يبدل  
 الاجازة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعينه اذا اوصى من مال رجل لا يرضى  
 فاجازة صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه جاز له ان يمنع لانه يرضى  
 بمال الغير فيستوفى على اجازة فاذا اجاز كان يرضى عنه ايضا فله ان يمنع  
 من التسليم لانه لم يرض بعد فاشبهه الرهبة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالورثة  
 على الثلث واجازته الورثة لان الوصية في خروجها صحيحة لمها دفعتا ملك نفسه  
 والاشباح حق الورثة فاذا اجازوا باسقاط حقه فنفذ من جهة الموصى او احد  
 الابنين بعد القسمة بوصية ابيه وقسم ثلث نصيبه لانه اقر بثلث شايغ في الزكاة  
 ومن في ايديها فيكون مقر بثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر احد ابنا بدين لغيره  
 لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقرا بتقديمه فيقدم عليه اما الموصى له  
 بالثلث فشره الوارث فلا يسل له شيء الا ان يسل له ثلثه مثله ولدته  
 الموصى بهما لزيد بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبول الموصى له هما انه  
 خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منهما في منته يعني اذا اوصى لرجل بامته فولدت  
 بعد موت الموصى ولد قبل القسمة وكلها لهما لانهما من ثلث مالهما للموصى له  
 لان الام دخلت في الوصية اصاله والولد تبعها لا اتصاله بالام فاذا ولدت ولدا  
 قبل القسمة والتركه قبلها بمقتضى ملك الميثاكل بدليل انه تنفذ وصاياها منه  
 ويقضي ديونته وخلق الوصية كانه اوصى فيها الوصية فكانا للموصى له وان لم  
 يخرجها من الثلث تنفذ وصيته اوله لان الام في من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة  
 وقبل قبول الموصى له ولو ولدت بعد اياي بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى  
 لان التركة بالقسمة خرجت على حكم ملك الميثاكل فحدثت الزيادة على خالص  
 ملك الموصى له ولو ولدت بعد القبول قبلها ايا القسمة ذكر القدر الذي له  
 يكون للموصى له ولا يعقب خروج من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو



ولدت بعد النسبة ومشائخنا قالوا يصير موصيه به يعتبر في وجهه من الثلث كما  
لو ولدت قبل القبول لو ولدت قبل موت الموصيه لم يدخل تحت الوصية بل يقع على  
ملكه اي ملكها لئلا لم يدخل تحت الوصية قصد اول سرية والاسب كالولد في  
جميع ما ذكرنا كذا في الكفا في **باب العتق في المرض** الاعتناق في المرض من الوصية  
الوصية لكن لما كان الاحكام مخصوصة اذ بها ياب على حدة واخره من المرض  
الوصية لانه الصريح هو الاصل باعتبار حال العقد في تصرفه انما فيه  
مصلحة التبرع اذ من تصرفه خياري فانه اذا اقر بالدين في المرض نفذ من  
كل المال في ذلك النكاح فيه بمثل المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك التصرف في  
في الصحة من الموصيه من كل حال والا فمن ثلثه كذا في الاخبار في مال يستوعب  
فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت في الاضاقه اليه فيكون ان ذلك التصرف  
الان شأته من ثلثه مطلقا ام سوا كان في الصحة او المرض بعد ان كان في  
الموت اذ ماتت لوجود المضاق اليه في مرضه من ثلثه كذا في الصحة لان حق الوارث  
او الزوج انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبور وهو ان ليس كذلك واقفا  
اي المرض في ثلثه بانه وبهتة وهما من الثلث لانها في حكم الوصية لكونها في  
المرض فان جاز فاعتق في ثلثه بانه احق من العتق وبها اي المما بانه  
والعتق في حكمه اي اذا اعتق فجابي سوا صورة المما بانه في الاعتناق  
ما اذا باع عبدا قيمته حاشا لانه بانه ثم اعتق عبدا قيمته حاشا ولا حال سوا  
يعرف الثلث في المما بانه ويسعى العبد في كل قيمة وهوودة العكس اعتق  
الذي قيمته حاشا ثم باع الذي قيمته حاشا بانه بانه يفسخ الثلث وهو المما بانه  
نصفه في العبد المعتق يعتق نصفه ممانه ويسعى في نصفه قيمة وجهه  
المما بانه يأخذ العبد الاخر بمانه وعشرين وعند اجماعه اول فيهما اذ لا يلحق  
الفسخ وله ان المما بانه اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد في  
اولاد هو لا يحتمل الرفع من المما بانه دفع من ثلثه بين المما بانه نصف من الثلث  
لو ولد في المما بانه ونصف لا يخرج من العتق والمما بانه الثانية لان  
العتق يتقدم عليها فيستويان وفي حكمه يعني اذا اعتق ثم جاز في العتق

فان  
ذكرتون نقصان و...

لهما اي

لهما اي للمما بانه نصف ولهما اي للعتقين نصف يعني بثلثه بين العتق  
الاول والمما بانه وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني بثلثه اي الوصية  
يعتق عبده الذي جاز بموته قد دفع يعني اذا اوصى بعتق عبده ثم مات فنجس  
العبد جنسية ودفع بها بطلت الوصية لانه الدفع قد صح لان حق ولله الجنسية قد  
على حق الموصي وحق الموصيه لانه يلقى الملك من جازته الا ان ملكه فيه باق وانما  
يزول بالدفع فاذا خرج به من ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصي او وارثه بعد  
موتها بان ظهر على الميت دين وقد اوصى بعتق العبد يبيع العبد بدينه وانه  
قدى لاني ان فداء العبد كان الفداء في مالهم لانهم هم الذين اقرضوه وجاز  
الوصية لان العبد ظهر من الجنسية بالفداء كما انه لم يكن فينفذ الوصية او حصي  
لزيد ثلث ماله وتركه عبدا فادعى زيدا عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني اذا  
اوصى رجل له وارث لزيد ثلث ماله وتركه عبدا فادعى كل من الوارث وزيدانه  
اعتقه كذا في مرضه يدعى عتقه في صحته لئلا يكون وصية ينفذ من الثلث وادعى  
الوارث اعتاقه في مرضه يكون وصية صدق وادعى لزيد لان الموصيه لم يدعى  
باعتقائه ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لان الاعتناق في الصحة ليس بوصية  
ولهذا ينفذ من جميع المال الوارث بتركه لانه مدعاه العتق في المرض وهو  
وصية ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكرا او القول المنكر مع  
اليمين الا ان يفضل من ثلثه شيء على قيمة العبد اذ لا حرام او يبرهن اي  
زيد على دعواه ان الاعتناق في الصحة فله المال لان الثابت بالبينه كالثابت  
بينا ناهو خصم في اقامتها لاثبات حقه ادعى زيد بانه على ميت وادعى عبده  
في صحته وصدفها وارثه سعى العبد في قيمته وتدفع اي تلك القيمة الى الزوج  
وقال لا يعتق ولا يسعى لانه العتق والدين ظهر اجماعا بقصد بين الوارث في  
كلام واحد فصار كأنها ثبتا بالبينه ومن اعتق عبدا في صحته فمات وعليه  
دين لم يسع العبد له في شيء فهذا مثله وله ان الاقرا بالدين اقوى لهذا القدر  
من كل المال في جميع الاحوال هو ليس بوصية من المرض الا ان الاعتناق في المرض  
بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والا قولى يدفع الادنى فمقتضاه ان

اعتناق



يبطل العتق اصله لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الا انتفاض فنقصناه معنى  
 بالحجاب السحابة مات وتركنا بنا والف درهم فقال رجل عليه الف درهم  
 وقال رجل آخر الف المبروك وديعة له وصندقها اليك لان قيل المودعة  
 اقوى وصندقها سواء هذا مختار صاحب الهداية وقيل الف بينهما  
 نصفها لا عنده وعندهما المودعة اولى بهذا مختار صاحب الكفا في باب  
**الوصية الاقارب وغيرهم** اقارب هذا وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله  
 الالة في حرمه فصاعدا واقرابا ودفوقا ودفوقا ودفوقا ودفوقا ودفوقا  
 من ذوى رحمه الاقرب فالاقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكر في هذا  
 الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم من غير منتهى سوي لوالدين والولد اذا لا يطلق  
 عليهم اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقبا لانه القريب في العرف من  
 يتقرب اليه بمواسطة الغيرة وتقرب لوالده والولد بنفسه بالغير والما دخل  
 فيه الجدة والجد والولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا انما اعتبر القربى لان الوصية  
 اشد الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذا في هذا الجمع المذكور في الميراث اشك  
 فكذا في الوصية وانما اعتبر الميراث لان المقصود من الوصية صلة القريب  
 فيختص بها من يستحق الصلة من قرابة ويستوي فيه الصغير والكبير والحر  
 والعبد والنكر والانس والمسلم والكافر وعندنا في الوصية كل قريب نسب  
 اليه من قبل الاب والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام  
 والواحد والجمع والكافر والمسلم واختلف في اشتراط الكون اقصى الاب وقد  
 في مطلق الاقرب فالاقرب بقوله فلوله عان وقال انه هو اى الموصى به عليه  
 يعني اذا اوصى لاقرب له وله عان وقال انه فالموصى به عليه لانه يعتبر الاقرب  
 فالاقرب كما في الميراث وعندنا يقسم بينهما اربابا لان اسم القريب يتناولهم  
 ولا يعتبر ان الاقربى وفي مذهبنا نصف بينه وبينها اى نصف الموصى به  
 ونصفي للمخالفين لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاشارة في  
 الوصية كما في نصيحتهم الى الجمع المخالف لا يبين معا فخذ هو النصف لانه  
 اقرب وباخذ النصف لعدم ما يتقدم عليها فيه بخلاف ما اذا اوصى لولي

غيره

قرابة

قرابة

قرابة حيث يكون جميع الوصية للجمع لانه لفظ مفرد في جميع الوصية للجمع  
 لانه الاقرب وفي مذهبنا نصف لما ذكرنا من اعتبار معنى الجمعية وانما نصف  
 وفي مذهبنا نصف لانه قرابة مستويان ومعنى الجمع قد تحقق بهما  
 فاصحوا وجيرانه ملاصقوه عند الجمع وزفر هو القياس لان الجار عند  
 الاطلاق انما يتناول الجار الملاصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الجار الحق يسقيه  
 اى يقرب والمراد به الملاصق وفي الاحتجاج وهو قوله انما يسكن كل الوصية  
 في جميع مسجد حلتهم لانه الكل اسم جمع من غير تباين فاصحوا وجيرانه ملاصقوه  
 في مذهبنا لانه مخرج لما تخرج صفة اخرج كل من ماله من ذى رحم من غير  
 لها وكانوا يسكنون اصهارا النبي صلى الله عليه وسلم واقتناء كل ذى رحم منه كاذواج  
 البنات والافوات والعات والمالات وكذا كل ذى رحم من ذوا اوج  
 هو لا يقبل هذا في مذهبنا واما في مذهبنا فلا يتناول الا ذوا اوج والمخارج ويستوي  
 فيه الحر والعبد والاقرب والابعد لانه اللفظ يشمل الكل اهل امة  
 لانها المودة به لغة ومعناها لا تنزع اذا قال لا اهل اى لا ذواته يقال لا اهل  
 تخرج وعندنا من كان في ماله ونفقته اعتبارا للعرف قال تع في ماله و  
 اهل اى اى اى والمراد من كان في ماله واهله اهل بيته لانه الال اقبيلة الالة  
 انساب لهما فخذ كل من انساب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في  
 الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانس والمسلم والكافر والصغير  
 والكبير وابوه وجدته منهم لانه الاب من اهل البيت وكذا الجد وجنسه كل  
 بيتا بينهم وانه اتم لان الانساب انما يتجسس بابيه بخلاف قرابة حيث  
 يكون من جانب الاب والام واهل بيته باي جهة اذا اوصت امرأة لاهل  
 بيتها او لجنسها لا يتناول اهل بيته لان اذا كان من قوم ابيه كذا في الكافي  
 ورواه في مذهبنا ولذا ذكرنا في مذهبنا لوجوه ومبدا ان اشتقاق بينهما وفي مذهبنا  
 الذكر كالانثى من حيث اوصى لورثة فلان في مذهبنا لا ذكر في مذهبنا  
 لانه لما نظر على لفظ الوصية على ان قصدنا التفضيل كما في الميراث واشتاج  
 بين فلان وعلينا نرى واهل بيته يتناول فقيرهم وغيرهم ورواه



الوصية بملكها

والثاني ان احصوا اذا امكن تحقيق التملك في حقهم والاولى ان لم  
يحصوا فليقتروا لان المقصود من الوصية القوية وهي في سداد الملك  
وهو الموصى به وهذه الاسان في حق تحقيق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف  
ما اذا وصى بشئان بني فلان وبنات لا يوصون او لا ياتون بني فلان وهم  
لا يوصون حيث تبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبين عن الحاجة ولا  
يمكن تصحيحه بملكها في حق الكل لجهالة الفاحشة المانعة من الهرة لهم  
وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف في اثنين منهم اعتبارا للجهة  
الجميع واقلة اشياء في الوصايا كما هو بنو فلان يخص بذكره في قوله الهرة  
ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الاناث في الوصايا كما في قوله اوصى او قول  
وهو قولها لان جمع الذكور يتناول الاناث ثم جمع وقال يتناول الذكور  
فما فيه لان حقيقة الاسم للذكور وانتظامه الاناث يجوز في الكلام حقيقة  
وقال في الكافي ولو اوصى لبني فلان فهو على الذكور لا غير عند ابو يوسف  
وهو قول ابي جعفر اقرارا بالحقيقة وقال محمد بن خل في الاناث وهو قول  
ابن ج اولا وقال في الوفاية وفي بني فلان الانثى منهم اقول لم يظهر في  
اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجع عنه الامام وواقعه ابو يوسف  
في رواية الا اذا كان له اسم قبيلة او فخذ او فخذ في العشائر اقل من البطن او لها  
الشعب ثم القبيلة ثم الفضيلة ثم العار ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح  
فيتناول الاناث ومول العتاقة والمولاة وخلفائهم اذ ليس المراد بها  
اعيانهم بل مجرد الانتساب كبنى آدم ولهذا يدخل في مول العتاقة والمولاة  
وخلفائهم اوصى من لم يعتقدون ومعقولة بطلت لان المولى لفظ مشترك  
بين معينين احدهما مول النعمة والاخر منع عليه فلا ينتظمها لفظ واحد  
وموضع الثبوت بخلاف ما اذا اختلف لا يظهر في قوله حيث يتناول الا على  
الكل لانه مقام التقاضي فلا تتاخر فيه الا انه يبين في حيوة قال في الكافي  
فوجب الوقف حتى يقع النسيان ولم يوجد بطل ضرره ويدخل فيه اوصى  
المولى من اعتقه في صحته ووصيه استاؤل اللفظ اياهم لا مدبروه وادبها

قوله

اي اولادهم

بذلك انفسهم  
والصواب ومعقولة  
لمولية

قوله

اولاده لان متقدم يحصل بعد الموت والوصية تقضي الى حال الموت فلا بد من  
تحقق الاسم قبله ومن ابي يوسف انهم يدخلون لان سببا لتحقيق لان في حق  
فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة** في الوصية  
بخدمة عبده وسكنى داره مدة معينة وابدان المنافع ببيع تملكها في حال  
الحياة بدل وبدونه فكذا بعد الحيات الحاجة كما في الاعيان ويكون الموصى  
على ملكه في حق المنفعة حتى يتملكها الموصى له على ملك الموصى كما يستوف  
الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الوقف ويجوز موتها وموتها  
كما في العارية فانها تملك على اهلها بخلاف الميراث فانه خلاف فيما تملكه  
المورث وهو في عين تبقى والمنفعة ترضى لا يبقى حتى ان الموصى له بالخدمة  
اذا مات لا تورث عنه وبغلة ما اوصى الوصية بغلة عبده وغلة واولادها  
بول المنفعة فاحذت حكمها فان خرجت رقبتهما الى رقبته العبد والدار  
سلمت اليه الموصى له لها اي الوصية لان حق الموصى له في الثلث لا يراد  
الورثة والاولى وان لم يخرج رقبتهما من الثلث بها يؤخر بعد ان يخدم الورثة  
يوميان والموصى له بومانان حقه في الثلث وحقق في الثلثين كما في الوصية  
بالعين ولا يمكن قسمة العبد جزاء لان لا يتجزأ في قهر ناله الميراثا ايضا  
لحقين ويقسم الدار انما يتبعه اذا اوصى بسكنى الدار ولم يكن يخرج من الثلث  
يقسم بين الدار انما لا يتفرع له مكان القسمة بالجزاء وهو قول  
للقسمة بينهما زمانا و زمانا وفي الميراثا تقديرا بعد زمانا او زمانا  
اقتسموا الدار زمانا من حيث الزمان لان الحكم لهم الا ان الاول اول وليس  
للمورث بيع ما في ايديهم من ثمنها اي الدار ومن ابي يوسف ان الميراثا  
خالص ملكهم وجب انظار ان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان  
يظهر لبيت مال آخر وكذا الحق الميراثا فيما في ايديهم او رقبته ما في يده و  
ابيع يتضمن ابطال ذلك فمنعوا عنه وتبطل اي الوصية بموتة ان تولى الموصى  
في حيوة موصيه لا تقدر ان ايجاب الوصية يكون بعد موت فادامت كونه  
لم يصب الايجاب كما لا يصح ايجاب البايع للمشتري بعد موته وبعد موته اي

عطف بان يظهر  
عليه











من التركة وان جهل الى الوصي بكونه وصيا لوجود دليل القبول او المقتض  
هو التهرؤ وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولايته بعده وينفذ البيع لصحة  
لان الوصي وان لم يعلم كونه وصيا بخله ولو ذكر رجل بالبيع فباع شيئا من ماله  
وهو لا يعلم بكونه وصيا حيث لا ينفذ لان الايصار اثبات خلافه لثبوت اوان  
ولايته واذا كان كذلك فاصح بغيره كالمورد انما فاما التوكيل فاثبات الولية  
وليس يكفل خلاف ثبوت في حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من ثبت عليه كاثبات  
المالك بطريق البيع والهبة ووصي الى عبد لغيره او كافرا او فاسقا بغيره القاصح  
بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان الخارج المفهوم من التبرع  
يكون بعد ثبوت الايصار وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه تبطل  
في جميع هذه الصور وقيل في العبد معناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداده  
وفي غير معناه مستبطل فيلزم الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووصي  
الصحة في الخارج ان الايصار الى الغير انما يجوز بشرط ان لا ينظر الى الوصي  
نفسه ولا ولاده بالايصار الى بولاء ولايته معنى به معنى النظر وان وجد  
النظر لكون العبد اهل للتصرف وليس بولي عليه من جهة من يتصرف عليه ولو كان  
الفاسق من اهل الولاية والخليفة ارشاد تصرفا حق لو تصرف تفقد تصرفه ولو  
ولاية الكافر في المملوك حتى تفقد شراره بعد اسلامه وانما قال لا ينظر الى الوصي  
ولاية العبد على احواله سيده وتمكنه من المجر بعد ما اشتغاله بخدمته المولى  
فتصوره التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوهم خيانية من الكافر للمعاد  
الدينية ومن الفاسق نفسه فيخرج القاصح من الوصاية ويجعل مكانه وصيا  
آخر يتيمم النظر ووصي الى عبده مع لورثته صحفا حق لو كان فيهم كبير لم يصح  
عنده وعند اهل الاصل مطلقا لان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو  
قبح الشروع وله ان اوصي الى من هو اهل فيه فصح كالأوصي الى مكاتب نفسه او  
مكاتب غيره وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف وليس له احد عليه ولاية فان  
الصحف وان كانوا اهل كالمكاتب لما اقام ابوهم مقام نفسه صار مستبدا  
بالتصرف فله ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه بخلاف

ما اذا كان فيهم كبير لا يبيع نفسه او يبيعه في الوصي من الاداء بحقه فاق  
الجواز ووصي الى جاري من الصيام بها الى بالوصية لم يجر له القاصح بل ضمن  
اليه غيره لان في العلم رعاية الحقيق حق الوصي وحق الورثة فان قيل النظر لاهل  
به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شك الوصي اليه ذلك فلا يجيب حتى تعرف ذلك  
لان الشك في ذلك يكون كاذبا كتحققها على نفسه ولو ظهر لاقاصح غيره اوصي  
استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين ويقتضي الوصاية امين بقدر  
الايصاف للاحق اخر اجماع لانه ان اخذ غيره كان دونه لانه في ثبات الميت  
الايصاف انه يقدم على الميت مع كمال الشفقة فدان يقدم على غيره احق وحي  
الى اثنين لا يفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو وصي به الى ولو كان  
ايضا واهل كل منهما بالايصاف عند البيع ومحمد في الاشياء رستين وقال ابو يوسف  
يتصرف كل في الجميع لان الايصار الى بولاء لوليه واما ان ثبت لثلاثين شرعا  
ثبت لكل واحد من الاوصياء كالاخوين في ولاية النكاح فكذا ان ثبت شرطا  
فان الولاية لا تخفى على التجزئ لكونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة  
لا تنجز ولاهما ان الوصي انما رضى برأيهما لا رأى احدهما لفرق بين عينهما  
بخلاف الاخوين في النكاح لان السبب في الاخوة وهي قايمة بكل منهما على  
الكمال السبب حرمان الايصار وهو اليه ما لا كل منهما في استيفاء من قوله لا يفرد  
احدهما بقوله الا بشرطه وبغيره فانه لا يفتي على الولاية وربما يكون اهلها  
خايبا في شغل اجتماعهما فساد الميت ولو فعله عند الضرورة جواز  
والخصوصية في حقوقه لانها لا يكتفان بحيلة عادة ولو اجتمع لم يتكلم احد  
غالبيا وشرار حاجة الطفل لان في ما غيره خوف حقوق الضرر والتهرب الى  
قول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا يملكه ومن في عياله ومثاق  
بعد معين ورثة وريثة وتنفيد وصية معينين لعدم الاحتياج الى الرجوع  
ما يخاف تلفه وجميع اموال ضائعة لان فيه ضرورة وان مات احد اهل الوصي  
الى الحي او الى اخر فله ان يوصي اليه الوصي سواء كان الحي او غير الحي في التركة  
وحده ولا يحتاج الى نصب القاصح وصيا والاي والاي الوصي الوصي ضم الى القاصح



اليه يورده لان الموصل قصد ان يخلفه وصيان متصرفان في حققة وامكن  
تخفيفه بنصب وصي فونصب القاضيه وصيا امينا كافي لم يعزل بعزل لانه  
استغال لا لا يفيد الا ان يكون عدلا لا يعزل وينصب عدلا ولو عدلا لا يكون  
ضم اليه كافي وينعزل بعزل قبل قائله السر قد في مجموعا وينعزل ايضا  
بعزل القاضيه العدل الكافي واستبعد اي استبعده ظهر الدين المرفيانه بانه  
يقدم على القاضيه لانه اختار الميت فاذا انعزل وصي الميت وان كان عدلا كافي  
فكيف وصي القاضيه ووصي الوصي وصي لها ينفذ اذ مات الوصي ووصي الوصي هو  
وصيته في تركته وتركه الميت لان الوصي يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك  
الا يشاركه في غيره كالحج وقسمته التي قسمه الوصي غايبا عن وراثته غيب  
الموكل لم ينفذ اذ مات رجل وله ورثة غيب ووصي له زيد ولو لم يكن له جاز  
لزيد الوصي ان يقسم تركته بين ورثته الغيب وبين بكر الوصي له بانه ياخذ  
حق الورثة ويسلم الباقي الى الموكل لان الوارث خليفة الميت حتى يرثه بالغيب  
ويرثه عليه ويغير مفعول رايه المورث حتى يكون الولد هو الوصي خليفة  
الميت ايضا فيكون خفيهما للوارث اذ كان غايبا فصحت قسمته عليه فلا يكون  
اي الورثة عليه اي الموكل ان ضاع قسطه اي حصته الورثة معه اي مع الوصي  
لان الميراث بعد تمام القسمه يكون على من وقع الميراث في حصته وقسمته  
اي الوصي من الموكل الغائب مع الوصي مع الورثة لا ان يصح لان الموكل  
ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه سبب جديد حتى لا يرثه ولا عليه  
ولا يورثه ولا يرثه الموكل فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته فوجع  
اي الموكل ان ضاع قسطه مع الوصي بثلاث مابقي لانه شرطي لوارث فتوى  
ما توى من المال المشترك على الشركة ويبقى مابقي عليها وللقاضيه قسمته وقد  
قسطه اي يجوز للقاضيه ان يقسم التركة من الموكل الغائب مع الورثة وقد  
قسط الموكل لان القاضيه نصب ناظر الاليسما في الموت والغيب ومن النظر  
افراد قسط الغائب وقسمته ففقد ذلك وصح حتى لو جهل الغائب وقد ضاع  
لم يكن له على الورثة سبيل فاسمهم اي الوصي مع الورثة في الوصية كجواز اخذ الوصي

المال ملك

المال فملك المال في يده او يد من غيره من الموصل بثلاث مابقي من التركة لان القسمه  
لا تزل لانه اهل مقصودها وهو ثابته لم ينفذ بعزل لانه فصار كما اذا ملك  
قبل القسمه صح بيعه اي الوصي بعد ان التركة بغيبه الغمار لان الوصي  
قائم مقام الموكل ولو تولاه جينا بنفسه لغيبته جاز ان كان في مرض  
موته فذلك من قام مقامه وستره ان حق الغرما تعلق بالمالية لا بالصورة  
وهي باقية ببقاء الثمن باع الوصي ما ووصي ببيعه وتصدق بثمنه فاستحق  
اي المبيع بعد ملكه ثمنه معه اي مع الوصي فغلبا اي الوصي لانه العاقد فيكون له  
العهد عليه وهذه الهدية لان المشترك من ماله من بدل الثمن الا ليس له  
العهد ولم يسلم فقد اخذ الوصي البايع مال الغير بل رفضا فيجب عليه رده  
ورجع في التركة لانه عامل في بيعه كالوكيل كوصي باع حصته الغير وملك  
ثمنه معه اي مع الوصي فاستحق اي الجهد فانه اي الوصي يرجع في ماله اي مال الصغير  
لانه عامل له وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصته لانه قاض القسمه يستحق  
ما اصابه وله اي الوصي ان ليسا مال الصغير ويدفع مضاربه وبضمانه  
ويؤكل ببيع وشراء ويتجار ويبيع ماله ويكاتب قسه ويردج امته لا قسه و  
يرهن ماله بدنيه وبدين نفسه فلو ملك الثمن قدر المودعي من دينه وله ان  
يعمل به مضاربه وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والصدق ديانته ويكون الميراث  
كله للصغير فصار ويملكه الاب في ذلك كله وليس للاب تحرير قسه ولو لم يملكه  
له مال ولو يورث كذا في العارية وله اي الوصي العارية بمال البتة لان نفسه  
به اي يجوز له التجارة لنفسه بمال البتة سوار ورثته من ابيه او يملكه بوجوه اخر  
ولا بمال الميت فان فعل ورجع فله من المال ان تصدق بالرجع عند رجوعه ومحمد  
وعند يوسف سلم له الرجوع ولا تصدق بشئ كذا في طائفة ويجوز ان يقبل  
الموكل ان يملك ولا على الا يفسد لما فيه من الضرر ولا يقضي اي الوصي مال  
البتة لانه تبرع وهو عاجز عن الاستخلاص بخلاف القاضيه فانه قادر عليه ولذا  
لم ان يورثه ومال الوقف والغائب فلا يبيع ولا يشترى الا بما يتغيب انك  
لان تصرفه نظري ولا نظري الغيب القاضيه بخلاف السيد لا يملك الترخ

لا يبيع



عنه فحق اعتباره ان يندار ما يبيع ويشتري على الكيفية لا على العقد لان  
 الاب يبيع ما سواه وما يبيع فكذا وحده وكان القياس ان لا يبيع الوصي الا على الكيفية  
 الاب على الكيفية لكنه استحسنوا ان لا يندار ما يبيع على الكيفية فاحتاج الى الحفظ  
 وحفظ النعمان ليس به ويحكم الحفظ بخلاف العقار فانه يحصن بنفسه اذا لم يكن  
 دين في الفتاوى الظهيرية عدم جواز البيع للعقار للوصي اذا لم يكن على الميت دين  
 واما اذا كان فيمكك بقدر الدين فيمكك اي الوصي للعقار وان لم يكن دين بعضه  
 قيمته او الدين كما نقلناه من الظهيرية او النفقة او نفقة الصغير قال في الرد  
 في او اقر باب النفقة في ابيع العقار او المنقول على الصغير جاز لكمال الولاية  
 ثم انه ان يأخذ منه نفقة لانه جنس حق او وصية فرسلة ان مطلقة بان يقول  
 ثلث مالي او ربعه مثله وصية في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او ازيد  
 خواجه على غلته او اشرفه ان يقر به الى الخبز حتى اذا لم يبيع كان خراجه هذه  
 ستة لا يجوز اقراره ان الوصي يدين على الميت ولا شيء من التركة اي الفدان  
 لكونه اقرارا على الغير الا ان يكون المقود ارثا فيصير في وصية لانه اقرار على نفسه  
 اقرار الوصي بعين لا اقراره على نفسه للصغير لا يسمع كذا في العبادية شهد وصيانه  
 ان الميت وصي له زيدا معهما او ابنا ان اباهما وصي له زيد بطلت ايشهادهم  
 لانهم متهمون واما الوصيان فلا يشترط ان لا يفسد ما بينهما الا ان يدعيه كشهو  
 فيقبل بحسبنا لان القاضي ولاية نصب الوصي ابتداء وولاية ضم آخر اليها فهما  
 اسقطا مونة التعيين عن القاضي واما الابن ان فلي حال نفسه ما نفعا نصب  
 حافظ للتركة كذا ايشهادتهما للصغير بحال سواء انتقل اليه من ميت او غيره او كبير  
 بمال الميت فانها ايضا باطله اما الولى فلا في التهرق في حال الصغير للوصي  
 كانت من التركة واولا اما الثانية فلا في حال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز اقراره  
 الوصي عند البيع لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبير غايبا وصحت  
 ايشهاده في حال غيره اي غير مال الميت فان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا يهرق  
 للوصي فيه فيجوز ايشهاد وصي شهادة رجلين لا اقرار في بيعه ودين على الميت  
 والاخرين يؤولون بمثله بخلاف الشهادة بوصية بالوصي يوافقها وقال ابو

ويبيع ١٦

الاب ١٧

مصرف

لا يقبل

لا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة او الذمة فثبت  
 بالموت ولهذا الواسع في احدى اقسامه من التركة يشترط ان يكون في الذمة  
 ايشادة مثبتة حق ايشادة فثبتت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة  
 وهي ثابتة لحقوق شتى لهذا الواسع اجنبى بقضاء دين احدى اقسامه ليس  
 الاخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين  
 فصار المال مشترك بينهم فاودت بشبهة او شهادة الاولين بعد والآخر  
 ثبتت ماله حيث لم يبيع ايضا لان الشهادة توجب شركة في المشهود به ضعف  
 الوصيين مبتدأ خبره قوله الا انه كقول الوصيين وهو وصي لام والآخر  
 السخ في اقول الحالين وهو حال التركة لان الوصي مما يستفيد الشرط  
 من الوصي فيكون تهرقه على مقدار تهرق موصيه فوصي لام حال صغير الوصية  
 كوصي لاب حال كبير اي الا ضعف كوصي لام مثلا يبيع المنقول وغيره لقضاء  
 الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشترط ان لا ضعف الا مالا بد للصغير  
 منه من نفقة او كسوة ولا يهرق مطلقا فيما استفاد الصغير من غيره  
 لما ان تهرقه على مقدار تهرق موصيه وصي لاب او لى من الجدة لان وصيه  
 قائم مقامه وهو اولى من الجدة فكذا اختاره وان اختارده مع وجود الجدة  
 يدل على ان تهرقه النفع لبنينه من تهرق بيده وهو الجدة ان لم يوصي اليه ينصب  
 وصيا فاجد مثله اي مثل الاب وقائم مقامه في التهرق حتى ملك الشكاح  
 الوصي **وهنا مسائل مهمة** نقلنا ما من الحانية منها رجل مات وترك ورثة  
 فلههم ان بابهم وصيا بوصيا ولا يعلمون ما وصي به فقالوا اجزنا ما وصي  
 به ذكر في المستقن ان يجوز انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم في المستقن اذا وقع الوصي  
 الى البيعة ماله بعد البيع فاشهد البيعة على نفسه انه قبض جميع تركته والده  
 فلم يبق له تركته والده منه من قليل ولا كثير لا قد استوفاه ثم ادعى شيئا  
 في يد الوصي وقال هو من تركته ابيه واقام البيعة قبلت بيته وكذا الواقع الوارث  
 انه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى شيئا على رجل  
 سميح وهو وصي ومثله وصي نفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان هذا الوصي

صغر الوصية كقول الوصيين  
 وهو الاب والجد والقاضين  
 في ضعف الحالين وهو حال  
 ٢٢



